







المنوع







طابقا

[illegible]

ماتنوع

الصُّورَةُ

[illegible]





[illegible]





والدار كما اشار الى ذلك اقسامه بقوله الخلق والفعل والمعامله والمذهب الخ لا يشابهه نعم ظاهر المشهور لعنيت الغيبة فيها كما  
موجب ما ساعد من الصراح ولا يمانى وان كان ذكر ذلك حال الخطو في اياه في الحرمة او اشد من ذلك الفطري والبيكيت نحوها كما ان الظاهر من وجوب  
الغيبة فيها والا كان لها انوار اليه فاسمائه من المرسل وغيره وذكر ايضا انه ذكره في جعله فاعلموا انهم فقال الغيبة صاحبها فاعلموا ان  
الله فلما فيه قال ان فلتعلم ما ليس فيه فذلك هو قول بقية فيها ايضا نعمين للشخص عند الشايع فلا غيبة مع فرض عدمه وكان رسول الله اذا ذكر من احد شيئا  
قال ما بال اقوام يفعلون كذا وكذا ولا يعينون ويكفون مع عدم العلم به الاصل وهو جعله في شراجه ذلك من مستنبط الغيبة قال وضمانه من لا  
يشخصه لا يميزه ولا يحصيه فانه لا يمانى وان دخل تحتها اهل البيت الذين جلت احوالهم بالادب والقرية مع قيام القرية على عدا اهل البيت كدم القرية  
واهل الكوفة والضيق وبعض الفري لكن لا ينجح عليه الا شك في دليل الاستنباط بصدق من الدخول في موضوع الغيبة اللهم الا ان يدعى استنباط هذا  
الفرض منها او قيام السيرة القاطعة على عدم البيان في ذلك بل وقع منهم في مقامات متعددة ولا مرسى بعد ثبوت الحكم الذي لا ريب ان الاحوط التمسك  
في بعض افراد موضوعه كدم احد الرجليين والرجال مع حضرة وقية منهم اودم الطائفة مع ارادة الاغلب منها ونحو ذلك بل لعله لا يمتثل الا في احوال  
بعدها لا حظ ما دل على حرمها من اجماع المسلمين بل علم من ضرورة ان الذي في هذا اهل البيت عليه السلام كتابا للعالمين والمؤمنين من سادات المؤمنين بل في  
بعضها كالحجبة المشعل على صاير النجس كما في قوله اياك والغيبة فان الغيبة اشد من الزنا قلبا رسول الله لم ذاك بابي انما قال لان الرجل  
قد يرتضى بنوبة يتوب عليه ارجاج الغيبة لا يغفر الله له حق يغفرها صاحبها في الغيبة الغيبة في يوم القيمة باكل محرم وفي ثالث ان رسول الله لما رجم  
الرجل في الزنا قال رجل صاحب هذا الفحص كما يقع الكلب في النار لئلا ينجس فقال اني شأنها فقال انما رجم رسول الله نهر شجرة فقال ما الصالحين  
انما انتم مريدون في تفسير قوله تعالى ويل لكل همة لمنه الطمعة الطمعة الطمعة انما هو ان يسمع في يوم القيمة في بعضه فاما بطيئة فاما النغمة في ولولك كسبل في الحلق  
المطلوب بذلك ظلم الظالم عند من هو جوارحه الظلم عنه كقول ذوقه في سبيل رسول الله ان يسمع في يوم القيمة في بعضه فاما بطيئة فاما النغمة في ولولك كسبل في الحلق  
وبعضها جوارح مطلقة لا تطلق الا في بعضه فاما بطيئة فاما النغمة في ولولك كسبل في الحلق  
ومثلا في مائة عتق دالة التحريم كان الظاهر عدم جواز الاستماع قبل تحقق الظلم ودعوته لا يكتفي بالنسبة الى السامع ويدخل في هذا الاستثناء وان  
ذكره بعضهم مستقلا لم يزل يماثل من حكاية عند مستند عليه باستمرار الطريفة ومنها ما يحذر المؤمن من الوقوع في الضرر لدنيا او دين كخدمه الناس  
الرجوع الى غير الفقهاء مع عدم تأييدهم والنعوب على طريفة من تعلم طريفة واهل الفضل بعض القواعد التي تعد من الاياميل وما اهل البيع فذلك  
ودا انما يوقعه فيهم ومنها ما يقع المشبهة لورود الاخطا الكثرة في ان يجرى بهج المؤمن اخاه المؤمن ولقول النبي الفاطمة بنت قيس لما شاورته في خطبتها  
معاوية فتصلحوا لآماله وابوابهم لا يوضع المضاعف غائقة ملت لعل هذا وما بعده راجع الى وضع المؤمن الذي لم يزل في الضيق من غير فرق بين سبق الاستثناء  
وعندهما لكن الغرض من ناول على حصة الغيبة وبينها من جهة لعل النجس لها الا انه على طلاقة لا يخلو من اشكال فالجواب عن اركان الميراث في الموضوعات مع  
مع المخاطلة على مقدار ما توقف عليه النجس من غير تقييد بتأويل يمكن عند الشامل عدم كون ذلك من الغرض في الادلة والافاضة في ذلك الغرض في  
ادلة المستحبات والمباحات وادلة الحرمة ومن هنا كان المحجة الافضلية في هذا الباب على خصوص ما هو السبب في تحريك عليه الادلة المخصوصة لا مطلقا بل في  
بعض العناوين والاشياء التي لا تدفع المؤمن المعلوم كونه من قبل ما ورد في فضيلة الحاجة للمؤمن لا يراعى منه الا في الحرمة والاستثناء منها فاعلموا ان الله اعلم ولا يفت  
كان فاعلم من هذا الباب ايضا انما هو وجوب تعديل في الروايات لاجل معرفة قول الخبر وعدم معرفة صلاحية المعاصرة وصدورها ولا لافساد لما في هذا  
والترجيح الذي هو اعظم ابواب الاجتهاد وجرى السيرة عليه من تقديم الزمان كبرها بما اعلم في الجرح في باب الشهادة وعلى جميع ما دل على وجوبها فاعلموا على ما ورد  
على حصة الغيبة على وجه لا اشكال فيه ولا شبهة في تعريفه ولا اضاعت الحق في الدماء والاموال في هذا الباب على الجرح في باب الشهادة وعلى جميع ما دل على وجوبها فاعلموا على ما ورد  
اسما بالواقعة فيهم خلد من غير انما دل على بل يتبادر على ذلك من نفي ما ادعى في ان كان معدودا وادعى في باب ما وجب في هذا الجرح في باب الشهادة وعلى جميع ما دل على وجوبها فاعلموا على ما ورد  
والفطرات والاشياء وغيرها يكون ذلك حد المستنبط اذا فرض كون غيبة وعلينا حيوان في غير مقام الشهادة والاسم بالمعروف كما هو مقتضى  
ذكره في الاستنباط منها بل من هذا الباب ايضا ما يقع بين العلماء في بيان الصحيح الفاسد ضرورة كونه من جملة الاضيق في العلم الا ان الاختصاص  
كون هذا المقام من مزالق الشيطان فلا بد ان تكون تلك من الصحيح البينة فان التاكيد لا يخفى عليه شئ من ذلك الله اعلم ومنها ما يقصد به دفع الضرر  
عن المذموم دم او عرض او مال او دفع الطعن منهم في ذات معللين بذلك لعل منه ما وقع في الشايع لكن لا يخفى على من ذلك شبهة ليس  
من الغيبة في شئ بعد ما عرف من اعتبار اقتضاء الانتقاص منها الذي يخرج باب المخرج والمزج للمؤمنين في بعض النصوص ناكدا للافق وتحققا في  
الا ان ذلك كسابقة بنقل الله فانه مما صدق من بعض الناس بصوت المرسل وكذا الكلام في الغيبة للفقهاء على التام في فضل وقال او عرض في ذلك  
عدم الانتقاص بها ايضا منها ما دل في التبرع المنكر لو دفعه عليه فيجوز الوقوع في بعض العقاصح في غير عواصم معصيتها لكن ينبغي في هذا ايضا  
مرعا المبدأ انما فرض كون من الغرض ان بين الادلة فيهم وجه كما هو واضح منها غيبة المتجاهر بالفسق فيما جاز فيه وان احب الخفاء عند  
خصوص ذلك السامع لانه هو الهالك محرم وقد قال رسول الله من القبل على ما يحيا عن نفسه فلا غيبة له وللشبهة المستمرة ولا ان الغيبة المتجاهر  
ببرضا معلوما لكل احد بل في شرح الاستصحاب وان غيبته بغير المتجاهر فضلا عنه لعله المعلوم الخبر السابق بل في ما قيل بجواز مطلق غيبة الفاسق  
فيما هو لا فيما فسق فيه ولا المرسل عن النبي لا غيبة لفاسق لكنه كما نرى من ادلة على حرمها على وجه لا يصلح المرسل المزبور لعل غرضه من وجوبه  
بقوله خاله النبي الاختصاص بالمجاهرين لا يحوط تركها في المتجاهرين غيبا فاعلموا نعم يلحق به شهرة الكثرة واللقب ببعض عيوبه خصوص اذا توقف النجس

على ما ذكره في  
الكتاب في  
الغيبات







كتاب الشفا

التشبيه وهو السحر والاسعانة بالفلكان فقط وهو صوت الكواكب على غير ما هو في القوا المتعارفة بالقوى لا وحده وهو انما السعانة  
بالادراج الساجرة وهو الغرام بين خل فيه النيران والكل والام في شربته سيرة المرسلين اما اذا كان هو سبيل الاستعانة بنحو اصل اجساد السفينة  
فهو على الخواص والاسعانة بالنسبة الى باضته هو علم الجبل وجر الاثقال فدان ليسا من التحريك الغير لك من كل انما لم لا ينجح فاجتاه من الاختلاف  
التشبيه لذلك قال الاستعانة في شربته لا يرجع بعد الا الفرق العام حصوله انما عينا عن الجاد شوق شرب طينة اثار شربته واحوال عيشه بالنسبة الى  
العادة بحيث تشبه الكواكب وقومها من النجوم ان التشبيه للتبوا من غير استناد الى الشرعيات وادواتها وخواصها من الما ثوابا واما ما اخذ من النجوم  
كالعوز والحيات وكل بعض الطلقة فليس من سبيل في سبيل عذبة وكان عرض الشائع من المذاهب الثلاثة في الاستعانة على نحو منعة التشبيه وان حذر  
الاقلال من غير سبيل بين محض سبيل الطالين لكنه كما نرى لا يرجع الى محصل اثن العرفان انما وتنبه جميع اقسام السحر الى هو علم عظيم طويل المدة  
كثير الشك لا يعرفه الا الممارسون فيه وليس مطلقا من سبيل فان كثير من العلوم كعلم الهيئة والجفر وغيره ما يظهر من العلم با بعض الاما انما هي الغريبة  
ويكفيك ما يصعبه الاخر في هذا الا فتنه من الغريب ليست من السحر حرام قطعها وقد ذكر بعضه انما ثمانية الاول هو الكواكب من سبيل في قيم  
يبعدون الكواكب من سبيل في المدة لهذا العالم الا انهم فرق ثلثة الاول في مئة الاثنا والكواكب طائفة الوجود لانها وادواتها في المدة لهذا  
العالم والما لفة له واثانية انها مخلوقة الا انها ثابتة لعدم العلة الثامنة المؤثرة في وجودها فاسعدا الفرقين هو ذلك يعرف بالقوى العلية  
الغضائية انما هي اوتومركا انها يعرف ما يليق بكل واحد من العلوم التسفلية ويربنا ليعدها والعواقب ليخبرنا معرفة سبيل طائفة البشرية  
بدل ان يكون متفكرا من سبيل في المدة في الغادة ولعله ان ذلك شاذ بطول في قوله علم النجوم منك منها الفرقة الثالثة انما واحدة من سبيل في المدة  
الا ان خالفها خلفها غاطلة عنان وفوض ثلثه هذا العالم اليها والساحح هو من عرفته بالثقة في السابق القسم الثاني هو سبيل في المدة والاهام والنفوس  
الغوية وهو يكون بغير سبيل النفس عن الشواغل البدنية وعن غاطلة الخلق وامورهم وبسبيل في المدة في جميع ما ترده من الاشياء وتوجد صفة في  
ذهنها وتقتد بذلك على الاثنا بما هو خارج العادة نعم النفوس في ذلك تختلف فتنها القوية المسببة على البدنية الشديدة الانحياز الى عالم السموات  
كانها من الادراج السماوية وهذا لا ينجح الشاير في هذا العالم الى انه وادواتها ما لا تكون كذلك فتنها الى تصفية وتجرد في الاستعانة على ذلك  
بالقوى الغلوية الغاطلة وغير الغلوية بل يصيب حصول هيئة النفس حجرة وديما حصلت اثناء ذلك انقطاع عن المحسوسات واول على ذلك الفعل على  
عظيم ويقوى الشاير النفس وديما استعانة على ذلك في المدة على الوجه الذي ذكره ايضا في الفرق في الما اشار الى ذلك بعض ما سبعة كما انه اشار بعقبا  
الكواكب الى التشبيه بعض هؤلاء الكفرة في تشبيه بعض الكواكب السبعة في خذ بعض العقائد وقراءة بعض الفرق وتحوذ ذلك على حال الفالسفة في سبيل في المدة  
اذ صفت هذه الخوارق انما هي مخلوقة كذلك ولا انها اذ صفت صارت قابلة للانوار الفاضلة من الادراج السماوية والنفوس الفلكية وتنفق على على  
الامور الغريبة لا يجرى ما يشبهها بالان من النفوس المتعارفة فتنها على ايقاع الفعل الغريب وغير ذلك القسم الثالث الاستعانة بالادراج الاثنية  
وهي النجوم فان انما النفوس انما تطفئها السهل من انما تطفئها بالادراج السماوية لشد المشاهدة والمساكلة وان كان النجوم على الاضلال بل انما الادراج على كل هو  
اعظم بل هو كالقطرة بالنسبة الى البحر وقد قالوا ان الاضلال لا يحصل اعمال سهلة فليقل من الفرق والذين والجبريد وهذا النوع هو المسبب بالفرام  
على تشبيه النجوم القسم الرابع الخليلان في اخذ العيون اليه لا ينكر اخلاطها في روية الشاير من كواكب العكس الصغرى كبريا وبالعكس فالتشبيه الحاد يظهر  
على شيء يشغل النظار في التاثيرات في اخذ عيونهم اليه حتى انما انما باستغراق نظرهم اليه على شيء اخر صفة شديدة وبذلك يحصل عند الناظر له عجب في  
الاشغال لما اظهره ولا السرعة الزبونية وهذا هو المراد من قولهم ان المشبه باخذ العيون لا نزه الحقيقة باخذ العيون الغريبة التي هي انما انما  
اخذ العيون والمواظرة على ما هو مقصود اقوى كان اخذ في عمله كما انه كانا الاحوال اليه في فهم حسن البصر فاما نواع الخلال استكان هذا العمل  
احسن مثل ان مجلس الشاير في كذا مضيق مهمل او مظل كذا في اوان مشقة تفيد البصر كذا ولا اخلا لا القسم الخامس الاعمال العجيبة التي تظهر من  
تركيب الان على النست الهندسية ثارة وعرضة الخلاء اخرى مثل تصويرها وسين بقول الصداها الاخر وتصويرها في سبيل في المدة كذا مضيق ما غير  
في التاثيرات البوق من غير ان عيش احد منها التي تصورها الروم واهل الهند حتى لا يفرق الناظر بينها وبين الانس حتى يصورونها ضاحكة وبأكبر  
وهي يفرق بينها وبين خيل السرود وخيل الجمل وضل الشاير من هذا البلبلة تركب عند ذلك الساعك بل قبل كان سحره وروى عن من هذا القبيل  
كما تم قبل من هذا البلبلة على الاثنا في الخفيفة القسم السادس الاستعانة بنحو اصل الاجساد المسكونة فانه لا سبيل في المدة انما الكواكب  
القسم السابع تطبيق الفلك كالمواضع التي انما عرف الا انما اعظم وان الجي طبعون ونبقادون في اكثر الامور فاذ كان السامع لذلك خفيف العقل  
فليل التمييز في تقديره في ذلك وحصل خوفه في ضعف قوة الحساسة وتكن الشاير من ذلك من فعل ما يشاء ما القسم الثامن السبع  
بالنجوم والغير من جين خفية الطبيعة وهذا شائع في الناس لكنه بعد الاغصا في تركب هذه الاقسام لا يستر في الما ثوابا في المدة والبعضاء  
ودبطا من اجل عن امرانه ونحو ذلك مما صنع سحر الفاشية في عيان بول ولدا في الما ثوابا في المدة والبعضاء  
لما العاشية في قصه اضطرب بين ايدهم خفية في تلك من اصناف السحر وانواعه وعن الصادق انما سألته الزيد بن عن السحر ما اصله وكيف يقدر  
للساحر على ما يوصف من عجائب وما يفعل قال ان السحر على وجوه شتى منها بمنزلة الطب كما ان الاطباء يضعون الكل ما يودون فكذا علماء السحر على  
لكل جهة انما لكل عافية سقا وكل معجزة تنوع من الخرافة وسحره وعنايق وخفة نوع منة اخذوا في الاشياء من غير ان يعلموا ان السحر على  
منهم قال ابن علم الشاير ان السحر قال من حيث عرف الاطباء الطب فيه تجربة وبعضه بعلاج لان قال فيقول الساحر ان يجرى الانس البحر فيكون

كتاب الشفا

طهين

[illegible]



[illegible]

ہر جاوئی عشق پر او را شی عشق بر جاویم

فَقِيلَ لِلْعَبْدَانِ إِنَّهُ يَقُولُ: هَذَا تَلْكَهُمَا بِنَفْسِهِ. فَخَرَّاتُ حُجْرَتِهِمَا فَجَاءَ سَائِلٌ فَقَالَ: مِيرُ الْيَهُودِيِّينَ.

رفعه اعلیٰ الجبرار









وإن اجتمع على شيء لم يجزوا فيه كفاية وإن تفرقوا عليه أصاب مقتضاه إناءهم إذا خلدوا جرح قطع













الحمد لله

المختصة بها ضرورة ولا تلحق على كونها من الاموال ذوات القيمة بالاكتلاف نحو ولا ينافي ذلك عدم هذا الحكم في غيرها من الحيوانا المملوكة له يرجع في  
الظواهر الى قبحها ولم يجعل الشارع له دبر ومن هنا جعل بعضهم ذلك طاعة على عدم المغاوضة عنها وفيهم منة منقوض بكل القيد الذي قد عرفت في عدم  
الاكتمال بغير جواز المغاوضة عنه ان ذلك قبحه ايضا وانما وظفها الشارع لها ايضا وهل يلحق بالفضل الجنابة عليها بحيث سقطت مناضها القسوة منها لا بعد  
ذلك تحريمها عن المالك في كالموت كما لا يبعد التزوج في نفوذ الجنابة عليها التي لم يطل بها النفا عنها الى الذمة المزبونة بالنصف والثلث وغيرها الا انه  
يرجع الى قبحها وان زاد على الذمة اخضا فاضا مع احتمال كونها لو لم يلحقها مثلا الا ان الاول اقوى لا ينعين في حق المغاوضة قصد المنافع المزبونة في البيع  
بل يكفي حصولها فيها في حق المغاوضة للاطلاق الدال على انها كغيرها من الاضمان المملوكة كما لا يخفى جوازيها من احوالها وخصا الزرع وهلاكها العينة  
وعدم استعمالها في ذلك للتبديد بعد فرض وجوب المنافع المزبونة المغضبة لمجرد نقلها الى غيره عن استعمالها في ذلك كما هو واضح والله اعلم بما لا يخفى عليك  
بعد التام في جميع ذلك كما في هذه من الكتب انما هو في شكا الاستئناس بعد ايجاز القباطي وغيرها المسئلة الثانية في الرشا بضم الراء وكسر الفاء مع رشوة  
من الرشا والذين يبيعون الحرام وسواها يقتضيه نحو ما استبعدت لعمارة بل في بعضها انما الفكر بالشرع العظيم وفي غيره في سائر الرشا والمرشون في سائر  
حكم لانه لو لم يجرى وباطل ان ذلك ما خلية لثان في الحرام وهو به لا يطلق النقص مع ان ذلك لا ينافي ما عايننا ان يقال وقبل بعد بل هو ان اذ لم يجرى في الحرام  
الفساد احوال حليته لو بدله الحق على الحكم بحقه فحكم ان ذلك ايضا نعم لو توقف تحصيل الحق على ذلك لفساد الحكم بالجرم والرشا حرام على المرشون كما لا يخفى  
ولم يدع له احد غيره خلافا لقوله المخرج من ثبوت الرشا في كيد الكيد عليه في الشرع وقواعد الشريعة من كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه الا كحديث بل ذلك لا يكرهه على الرشا التي لا يلبس به على الرشا في حق عقلا ونقله لعله في ذلك وما لا يستلزم  
شبهه قاله في بعض النسخ في الحرام على البذل لاجل اطلاقه وقوله رشوة في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه  
تدبر في حمله ذلك ما لم ينفذ في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
المرشون في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
المسحوق الشرايع عليه التخصيص في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
انها في الرشا بعد ذلك خلافا لما يعطى الحكم خفا وباطلا في شرع الاستئناس بها ليس مطلقا في جعل كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه  
حصول الباطل في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
ايضا في مسألة الاجرة على الفضا او الجعل عليه يعطى الدافع في دفعه في القاضى احد الوجهين لا اذا توقف تحصيل الحق عليه فيجوز في الرشا  
فانها لا يجوز في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
بعد العنا حتى لو توقف تحصيلها كما عايننا فلما عايننا ما عايننا في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه  
كل حال فالتدبير في المقام غير امر ان احد هاتين الرشا خلاصة في الاموال في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه  
القاص والسنة عليه في المبادىء في الحواجر والظواهر في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه  
به التوصل الى حكم الحاكم قد بقوى في النظر الثاني وان شئت بعض الافراد في التدخل في الاسم وجرم بعده فلا يبعد التدخل في الحكم الثاني ان المحرم  
الرشا في خصوص الحكم او غيره وصحبه وعلى الاول فهو خصوص الحكم الشرعي بغيره والعرض من محكم العرض وغيره من الاجرة في المعروف وهل هو خاص بالحكم  
في خصوص الحكم او غيره وما يتبدل وتوطئة لاحمال وقوعها ونحوه بعد تحرير الشئ من ذلك كلام احد من الافاضة انتم بعدت كلام الاستئناس والمضاج وغيرها  
في الرشوة وقال هو ايجاز في شرحه بعد الكلام السابق وسال هذا الى الفاضل كلام توطئة لاحمال وقوع الرشوة بين المالك وغيره ان لم يخل تحت الاسم لا يخل  
تحت الحكم والدفع لاداء الشهادة على اطلاق وعلى الثاني من حيث القبول وكذا الدفع ليدل بالضرورة لانه لا يخل ولا عايننا في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
على الحكم اقول لانه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
ظاهرا في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
ضعف الوجوه المتقدمة مع عدم تقييده مشه رشوة واما الضم فهو ان كان كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه  
بينهما اللهم الا ان فهم القيدية في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
منه جواز الرشوة في غير الحكم على ما هو معلوم في نفسه يجوز دفع الجمل عند الظاهر كقول المراد كما في الرسائل المنزلة من الاوقات ومحوها ما يخص السابق  
ومشى السابق في ما عايننا من كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
وان المراد منه العطاء فانما لا ينافي منه ذلك المسلم من الشرع على تحصيل الحق في الدفوع عليها وعلى دفع الظلم من الظلم وابتسامهم ونحو ذلك لا  
مطلق الرشوة بقصد صدق العرف عليها اللهم الا ان يدل على تحصيل العرف ما يستعمله في الجواز والظلم وانما هو من جند محدثهم في ما يتبدل لبعض الاعراض  
الصغيرة في الجيرة والصدقة وغيرها من الاموال الذميمة والآخر في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
غير الهدية والاجابة والجملة بل هي في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
يفرض كونه محل شاة في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي  
الدالة على ذلك ان حكم الحكم غيرهما كان من هذا القبيل نعم في ذلك شكل التزوج بما عايننا في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي التوصل الى غايتها في ذلك هو غير محرم عليه في كيد الكيد في الشرع والحق ضرون ان لا ينافي









الواجب من ارتفاع التوبة للمغاضة ان تمد العقوبة مسلم فيما يغاد من مقتضى الوجوب ثم يتجبر على ما غلبه من حلية الولاية الاسلامية عن  
 المحرم لئلا كانه يشاء عليه الوجوب لثبوت الجواز مع عدم الامر بالمعروف فلا مغاضة له لما يقتضي وجوبه اللهم الا ان يقال ان الضمير وجوبه خصوص في هذا المقام  
 ايضا لصح لزوم التوبة التي جعلت مائة المخرج على الضمير الاول المعنوية بفنوى المعظم ولعل ذلك من التوبة وجوبها لمقتضى هذا الاثر من  
 مقتضى القدر في تلك الولاية من زيادة في الولاية من العاد لا ان توفى كرامة المعترف عليها والامر في ذلك به هذا كله في الولاية من  
 الجاهل بخياره واما لو اكره بالزام من بخير من الخلف عن الزامه جاله الدخول في الولاية التي يجرى عليها الدخول فيها اختيارا وبلا غل ولا نصا فتوى بل لا جماع  
 يقتضيه عليه فعلا للضرر اليه الصالح لسقوط التكليف كراثة ومزج وجهه فالاولى تحمله وعدم قبولها الماعرف من المفاضل للضرر بغيرها انهم  
 ثم ان الكرامة تدفع الضرر لكثير من الناس الى الراجح والخوف كذلك على بعض المؤمنين وتام تحقيق ذلك المسئلة في امسيتها وهي ان اكره الجاهل  
 على الولاية جازله الدخول والعل ما يامر من المحرم الكلم الغير نحو مقتضى على مقدار ما تدفع به الضرر مقملا لا سهل فالاسهل مع عدم  
 القدر شرعا على النفس والخاص من ذلك في الدنيا المحترمة فانه لا يقبضه في اجلها اذا كان مختار في الولاية ابتداء واسلمة فانه لا يجوز له ان  
 يحج يا يامر من المحرم لانه فادرج على النقص بل لو كان مختار في الولاية على ما لا بد له من اعتقادها بقدرة بولها لم يجز له ان يضر  
 ان اكره الجاهل بل يجب عليه تحمل ضرر الخلف عن امره وجهه قوى اقتضائه ادلة المكره على المنق من المراء بالقدرة الشرعية التي نشاطها الوا  
 جبا والمحملة المطلقة وهي ان المنة عن الضرر ان لا ينجح في النفس الى الراجح والامر في ذلك من المشملة على ذلك ما في ذلك عقلا وعرفا فالمراد  
 من عدم القدر في المن هو المراء من الاكره لان المراد الفرق بين الولاية والعل يا يامر في كراهية الولاية الاولى الا كراهية الذي يجامع القدر على الخاص  
 بخلاف الثاني فانه لا يكفي فيه الاعتدال القدر ان يصرح كما في كراهية الضرر عند الفرق في الادلة وما في شرح الاستمات ما يجاب به عبارة الفواعل ان لو كان  
 ضرا به بترك الولاية الحائجة الى المنع والضرر كراهية الولاية التي لا يصرح في الضرر المبيع لهما كما عرفت وتعرف بذلك كله يعرف سقوط طائفة  
 غير لا بد من جعله على اذنية الولاية المحملة والا فلا فرق في المحرمتها والعل يا يامر في الضرر المبيع لهما كما عرفت وتعرف بذلك كله يعرف سقوط طائفة  
 به في المسائل من المناقشة في عبارة المص كما ظهر للابيض انه لا فرق في الاكره المسوخ للدخول في الولاية المحترمة والا كراهية المسوخ للعل يا يامر من فعل  
 المحرم في ولاية كراهية غير اذ ليس هو الا ان اكره من المستطاع الذي يختص منه على النفس الى الراجح والامر في ذلك من المشملة على ذلك ما في ذلك عقلا وعرفا فالمراد  
 الخوف على النفس مثلا لا يجب في جواز ظلم الغير مثال للدفع عن النفس من الزام والجماع الى ذلك ضرورة حرمة الضرر في الاسلام وحرمة دفع الظلم  
 عنك بظلم غيرك بل هو كذا لو اكره الجاهل بغيره خصوص من الما المشملة من غير من هو غير مخصوص فانه لا يملكه ظلم غيره لكونه مكرها بل لا يملكه دفع  
 عنه التكليف كما دفع من الخطي الناس بل قد يقال بعد تحقيق الاكره لو جاز في ذلك بغيره وبين شخص مخصوص بل انما يتحقق الاكره في ذلك نحو ما يامر  
 بظلم الشخص المحض والجماع الى ذلك فانه بعد هذا الاكره عليه يسبغوه ولو تخلف عن الاكره من الضرر ان لا ينجح في الولاية العال يا يامر للصلح دفع  
 القلم من المكره واختيار النية وانما في كل شيء يقصود اليه لا تشا ولا اجاع بقبضته الضول الخاصة في المقام التي كادت تكون منوارة مضافا الى ان الضرر  
 ما دل على المحترمة على غير حال المفروض لا يجب عليه تحمل الضرر في دفع الاكره مقدرة لتجبر ظلم الغير ضرورة معلوميه سقوط وجوب المغفرة بالغير  
 الحرج والمشتقة والضرر في سائر التكليف الشرعية المطلقة فيسقط وجوبها بالاجب سلبه في نقل نفسه من موضوع الاكره الى موضوع الاختيار  
 بضرر الجاهل لا ينجح خصوص في هذا الاكره لانه لا يمكن بل ليس هو الا كراهية التي لا يستطيع دفع الظلم عن مؤمن بما يضره من مال ونفس وعرض  
 بذلك تكشف الباع عن المسئلة للرجاء انما يشك على بعض الناس ملد كما حجة بقرين دعوى جواز ضرر الغير بنفسه لخرج ونحو وعرضه حاله فعلا للضرر اليه  
 ونفسه وعرضه وماله وتحميل المسئلة من التعداد والراجح فانه لو كان من الموانع بين ما يظلم وما يخش من الظلم عليه فهو كذا في الماعرف من ان يتألم  
 على ما لو اكره الجاهل بالظلم ان لا يستطيع دفع الاكره والجماع اياه الى ذلك الخلف في امر الاختيار ان لا ينجح في نفسه وماله وعرضه وان مديتها واضع على  
 هذا القدر من غير فرق في المال بين البعض والجميع فاني الغير من اعتد يا جميع المال بغيره واضح نعم ولكن من الخلف عن الامر على الولاية تحاله وجب عليه بل يمكن  
 مكرها في قدرته على عدم الاستئثار بالضرر كما انه لا يجرى جواز تحمل الضرر الى دفع الاكره لعلو سلبه الناس على اموالهم اما البتة كالحرج نحو والعرض  
 كالفصول الاصل في نحو فاعلم ضرورة تحمل ذلك قد اوى اليه الجملة الشهيدة الذي هو من منه يعلم ما في شرح الاستمات ان الاصول في ان المعاد  
 بين ما يحتاج على الناس وبين ما يحتاج على نفسه ان كراهية عدم وجوبها ضرورة تراحم الاحتياط في بعض الصور فالو ينبغي انما النظر فيما يعرض  
 بالخوف على احد الثلاثة متعلقا به او ببعض المؤمنين من التعبد على الغير مع المماثلة او الخلف في الاعمال والرتبة مع المعادلة وعدمها ثم فيما يعرض  
 به الخرج عن الشرع فيما يتعلق باصل او فرع فان المسئلة طويلة الدليل كراهية الاصل والقول بين الفرق الابتداء والعروض انما في الصوغ غير بعد فلت  
 لا يخفى علينا نفي ذلك كله بعد ما عرفت موضوع المسئلة وقد دكر ان لا يخفى عليك عدم جواز ظلم الغير يا يامر الجاهل الذي يختص من تخلفه ظلم على بعض  
 اعدو ونفس المكره وما يعرض ضرورة عنه شرعية دفع الظلم عن مؤمن بظلم مؤمن اخر وكون ذلك قد يقتضي النية في بعض الاحوال الاستئثار مقتصرا  
 في الفرض وكذا لا يخفى عليك ان المراد بالاكره هنا اعم من النية التي هي من العباد والمعلوم منه عند الفرق هنا بين وقوع الاكره من الواو في المذ  
 والحق القادر فرض سلبه على النفس العرض الى ان نعم استئثار المصغر من ذلك على كل حال اللهم المحترمة بالايان بل لا خلاف في ان النية بالنسبة  
 الى الفعل ظالم لا لا جاع عليه الصبح بل جعلت النية نفس بها الدعا فاذ بلغ الدم فلا يقبضه ونحو الموت بل قبل ان ظاهر الاطلاق في الجملة ايجز ايضا كما  
 في الشرح ايضا لان لزوم الاصل في الخرج عن العود الى الجواز لفعل المحرم بالاكره على المنق المبدأ ومن الاطلاق وهو الفعل بقبضه المصير

ودفع

جواز الخرج المذكور يبلغ حدّه كما هو الاثر من العلم المشهور بل ينبغي القطع بجواز ان كان نحو تركه على النفس نعم الا حوطا جنبيا حيث لا يعارض الاحتياط  
 من جانب آخر كما ان كذا بالنسبة الى الخلق المسلم بالمؤمن وان اطلق المص وغيره بل في النافع الغيب بالمسلم لكن في الواجب من همل المسلم مثل الخالف فلم يخص  
 المؤمن اشكال الا حوطا بقضيه المصير الاول اذا كان نحو تركه الفشل على نحو المالم الوسم الفليل منه خاصة واما اذا كان على النفس المؤنة فاشكال ولا  
 المصير الى اللقائ فليس شيء يؤدى دم المؤمن كما يستقام النص من المعيرة فمثل فيها ان دم مخالفه وازن دم مؤمن فلا بد من ان النجاسة المصير  
 بل وكذا ذلك مخوف على العرض والمال كما لا يخفى على نفوسكم الله على ان ظاهر الصحيح ان دم المؤمن ضررته انه هو الذي شرعت النجاسة لحفظه وهذا  
 يقوى كما في شرح الاستبصار عند حق الحق والروح اما الفرق بين الصحيح والمريض ولو خال السيقا والشع والشب واللمة والرجل فلا معنى له  
 بما احتل الفرق بين مسخو الفشل من الاول او عاين بل ومسخو الفشل الا انه كما نرى لا مستند له قاطعا للعد ولا فرق في الفشل بين المباشرة  
 والتبديك لا فناء ونحوه لا خلافا لادله وادله على المسئلة الساكنة جواز تسلط الجائر وغالدا ان عكس حراما بينها في حرام بل خلافا  
 اشكال لا يجوز عليها والشربها وقبولها والافق حلال مطلقا وان علم ان حراما بل لا خلاف في اشكال ايضا كما اعترف به المحدثون والواضح بل  
 في الصحيح الاجماع عليه بل لا يصح العبرة المستقبضة كصحيحه ولا ذلك في عملي ما نرى في الرجل على السطال ليس له مكسب من اكله وام وانما اثره  
 وانزل عليه في عينه ويحسب بما امر به بالذام والكسوة وقد صاق صدرى من ذلك فقال في خذ وكل للملحق وعليه الوكيل في كل ما يملكه من  
 يملكه وانما عند فقال اصله الله امره بالذام اخذها فان لم يوجج بها وخوطا خبر محمد بن هشام او غيره عنه في جميع محله من علم نفاق  
 قال لا حقا يقول جواز تسلط البهائم باس الى غير ذلك من النصوص فضلا لا الشبهة القطعية والعمل المسند من العلماء وغيره في شارب الاختصاص لا مضافا  
 الى ما دوى من قول الحسن بن الحسن الصادق والكاظم عليهم السلام جواز بيعه من الشرب والى ما دل من النصوص المستقبضة والمؤثرة على جواز  
 معاملة ملهم وبيعهم والابتلاع منهم لا بأس به حتى تعرفنا الحرام بغيره وخبر الجريح المروى عن الاحتجاج انه كتب الى صاحب ماع يسئله عن الرجل في كراه  
 الوفى مستحلالا له ان لا يتورع من لذه وبنات في قرية فهو فيها او ادخل منزله وقد حضر طعام فيه عوفى لينة فان لم اكل من طعامه فادنى في بل  
 يجوز ان اكل وافضل بصدقه وكم هذا والصدقة وانما هكذا الوكيل الى رجل غفيرة عوفى الى ان انا منها وانا اكل من الوكيل لا يتورع عن اخذها في يده  
 فهل علمه شيء اذا نالت منها فاجاب ان كان هذا الرجل مال او مغان غفيرة في يده فكل طعامه اقبل به ولا فلا يجوز على معلوم الحرة وعلى الكراهة  
 غير ذلك لعرفته من غلو بغيره باحتمالا في ايدي الجاهل وغيرهم مالم تعلم حرمته بل على ذلك فهو من الضرر بالثقة لا يتجالح الى اتيان ولو له لم يكن  
 لمؤمن العيش امثال هذه الا رنة والاعلم بان حمله محرم غير قراح فضلا عما يعلم وان علمنا انه باخذ الاموال ظالما لظالم اخرج بعد ملاحظة صفته  
 كان في ذلك محل طهر ام جلاله كالعشا والساق والمري والمزينة ومن لم يخرجه المحقق في غوهم وملاحظة ما تحت ايديهم من الاموال يندرج في غير المحصون  
 من الشبهة المذكورة سقط التكليف لاجتماع ما من المقتضية للعشر المحرمين اليه ودوابه ولا يفتاح ذلك كل واحد منهم ولا حصة حصص من الشبهة  
 المحصون ضرورة عند محصون عقلا وشرعا لا حادهم فليس هم الاصفاء احوال من جملة غير المحصون لعرفه المحصر اذ لا غير محصون اذ اقصا بعد الشبهة  
 المحصون صان غير محصون فيجب عليه احكام عدو جوبلا جنتنا انما الكراهة ان ذلك يقتضيه خروج ما في ايديهم ويمنع فهم وان علم اثمنا على عمل  
 عن حكم الشبهة المحصون فيقتضي المقاصد منه اكل المأكل والنصف بالفحوى نحو ذلك حتى يعلم الحرام منه بغيره فيلزم او يخصص ذلك بما اذا حصل ضررنا  
 منهم كاعتنا ويصير واذن ويجوز ذلك لما يحتمل فيه الفصل في الحلال فلا يخفى للمقاصد واضعنا ويجوز اخذهم مع مقادير لعدوهم لافعال المحمولى على الفحوى  
 شرعا من غير فرق بين ما كان في صدق في غصبه كذا وكذا واذ او غيرهما ما يعلم اذ امر على المشبهة المحصون عند احوال ان ظاهرة استا في شره  
 الثاني منها ما لا يلو يعلم كونه الى الجوارح لاجل اخذها من الجوارح لاطلاق الجمع والاختصاص من غير ما يعلم اذ امر على المشبهة المحصون لافعال المحمولى على الفحوى  
 الفحوى فيجوز الاختصاص وان جازها من اذ او صدق فيه غصبه لاثباته معين من جملة كذا لا يعلم حصوله الى وقوعه والعين لان الغنص مع الاختصاص  
 من شبهة الاموال وتختلف من الجوارح باختلاف لو اشار الى منهم منها في النصف كالاخذ للمقاصد والاكل المأكل الى ان يتجالح الدخول تحت وضع الخلع الاعلاج عملا  
 بالاصول غير محل النص لظاهر اذ ان من الاطلاق الجوارح بالذنية كونه سلطانا او عاملا او غشادا لان المراد ان علم اذ امر على المشبهة المحصون  
 يكون الاشارة الى كراهه غنصا بغير الجوارح بل الظاهر بغيره كما يقتضيه به النام لتمام كلامه يمكن ان يربط اختصاص الجوارح بهذا الحكم وهو جواز الشك فيه  
 وان علم اذ امر على المشبهة المحصون كما هو مقتضى حال الجوارح بالنصوص غير ما استعصره على كل حال فوجهه اشارة اليه بجمل الاول بل ربما اوهى التفسير  
 اعبر في ان من النافع وحكمه في الاختصاص والدوس الكراهة وعقد اجماع الظاهر في المسائل المتنبه اليه من اشارة لاجواز اخذها وان علم ان  
 ماله مضافا كما مقتضى حال الظاهر لا يكون حكمه كمالا المختلط بالحرام في جواز احتساب الجميع للنص على ذلك قد يستفاد من استناده الى النص لاختصاص الجوارح  
 بهذا الحكم وعن ابن دريس ان قال اذا كان يعلم ان فيها شيئا مغمصة بالاعانة بغيره بغير العين بل هو مخلوط في غيره من امواله او غلاته التي يخذها على  
 جهة الحراج فلا بأس بانه من مقتضى حال الجوارح بالنصوص غير ما استعصره على كل حال فوجهه اشارة اليه بجمل الاول بل ربما اوهى التفسير  
 ارادة عدم وجوب الاحتياط بعد جريان حكم الشبهة المحصون فيه فخرج الى الاختصاص الاول الذي قد يؤيد مضافا الى اطلاق النص الفتوى مع عقد  
 الاجماع والتسوية لانه لا يخلو للذم ونحوه في الاباحة وليس هو الا الحلال فعل المسلم على الوجه الصحيح هو جاز في غيره من الاموال التي تحت يد المشرقة  
 جهنم في ضربه بها فخر المالك ان لا يملكه على انه قد يرضى فيه فيما يعلم كونه على وجهه محرم لذات الدفوع بين كون من الحراج الذي يجل لنا اثاره  
 من جاز ان هو يدفعه بين كونه من مضاف الى التي ظلم بها العباد مع انداجه النص والفتوى غير ما ادل على علمه جوارحه وما في يده فلا مناصح

[illegible]

و معاملة اجمع كتاب الخزان





[illegible]

الاقوى للابصار بالنسبة الى المخالفين لما سعت في شرح الاستبان لا شك في ذلك بل عاج ما وقع في ايديهم من ذلك معاملته فيها السلطان وما لا يكون  
للتناول من الشئ من غير ان يطلع عليه نعم ظاهر لان عدم الفرق بين الاخذ بما مضى منه وبين ابعده او شره او غيرها وبين اخذ من غير دفعه بل من غير دفعه  
وانه معامل في ذلك معامل سلطان الصلا بل لا يملك الاظهار معاملته في ذلك معاملته للملازمة اذ كل من تصرف فيه على حسب قهره فملكه فاذن لنا  
انما في اجراء الحكم عليه كغيره في غير انشاء انما الكرامة في اختصاص الازم الزبوني بما اذا كان السلطان من المخالفين وتبعه والموافق في المسا للظاهر  
الحكم يخص بالجاء المخالف الحق نظير معقده واستخفافه ذلك عندهم فلو كان مؤثما لم يحل اخذ ما خذ منها الا عترة به بكونه ظالما فيه وانما المرجع الى اولى الحاكم الشرع  
مع احتمال الجواز فطلقا فاطل الى خلاف النص القوي وجهه النقيب لصاله المنع الاما اخرجه الدليل ومناوله الى الفتح فحقه المستول عنه الا انه اذا كان  
مخالفا الحق فيبقى الباقي وان وجد مطلقا فالقارئ ذلة على ارادة المخالف منه انفا الى الواقع والغالب فيه مضافا الى ما اعترف به من افضا اطلاق المتغير  
والقوى العوان لا يلبسها انما في رفع الحجج والاصح وتوصل الشبهة الى حقوقم الثابتة في يد المسلمين كما اشهرهم الحسن السابق فلا يخضع بالمخالف عتقا للاحا  
جملا غير مؤثر في جواز الاخذ منه ولو اثر لكانا في شئ في شئ في شئ بالنسبة اليه ولو اخص السوال الا بوجوب تخصيص الجوامع فرض عمومها على اكثر النصوص  
خالين عن السوال والسوال المحض ويتحقق القربة الصانع عن العود غير معلوم او معلوم وقد اجاد الاستبانة شعبة ففسر الجاء بالملعب بخوده وانباعه  
ذليل جمعة وعيد لا فرعا واصيلا مؤثما ومخالف مستحلا ولا يحجج عليه بالعموم الزايدا واكثر العباد وبعض منقول الاجماع انهم يجمعون لبيع الملكة  
والامتناع لسلطان على غيره ولا يخاد لا حول السلطنة واوضحها على وجه الحقيقة باسم السلطان فلا يجري الحكم على خصوص بعض المتعبدين بما اوجدها واوضح  
ذلك على سلطان الملكة ثم غير فرق بين المخالف غير ابيهم كما لا يجري على من ادعى سلطانا بلا شوكه كيعض سلطانا من حيث كان في ذرية ذوى الشوكه من  
السلطان من حيث عدم خلية النسب في ذلك كما من خص الحكم بالمخالف نظر الى ان مسئلة الحكم في جواز التناول منه ما ورد من النصوص ما انما هو في  
انفسهم الاثر بالعبودية غير وانهم في ذلك معاملون معاملة اهل الذمة الذي يجوز سؤا لثمن الجهر والخبر عنهم نظرا الى كونه خلا لا في مذاهبهم مقتضا الجواز  
اختصاصا فاعلة الجاء مؤثما لاذمة غير غير في غير ذلك كونه من غير فرق بين ساكنة على وقوفه هبة لنا  
المهني عليه لوزن كما سعت سابقا في خصوص جوارهم من لا فرق في اخذ الخراج منه بين القليل والكثير وبين ما كان منه مؤثما فاعلة الموضع والموظف له وعده وان  
قال بعض مشايخنا ان الحكم في غير ذلك لا حكم المذنبين على ما بيننا ولهم لزم من ذلك النظام والاضيق على اهل الاسلام وعدهم بالغير على ما جاز في النسبة وان  
قوة الجاء في دفع الفسلف انما يحفظ بعضه لا سلكا ودفع الطريق السرق وحسن الدماء وحفظ الامراض في غير ذلك كيك كوصاف في مصالح المسلمين  
وان كان على يد لا يمكن اهل الاسلام المسلمين ما عدا ما يوجبهم منه لا فقتل الا اذ عليم كما تحافظ المصرا شرعي مؤثما باصالة عدنها في غير ذلك قد عرفنا اطلاق  
النص القوي على جوارهم في غير ذلك لا اطلاق الساقية غير ما هو التعليل في بعض النصوص السابقة فان له حجة ثابتة الى ان لا يقتضي اشراط جواز الاخذ بذلك رسالة  
الكره قبل كونه الاخذ ملام لا يطلع فاحتمل ان يكون مستحقا للزوم فلا ذنب في بين المال بين جوارها وانما يكون حلالا بشرط الاستحقاق حق غير المستحق  
يرجع عليه من ذلك مستحقه الاختيار وكرامه الاستحقاق يقتضيه الاول ولا يملكها بان لاخذ نصيبا في المال ازا هذا حواشيه شعرا بالثبات وللوقوف في مجال وان كان  
ظاهر كلامه الاول لا يوضع النص لا يكون الا بالاكل مطلقا فلا مجال للموقف بل عرف من اطلاق النص القوي بالاذن الواو السهولة الملة ودفع الحجج  
علا شعبة الذين لهم المني عليه لوزنهم ليس له عليه الخراج او غير جوارهم بالزوم والامتناع تسليما لم يكن هو مقتضى وان تمكن من الاخذ من النقيب كوصاف  
عدا للاحا له وتتحقق الاذن فيما سألنا من بدل لا يقتضي تحقها في ذلك فيبقى اصابة شغل منته به بجلها من كون الخراج كجوة الارض فداستحققه المسلمون  
منه بحجج انتفاعه بالارض مما في جوارهم يصير لملأها من ثمر الشجر والحياتة فقال الا لا يكون من شئ الشلطا فلا يباية بذلك لا يخرجها عنه سائله عن شئ  
الحياتة والشجر فقال لا ذاعرف انه كذلك فلا الا لا يكون شيئا اشترى من العامل محمول على اداءه جوارهم من السلطان واه ان كانا ثابتين سلاطين لا والله  
المسألة في كواجب كافي النصوص الدالة على جواز الشراء منهم لان لم لجوارهم الشجر في من مال السلطان مع ختمه كما فيهم لا كاشافي عملك لانه ليس للسلطان اذ انما  
قوي في المسلمين لانه ما ثبت قد صرح به في التناصير وبعدها بعث اليها بالاجماع في ثمة الامام والباقي لم يوجد من المسلمين الا ما قد اذن فيه غير البائع  
هو الواحد فانه لا يخلو من جوارها كما مال الخراج نحو ولها في النقيب كما سعت في غير ذلك في قبطن فلن لا في الحسول فانقول في اعمال هؤلاء قال ان كنت لا بد فاعلا  
فانوا موالا لشيعة ولذا كان على جوارهم من غيرهم على غير الخراج ويكون للمال ما من الامام بر الخراج اليهم لان عليا كان من جوارهم  
في الظاهر فاعطاهم كاعطاهم في الجواز ونحو ذلك او عليه لكره في سائله قال يمكن ان يكون للمال ما يحصل علمهم بجوارهم المجرى ويمكن ان يراهم وجو  
الخراج والركون في المقاسم الا انها وان كانت حقا لظاهر فلا يوجبها لاجله الاعتد الضرون ثم قال وماذا لنا من كثير من عناصرهم لا بد مما شئنا الاعظم على  
ليس له لا يقال في انه يعطى لسلطان بالمشاهدة انه لا يجوز في عليه الخراج الفاسد سرقة ومجود لا شئنا منه لان ذلك حق عليه فلن كذا من عاصره  
من الشلطا فخصوا الاستان الا كبر قال في شجرة على القواعد ويقوى حجة سرقة الخصم وخباتها والامتناع عن تسليمها الى الرعي تسليم ثمنها الى الجاهل وان جئت  
عليه دخل تسليمها الى كاعنة على انهم في البداية والاعلية لصلحنا على ذلك دعوى لاجماع فيه جمعها من جعلها على جوارهم بضعة الاسلام فحق له بهم  
عليه بل المول لا يحق عليه ان ذلك كله لغيره من ان الخراج ليرة الارض فداستحققه المسلمون على النص بالارض مجرى انتفاعه بها فان كابد الشجر مبدية رعه  
الى المسلمين الا دعة الى الجاء مع فضا النقيب به فلو فرض عدناها في بعض الاحوال والامكنة والارضية ولو بالنسبة الى بعض الخراج فداستحقاق الحكم للمصو  
من قبلهم في نص النقيب على كماله كالم تولى به حال تصو البديهة اختار الحد وجه قوى فضا ليعرض الزكوات الاحاسر والاولاين على الصبيلا المجانين  
غيرهم كما لا يخفى عليهم لا خلاف كلام الاصح القدام والمناجور في ذلك كما لم يعرف الفضا والركون وغيرها من ارباب القوم من الغير في بعض شائنا المعاصرين

اختصاصا بالذبح في الخارج ونحوه بالجابر لملاحظة النية الزمانية لاصل عدم الاذن منهم في الذبح الى غير ذلك فخصنا النقص في المقام ونعاجل على ما بينه  
 في الجاهلية وقدره اذ انهم من الاحكام التي شرعها للعبادة كونه اذ ذبحه في حال وفي زمان ومكان لا ينبغي ان يفتقر عقودا  
 من افعالها وتكون الزمانا لها لا يقتضي ذلك وان فرض على ما في بعض الاحوال كما هو واضح بل هو من الضروريات علمنا وثانينا ان اختصاصا هاجروا الذبح افعال  
 جوية على وجه بحث لا يجري لود فعله حاكم الشرع المصوب من يلمه فيه فمعلوم بل معلوم بخلافه لا طلاق مادل على ولا يشر من النقص الفئوي والظاهر ان  
 اختصاصا الاضطرار في المقام على نكاح حكمته في الجاهلية لم يمتدحها في هذا الغيبة الذي بدا كيدا لا مام وقد انكروا في بطلان ذلك على ما ذكر في غير المقام من ان  
 في منغلة الامام وانما المراد لهم بيان حكمته في الجاهلية التي هي مظنة المنع باختيارها غيبته وظالة بل قد عرفت توهم غير ذلك من آثار المناظر من ذلك مع هذا  
 في الشرع منهم ولعل هذا بعد التامل ما يقطع به العينة بما في نظرونا من انما لا يكره في رسالته بعد ما ادعى الاجماع على جواز تناوله من هذا الجاهلية فان ذلك في الجاهلية  
 ان يتولى من له النيابة حال الغيبة ذلك اعني العينة للجامع للشرع ذلك لا يعرف للاختصاص في ذلك فغيرنا ولكن من جواز لفظة في حال الغيبة تولى استيفاء الحد  
 وغير ذلك من توابع منصبه فمما في هذا بطريق اولي لان هذا اقل من خطر الاستيلاء المستحقون لذلك وجوده في كل عصر اذ ليس مقصودا على  
 الغزاة والجاهلية كما استبان من نامل في كثير من احوالنا مثل السيد الشريف وعلم المحققين في الجاهلية والذبح في غير العلم جلال الله والذين وغيرهم نظرونا  
 منصف لوجهه الشك انهم كانوا يسلكون هذا السبيل ويقتضون هذا السبيل وما كانوا يوجبون كيدنا لا ما كانوا يوجبون كيدنا فمما في ذلك ما لا ينبغي ان  
 في حكم المبرور فليحسليم الخراج له اذ لم يكن نية منافية بل الظاهر انهم لم يكونوا يوجبون كيدنا لا ما كانوا يوجبون كيدنا فمما في ذلك ما لا ينبغي ان  
 استطاعتهم وعن ملا في بعض النسخ على عدم حل المنع والتفرقة عندهما من اشترافا من الجاهلية الجاهلية فيكون ذلك التشبيه اليه قبل بل قد عرفت وجوب ازالة  
 بينا النية هذا ولكن في شرح الاستنا بعد ان ذكرنا الحكم التي قد ساءنا في فرضنا لا كما على ما في هذا الجاهلية ما راعى عند السطو الجاهلية في جمع الى العينة ما لم يوافقها يتعلق  
 بل هو المسلمين والقول بجواز اخذ الجميع للمؤمنين فيما يكسبون بوزاعهم عند عدم سطر الجاهلية هو الاقوى على نحو ما بين في بعض النسخ والظاهر من ذلك كونه  
 الفقيه على عدم السلطان الجاهلية كان ظاهره سقوط الخراج عن المؤمنين وفيه ما منعنا من ذلك واما ما بين في النسخ من ان الجاهلية في الجملة فنص على التخليل فعاد  
 ايضا من ان الارض كلها لوانه فدا عينا ذلك لشيئنا الى ظهورنا فاعلمنا انفسنا من الشيعة وبشرها في ابدانهم كما اننا باينا الارض جميعا من ابدانهم اعادناهم الا  
 ان ذلك مظهر عندنا لاحتياجنا الى ذلك واما كما لا بد منها خصوصا للمواشي الذي هو لهم من الانفال وغير ذلك دون الاضطرار الخراجية التي للمسلمين  
 خراجها غيرها فمما في ذلك ما لا ينبغي ان يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 دعوى عدم الولاية لحاكم الشرع مع السلطان الجاهلية وان لم تكن نفس الغيبة بالذبح اليه واخضع المنع كاعرفه فيما تقدم مضارفا الى انه لا شك في ان الامام حال  
 فصوله ذلك كما صرح به بعض النصوص وكلما كان له لسانا في المنصوب من قبله وفي ذيل خبر عبد العزيز بن نافع قال فلينا الاذن على عبد الله  
 فاسألنا اذ حلوا اثنين اثنين فدخلنا ناورجل معي فقلت للرجل ارجع الى المسئلة فقال نعم فقال له جعلت فداك اني كامن سببا بوايمه وقد  
 علمت اني امير لم يكن انهم ثلثة ايدهم قليل ولا كثر وانما ذلك كما فاذا ذكرنا ذلك في حديثه فمما في ذلك ما لا ينبغي ان يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 من ذلك كل من كان في مثل حالهم من ودا في فهو في حل من ذلك قال فخصنا وخبرنا فمما في ذلك ما لا ينبغي ان يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 عبد العزيز بن نافع في حديثه فمما في ذلك ما لا ينبغي ان يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 لم يكن لهم من ذلك قليل ولا كثر وانا احبب تخليص من ذلك في حل فقال ذلك لينا وما ذلك لينا ما اننا ان يحل ولا غير فخرج الرجلان وغضب ابو عبد الله  
 فلم يبق عليه حديثك الليلة الا بده ابو عبد الله فقال لا تعجب من فلان يجتنب فيه تخليص فاصنع بوايمه كما تهرى ذلك لينا ولم ينفق احد ذلك الليلة  
 قليل ولا كثر الا الذين فاما احبنا بجاهنا محمول على النية بغيره ما في صدق وقد سمع خبره من غير ما يدل على ذلك بل كان المسئلة ليست محل شك كما  
 اقره فمما في ذلك ما لا ينبغي ان يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 فلا بد لهم من الاستيلاء من حاكم الشرع لعدم ثبوت التخليل لهم من الاثم على وجه لا يحتاج معه الى اربعة منصوصين وان كان هو محتلا الا ان الاط  
 ان امير المؤمنين لا يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 جميع المسلمين على ما في منبره والامانة والاحوال التي تختلف معها الرعية وغيرهم من المستغنيين بارضوا وغيرهم افعالهم امير المؤمنين في ايام خلافته وقال  
 ابو الحسن الاول في حديثه والارض التي اخذت عنوة بجبل وركاب هي موقوفه من كونه يد من يعمرها ويحياها على صلح ما يرضاها عليهم عليه لوالى على قد  
 حافظهم من الخراج النصف الثلث والثلثان وعلى قد ما يكون لهم صلحا ولا يضربهم بل في رسالة الكركي الاجماع على ذلك في الخراج مقاسه كان او غير  
 اجرة الارض على مقتضى المصلحة الجامعة بين الطرفين في ذلك يرجع ما قبل من الخراج ما يضرهم بل في رسالة الكركي الاجماع على ذلك في الخراج مقاسه كان او غير  
 كان حراما لنا ولهم ما بانهم الخراج ضروحي كونه ظاهرا وان كان موصلا لانه مذهبهم ان كل ما يفرق فيها الاتفاق بين السلطان والرعية على الاقوى  
 خلافا لما في بعضهم من تحصيل ذلك وهو بعد الوجوه كاعتز به في المسائل غير ما في السبل العبدية من انه صير بشر ان ياخذ الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 سلطان الحق لان هذا لا مع وصا لملك ان زاد ولم يرض الى الملك حرم الجميع ان اراد به القول المزبور كان في اضع الضعيف ولا يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 غير ان قوله اجبر اهرم الجميع فيعلا لا ينبغي ان يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة  
 لو كان خلافه مذهبنا لوافقهم ولو خفف الخراج على بعض المؤمنين فقد تخففه كما لو دفع بدلا عن اصل الخراج لانه احد قصر فانه التي سمعت  
 الاذن بالناس احتيال الوجوه بل حاكم الشرع لا يفرق بيننا وبيننا النية بسلطان الجاهلية بغيره بغيره من الاضطرار في حال الغيبة صفة ومضارفة

الشارع اعادته اذ افاها ان الزكوة غيبه بفسادها في الامور فانها ثبتت فليس هذا اكثر فتراف في الخراج على من لم يكن في نعمته ضرة كوطا حير الغضب  
 بخلاف الفرض فانه لا يغيب عن قوة وهل يجري حكمه فيما يصير الجاهل من الخراج على ما يخص بالامام لان من لا انفال كوان الارض بغير ذلك  
 على اطلاق النص القوي بقوى النفس العدا لم يثبت الاذن منهم في ذلك بعد كون المساق من الاطلاق المزبور الى غير اطلاق قوله  
 ايا ارضا مبنية فهي له يقبضه العدا بل يقبضه عدم وجود الرجوع به الى نائب القبة ايضا واما مضر الخراج لوقوع في هذا حكم فالنص قصر على المضاع  
 العامة للمسلمين كباقي الفناخر وحفظ الطرق واما الجهد في تحريك ذلك قال الكوفي في مسائله في ذكر احوالها في مصرف الخراج ان الامام يحكمها من اذن  
 الغزاة والولاة والحكام وسائر وجوه الولايات في الشيوخ في ذلك فاقسام الغزاة ما يحتاج اليها من الكراع والاث تحريك ذلك من بيت المال من اموال  
 المضاع وكذا اذن في الحكم ولا لا احداث الصلوة وغير ذلك من وجوه الولايات فانهم يعطون من المضاع وهي تخرج من ارتفاع الارضين المفتوحة  
 عنوة وكذا قال العلامة حاكما عن الشيخ عند كل في الخراج وما شابهه من الجزية ونحوها مما هو راجع للمسلمين وولاية قضه النص في الامام فخصه  
 واما ما يابخره من الالقاء وغيره فاما من اموال الظاهر التي لا يمكن شغلها على حكم الجواب باسم الزكوة فظاهر الاضمار وهو معتقد لاجل انهم حكمه الخراج  
 في خروج ارباعه وقبول هبته من النص في غير التي دفعه فخصها في الخراج ولا يجب اعادته على ارباعه وان عرف بعينه وقدره فلا بد عليه  
 من النصوص لكن في المسائل انه يشترط ان لا يابخر الجاهل بزيادة عن الواجب في مذهبهم ان يكون ضررها على وجهها المغنيتها بحسب ما لا يقدرون  
 غاصيا ان يمنع الاخذ منهم عند ما يثبت في ما عرف سابقا في الخراج الذي هو انما يحضرون ايضاً من الخالفين لاطلاق النص القوي وان اعفا  
 الحامية غير موشرة الا لا تراها بآخرة ولذا في المجلدات الجوانب انما انظر الى اطلاق النص القوي بل الظاهر من آياته من اذها مرة اخرى كخراج  
 لصيرتها وكذا في قبض الجاهل واما ما لا يرد في حقها من ثمراتها من كفاية النص في غير النص السابق اذ لو لم تكن زكوة كانت غصبا لا يجوز لاحد شرها  
 منه فغصب الجاهل بها كغصب الخراج اذ حكم قبض الامام وما يثبت في شخصه كونه خراجا من الزكوة من كفاية حكم النص في ما سبقه في الخراج من انهم  
 في شرها وغيره كما عرجا مع القاصد اعترف به في الجملة قال ان ظاهر الاجتناب والعباد الجاهل اخذها لكل احد ان كان غنيا لم يفتقر الى ما لا عند الدفع  
 ويجزى به ولا ينافيه كونه غير نائب المستحق بل لا ينافي بآية الزكوة من الخراج بقضه وان كان غير نائب المستحق بل ساول كون الزكوة في العين فاذا  
 قضيها معا لا يجوز ان يكون له انما غصبه وكان نصيب الفاضل شريك مخصوص ببناء على ما مضى الى ذلك في القسمة فلا يشار في في الباقي لمحدث في  
 الضرر والضرر وغيره وان كان لنا في حيا في حله انشاء الله هذا كله مضافا الى خواص الفاضل المستقيمة اخذ منكم بواقعة فاحتسبوا ولا تعطوا  
 شيئا من استطعت فان المال لا ينفق على هذا ان يركب من فيها عريضة المال باخذه السطاطة قال الامام ان تعبد بل قد يشتم من كثير من العبد اليه  
 قد تغلبت كمال الزكوة وفيها الصحيح غير جواز اخذ ما يابخره باسم الخراج كمال الزكوة الا ان ظاهر الاضمار انما على ذلك ما بل عن المنه الاجماع عليه  
 فنكون شاذة مع انها محلة للتقبة من في حصة فانه يحكم عنه القول بمضمونها في المسألة من الاقوى عند الجاهل بل غايته سقوط الزكوة  
 عما يابخره اذ لم يفرط فيه وجوب دفعه عن كونه على وجه زكوة او المضموع منهم احكامهم المحرر عن الضرب عينا منهم واضح الضميق ان كان قد يجمع له الاصل  
 والعموم التي يجزى في الخراج عنها ما عرفه بالصحيح ان هؤلاء المصدقين ياتون في اخذ من الصلوة فيعطيهما بل ما الخراج قال انه انما هؤلاء قوم غصبوا  
 او ظلموا وبما الصدقة لاهلها المحل لفصوص عن المغاضة من وجوه على التذلل وعلى ملعن الشيخ من الاعطاء اختيارا وان بعد الشا في التعليل بالظلم  
 دعوى المخرقين الزكوة وغيرها ان من كانت عليه عيكة الاعتذار من الجاهل في قد غلبها الى سخطها العبد وجوب تسليمها اليها عند دفعها الفضا  
 لمنع عند وجوبهم مع الطلب الى الامم الذي يزعم انه هو لان محل البحث فيما لا يمكن التخصيص كما عرفه سابقا في مخرج ضرة كون الحكم لا يربا  
 مدار النقبة التي لا فرق فيها بين دفع الزكوة من العين او من غيرها عوضا المعروف من معاملته ذلك مما علمه ساطع العدل والله اعلم **الفصل الثاني**  
 في عقد البيع وشروطه واداءه العقد اي عقد البيع هو اللفظ الذي على نقل الملك عوض معلوم وظاهره كالمعنى ان البيع نقل الملك عوض معلوم به صرح  
 الكوفي حيث بان نقل الملك في البيع لا يفي بصفة غصن لا انتقال عين مملوكة من شخص الى غيره عوض مقدرا على وجه النراض كماله البسط والشر  
 والقواعد المذكورة والخبر ومما يراه الاحكام وتلخيص المرام ولا العقد الذي لا نقل له كذا في الاموال في الوسيلة والمختلفة مد على الاخير في السناد  
 لفظ البيع عند الاطلاق بل بما ايد بشيوع اطلاق العقد على البيع غير من المعاملات تقسم العقود اليها في مقابل الايقاعات وقد سبقها الحل في  
 تعريفه بالعقد فقال الحكمي عن كافي انه عقد يقبض استحقاق النص في البيع الثمن بتسليمه فاما معنى الاجابة القبول كما في النافع والدروس الشفيع  
 على خلافها في القبول في الاخبار عينا النراض وكال المنفعة من معلومة العوضين بواقعة الثاني لا في معلومة العوض ويجاها الاول لا في معلومة  
 العوض خيرة زيادة تعبد للمعوض بالملك كذا قيل فيكون كلا الاضمار في تقبض البيع على اختلاف القبول زيادة وقضا مخصص او ثلث نقل حصول وانشا  
 او عقد كذا في مطلقا قطعاً كما عايناهم من نفسه باخذها من بعض الغنارات على حصة اهل للغة غير الامم كعدالة ثبت ونحوها ما يعلم منه اذ  
 كونه من هذا الجنس لا كسفتا المعنى كما ان المملوك كون البيع غير الامم من الصحيح الفاسد لا حقة شرعية شيء منها كما هو في مخرج من عمله  
 بل في مضايح الغلظة الضابط في الاتفاق عليه هنا وقول بعض الاضمار بقضها لغة كذا وشرها كذا الجول على اذلة الشرعي لو من حيث الشرط هذا  
 ولكن في شرح الاستا البيع لغة اوعفا عاها واما عند الشرع وعند الشارع كما بالفاظ المعاملات ويقع احوال الاخير منها نقل او  
 انتقال وهما مطلقان ومقيدان بكونهما مستفادين من لفاظ مطلقا وخاصة اوماد على احوالها وعليها من لفظ خاص او مطلق او ما يعرف مقام  
 مرادها ونحوها واخذ اعطاء الخ وهو كما ترى مشتمل على ما هو جرد احتمال عقلا وان قطع بفساد وعي كل حال فلم يجد في شيء ما وصل اليها من كتب الخ



تقرىها بالعاما ناعا مقصرا في غير كذا ما يستفهم نفس المعنى الموضوع له اللفظ من غير كذا ما هو من الشرط نحوها ما لا مدخلية فيه نفس المعنى  
ضرب كونه بلا م وهي للبيح العلم اعدادا تم ايراد بالعرف لا الوجوه الاستقصاء في ذكر الشرط ولا ينافيه كرم النقل ولا تنقل والعقد  
ضرب كونه المراد من الاولين ما يعين الصنوع ولو تجاوزا من الاجرة العقد الصالح للنقل لا خصوص المستجمع من النقل ولا انتقال وان التصور كما هو  
واضح بان في حال معرفته لا يعلم عقد كونه المراد بل في يد كونه من الحد الا الكسفة في الجملة نحو نفس النقل للغة لا التماثل على ضربه اهل المهر فلا فرق  
للاختلاف المتأخرا فيما يذكر منه في الضرر والعكس نحوها وقد قيل في احوالها تعريف الحايث له بان عتد في استحقاق التصرف في البيع و  
التمس تسليمها او الكسفة بان في حال المالك غير بصيغته خصوص الاول منها مع كونه مبيعا على انه عقد من غير ما فيه مشتمل على الد  
لذكر المبيع قبل العمل الثاني كذا لا يضر ضرب اداة صيغة البيع من الصيغة المخصوصة فيه والا انتقض بغيره عما قال في الصاقه ما عتد من كونه  
المطاطة بعد اعمى الاتفاق عليه اللهم الا ان يدفع الدعيان الموقوف عليه معرفة بالوضعية الظاهر معلوم لكل احد ومضاج العلامة الطبا  
ان الاضطر لا يستدعي معرفة ما انشاء عمليكم العين بعوض على جهة الرضا فانه مع سلامة عن صفة الدود والمجاز خال عن القبول المسد كونه وان  
عن الحقيقة فيه مع كونه مبيعا على اصله البيع في نقله اعمى بالمعوض من دون توقف في تصد البيع بنقله في الصلح والهيبة ودفعه باعتبار العقد  
فيه دونها يشك بان ذلك ليس القبول هو هذا ما دخلت في بمنزلة الاخر في الحارضية ويرد عليه ايضا بعد تسليم كون العين والعوض معا في معنى  
البيع الذي هو اعم من التبعين الفاسدان الرضا بغير معنى في مفهومه وطعنا ضرر قد صد على بيع المكره كما هو واضح وكيف كان فليس بإداة القبول  
في المحل د بعد الاتفاق على كونه احد الثلاثة السابقة اختلافا في اصل المعنى بل هو من اختلاف طرق الكشف في الجملة انما الكلام في تعيين احد  
والظاهر انه النقل للبناء الذي لا ينافي في انشاء الحقيقة الظاهرة على العقد المبني على المسامحة كما بينه عليه ما في الشبهة في الروضة والفقهاء  
للايقان في اختلافهم ما توقف على ان يجاب القبول فلا ينافي به للقول بكون البيع نفس العقد لان البيع ضل فلا يكون انتقالا لانه انفعال ولا  
عقد لما تعرفه ولا لانه لفظ من مقوله كيف في القول ان العشرة متباينة فلا يصح بعضها على بعض حمل العقد على المعنى المصدر ليكون فعلا بعيد  
جدا فان المعنى منه اصطلاحا هو المعنى الاسمي المصدر ولا ان انتقال اثر البيع وغايته المخرجة عليه والعقد سببه المؤدى اليه السبب فيمتنع  
تعريف احدهما بالاخر بالقول عليه ان جاز اخذ قيد القول ولا النقل هو الموافق للضاريف لبيع ما يشترط من الافعال والصفات بخلاف غير  
الاخر لا يبيح مثلا معنى الانتقال كما هو ظاهر لا العقد لانك انما باق بقبول معا وهو معلوم البطلان وكذا البايع فانه ليس بمعنى الانتقال بل بمعنى التوف  
والقبول المصروف في جميع هو النقل فيكون البيع موضوعا له اجماله على الاصل من لزوم التوافق مع الامكان فلا يباح تخلف في التكاح لثبوت وضع  
للعقد وامتناع التوافق في كسبه نحو فوج بصره الى معنى اخر كقيل في الانتقال والتسلط على الوطى وغيرهما مما يناسب العقد بخلاف المقام الذي  
لم يثبت وضعه فيه للعقد بل عرف ثبوت الخلاف انه موضوع للنقل بل كما تكلف في تعريفه باحدهما انما يتقدم مصحح في الكلام او باطلان  
اسم السبب في السبب على الاخر يحمل الانتقال والعقد على البيع مبنا لانه كما في زبد عدلان كما جاز ان لا يجاز انكالا على الظهور ولما قدمنا من النقل  
في مثل المقام من ان الكسفة في الجملة شبه التعاريف للقوية فلا يضر انكالتجوزها على انه قد يقال بكون المنوع في التعريف خصوص الجواز العقل  
اعتد النسبة بين الحد والمحذور لا بالاستناد ولا بالثبوت كما يقال بان اختلاف الحد لا يخلو في البيع الاطلاق لا اختلاف متغا ولا يخرج في  
شيء من الحد وضرب كونه في بيع المحدود بالعقد والانتقال في الحايث بما قيل ان التعريف بالانتقال للمبيع مصدر النقل المبيح للغير  
فيوافق تعريفه بالنقل مصدر الفعل المعلوم او يسم من التجوز في الحد والمحدود وان كان فيه ما فيه الامر في ذلك كله سهل بعد ما عرفتم في بيع  
ان يعلم ان البيع كما يطلق على انشاء التملك المذكور فقد يطلق على فعل المشرى هو انشاء التملك لما ملكه البايع فانه كما نشره من الاضداد  
يطلق البيع اطلافا لاجل جدي المعاملة القائمة بالبايع والمشرى معا وهي المعنى الحاصل بالعقد الجاهل مع لينة البيع والشراء واستعماله في المعاملة  
حاليا عليه نفسهما اليه اعم من ظاهره عرف وعن المصالح للمبني الاصل في البيع مبادلة مال بالمال وهذا هو المناسب نحو قوله تعالى احل الله البيع  
سبحان اجل انهم لم يجاز ولا بيع عن ذكر الله وقوله عز وجل فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وقوله تعالى البيع واحكام البيع ووصف البيع  
بالصحة والفساد والزوج والمجواز وانما في المعاملات كالايجان والصلح ونحوها يعرف في البيع هذا المعنى بانه معاملة موضوع لتقليد عين بعوض  
وتملكها به وجه القبول والاكتمال ما ظهرها سابقا لعل نظر الاستاذ فيما سمعته من كلامه في هذا الاطلاق للفظ البيع وحمل لفظ او في كلام  
على معنى الواو يمكن في كسبه اذ ذكره وفي النظر الى اطلاق المتعددة ثم لا خلاف في الاشكال في اعتبار كون المبيع عينيا ولا في التمسك فيها بانه انما  
الاغنيا كما شهاد ان الاجارة لنقل المنافع نعم لا فرق بينهما في كونها مستحقة وكلية مشققة في الذمة كالتدين ومقتضى كماله في الموضوعات  
حالا لكل المشاع فان ذلك كله من الاغنيا فاعتنا بتوهم من بعض الاخبار من اعتبار العين فعلا ضعيف السند كما صرح في الدلالة لمعارض ما عدا  
اصح او ضمما ما التمس فافاض من اطلاق الادلة والفناوى اصرح في المضايح من انه مطلق القابل فيه التخصي الكلي والعين والمنفعة  
فيكون البيع ج بالسبب في ذلك الاجارة والصلح يقع لكل منهما ولا فرق بينهما من هذه الجهة وانما الفرق في المعوض فيختص البيع بالعين والاجارة بالمنفعة  
ويقع الصلح عليها كما يقع بها وعن بعض المتأخرين اعتبار عينية العوضين وهم نشأ من قولهم البيع لنقل الاغنيا وليس المراد به على العموم بل خصوص  
المعوض لقوله في الاجارة لنقل المنافع نعم في شرح الاستاذ اعتبار عدم كونه حقا مع انه لا يخلو من منع لما عرفته من اختلاف الزعم والمغني لكونه كاشرا  
لن لا اشكال في وقوعه على الحقوق فلا يبعد صحة وقوعها في البيع وغيره من غير فرب انقضاء ذلك سقوطا لجميع العين بخلاف الجبيل والتشفع على

ست

ق

معنى سقوطها وبها فضاء نفها الحقير نحو وكان نظره في المنع الى الاول باعتبار معلومية كون البيع من النوافل لا من المتقارنات خلاف الصلح وفيه ان  
من البيع بيع الذن على من هو عليه لا يرتب في فضاء من الاستقاطق وباعتبار ان لا لا يملك على فقهه بملكه غيره عليه لانه يبيعه بقرينة نحو قولنا  
واشفعه والله اعلم وكيف كان فغلبنا من ذلك كله المراد بالبيع اما عقده فهو ما ذكره المصنف من اللفظ الدال عليه بلا خلاف معناه الجاهل بل يمكن تحصيل  
الاجماع على كونه كاشا العقود لا منته بل على ما له من ضرر بان لا يذهب فضلا عن عوى الثوار فيه من سبب المتسلبين وعثره الا انه الظاهر في كونه لا يجعل ويجعل  
الكلام وغيره مما دل على توقف عقد البيع وغيره من العقود على اللفاظ بل هو المرادة من العقود بالبيع الاسمي في ذلك في خصوص العقد المتعاقب ولا غير ذلك  
التي لا فرق بين ما ورد في النسخ عن العقد بها كالمناذرة والممنوع من العقد من غير ما في عدم الاكتفاء بها في العقد من غير لفظ وان حصل من الامارات ما يدل على  
ازادة انشاء البيع سواء كان في الحقيقة بل حصل المقر بوجوه والاجماع بقية في الضرر وشك في البيع مثلاً بعد التسليم والخارجة عن مراض لا يسئل عن تحقيق  
العقد لا يثبت عليه الزوم ونحوه كما هو واضح خلافه لا من جهة بل من جهة كفايته وبغيره من الاعمال المطلقة وتخصيص بعض الحقيقة والاشافيه وابن شهر  
في خصوص تحقيقه ان اختلفوا في تفسيره من حاله على العرف وبين من فله بما دون نص لا في الشرع وقد استدلوا على خلاف ذلك في غير ذلك من شهر  
نقل قول ابن حنبل عن شيخه المقيد بل اختلفوا في الكاشا في الاراد بغيره ان حكاية بل كان ما لا يثبت في الشك حيث قال ما احسنه وامتنع ليدل ان  
لم ينفذ الاجماع على خلافه وليس في ما وصل اليه من كلام المقيد في غير ما نسب اليه بل لا ضرورة في المقام في العقد البيع على مراض بين الاشهر  
فيما عاين كالتابع له اذ عرفه جميعاً وارضاه بالبيع وتفاضاً وارضاه بالابدان لفظ ارادته من ذلك كما في الشرط لفتح البيع ولزومه لان المراد تحقيقه بذلك  
من ومنه صيغة بل اعل قوله وتراضيا بالبيع وتفاضاً وارضاه بالابدان لفظ ارادته من ذلك كما في الشرط لفتح البيع ولزومه لان المراد تحقيقه بذلك  
انها من الضرر بان لا ينفذ في تلك عن غيرها في النصوص وغيرها كما هو اليه من العرض لها في الكتاب المذكور في النكاح والطلاق ونحوهما اما الاشكال  
في غيبا الصيغة فيه وان لم يكن كما يتحقق الزنا وان حصل الشراعي بل هو من ضرر بان لا يثبت في الشك حيث قال ما احسنه وامتنع ليدل ان  
المائل بل لعل الظاهر من المقيد غيبا لفظ المخصوص في تحقيق البيع فضلا عن عقده وان المعاطاة عنده ليست بعبارة اصل فضلاً عن كونها عقداً وشكاً اذ ذلك  
ما عن الابن من نسبة غيبا لفظ المخصوص في البيع اليه والى الطوسي في الاختلاف المقيد قول بهم الجواز في جواز العقد بالمعاطاة ثم حكى عبارة السابغة  
وقال ليست هذا الصيغة بعبارة لا انه موهم ولقد اجاب الاستدلال بغيره قوله باننا تعلم بقبولنا الصيغة الخاصة الخاصة اذ لو كان الزوم غير موقوفه  
عليها لم يكن لها اثر على التلغوم حتى النشا والاطلاق اذ الوارد واحد من ان يرد سلفه بل في ما صفت مع صفته البيع وهو الشرع خلق الاجزاء عن انشاها  
في ذلك ومنه يعلم انه ما حكاية الشك عن بعض مشايخ المعاصرين من عدم غيبا لفظ المخصوص في العقد بعد غيبا كونه من اللفاظ عاظمة على صفة التحليل في  
بالكلام وغيره مما يتوقف باعتبار اللفاظ من النصوص وغيرها لكن لا دليل على لفظ المخصوص في ذلك مطلقاً لفظاً من غير ان الصريح وغيره والمحقيقة وغيرها  
والناحي غير بل عن الابن احياناً ايم بعد حكاية عن المص وكذا انه من الاطلاق في تقريبه الذي قد عرف عدم اذادة كشف الحقيقة ولا مع شرط لفتح  
وانه يشبه تقريبه قبل اللفظ كون المراد به من هذا الجنس والصفة بل اختلفوا في بعض الحديث من الانبياء في حجة الطينة في حجة الاله لا يربط بشيء يصلح به  
لمخرج به عن الاصول فضلاً عن الاجماع المحصل والمنقول بل الفرق على الصيغة المخصوصة اذ لا يثبت في العقد بعد غيبا كونه من اللفاظ عاظمة على صفة التحليل في  
القصور على القول بانها فله ليست بعبارة يقال انه يثبت القائل بغيره بكل لفظ وخلو النصوص عن العرض لها بالخصوص لضرر بغيره كما اوردنا المعاطاة او  
لغير ذلك على انه لا يفيض ذلك بعد علم اطلاق بقية تحقق العقد بكل تقبل المبرح الاصل في حقايقه الاصل على المنطق وليس هو اللفظ المخصوص من ان يثبت  
استدلاله على المطالب بقبول النصوص في التلغوم عن مراض للمعلوم عدم كون المراد منه تحقق العقد واحكامه بذلك كما ان من الغريب انهم انشأوا الى عموم انه لو  
بالعقود التي من المعلوم كون المراد منها ما هو المتناق من العقود المعروفة بالغاوفا ولا سيما ما حوذة لا يثبت في العقد بعد غيبا كونه من اللفاظ عاظمة على صفة التحليل في  
بل انهم الاكتفاء عرضها ببساطة اسم المعاملان على معنى الاصل في لفظ عقد البيع بفتح الفتح صالحاً هكذا فلا يثبت في حقايقه قيام دليل على الحاق بعض  
الالفاظ غيرها بما لا ان المراد منها كل ما يقصد العقد به او كل لفظ كان كما هو واضح باذني ما قل فلا يثبت في حقايقه ان القول المراد به مع القول الاول في موضح  
الغشوان اختلفا فيه شدة وضعفاً انما الكلام في ان الالفاظ المخصوصة شرط للزوم في العقود اللازمة ففتح بغيرها من الاقوال والافعال المخصوصة انشأ  
البيع والاجارة مثلاً على وجه يجري عليه احكامها عند الزوم كما انه بشرط فيه شرائها ايضاً فيكون البيع حينئذ مثلاً قمتين بغيره وهو الذي يكون لازماً  
بدونها وهو الذي لا يكون لازماً وانما شرط لفتح ايم فلا يقع اصل البيع مثلاً بدونها بل على الثاني يكون من البيع الفاسد ففتح عليه احكامها وانما انشأ  
الباحثة الضرر في وجوه الانفعالات خلاف بين الاصح ومعه كعبه في غير ذلك في الجماع وغيره ونقص من نازعه عنه الاول بل وما ظهر منه وعوى الاجماع عليه  
قال المصنف في الاصح انما هي المعاطاة بيع وان لم تكن كالعقد في الزوم خلاف ظاهر عبارة المصنف ولا يقول احد من الاصح بانها بيع فاسد سوا المصنف في النهاية  
فقد دمج عتبه كونه المشارة عنها قول الله تعالى واحل الله البيع بقناؤها الا بائع بالافاق حتى من القائلين بقناهاها الا انه يقولون بانها بيع فاسد وقوله تعالى  
الان تكون قنات عن مراض عام الاما اخرجه دليل ما هو بوجه بيان جميع من صاغوا في الاختصاص انما يقيد الباحة وتلزم بذلك احد القسامين يربطون به علم الزوم  
اولا كالمرة بالذهب بفتح الزوم لا لانشاء الا باحة المجردة عن اصل الملك المضمون للمعاطاة بل انما هو الملك فاذا لم يحصل كانت فاسدة ولم يجر النص في  
البيع كانه اصح على خلافه وايضاً فالبحاثة المخصوصة لا تقتضي ملكاً اصلاً ولا فاكيف يتحقق ملك شخص في ما مال اخر في بدو انما الاصل لما لم يكن ولا  
لها على المراد في الصراحة كالقول وانما ائتم بالقران منعوا من لزوم العقد بما فيون التراد ما دام مكافئ لملك احد القسامين يمتنع التراد فيحقق الزوم لا يجر  
في مقابل الاخرى ويكشف تلف بعض احد القسامين لا من انتفاع التراد في ليا في اذ هو موجب بعض الصفقة والضرر ولا ان المطالب هو كون احدهما في مقابل الاخرى

[illegible]





في البيع

الثانية لا تتم على كل حال لا يربح ان حمل كلام قدما الاصل على كونها من ايرادهم ببناء قابلية الاصل للاباحة وقصد لها وان ذلك شرعي دون  
البيع مثل اخر من ذلك لا يصحوة الجواب هاتيك ستعرف لوقوع الاعتراض على الصون الاول بل لان الواقع خلافه وغاية تفصل التكملة وهي اشك  
لغيره ما قصد المباشرة بالاداء ولا دليل مقتضى الادلة جميعها خلافا فلا بد من حمل ايرادهم على ما ذكرناه لان ايرادهم بالباحة في قصد المباشرة بالبيع  
مثلا بل ليس هو الفسخ كما صرح به الفاضل في النهاية فاعضا يظهر من المباحين ومناخهم من ان حمل النزاع فيما قصد البيع مثلا من لا فاعضا في قول  
المختص مع جمع جميع شرائط البيع عند الصبغة وان المعظم يقولون بالباحة فيه الكثرة ومن تابعه بالبيع المنزول والفاضل في النهاية بالبيع القابل  
كأنه بل يمكن دعوى القطع بفساد ما دونه فاعضا ان ينفى ان ينفى اصغر الطائفة فضلا عن اعمام الاصطلاح وكبرائهم بل لا متاسا في القول بالفسخ في  
اشراط الصبغة في الصبغة فضلا عن جعله عبارة عنها ثم بشرع عنده النعاطي بقصد الاباحة على معنى اباحة كل منهما الضرب للآخر على جهة العاضة من غير  
موق بين انواع الضرب ما توقف منها على الملك غيره وعلى معنى اباحة ايقاعها بالبيع لانه لا يبيع فخره على ما يحل احكام المباحة للجائز من اللزوم بالتلف  
واحكام المعاد من تعين العوض بالمستحق لاحكام العوض على وجه هذا المثال المذكور مما يبعد الملك الضيق بوقوع الضرب بشا على جريانه على القول  
ضرب التحاليل بالباحة بالعوض على الوجه المزبور في ذلك كله فليس لها حكم قبل سنك ولو فرض ان قام عليه ليل خاص من اجماع او شبه قطعية قبل والافلا  
كما ان الحق في ايشانه من البيع المنزول ايضا فذلك ايضا ضرر ان كل ما يضرهما هو مفيد للملك الا بالباحة يفرض مثله بالنسبة الى اللزوم وخاصة ان كلما  
كان مفيد لذلك لا عليه من مقتضى بناء المعاملة عليه على وجه يجرى على الضوابط غير ما ملكه لولا كمال الموهو ونحوه لا مثل المبيع بالميتا الذي  
يرجع الجواز في العقد لا يراعى التلف ونحوه او كما عليه ليل من اجماع او شبه قطعية فلنا بانه لا كمال للمع ولا يراعى ان كبر ما يراعى من القابل بالباحة  
يجري ايضا على البيع المنزول ثم لا يخفى عليه عدم اعني المعلومة في العوض في الصون الاول في حكم الاصل السالم عن العارض كما انه لا يخفى على  
عده ان حكم البيع عليها بعد ثبوتها بالتلف نحو ان تحلة ثاني الشريك ولعل لانه الاصل في مثل الاعيان وحصرها في المعاصات وليس كذلك لانه في  
كما في شرط عدم ثبوت الاصل المزبور على وجه يشتمل ما نحن فيه تمام يطلق عليه اسم البيع قابل بيلعنه ومنع حصره بها بعد انفاقه على ثبوت المعاطاة  
فلا بد من احكام المعاضة المستقلة عليها كما صرح به الشهيد في المحرر في واسم فلهذا في خيا العقب العقب بعد اختصاصها بالبيع دون خيا المجلس في  
ناخير الثمن والجواب من ذلك يظهر ان كمال الشاهد الثاني في المسالك فانه في خصوص اشكاله كونه معاوضة ثم قال ان يجعل المعاطاة فيه كغيره  
في التلف فانه لا يخفى على ائمة صرقت صند المعاضة من اول الامر وان لم يقد الملك لعدم اعيان في صند فاعضا ولا شرعا على ان المراد بالمرحوم  
المعاوضة المستقلة عليها بعد اللزوم والملك بالتلف ونحوه وعدم احكامها بالبيع وغيره من المعاصات المعلومة واما اجنب الى يقع ذلك في اللزوم والملك  
والافضل ما اعطى بالباحة كما هو الفرض فلا يلحقه الى يقع اجر الحكم اي معاوضة عليها ان الحكم عن الشاهد الاول في الحواشي التصريح بانها معاوضة مستقلة  
من اول الامر فهذا كله في الصون الاول وعلى حكمها كما سنعرفه واما الصون الثانية فلا يثبت اعني جميع ما يعبر في البيع فيها بشا على حتمها بعبء الاطلاق  
او دعوى ما دل عليها الشامل لجميع افراد البيع الذي صرح بالفرض كما هو واضح التوضيح شائنا ان يقع الفعل من المعاطاة من غير قصد للبيع ولا يضر  
بالباحة المزبورة بل يعطى يقال مثلا شيئا ليتناول عوضه في دفعه اليه لعل القابل باشرط الصبغة في البيع بشرع ايضا على جهة الاباحة التي هي كالاصل  
فيما قصد به مطلق التسليم فيها محتاج الى قصد في خلافها فانه يكفي فيها قصد هذا التسليم المطلق ويمكن ان يكون هذا المراد الشيخ وغيره في المثال الذي ذكره  
من اعطاء البقيل شيئا او يكون ايرادهم الصون الاول على كل حال القول بمشروعة عندهم يمكن بل القابل بعدم مشروعة الصبغة بشرع ايضا كذلك وعلى الاباحة  
ضرر عند مكابله بعبء ابعاد فرض قصد التسليم على جهة الملك التوقيع والاعضا ان قصد الملك المطلق ولا يربح فانه عند من اعبر الصبغة الخاصة  
في طلب المعاضة لا في طلب الشرط كما نفاء شرطه اقا القابل بعد اشرطه فيقول بعبء منزلة على البيع بشا على انه الاصل في نقل الاعيان ولا يخرج عنه  
الا بقصد غيره كما صرح به بعض مشايخنا كونه باقش في ثبوت الاصل المزبور بعد الدليل عليه مطلق القول بفسد شرطه بين الصلح والميتة بعض فلا  
يتشخص لا بقصد ولا لا يكفي في صبغة البيع ملكها في حواها وقد يقول بعبء على ان يكون من الميتة المعوضه فيها بانها حرة الى القصد ايضا واول من ذلك  
دعوى كونه معاوضة مستقلة لا تدخل تحت اسم شيء من المعاصات ان كان فيه لا دليل عليه بل ظاهر الاصل احصر النوافل فيما ذكره من الاموال المخصوصة خلافا  
مضافا الى اصله على الملم الا ان يستند فيه الى الشرع وان كان دون اثباتها على وجه تكون معبره عن شرط الفناء ومن الغريب بعض مشايخنا اخذوا ذلك  
في المعاطاة مطلقا بعد ان اخذوا فادها الملك قال فيقول هي لخله في اسم المعاطاة التي جلت مقامها في غيري فيما شرطا واحكامها الظاهر من جماعه من  
الوجه احتياج ذلك في غيري فيه قائمه مقام البيع احكام الشفعة والحيوان والصف في السلم وبيع الحيوان والتمار وجميع شرائطه سواء الصبغة ولم يقع على ذلك شاهد  
معتبر من كتاب سنة او اجماع الاقوى بانها قسم اخر من الصلح والعقود الجارية ويؤيد فيها ما يلزم فيها فاضع المعاطاة على المشاهدين من مكيل او مؤدوين  
غيره عن ميكائيل ومن ويجوز ذلك جرت عادة المسلمين نعم لو اراد المدافع بوعا ايقاع الصبغة والمعاوضة على الشرط فاعضا انما هو من غير خفاء بالفضل فخره  
او مع افاظ لا يستقيم الشرط مقصودا بالمساحة فما حكم المعاطاة وعلى الاول ان صرح بها بالحق بيع او غير يبيع عليه الا بالبيع اصل المعاضة على  
عينا مقدر على الصلح والميتة المعوضه لا حرة في نقل المنافع مقدرة على الصلح والميتة ثم اللزوم ليس للمفضلة الاصلية وانما هو من النواحي اللوحيق  
الشرعية ففصل غير محتمل ان يضاف اخره وفيه ضرر من وجه لا يخفى عليه بعبء ما بعد لاحاطة بما ذكرنا خصوصا ذكرنا في الاقوى ضرر ان كان  
المراد بذلك مطلق المعاطاة الحق القصد المعاطاة بانها البيعة مثلا فعبء لانه لم يلزمها بالبيع مثلا لم يجر عليه احكامها انما يراى كبرها فاعضا انما يراى  
على القول بالباحة عند معبره العمل للفتن من ثبوت احكام جديدة لا دليل عليها بل في سلم اثبات بعضها بالشرع المعبره فلا يجرى في اثبات غير ان الحق بانه



ପିନ୍ଧିବି

ولو بالاجود على النسبة مشترطتها في العين ايضاً مع الزيادة بالعدل بالنسبة ايضاً كما ذكرنا في ظاهرها مرد بالحيث ونحوه وانما التماس الظاهر من نواع العين في هذا المخاصمة وان كان مفصلاً لمتبعتها للزوم وعملها الملك عدمه ان نأخذ السبب الملك عن وجوده من غير فرق بين المتصل منه والمتصل بالسبب وحديث الضرر في بعض الافراد وغيرها هذا كله في الصورة الاولى من المخاصمة وانما الصورة الثانية التي قد عرفت كونها بايعاً من غير ان لا تضاد شكل اصل المجرى انما لا اجماع عليه ضرورة كون الفاعل في الصورة الاولى من حيث انما الباطنة لاجماع على احوالها مع فرض كونها بايعاً كما لا سبغ يتعدى وانوع انحصار دليله او فوال الذي ايتى بها بل يكفي في الاستصحاب وكثير من النصوص الفاضلة بلزوم البيع الذي قد فرض ثقلها كقولها البعاً بالحيث ومن اقل ما يابيعه وغيره بعد الاعتدال عن ذلك قلنا بانثوتها وانما الجائز في هذا بشكل اللزوم مع الجائز الذي يصدق منه ذلك الجائز من الجائز ومن المعلوم عند اللزوم في البيع من الجائز على الجائز على الرضا فيه بالزوم من الجائز الذي يصدق منه ذلك مع هذا من اقوى الشواهد على ان هذه الاحكام ذكرها الاصحاف في المخاصمات على احوالها بحركتها ثم بما بعضهم فيها على البيعة نظاماً ان الاصحاف جميعهم على المخاصمات للشرع وغيره مع منزل لان هذه الاحكام ذكرها على هذا الشرع وروى في كلام الاصحاف اقوى شاهد على خلافه ودعوى الاجماع في الشلف والناقل اللزوم متوعة اشترى المنع على هذا الشرع خصوصاً بعد ان لم ينف على مضرك بكونها بايعاً من لا قبل الكثرة والاستناد الى ذلك من غير النفاذ الى كونها على الشرع بالاباحة والبيع كما ترى كالاستناد الى السيرة لا يرتفع ان دعوى ان المقام مجرد لفظا على العين ضرورة وجوب عامة للشرع في حكمها الى العلم ولم يكن عندهم حكمها بالنسبة الى اللزوم وعدمه واستغرابه في بعض الاحوال من بعض الافراد كما اشترى جلة من الاحكام المتعلقة بالحيث وغيرها انما هو ليجل بالاحكام الشرعية ويعد بقى الضرر والضرر انما يقتضي الضرر بالمثل والقيمة كما في سائر اشياء المجرى او غيرها ودعوى اشتراط جواز الفسخ بملكك او زدي ودخال الى المصادقة وعدمه كما ترى ضرورة عدم تعليق الحكم عليه من منعه او معقد لاجماع او نحوها مما هو صائب ذلك دعوى ان التزلزل هنا في ملك العين في العقد المفروض عدمه وبذلك افرق المقام عن ايجاب التكرار جعل العقد فلذا لا يفرق في ثبوته بين تلف العين والنظر فيها من غير ذلك الحيثية وعدتها هذا المقام الذي جواز الرجوع فيه يتبع وجود العين كما لا اله الموهوب ان تبعه فسخ العقد فيها والمخاصمة هنا مجزأة لحيث فان الفسخ فيه اولا للعقد ان يفسد ثم في العين مع وجودها والا اختص واعلم المثل والقيمة وكان كالا فالة التي يفسخ العقد يدفعها انما جرح احتمال الادليل عليه بل ظاهره لا دلالة خلاف ضرورة عدم اختصاص الفسخ بالعقد بل يقع عليه على المخاصمة الشاملة للمقام قطعاً بعد كونها بايعاً والعدالة في ثباته فيها عدم دليل اللزوم بعد فرض اختصاص في اية او فوال ونحوها هو مختص بالعقد المفروض عدمه وان كانت بايعاً اذ هوام منه ولا يثبت مقتضى كون متعلق الفسخ بنفس المفاوضة فيكون كالحية الذي لا يقطع بفعل غير صاحبه فضلاً عن الشلف السام والمزوم من ذلك كله بظهره الى حالها كما ذكره الاستاذ في شرحه قال وتحقيق الحال انما وان يثبت على الجواز فكذلك الاصل البقاء على ذلك لكنه معارض باضالة اللزوم على اننا علم من نبتع كل انفق والنظر في السيرة القاطعة ان الجواز شرطاً فكان الزوم بالخلوع الضرر المنفي يحدث الضرر فلو تلف كل وبعض منه ومن فوائد يتصرف بعين ومغفرة من كوابل سكره او حرث ودخول في عمل ونحوها او بيع واجارة او ذلته او مساقاة ونحوها على وجه لا يمكن فيها اشراء او بالذات او تلف مما وى تعذر الزوم فيتحقق مصداقه ولو صدق في البعض امتنع ايضاً مصداقه بالضرر بالنسبة لبعض تغير الصوت بالحيث او تفصيل او خياطة او صنع ونحوها لو دخل تحت الزوم جاز ثبوت الضرر غالباً بتبدل الصفتا واختلاف اربغيات نعم لوقوع الشيء على حاله اذ زاده حسناً بافضل واخراج غبار او ازالة وبيع ونحوها لم يكن فيه ذلك وانما المرجح عليه لا يغير فلا يمكن بده بعبته قبول الجميع منه ودخول مال الغير في ماله من غير فرق بين الاجود مع مقابلته والظاهر ان الزوم يقيد بقاء المالك ولو خرج عنه ولو بعد جاز دخل في حكمه او قد يحيط بالبا ان مجرد النظر عن خلاص المالية اختيار اللزوم كما في الحيثية في مطلقه لكنه مرد وبالاصل مع ارتفاع الشك وخروج الحيثية على الاصل بالضرر لا يقتضي خروج ما خرج فيه ولو صدق الاثلاث من ذلك ارجح المصلحة يد المذموم اليه كان كالدليل على اشكال ولا يخفى عليك مواضع التفرق كالمرة بعد احواله بما ذكرناه وحد ثنا الضرر لو فضى بذلك لقصي به الحيثية كما انه لا سيرة معتدلة في اثبات اكثر هذه الاحكام او بعضها ولم يصدق من المتعاطين سوى قصد البيع على نحو غيره من البهوع فلا يناء للمخالطة على شيء من ذلك اصله اللزوم بعد فرض اختصاص في اية او فوال المعكود عدم صدقه على ما عرفت من كونه كاصح به الكثرة وعليه يثبت ثبوت الجواز في هذا البيع كوجه لها على ان الحق بعد ثبوت الجواز استغنى حق يحصل المخرج فكل ما شاع في ارتفاع الجواز معه كما مقتضى الاستصحاب المزبور ثبوت الله ان يقال انه يكفي في اللزوم استصحاب الملك الذي قد فرض ثبوته وانما يخرج عنه باليقين وهو مع بقاء العين حالها فكل ما شاع في الجواز معه كما مقتضى الاستصحاب المزبور اللزوم فيه الا انه هو ايضاً كما ترى محل للنظر والمنع كما نرى في نظائره ومن ذلك ظهر الحال فيما لو اختلفا في حصول اللزوم وعدمه فان القول لمنكره استصحاب الجواز من غير فرق بين الاخلاق في ذلك والاستناد الى سبب خاص من تلف والاثلاث عقدا وتضرر وكون بعض افراده لا يبعد الا من قبله لا يقطع على الغير لكن في شرح الاستاذ اصبغ تقديم ذلك القول احدتها اشكالاً لادام التماس فالحق فيه كونه بلزوم وان دعي بالعين كماء البيع بالحيث اللهم الا ان يكون هناك سيرة على البيعة كما سبعة سابقا في الاباحة وكما استنبط في شرحه لم يخفها ولذا جزم بالاول قال لا رجوع لاحد في حاله على صاحبه واجاز الرجوع على الاصل بالناسف المتسوفات مخصوصها في ملكه او تسليطه عليها بالاباحة على القول بها وكذا القواعد المأدبة المنفصلة على القول بالاول كالتناء ونحوه على الاصح بعد ثبوتها وانما مع بقائها فلا يرجع على الكثر مطلقاً ويرجع مع عدم الضرر على الثاني معه اشكال في بصر وجهه ما تقدم وما المصلحة كالتقاء الصور والشرعيات بين على الظاهر والبيان في الضرر فينتبع العين على الاولى ثم لا يخفى علينا ان لفظ المخاصمات لم يكن في نص نحو حصة يكون الحكم بالبر اذان وح فلا يشترط فيها جميع صورها فبعض العوضين بل يكفي بعض احدتها كما نرى عليه الشبهة الكثرة بل في ردوس ولما اشبه ان يكون من المخاصمة اعضاء الدين العرض عن الفداء او عرض اخر فان سلمه ذلك الا فله مع يوم القبض ولا يحتاج عقد ليس لما الرجوع بعد النسخ قلت لعل حصوله له منه التي هي غير لينة التلف كذا في ان الظاهر كون الوفا

امره سفلان ذلك عليه لتقوى وتخشى للاعتقاد لا يدخل حكمه شيء من هذه المعاملات كما يفتى في محله ولعل لذلك شبه المعاطاة ولم يجعلها حقيقة خاصة  
 ولم يقتضها إلا الوفاء ولا استيفاء وبعبارة أخرى كل حال فلا يعتبر النفاض فيها قطعا لتسوية القطعية التي الأصل في إثباتها في حكم البيع والأصل على  
 قبض أحد ما بل المتجرى بناء على عدم اعتناء الصيغة الخاصة في البيع جواز الألفاظ المقصود بها إثبات البيع غير لها وان لم يقع قبض من أحدهما فيرى فيها حكم  
 البيع غير المقبوض ومن الغير بطلان ذلك لو ضمنه من النافل فيها في ضوء القبض أحد ما فضلا عن غيره فكذا اسم المعاطاة لأنها مفاعلة تنوقف على  
 الأعضاء من الطرفين لا يكتفي على عدم وجود اللفظ المخصوص في شيء من التصويحي يقال عند صدق دليل عدم الصحة وإنما العمل بالسيرة المشركية بالصحة  
 نعم قد يشك فيها بالنسبة إلا ما ذكرناه أخيرا من البيع الألفاظ غير اللفظ المخصوص هذا وفي حكمه تعليق الأرشاد من المعاطاة الإحاطة ونحوها بخلاف النكاح  
 والطلاق ونحوها فالرفع اضلا وهو قاض عشرين سنة في سائر العقود وإن أباح حكم ذلك العقد الذي قلناه مقادير فصد على نحو ما سمعنا في البيع كبر في  
 المقاصد إن كان كلام بعضهم بما يقتضيه اعتبار المعاطاة وكذا في الحصة وذلك أنه إذا اراد المبيع على عوض معين علمه استحق الإبراء ولو كان هذا الجاه فاسدا لم  
 لم يجره العمل ولم يستحق إبراءه مع أنه لا يشترط ظاهره الجواز بذلك كذا ولو هو غير عقد كان ظاهره جواز الألف ولو كان كسبة فاسدا لم يجره البيع من  
 مطلق الشرط وهو ملحوظ وجه ظاهره عند الجزم بذلك في المسائل بعد نقل ذلك قال أنه لا بأس به إلا أن مثال الحصة نظرا من حيثان الهيئة لا تختص بل يلفظ  
 وجواز الشرط في المثال المذكور موقوف على وجود لفظ يدل عليها فيكون كافيا في الإيجاب إلا أن بعضه يقول القبول مع ذلك المثال فيجوز فإثباته قلنا ليس  
 أن الهيئة كلت بالفعل الذي قصد به ذلك بالمعاطاة فيما نحن فيه وليس اليتم بحكم المعاطاة بالصورة الثانية في المعقولات كالألف والفرع والروعي لتمام  
 والجواز والكفاية والمراد من المعاطاة والصلح والإحاطة والوقف ونحوها وسببا فائدة الصيغة في بعضها مع فرض جوازها كما لا خلاف  
 والفرض لتمامها بالزوم كما في المقام فيجوز الرجوع فيما كان بالمعاطاة منها قبل حصوله بقصد لزومها شيئا على ما وانما المعاطاة في البيع أيضا فيما لم يجر  
 كما ما لو كان بالصيغة وغيره يجرى في كل شيء كما أن التصويحي فيها لا يمتنع ذلك فليس السيرة التي يمكن تحصيلها في الجمع على وجه يلحق اسم تلك  
 المعاطاة القائمة مقامها وحكمها على ما كان كتحققها بالصيغة منها كالزوم شيئا على شخص أو فائدة دليلية أو فوافقت فيها كمالها وفي بعض ما هو إيقاع كاستشفة  
 والألف وفتح الجواز ونحوها فيكشف بذلك عدم اعتناء الصيغة أصل الصحة كما في المقام وإنما يلزم فيها بشت جوانا في كالتعريف فثبت أنها  
 طائفة غير جازية غير جازية بخلاف الألف ونحوها ولذا تعرضوا لنسبها في العقود الجارية كالعادة والودعة ونحوها مما علم قيام الألف  
 الدالة عليها بما قبله بل لو قيل بان جواز المعاطاة في البيع للإجماع والتسوية لا اختصاص دليل للزوم في بطلان أو قبول كيف فيه استصحاب الأمر الذي فرض حصول  
 منه لخصا في خصوص ما دل عليه في المثال المذكور ونحوها اتجه القول بل هو ما اليتم فيها كما لو وقع ذلك بالصيغة فالرجوع في معاطاة الألف  
 والروعي لتمامها ونحوها إلا أن الجميع كما ترى ذلك مما لا يوجب كون المعاطاة التي أثبتنا الكثرة الاختيار ما هي الصورة الأولى هي الألف الثانية وما  
 نرى: شأها ضرورة التزام الفقيه بذلك في بيع من التزام جوازها في خصوص البيع فاشابهة لا يمتنع علينا طريق الاختيار الذي هو ساحل بحر الحكمة والله هو  
 هو العالم بحقيقته أحكامه عليك بالاطلاع في هذا المقام الذي ذكرناه في الإعلام بل من جاز من من الحق الشافعي الذي هو أول من وقع باب عدم  
 اشتراط الصيغة في الصحة فرفع علينا المعاطاة بيع بل مقتضاه أنها تلحق باسم كل معاملة قامت مقامها كما عرفت سابقا لكن قال في الحكيمة عنه كتاب بيع  
 العقود الفرض لا يكفي الترفع على جهة الفرض من غير لفظ في حصول الملك نعم يكون ذلك الفرض كالمعاطاة في البيع فبطلان الحصة النشأ فاذلف العتير  
 العوض والذي يثبتان البينة نظرنا المعاطاة في البيع فتملك ما من لولا ويشترط فيها أحد العينين وبعضها مقتضى هذا أن التمام الحاصل في البيع قبل تلف  
 شيء من العينين يجب أن يكون للبشرى بخلاف ما ذهب للفرع فانه لا يثبت إلا في الإذن في النصف وأباحه فيجب أن يكون ثما العين للفرض لبقائها على الملك  
 هو مرجح في الفرق بين المعاطاة فيها ولا يفتي عليك صعوبة إثبات ذلك عليك ضرورة اشتراط الجميع المذكور كما عرفت سابقا وعلى الحق بعد ذلك كله  
 تحقق شيء من أحكام البيع على المعاطاة فضلا عن غير من المعاملات اللازمة للتعاطف ظاهر على اعتبار الصنع في حقها وفي سببها كالاتفاق ظاهر على  
 جواز حكم البيع الفاسد على البيع مثلا بالصيغة الباطلة لعدم بطلانها ونحوها ولو أن المعاطاة في بيع لا يجرى حصة معاطاة لعدم الشخص ما يولد العقد الذي هو  
 بطلان كون المعاطاة بعبارة لا يلزم خارج حقيقته على أن قصد زيادة البيع خاصة ولا مكان القطع بلا حصة النص الفسوي يكون البيع من حيث كونه  
 بيعا بالنسبة إلى الزوم وعدم شيئا واحدا ولذا أطلق البهتان بالزيادة في غير ما قلنا من أن ما يبيع عنه المال الله عشرة من من اشترى جوازا كان بالزيادة  
 ثلثة أيام إلى غير ذلك مما لا يمتنع في بيع المعاطاة المفروض كونه جازيا بالذات لا يتكلف مستحق يمكن القطع بفساده بل قوله كل مبيع تلف قبل قبضه فهو مال  
 ببيع كالتصريح في عدم تحقق البيع بالنفاض لكن موقوف على حقيقة من أحكام البيع بشرط في حصة الضرر في إطلاقه فحق البيع ما شأن الآخر من نحو على  
 يكون كالبيع بالصيغة من غير إثبات شيء من التصويحي والفتاوى في بيعها المتشابهة العقد والمعاطاة ونحوها فثبت صحة النكاح والطلاق والظهار  
 غيرها من الألفاء المتأخر عن جريان المعاطاة فيها بل لا يفتي في العقود لها شيئا على إرادة مطلق الملزم من العقد فيها ولو من جانب بل قد يشك في ذلك  
 لعدم ثبوت جبرين مما عليه لها ولو بالاعتقاد في البيع والشراء والنكاح الحلف التصديق في غير ما قلنا من أن ما يبيع عنه المال الله عشرة من من اشترى جوازا كان بالزيادة  
 أصل من عدم صلاحية الفصل لا نشأ من المعاملات والألفا قبل والعقود الجارية كالودعة والعادة ونحوها والألفاء بالفعل نحو ما لا يفتد  
 الذين لا يقتضون تحقق الواقعة أو الصيغة منها على وجه يلحق الحكم الذي عنوانه منها ما هو من ذلك يظهر للسيرة اعتناءهم بضبط الصيغة المخصوصة حتى  
 في العقد الجائر وأفتوا على كفاية الفعل في قبوله خاصة بل قد يقال بكون التزام من العقود المأمور بها الوفاء بها البيع والصلح والإحاطة ونحوها من المعاملات  
 اللازمة والإجبار على جبره ذكرناه في غير المقام ولعلنا لم نستع عن جماعة بل قيل لا كثر يقر بها بالعقد نفسه إن كان فيه ذلك لا يقتضون كونها جارية عن



العقد المسمى بغيرها فالبيع حاشا وسببه لا نفسه كما اوضحنا سابقا بقابل اتفاق قدما لا اختيارا ومتاخرهما حق الكسرة القابل بان الغائاة بيع على كون  
البيع النفل للبيعة المخصوصة ولا تغايلها او قصر القيمة الخاصة الدالة عليها كما تصرح في عدم دخول الغايات في البيع ضرورة خروجها عن الجميع  
على انه يمكن القطع ايضا بخلق ما لا يبيع كما يات سنه مما ذكره من الاحكام لها كاللزم بالنلف للكل والبعض والضرر ونحو ذلك لا بعد انما انكسر  
والطلاق والظواهر وغيرهما مع العقود في اعيان البيع الخاصة فيها على وجه لا يفهم مقامها للغايات والطلاق اسم البيع من المتاعين بالشرع وشيوعه مما  
بينهم حتى انهم يسمونه بغير ذلك غير المتاع مع احتمال ارادة اللامعة او رفع اليد عنها كرفع يد البائع او غير ذلك لا يصلح معارضا لما سمعته كانه هو الذي  
حتى وقع وقوعه بغيره فقامت معتمدة بقول الحقن حكمه الا باختر على ما في هذا المتن بما لا يمتونه ببقائها لم يعلم منهم انشاء البيعة والشرية بالنفاض مثلا  
والا كما هو في البيع الفاسد نحو انشاءه بالمتابعة ونحوها ما في الشارع عنه وقال انما يحلل الكلام ويحرر الكلام واعرب ذلك كله دعوى جريان الغايات  
في مورد بيع العقود وانما ولا بد منها بخلق مقامها لها وعقدها للاطلاق عرفا وفائدة العقد لزوم في اللزوم منها وانما لا بد منها في غير ذلك  
تري في بعض هذه ما في نافي طعم الفقه والله هو الوفي لها اذ في السبل الرشاش وكيف كافتد ظهر لك انه لا يكتفي في عقد البيع ما عرف من النفاض  
وغيره بل وكذا المطلق للفظ نعم لا خلاف ولا اشكال في انعقاد اللفظ العربي الصحيح الصريح الماضي للجزء المشتمل على الاجزاء من البيع والقبول المتأخر المصل  
المطابق مع من المشرك بل الاجماع يقتضي عليه ضرورة الكتاب السنة شاملة له انما مع فقد هذه العقود كذا وبعضها القول فيه معلوف وما ياتي مفصلا  
وتحقق الاجابة بعد قطع ما بل بشرط على المشهور شرعية عظمته كذا تكون اجابا بل علمه لذلك لا شره لكل من لفظ البيع والشرع بين العيين فهاج من الاضداد  
كما عن كثير النصب بربط مصادم العاطبات في خلاف بينهم في موضعها المعين فيجوز استعمال كل منها في الاجابا لقبول على الحقيقة ولا يقدح الاشتراك  
والا لا يمنع الاجابا بالبيع ولا ظهورها في شهر معنيها الوضوح الفهرية القيمة لغيره وهي وقوع البيع المشتري والشرع من البائع على ان استعمال الشراء في البيع  
كثير بل قبل ان يرد في الكتاب الفهرية غير نحو شرو والذين يشرون الحيوان الغنما الاخره ومنهم من يشترى نفسه شرا الله هكذا استعمال البيع الشراء كثير  
ايض ومنه البها بالحيوان لا بيع لحد له على بيع اخيه على الشهور في نفسه كما سنعرف في محله وغير ذلك من الشعر والشرع دعوى هجر ذلك في الفهرية العرف المتأخر عنه  
اذ لو بد بها الهجر على وجه يكون مجازا ومسلما ولكن لا يقدح اذ اريد به ما غير ذلك فلا يباس باستعمال كل منها في الاجابا لقبول نعم القاهران بعنف القبول  
تستدل لفظا واحدا وشرية الاجابا لمفصولين كعنفه فلو قال البائع شريكك العيون تعين للاجباب من وجه لحد له وقوع ذلك من البائع والثالثة  
العدية اربع مفصولين ولو قال شريكها في وجه واحد وكذا القول لوقا المشتري بعها ولو ثبت ولو وكل اثنين في بيع موصوف ببيانها  
شركا في حد فقال احدهم الاخرين وشريك فقال الاخرين وشريك فان اوجبا انهم الاجابا او قال الاول بعث الثاني شريك كان بيعا محلا للعقد  
على الصحيح المصنفين على ظاهرهما والا اخلت لك ملاحظة نظر الى العائد في عقد الاجابا ان لم يجز في غير صور العكس فيقبل المتأخر لا ما يرد ويصح  
شراء جميع الدالة للفظ وهو الاخرى ما ملكه فالاكثر بل المشهور على تحقق الاجابا بما يلزم بجامع المقاصد لغيرها ببيع ما يشترى بالاجماع على صحة  
الاجابا في البيع لحد له لكن الحقيقة فيها ايشل البيع فاستعمالها فيه حقيقته اذ لم يكن على جهة المحضوية التي يكون استعمال الكلمة في اجابا او دعوى  
حقيقة في القليلات مجازا واضحة المنع نعم قد يشك في ذلك اجتمعا لغير البيع وان كان خلافا للاجبابا لا يجز ذكر العين والعوض لان تملكها به قد يكون الهبة  
والصلح فلا يعين بها لكن قد بدفعه التزام تقيد بالبيع فلا اشكال ولعله بذلك جفع النزاع كلاما مانع على التحلي من القيد والمجوز على خلافه اذ  
يجل المنع علما اذا استعمل فيه مجازا بملحظة الخصومة والمجاز لا يعقد به العقد والمجاز على استعماله على جهة الحقيقة وان استفيدنا من خصوصية من قد اخذ  
كما انه يمكن دفع الاشكال انما يرد ايضا بان الاصل البيع في قليل لا عينا بالعوض الاجابا في ملل المتاع به منكم في جهة بته بها مجرد قصد القليلات  
فمن غير جهة التصدي من فضلا عن القيد بخلاف ملل الصلح والهبة فانه لا بد من قصدها ولعله على هذا جعل مانع الحق الثاني من ان الغنم منعت  
ملكه من احد لان النظر في هذا الاصل على الاصل على كل حال فلا تفرق جهة الاجابا بالقليل بقيد بالبيع بل في المتاع تحققة بكل ما كان مثله من الاضاف  
الوضوطة للعقد المشتري بين البيع وغيره نحو النفل والاضطراب لظاهرة تحققة عند ادخلته ملكا بل ويجعل منه ملك بناء على كون اللام حقيقة في الملك  
ولو يرد ذلك شيئا بالقيمة ثمة على انها للعقد المشتري بينه وبين الاخصاص ضرورة اشتراك الجميع المعنى مع ملك بل قيل ان ذلك هو مقتضى إطلاق الأكثر  
بل انكافا في الشيع والذليل والقاض الطوسي والحلي وغيرهم انصرفوا على الاجابا لقبول بل يذكره الغنم وكذا اخره على سبيل التسهيل من غير حصر في الخبر  
الاجابا للفظ الدال على النقل مثل بعثك فملكك وما يقوم مقامها والقول اللفظ الدال على الرضا مثل بعثك واشترى بعثك ونحو الاضداد والمفرد  
الروضة فيها والجماع جميع العقود القبول والنقل والقبول في الاجابا في الاخير انما بعثك واشترى بعثك هو الصريح في عدم اختصاص الثالث ما  
يهم المحرر العنايات لا يثبت بخلاف الظهور وقصد التسهيل كما هو في الصراحة الحقيقية في الكل ولم يثبت من ادلة اخصاص البيع بلفظ معين  
ولا من الاصل الشرط انما يرد على الصراحة في المسالك من اختلاف كلامهم في تحقيق الفاظ البيع واحتمال القول باختصاصه بما يثبت شرعا من الاضافات  
بعد ذلك لما في القبول الاضداد انما يرد في ذلك قبل ان كما بعثنا لاحتمال وقوع النقل على الصيغة المعينة اذ لا اعتد ازيد الا احتمال ولو توقف النقل  
ما خصوص لفظ المعين انما لا يقتضي على بعثك واشترى بعثك بل يجرى في عدم بثونه بعينه من غير ذلك اجماع ورضي بفتح القبول انما هو من ملك وشريك  
واشترى بعثك واشترى بعثك فملكك فملكك في الصيغة في الكلام ولكن قد يقال ان اعيان الاضداد الصراحة كانت في الشرط الدالة على حصول البيع ضمما  
في الاجابا فلا يكتفي بكونه عليه بالقيمة ولو قرينة الاضداد المعنوية الا انكافا بملك الاجماع ان يثبت لا يقتضي في العدة الى غيرها اللهم الا ان  
يكون منشؤها الاكثر المزبور فيصيرها في جميع ما كان بعضها الا انهم مع ارفق الاضداد على النظر انما يثبت في حصولها وما ساءاها في عقا البيع

الاجاز بشاغلها الاصل في غلبه المتابع ومقابلته البيع لا غلبه لا انعمته الى عقد كل عقد بالالفاظ المشككة ومعنى ذلك لا دليل عليه انصوب اليه نظر  
الاية الى اشخاص العقود المتفاوتة لا نوعها ومعلومية ان المعاملات شرعت لنظام امر الناس لما فيه ولتوقفا من المفاد عليه هي مشا والاختلاف في فاش  
المتابع والرائج في حيزها بالامراطهم الكاشف عن مجاز عن المعاني المقصودة بها من العقد والحل والربط والفلان لا كالتقصا الفرض الذي ادعى الوضع المعاني  
واشائها في الشهادة والقيمة بذلك اليها العبر عما في غير ذلك لانها من الالفاظ الموضوعية لذلك في غير ما لا يفهم الا بالقرين من الالفاظ المجازية ونحوها  
في الالفاظ والاشارة والكلمات في نحو ذلك كما هو واضح ومن ذلك يظهر ان الالفاظ على الالفاظ الدالة وضعها الاولى على كل حال في عقد البيع  
بكل ما يعتد به في جميع انواع البيع حتى التولية والمسلم خلاف يظهر من المتا في الثاني يقع كل منهما بل فلفظ الخصم الا في عمله انشاء الله في انعقاد البيع  
بلفظ السلم فلو ان اسمها القديم لا يجاز في مطلق البيع العفو الازنة لا منعقد المجازات كما هو جوابه ولشأن الانعقاد بمثل فليتنقيا لاصل الاجاز  
الفاصل والشهد لا تحقق الكسرة وتنبه المسائل الى اكثر لانه لفظ معتبر نوع من البيع فجاز استعماله في الجنس مجازا يتبع القصد للمبايعين في وجود القرينة  
الصادرة عن الخصم ولا انعقاد بالليل المستعمل شرعا استعمالا لاهية للمبايعين لانه فاعقاده بالسلم الذي هو نوع منه ولا في الاخرى في الحق  
الوجه المحتمل للمع عدم امكان التسليم فاما الشاهد المقطوع بتسليمه الى الجواز فوضعها لكونها موهومة بغير هذا المجاز انما تكلف بعد خصصا  
بعد اطلاق عدم انعقاد اللزوم بالمجاز في مفسد الكرامة التي كلف في غير ما انهم ابواب منفردة كالسلم والنكاح ان العقود الثلاثة لا منعقد المجاز  
بل في المضاج هنا ولا منعقد بالمجاز ان كهيئة الصلح والاجاز والكاتب والمحل قوله واجد ولا بالنكاح ولو كان البيع امر لا يشي من الكلمات كالحق  
والشعير والدفع والاخذ والاعطاء ونحو ذلك من المذكورة ونهاية الاحكام ان من الكلمات جعلته لك او جعلته من كل مع الاتام محقة بذلك  
الاختصاص الا في الملك حتى ملكك تدعى جواز العقد بغير الظاهر عدم الفرق في عدم انعقاده بالمجاز بين القرين البعيد فاعان الحقو الشا  
من الجمع بين ما وقع لهم من اطلاق عدم العقد بغير جواز انعقاده بلفظ السلم الذي هو مجاز في البيع كما في اكثر علم ما عرفه بذلك غير محله وليس هذا  
بالولي من كون القائل بذلك محجوبا بالاطلاق الى الموضوعات بلا حجة ماعا اكثر في باب النكاح من عدم جواز انعقاده بالتم بلفظ المنفعة لكونه مجازا فيه  
وحقيقة في المنقطع مع انه من المجاز القرين في شراهم الصلح والادلة في الموضوع ونحو ذلك ما يعلم معه عدم الفرق بين المجاز القرين والبعد مضافا  
ان ذلك مقتضى الاصل ولم يشك اجماع وغيره ان العقد المجاز من العقود المتعارفة في محله فادبه بل في ذلك العقد بالالفاظ المجازية وضعها لذلك  
على البيع مثلا صرحا وان كان القول به لا يجوز من قوة اذ اوضح كونه من الالفاظ العربية لا نحو ما كان من المحررات الغامضة ثم لا يخفى عليك بربا ما يعتد به  
من الكلام في الالفاظ القبولية في عدم الفرق بين الفاضلة والالفاظ الاجازية في اعتبار الصلح ونحوها كما عرفت وما اعتد به القرينة للقادر عليها ولو لم ي  
بل مشقة ولا فون غرض في مقتضى الاصل ضرورة عدم الدليل على الكفاية بغيرها بعد انظر في الاية وغيره الى العقد بالالفاظ العربية كالمقام  
فما علق الشارع الحكم في الالفاظ المنصرفة الى العربية خصوص بعد ان كان الحاطط الحاطط عريبا وقدر ارسلا لقومه ولذا كان القرآن وغيره من  
الادعية والادكار والموظفة عربية ولم يرد منها شيء منها بالفارسية في جميع الموضع انهم لا يباس بالديما بالفارسية مثلا من حيث كونه دعويا وان  
كما لا يخفى في شيء مما وظف لشارع كما هو واضح وعن المبسوط والندوة الاجماع على عدم الصلح بغير العربية مع القدر في صبيح النكاح فاعان حرة من اشياء  
العربية فيجوز بغيرها لانه من الالفاظ الصريحة المراد في العربية واضع الضعف بعد ما عرفت في الظاهر الاجتزاء بها للعلاج عنها حتى لا يعلم بل مشقة  
لغوي لا كفاية بآشاة الاخرس مؤيدا ذلك بعدم العودية على خلاف بين الاحكام بل في الحكم عرفت في اللسان التي قطع به الاحكام انما يوجب العربية للغا  
عنها ولو لم يعلم بلا مشقة ولا فون غرض من مقتضى الظاهر الاجتزاء بذلك وان تمكن من التوكيل كما صرح به بعضهم في لينة فاعان بعضهم من اعتبار  
ذلك الاجتزاء بها الا نحو من خصوص بعد قول المصنف وغيره ويقوم مقام اللفظ الاشارة مع العدم من غير تعقيد بالبحر في كل كمال التيسر غالبا ودغوى  
انحصار ذلك خصوص الاخرس من القواعد والاشارة في المعنى والروضة في الاشارة مع العجز عن النطق بغير غيره ولا كفاية مع القدر في محكي  
القرينة لا تكفي الكتابة ولا الاشارة مع القدر وتجري والاخرس شبهة الاشارة بل في الحكم كفاية لسان في كتاب النكاح لغير اشارة ما يدل على الفصل  
تما قطع به لا احتياط من عدم الاحتياط في غير كراهه بل في مفسد الكرامة فلا يفي عمل انهم بان العاجز عن النطق بغيره وشبهه كالآخرس بل لا يبعد ان  
المراد بالاشارة كل ما يدل على المقصود غير اللفظ حتى الكتابة التي قد صرح في الاجتزاء بها في محكي القرينة ونهاية الاحكام والدوس غيرها فيعتبر وجوه  
الدالة على ارادة العقيل في المعاطاة بها يحصل الفرق بين العقيل المعاطاة في العاجز من غير فرق في القرينة المعقولة بين الاشارة بالاصبع وغيره وان نص  
عليه لينة الاخرس فيشهد لكن الظاهر ارادة المتأثر من كل ما يؤدي به الاخرس مقصوده كما ان الظاهر القطع بعد وجوب تحريك اللسان هنا وان قيل به  
في القرينة ضرورة وضوح الفرق بين المقامين بالتعبد باللفظ ثم دون المقام فاف في شرح الاشارة من الكتابة فاصغر عن الاشارة لا نحو من نظر على كل حال  
فالاخرس بغير العربية للعاجز عنها مساو لاولي من قبل الظاهر الاجتزاء به بالمعنى مادة او اعرايا بالمعنى عن الصحيح ولو لم يعلم من غير مشقة كما عرفت به  
فما لمحققين فيها حكمه قالوا ان الواجب القابل للعقود ان قال بعتك بغير الابا وزيحك وغير ذلك فانه لم يصحح ان لم يكن خارجا او كان خارجا  
او كان خارجا وقصد الاجاز او قال بعتك بغير النكاح لم يصح فان لم يتمكن من التعلم ولا ان يוכל وعبر هذا اللفظ صرح وكذا في الطلاق لو  
عقد القاطنة فانه لا يثبت في اللغة فيصعق وان لم تكن النطق بغيره وان كان في كلامه مواضع النظر لينة وانما المناصورية فقد قال الله لا ينعقد باللفظ  
الحاق في قوله قال اشتر او اتبع او بيعت لم يصح وان حصل القبول وكذا في طرف القبول مثل ان يقول يعني او يبيعه لان ذلك شبهه بالاستعانة او الاستعانة  
بل قبل ان يشهد ولعله ان ذلك هو الحكم في الوسيطة والشر ونهاية الحكم والارشاد والمختلفة والندوة والقرينة وشرح الاونشاد للقرينة والدوس  
في موضوع الحكم الاخرس

في الالفاظ المجازية في العقود المتعارفة في محله فادبه بل في ذلك العقد بالالفاظ المجازية وضعها لذلك على البيع مثلا صرحا وان كان القول به لا يجوز من قوة اذ اوضح كونه من الالفاظ العربية لا نحو ما كان من المحررات الغامضة ثم لا يخفى عليك بربا ما يعتد به من الكلام في الالفاظ القبولية في عدم الفرق بين الفاضلة والالفاظ الاجازية في اعتبار الصلح ونحوها كما عرفت وما اعتد به القرينة للقادر عليها ولو لم ي بل مشقة ولا فون غرض في مقتضى الاصل ضرورة عدم الدليل على الكفاية بغيرها بعد انظر في الاية وغيره الى العقد بالالفاظ العربية كالمقام فما علق الشارع الحكم في الالفاظ المنصرفة الى العربية خصوص بعد ان كان الحاطط الحاطط عريبا وقدر ارسلا لقومه ولذا كان القرآن وغيره من الادعية والادكار والموظفة عربية ولم يرد منها شيء منها بالفارسية في جميع الموضع انهم لا يباس بالديما بالفارسية مثلا من حيث كونه دعويا وان كما لا يخفى في شيء مما وظف لشارع كما هو واضح وعن المبسوط والندوة الاجماع على عدم الصلح بغير العربية مع القدر في صبيح النكاح فاعان حرة من اشياء العربية فيجوز بغيرها لانه من الالفاظ الصريحة المراد في العربية واضع الضعف بعد ما عرفت في الظاهر الاجتزاء بها للعلاج عنها حتى لا يعلم بل مشقة لغوي لا كفاية بآشاة الاخرس مؤيدا ذلك بعدم العودية على خلاف بين الاحكام بل في الحكم عرفت في اللسان التي قطع به الاحكام انما يوجب العربية للغا عنها ولو لم يعلم بلا مشقة ولا فون غرض من مقتضى الظاهر الاجتزاء بذلك وان تمكن من التوكيل كما صرح به بعضهم في لينة فاعان بعضهم من اعتبار ذلك الاجتزاء بها الا نحو من خصوص بعد قول المصنف وغيره ويقوم مقام اللفظ الاشارة مع العدم من غير تعقيد بالبحر في كل كمال التيسر غالبا ودغوى انحصار ذلك خصوص الاخرس من القواعد والاشارة في المعنى والروضة في الاشارة مع العجز عن النطق بغير غيره ولا كفاية مع القدر في محكي القرينة لا تكفي الكتابة ولا الاشارة مع القدر وتجري والاخرس شبهة الاشارة بل في الحكم كفاية لسان في كتاب النكاح لغير اشارة ما يدل على الفصل تما قطع به لا احتياط من عدم الاحتياط في غير كراهه بل في مفسد الكرامة فلا يفي عمل انهم بان العاجز عن النطق بغيره وشبهه كالآخرس بل لا يبعد ان المراد بالاشارة كل ما يدل على المقصود غير اللفظ حتى الكتابة التي قد صرح في الاجتزاء بها في محكي القرينة ونهاية الاحكام والدوس غيرها فيعتبر وجوه الدالة على ارادة العقيل في المعاطاة بها يحصل الفرق بين العقيل المعاطاة في العاجز من غير فرق في القرينة المعقولة بين الاشارة بالاصبع وغيره وان نص عليه لينة الاخرس فيشهد لكن الظاهر ارادة المتأثر من كل ما يؤدي به الاخرس مقصوده كما ان الظاهر القطع بعد وجوب تحريك اللسان هنا وان قيل به في القرينة ضرورة وضوح الفرق بين المقامين بالتعبد باللفظ ثم دون المقام فاف في شرح الاشارة من الكتابة فاصغر عن الاشارة لا نحو من نظر على كل حال فالاخرس بغير العربية للعاجز عنها مساو لاولي من قبل الظاهر الاجتزاء به بالمعنى مادة او اعرايا بالمعنى عن الصحيح ولو لم يعلم من غير مشقة كما عرفت به فما لمحققين فيها حكمه قالوا ان الواجب القابل للعقود ان قال بعتك بغير الابا وزيحك وغير ذلك فانه لم يصحح ان لم يكن خارجا او كان خارجا او كان خارجا وقصد الاجاز او قال بعتك بغير النكاح لم يصح فان لم يتمكن من التعلم ولا ان يוכל وعبر هذا اللفظ صرح وكذا في الطلاق لو عقد القاطنة فانه لا يثبت في اللغة فيصعق وان لم تكن النطق بغيره وان كان في كلامه مواضع النظر لينة وانما المناصورية فقد قال الله لا ينعقد باللفظ الحاق في قوله قال اشتر او اتبع او بيعت لم يصح وان حصل القبول وكذا في طرف القبول مثل ان يقول يعني او يبيعه لان ذلك شبهه بالاستعانة او الاستعانة بل قبل ان يشهد ولعله ان ذلك هو الحكم في الوسيطة والشر ونهاية الحكم والارشاد والمختلفة والندوة والقرينة وشرح الاونشاد للقرينة والدوس في موضوع الحكم الاخرس

واللغة

[illegible]





[illegible]

اجماع عليه كما هو ظاهر بعضهم لعدم الفرق بينه وبين المكره ودعواه ما نفيها فاصد المقطع مدلوله كما ترى والحقه الفاشح كالمكره المتدرج في عموم  
العقود والاكراه اما كان ما نفا شرعا من تباينها فما زال عمل المغضيه مقصدا بل لو لم يكن ان الرضا شرط فاصح ما نفيها فاما ما اعلى اعيننا شرطه  
وجوهنا سابقه او مقارنه فلا دليل عليه فنفيها باطلا لعدم الشرعية التي يشكك شرطها الذي ترجع الحقيقة الى الشكك اطلاقا وجوب الوفاء بعد ولا يرب  
ان مقتضى الاطلاق الاول وهو معنى اضافته الاطلاق في الواجب ان الوجه الشرطي يحتاج الى الدليل بعد فرض اطلاق الامر لا يفيح على كل ما في جميع  
بعد ما عرفت من فضل العقد المكره وهاذا الذي يمكن دعوانا ان اسم العقد بانفسه ان ليس هو اسم الشلفظ على كل حال نعم هو لفظ العقد بمعنى انه  
يعقبا به عند ارادة العقد لا انعقد كغيره ما وقع ولو سلم فلا يثبت اعين مقارنه العقد بل دليل قوله الاعمال الابنية وانما الاعمال باليتك ونحوها ولا  
اعين وجه العيان بل هو ايقظ مقضيه دفع حكم ما اكره عليه له كونه كالعقد كما هو واضح وستسمع انشاء الله في الفصل ثامن الجحش في ذلك فظهر ان العمل  
في المسئلة الاجماع ان تم لكن قد يفتش في تمامه باطلاق شرط الاختيار من بعضهم على وجه يظهر منه ان اشراطه كاشراط البلوغ والعقل بل يظهر  
من اطلاق عقد اجماع الخلاف في ذلك كما حكى عن اطلاق المكره وعقده وسائر العقود في كونه عليها لا نفع لاجتماعنا ثم حكى عن ذلك القول بالتصريح عن بعض العامة  
في الظاهر العقوق من دور فيجب لاجتماع في محال البيع والصلح اذا تعقبت الا بطلان فاما جدي حق يظهر لك ما اظنت من غير واحد من متأري الاختلاف في المفا  
في خصوص فضل الرضا نعم لو فرض تصوفه المكره على اللفظ مع عدم الرضا منه فلما ان الاكره على اللفظ لا يخرج عن صلاحية التاثير جري عليه حكم التاثير  
بل في ذلك الموضع يمكن كما بل كان مختارا ولكن خرج بالفضل المزبور دون الرضا على صورته كما لو عمل منها ما سمعته من المذكورة من بيع الخمر ولا يرب  
في كون ج كالفصول ثم جلد وبما اتفق له فيما ياتي في انشاء الله في جالي بناء البحث على ذلك المكره الفاصل للفظ مدلوله على نحو سائر افعال العقلاء  
كالمكره على الاكل والشرع نحو ما حكمه الفصول المكره الذي يرب نفسه عن عقد العقد بانفسه على وجه يصدر منه الا للفظ الشرع باطل وان يقتصر على  
الرضا بعد ذلك لافعالا تفصيل لعل اطلاق الصفة في المكره مبني على غلته كونه باللفظ الاول ضرورة عدم منافاته الا كرا ملة ذلك فمحيث كونه كالفصول  
انما هو غير الجواب وليس له الفسخ الجواب وكذا في ذلك مخالفا لظاهر الشرعية ولو حصل الرضا بعد العقد فلا اشكال على القول بانفسه ولو فرض فسادا لما  
استمر الجواب في دفع ثم تعقبت الرضا في العقد فيجوز ان ينفع معه الاجازة اذ دعوى احتياج فسخه لفظه دليل عليه من ريد لا انشاء بل دليل عليه يستسمع  
انشاء الله له نعمه ولو كان الاكره من المال لا يجنب على نفس الصيغة احتمال الصفة من غير حاجة الى تعقيب صا بل اتصافا لان الزام بالاحرة والوجوه  
لوضع حكم ما اكره ومنه دفع قبلها للتاثير لا يفي حكمه بل الظاهر عدم العبرة برضا بعد ذلك ان فلما بالاكراهة في المكره على بيع ماله ذرة وقوع  
الصيغة فاسدة فلا يجزى الرضا المتعقب كذا لو كان المكره غير المال بل ذلك يفرق بين وبين الفصول الذي يكرهه احد على ايقاع الصيغة ثم جلد فانه  
بما ظهر من بعض مشايخنا انما حكم المكره من غير فرق بين الفصول وغيره والله اعلم هذا كله في المكره ما فيه فقهنا من غير احد الصفة  
لكن قد يقال ان الاكره انما هو لما حكم من مقامه انما يقضيه تصرفا في الخارج لا حاجة الى وقوع اللفظ من الجواب لا نه هو الاول لانه هذا الحال واحتمال الزام  
لنمنا لانه اللفظ الخالي عن العقد الرضا لا دليل عليه في تمام الحاشية كما في ما يقضيه معاقبة في اللفظ الذي هو اسم من ذلك على انواعه ومناشئة لفظ  
اشكال ما كما قدمه بغير منة عدا ولا يخرج لك بل قد يشك في صحة العقد الذي يكره عليه الفرض كونه فائدة الفصل الرضا ولو حصل من الحاشية كونه تبعضا  
في العقد يعلم شرعية الله اعلم ولو بايع المملوك او اشترى او امر واسلج او فذل غير ذلك العقود بعنوان انه لنفسه وليست به غير ابن سيد له يصح  
طعنا لما عرفت انشاء الله على من عدم قابلية العبد للملكة لتقليد كونه محجرا عليه منهم الخضوع وان لو كانت متعلقة بغيره الذي هو ماله في فصل  
عن غيرها وان كل على يد لا يقدر على شيء نعم لو اذن له مولا فيما يصح وقوعه منه جازا لا دفع المانع ولو حلف الاذن تصرفه من مولا جري عليه حكم الفصول  
ولو كان من مولا له سابقا لاحقه لم نفسه الصفة التي تسلمه التقليد في الظاهر لعدم اهلية العبد لها والصحيح مع الوقوع للولي بجهتها ما شبعنا  
ان كلام في باب الذي كان انراشبعنا البحث فيما يوقعه العبد من العقود لغيره من مولا وقد ذكرنا هذا في القول بالحق وان لم ياذن المولى بل مع نفيه  
لا يجاوز من قوة وانما العبد باقاعها لان من منافع المملوك للسبي لا ان الحرة لا تثنى في الصفة هنا بعد ان لم تكن للمعامل حيث كون اذ كان كما صح به  
شيخنا في شرحه المقام بل يوجب البعده في مخرج العبد نفسه فصول مولا فاجاز اذ لا يرب في اثره باقاع نفس العقد الذي هو تصرف في لسان  
العبد المملوك للسبي بالنسبة الى ذلك فظهر ان معصية العبد الفرض لا تثنى الصفة ولا تمنع اجازة المولى بعد ذلك الصفة ضرورة تحقق الاثر  
الذي يرفع الاستعداد والثبوت ومن لا يرضيها حال بما ذكره المصنف من انه لو امر امران ببيع لم نفسه من مولا بل ومن غير مولا كوكبه  
بل باو باع نفسه لغير فضول عن مولا فاجاز صح بل وفعل ذلك فصول عن الحاشية من كما لو باع نفسه فصول عن مولا لفضول اخر عن غير فاجاز معا  
كل ذلك لما عرفت من عدم توقف الصفة على الناحية وقوع العقد من العبد بل يمكن قبل والفاصل بين البراج لا يجوز له ابتاع نفسه من مولا لا اتحاد عباده  
منع مع عيان السيد فيجوز الموجب القابل بمقتضاه ذلك حتى لو سبق له بذلك لا يرب في واضح ضرورة عدم الاتحاد ولا كفايته لاعتبارا ثانيا كما  
ستعرف انشاء الله اما لتقليد عدم الجواز بعد سبق اذن مولا له فيما امر به الامر فيه الامر فيه انه لا يرب في الاذن لا يبيع له مع علمه بشره لغيره وثانيا  
ملاء من عدم توقف الصفة على ذلك ان عصي العبد لا يكون وكلا عن الامر الذي قد يرب من معصيته ايضا من حيث استيفائه منفعة عبيد الغير  
غير انه لا ان انشاء الله الاجرة للسبي ان كما له اجرة فقبول العبد بمقار الرضا الامر وساقا له كونه في الصفة لما عرفت في هذا الموضع لان الجواز اشبه بالولي  
الذي قد عدا كما انه في خارج المقاصد المسالك غيرهما ان التقيد بمولا في المنع غير تفصيل الا في ماله من الامر بالامر بالامر ومن وكل  
المولى فانه لا ان فيه من المولى فلا يصح ان لا يرب في عدم توقفها في الفرض ونحوه على ذلك بل يصح حق مع التمسك من عدم الاذن فيه والله اعلم بالشئ

بشأن

للمعاقلة بالمعاقلة في ثمانية أشهر على الخلاف ان يكون البائع مثلاً ما كان البيع ومن ان يبيع عن المالك لا يملك له ولا يملك له  
للمالك ان يبيع بمقامه والمادون عنهم والوقوف له او لاحد الا بيمين المدكورين والحاكم وامنيته بل خلاف اجرة فيشع منها بل الاجماع بقسمة على ذلك بل عن  
من الادلة كتاب سنة واخره الدلالة عليه بل لا ينع على زيادة عدل المؤمنين من يابا لمسيبة المسفدة من اية المعاقلة وعدم السبيل على المحسن و  
ان المؤمنين بعضهم اولياء بعض فخر به الاصلاح ليلتصا في جلة من النصول العترة ليعلم جميع من يبيع وعنده بل مقتضى كثير من مقتضى قيام القسام مقام  
ايضاح عدمه وكون النصرة على وفق المصلحة ولعل من ذلك نصن الامثلة الامانة يبيع ويحوى مخافة التلف كما ان مقتضى قوله نعم والحرمان فاضاح  
غيره من ادلة المقاصد اضافة المقاصد اليها كاصح به في الدروس من تفضيل البحث في ذلك في حال تصرفهم وكيفية مقام اخر والمراد هنا بيان اوجه بيعهم  
على الاجمال وعلى كل حال فلو تابع غيرهم من عرف من له الولاية لا يمتنع ان يكون الوكيل عن المالك مالا غير صحيح ولكن يفت عام تأثيره من المالك ويحوى على الجارة  
المال والولاية على الاخر لا يشترط ان يكون له الولاية لا يكون اجماعا بل بهما اشهر قوله عندنا في النذرة بالاجماع عليه كالحكم عن الكركي في باب او كانه لا يملك  
عن موضع اخر من النذرة فبعضه الى علمنا لا بد له بعد ارتضا في البيع مثلاً والعقد والبيان عن تراض فبشأنه ما دل على صحته ولو من اكمال البينة  
والاجماع ضريح عدم توقف صدقها على صدق لفظ العقد من غير الفتوى اذ قضى ما يدعيه الخصم انه شرط شرعي فلا يتوقف عليه الصدق وليس شيء  
من الكمال السنة ما يدل على ان غلبا من المزهود من غير الفتوى كما انه ليس له الادلة ما يدل على اعتبار سبق الرضا او مقامه بل قطع اية التراض  
رواية على عمل مال السلم لا يثبت من غيبات نفسه الحلية وخروج كل ما عن الباطل انما يثبت ببقية على لفظ العقد في ذلك نعم سبقة ومقارنته مجبهة  
في صحتها على معنى انه لاحيلة والاخر ج مال عن كونه اكل بالباطل بل هو مسلم انما يثبت ببقية الفضولي لا يجوز الاقدام على التصرف به مال قبل  
حصول الرضا وكيف والحاصل سابقا لفظ العقل هو بعض العلة النامة لحصول النقل والانتقال انما اكل ذلك بعد تسليم لزوم الفتوى لناخر الرضا  
المالك في تحصيل الاستكمال ما دل على فسخه او مقامه وقد يبيع فانه لا مانع من مقارنته رضا المالك للسبقه وقوع العقد من الفتوى وان لا يكون بالمقا  
ونة المتوفرة وكذا عن المالك ذلك فلو وقع العقد هو لا يعلم بالمال كفضل اعيانه وعن وقوع العقد على انه عند كذا هو اوضح على كل حال فلو ظهر ذلك  
ان الشك ان كان في شرط شرعي هو بمثابة المالك ومن يقوم مقامه لفظ العقد فيجوز الاستدلال على ان يباطلا في وقوعه ويغفر المقام عن  
الذكاة فلو قلنا العقد لا يكون دعوى مكن من المالك بالعقد ما يثبت ان تعقيب العقد بعد ذلك لوقوعه لا على الولاية زانما الاعمال ان يثبت  
ونحو ذلك في ثبوتها الى الشبهة المزبوت من معلومية كون العقد بلفظ الاجاب القبول انما هو لا دلالة على الرضا من المالك قبل المالك الى الماشرك  
بل هو المراد من لفظ بغيره مثلاً ومقتضى الادلة فيه مع وقوعه من الفتوى الذي لو دل على رضاه لم يكن مجرد اضرار عدم العبرة برضا غير المالك بل فيها  
منع اعتبار ذلك صلاحيتها للعقد نعم هي لو وقعت من المالك كانت له على ذلك فذلما يبق موقوفه عليه بخلاف ما لو وقعت من الفتوى فانه غير الالة  
ولذا يثبت وقوعه على حصوله وليس معنى بعض فضيت قطعاً بل معناها نقل المالك من ماله الى ان ذلك ان وقع من المالك استلزم الرضا الذي هو  
من الكيفية التي انفسانها ولا اجتناب الى الاخر على انها انما تدل على رضا الناقل بالوجهي ذلك من الفتوى فان كان المالك اخصياً لجعل رضا الفتوى رضا  
كله ولا فلا فذلما على كل حال فلو ظهر ذلك في ذلك انما لا يبره او هو او نحوها على المطلوب لا دعوى كونه من الفتوى المتعاقلة المتداولة  
في ذلك انما فذلما في الاية المزبوت بناء على كون المراد من ذلك انما يمتنع على وجهها واقل من الشك فنفق اضافة عند نقل المالك بخلافها كما سبقت  
نظائر الغرض مما شئت كونه من العقود المتعاقلة ولا يستدل على ثبوتها بالسبب الا ما سبقت والطريقة الى التوفيق من نصن الوكيل والادونين لا سيما  
مع كثرة المال ولشاع الحال في غير الوكيل الذي يعلق به الاذن ثم اجاب الوكيل بطلب الاجارة منهم ولكن الاجابة والاضدقاء لا سيما مع بعد البالد وهي  
عادة معروفة لا تذكر في اذلة فذلما في ذلك في الشرع واتباعه تكون كاشفة عن هذا بل كفي هذا دليل على المطلوب من غير حاجة الى كماله لا دلالة  
في الاية وان كانت سيرة منشاها التسامح في الشرع والجمل ولذلك ليسوا بالبيع ويقضون النش ويجوز غير ذلك من احكام المالك عليها فلا عبرتها  
والا لا فذلما في الفتوى من غير تعقب الاجارة وهو معلوم الفتوى والاشارة ذلك سهل بعد ما عرف من ان وجه الاستدلال هو عدم الدليل على اعتبار  
مباشرة المالك للفتوى العقدية تحت اليد انما بها هنا الصلاحية الشايرة بعد اجماع غير ما علم اعتبارنا من الرضا وغير كصفة الاجاب بمعنى قابلية الشايرة  
لوانظم اليه الفيل وكصفة الركعة الاولى من رضى الظاهر مثلاً وحجة العقدية الصن الموقوف حصول المالك في على الشايرة من حجة عقد الهبة ونحوها حصول  
بعده معلومية عدم ازالة الشارع المباشر في غير ما ثبت في ذلك من بعض العبادات ونحوها لم يشترع فيها التوكيل وغيره لا يقتضيه الاستدانة فوق وقوع  
العقد من غير المالك بذلك اذن منه كوقوع وفاء الدين وما في حكمه من الاعمال عبادات وغيره لمن المبيع عن عليه من دون ذنبه وبشر عليه من دون  
انذره وبشر عليه لوقاه ونحوه من الاحكام فهو شبه الفضولي في المقام وان قدرنا باعتبار الرضا هنا الادلة الدالة عليه في كل ذلك صافاً لا  
ما دل على حجة الفتوى في النكاح من اجماع ونصوص على حجة يظهر منها عدم الخصومة ولا ندرنا في اذلة اذ لا دلالة على حجة عقد النكاح ولا رده ونحوه  
ذلك ما هو مشكوك بين المقام وبينه بل هو اذلة من حجة كونية الفروج والاضطراب اليه يطلب فيها الاحياط على انه قد يضمن الصديق بهما ونحوه فيشله  
في فتوى النكاح ولا يخبر عن البان في الذي غشش شهره عند الفرقين عن النظر في سنة عن النبي انه امر بشراء شاة به بناف شاة في مائة دينار ثم  
باع احدها بدينار فاني به وباشته الله التيمم بارك الله في ضفة يمينك خصوصاً في قبيله من بيع اشاة الى اشارة لها ولناشئة في سنة مدونة  
بما عرف من الاجاب كالمناشئة في لانه باستبعا تصرفه من غير ان يبره بعد العونة حكايات الاضا فوما كانت عبارة التوكيل فيند الوكيل العامة  
فم نقل لينا وان الفتوى تجزئ في الوكيل لانه اخرج العقد عن كونه ضوابطاً بان المعاطاة ما كانت بطريق الا باحتراز من تجانبين لا تمليها فيها ولا يباها









في الخبر

فلا يدل ولا كفاية من البكورة انتكاح القرينة وفي الخبر وبعد طرق وفيها الصحيح حديث سكون المولى عبيد بعد عليه شرب بجلة وتار منه عليه ومن  
غيره وأطلق الأدلة يعلم على اعتبار اللفظ مخصوص فيها بل لا مطلق اللفظ بفتح ما دل على الرضا من الاضال التي هو من التكون المزبور في ذلك حال  
انما يجعل الكلام ظاهره غير الشرط على الحال والمحرم فيها غير فيه العقد الذي تعينه الرضا ودعوى لخصيص الضم من المزبور في انتكاح يدفعا بعد عدم  
الخصا الدليل فيها ولو لم يجر غير منته ذلك مضافا الى انه لم يرد قوله في الصحيح المزبور في عدم الخصوة في الرضا في المقام كالرضا بالزوم على وجه يقضي بسقوط  
الخيار فانه لا يعتبر فيه اللفظ المخصوص بل يكفي فيه مطلق اللفظ بل الفعل ايضاً بل ان لم يقع اجماع امكن الاكتفاء هنا بتحقيق الرضا بينه وبين الله وان لم يصد  
منه ما يدل على قصد الفحوى بعض نصوص انتكاح الفصول انه يحلف على عدم الرضا في نفسه فيما بينه وبين الله نعم لا بد من الرضا بالعقد السابق عليه  
الجماع لا ينفذ غير الشطبة فلا يجر الزم في دفعه تمام يكن رضا بالمعنى المزبور كما انه لا يجر في الفسخ ايضاً لا لشرط لفظ مخصوص فيه كما عن الشاهد  
في حواشيه حيث قاله الرضا يقول في نفسه وقال له اجازة بل قبل ان تشهد له من الاجازة وكلام الاضال قبل ان يدل عليه الجملة خبر  
الولاية السابق صرح من عدم التام بل على ثبوت ذلك استصحاب الفسخ بقطع ظهور النص في الفصولي الاكتفاء بمر العقد بطلان ما يدل على ذلك  
يسئل من قول افضل كالفسخ في عقد النكاح بل قبل انهم قالوا في باب الوكالة لو لا الوكي وكلفه على شلها الجارية بالعين فقال المولى بالحق كان  
الشراء بعين ماله انه يحلف على نفسه ما ادعاه الوكيل وينسخ العقد لا يكون فصولاً لان حلفه يدل على عدم رضاه بل ان لم يقع اجماع امكن الاكتفاء  
فيما بينه وبين الله بقصد معنى الفسخ نفسه نحو ما سمعته في الرضا وان كان النكاح الذي هو مبني على الامور الظاهر له حكم اخر نعم قد يقال انه لا بد من اداء  
الفسخ من قبله التمس على وجه لا ينقص عن الشلفظ الا باللفظ فلا يكفي فيه الكراهة ونحوها ولذا صح عقد المكره بالاجازة المتعينة بل قالوا انه لا  
يعتبر فيه حصة الفصول عدم نفعه في المال كله الا ان يكون على وجه يتحقق معنى ارادة الفسخ بعد الرضا من غير ان تار العقد عليه في شيء وهو انك قد  
عرفت انك قد علمت انك لا تعين الرضا في الفصول بل يمكن سبعة مقادير له كما لو عقد فصولاً بمحض الرضا ومع سبق رضاه مستمر الفصول  
العقد ولا يعلم انما قبل قد يقال في فصولكم الفصول من الاشياء فكله لو عقد بقصد ارادة نفس العقد صرح بانها خبر الرضا التي لا بد له من العقد  
على الرضا انما هي من غير يجوز تخلفا كما في المكره وبمع النجاسة التي قد عرفته سابقاً ونحوها وافرض عند شرطه المقام ودعوى للزوم عقلاً في قصد  
العقد بين الرضا ايضاً ما عرفته بالجملة لو عقد في العقد نحو ما قصد المكره انما هي جلية للاذلة في الجملة في قصد قد عرفته في العقد من غير ان حكم  
الفصول على المكره فاذا اجازة في ذلك العقد فلا مانع في جواز حكمه ايضاً في جواز حكمه ايضاً في الفرض بعد التصريح بالحال ولعل من ذلك بيع المتجر في  
ما قصد به النواطة على يقع الفصول دون تحقيقه فاذا اجازة بعد ذلك حكمه بغيره لو قبل ان الوجه صحة الفصول في مقام رضاه المقادير للعقد مقام رضاه  
المالك بعد الاجازة انما بعد الفسخ فيما عرفته بعد المقادير للعقد لكن في حكمه بغيره من جواز حكم الفصول على المكره المعلقا على الرضا المقادير فيه و  
دعوى الاكتفاء بمقدار رضا الله اكره كما انك قال انه قد تقدم مناسبا بقا المتأشبه في جواز حكم الفصول على عقد المكره باعتبار فقه القضا الذي  
يظهر من الأدلة اعني ما تقدم للعقد هو غير الرضا لا ناسقولا ولا ان الكلام هنا مبني على ما هو المشهور عندهم من جواز حكم الفصول عليه ثانياً ان  
المكره لا يعتبر فيه عدم قصد العقد بل يقع على وجهين احدهما لا يقصد الا اللفظ وانما يقصد منه العقدية لكنه غير راض به وهو ما علمت من كتاب  
عند من تار العقد عليه ان اقرها بالفسخ وعدم ما مع تعقب الاجازة فيصير الثاني من الاول ولعل ذلك هو المراد من المحكي عن الشاهد السابق المكره على  
وجه يقع قصد اصله بالغاقل قالها في النام ونحوه في عدم ناسق الرضا الا لاخوة في حصة بخلاف المكره الذي لم يكن كذلك ان ناسق بعضه بعدم  
تحقق الاكراه بالقرينة المزبورة كون المكره على المكره على الفعل خوفاً على نفسه وعلى حكمه ما مع حصول عقله وتبينه والا كراهه الذي يقع قصد  
معه لا يتحقق في النام ان غير مقدم للمكره لكن قد يفتيها ما اشترى اليهم تصدق وقوع الفعل على وجهين من المكره على اصل الفعل فثابت برفع  
الخوف عنه بقصد مجرد اللفظ دون تدلوله بفتح من غير ناسق من النام واخرى بقصد المعنى الا انه غير راض به ولعل ذلك من تأخر الاكراه في يشك  
بما عرفه من عمل المكره الذي يمكن تصدق وقوع ذلك منه من دون اكراهه ولعل مع النجاسة نحو من الثلثة فمؤثر فيه الاجازة بل هو اولى مما سمعته من بعضه  
من الزمان تأخرها في عبادة المكره العائد للقصد بدعوى جواز تأخره عن العقد كالمضاد وان كان فيه ما فيه والتحقيق ما عرفته في جليل الله علم وكيف  
كأقوى القواعد الا ان شرطه ان يكون العقد له مكره في الحال في حصة الفصول فلو باع مال الطفل فباع واجاز له يسقط على اشكال لو باع غيره ملكه  
اجازة قبل فخره بقرينة الفسخ اعني كون المجهول قابلية الا ان حبر العقد فلو تجد له القابلية كما في المثالين لم تؤثر الاجازة ومقتضاه حصة عقد الصفة  
لواج الفصولين كمال المال ثم يفسح كون ونحوه او ما وانقل مال الى الزاوية وغير ذلك بل لو اعترض ذلك استقرار القابلية التي من الاجازة لتجدها  
اجازة لو عاد الى كمال فضلا عن غيره الا ان كراهي لا دليل عليه بل مقتضى إطلاق ما سمعته من أدلة الفصول خلافه مضافا الى خبر الصغين وقد عوان  
الاجازة فيه بظاهر الكشف تقضي نفوذ الصفة وان لم يكن للجملة في نفسه يدفعا امكان منع ذلك ولا موضع امتناعه مثل الفرض ثانياً ما قد يمنع  
في نحو المثال الثاني لان الكشف حال العقد يقتضي عدم الملك للثاني الذي قد فرض انتقال المملوكة كل ما ينزلزم وجوده غير محقق ولا يناقش  
بما ذكرنا في ذلك المثال المتحد بان يقال لا تأخر لاجازة الرضا مع الكفارة في حال ملكه سابقا في ايضاً ما يسئل من وجودها على ما صرح في وضع الفرض  
بادق نامل بل لا يبعد ان يكون ذلك محمولاً في المثال الثاني من انساب المقضية الفسخ الفصول فيكون خروجها عن موضوع البحث كما جزم به في الحديث  
نعم لا بأس بانفعال نفس سلطة الفرض دون الملك لها في الجنون ونحوه بل اولى منها ما عودها لا دفاع المانع في الصغر ونحوه فان ذلك لا يغير فروع في تأخر الاجازة  
من هنا وما من كراهة ان المراد اعتبار وجود الجيز في العقد في الصغر ولو فرض عقد فصول لا يغير لحواله وقوة كان باطلا وان وجد له مجز بعد ذلك

في الخبر

وجهه اشترطه ان لا وجه له حال وقوعه بعد فرض عدم الجبر فليس هو الا لغرضه قابل للمناشئة فلا يجزئ منه بعد ذلك ثم فلا يشكك بان هذا الفرض غير متحقق  
 على ما به لا مامية القائلين بعد خلافه من المصنوع الذي هو الذي لا وجه له ولا يجوز عطفه على الجبر لا وقد يدفع بان المراد الجبر يمكن الاطلاع على ما فيه  
 ومنه الجبر المحقق يمكن فرض عدم حصوله والثامنة كما كان فرض عدمه والوجهين بل عدمه ولا وجه غير محقق كما لا يخفى يصعب فاما الدليل  
 على اشتراطه والاول في الدفع يتصور في العقد على مال المولى عليه بدون الصلح او مع المفسدة فانه لا يجزئ له فعلا ضرورة عدم جواز الاجابة لتلويح الا ان  
 الانشاء بعد الاعضاء عن عدم مناسبة الاشتراط بالمعنى المزبور لما ذكره من الفرع عن عدم الدليل عليه بل ظاهر لا بد من يقضي خلافه لعدم فرض الصفة له ذلك الحال  
 لا يخلو ما نابعه من اعموم ادلة العقود بعد حصول الجبر واجازته ولذا حكم عن الشهيد عن المذبح والمقدار والكره الجبر بعد الاشتراط بالمعنى المزبور  
 ايضا كما صرح به شيخنا شرعه ولعله لا قوي والله اعلم وكذا لا يغير في الفصول الفصولية قطعاً في بيع شيئا بعنوان انه ماله فبان انه لا يغير كان فصولها بل انقوا  
 وحكم النهاية وموضع من لا ذكره ما يقتضي عدم اغنيا قصد المصنف بحق الزم في حصوله بل يحصل مع قصد غيرهما فضلا عن عدم قصد ما لو بيع ماله لغيره مثلا لظن  
 الجبر وانما فصولي بيان من حيث وان البيع ملكه ولعله لا ان قصد المصلح البيع كاف في النية فيرمو قوة لكن قد يشكك بعدم تحقق الرضا من المالك بطلان هذه ضرورة  
 كون المحقق الرضا من المالك غير وهو مغاير للرضا بغير ماله ولعله لا ان وقع على الاجابة في محكم جامع المقاصد بل عن الايضاح احتمال ابطال البحث لا يجزئ  
 الاجابة لانما قصد نقل المالك عن الاب لا عنه ولا نه وان كان محققا في الصورة فهو في المعنى معلوم والتقدير ان ما في مورد في فديعتك ولا نه كما لا غلبت عند  
 مباشرة العقد لا عقار ان البيع لغيره وان كان هو كما في غير ما لا يسفاد من العليل لا غير سابقه ان على الفرض في المثال الوبا عر يقتصر مع طر جوة  
 الاب لا حال موته والمخرج الصحيح لا يعلق فيه على جهة ينافي هذه العقول هو كقول المالك المحتال انه له وطلاق الوجبة التي انكرت فوجبتها بل بظاهر مع بعضهم  
 الصحيح في حق ووصح بالتعلق فيه لعدم كونه تعلقي في الواقع وان كان هو في الصورة كذلك لا انه لا يخلو من اشكال للاجماع المحكم على عدم جواز التعليق في  
 العقد الشامل للفرض نعم لا اشكال في الصفة اذا لم يعلق في الصورة وقصد النقل بما ذكره من العقد على كل حال الاطلاق لا دله على وجه يقتضي عدم اعتبار مثل  
 هذه البنية في الصفة وعلى كل حال وغير ما نحن فيه فما قصد فيه الفصولية فبان انه اصيل في الجبر فيه الوقت في الاجابة كما سنعنه من الكثرة في اثبات الجبر الا  
 ان لم يجد من احمله ثم لا يخفى عليه ان اجابة العقد ليس اجابة للقبض من غير فرق في الثمن بين كونه عينا او بشا خذ المحكم عن الشيخ جعل اجازته لاجابة القبول  
 ولا يرتب ضعفه فلا يتصل بالقبض مثلا بقبض الفصول ولا يجزئ عليه حكم القبض الصحيح العين الا باخاذه مسفلة لذلك يتأخر ما عرف من جبر الحكم  
 الفصول في الاقوال والافعال هذا كله اذا الجازا البيع فان لم يجز وكان الفصول قد دفع البيع كان له ان المالك انما راعى من المشتري قطعا لا خلافا ولا اشكالا  
 فالقدان فلذلك بعد ذلك رجل اشترى من سوق المسلمين جارية فخرج بها الى ارضه فولدت منه اولاداً ثم اتاهها من بزم نهارها فقام على ذلك البيعة  
 قال بقبض لدا ويدفع اليه الجارية ويعوضه قيمة ما اتاه من لبنها وضعتها واولادها ايضا في خبر جميل في الرجل يشترى الجارية من السوق فيولدها ثم يجمع مستحق  
 الجارية فقال باخذ الجارية المستحق ويدفع اليه المبيع قيمة الولد ويرجع على من باعه بمن الجارية وقيمة الولد التي اخذت منه وكذا في خبره من الذي  
 ستمعه نعم يرجع المشتري على البائع بما دفع اليه من الثمن بل وما اقره المالك من فقه او عوض عن اجرة او عن تمام او ارض جناية او قيمة شجر فسد القطع  
 لوليه وحفر وطير او بنا جدار او شقها او حفر اياها او غر في ذلك لكن انما يكون له الرجوع اذا لم يكن عالما انه لغير البائع واقره ظاهره وان لم يكن به مقصد  
 البائع غرود لعدم توقفه على ذلك وكان عالما انه لغيره ولكن ادعى البائع ان المالك قد اذن له ولم يكن له مغاير لقاعدة الفرود وخبر جميل السابق والاجماع  
 بقسمه على ما عدا ما حصل له نفع في مقابل ما غر من عوض تمام او منفعة ونحوها مامية فالمشهور انه كذلك ايضا للقاعدة المزبورة اذ النفع الذي قد حصل له  
 انما قدم عليه بما نابعه ان الغرود من فعل البائع او دعواه فيكون كما لو قدم اليه طعام الغير فاكلها له وفي شرح الاستاذ ان خبر جميل لا لا عليه  
 خلافا للمحكم عن الخلاف وموضع من المبتدئين وظاهر السر في وصريح كشف الرمز فلا يرجع به بعد بضرة بعد فرض انتفاعه بمقابلة غرامه وقاعد الفرود  
 مبناها الصبر وفيه ان الغر محقق بعد الاقام منه على استيفاء ذلك بما واما مكان كون بشا فاعادة الفرود على قوة السبب للمناشئة وعلى كل حال فانه  
 المحذور من انه لا يرجع الا بالثمن تحالف المتعاقدة والاجماع يقتضي المانع من مضافا لعدم ما يصلح له سند لذلك كما ذكره من خبره وحق الذي  
 اجماع فاضل لكونه معيشة في دين رعاها عليه رثة من حيث ظهر بعد ذلك بطلان المدعى في الماشية التي لا ابي عبد الله يسئل عنه في نقله بعد شرح  
 حاله جعلك فدا كيف اصنع فقال تصنع ان ترجع بالثمن على الورثة وتر المعبشة الى صاحبها وتخرج يدك عنها قال فاذا انما فعلت ذلك ان يطالبني  
 بغير هذا فالنعم له ان ياخذ منك ما اخذت من العلة من ثمن الثمار وكل ما كان هو ماله المعيشة يوم اشترى بها جملان ثم رد ذلك الا ما كان من ذرع وزعنة انت  
 فان للزارع اما قيمة الزرع واما ان يجبر عليك الى دفع ضاد الزرع فان لم يفعل كان له ذلك رد عليل المعينة وكان الزرع له قلج جعلك فدا فان كان هذا  
 فدا حثتها بشا وعرس قال له قيمة ذلك ويكون ذلك المحدث بعينه يقاله باخذ فلان ابنان كان في غرس ربا فقلع الغرس فهدم البشا فقال له رد ذلك لما  
 كان وبعزم القيمة لصاحب الارض فاذا رد جميع ما اخذ من غلاتها الى صاحبها ورد البشا والغرس كل واحد مثل ما كان او رد القيمة كذلك يحسب على صاحب الارض  
 لغيره تعليقه كل ما خرج منه اصلاح المعيشة من قيمته غرس وبنائه او فقه في مصلحة المعيشة ودفع النواصب عنها كل ذلك فهو مردود اليه باعتبار اقصا  
 في جواب قوله كيف صنع على الرجوع بالثمن هو الثمن على الورثة ورد المعيشة على صاحبها ولو كان له الرجوع بغيره عليه لذكره لانه في مقام الحاجة لا يبيد  
 خصوصاً مع نقره الرجوع لما لك عليه بعوض المناضع مضافا الى ما في يده من الرجوع بما انفقه على مصلحة المعيشة ودفع النواصب عنها احوال الى الا على  
 صعب غيره وفيه مع فتوى مع معاشة غيره واعية مثل هذا الاضغاثية من عدم الرجوع فصوله قضاء قاعدة الفرود وخبر جميل والاجماع به انه يمكن  
 ان يكون خارجا عن غير ضرورة عدم الفرود بل ان الفرض فيه ان رد بقاء كان عندا في يد الله لو ما اذ دخل عليه جلال الى ان قال فقال احداهما كان



كتاب التلخيص

على الرجل من شتمه بانه كافر وشبهه بانه كافر ولا يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
ثبته فرق الذكر بالجن والذكر عند كونه كافر يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
عند الحكماء ما لا يثبت على الكافر الا ان كان الكافر يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
من القاضي ما لا يثبت على الكافر الا ان كان الكافر يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
عن هذا حال الرجل يثبت على الكافر كيف يصنع الا ان كان الكافر يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
والورثة وانما الظاهر في الحكم الفاضل ان الكافر يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
في الرجوع بل يعرف من يدعي في الزيادة على المضاف من النفقة والجرعة على بعض الاشكال ونحو ذلك مما هو مستند الى نصه وكذا يدل ما يثبت في تلك  
المعاملة والوانم البينة بل وكذا لا يرجع لوامر الله بالرجوع الى المراجعة المبررة على من غر بها فاعلم ان الرجوع لا يثبت على من غر بها فاعلم ان الرجوع لا يثبت على من غر بها  
لو تبرع متبرع بالدمع عنه لكن في شرح الاسناد الاشكال في الاولين ووجهنا في الاخير ثم قال لا يرجع بعض عمله الجاري على عادة الملاك في  
الاشكال المستوتة من عبادة غيرهما وعلى المتبرع والزائد على المعاد والتابع البينة يثبت الاشكال فثبت بل يثبت الرجوع بعلمه وعلى المتبرع له  
وان جرى على المعاد لعدم الغرامة المستترة من لفظ الرجوع اما لو احتسب الى الكافي في نفسه عليه حسا او كونه كان له الرجوع ايضا لصلة الغرامة  
وان رجعت اليه بوجه اخر كما هو واضح هذا كله عن غير المتبرع وقد علمه فان لم يكن كذلك بل اخبره بالبايع فانه يثبت الرجوع او احتسب ان يثبت الرجوع بغيره  
غرفه لرجوعه على البايع بما افهمه على البيع من مرقته ونحوها والى ذلك يرجع عليه من عوض من مرقته فانه يثبت الرجوع او احتسب ان يثبت الرجوع بغيره  
عنه بل خلافه ولا اشكال ان يثبت الرجوع على البايع بما افهمه على البيع من مرقته ونحوها والى ذلك يرجع عليه من عوض من مرقته فانه يثبت الرجوع او احتسب ان يثبت الرجوع بغيره  
الاضل على حصول ذلك ان حكما بعض الشيء براد منها فالبينة للظاهر بعد جميع الشرائط على حسبنا او حضا سابقا ومن الغريب ما في الحديث من انه لا يجمع  
القول بعضه البعض في صحة الرجوع في بعضه فذلك من الغرض ان يثبت الرجوع على البايع بما افهمه على البيع من مرقته ونحوها والى ذلك يرجع عليه من عوض من مرقته فانه يثبت الرجوع او احتسب ان يثبت الرجوع بغيره  
اليه ولو لم يبره في نسبة الرجوع الى غيره كان له صحة الفضل بالمعنى الذي يثبت عليه باجواز النقص فثبت الرجوع على البايع بما افهمه على البيع من مرقته ونحوها والى ذلك يرجع عليه من عوض من مرقته فانه يثبت الرجوع او احتسب ان يثبت الرجوع بغيره  
الى الصانع الطالبة فضلا عن قبول الطالبة وحفظ الشبهة المؤيد من المتبرع وعلى كل حال فثبت الرجوع على البايع بما افهمه على البيع من مرقته ونحوها والى ذلك يرجع عليه من عوض من مرقته فانه يثبت الرجوع او احتسب ان يثبت الرجوع بغيره  
ايضا بسوء اختياره مع العلم بالقبول في ذلك كما قال علماء ائمة اليس للشرع الرجوع على الغاصب اطلق القول بذلك في تحكي خيل للتحقيق لطلب الاستحباب  
كأنه في ذلك من الاستحباب ان رجعت له الرجوع مع بقاء العين فضلا عن بقاء المال في قول الاستحباب واخرى في نفسه في جميع المقاصد يمنع اسراؤه العين  
عنه لا احتسابا وان بقيت العين ولعلهم لم يعلموا ذلك ايضا في موضوع لولا ان يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
الغصبة بخلافه في ظاهره كمن المحرم والميتة وغيرها ومن هنا حكم عن الغصبة بعض تحقيقات القول بالرجوع مطلق وهو وان كان موافقا لما عرفت لكنه  
خالف الجمع عليه بين الاستحباب ونقله تحصيله كما اعترف به القدر الكبري وثاني الشهادة في الاستناد من عدم الرجوع في صورة التلف الذي هو المتيقن من  
الملاحقة الواضحة من ان دمه بعد العلم بالقبول اجتهاد منه للمال لا عوض فثبت الرجوع حينئذ بعد التلف كغيره من المباح من مال الكافر ولذا كان  
خبره المذكور والمختلف في القواعد في موضوع منها فاجابة الاحكام والاصح وشرع الارشاد للفرق والتدوين المعتبر وطابع المفاصل والروضة ولك  
والكفاية التفصيل بينهما وبين بقاءه فلا يرجع مع الاول بل يرجع مع الثاني بقاءه على ملكه وانما شرطون على موافقهم لكن فيه ان ذلك لو كان فلا يثبت  
لجزمه غير من ظاهره ولا يثبت عليه النص من غير وجهه مع انه ورد في كثير من ائمة ائمة ما يحسنه من ان يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
الفاسد غير في الرجوع والتلف وعدم العلم بالقبول وعدم العلم بالقبول على طهر الطبايع الاصح الذي قد عرفت لا عرفت منهم بان مقعدا مطلقا لصلو  
البقاء والتلف مع امكان تفرقه الى الذين يحوط به من من لا يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
وان هو على ملكه بغير وجهه على فثبت ذلك كالمال الذي حلف عليه المنكر او يكون نحو المال المعروض او الموقوف على فثبت ذلك فثبت الرجوع مع خرمه  
النقص عليه لولا ان يثبت على كل حال بناء على ذلك وبغيره للتفصيل المبرور بالله الا ان يقال ان المشاكلة في التلف لا يثبت على مال الكافر في ثنائيه من نص  
الغاصب للشرع عن الامانة في مقابلته المبرور بالشرع لا يثبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة وذلك لان شتمه هو  
المقصود من ان يثبت على كل حال بناء على ذلك وبغيره للتفصيل المبرور بالله الا ان يقال ان المشاكلة في التلف لا يثبت على مال الكافر في ثنائيه من نص  
ثم ادفع فيه القول بالمقابل مستدبره كاصحبه الاستناد في شتمه حيث انه بعد اخذ الشئ من الغصبة فالقوة في شتمه في الحكم في المقابل في كل ما دفع من مقابل  
او بمقابل غير قابل ثم لا يبره في شتمه في البيع الفاسد غير ذلك ما شا به بان كلامنا في المتعاملين فيه فثبت الرجوع على اخذ العوض من صاحب الرجوع مع التلف الى  
شتمه لولا ان يثبت على كل حال بناء على ذلك وبغيره للتفصيل المبرور بالله الا ان يقال ان المشاكلة في التلف لا يثبت على مال الكافر في ثنائيه من نص  
المالك الا ان يثبت منه في الاطلاق في كل ما اظهر من الكفر وغيره من النص للبايع فيمعه لا خطر الاذن المتبرع بل يثبت ذلك الى الامتثال وان كان فيه ما  
لا يثبت من المتناهي لما هو كالمعلوم ضرورة من الشرع وكيف كان فثبت ذلك فيصالح انه لو فرض في المقام اشراط الشبهة على البايع الرجوع عليه بالشرع  
لو رجع الى مال عليه العين اتجه له الرجوع عليه مع التلف فيه ضرورة كونه ككافة بعض الفاسد فلا يكون مندمحا في مقعدا لا يجمع كاجرم  
بغير شركة الاستناد لرجوعه ايضا بالرجوع مع اشراط الخيل او ابقاء الشرع في دفع التلف فيها او نحو ذلك مما يقتضيه عدم اطلاق الا بالاعتبار لمؤلا لا يكون  
وضوح احكام القول بان الحكم في خصوص المقام وفي خصوص المتيقن ولعله الا في القواعد وكلام الاصطلاح على كل حال فثبت ذلك في مقامه وغيره



القيمة التي غالباً ما غفلت زيادة ونقصاً لا بد من معرفة نفس الشيء عليها من ملاحظة القيمة التي هي متساوية الأجزاء وبذلك العين وقاعة مقام او معرفة النسبة منها فبوزع الشيء عليها وهو معنى ما في الأرشاد من أنه يقسط الشيء على القيمتين وذلك لعدم معرفة ملاحظة العينين لكن عن الفاضل القطب في فيه نظر ولعله أشار إلى ما في مع صدق وصفه ذلك في ما مضى غير هذا من أن ذلك يتم إذا لم يكن للهيئة الاجتماعية ملاحظة في زيادة القيمة أما إذا كان كذلك فلا يقوم اجتماعه من أن لا يستحق ما لك كل واحد من الأجزاء فلا يحسن ما سخطاً وما يبرز بها اجتماعها بل يقوم كل واحد منهما منفرداً وبسبب قيمة أحدهما إلى مجموع القيمتين ويقسط الشيء على ما قابل الهيئة الاجتماعية منه على تلك النسبة فإذا كان قيمته ماثلاً بمجموعتين اثنين عشره منفردتين تسعة والثلث ستة وقيمته أحدهما ثلثه اخذنا له من الشيء بقدر نسبته إلى التسعة هو ثلثا الثلثة اثنان ولا يؤخذ بقدر نسبته إلى الاثنين عشره هو ربع السنة واحد ونصف لو قوم كل واحد منهما بعشر يؤخذ نصف الشيء لانه نسبة أحدهما إلى المجموع وعوى حقوق الظلم بذلك على المشتري لذلك قد بدلت الشيء بمقابل المجموع من حيث أنه مجموع يدفعها أو ما عارضتها بالظلم على البايع لو أخذ بالنسبة إلى مجموع قيمته بمجموعتين مع عدم تقصير أو لانه شيئاً على المشتري وإنما أوادله شيئاً لم يسلم له والحاجة بالفاسد كتحققان الصفة ليدل على ثباته أن الشيء وإن لو حظ فيه الهيئة الاجتماعية حتى زادت نسبة قيمتها إلا من المعلوم كونها بمنزلة الصفة لكل واحد منها فلا يقابلها شيء من الشيء عند التقسيط وإن زادت قيمة قيمتها بسببها تضاد النوع بوزع الشيء على المتصفين ومع فرض فقد الصفة التي قد لو حظت بمقابل الشيء المتصف بسلط الشيء على الخيال كسلطه عند تخلف الصفة في البيع الموصوف على كل حال فقد ظهر لك وجه تقييد الجماعة إطلاق الاصطلاح ما عرفت لكن قد يدفع ولا بالمراد من إطلاق الاصطلاح باصلاً كيفية تقبيل الشيء بمثل البيع القيم المختلف قيمة وليس متساوي الأجزاء حيث تكون نسبة الشيء فيه على نسبتين من غير نظر إلى ما كان الاجتماع فيه ماثلاً وعمل وثابتاً للمراد بمفهوم أحد بعد نفوذهما بمجموعتين فيما كان الاجتماع فيه ملاحظة الكيفية على الواحدية لانه لا يلاحظ فيه صفة الانضمام ايضاً لأن الشيء قابل وهو كذلك فلا بد من ملاحظتها في التقويم ويزال بالافتراق في كل شيء في مقابلة نفوذهما معاً بمجموعتين لأن المراد بقوميه بدن ملاحظة وصف الانضمام مع إذا لو حظت نسبة قيمته بمجموعتين واخذ من الشيء على حسبها لم يظهر فرق بين النفويين كما انهم لم يخص احد منهما بالهيئة الاجتماعية بل لعل نفوذهما الاجتماع إلى باعياً ملاحظة وصف الانضمام الذي له ملاحظة في مقابلة الشيء التقويم بخلاف النفويم الآخر في الفرق بين كون المال لا يمكن بقدر البيع أحدهما خاصاً ونفذهما ما اردت توزيع الشيء على المالكين بين كونهما المال واحد في الجارية بعض دون الآخر ولا بين أحدهما الذي يقوم بعد نفوذهما معاً ان يكون المالك الذي قد نفذ البيع فيه أو يكون الآخر الذي لم ينفذ البيع فالكيفية في الفرق أيضاً بين ملاحظة الاجتماع في كل منهما على سواء أو مع التفاوت وبين ملاحظة ما دون الآخر بل وإن افاده نقصاً من فرقك أنك قد عرفت دخول ذلك كله في ملاحظة أحدهما الذي قد فرض ملاحظة الوصف فيه فلا تفاوت بين المجموع ثم قد يفرق بين نقد المال في صورة الضبط من عند صفها الفاصلة بين الاجتماع مع نقد المال بعد كونها مستغنى لأحدهما بخلافه أو لو أخذ المالك فانه حين قوايع ملكه ما في المقام فالعزل بينهما ملاحظة الشيء فازداد الوصف وان لم تكن من قوايع ملكه كما هو واضح ومن كل مظهر لك مفهوم غير من عرف لكلام الاصطلاح ما عرفت بل قد علم في ذلك خبر من من انظر والنال فيما لو كان المال في المال جديد في الأول ففي نفوذهما بمجموعتين كالفاسد أو منفردين كما لو كانا لا يمكن لموظف وفي خبره انه يمكن فيه ما أطلقوه مع احتمال ما قيدناه وسقوطها أصح فيه في الكتابية من لخصاص نفوذهما للمولود مع عدا جارة الآخر ملاحظة نسبته إلى نفوذهما معاً إذا كان للهيئة الاجتماعية ملاحظة مدخل أو يقوم بمجموعتين منفردتين وبغير ما قابل الاجتماع ويعطى البايع ثلثه قيمة ماله إلى قيمة الآخر منفرداً ويعطى البايع الشيء في كونه صورة الأجاء ايضاً ولكن بعد ذلك بقسم ما قابل الاجتماع على المالكين بالما الطيب فيه بعضهما تخاف من تحقيق صحة الإطلاق الاصطلاح في صورة عدا الأجاء من المال الآخر وصحة ما ادعاه ثانی الشبهة في المحققين وانباعها في صورة الأجاء بل وما ذكره شهابه شرحه من موافقة المناظرين في تقبيل كلام الاصطلاح ما عرفت وذكرنا في ملاحظة الاجتماع لهما الواحد فلاخذنا ما لم يجد أن تعرف مجال النظر وجهته مثل الله السداد والارشاد وعلى كل حال فقد عرفنا أنه مع عدم الاجازة لو اراد المشتري رد الجميع كان له ذلك لبتعض الصفة بلا خلاصاً بغيره بل ذكره نسبته إلى علمنا ما وجوب البيع في خبرنا صفاً انما هو بالنسبة إلى البايع بل ظاهرهم عدم الفرق فيه بين ما يكون للاجتماع فيه مدخل وعدمه في صريح بعضهم باعناً الجملة فيه فلو كان عالماً أن بعضه الغير الذي يحمل وقوع الاجازة فيه عدله لم يكن له خيالاً لانه ذلك مستغنى في الشيء في قبيل الحيثيات دليل بثبوت هذا الجواب وحده مشطبه ومنه يعرف ما عرفت من اجتماع الزعمان من احتمال ثبوت البايع المقام مع دعواه الجمل والأذن من المال أو ظن أن المالك يقبل ذلك عن كماله لولا انما في ذلك من دون ذكر شيء من هذه النفويين بعد أن جعل الأول عدم الخيال له لكن جزم باثره بعد علمه له وبذلك وجوب البيع على البايع في جمل الصفاً ويكون ثلثه كليات الغنية على ما إذا كان عالماً والله اعلم هذا كله فيما لو علم ارادة البايع بيع ماله وقال بغيره في اما اذا كان كالموظف فانه ارادة من ثلثه ماله غير كما لو باع مالك النصف مثلاً انصرف في نصيبه كما صرح به جميع من يقر بذلك بل عن غصب مع صدق ذلك واما في التسليم بل انما في منها نسبته إلى الاصطلاح ولا ينافي ذلك احتمال الاشارة في التصدي بن جمل من الكتب فترت عند مناعة ذلك الملاحظ ان صلاحية البيع للملكه وملكه به وكون النصف من اذله المشاع بل لم يجعل الشاع صفة الضرف قريبة من الجازات والمشاركة كما لو قال أعطى كذا وكذا لهما ولهما انما عبد بل ذلك لا ينافي على أن المالكون محل البيع في المقام فعلق العقد بصفه اذ لم يكن قد قصد البيع الا سلق نفل النصف من غير نفوذ في قصد المشاع ولو لم يكن لان عمله ما علم قصد فيه ولكن لا فرقة في قصد النصف المقصود فيمكن القول فيه بان المرجع قوله لانه اعم بقصد الله لا يعلم الا من قبله ومع فرض عدله ولو نحوه يمكن التوقف فيما اذا على الزعم الذي هو محل البقيين ويمكن دعوى المشتري بل على ملكه به دعوى الاصل في البايع قصد له ولو للتعارف في الاستعمال والنباد إلى الفهم حق لو كان وكذا في الأوليات الاعمال يمكن له وجهه الا الفضولية والصلالة للزعم وظهور

التعليل في الحقيقة المطابق للشعر من الصور ولما عرفنا العادة في كنعان العقد مشترك الاسم والوصف بين الما والوصف غير انهما لا ينفصلان  
 في المعنى ولا يقعان كانهما واحدان في الوجود والقياس الوصفية نحوها الى غير ذلك مما يصلح ان يكون قرينة لتعريف الما بحيث لا يبعث منه لو ادعى خلاف ذلك بعد الفراغ  
 هذا كله تعبير المقصود اما ان يوصف بالبيع الخلف لعل الخلف على ملكه لا القابل لناشر العقد فيه فعلا الذي هو الاصل في انضمامه  
 فاشير ولذا جعل عليه مع الامكان كلمة المقام ونظائره واحتمال البطلان فيه لا غلب الشك في انفسه ضعيف وعلى كل حال لا ينزل على الاشاعة بين التعيين  
 في قوى الوجهين بخلافه اذ قد افانته ينزل عليه قطعا في عقد محكي به والايضاح لان الاقرار اخص من هذا الغير شي في فلا يجب ان يكون منصرفا الى انفسه  
 المنفصل فيقتضيه على المنع نعم قد بان ان اذا كان بلفظ الافراد ونحوه ما هو في التعلق باليدين ينزل عليه في غير ما يمكن ان يكون اقرارا وشهادة في فلو  
 قال نصف الدار قال مع ذلك النصف الآخر وشركي فكذلك في الشريك فلفظ الدار في ثلثا ما في يده ضرورة كون الشريك بينهما على حسب قرآن ثلثين وثلثا  
 فما يحصل لما في هذا النسبة وما ينفصل عليه ما كان لا ينفصل ان قد بان فيه ما ذكره في باب الاقرار حتى يحكم بعضهم بسنن الى الاصل ما شعرا بالاجماع عليه من ان  
 لو اقر بعض الوثني بوارث كغيره شركا في اقطاعه في بده ما زاد على نصيبه لا يشاكر فيه كما لو اقر احد الاخيرين بثلثها ما ركنه اخوه الاخر وكان للمالك ثلث  
 عشر مثلا اعطى الشئين تمامي يده ويخص ما اخذه الاخر به وذا المقر مع ان قضيه ما سمعته هناك يفتن ما في يده بالانصاف فيقتضي اقراره كونه موهبة على  
 حده سواء يكون ما يحصل له وما ينفصل عليه كما هو قاعدة الشك اللهم الا ان يكون لفارق بين المقامين الدليل يقال ان الموافق للضابطه ما في باب الافراد  
 لما يمكن من ان يفسد القاضيه خصوص الشريك بخصوص بناء على ما في مقام المالك القسم مع الشريك كحديث الضمير والشرع وغيره على معنى  
 ان المالك في هذا الحال لا يفرز ملكه عن ملكه شركه كما كان له ذلك في المال الزكوي بخلافه فيكون ما هنا بناء على معلومته كون الحكم فيه ماله مضافا  
 عن الضابطه للتدليل من اجماع او غير اقرار وان الما في الاول قد كان بسبب شريعتهم الشريكين وهو اليد بخلاف الثاني فانه قد اختلف بسبب شخص الاخر الذي  
 وهو اقراران باخوة من انكره وذلك لان شخص الاخر المذكور في الاخر المقر له ثلثه باخوته ولم ينقص المال بسبب شريعتهم بل كان ذلك امر يخص  
 خصوص المخاصمين هو الاقرار من احدهما بالآخر وامكان الاقرار به فانه دقيق وتام الكلا ياتي في محله انشاء الله كما انه تقدم في باب  
 الزكوة في حكمه من باع حله الثمرة وفيها عشر الصدقة وان بناء على تعللها بالغير في نصيبه ون حصة لفظه الامع انما بمعنى العزم على الاداء من غير  
 لا يخرج من الدفع منها ومن غيرها فبيع فيها ايضا لكنه يبقى مرعى بالاداء فان ادى فقد ادى في الشارع العقد منع حصول الما الماسعة فانه تقدم وكذا لو باع  
 شاة مثلا وفيها الزكوة فانه تقدم سابقا من الشاة الواجبة فيها موزعة على مجموع الضابطه مع استحفاظ الفقر في كل واحدة ربع عشره لا ان المراد شاة  
 لا يبيعها فيبطل البيع حصه ايضا مع عدم انما يحلها لثمة سبب جهالة شاة الزكوة التي لم تعين الا بالبيعين فختلف قيمها في ذلك فيجوز بيع ثمن حصه  
 لما قد ساقا بقا من موضوع فشا ذلك ولذا وجب التقييد على المراض والصحاح ولذا لو تلف شي من الضا بغيره بطل فانه يسقط بالحس كما في الكلا  
 في ذلك كله بل في بيع الما الذي في الجنس بناء على انه مطلقا العين ما لم يندرج في اباية المتاجر لثا فلاحظوا نامل واسعدا علم وعلى كل حال فقد ظهر ان الحال في  
 لو باع ما يملك ما لا يملك كان مملوكا للغير وكذلك انك لا تبيع الما المسلم ما يملك ما لا يملك المسلم الا يملكه مالك الكلا لعدم مع الحرمة الشاة مع المحرم والمحل  
 مع المحرم من قصد به مقابلته لجملة فانه يقع في ملكه كالمملوك فمضى ما ساعدنا سابقا وبطل في الاخر لانه لا يفتقر للمنعقدة ولا يفتقر لعلم المقابل الصور  
 التي هو الشئ لعدم ما يملك على شرط ان يند من هذه المعلقة مضافا الى عدم الخلاف المتعدي بين من يفتقر له نعم قد جماعه بما اذا كان المشتري جاهلا بالموضوع  
 او الحكم ولا اتيه البطلان مع الجهل بالنسبة اضرت كون المقصود المملوك والفرق بينه وبين المملوك غير ذلك لا فرق فيه نصا ولا في قوى بين رضاء الاجرة وعدمها والفرق فيما يفتقر  
 الفساق وفيه ان الغير قد فوج بالعالم بالجملة كغيره في ضم المملوك الى مملوك غير ذلك لا فرق فيه نصا ولا في قوى بين رضاء الاجرة وعدمها والفرق فيما يفتقر  
 الفساق في الجهل بالقياس الى مطلقا ولا سلبا العقد بالنسبة الى بعض معلقاته بمعنى عدم تنبها لاشترائها بالانسان في حصه بالنسبة الى البعض الاخر في  
 عليه لا يترتب من هنا نص في عكره على الصحة في صور العلم وان حصل البطلان ايضا بعد ان حكى الشافعي بل لعله مقتضى اكثر خصوصيا بالنسبة الى البايع الذي  
 لا فرق بينه وبين المشتري في الفساق بالجملة الروا في حصه من انه يمكن جريان الاشكال في البايع مع علمه بذلك ولا بعد في بطلان من طرف واحد هلهذا الاخر  
 كما نرى في صورته ظهورا لا في شرط صحة العقد بل على ما على غيره فيرفع الفرع عنها وعلى كل حال فظاهر انضا عدم الفرق في الصحة بين حال العلم  
 بالجملة كما لا فرق بين ما يصلح للمقابل عند النكاح والخبر بغيره وبين ما لا يكون كذلك لكن لا نظير يقال بالثمن كما نرى في شرح الاستا  
 ان كان كاشا لصفيه لا تصلح للمقابلة الثمن شرعا ولا عرفا بان يكون في عدم كصيته الاوساخ وبعض هذه ذات فاشترط الجملة في البحث لا يفتقر  
 كصيته الاجزاء لضعف الحمل هو الوصية فذلك قد يجهل البطلان فيها مع الحمل لانه اذا فرض قصد مقابله بالثمن لعدم حصول العلم ولو بالتسبب اضرت عند  
 التسبب معرفة ما يخصه منه فبان من ذلك كله ان الحكم هنا كما حكم في المسئلة السابقة حتى في التسبب ايضا لا يخالف في ذلك ويرجع في قيمة الخبر  
 نحو عند استحالة من كالحكم من بعض المسلمين لا يفتقر قول قولهم فيه معلومته اشترطوا هذا في المقول بل المراد ملاحظة قيمته عند موته واثباته  
 عدلين مطلعين على ذلك نعم يمكن ان كفاة بائنا اجماعهم على وجب حصول العلم بكون قيمته كذلك عند موته او القل الغالب الذي هو العادة كاعلم  
 في ثمنه بخلاف ما في قولهم انهم مملوكا بصفاته التي هي في قولهم مملوكا بالقيمة في التقييد بعد ذلك على القول بغيره ومن ذلك يظهر  
 للشافعي في محكمه عند الدين من انه يقوم المحرم عند استحالة انفرادهم وتقوم الشاة عند عدم المسلمين اللهم الا ان يعمل على ما قلناه وكذا يظهر في المحكم من  
 حواشي الشهدا قال ان النجوم في المحرم عند بيعه الباقي تفصيل هو ان ساقا في قيمة الحمل المضم الى المحرم الشاة المضم الى المحرم بعينه المضمين  
 معا عند اصل الدية وان كان المحل ارضية عند المسلمين فالنصف الثمن من مضمون لا يشتمل الاجماع على غير البايع او امتناع التوقيع لانه ان كان عند احد







سبح

حق المنتسبين لوجوه الفقه وعدم النافع مضافا الى ما ورد من ان على الرجل سبيل كان يقرض من مال اطفال كانت غشبه بل العلم اولى من الوصو بذلك  
لعدمهم عن الوكالة بخلاف الوصاية وان كان لا فؤى فيه ايضا فذلك من غير فرق بين الاعلام وغيره في حق محله قبل من انه يجوز ان يوصى ان يقوم على نفسه  
بان يدبر علمه فذلك بالعلمه يبيع اوصى وعوضها مولى او لا يجازى القبول وان يقرض اذا كان ملكا ووضع مع ذلك وهذا واشهدا واخضر عليه العقد  
العائدة في الملة بقدره من الوكالة والانتظام الوقي المل على خلاف كلما في ما ياتي وعلى كمال انما الوصو ذلك مع فرض حصول المصلحة للوصى عليه بل  
لا يشترط ان يتصرف من له الوكالة كما صرح به الفاضل في عدل في مفتاح الكرامة وشركه الاستسنا ان ظاهرهم الاجماع وان كان فيه ما يثبت حصوله بالنسبة  
الى الوكيل فان التصريح واخضره الدلالة في جواز الافتراض لها والمعاملة وتقوم المجازية وتكون ذلك من غير اعتبارها وانما ذلك كنعى الاستسنا في شرهه فيما  
بعد المفسد بل قال وقد اطلق الاول في الافتراض مع الملة ولعله لما دل على الافتراض في الوصو غير الظاهر في عمل المصلحة بذلك اللهم لان تكون  
لخروية او يثبت عليه من المصلحة بقاء العين وتكون ذلك مما يوافق قوله تعالى ولا تفر بواطال اليهم الا بالشي احسن غيره مما يدل على ذلك نعم قد يمتنع في خصوص  
الابوين التوسعة لهما مع الاحوط فيها وفي غيرهما لعمارة المصلحة كما اعترف به الاستسنا في شرهه حيث انه بعد ان ذكر الكفاء بعدم المصلحة فالتا لافضا  
ما ذكره الفقهاء من نزول الزادان وفتح النظر واسلم من الخطر وقام التحقيق في هذه المسائل مضي شطونه وباقى الباقية في عمله والحاكم وامينه منصوبا  
طحا واعلم بان يكون مجتهدا مطلقا مع فقد ما يثبت في شرهه او عدل عتسبا مع فقههم او وكلا الاحدم او قام قاصم فعل العدل فلا يلزم الاعلاء الجود الاش  
عليه لصغر الاول له من ابا وجد او وصو او سفر او جود كذلك لو كان مجتهدا بعد البلوغ او قل كذلك لغيره بمعنى انه قل غير مولى عليه الا كانت الوكالة  
في ماله لوليه ليه كما عن خواشي الشهيد الفخرية قال ان الصغير للفلس له الى الا بالان قيد الفلس بل في كماله بلغوه كونه مجر اعليد ونه وقته انه يمكن  
ان تكون ثمرة منع وليه التصرف في غير فساد ثبوته واحتمال منع وليه التصرف مطلقا فتنقل الوكالة بفتح الحاء كبعده اطلاق الوكالة وتفاوتى الله الان  
يدعي انتفاء غير ذلك منه ولكن قد يفاوض بان فيا غيرا ايضا من الفلس لكونه لهما كالمفتاح الشايع في انداجته كل منهما ولعل الرجوع الى الاستسنا  
الولاية اولى من حق الله لغيره انما هو ولا يثبت لهما كالمفتاح لانه مرجعه الى الصالة ولا يشترط على كل حال فاما الاية الا على ما عرفت على حكمه على غائب غيبة يحصل بانتظارها  
بعض المتنا فيلزم انما في نفقه مثلا او محظرة ذلك كذا يلهان السكان والمغنى عليه الامور العامة المتعلقة بالزكوة والاخراج من موهها وفي شرهه او لغو  
الاستسنا انما يلهان انما كل مشع او عاجز عن عقد او باقاع او تسليم حق مخلوق في الحقوق الاية كان في زواله واليه وجهه ثم قال ومع العذر بقوم  
عدول المسلمين ومقامها ومع تعدد هم على المسلمين المكلفين مطلقا القيام كناية لدفع الضرر ولا من المصالح العامة فلت بل لا يمكن استقصا افراد  
ولاية الحاكم وامينه لان التحقيق وعومها في كل ما اجتنب فيه ولا يثبت في مال وغيره اذ هو ولي له وفيما قولية طرف العقد في الافتراض غير من التصرفات  
التي فيها المصلحة ولا مفسدة بها وتفصيل الحال فيما بل وفي غيرهما من الولايات مقام امر وكفكان في الشرط المتعلقة بالمعاقد بل ان يكون المشي  
سببا اذا اتباع عبدا استلما على المشي الاضحا نقلا وتحصيل بل عن الفينة الاجماع عليه بل لم تحقق الخلاف فيه من رجاء وان ارسل المصنوعا المحكي عن  
البسوط بقوله وقيل يجوز وان كان كافرا ولكن يجز على بهم من مسلم وعلى كل حال فالاول استسنا للاصل الشام عن عراضة العومنا بعد اخضاعها  
غيره بالاجماع المحكي المصنوع الشهرة العظيمة ونحو خبر جاد المجير بها ان امير المؤمنين اني بعد استلم فقال اذهبوا فبعضه على المسلمين وادفعوا عنه  
المصالح ولا تفرق عنه وماذا لا غرا اذا المسلم وتعطيه وعدا لها منه وان الاسلام يقول ولا يعل عليه نحو ذلك ما اشبهه بقوله تعالى ولن يجعل الله  
للكافرين على المسلمين سبيلا لانه هو معظم عدا دليل الاضحا على ذلك باعتبار انضاض البيع عليك الكافر وهو سبيل وقد على الله تعالى سبيله عليه  
وهو وان كان يثبت وبين ما دل على شرعية البيع مثلا الله وامنه لا انه لا يبيع رجلا عنه عليه ما عرفت فيخرج تخصيصه واجمال الجمع بينهما في  
البيع ولكن يجز على بيعه بل مثل هذا التعليل لا يجز لانه على دفعه عنه ولا يقر عنه ويقر بينه وبينه ليس سبيلا لكذا انفسه به في دفع السبيل  
في استدانة الملك كالواستلم العبد به اوصوله بالاث يبدعه ولا منع عدم سبيل عليه بل بعد ثبوت الملك لله هو يعق السلطنة على الملوكة  
على انه فلا يفتك من الج على البيع واما يحصل باغت شراؤه او يمنع مانع واما يمنع حصة مثل هذا البيع الذي لم يثبت عليه سواهم الملك فون ترت  
اكثر لو اذ مع ان مكانا نقل سلطنة البايع للشري فشرائه اشبه بشراؤه لا منفعة له فيه ونحوه ما يكون كالشفقة او منافعة معظم المقصود بالبيع بذلك  
افرق عن الملك المستدام الذي كان مقصدا الاستحقاقا وقاؤه والمودود الذي اذ في غاية القوة ولم يعتبر فيها ما يعتبر في المعاملات الاجارية من  
كونها خاتمة يجرى لفعال العقلاء ومقاصدهم على وجه قدسها ولذا المجز بهم لا منفعة فيه ومناعت منافعة الغالبية ونحو ذلك الا انه باغت عوم يفي  
السبيل عنه الشامل لذلك مضافا الى خبر جاد بل يمكن مناصح في دفع السبيل عنه فيه الا بالاجز على تبعه مع وجود الراغب لحيولة بينه وبينه مع عدمه كما  
صرح به بعضهم بل عن مع صدق فقد سمعتا شي عن الاقرا في يده في الخبر المروي وورد على ذلك مراعاة الجميع بين التحقيق والادليلين وبذلك ونحوه انصق  
الفرق بينهما كما يولي في الجلة بثبوت الملك بها للهر في الصيدون الابداء كما انه انفع وجه الاستدلال بالاية المزبوت في المقام والمتنا فيه بان  
المراد من السبيل فيها الجرح كما ورد في نفسه بها لما قيل له عن بعض الناس انهم يقولون ان الحسين بن الله لهم يقتل وانما شبههم بخباية هذه الآية كذا يورد  
الله حيث اخبر بقوله ان قال وان معنى الآية ان يجعل الله لكافرا على مؤمن حجة ولذا اخبر الله عن كذا فقالوا ان بينهم وبينه حق ومع فلهم باهم الجرح  
لهم على ان يثبت سبلا من طريق الجرح فلا يثبت الاستدلال انما على انه لو لم يدع معايد عوم من الملك لدخول تحت الاثر لا تنقص في ذلك انما اوصيه الله  
على اية العدل من الاثبات والى اية الجور وبما وقوه بالاثبات والاثمة صلوات الله وسلامه عليه من الفلس فضلا عن غيره يذمها حجة الاستدلال  
بما على هذا الفقه ضرورة كون الدخول في الملك اعظم حجة له عليه وجوب الاثبات المزبور فحقنا الظلم ليس سبيلا من الله عليهم كالتسلط على فلانهم

سبح





[illegible]

خصوصاً دار المنع عليها فاعرف انفع عادة لا بالنسبة الى خصوص المتعاقدين انرفع المنع ولو خصهما بالمنع قويا لجواز ولو حصل الاختلاف بحسب البلد ان لا اقاله اعلى كل حكم ولو كان المتعاقدان كل من جانب قويا المنع وهو جدي بل يمكن ثبوت اطلاق المنع على الذكر والا كان مستكراً وشكلاً  
 اشكل من هذا ما ذكره من انه لا يجزى شي اذا اختلف ما خلف لعدم المالية لها اذ فيه انها من ذوات الاشياء الخيرة خاتماً عليها والا لا سلمت عدم ضمان  
 مطلقاً كبره على انظر ادبل بنسلف عدم ضمان المدة من المحظوظ مثلاً اذا كان لعدة ملاك لكل واحد حصة مثلاً اللهم الا ان يتجسم الفرق نعم فليقل  
 بعد ضمان ثلث شيا من القبي بحيث لا يمكن نفوذه مع انه يمكن القول بضمانه ايضاً وان ضعف ما يقابل من القيمة اللهم الا ان يكون بعد ضمان ذلك  
 ما لا يتفقوا في العادة بحيث يندرج في ذلك الضمان وفيه منع ضرر شئ الا انه لا شك في ان ذلك الملك الغضبي فانه قد يمكن ثبات المحققين الاجماع  
 على بقاء ملكية الغليل وعلى حصة غصبه بل قد يمنع بلوغ الحصة الى الحد المخرج بها عن الملكية ومنها ان لا يستثنى شره الحصة الناشئة عن الغلة  
 فلا تمنع من مطلق التملك قد يخص النوعين مما غاب عنها الملك فلا يصير له الا اذا اذالت عن بقية الانتفاع منفردة ومنفعة في جميع الاحوال والخص  
 في غاية الاشكال الا من ذلك كله سهل واما الارض لما حوالة عنوة وقهر من بالكلية باذن امام الاصل المعوق وقت الفتح فحق المسلمين في كافة ارجاء  
 عكس عن ذلك وهو ان لم يكن محضاً من غير فرق بين الغائبين وغيرهم ولا بين الوجوديين وفي الفتح وغيرهم وخصوصاً مستقبضة كصاحب الجبل سئل ابو  
 عبد الله عن السواد ما من له فقال هو جميع المسلمين لمن هو اليوم ولن يدخل في الاسلام بعد اليواثل يخلف بعد فلك الشراء من الدهاقين فقال  
 لا يصلح الا ان يشترطهم على ان يصيرها للمسلمين فاذا شاء في الارض ان يخذها ماخذها فان اخذها منه قال رد عليه اس ما له وله ان ياكل من غلتها  
 بما على وخبرك في الربع الشا عن ارضه لا تشترط من ارض التواشيا الا من كانت له حصة فاما هو في المسلمين وخبرك في ربع سائل بالعبك عن شهره الا  
 من ارض الخراج مكرهه قال انما ارض الخراج للمسلمين فقالوا له فانه بشرها الرجل وعليه خراجها فقال لا بأس ان يستقيم من عبك بناء على ارادة  
 ما يشعل المفوضة عنوة وخبرك في ربعه ابن جعفر قال لا يصح الا في كبره في شرا ارض الخراج قال من يدع ذلك هو ارض المسلم فليدعها  
 في البيع يده فاعرف ان يصنع خراج المسلمين ثم قال لا بأس بشره حصة منها ويجوز حق المسلمين عليه يكون اقوى عليها واطل بخر اجهم الى غير ذلك من  
 التصور لانه على ذلك من مفسدات صرح في محله ان لا يصح الضرب بها ببيع وشراء ولا هبة ولا معاوضة ولا تملك ولا اجارة ولا ارض ولا يصح ان يبيع  
 ومنازل ومساكن وسقايان ولا غير ذلك من انواع الضرب وفي فعل شياء من ذلك كان الضرب باطلا لا يلاذن من الولي بل قبل ان مثل ذلك في النهاية  
 والبيع وقع وكفه في موضع منها وعقد في الجهاد والارشاد وموضع من يرد في بل هو طسم وله ما عرفه من الشركة التي تمنع استقلال احد منهم بالضرر ليرد  
 سيما مع عدم حصة احد منهم بل لا يمكن تبنيها فالا طريق الى قسمة ما بينه وبينه الا ان كان حصة من ارضه او حصة من ارضه او حصة من ارضه  
 الجهاد ويجوز ان يكون للمسلمين بيع وشراء منها مثلاً المصلحة على اشكاله لا خيال كون حكمها شرا بقاءها ورضها خراجها كالوقف فحوله  
 لكن عن غيره ويجوز تبنيها لانا والضرب فيها ونسبة بعض المبيع من المشايخ واخر الشرايين بل عن جوابي الشهد القوي يكون اجزاء مبيع قال داود  
 بمعا لاتا بجوز ان يكون مجزولة والا في ارضها اجزاء المبيع فلا بد من العلم بها ايضاً وفيه ان منافع لما عرفه من الادلة السابقة القاضية بملكها للمسلمين  
 على كل حال معلومة ببناء الملك على الدوام والثابت بدون الدوام مداواة قبل ان الملك مناف لثبوت الخراج عليها كل ذلك مع عدم اطلاق  
 التصالح انه وان كان اجماعاً في الواضع فتاه بل على خلافه اذ به ظنه من خصوصاً بعد ظهور كلام بعض من ذكر ذلك كابن ادريس وغيره في ارضه بيع  
 الاثار خاصة دون الارض بل يمكن دعوى من ارضه وان كان هو الشرايين على معاملة املاكه بالوقف والبيع والهبة ونحوها فمقتضى تحقق  
 الشرايين على وجه تبني ملكية رقبه الارض مطلقاً بالانوار المنزوعة سيما بعد ملاحظة فتوى العلماء الذين حفظوا الشريعة وان كان هو قول لا بأس  
 اشترطه منها فغيره ولا ان الظن اذادة حق الاولوية منه بجوز اذادة مطلق الفل ولو اصابه ونحوه من الشرايين وثابتاً انه بعد التسليم زال على شرايين  
 الاثار دون الارض وان كان بعض التصور لانه على شرايين ارض الخراج في الجملة كغيره من ارضه الا في غير نفقة منع اذادة المفوضة عنوة بعد اخصا  
 الخراج بها ضرر كون ارض الخيرة منه فاعلم ان ارض الخراج وان كانت ملكاً لا يراها ولعل منها الارض المسؤول عنها في خبر ابن شريح الشافعي  
 بقربة قوله الا ان يستقيم من عبك ذلك لا ينافيه قوله فيه انما ارض الخراج للمسلمين لا خيال كونه باعياً رجوع الخراج للمسلمين على كل حال في ذلك غير  
 مما يظن بالناس بل يظهر لك فساد القول المزبور وكذا القول بالتفصيل بين ثبات الغيبة والخصوص فينفذ بيعها وغيره في الاول بعون الثاني كما هو خبره الذي  
 قال لا يجوز الضرب في الموضع المفوضة عنوة الا باذن الامام سوله كان بالوقف والبيع وغيره فانها في حال الغيبة ينفذ ذلك واطل في ان الضرب  
 فيها لا ينفذ فقال ابن ادريس انما يباع بغيرنا وبنائنا ونصرتنا في نفس الارض فانه لا دليل على التفصيل المزبور في الوارد في من خصوصاً ذلك هو  
 بحكم الغيبة خلاصة من هذا قال في مقام اخر لا يجوز بيع المفوضة عنوة ولا بيع ما فيها من بناء او شجرة وقت الفتح ثم وجد فيها شيئاً من ذلك فاعرف ان  
 قبل بيعها ابتداءً لان ذلك ابو زيد وجوز بيع ارض الخراج من صاحبها لا يرد الخراج على المشتري في ذواته استعمله الفضل عليه الا انه يمكن فيه  
 ايضاً انك قد عرفت عدم ذلك لا خبر بل على ذلك فاعلم ان ارض الخراج لا يباع للمسلمين على شرايين لخصاص ارض اهل الذمة من الخراج اهلها  
 كادهم وانما قبلها من السلطان لغير اهلها عنها او غير غير فقال داود بن اباها عنها فلان ناخذها الا ان يصاد وان اعطيتهم شيئاً من نفس اهلها  
 لكم فاعرف ان ذلك من اجل شرايين لخصاص ارض الخراج في ثباتها اهل الذمة من اهلها اناساً من اهل الذمة من اهلها ان يخذ منها اجرة البيت  
 اذا واجهه رؤسهم قال ساطرهم فاخذ بعد الشرايين فهو لا وفيه انه يمكن اذادة ارض الخيرة من الخراج وغيره من مطلق الفل ولو اصابه  
 من الشرايين بئالان له حق اخصاص بائناً ونحوه لا على انه قاصر عن معاوضة ما عرف من جوه كغيره كما قال على شرايين ارض الخراج في الجملة نحو صحيح

مختار

مختار من مسائل رجل من أهل النبيل ارض اشترها بغير النبيل واهله ارض يقولون ههنا واهل النبيل يقولون ههنا فاشترها الا شترها الا شترها اهلهما  
وقد عجز عن ذلك عبد الله رضى الله عنه لم يجعل مسلم اشترى ارضا من ارض الخراج فقال له المؤمنون انما لنا وعليه ما علينا مسلما كان او كافرا  
ما له الله وعليه ما عليه من على انه لا دالة له على كونه من ارض الخراج وقد ظهر من ذلك كله مناداة ابيهم كتابهم بقوله في النظر ان ارض المفتوح  
عنوة يخص بها من احياء المسلمين فيكون حقها من غيرهم وعليه خراج المسلمين بل قد بقي في النظر عدم اعطاء الاذن في احيائها من الغنيمه من تمام الشرع  
اصحا كما يجوز قال ابو الحسن والارض التي اخذت عنوة بمجرى وكافى موقوفه من ذكركم ان يكون من غيرهم ما يقوم عليها على ما يصلح له الواسطه  
فلما فهم من النصف الثلث والثلثين على ذلك ما يكون لهم خلاصا ولا يصير لهم لعل ذلك غير من النصوص المذكورة هناك في باب الخس واجبا الموقوف  
وعليه على الاذن منهم في ذلك فلا حاجة الى اعتبارها من تمام ان كان هو الاوط وكيف كان ففي كره وطوس في المحاشي والارض على بيع بئس  
مكة من دمن انها سبيل لقوله ثم سبيل الذي سبيل ليل من السجل الحرام الى المسجل والمفروض انه سبيل من بيت خديجه وامر شيعة طالع من  
قوله ايضاً سواء العاكف فيه والباد وخبر عبد الله بن عمر عن العاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يبيع عبداً مملوكا من نفسه الا بكسر  
ومن قاعدة شرط الثمن على اموالهم وغيرهما مما يقتضيه ذلك ثوباً لا يبيع عقيل ربع ابطال بجملة من الضمان مناداهم ان مواعيد الفسخ والا كاضمانا  
فيهم في قوله ثم للفقر المأجورين الذين خرجوا من اربابهم مضافا الى قصود ما سبقت عن مضارضا صرحت اشقام حقيقة السيد به عنها وبجان الشرف  
والجلوت ونحوها يمكن كضرت عدم اعادة ذلك من التسوية المربوطة وقصود الخبر المذكور عن قاعدة ذلك خصوصاً مع حلكه من طرفه ووافق ما عجز  
ومالك التوري في عبيد لا يفسد الا على النفع ان ارضا الاشان الى ذلك المكان كما ترى ان اراد اغيره فبغيره فام نفق على ذلك شيء من فرائس  
والاجماع المربوطة معطون الخطا ومن هنا كان الجبر الجواز كما هو خبر جماعة بل في ذلك انتم بل ينبغي القطع به اذا كانت الحجة من غير الخرج بناء على  
انها جبرها من المفتوحة عنوة كما صحح به بعضهم بل عرفت وبشبهه شبهه اهلهما الطلاق بل في شرح الاستاذ دعوى شهادة السيد النوان في ذلك  
ان ظاهرا في ذلك قبل عن فاعلام على وضوح او عابها كما عرفت في اجزائها ليجتنب في ارضها كما انتم بشا على اتمام من المفتوحة صلحا كما عرفت بعضهم  
جري عليها حكم ذلك وبالجمله لا خصوصية لكنه من حيث هذه الجبته واما اجابة بوجوبها فبغيره فام نفق على ذلك شيء من فرائس  
ايضا فاق كره من الرد في الاول دون الاجابة في غير عمله لا شتر كما في الاذنه المربوطة التي قد عرفت صحتها واما هنا كانت الاجابة عندنا كالبيع الجواز  
نعم فبقا لا ينبغي له اهل كنه من فضول الحاج عن شكها ما لمع من الاجماع على ذلك ان الاختيارية مؤانفة او منفاهة او قبول ان كانت منقوط الاجرة فتح نظر  
بل منع جبرها من المحقق حتى لو قبل بخرجه منهم كما عرفت بعضهم كره من يبيع بل يمكن ارادته من لفظ لا ينبغي في معقدا لاجع بوجوبه بل جزم بداره ذلك منه الاستا  
في شربه بشهادة تحوي لكلام وافاضا المقام وكل حال فلا خلاف في ذلك على عدم الملك ضرورة عدم المنافع من وجوب الاسكان للحاج من المال  
الحقيقي للمالك التصور بل لا كان فيه ولا على الملك الا يحضل الحاج بذلك ثم ان الظاهر خلاف المربوطة في غير مواضع التسليم ما بقا على حكم  
المساجد بالنسبة الى عدم جواز البيع والاجارة ونحوها كما عرفت في كره بل استظهر في خلاف فيه بين المسلمين اماماء البشر في الارض المباعة فهو ملك  
لمن اعطيت والتمتع البئر بشا على اعتبارها في خول ذلك ضرورة كون المقام منه بل خلاف معتد به بل في غير واحد الاجماع عليه مضافا الى عموم الحيازة و  
الايشا فالحج البيع وغيره كما في ظاهر الاطلاق لا يوجب عليه ذلك بل لا احد وان كان فاضلا عنه ومحتاجه الغير لشربه وشربه فاشبهه احبها جالم ينجس معه  
الثلف والام يمكن في فرق بين البئر وغيره البئر الغاي الثمن شركا في ثلث التنازل الماء والكلاد براد منها كان مباحا عليها الا المولود ولو بالجملة  
في كماله من الارض من يبيع فضل الماء نوع من الكراهة ومثله في الماء المستبط ما ينظر في الارض للملوك من المعادن في مالها كالحاجبها كالبئر  
الكاش فيها ونحوها كان من اجزائها ضرورة عدم بطلان الملكية باسئالة العين من حقيقة الى اخرى لعدم دواها على الحقيقة الاولى من حيث كونه ملكا  
في نعمه بافتدائها بل لا يفسد البئر في الملك باسئالة ما يلقى باسئالها وان لم يكن هو منها واما كره في قول المصنف في بيعها ما في ذلك بشا على بعض المعاد  
المكونة في الارض من ذلك فمما كان منها بل يمكن من اجزائها كما في نظره ونحوه باسئالة الاباحة لكل من يجوز بل اختصاصا على الظاهر للمالك كما هو اخص بل في  
يشم من البئر المذكورة في التنازل الحكم بعموم البعثة ذلك نحوه في الملكية والاباحة في فالوجوب في الاراضي المملوكة للمسلمين هو ملك لهم ليس لغيرهم  
حيان كره ان الموجود فيها هو ملك للمعام من اهلها كره لا يملك احدا من اذوائهم والظن اختصاصا بالبئر من حيث ان غيرهم لذلك فيقتل ملكا له  
الله لان يقال ان البئر المستخرق وسبيل الاغصا والامضا على معاملة ذلك معاملة المباح الاصلية وكذا ماله الاراضى المفتوحة عنوة من حيث  
وغيره من غير توقف على اذن حاكم جواز شرع وما ذللك لا بقاء نحو ذلك في امتثال هذه الاراضى على الاباحة الاصلية فلا تتبع في الاراضى انما  
وان يفتن الا ان كان لا يفتن في تلك من جوازها على حيث لا اصلية بل قد يدعى نحو ذلك فيما كان من الاقل منها من الاجام ونحوه وان لم يجد  
لذلك كله فبما في كلامهم وقد تقرر ان الله تعالى في زيادة توضع لذلك والله العالم الثاني ان يكون للمالك طلقا في ما كان ابدله في عقد  
الاقبل بعد شيئا منها في شيء ما واصل الينان من النصوص استنفاد تها ودفق الاماكن المخصوصة كالوقوف وام الولد ونحوها على وجهه بعد كنهه في غيره  
لا يجوز من اشكال ضرر كونه ان كان للمرابه عدم تعلق حق الغير به فهو مقوض بايث جواز بيعه ما هو كل من بيع العبد الحاني المبيع في زمن الخبار  
على احد الوجهين تركه الذي كونه كذلك بغيره وان ارد به ما جاز له كجميع انواع الشتر فابره فهو نوع من الاول فاستاد فان مندد عدم نص الخبر  
لا ينافي في جواز البيع قطعا وان جعل مرجعه الى كل ما يثبت عدم جواز بيعه ما تعلق به حق الغير ليرى في ذكره بعنوان الشربة العامة فكذلك ان يرد به عدم  
نزول الملك للعلوم جواز بيع الموقوف ومثله في غلقه فممن شرائط الزكوة وذكرنا فيه هناك نحو ارض الملك فلا حظ واما فان المقام متقارب  
نحوه





کتاب

[illegible]



بشرط  
البيع

فان لم يعلج يحصل شيء من ذلك لم يجز بيعه انما يحل منه من الوجوه وقال المفيد ليس له ان يبايع الوقف بان يبيع فيه ولا يبيع واشيا من شرطه  
الا ان يجزى الوقف ولا يوجب من بيعه بغيره عن سلطان وغيره او يحصل بحيث لا يجزى نفعاً عليهم كبيعهم الانقضاء بقنه وكان حصل ذلك من  
الى عنه كان له حله ولا يجوز ذلك مع عدم ما ذكرناه من الاستسباب والضرورة وقال الشيخ في النهاية لا يجوز بيع الوقف ولا هبة ولا صدقة به الا ان  
يجاف على الوقف هلاك او اضرار او كان بائناً بالوقف خاتمة ضرورية كان بيعها بيع الوقف لصلح لهم ولعود عليه او عيان وقوع خلاف بينهم فيؤدي  
ذلك الى وقوع فساد بينهم ويجوز بيعه صرف ثمنه بينهم على ما يستحقون من الوقف في طوائفهم على الوقف عليه بغيره على وجهه عندنا وهو ان اذا  
خيف على الوقف الخراب وكان بائناً به حاجة شديدة ولا يقدر على القيام به فمخ يوجب ثمنه بغيره مع عدم ذلك لا يجوز بيعه وعند الخالف لا يجوز  
بيعه على وجهه نحو الخلاف ذكره لا يبرح عود في احوالنا من قال يجوز بيعه وانما لا يجزى بيعه واجتج على ذلك الاخبار وقال المفيد في الاصل  
ما اقررت الا ما فيه من القول بان الوقف متى حصل الخراب بحيث لا يجزى نفعاً جازماً من هو وقف عليه بغيره والانقضاء بقنه وان ربايا الوقف في  
دعهم ضرر شديداً الى ثمنه جازماً بغيره ولا يجوز لهم ذلك مع فساد الضرورة واجتج على ذلك بانفاق الامامية ثم ورد خلاف ابن الحنبل واجاب بانه لا  
اعتبار به وقد تقدم اجماع الطائفة وتأخر عنه وانما عول ابن الحنبل على ذلك على ضنون له وحسبنا واحكاماً شاذة لا يلتفت الى مثلها قال فاما اذا اضرار  
الوقف بحيث لا يجزى نفعاً او دعاً او ربايا الضرر الى ثمنه لشدة فقرهم فالأحوط ما ذكرناه من جواز بيعه لانه انما حصل لخاصته فاما باطلت فخاصته  
فقد انتقض الغرض فيه ولم يبق منفعة فيه الا من الوجه الذي ذكرناه وقال سلاوي لا يجزى الحال في الوقف والموقوف عليهم من ان يبقى ويقا على الحال التي  
وقفت فيها او نفعها الحال فان لم يغير الحال فلا يجوز بيع الوقف ولا هبة ولا شئ من احواله وان نفع الحال في الوقف حتى لا ينفع به على اي  
وجه كان او يلحق الموقوف عليهم خاتمة شديدة جاز بغيره صرف ثمنه فيها واقع لهم وقال ابن حرة ولا يجوز بيعه الا باحد شرطين الخوف من خرابه وحاجة  
الموقوف عليه شديدة لا يمكن معه القيام وقال ابن زهره يجوز عندنا بيع الوقف للموقوف عليه اذا كان لا يجزى نفعاً او خيف خرابه او كان ربايا به حاجة شديدة  
ودعهم الضرر الى بيعه بدل اجماع الطائفة ولا غرض الواصف انقضاء الموقوف عليه فاذا لم يبق له منفعة الا من الوجه الذي ذكرناه جاز وقال البيهقي  
في الجامع فان خيف خرابه وكان به حاجة شديدة او خيف وقوع فساد بينهم استباح فها فيه الا فساد من بغيره في الزمان لا يجوز بيع الوقف الا ان يخاف هلاكه  
او لو كان المصلحة فيه ربايا الى ضرر عظيم ويكون بينهم حاجة عظيمة شديدة ببيع الوقف اصلح لهم وقد سمعت عبات انفسه وقال في كتاب الوقف ولو وقع  
بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخسر خرابه جاز بغيره ولو لم يقع خلفه ولا خسر خرابه بل كالمبيع انفع لهم قبل تجزؤ المبيع والوقف في بيعه لا يجوز اخراج عشرين  
ولا بيعه الا ان يقع خلف يودي الى شدة على قدره وقال غيره في الوقف انما يجوز بيعه مع خرابه وعلم القنن من عارضة او مع خوف فساد بين ربايا يحصل  
باعتبارها فساداً لا يمكن استزادكم مع بقائه وكثرة في كتاب البيع لا يصح بيع الوقف لنفس المالك فيه اذا قصد منه التنازل لو كان بغيره عود عليهم ولو وقع  
خلف بين ربايا وخسر نفعه وظهور فساد بين ربايا استزادكم مع بقائه وكثرة في كتاب الوقف والوجه ان يوجب بيع الوقف مع خرابه عند القنن من عارضة او خوف  
فساد بين ربايا يحصل بغيره فساداً لا يمكن استزادكم مع بقائه وكثرة في كتاب البيع لا يجوز بيع الوقف مادام عامر او اودى بقائه الى خرابه جاز بغيره وكذا يبيع  
لو خسر في وقوع فساد بين ربايا مع بقائه على خلاف في الوقف بما لو اهدمت الدار لم تنجح العريضة عن الوقف لا يجوز بيعها ولو وقع خلف بين ربايا الوقف  
بحيث يخسر خرابه جاز بغيره على ما رواه احوالنا قال الموقوف لو قبل جواز البيع اذا هبت مناضة بالكلية كذا راها في عارضة عارضة او اودى بقائه الى خرابه جاز بغيره  
بقنه ما يكون وتساكن وجهاً في عقد البيع مع الوقف ان يودي بقائه الى خرابه خلفه ويا به ويكون البيع اعود في الوقف ولو وقع بين الموقوف عليهم  
خلف بحيث يخسر خرابه جاز بغيره ولو لم يقع خلف ولا خسر خرابه بل كان البيع انفع لهم لم يجز بيعه على راي في الاشارة في البيع لا يصح بيع الوقف الا ان يجزى او  
يؤدي الى الخلف بين ربايا على راي في الوقف ولا يجوز بيع الوقف الا ان يقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخراب عن التمسك به عند وقوع الخلف  
المؤدي الى الخراب بل يدره لا يجوز وقال الشيخ في غايه المراءى بغيره في موضعين خوف الفساد بالاختلاف واذا كان البيع اعود في الوقف في حق في كتاب الوقف  
ولا يجوز بيع الوقف الا اذا خيف من خرابه وخلفه لباي المودي الى الفساد وجو المفيد بغيره اذا كان انفع من بقائه والمراجعة اذا دعهم حاجة شديدة والصدق  
وابن البراج جواز بيعه غير الويد فسد ابن زهره في البيع وهو اودى بقائه الى خرابه جاز بغيره في كتاب البيع لا يصح بيع الوقف اودى بقائه الى خرابه خلفه  
اربايا فاشم الجواز وقال السيوطي في الشفيع والحق في ضوء لا يجوز البيع للحبس عليهم اللهم الا اذا انفقوا مع الحابس اما المؤيد فلا يجوز بيعه قطعاً  
وضوء كونه انفع اما اذا اضر الخراب لاجل الاختلاف بحيث يعطل ولا ينفع به اصله فيجوز بيعه قال الصهر في غايه المراءى في كتاب البيع اجاز المفيد  
والسيد بغيره اذا كان انفع لاربايا الوقف والمصاشر في الجواز حصوا الخراب مع ابقائه وانما ان المصنف في تخلص الخلاف واعلم ان الاصل بان  
بيع الوقف اذ لا مشقة اشهرها جواز ان اوقع بين ربايا خلفه فساداً وخسر خرابه لا يمكن سد الفساد بل دون بغيره هو قول الشيخ في اختياره بنج  
الدين والعلامة وقال المحل ولو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخسر خرابه جاز بغيره قال الكركي في كثر القول وهو ان يبيع للمعتد جواز البيع ثلثه  
مواضع احدها انما انخرج اصيل بحيث لا ينفع به كسب المصاشر ان وجد منه اذا انكسر فيجوز البيع بانها اما اذا حصل خلاف بين ربايا بحيث يحتاج  
الا قضاء الخلف في الموال والنفس ثلثها اما انما الخلف الموقوف عليهم حاجة شديدة ولم يكن لهم ما يفيق من غلة تضرعها فلان السد الثاني في ضمه  
والا قولي في المسئلة ما دلل عليه بغيره في غير ما روي عن جعفر الجواد من جواز بيعه اذا وقع بين ربايا خلفه شدة بالعللة بانه في حاجة شديدة  
الاموال والنفس في شأن خوفه انما انما اول احداهما ليس بطول هو مظنة لذلك لا يجوز بيعه في غير ما ذكرناه وان اخرج الى بيعه لاربايا الوقف  
ولم يكن لهم غلته وكان احوط وغير ذلك ما قيل لعدم دليله على غير ذلك في كتاب الوقف والبيع نحو ذلك هذا مجموع ما وقفنا عليه من عبارة الاما

بشرط  
البيع

[illegible]



[illegible]



في البيع

لأنه في كل منهما على العاقل الاستدراك وهو واضح ولعل من هذا الصواب أن لا يرد على عمل النص هو الترجيح في الأدلة بعد التعارض من وجهين أحدهما أن النص هو الأصل في البيع وهو أن الولد حكمها حكم غيره من أموال السيد لا في تلك الصورة الخاصة ولا في غيرها فانه مناس مع الفارق لأن هذا قد تشبه بالحرية بتبسيط الولد ومن الجاهل أن الاستدراك قد صار ما نعلم من أن تصرف فيها هذا الوجه المذكور قد ما عليه فنكون مودنه بعد موت السيد لأن كان عليه من مستغرق أو نحو ذلك من الأمور التي ادعوا على مقدمته على الاستدراك بما يضمن في الولد ثم فتنعوا عليه حصته ثم ليسر العنق ففسدوا بغيرها الولد كما أنه من بعض الاختصاصات إذا لم يختلف سواها وتخرج الصيغة شاهدا على ذلك كما هو مسمى صحيح لأن أم الولد قد هلك الأمر أن لم يكن لها ولد بشا على رادة عدل سائرها للأثرة أمثال تلك الصفات لأن المراد بالحيوة الجناية على علمه من الأصول المبررة يمكن دعوى جرحها على عمل البحث الذي هو على جواز بيعها ونحوه لا سيما التي يخرجها بها إنما على من ملكه المصالح الخافعة والاستدراك ونحوها خارجة عن ذلك بذلك نحوه ظهر من أنهم قد تحقق كون مقننه الأدلة عدم جواز نقلها إلا ما خافه بالدليل أو جواز المانع وأما الأول فيم لا يدل على الاستدراك بالبيع ونحوه فتم جديا في تعريف وجه الكلام في الصور المبرورة للضرورة

اسلاما قبل موته فافانته وان حكمه عن الشيء ببيع محليته لكن عنه الخلاف موضع المبسوط في الباب منه وبينه عند مسلمة ويمنع من غيرها واستعمل أم وأخته التدبير من تصرف في المختلف باستنفاها فتعقق بأداء القيمة لعدم باس الضرب به أو بها وقدم تقدم مناعة مسئلة عبدا لكافر من بيعها بالواسطه فكم لا يثبت عدم خلوه من النظر ولعل احتمالها من الزكوة أو من بطلان المال أو بالسوق فيها أو نحو ذلك كما يكون بوجه مع وضوحها والله الكفاي جمع بين الحقوق كلها لا يخرج من قوة الله العالم هذا وليعلم أن تمام الكلام لا يكون إلا بالنظر فيها ذكرناه في بحث الاستدراك في الجنائيات فالنظر في نقلها لا يحد لها ذلك لا يجوز فبيع الرهن من مالها الأصغر من الرهن أو قبل الرهن قبل الرهن بشا على الكفاءة به لعدم كونه طلاقا له باعتبار مقتضى أن لا يثبت فيه المانع عن نفوذ ذلك بل خلافه لا بد من الإجماع نفسه عليه مضافا إلى النص وقد اشبهنا الكلام فيه في تصرف الرهن في باب الرهن على وجهه كونه عليه فلا حظا تامل ولا تمنع جناية العبد من بيعه ولا من عتقه إذا كانت الجناية أوصافه فلا يصلح إطلاق الأدلة وعمومها بعد عدم وجهه من ذلك للملك ولكن مع ذلك في رد بطلان ما عرفه من معلق الحق بعينه فلا يكون ملكا طلاقا بل عن الشيء المحرم بعد بيع الجاني عمدا الذي يكون التخيير في الجاني عليه بين الفشل والاستدراك إلا أن ذلك كما نرى من تصرفه تعلق الحق من اقتضاء عدم جواز البيع خصوصا إذا كان التخيير فيه للولي بين الفداء بأقل المدين من الأرش والقيمة وبين الدفع للتخيير عليه فانه يمكن أن يكون بيعه له الزمالة الفداء بل لو لم يفعل بكونه الزمالة بذلك لم يمنع تعلق الحق من البيع اقتضاء أن لم يفده يستطاع على دفع البيع واذا العبد فلا مضافا في البيع لمحتوكة في الجناية عمدا ثم لو لم يعلم المشتري بذلك تخييرا لم يفده المولى ونقصه في ذلك أن الجناية من كآخذ استوعبت القيمة ولو لم تستوعب فالتخيير للولي بين فكه بأقل الأثرين القيمة وارش الجاني لا أن لا يخير على أكثر من نفسه وبين وجهه التي عليه ليست بغيره بقدر جناية بته فان باعه والمحال هذا وقتنا بان ذلك اختيارا منه للفداء كما هو أحد القولين صح والتميم المولى بالفداء فلو فرض امتناعه أو كان معسرا كان للتخيير عليه وفيه نفع العبد فيبطل البيع فيلزم بعضه للمشتري الجاني مع الجهل بحال العبد بالبيع يفده المولى بل إن فداءه وجهه ولو كانت الجناية عمدا أو الجاني بين القتل أو كانت الجناية موجبة له والاستدراك للتخيير عليه ووليته فلو باع في الحال هذا صح على الأقوى فان فداءه المولى للمشتري لزم البيع والأب ان قتل أو اسرق بطل ولو اسرق بعضه فالباية تبسيع وجع بقدر ما فان مع قبيل الثمن والمشتري خيار البيع مع الجهل ولا فلا بل له الخيار معه ان لم يقبض أو اعلم بعد العقد قبل فداء المولى له بغيره الجاني عليه لكونه كالعبد في تمام الكلام في هذه الأحكام وادلتها وفي الجناية عمدا على آخر الشاكت من الشراطين يكون المبيع مقدرا على تسليمه إجماعا في محله وكثر القول به وحاشي بولا يصح بيع ما يقدر تسليمه كالطير الهوا والسمك الباء كما عرفت الإجماع عليه وكذا في الأول منها في الشاكت بغيره إلى أكثر العلماء كالأماهير والفقهاء لأن بغيره من الحيوان وغيره ثم قال لا يعلم لهم ما الفاء عن الغيبة واعتبر ان يكون أي العقود عليه مقدرا على تسليمه تحفظا مما لا يمكن فيه ذلك كالملك في الماء والطير والهوا فان ما هذا حاله لا يجوز بيعه بلا خلاف نعم قد يظهر من بعض العبادات بل وغيره عند التأمل أن المراد من هذا الشرط عدم جواز بيع ما لا يجوز تسليمه كالأمثلة السابقة وقد يطلق اشتراط القدر على ارادة كون العجز ناعما ذكره وفي كون القدر شرط في اشتراط القدر في المدة في المشتري فانه يشا على شرطية القدره يمنع بغيره فلا يبرأه على ما نفيته العجز بما يشهد بذلك أنه قد ذكر الإجماع كما عرفت على اشتراط القدره مع أنهم قد حكموا الخلاف في أمونها ببيع الضال فانه قد قيل فيه وجه الأول حصته بغيره مع الضميمة لا مطاع غير راعي بالتسليم وان لم يجد بضر على العجز كما عرفت ببعض الأساطين الثاني حصته مطعما بالسلعة فلو نفذ تخير المشتري وهو اختيار المعتبر والم الثالث حصته بغيره من ذبيل الحافر بالابوق فيقتصر على الضميمة وقدره مطعما لا يحتاج إليها فالوجه في ذلك رابع بطلان بغيره من غير مطعما في نفسه ومطعما على على تقدير الضميمة وتعدا التسليم وهو للفقهاء في غير الخامس بطلان مطعما في نفسه ذلك هو واضح ومنها ما يبيع الضالة وفيها احتمال أن لا يملكها الضميمة بشرط الضميمة الحائلا بالابوق لأنها في نفسها على ولي منه بها فان الأبق ممنوع على صاحب بخلاف الضالة وان كان فيه منيع لأن لا يبق لئلا يظهر له ولا كذا لئلا يثبتها التخصير رعاية بالتسليم كالمضال فالوجه في الجمع تألها البطلان لتعدا التسليم وهو جبره الذي هو منها ما في معنى الأبق من الحيوان الممنوع كالمخل الشارده الرهن العابر ونحوها وأما وجه بطلان كما هو جبره الشبهل والوضوح الضميمة كاللأقوة في بطلان منصرف مع الزمالة فيض منضما والضميمة مطعما كما هو مقتضى إطلاق الجمع حصته ببيع الضالة والعرض من ذلك كله بيان أن المراد بالإجماع المبرور على اشتراط القدره ما عرفت من عدم جواز بيع ما تحقق العجز عن تسليمه كبيع طير منقذ فروم فتح الهوا أو ملك صيد ثم مضى في الماء ويجعل على حالها السابق قبل ان يصطاد ولا المولى اشتراط القدره ضالا على تسليمه كبيع عذراء جواز مطلق لا يعلم ما من الضالة والضالة غير هاد أو لا يمكن أن يعرف مرقب في الأمور المبرورة

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

ضرر من عدم تحقق القدر خلافه من كان الحق في بيعها النص على الاطلاق لا دلالة له بان يقدّر ذلك التقدّر على المشتري كما سمعته من الفقهاء  
المعاملة كان وجه الفساد في العقد بمجرد ثبوتها على وجه يكون كالمثلين التسعة وعشرين في ثبوتها ولكن هذا لا يدل على اشتراط القدر صفاتها الى الخارج  
التي قدرة في حاله جديداً النوع من بيع القرض المثلث المعبر المتعلق بالقبول بل قبل ان يرد قدامه عليه الوالف والمخالف القابل بحجة الخبر الواحد غير كالمستلزم في  
وابن زهره وادريين بل في كثير من الاجزاء الستة المربعة من طرق الاحتيا والقرينة الخطوط في الاصلح الصبيح والاساس والغرب الجبل يقال لمعنى  
غري على خطر من قولهم غري بنفسه اذا خافها ومنه العلم وتعاظمها هيئت عنه تغري على مخاطرة وغفلة والمخاطرة في غير المقدرة وظاهرة فيكون غري  
وعن الاصمعي في الاثر هي ان يبيع القرض ما كان على غير هذه ولا تفر وهو راجع الى ما لا يقدّر ما في القاموس غري بنفسه تغري اعرضها للهلكة والاسم  
بالغري قليل هو ما كان لفظاً غير المشتري في باطن مجهول فالدين الاثر في ذاتها وهذا هو معنى الغري بين عن ابن عمر والنظر ان المراد بالجهول ما يصح جهول  
الاصول ومجهول خصوصاً في اوقاف القدر في الاصلح والمثل والمغرب مجمع الغري من تمثيل البيع التملك في الماء والطبخ المثل وهو مخرج المدعى في كره ان قد  
فسره وهو مجهول على التمثيل في بيع ما يبيع القرض ما انطوى امره وهو تبيع جامع ودوى بن الحارث المكارم الفقيه عن امير المؤمنين ان القرض على الاثر مع  
الغري وهذا ناظر في جميع ما قالوه وتخرج من بيع القرض بقبضه فساد وجهه لئلا يضر الى كمال المعاملة يتأخر ان الاضافة فيه من الضد الى المفعول لا لا يستمر  
والمراد القرض بالحاصل من احد العوضين وقيل بل الفساد في مثله لفقده دليل الصحة فان قوله تعالى احل الله البيع لا يدل على صحة البيع المحرم واما النبي فلا  
دلالة فيه كونه في المعاملة لا بقبضه الفساد فيه منع حصر الغرض في كايه وثبوتها لا في فضله في النبي لم يحسب الشرع وتحيين في الاصول ولا اثر الخلاف  
هنا لا لاجتماع على ما النوع عن هذا المعنى وهو كافي في المطلوب ذلك لما في ان القرض المثل من حيث الجهل بصفا البيع معقدان لا مطلق الخطر  
الشامل للتسليم عليه ضرر من حصوله في كل بيع غايه خصوصاً اذا كان في بحر نحوه بل هو اوضح شيء في بيع الثمار والزرع ونحوها والحاصل ان من  
الواضح عدم المخاطرة في بيع مجهول كمال بالنسبة الى التسليم وعدمه خصوصاً بعد جبر الجحش والتقدير كما لا يخفى بذلك سقط الاستدلال بالحدوث المثل في  
على اشتراط القدر بالمعنى المذكور كما ان سقط الاستدلال على ذلك بصحح سليمان بن صانع عن علي بن الحسين بن سنان عن سواه عن سلفه في بيع وعن بعض  
في بيع وعن بيع ما ليس عندك وعن بيع ما لم يضمن فانه قد وجه الاستدلال به ان ليس يمنع عن بيع ما ليس عند البائع الا لاشتراط القدر لا لعدم حصول البيع  
للاجماع على صحة بيع الغايه لا لوجوده بالفعل لا تنقاضه بالتسليم بل ولا لاشتراط ملكية البائع فيكون بيع الغرض باطلاً لان المعنى عنه بيع ما ليس  
عنده دون ما ليس له وقد يكون له وليس عنده مع ان اشتراط الملكية باطل لغيره مع الوكيل والولي والحمل على ما ثبتها والى مالك دون الفضول تنقص  
في بيعه على ان القدر الى ذلك لا يمنع من اعادة غيرهما للفظ فان قوله ما ليس عنده يشمل المملوك والمعتد وسلم ان دخل فيه ملك الغرض على القول  
ببطلان بيع الفضول لعدم ثبات الارادة بين فصح التسليم في المطلوب ان لا يخص النبي به ولكن قد يقال ان المراد به الاشارة الى ما هو مستعمل  
الان في السابق من بيع الشيء المخصوص مظهر له انه ما له وعنده ثم يضمن بعد ذلك الى صاحبه بشرطه منه باقتضائه المصلحة في بيعه بطلان الاستدلال  
ويشترط بيعه باقتضائه ما عداه ثم يدفعه الى الذي ابعده اياه او لا ولا يرد من طريق الاحتيا ما ينافي في ذلك كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج او حسنة  
لا يبعد ذلك الرجل يبيع ما يطلب الشئ فانما وعلى الرجل ثم اشترى بغيره منه فقال ليس اشترى اخذوا واشتروا فقلت بل قال لا بأس به فقلت ان من  
عنده ما يفسده قال ولم قال باع ما ليس عنده فقلت بل قال فانما اصل من قبل انتم فهو ترمي سلم ان كان يقول لا بأس بكل متاع كنت تجده في الوقت الذي  
بعده فيه وفي صحيحه الاخر ابي سلمة باع العبد عن الرجل يشترى الطعام من الرجل ليس عنده فيشترى منه حالاً قال ليس به بأس فقلت انه يفسد من عندنا  
قال لا شيء يقولون في التسليم لا يرد به باساق يقولون هذا الى اجل فاذا كان الى غير اجل وليس عند صاحبه فلا يضر فقال لا لم يكن اجل كان لوجوده  
قال لا بأس ان يشترى الطعام وليس عند صاحبه لا لاجل فقال لا يبيع له اجل الا ان يكون بيعاً لا يوجد مثل الطبخ والعنب شئ غير ما نزل فيه  
شئ ذلك لا بل ينقدح من الاخر فيه اخر لقوله ما ليس عنده وهو بيع الشيء حالاً لا غير وقته وعلى كل حال فحمله على منع التسليم او ما يملكه كاشراً لا اشترى  
في شيء من النصوص على انه يمكن ان يكون ما قلنا بفساد بيعه هو بيع ما تحق فيه ذلك كالمثل في الهواء والتمل في الماء ونحوها لا انه يدل على اشتراط القدر  
على التسليم بحسب ما يبيع مع مجهول الحال ثم والاستدلال في ذلك الى خصوص ما دل على منع بيع الا بقبضه انما لا مانع منه لعدم القدرة على تسليمه يدفعه  
ان قصوداً اشتمل على ذلك اشتمل ايضاً على جواز بيعه من غير ولو كانت القدرة على التسليم شرهاً لوجب اعتبارها في جميع اجزاء البيع الا لكان  
القدرة على التسليم شرطاً للحالة ولو في جزء البيع كما حكى عن جماعة من الاصحاب والذين اجتزأوا بالقيمة لكل ما قد تسلم في حصة البيع من غير فرق بين  
الاقبوع وغيره الا ان ذلك خلاف خط العبادان السابقة ومما قد لا يباعا على عليه يجر عدا زادة ظاهر وليس ذلك باول ما ذكرنا واما الاستدلال بفساد  
على اشتراطه لوجوده في كل من المتبايعين ما انتقل عنه بالبيع المصاحبة فيكون مقدراً للاستحالة التكلفة في المنع وان الغرض من البيع انتفاع  
كل منهما بما يصير اليه من العوض ولا يملك الا بالتسليم فيكون القدرة عليه شرطاً وان بذلك الشرع على غير المقدرة وسفه وتضييع لما لا يكون ممنوعاً عنه  
وتوقعه على الاول ان اراد ان يثبت ان اشتراط القدرة على التسليم وجوباً للتسليم فيخر اذ ذلك باطل لا مشروط بالبيع ان اراد ان يثبت ان اشتراطه لوجود  
الافلا على ما يمكن مقدمه من فعل الواجب لوجب منعها الوجوب على الاطلاق فان التكلفة مشروط بالقدرة والجزء السابق على البيع كالمثل فكذلك  
يجب التسليم الثاني فكذلك الاول لا يقال الاصل في الوجوب عدم التقيد وقد ثبت في الغالب الى غير المثل في السابق لان القدرة على التسليم  
اذا كانت شرطاً كان الوجوب القليل الباطل لكونه مفرضاً على هذا التقدير لان هذا الأصل معارض بمثلها جانب البيع فان الاصل عدم  
اشتراط القدرة على التسليم فيجب تقيده وجوب التسليم بحصول القدرة السابقة كالتحقيق وعلى الثاني منع كون الغرض من البيع الانتفاع مطلق بل يحد



بالتسليم على البيع  
لا يتحقق  
فإنه لا يتحقق  
فإنه لا يتحقق  
فإنه لا يتحقق

قلية لا تنقل بالمعنى بعدد على الثالث المنع من لزوم التسليم والتسليم على إطلاقه فان هذا القليل من المال في مقابلة الخطير الموقوع المحصور ما يقدم عليه لقلته ولا يبعد مثله سمي ولا يفتقر إلى ما إذا قلنا بعدد الأجزاء أو بالقيمة يتوجه غير المقدار كما هو المشركان توجه المنع عليه بين ظاهر كل ذلك مع ان هذا وشبهه إنما يقتضي المنع من بيع ما يتحقق العجز عن تسليمه على وجهه بعد المعاوضة عليه سميها أو غير سميها فنقول بانما الكلام في اعتبار القعدة على التسليم وهو ان غير هذا ومن ذلك كله يظهر ان الحال بعد ذكره القابل باعتبار ما في القعدة شرطاً قال النجاشي في البيع القعدة المعلومة للبنايين حال العقد ذوات القعدة الواقعة لان الغرض لا يندفع بمصادرة الواقع وانما يرتفع بالعلم ولو نال ما لا يعلم حصوله فيه بطل البيع وان قدر عليه بعد ولو نال ما يتعقد تمكن منه صح وان تجدد العجز المعترف في العلم والوثوق بالقك فلا يشترط اليقين ولا يكفي فيه مطلق الظن ضرورة ان هذا مرة الخلاف فانه بناء على كون حكمه انما لا يكون القعدة شرطاً بغير ما ذكره من غير مقتضى بان عدمه كما انه لا يجب في القعدة نعم القعدة ثم بان الخلاف وهو غير محدد بالعجز فمؤكد انما يظهر لنا الحال فيما ذكره ايضاً من ان القعدة المعتبرة هي قدة العاقد اذا كان مالاً كذا ولو لم يكن كذلك او كذا كان على كل حال على خصوص القعدة او غير القعدة فالشرط قد تقرر المولى لان المطالب بالتسليم دون الوكيل ونظيره الفاعل فاما انما لا يأخذ احداهما على التسليم دون الاخر فانه ان كان المولى مع البيع ولا يطل ولو كأحد المتعاقدين وكذا على البيع وما يتبعه من اللزوم وعلماً الا في ذلك ورضي بسلام المولى رجوعه عليه فلو عجز معا بطل البيع اما الفضولي فهذا الشرط غير مقتضى ومن ثم خرج ترجيح بطلان نفي ذلك لان اجماع المال غير معلوم في الحصول فلا تحصل القعدة على التسليم معلوم قد حصل لكن بالقبول على القصة العقد دون لوانه فلا يحصل من العاقد وقدة المال انما يؤثر لو وقع العقد عليها وحصل النقص بها حال البيع المعروف ان بيع ما ذوى لا يكفي فيه قدة اذن مسلم ببلع الشرط المذكور وعجز مقتضى في القصة والبطلان على القدة الواقعة باطل والقعدة المشترط على القعدة المعلومة دون الواقعة كما سبق بيانها والقعدة الواقعة انما يتحقق حال الاجابة لا قبلها ضرورة ان الاجابة اللاحقة لا تؤثر القعدة الشافعية والمعتبرة من القعدة على ما سنفه من ما كمال البيع وقريب منه في البيع الى عند حصول الاجل وما يقرب منه الموجب ولا يربط ذلك غير حاصل في بيع القصة والناجيل بالاجابة غير ما خذ في العقد ولو اشترط لم يمتنع في الاجل والحاصل ان القعدة قبل الاجابة لم يتجدد بعدها وان وجد فلا يمتنع لا يقال ان قد يحصل الوفاق للقبول بربطاً بالمال وانما لا يخرج عن رايه فيحقق له بان القعدة على التسليم حال العقد لا ريب في الفرض يخرج الفضولي عن كونه ضوابط الصلابة الاذن للبيع غايته حصوله بالقبول شاهد حالها من انواع الاذن ومع الاذن لا يكون فصولاً ولا يتوقف محضه على الاجابة ولو سلمنا بقائه على التسليم فاعلم ان القائلين بصحة بيع الفضولي لا يقتصر الحكم على هذا الفرض كما يعلم من الرجوع الى كلامهم في فروعها انهم لم يفرقوا على هذا الاصل بل فيه نظر من وجوه منها حكمه بطلان القصة ونظر في حاله هذا الشرط مع انه لا يثبت كفاية ذلك الجهر على ذلك وفي كفاية حال الاجابة كما لا يخفى بل لا يخفى في غير ذلك ايضاً وكيف كان فلا يتوهم من عبارة المتن اختصار فعل الشرط في البيع وانما ذكرنا في الكثرة من كتب بعض الجماعة لكن المراد التخصيص على البيع ليس فيه حكم الثمن بالمقابلة ومن هنا اطلقوا الاكثر حيث يتناول العوضين معا بل قد يفتقر ما في القصة من جعل العنوان للمعقوب على كثر القواعد وغيرها النص في الثمن والمشتري وجهه واضح بعد الاشارة الى المقتضى كما هو موطأ على كل حال فندفع عن المصالح الا على هذا الشرط حيث قال فلا يصح بيع الا بغير منفر دال على خلافه وعقود معتد به لاجلها بل الاجماع يقتضي عليه وهو انما مضى الى الصحيح بان المال الحسن موقوف على ابطاله ان اشترى من الغرماء الجارية بالقبول واعطيت الثمن واطلبها انا فقال لا يصح شرطها الا ان اشترى من غير ما ذكرنا او باعنا فقولوا لهم اشترى منكم جارية بكم فلانة وهذا الشارع وكذا اوردنا فان ذلك جائز ولو نزل عن ذلك لم يمتنع في البيع والعبد هو اذن عن هذا قال لا يصح الا ان اشترى من غير ما ذكرنا او باعنا فقولوا لهم اشترى منكم جارية بكم فلانة من هذا الشارع وعبداء يكدوا وكذا فان لم يقدر على العبد كان له نفعه فيما اشترى منه والظن ان المراد من الصالح المتفق فيها انها الصخرة ولو فهموا بالاجاب نعم ظاهرها عدم صلاحية بيعه منفر من ان يعلم حصوله له اطلاقاً كما في بيعه في بيعه على اطلاق الادلة وفاقاً للحكم على هذا الصلابة في بيعه وعبد الشاهد في بيعه غير ما بالحقك عن عدم جواز بيعه على من هو يذو ان كان فيه ان الاقوى جواز بيعه بغيره على من يقدر على تحصيله وان لم يكن يذو وفاقاً للصحة في جماعة بان المترضى الاجماع عليه كاطلاق الادلة السامع من المعارض فان الغاية المقصودة من التسليم حصول البيع بهذا المشتري وهو يمكن بالفرض غاية الاشارة لشدته اليه هذا ان لم يكن اولى من تمكن البايع فلا يرد عليه ولا يفتقره في مثل منصرف كذا التسليم والاجماع على منعه ممنوع والمقول منه معارض ما هو اذن منه واطلاق النص من الغالب من بعض الفصول والشكول فيه وفي مقدمه فان الحكم معلل قطعاً وليس بعيداً عن حصوله حتى يثبت اسم الا باق في ذلك فاشترى تمكن المشتري من البيع بنفسه واسطة البايع او قد ان البايع على التسليم في الاصل المشتري كما لا يخفى من هذا الى ما فاعترض من ان المراد بالشرط القدة على جواز بيع الجاوس من تحصيله عادة كاطبها الهواء والسماح الماء ولو فرض كذا في الاقوى كذلك في بعض الاحوال يخرج بغيره منها من غير ان يمتنع كل ما يوس منه بخلاف غير الجاوس من غير مقتضى ذلك جواز بيعه الا بغير منفر اذا لم يكن كذا لان النص القوي قد انعكاس على عدم ما ذكر في يد المشتري او يتكسر منه ويحكم ان ينزل المنع فيما على ارادة الشارع اللزوم الذي ليس للمشتري بعد ذلك فسخه اختياراً ولا يمتنع في حياض ذلك المقتضى فانه بذلك يكون كذلك في الاصل كل من البايع المشتري على ذلك فانه لو فرض بعد تحصيل الاقوى يكون الثمن في مقابل القيمة ولا يكون ثمنه بالبيع كي يرتب عليه نفساً باعتبار عدم تحقق المعاوضة فيه عرفاً وكذلك القيمة الثار فيكون ذلك من الامام تعالماً للسائل وارشاداً الى الطريق الذي يحصل به ذلك انما كانه حكمه على دليل وهو ما صمد منكم في بيع في تعليم فقل من الواضح غير الجاوس من غير مقتضى ذلك جواز بيعه منفر اذا كان ضابطاً على البايع بغيره كونه راع محصوراً ولا كان من مال البايع جواز المشتري على ثمنه ولعله في هذا نظر ان الجند فانه قال في المحركة ولا يشترى الا بغير وهذا اذا كان يقدر على المشتري او يفتقره البايع وعن جواز انحره فلك ان الجند هذا الفرض غير انما يفتقره البايع لكن قال بعض الاساطين ان مراد من الجند الفرض ان يكون البايع قادراً على ان يذو الا بغير بحيث يفتقر البايع فيسلم قدة عليه لان ما يفتقره في تسليمه من غير ضمان وليس المراد به اشرطاً فانه في البيع لا الحكم على البايع بالضم كذا هو به ضرورة ولا



[illegible]







وبتأويله ايضا ما فيه جواب قوله فاذا انشا البعل كسر اودر او غير عليك قيمة ما بين القيمة والعين يوم تروى عليه ضرون كون المردان عليك يوم تروى  
 البعل الى مال كقيمة ما بين القيمة والعين يوم تروى عليه ذلك الوقت لعل في القيمة كون يوم الادله ومن هنا يعلم ضعف اصل القيمة يوم الادله  
 في المسئلة مع اني لم اجد قول لا لمد كاصل اليوم المطالبة والاعلى من يوم القبض والتلف الى المطالبة والاداء فانها متينة على اعتبار ان ضعيفة  
 والموافق لاصول الهندس ما عرفته كان الموافق لها في المسئلة ضمانة بمثل ويقع يوم اعوان كانه وقت الخطاب في قيمته حين تسليم البذل وان قيل انه  
 هو الاشهر لا اعلى القيم من يوم قبضه الى اعوان ولا الى المطالبة ~~فلا يكون له من اعوان الى المطالبة ولا الى الدفع ولقد اعاد وكعبه كانه~~ فيقتل  
 عرفنا ان نقص المبيع مثله اربعة مع دفع العين او عوضها وكذا لو زاد البعل المشري بل من الله بل ومن فعله مع العلم بالفساد فانه ليس له من الزيادة  
 العينة التي يمكن فصلها كما في ذلك وان كان لا يخرج من نظرنه لو ولد بفعله جاهلا كان لقيمة الزيادة وان لم تكن عينا وبالجملة فكذلك ذلك حكم الفصل الذي تعرف  
 بتحقيق الحال في تحله ان الله العالم بهذا وقد علم ان ما ذكرناه في اول البحث انه كما يشترط العلم بالشر على الوجه المزبور كذلك بشرط ان يكون المبيع معلوما على  
 الوجه الذي سبق فلا يجوز بيع ما يكال او يوزن او يعدد او يوصف ولو كان مشاهدا كاصغر الكيل بالجهول كقصعة خاضرة وان ارضيا لها ولا الوزن الجوهري كخزفة  
 معينة ولا القدر الجوهري كمال اليد نحوها بل لا خلاف جده في نه بل الاجماع بغيره عليه مضافا الى الثبوت عن الفرع وعدم صدق العلم بغير ذلك كما مضى  
 خصوص قول الصانع حسن التحليل لا يصلح للرجل ان يبيع بصلع غير صلح الصانع وقال في خبره الاخر لا يبيع للرجل ان يبيع بصلع غير صلح الصانع وقال فان الرجل  
 يسافر للكيل لكيل ينكيل له يدينه لعله يكون اصغر من مد السوق ولو قال هذا اصغر من مد السوق لم يخذله ولكنه يحمله ذلك ويجعله امانه فقال لا  
 لا يصلح الامد واحد الا مائة بدينه المنزل وفيه جميع سعد عنك الحسن مثل عن قوم صغير من الفقهاء يدينونها قالوا والى الذين يبيعون النخل لشبانهم فما  
 في الحدائق عن الاردن يدينون من المناشرة في ذلك غير محله نعم لو تعادلا على صلح بدينه لو غلبه بدينه معلوما معرفه عندهما او وزن كل من النخل  
 بالجوز ولا ينافيه الحسن المزبور المرفوع منه عدم الجواز بصلع غير صلح الصانع المصغر على الصانع المصغر مع الفرض المزبور في وجه القيمة فيه واخرج للمعتمد  
 الفرع في العلم اعل هذا ما دلل برده الا رد يبيح الجواز اتفاقا على حصة من ماله بدينه او قصعة كل نحوها ما وجه لفساد معلوم كوضوح عدم  
 الفرق بين الاعتبار في الثلثة فاما ما افشاه عنه في اعتبار القدر في خصوص البعد وبعده ان يجوز من غير علمنا مع التراب في غير علمنا ضرون تحقيق الفرع  
 بعدم الكيل والوزن في الكيل والوزن في كماله صحيح التحليل وبن سكا في الجوز كما استعرف في الرضا بغير المشرق غير محله وليس من الجوهري ما يضعه  
 الوقت في الكيل والوزن في الجوز البعق والشره قبل شؤبه وقد عرفنا ان هذا من العلوم المتينة على الاطلاق ولا بد منها في اختلاف الاحوال القريب في  
 حال من الاحوال لا من علمه لا اعتباره فصدقه بان ان توفقت عليه حال اخر بل قد قيل الكيل مثلا على وجه لا يدخله الكيل لقله فان الظاهر جواز بيعه جوازا كما  
 في رخصة والله العالم وكيف كان فلا خلاف ولا اشكال في انه يجوز ابتاع جزء من معلوم لا يجوز ولا اجمل المبيع يحمله بخلاف ما اذا كان معلوما بنفسه الجوز  
 المبيع معلوما انهم بالنسبة لكونه متاعا كالثلث والرابع فانه لا يباع الا بدينه ولا يجوز من متساوية ومتفاوتة بل الاجماع بغيره عليه لعلوا السكينة  
 عن معاهدة الفرع والمحل نعم لا يجوز ابتاع شيء مقداره لا يقصد الا شاة اذا لم يكن متساويا الاخر لا كالدراج من التوبيا والجرب من الارض وعبد وعبد  
 او معتدلا وشاة من قطع بلا خلاف ولا اشكال مع قصد الاجام التي لا يصلح لتعلق الحافضل من تحقيق الملك بالسبب المعبر عنه معلومة بل ظاهره  
 ذلك انهم قصد الكيل به جرد خلا فيه خلا من كل واحد مخصوص على بدل نحو الوجب الفخري وعل الوجه الاخر انه ليس في الشرع ملك احد على  
 البذل فلا يصلح لان يكون مؤد الكيل نافع للبيع مضافا الى ان هذا في الجوز والذرة هي جرة الا لا يبيع لكن لو سلم ذلك في قول حتى بالنسبة الى  
 الوصية وشاة الزكاة يمكن اشكاله في الاخر يبيع الفرع والجهاز في بيع الكل من غير فرق بين حصر افراده المعلومة للمبايعين او اقصاها للمشتريين  
 على وجه يتكفي في بيع كل منفرع منها وان لم يصر فيها قدها ولذا صح عندهم السلم في الكل وان كان ثوبا وتبيع ببيع الصاع من القير وان لم يكن على الاشاعة  
 كما سلفه بل صحيح لا خلاف كاصح في ذلك ذكره بل هو موثوق في الصحيح على عبد الله في رجل اشترى من رجل عشرة اواق من ابياب بعضه على بعض  
 من حمة واحدة والا بنار فيه ثلثون اوقا فقال البائع قد بعناك من هذا القصب عشرة اواق فقال المشتري قد بعناك واشترى من يدك عشرة اواق فقال  
 ثمة الفرع وهم وكل المشتري من قبضه فاصبحوا وقد وقع التار في القصب في منفرع من الفرع وفي عشرة اواق فقال المشتري الا ان الوقيش في  
 للمشتري والعشر التي اخبرت من مال البائع وموصى به فما ذكرناه وكونه في اطار القصب هي ثمانية الاخر كما يدرعه ولا منع كون من المشايخ و  
 على فرض تسليمه نقول لم يضر توافقنا ذكره بين المشتري والمقبض لدا صرح في عدم البطلان فيه وقال لو قال بعتك صاعا من هذه الصيغ انما ياتل اجره ولو  
 فرق الصيغ فقال بعتك صاعا من هذه الصيغ انما ياتل اجره ولو قال بعتك صاعا من هذه الصيغ انما ياتل اجره ولو قال بعتك صاعا من هذه الصيغ انما ياتل اجره ولو  
 عن الا يبيح فانه يدين حكمه عن اصحاب المنع من بيع الذراع من التوبيا والارض عدم تبين الموضوع والحوال مع تبينه بطرف مخصوص قال وفيه نامل انه  
 لم يرد دليل على اعتبار هذا القدر من العلم فانما اذا تراضيا على ذراع من هذا الكري من اي داس اراد المشتري ومن اي جانب كان من الارض فما المانع  
 بعد العلم بذلك مع ان العالم هو التماس في طول ثوب كذا ناس مشا والارض للمصلحة الاخير اذ يغير عدم التفاوت بين اجزائها للمشتري لتفاوت في  
 القيمة وكما تخطا ذكرناه وان ذاب للمعية الاخر في المناشرة في خصوص الارض والتوبيا تريا كما كانت متساوية الاجزاء فانهم من هذا القول من اختصاص  
 خلافة في خصوص ذلك من مخالفة الاجزاء حتى انه في قولنا النقص في مختلف الاجزاء بذلك في غير علمه ضرون اتحاد الذي في جميع شرائع ما ذكرناه  
 وكذا صرحوا في البطلان فيما لو باع قطعا من القمح مثلا واستقيم منه شاة او شيئا اخر مشار الى غيرها لان الجاهل الذي عن الخرج جهالة منه الذي هو  
 المبيع من غير خلاف لا اشكال فيه عندهم نعم يجوز ذلك من ثوبا على الاجزاء كالفقر من رخصة مثلا كما يجوز بيع الفقه منه بلا خلاف ولا اشكال للمعتمد

بطلان

بل وكذا يجوز مجزئهم عندهم لو كان البيع من غير المولى لا يراه من مصلح مجهول كقول من يبره قوله القدر الا انما معلومة الاشكال عليه بل يبالغ بعضهم  
بمع ذلك منافع علمها بالمال وان سلب على الخراج للبيوع فسد الكلام كاشد ولعل الوجه فيها ذكر الاستصحاب الذي كانه البيع الكلي  
على البطلان دون ما لو كان البيع على البائع يقع ولعل على البطلان فان لا لها الذمة بل على الكلي من جهة الاول في هذا المعلوم من الكلي  
غير المعين انه لو كان لا يذم بقوله من ذلك كونه الفرق بين كاشد وبين مصلح من الشك في الشخصية كما اوضحنا في عايننا مقتضى قوله ولو فرض  
الصحيح الخ نعم لو قلنا مصلح مصلح من البصر صح وان كانت مفرقة كما انه لو فرض مصلح مصلح احد المصالح من المصلح شخصاً لها باحد شخصاً على نحو الصيغ  
المنفردة بل وان كانت حقيقة فالاجماع والافتراق كانهما ذكر لقلية ارادة الواحد على البطلان منها في الشك وادلة الكلي منها في الاول ولعل  
ذلك كذا لا ينافي خبر الخلفان ضرورة عدم كون مودع العقد البيع في الكلي البطلان وانما مودع العقد الاصل من الثلثين الف نحو المصالح من الصبر ولذا  
فان في الدوس ولو لم يصحها عام من جهة متاثر الخراج صح وكذا عشر اثنان من القبول التام بل في خطه من ان يصدق ان الثلثين مقسومة ثلثة اجزاء  
كل جزء منها على البطلان كان المصلحة في الخرج المصالح من الصيغ الشخصية مصلح من اشارة من الشك في الوجود والعقد من غير مصلح  
بالجملة المدا في الصبر والبطلان على مصلح نفس العقد البيع فان كان الكلي البطلان مصلحاً لهما لغيره فان كان المصلح والجملة انما هو في جهة مصلح  
فصل المعلوم بل قد عرفنا ان اولي ذلك من الكلي غير المعين صبر ضرورة زيادة مصلح في الصبر فمصلحة هذا ولكن الاضطلاع ليل  
صالح للفرق بين المصالح من الصبر وبين المصالح في الصيغ المتمايزة بل لا بين الصبر من القبول المقتضى فيهم في الصيغ التي لا حظ في البيع على وجه توضع لهما  
وبعض انما في كل منهما موصوفات الصيغ يكون مودع البيع الذمة ودعوا ان ينفرد في بيع الكلي في الذمة ما لا ينفرد في بيع الكلي في الخارج خالية عن الدليل بل  
مقتضى العود في الصبر بعد صدق المعلوم غير عرفا بقوله ذلك اللهم الا ان يكون اجزاء واقعة العالم بقى الكلام في الذمة من الارض الثوب يمكن ان يكون الوجه  
ذكره انه لما كان خلاف الاخر فيهما اخلافاً فاشد لا يبيع بيع الكلي فيها العقد انما يصفه على وجه ترفع به لهما لولا الوجهين من طرف خاص مع كون  
البيع فيهما شخصاً لا كلياتاً والرضا بالذمة من هذا الثوب وهذه الارض المعلومين لك المصلحة لا يبيع نفسه معلوماً بل انما الرضا بالذمة كان من  
هذا الثوب ومن هذه الارض وهو غير كاف في حقيقة البيع العبر فيه مبره عام معلومة للبيع نفسه لا محذور في المجهول بل انما هو واضح نعم بقوله الصبر ولو فرض  
انما الضبط الوصف في الواقع لهما لغيره فمصلحة من كونه كاشد مصلح من الصبر وكيف كان فقد بان فساد الخاتمة اطراف المسئلة حق حكم لصالح من الصبر  
وان من الكلي الموصوفات لا الاشياء المعقولة بل هو وان كان لولا ذلك لا يمكن ذلك فيكون بالمتعة منهم في بيع القمار من غير الشك اذا كانت على المعلوم  
ذلك ما تقدم من غير اشارة الزكاة على ذلك غيرهما فاما فيهم من ان الاصل في ملك الكلي في الخارج الاشياء اللهم الا ان يفرق بين البيع صغيراً باعتبار  
في الزكاة لغيره على البائع فرض وجوده في تحقق فيه البيع على وجه المصلحة في ذلك هو ح شبه الكلي الذمة بالنسبة الى ذلك ومن هنا لو فرض  
حصول القبض من المصلحة ولو بان في الصبر اجمع باذن البائع كان مشاعاً قطعاً كالقطع بجمع فرض توافيقها على ارادة الاشياء وان ذكر الصالح  
لغيره وان لم يقض في المصلحة عليها بل بان ذلك ايضا الوجه في جميع امسا الصبر ذلك لانها انما تكون معلومة او مجهولة فان كانت معلومة صح فيها  
اجمع وبيع جزئها معلوم مصلح كذا وبيع وبيع مقدار معين كغيره تشمل عليه بجمع اجمع كل فغيره كذا لا يبيع كل فغيره منها بكذا فانه غير جائز لهما  
فقد البيع التماس الفرقان كان البيع باطل في المجهول في الاشياء التي نذكر في الحال فيه خلافاً للمحكي عن الشك يجوز بيعها كل فغيره بل  
ولا يبيعه ضعف لهما لغيره وجه الصبر في الثالث ظاهر بل قد عرفنا القول بالصحة مع عدم العلم باشتغالها عليه وان كان من الحمل او هو بمقدار  
البيع من اعلم افراد الغرير هو من بيع المجهول  
كل وجهتها بمقدار معين خصوصاً اذا كان وجهه يعلم عدم زيادتها عليه بل هو مساوية او ناقصة مع الجواز في على الفقد والاشياء للبعض كانه  
معلوم الفاسد عندهم بل قد علم من الجليل ان الصبر هو مصلح المصالح من اعظم افراده نعم لو فرض لما نبتة باشتغالها عليه في الصبر ومن هنا قال في صفة لوقبل  
بالاكتفاء بالنظر العالي في المصلحة كان محتمل ظاهر ذلك حتى لو بان العقد وان سلب على الجيد للبعض وصدق تمام الخصومة على كثر من الصبر  
بينها بالنسبة الى ذلك ظاهر في الله العارف وكيف كان فاذا قلنا بعد ما يجب عدم جازان يعتبر مكيالاً في جواز تجساسة بالخلاف المصغر عن المصير  
والجدير على هذا المذهب انه يستطوع ان يعد في كمال مكيالاً ثم بعد ما فيه ثم كمال ما يفي على حسب ذلك من العقد قال لا بأس بل الظاهر  
الاكتفاء بالنسبة كغيره من احد من الاصل بل قد يقال بعدم اعتناء شئ منها في ذلك لصلح المعلوم وان دفاع الفرض لا ينافي في اختلاف البيوع  
بذلك نحو اختلاف المكيال في الموازين والاندان والظروف بل قد علمت خبر عبد الملك الشكلى على شرا مائة رابطة من زيت بوزن واحد منها ثم قيل ان المايه  
من غير ذكر للعقد والتقدير لا يذم في عدم الاستطاعة من سؤال هذا الخبر دون جوابه فيكون ذلك احد اطراف التي تقع بها الغرير لهما في الجواز  
لغيره لان ذلك مستقيم مع اعادة الجملة والفرق للمقدن والتصور قد يتفاد من الخبر الاول عدم جواز بيع المقدن في كذا لعله كذلك لعدم ارتفاع  
الفرق بين بل قدنا ايضا كالمودع كمالا وعدا المكيال وذا اوجد في محكي في الخلاف في منع بيع الموزون كذا لعله من جهة والكيل عدل لكن بعضهم  
جواز بيع كل من المكيال والموزون بكل منهما الموصوفات لهما في المحكي من جعفر عن ابنه عن علي قال لا بأس بالشفاف بوزن فيما يكال فما يكال فيما  
بوزن وفيه افضى الشهود مسلم التدريس قال هو اسلم في الكيل وذا في العكس فالوجه في الصبر لولاه وقت الضاد في وعن اخوان كل من المكيال والمقدن بآل  
دون العكس لانه الاصل ولا فرق في دفع الغرير وانما على الكيل استهلالا وان كان في خبره مع ضعفه فاحتماله اذ اذ في المصلح مصلح كل منهما كل  
منها على جهة القسمة والقسمة بل عن بعض المجرم بذلك موقفاً بايراد الشك في بابا سلف المصن بالزيت قاصر عن معاشره قاعدة الغرير لهما في المقياس

فصل في

فصل في

فصل في





ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

باقوى منها وانما ذلك في رد الحكم بما اذا كان الشك في عاقله من اليقين ومن اليهام يطالب به استعماله لاعتدافا لا يرضى بهما على ذرع ولعل واما  
 بوجه العلم فلا بد من ذلك ولا يخفى عليك ما فيه ضرورة ان الشك فيه لا مدخلية له في ذلك كان تفاوت الاعراض كذلك ايضا واما العلم الواسع  
 العلوية وعدم الفهم والكم تحفظا كما عرفنا من نفى بهما بالاذن لكن ذلك لا يقتضي اعتناء كما هو واضح والله اعلم على كل حال فاذا شاهد  
 فيلما شاهد من ارض او ثوب او حيوان او غيرهما على غير مرتفع الفهم والكم العتمة لها وادشاه بعد ذلك كنه تلك الاشياء على البيع من كونه  
 ولو على قتلها لا يباع بل خلاف ذلك بالنسبة الى الامع بقسم عليه للموت الساتر عن المعارض خلافا من بعض القاطعة فاعبر وقوة وقيل البيع لا يرب  
 فشاها لان مقتضى مقتضى العامة بقوله من هذا البيع فيها ضبط مع تحقق الجاهل والفرود ان لم يكن كذلك فلا جلال لما عرفنا ان اهل الفهم بل وظهر  
 الباطل على الاول على الاقوى الفصل الثاني في دفع الجاهل والفرود بعد البيع ولكن ثبت ان الجاهل ان ثبت الفهم بالاختلاف عند بله في ذيل الامع بقسم عليه  
 لقاعدة الضرر وغيرهما من بعض من عدم الجاهل القاطعة للفرود من احوال الفاشا الخافا للثبوت لا يوصف بقوله الحقيقة واضح الفاشا من فرض انه غير  
 بعض ما يشاهد من الاوصاف التي لا يثبت في حق البيع مشاهدتها فلا يثبت القاعدة المذكورة فان الرتبة لا تزيد على الاوصاف الشترية في الجاهل على خلاف واحد  
 منها الاخر كما لا يثبت على العلم بالفهم المتساع فيه ولا يقض الاثر نقضا ما عداه من عدم الضرر ولا يثبت الفهم في الكمال بل تلك الاشياء الاولى ما هو الجاهل  
 لذلك مع احتمال وان لم يكن من مرضى الثانية الا انه قد يكون بطلان الفرض في غير الجاهل مع ذلك للمبايع ايضا لقاعدة الضرر وان اختلفا فيه فقال  
 المشتري ليس هو على ما يراه وقال المبيع هو موافق لقول المبيع مع بقائه على الشاكلة بقائه على الثمن كما في من جازا العقد وهو الحق البتة كما في  
 غير ما هو موعود علم وصحوا لاجل الفصل من البيع اليمن من غير فرق بين طول المدة وقصرها والاستعداد للمنفعة عنه ونحو ذلك من الاستعداد  
 للظن بهذا البيع ضرورة عدم مقتضى ذلك الفصل الشرعي السابق لكن مع هذا فيه تفرقة من ذلك ومن مخالفة للزوم وعلى الفهم جديدا المذكور على المبيع  
 التميز لولا ذلك لعلنا قلنا ان القول قول المبيع يثبت وهو لا يخرج من قوة لا تضاعف الاكسطين السابقين بل من غير ما هو كذا لو ادعى عليه ان البيع  
 كانت يدانته للعقد المقتضى كون المبيع ملكا للمشتري فليست شاذة في زيادة حقه على ذلك مع قطع النظر عن ذلك كما لا يفرق فاقول المشتري بل لا بعد ذلك  
 ايضا لو اشفا على غيره ولما اختلفا في علمه على البيع المعلوم لا بد منه وما هو في هذا القرائن الموجبة للعلم باحداها فانما هي ان ثبت بشا على المشتري من ثبوتها  
 في نحو ذلك بل يثبت في كونه من الاختلاف بعد القبض الموقوف على الفهم وقد بان ان الغالب عدم قبضه حتى غير جبهه كما ان الظاهر فرض انما هو على التبريد  
 العقد قبل القبض بالاجماع الصحيح في ذلك من انما هو على البيع ولا لكان موجب الجاهل حتى بعد القبض في ذلك انما هو على البيع بالاجماع في الثالثة  
 اللهم لان يجعل ايضا البيع مثل امره وان لم يتبع على المختلف منها فيكون حواصفا للمعيرة فيه من حيث كون من يتبعها مقصودا على البيع قبل القبض وتزول  
 الثالث منها منزلة ثلث بعض لوله البيع المعلق خاتما على البيع قبل القبض انما هو مقتضى ذلك كل تتبع قبل قبضه لان الفهم على هذا التقدير بعد الفهم  
 في ثمانية من سبها على القبض في محوته لما ذكره في الجاهل ان البيع كانه البيع وما عداه من غير ما يربح لا يخفى عليك ما في ذلك كله من المناقاة لاطلاق القول  
 وعلى بصوح الاندراج في كل متبع لقبل قبضه لا يباين على كونه من الجاهل ان البيع في الثلثة من نحو ما فان لم يكن اجماعا كان للنظر فيه حال عددا على  
 ثمة انما فيها بقية كما انما في البحث في غير ما علمت اوصافا لثمة الله في ذكره في بقية القول المبياع وانما على سبق الشترية المبيع على وجهه بوجه الجاهل  
 لو كان المشتري جاهلا ما عدا ذلك العلم بذلك فاعلى المبيع عليه ثمة كانه رتبة وضبط ولا يرتفع ان القول قول المشتري في لسانه بهذا العلم به ولا خلاف ما اذا  
 على ثبوتها في الجاهل في يعلم المقتضى العلم به واشرائط الاستقاط ونحو ذلك لعل المشتري من المبيع في المثلثة في اصله ثمة ثبوت الجاهل في ثمة لعله  
 على ثمة ثمة لا يخفى عليك ما في الجاهل في يعلم المشتري به لسانه للزوم فلا يثبت ان الاقوى اولها والله اعلم على كل حال فان كان المشتري جاهلا  
 العلم والبرج شلا وكان نوعا متفعا يختلف الثمن باخلاصه وانما شاهد شلا من مدخلية في ذلك لا يوجبها قال ابا داود ابن احنان بالذوق والتمس لوضع الجاهل  
 والفهم اذ فرض توقف ادعاءها على ثمة خبر محمد بن العيص سالت الما عبد الله بن جلال شري ما يدعي بدقه قبل ان يشتري قال نعم فليدعيه ولا يفتد ما لا يشتري  
 كما انما في لونه مثلا لا بد من رتبة في رتبة اخر من معاونه كل شيء بحسبه في غير شراؤه من دون ذلك بالوصف الطام مقام الاختيار كما يقيم مقام  
 الرتبة من غير فرق بين حصول العين وغيرها واذ صاع ان يشتري على كونه الما رتبة به بل لا خلاف في الاشكال في شيء من ذلك انما  
 في حكمه من قوة الاحتمال عدم جواز بيع العين الحاضرة بالوصف في غير وقت البيع بعد عرض الجوازيه لكونه صالحا لرفع الجاهل والفرود بل لعل الحاضر في  
 من لافا في اعادة العلم بالحق على الغير ومنه في غاية لعل ثمة في غاية الضعف بل هو قد جعل العقد بعد ذلك خلافا لما في الكلام في امره في شترية  
 من غير اختيار ولا وصف بعد شاهد او دفع الجاهل من جهة القوام واللون ونحوها ولو لم يبق الا الطم والتم في غير شراؤه بشا على ان الاصل علم الفهم  
 قال الكلام فيه ثمة وثقل في الشترية كل شيء من المطعوم والمشوي يمكن ان لا يثبت اختيارا بغير افساد له كما لا بد من الطبيب المشترية والتمس وسمى  
 الطبيب لخلوات والموصاف في غير شراؤه من غير اختيارا لكان المبيع غير صحيح للمبايع في غير الجاهل فان تراخي لعله في كون من يراى من سبها على الجاهل في ثمة  
 لو انما في رتبة الاختيار اذ يبيع من غير اختيارا بعد البيع وعبر الى الفصل من شرطه في بيع الجاهل اختيارا وبقية وشاهدت وعن ابن البراج  
 لا يجوز بيعه الا بعد ان يتغير وان يبيع شيء من غير اختيارا لكان المشتري غير زده على المبيع وعن ابن حزم كما انما اختيارا من غير افساد لوجه  
 به من غير اختيارا لكونه لا يرضى عن المبيع في غير المبيع من الجوازيه للموت الساتر عن المعارض دليل انما هو في باصل الشترية  
 بالتمس القاطعة فان كنه من الصفا لا يظهر في غير من المضر ثمة في انما اكثر الما لان فامة انما هو في غير الما من الجوازيه وانما هو في  
 انما لعل على العيون كنهها ما يوقف على الثمن في المضر في الزمان الطويل ويخيل في الغير بعد الاغراض من غير ثمة في الما من المضر من وق حاله في غير اذنه



كتاب النجاة

فقلت بل وغيره بطلان البيع لكن قد منع لعدم وجوده من المالين ولو لم يكن له فيه وهو من بطلان البيع والله العالم وما ذكره من المؤنة فلهذا قلنا بطلانها  
على الشرع مطلقا عند المفسر ولو جوبها وان كان العقل في مطلقه وفي شره الا اننا اوجبنا بطلانها على الشرع مطلقا عند المفسر ولو جوبها وان كان العقل في مطلقه وفي شره  
برجع على من جوبها الا اننا اوجبنا بطلانها على الشرع مطلقا عند المفسر ولو جوبها وان كان العقل في مطلقه وفي شره الا اننا اوجبنا بطلانها على الشرع مطلقا عند المفسر  
بلعنه له عليه كما في كل امر اوجبنا بطلانها على الشرع مطلقا عند المفسر ولو جوبها وان كان العقل في مطلقه وفي شره الا اننا اوجبنا بطلانها على الشرع مطلقا عند المفسر  
لكن بقا على القول بالاجماع ولو كان مملوكا لم يملكه بطلانها على الشرع مطلقا عند المفسر ولو جوبها وان كان العقل في مطلقه وفي شره الا اننا اوجبنا بطلانها على الشرع مطلقا عند المفسر  
المجمل لا يصح معلوما وكذا للبر في الشرع ولو علم اليه ما يحل منه فلهذا قلنا بطلانها على الشرع مطلقا عند المفسر ولو جوبها وان كان العقل في مطلقه وفي شره  
ما في بطونها وكذا اذا ختمها على ما يوجبها وكذا ما يوجب العقل وكذا غير ذلك مما فيها من الغرر والجهالة والعدا والصوت والوعد والشعر على الظهور فانه ما يمنع  
الغرر والجهالة انما يمنع المشاهدة والوعد منها وان كان في غير ذلك مما فيها من الغرر والجهالة والعدا والصوت والوعد والشعر على الظهور فانه ما يمنع  
البيع في النهاية وانما يمنع البراج فيما عداها فانما يمنع البيع في الاجزاء من المالين ذلك مجمل فان كان فيها شيء من القصد فشرها واشترى معها ما فيها  
من التمام لم يكن به راس وكذا لمن اخذ شيئا من التمام باعده اياه مع ما في الاجزاء كان البيع ماضيا كونه في طاعة التمام في الاعراض والجهالة لا يمنع بيعها  
وذلك لانها انما يمنع بيعها في الاجزاء مع ما فيها من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
الاصول ترجع بل لا يمنع عليها او لا يمنع في الدين الشرع فلا يوجبها الا يجوز ان يباع الدين الشرع فمن اراد بيع ذلك بغيره شيئا واشترى مع ما في الشرع  
في المال ولعله من الزمان وان جعل معه غيره اخر كان حوطه من البراج لا يجوز بيع الدين الشرع الا ان يكون مع ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
بغيره عن ابن حزم يجوز بيع الدين الشرع اذا صلح بعضها وبيع المملوك مع ما في الشرع وفيه هو قول ابن الجوزي في الجند في بيع ما يطلون الا ان يكون فيها  
منها ما يجوز ان يباع فان اراد بيع ذلك بغيره شيئا اخر فان لم يكن في البطون من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
حصوله فلا جد فيه خلا فابن العلماء كبيع الضامين وهو ما في اضداد لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
للمال والعدا وعدم القصد على التسليم وكان النبي صلى الله عليه وسلم في بيع المملوك مع ما في الشرع وفيه هو قول ابن الجوزي في الجند في بيع ما يطلون الا ان يكون فيها  
منها ما يجوز ان يباع فان اراد بيع ذلك بغيره شيئا اخر فان لم يكن في البطون من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
التبعض عن بيعه لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
لمعرفة لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
ظاهرة المرفوع من الجواز مع التسليم في المرفوع لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
جهر على عبد الله في شراء الاجرة مما يوجبها لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
الدين بشرى هو الشرع قال الا ان يجلل الدين منكر جنة فهو لا شرى من الدين التكرير وما يوجب في بيعها بشرى فان لم يكن في الدين شيء  
كما في التكرير في بيعه العيص القاسم سائلا عيسى عن رجل له غنم يبيعها لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
ما يوجب في رجل اشترى من رجل اصواما ثم نفقه ما في بطونها من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
عن رجل اشترى من رجل اصواما ثم نفقه ما في بطونها من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
انما يملك ان اشترى من رجل اصواما ثم نفقه ما في بطونها من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
لا يملك لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
الاجل انما يملك ان اشترى من رجل اصواما ثم نفقه ما في بطونها من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
كون ما يملك ان اشترى من رجل اصواما ثم نفقه ما في بطونها من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
مطلوب انما يملك ان اشترى من رجل اصواما ثم نفقه ما في بطونها من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
في الاول دون غيره فلو كان في الاول دون غيره فلو كان نائبا عما يوجبها لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
هذه النصوص فيها الصريح والحسن والموثق وغيرها المشبهة على النعيل الناس المعلوم بانها طائفة اجمع ان اختلافها في كيفية البيع التي يمكن دعوى حصول  
القطع خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل  
الجلل وقاعدتها وكثير الجمل ظاهرة ان ذلك طريق حيا لشرح النقص من المفسد خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل خصوص في الجمل  
هنا انما يملك ان اشترى من رجل اصواما ثم نفقه ما في بطونها من المالين كان الشرع في الاخر ولما ما يوجب العقل لا يمنع وهو ما في بطونها لا يمنع لعل له به  
لجواز اكثر المملوك لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام لعل له به بيعه لاجل ما فيه من التمام  
وهكذا كما ينفق منه سدا بالقرن الذي من المعلوم عدم جواز بيع الشيء للاطلاع على بعض اجزائه ثم قد يقال ان المصالح منها جواز ذلك ما كان فيه لعل له به  
من حيث المصالح وعلوه كالابق والدين الشرع والتملك الاجام والتملك الاجام والتملك الاجام والتملك الاجام والتملك الاجام والتملك الاجام والتملك الاجام  
بعضه الاقدام منها ولو لم يصب البيع على المصالح المقابل البش هذا المعلوم الذي هو ان بعضه من المصالح ولكن المقصود في صحة البيع ولا ينافيه كون المقصود بالفسد

كتاب النجاة





[illegible]

تو کون سے ماعن بزدا ہیں  
تو کون سے ماعن بزنا دار ہیں

كتاب الفقه

على ان يقد ذلك يدعو اليه فلو انفسه الغنى لم يكن بذلك باس ويكون الغنى حلالا بغير ابله فلو كان عالما لم يكن به باس بل ساعدت بعضه من منافع  
 منافاة حيلة اخلاق النبي ليقبل ان اكلوا شرطهم جميع النافع ملك مع ان لا ينافيه شغلها للمهوج وان لم يكن انما على قدر الحرمة وعلى كل حال على كل  
 بالنسبة كراهة الفعل وحرمة لا الضم والفساد للعقد كما هو واضح والله العالم الى غير ذلك من الادب التي انفسه الغنى على بعضها ما لم يدخل في المقام وقد  
 ذكر بعض شائخنا بتقارير الدروس كبرام من ذلك ان بعضها خارج عما نحن فيه وبعضها منه كالاجال في الطلب فحسب كون طلبه فوق طلب المضيق دون  
 طلب الحرص ومباشرة افعال اليد التي هي رتبة الانبياء والمصلح والصالحين واصلاح المال والارزاق القوت البيع عند حصوله والتمسك الا في  
 اربعة الاضطرار الكفر والفتنة والكسب في مكة والبيوت في طلب الحاج وطلب الرزق وفائدة التوكل على الله ونفع المستشير وقول بعضه مشاكلة الادب  
 المخطوط بتدليل الضمان حتى يوافق ماله فيها طالع سعة النعم عرض الرزق ولو يبيط بالطلوع وكما ان المال يموت العامل في عمله والوكيل في وكالته وان بداء  
 صاحب الشفعة بالسوا والرجوع في طريق لربها مع غيره والرفق وخط الخطبة بالشعر لفتاوى الفقهاء وشراء القوت يومها وما هو ذلك ايضا واخذ العقار  
 الكسب العلمية وجميع الاعادة للغيرية وتقدم الاستغفار والسهولة والحلم والامتنان من المتباعين للتسليم في بيع والشراء والغنى والافتقار وسؤال  
 التركة في الشراء والتمسك في البيع وملازمة ما يورثه في موضع كل شيء في سوقه وعلى كل حال في السوق للمغدة فانه اذ رزقه والمعاملة مع رزقائه في الحر والملكافا  
 على الهدية ومشاركة المجلساتها وانما في الحرز في القهقهة كالبطون والزراعة والغرس والزراعة والتمسك بالاعلام والاخوان بالاعتناء بالقبول  
 ولو بالاعلام والكلام مع الخلو عن هذا القضاء في الاحسان الى الاخوان من السبل بخدمة السلطان ليكون كافا عما كثر الكسب بما يحصل منه تقوية البدن  
 كالسبق والراية ولا يظن بمجد السعة وترك ادائها وصحة الحجام كسبه مع الشرط على التامع وشبهه واطالة الجاوس وملازمة الغنى في النفاضة واطالة  
 الجاوس مع السكوت وانما في كسبه بلده وطرح الدنيا والغشوش بعد قهقهة ضيقة في البالوعة وتفرق المال اذا رسلته في حارة حتى لا يذهب بملكه ومباشرة  
 الامور الكبار بنفسه كشره العقارات ونحوها وعلى الرزق في بيته فان سؤل الله كان يجب عزه اهل وامر بالمؤمنين كما يجب طيب يستغفر ويكسب قاضه نظن  
 ونحن ونحيزه مشاكلة التمسك فيما يكون ويلبسوا الاستغناء من يد عامه الاخوان اذ امار في كل الطعام اذ الحزوا وخرج للاكل والمحافظة على التعقيب  
 ان يمدطوع الثمن في قهقهة انا انزلنا وانا ارسلنا صفيها من القرن ماله ربطة الرزق ويبيع ان يحمل اخر دعائه اذ اخرج من صلوة الفجر كسبها الله اعلم  
 استغفر الله والوهاب اية اسماء من فضل عشره رزق وطلاقة الوجه مع العاملين حسن السلوك معهم استعمال العلم وتكرار الاختلاف فانه ادعى للرزق و  
 انما فكنا كسبه بما يورث اهل الدين ووضع قرش حوله يجلس عليه للمعاملون واحكام المعاملة بالبيع الا لزمه وانظار الدون وتعليم الاولة والحلال و  
 العلم وهم انما شيع وتعليم السبلعة والزمان في تعليم شرط طالع ثدييه وصنع الغفران للزرة والذهب في الحارة فحسب كسبهم ما شافيا في اقل  
 وقبول الهدية ولو كانت موهنة خصوصا الجلب تبديل في ظروف الهدايا واول طلبها باها وادجاع الغادبة قبل وقتها لاهلها فكذلك كسبه من الكرمها  
 اية كاخذا الوكيل لنفسه في موضع التمسك ومما على المعاملات والصناعات الدينية مالم تورد في الشهرة المشايخ للزرة فحسب والداف في المعاملات على الحج  
 والكسب والاختصاص والتمسك وقيل على ما اشتهر بالسلوك طريق لا يتمكن فيه رزق غايته من بعض شرط العبادات وشطوطها قبل وجوبها والاتجار بغير  
 لغزها لاهلها اما في الطريق فلا باس وانما في الكسب لا تضرع بالعلل المحركة في كل ضياع وكثرة التور و  
 الغنى والكسل والبطلان والقدان في الاسواق وشراء الطين اذ في شدة الحر يبيع الاثا العبادات والعقارات ويغفلها بجميع انواع الاستغناء لان المعاشاة  
 الا لشراء منها واستبصارا خفص الجوارى غسل الماشية وجبة لغيره من بالحرقة ويجعل لغيره مشط عطية المباشرة وترك الدنيا للآخره وبالعكس من  
 غير خروج عن الشرع واستعمال الجوارى لشرط واستخدام من يستحق الاكرام كسب ان يسبوا وكسب من خول ذلك وتزويجا على عتق وضربا لانه وقوله هاتين  
 الا ان يتصل بولدها او يبيع واخراج مدي السعة وتترك جندها وتقبل الامم وكذا ولدها والولدون امن ان كان بضعا واخذ الوصية في شدة مقابل علمه  
 بيع المكيل والموزن قبل قبضه ولا سيما الطعام او فله بغيره والنعم من الحقوق فاذا ابلى فليصير فينا لغيره الا مع عكس شرط المباشرة عليه جازع  
 بافلا استباير ولم يكن على شيئا وان يحمل المؤمن نفسه فظلامه المؤمن بغير المغالفة الذين من غير شرط المباشرة امامها فامرام مطلقا او نحو  
 الكافر واستكثار الرزق على غيره مع عدم بلوغ حد الحسد الا كسبها بالتسوا وخصوصا بالكسب بغير بعض الاشخاص من بعض الاشخاص كالكسب  
 بالبيع واخطا المارح الذي قدما رابعها في وجهه لجان المستاجر الارض اكثر مما استاجر ما يبيع عدم العمل فيها واجارة الارض بخطة او شعيرة  
 سيما اذا شرط من حاصلها ولا بعدلها في راسا يربها بفتح الارض المقاصدة في الودعة فاذا دلت لنا سبق لان يقول اللهم اخذ ظلم ولا يخافنا وانما  
 اخذته وكما شئت الذي اخذ من لادن عيشة شلوها معاملة الشراء لنفسه مع الشا على بعثهم جميع النافع ولو بان يشترع عين ماله لنفسه وجعته شيئا  
 وقد فضيل المعلم بعض الصيغ على بعض فضيل الاجرة بعض المستاجر من غير ادعاء المي ذخر في الشا جنة رويةها واخذ الاجرة عليها وليكن المشاهد المشرفة  
 وحما بعض الحق الكراهة والانما في طرفة النوا فانه الذي يسلب الشخص ولا باس بالاخلاص على الانسب والاستغناء والوقايع ولم يكن فيه فضل لانه علم  
 لا يضمن جهله ولا يبيع من علمه انما العلم للزرة بحكمه وفيه عادلة او سنة فاعلمه ونا سوا من هو فضل قدح الطال الصدق بغيره ما يثبت على قولنا  
 ضع له من غير علمه وود الهدايا خصوصا الطبيب الخلو وصحة الظاهر من وود دخول في معاصيهم والا فحسبوا ولا سبيل لدعو اليهم فحسبهم وقيل بالقرم وطلب  
 الحوائج من محبة الله وهو لم يكن وكما طلبها اية بالليل من الظن وحفظ الشرع وكثير من غير حق ومعاملة الرجال لا جابته لفسادها والعكس مع كسبها  
 الى الكسب في الحاشية حيث يقول بقدام دخول الصورة المونة في كل الحجام اجرة الى خوفه بالشرط ولا سبيل الذي يحصل له اعدا لفسادها عازر  
 شيئا من الطاعان قبل بغيره وفاضر الواجب لافعل المعاملات التي لا تمنع من الشيل والتسوية وانما على المعاشاة لا كسبها الرجوع بالهبة لان موكا يورع

[illegible]



[illegible]





[illegible]





قصد سقط ميان صاحب بركت كرمه وان سكت الخبز البقي كما انه لا يسقط وان امضى الى مؤلفه كان القصد لا شك انما اذا قصد الموهوب سقط مع الامتداد  
الشك في قبل وهو الظاهر في الخبرين المذكورين والامضاء ولو سلم عدم الظهور وانهم من الغليك قطعاً فلا يحكم بالسقوط بمجرد ولو صرح بالمعاقبة  
قال اخيراً انما حكمه كما لو اطلق ولو قال اخيراً الفسخ في الاخرى وان امضى المخرى سقطت سقوطه وقوبعها ثم انه قد ينظر من اذقت الموهوب وغيره على  
ذكره في السقطات عدم سقوطه بغير ذلك حتى انصرف بل هو كما نصرت منه فيما ياتي في المقصر في الغيبة والحق كمن يدين مبيد وادريس في موضع من الشر  
على الفرق والظاهر على من جماعة قصر على الاول لكن صرح جماعة من المتأخرين بل الظاهر عند الخلاف فيه بينهم كما اعترف به بعض الاساطين بسقوط خيار  
المشري بالتصرف في البيع بل حكاه بعضهم عن ابن النخعي والكا في الجواهر من ان الاول لا ينفذ اجماع الفرق على ان المشري متى تصرف في البيع  
خيار قال وود الاخبار به عنهم مشايدهم في ما اوردته في كتاب المحامد لا انه لم يذهب ما يدل على بطلان التصرف لطم الخيار بعد اجماع المتأخرين  
المؤيد بتخصيص الاحتياط خيار الغيب بالبقاء مع التصرف من بين الخياران مع اجماع ائمتهم فيه ايضاً ما قبل ظهور الغيب وشؤون الخيار او تخصيص  
ج لذل انما قيل من التعليل بالرضا المستفاد من جميع الفضيل السابق فيصير من ذلك خيار المحامد وفيه فان احدث المشري فيما اشترى حداً ما قبل  
قبل التلافة فمن ذلك خصوصه فلا يشترط له وفيه يظهر الوجه في سقوط خيار البايع لو تصرف بالشئ المعين لا بشرائه بالعلمة وهي الدلالة على التلافة على  
الرضا بابيع انما ذكره وفيه لو انعكس الامر فصرف البايع في البيع والمشي في الشئ من ان يكون فسخاً وبطل به الخياران بل في الغيبة في خلافه عنه فلا  
اجدله فيلزم ان يدعى لالة التصرف عليه لا بد من ان تمت الدلالة ولو بعينه قربته والا فهو على مناشئة في الرضا من منع الدلالة مع اعطيه النص  
من الضعيف وغيره فيعمل التهور والعلة فان تم اجماع على الاطلاق والافاضة على جهة الاضالة بقاء صحة المعاملة والخيار فيها فلت بان يتم اجماع على  
اي التزم بالتصرف كان على النظر في دعوى ولا بد عليه من اتمامه على من خصه خصوصاً وقد يصدر منه التصرف مع الغلبة عن البيع والخيار او بخلافه  
يكن يدعى موضع ذلك لالة لا شرعاً وتعيه ما نحن فيه لا انه لم يحصل اجماع كما نرى بل قد ينشأ في الدلالة من عرفه قال المتك دلالته لافاضة لا على عدم  
الرضا الفسخ بناء على اعتبار انصاف لطم من الاقوال في امثال ذلك لا اعم منها والاضالة على كل حال فهل المداور على حصول الدلالة على الرضا بالانضمام  
الفسخ كما يكفي حصول ذلك في النفس ان لم يثبت منه ما يدل عليه فخر عليه فيما بينه وبين ربه العمل على خلاف ما وقع فيها ط الأخت الأولى بولائها استحقاق  
قد يظهر من بعض النسخ ان الثاني قد علمه كذلك الخيار البايع في شراء من يبيع على المشري كما صرح به جماعة بل في بقى انه لم يذهب في ملك المشري  
بفسخ العقد فينفذ في الملك العقوق لا يقع من الرضا والحر لا يعود رداً في الصحيح فحين يتبعون من الرضا والشأنهم اذا ملكوا اعنقوا وان اذا ملكك اعنق  
بل في كثير من النسخ والبوايد في الملك وحقيقته النفي واقرب مجازاته فحين ان خيارهم يثبت على القول بان مثال البيع بعد انكامله فيه هو خلاف  
التحقق كما سلف واظهر في شروط البايع لسبق تعلق حقه بفسخ العقد على الفرق او بطلان الخيار في القيمة دون العين جمعا بين الحقين وفيه لا يها  
منزلة التلافة الذي لا يمنع الخيار بل في الحدائق الوصف في سقوط خيار المشري فضلاً عن البايع لان الغرض بين ما دل على العقد وعلى الخيار تقارض  
العوام من جهة ولا من جهة ولا ريب بعد اجماع خصوصاً مع علم البايع ودعوى فسخ حقه ممنوعة فان خياره بعد الملك كالعقد وهو مبني على التعليل وادله  
اض على هذا المورد من دالة الخيار بمقتضى فسخه عليها وتخصرها بالقيمة بدل العين فيمنع استحقاتها دون البطلان لو تصرف المشري به بالعقد  
اختياراً سقط حقه قطعاً بشأه ما عرفت اما البايع فالتم بقاء خياره لسبق حقه لانه يقوى في خصوص العقد الاشارة الى القيمة لا عرف من عدم التزلزل  
عند فيه ودعوى عود الحر بما التزم الا ان يدعى توقف نفوذ العقد على انقضاء خيار البايع وهو مناف لاطلاقه وما دل على حصوله باجره الضعيف على الملك كتر في  
لك الاشكال في صحة ما يترتب من المشري انما قلنا مع خيار البايع وقد ياتي في المسئلة ثمرة الشئ في المناقشة لا ثبوتية ولو اشترى العقد نفسه بشأه حوازه والتم  
فلا لاغنى عند الفاضل في مع صدان مثلهما ولو كان البيع جهداً في تمنا الحر لا تهذب شيئا فشيئا الا ان بقى التلافة يسقط الخيار فلت وهو كالتلافة  
اعلم ولو كان العاقد واحداً من اثنين موافقاً ما لا لا يجلد ولا يوصى لطفه كان الخيار ثابتاً ما لم يشترط سقوطه او بانه به عنها ليعاقد  
او يرافها المجلس العقد فيه على قول لا يعرف مثاله قبل المصنف صرح بالخيار في فرض جماعة من الاحتياط بل اجد فيه خلافاً بيننا وان حكاه الفاضل  
قوله بالسقوط الا ان الظاهر كما اعترف به بعض الاساطين كونه من العامة نعم احتمله بعض اخبارنا او مال ليه بل في الحدائق انه الاقرب لغادة اللزوم واشت  
في شؤون البايع في الفرض ان لم يكن له الدلالة خلافه وفيه انه يمكن ان يكون دليله بعد اجماع في الغيبة على دخول خيار المجلس كل مع مفضل البشارة العظيمة  
في انقضاء وظه الاصح في بيان عمله الشفع لان المقتضى في العمل هو البيع وقد وجد في الواحد والآخر ان كثر ظاهر التعدد الا انه يوروده مورد العا  
وضرورة اذ قصد التخصيص على الاشراك والوطئة لذكر الفرق بضعاف اذ اختلف في ذلك في الخيار ولو اشر به لا شره غيره مما اشتهر عليه فيسقط مع الاحتياط  
الاكثر الاحكام وهو معلوم القاطع يكون لطم من تعلق الخيار بالبيع قوله ايضاً في قوله ان خياره يثبت لها من حيث سقاط التثنية من المحبة لكونها في قوة  
الانكاد بالصف الثبوتية البايع من حيث هو بايع والمشي من حيث هو مشتري كل العاقد الواحد بايع ومشتريه يثبت له الخيار بالاعتبار من كلا في ذلك  
قوله لا يفرق اذا كان المراد من النفي حقيقة الحق في سلب المطلق فلا فرق بين المتعدد المتعدد بل لو اردت الملكة اى عدم الانقراض عن شأنك امكن في القول  
بانه لا يقتضي تخصيص مورد الخيار بل قضاء السقوط بذلك فيما يحصل به من افراد فلا ينافي ما دل على بطلان الخيار في ثبوت الخيار للبايع مثلاً من الخبرين وورد بعد  
ذكرنا فيه غير قول الرضا في خياره باطل الخيار في الجواب لانه ياء للمشي في غير الجواب ان يفرق في خياره ثابت في غير الجواب ان يفرق فان كان  
لغيره ما دلان بل قيل انه لا يمتنع للمطهر هو النص بدعي لاداة الحقيقة من النفي في الجمل للتثنية على عموم المحامد كما يذهب عليه حقوق النصوص والاثران  
بجواز الجواب اكثرها والعوام فيه معلوم النصوص منها صحيح القبول المتقدم سابقاً وفي الصحيح ما الشر في الخيار فقال ثلثة ايام للمشي قبل وما

[illegible]

حی فیزما وصفا الجہود ما یجئنا







بدر  
منقلا

[illegible]

مفتی





[illegible]

تعد البضاعة في الدوس ولم يستعد في المالك هو مع انه غير مانع من خصوص هذا الترخيص في نفسه بل يتبع  
ولان غائبة الفسخ الاستطاع على العين فان تمكن منها اخذها ما قامته كغيرها ولا فلا غائبة له وعلى كل حال لو انفق القبض منها ولو للبعض فالحال ما كان  
في الكيل لا خلاف في خيلنا لاجل ذلك لا عليه كذا الوقيض منها مستحقا كالأول وبعضه لا نه كعدم القبض بمختلف قبض المبيع فان وجهه وقد يتغير  
البائع قبل يتكفي في الشئ مطلق القبض بخلاف المبيع في غير اذن البائع كاستحج به رجاعة ولحق عليه اخذون لان قبض الشئ من فعل البائع كما في  
المبيع فيسقط عنه بما قبض المشتري ليس فعلا له ولا يقطع عنه بفعل غيره هو كبذل وان التقط بالقبض المالك فيه لدا لانه على سقاط الحق انما اذا  
لزم ذلك بل المعتبر القوت الثابت فيها الترخيص في قبضه ان النقص اذ لم يملكه كون القبض للشئ بالاذن فيها على ما لا يملك الا كذا  
فيها على المشي كاعرف الترخيص الا ان يقال ان النقص لا كذا لانه في شئ منها على اعتبار شئ منها اذ جاء ونحو ما ذكر في الغالب دفع الشئ الى المالك كان  
المادة منه الشبهة بل العدة الاجماع وهو ثابت في الايض كما عرفت من قبض الشئ بل قد يدعي تخففة في عدا اعتباران لا لافهم القبض فيه ولا في  
في المثل وان يقال ان الاذن معتبر في قبض المبيع دون الشئ كما ظهر من بعض كلامهم في باب القبض وان كان فيه ما فيه لكن ومع هذا كله اطلاق في  
في الرخصة وغيرها على القبض قد يتبرر على الاقباض فثم نعم لو ابا ان البائع لزم خلافا للحكي عن الشيخ لعدم الاقباض وهو ضعيف ولو تمكن منه  
قبض الترخيص سقط الحيا وهو وجه ثابت على انه التخليط والاعمال شبهة البقاء وان اسقطنا القضاة ما يمنع عموم البلية فلا اصل بقوله الحق وانما انحلول  
فستد بعد الاجماع ان يحصل التساوي عن مخالفة المتساوي من النقص مؤيد بان الولي في الشرط لم يراه الا لظلاله وقصر فلا يتقدم بالثلاثة  
ايشان بعد انحلول خروج عن كل القوي والذليل ولو شرط التنازل في القبض فخر الباقى فالأول يستقطب وفقا للفاضل والحكي عن ولد وغيره لا على  
ايضا الشا من خاضعة النقص بعد ما عرفت من ظهوره في سابق حلل الجميع مؤيد بان ما قلناه في الترخيص لا يملك في كل لا يملك في القبض  
والعدة ما عرفت بل عن الوجه المستراط خلوا الثلاثة عن الحيا للبائع كما على في خصوص الشرط منه ولا بأس من بعد استثناء خيلنا المجلس ولو قلنا بعد ما  
من غير العقد المصلح المزمع بالمويد بان دفاعه ضرا للاحترام والخصوص والافاضة على سبق لزوم ثلثا في قبض التنازل قبل وليس المراد به في  
الحيا بالخصوص لان الثابت بالتنازل من الحيا والتحكم لا يقيد بالسبب كما في الاخر ما فيه كالحكم عنها ايضا من ان شرط ان يكون له من غير النقص الشرط  
للمشترى بل لا اصل فيه ولا شرط الحيا في قوة اشراط التنازل في قبض المشتري بخلاف الحيا في قبض البائع ضرورة مناعة تركه للاقادلة والذم للمعقول  
من القوي القوي في الثلاثة انما هو للبائع دون المشتري فلا مانع من خياره بوجود سبب به بل يقتضي كذا الفاضل لعدم هذا الحيا في المحل ما لم هو مشا  
لعموم الأدلة التي فيها يعلم فاما من المحل ايهم بعد الفرق بين الاصل والشرط في الدوس فيجعل ثبوت الحيا مطلقا فلو اشترط المشتري قبض البائع بعد الثلاثة  
ولو شرطه ونزع الحيا فكان فيه مضاعفا لما عرفت من سقوطه في اشراط الحيا والبائع ان يلمز به تأخير الثلاثة عن محلهما المتفاد من النص والقوي  
ولا بشرط كون الشئ ميعنا فاعلم اما المبيع فصر في العيان والقبض وطالب البسوط والمراهق والوسيلة في القبض ذلك في الانتصار عن الخلاف اشراط بينهما  
لكن انظر اودة الاخر فيجب النسبة ونحو ما بل هو محتمل الكتب المنهدة في قبض القول بالاولين خلافا للاحق الاكثر وصريح الحكي عن القاضي بل عن  
الاصح كونه له بالاجماع فهو مع اطلاق معتد به وعموم القبول بخلاف الخرج عن الاصل وتغيره في صورة انتفاء العلم بموت مان ويظهر من بعض الاسان  
اشراط الثغاب بين البائع والمشتري بالثلاثة في هذا الحيا ولعله لانه هو المتفادين النقص فيبقى غير على اسيل للزوم لكن يمكن ان يستفاد مما سطره  
في مثل ذلك في خيلنا المجلس في ثبوت المقام وفرض تصون واضع الا انه يعرض النفس الاول هذا وما يعرضها في البحث في الوكيل ونحو ما قلناه سابقا على حظه  
تأمل ثم ان كل النص والقوي اختصاص هذا الحيا بالبائع والبائع كما هو مقتضى الاصل بل يفرق بعض الاساطين الخلاف في الاول في كذا الاجماع في الثاني في كذا  
الذي نص عليه الفقيه والمرفوض ما كانا بانها الاجماع عليه نعم وعن الدوس انه انشتم الحيا له من عدم حكمه باجبان على العقد لكن في خلاصة خبر  
نحوها لا حيا والمشتري بعد الثلاثة ولا في قبض كلامهم مع انه يلوح منه جواز تأخير الشئ اذا جحدوا باجبان على العقد بل جعله خيلنا المبيع  
والتمنا بالآخر كما هو الظاهر ولا فرق في اعتبار الثلاثة في هذا الحيا في النقص السابقة والافاضة بين الحيوان صحر ولا نصوص من الاول وغيره اما ينطبق  
على المشتري فان انظر سقوط الحيا فيه بتعيين المظالبة بالشئ لا سمعة في خيلنا المجلس ليس هو كالتفاد المشتري الذي هو لا يسقط الحيا بل بعضه ينقل  
حقه المثل والقيمة صحت كون التفاد في الادلة في نحو الفرض في اصل ثبوت الحيا في قبض ترجيح المسئلة الاتفاقية برفع اصل الحيا ولا يصح الاستغال  
الى المثل والقيمة اذ هو فرع الاستحقاق والله اعلم وكيف كان فلا فرق في ثبوت الداء المزبوت بين افراد المبيع خلافا للصدق حيث قد اورد في الامم  
لغيره من اشترى جارية وقال اشترى بالثمن ان جلم فابنه وبين شهره الا لا يبيع له الذي دما في الدوس بالندوة في الخلاف بالقدح في كل السند  
وان كان غيره ما فيه من الاستحقاق اعتبارا على الندوة ولا يخفى ان الخبر لا يفيح الداء في السند مؤيد لاصل اللزوم الا ان شذذه وعرا بتر اختصاص  
الامة بهذا الحكم ولزوم انظر حلول الداء يمنع من تخصيص تلك العوامة بما فعل على المشروطة وحله على بيان منتهى الصبر في الجميع وكيف كان فقد قيل  
ان متبدا الداء من بين الفرق وافرظا من الشئ والاشتيك والقاض والدليل والحل والعلامة في الخلاف في غير ما عرفت من ظهور النص والقوي في  
لزم المبيع في تمام الداء ولو كان من غير العقد لا شتم على خيلنا المجلس فينبغي لزوم في الجميع بل بالجميع في بعض النصوص بل اهل المتبادر من قوله  
ان بما فيه ابنة وبين ثلثة ايام مجتهد من وقت المفارقة الا يصح الجوع حال الاجماع الا اذا اريد به مجرد دفع الشئ وهو خلاف الظاهر في خلاف  
اذا وان شرط في العقد سقوط خيلنا المجلس لعموم المقتضى نعم في حال المناقاة ذكرناه ان مجرد كون الابنة من غير العقد مع اشراط التسوية في المناقاة  
المانع من هذا ولكن قد يقال ان المناقاة من النص والقوي كون من بين البائع وخيلنا المجلس بعد ذلك طوله غير قاض في اودة اللزوم في اكثر الثلاثة

شالحيجا



البحث فيه في ما به انتم اكثره فرفعنا ما الحكماء الى الجواب فاشتمل على مسائل الاول في المشهور ان خيرا المجلس لا يثبت في شيء من العقود الباع في  
 الغيبة ويحكم الخلاف الاجماع عليه الفصل الثاني من المعارض خلافا للمحكم عن البسوط والقاض والحل فاقبل في نحو الوعد والعاقد والقرائن  
 والوكالة والجحالة وهو ضعيف لمعرف وقد بان المحييا فيها عام ايضا لا يقبل التسوط فلا يثبت للمجلس ان يقصد منع التصرف فيه مع عدم العمل  
 في الدوس ولا دليل عليه لا يصح ما لو نعت لا متناعه فيها لمعلم بل ولا في غيرها لوجود الاذن المسوق كذلك ومنع في الخلاف اجماع الخلاف كان ثبوت  
 الجحالة لا يستلزم ثبوته في المجلس فيمنع من النوع خيرا المجلس ون المحييا فيه فان اراد الثاني ان كان النزاع فطيا وكيف كان فلا دليل على ثبوت حق  
 فيها معاير حتى يجوز ان ثابت باطل الشرع واما خيرا الشرع فيثبت في كل بيع لا يستعقب العلق سيما كان او ضمنها او غيرها العود الغض خلافا للعلماء  
 في موضع النكاح في الجحالة والاثبات بالبسوط والخلاف في الثاني لا متناعه فيها القرض في المجلس فيهما الا في ان كان بلا علة واشترط الخیار  
 علقه وهو كما ينبغي ويعمل الاجماع من الثاني على الثاني في التوقيف فاحد من الاحكام على ما به في السالط المطبق المتنازع في منه لم يثبت ذلك  
 بان من عدل المدعي من تقدم عليه ونما خروجه من مطلق ثبوته في البيع وبين مضرع بديل في موضع اخر من النكاح التصرف بثبوته كبر على اشكال نعم  
 لم يظهر من نصنا القدوس على حكمية الشيخ الاجماع ومنع من الفاضل نوع فوقف فيه بل في التوقيف والقواعد في ثبوته اشكال لان ذلك لا يقيح في  
 دعوى منع الاجماع خصوصا مع شهره الصحيح البتة به يوم الجحالة بين الفقهاء والمحدثين وقد دواه ائمة المحدثين ولا بد من من ضلوا اصطفا انما يعلم  
 ولا زاد له ولا معارضه بل على مذهب الاجماع المدعي على الاجماع على شرط القرض المذكور المدعي منافاة لا شرط الجحالة في دفعه  
 وضوح عدم الثاني فيمكن ان يثبت كل عقد لازم معاوضة كان ولا عدل النكاح والوقف بخلاف اجد في المستنبط منه الا في النكاح من الفاضل في احد  
 قوليه والصلح مظهر من الحكم البسوط والخلاف في خصوص ما يفيد منه فائدة الاجماع من الكثرة بقاء الفاضل في القهر خصوصا في الصلح الجحالة والقرين الغير  
 الثاني بالافراد من الحكم عن التصرف والكل ما ضعفه القهر المقتضي وعدم ثبوت ان في الدقة انما انقل لا يعود بل وينتفع بجملة من المقامات وكذا  
 دعوى سقوط الحق اوان الصلح لا يقبل الجحالة فان ذلك كله لا مانع من حصوله في جهة النزاع ولا خلاف في ان الاصل المستنبط في جامع المقاصد  
 المسالك الحكم في الخلاف بالبسوط والشرع الاجماع عليه هو الجحالة بعد ما يدعى بشا كلته العبادة واثباته على الاحكام النام وتسوق الزوى فيه وتوقعه  
 على رافع مخصوص فلا يرتفع به غير اما ان شرط الجحالة الصادق فلا يباس كما صرح به الفاضل والكثرة للعقد في المنفعة اشكال ان لو كان من جهة في النكاح المذكور  
 هو عقد الاجماع وعلى المشهور في الثاني بل في المسالك في موضع وفاء وهو الجحالة وان كان فيه ثبوته في الدوس غير هاهنا على ان موضع خلافه هو لا يقدح  
 في الاجماع الكاشف فان تم كان هو الجحالة او لا كان للنظر فيه بما لان كان قد علم بالشرط القهر فيه وهو متنا للشرط الجحالة وانما في الاى عوض فلا  
 يعلم كالقول لكن فيما معناه منقصة التفسير في الحاق العري والحبس في المنفعة معناه به في جامع المقاصد للشرع في المنفعة المذكور بل ويقبل ايضا في  
 عدم دخوله في المبارة بل الله نعم مع انه قال في النكاح واما المبارة فان كانت لا يمتنع غير عوض عنها ولا قصد بها القهر ولا ضعف القهر يجوز للموهاب  
 الرجوع فيها وان اخذ احد القوي لمقت وهل يدخل الجحالة في الشرط الا في ذلك قطا من اننا ولها خصوصية وقد في البسوط عاذه اليه الشافعي من عدم دخوله  
 في الوكالة والقرائن الشكر والود بغير الجحالة قال لا نه اعقود جارية لكل منهما معهما سواء كانا شرط جحالة او لا في كل واحد منهما على الهبة الجارية لا يخلو  
 من منافاة له فالاولى ما دخوله في ذات القهر على الثاني بينهما وعدمه والحكم يجوز الدخول في الاذن منها للعوض والقهر به كما هو مقتضى المصنف ونعم  
 غير القهر او ابتداء في غير ذلك على حوله العقود الجارية وعدمه من الشيخ والقاض والحل دخوله فيما سعة عن الشافعي استنادا الى القهر المقتضي  
 اطرا في كل عقد جارية بغيره بغيره اطلاق المتن والفتية والاداء والقواعد القديمة ومنع العلة في الخلاف والقهر والكثرة والشهد الثاني  
 وقد صحت في البسوط المذكورة لعدم ما شرط في الجحالة بالاضل يضاعف بعد شرط الثاني في الشرط فاما ما يؤكد مقتضى العقد فان  
 ازيد خصوصية المؤثر عاذا التراجع الى التعلق لانه قد يشرع في الجحالة في هذا وقد علم ما ذكره حكم الشرع فيما اختلفت  
 لزوم وجوبه كالسبوق والتمايز او يلزم من احدا الطرفين وهذا الاخر كما لو قرر اشكال في القهر جواز من الراهن وان لزم العقد من جهة لان الرهن  
 وشيعة الرهن في ارضي استباق الاستباق ودد جميع المناقاة فان الاستباق في المشروط يجب ان لا يثبت في النكاح والوقف  
 خاصة من العقود وكذا لا يثبت في الامراء والطلاق وفي الافالة ما سعة من العلق من الاقاعات الاعلى واية شرادة لا يلفظ انها كقول بها  
 بعد الاجماع في الحكم عن البسوط وفي المسالك على الاولين وعن الحل في الخلاف في الثالث الذي بنا في شرط الخيار فيه اعيا القهر ايقم بشا على المناقاة  
 كما انه ينافي في الثلاثة انما لا يعقود لا العقود لدا الحق في الحكم عن السائر على عدمه في الثاني يخرجه عن العقود ومقتضا اطرا الحكم في الجمع على  
 انما ينافي في الثلاثة انما لا يعقود لا العقود لدا الحق في الحكم عن السائر على عدمه في الثاني يخرجه عن العقود ومقتضا اطرا الحكم في الجمع على  
 انما ينافي في الثلاثة انما لا يعقود لا العقود لدا الحق في الحكم عن السائر على عدمه في الثاني يخرجه عن العقود ومقتضا اطرا الحكم في الجمع على  
 انما ينافي في الثلاثة انما لا يعقود لا العقود لدا الحق في الحكم عن السائر على عدمه في الثاني يخرجه عن العقود ومقتضا اطرا الحكم في الجمع على

عن  
 والفتاوى  
 خلافا من الفسخ في البتة  
 وكذا المعاملة لو كان في البتة



شكوك  
في  
البيع

ردا ولا يقدر بحث اي شيء ان الحكم دخول غير الشرط بجميع اشكاله الموصلة ودد التي ونحوها لكن فيما ينص فيه ذلك بقوله للمفاوضة للعلوم  
المفوض صدم الفرق فيه بين البيع وغيره وانما انقصها على البيع للدليل ولا فلا يجوز لها ان تضعف جدا كما هو واضح واما الغبن فثبوته يشتر  
عقود المفاوضة بشا على ان قدر كره حداثا لعرضه المستعمل انما يشترط في المشتري في البيع بسقط خيار الشرط كما يسقط خيار  
الثلثة بلا خلاف عندنا بوجه في الغبن وجامع المقاصد يحكي الخلاف وكذا القوائد الاجماع عليه وهو بعد شهادة النسخ له الحجة مضافة  
الى ما نحن عليه والفاوض من ردود الاختيار من طريق الاحتياط لذلك محققين بالاعلية كفي بما نوافلين والى دعوى الاولوية فانه متى سقطت به الخيار  
الاصل كالحجوان فالشرط اولى وان كان فيها ما فيها كدعوى العوامين العلة المنصوصة في الصحيح خيار الحيوان ضرورة ان الفاء فيه زائدة لا تعليل  
نعم بعد عند ارادة الحقيقة من العمل فيه وجب عمله على ازالة دلالة على الرضا وح لا تفاوت بين الحيوان وغيره لا ضرورة اعتناء ما دل عليه من  
الافعال والا قول والناشئة فيما يصلح الى حد العلم في الاول يدفعها هذا الصحيح غير واحد الاصل على خصوص الحيوان كما جرى وعلى ذلك دعوى  
من يتد السقوط بالشرط بان اذ لم يكن للاختيار ونحوه فيما علم عدم ارادة الالتزام به بل المخرج ان ما كان ظاهرة ذلك كذلك ايضا بل ينبغي عند السقوط  
بالشكوك فيه من مضاعفة قطع خطي كلام بعض المتأخرين بما اوردوا من بعض متأخريهم الى دعوى ما سنعينه في الحيوان من ان الدلالة لا تفي في الشرط حق  
يعلم القدم بمقتضى ما دل على السقوط في بين خبر الامداد ونحوه مما يقتضي بعدم السقوط به الا ان الجميع كما ترى مناف لاطلاق الفناوى وقد عقد  
بعض الاجماع ان الساقطة وما ذكره وسقطان الحيوان من عدم الشرط قسم اخر مقابل الرضا وليس قوله ذلك من انما منه ظهور في ان السقوط  
بالشرط للدلالة خصوص ملاحظة كون الفاء فيه وابطى للشرط لا تعليلية وانما الدلالة ليس بعلية الشارع لا خلافا باختلاف الاصل  
الاكثر والاهو الغبن ان ارادة قياس مقام الرضا في الاستقاطيل يمكن دعوى انه المنقاس من امثاله او ارادة انه بعد اتمامه على المسقط شرعا  
فعله فهو ضامن بالالتزام اذ كان عالما بانته مسقط منه له وكان الاطلاق لغلبة العلم بالحكم الشرعي وعدم معتد بوجه الجهل وندى الغفلة  
والتهويف لقول بانه مسقط قبل اطلاقه من قوة وقد بينه لغير الحيوان بالاجماع المحكي عن الخلاف ان لم يكن المحصل ظهور وعدم ارادة خصوص  
المؤثر في الصحيح وهو لا ينبغي التوقف هنا بل ولا في سقوط خيار البايع بالشرط في الفتن كما صرح به جماعة وعلم من داي ابناء من لذلك لعدم  
الفرق بين العوضين خبر في الجار والفاوض بعدم سقوط خيار البايع في الشرط بالشرط في خيار الرد محمول على ما عرفت سابقا من كون الشرط فيه  
قبل تحقق الخيار لانه انما يحصل بعد الرد كما عرفت سابقا والمذارج على ذلك الحديث فينه تافلا كانا لا غير تافلا فلهذا وقع الحديث فيه خطابا ولا غير  
اوتينا انما ان فيه الخيار والفتن انما الحالي منه من صدق اسم الحديث فيه ومن ان المنقاس من قوله حديث فيه حديثا مقصدا لاحداث فيه خصوصيا بعد  
ان لم يكن محمول لغوبا وقد يثبت في الجملة عدم سقوط خيار الغبن بالشرط غير التاويل الذي لم يعلم بالغبن ولكن لا ينبغي تعليق الفرقين على الحديث  
خطا وبين الغفلة والاشياء من ذي خيار مسقط خيار من غير فرق بين الاختيار وغيره والامداد والاشياء والفاوض بعد سقوط خيار بالجلد  
مع الطعن في سند شذذه وعدم ظهور في الرد بالخيار بل قد ظهر منه عدمه ومنافاته لما دل على ان الفاء في زمن الخيار للشرط يحكي القول  
بان استخراج الجلب الذي هو ملكه ليس احدا فانما انما ان شرط بيع ما فيه الخيار بالاجماع قبل البيع في خبري الجلب والتكوي في الايشين من الشواهد  
التي لم يعمل بها احد في العلم ومن ذلك كله يظهر لك ما في جامع المقاصد من انما لا يواضع غير ما فلاحظ واما ما لم يقدف فيما ذكره غير واحد من  
بعض الاساطين الى الاحتياط شرعا بدعوى الاجماع عليه بل في الغيبة في الخلاف عنه من الفسخ بصرف كل منهما فيما انتقل عنه انه لا يكون الا على ارادة الفسخ  
فضلا عما علمه عند الدلالة او كان خافا من عدم الدليل ان لم يكن اجماعا على الحاقه بالشرط المذموم بناء على السقوط به بعد دعوى الدلالة عليه  
كذلك في المنقلب اليه على الاضما يدفعها ما عرفت من عدم وجود السقوط في الغيب عليه على الدلالة وليس في الادلة ما يقتضي التعليل هنا بل  
ليس بها ما يقتضي باعنا غير مقطوع الدلالة عليه من الاضال الا نحو ما دل عليه في الاضما ويمكن منها ان ترجع الى التمتع بمصلحة البيع ان لو  
يكن اجماعا كما هو مفروض المسئلة واما الاستدلال عليه بالشرط لانه لو لم يكن فسخا لكان ممنوعا منه شرعا لمصلحة ملك الغير على المشهور  
من الاضال بغض العقد والاصل في تصرفات المسلمين وتوقعها على الوجه السامع الصحيح فيكون فسخا كما ترى ضرورة عدم انحصار وجه الفسخ في ذلك  
ولا يتم في اجراء العقد خاصة فيكون الفسخ على خلاف الأصل لا ينافي في ذلك من الدلالة على ان المراء الفسخ به نعم لا يباسل كرهه الا موهوبة  
بعد دعوى الاجماع على الفسخ بكل ما وقع في المنقلب اليه كانا جازة ويكون هو العدم لكن في فسخ الشرط لو كان يخلو نحوه وصحة وجهه بل هو كما  
يشتران من حصول الملك الى حصول شرط الفسخ الذي هو سبق الملك من ان الفسخ يحصل بالقصد المقاد بالشرط فيقدم ويحصل الشرط وهو الملك الفسخ  
الذكر وتعليق فرع جواز الوطى له فيه انه حصل بالقصد لا بالعلل كما هو المفروض بل لا بد من الالتزام بالبيع نحوه كون وقوع تمام القبيضة التي يحصل  
بموضع الشرط شرطها كاشفاق حصوله لا يفسخ قبله انما وهذا وان امكنه ان لا يملك الدليل المحصور من الدليل على العقد والشرط  
طريق الجمع بينهما وبين ما دل على اعتبار سبق دعوى التقدم الذاتي بخلاف المقام الذي لا يتوقف الحكم بالفسخ على صحة الشرط فيكون ولو كان فاسدا  
اي لم يثبت عليه شرعا هذا اذا كان الشرط بالبيع ونحوه انما اذا كان بالانفكاك كالسلف التعليل الوطى ونحوها فيكون القول بحصول الفسخ بها لا يمتنع  
للدخول في الملك من غير ان يثبت على ما دل على ان الشرط باي فاسخ يكون المستفاد من فسخ ثبوت الخيار له على ما دل على جرمه الشرط في مال الغير فلهذا علمنا  
لا يواضع الملك من الشرط خصوص ما عدا هذا الفرع فومان الفسخ في القول في الملك المسند لا يباسل فلهذا فانه قد وقع نافع  
فيما ظهر من الرد في الوطى بل هو في البيع ونحوه بناء على ما سبق الملك فيه

عليه  
في  
الملك





[illegible]







في المشاهدة والوصف كالإطلاق ونحوه

لا يقتصرون الوصف في الجملة خلافاً للقول في المحققين واستشكل فيه القواعد الظاهرة بثبوت خيالات البيع غير المتعين  
في المشاهدة والوصف كالإطلاق ونحوه كما أن العدة فيه محدثة لا تكون القول بثبوتها إلا بعد بيعه فذلك كالصحة في قولنا في خلافاً لوصف  
في العيين منزلة الأبدل في الوصف للعين فاجبنا والله أعلم **الفصل الرابع في أحكام العقود والنظر في أمثلة الأول في النكاح** قال مالك  
كونه منقوضاً ولو بالعتق وتقبله النسبة التي هي لم يمتد صدق التأخير يقال إنك اشترى شيئاً وتقسيم البيع باعنيما وجودهما في كل من الشيء للمتن  
والنظر في أربعة أقسام فالأول انعقاد الثاني الكمال الثالث مفاعله أو مقتضوه من المرافقة لمراقبة كل من الغير بمن صاحبه لأجل دينه ومع حلول  
المقنن وتلجبل الثمن النسبة وبالعكس الثالث عدل الثاني في حدوده أو مقتضوه ببيع الدين بالدين وانعقاد الإجماع بقسمه على قضاءه  
كما سنفرد فيه في علمه وكيف كان من ابتاع شيئاً لم يمتد من دون تعديله بالناسيل للمتن خلافاً واشترط عليه التجنب منه كان الثمن خالواً كان الثمن أما  
الإطلاق فلا خلاف عرفاً وقال الصادق في الموت في رجل اشترى جارية برهن مسعى ثم اشترى جارية ببيع والثن إذا لم يكن ما شرطه وقد سنفرد في علم  
بحاذا ذكره بعضهم فغيره من أن شرط التجنب في كل رجل غير الرخصة أو في الرد من أو في التسلط على الفسخ إذا ضمن زماناً انعقاداً في المشرى  
بهمشكلاً وأصله في المسالك قولاً بذلك مع الإطلاق أيضاً وفي الرخصة لو قبل بقبول التجنب مع الإطلاق أيضاً لو قبل بيعه ولو قبله كحاشا أن قل  
ببيع أو لا الناكيد بطلاناً في الإطلاق فيبدأ استحقاق المطالبة في كل وقت كما هو مقتضى الحلول في كل دين أما وجوب الدفع فعلى المطالبة فضلاً عن  
فان شرط التجنب فيقبل وجوب الدفع بدونها فهو امر غير ما يقتضيه العقد اللهم إلا أن يمنع ذلك يقال باقتضاء العقد التفاضل من دون مطالبته  
كما سنفرد فيه في النظر الثالث في ما يندفع من فسخه الشرط باعنيما هذا فله التجنب واختلافها فلا يصح مع الشرط عدم التعيين للجملة وعلى  
فقدما الصفة فدعوى التسلط على التجنب بالأخلاق لا يبره في أوله فغيره يمكن منها العقد صدقاً لاختلاله بالشرط حتى ينفذ سائر الأجزاء نحو التكليف بالاطلاق  
وثالثاً لا بد من تعبد التجنب بعدم إمكان الأجزاء كما في المسالك إلا اجبر على الوفاء به وقد يحتمل الإطلاق كما سنفرد فيه في ذلك في أصل وثبت  
التجنب في الشرط في علمه ثم لو قال أن له تعديله في كل ما في المبادىء كان في القول عدم ما عرفت من شرطه من الثمن في غير التبرئة أحكام التجنب إذا قال بعثت  
عليك أن تنفذ الثمن قبله بشرط ولا فلا يصح بيشنا مع البيع في العواطف في فسخه البيع فظروا فلنا بطل الشرط على أشكال في جماع المعاملات  
في أن يفسخ أو يفسخ بطلان الشرط والعقد المتعلق على الجبر أو امتناعاً ففسخ الشرط بطلان ففوس شرط من مقتضى صحة العقد لا يفسخه ارتفاعه  
بعد وقوعه ويزنق واضح بينه وبين التجنب لا مكان انكسار لزوم عن الفسخ وبتنصيص انكسار الفسخ عن نفسها أو يكون الفسخ للعواطف لا يبره تجري مجرى تجنبا  
لأن وقع الشرط من عدمه من أفعال المشرى الاختيارية فهو تجنبيه له في فعل المصروف الفاسخ لكنه كما ترى لا ينبغي لأشكال في بطلان الشرط ضرورة  
عدم صحته مع فساد العقد كما أن اشكاله فساد العقد مع بطلان الشرط بناء على أن بطلان مقتضى بطلان العقد والله أعلم وأما أن شرط التجنب  
للثمن جبراً أو بعضه أو نحو ما منعته فتح اجاباً بقضية خصوصاً عواطفها وخصوصاً في البعض من المستبشرين بغيره في وقت طول مدة وقصرها  
خلافاً للاسكان في منع فسخها عنه أكثر من ثلث سنين في السلف وغيره وهو مع عاقله لا بد له من أن لا يبره نعم قال أحمد بن محمد لا بأس الحسن أن يزدل الخرج  
للبعض الجبال إلى أن قال أنا إذا منعناهم بنسبة كان أكثر البيع فقال بهم بياخبر منه فقلت بياخبر سنين قال نعم قلت قلت قال وهو غير ما سنفرد منه  
الذي لا أن يبره ثلث فسلما كما عاقله في المشرى عن قرب لا يستطاع أحد أيضاً قال لا بأس الحسن الرضا أن هذا الجبل فمد على الثمن منه باب  
ذلك فقال إذا ردنا الخرج فخرج فأنما سنة مضطربة وليس للثمن بدع معاشهم فلا تلغ الخطأ فقلت أنهم قوم ملاء وعين تحيل التأخير فبنا بهم  
في بياخبر منه قال بهم فقلت قلت قال لا يكون لك شيء أكثر من ثلث سنين بناء على إرادة المنع من بيعه ثلثاً بذلك لأنها كما ترى مع خصوصاً عين  
في المضاربة صحيحاً يمكن حملها بل علمه الظاهر على إرادة الإرشاد بذلك عند التصحيح لا الترتيب عليه كما ثم أو الفسخ كما هو واضح فلا ينبغي الجواز  
في بل لا يتعد جواز ذلك المدة التي يعلم المتعاقدان عدم أوداها عادة كالناحية الف سنة مثلاً وانظر فيه في الرد من أو لا ثم سنفرد في الجواب  
في لوجود مقتضى إرفاق النافع والحلول بموت من عليه الدين غير مانع أنه هو بعد أن أحكاماً شرعياً لا يورث بها بخلاف ما لو جعل العمل أن يكون  
وعدم انتفاع صاحب الدين به بل دفع بقيام الوارث مقامه بل انكم عدم تسلط الوارث لشيء بذلك على الحيوان أو أحملته في المسالك تبعاً للذكرة  
لأصلالة لزوم مع عدم التعصير البالغ في خوان الأجل الذي له تسلط من الثمن فهو كقوات المدة المحظرة بالموت وإن كان قد يقال في جريان الاحتال فيه  
الأنه ضعيف جداً نعم قد يقال في محل الإشكال أن لا يستلزم بذلك على الحيوان أو يفتقر من الممتن بنسبة ما فات من الأجل كان اشترطه من عليه  
الدين لا فائدة به بل هو كما سنفرد في العرض جاوله الموت فمجهلاً وكيف كان فلا بد أن يكون من الأجل المضرب للثمن والمقنن أو لها معينة لا يطلو  
بها احتمال الزيادة والتعصير ولا خلاف أنه فيمن لم يمكن تحصيل الإجماع عليه أن المسامحات العرفية في بعض الأجزاء لا غير ما فلا واشترط الساجد  
ولم يثبت جلا وعين اجلا محمداً كعدم الحاج ونحوه ما هو محل الزيادة والتعصير كما سنفرد في الجواب على ما يطلو فمقابل بما أدى ذلك إلى الجملة في الثمن  
لأن الأجل له فسطح منتهى بل يظهر من الرد من غير ما عاقله مقرر المتعاقدين بقبول الدية فلو أجل بالثمن ورواهما أن الذي هو عند الفسخ الضعيف  
عبد الضاري والظن بغيره لا يورث بياضاً أنه يوم معين مضبوط عندهم ولم يقبله المتعاقدان واحداً ما يقع أيضاً للجملة أيضاً وقد بينا في غير هذا  
الأحكام فيه ما يطلو في نفسه وكذا أن البطلان مع عدم معرفة المصداق فلهذا ورنه مثلاً بطلاناً بخصوصه وإن لم يعرف مقدارها إلا أن للتعصير بها  
وبما ظن من الذكرة الأكفأ به ولو جعل المشرى بين امرئ أو مودكا بغير من مودع أو جادى بطل كما عرفت عليه غير محدد لها الذكر في المعقود  
بيع ويجل على الأول لم تنظر بها ثلثه وعلل في الرخصة بعد أن سألوا كمنه وبين التاجر جلا يوم من الأسبوع بأنه عطفه على اسم معين وهو يحقق









[illegible]









برج

في القواعد الاشكالية في المسائل المتشابهة من ذلك من عدم دخوله في قسم القول انما هي متساوية لان لم يكن فيه شبهة بخلافه ان لم يكن فيه شبهة متفقاً  
المطابقة والضمي اما انتفاء دلالة الالتزام فلعل كونه لا يتطابق بل من خصوصية واحدة ان لم يكن فيه شبهة بخلافه ان لم يكن فيه شبهة متفقاً  
مع عدم كونه مع قطع بعض الاشياء ومنه لعل الاقوى الرجوع منه الى العادة المتخلفة باختلاف الامكنة واضلاع البناء وغيره والى ذلك الدروس  
لقوله بل يغلب الجدار والبناء الذي يرتفع العادة بكونه فيكون هو لا يخرج عن كونه في التذكير عندنا لا يدخل ولا يتبعه بغيره الجدار لا ترفع من وزنه الانتفاع بها  
بل والشرايط لذلك ما جزم به الدروس وجامع المقاصد لكن في القواعد والتذكير الاشكالية فيها ولا وجه مقتضى بل والاطلاق مع الانحصار  
لاستلزام الانتفاع المطلوبين بالبناء بغيره كما هو واضح لعل كون الاشكال من حيث المظهر وان كان داخل او خارجاً لا يخفى كاحتمال كون من مع التمكن  
من الجوارق وشرايطها وكذا ايضاً العرش الذي يوضع عليه القضاة اذا كان ثابتاً دائماً او غير ثابت مع استحقاق الدروس من جهة الدخول والاطلاق في القواعد الدخول  
على الاشكال كما طالع في التذكير ان الاقرب عدم الدخول وليس لفظ التكم كما ثبت انما خلافاً في التذكير عن الناحية قال وليس جيداً فان العادة  
والعرف في الاستعمال يقتضي عدم دخوله في القسم والى ذلك في المسائل المتشابهة من ذلك من عدم دخوله في القسم والى ذلك في المسائل المتشابهة من ذلك من عدم دخوله في القسم  
وبما يغلب لفظ التكم العرف فاننا قد دخلوا في قسمه داخل ولا خلاف في ذلك القول في باقي الاشياء الثانية في بعض المسائل  
في تناول العرف لها لا تدخل واضع من ذلك الدروس ولما يغلب لفظ التكم تناولنا ذلك لغيره لا مع العرفية ومنها الدار التي اشار اليها المصنف بقوله وكذا  
بعض بلع دار داخل في الارض ولا ينفرد الاعلى والاسفل بل بخلافه ولا اشكال ان لا يكون الاعلى مستقلاً بما تشهد العادة بغيره مثل ان يكون  
منفردة لها طريق مخصوص نحو كذا في بعض البلدان والظن اشراك التفتيح بينهما وعليه على اطلاق المكاتبه التحجيرة رطل استخرج من جعل بيتاً في دار  
له جميع حقوقه وفوقه بيت اخر هل يدخل البيت الاعلى في حقوق البيت الاسفل ام لا فوقع ليس له الا ما اشار له باسمه وموضعه انتم مع انه في البيت  
في الدار وكذا الخلاف ولا اشكال ان لا يدخل الابواب المنصوبة والمخارج والمداخل من التماسل والعيك والافلاك المنصوبة عليها في بيع الدار وان لم  
يسمها بل الظاهر دخولها فيها لا في بيعها خاصة كما هو في العادة وكذا الاستصحاب المستد خلفه في البناء بل الدار والادوات المنصوبة في السلم البناء لا ينفرد على عمل الدار  
بل والجامع المعد لها والمخارج والمنحوى المنصوبة في الارض والمخارج من حيث قسمه من اجزائها وتوابعها خلافاً للفاصل في التذكير كما حكمنا في المسائل المتفق دخول  
السلم الممر والوقوف المنصوبة على الدار من غيرهم والادوات المنصوبة في حيزها من اسم الدار في اكثر كذا في حكمنا في المسائل المتفق دخول  
علمنا لانفس اجزائها فان في التذكير ما ثبت في الدار على غير الدوام والبقاء كما رقبه والذنان والاجان المنصوبة في السلم الممر والادوات المنصوبة في  
في الارض والجدران والفتان من حجرها وضعت لفضائها في الحيز لا الاقرب عدم دخوله لانها ليست من اجزاء الدار وانما اثبت له في الارض في  
كذلك بغيره وبما لا يستعمل في الدروس لا يدخل فيها ما لها من الحقوق ولو كانت مدفونة ثم بعد ان حكم عن الشئ دخولها لانها كالحجر  
قال نعم لو كانت الناحية شبيهة في الجدران قريب هو طار في المسالك لو كانت التسمية مثبتاً لا يدخل قطعاً فقلت قد تناقض فيه على الخلافه وكيف كان فلا  
يدخل فيها لا تكون المنزلة ولا حمار المدفونة وما ليس بمجمل كالفرد والشور والحمل والدوا والبكرة والفعل نحو ذلك ويقتوي دخول الواجبات كالكبر  
كلية المسالك امشكك من جهة القول في التذكير ان الاقرب لا يقول لانها ابوابها فاشبهت البيت المنصوب في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر  
كالفرد طار في الدار في دخول الواجبات التي هي ابوابها وان لم تكن طليعة له في الدار في دخول الواجبات في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر  
عدم الدخول لانها لان في حيزها في دخول المسالك في الارض في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر  
لدخل الرعي المنصوبة قطعاً الامع الشرط خلافاً للحكم عن المبسوط ومنه في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر  
الدار الجدار ولو لم يعلقها في وقتها دخل الجميع لو لم يقل في القواعد اشكالاً قال فان فلان يدخل الجميع فلا يخفى وجوب النسيب وكذا يدخل في السلم  
الدار التي فيها حق عليه التذكير فلا يخرج جهات بعد ان كان من التوابع خلافاً للحكم عن المبسوط فلم يدخل في مادته في حيزه تمنع من حيزه  
فتنحى من حيزه وتبعد القاضى كذا في الدروس واسماء علم ولو كان في الدار داخل او شجر لم يدخل في الدار في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر  
بيع الارض التي لها حيز في الدار في السلم الممر ولو كان في الدار داخل او شجر لم يدخل في الدار في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر  
يعلم منه الدخول وان لم يقل بمقتضى انما بان من حقوقه في الدروس عن المبسوط دخول الشجر والصل في بيع الدار ومنه في السلم الممر والادوات المنصوبة في السلم الممر  
شياً بل انما اراد عليه حائطها او ما شاكله لم يدخل في الدار الذي يحكمه الفاضل وغيره من الشئ الدخول في بيع الارض اذ قال ذلك الدار بل انما  
واضحة عليه القاضى وان جزم به وان زعمه انهم الا ان لا يفرق بينهما ما على كل حال فلا بد من ضعف الدخول فيما مع كون من الحقوق ممنوعة في الغالب  
بل لو فرض ذلك بعض الاشياء والاربع المقص منها زعم الدار وضعتها كمنها واجبا على التزاع ويكون من قبل الدخول بالقرين بل لا يحتاج فيه حجة  
الى التمسك بالحق ومكابرة العقائد في العلم في حيز الشئ من قبل ارضا بعددها اربعة وفيها زرع ونخل وغيره من الشجر والارض  
الارض في الارض ولا الشجر في الارض كما ذكر في قوله هذا شراً اهلها جميع حقوقها الناطقة فيها والحاجبة منها اي داخل الفل والاشجار في حقوق الارض لا فوقع  
اذا ابتاع الارض بحدودها وانما انما عليه جميع ما فيها انتم اوضحه كذا على القدم منها على الدخول من حيث قبل الدخول فيها على كذا ما اعلق  
عليه بل الدال المظهر على العلم مع عدم ذكره والمنطوق لا خلاف فيه فلا يخفى دلالة العرف في الاستثناء مثلاً فلم ادر انما هو المخرج وعلى  
جاءت ما عرفت في الارض وليس للشئ من شئ من ذلك لان من حقوقها الناطقة بها كما انما للبايع فذلك لو انعكس الامر لم يدخل نفس الارض في  
بيع الفل والشجر لاصل ان يستحق من حقوقها ما يتوقف عليه لا في الشئ وعرف ما في الشئ والسوق جميع القدم ونحو ذلك من حقوقها قال الصادق في حجر









معا

معا ورفع الوجوب عنها فلا يختص بها من أحدهما حق بغيره الخاكم لكن قد عرفت ان وجوب القايض عليهما مطلق غير مشروط بشيء ولا ينافيه جواز الامتناع  
لاحدهما انما عصى الاخر في عدم القايض الرابع لم يرض انهما يجيران معا وهو المضاف ولكن اقره الاربعة اذا كان الثمن في الذمة فان كان معها فقولان  
له خاصة عدم الاجتناب ويري قال الحمل لشبهة الشائبة ولا يجنب لها وقد عرفت ان الاقوى على كل حال ومنع ذلك كله فلهذا انما لم يوجب التسليم  
على كل منهما القايض والا فغير ذلك هذا الامتناع عن التسليم وان سيقه الاخر بالامتناع كما هو مقتضى المعاوضة والمعلوم من بناء المتفاوتة بل المطلق  
العقد بالنسبة لا ذلك كالقبض به لكن عن الاراد ببل بعد ان حكى عن الأكثر انه تعالى يجب عليهما معا الدفع بعد اخذ العوض ويجوز لكل المبيع حق قبض  
اشكله يقدم النقص ثبوت الانفعال بالعقد قبض وجوب الدفع على كل واحد منهما عند طلب الاخر وعدم جواز الجذب حتى يقبض حق من غير ان يكون الاخر لان  
ذلك هو مقتضى الملك ومنع احدهما حق الاخر من طلبه لا يجوز الظلم للاخر ومنع حق وجوبه واستجوده الحدثان لم يكن قالوا حتى فهم ذلك من عباراتهم هذا  
المقام اشكاله ان غاية ما يفهم منها ان اطلاق العقد قبض وجوب تسليم المبيع والشرط لا يوجب على كل منهما التسليم من غير اربعة فلهذا خلاصه البيع  
فان فرض بناءا في وجوب التسليم ودخلنا التسليم من البيع وابتنى من المعنى الذي ذكره واشكله قلت لا ينبغي ان يقال ان العوض هو غير المبيع  
في الامتناع لاحدهما الامتناع الاخر وان بناءه المعاوضة على ذلك وهو المبرر ادنى في الدروس من ان حكم العقد قايض للعوضين لان قالوا فان بناءا في  
لأن العقد تقدم تعاوضا ونحوه فلهذا ان الان وجوب على كل منهما مستقل على كل حال وان اليقين بمنزلة التوضيحين وليس لاحدهما الامتناع عن التسليم مع عدم  
ارادة المقايضة مثلا بعد امتناع الاخر ومن ذلك يظهر انه لا وجه لاشكال الاراد ببل بعد القيد من اطلاق العقد فقلنا ولا يصح بعد الاختصاص  
عناظرة عنهم بما حاصله يرجع الى ما ذكرناه في القول الثالث للشاخي وريما حكى عن بعض النسخ او بعد ذلك فيجوز ان يكون على وجه المشهور في هذا المقام  
لا يخلو من ضرورة ظاهره ايضا ان وجوب التسليم لله اقضا العقد بعد الطلب فلا يتجوز قبله وفيه ان كل الامتناع ما قد ساقا قبض اقضا اطلاق  
العقد وجوب التسليم كما ان العرف والقواعد الشرعية كذلك فاما ما حكى عن بعض النسخ او بعد ذلك فيجوز ان يكون على وجه المشهور في هذا المقام  
لاحدهما حق متعلق بالعين فياخر بالقبض بغير ان وسائر تصرفاته فانها وان لا يرضى له قبضه المتنازع للملك بالعقد وان لا يعلق له بالعين بمقتضى ان  
الاثر يحصل بالقبض على القبض خاصة وانما النص في العين فلا يتم فيه وجوبه اذ مقتضى ما يقتضيه لاحد ما في كلام الاصطفا والذى بناه سبب الاتفاق  
حديثا ان الاول فلا يصح الصلوة فيه مثلا كما انه لم يقتض على بيعه في كلامهم لكونه لا يتم بحصول القبض بالاذن او اذنه مع المنع خاصة مع ان الوجوبين  
قائمان فيه ايضا والمناسبات المذكورة لا يوافق هذا كما مع عدم الشرط لا معه فلو اشترط البائع خاصة تأخير التسليم للثمن في مدة معينة خارجا سواء  
كان كلييا في الذمة او في قبض المشتري لكونه مقتضا عدم استحقاق التسليم عليه كما لو اشترط المشتري تأخير القبض ولو اشترط ما عدا ذلك ايضا لا يمكن كل  
من الثمن والممن كليا في الذمة والا كان من بيع الكلي بالكل كما في الدروس يستمع انتم تحقوا الحال في ذلكنا ايضا وليس بغير شرط المناجر الامتناع  
عن التسليم ببقاء افضاء العقد بالنسبة اليه سائلا كما هو واضح ولو فرض اتحاد اجل ما مضى بقبض حكم ما افضاه العقد من القايض بعد حلول الاجل  
ويجوز ولو كان الشرط لاحدهما فلم يقبض العوض حتى حل الاجل في حكم عود القايض اشكال قوله العقد تقدم اطلاق العقد قبضه بعد ان كان مستحقا  
لتقدم التسليم على الاخر ولو كان الثمن ثلثيها كحل من المشتري فالظن عدم اعتبار القايض بعد بل الواجب في المبيع كما لو كان الثمن بنسبة نعم لو كان  
منفعة عين مملوكة كدابة او دارا يمكن اعتبارها بدفع العين فان المنفعة فتأمل فاقضها بغيره كدابة او دارا في الاصل ثم ان الشرط النافذة للثمن المتيقن منها  
ايضا في اعتبار القايض اتحاد افضاء الاطلاق في الجمع نعم لو فرض خروجها من ذلك يمكن دعوى عدم افضاء الاطلاق القايض وان استحق كل منها على  
الاخر نحو الوديعتين فلهذا لم يحدد المحبس بامتناع الاخر كما في بعض الشرط في البيع حتى يبرأ منها اصل الاستحقاق لا معنى للمعاوضة الملوقة بها القفا  
بعضهم والظن ان حق الحبس ثابت بالامتناع من بعض العوض بل الظن عدم وجوب القايض على النسبة لا تترك خلاف مقتضى العقد واحتمالها في بعض من  
فائدة العلم وكذا يجوز لو اشترط البائع مثلا شيئا من الدار او كدابة لمدة معينة كان ايضا جائزا بل خلافه في اشكاله اصل جواز ذلك ظاهر للعلم عند  
استحقاق التسليم عليه وعلى افضاء العوض الا ان الامتناع به استحقاق الزكوة والتسليم وجوب القايض لكن الجواب عما يقتضيه من القبض ان يتوقف  
عليه العقد في بعض العقود وتوقف بغيره البائع ويحتمل بعد التمسك في بعض الاحوال والحكمة والكرامة في بيع ما لم يقبض في غير ذلك من الاحكام الشرعية  
في البيع وغيره وهو في الاشهر من القبض بجميع الكف فحكم المصطلح المنبر المأخوذ في الزكوة من جملة ما عرفت من اصل اللقطة ان القبض لا يندفع في غير ذلك  
في العرف كما انهم لكن ذلك لا يوافق ما عندنا لاننا انما قبلنا ان القليلة مطلق موله كان المبيع فما لا ينقل كالعقار وما ينقل ويجوز ان يكون الجوهر والذات  
وقيل فيما ينقل القبض باليد والكيل فيما يكال والانتقال في الحيوان وقريب منه ما في الحكم من البطول بعد هو الذي لا بد وان كان لم يحكم به ما قال  
فيه على ما في المختلف ان القليلة بما لا ينقل ويجوز وما فيه فان كان مثل الذر او زائدا على ذلك ناهي الجوهر طائنا ولا يندفع في الشاؤون وان كان جوارنا  
كالعبد والبهيمة القليلة في الاول ان يقيم في مكان اخر وفي الثاني ان يمشي الى مكان اخر وان كان اشترط جوارنا فاقض ان ينقل من مكانه وان كان كدابة  
فالقبض ان يركله فانه يعتبر من البراج وانه حرة وقيل ان القليلة بما لا ينقل في المنقول نقله وانما ان ابول المالك مدعي عليه في الجماع وتبعه الشهيدان في  
اللقطة والروضة وفي الدروس غير المنقول القليلة بعد دفع اليد في الحيوان نقله في الحبس كدابة او زواجر او فلفل في الثوب صفة اليد قال  
وقيل القليلة مطلق لا يباع منه نقل القليلة لا في ذوال الثمن او الكراهة عن البيع قبل القبض ثم لو حل بغيره وبغير المكيل فامتنع حتى يكال له ينقل اليه انما  
في المختلف ان كان منقول فالقبض فيه هو النقل او اخذ باليد ان كان مكيلا او موزونا فقبضه هو ذلك والكيل والوزن ان يكن منقول فالقبض  
وفي القيد بالامتناع عند ان القبض الكيل والوزن بما يكال او يوزن والقبض باليد فيما ينقل ويجوز النقل في الحيوان والخلية بما لا ينقل ويجوز نقله

على ثوب النخل في المسالك الثلاثة في غير المنقول وفيه استغلا لا يد عليه سواء غلله ام لا وفي الكيل والموزون كيلهما ووزنهما الى غير ذلك من الاقوال  
المتفق على ان القليلة في غير المنقول واختلافها في المتقول ومن جملة ما لاحظناه من اهل القبول بسبعة كان من اهلها من يرى دعوى العرف وجمع  
مؤيد من وجوب شلثنا ما عدا ذلك عن الرجل يبيع البع قبل ان يقبضه فقال المالكين كل اوزن فلا يتبع حتى يكمله او ينزله الا ان قولهم بغير قبضه ايمان  
خالص عن الصادق في رجل اشترى مثقالا او اوجبه غير ان يترد المشاع عنه ولا يقبضه قال يملك عند الشئ من المشاع من مال من يكون قال من اهل حاشا  
المشاع الذي هو قبضه حق يقبض المشاع ويخرجه من يده فاذا اخبره من يديه فالمشاع ضامن بمحضه حتى يرد مال اليه وفيه من يجمع بين مضمونهما والعرف  
وبين مقتصر على الثاني لضعف سند الثاني منهما واعيان الاخراج الخالف للجمع واردة الغل منه ليس اولى من اوزنة القليلة او الاستيلاء  
نحو ذلك ولا يشترط في الاول بان الكيل قبض ويمكن اذادة النقص عن قبضه قبل كماله ووزنه وان تحقق القبض منه بالنقل ولعل الاكفاد به في جواب السؤال  
عن البيع قبل القبض لا يستلزم حصول قبض مع زيادة الاعتبار المزبور فاما ادع ان اشترط ذلك به بعد سائر محلول القبض فموضع حصوله اي  
الاعتبار يكون نادرا لا ينافي في الاطلاقات فانحصص الامر في اللغة لكن مذهبنا ان ما فيها لا يوافقنا اجمع عليه الا في غير المنقول والله يعي  
في النفس ان المراد به جميع المعاني التي اعتبرها الشارع في صحتها ولو زعمنا او غيرهما من الاحكام تحويل السلطنة الشرعية للعقد كما في البيع نحو اولا  
كما لو قبضه المظنة ونحوها ولا يثبت حصولها بالظنة في غير المنقول بمعنى دفع المناقبة للمنفوق اليه دفع يد الناقل بالاذن من ضرر في صيرورته  
كما لا يثبت قبضه لعقار ولا يحتاج حصول المنقول اليه بنفسه او وكيله الى المنقول وانصرف فيه بل لا يحتاج الى مضمون مما وان كان بعيدا عن المنقول  
اليه لصاحبها بدونه قطعاً كصدق دخوله في قبضه واستيلائه ونحو ذلك بل ان كان المزبور موقوف جواز قبض المشتري للبيع عليه  
كما ان لا دليل عليه بعد ان ملكه بالعقد بل الموقوف تحقق القليلة المعبرة في حصول السلطنة العرفية في مثله عليها والا فلا هو عدم اعتبار الاذن  
فيما اكتم قبضه بغير الظنة حيث لا يكون له الحيل لتمام الشئ والمشتري نعم هي مضمرة حيث يكون له ذلك على الوجه الذي عرفت سابقا وكذا لا يثبت حصولها  
في غير المنقول بالاستيلاء على العين استيلاء يستلزم به النقل والخذ وغيرهما من احوال المالك من غير حاجة الى وقوع ذلك فلهذا عرفت صدق  
تحقق المراء من القبض بطرح العين بين يدي المنقول اليه على وجه يتكفى من الفعل فيها كيف يشاء ونقلوا وخذوا وان ليس له ان يبدل ويصدق  
عليها اهما مقبوضته له ويخت قبضته وفي هذه الاكل من غير حاجة الى الماسن والتعريفات تحسب ليس في كماله في الموزون في غير المنقول انما هو الواقع  
الفرق بين تحقق السلطنة بعرفه في ذلك فان اراد القائل بالظنة حكم ما يشمل ذلك بدعوى انها في المنقول غير ما في غيره مما ذكرناه بل في ما يقبض  
المراد بما في المسالك ذلك انحصار البحث مع في خصوص القبض في الكيل والموزون لكن في كلامه بقوله ما ينافي في جملة على ما ذكرناه بل في ما يقبض  
بالشك في اعتبار القبض في الكيل والموزون بالكيل والوزن قال التحقيق ان الخبر الصحيح دل على انه مع الكيل والموزون قبل اعتبارهما بهما اعلى  
ان القبض لا يتحقق بدونهما وكون السؤال منه وقع عن البيع قبل القبض لا ينافي ذلك لان اعتبارهما بما قبض وزيادة فلو قبل بالاكفاد في نقل الضمان  
فيما بالنقل على ما يقبض العرف والخبر الاخر يتوقف البيع ثانيا على الكيل والوزن يمكن ان لم يكن احداث قول في المسئلة استقيم في شك فان كلامه لا  
ينبغي من اضطرار في الجملة كالفاضل في الرناض والتحقيق ما عرفت وليس له ان يخصصه في القبض كما ذكرنا بل المراد عدم اعتبار القبض باليد والنقل  
حسنا ولو كان المبيع بيد المشتري قبل الايتناع ففي المسالك ان كان قبضه من البايع فلا بد من تجدد اذنه في تحقيقه القبض بالقبض بالقبض في القبض  
انما انكره واما بالنسبة الى نقل الضمان في القبض فواضح ان قبضه بعد قبضه البايع قالوا لا يتحقق قبضه الا من قبضه البايع فلهذا لا يشترط  
فلا يثبت عليه اشارة ولو كان باذنه كما لو دعيه والغارية لم ينفذ القبض باذنه ولا تخليته قبضه انه لا يثبت له اعتبارا الاذنه في المنقول حيث لا يكون له الا  
كما ناعه بغيره في ذمة البايع مثالا لانتقاله الى ملكه بالعقد والفرض ان يريه وفي قبضه وكون اليد كما بقا عدا نالنا في انتقال استمرارها الى الغير  
العدوان وليس ذلك القبض الموقوف محنة العقد عليه فان اعتبارا اذنه في ذلك حكم محنة بخلاف المقام المحنة على القلم عدم الفرق نعم لا يبعد فقاء المحنة  
له اذ لم يكن الشئ واضلا اليه فمهر عليه الشرع بناء على انضائه وذلك بيقوله انما بعد التسلط اما انتقال الضمان وذا الوجه انما انكره واما القصة  
تخصها به لعدم دعوى اذادة الضمان منه بدعوى انه بشره بقبضه شرعا الاذن وبذلك ينقسم الى الصحيح فافساد دعوى في دعوى لا شاهد على شيء  
منها خصوصا مع ان الاصل انما المشتري فامل ولو كان المبيع مشغولا بغيره لا يملك البايع فان كان مشغولا كالفندق المشغول على امتهن البايع كفي قبضه على  
المالك حصول تلك السلطنة عليه لو قبل بغيره بل لو اعتبرنا نقله ونقله المشتري بالامانة كفي في نقل الضمان وبغيره حق مع عدم اذن البايع في نقل الامانة  
بعد ان يكون اذنه في المبيع او كان اذنه غير معتبرة لوصول الشئ اليه اذ لا شيء في ذلك لا ينافي في صحة القبض وتزويدها كما عليه احتمال في المسالك وتوقفه  
ضمانه غير من احكام القبض على اذن البايع في نقل الامانة بغيره من الضمان لا يخفى وان كان غير منقول فلا بد من تحقق الظنية قبل نقل الامانة  
يكفي بها احتمال في المسالك عدم الاكفاد بما قبل النقل اي وهو انصف من سابقه ولو كان المبيع مشغولا كما بيننا في المسالك انما انكره واما ان  
ان كان منقولاً فلا بد من اذن البايع في تحقيق القبض لوقوعه على ايد المالك لا يثبت له حصة الشئ بل ان قال فان اذن الشئ بل لا اعتبارا لما يقبضه  
جمع بضمه فانما وبعضه لاجل البيع واختار العلماء في المختلف الاكفاد بالظنة لان المنايع الشرعية من النقل كما في المانع العقار وكذا ذلك  
في باب الهبة والخم واحد فيهما اقوى قلنا لظن تحقق القبض قبل قبضه وان كان حاشا لما عرفت من ان الامن في ذلك لا ينافي في تحقق القبض عرفا بل  
شرعا بل قد يقال بضمه وان لم يحصل له النقل المحم بل بمجرد حصول السلطنة البايع له وهي ثمة والمنع من جهة الشئ انما هو على الانا في شلث  
الشرع على ذلك كسقاط البايع وح برهض لشره الى الحاكم في سيقاد المنفعة مع الشاع ولو لم يكن غير المنقول التي يكون قبضه بالظنية واستبعاد ذلك



بما لا يحتمل التوقف على كونه

بعد ان يحتمل التوقف على كونه ان يثبت ان حقيقة قبض ما هذا شأنه وضع بدل المال كخليفة للمشتري بينه وبينه وهذا لا يفتقر الى التوقف على مال  
المشتري بل وجهه كاشف ان وضع اليد للسلطنة على المبيع لا يمكن بدون التصرف في حصة الشريك فلو لم يرد بعد علمه اعني ما لا  
في الخلية التي يبيع فيها رغبنا من قبل البائع ومن ذلك ظهر ان المال فيما لو كان المبيع مخصصا للبائع او مشتركا بينه وبين غيره والمشتري  
اذا لم يرد عندنا على حصول تلك السلطنة المربوبة والاستيلاء المذكورين في المسائل المذكورة في مكان لا يخص البائع كقضية المنقول فقله من حيث  
الى ان يثبت كفى ان يثبت وان كان غير ان يثبت كفى في نقل الصلابة خاصة كرامة واشترى المحل معه كذا الخلية في البعده ونحوها اصحابها الا فقار  
الى الفعل كما لو اقرده المبيع ولو اخضر البائع فقال له المشتري منعه ففعل ثم القبض لان البائع ح ك لو كمل فيه وان لم قبل شيئا وقال لا اريد ففعل  
وقوعه بذلك جهات وينبغي الا كفاه به في نقل الصلابة كما لو وضع المصوب بين يدي المالك ون غيره وانما اذا احط خبرا بالذكرة فانه لا ينبغي عليه  
مواقع النظر من هذا الكلام كما ان لا ينبغي علينا ما في قول المصنف والاعلم من احوال الذي لم يعرف قائله بقبضه اشبه وان استدلل له بعد دعوى  
العرف بان استدلل فيها الجاهل لا يقبل ويحول فحين يكون كذا في غيره ويكون حقيقة في المعنى المشترك او لو استدلل في المنقول بمعنى اخر لو كان امنا  
حقيقة فيها فليعلم ان الاشتراك او الجواز في الاخر فليعلم ان الجواز وكلاهما على خلاف الاصل ونظر في الزاوية للصيرل احدهما بعد قيام الدليل عليه مع  
ان استدلل بالقبض في الخلية في المنقول خلاف المفهوم والمبادى ومقتضى العرف واللقطة بل المبادى من عرفا عند الاطلاق هو القبض باليد وبشرط  
جماعة من اهل الخلية فاللزم الاقتصار عليه في الاما نام الاجماع على ارادة الخلية منه وهو انما يكون في غير المنقول خاصة وكذا لا يجب اعتبار شيئا من  
عليه من النقل الا قام الدليل على اعتبار قبضه ان تم من جهة او مع ذلك فهو في المعبرة فلا وجه لهذا القول صلا فليعلم ان يثبت ان يثبت ارادة المعنى  
الشامل للخلية وغيره من القبض وهو السلطنة العرفية بل انما الاحكام ان المذكورات في الادلة للقبض لا ممان ولا حاجة الى ان كتاب عوا الاشرار والجان  
للدليل كما انك عرفت ان ارادة الفاعل بالخلية ما قلناه ووجه دعوى من امانة للعرف كذا في ولو سلم فالمراد شرعا لا يرد على ذلك قطعاً بل قد يجعل  
ارادة ذلك من القبض باليد والنقل في اعتبار ان الاضطرار عدم الاجزاء بل ذلك مع عدم حصول السلطنة به فهو كما يرد على ذكره الخلية حصوله معه  
المعبرة فلو عرفت ان الحال انما الذي الجواز المربوب وان خاصة الذي على تقدير القول بالاول منها قال في المسائل لا يخلو المبيع اما ان يكون كذلك قبل البيع و  
اولا بان اخر البائع المشتري بكماله او فوزه او ناهية قد علمت من حيث صفة مشتملة عليه فان كان الاخر فلا بد من تحقق قبضه من كماله او فوزه للمشتري المربوب  
كان الاول يعني الا ففقد الاعيان ثانياً لاجل القبض والا كفاه بالاعيان السابق وحينئذ من اطلاق توفيق الحكم على الكيل والوزن وقد صرحوا قولهم لا  
تصح حتى يتكامل او يثبت لا يدل على ان من حصولها الشامل ما كان قبل البيع من كون الظن ذلك لاجل القبض لاجل صحة البيع فلا بد من اعتبار قبضه بعد  
العقد وصرح العلامة والشهيد جماعة وهو اقوى ويدل عليه قوله في الخبر السابق ان ان قوله فان الكيل السابق بشرط صحة البيع او ما قام مقامه فلا بد  
منه في النولية وغيره وهو مقتضى قوله ان ان قوله انتم في الاية ففعل على كل اوزن ذلك على انما لاجل القبض لاجل صحة البيع وانما الثاني فالكيفية  
بالاعتناء الاول في الاول كفى الاختصاصية انما هما في التذكرة وان لو تكلف في السابق في الاول لم يكف في الاختصاصية في الثاني بطريق اولي فلو دوى  
محقق جرحان قال قلنا في جسد الله اشترى باطلا ما فزع صاحب امره كاله ضدقناه واخذناه بكلمة فقال له لا بأس فقلت ان يجوز ان يبيع كما اشترى به غير كمال  
قال لا اما انت فلا تبطل حتى تكمل انتم وفيه ولا ما عرفت من عدم دلالة التقى ثانياً ان لا ينبغي الشامل في تحقيق القبض في الاول وهو هو مثلاً ما بقي من الصير  
ثم نقل الجميع بصرح بعض المحققين وثنا لثان التبرئة القطعية بل يمكن دعوى التفرقة على خلاف ما جعله الاقوى كما هو واضح خصوصاً اذا كاله للمشتري  
قبل الشراء ونقله فانه لا حاجة الى القبض كانه اشترى ما هو مقبوض له فمجرد وسعير انتم تحقيقاً لانه لا فية في البيع نولية وغيره في الكراهة والحكمة  
قبل القبض لعل المراد من خبر محمد بن جرحان انه لا يباع ثابتهما بكماله على حسب ما خبره الا كاله وضدقنا ظهور الاختصاصية مباشرة الخبر الاعتناء والفرق  
انك كذا في قولهم ان المراد به ما يراه من غيره من جهة بيع المكيل والوزن قبل اعتبارهما او كاله ضدقناه او اذا كان طعاماً كما استعبر في ذلك في  
علمه من غير ان عليه التقبض من كان يبايعه ككلامهم الا ان الله هو ظاهر ان المدا على تحقق القبض فلا حظاً في ذلك وكيف كان فلا ينبغي الحكم  
العقد بالمكيل والموزن في ان لا يكف في هذا سابقاً من العقد بعد العقد لعدم النص تحقق القبض عرفاً بما يحقق في غير خلاف ذلك وهو لا يوجب  
يظن من جهة والحق في ذلك كما سقت منه يعلم الغاية هنا في بعض ما وقع لبعض اصحابنا والله اعلم بحقيقة الحال وكيف كان فاذا تلف المبيع باجرة  
سماوية قبل تسليمه الى المشتري وقبل تسليمه من اخذ العقد كان من مال البائع ومطاد القرض المشتري لا خلاف في هذا في التذكرة والدوس  
لو انما المشتري من انما كان مقدم البحث به وفقاً لوجه من حيث من سلمه وانما يترك عند البائع باحسان وانما ان التذكرة للمشتري بمنزلة القبض  
سواء كان على او ما هذا الفصل السامع من غير انما غير العرفية بقرينة ظهور في ارادة الارفاق بالمشتري احتمل الشافعي عدم كونه بمنزلة القبض  
في الاول فلو كان الثاني في التذكرة هذا اذا كان المشتري غالياً انما كان غالياً بان قدم البائع الطعام المبيع الى المشتري فأكاله فلا بد ان يتركه  
وانه كان ان البائع وهو كذا في لوائح البائع في الواعده والدوس من غير انما يترك المشتري بين الغنم ودوس القرض وبين الالتزام ومطالبة البائع  
بالشراء القبيحة كالمالقة ليعبر عن البيع الفرقي بينهما فيجعل الاول كالتلف باجرة سماوية ووافق على البيع الثاني كالتلف من الاضرار على  
الخصامة في جعل الاضرار فيها معاً لان اطلت الخبر بعدم جواز الاضرار بالبائع فضلاً عن الاجب ان ليس له القرض فيكون عاداً يتركه من عليه  
المطالبة بقرينة انما في تحقق الاضرار به بالخبر المربوب وان كان قد اثم بالفعل على انه لو فرض عدم تناول الخبر المربوب ولم يشكل ثبوت اصل الجرحان  
لدبل الخبر المربوب ومطالبة البائع او الاجتناب بالمثل والقيمة وتعد التسليم على هذا الوجه ليرد في بيعه ليعبر باليد وبشرط ان يوضع الموضع الشائع

بوجوب

من انكسار النصف مال غير فتم جبا على كل حال فالظن قد علم جريان حكم المبيع على المثل والقيمة في النصف من البايع قبل القبض بل في جواز حبسها على  
الثن اشكال ولو كان المبيع متعدد فتنصف بعضه قبل القبض وتنصف ودفع بقسط من الثمن بلا خلاف بل في النكارة تنسبه الى كل من باطل البيع بالاذن  
وفيها في الدوس كان له خيار البيع في المقوض فيه نوع نامل لكنه ضعيفا ضعفا منه احتمال عدم الانسحاب في النصف لتعلق الحكم على النصف المبيع  
الذي لا يصدق الا بنصف الجميع فيبقى غير على الاصل فيكون نصف من المشتري لا نه امانته في يد البايع وتقع في باب التماثل لهذا انتم وكذا ان ينصف  
فيتمد البيع عند غير الله والبايع او الاجنبي كان للمشتري رده بلا خلاف بل في الرقصة عرف الرمز والايضا عليه الاصل انه يحضر العقد والضمان  
بقوله على هذا الحال وقد علم من حكم النصف قبل القبض ارفاق الشارع بالمشتري خاصة دون البايع وبجبرته من المشابهة للانفصال انما هو بالحياتية  
الارض مع الالتزام لو كان النصف من قبل الله كما في المسألة في دلتا من اصل الزاوية بعد جبر الضمان بالحياتية على انه اذا كان من الله تعجب على ملكه  
لا من قبل احد وهو حجة الشيخ في المحرك منسوبة وظلاله وان اذن بل في خلاف في غير الثاني بل بما ظهر منهم ذلك حتى لو كان من قبل البايع  
ومن انه مضون على البايع باجتهه فكذا اجرائه وصفاته واخا ان الشيخ في نهايته والفاضل الشهيدان بل في المختلف حكايته عن ابن البراج وابي  
الصالح وفيه ان حكم البايع له بغيره انفسا العقد ونصف لا نه بغير المثل والقيمة ومثله يمنع سرهانه للاجر والالا لأفضى انفسا العقد للجزء  
المقابل لمن الثمن حتى لو اذاد دفع الارش من غيره لم يجز عليه القبول ولا بد من ثبوتها على ما هو الظاهر من عدم مقابلة اجراء الثمن لاجراء  
المبيع اللهم الا ان يدعى ان اعطاء الارش مشابه للرجوع بالثمن في نلف الجميع فيفسد حكمه منه لكن الاكفاء في الحكم الشرعي عمل ذلك فيجوز منه  
المسئلة الخلافية كما ترى نعم لا بد من ثبوت الارش لو كان التعيب من اجنب لعموم من النصف والضرر على عدم هي جناية الجاني وشان البايع لما وقع  
كون المال لغيره لا وجه له فاختصر في المشتري لكل الظن بناء على ذلك انما هو تفاوت ما بين القهين من غير في لفظه النسبة الى الثمن وان كان اطلاق  
لفظ الارش يقتضيه ذلك لا نه جزء من الثمن ولو كان التعيب من قبل البايع فالظن التزام بالارض نحو ما سمعته في الاجنبي بغير منه ماد كونه فيه اللهم  
الا ان يدعى انفسا العقد فيقابل الجزء انفا من الثمن وقد عرف ما فيه وقد بنا في اصل ثبوت الارش على البايع بان الضمان الناشئ منه ملط  
المشتري على الحيثية فكان ثمران العقد صار عوض جناية غير فلا يستحقه عدا رث الا ان اكدوا قويا ومن ذلك ظهر ان المشتري يرجع على الاجنبي بالارض حيث  
يكون التعيب كما هو صريح بعضهم في ظاهر اخر وليس له الرجوع على البايع باعنا ان مضمون عليه كالمعتوض وهو في الجملة مؤيد لما ذكرنا من عدم كون العيب  
مضمونا على البايع بالمعنى المزبور فتم جبا والله اعلم وينبغي بهذا الباب مسائل الادنى لا خلاف بناء على الملك بالعقد انه اذا حصل المبيع على  
نماء كالنجاح او ثمر الفحل وما في حكمه كاللغة للبعد كان ذلك للمشتري لان من التوابع للملك فان نلف الاصل قبل قبضه سقط الثمن عن المشتري  
لانفساخ العقد له التمام لان الحقيقة كون النقص من جيند لا من اصله وليس من ذلك ارض جناية الاجنبي مثلا في خضع بها كانت للبايع لا نه عوض  
جزء فاذا املك المال كما هو واضح ولو نلف النماء من غير شرط لم يلزم البايع ودرك لا نه امانته بل ولا يجز عليه حكم المبيع للاصل الشارع والمعارضة  
المسئلة الثانية اذا اخلط المبيع بغيره في يد البايع اخلطا لا يفرق فان دفع الجميع الى المشتري حاز وعنه الشيخ انه يجز عليه القول لا نه زاده  
فضلا فيه منع بل الظاهر عدم سقوط الحيثية بالبدل كما صرح به في جامع المقاصد والمسالك ان انفسا البايع قبل والفاضل الشيخ في حجة كنه تنفي  
البيع لعقد التسليم ولا نه كالتلف قبل القبض وفيه منع واضح اذا قلنا صير دية كبيع المشاع والاقوى عندي ان المشتري في خيار انشاء منع وان لم  
كان شريكا للبائع كما اذا اخلط بعد القبض فانه لا بد من تحقق الشركة في كل واحد في الاختلاط بهن كونه من فضل البايع او غيره غير المشتري ولا بد من  
بالماتل والابود والاردى نعم في المسالك ينبغي الا انه لا يجز بالاجود بغير اختيار ثبوت الحيثية الى البايع ايضا انفسا بذلك مع اختيار المشتري لكنه  
وفيها اشكال ينشأ من عدم مراعاة حاله قبل القبض انما هي مخصصة بالمشتري على الحيثية وفي الارش ما عرف على ان الميزة بناء على ما ذكره ثبوت الحيثية له  
مطل لا خصوص الاختلاط بالاجود لان الشركة مضمون عليه ايضا فاما حكم الاختلاط بغيره من البايع حكم الاختلاط بما له ثم انه حيث ينقص القيمة  
الى مؤنة في على البايع لان هذا العيب مضمون عليه بالتقليص واجبه عليه لوجوب تسليم المبيع الى المشتري بغيره للمسئلة الثالثة لو باع جلة  
فلف بعضها باخره ما وية فان كان للنصف قسط من الثمن لا نه لا يبيع مع فوائده اصل المبيع بل بخصه ضابطه ما كان ضالحا للمبيع منقرا او انفسا  
فيه ووجه ما يختص من الثمن لصف المبيع قبل قبضه وكون الثمن موزعا عليه وكان له المشتري من العقد الباقى لبعض الصفقة وله الرضا  
بخصه الموجود من الثمن كبيع عده من او حله وفيها عمر لم يثبت وان لم يكن له قسط من الثمن بقاء اصل المبيع بفوائده كان للمشتري الرضا او قد علم ولو قلنا  
بجمله الثمن كما اذا قطعت يد العبد وظاهر هذا الجزم بعدم الارش مع انه رزقه دية سابقا واحتمال الغاير موضوع المسئلة في غاية السقوط ووجهها  
ما سمعته من عدم مقابلة الثمن للارزاق حتى يعوض ما يحتملها من غير انما طيس الا الحيثية كما لو كان الوصف للخص في الفوائد وجامع المقاصد والمسالك  
بعد الارش فيه قاله الاخيرين فلو كان العبد كائنا فانس الكفاية قبل القبض للمشتري الخاصة فان الفايث ليس بعضا من المبيع ومن ثم لو شرط  
كونه كائنا فظلمه لانه يستحق سوا الرزق لكانا فربا بدينه وبين الجزم الفاشك كالايد ونحوها وجزا بعد الرزق بالارض فيرط عليه بل بان القيمة تزيد وجوده  
وتنقص بعده وفي ان من اظهر العيوب ايها وللقطع بالبيع هو مجموع بدن العبد قد مات بعضه بل طرح في الاجنبي منها ان الحيثية فيه بعض الصفقة  
وانه كنوان ما له قسط من الثمن من احد العبد رزق ونحوه قد عرف سابقا فاقوة القول بعدم الارش في الجزم مضاعف الوصف لو كان الفوائد من قبل الله اقالو  
كان من اجنب فلا بد من ثبوتها الجناية وان الاقوى كون المضمون تفاوت القهين من غير في لفظه الثمن بل وكذا البايع وعليه ضد يقوى عدم الفرق بين  
قوات الجزم والوصف من تفاوت القيم بتفاوت الوصف بل يمكن التزام مقابلة بالثمن بناء على مقابلة الاجراء فتم جبا والله اعلم المسئلة الرابعة







کتابخانه

[illegible]

في احد الوجهين من عدم صحة الحوالة الا ان كان له قرضه بل ربما استظهر من الشذوكة انما له اشتهر حكايا كاهلته وموهمه بل يبيع مسلم بل لا يشترط  
بعدم عرف المستعمل الى ابعده اذا قبض المشتري البيع مثلا ثم ادعى فقضاة فان لم يحضر كذا ولا فقه ولا خلاف لاجل ان الاما استقر على ان القول قوله  
فيما حصل اليه مع عينه اذا لم يكن للبايع بنية بلفه الزاخر قول واحد الاصل عدم وصول حقه اليه السا اتي معاوضة الظاهر فغيره كما حكي به غير  
ولم يفتككون منكر او البايع مدع والبنية على الدعوى البينة على من انكره غير فرق بين دعوى كسره الفطنة فله هنا احتمالان القول قول البايع بعينه  
ان ادعى لشتره فضا ناكثا لا يخفى مثله على القايض بخلاف القليل الذي يمكن خفاؤه نحو ما ذكره من الخبر في صحة الحق وانما شأنه في الاصل عدم معاوضة  
الظاهر للاصل في الاول بخلاف الثاني بدفعه منع الظهور مع عدم الحضور لا يمنع جهة بيعه من الاصل ثانيا ودعوى له به يكون البايع منكر انما  
على انه ما وافق الظم مقدم ح بعينه بدفعه مضاعفا الى ما عرفه منع تسليمه كذا المنكر ذلك القول بانه ما وافق قوله الاصل اقوى منه نعم فوض قولهم قد  
يكذب لمدعى على وجه يحصل العلم للحاكم لرفع دعواه لذلك كما لو ادعى بغيره بعنوان انها اذنه وكان من اهل الخبرة هذا ولكن قد يقال ان لا قوى  
منها ان يقال المدعى المنكر الى العرف ولعل صدق قوله انما لا يثبت ان المشتري هنا يصدق عليه ذلك فيكون مدعيه اصلية البينة وعلى البايع البين  
وقد يرد به اصله الحق في دفع التسليم وقبضه لا يرضى انه قضى على انه تمام الحق ودعوى له به بمعية خذ ذلك بل الظاهر ان ادعى المشتري بغيره  
لعله لا ينافي عن الشذوكة انه فصل فضا ليقدم قول مدعى التمام ان افضه النفس بطلان العقد كالتصرف بعد الفرق والتمسك والادعى النفس طهارة الادعى  
ولعله لا يندرج اذ لو لم يدع على الخصم ولا على الشاة ولا كان قد يثبت من غير كون الاول كذا بعد فرض عدم اعترافه بما يقضيه الحكم عليه بالحق كما  
لو قال يقضه بايجاب البايع ان تمام والفرض تسليم البايع ذلك فان مجرد ذلك لا يقضيه الحكم عليه بصفحة العقد المشروط في الثاقيض التي يقضيه الفصل  
عدم حصوله كان تدفع العقد بغير الايجاب القول اذ ذلك بمجرد الا يقضيه حصول الشرط المتأخر كما هو واضح خصوصا بعد اطلاله فظاهر مما ذكر  
في حق القبض كالتسليم والجهة ونحوها ولعله لا اطلاق الاصل في الحكم في المقام ولكن في حقه ما ذكرناه ويمكن دفعه بعدم قبضه بعنوان اذنه  
بالثابتة على وجه يكون لا اعتراف بل المفروض انه قبضه على اخذ البايع مثله ولعل في الاصل ان بين الخصم وعدمه ذلك على معنى ان الخاصر بفصل  
بعنوان حصول تمام حقه الذي يجب يكون كالمفروض في خلافه غير المتأخر ولذا كان القول قول البايع مع الحق والمشتري مع عدمه ولعل هذا المحقق  
المستلزم ان لم يكن اجماعا على وجه وكيف كان فما ذكرنا من قبضه وجهه فذكره غير لحد بل هو المشهور بل عن الشذوكة نسبة الى علمائنا في الزاخر في  
الخلافا انه هو المحقق من ان كان المشتري قد حصل الجبل والوفاء لاقول قول البايع مع عينه والبنية على المشتري خصوصا مع اعطائه قول البايع هنا  
بظهوره الحضور في ثمانية المقوض واحتمال التبرع والغلط ونحوها لا يثبتا في الظاهر بل يرد بل قبضه مع حضوره بمنزلة اعترافه بما يثبت عليه الفصل ولا يصح  
دعوى لفصله من حود ذكر وجهه مستلزم لما وقع مع حضوره اذ وقع الاعتراف منه بذلك والاصل اذ ذمة البايع بقدر حصول ذلك منه فبقوى مح الفصل  
والظواهر ان لا يثبت في المقام كذا فرفق ذلك بين دعوى كسره النفس فله فله ولكن في الخبر وان خصرا لاقول قول البايع ان ادعى فضا ناكثا والوجه  
قبول قوله فليل يمكن وقصوره الجبل وانه كان له خطه في الظهور في الاخر بخلاف الاول وهو منع مع ان العدة ما عرفت منه يعلم انه لا وجه لتوقف بعضهم  
الحكم المزبور انه لا دليل على اعتبار الظهور ودرجانه على الاصل ولا يمنع الظهور ثانيا لاحتمال الغلط والتسوية وغيرها فان لم ينعقد اجماع كان الوجه  
تقديم قول المشتري على كل حال اذ قد عرفنا ان الوجه ما ذكرناه ولا يثبت في الاول لان المفروض عدم حصوله بل كسره قبضه بنبينا على اخبار البايع بل لو  
اعترف كان له ان ادعى انما هو اذ اعطاه هذا كله اذ انما ادعى على ما ذكرنا اما لو ادعى المشتري عدم قبضه جميع حقه كان القول قوله وان كان خصرا  
للغسل الشا لمره فله من غير وجهه وحصوله من قبضه جميع حقه كما هو واضح وهذا من الجبل التي يثبت عليها الحكم الشرعي الذي هو حق على القواعد الظاهرة  
واقطع اتحاد الحكم المزبور في المدعى ولو لم يرد على الجبل والموزون وان اقصى بعضهم على الثاني وحصوله الجبل كسره الموكف في وجهه وكذا الخصم الجبل  
لغيره خصوصا اذا كان هو الباشا له وان كان ظاهر بعض العباد ان حصول الجبل للمفسر والدار في الظاهر الذي يثبت عليه الحكم هو ما كان معقفا في غالب  
الافراد لا فانفق باعيا من خاصر قد اقصت اليه بعض القراءين الخالبة لول المقابلة فمجرد والله اعلم المسئلة الحاشية ان السلف لم ينعقد اجماعا بالعرف  
مثلا ولعلنا انما نرى اطلاق العقدا في بلد ثم طالعها الى بنية مثلا لم يثبت عليه دية بخلاف ما ذكره في الاصل وكون الاخرى كالشرط الذي لا يجعل العقد  
المؤمن فخذ من غير فرق بين شاة القيمة وتعلقها كما ان لو دفع اليه لم يجز انى حق قوله لذلك ايضا نعم وانما فيها عليه لا باس به قطعاً او اموال  
طالبا يقضه قبل طالعها الشتر في جماعة لم يجز ان دفعها عوضا عن من بيع الطعام على من هو عليه قبل قبضه وقد عرفت ان مدعيه فيه الحرية بل البطلان  
في وجهه ولا ان الحق على ما قلناه عن هناك انه بركة هنا وثانيا منع كون ذلك من ادعى هو قوله الجبل بغير قبضه لا يبيع واقصوا ما نعلم انه معاوضة لهم من البيع  
على انهم انما ضا ناكثا الى ابي الحسن في الرجل يبيع في الطعام عن الوقت وليس عندك طعام اعطيه يقضه وراهم قاله واصل الزاخر عن بعض اصحابنا  
عن الصادق ع في الرجل يبيع في الطعام الى اجل فجاء الطعام فيقول ليس عندك طعام ولكن اطعموا يقضه فحق قال لا باس بذلك ولا ينافيها  
جميع العصور في الغالب مثل الصادق ع من اجل السلف بجبال الدار محله حتى اذا خصرا لجل لم يكن عنده طعام فوجد عنده دواور بقاوتها على اجل له  
في ان ياخذ من عرضه ذلك طعام قال نعم حتى كذا وكذا اصلا اذ انما اشتهر انه حيث كانت القيمة تهر فضا لادها فله من تحصيله في مقامه الطلب  
الذي لم يفسد ذلك استحقاقه فلا يثبت في الوقت في الجواز مع الزاخر انما البهش في ان كسره جبر على القيمة فجلنا التمسك المشهور فله انما لا يفسد  
ولان القيمة من ارضها في انما لا يثبت عليها عقد ولا دليل على استحقاقها وعلى الشذوكة ان ذلك لان الطعام الذي يهر التسليم فيه ويبيع  
ظاهرا لان الطعام فله انما لا يثبت عليه المشا اليه حيث انما لم يفسد في مكان التسليم فله الحول ولا مانع من التسليم الذي هو حق عليه فاذا سقط الحق

والله اعلم

في البيع



ان لم يرد الغلو الى الفرد المحالة والتزاع والشجرة ولم يعلق البيع بالمشرك اللفظي من باب مفهوم احد الحكماء التي لم يرد لمعقولة الملك  
على هذا الوجه ومنه ان الحكم الخالص في الذبح والكيل وكذا الذوق ولتعارف ذوق غزيل العقد فيها او دفنها او كذا البيع خاص بغيره اية فيها فالعام  
بالحال لا يطل القصد مع اختلاف القصد ويقدم قوله في الحمل بذلك انه لم يكن هناك ظاهره بغيره ولا تعارض الاضلال والتم وكيف كان فان اختلافه  
المبنيان هما مسائل الاولى في اختلافه فلا يفتى قوله كاشح الذمة او عيناته وجهه تنقذ لثم قاضي البائع زيادة والمشتري عليها كما ان القول  
قوله البائع مع بغيره ان كان البيع بافاد قول المشتري مع بغيره اذا كان ماعدا على المشركين الا صاحب شهره عظيمة بل عن ظاه الغيبة وكشف الرضا لاجل  
عليه بل هو صحيح على الخلاف واخر حيث الشرط من الشرط ان يكون موضع اخر منها غايه الاكثر لكن غير كشف التوازن المناقضة منه ليس ببيع  
وبذلك عليه مضاعفا ان ذلك من قبل النظم الذي دواه المشايخ الشارح على بعد الله وفي الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري هو يكد او كذا باطل ما لم  
في البائع اذا كان الشيء قائما بعينه مع بغيره المبيع على معطل بل يوضح البائع ان الرواية مقبولة عند اهل الحديث وعن الكهانة انها مشهورة ومنكر  
في الكتب معول بها بل ان الاختلاف مع ما عن عدة الشيخ من ان البرزخ لا يبرى الا عن رغبة وكشف التوازن الا صاحب علو ابراهيم بن علي والرواية  
مقبولة عند اهل الحديث فلا يفسر عن العمل بها منطوقا ومفهومها خصوص ما بعد نأيد هذه الجملة باطلا في التصحيح فان اختلافه لا يطل قوله في التسعة  
او يتركها الظاهر بقاء العين ايض والقبول في اختلاف المباني فان القول قول البائع والمبنيان بالحيار وبما ارسله في الخلاف من اخبار  
الفرد والمناقضة في مفهومه باثره من كون القول قول المشتري مع الثلث لا يمكن ان يوافق فيها بعد ان كان دعوى انه خلاف ذلك الاجماع  
المركان لم يغل ان مقتضى الاصل والاكثر غيبة عن المفهوم كما ان غيبة باعتراف من الخبر المخير بالعل عن تكلف جواز ذلك على القواعد  
صحيح مؤيد للذليل لا دليل لا فوضوح عدم تمايزها كما لا يخفى على من لاحظها ومن ذلك ظهر ان ما عن اسكانه من تقديم قول البائع ان كان  
في يد المشتري لا يطل قوله المشتري ان كان العكس واخذت بها عند اذ هو يكد ايض وبما حكى عن جرح الصلاح وان كان تحققه بل لعل الحق خلافه  
في غاية الضعف لما عرف ان مع قطع النظر عن غير ما في الضوابط وان اجتمع اليه بانته اذا كان في يد المشتري من يد فالتقول قوله بخلاف ما لو كان  
في يد المشتري فان البائع يحيد في زيادة على ما اقره المشتري والاصل عدمه لكنه كما في فرضه من عدم ايراد البائع بعد اعترافه بانها يدا فانه  
المشتري بعد اعترافه بانها اصنبت على يد البائع وكذا ما عن بعض من ان القول قول المشتري بغيره لا يمتنع لزيادة الدعا بعد اعتراف البائع بالقبول  
ملكه فكون ادعائه جائزا مثلاً فاعترف بغيره لا انه لم يعرف فالتقول في الفاضل في المسائل لم يذكر احد من اصحابنا في كتب الخلاف  
وذكره العلامة في القواعد احدا الا دعواه في التذكرة عن بعض العامة وقواه لكن الذي يظهر انه اقوى الا القول ان لم ينعى العمل بالاول نظر الى الخبر  
والاجماع غلب فيها ما قد عرف قل بل الية يرجع ما في المختلف وان اظا لغيره الا انه لا يخفى عليه بعضه خصوص المقام لم يستغفره لا بأس في غير  
لوازمه في الدعوى باستعمال الذمة بالانكشاف وانما الواجب في شخص سبيل الشغل بحيث يكون الاستحقاق بغيره في بيع تقديم قول المشتري في ضرورة  
كون كل منهما مذهباً ومنكر افعي المقام مثلاً يدعي البائع ان واقع مثناه عقد البيع المخصوص بمانته والمشتري يحسب من اعلمانه شخص العقد المخصوص  
في الواقع ولا يثبت كون كل منهما مذهباً ومنكر او علمه لذا احتمال الخلاف لفاضله كثير من كتب عن ذلك انه صحيح والشهادة الاول اختلاف في قواعد  
وان سببه في دروسه الى التذكرة بل قال اليه هنا في جامع المقاصد قال ما حاصله ان البائع لما لم يكن اعترافه بالملك مطلب كان على الخصم ان يثبت  
بغيره المخصوص كان منكر الما يدعيه المشتري ايضاً ومذهباً عليه مثناه خصوصاً افتضاء عقد اخر فلا يمتنع بينهما تحقيقاً اتفاقاً عليه في نتيجة الدعوى  
مع الى ان التذكرة عليه وينبغي الخلاف الذي صابطه هنا في الدعوى وجمع الدعوى وان يثبت  
عرف من شخص كل من الدعوى ما يثبت في اخرى وصحبت منها بغيره بل دعوى كل منهما عقد اخر عقد الاخر لا يثبت الخلاف فيها كما لو قال الاول  
اجزأ العين فانكر الاخر وقال بعينها او بالعكس ولا وجه لاحتمال كون القول منكر دخول العين لا فانها على ملك الممتنع فيكون النزاع في الاول  
قول منكر كما لا يخفى ومن ذلك يعلم ان اوجه الخلاف في ما قاله في فضل بل بعينه بالف كما جزم به في التذكرة وان كان في القواعد احتيل ولعل قوله  
الجهة مع العين وفي جامع المقاصد لا يمتنع وجه الخلاف في ان التذكرة في جميع المسائل التي فيها ما في المشتري الشائبة وهي ما لو اختلف  
في اخبار الشرح وتقبل اولى قلنا لاجل اوجه اشراطه الزمن من البائع على الذمة او حصة بغيره فان جميع مقتضى ذلك ان المصنف وغيره حكموا فيها  
بان القول قول البائع مع بغيره وقد عرف اختلافه من الدعوى فلهذا في وجه الخلاف وانكار البائع والمشتري فلهذا بل قد يقال ان القول قول  
في يد المشتري لا يطل قوله المشتري ان كان العكس واخذت بها عند اذ هو يكد ايض وبما حكى عن جرح الصلاح وان كان تحققه بل لعل الحق خلافه  
في غاية الضعف لما عرف ان مع قطع النظر عن غير ما في الضوابط وان اجتمع اليه بانته اذا كان في يد المشتري من يد فالتقول قوله بخلاف ما لو كان  
في يد المشتري فان البائع يحيد في زيادة على ما اقره المشتري والاصل عدمه لكنه كما في فرضه من عدم ايراد البائع بعد اعترافه بانها يدا فانه  
المشتري بعد اعترافه بانها اصنبت على يد البائع وكذا ما عن بعض من ان القول قول المشتري بغيره لا يمتنع لزيادة الدعا بعد اعتراف البائع بالقبول  
ملكه فكون ادعائه جائزا مثلاً فاعترف بغيره لا انه لم يعرف فالتقول في الفاضل في المسائل لم يذكر احد من اصحابنا في كتب الخلاف  
وذكره العلامة في القواعد احدا الا دعواه في التذكرة عن بعض العامة وقواه لكن الذي يظهر انه اقوى الا القول ان لم ينعى العمل بالاول نظر الى الخبر  
والاجماع غلب فيها ما قد عرف قل بل الية يرجع ما في المختلف وان اظا لغيره الا انه لا يخفى عليه بعضه خصوص المقام لم يستغفره لا بأس في غير  
لوازمه في الدعوى باستعمال الذمة بالانكشاف وانما الواجب في شخص سبيل الشغل بحيث يكون الاستحقاق بغيره في بيع تقديم قول المشتري في ضرورة  
كون كل منهما مذهباً ومنكر افعي المقام مثلاً يدعي البائع ان واقع مثناه عقد البيع المخصوص بمانته والمشتري يحسب من اعلمانه شخص العقد المخصوص  
في الواقع ولا يثبت كون كل منهما مذهباً ومنكر او علمه لذا احتمال الخلاف لفاضله كثير من كتب عن ذلك انه صحيح والشهادة الاول اختلاف في قواعد  
وان سببه في دروسه الى التذكرة بل قال اليه هنا في جامع المقاصد قال ما حاصله ان البائع لما لم يكن اعترافه بالملك مطلب كان على الخصم ان يثبت  
بغيره المخصوص كان منكر الما يدعيه المشتري ايضاً ومذهباً عليه مثناه خصوصاً افتضاء عقد اخر فلا يمتنع بينهما تحقيقاً اتفاقاً عليه في نتيجة الدعوى  
مع الى ان التذكرة عليه وينبغي الخلاف الذي صابطه هنا في الدعوى وجمع الدعوى وان يثبت  
عرف من شخص كل من الدعوى ما يثبت في اخرى وصحبت منها بغيره بل دعوى كل منهما عقد اخر عقد الاخر لا يثبت الخلاف فيها كما لو قال الاول  
اجزأ العين فانكر الاخر وقال بعينها او بالعكس ولا وجه لاحتمال كون القول منكر دخول العين لا فانها على ملك الممتنع فيكون النزاع في الاول  
قول منكر كما لا يخفى ومن ذلك يعلم ان اوجه الخلاف في ما قاله في فضل بل بعينه بالف كما جزم به في التذكرة وان كان في القواعد احتيل ولعل قوله  
الجهة مع العين وفي جامع المقاصد لا يمتنع وجه الخلاف في ان التذكرة في جميع المسائل التي فيها ما في المشتري الشائبة وهي ما لو اختلف  
في اخبار الشرح وتقبل اولى قلنا لاجل اوجه اشراطه الزمن من البائع على الذمة او حصة بغيره فان جميع مقتضى ذلك ان المصنف وغيره حكموا فيها

والله اعلم



بالحكم

كأولاً عندك هذا التفسير والتأويلين متلاخذاً بل باحدهما معاً فالتأويل المحكم فيه كذا في جواز ما سمعت منه يظهر رجوع نفعه لاختلاف  
 إلى ما في التذكرة كما عرفت فلاحظ وتأمل لكن الأقسام التي هي في هذا المقام من الأصول لبعدها عن المناقشة من النص والاعتقادي  
 كان المقام منها أيقظ احكاماً فيام العينين في يد المشرع في تقديم قول البائع فلو انشغل عنه انتقاله لا لا نفاك التفت والبيع والوقت ونحوها لم يكن  
 القول قول له صحت كون الفروج بشا على ما ذكرنا عدم اعتنا قوله إذا لم تكن العين فأنه في يد المشرع فيندرج فيه العرض لذلك لا لا انتقال الا  
 تلف حكمه حتى يرد عليه كونه كل وان من الجائز كون العلة التلغا الخفية الذي يمنع معه الرجوع إلى العين في اعتنا ما يدعيه مع ان الحكم  
 انما يتعلق في تقديم قول البائع على قيام العين من غير اعتنا بالعلة وهو غير متحقق مع انتقالها عن ملكه ما يوجب فرض لكن قد عرفت ان ذلك كله  
 يتأعلى ما ذكرنا بل منه يظهر ان لا غير ذلك من انتقال كالبائع في زمن الخيا ونحوه نعم لو كان قد دفع قبل الشايع المتجر في تقديم قول البائع في  
 القيام في يد ائتماع عدمه فالجواب ما ذكرنا فاضار اعلى المشتري فيما خالف ذلكا كان المخرجه كما في المثالين فلو تلف بعض البائع من قبله من ذلك  
 تلف المجموع لا بغيره ولا الحاق كل جزء باصلا وبوقله عدم صدق قيام عين المبيع الذي هو مناط تقديم قول البائع ولو اخرج المبيع بغيره فارتفع  
 التبر فبقيته قائم ولو ان لم يتبره المالك اختار بقاءه كان لا بد من وجوده في نفسه انما عرض له عدم التبر من غيره والمفروض من قيام عينه وجوده خصوصاً  
 عند من جعل التلف في مقابلته فانه ليس مخالفاً قطعاً وفيه ان المناق من القيام غيره ما يظهر عينه الحسن يمكن ارجاعه فالجواب الاضمار عليه هذا  
 مع منعه بحسبه بحيث لا يخرج به الحقيقة اخرى كالزيت يخالط بمثل التوتج الواحد من الخطة بمثل ما لو خلط بغيره بحسبه بحيث صار حقيقة اخرى  
 كالزيت يخالط بواقي فاشج بمنزلة التلف ولذا علم المستعمل ان التلف لو اختلف في المبيع فقال بعنك ثوباً يداوهم متلاخذاً فقال المشرع بل يوزن  
 او قال البائع هذا الثوب بكذا وقال المشرع ذلك مع ثوباً غير معين في القول قول البائع ايضاً لا صالة عدم انتقاله عنها اعز به ولذا كان القول  
 قول المشرع في فله العين والبيع في كثره عند من عرفه لولا الخبر لم يرد المفقود في الفرض والحقوق انيل البحث السابق هنا لا يصح في المقام  
 ببارض ما يقتضيه الاصل فيبقى البحث تعيين مقتضاه من تقديم على الاول والحقا لغيرها وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً ثم هذا اذا كانت  
 الاختلاف في المبيع من حيث القصد فاما اذا كان من حيث التعيين كما لو قال البائع بعنك هذا الثوب بكذا فقال المشرع بل هذا فانه دعوى على ما  
 مشر له سبها فحقا فان على من كمن قولها ما يطل دعواهما لخصوا ضابط القام في يد اذن كلمة النبوي المتبايعان اذا اختلفا عما افادوا وما اذا كان  
 لو تكال معاً وتبدى بالعين من ادعى عليه ولا كرامة المالك فيكون ذلك بل هو مقترباً للتذكرة ونفعي البعاً مع المقاصد المتساوية في ابراز الدعي  
 فان ثلثا بقدر من كان على غير صاحبه المخرج اليه على الاخر والا فالقصة كخبر الدوس في المادى بالعين من يفتقان عليه فان اختلفا على المالك  
 وفي القواعد في حوال المقام احتقال استعمل في تقديم البائع والمشرع في التساوي فيقرع ولعل ما ذكرناه اولى وعلى كل حال فالظن ان العين على النقيض  
 جامعة بينه وبين الاثبات وان احتمل في القواعد وجوب بل فصل الحكم واسهل الحكم اذ قد يترك احدهما فيغني عن ذلك المالك اليه مضاعفاً لما ورد  
 من النص من تكرارها فيه ان يمين الاثبات بقول النكول فلا تستخدم عليه في تجدي في التسقوط عند النسخة وعلى كل حال فاختلافها ساقط على ما عرفت  
 كما في التذكرة قال كالأدعي على الغير ببيع شيء او شراؤه فانكر وحلف سقطت الدعوى كانا الملك باقياً على حاله وعيكم بنبوت عقد حتى يحكم بانفساخه  
 ومن ذلك التفسير المتأخر في المثالين القول بالبطالان من الاصل بعد الخالف انه يزيل البيع منزلة العقد من خلافه الختان في القواعد الدوس من انفساخه  
 او الفسخ لا من الاصل وكيف كان فيشكل باقائه على وقوع عقد فاعل العين والاشن وان اختلفا في تعيين الاخر منهما ومن هنا جمل البطلان من الجهر  
 في المتن عليه ثمة او مشتتاً اما المختلف بينهما فالجواب فيه ما ذكره من البقاء على المالك في كل من اختلفا في المذكره والقواعد غير جدي فظهر فائدة  
 لقوله في التمام وفيما وقع الخالف بعد انتقال العين بعقد لا من كالبائع وشبهه او المخرج عن الملك بعقود وقف ونحوها فاعل الاول يطل العقود  
 حتى يهاجر جمع العين بعقد لا من كالبائع وشبهه او المصاحباً وير قطع في التذكرة فيرجع على اصله وعلى الثاني يرجع إلى القيمة يوم انتقاله وير قطع  
 للقواعد غير جمل اصله واما التلف فيرجع مع القيمة على كل حال ولعل الذي التما الفاضل في التذكرة المذكور هو لا بد من حال الشن والمشرع فاذ فرض  
 ان ههنا ما يوق على حكم المالك الا ان كان ويذعه جوا اذا اختلفا في الحكم الظاهري وان تلازم في الحكم الواقعي وكيف كان فالمراد من البطلان في الاختلاف  
 او من الجهر بان حكم ذلك عليه انه يكون محتملاً ما لم يجر عليه العقد لا ان كان حقيقة ولكن المسالك بعيدا البحث في ذلك الظن ان العقد  
 يطل بغيره الخالف وان لم يصفه فاسح به قطع في التذكرة محتجاً بتقديم من ان يمين كل منهما يسقط دعوى الاخر فيكون الملك باقياً على حاله  
 يحكم بنبوت عقده حتى يحكم بانفساخه وهذا على القول ببطلان من جهة الظاهر انه كان لا يتقادم دعوى كل منهما يمين صاحبه فيفسخ حركه لا مضاعف  
 على من يمين منعه وعلى من احدهما حكم وهو ظم فوى القواعد فالتا كذا لا يقتضي الا فتسلاخ باطلا العقد اللازم الذي اقر به ووافقا عليه  
 تعدد تسليم الشن والاشن ظاهراً الجمل لا يقتضيه به نعم قد يقال بسلط المحقق منها على التيازة وغيره فتعذر انتم وما هو كذا في التذكرة وغيره  
 قال في الجاهن فيه اختلف البائع على ثوباً بغيره المشرع في حكمه فان كان في يده والا شراعه من المشرع اذا اختلف المشرع على ثوباً بغيره البائع وكان  
 التوثيق يده لم يكن للبائع مطالبته به لانه لا يدعيه ان كاستبد البائع لم يكن له التصرف فيه لانه معترف بانه المشرع له ثمة ومنه فان كان قد قبض  
 الشن دمه على المشرع في احد الثوب ضاماً كما ان له ذلكا جوا اذا لم يكن قد قبض الشن فانما في ذن قصته فوما لا يدعيه احد هو كالمصرح وخلا  
 ذلك كله ضرورة انه لا وجه لمقتضى صرح في الا فتسلاخ وتلك الدوس التي ذكرنا ذلك الحكي عن الشايع فالالاخلاف او تكالاً احتقال ان يفسخ العقد  
 اذ اختلفا وعلى من العينين منعده وعلى من العدا حكماً اي فيكون ذلك بمنزلة عدم وقوع البيع على احدهما او افساخه فلا فاعله من ذلك الواضح كما هو

هذا هو الظاهر

مقتضى قوله ثم يرد ويجعل ان ينزل في نفسه المتعاندان او احدهما او غيرهما بدعى لا غير او يفتخه الحاكم اذا لم ين من قواهما او لمشاغبا من فضا  
 يطول النزاع الى ان قال ثم ان توافقا على الفسخ او فسخ الحاكم انفسخ ظاهرا وباطنا وان بدا لهما فان كان الحق فيكون ولا انفسخ ظاهر فذلك ترتيب  
 ان المقتضى على مقتضى التخييل الشرعي عدم الانفساخ بالخالف بل ولا يسلط الحاكم على ذلك نعم ان توافقا عليه الا فظاهر انفساخ الحاكم في الحق على  
 اشكال في بعض الاحوال وهو حال ما بعد القبض بل قد يعزى منه فيجوز المعاصرة على انكسارها هذا كله بحسب الواقع والا فذلك انفساخا في الحال  
 في نفسه نعم قد يقال ان للغير النص في كل من الثوبين نظرا وشراهما بل والتمس ذلك بوجه الملتزم منها ايضا وان علم ان الواقع ينافي ذلك الا ان الظاهر  
 عدم اعتبار مثل هذا العلم في المنع عن العمل اي فسخ الحكم في الظاهر في ظاهر كثيرة في الفقه منها العين المغسوبة بين اثنين لمعارض بينهما في  
 مع العلم باثباتها لو احدى منها ان لا يفل بالفرقة فان للغير في الجميع من كل واحد منهما وان علم ان احدهما غير ذلك للمنع غير ذلك فظاهر ان لم يكن  
 اجماع جري مثله في النكاح لو فرض النكاح في السيد مثلا ولو في غيره من وجوه امته فقال السيد هذا وقال الاخر في هذا وقال فان للغير التزويج بمثل وان  
 علم ان احدهما اذا نزع عملا لم يكن الظاهر في كيف كل من بينهما من النص فيما وصل اليه بعد الشائع وان من في غيره في الرد  
 من نظام الملك وقوع زواله فهو كزوال كل ما قبله او لا يعلم الجواز بعد الظاهر ان لا يكتسب الزوال فيه ولا عرف الله الا ان به بحسب نظام الحال  
 وفلان بعد الحاجة الى حكم الحاكم بعد الظاهر لا يمتنع ولو لم يكن منها في العلم عليه لا يكون فيه من ذلك الظاهر ان لم يكن القول بالحوال للغير  
 التي لا ينافيها ذلك العين بما فيها الظاهر نعم لو طنا بالانفساخ منقضا كما انه فانه ما يظهر لك الحال بما ذكر فيها ايضا من انه لو طنا لكان بعد هذا العلم  
 ضمن مثلها او غيرها يوم الملاك على الاقرب لو عاين فلا يشاها ولو ابق ما لقيته الملهو له ثم يبرهان اذا عاين وان رهن او ابر او كوت فاعقود باقية  
 ينقل في القيمة في الكفاية في الزمن والاحاطة ونحوها مبني على العمل في الكفاية والا فاق ولو رضى مصلح القين ساخر الاخذ والركب او رضى  
 الاحاطة لخل الجابن ان سلم العين او لوسط القضا ونحو ذلك ولا يجب في المسائل انه لو وجد العين في البيع فالتخالف على منها مساجرة او رضى  
 انفساخ الدية او الفل في تحرير يدين وبين القيمة معلومة في القواعد لو كان المبيع اي ذلك اختلف في مثله فالفا وحسب القيمة عند الظاهر يوم  
 النافذ في يوم القبض لو تلف بعضه وتقبل كايته للمشتري بعد منه او ابر او رضى ببيع القيمة في البيع والمشتري في القيمة المكونة والابق  
 والمشتري والمبايع اجماع المشتري كغيره عند المساجرة الاحاطة والاجرة السمتة للمشتري وعلى المساجرة المشتري والمبايع ولو زالت الموانع بان اذ لا يبر  
 او فلا وتطلت لكايته بعد دفع القيمة فلا يبرع ودعك البايع الى العين فيفسد المشتري القيمة وبعض ما ذكره لا يخلو من حيث كما امرنا ذكره فيها من ان  
 لو اختلف في قيمة النافذ بعد دفع القيمة فلا يبرع ودعك البايع الى العين فيفسد المشتري القيمة وبعض ما ذكره لا يخلو من حيث كما امرنا ذكره فيها من ان  
 ايضا بل في المسائل التي قد عرفت ذلك وهو ما يصلح العامة التي تقرر ان الوصف فيها هل الخيرة القن بالقيمة فيكون مناسبا لرفع النزاع فذلك لا يبر  
 ان المبيع على اصولها كما في الضيق غير فلهذا منكر الزيادة لعموم قوله واليها يرجع على من انكره لان لا ينافي خصوصنا لا يبرع الا بالمشاهدة ولا ينفى  
 بالقيمة كما هو الواقع ثم ان الظاهر ان النافذ في زمن الحيا المشتري واحتمل الدوس عدمه لانها يمكن ان يفسخ لكن استوجبه الاول ما لم يفسخ لعمومها  
 قانوا فرض من اليقين نكول الكاذب ودام العقد باحلاف الظاهر لصادق فان صلحا فالفسخ امره ودي شرع لغد في هذا العقد عليه يتبرع القضا  
 في الخصامة ويجري القضا في سائر العقود التي هي على هذا المذهب ويتحقق هذه المباحث محتاج الى الحجاب فام فعل الله بوفى له ولو اختلف في ذلك  
 ووقع المشتري في القدر كان القول قوله قد شتر البايع في المبيع وورثة المشتري والعش وان كانت عين المبيع فانه لا يعرف من كون القول قوله مدعى  
 الاقل في الشئ والشئ خرج من ذلك للشئ الغنوي فهو ما لو كان النزاع بين البايع ففسد المشتري كان مع فلام عين المبيع ورضيها من الصلح  
 منها محل البحث في حصة النزاع بين احدهما وورث الاخر بدعى ان كل ما كان للمورث ينقل للمورث مسلمة في المال والحقوقيات تنقل لغيره  
 على الفرض ان الله هو من الحكم لامن الحقوق فاعز جماعة من ائمة المذاهب في غير هذه المسائل انفسخ في المسائل التي لا ينفصل عنها  
 اذا قال البايع مثلا لعينك مثلا بعد مشهده ما يصح عنها فقال المشتري بل بكم قال بل فقال بل بكم ونحو ذلك مما لا يصح عنها او قال البايع مثلا لعينك  
 قبل النزاع وانكر الاخر فالقول قول من يدعى صحة العقد ويقاها بينه للاصل مع القضا والقاعدة او الاستحسان فيكون على القول في  
 بالاختلاف معتد به اهل كونه الكفاية فيه نظرا لعملة لا عمة اصالة الفسخ من كون المبيع عبدا ولا صالة عدم العقد الصحيح فيكون كانه المبيع  
 وكان اصالة صحة العقد انما هي بعد استكمال ان كان العقد الحقوقي وجوده اما قبلها فلا وجود له والشك في المثال انما هو في المعقود عليه انه لو وجد  
 اركان العقد فيه ان ذلك من توابع العقد الصحيح الذي شخصه الاصل في المقام فهو في الحقيقة من لوازم خصوص هذا العقد من البيع لا مطلق العقد  
 ومن الواضح الفرق بين المقام المعلوم وقوة العقد فيه بين انكار البيع فلا يقاس لعمومها على الاخر والعقد لا يبرع من الصحيح والفاقد فحققة لا يبرع  
 على صدقه على كون المصروف عليه ما يصح العقد عليه انما يتوقف عليه الصحيح لا اصله في الشائع فيه كالمثال لا اشك ان في جريها كما هو  
 واضح باذن ما لم من ذلك يعلم ما في قوله ان المصروف على العقد فان في شرح نحو ان هذا الخالف لما لا اختلفا لعموم قول قول المشتري  
 في مثل ذلك انما هذا من مذهب الخالفين حتى لا بدعى الفسخ اذا الفاضل والمصروف قوله وغيره قد واول منكره للاصل وان كان فلا يخل في  
 القواعد بحيث خبا المجلس فلهذا قوله لا امره اعرف بنيت ولا يبرع في ضيقه بعد حل الشبهة كلاما على العقل بقرينة وضوح عدم مدخلية الشبهة  
 كيف كان فالقبحين ما عرفهم قد يبرع منهم مدعى الفسخ لو كان الاختلاف في حرية العين عما او مضى وغيره ولو لم يكن سبيل للمعرفتها فان اصل  
 الفسخ لا يخص الرقبة هنا فضا وكذا كفاية والمحيرة في بيعه اصل عدم النقل باصل البهائم معاصدا للمدعى الفسخ فيكون القول قوله بقرينة لعل هذا هو

ثاني الشبهة في هذا انه قال لا يشك كل الحكم مع التغير كعنت هذا العبد يقول بل هذا الخرفان منكر نقل العبدان كان هو المشتري فهو يفتي بثبوت  
 الشئ في ذمته وان كان هو البائع فهو يفتي بنقل عتده عن الاصل معهما في الموضوعين لانه يرجع الى انكار البيع فيقدم قوله منكره نعم ولم يعنى في الصو  
 رتين وجبه ما ذكر وان كان لا يجوز بيع العبد الا انه اولى من حكمة رامة الفرق بين الكل والمعين ولومع اختلاف المتباينين فيه بان قال البائع مثل العبد  
 بهذا العبد شتر لي معلوم العتية وقال المشتري بل هذا المحم شتر لي لا معلوم المحم لعمد ما يصلح فادعا كما هو واضح بان قال ولو قال البائع مثلاً  
 بعتك انا صبي فانكر المشتري وقال بعضه وانت بالغ ففي القواعد احتمل تقدم قول البائع لاصالة البقاء ثم قال ولو قال كنت مجنوناً ولم يعلمه سبقت  
 فلم قول المشتري بهينه والا فكما اصح وظاهره التوقف كالشك في المقام والاقراء وقرار جميع المفاضل في اقرار الثاني ان  
 التبريد يختلف لكن في الجامع هذا الاحتمال الثاني في غاية الضعف لان اصله البقاء من دفعه بالاقراء والبيع المحول على البيع الصحيح ثم ما فسر قوله  
 نفسه عدم بقاء الصوة فلا يبعد ما تضمنه الا بعد احوال الفضا معارضاً لاصالة الضعة في مطلق الاقرار بوجه عقد البيع فان اعلان قد تعارض  
 للقطع بثبوت وصف الصوة سابقاً فلو لم يقطع هذا الأصل بالاعتراف بصدور البيع المحول على الصحيح كما يحكم بانقطاع اصله بقاءه لعل البائع  
 بصدور البيع ولو اختلفا في حقيقة وصفه ولو ثبتت في هذه المسئلة تعارض لاصلها لثبوت تعارضها فيما لو قال ثانياً بعد اذ ادعى له الضاد والفرق  
 غير واضح وكون الصوة مستمرة لا دخل في الفرق ثم قال في شرح قوله ولو قال كنت مجنوناً الى آخره اي يفيد احتمال تقدم جانب الصحة لانهما الاصل  
 والفسا لاصالة بقاءه مغنيتها ليس بشئ لانقطاع هذا الأصل كما ذكرناه في المسئلة السابقة ذلك هو صنف لما ذكر في شرح قول الفاضل في باب  
 القضا لا يصح ضمها للصبي وان كان له الولي فان اختلفا في تقدم قول الضامن لاصالة البراءة التي وعدهم البلوغ وليس لدى الاهلية اصل يستند  
 لظاهره يرجع اليه بخلاف ما لو ادعى شرطاً فاسداً وكذا البحث فيمن عرفت له حاله بخلافه فان اختلف الضامن والمضمن في وقوع الضمان حال  
 الصا احوال الكمال تقدم قول الضامن في غير كان صبياً او قفا الضمان لان الأصل في البراءة التي فستصحب كذا الضمان بلوغ وليس لدى اهلية  
 الضمان حال وقوعه اصل يشهد اليه ولا يرجع اليه بكون معارضاً للاصلين السابقين فان قيل له احوال الصحة في العقود وظاهرها لعل الاخر  
 انه لا يضر بالاعلان الاصل في العقود الصحة بعد استكمالها وكما يتحقق وجود العقد ما قبله فلا وجود للعقد فلو اختلفا في كون العقد  
 عليه والمحرر او العبد حلف من وقوع العقد على العبد وكذا الضامن بما يثبت مع الاستكمال المذكور واعرف بهذا الشبهة في حواشيه ويجوز احوال  
 الصحة في العقود لكن بمعارضه اصله الصحيح بتساويان ويبقى اصل البراءة سليماً عن المعارض كما لا اصل له وما ذكرناه اثبت ثم اشرع في شرح قوله  
 بخلاف الخ قال لان الظاهر انما لا يضر بان لا يلزم وجوبه كان المتعاقدان كاملين تحقق الظن المذكور واصل الصحة في العقود وشرع قوله وكذا البحث الخ  
 اي ما سبق في الاختلاف في وقوع الضمان حال الصا والبلوغ ان بما عرفت له حال جنون بعض ما ذكر لكن لو حصل الاختلاف في وقوع العقد في يوم  
 الجمعة وكان فيه كمال في يوم الخميس قبله وكان بائعاً ما صبياً او مجنوناً فهل هو كما سبق او مجنوناً باصالة عدم تقدم كل من اشترى هو كما عرفت  
 الحقيقة عدم الفرق بين البيع والتمليك في تقدم ما في الصحة لاصالتها الفاطمة جميع هذه الأصول بل هو كذا وان لم يعرف بالبراع ثم ادعى له كانه صبياً  
 ويكفي ثبوت اصل الفعل فيه ولو يدينه ثم يصحح الاصل ومن الفرق عوى تخصيصه اصله الصحة بما بعد استكمال الاركان التي منها العقود عليه مع انه لم  
 يعرف خلافه ان القول قول مدعي الصحة فيما لو تنازع المتعاقدان الكمالان في وقوع العقد على ما يصح او لا يصح فدا كان ما هو فيه من تقدم قول الصبي  
 ونسبته الضمان مستغنياً عن هذا الدعوى كان يكفي فيه دعوى عدم تحقق موضوع اصله الصحة وهو اصل المسلم الكمال وان كان لا يدفعه منع كون  
 الموضوع ذلك بل الاصل في الفعل نفسه الصحة وانما يمنع منها عدم الكمال مع عدم تحققه والفرص وقوع الفعل يحكم بصحة حتى يتبين خلافه لا يجوز  
 من نظره جحداً الظاهر الحامس في الشرط المذكور في من العقد ومن ما قبله بل ما قبله اذ لم يكن ثبوت العقد عليه ولا الصحة فيه فوجه ما ادعى كل  
 حال فاعلم ان هذا التمسك فيه لا يندفع على المشي على خبره الالتزام وكون التعلق الذي لا اشكال في البطلان منه وان كان بلفظ الشرط من غير فرق  
 كون المعلق عليه محقق الوقوع في مستقبل الزمان او لا لا انتم يلزم قضاء انشاء النقل والانتقال الوضابها لا كما في بعض خصوصاً بعدة شريفة  
 التدبير والتدبر ويحتمل ان لا نشاء المعلق بل لا يمتنع لما هو العلوم من الشرع من يشيب هذه الصبي وترتب الاثار عليها غير تمامها فالغلب على الغض  
 لئلا يرد عدم احوال التبريد فبعضها من ان ذلك منه يعلم انه لا يفلح صورة التعلق بعد العلم براءة الالتزام منها الاحقية المانعة للمانع  
 بل ولا يقدح منه ما كان غير معتد اذا كانت التعليل العترة مع العلم بالظهور وان كان هو ظاهر بعضهم لكونه تعلقاً في الظاهر والتشكك في التبريد  
 الا انه كما ترى فيم لا يبعد البطلان مع الشك فضا من توقف على التبريد بعد تمامه على غير ما لا مدخلية له في تشييد مع احتمال الصحة لكون التعلق  
 فيه لعل بترتب الاثر لا لشر نفسه فمجرداً ولا اشكال في قول عقد البيع وغيره من العقود لان شرطها في الجملة والتصور مستبعد  
 فيكون متواتراً بل لعل اطلاق الالتزام بالعلم بالعقد والتمسك عن ارض كاف لان منها ليس سائغ ومنها ما هو سائغ وقضا بطه كافي للقواعد  
 البعثة والروضة وغيرها بل على العتيل فيسئل علماء ما هو موثوق الى احوال البيع والتمسك كاشراً لاجل احدهما مدعيه ولا يخالف الكتاب  
 والسنن في صحة وجوب جلال الثاني وكذا الاول بعد ما عرفت من اعتبار المعلومة فيها بل هو مندرج في الثاني فلما افترض المصور على استثنائه في  
 التعليل لم يرد شرطه في كل شرط خلاف الكتاب الله تعالى فلا يجوز والشرط في كل شرط فلا يجوز على الذي شرط عليه والمسلمون عند  
 شرطه فيها باوفا كما لا يخفى والشرط عند شرطه في كل شرط خلاف الكتاب الله تعالى فلا يجوز والشرط في كل شرط فلا يجوز على الذي شرط عليه والمسلمون عند  
 الخالف للشرع اشترطاً ما ينافي في مقتضى العقد كشرط عدم البيع او الهبة او العتق او الوطى وان غصبه غاصب جمع عليه بالشرط لو تخذ لك بل في الغيبة

















والله اعلم

[illegible]

البيع

الربا من حيث الشبهة عليه جاعلة على كون الخبايا من فسخ البيع واسترجاع الثمن ان كان قد قبضه البائع وبين اخذها منه من الثمن في البيع  
كما هو خبر الشيخ والفاخر والفاضل وقد روي في الخبر والقبض على ما حكى عن بعضهم بل هو ظاهر الوسيط في التنازع وجامع المقاصد وقوا في  
الميسرة على ما قبل واستخرج في المسالك الاول ما شبه بصلو الذي هو قاعد اذا لم يكن وان كان بصور الوصف في الشر الذي لا يوزع عليها  
الايمان لكنها اجزاء من البيع حقيقة خارجية فهو بقواها بعض البيع في قبض الخبايا والمزبور للفظ الوصف الذي هو بعض من البيع وبذلك  
اقتضى عن باقي الاوصاف التي لا ترجع الى اجزاء من البيع فكان الخبايا منها يختلف الوصف من الفسخ والقبول لتمام الثمن لكون الفاسد ليس هو مبيع  
بل شجرة الثمن بل وصفه ما من فيه ليس من ذلك قطعا بل هو لا ينقص عن وصفه الفسخ في قبض الخبايا وبقيدها بالقبض بين الرد والقبول بالارش  
مضافا الى خبره من حطلة المبيع استفتى في رجل باع ارضا على ان فيها عشرة اجرة فاشترى المشتري منه جدره وبقي الثمن او رفع صفقة  
البيع واقرها فلما اصبح الارض فاذا خمسة اجرة قال اشياء استرجع فضل باله واخذ الارض واستاءه بالمبيع واخذ ما له كله الا ان يكون المص  
ذلك له ايضاً ارضون فليوهمه ويكون البيع لان ما عليه الوفاء بتمام البيع فان لم يكن ذلك للمكان غير الذي باع فاشترى المشتري واخذ الارض واسترجع  
فضل ما له وشأه في الارض واخذ ما له كله واشترى ما له بالباقي واشكال ذلك كله بان ما كان لا يفسد  
لثمن الثمن لاستحالة ضبط الثمن على الاجزاء والعلم بعدم الفاسد وعدم المماثل له فاستحال تقويمه فاستحال بثوث قطعه خصوصاً اذا كانت  
الارض لشراة مختلفة الاجزاء وفرض الفاسد من الجدر والرد في حكم فافزع ان الفوات هنا كفوا صفته كما هو كركم الكركم عرض فكار كركم  
لثمن من فرق بينه وبينه من اقالع عبيد فان اقله ما استحق الاثر في هذا لثمن البيع وهو مجموع العبد وهذا لثمن البيع وهو مجموع الارض  
وايضا فقد منها كونها بقدر الجبريل الواحد عشر شراة مثلا وهذا وصف بعد كما لا يلا بعد تقصير جبريل وان الفسخ يوجب في جملة الفسخ  
الجملة والقبض بل يفسد مكانه كون طريق التقويم بل من هذا الارض للشخص من غير زيادة عليه ولا يقبضه على فرض انها عشرة اذع ولولا اشتباه  
فيها كذا على فرض انها خمسة فيها كذا فاستحقك الفسخ على الاخرى ويؤخذ من الثمن ببسبب فلا يحتاج الى الخصاصة في شيء اليها فيشكل لانه  
يفضل تقويمه لعدم المماثل في حجاب عنه بان الغالب في الارض لشراة في غير كونها معاً ولا يفسد شكله في غير فرض كونها مختلفة  
فيلزم كون الفاسد مختلفا على حصة اختلافها في الجميع كما ترى ولا يبال في المال العقد بعد الاقدام منها على مقابلهما بالبيع على انها عشرة كما لا يفتق  
المحال في الفسخ بقدر معلومة الغالب في الجملة ومن ذلك ظهر ان الوفاء في قول المص ولولا ذلك كان البائع بالخبايا بين الفسخ والاسترجاع في جميع الثمن  
وكذا كل ما لا يشاؤك جزاؤه لعدم موجب لثمنه من حصة اختصاص بها بالقبض في ذلك بالمشتري فلم يبق الا حصة مختلفة لوصف الموصوفين  
على البائع لو كان البيع لا يفتق لانه في الخبايا بالظن المزبور والزام المشتري هنا باعقاده لم يحض الزيادة على نسبة الثمن او غيره بين ذلك وبين الفسخ كما لو  
الضوابط الشرعية كاختلاف اطلاق البيع على القواعد عن البسوط عن البصر اثار الوجه عندك كجمله البيع لكون الزيادة غير معينة اذ فيه ان البيع  
بحسب لصورة هو مجموع وقد يتجدد كون الزائد ليس منه بعدا لم يحكم بحقيقة العقد على كون الزيادة للبائع وهو خلاف التحقيق كما ستعرف بل قد عرفنا ان  
منه كلام المص ومنه كبريائه على ذلك من هنا كما لا يبر على ان بقرينة ذلك انما يحاط به في الفسخ في الاول فافزع بالتبعض واشتاء الخبايا المزبور  
هنا فافزع ان من تخلف الوصف في دفع اثاره عرفت اجتماع المحققين في الاول بخلاف الثاني لكن قد يناش منه وان كان التبعض لا يوجب تقييضا  
بالنسبة الى البائع الا ان مقتضاه كون الزيادة للبائع كاصح من بعضهم واحتمل اخر ولا يكون له جراح واحتمل اخر لا يفتقر بقبول الشك له يذمعه  
اولا انه هو الذي عرفت ببسبب اشتاءه على المص عليه بعدا من كان فافزع على ما به الجميع بالثمن فظهر ان الشك في الحقيقة يقع لانه عليه التسليم عليه  
على الخبايا على شاك بل منع كاشالة الزيادة نعم لا بأس به بالنسبة للمشتري لانه اقدم على كون الجميع فظهر ان الشك فيه بحسب النسبة التي لا يفسد  
حقه لو لم يلب البائع الزيادة لعدم وجوبه ليعول عليه فلا يوجب في ضعف احتمال المزبور واضعفة منه حاله التي عليه ضرورة ظهوره في كون متعلق الخبايا  
بجميع الارض بجميع الثمن فالتحقق كون الزيادة والتبعض من واحد والظن انه من تخلف الوصف فيه لان المفروض كون البيع عينا مشقة محذرة  
غير باقية للزيادة والتبعض انما وصفها البائع بمقدار مخصوص واخذها المشتري على ذلك الوصف فخلل اثاره من على البائع او المشتري في قبض  
الخبايا فليترتب الحقيقة وانما موقوفها من البيع لم يعرف من اثاره عند شخص غير قابل للزيادة والتبعض لكن الخبايا المزبور الذي هل هو خاصة من  
الاصطلاح او هو التوزيع في صورة الفضل ولا يحض من العلم به ان لو يحل فيه بغيره على كون المبيع شجرة معينة الا ان شاء الى ان تنتهي بها على حصة  
ذلك بيان قصيها على عشرة اثار التوزيع هنا مقرر من كون مورد البيع المعد من حيث القاد الا ان خلاف اثاره فيه بل بعد ان اثار الشيخ  
بالعمل في التباينة التي لا تعدل للقوى فلا يجازي له بالنسبة الى ذلك باس جازيها او بغيره على ما يوافق الضوابط وان بعد لا يمنع من العمل بما ضمنه  
من التوزيع المزبور منه فليخرج الخبايا منها ونقص ما لثمنه واما ثمة فاشترى المشتري بين الرد واخذ حصته من الثمن وفاقا للشيخ والفاضل  
في بعض كبره والشك في التدوير والتمسك وقاية المرام على ما حكى عن بعضها بل عن الاخير ان المشتري بل هو لازم مجموع من عرفه من قال به في مختلف  
الاجزاء ضرورة اولو بغيره من ذلك ولذا ارسله بعضهم في ضمن الاستدلال ان سال السائل بل لم المقدارة التفتيح اوصى به لانه لا يمكن  
من هذه الجهة بل اذا كان من غير الايضاح بالوزن ونحوه ولا تكفي فيه المشاهدة كما هو العالي فيكون الثمن من غير تلك الحالة المبيع اولا بالذات  
فكانت باعة المقدس من حيث الثمن في وقت بعض فواته الا ان انصاف كون العدة الحاقه بمجموع الخبايا المزبور لا يفتق اثاره وان كان  
يمكن توزيع الثمن عليه ليس فيه المانع المزبور لكن بعد ان كانت عينا مشقة لا يبرها لا ينقص من اثار الثمن بل يفرض فيها وصفا ايضا حتى لو كان وزنا

انما لا يفتق

منه كبريائه









بعدم سقوط الرزق هنا لا يتصور قبل العلم به ويحذف عيبه من جهة الضرر به ومن هنا قال في الدروس من لوازم تبيين العيب عن الفصحى في الحقول  
سقوط الارض وبقاء الرزق لا يتصور مع حصول مانع من الرزق كحرق غيبك فترى فان الصبر على العيب ضرر الرزق ضرر ونحوه في المسالك وادوم يمكن  
نزع البقلة اعتبارا بالمالية وهي نافذة لا طريق بعد عدم السبيل في النوازل عند معرفة القول بعدم سقوطها الرزق هنا بقاء العيب الحاد  
بالارض من المشتري والالتزام كما هو واضح مما يستظهره الارض خاصة ما لو اشترى بوجوب العيب ظهر عيب فله الرزق دون الارض جذا لمن الرزق واقع الفتر  
اوعده عيب من الجنس فله الرزق والارض جذا من الرزق واقع الضرر في الاشكال لو حد عيبا غير احتمالي دونه فاما الارض كالمقبوض السوا وحصل  
الضغ من المشتري او من الحاكم بجمع الفتر ويغير منه ما عندنا والعيب القديم مكانا من غير الجنس لا يؤول في ان نعلم الوجود معه كالحال في الاصل  
وهو جبر جذا الا ان الاول يجرى في الضرر في الحفظ ايضا لا في خصوص محدث العيب في الزمان كما هو واضح للغير المقوم من الفهر كونه من غير جبر جذا  
من الرزق او قد سبق في ذكر الاصلين الفاضل في القواعد ولو كان المبيع حليا من احد الغنم بمساو به جذا وقد لا فوجده المشتري عيبا قدما وجد  
عنده اخر لم يكن له الارض ولا الرزق فانواع الارض لا يجب الصبر على العيب جانا فاعطى الضغ والزم المشتري ببقته من غير الجبر مع ما بالقدم سليما عن  
الجذب في الضغ مع رضا البائع وبه المشتري العين ولا ضمانا ولا ضمانا على معاملة الفتر والارض للعيب المضمون كما لو اخذ التسليم للعين ان الضغ  
يعتمد رضا البائع ولو المشتري برضا العين مع الارض لا مكان عدم وجوب قبول ذلك عليه كاض عليه بقتله نعم قد يقوى لوجوب بعد الضغ لعود المال اليه  
والعيب ببقاء الارض لا كذا صحت عدم الرضا بعد الضغ ولنه كاش عيب المقبوض التسليم اذا كان روبا واخرى فان الرزق المضاف الى الغنم لا قد يندرج  
من ذلك جبر عهده في المذكور عن بعض الشافعية ونوعه البطل بل عن جامع الشرائع حكايته عن بعض اخبارنا وهو الرجوع المشتري بعارض العيب بالان  
المناظر في عالم انما يصحح ابداء القصد في صلاته الارض حتى ثبت بعد ذلك قد عوى الارض لقولنا مقابلة من المبيع ونحوه المنع صريح في انفسه انفسا  
العقد بالنسبة الى ذلك فانه يحق خصوص الفتر وان ماؤه لا يجرى ذلك كما لا يمكن الغنم بل لا بأس بجذا الارض من الجنس لا يشترط كونه من غير الجنس  
فجبر جذا ولنه اقل من كفا فان اراهم العيب الاول ولا افضل اعلام المشتري بالعيب والتميز من العيوب مفصلة من غير فرق بين الخفيف والظ  
لاضالة البقرة الذرية من جوب الخبا بعد انجذاب الضرب بالحيثا لكن قدما جاعته من المناظرين فانها لم تكن للمشتري الاطلا على عيبه من دون اعلان البائع  
اما الخفي فبجذا خبا بقاء الا كان غشا واذن ليس ابل بغير اعلان البائع في غشوب الدين لا والوا لا المبيع المقصود به معلوم القدر للمشتري وعليه نزل ما  
عن الخلاف من باع شعاعه وجب له بيبه ضد فضل حظوا وكان للمشتري الحيوان والمقصود في الغنم للوا ولا يكتفي به بين المشتري عليه وبشرى العين  
المقبوض لا لو طرأ في الفتر وجب الا لشغل الذي من العيوب لكن ظاهر الاخرة او من يمسها سقوط وجوب الاعلام حتى لا يخفى ان تبيع من العيوب كما هو  
صريح الدروس قال في جبر البائع الاعلام بالعيب حتى على اشتريه من علمه البائع في الفتر ولو تبيع من العيب سقط الوجوب قال الشيخ في الاعلام لو طرأ  
بل عن ايضا التامع اتم المشتري وكان وجهه الاصل بعد عدم صدور الضغ مع كل حال فلا خلاف في عدم وجوب الاخطا فانها بعد تبيع بل العارضا ان لم يترك  
على ما صحت لعل ذلك لان الرضا ويجوز بيع العيب ان لم يترك عيبه مع عدم الفتر فلا خلاف في الظاهر بل في تبيهر ما طلاق المتن والقواعد وغيرها  
عدم وجوب حتى الخفي لعل الاصل عدم كونه غشا بعد ان لم يكن من فضله لا خبره لا لغيره نعم هو كذا في مخرج الدين ولعل كلامه في غير ثم على الوجوب  
فانما هي حصة البائع لان التي من خارج بل لا بعد ذلك حتى الدين المخرج كما اخبره في ذلك قال لا خلاف في عدم علم مقدار الجملة فهو كذا في انواع ماله  
والعبر وله الحيوان وغيره اتم ذلك لما فرضه اوله من كون عنوان المبيع الدين في ذلك لا لغيره فله العيب لا في الجملة بعد ان كان  
بنينا وغيره يجمع فالوجه الضح في الفرض لان الظن كونه خبا عيبا لا يفتقر الى اسم الدين على المخرج والا كان خارجا عن موضع المسئلة الذي  
هي من العيب حتى المباح في ذلك من العوارض عليه وبغيره في الظلال مع فرض جعل العنوان للدين منه الجها انزل وجعل المشاهدة مع العلم بالجملة في  
ولو كان عنوان ان لم يولد او اجلة الزمان فالبر في من عيبه او من جميع العيوب ومن العيوب طار وكان كالتفضيل في الحكم لعموم المقتضى الذي قد  
عرفنا في بعض من الاجماع وغيره فيسقط بخر الحيوان في الرزق والارض ويسقط به ايضا وجوب الاخطا في الخفي بناء على سقوطه بالبراهة المفصلة خلافا لما  
عن بعض اخصا فوجب التفضيل فلا يبرأ من الاجمال ولا يسقط به التبريد في قبضة ما استدل في المسالك من ان ترجع بمجمل الظان ان كان كاري اذ جعل  
مع المشاهدة واعتبارا بغير اعتبار في حصة البيع والتبريد لم يمس فيه غير مانع من حصة البيع ولا يشترط معرفة الباطن الا انه يفتقر اليه في اصل التلاوة  
يقال بهذا للوقوف به والتبريد فيكون كجبر المجهول على انه قد عرفت في اشراط سقوط خبا الرزق ما بؤك ذلك فلا خلاف في كل دافع ضعف الخلاف  
الزوي وان حكمي عريان قد بين ان غلط تعلقا في حكمه في الخلاف عن على وهو في من التفاضل في قبض ذلك يمكن دعوى سقوطه في الاجماع  
وعلم فيها به فانه الدروس من اخرج النبي بمجمل قوله في اشهرها الاكتفاء سوا علم البائع والعيب الا كما هو انه لو لم يشره في غير علمه والله اعلم واذ  
ايامه شين من صفة من مال كذا حديث واحد ثم علم حبيته احد ما لم يجرى بد العيب من غير اولئك لرد ما معا واخذ الارض بل غلط جده فيه بل  
القبة الاجماع عليه كغير الخلاف ان دليل اجماع الفتره واخبارهم لان رده خاصة موجب لبعض الذي يضر به البائع اذ يمكن جبره في تسلط البائع  
على الخبا بل الظهور الا انه في نطق حق الحيان بالجموع لا في كل من منه الا من الشك في رده عدم وثوق باطلا في نطقه وجميثل الفرض كغير  
الزوي ومن يعلمه عند الفتر في الحكم الزوي بين ما يفتقره الفتر في كسر ما يبدل ولا بين حصول القبض وعدمه نعم لو فرض فيها او في احداهما مثالا سقط  
الزوي وقين الارض لانها بمنزلة مبيع واحد بالنسبة الى ذلك فلا يقاس في انياد على الشفعة الا قبل انتم صرحوا في بايها انواع حصة من الذرة البستان في  
بان لشركه فيها اخذ احدهما بالشفعة وان تبعض الصقعة والظن اتحاد الحكم في باقي الحيان فلا يفسد له في اثار المجلس بد بعض البيع والالتزام بالبيع في

والله اعلم







والله اعلم

والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

او اعلم ان جعل بنائه معبوق في ذلك في الكفر واستحالة التواضع الثانية وحزم بالعدم في الاول والثالث بل ربما قولنا للشهر في الاخير والاول  
عينا نظرا الى الخروج من الطبيعي للولادة على القطر اما التزويج والاحرام والصلوات والحج والعبادة والاعتداد ومعرفته الفناء والنوح والقار ونحوها  
وعدم معرفة الصنائع والطبخ والخبز ونحوها فليس عيبا ولا ظهر تحريم الا انه على الشري بسبب وصناع او صاهرة في الدروس في كونه غيبا نظره  
من نفس انما عوهم صدق الحد عليه مع بقائه القيمة الوافية ولو كانت الامر متحاشا قبل الله عيبا به وقبل منه بغيره والحق اليقين ونجاست ما يحتاج اليه  
الى مؤنة او كان منقصا للعين وكثرة الهوى والنسب وبذلك كله وغيره يظهر لك الاحتياج الى الامانة العرف وصعوبة الاكفلة بل الخبر المبرور ان يقال لا بأس  
بالقبول عليه وخروج بعض الامور التي لا تنطبق عليها الاجتماع ونحوه واحتمال ان لموضوعا فيها او لمراة اكلت وانه لا عيبا بالعرف كاترى هذا وقد بين  
بعد ملاحظة اضافته ما مر على جبل مضمون لغير المزبور ضابطا للعبث عدمه وملاحظة عدم اندراج جملة ما ذكرناه في العيب واللعيب فيه وملاحظة جملة  
ما سمعته من كلامهم المشوشة التي في بعضها ثبوت النجاسة مع في الكيفية ان الضابط المزبور للعبث الذي يثبت به الخيال وان لم ينقصه قيمة المال كما  
والصواب عدم الشرط الركبي غير ذلك مما موقوف في التالف او زيادة فيها من الخروج عن مستوى التالف بقضا او زيادة فانه عيب يثبت به الرد وان زاد  
قيمة المال الذي يزداد بها كاشتم الاصاب ونحوها في من الجمال في مستوى التلفة لا يخرج عنها فلا يرد على الضابط المزبور اما خبرك من كونه  
التي لا تندرج في الضابط المزبور ونحو كون العرق مثله لمخرج ومنزل الجنود وكون البند سارفا او فائدا او نحو ذلك مما يوجب الحد والعصا فمدار  
الخير في غير ذلك على نفس الحاجة الموجب للغير ولعل اطلاق اسم العيب عليهم باعتبار اللغة وانما فيها المطلق الرمة ولا يرد في المعاملة باعتبار اشتمالها على الضرر  
او غير ذلك بل قد يناقش في ثبوت الاصل من جملة منها كما يفتي عنه حكمه بثبوت النجاسة في البعد الجمالي وفي الدوا المشاهدة لو بيعت من دون ذكر اثر  
وبذلك يتم الامر بظهر ذلك ما في جملة من الكلمات والله الهادي هذا كله فيما عدا عيبا واما نون ما لم يكن كذلك فقد عرفت في بحث الشرائط ان كل ما يفتقر  
للمشترط على البائع مما هو موقوف على اقله او لم يحصل ثبوت النجاسة وان لم يكن فانه عيبا كاشتم لاشتماله في الشرع والشرع بالبين الجمعي في الاستناد والرجوع  
الموجب والاسلام والبكارة ومعرفة الطهر وغيره وكونها ذات لبن او كون العهد سبورا ولو شرط في المقصود وظهور الخلاف ولم يكن من غير عيبه فلو  
خيار على الوقي وليس من شرط الكفر واليؤنة او كون الدابة حائلا في ذات جملتها لعل الاغراض بذلك ولو شرط لها ما لا يصلح ولو شرط الحلب كل  
يوم شيئا معلوما او الحن الدابة قد اصابنا في الغوا عدم صحة وكيفية ان من النجاس المزبور والرد والالتزام بلا ريب ان لم يكن فلو عيبا كما  
عرفت البصير فيه فيما تقدم كما نلت عرفت كون المقصود من اشتراط هذه الصفات التي لا ترجع الى الصفات شرط من العقد الجواز او ان يحصل فلا حظ ولا  
جيد ان يظهر لك جملة ما لا خلاف في المقام والله اعلم ومنها ما سطر الا ان الشرع قد ليس له الرد بها مع اللبن في الضرع اياها لم يعلل بذلك  
انما علوب في الحكم من النجاسة الا بغير المصراع الفاذة او العفة والشاة بغير اللبن في ضرعها اى يجمع مجلس ثم قال الله بعد ذلك هذه الاقضية اعادة  
منها فلو لا ضرورة الابول والغنم فان كان من الضرر في موضع الشاة وضع الضاد وان كان من الضرر في موضع الشاة وضع الضاد وكونه من شري مصراة  
فوجب النظر في الصانع الميزر في النافذة في ضرعها من باب تعدد الاجتماع لئلا يفتقر الى ركوز التضعيف من النجاسة وكثيرا فاعلم انما  
تصريه اذا ترك جملتها او بعضها على صيرت الشاة تصريه اذا لم تجملها اياها والشاة مصراة فلم يذكر غير الشاة والذالوس ما ضرعها بمحظرة الضرر كذا في الضرر  
المصراة والشاة المحظرة وحصلت الشاة انتمى بالثقل ترك جملتها على جميع اللبن في ضرعها في محظرة وكان الاصل حصلت لبن الشاة لانه من مجموع  
فهو محظور هذا ولكن ارجع هذه اللفظة في شيء مما وصل اليك من النصوص الا ما من الصدوق في معناه الاخبار عن محمد بن عروون الزيناني من مولى عبد  
العزيز عن ابي عبد الله رضي الله عنه لا تصرو الا بول الغنم فانه خارج من شري مصراة فانه يفتقر الى النظر في ان شاة مصراة ومعها ما عدا ذلك  
الظان الصدوق يقول هذا الخبر من طريق الجمهور لعدم وجوده في كتب الاخبار بل وكذا ما عدا من هذه النجاسة في الابول والغنم من شري مصراة فانه  
ان شاة مصراة ومعها ما عدا ما ذكره في شري مصراة محظور فلهذا معاصا على ما عرفت النصوص على ما عرفت معناه وان لم يكن بهذا اللفظ سوى  
حسن الجلب عن ابي عبد الله في جعل الشاة فاشتمل اياهم ثم رد ما قال ان كان في تلك الايام يشرب لبنها ومعها ثلثه امداد وان لم يكن  
لها لبن ليس عليه شيء ولا لا لغيره على انها كانت مصراة وبذلك يظهر ان اسناد بعض الصحابة في بعض احكام التصرة الى الخلاق النصوص مما يرويه النصوص  
العامة للرد في كتب فروع الاصحاب التي قد سمعت بعضها ونسجها في البائة لكن يحون الخطب ان لا اشكال في كون تدليسها عاربا اجاعا محظورا  
ومحظورا في المسالك وغيرها كما ان لا اشكال في كون الشاة يثبت الخيارات بين الرد والاسكان بلا الاجماع محظورة ومحظورة مستقيضا ان لم  
يكن مشورا عليه بل في محظور ان او ازيد الفرة عليه انتمى بذلك مضافا الى خبر الضر الذي هو مستند اصل الخبر في التدليس بعد اتفاق الا  
ظاهر كما في خبره ولا ريب في كونه من بعضهم بل الاجماع ان لم يكن محظورا في محظور مضافا الى الاصل صلب ان لم يكن عيبا او اذاع في الضرر بالجماع  
فم لو كان التدليس غيبا انما الارش فيه من حيث الصانع انما التصريح قد جملته الجواز كما هو واضح واما انه اذا رد الشاة بردها معها لبنها المبرور وحال العقد  
فهو على مقتضى الضوابط لكونه بعض البيع ولذا في الخلاف عرفت الحكمي من كشف المروءة بل في الاستلزام الاجماع عليه لكن من البسوط ان اذا كان  
لبن الضرر ينافي ما يشرب منه شيئا فان اردت مع الشاة لم يجز البائع عليه وان قلنا انه يجز عليه لانه عين ما له كان عيبا بل في المختلفين  
البرج الجزم بان لا يجز عليه احد الصانع من التمر والزبان فعند فقهاء وان بلغت قيمة الشاة بل عن المذهب البارع في ان قالوا ان لا يرد له ولا يرد  
ورد صانع مع من خطره او تمرد بنسب الى اهل على الثالث انه بردها عا من بردها في المذهب وان كان غير الحكمي عن ابي على في المختلفين

انه قال حكم التبر في المصلحة اذا كرهها المشتري فزها بان يرد معها عوضا عما احببها من سائر ماله من خضرة او تمر قد مضى حكمها في رد الزوج ونهمل هذا  
 على معنى التبر ولا يخفى من بعد ولعل مستند ما اطلاق القصور العلية وفيه مع انه لا تعرض فيها للدين الموجود حال العقد بل يمكن بناءا على ما علم على  
 الغالبين لانهم طعنوا على عوضا كما سبق من مهمل في على لا جابر لها بالنسبة الى ذلك فالقول بحد الصاع عوضا عنه وان كان موجودا او رد  
 معه كما جرى بل المحقق في الدين نفسه من في شي لا صالة البرائة وليس للبائع عدم قبوله والمطالبة بالصاع كما هو واضح اما لو تلف العقد قال المصنف  
 انه يرد معها مثلها او قيمته مع العقد وهو المشهور بين المتأخرين بل عن ظاهر مجموع النسخ الاجماع عليه لان الدين من المثل منع نظره وفي جوده  
 يضمن بمشله كما في غيره ومع تعدد المثل ينقل الى القيمة لانها اقرب الى العين ولا يحل له حكمه المشايك فلا يفي في غالة الكلام في ذكر احكامها هنا  
 خلافا لاشكال في الشيخ والفاصول الى المكارم وابن سعيد على ما حكى عن بعضهم يرد تساعا من تمر او تمر بل عن الخلاف ان عليه اجماع الفهره واخبارهم كما في  
 الغنية الاجماع عليه بقوله وقيل كما عن الشيخ في الخبر برائة نسبة الى جماعة لم يجدوا واحدا منهم ولعلهم من الغاية يرد ذلك اما من طعام الا انه لم يجد  
 له شاهدا سوى حشر الجبل المنقذ الذي قد عرفت عدم الدلالة منه على الضرر مع انه معارض باذلة الطرفين كما انه لم يجد لنا بقعة شاهد بعد الاجماع بين  
 الموهوبين بخلاف المتأخرين بل قيل والشيخ في النهاية صوابا في خبره على جهة خبره وعبد الله بن عمر الذين مع ما في ظاهرها من مخالفة كما عرفت لا جابر لها  
 في المقام سوى الاجماع المروي الذي قد عرفت انه لو يمكن حملها على التراضية تكون ذلك قيمة له هذا كما في الدين الموجود حال العقد كما وجدنا في  
 يظهر من المتن مساواة حكمه للموجود بل قيل انه نظرا للمقتضى طهارة السلم والتمتع والمعاينة وصريح اللغة وايضا في النسخ بل عن الفهره في تفسيره  
 الاحتياط كما عن الارزبيلي انه ظاهر عبارات المتن وقد استشكل فيه جماعة لكن اجماعا يقتضيه مخالفة قاعدة كون التمسك بالمال التي قد عرفت عدم الكلا  
 فيها في ناهيها بياضا لحيثا وغيره وكذا على الاطلاق الاحتياطية التي ليس شيء منها تعرض للدين الموجود والمقدور ودعوان الضم والخروج للعقد من اجله  
 المخالفة لتقواعد اطلاقه على الصالح في غير المقام ايضا فقد ظهر من ذلك المشهور ما تولى في اذ المنهج مع الموجود حال العقد اشركا بالسوية اذ اذكر  
 يعلم زيادة احداهما على الاخر والا اصطلاحا ولو تيسر للدين المبيع عند وجوبه مع الاكس في القواعد الدوس من جامع المقاصد ووضعه وان يكون  
 مضموما عليه وهو جزء المبيع وبما احتل به وجانا والانتقال الى الدلالة على ما مضى فاعلم انه قد يجرى اولها اذا كان لا من قبل المشتري باعتبار ان الغيبة  
 مدة الحيا منه على البائع اذا فرض بقاء الحيا في الحيوان في الشاة الصغار والاشغال لا يفسد بالاحتياط ومثله يجرى في الثلثة لانه قد ذكرنا في المثل ومع  
 العقد في غيبة يفتقد بما اذا كان من قبل المشتري والا فلا ضمانا عليه كغيره مما تلفت من الحيا ولو اخذ الدين حيا او مضما في الدوس الظاهر ان كانا لاف  
 وفيه ان عين المال موجودة فالتبرك في ردها اليه وان استوفى المشتري عليه لا يبرئ لكن فيها ايماع على تقديم رده له ما زاد في العمل واقتضى في الشبهة  
 مصرح بغيره معشر بكتابا بنسبة الزيادة ولعل ما ذكرناه اولى ضرورة احتياج ما ذكره الى الدليل وليس بل الدليل على خلافه قائم ولو غفلت الشاة  
 بنسبتها للسيا لا مالك جلتها او غير في القواعد وغيرها ان لا يفسد بالاحتياط الاصل للزوم وقد قوى ثبوته لان ضرر المشتري لا يختلف فكان  
 عنه لما لو وجد المبيع عينا لم يعلم البائع والله اعلم وكيف كان فخصر المصرة للعلم بتصرفها التي لم يفرقها البائع ولا فاسمها بالبنية اياما كما في القواعد  
 والشك في الملة والاشارة والاشارة والاشارة ما يتكشف حالها وانما مضرا او لا بل اغلب احوال الجوسا الجوسا انكشافها فضلا عن التصريح ولذا وضع الشارع  
 ارفاقا بالمشتري ثلثة ايام للحيا فيه ولعل اطلاق المصروف غير كفاية في ظاهره عند تعدد الاحتياط فيها بعد خصوصية ما كانت عرفها مصرة متوقفة على  
 التقصص عن الحلية الاولى في تمام الثلثة وتما كانت باطل من ذلك كما ان معرفة عدم صحتها فاق يحصل بسا وافضل في الثلثة الاولى او يادته و  
 اخرى باطل من ذلك فالمراد ان الشئ في ثلثة ايام يتكشف حالها فيرفع الاجمال والافقد بقرن التصريح او عدمها قبل الثلثة واليه وحاشي الشاهد في الحكم  
 عن غاية المراد قال ان الحيا في الثلثة في القلض لانه يجوز ان تخلط في اليومين حليا فاستدركت ثلثه عن في الثلثة فانه يثبت له الحيا وقاله ذلك  
 ان انقضت حليا في الثلثة او كان ماعدا الاولى او لم يكن مصرة والايان كانت ماعدا الاولى على في مصرة وكذا لو كانت باطلها ناصدا والاخر زائد او طار  
 في الدوس وثبت باعتراف البائع ونقص حليتها الثلثة عن الحيا الاول فلو تساوى حليتها في الثلثة او زادت الاخرة فلا حيا ولو زادت بعد  
 التقصص الثلثة لم يبرئ الحيا فانه مع تعليق الظرف الاخير فيه يزل ذلك يكون ظاهره في ثبوته قبل انقضائها الثلثة بل هو ظاهرها من بيان المصنف  
 والقواعد غير هذا جعلها على خصوص الاقرار بالبنية خلاف الظاهر لعله على ذلك يجعل ما في الذكره قال فبغير المصرة ثلثة ايام ويثبت الحيا  
 بامتدادها كما في الحيوانات للحري كان الشارع وضع هذه الثلثة لمعرفة الضرر فانه لا يعرف ذلك قبل مضى الجوسا واستناد كثرة الدين الى الامانة  
 فانها تنصرف الى الخلاف لعل فادانت ثلثة ايام ظهر ذلك فيثبت الحيا على الفور ولا يثبت الحيا بالضرورة قبل انقضائها لعدم العلم بالضرورة  
 لكن في جامع المقاصد استظهر من مجموع ان الكتاب عينا استمر انقضائها الى الثالث بل جعله بمرجع الذكر ثم قال وهل يعتبر بقضا اليوم وحده  
 عند الغلبة في الذكر لتعليل ما كان زيادة الدين حيث لا خلاف لا مكنه والمرع يقتضي بعد اعتبار ان لان ظاهره انه لا بد من التكرار  
 ليوثق يكون التقصص الا لا عارض في قوله بعدم الثبوت قبلها لانها هي المدة المضربة وقد يقتضي الثبوت في التقصص في اليوم الثالث قلت فاعرف ان  
 التقصص عند اخذها ذلك لان الغالب انكشافها في حق الثلثة ومنه يعلم ما في جامع المقاصد المائل الى ان التقصص في الثلثة لم يثبت  
 للضرورة بل يثبت بالعلم من النص اطلاقا كما انهم نقصا الدين بجزء من ثلثة يوم للحيا وادعوا منع بل لا يبعد عدم اعتدادها بالعلم  
 اذ في معرضها لم يمنع معرفة الضرر ولعل اطلاق كلام الاصحاب في على الغالب في الذكر لوعرف الضرر في آخر الثلثة وبعدها  
 فالأمر بثبوت الحيا لا من غير سابق والتضييق على الثلثة لكان الغالب بل قبل ان يظهر للمفتنة والنهاية والسلم والغير والمعاينة على اعتبار



الحج

الثلاثة لعدم ذكرهم لها فمجرد ما كان قد قيل ان ثمة ما على عدم اشتراط استمرار النقصان في النقصان بالاشتراط لا انما اشتراط الاكثر  
 فاما يتحقق النقصان لانه هو الموجب للنقصان فمجرد سقوط الحيا لود والذين بعد النقصان من النقصان على وجهه صالحا عادة وانما يتحقق النقصان لانه  
 لها اثر لا كفاية في ثبوتها على اشتراط الاستمرار فيكون القول بثبوتها بالاشتراط انما هو انما اذا افترق بنقصانها وان كان ذلك عاما لا بد من الاستمرار فيه لانه يمكن  
 القول بثبوتها بالاشتراط الاول من غير الحاجة الى تحقق نقصانها فيخرج بذلك على اصله عدم تغيرها لاولان كان يتكشف عدم اشتراط النقصان لاولان فيكون  
 ذلك عادة لها فانما يمنع من جهة النقصان لان النقصان شرط له وفرق واضح بين الامور على انه يمكن المناقشة في الكفاية بنقصانها بثبوتها بعد ذلك  
 فذلك غير مثبت لها بنفسه لاحتمال كونها من مصادف العطف فتعبر في اعم منه واما كان ما في النقصان مبني على ما ذكرنا قال لو علم النقصان قبل علمها لكان  
 او البينة قد علمها من غير شئ اذ لم يتبين بالاشتراط النقصان ونحو ما تقدم من بيان التذكرة فمجرد ما كان ذلك يظهر في كلام بعض الاساطين منهم الشبهة  
 في المسألة ان كان يمكن ان يثبت على ما ذكرنا والامر في ذلك سهل انما الكلام في امورها يتكشف بطلان كلامنا لانها لا بد من الحجة التي اريد  
 مقرر في ثبوتها بالاختصاص بقضايا الحيوان لكونها احد افرادها او انما يقتضيها النقصان لانه هو اختيار النقصان في هذه النقصان التذكرة السابقة الاول بل  
 هو ايضا ظاهر الفهم قال في هذه المسألة ثلثة ايام كغيرها من الحيوان وثبت على القول في مقتضى النقصان ولا يثبت قبل انقضاء النقصان على اشكال  
 بل قد كان ما من البسوط والاختلاف من مدة الحيا فيها ثلثة ايام مثلها في سائر الحيوان مسددا في الثاني منها على ذلك اجماع الفرقة على ثبوت الحيا في الحيوان  
 ثلثة ايام شرط اول شرط وهذا داخل في ذلك قال في هذه المسألة وان عرر في ذلك شئ من اعم من قوله من اشتراط ثلثة ايام شرط اول شرط  
 ثلثة ايام انشاء امسكها وانما في اقسامها من تفرق في الاخر او تفرق في ايامها من الكاين الاخرين لا اختيار من حيث النقصان وانما هو خيار  
 الحيوان وخصوصية النقصان على سقوط حيا الحيوان باختصاصها لعل اليه في الدعوى بقول النقصان في ثلثة ايام لكان اختيار الحيوان صريح في الشئ  
 ومن هذا الخارج بعض متاخرى الاحتجاج في ذكر الفرق بين حيا الحيوان والنقصان فقال في خيارها بعد ثلثة ايام كغيرها من الحيوان بالاختصاص بخلافها  
 فيها وان ثبت قبل ثلثة ايام الافراد وقلنا بقوله كان هو الفارق بينهما والام بغير ثلثة ايام لان ما منع من ثبوتها لا سببا ونظير التفرق  
 بالاستقاط ونحوه مجرد داخل في عدم الحيا بالنقصان بغير ما سمعنا من الاجماع انما السابقة وانما نلصق بغير ذلك على الخيار من جهة البينة كما ترى  
 بل ينبغي ان لا يثبت لاختصاص ثلثة ايام لانها لا يثبت بدنه والحكم بكونه بغير ثلثة ايام من جهة البينة بل قد يقال بسقوط حيا الحيوان  
 ان لم يقتض اجماع على خلافه ويقاوم من حيث النقصان بقاء على سقوطه بمثل هذا النقصان واستثنائه من بين النقصان لا دليل مقتضى عليه خصوصا مع شئ  
 اللين الموجود حال العقد لانه هو بعض المبيع خلافا لاجماع الفاضل فيقال الذي ينبغي علمه هنا هو ان ثلثة ايام حيا الحيوان كما صرح به الشيخ  
 ونقصان الاختصاص يستلزم دون غيره ففي علم بالنقصان فشرط بقاء الحيا عدم النقصان فاذا انقضت ثلثة ايام على القول في ثلثة ايام لا ينفصل الا باطالة  
 بخاصة ويأتي نعم لا يسقط حيا النقصان باختصاصها للين لا اجماع وغيره لا مطلق الحيا ولو كان في بقاء حيا خبر بغيرها لم يكن له الرد بذلك العكس  
 له الا ان خاصه ومن هذا قال في الدعوى في النقصان فوجدنا بقاء حيا قبل الحيا في ثلثة ايام مع الشئ مع الشئ ولعلنا نعلم ما عرر في علمه على العينة  
 ولما عرر ان كان اللين باقيا والا فلا تلف بعض المبيع اما اللين الحادث لا يمنع حيا من الرد ومنع الفاضل من الرد في الصورة الاخرى لم يكن للنقصان  
 ويجعل المبيع فالاول لا يثبت لان الملب انما ينفذ في الرد بالنقصان وعلى كل حال فالنقصان استغلا حيا النقصان عن حيا الحيوان الثاني الظاهر عدم ذلك خصوص  
 لهذا الجواب للاصل لاسم من المعارض الا الخبر الثاني السابق الذي اجمع شرايطه في النسبة الى ذلك كرجح التذكرة لوعرف النقصان قبل ثلثة ايام ما عرر  
 البائع وبشهادة الشهود ثبت به الحيا الى تمام الثلثة لانه كغير من الحيوان اما لو اسقط حيا الحيوان فان حيا النقصان لا يسقط وهل عرر الى الثلثة او يكتفي  
 على القول اشكال للنقصان وبها وفيه ما عرر في الدعوى فانما قال بعد العبارة السابقة انفا وكد الغامض لانه كان النقصان يظهر لفاقد  
 لو اسقط حيا الحيوان بغيره في هذا الحيا البعش ان على القول والرائع كغيره من الحيوان لا يثبت له اذ لا يثبت له خصوصية بغيره خصوصية وقد علمنا  
 سابقا ان القول بالرائع لا يثبت في النقصان لا يخلو من قوة وقد علم من حيث التذكرة السابقة وبغيرها التفصيل في ثبوت ثلثة ايام  
 وثبوته بعد ما في الاول عرر الى ثبوتها في الثاني على القول في الدعوى في الدعوى بقول هذا الحيا على القول في العلم به والظاهر ان ثلثة ايام حيا  
 ان كانت ثابتة والا فمن جنس العلم وكان ثمة على انشاء القول لا يثبت على المتيقن في مخالفة ما يقتضيه لزوم العقد اما ان كان جازما في الفرع فلا  
 مقتضى للقول وبغيره ان التوسعة من جهة اخرى لا تقتضي التوسعة من غير تلك الجهة كما هو واضح فالمخرج فوز بقاء عليها وان كان في الثلثة فان  
 لم يقتض سقط وان بقي الحيا من جهة اخرى وسنسمع ما في القواعد الثالث قد ظهر لك ما ذكرنا ان يثبت الحيا في ثلثة ايام لا يثبت النقصان ولا يتوقف على  
 معضلة الثلثة وما في الفرع من ان لا يثبت قبل انقضاء الثلثة على اشكال يمكن ان يكون مبني على ان ثبوت النقصان قبل علمها وعدمه لانه يشترط علم الثلثة  
 وان عرر النقصان ولذا صرح في غير قبل ذلك لانه لو علم بالنقصان قبل الحيا لكان الاقرار بالبينة به هاهنا غير شئ وقال في القواعد ولو كان المشتري عالما  
 بالنقصان فلا خيار ولو علم بها قبل الثلثة فغيره على القول في الدعوى في الدعوى بطلان المشتري بالنقصان فلا خيار له ولو علم بها بعد العقد قبل الحيا فغيره  
 الفاضل مع توفيقه بثبوت الحيا قبل الثلثة لولها تلك لعل وجه ما عرر في ذلك من جميع ما ذكرناه ان خيار النقصان يقتضي علمه عن حيا الحيوان في  
 مدة قبل موعده في ظاهره ان على القول والرائع من غير فرق بين الثلثة وما بعد وان الاختصاص المذكور لا دليل شرعا عليه حتى يترتب الحكم على  
 اطلاقه بل هو انما على وجهه من الموضوعات العربية فلا يثبت بالثلثة وضوضا مع ارادة النقصان بغيره منها التحمل كونه للكان او لغيره في حيا  
 وبذلك صاعا الى ما سمعته فظاهر الحث يظهر ان النظر في جملة من كمال الاحتجاج بالشيخ والفاضل والشهيد والكرخي وغيرهم فلا حظ واصل وكيف كان

والعلم

الخيار

فقد ظهر ان الحيثية في الضميمة غير الفاعلة التقطت بالضمير المتعلق ببعض المبيع وغيره فلا يفتى في الاصل فيجب على المتبع ومنه ان لا يفتى في الضميمة  
في الشاة قطعاً وإجماعاً بضميمة خصوصاً صغيرة بالعلوان كانت غلبة وما في النافذة والبقرة فلي تترك على معرفتها من الاصل على المتبع حيث لا يصح  
من طرفيها ان لا يشترط بين الاصل ونقله وتخصيصاً لا الحافها بما لا بد عن الشيخ في الخلاف لا يجمع عليه بل قيل ان الاجماع يلوح ايضاً من ان لا يشترط  
والشك في بل قد سمعت ما يدل عليه في الابل من النص على الغاية المقترنة بعد القول بالفضل بينهما بين البقرضاً الى دعوى المساواة لها في لعله القوي  
الحيثية وهي كون اللين مقصوداً مع التدليس في التعليق في الخبر لا يخرج عن الاجماع الى ان الضمير لا ان الاصل ان لم يتم الاجماع على ما لا خلاف في ذلك بحيث  
يشترط انما ما سقته من احكام التصريح من اشكال عدم اقتضاها لعلها ان ذلك نعم ينبغي ان يجرى به من حيث التدليس اذا كان اللين هو المقصود او بعضه  
الا لئلا كان ليهما ما يقصد لوصريهما بل ثبت ان الحيثية مع اطلاق العقد لعدم النصضاً الى شجرة الاصل بل عرف كشاف الوكيل وظاهر السر والظاهر  
صحة فيما الاجماع على عدم ثبوت التصريح في غير الشاة نعم لا يخبر مع الشرط كما في ذلك لكن قال ان لا يتصرف ولو بالملك لا فالارض وفيه امر لا ارشاد في  
انما يترك فيه غير ما كان الحيثية لفقاً لا يتقطر التصريح كما هو ظاهر الحق هنا على ما عرفت به من المسائل ان القول بثبوت الحيثية في التدليس حيث  
يكون المقصود بها مقصوداً لم يثبتها احكام التصريح واليه يرجع ما عرفت على الارشاد من ان ان ثبوت الحيثية فيها لو ثبتت بغيرها لم يثبت ان ثبوتها  
الحيثية مع التصريح وكون الشاة محل لثبوتها نفساً اللين فيها فهو خلاف الاصل ولم يثبت بغيره ولا اجماع بل وما في الدروس قال من الشاة ليس الضميمة  
في الشاة ما لا يفرق وعلى الاصح ونقل فيه الشيخ الاجماع وطرد ابن الجوزي الحكم في الحيثية الا وهي غير وليس بذلك البعد للتدليس ان ظاهر ارادة  
ثبوت الحيثية بذلك ثبوت الاحكام التصريح ومنه انما قال بعد ذلك لو قلنا بقول ابن الجوزي في الضميمة الاصلية الا ان وفاد اللين لم يجرى في الترتيب ولا في ثبوتها  
في الشاة والبقرة لعدم النصض عدم الانتفاع به فيها ينتفع بلين المتصور في ثبوت حكم التدليس على النكاح والا كان على النظر لا لا يبعد  
القول بصحة ما لا يفتى في الرجوع الى ما لا يفتى في البيع والاجازة حتى تحيل المشتري كثره بالتصريح من حيث الحيثية كما ذكر في بركة الدروس على ان ذلك من غير  
كونه تدليلاً مؤيداً له كغيره من الجارية وتوسيعه لا يتعدى ارسال الزبوي وجهها فافهمنا المشتري انما هي من غير كذا العتق والوصية لا يفتى في انما لا يفتى  
الفرقة او جارة لا شاة كما هو في جميع ما ذكرناه حتى في الاجماع المحكي على الضميمة في اود لو ان التصريح بالشاة بالافراد البينة او بالاختيار بناء  
على ما قد ساق من مكاشفاته في ذلك فانه قبل ان يفتى في ذلك في الايام هبة من الله تعالى بحيث علم بصيرته ذلك عادة لها سقطت الحيازة في الشاة الضميمة  
او جارية اطلاق الحيثية في النصض الغاية من ان على الفاعلة القول به في ضعيف جلد الذموم من قبل بعض العيوب الشبهة الزوال اما الزوال بعد ذلك  
اي ان الشاة لم يفتى في اختيار المتصور فليس صحيحاً بل لا يبقا شاة بناء على ثبوتها استمر ارضه الفسخ وان عتق الزوال بعد ذلك فيعتق الزيادة المخذلة لا  
تكون كاشفة عن بطلان ولا مبطل انما لا بد من النسبة الى خصوص جاهل الغيبة والحيثية لا يفتى في عدم سقوطه مع هذا وقد اشكل على بعضهم اطلاق العتق  
وملأها زوال الضميمة قبل ثبوتها على علمه في انما لا يفتى في الشاة محل العتق على خصوص معرفتها بالافراد البينة فانه يتصور جريان ثبوت الضميمة في  
زوالها وان قلنا بثبوتها في ثبوتها اي بالافراد البينة على بعض ما ذكرنا في بعض النسخ الحلية الاولى لكن بناء على الغيبة فيه حتى في الشاة جارية قد علم  
اسم لصحة من التقط في المتن بمقتضى ان يكتشف ذلك عدم الحيثية وانما يفتى في بطلانها بعد العلم بالافراد البينة فانه لا يفتى في الحيثية بالغير العلم بها  
علمه بعد فعله وكذا لم يعلم انما بالضميمة عتق زوالها لكن لا يفتى في اطلاق حيثية العتق على ذلك من النكاح بل جعلها على ما ذكرنا من ان عتق  
الضميمة زوالها في الشاة بالاختيار اي في الاثر فيشكل بانه لا دليل على سقوط الحيثية الثانية بغير الزوال في الشاة بخلاف ما يفتى في ان  
قال عتق على العتق على ارادة زوال الضميمة ما صار ذلك عادة اي صحت فلم ينقص ايد او يكون المردح بسقوط الحيثية عند ثبوتها من اصله وكيف  
كان فالاشارة في ذلك هل بعد موضوع الحكم كما ذكرنا سابقاً على كل تقدير ولو ما لنا الشاة المصلحة او امة الدار في القواعد عن غيرها فلا شاة لا يقتضا  
الربط بالثبوت والارادة لعدم العيب تشكيكاً ما كان الفسخ ودفع القيمة خصوصاً بعد اذ ذكره هو من بقاء الحيثية في المبيع التي لا يفتى في الاصل اعراضاً عن حاله  
ان الفرق بين المقامين على الظاهر وقد تقدم في الايجازات الشاهقة في الحيثية ما يؤكد ذلك كخطاها فانه قد تقدم لنا في حيا العتق ما يقتضيان الاصل  
اعتبار وجود الفسخ في الحيثية الا ما خرج ولعله لظهور الفسخ بين الرد والاشارة في ذلك لكن قد يقال انما انما هو في العقد وقد عرفت انما هو من قوا  
بعد حكمه في كل مقام براد منه الرد لا انتقال للثبوت والقيمة واولى من ذلك ما لو تعبد عنه قبل علمه بالتدليس كنه في القواعد انما لا يفتى في انما  
وعلمه في جامع المقاصد بالافتضاء على موضع الوفاق وبما هذا العتق ضمناً للشرع بل قال ان المتعبد بقبليته علمه غير ظاهر لان العتق لا يفتى في  
علمه يكون كذلك ان يقال انه غير مضمون عليه لان ثبوت خيان قلنا لتدليلاً لان الاصل انما يفتى في ذلك لا يفتى في الاصل على انما يفتى في الاصل من الرد  
في غير العتق فيما ذكره من التدليل اذ لا يفتى في ان كان هو غير موافق لما اسلفنا سابقاً لكونه ينقلح ان عدم سقوط خيان التصريح بالاختيار لا يقتضا  
على حصوله سبباً فلا يفتى في ما دل على سقوط الحيثية بالضمير ضرورة ظهوره فيما كان منه بعد ثبوت الحيثية خصوصاً اذا قلنا بذلك لئلا يفتى في الرد على الرد بل قد  
يفسخ من ذلك احكام التصريح على القاعدة ولما افر من جوار التدليس للتدليس المسئلة في الشاة بغير الثبوتية ليست عتق الا واما كونه  
صريحاً باعتدائه ومقتضيه في الحيثية وحضر العتق غير من اخر بل هو الشهوة ونقله وتخصيصاً لا من كشف الزموا خلاف بين الاصحاب في ان الثبوتية  
ليست عتقاً بوجوب الرد انما اختلفت عباراتهم في اشتراط البكارة وفي التوجه لا يعلم خلافه ان الثبوتية ليست عتقاً وعن اوضح النافع ان  
عليه لقوى لان البكارة صفة كمال النسبة الى غير العتق وليست عتقاً ونسبة اي الى الاصل وفي المسائل اطلاق الاصحاب ولا اكثر من غيرهم في الثبوتية  
ليست عتقاً ولعله لاصالة الزموا غلبة ذلك فيهم وصيرته بمنزلة الخلق الاصلية وان كانت عارضة انما لا يوجد من البكارة فلا اعتراضاً ولا لانه

التسليمه التي هي بمعنى الغلبة بل قد عرفنا خبر محمد بن مسلم المشغل على تهرنبا عيبه بان الزيادة والقصصه على اصل خلقه احدث ذلك النوع لا اقل من الشك  
 مع انه لا جابر له في خصوص المقام مضافا الى خبره بل مائة مسئلة عن رجل باع جارية على ان ياتيها بكماله فاجابها كمال قال لا ثم رد عليه لا يجيب عليه شيء ان قد يكون  
 فذهب حاله من حاله نصيبها المبيع بما يقف لكن قد يقال يمنع عدم صدق المبيع بما يقف له كماله كماله فكانت مقتضى الطعنة والخلفه الاصلية في جميع  
 النوع وغلبة العرض في خصوص المجلوب منها لا ينافي ذلك كما ان خبره بما عتق انما هو الشرط الذي يستمع شهرة الاصل ان لم يكن المانع على نحو  
 الخيانة ولا يحمل على الحمل بكونه عند البائع لغلبة رد المالك بالعودرض بل بما كان التعليل فيه العقب من هذا من غير معاوض فحجب ليس بمحمل كون عك  
 الرد للمشتري فيكون المنع فيه عدم شيء مخصوص من العقب ونحوه لا الارش لا دلالة فيه على عدم العقب ضرورة امكان كون عدم الرد به لغلبة التي تصير كما  
 يجب ان اقدم عليه المشتري او تبرأ منه البائع وانما يرفع الاخر اذ ارجل التسليمه ولا ينافي لاطلاق العقد على السلام فيبقى اصل التزم بما لا ينافي  
 تنزيل كلام الاصحاب على ذلك اذ ابدت في الغيبة الموجبة والارض كما مضى من عقيدتي خلاف كشاف التورود وبوبها ما مضى من المشهور بثبوت  
 الارش مع الشرط ولو لا انه عليه بغير ذلك بنا على ما عرفت من عدم توزيع القرض على الشرط او احتمالا انه لم يجرى من الاين لا انه يجب كذا ترى ومنه  
 ينقدح كذا الخبر يوجب ان لا يعلو المطلوب كما انه ينقدح كما ذكرنا في الدار في عدم ترتيب حكم الغيبة على الغيبة المزبونة تقع فرض اشغالها كما قد  
 الضميمة والامانة المستولدة في بلاد الاسلام ونحو ذلك فيخرج ترتيب حكم الغيبة على الغيبة بل الغيبة ما ذكرنا ايضا لزوم البيع ووضوح الثبوت عند  
 المشتري بغيره فثبت ان لا يتر من حدوث الغيبة المانع من الرد للمعين للارش الى غير ذلك على ما ظهر من مذهب الفاضل كونه عيبا مطلقا لا اذ لم يشرط الثبوت  
 ولا ابتكارات فخرجت شيئا او بكماله يمكن له الخيانة وكان له الارش لا الارش لا يكون الا لغلبة لعل عدم الخصاله لغلبة فثبت ان اذ الغالب معرفة ذلك بالوطن  
 فيكون محضه عيبا وما لية المقدام مطر واختله الشهادة بل بما لا ينافيها وبعض من مخرجه في الضميمة والتحقق ما عرفت من ان المانع على الغلبة  
 المزبونة ثم لو شرط البكارة فكانت شيئا كان له الرد مطر ان ثبت انها كانت شيئا عند البائع كما هو مقتضى خلف كل شرط مضافا الى ما عرفت من ان  
 عيبه انما لا يمنع من ترتيب مقتضاه حال عدم الشرط الغلبة المزبونة اما مع فثبت عليه فحكمه مع انه لا اجد خلافا بين الاصحاب في الخيانة مع الشرط كما  
 يحكي عن التمهيد من الشرع جارية على انها بكونه جارية بكماله يمكن له الرد وما ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد ذهب العلم والنزعة ونحو  
 عن الكامل ويمكن اذ قد عرفت صحة الشرط على مقتضى شرائها بتجليل بكتارة وظهر من ذلك اذ ردتا الوجهل بكونه عند البائع كما هو بوجه التعليل والخلاف  
 اذا اشرع جارية على انها بكونه جارية بكماله يمكن له الرد وما ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد ذهب العلم والنزعة ونحو  
 ان شرط ان يكون بكماله فخرجت شيئا او بكماله يمكن له الرد وما ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد ذهب العلم والنزعة ونحو  
 ثم جعل منه وقد يردون حال التحقق والتدكير قال اصحابنا اذا اشرعنا على انها بكونه جارية بكماله يمكن له الرد وما ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد ذهب العلم والنزعة ونحو  
 وقد يحمل ايضا ما عرفت على كل حال فلا اشكال في ثبوت الخيانة لا الاشكال في ان له الارش اذا اشرعنا ولا ساد كذا نسبة في الرد مع المساك في المشتري بل  
 لعل عدم ذكره في المتن ونحوه لا لعدم ثبوته بل انه في معرض ثبوت اصل الخيانة ولا يشك بان القرض يوجب على الشرط ما عرفت من ان الارش من حيث كونه عيبا  
 كما من حيث انه شرط مضافا الى خبره يوجب رد البائع على انما عرفت فلم يجرها عند ما قال به بطلان فضل القيمة اذا علم انه صادق بناء على حاله على  
 صيغة الشرط وعلم سبق ذلك قبل البيع بالبيسة او الاقرار او غيره من احوال الخيانة من البيع او كونه بعد في زمن صفاء البائع ضرورة انه لا ارش وعلم ان  
 عرف من صفاء البائع بل ان جعل ذلك يمكن له الرد لان ذلك قد ذهب بالخطوة ونحوها فيفضل كونه نه من صفاء المشتري كما سألنا في نادر الحادث لما عرفت فيها  
 من الاشكال حق بالبيسة معلوم النابح بل كماله لزوم العقد بغيره فثبت ان البائع بعد التعليل الظاهر انه تمام الحق كما هو واضح ولو شرط كونه شيئا  
 فيا شئ بكماله كان له الخيانة لا ردوا كماله على الاقوى ومقتضى الجملة على بقا عدة الشرط ضرورة كون ذلك منه اذ قد يتقوله عرض بل يجوز عن اقتضا  
 البكر او غيرها من احوال الخيانة لا ردوا كماله على الاقوى ومقتضى الجملة على بقا عدة الشرط ضرورة كون ذلك منه اذ قد يتقوله عرض بل يجوز عن اقتضا  
 ولا اشكال في ان الاقرار الحادث عند المشتري الذي يمكن منه صفاء البائع لا يرد به العقب ولا يستحق ارش كما في سائر العيوب كالحادث في ذلك  
 من غير فرق بين التصغير والكبير والذكر والانثى والاصل في قول الجعفر في رد البائع في الخيانة لا يرد به العقب وقال في خبر محمد بن قيس انه ليس بالبيسة  
 عهدة الا ان يشترط المانع اما لو اذن عند البائع كان للمشتري رد وان لم يكن اذن عند بلا خلاف اذ كما اعترف به في القمير قال الا بان عيبه يعلم  
 فيه خلافا في الامة والعبد والتقصير والكبير على البطلان اجماعا على انه بغيره ومقتضاه انه يجب لعل العقب كذلك انما ضرورة كونه حكم النافذ بل  
 هو ابلغ من الشرط لغيره لا انه ضرورة نفسه بل لعل خبر محمد بن مسلم شامله بشا على زيادة ما يشمل بعض الصفات الغالبة في النوع منه وفي خبره في هام ان يمكن  
 على مال الرضا الا بان من احدثا لشيء فقال ليس الا بان من هذا الا ان يعقب البيسة انه كان ابقا البوعهدة وقد ظهر منه كالتنوع وغيره بل هو صريح كركه  
 وجايع المقاصد لا كذا في الامة الواحدة عند البائع لان الاقدام ولو مرة بوجه الجرم عليه يصير للشيطان عليه سبيل والتقصير في العقب عفا خلافا  
 لما عرفت بعض الاقضية من اشرط الا عيبا وكان قال بعض مشايخنا ان المانع في الخيانة لا يرد به العقب ولا يستحق ارش كما في سائر العيوب كالحادث في ذلك  
 كماله في غير ذلك كان يشهد له اصله لزوم ولو شرط كونه عيبا فثبت ان البائع بعد التعليل الظاهر انه تمام الحق كما هو واضح ولو شرط كونه شيئا  
 ملكة الطاعة بل لا بد من هذا العقب على نفسه لعل الاقضية انما يتم ان الظاهر من ان ما به يكون عيبا يجري عليه حكم من الرد والارش لان له الوضاعة  
 على كل حال كما عرفت انما عيبا عليه كان ظاهر خبر محمد بن قيس من اشرط اذ علم الا لا يرد به العقب ولا يستحق ارش كما في سائر العيوب كالحادث في ذلك  
 في النوع فثبت انما عيبا عليه كان ظاهر خبر محمد بن قيس من اشرط اذ علم الا لا يرد به العقب ولا يستحق ارش كما في سائر العيوب كالحادث في ذلك





[illegible]

القبض باعتبار انهم يوم دخلوا البيع فمما نه يوم استقر الملك لا نه لا دخل لذلك اعتبا القيمة ومنه يعلم ضعف احتمال الاثر من يوم القبض الى  
 يوم القبض لان القيمة كان في يوم البيع لعل فالزيادة حد من ذلك المشبه ولا نه يوم البيع وقت الاستحقاق وان كان يوم القبض اقله لنفسه فمما  
 البايع لا نه وقت الاستحقاق لعل احتمال كون المدا على القيمة حال استحقاق الارش باختياره ويجوز ما يخرج من الروايات منها لان ذلك الوقت هو  
 استحقاق الارش لا قبله كان البايع غير ابرئ من الورود الارش فهو غير متحقق على التقين ولذا لا تشتغل به قيمة البايع بحسب الامع لاحد الامور ولو  
 كان للقيمة ان كان ابرأ منه خاد في ذن الجنا مثالا بناء على استحقاق الارش فالقيمة لا تشتغل به قيمة حين حدة احوال التقين استحقاقه بالاختيار والآخرين  
 مثالا فمما لا يبرأ من القيمة العدا والمعرفة والتقدم والذكور وان فاعا القيمة كاستحقاقه الذي هو غير باختياره الا انه مع ابرأه على ان النقوم من  
 بالاشهاد لا يقتضيه امر لا يطر خصوصاً مع تعدد احوالها واختصاص المقومين في فادها وعلى تقدير الاستحقاق المتخرج عند التعدد الرجوع الى الصلح بما ابرأه  
 الحاكم كما ان القيمة هنا سؤال الحاكم من يتكهن من المقومين وان لم يجعوا الشرائط ليكون على حصة في حكمه واما احتمال التقطيل فمما يحصل من مقومين جامعاً  
 للشرايط فمما تقطيل الحق من مستحقة كما ان احتمال الاقتصار على الشيق ونفي الزائد باصالة الابرأه فيه ضرر على من له الارش فالاولى ما ذكرنا كما اننا يمكن ان  
 يقال ان اختلف اهل الخبرة في النقوم او اختلف القيمة لا فاد ذلك النوع المساوية للبيع فان ذلك قد يفتقر ولو انا يفتقر الصلح ايضاً اذ الاقتصار على الاقل  
 ونفي الزائد باصل البراءة والرجوع الى الفرعة او التخيير للحاكم او نحو ذلك مما يظهر بوضوح ما ذكره في محاضرات الامارات لكن المقيد للقيمة والفاضل للقيمة  
 والمعليق فيهم على ما حكى عن بعضهم على انه يعمل على الاوسط والآخر هو هنا عاين عن قيمة من غير من مجموع القيمة نسبياً اليه كقيمة الواحد الى عدد تلك القيمة من  
 القيمة من ضعف مجموعها من الثلث ثلثه وقد احرى يكون علماً بالجميع الجمل وذلك انفاء المرجع لقيمة على اخرى فالمراد من اوسط القيمة المتوسط بين الجميع  
 بحيث لا تكون في واحدة اقر منها الى اخرى الا الوسيط بين المتناقضين من انفا وفيه القيمة والاربعه ونحوها ما لا وسط لها خاصة من اربعة فيصير كل  
 قيمة زيادة في المتوسط قيمتها مثلاً باثني عشر مبيعاً بعشرة وقوم اخر قيمتها ثمانية وخمسة مبيعاً كان تفاوت قيمته صحيحاً اربعة فقسم بالضعف اجمالاً لكل  
 من الثمانيين فيكون قيمته صحيحاً عشرة وتفاوت قيمته مبيعاً مثلاً خمسة فقسم ايضاً بالضعف اجمالاً لهما فيكون قيمته مبيعاً سبعة ووضفاً لتفاوت ح بين قيمته  
 الضعيف المبيعاً ثلثه من الزرع فيؤخذ من الثمن هذا معنى قولنا يؤخذ من القيمة من الضعيف مجموع القيمة من اربعة فيكون قيمته مبيعاً سبعة ووضفاً لتفاوت ح بين قيمته  
 ذلك بوجه ايسر من الاول انه في مجموع القيمة الضعيف القيمة المبيعة ثم نسب يؤخذ نسبياً من الثمن بل هو بعينه الرجوع الى الضعيف مجموع القيمة من اربعة فيكون قيمته  
 بين المجموعين هي النسبة بين اوجه اتمام اكل الاجزاء في الاسم كالضعف مثلاً في النسبة بين الثمن في خمسة عشر مثلاً في النسبة بين عشرة والاربعة والاربعة  
 كالنسبة كالنسبة بين ضمنيها كما هو اوضح من مجموع الجميع الى ما ذكرنا في محكي عن الشهيد بطريق اخر فيكون بين القيمة بل ايضاح التفاضل الحق وهو ان ينسب عبط  
 قيمة الى جميعها او مجموع قدر النسبة ويؤخذ من الجميع بنسبة القيمة كضمان كالثمانية وثلثه لو كانت ثلثه وهكذا وهو قد يتقدم الطريق الاول وقد يختلف  
 وكث الحال يحصل بصرف الاولى اننا نختلف المقومين فيها معاً بان فالتساوي البين ان قيمة اثنى عشر صحيحاً وعشرة مبيعاً والآخرى ثمانية صحيحاً او  
 خمسة مبيعاً فالتفاوت بين مجموع القيمة من مجموع المبيعين الزرع فيخرج ربع الثمن فلو كان اثنى عشر فالارش ثلثه وكذا اذا اختلفت اربعة فيكون مجموع القيمة من  
 وهو عشرة ووضف مجموع المبيعين وهو سبعة ووضف يكون التفاوت ربعاً ايضاً وعلى ما ذكره الشهيد يؤخذ بتفاوت الاول وهو الثلث والثانية وهو ثلثه  
 اثنى عشر مبيعاً بالضعف لان الضمان هنا قيمته فيكون ضعفه من ثمن ووضف عن ثم يقطع ذلك من الثمن فاذا كان هو اثنى عشر مبيعاً ثلثه  
 وربعه التي هو ضعف الثلث ثلثه اثنان او عشرة ووضف ملوكا ثلثه لقيمة اربعة مبيعاً كالاولى والثانية ثمانية صحيحاً وسبعة مبيعاً كالاولى يكون  
 التفاوت اثنى عشر لان مجموع القيمة الضعيف ثلثون والمبيعة اربعة وعشرون فالتفاوت ستة فيخرج من الثمن وهو اثنان وخمسة اثنان عشر وعلى  
 الثاني فيخرج من الثمن وهو اثنان من اثنى عشر خمسة واثنان وخمسة اربعة مبيعاً فيكون مجموع سبعة وخمسة فيقطع من الثمن ثلثه وهو اثنان وخمسة  
 وثلثه اثنى عشر من ثمن على الاول فيكون ان كانا ثلثه لقيمة اربعة مبيعاً كالاولى والثانية ثمانية صحيحاً وسبعة مبيعاً كالاولى يكون  
 كل منهما وكذا لو كانت اربعة مبيعاً كالاولى والثانية ثمانية مبيعاً كالاولى والثانية ثمانية مبيعاً كالاولى والثانية ثمانية مبيعاً كالاولى والثانية ثمانية مبيعاً كالاولى  
 على كل منها وهكذا الصورة الثانية ان نفق قيمة الضعيف وتختلف المبيعة ملوكا ثلثه لقيمة اربعة مبيعاً كالاولى والثانية ثمانية مبيعاً كالاولى والثانية ثمانية مبيعاً كالاولى  
 عند ابرأه والطريق على الاول فيضعف مجموع قيمتي المبيعة ونسبة الى الضعيف ويقطع من الثمن بالنسبة وهو الثلث هنا او تضعف القيمة ونسبة الى المجموع  
 الى المجموع وهو هنا الثلث ايضاً وعلى ما ذكره الشهيد بجميع التسوية والضعف من الثمن ويقطع ضعفه وهو الثلث هنا ايضاً وكذا لو كانت القيمة في المبيعة ثلثه  
 بان فالثلث ثلثه ان قيمة ثمانية مبيعاً فالثان كررنا الضعيف او اختلفت ثلث مجموع قيم المبيعة ونسبة الى الضعيف او جمع التسوية والضعف والثلث في  
 اسقط ثلثه من الثمن كان التفاوت الثلث ايضاً الصورة الثالثة ان نفق قيم المبيعة فيكون الضعيف بان كانت قيمة ستة مبيعاً عند الجميع ثمانية مبيعة  
 صحيحاً عند ابرأه وعشرة عند ابرأه والثاني ان اختلفت ثلثان ضعفت المبيعة ونسبة الى المجموع المبيعين او اختلفت اربعة فيضعف القيمة ونسبة الى المبيعة وعلى  
 ما ذكره الشهيد بجميع التفاوت وهو الزرع والاختيار من اثنى عشر المبيعة من ثمانية اربعة واربعه اربعة اضعاف ثلثه وهو ثلثه ووضف  
 خمسة او يحصل الاختلاف بين الطرفين ولو كانت القيمة ثلثه لان كانت الثلثة اربعة عشر صحيحاً والاربعه اربعة اضعاف ثلثه وهو ثلثه ووضف  
 وهو عشرة ونسبة الى المبيعة اضعاف المبيعة ثلثه فكون ثمانية عشر مبيعاً مع الثلثين هنا اجمالاً ما ذكره الشهيد بجميع الزرع وهو ثلثه من الثمن  
 عشر المبيعين وهو اربعة واربعه اضعاف ثلثه فيكون المجموع ثلثه عشر اربعة اضعاف ثلثه من الثمن وهو اربعة وثلثه ووضف ثلثه من  
 الى غير ذلك مما لا يخفى عليك بعد الاطلاع على ذلك فانه لا شك في ذلك فانه لا دليل عليه وقاعدة الجميع بين المبيعة يمكن منها ما قلناه في ما ذكرنا من الفرعة

[illegible]





[illegible]



[illegible]





[illegible]





[illegible]

فيل

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ



[illegible]



١٢

والله اعلم

التبع الصلح المبرور من غير من جهة مثل ثمنه أو ما جعفر عن الرجل يدفع إلى القنان الطعام فيعطيه على أن يعطيه صاحب لكل عشرة في اوطال اشوع عشرة  
 متقافا لا تملك التبع يدفع التسمم إلى الصلح ويضمن لكل صناع اوطال الاستاء فقال لا وسئل ايتم في جملته لا يخرج من البر بالسوق فقال مثلا عمل لا باس  
 به فذلك لا يكون له وبيع ايتم التبع يكون فيه ضل فقال ليس له مؤنة فذلك بل قال هذا بهذا وقال اذا اختلف الشيكات باس به مثل من مثل الى غير ذلك من  
 النصوص المتمة ولا نهاية دم القول بالفصل بين واردها وبين غيرها مضاعفا الى التخليص لما يوجب في خصوص الخطر والشهر الظاهر في التعدد الى كل فرع للتسمم  
 الى الصلح كما هو في الاصول في مثل على ان يرفع المصير ما كمل او وزن مما اصله واحد ليس ليضمه ضل على بعض كمالا يكون وزن ما يوزن فاذا اختلف اصل  
 ما يكال فلا باس به اثنان بواحد ما يبدو يكره تشبه الى ان قالوا كان اصله واحدا وكان يكال بوزن فيخرج منه شئ لا يكال فلا يكون فلا باس به  
 يبدو يكره تشبه وذلك كالفطن والكان فاصله بوزن وغرله بوزن وتشابه لا توزن فليس لقطن فضل على الغرل واصله واحد فلا يصلح التمثال بمثل  
 فاذا صنع منه الشيلح صلح يدا بيدا لا باس له بالثوبان بالتوب لا يفتح الشا المعوضان تبدا لا يجبا بالشهرة العظيمة بل بقلها بالاجماع وفي الذكر الاصل  
 مع كل فرع له واحد كذا فرع كل اصل واحد ذلك كاللبن الحليب الزبد الدهن الخبيض والماء والصلح والاقط والمجن والرجين والكتك والكنج و  
 الصمغ مع الشبج والكباب والاشج وبز لا كان مع حبة الخطه مع الدقيق والخبز على اختلاف مسافر من الرقاق والقرن وغيرها ومع الحريرة والشعير مع  
 السويق والقرع السيلح والدمر والخل منبذ والعصير والسنبوع دبس وغرله والصبل مع خل والزيتون وغير ذلك عند علماء الساجع فلا يجوز  
 التفاضل بين اللبن والزيد والشح والخبيض واللبن والاقط وغير ذلك مما افاد بل يجب التماثل بقدر ما لا يوجب تشبهه لانهما لا يمتثلان ولا فرق في ذلك بين  
 الاصل مع غيره وما يوجب في بعض مع البعض لا في مؤنة ذلك كله لعدم الشيء على خلاف في شئ من القاعدة المزبورة وفي غيرها الا ما عدا ذلك وبني من التماثل  
 في ذلك فانه غير مضطرب على القوانين من حيث عد صدق الاسم على الجميع وعكس لا يخفى في الحقيقة ولهذا لو حلف ان لا يكال احداهما لم يحتسب باكل  
 الاخر فمثل كوننا جسيمن يجوز التفاضل فيما والشرط في النصوص المذكورة مع عدمه كما مر من سائر الخلافات قال لا يمكن ان يكون الضابط لحد من اما الاقفا  
 في الحقيقة او لا تخاف الاسم وهذا القول لا يمتنع وان لم يتحقق في غير ما لم يمتنع في ذلك كان وجه التماثل عدم تلمعية ذلك في ضرورة انه لم يمتنع في التسمية في الحقيقة  
 كالقمر والخل والزيد والمجن كما مر في قوله كماله ورده بعض الاقفا بل ان مرجع المناقشة المزبورة الى التماثل الملائم من الجنس المشتمل على اقسامه  
 بين القوانين هل هو الحقيقة الاصولية خاصة وان اختلفت انتهاء اقسامها وان لا بد من الاتفاق في الاسم بناء على ذلك من الاحكام ملل وانما في علم من  
 الواجب باضرته ولا وجه له بطلانها النظر فيما ذكرنا من الاصل الدالة على الزيادة المعنى الاول بلا تشبه وتكون هي الشبهة في الأصل من خاصة وذلك  
 الاحكام ملل الشبهة كما سلك هو مشتمل على الخطه والشعر للخصوص الجارية منها بقضية الغلة المخصوصة ولذا ان على الضمير ازالة المعنى الثاني في مسألة  
 الخطه والشعر وانما الاتفاق في المسألة ما عدا في جملة من موافقها اجماع القاطنة وبذلك يظهر ان الفرق بين المقام وبين ما ذكره فان لا يتكروا وانما الاتفاق  
 ملل الاقفا في غير ما عدا في جملة من موافقها اجماع القاطنة وبذلك يظهر ان الفرق بين المقام وبين ما ذكره فان لا يتكروا وانما الاتفاق  
 من الفرع مع الاصل الذي هو فرع من اطلاق القاعدة المزبورة ومن مقتضىها الغلة في خصوص الخطه والشعر من الواضح عدم توجه بعض فاق الرضا عليها من  
 هذا الجانب ضرورة ان امكن منع ذلك النصوص غير ما عدا في جملة من موافقها اجماع القاطنة وبذلك يظهر ان الفرق بين المقام وبين ما ذكره فان لا يتكروا وانما الاتفاق  
 ويبدو عبادا على اعتبارها اتحاد الجنس في حصول الرتبة السمي الى الحقيقة اخرى لو سيج باصله كالقمر المشتمل الى الحقيقة مثلا  
 التزامه غاية التصورية لعدم التماثل في اطلاق القاعدة المعقولة على القاعدة المتأصل في الحقيقة معقولة وانما البيع مع اختلاف الجنس  
 كيف شاء وعدا منصوص العلة في خصوص الخطه والشعر المذكورين في الفرض لعله من مقتضى هذه القاعدة اليه بل يقال ان من الحكم الامر لعله  
 خصوصا مع ما لا يخفى من دفع حوا وسئل في الحواشي المستوية الشهية بخلاف اللين واللم لا خلاف الماهية بل كسرها وانما ذلك يخرج محتاج الى  
 التفرع هذا لكن الاصل انه لا يمتنع عن التزام القول بمرتب المسجل في حقيقة اخرى هي فرع لذلك الاصل كالشعر والنسبة الى الخطه انما يمكن  
 واستحال اليها فذلك من ذلك الجنس كالمثال المزبور والقول بقرينة اطلاقه على الفرع الذي لم يمتنع في الحقيقة اخرى وان اعتبر الاسم كالقمر بالقرينة بالتشبه  
 الى الخطه ونحوه لكن ينافي في ذلك بعض مثلهم للقاعدة منها ما سئل من موقع اجماع النكدة الشامل لبيع الفرع بالفرع ايضا وان اختلفا في الحقيقة بعد  
 انفاها في الاصل من هنا كانت المسئلة من المشكلا في محتاجة الى التماثل انما وقد تقدم لنا سابقا بعض الكلام في ذلك فلا حظ في ما لم يمتنع في الحقيقة  
 من جهة اخرى في هذا الفرع ان كان بسبب العمل في الحقيقة غير التي لم يمتنع في الحقيقة من الماء الذي هو من امثلة لقاعدة المزبورة فلا يمتنع في حقيقة  
 بالزبوي من غير اصله ضرورة كونه من جهة من غير مرجع بقدر فرض عدم كون الجرة الاخر من السهل كان قاطلا قلة البيع وغيره يقتضي جواز التفاضل فيه  
 لو سيج بالقرن لا الله ان يدعى ان الاصل من جرة الله كالمصنوعة لكنه كما مر في النكدة في المقام انما علة المطح والماء والافقة وبعض الاجراء  
 البسطة لا يوجب اطلاقها لانهما ابرز ابرز لا اعتبارها فان كانت كثيرة فوجب اطلاقها حكم المخالفين فيم جذا فانه يمكن القول بالحيثا كما قرعنا الاصل  
 نحو الخطه والدقيق والشعر والسويق ونحو الدمن من التسمم ما عدا في النصوص المزبورة لكل فرع لكل اصل وان كان بعيدا لا يمتنع في الاصول التماس  
 طلع العمل ونحو الاقفا من الشونذ في غير ذلك مما استخرج من بعض اجلاس على جرة لا يترك الا اوحدا الناس كل اقل من الشاك الاصل الجواز ما عدا  
 ما عدا في اجماع النكدة لا وثوق به في ذلك شبهة وانما المناقشة فيها اجماعا كما في الربا من غير الغرض المزبور ايضا منها انه لا يشك ان الخطه اذا جعلت  
 دفقا نزيد كموطأه من كماله حجة تخالف في علم المتعة وانما في اقلها المذكور في ما على قواعدهم محتاج الى التماثل فلا يمتنع في بيع احدهما بالآخر  
 متساويا ايضا للزيادة كما في الباس من جنس بل هو متساو مثل الوطأ والقمر والصبي المزبورة فكيف لا يمتنع في النظر الى مثل هذه الزيادة في وقت اخر بقدر ما لا يمتنع

والثابت

لكن

فوقه



[illegible]

[illegible]

دلائل و قیام فیضا باہما  
دلائل و قیام فیضا باہما

[illegible]

رداء الرطب  
القريب عوض  
الرطب

والله اعلم



يعرف في النظر من هذه الاشياء ان لا عوض في ذلك لو كان ما ينقصه الخفيف لا يخلو لكن لا كفاؤه بالساو والبيع اذا لم يكن معظم الاشياء متوقفا  
على الخفيف لانه قد عارضة لذلك كما لا يكون في المساوات وفيه لو كان ما يعوضه بغيره لا يخلو من ان لا يعطى له في البيع **الاول** ان كانا في العوض  
والعوض في حكم الجنس الواحد فاحدهما اكبر والاخر موزون كالخطة والدقيق ينجم احدهما بالاخر فذو الجائز مع الفاضل وان تفاوتا بالكيل فافا  
للتكثير في السواء والفاضل فيه مخرج الفخر في المساواة غيرهما الاطلاقا فصدق بيع المثل بالمثل وفي صحيح ذوات الدقيق بالخطة والدقيق  
بالدقيق مثلاً بثلث لاس في قال محمد بن زيد لم يلبسوا في الصحيح قالوا في البيع بالمثل لا بأس بثلث منه بكرة ربع فيه فضل فقال ليس  
مؤثره فليقل قال هذا جهاد وقال الصادق في منزل صفوان الخطة والدقيق لاس في ودا سار بن سئل اوصي ببيع عنة طاعة الشهر بالخطة والدقيق  
فقال اذا كانا ساوفا لاس الا في الوزن ليكل منه واضبطوا شد بقا للفر والجملة منه ولذا لم يفر من المثل في الجوز اذ في الكيل يعنى  
بمعنى بيع احدهما بالكيل مع التساوي فيه وان تفاوت في الوزن فقال فيه من وزن طلاق التماسوا لاس في وكان الكيل اصل الخطة فيستحب في  
وزنها موزن ان الوزن اضبط وان اصل الكيل ولذا القدي بالوزن لا يباع كذا بعد ارتفاع جهل النزيه ولشئ من ذلك اطلاقا للثلاثين مع تفاوت الوزن  
ولان من انفراد هذه القاعدة لا لا يمكن فيه القول بالكيل كالخطة والخبر بالتسليم بالشرع فالأحوط بيعه بثلثها بالوزن الذي هو الاصل وزجرا عن خلاف  
البيسوت وابن البراءة حيث لا في معقول المسئلة لايبيع الاوزن وان مثله بالخطة والخبر بثلثها بالوزن لاس في بالخطة والدقيق منه ولذا ذكر اولهما ان  
الاحوط فيما بينهما بالوزن ثم تعقبه بحكم ما نحن فيه من انهما سعت في اختلاف الخطة من المكيل في ذلك الدقيق لا ياصل من الخطة وهي مكية فلا يباع  
احدهما بالآخر بالكيل ولا يباع بالوزن والاعلاء التوا لايقل ذابعا بالكيل حصل التوا بينهما لان الخطة اقل من الدقيق فيحصل التفاوت في الوزن وهو  
عبر الزوا لانا في قول لا اعتبارا بالتفاوت في الميزان في المكيل ثم يدعى ذوات في الصحيح في وزن مكيل في ذلك الدقيق وانما تحقق المتماثلة في التساوي في المقدار الذي جعله  
الشائع معيارا لها وهو الكيل وان اختلف في غير ما لم يجعله معيارا فيقول الشافعي الا حوط الوزن لان الدقيق اخف من الخطة غير جيلة لانه من غير الكيل  
كان الا حوط الكيل انشأنا في الوزن فيبقى الفاصل بينهما فيجعل الساع معيارا لهما وهو الكيل الذي نزع عنه ولان يباع بالكيل بفضله ما ثابتهما فيكون  
الساع معيارا لهما الذي اشر به وان اختلفا فيما سوا ذلك لم يكن هذا كله خرج عما نحن فيه من بيان حكم ما اختلف ما هو كالجس الواحد في التذليل ودعوى  
امتناع ذلك لثبته الفرع الاصل كما يجرى اليه في كل ما لا يواضع المنع وذبنا كانه في مثلنا قوله بان الدقيق مكيل ولا في المثل لانه موزون وذبنا كانه في  
صحيح ابن مسلم انما البئر بناء على ان الفضل في الخطة عليه ما يكون بالوزن بل في بعض نصوص مقاطعة الطمان التصريح بلعينا بالوزن كما ان فيه غيبنا  
الخطة به لا ينافيه معقولنا اعتبارا بالكيل اذ يمكن انما كانت نفعها وكيفية كان فالظاهر عدم الخلاف فيهم في المسئلة لانه مثالي في عدم جواز البيع  
بالكيل في ذلك المثل والفاضل في الخبر ليس قولنا بل اجد من احمله غير هابل افضل لثاني منهما في القواعد على احتمال تجزيم البيع بالكيل والوزن للاختلاف  
قد لا يشوبه بالوزن لكن في الفاضل لانه اعتبر الكيل فيما اوصله واستحسنه هو فيه من ان لا يتم في نحو الخطة بالخبر لانه لا يدخل في الكيل الاصل ذلك  
وعن السرازم في الخلاف من عدم جواز بيع الموزن مكيلا والحق في المسئلة من على تعقب مسئلة اخرى وهي جواز بيع الموزن مكيلا والعكس عندهم  
ضمن المسئلة كان عادة الحجاز على هذا في بيع الكيل انجزا لايكالا في سائر البلاد كما كانت فيه وزنا في خبره الاوزن بالاختلاف في ذلك كله قبل مظاهر  
بين المسلمين واختلف في جميع الفاضل ذلك لثبته افعال **الاول** الجوز طلقا لا يدفع القرد والجمل باله بذلك اعتبارا الشائع له بالكيل مثلاً لا يفضى  
بعد حصول العلم به منه مضافا الى اصله في حق البيع ثم جاب عما قلناه من ان بيع بغيره بغيره كان ذلك مما هو اجل المزد من التفاوت لا حصول  
الجملة **الثاني** قدم الجوز في ان كلاً من الميزان بالاسانته الى ما علم بالاخر غير حصل العلم بالمقدار فلا بدفع به القرد ثم قال وفي بيع **الثالث**  
التفصيل جواز بيع المكيل موزنا ودون العكس قال فيهم من التذكرة اختيارا والمستند بغير ان الوزن اصل الكيل كما يثبت ما راعه منه فان اردوا ان  
الكيل طار على الوزن في فخرج لا في الميزان من المكيل بل في موزنا وان اردوا ان الوزن اصل الكيل فلا بدفع به القرد ثم قال وفي بيع **الثالث**  
باعيا بغيره لا باعتبار مثله وضمه وان اردوا عليه بغيره في اكثر الاشياء فيكون الاصل بمعنى الرابع شرعا غير معلوم والعرف لا يرجع اليه فيما يشك شرعا  
هذا كله في غير البيع بالجس انما فيه مخرج غير جاد وجرت لك لا اعتبارا فيه فلا يباع الكيل بحسب الكيل الا ذلك الموزون فلنا الجوز في غير بل قد  
ان يجمع عليه الظاهر لان في التذكرة ما اوصله الكيل يجوز بيعه زنا سلعاً ومجالياً ولا يجوز بيعه مثلاً وذل لان العرض في السلف لم يجل تبين الجس معينه  
المقدار وهو يحصل بها والعرض للمساوات فاحصل المنع وضعت بعضه ووجه الخلاف قال ابن اديب في جواز ان يسل في المكيل من الجوز لادها وزنا في  
الموزن كذا ان كان يمكن كونه ولا يخاف في المكيل ولا يجوز بيع الجنس الواحد فيما يجزى فيه الزنا بعضه بغيره زنا اذا كان اصله الكيل ولا كذا اذا كان اصله الوزن  
والفرق ان المفضول من السلم معينه مقدار السلم في حق من يزل عنه الجملة الزود لك يحصل باهما فليس كل ذوق وليس كذلك ما يجزى فيه الزنا فان الشك في  
اوجب علينا التساوي في المثل بالكيل في المكيلات بالوزن في الموزن كما ذاباع المكيل بعضه بعضا وزنا عاردا الى الكيل لاجاز ان يفاضل في مثل احد ما يجمع  
وغفرا الاخر فذلك لانه في جواز بيع المكيل بالوزن ولا يجوز بيع الموزن بالكيل وعن الدب في بيان السلم لا يجوز بيع الجنس الواحد فيما يجزى فيه الزنا بعضه بغيره  
بعضه فذا اذا كان اصله الكيل لا كذا اذا كان اصله الوزن وفي القواعد هذا لا يجوز بيع الموزن بغيره جزا فاولا موزنا وفي باب السلم زود في جواز  
السلف في المكيل ومنه ناولا والعكس في الخلاف هذا الاقرب عندنا بالكيل لا يباع بعضه بعضا بالوزن مع احتمال التفاوت في ذلك العكس في غير ذلك من  
كلما هم المنفعة لكون في المسئلة شرح قولهم في بيع المفاضل بين وزنا بوزن فذا هذا اذا كان اصلها الوزن ما لو كان اصلها الكيل ففي لا كفاؤه  
بساوياً ما وزنا خاصة نظر من كون الوزن اضبط حتى قبل ان اصل الكيل من وزنا الشرع والعرف بالكيل فلا يبيع بغيره وظاهر كلامهم ان اختيارا لاول وهو

وَأَعْلَمُ

وہابیوں کا

فَقِيلَ لَهُ أَطَرَّ الْعِلْمُ

لأن كل من الماء قال لمن فلان في الماء، ويوم الخبز في حوزة

[illegible]

ما قبله

في

في

مشايخنا الله واحدا في ذلك يعلم ما في دعوى المرفوع من الاجماع عليه ان يكون دليل القول به والمرفوع في الفقه ليس به المسلك الذي يراى  
 لا جارية له ولا يمكن حملها على اية المحرمة منه بخلاف ما سنعرض من المرفوع في نظائره قبل ان يرجع الى المشهور او على انهم يرون في ضمن الغيبة كما سنعرض على ان  
 في تناقضه وظاهره الصريح ان لم اجدها الا ان يقول في صحيحه ان المشركون بينه وبين المسلمين بها المؤيد المعونة في الجمل وحكمه على اية ثبوت حيث  
 يكون الاخذ من الملم بنفيه ظهوره اصله في الاعم من ذلك فلا بد في ان الاخذ ان لم يكن الا في جريان الزاوية بينهم الاخذ من الملم بنفيه ظهوره اصله في الاعم من ذلك  
 ح حوسين بل يظهر من بعضهم انهم كل في ذن الغيبة وما شاها من قصوى ايدى الدلائل كما في الاخذ من المشرك الايمان وقوله لعدم من يعقد منهم عقدا لا يترتب له  
 ولم يثبت لا يتخاكم الحرف في ذلك هذا وقد يقال في اصل المسئلة ان المراد يبقى الزاوية بين المسلم والحرف ياخذ منه ولا يعطينه مدحرة ذلك على خصوص المسلم الذي  
 له التوصل بكل طريق في اخذ ما في المحرمة لانه هو ما في في المسلم فله التفرع ونحوها لا ان المراد نفسه على خوفه بين اولاد الوالد وحكمه على اية ثبوت حيث  
 طلة توجب حرمه القس على الكفار يحرم عليه في الزاوية المسلم اخذ منه بتوسط هذه المعاملة التي هي فاسدة في الواقع وصحة غيرهم المحرمة خوفاً ولا منه  
 فانه يشترط صحة مقدمة الاستدلال على اولاد المالكين لا بالاشارة وكذا ما في قوله ان ملكه لا يملكه من الاخذ منه الاستدلال لا بالبيع والبيع وجهاً يوجب ذلك ما  
 سنعرض في صحيحه ذلك من ثبوت الزاوية بينه وبينهم ومطوعه ولكن في خصوص المحرمة لنا استفادة المعاملة الممنوعة على صحتها عرفه وعنده يعلم جريان  
 الزاوية بين صاحبها وبين الكفار المحرم ما لم يذبح او صلح او امان او عذر غير ذلك بخلاف غير محرم لما لا مان له التوصل الى الاستدلال على اية ثبوت حيث  
 المرفوع به ان لا يراى الى الظاهر ان كل معاملة فاسدة معهم بهذا القصد لا قصد حرمها الاثر على المعاملة ولا في العبد اخذها من الكفار هذا جليته  
 وقع الزاوية المسلمون اخذ منه غير من قومه فاسد جلياً فانه قد وقع ما في وطشاً اليوم الاشارة مع غيره يبقى الزاوية لا غير في المراد للمفسر في قوله ان  
 المسلم انما اشترط المشهور بين الاخذ فاعلم ان لا يجوز بيع محرم حيوان من جنسه كالم غنم بالاشارة بل في المختلف نفع غيره على انما  
 غير المحرم من محرمه ولا يوجب له ذلك لا يعلم في الاجماع وفي التدوير في شبهة الاشارة في بيع الخراف والغنم بالاجماع عليه ما هو المحرمة بقا البق  
 وان كان عامياً على الظاهر من النسخ من بيع العلم بالحيوان وموتى غنائه على ما قيل من الصادق ان امير المؤمنين بن عمر العلم بالحيوان ابتداء على ان لا يترتب  
 منها حصول الغلام ولو لم يترتب في المعبرة من انه لا يكون الحلال كما في بعض الاحكام في الخراف والحيوان لا يعين المعصدين بالاشارة لان المحرمة في بعض الزاوية  
 بره على المحرم غير مرفوع ان الظاهر في اللغة التي في عمل النزاع كما اخبر في في المسائل بل هو في المذاكرة او يصححها كالحكم عن الشرع بل عن فاسد  
 الاحكام وقدر المحققين في غير هذا جعل النزاع فيه فاعلم ان يظهر من المختلف من كون النزاع في الاعم ومن الحكمي من جميع اية هذا في خصوص المرفوع في غير محله  
 كان الاستدلال عليه الحكمي من يمتنع انما في النزاع بان القوم اجمروا ما يجري عليه لوزن عادة تجري المرفوع من كان في الخراف غير مرفوع وهذا لا يجوز  
 بيع الرطبة التي على نقلها كانت ايتهم ضرر عند الدليل على ذلك ظاهر الا انه خلافه خصوصاً ما دل منها على جواز بيع الثوب والوثب بالقرن لم وجب الصفة  
 عن كون مرفوعاً الا في غير القاصد والتميز المحقق الثاني بل ما ظهر منهم وبعضهم على الحكم لا يدين من الحد يد الصفة ام يحرم عادة بوزن ايل  
 والصحيح المصنوع من الثوبين كالحاجات والظروف المراكب الخ لانه فاحكام القوم لم يمتنع فيهم في القواعد والندوة والتميز من المراد في ما يابل ولما  
 جنس المكي والمرفوع وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 وجامع المقاصد لا يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 المشاهدة انما يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 ما كان لما يمتنع من كونه في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 الاخذها فاعلم انما يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 من الواضح فاعلم انما يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 في غير جنس كالم بقر بالاشارة بل هو المشهور بين المسلمين في الغيبة والشقاق الاجماع عليه بل قبل الاجماع الخلاف منطبق عليه ايضاً وكانهم فهم من اطلاق  
 المقتضى والنهاية والمرفوع الفاصول ما حكي عن بعضهم عدم جواز بيع الغنم بالجم اذ اذلة العلم فهو ان ذلك يتم من غير غيبات نعم قد علم بقوله لكن في غير ان يكون  
 العلم خاضعاً لاوله لعل لا يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 الجدل لا يدينه سلفاً ايضاً ان كان العلم محال دون العكس ان لا يجوز التسلط في العلم ويجوز في الجبوا وابق تمام الكلام في السلام انتم نعم وكيف كل ذلك  
 كما ترى لا دلالة فيه على ان المنع فيه المراد ان ليس له النهاية الا لا يجوز بيع الغنم بالجم لاجزاء ولا ذواتها وشملها المقتضى بزيادة لانه يجوز بيعها في غير  
 الاشارة الى كون المنع للزاد ان لا يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 الله البيع مؤيداً والمنع وهو الرضا منفي ذاتها بما يثبت في المرفوع والجواب انما في ليس مرفوع ان فيه ما عرفت من عدم كون المنع ان الزاوية بينه وبين  
 المختلف بالمنع من قول المنع ومن كون المنع هو الرضا فاعلم ان في قولنا لا يجوز في الجبوا والجبوا في قوله لا يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 من قول المنع انما يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 للعلم او الجبوا اطلقوا المنع نعم في ذلك بعض المشايخ من غير المساواة في منعه على ان المنع من جهة الزاوية فاعلم ان المنع في غير غيبات ولا على كون المنع  
 من جهة الزاوية في بغيره فاعلم ان المنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس وان لم يمتنع في لفظه كالحج والحبس  
 قوله الشهيد الثاني في المساواة روضة لكن نشأ على الظاهر او اما الاية في المختلف من اجمع بين ما دل على المحرمة كالزواية والاجماع الحكمي والمطلوب في العمل







١٢٠

[illegible]









[illegible]

فالتالي

جنگل









المعبر عنه وعلى انه يجوز الابدال ما لم يتجاوزوه من غير دخول في بيع النسيئة لكنهم يقيدون التعيين وعدمه وكان وجه ذلك ان الابدال يقتضي عدم التنا  
بالقبح قبل التفرق علما بالبيع حقيقة انما هو اللبس وقد حصل التفرق قبل قبضه فيكون الصخر باطلا فلا يجوز له اخذ الابدال ويذهب ان النفاض تحقق في  
الوضوح قبل التفرق لان المقرب وان كان معيبا الا ان عيبه يخرج عن حقيقة الجنس فلا يلزم ذلك فملكه لم يشترط في كونه له من غير العقد اذ لا  
والفني بالمرحله على ان العيب ظاهر في البيع فيكون البيع صحيحا وله طلب الابدال بعد التفرق اذ ما في الذمه وان كان اشر اكليا الا انه اذا عيب في شيء وقبضه  
المسحوقين ثلث ملكه له فاذا ظهر فيه عيب كان له فسخ ملكه ندادا كالعيب حقه فاذا فسخ رجع الحق الى الذمه فتمتع به عوضا صحيحا بهذا اظهر ان الاول  
كعوضا في المناقضة وقد قبضه قبل التفرق فحقه في التفرق فلا يلزم بطلانها بالفسخ الظاهري على العوض المقتضى لعوده الى الذمه وتكون الابدال عوضا  
لا يقبضه في عوضه غير فلا يقبضه التفرق قبل قبضه العوض المانع منه واما ما عني الايضاح من ان يجوز الابدال لئلا ينل من ذمته هو رجع تعين  
البيع فيه وهو ينل من انقضاء كون الربو بالبيع في المانع المستحق لان البيع واحد فلا يكون قبض المبيع واحدا لا يكون قبض المبيع قبل التفرق  
فيبطل الصراذ فيكون مبيع غير الزام على فسخه ما يتحقق به المبيع حتى لو تناقض ظهر ان الاول هو الابدال كما ان الاقوى عندنا ان النفاض في مجلس  
التي وفاء بالبيع في الحاشي والمالك والمحقق الثاني في جامع الفصل الثاني في القبض الاول فان بطلان بيعه في المجلس الاول والثاني في بطلان  
البيع من ارض التفرق من خلافة الاول فيستلزم عدلا في القبض الابدالي وبطلان ادلة النفاض انما يظهر من اعتبار في مجلس العقد وحصل فسخه على  
الاضل فلان الايضاح من اشرطه ضعيف كاشكال في القواعد ان كان وجهه بقبض عوض الصخر لان القبض الاول قد رفع وفيه ما عرفت فكذا ان  
الاقوى عندنا اشرطه كما ان ما ذكرنا سابقا يظهر من سند القول بالابدال اذ لا بد له واما ما عني في غير ما عني عن الكاظم عايشا ان الية قال سئل لما  
ابرههم عن الرجل يبعي الورق بالذات في الميزان منه فان له حتى فسخ فلم يكن يبيع بغيره بل يعمل الاشرط في دفعه فبانه زبوا ولا يجوز له ان يتخذ ما ورد  
فبانه ان قال ليس به باس لكن لا يجوز ذلك اذ من يوم اويوه من فاما ما هو الصخر فلان في وجهه فضلا مقدرا فانها من النفاذ قال هذا النفاذ  
هذا الصخر وفيه كما نرى ولو كان العيب في بعض فسخه فحكم الكل في جميع ذلك لان في وجهه وادراك جميع لشان لبعض الصفقة على البيع ما عرفت سابقا  
كان الحكم كذلك ايضا في مختلف الجنس لان ذمته عليه يجوز اخذ الارش في المجلس بعد على البطلان في كل حكم في المختلف هنا بان له الارش في كل  
بل لعله المهور من عارية القواعد ايضا وهو موافق لما من علم من اذلة الصخر في بطلان الصخر في المحرك عن البطلان والخلاف الواسع في الامساك  
عما نافع عدم تعهد الاول والثالث باعاد الجنس وقبضه الثاني مع اختلافه وتعلل لان الارش انما يثبت في أحد العوضين وان تعين لان غير المبيع ما هيته  
كلية الذم والاعمال على الصحيح فاذا دفع اليه بعض من ثبات الحكم معيبا كان له ابداله فلا يقين كونه مستعيا يستحق جبره بالارش وكذا حكمه في شرح  
الارشاد للفرج المحرم بقدم الارش ايضا بل في التمهيد من غير الحاشي بل في قوله ما استعني به من ثبات الحكم معيبا من الصخر بعد الارش باطل  
المالك هنا انتم في المسألة هو مقبول على ان له الابدال هنا اذ لا فرق في وجهه وبين المسلم فيه نعم يمكن القول بثبوت الارش فيها معا باعتبار قصصه بالقبض  
فيشمله ما دل عليه في المبيع المبيع كما فينا في جواز المطالبة بالابدال اللهم لان يقال ان الارش انما يثبت عوضا من صفه الصخر لانه لا يمكن ندادا له الابدال  
كان المبيع شخصيا اما اذا كان كليا فهو يمكن بالابدال فلا يلزم به الباع ومن ذلك ان المسألة محل قد وان كان الاول اقوى ان لم يكن عام على خلافه  
اعلم ثم ان حاشيت يثبت ان لا يمتنع نقض الصفقة وان لا يمتنع الاصل والاطلاق لا بد له فلا يقبل بعض العامة فيقول ان نقض الصفقة لا يمتنع فيكون في كل  
العائد ولو لم يمتنع بعض العوضين العوضين في الصخر بعد القبض ثم ظهر في النافذ عيبه بان بطلان الصخر وان العوض الاخر لصاحبه بعض النافذ  
بل لئلا ان كان نحو الذهب والفضة والذهب والفضة وبالفهم في الحاشي وهو ما لو كان العيب في الجنس لم يكن له الارش مع اتحاد الجنس ما عني ثبوت الربا به نعم  
قبل ان له الصخر في مثل النافذ فيقيد ان لم يكن له مثل وقبضه نظرا فامع اختلافه فله الارش على الجنس السابق ولو كانا غير معينين وكان النافذ معينا  
من غير الجنس لم يبطل الصخر قبل التفرق نعم هو كذلك بعد ولو كان معيبا بالجنس كان له اخذ الارش مع اختلاف الجنس قبل التفرق بعد على البحث  
السابق وليس له فسخ العقد على القول به هنا لان النفاذ مانع له والظاهر ان المطالبة بالابدال كل ما تمحل الجنس فليس له الارش بناء على ثبوت الربا به  
فله الرد ووجه بل قول من تقدم لتوقف تحصيل حقه عليه الظاهر ان الابدال كل من ذلك كلفه يعلم في المطالبات والقواعد فالنفاذ احداهما بعد  
النفاض ثم ظهر في النافذ عيب غير الجنس بل الصخر وبطلان النافذ ايضا في النافذ المثل والقيمة ولو كان من الجنس لا فلا ويمكن ان يبرهه المصنف في ذلك  
الوقت التفرق للطلان والاشهر بل لعل اضطرار كلامه في المقام يشهد له هنا سابقا فانه كون المقام من جنس العيب غير وليس له اوجه خصوصية  
مخصصة فانه في سابقا سقوطه بالنفاذ الصخر بناء على النفاذ من ثبوت الارش في مثل الجنس لا يمتنع على ثبوت ارضه في مختلف الجنس بعد التفرق ولا يمتنع  
الصخر على ثبوت النافذ في كل القول بسقوط الرد المقتضى للفسخ والابدال بالنفاذ فيعيب الارش ما عني غير فسخه مع التزامهم بسقوط الرد  
الارش من جنس الرد والاضطرار والاهمية بانها معاملة ضريبة لا يمتنعها واما فانه لا طلاق ادلة البيع مع التزامهم بطلان الرد المقتضى عود العيبين  
يلزم عليه الصخر والابدال فانه من اهل ههنا من اعياها قيام العيب في الرد الموجب للابدال ومن ذلك يظهر ان قوة النفاذ المطر على جمع  
الطوائف يجوز اخذ النفاذ من الارش في ذمته عوضه في بيعه فيما يشترط فيه البعض في المجلس قبل اعتباره فلو عرفت ان العيب فاشترطه  
ثم وجد فضا بين بطلان الصخر قبل التفرق وبعد الاشترط لحد العوضين على نداده عيبه فيقول ان الربا كما صح به الفاضل وغيره وكذا لو كانت  
الربا معيبا والمطلق مخصوصا بقدر نقص عن المعين بحسب نوعه بل وكذا لو كان ما ملقبين وكان احدهما يقص عن الاخر فيستحق من ذمته ندادا في  
اصل تحقق الربا بالانكشاف مستحق صورة الزيادة التي يجري مثله من النسيئة لكن بالنسيئة الى التفرق والاصل في المسألة ان نفاذ المبيع التفرق يبره





الآباء الفضلاء لا يجوز بيعهم

کتاب















وهو مع كون مورد السند صحيح أو كذا على توهم المحرم من التمسك بغيره وقيل لهم عليهم ورواه الغامض بهذا اللفظ ما يقر به غيره  
اشتمال على القول به بعد ما كان ارادة بدو الصلح من اطلاق فيه فالنسبة الى السنة الثانية المضممة الى السنة التي ظهر فيها الشرع غير خارج  
في الاستدلال على المألوف وهذا كله مضاف الى الأصول والعقود العظيمة الدال على القطع الجواز ايقين مضافا الى صحيح الحكم غير الصانع من قبل التمسك بالثبوت  
لك بعض جهات سنة واحدة على اكثر من ذلك لم يثبت ذلك ثم خلافا لما جازى على ارادة الشرع من التمسك به الى ما يوجب التمسك به عن التمسك به  
المألوف فان سبب الصلح والاخرى بالاطعام وثالثه بالبرع وباعده بالاداء خاصة بالنسبة من زيادة الكرامة قبل ذلك انما يرفع  
المقصود على اختلافها بل في خبر على ترجيح المروي عن قوله الاستدلال الذي يستلزم فيه احاد من بيع التمسك به اذا كان ذوقا له انما يستلزم  
من الشئ من جهة شرعية والظاهر تحقق ذلك قبل الاخر والاصح هو ان كان مضافا الى الاول فليس هو مضافا الى الثاني بل هو مضافا الى الثالث  
الشئ الذي سنعرض ان الصلح فيه لعدم الانعقاد وهو لا يتحقق به الا بوجوب اشتراطه بل ولا في الفعل اذ كبر منه لا يبلغ باجره واصفاه كما هو  
واضح وقد ظهر من ذلك كله ان القول بالجواز لا يوجب الكرامة هو الاقوى بل قد يثبت ايضا انه لا خلاف عنده في الجواز مع اشتراط القطع حيث لا يكون  
معه الماطلة شيئا بل حكم عليه كجامع مستغنيا او موافق ان لا اثر له في النصوص فليس ذلك الا لان اشتراط القطع به من كون شرطه المتعلق به في الموضع  
وهذا الخلاف لا يثبت انما هو لا يوجب بيعه لا يثبت في الصلح تحقق القطع بل هو في ذلك بقدره انما لا يوجب جازا كما في قوله  
خلافا لاحد باطل البيع بل هو على المشتري فلم يقطع ومنع البائع منه اضرع وكان الشرع لعنده ان ان ثبت عليه لاجرة فلو ناعه الموجب من الشرع  
مضرا له بالتسليم هذا الموضع بحيث لا يوجب عليه القطع كان المتخير الجواز ان لم يثبت له ولعله عند الاستدلال بمقتضى اشتراط القطع وقد يتحقق من شرطه  
ان ناعه من غير ان لا يوجب له البيع والشرع اذا كان القصد الموقوف على الفعل والاشارة في ذلك الحال والعدا اذا كان المقصود شره شره الى  
اما الاول فلا يعلق العتق اذ انما يوجب المانع الى غيرهما بل لا صلاحا وطعاما وبذلك وبوجهه ولا يجعل غاية للجواز في النصوص السابقة بل  
فليدعى ان اطلاق الشرع عليه قبل ذلك في علاقته الاول منه يظهر وجه المانع والشافعي مضافا الى انه غير مقدر للبائع اذ ليس هو من افعاله وانما هو  
من فعل الله تعالى ولعل معنى المانع في كلام الاصحاح اشتراط التيقن من صحة البيع عن المسبوط والغنية وطم الخلاف الاجماع على عدم جواز معبر عن بعضهم  
جعل الخلاف فيما اذا اطلق وهو وان كان يدعى مانع للشرع من ان الخلاف فيه وفي الاطلاق بل من جهة المذكورة بالجواز في عدم اشتراطه للصالح  
فيما ظهر من اشتراط التيقن في ارادة بيعه شره وانما في من الاطلاق المتضمن في ذلك حتى ان من جواز البيع بالقول ولو جاز مع على البائع الاطلاعية الى  
البقاء الى ان اطلق القطع فلا اذ حصة اذا اظهر ارادة الشرع منه لا هذا الموضع اذا اطلق من عند من يبيع له ويطلب عند من اعتبره ولا يعلق على  
وان توقفه العقد عليه كاصح خبر في الدوس في فيكون في الحقيقة اشتراط التيقن كالاطلاق في الاندراج تحت الاطلاق دلة المانع اما لو اراد  
من اشتراط التيقن لانه لو لا سخط البائع على المشتري القطع بلعدا كون البيع هذا الموضع على التمسك به فيقول المصلح والعقود والنصوص السابقة  
ولكن كشرط القطع في كون البيع الشخص الموقوف واشتراط التيقن لا يصح لم يسمع غير لعله لا استدلال في ذلك على الجواز في المقام بانما يجوز بيعه بشرط  
القطع اجماعا فان شرط التيقن كما لو باع بعد الصلح بشرط التيقن وقد يثبت ذلك كله ضمن الزرع المضممة للجواز بغيره بشرط التيقن والقتل  
والاطلاق وان كان لا يجوز بيع التمسك به قبل ظهوره فيه وقد يقوى وزان الحكم على القصد المذكور في بيع الشرع على ما دلل الاصل في الحكم العلامية  
يجوز بيع التمسك به من دون شرط مطلقا عليه كجامع في القواعد فانه خارج عن محل النزاع وان دعت من الغرض بعد الدليل انما يعلق في الاستدلال  
لهما بل كان يتعين للصلح ان كان صحيحا في عقد واضح الصلح لعدم العقد هنا على الجميع بل حكم عن الخلاف في المسو النسخ في المانع فيه في الجواز  
اذا كان القصد شره ذلك الموضع واشتراط القطع هنا كعدم ضرر عند استحقاقه ذلك على مالك الاصل والعدا اذا كان القصد بيعه شره مع انه قد يوجب  
بالصحة فيه فاما باعتبار رجوع ذلك الى ارادة البقاء الى بلوغ هذا الحال ضرر عدم فدية على من شره شره وحديث كان البيع على المال لم يكن  
للمشتري استحقاق في البقاء عليه في ارادة بيعه هذا الحال هو الاشكال في صحة المفاضل في دعوى الاجماع عليه من هذا الوجه يظهر انك  
ان اريد عن ان يزل كل تلك الاصحاح اذ ذكرنا ما عينا صراحة بعضها في خلافه كان المتخير الجواز في بيع التمسك به الصلح كما قلنا سابقا وليس  
مرجع الى ارادة البقاء الى ان يصير شره شره اخصوا مع التمسك بذلك هو لا بأس به بعد ما عرف من تنزيل خصوصية الكرامة والفتنة  
لوجه المقتضى بل بما يظهر من وجهه ما ذكره الاحتياط هنا من غير خلاف يعرف بينهم في الجواز في الفتنة في النذرة والتسليم وعلى المذهب  
الاجماع عليه مع انه لا احد هنا وصل الى من النصوص على جهة الاطلاق وموقوف ساعته المهاد والشرع بغيره من بيع التمسك به في الصلح  
من اطلاق فيه فيكون نشاء المقام واما النصوص الالهية المتنافضة ما بدلا صلاحه مثلا في غير فدية موارد خاصة لا يثبت التمسك بها الا في غيرها  
نعم في بعض شأخري المتأخرين اطلاق النص مشبه الى ما تقدم من النصوص في المسئلة الالهية وكلام الاحتياط فيض عدم الفرق في الفتنة بين ان  
تكون منبوعة او ناعه ولا يوجب الاطلاق للمقتضى المطروقة من جهة المعاملات مع الفتنة التي تكون بالذات مقصودة بغيره لخاصة الفرق والمجانزة وقد  
قدم المذكور هامرا للاشاق وكذلك في الثانية بعد ما عرف من اطلاق النص والفقوى المخرجه لها على فعل الماطلة ولو اضمحمت في لست بذلك  
متصورة اذا اشتملت على الفرق في الجملة وهو نفسا الصلح ووجه الفسخ في استدلال جماعة بقاعدة الفتنة التي يوجب صحة هذا المعاملة وطم ولو في  
الصحة الثانية فانما هي منصوصا في الاية الصورية الاولى خاصة ولعل الوجوه في الفتنة هذا لست لرفع الفرق والمجانزة في باقيها التفسير في النقد  
اليه لاشارة لاختصاصها بما يتصور فيه الامران لو خلا عنها وليس من مقرر المسئلة بئاعا على المانع عن بيع التمسك به بل بدو صلاحها انما هو فينبغي





التبعية ومنه القيمة وثالثها الاستحسان المحل ولكن قد يفتش في شأله قليل القيمة مثل الطعام على وجهه جبره عن إطلاق كلمة المنع على فرض شمول الرجح  
ينبغي الاستدلال على ذلك أولاً ولكن لا ينبغي قائله في صدق القيمة لوضوحها في البين الذي لم يبدل صلاحها إلا بالقسم فالولد وذكتر بنته  
ليجرب بيع البنت الآخر ولو ضم اليها فالحكم بالموطنين عن الأول الإجماع عليه مقتضى عدم شمول القيمة لشمول ذلك لعدم شموله من ضمن القيمة  
المقتضية انما لم يثبت فيه من جهة إطلاق دليل المنع وبغيره قديم الدعوى الأولى الواضح منها عليه دليله شمول إطلاق دليل المنع لذلك ينع عدم  
شمول المهرل المتقدم الغير هنا قبل الاستحسان كما في عدم معرفته كقول من يعلم ما في دعواه الإجماع عليه لعدم ذلك فيه ثم قد يقال ان الأول المحرم  
بالقيمة لما عرفت انما هو موطن غير عار عن الفاكهة حتى يجل بها قال ذلك كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد قائم بعضها عند كل بيع الفاكهة كلها فاذا كان نوعاً واحداً  
فلا يجل بغيره حتى يعلم فان كان انواعاً مختلفة فلا يباع منها شيء حتى يعلم كل نوع منها شيء ذلك لانواع بيع اشياء على ما لا يقول به أحد من الطائفتين لا اتحاد  
النوع بل ادراك البعثة في جهة بيع الجميع وتثبوتها في انما يدل بالهجوم وهو قاصر عن معارضة الأدلة من وجوه ثلاثة: فإن الآخر يجوز هذا كله في ضمن الشرط  
ولم يبدل صلاحها إلى ما لا يباع في شرائه ولا يجوز بيعها ما لا يجدد في القيمة يجوز بيع القيمة الموجود وجودها بما عداها وعند مالك الفوا  
ولو ظهر بعض الثمرة فباع مع الجدة في ذلك السنه صحيح أو أخذ الثمرة أو أكثر وسواها خلت الجسد الواحد في الذكر يجوز عندنا بيع الثمار بغيرها  
مع ما يحدث بعدها في تلك السنه أو سائر أخرى فيقال ما لا في الدوس يجوز بشرط الحمل من الثمرة في تلك السنه وبغيرها مع حصر السنين سواء كانت  
من جنس النبات أو غير ولو شرط منهم ما يجزئ من ثمرها آخر عام أو عامين احتل يجوز وفي القيمة كونه من السنين لا لأنه قال ويجوز بيع القيمة بعد انعقادها لفظاً ولفظاً  
كما يجوز بيع الثمرة الظاهرة وما تحت في تلك السنه في غير ما في مع صفته السنين في السنة لان الظاهر ان القيمة إلى بعد ما كانت الحيل من جنس الخراج  
غيره في زمان الاستحسان لا كفاية في حق بيع المهرل بالقيمة التي ينبغي التمسك في المهرل من ثمر الثمرة التي قد فرض من ظهور ثمره في السنة الأخرى مثلاً فلا يقيح  
مع انعقادها ما يظهر بعض الثمر السابق في بيعه بل في غير تمام شجرة بعد ثمره فالوقوف فيه بانه مقدم ولا يتجده في القيمة في غير محل بعد ما صفت من مجموع  
المحل السابق قبل والمراد بذلك خبر في التبع مضافاً إلى الموضوع الحصر إلا أنه ينبغي الاقتصار في ذلك على الميزان وهو البنت الواحدة أما المعتدة فالأحوط ان لم يكن  
الأخرى عليه فلا يصلح غيره ولذا جعل في الدوس يجوزاً واحداً لا في غيره وأما الاستحسان فظاهر خصوصاً في الفواكه التي تحت حكمها مع التخل بالبنسبة إلى البيع قبل  
الظهور في غير موضوع الأحكام السابقة الثمرة لا خصوص ثمره التخل بل صحيح انما بان التخل والشمع في الحكم سواء قبل صرح في الذكر في جميع المقاصد يحكي لا يمتنع  
بان الخلاف في بيع ثمر الشجر قبل الظهور ان من عام كان في التخل بل صرح الأول بالإجماع على عدم جواز بيعها ما دام قبل الظهور كما تقرر وبالحكمة لا يخفى على من تأمل  
خصوص المقام وفناوى الاحتياط في مورد اتحاد الحكمها لكن بما اطلعنا من العلامة الفرق بين ثمره التخل وثمره غيره فجزئ بيع الأول بعد ظهورها قبل بدء الصلاح غاية  
وضوح الثانية وقهران الله وفقدان عليه من كمال الصريح في خلافه وكيف كان ففرضنا ما ذكرنا من خلافه في عدم جواز بيعها قبل الظهور عاماً وفي الذكر الأجزاء  
عليه في الغالبين والقيمة مألوفة ولا خلاف في بيعها بعد الظهور قبل البدء بها على انعقادها بشرط القطع لواقعية او عامين أما بعد ذلك ففيه نص  
السابق في بيعه للمهرل ان يقول لا يجوز بيعها حتى يبدل صلاحها بعد تيقده في صورة الظهور وعدمه في سعة من كل صفة غير شرط القطع بناء على ما عرفت من انما  
وكم لا يبدل صلاحها في ثمر الشجر قبل الظهور ان من عام كان في التخل بل صرح الأول بالإجماع على عدم جواز بيعها ما دام قبل الظهور كما تقرر وبالحكمة لا يخفى على من تأمل  
خصوص المقام وفناوى الاحتياط في مورد اتحاد الحكمها لكن بما اطلعنا من العلامة الفرق بين ثمره التخل وثمره غيره فجزئ بيع الأول بعد ظهورها قبل بدء الصلاح غاية  
وضوح الثانية وقهران الله وفقدان عليه من كمال الصريح في خلافه وكيف كان ففرضنا ما ذكرنا من خلافه في عدم جواز بيعها قبل الظهور عاماً وفي الذكر الأجزاء  
عليه في الغالبين والقيمة مألوفة ولا خلاف في بيعها بعد الظهور قبل البدء بها على انعقادها بشرط القطع لواقعية او عامين أما بعد ذلك ففيه نص  
السابق في بيعه للمهرل ان يقول لا يجوز بيعها حتى يبدل صلاحها بعد تيقده في صورة الظهور وعدمه في سعة من كل صفة غير شرط القطع بناء على ما عرفت من انما

بقدر الصلاح بقدر الظهور وقد قال صلاح اذ ليس بينهما واسطة في ذلك نظير ما ذكره في القول الثاني من القولين السابقين في القول ولما نظر في ذلك ما لو فلما بناه في الصلاح  
من الظهور وقلت في ذلك انما هذا على نفس المصنف خصوصاً بعد ان عرفنا ان القول الثاني لا يخلو عن ما يشهد بان الفاضل في النسخة مع  
قوله بان بدل الصلاح ثمرة الاثبات والاعتقاد في حقها بعد الظهور قبل اليد من سنة وستين مع القيمة الى اصول وغيره فلو لم يمتد سابقاً  
دعواه الاجماع على عدم جوازها قبل الظهور وكيف كان فهل يجوز فيها استنبط صاعداً قبل ظهورها قبل والفاضل الصدوق وبعض متأري المتأخرين  
نعم بناء على انما حكم بها مع الفاضل والاولى المنع بل هو لا يمنع التحقيق في الجملة كما عرفنا في البحث في الفصل بناه فصل الادب استشعر من قوله هذا الاصل يجوز  
قوله المرفوع في ذلك خصوصاً مع هذا الخلاف فيما لو لم يمتد اليها شيئاً باعاً منها عما قبل الاعتقاد ما يتصل بزيادة الظهور من غير ما ثبتت في نحو ما سئله  
في الفصل ان لا يتم له ذلك هناك فيستفاد منه في اولية المنع في المقابلة على تقدير عدم الفرق بينه وبينها واحتمال اراسته بعد الظهور قبل الاعتقاد ذلك هو يد  
الصالح بناء على ما عرفت من بعض مقتضاه الفرق بين الفصل والشجر لا خلاف في جواز بيع ثمرة الاول قبل بيع الصالح مع القيمة كما سمعت وفل  
عرفنا انما حكم بها في مرفوعين من الفاضل على المسالك هناك ان الاجور المنع وموضع ما لو كانت القيمة فيه مقصورة بالبيع بحيث تكون تابعة او فيما مقصور  
انما لو كانت القيمة بمقتضى الثمرة تابعة كما مر انما في ان المفروض قبل الاعتقاد ذلك هو الظهور وبدل الصلاح عنه والقيمة لا تجوز في جواز بيع العقد  
وقياسه ان القيمة على القيمة لا يخلو من فناء مع الفارق نعم في الجواز بناء على خلافه على الظهور ولا اعتقاد على نحو ما سمعنا ثمرة الفصل اذ ظهر  
ولم يمتد صلاحها واقعة علم وكيف كان فاذا اعتقد من الشجر ان يبيع مع اصوله بل خلافه من غير ذلك بناء على انه هو يد الصلاح سواء كان بارزاً في ذلك  
كالفتاح والمشتري والعقد في قشره جازح اليه لا دخان كما يجوز في القشر الاسفل وكذا اللوز وفي قشره لا يحتاج اليه كالفصل على الجوز ولما لا خلاف الاخر  
المهرمان والعقد بل خلافه جازح في شيء من ذلك بل لا اشكال في النسخة في الاجماع عليه عندنا في ذلك كله على الفصل الثلاثة خلافاً لما في الجوز في بيع  
في القشر لا على الجوز واللوز لا بعد بيع القشر الا على سوا ذلك على الشجر وبعده الارض لا يربح ضعفه وكذا البحث في التسليم الى الجوز ثمرة قبل  
الظهور ولا اعتقاد ذلك هو يد الصلاح يجوز بعد سوا كان ما اذا كان الشجر مستتراً كالحظيرة من غير اوسع اصوله قائماً او حصيداً لا يصلح التمسك من الفاضل اما  
شجرة الزرع قبل ان يسئل فلا اشكال بل لا خلاف في مقتضى جواز ثمرة مع اشتراط البقية او الفصل او يدتها للصل والنقص الى فيض المصير خلافاً  
لما عرفت الصدوق في باب امر اربعة فلم يربح بيع الزرع قبل التسليم الا مع الفصل ببقية للدرج في دفع البحث فيه انشاء الله عند تعرض المصنف له ولقد اعلم وانما الخضر  
كالفتا والباذنجان والبطيخ والخيار فلا يجوز بيعها قبل ظهورها اجماعاً على الظاهر كما قيل في الحدائق والظاهر لا خلاف فيه لا يما مقدرة عليها الزرع والقرع وهو  
نصوص الفصل ولا اشياء وصفاً الى ما في موقوف سماعه سنن جرجي في الشجر هل يبيع ثمرة ثلث خرطان فقال اذا راينا الورق في شجره فاشتره واشتر منه  
من خرطه ويرى بعد خبره موصية من مبيعة قال سئل عن بيع الفصل سنن قال لا بأس به فقلت قال طيبة يبيعها هذه الحجة وكذا جازع بعد ما قال لا بأس به قال  
ثم قال لا يخلو من بيعها انما اذا كان خرطه طيباً على زيادة بيع الفصل الظاهرة ثمرة في السنة الاولى لعدم الجواز بدونه بقوى اودة ذلك المصنف في الرطبة وكذا  
يقول في الجوز يربح ما في السابق لا بأس به من الرطبة ببيع قطع او قطعين او ثلث فطمان فقال لا بأس به وبقوى اودة ذلك المصنف في الرطبة وكذا  
بعد اعتقادها وان لم يمتد في عظم بعضها بل خلاف جازح فيه بناء على ان جازحاً في اودتها به بتحقيق الظهور ولم يمتد في الجوز بالبدن ومساهاه فافان  
كانت مستوفى في الارض كالجوز والتموم ونحوها لم يجز اليها الا ما صرح به الفاضل في محله من كونه بل نسبة القدوس الى جماعة لكنه حكى في ما عرفت على جواز وان كان  
هو حكيم المعروف قال في الجوز الصالح فيه منع حكيم المعروف في ذلك بعد ان لم يكن ثباتاً في اودتها وموصفاً كما عرفت في جماع المقاصد بل قال لا يجوز بيعها ولا  
صلحاً وهو ممتنع بناء على عدم اعتقاد رسل هذه الجملة في الصلح نعم يمكن القول بالقيمة لوضعه ما ظهر من دفعه مثلاً اليه بصلح جازح بيع الجوز واداهم معلوم اليه الا  
ان الجوز الفضيل بالاعتقاد على ما عرفت في القيمة وبما لا يجزى عليه حكماً او لكونه مثلاً لا يخلو بعد من اشكال اما اذا كانت الخضر ظاهرة ومنعقد فلا اشكال  
في جواز بيعها القطعة واحدة ولقطان معلومة والمرجع في المنفعة الى المعروف ومع فرض الشك فيه يبقى على ذلك الى ان لا يمتد في بيع ما يقطع فيستخلف كما في الرطبة  
القبول منه وجازحاً في ذلك لا يمتد في كذا في الثوب بالناس في المشتانين خرطه وخرطان بل قبل على الاول منزلة عبارات التامية والتمرية لا يجوز بيعها قبل بصلح  
لان غناها على الكفاية ان بدل الصلاح الاعتقاد ونشأ الزود وما ما عرفت في المصنف من نحو ذلك فيبقى في ثمره على غناها فيه الا ان كان قد سئل بل حكى عنه  
التحريم فيها ما عرفت اذ باع رجل البطيخ وافتاد الحنا بعد ظهوره قبل بدو صلاحه بشرط القطع جازحاً من شرط البقية او قطعاً لم يجز يخوض عن الغاية نعم ما في الفاضل  
من نحو ذلك لا يمكن ان يكون موافقاً للشعر لا احتمال ان غناها في بدل الصلاح غناها بها في المنفعة وحكي المصنف من ان يمتد في بيع الخضر او ثلث قبل ان يمتد  
صلاحها يمكن ان يكون ما عرفت في الموضع من ذلك كما عرفت في القول والقيمة لوضعه ما ظهر من دفعه مثلاً اليه بصلح جازح بيع الجوز واداهم معلوم اليه الا  
على الظاهر في جزمه في هذا المقام سابقاً على ما عرفت في كل حال فلا يمتد في اعتدال ما عرفت في السنة الاولى بعدتها اليها كالجوز من الثمرة في السنة او ثلث في السنة  
الظاهر ولا اشعار في غناها في ذلك في جميع اللقطات وان خصل الجوز لا الاعتقاد الا ان سئل ولو بالاولى نحو قوله ثمرة الفصل ثمرة ثمرة الجوز  
بيع الثانية والثالثة مستقلة اذ هي الاولى قبل ظهورها لكن لا يجوز بيع الرطبة واما ثمارها الجوز او الثانية او الثالثة او حبيها ولا يربح في ضعفه اذ لا بد  
ذلك نعم قد يقال يجوز بيع ذلك قبل ظهوره اذ انتم الى ما ظهر من الحضر وان نحو ما قلنا في الشجر بل المرسل السابق الذي هو كالموقوف شامل للمقام فلا حجة  
بل يمكن الاكتفاء فيه بضمه الى ما ظهر من ثمر الفصل والشجر لا خلاف المرسل السابق انما في كونه كالموقوف شامل للمقام فلا حجة  
كثرة الشجر بل لعله المراد من ذلك بل يمكن اراسته ذلك من الرطبة والبقول في موقوف سماعه المقدم اعتقاداً لا لطلاق الجوز في القيمة الا  
ينبغي الاقتضاه في ذلك ما في الحافظ الواحد هذا بالتيقز وكيف كان بحيث يجوز بيعها في مرفوعة ومع اصولها بل لا يمتد في الشاة بدل الصلاح عند الفاضل

في







طاعة الخليل

[illegible]

٤٤٤

المجمع

[illegible]

کتابخانه

لاعنبا والعرف من الزانية اما لو باع الطلع وغوه ٣

والشعبى





[illegible]







[illegible]

وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۝





وجامع فرض كون موضوع البحث عليم العلم بالكرهات يخرج ما خرج عن موضوع الظلم والمخاض والتمرد والاكابر بالاخلال ونحو ذلك القاصح مع معارضته  
 بغير حمل الخلال والكرهات وادناه بيان حكم التشاغل مع نفي ذلك امر القوم ولغيره ذلك المراد مع عدم الجوار ومعارضته بجملة عمل وظواهر ومخرج وغير  
 التشاغل لا كما خرجت استبعادا في التسلية الواحدة عند تعارضها مع التسلل الاقدام عن ذلك بل عند بلوغه الاكثر والتسلل لها بغير حكمه المردود وفي الحمل  
 الظاهر هذا المبرر لا يدل في نفي هذا الاختلاف على جواز كسر قيد الضمان موضوع المسئلة الاكل من الثمار في مكانه من غير ان يحل واطمأن التسلل ليس من  
 المأكول على تلك الحال فانما ارادة عمله والمنع فيما لا خلاف فيه وهو حسن كمن قبله يتعارفنا كمله قلاحتلا ونحوه من قرب الاستاوع على الكراهة خصوص  
 استثناءه الاخرى وقد بين ان هذا ما بل الظاهر من عدم الوصول الى الحد الحرفي على النفس وان المراد منه المنع من قيام شاهد الحال على القدم كما لا يخفى وعن  
 والحصر والتجمل مع كونه الغالب عند البلوغ يمكن اعتباره المراد منه اخرج النحلة لادارة المادة بضايلة البشائر من المعارف بذلك من الثمرات بل من  
 التسليم في مقام التبرع على قيد وبسبب الجهدان ووضع الابواب الحرف من ذلك على ان اذا كان قد تعارف بالمنع خرج عن موضوع المسئلة التي هو الاكل مع عدم  
 العلم بالمنع وعدم البلوغ الى الحد التوازي لا يقتضي المنع كما في غيره من الاحكام التي هي منه من غير انك قد تمت دعواه ودعوى الاجماع وغيرها وليست في الاكل  
 مع عدم الاستحالة لاداء المال على التسلل بل بما ادعى الى البركة فيها ووشل هذا الباعث في الاصل لئلا يلغ كوضوح الفكاكه ولو ان نحو ذلك صالح لا يمنع كثيرا  
 من الاحكام الشرعية واباحه الشارع للثمة لما دعى اغنيانا كنا او فخره تجري على الجميع كما اعترف هو بغيره من كلامه لانه لما لم يتحقق وليس مثل هذا  
 الاختلاف في فعل الاجماع قاردا كما ان عدم خلو النصوص عن لغت السداد والدلالة بعد الاعتقاد بما عرف غير ما حقيقه من ذلك كله ظهر في قوة القول  
 بالجواز نعم ليس بشئ من مضمونه تعرض لغير الثمرة والقتل وانما بعضه على الشان كما عن الشيخ في المسائل الحاضرة في غير محله ان اراد عدم الجواز في غير انا  
 المحضر فقد عرف من بعضهم مدعى الشبهة عليه اخر نقل الاجماع وقد يدعى سائل لفظ الثمرة لكان يشهد بغيره من يقطن الشان وغيره كنا والفظا البشائر  
 المراد منه ما فيه بل قد يدعى ما هو المطلق لزوم خصوص الثاني مما يحتمل بعد القول الفصل مضانا الى مرسل ابنتي غير السابق لكن في رددها المصنف الثاني  
 واطمأن الكتاب باختصاص كثير من الأدلة السابقة بغيرها وتلخيص المرسل السابق في دليل المنع مضانا الى الاضمار فاحاط الاصل على المنع في الزاوية لا ريب  
 ان التمسك هنا بل سابقا ايضا احوط واولى بل كما كسفتها ولا وجه لتخصيص الرد بها الحكم مضاع جوازها في غيرها الا وهو القليل بالمنع هنا اذا على المرفوض  
 عدم حكاية الاجماع هنا بل على المرفوض عدم حكاية الاجماع مضاع اختصاصا كثير من القنادي الجوز المحكية في الخلف بالحكم ما باقيا فذلك قد عرف عن بعضهم  
 والاجماع كما انك عرفت في هذا الاختصاص بالشرع وعلى كل حال فلا ريب ان احوط التمسك بما قبله في غير ما هو ان اختلفت شدة وضيقا ثم ظم التمسك بالشرع  
 الجواز بانوار ثلثة احدها كون المراد هنا فاقيا فلو كان مقتضى الجوز الاضمار على المنع وقد يظهر من الرافض دعوى الاجماع عليه كما في رددها الى الاختصاص  
 وفي شرح الاستايعا بعد قصد المرفوض ولا مرفوضا لمخصوص تلك الثمرة ونحوه لا في مبدأ المسألة ولا في استانها ليحقق صدق المرفوض للاجماع عليه ولو  
 عينها بالاشان واختلف الاسم كان قاصدا بخلاف العكس العادة ما عرف من الاضمار على الميسر خبر عبد الله بن عثمان السابق مع ضرورة عدم الجواز لانه يمكن  
 ان يكون نوايل ليس من غير الاكل فكم قال لا بأس بالاكل بعد المرفوض فاقيا فلو كان ذلك النصوص الجواز فيحقق اسم المرفوض وان كان مقتضوا ان كان المقصود  
 الجوز الى التمسك مثالا فيستعمل عليه اسم المرفوض وهذا لا يفتق اعني الاتفاق في المرفوض ان اعني بمقتضى النصوص من ذلك فالتحقيق دوران الحكم مدارج  
 هذا الشرط الى تحقيقه مما لا ينزله بعد اعادة الاضمار على الميسر اذ وقع طامع فرض فهو الاكراه الذي عليه الدار في جميع الاحكام كما هو واضح الثاني عدم كفا  
 بالاختلاف بين قبل ادعى بعضهم عليه الاجماع وهو الوجه بعد الاضمار المرفوض وادناه الشرط من التمسك المقام في النصوص السابقة بغيره وعن محل  
 من غير وجه الشرط الثالث الذي اشار اليه المصنف بقوله ولا يجوز ان يحد من شيئا بل كراهية بعد نسبة الحكم الى القطع بغيره بالاختصاص لعل الاجماع لكن قال  
 بعده تلك الاثبات شرطية وسبقه من الاصل والنصوص بشكل اندفاع الاول باطلاق التخصيص وعدم خصوص الثاني الا بالاقع عند ادعاءه الحرمة وهي عم  
 من الشرطية فاشيا بهذا في كل جماعة لا تلزم بغيره من الظاهر لانه لا يثبتها في العقل على الاضمار فلو علمنا من وقوعه الاكل كبر البحث في ثمرها انما يثبتنا  
 يثبتها مع ما عرفنا ويختلف ذلك بكمرة الثمرة والمان ونظما بعد الا ان قسما بالمعنى الاخر وهو هذا الحائط او كسر الفصم ونحو ذلك فلو علمنا ذلك فلو علمنا ذلك  
 المرفوض الشرطية منها اكثر من المقتضى لا سيما بعد الاضمار بالتم كلام الاختصاص كان في ظهورها بالبيان ونحوها بالشرطية نوع مناشئ ولو كان مع الاختصاص كلام  
 الاختصاص سبقا فاشيا بالادعاء على معنى ارادة الحرمة الخارجية منها على حسب غير ما من الحرمة عند دفع المناشئة المرفوض ولما اذكرة من المرفوض فلا  
 يلزم من مباحته مع فرض تحقق الفضا بالاحترافه لا مانع من القول باختصاصه بالحرمة دون الاول نعم لو قلنا بالاحترافه في الثاني فجميع على وجهه يكون  
 تمام ما اكله من ذلك في التمسك بذلك كالتحليل للضامن من قوله ولا يفسد ثم ان الحكم بهذا الشرط وسابقه كونه من الشرط الكاشفة لو فرض لاحدها  
 عن الاكل المباح وقلنا بالشرطية في هذا الحال لا خلاف الادلة ولو الكاشفة بالنسبة الى الضامن مع ما ما بالنسبة الى الباعث فلا يلزم من دعوى ان الشرط  
 فيها مقصد المحل بقصد الاضمار في ظهوره كادله في خلافه بل لا اشارة في شيء منه بقصد بل بقاء بقصد الكاشفة على بعد بل يمكن القطع بعباده  
 بالاختصاص الادلة فظهر وكيف كان فظاهر الاستايعا كبر ثبوت الحرمة بقصد الاضمار بل بلغ حده اولا قال ومع عدم القصد يفتي الجواز عند خوفه ولا فرق بين  
 خصوص الفضا من واحد ومن جماعة فلو اكلت الى ان حتى قرب الفضا لم على الاخير فاعلم ترتب الفضا على مجموع افرغوا على التشاغل بغيره لكن من اجله له  
 الضمير ثم قال بالمنع مع الفضا في الجملة ما يتصور الاصل والعمل في الكتاب السنة والاجماع محضه عن قوله وبعض اخبارنا اليب والتم الاخر لا فرق بين الفضا  
 في التمسك بالحرمة والحدان والتواقي والمنع على ذلك فيظهر قوة التمسك لان المار لا يعلم عند الثمرة ابتداء حتى يعرفها لفسادها اكل من صانع هو بغيره الف  
 صالح من حيث لا يعلم والتم ثبوت الفضا عليه مع العدم في الاضمار ومنه وارجع التمسك ثانيا على مقدار ما يحتاج اليه التشاغل الى ان قال ولا بد ان يقصر

















المطلق لا نأخذ بعقله في القول فقلت نأخذ في أول البحث ان النزاع فيما يقبل التدكير بل يظهر من بعضهم ذلك الماكول منه خاصة بل قد يقال ان محل النزاع في  
 ذلك ان يدعى في ذلك لملك من دون اطلاق الاحتياج لتحقيق الحال ما عرفنا الله اعلم بل يذهب ذلك ناكدا ما ذكره المصنف من قوله وكذا الواضحة في شأن اوطاعه جوازا وشرطا  
 احدهما لنفسه الراس والجلد كان شرهما بالنسبة ما لا يبيح القوي عن الصادق في رجل شهد بعير امره بعتا وهو يبيع فاشترى رجل بعيرة ذاهم واشترى فيه رجلا  
 بدينارين بالراس والجلد ففرض ان البعير يرى فبلغ عنه ثمانية دنانير قال فقال لاصحابه الذين هم من حسن ما بلغ قال فان اريد الراس والجلد فليس له ذلك هذا الضرب  
 وقد اعطى حقه اذا عطي المحرم قد افنى بعضه من ابطال الاستدلال المزبور في المسئلة الثانية كالفصل وغيره واشكك بذلك في جامع المقاصد قال الجواب الا  
 باحد من امانا ان يكون الحكم في مسئلة الشريك جمعا عليه فله بالاجماع في موضعه وان ولاية هر من صحته بخلاف ولاية التوكيد والتدكير فبعضية النظر بطلان  
 ان لم يلزم من ذلك مخالفة الاجماع وفي الرضا بعد ان ذكر الصحيح المذكور قال فيلزم فيه ما شرطه هو كما سبق فيما اقتضد في لامط فلا وجه للتعين على تقدير ايمانها  
 بعد القول بالفصل بين مودعه فالجواز وغيره فالتنع كاحضه الا ان لم افق على مخالفة هنا عدا شحنة الشبهة التي من بعضهم من بعض الجا ناسيت جعلوا الحكم فيهما سبق  
 واحدا وهو كذا ان لم يكن انعقاد الاجماع على خلافه ودعا احضه شرح القواعد المحقق الثاني لعل وجه الفرق بينهما في العباد وغيرهما من الزبد الاول المزمع بالحكم  
 هنا وهو حسن ان تم الاخير دعوى الشدة على تقدير ما عرفت في المخرج عن مقتضى القواعد المتقدمة مع ان كانا وليا الى ما يليها فلا يخفى عند الفرج في الحكمة  
 بين مورد الصحيح وغيره بل مورد الاول مع الراس والجلد فضلا عن استثنائها ولكن المراد من الجميع ما ذكرنا سابقا من الحيوان المفصول بالذبح لذلك كما عرفت هنا  
 الفصل المزبور فيفتح استثنائها وما تضمنه الصحيح المزبور من معاملة الوصية المذكورة وانما ينفصل في الشركة اذا بدا لها اول الشريك منها بقاء لا اذ كان كما يفرضه  
 اطلاق الجماع الذي يمكن تفرقه عليه وجه الشركة ما عرفت لكنه يظهر ان المراد بها الشركة على حق الراس والجلد لا يباينة ما لاحظنا في الصحيح المزبور فانه  
 يمكن رجوعها اليه كما هو واضح فقد ظهر ان الصحيح المزبور المقضي به من الجماعة حتى اخلاصه بل لعله الظاهر بل لا بد ان يظهر ان عبارات الاحتياج ليست  
 منطوقة على المراد من الصحيح المذكور لانه هو المستند على الظن وتحقيق الحال ما عرفت المراد بالمال في المن وغيره في الراس والجلد كما هو صريح الخبر في الاشارة  
 وغيره في الاشارة كما انما كان على ان يكون المراد لقواعد الرجوع الى الشركة بمقتضى الترضية عدا استفادة ذلك من الصحيح عدا لنبطه على ما تقدم ايضا  
 فشا الشرط في العقد المشروط فيه وما في التدوير من ان لا يواشر كوا في الجوا بالاجزاء المعينة في الشرط وكما بينه على نسبة التزم غير ما فرضه الاقصاص المسئلة  
 التي مستند بها الصحيح المزبور يمكن ان يكون مراده من الشرط التواطي على العقد على وجه لا يلزم به شرط عام كون الشرع على جهة الشركة بسبب حق التزم ونحوه  
 لعله اليه رجوع ما في خواشيه على قوله في القواعد ولو اشرك في الشراء وشرط احدها الراس والجلد لم يبيح وكان له فقد رماه قال في نفع الشركة وبطلان الشرط  
 وان كانت بيع بطل توقف العقد على الشرط الفاسد وهذا وكذا في النهاية التي هي متون اخباره قالوا واشترى نفسه شرا بابل وبقر وغيره ورواها المال وقال  
 احدها ان الراس والجلد بمالي من الثمن كان ذلك باطلا ويقسم ما شتر به على اصل المال بالتوبة وطاهرا ان المراد بالصحة في ذلك منصفنا قالوا ما عرفت ان خلا  
 فهم الاحتياج الصحيح على ان لا يشترط وانما هو ظاهره شره الراس والجلد من البائع وشره الاخر ما عداها وان المشتري لم يلب الراس والجلد من الاخر المذكور او شره  
 الكمال الا ان يدعى ان المراد منها انما اشرك في الدائم المحمولة ثمة للبعير على ان يكون الراس والجلد واحد منهما عوض حصته الثمن لكنه كما ترى المحصل ان عبارات  
 جملة من الاحتياج مطبقة على ما في الصحيح الا ان شرط الاشارة فيها امانا ان يكون على البائع وشره جميعا الى الشراء احدهما مستغن عنه نصفه وشره الاخر النصف الاخر  
 مع تمامه وان يكون من شتره اكل كل من استثنائها وان يكون الشراء واحدا ثم باع النصف الاخر مستثنيا منه الراس والجلد فيكون من قبل استثنائها الكل منهما  
 بيع الكل او بالعكس وان يشترطها للمشتري فيكون من بيع الاعضاء لانه باع النصف المشتمل على تمام الراس والجلد على كل حال هو مخالف لم الصحيح على ان مقتضى  
 ما ذكره الفاضل وغيره من بطلان الشرط بطلان العقد بل لو بيع على القول بعد التلازم بينهما الاوجه للشركة المزبورة ودعوى ان لما استنع تنزله على الصحيح البقا  
 على ظاهره من على الاستثناء ويكون الصحيح مستندا لذلك صحة الفصل الا ان صفة الاعضاء المستثناة والقواعد المعينة بالقواعد العقد وعدم شعية الفساد وحصول  
 الضرر انما عاينا امانا على البائع والمشتري بل لا بعد ان يكون العمل بالرواية على هذا الوجه فيعلم على الشرع وخرجا عن هذا العقد فلا يحسن تنزله على ما ذكرنا بل هو  
 الظاهر انما عند التناول المتأثرة فيها بالحق الا ان اشارة الدخيلة في طلبه من الراس والجلد وانما اشرك لاجل الراس والجلد لعل لا مشروطا كما عاينا في قوله  
 قوله وقد اعطى حقه او انتم سبق الوعد باعطائه ووطا لئلا من جهة الاستحقاق او بخود ذلك كما ترى كل ذلك ناش عن عدم الوصول الى ما ذكرنا بركة الله ومحمد واهل  
 بيته صلى الله عليهم نعم الاقتصار ان الامتياز الحقيقى الثانيين بمقتضى ما احسن ما وضح عليهم من كلامهم في اصل المسئلة ما تضمنه من التدوير في الله اعلم ولوقا ايام  
 شخص اخر اشترى جوازا مثلا بشرين كسح وبشنا ببيع لها وعلى كل واحد منهما نصف الثمن بخلاف الاشكال لانه لو قبل في شراء النصف المشتري لفظ الشركة الا ان  
 الاكل او الاكثر فانه يتبع جنته مع التصريح ولو شترنا في الصدق في التدوير ان كان كاشرا في الادارة حلف الاكثر ان كان كاشرا في بيعه الاكثر حلف الوكيل ان يفسخ عاين  
 الوكيل ان زعم الوكيل انة اشترى لانه اشترى فقال النصف احده لانه اعترف بتمام الوكيل لان الوكيل باع في زيادة والاصل عدمه وافي مع كون الواقع من الاكثر  
 العباد المزبورة ما لا يخفى على من عاينها لانه عرفت من كونها مشتركة بينهما او كان له الرجوع على الاخر فاقطعه عنه بانه انما فاضله ارادة الدفع مع الرجوع به عليه فهو  
 كالوكيل عنه في القرض انما ان الاخر لا يدفع عنه من ذلك راضع الفضا انما البعثة الدفع عنه بخلاف الاخر لا يشترط على الشركة والاقوى عدم الرجوع اذ لم يكن في  
 نقيض الدفع عنه كالمشتري مكانه في دفع المبيع حتى يدفع الثمن خطا بل قد يشترط فيه الا ان لا يفسد في القعدة لا ان يتحقق الشركة ومنه منع ظاهر ان اطلاق فيه  
 في الخلف نعم وقد يشهد له موثقا لمعنى ذلك لا بل برهم الرجل يذلل الرجل على التسليم بقوله شرا واولى نصفه بائنه في الرجل ينفق من مالها قاله نصف الدفع  
 قلت فان وضع يده من الوضعية شيء قال نعم عليه من الوضعية كما اخذ من الرجوع لكن مع انه لم يذكر في الرجوع عليه بما تقدم يمكن وجوده في حاله بل على اذن في العقد

لا من جهة









[illegible]







ان كان يطاهها وعلى اذى يشترها الاسير ايضا المخرج من ذلك لعله لادعوه نيل الوجوب ان يرد له واديات اعطانا نعم صرح غير واحد بان لو باعها من  
غير اسير او اثم ومع البيع الرجوع التالى الى امر خارج ولا باس به وان كان لا يخلو من بخش لم ينعقد الاجتماع على خلافه وعليه فالرجوع حين تسليمه الى المشتري  
اذ اطلبها لانها قد صارت ملكا من املاكه نعم وفي المسائل اختلف بقا وجوب الاسير له قبله ولو باه لوضع على يده لوجوبه قبل البيع فيستحق قتل ولما بقا عند  
البائع فلا يحجب قطع لانها صارت جديبة منه بل في جامع المقاصد انه لا وجوب له سقوط الاسير كونه فان قيل بعد وقوع البيع صار حقا للمشتري فلا يجوز منعه  
منها قلنا قد ثبت وجوب الاسير سابقا على البيع فلا ينقطع غايه فاقى البطلان للمشتري اذا جعل الحال للبيع فان قيل الاسير له الحق لله والمنع حق للادوي حتى  
الله لا يفاضل حق الادوي قلنا الاسير له حق للبايع فلا يكون جعاقه محضا الى ان قال والقعود ان يقال انه لو باع قبل الاسير لم يكون البيع مراعى فان ظهر حمل غير  
بطلان لا من المولى حيث كانت غراش له ولا يثبت القصد فلا يكون ملكا للمشتري فلا يبيع التسليم اليه بل لا يجوز استحقاقه بالبقاء وجوب الاسير وهذا  
واضح لا شبهة فيه وقد يشكل بان الحكم في الظاهر ان ملكا للمشتري لوجوبه للمقتض عند المنافع ولو بالاصل فلا بد من جريان حكم الملك عليه منه وجوب التسليم  
اليه مع الطلاق ان الظاهر عدم سقوط الاسير عنه للاصل وجوب حكمه الاسير ومعدا طدة الوصف لغو للمؤمنين من قوله نعم قبل البيع وانما هو لغيره البائع  
من الاسير ومنه يفتى ان مع البيع ترفع سلطنته على العين فليس له حبس الاسير بدون رضا المشتري فان كانا عاكفا في البيع قبله لم يمكن من ارضاء المشتري  
بالاسير كما كانا عاكفا عند عليه ان لا يرضوا لغيره وان لم يكن فاما لو بيع عليه الاسير لم يحصل رضا المشتري فان لم يهتك سقط عنه انتم عليه كما هو مقتضى  
القوا بطرير ذلك يعلم ان لا يجوز الوضع عند عدلها ولا يملكه يدا البائع في اسير المشتري قطعا للاصل ومنه لا بد له سواء كانت جديبة او فقيها خلافا لما لا علم  
يوجب تسليم الجديبة وانما الوضع على عدلها في تمام مدة الاسير للحقوق التي فيها ولا ريب في ذلك لانه لا يملكه الا هو فاقى المشتري قواعدا ولو باعها من المالك فلم  
القبض فيما يفتى به البعض فليكن الاسير قبل القبض فكذلك الوعاود اليه يبيع بعد الوطى وكذا قبل قبضها قبل قبضها واعلم هذا والمراد بالاسير البائع من الوطى  
في ذلك الظاهر بجهة واحدة واربعة بوا ان كانت مثلها محض ولم تحض مواظبا حجبها المتعقب لذلك الظاهر ان كانت من شخص ترك الوطى قبله وديرا  
خمس واربعة بوا ان كانتا محض لم تحض ولا يوجب عليه ترك الوطى فضلا عن باقي الاستقنا عليه الاول والا كثره لرب قبل شرط تعقب الحجز نعم ووطىها بعد تمام  
الحبس احتاج في جواز البيع الى انتظار حبس اخر لا تسليم من الوطى المتجرب كما هو واضح فاقى الرضا وشرح الاستدادم من اعتبار ترك الوطى دون باقي الاستقنا عاك  
في اسير البائع لا وجوب له نعم هو كذا في اسير المشتري بل عن البطا عاك ترك باقي الاستقنا عاك في اسير المشتري بل عن البطا عاك ترك باقي الاستقنا عاك في اسير المشتري بل عن البطا عاك  
وطىها قبل القبض وقبلها ووطىها حتى يسيرها واربعة حواشي الشبهة ان حرمة في الدخول قبله خاصة وان كانت النصوص الغضدة بالفتاوى والاصل  
واستقنا وجوب الحكم والحكم عن خلاف من اجماع الفقه واخبارهم على خلافه فاقى جميع محمد بن عبد الله لا باس بالفتن في اسيرها وان صبر فخير كل مع ان لم تنفق على معارض  
فيما له ان ياتها فاعادون فيها قال نعم قبل ان يسيرها لا خير محمد بن عبد الله لا باس بالفتن في اسيرها وان صبر فخير كل مع ان لم تنفق على معارض  
لذلك هو فاقيل من قياس الاسير على القيد الذي هو مع كون الفارق لا يجوز العمل به في هذا الشأن فاقى الموقوف عن الرجل يشترى لغيره حيا يطاهها فال  
ملك هذا الفرج قال لا يفرق ما هو مع انه الجمل التي الاسير فيها بغيره جمل على الكراهة كما اوى اليه الخبر الاخير فظهر من ذلك الفرق بين اسير البائع والمشتري  
في ذات الحبس فاقى في خلافه لكونه ضم باقي الاستقنا عاك الى الوطى انما هو اسير المشتري من البائع وان كان بوجه عاك الفرج نعم فذا يوقف في اعتبار  
ترك الوطى بغيره الاسير بل في الاسير منه للاصل بعد اخصال موجب القبض بحكم التبادر وان كان فيه لفظ الفرج بحمل الفرض ولا يجوز العمل بالفتن بل  
قال في الرضا فاقية بعد ان حكم عن بعض المحققين خلاف في عدم الوطى بالذبح فحسب بالقبول وانما هو القاهر من الحجب حيث وجب الاسير بتركه خاصة للمشتري  
ولا يخلو من قربان لو حصل الوطى الذي هو من سبق لما في القبل الموجب حجب الجمل بل حصل القطع بعد العمل به نحو كونه يظهره لا شك ان في عدم الوطى مع  
العمل الموجب للقطع بعدم الحمل برضا الوطى ولا فرق فيه بين القبل والذبح قلت لا جد خلافا في اعتبار ترك الوطى في القبل والاسير ولو وقع العمل كما لا  
اجل في اعتبار الاسير خاصة اذا كان كل اية كمالا في الفتن القوي ولعله لعدم القطع بعد الحمل منه ولذا يلحق به اوله مع ضرورة ان كان سبق للمؤمن  
غيره فغيره ذلك مع بغيره ما عاكلا من اعتبار ترك الوطى في ما هو خصوصا بشا على ان كان تحقق الحمل بالوطى في الذبح لوجود الملاك منه الى الفرج فلا  
يجوز العمل كما لا يجوز لو كان في الفرج وفرض حصول القطع بعد الحمل من الوطى فادرك لا ينزل عليه النصوص والفتاوى مضاعفا الى ان ذلك هو الموافق للاختصاص  
للوكد بغيره الا نثبت هذا كله مع ما في الصحيح من الحسن الرضا قال سئل عن رجل يبيع جارية كان يعرف بها هل عليها اسير قال نعم وايضا ثم انتهى  
في النصوص وغيره ما التفتد ان ليس شيء منها ما يقتضي كون ذلك من جهة الحمل على وجه يكون عليه الذبح ودعوى ان الشاك منها ذلك اصغر المنع خصوصا صحيح  
العمل الذي لا محل له عاكلا لم يرد على ما في صحيحه بل من ظاهرها لغيره الاجتماع عليه بغيره طاعت النصوص فاقى البعض عن جارية بشرى من رجل  
مسلم نعم انه قد استبرأها بغير ذلك لا بد من اسيرها انما قال اسيرها بغيره صحيح مجمع من الرضا قال سئل عن ادق ما يجوز من الاسير للمشتري والبائع  
قال اهل الذمة يقولون حبسه وكان جعفر يقول حبسه فشا من دون بعض النصوص والفتاوى فاقى ما دل على الاكفاء بنام المحضه ومحو على ذلك  
كما يوجب الباطن في الجمل موثوق بمائة شلته عن رجل اشترى جارية وهي حامل اسيرها صحيح في هذا المحضه اخرى او كفيته في هذا المحضه قال لا بلكفيته في هذا المحضه  
اسيرها باخرى فلا باس من غير فضل لعل العامة في الذمة كانوا ان يكونوا مستقبلا المحضين قالوا المدة فالخلاف فضا فاقى في الاكفاء ما لا يثبت  
المضنة في الفقة في المدة في جملها ثلثة اشهر وهو مع انه غا لا صا لعمد الزاكنه فيه ولا يستند له موثوق الفيتن على الحرمة المطلقة المراد بان مقتضاه  
الفيتن على الاثر المطلقة وعندها ان لم تكن مستقيمة الحيف يستوي بعون وبما لا يجمع ولا ينجب فاقى في الاكفاء ما لا يثبت فاقى في الاكفاء ما لا يثبت فاقى في الاكفاء ما لا يثبت  
انها المدة وعدمه فلا اصل للقطع المظاوه وهو جملها لعمد الزاكنه في مقتضى الله تعالى ان سئل يا عبد الله عن رجل اشترى جارية ولم يحفل

في ذلك الشأن ان يترك ذلك فيكون

ولقد اطلعت

مسعد

في ذلك الشأن ان يترك ذلك فيكون



مفتی الاسلام  
الامام ابو حنیفہ  
الحاکم بن محمد

## حَیَّاهُ













[illegible]

مكتبة ابن الجوزي





النافذ والباقي وبين قول

[illegible]





الاستنباط بل لا يبعد القول بأنه ليس للشربك الذي يطاع نصيبه لا بعد الاستنباط وان قلنا ان النبايع لا يجزى عليه الاستنباط من وطى غيره لكن في المقام قد يقال بوجوبه  
باعثان الى المحل ولوس الشربك الواطى يمنع الاخرين نقلها الى غيره من حيث كانت ولدا بالنسبة اليه وكان وطى الشربك كوطى نفسه بالنسبة الى ذلك فلهذا عدم  
جواز النبايع له الا بعد الاستنباط فانه في غاية الجودة وسببه ما قلنا من ان النقوم عليه بنفس الواطى لا يثبت منه المحل لانه قد عطل ما لا شر كاه عليه فاذا  
لم يقوموا عليه حتى استبرأ وعلم عدم حملها كان حال الواطى ح كما لهم لا يستقيم عليه تقويها ولا غيره الا العقر بعد سقاط نصيبه من الغزير في مختلف العاقل  
من محل الخبر صلى الله عليه وسلم على صورة المحل مع ان الشربك يشق منها ما يؤتى البيرة بل ما في الدليل من جواز النبايع على الشربك صرح في خلافه لعدم جوازها مع المحل قطعاً  
اجماعاً بل قوله لا يجوز ان يشربها حتى تستبرأ من حيث لا يبيح في عدم كونها حاملاً ولا ينفيد الصلح الحامل بخلاف الدليل فكيف المحل يقطع بفشاه واضحه منفساً  
النافع في خبر الفداء بانه ظاهر من ان سبب النقوم المحل فلا يتحقق قبل تحققه اذ هو كما سمعنا صرح في ان علة النقوم الواطى لانه لا يؤمن بعد المحل كما هو واضح  
كل ذلك مع عدم المعارض عد المفهوم في خبر الجحفي المحل في غيره في السؤال دون الجواب فالدلالة فيه وهو مع انه مفروض لا يعارض المنطوق يمكن ان يكون المراد  
منه في العزم مع عدم المحل لا نحن لا ننكره ضرورة انه اذا ما شرى الشربك عن النقوم حال الواطى فبان عدم حملها لم يكن على الواطى عزم كما انهم يزعم قطعاً القيمة بالمحل  
كما هو واضح والمحال القول بان للشربك النقوم على الشربك الواطى الذي يخاف من وطئه المحل لانه لا يجوز له ان يقر الجارية الى غيره قبل الاستنباط اذ لم  
يهدى النقوم عليه لعدم وجوبه عليه بالاصل لان مشروعيته لا يوافقها لا يخلو من قوة فاذا اشترى من كان لهم نقلها من كل احد كما انه بناء على النقوم بالمحل  
اذا عزم النقوم فاشترى المحل قبل وقوعه على الحال الاول لا يلزم الواطى بالنقوم بالوطى عاذا ذلك مطلقاً الواطى وان عدم نفعه المحل ولكن الله استنصر  
عليه على الشارون انما اولئك قوم عليه حصص الشربك ولا تقوم عليه جليل المحل في شرح الاستنباط دعوى تحصيل الاجماع عليه ان مخالفت بوجوب المحل وان  
كاتبه لا لا يخفى نعم هو منقطع الاصل والمفهوم في الخبر السابق الخبر على منعه من الشبهة المناهضة بل نقلها الجاع منها فانه يتحقق الاصل المؤيد لعدم امكان النص  
بالامه الا انه قد ذكرنا في حق جميع تلك منه يعلم ان الاصل لا ينبغي تركه في المقام ثم ان عليه من الغيرة بالقيمة وقت الاحكام اخذنا شخبته في شربه او من  
يوم الواطى كما في الخبر وقوله الشهد في حوالته اوقف النقوم كما عزم بعضهم واكثر الامم من يوم الواطى الى الاحكام كما قال الية ثانياً الشبهة في المثال او اكرها  
من جبر الاحكام الى نقل النقوم كما في المختلف واكثر الامم من بين النعم والقيمة وقت النقوم كما سمعنا في الخبر واكثرها من يوم الواطى كما يقض به الخبر الاخر وهو بل  
اقول ان الذي في شرح الاستنباط احتمال القيمة زمان لا انتقال وعلى القيمة زماناً لا انتقال ومن زمان النقوم الى زمان الانتقال ومن زمان الواطى الى زمان  
المحل الى زمان النقوم والاصل زمان الانتقال الى حين الولادة وما يمتنان المظوم من الشربك بل قال ان لكل وجهاً وهو مع انه من غير علمه زمان النقوم زمان  
الانتقال في غاية الضعف بالنسبة لبعض النعم ان لم يكن المجمع لعل الاقوى من انما حال النقوم انما هو معنى الدفع اليه بالقيمة لانه لا يملكه من زمانه الى زمانه  
ولا هو وقت المعاملة وقت دفع الجارية اليه بالقيمة سبباً اذا كان النقص الداخل على الشربك بالنقوم في النقوم من قبله اذ الظاهر لا يجوز الواطى الاستنباط  
من قول النقوم عند طلب الشربك له فاذا اشترى المحل لم يكن له القبول عنه اذ اطلبه الواطى فقد بقى عدم وجوب الجارية عليه ما لم يستلم تعطل المال لا كونه  
شرح الاستنباط النقوم قهرى بالنسبة الى الواطى والشربك وغاها كما انما الاولاد وليس خيراً لكن لا يوجب الافعال الباعث على تعطله وهو طلبه اجماعاً الجارية  
الاخر ولو امتنع احد الطرفين عن النقوم جبره الحاكم عليه فان لم يترك منه قام مقامه من ان الظن من النقوم كون النقوم اذ ما فاجال الشربك في وجوه حق لا يجزى عليه الا  
اذا ادى الى الامور الاخرى فاعلم انما يمكن الفرق بين ما ذكرنا سابقاً من النقوم بالوطى وبين ما هنا من النقوم بالمحل بالنسبة الى القهرية وعدها ماضية  
تحت كونها ماضية بالنسبة لغيره فلا بد من ذلك في ملك الواطى ايداً له كما صرح به غيره فاحد بل قيل انه اجماع فلا يصل بل والنسبة ضرورة اذلة النقل  
والقيمة من النقوم عليه فحق الشربك في المنافع ثابت كما ان الظن عدم اعتد النقوم عن الصبغة اذا اريد ما يتاخر في افعالها من الاحكام بل الظن عدم كون النقوم  
من النوازل المسئلة وانما المراد ما عرفت من النقل بالنوازل المعهودة الا انما بالقيمة على الواطى لكن في شرح الاستنباط انما يقضى النقوم عن الصبغة كما هو ظن كلام  
المعظم ومنه الاختصاص يكون كاستحقاق العوض بالنسبة الى ان قال ولا تجري عليه احكام البيع فلا يجزى بجلس في جوار ونحوها ويغير عليه اخذ الارض وعوض  
النقص نحو لا يجوز له ان يوقفه بل عرفت وخلو النقوم عن الصبغة لغاها لمعاذات في ذلك لزمان كما حلت عنها اكثر النصوص في اكثر المقامات بل الناظر في  
ذلك غير ان سبباً يورث القطع بواحدة ما ذكرنا من النقوم على الواطى فلا حظ وامل وكذا في غير ايم انه لو وضع الجارية من الجارية ان كان عليه نفقته في جميع وقته وجاز  
الضعف لمحل بحث كما نحن في لزوم النقوم عليه بعد الجوز فاما ما قيل في الاستنباط لشره كان في الاحكام اقرع بينهما للنصوص التي منها الصريح او طارحاً لجان وثبته  
جارية في طهر واحد فولدت ادعوه جميعاً اقرع الاولى بينهم من خرج كان الولد لده وبه قيمة الولد على صاحب الجارية ونحو غيره على ان الاشارة في الولد انما هي  
على حسب الغرض من غيره وبه الشرع في غير الجارية ثم ان الظاهر لزوم العقر والعشر ينصف مع القيمة لانه عوض الاستنفاع بالنسبة بل اعل ما دل عليه في المقام كما  
المداسة نفسها وغيرها لا يخلو من ظنهم في جميع خصوصاً خبر الجارية التي عرفت منها المتقدم انما الذي هو اذ من سقاط ما يخصها بصفته المحرمة من المقرين  
نفسه الواطى فما قيل من ان الكفاية بالقيمة عن ذلك غير محله خلو النصوص هنا من النقص اعلم من عدمه بل قيل انه يلزم من ذلك ان الشربك ان كان فيه ما  
عرفت سابقاً من ظهور النصوص في ان الزيادة في عقر البكر عوض عن ارض النكاح نعم الظن عدم الفرق بين اتحاد الوطى وتقدمه اذا كان متناً واحداً ولم ينفصل  
العزم اما لو وطئها او لا للشربك ثم وطئها ثانياً انما عرفت انها صارت له خاصة وقتئذ انما اذ وجبه فقد حمل الغدة كما في شرح الاستنباط والله اعلم على كل حال فيعتقد  
الولد لحر الاصل الحرمة والبنية والنصوص المتقدمة الامرة بالنقوم فيها كما كان للكل من صهرهم ولدا بالنسبة اليه بل هي كالصريح في فرض وطئها بغير الشهية  
لاستحاطها على الحد المعلوم دونهما في ما عرفت في انعقادها من كون الواطى لشبهته او كما هو صريح جماعة على الجارية فانه يثبتهم ولعل الحكمة ان لا يثبتوا بعضاً  
المالك للبعث المورث بحصول الغرض من كما اؤتى الية بعض النصوص المتقدمة ومنه يفرغ حديث ان الية الشرعية انما استفاد نصيبه عليه ثم يدعى الى غيره الا

يحيى  
على كل حال  
في خبره من قال بالنقوم بالوطى

واحد العالم

واحد العالم

في  
في  
في

[illegible]

کتابخانه

وعلى كل حال بالاعتقاد من  
المحقق

شخصاً في نفسه في ظهور استنفاد الأمانة وعلى الأخص في يوم سقوطه بل حين سقوطه اسقط حياً مستغفر الخلق على ما يكون مقولاً لا أنه أول زمنه القوم للنجاع  
والأخبار بان يقوم على ما هو عليه من بعض عضواً صغيراً مع ملاحظة بقاء القيد دون الأول من الحرية ولو خرج ميتاً أو قهراً لم يلبس على الأصل شيء وقوى بعضهم  
نظره بجهنم من غير أن يقوى من أفعال الثوار بين الفئتين ولو أشبه الحال قالوا في عدم العجز من أجل ثبوته علماً بالاصل وهو ميتاً المستعصاة سابقاً  
من بعد ذلك كذا في باب العصبية لو كان المقصود بآية قوله ما جاهدوا أهل البيت فوالله أعلم بجهنم يوم سقوطه حياً وارثاً من بعض الأمانة  
بالوادة ولو سقط ميتاً فالاشتباه في الشئ رحمه الله لا يفسد لعدم العلم بجوهره وفيه اشكال يستلزم من ضمن الأجر وفوق الشئ بين وقوعه بالجناية وقوة غيره جناية ولو  
ضرراً بجني سقط ضمن الضار بالغصب بجهنم من حرقه الغاصب لئلا يترتب من ترويضه الترويض في عدم الصما والخرج ميتاً كالفاضل في القوا على هذا  
البيان يصح ما قال ولو سقط ميتاً فاشكال في شام على العلم بجوهره من ضمن الأجر فيلزم المساواة عند البيان الوجه صماً الغاصب بجهنم من سواء  
جناية أم لا ذلك على تقدير كونه بجناية له الملك بجهنم من ترويضه في جبهته من الحرية لا دام لأن القائل لا يترتب عليه وادامة رقبته لغيره في غير ذلك من كماله ثم التي  
بلا خطه ما جاهدوا يحصل الشك المسئلة ولعل مقتضى الأصل عدم الصما لعدم صدق المال باعتقاد الحرية بل اقتضاه لو لم يكن شيئاً للكان الولد با  
وشبه ليس سيدهم فالصما والالتصاف بالبيع والفساد غيرهما ما كان المقتضى كذا في عدم الصما على اليد الصما في الثاني دون الأول بل ينفى الحرم فيما لو  
يفترق بين المقام وغير العصبية المقصود بالبيع والفساد غيرهما ما كان المقتضى كذا في عدم الصما على اليد الصما في الثاني دون الأول بل ينفى الحرم فيما لو  
الفسا على غير من كونه كون العصبية بد العصبية ولعل لذلك الوجه الملك الصما مع عدمه قد يقال بعد الصما فيما لو علم الفسا باصل التامير على  
وغيره خصوصاً ما فيه بحيث يكون لا لا منقوضاً على الفرض فانه فرض سقوطه لفسا في أصل كونه لا يكون لا لا بخلافه فطلع الفضا منقوضاً إذا فرض فساده في بد  
الغاصب فانه مال منقوض فيض على حاله لا أنه يفرض كونه غير ذلك في المسئلة بعد منجاة إلى بيعه وأما في الأصل لا من قبل المملوك لا يفتن من زائد من غيره  
ولعل لذلك المسئلة من عليه كان قوله يفسد إلى الأمام من على بعد رغبة الأجر لا الأمانة التي لا تعرف فاما مداناً الأعباء بالبيعة بين الوادة لا غير  
القوم ذلك هو معنى الحالك كما قال أبو حنيفة ولعله علم المسئلة الحالك في عشر المملوك كان المادى لها في النجاة إذا ابتاع كل واحد منها صاحب  
مولاه له بناء على ملكه بعد حكم بقدر السابق بطلان اللغو لعدم صحة ملكه سيده فان انقضاء وقت واحد في الرضا لغيره من قبلها بطل العقدان  
لعدم صحة الرضا لغيره من قبلها على الأجر من على المراج وأما في النجاة الواقعة فيمنع بالفرقة معارض بأصل عدمه على أن التكليف منوط بالانسياق  
الظاهر والألم التكليف بالحال للملك بالفرقة عن العبد لأن الوصية بالعنق بل بغير العنق قابل للإبطال بخلاف البيع وسائر المعاضضات ومرة سلة الكفاية  
الأية التي أشار إليه المصنف بقوله في رواية يرفع بينهما فدل على قيام الشئ وغيره مع ما فيها الشئ من نفسها معارضه بخبره حديثه إلا أن نعم أعلم السبق في بعض  
السابق في أخرجه بالفرقة البو هي لكل امرئ شكل من موضوعاً الأحكام وهذا من قبل بقوى ذلك ينجر بها فيما لها الوصية السبق والأثران فلم يعلم أيها ذلك  
وقع وجواز الأثران مع عدم مقولته السبق الصحيح للبيع فلا يجوز الحكم بالسبق مع الجمع بين السبق لا في أصله ولا في بين علمنا في أخرجه أحدهما وجعله على الأصح نعم قيل  
يحتاج في الصورة الأولى إلى تعيين يكسب أحد ما السابق في الأخرى المسبوبة في الثانية إلى الثالث وقع يكسب الثالثة الأثران ليحكم معه بالبطالان وأما قول  
المصنف في رواية أخرى يرفع الطريق بينهما ويحكم للأخرى فلم يعد ما قبل الوصية لم يكن ما مع حصل ذلك من حصول الأثران في الوقت الواحد فلا بد عليه من دفع  
الطريق في جواربه أن الأولي إلى البطلان أنهم لم يعرف كما أنك دفعه فان لا في الفرقة في غير ذلك في رواية يرفع بينهما في الدوس من غيرها وفيما خصه من غيره  
الوسائل والحدائق في الوصية على عتده الله في وجوب مملوكين مفوض إليهما بيعهما وبشران بأموالهما كان بينهما أحكام فخرج هذا بعد ذلك مولاه وهذا بعد  
المولى هذا هو القوة سواء فاشترى هذا من مولى هذا العبد الآخر كذا في نصه في المكان ما قبلت كل واحد منها صاحبه قاله أنت عبدك قد اشترى بئنا  
سيدك قال يحكم بينهما من حيث أفرأ فبذبح الطريق فيهما كما أن قرب من ذلك سبق الأبعد وان كانا سواهما فمأروا وعلموا لها جلاء أسوأه وأفرأ فاسأله الأثران  
يكون أحدهما سبق صاحبه السابق هو له إنشاء وبيع وإنشاء أسبق ليس لأن من حضره قال الكلبي في الشئ وفي رواية أخرى أن كانت السابعة سوا الأفرع بينهما فافترقت  
الفرقة عليه كان عبدك وهو كافر يبيع في أن المسح لا يشبه العلم بالاتفاق كذا هو كذا في البطلان بعد أن كان من غير الحكم بذلك لتساوي الطرفين في الأصح  
الاشكال لا لاشكال فيهما من الحكم بالسبق لأخرية الطريق في موضوعه فصرح في المجبة بالصف عرض لا كذا بل يعقل به إلا في الصادك الشئ في الباب الذي هو من خواص  
وبعض اتباعه وخالفه للتساوي السبق في عمله الأثران وأن كان قد ناقض بينهما الظاهر الأمانة الكيفية في الشئ من قولها في رواية أخرى أن ما هذا الزيادة في التسوية الجواب  
لا دلالة فيه إيهام على عمله الأثران وأن كان قد ناقض بينهما الظاهر الأمانة الكيفية في الشئ من قولها في رواية أخرى أن ما هذا الزيادة في التسوية الجواب  
قوله وان كانا سواهما أخلفا فالأول حكمهما بالبطالان في الأخرى لفرقة ولا يترك رواية الفرقة ولا الاعتداء بها وما دل على أنها لكل امرئ شكل لأن أسوأ النظر  
اعمن الأثران في قوله لا يذكرنا من شره عنها ولا يشبهها في السبق والسابق ولكن قد يقال أن الخبر صريح في الفرقة فحقن أحدهما خاصة من دون تعريضه لاستخراج  
الأثران المنقضى للبطالان بلا ظاهره أو صريحه عن هذا كله إذا كان الشرع لهما ما إذا كانا سواهما فافترقت في السبق والسابق في الفرقة فحقن أحدهما خاصة من دون تعريضه لاستخراج  
على انقطاع الأذن عنه من العزم ملك السيد أن يرفع من الأذن عن الوكالة ولا يترتب على الفرقة من قولها في رواية أخرى أن ما هذا الزيادة في التسوية الجواب  
البطالان لتوقف الفرقة على بقاء الأذن الموقوف على عتدها بالكلية الظاهر الأمانة الكيفية في الشئ من قولها في رواية أخرى أن ما هذا الزيادة في التسوية الجواب  
استند الفتح إلى الأذن بل إلى الوصية التي يمكن القول في الفرقة من دون توقف على إيمان بل من به الكفاية لأن الأذن من قبله لمع انقطاع الفرقة ولا انقطاع الأذن  
فلهذا لمعاً على تمام العقد ترشداً في الأذن والأذن من ذلك فحقن أحدهما خاصة من دون تعريضه لاستخراج الأثران المنقضى للبطالان بلا ظاهره أو صريحه عن هذا كله إذا كان الشرع لهما ما إذا كانا سواهما فافترقت في السبق والسابق في الفرقة فحقن أحدهما خاصة من دون تعريضه لاستخراج  
كلين مع العقدان على كل حال بل على عدم انقطاعها بالخروج من الملك في شرح الأستاذ الأمام في السبق والسابق في الفرقة فحقن أحدهما خاصة من دون تعريضه لاستخراج

والله اعلم

الحمد لله



کارخانہ

بطل عقد على نحو ما تقدم ولو كان ذلك لبيع ولو توكل على ان يوفى فمعه عبد الغنم وكل بطل ومع الاجان من مولاة نفوى اقتضى كاطمعه عند الوكيل وفيه سؤال  
 الضرب بين الاذن والوكالة ولو كان له ثم باع مضافا اليه لم يعد اذنه على الاقوى كما لو رضى اذ ملكا الوكيل وجعل له اذنه والشرط ان لا يكون زولا لاذن عنهم  
 نزولا لا تصح الا نفوى ولو عاود على الاقوى فهو جدي على الاذن والوكالة لانه يثبت عليه ولو كان احد العقبين وكذا الاخر ما ذكرنا مع شرط الوكيل  
 مطلقا واما الماذون فان تقدم شرطه صح والا كان موقوف على الاجابة والله اعلم المسئلة الثانية عشر من اشري مجازية سرقة من ارض الفتح  
 قطعا من غير ان يوافق المذون من ارض المحرم بوجه احتمال لو كان من اهل الحرب منهم ولو في غير ارضهم فلا شارق بل في شرع الاستاذات الواسعة من كاف في غير ذلك  
 الارض ولا يعلم حاله او بين الحدين ولا يعلم حاله احصل عدم العتمة وشوبها وهو الاقوى وان كان فيه ما ذكرنا احتمالا لا فوى على الظاهر وعلى كمال يقين  
 مفرض المسئلة كان رد حقه على البائع واستعادة الثمن ولو ما كان من وادته ولو لم يتخلف وادنا استسجعت ثمنها على ما رواه مسكن التمان عند محمد  
 عليه السلام مسئلة عن رجل اشري بجان سرقة من ارض الفتح فقال له رجل ما على ذلك اشرا ما منه ولا يقربها ان خذ عليه او كان مؤثرا فقلت جعلت فداك  
 انما رأت صان عقبه قال فليس نسبها او بغير بعضه الاول لا يقرب بالاجابة باستسكان فلا بد على البائع وكان مؤثرا ويجعل ان يكون المراد وكان اشري موصلا  
 يقرب طامع احد الاثرين الا انتم قد صورتم استناد الاجابة لمخالف لقواعد الشرعية بالرد الى البائع الذي هو ليس بالكا ولا ردية ولا دكبل بل بما كان هو الظالم السائل  
 واستسكانا فالغريم لا يرضى له يرضى له عظم فوق عظم وادى في شرح الاستسكان الغنم باطلاق ما يطلق ما لا يرضى على ذلك من امر لا يبرئ بناء على عدم الرجوع به  
 مع الفرض وعلم المشتري بربا الاستسكان على هذا الوارد وغيره غير ان الغنم لا يرضى له بالبيع كالمالك عند رده وان ظاهر ان لم يكن فادنا  
 على البائع والرد عليه كان البائع مقسرا على الشراء على اختلاف الوجوه فلا بد ويؤكد لغيره من الثمن وان كان يمكن من دفع ما ذكره جميعا بل بعضه لبيع الدفع فالحدة  
 حيث لا اذن للذات انفسه عليها اما الاتفاق كخالفه في الدوس فلا يرضى له على البائع مكلف به الى اهلها اما لانه الشارق ولا سرقة يثبت عليه  
 اي ولو لم يرضى له بالرد ان خصوص ما مع بعد دار الكفر واستسكانها جميعا بين حق المشتري وحقها والاضل في مال المحرم بوجه في الحصة وفيه ان ذلك  
 يصلح ان يكون نفري في اللص الجاهل بشرط التجرة لا التبرية يكون موافقا لقواعد شرعية وعدم افضاء سرقة وترتيب رد وخطا به بالرد وجواز عكس من مال الغير  
 بعد الوصول الى يده غير الذي صاغها طابا بالرد ومع الاجمال للمؤمن بغير ثمنها الشارق فيهم بجهل في ذلك خصوص ما لو كان في يد البائع امانة سرقة كماله  
 مغن ببيع بين حق المشتري والمالك بذلك بعد ان لم يكن له عليه الا ان يرد وادى في شرحه بالعارض كالمعظم بالاصل كما هو اوضح وهذا قيل كما في الجليلي  
 تكون بمنزلة اللقطة والموجود في الشراء بعد ذكر الخبر السابق فيفسد في الجارية بغير اذن صاحبها او كيف نفى ذلك لعل ذلك دليل قد فداها انما مال الغير  
 والاولى ان تكون بمنزلة اللقطة بل في خبرها الحاكم المسلمين فيجب ان يحل دها على من سرقة منه فهو الناطق في امثال ذلك لصله بل ما ذكره المصنف قوله  
 ولو قبل تسلما الى الحاكم لا شئ كان اشبه بالوصول الى ذلك فواعد واخذت جماعة من فاضل في الرضا فيسببه الكثير من المتأخرين لكن في الرضا في ذلك  
 بعد صدور الرد على المالك وكذا قاله في غير ذلك كما هو صريح في شئنا في شرحه باعينا انقول في المعاش فيجوز في حق صاحبها او بغير ثمنها الا في الرضا في ذلك  
 المالك او يصدق باعنه صاحبها من دون شرط الثمن او مع بغيره في مال البائع او من المشتري او كليهما وان كان قرا على الفار والظالم وعد  
 وصول العوض الى يده بعد مقومة رد على البائع قبل المشتري ان لم يكن معزوا ولا لغير الفار كما في الفار ان في غير انتم يمكن للشريك بينهما انهما  
 مع عكس الفرض وقد اقبل ان النفع لو دخلها في يدها لم يملكها الا من ركبها او من ركبها في البقاء ووقفه لغير الفقير لم يركبها انفسهم ووقفها  
 لصاحبها لنفعه عليه فيرثه نفوى يكون النفع في الاخر على الفار ولو كلف كان قضا من قال بالبيع الى الحاكم ان ذلك لا يرضى عن  
 القاضي ان لم يكن الحاكم له الامانة لان ما لا يرضى له وادى له وهو ما ثبت عن ابي ربيعة التبرع في شئ من النفع لنفوى  
 فانه بعد ذلك لا يرضى له ولا يرضى له لغيره المالك قطعاً كما هو اوضح ثم انما العمل بالخبر المزبور بين الاقتصار على حصول  
 ولا يبيع منه في غير حق بالنسبة الى حصول الجارية فلا يتسكن الى غيرهما من الاموال الصائمة والناطقة  
 خصوص ارض الفتح فلا يرضى عنهم غيرهم ممن يرضى للمالك بل لا يبعد الاقتصار على كون المشتري  
 رجلا ولا يملكه متى قام احتمال الفرق وجعل العمل على منسحق الفوائد التصول ليرجى  
 الله ما كتبه ذلك صحافي تحت استاذنا واما ما ذكرنا من فوائدها انتم في غير  
 خلقه على ما فعل به استاذنا المدة . تم الجليلي

من المقود بعون الله الرئوف الوودود

وَيَبْلُغُ فِي الْمَجْلَدِ الثَّالثِ السَّكْفِ

من جوار الله التوفيق والثناء

وَالْعَفْوُ عَمَّا

سلف

7

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

10

[illegible]

بقوله بل يقتصر لكنه منه ولا انه يجوز الاقتصار على اسم الوصف مع فرض لفظ الفخراده بما لا يتساع فيه ويؤدي تركه الى الجها الزائها لا تكون العيان عامة  
 للمعرفين بل لا تقتصر على من لم يسمع من المباغنة كثر الاقتصار فلا ينبغي ان حمل العيان على الاول الذي هو امر من المبالغة ولا ينافيه الاضرب بناء على ما عرفت  
 نعم لولا ذلك لم يكن حمل الشئ على العيان على حقيقته على معنى انه لا يفعل ذلك بحيث يؤدي الى علة الوجود بطلان التسليم فيجوز ان لا يسمع من شرط كون وجودها ثابتا  
 مع احتمال ان يقال فيه ان المراد من الامر بالاقتضاء ابتداء الخصصة في جواز ذلك حتى ينهى الى الوصف المؤدى الى علة الوجود والامر في ذلك بل بعد خروج  
 كون الامر على كل حال يتجاوز التسليم في غير غير الوجود والمنع فيه بل قبل انه لا خلاف فيه بل يدعى الاجماع عليه بل قبل انه لا دليل له مضافا الى التعليل  
 بان عقد التسليم يستلزم على الفكرة لا يسمع ما ليس بمشعر فاذا كان غير الوجود كان مع الفرض مؤديا الى التنازع والضعف فكان مناقضا للمطلوب من التسليم ان كان  
 هو كما نرى من الايضاح توجهه بما لا يجل كما ان جعل شأنه عن التكليف لا يطاق واقتضت كنه الينا لغة عدم خرق العادات فالشاعر بما نرى على القيد  
 من مناقض الادوار بل التسليم فيما يؤدي الى احداهما قطعا وما نجد اذا قلنا بطلان قرائنهم من ذلك ما يوجب وجوده لا يصف التسليم فيه ويقتضي ان يكون وجوده اقل  
 في الاصل لا منقضا لاعتقاده الا في غير الصلة لقدم استلزامه للمحال مع امكانه في نفسه جواز ثبوته في ذاته ولو وجوده لمقتضى هو عقد البيع وانقضاء المانع  
 هو علة الوجود في التذكرة فبذلك ان الاستغناء في ذكر الاوصاف الخارج الى علة الوجود وعلة التسليم بل التسليم لما فيه من شرط التسليم الذي هو مانع من صحة  
 البيع الى ان قالوا انما يطعن في الوجود ويعد بطلان بيعه من ذلك يعلم ان المراد بغير الوجود منعه وبطلان التسليم فيه واضح ويصح على كل حال  
 وغيره الى ان علمه مضافا الى مقتضى شرط العقد على التسليم بل الظاهر بطلان غير التسليم فمن المعاوضة كجعله من مبيع ونحوه بل لا بعد الحاشية التي  
 تعدل المعاملة مع سافها بغيره لا بأس بالاذن من ذلك وان حصلت التسليم مع ما كانا من الفواعل والذوق وغيرهما ونضع عام الكلام في ذلك في اشراط الجاهل  
 المؤقتة على التسليم في غير الوجود بل التسليم في هذا الشرط لا ان شرطه غير جيد واقعا علم وجوده بشرط الجهد والري في خلافه لا يطاق التسليم على المانع  
 من علة الوجود وغيره بل لا يقال ان يكون مانع الاوصاف التي يوقف دفع الجها على ذلك كما هو من حيثها عن المسوطة والتذكرة وجوب الشرط لما لا بد في التحريم للاجماع  
 واضح على ذلك في الوجود وفي التدقيق في الجورة والزيادة بالاجماع وان قال فيه نظر لمع ذلك ولو بالنسبة الى البعض على كل حال فلا بد في جواز ذكرها نعم لو  
 شرط الوجود لم يصب لضعف بل لا خلاف لاجل ذلك في التذكرة اجماعا في الروضة في موضع ما ولعل مناهي له انما على تقديره غير معلوم لكن في التذكرة بعد  
 دعوى الوفاق المزبور قال فيه اشكال لا مكان منبسط في بعض الامثلة كالطعام فانه قد ينهيه في جوده ثم ان لا بد في جواز مع هذا الفرض انه لا يؤدي الى العجز  
 بل ينبغي الجواز ايضا مع ازالة ما يصدق عليه ان من الوجود علة لا المنة التي ليس فيها وجودها وكان في ذلك نظر الاردي في صاحب الكتابات فيما حكى عنها من  
 لعل الجواز ان كان نظر الاقتصار اذ اريد حقيقة اللفظ لغرضه في المنع حينئذ في ذلك الوصف لا اريد في ذاته بل في الاوصاف اذ في نفسه ما يستلزم بل قال  
 المحم ولوقبل في هذا الجواز ان كان حسنا لا يمكن ان يخص بل في الوجود لا نرى ان كان هو الا في نفسه وعين الحق والاذلة خبره ويجب عليه القبول لا في وقفا على ما ذكرنا  
 يؤيد انما التصريح بالبلد الفرض بل بعد من حسن الفضا وان من الفضل ان لا يفسد ما في الفرض بل في الفرض لا يرد ان كان ساد الحكم بالاضطررر في التذكرة فولا بعض  
 اصحابنا وان كنتم اجد لاحد قبل بل هو في ذلك في الفواعل وحكم بالطلان في التذكرة كاشع في المحققين والشهيد والكره في غيرهم لعدم الضبط  
 وجوبه في غير الجاهل عن اذ في جبهه مضبوطا عند العقد لا يسمع ان فراده على انراذ المنع من الاداء فيقول الحارث ان جاز ان لا يقدم ضبط الاردي وعدم استيفاء  
 غير عليه التخصيص فاستعنه في الوجود في الجاهل ان لا يسمع ذلك ان تكون العيان الذائغة الوصف معلومة بين المتعاقدين ظاهر في العرف واللفظ حتى يمكن  
 استعمالها عند اختلافها فلو جازها واحد ما بطل ولا يكفي الا حاله على المراد لغرضه فانه من علة صحت ان نفع الجها الربك بعد ظهوره ما دل على علة طهيرة  
 فيما بين المتعاقدين المراد فيظهر في العرف واللفظ في غير مقتضى اقتضا العين بالوصف في الشرط في عدها في يحصل به قطع التراجع وتوصل ولعل ذلك في الفواعل  
 الصفات ان لم يكن مشروطة عند التل فلهذا نرى في كالا دوية والعقارب في لفظها فلا بد ان يعرفها المتعاقدان وغيرها وهل تعتبر الاستغناء من كنه  
 معرفة عدلين الا في الثاني كما عن الايضاح ايضا بل في جامع المقاصد ان لا يرد لا يمكن ان يكونا احدهما وعنده لكن قال في هذا ما ذكره المحم لا ينافي في  
 عليه الباب عند الجواز في الوجود وهو حصوله في المسالك المراد في يظهر في العرف في العرف كونه في العرف يمكن الرجوع اليها عند اختلافها كما قيل في ما يترتب ذلك  
 اذا كان مستقفا ان يشهد به عدلان وعلى كل حال فلو ذكر اوصافا لا يمكن معرفته وتقصيفه لعدلهما بطل التسليم فلا يجوز ذلك بل بعض الاوصاف التي يذكرها الاقتصار  
 من وجه الحارة والبرودة ونحوها وكان المرجح في ذلك ما الجها لغيرها او ما ينافي في الاول الى النزاع الذي زاد الشاع حرم ما دونه بالعقود المعروفة لا اثاره  
 بان يشرع منها ما يؤدي الى غير ما نحن فيه غير في جده فانه لا دليل في اضع على عينا ظهور العيان في العرف واللفظ بعد فرض المعلومة بينهما واختلف الاختلاف  
 يرجع فيه الى قواعد النسخ في ان يجرى اعتبارهم لو كان المراد ما يؤدي الى المعلومة في البيع الجهم انا الزايد على ذلك لدليل عليه الله العالم وكيف كان  
 فبذلك ان في ذلك كله ان كان الشئ ما لا يضبط بالوصف على وجهه وتوقعه في كالا دوية في العرف ووجوده لم يسمع التسليم فيه قطعا ثم قد يثبت بعض افراده  
 كالمدينة وشوهر والمجوزان في خلافه في الزايد فيهما بل حكى عن القبة الاجماع عليه فانه ربما استشكل في الاول بانه لا فرق بين الجوان والمدينة بين النعم  
 فاذا جاز فيها جاز في الاخر في الثاني بان التصو قد جردت قرضه ان لا بأس بالتساع فيه لو كان ما لا يضبط وصفه لم يجر قرضه مضمونا بمثل وقد يجاب  
 عن الاول بان الشاع قد كشف عن عدم ضبطه بالوصف في خبره في مثلها ليقوم عن السلف في المثل فقال لا يترتب فانه يعطيك مرة السهم مرة النادى مرة  
 المهر مرة والسهم ما يترتب بل لا يسمع وسئل عن التسليم في رواية الامام فقال لا يترتب فانه يعطيك مرة ناقصة ومرة كاملة اللهم لان جعل ذلك في العرف على  
 الاثر عند الوفاء كما استظهر في الحديث ما حكاه عن بعض مشائره حمله على الكراهة لان ما له عدم جواز التسليم لعدم الاضبط بالوصف في المثال  
 بالقرين في الفرض التسليم فانه يتساع في الاول بما لا يتساع في الثاني المنسحب على الفرض في الجها لانه لا ينفك عن احوالها معلوما ودفعها من التصو



[illegible]















[illegible]















العقود



بنا كونه في التوضيح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقضى مؤثرا فمضى بغيره يثوبه كان ما له في ذلك وكان هو فسلو من الملائكة حتى يثوبوه ومن اقضى اخاه المسلم كانه يكل  
 مدهم ارضه وذن جبال احد من جبال منى طولها مائة الف فرسخا وان دفعه في طلبه تشكك على انظر الى كذا ليرى انما طاعت الله مع بغيره شتا ولا صيفا ولا حرا ولا شتا  
 المسلم فلم يجره الله عز وجل عليه الخبز يوم يجزيه الحسنين والصادقين لان فرض قرضه اوجب له ان اصدق مثله ومن اقضى قرضا وضرب ال اجل ولم يوف به  
 عند ذلك الاجل كان له من الثواب كل يوم ينشأ من ذلك الاجل مثل ثلث دينار واحد في كل يوم والقرض الواحد ثمانية عشر يوما في ثمانية عشر يوما من الزكاة وما من  
 مسلم اقضى مثله قرضا حسنا بدينه ودينه الله احب له اياه كبر الصلح حتى يجمع اليه كيف كان فقام انظر فيه فيسند على النظر في امور تلك **الاول**  
 فحقه هو مواعد بل خلا فاجده فيه في ذلك لا شبهة في اشراط الايمان والقبول غير بالنسبة الى تحقق الملك فلما انتمكك بها وبالقبض فلو لم تكن بقوة  
 الملك على التصرف كان قبله بغيره الا باسنة فينبغي ان لا يتوقف على العقد ملك الظاهر من القائل بل ذلك كون التصرف كاشفا عن الملك فلا بد من حصول السبيل  
 قبله وان كان مشروعا بالشرع على جهة الكشف وليس الا المقدر والقبض كما ان القرض من تمام التسبب عنه بانما على قدم الكشف الملك حاصلا من حصول العقد  
 والقبض فهو غير لا باسنة بل من الواضح ثمانية ما في عرف المشاهدة وموضوعا لعلها ما وكيف كان فالقيد دخول الماطاة فيه بشا على نحوها في غيره بل هو اولى من  
 البيع وغيره بذلك والشرع فيه انما هو بين العقد بناء على عدم رجوع المضر به بالغير بعد القبض فيخرج اذن المعلوم عند ذلك الماطاة والملك  
 بجعل الملك معها الا انتم من ذلك كما في البيع فكل منهما الرجوع فيفسد اذا كان الفرض بها واذا قلنا بعد الملك بالقبض بل لا بد من التصرف لعل الفرق بين  
 المقدر والماطاة مع التزام كون التصرف الاول كاشفا او تمهيدا لغيره الماطاة التي يمكن كونه فيها كاللا باسنة بالقبض نعم فيشكل الفرق بين سحابة من حق  
 بشا على جواز فضله لرجوع الغير على ان الماطاة بعيد الملك المترتبة لعلها لا بأس بالزام عدم الفرق بينهما فانه لا دليل يقتضي لزوم الفرق بين الماطاة  
 والقبض عند كونه بناء على ان الماطاة يقتضي الملك المترتبة الا فالفرق بينهما في راجع بشا على حصول الملك بالقبض بل على القول بالقبض لا يعرف من الفرق بين  
 التصرف المشبه بالعقد والقبض بين التصرف المشبه بالمقايضة والمطلوع لعلها لا يمكن الا للزام بما عرف من عدم الفرق بينهما لعدم ما يقتضيه  
 وجوبه والامر بهل خصوصاً بعد ما استمع من ضعف القول بكون القرض من المعوق لما في الوجه فيها رد العين والقول بتوقف الملك على التصرف والله اعلم  
 وحديث قد مر في نسخة في الحديث على انما يقوله او اقضى او ما اودى مغبته او ضحها او ما مثل تصرفه وانما يقع به وتعليق بدعوى نحوها مما يقيد بمشاييرها  
 فالجواب كانه غير من العقود لان مقتضى ما على الاصح كونه في الملك انما للدروس ان من المودى مغبته خذله او اصرته او عكسه او ملكه او استغنى  
 ونحوه وعليه دعوى او مشروءه ونحو ذلك لالحاصل ان يصح عنه لا يقتضي لفظ كالعقد والمازلة بل كل لفظ يدل عليه كفي الا ان القرض من بيع ومعناه انما يحتاج الى  
 جهة وتعليق بدعوى ونحو غيره يحتاج وفيه اولا انك تعرف كونه من العقود لان مقتضى حق انه اقول قولهم بل الجواز انما استسمع وثانياً انه لا يمنع كونه  
 ذلك على القرض بعد مشروءه لا باسنة بالعوض والهيبة فالواجب والاحوط الاقتضا على التسليم في لفظه ثم انما يشا على ما ذكره في القيمة المبرورة فلم  
 يفتل لا مقول المضم اليه فان كان بلفظ المليك فاطمينة لا تخرج منها وان كان بلفظ التسليم ونحوها فمستلزم لا يبرئ عليه حكمه لا يوجب في التسليم  
 جميع شرائطه وان كان بغيره من ذلك لعلها لا على الا باسنة فهو جهة مع قصد الموجه لا بد منه كاستيائها فلم يفتل اختلاف في العقد والقول قوله لا يبرئ من اثاره  
 اختلاف في قصد الهبة مع لفظه بالملك فقد قطع في الذم بغيره قول صاحبنا لما لا نعرف بلفظه ولا كونه عظمة الى ان فعل الشرع به وجوبه ولو على  
 الاختلاف مع على ان في غير ذلك لفظ الدال ظاهر اللفظ **الثاني** في القصد بقطع ذلك كذا في سائر العقود والاصل في اعادة الحقيقة والمجاز لا يفتل اليه  
 الا بغيره فلا يمنع دعواه مع عدم ما في مقابلة الغير كما هو واضح ويشمل انهم على قولنا لا يبرئ من اثاره فهو اللفظ الدال على انما الرضا بالاجابة  
 ولا يبرئ عيان بل في الدين الا بغيره كقوله بالقبض لان مرجعه الى الدين في المقبول حكمه في الملك عن قطع جملة لكن قال انه كان النسبة الى الباسنة التصرف في  
 الاكفارة بتمام الملك نظر تلك اما الكلام في ثمة العقدية وان يكون كالقبول والقول لا يبرئ من اثاره لعدم الاكفارة بذلك بل هو اقوى بشا على كون القرض  
 من العقود لا بد من عليه لا يفتل في الاكفارة بكل لفظ ولو بما لا يبرئ من اثاره وانما كان في المقبول عقد القرض بناء على ان من العقود الخارجة الا انك  
 ستعرف حاشية كما انك تعرف عدم البيان بذلك كله فمطاطاة القرض في المثل لا بد من اقله وكيف كان حق القرض ارجع به بشا من مقونة الخارج قطوعا وكشف كونه  
 المسلم حتى روى ان ذم الصدقة بغير القرض ثمانية عشر يوما في القرض الف درهم اقرضه ثمانية عشر يوما ان اصدق مثله لا بد منه على رجحان الصدقة عليه  
 حتى يحتاج الى الجمع بل ما دل على رجحان الصدقة على القرض في الخارج كصدقه على الارحام والعلماء ونحوه وما دل على رجحان القرض على غيرهما من الصدقة العامة بل  
 المراد بذلك الاشارة انما استغنى من غيره من النصوص ان يكون في غير رجحان القرض على الصدقة ان القرض بوجوده فيخرج من خلاف الصدقة كما هو واضح اذن المعلوم الترخيص بين  
 طبعهما والافضل منهما فانه لا يبرئ من اثاره بل يضاعف ثوابه الى ما لا يحصى لا والله دعوى ان القرض على كل حال لا يبرئ من اثاره ثمانية عشر يوما فيخرج من خلاف الصدقة والاصل ان المراد من  
 الخبر انما هو ان يكون فرض الشيء افضل من الصدقة به كما رفته الفاطمية في ما له مع محمد بن عبد الله يقول لان اقضى قرضا حسنا بدينه وان اصدق مثله وعلله في ذلك  
 اسناد الشيخ وغيره لما روى من مسند الفرض افضل من الصدقة بمثل في التواب الا فلم يجد هذا اللفظ في شيء من نصوصنا لكن في الشبهة في روى هذا اللفظ وكذا احتل  
 فيها الخالفين احداهما لا بد من خبر لا يكون فيه ولا لا على مقتضى التواب ثانياً فليكون بمثل بالصدق لا بالصدق فيكون المعنى ان اصدق مثله من افضل من الصدقة  
 به بمقدار مثله في التواب الصدقة لما كان المعروف من ثوابها والمشتري بين جميع افرادها عشرة مذموم الفرض في بشتن الا انه لا كان يجوز خلاف عدم الصدقة  
 حصل ثمانية عشر يوما في الصدقة كما شاددها بعشرة باعيا على عهده ما لذي استفادة حقيقة شدة فخرج مثله ثمانية عشر يحصل لدم الفرض لك ما دلتا  
 وهذا وان كان الخلاف من الاول ولقوى مما سبقت في ثمانية عشر في المشغل على لطيف فلا بد في الكلام في ثمانية عشر في المشغل على كلامه علمه التسليم الا ان الذي  
 ذكرناه او انما هو خصوصاً مع معلوم غير ذلك ان عهدهم ما عاينوا ذلك كالمهم الصادق لاسباب الاحكام التي يستأجرها الحسن والتمام واما قوله في التواب على الوجه















[illegible]



[illegible]









دو مضیف الاخر قال ما اقصى حلما



[illegible]

وكانت الحجة على كونه

بعضی دیگر

و اما علم خبیثه

何人

...

١٠٠

جاء الويا









[illegible]

سید العبد کتلغہ

لا تدبر على العاصية  
التي تفرج ولا تدبر













الوهن فاصداً للاستشرط















علمت بان تقدم في البيع بالنسيئة الى الشرايط القدر على التسليم الوهمي في المقام اولى بالاعتناء به على شرط الطبع وهو ان كان مقتضى الأصل المتسقا  
 من اطلاقه لا لعدم شرطه كما في ما شاعرا فانه يمكن الفرق بين البيع وبين المقام باعتناء عدم الفرض في الأقل دون الثاني لذلك لا سعة فيه في اجماع  
 عقد الزمن عليه من اجماع القبض بخلاف ما عارضه ومن هنا ينفتح الشك في أصل الشرطين ان لم يكن اجماع حتى على القول باعتناء القبض وانما العاقل وكذا لو كان  
 مما يصح اتيانه ولو لم يكن اتيانه على اعتناء في القصة ولم يلزم بناء على اعتناء في الزموم وصح بدونه التسليم بما فعل عدم اعتناء في حصة ولا لزوم الا انه ينبغي ان  
 يعلم ان المزموم هو كل بقية القصة من اعادة الى ان يحصل لها بقية في الفسخ من قولنا فعل والاضد التسليم اتم من ذلك ضرورة عدم اشتراط مقابلة التسليم للمقعد  
 كما هو واضح وكذا لو فرض عند الكافر عيدا مسلما او موصفا انما السبيل في الكتاب الممنوع وقبل الاعتناء التسليم في الحكي عن بطلان بيعه ومنه وبوضع على يده وسلم هو  
 او عند الممنوع والفاضل والشك في غير البيع تحقق السبيل بذلك لا تزداد لم يكن في ذلك ما يوجب التسليم في نفسه لا سبيل من قبله لا يبيع المالك ارض بابه بذلك ومع النقد  
 من فاضله الى الحاكم لا يبيع ويوضع هذا لا سبيل لان مثله يحقق بالموت التخليص نحوها فبذلك ان ذلك يقتضي جوان وان وضع فيه ان لا سبيل له وان كان في ذلك  
 الا بالظن الموهود الفرض ان غير سبيل ولو سلم وكذا النسخ الزمان لم يكن منع كونه سبيل لان الكافر لم يرض به سبيل المومن كما يدعيه نحو ذلك بالمسلم فاضحا غير ذلك في البيع  
 قالوا انما لا يتجوز في ان يملك المسلم الحر كونه ائيدا للمرفق فالمقبض ثمة المسئلة على منعه فتلحق الوضاعة لذلك في المسلم والمصحف عدمه من غير فرق بين الوضع على  
 يد المسلم وعدمه بل لعل لذلك اطلاق النسخ في الذممة وغيره ابل وما ادعى انه عقد محكي اجماع لكن الاضمار عدم خلو القوي القصة ثم من قولنا ان يثبت اجماع على  
 خلافه للمنع كونه سبيل بل هو اسهل من اجابة المسلم نفسه للكافر ولا بأس بتعلق حق الكافر بما كان في الموت التخليص به يفرق بينه وبين شلوخ المسلم في الحر والمخبر  
 الا انه يمكن دعوى تحقق اجماع مع الوضع في يد الكافر بخلاف الوضع على يد المسلم ولعله علم انما الرابع فلا يرضع لعدم العنقر من استيفاء الدين منه بدونه فلو  
 وهو فيقال لم يصح ان لا يكون بغيره وان كان مملوكا للموقوف عليه على تقدير جوان على وجهه يحل ان يشترى به منه مملوكا يكون وقفا فلا يرضع الاستيفاء منه ثم وما  
 يباع للمائة قد يطرأ اليه حقوق الاصيل في البيع بعد اذ لا يكون مقتضاها لارهاصا لعل ذلك انطلق من تقديره لكن قد ينعقد منافاة هذا الاصل للمرفق كما  
 في الجاني في المرفق هذا في المسئلة قبل بعدم وجوب اقله بدله امكن منه حيث يجوز بيعه من حق في غير هذا ايضا صحيح اطلاق من تعارض هذا لعدم جواز ذلك عند الو  
 لعدم وقوع الزمان ان يمكن انتقاله قبل بيعه غير الزمان يجوز في مثل بناءه على قبح مثل هذا اجماع في الزمن وتحرير المسئلة في تقديم في كتابا لبيع ونما  
 انما يكون هذا لئلا لا انعقد الزمن يكون عليه قبل تحفظه وكذا لا يصح دفعه من هذا والعنقر ثم او مقيدا بالتقبل او بوصف محكي وقت او شرط كونه بغيره  
 يشاعل عدم جواز بيعه ومن الغرض ان الفاضل في الذممة مع اشتراطه في الزمان في ذلك يجوز من المعامل على الوقت او وصف ثم ما هو هل يباع لوجه الدين قبل  
 الوصف كونه في المنع لا وان لم يجز من ماله كونه في الاصل فلهذا لا انه قد يعلق به حقه تعالى وتبينه بطل لذلك الحق ولعله لا يخلو في حقه الوصف في الشرط لاصلا لم يكن  
 حصوله لداخلة المزدخيرة في التواعد القدوس ثم قال في الاخير وعلى القصة لوقوع الشرط اعني يخرج عن الزمان ولا يوجب اتيانه بدله اذا كان للمرفق خالسا لجماله ولا  
 فالقوي لوجهه وان فرضه كون ذلك اقرب كما ان الاوصية عدم القصة في أصل المسئلة لان ذلك لا يوجب البيع للمالك بل يحل الزمان بخلافه لعل الفل بعد  
 بالنية ونحوها فان ذلك يمنع البيع للمالك حال صحة البيع لعدم حصول الشرط غير كما في صحة الوضاعة كما هو واضح فالتقدير انما ان يبيع في الزمان من المرفق من البيع  
 حلالا لنقل ولو اطلع على اجماع فيه اشتراط المرفق الا انه لا يصح حضوره وان صح الصلح عليه حتى دفعه من عدم اخلاص البيع بذلك انما كان استيفاء  
 من غير طاعة به من كل ما يجوز للمالك فلهذا وان كان عينا لم يملك له يمكن فضا ومنه لكتاب ولو شرط ان لا يكتة عقدا لم لا يمكن استيفاء الدين منها  
 ولعلنا لا يجرى الشرط غير زمانا ام الولد فسمع الكلام فيها في آخر الجمل انهم كيف كان فجمع الزمن للشرعي فمنه في الجمل ان رسول الله كان لا يبيع او لا يشترى او لمها  
 لانها الملك ويضمن البيع على الاستحباب خلافا للشيخ حيث حكم بعدم الانتقال لو كان الجريد للبايع اولها والبايع يضمن من الجريد او لمها فلهذا ما يفيده سابقا لكنه استكمل  
 في المال الزم على الاول ايضا وما اذا كان الجريد للبايع اولها يضمن من الغرض لابطال حق البايع ومثله يبيها الشهران الامر اننا قلنا للمالك في حقه المسئلة في البيع  
 الى يطلو فيم لو كان الجريد لخاصة فلا اشكال فيكون الزمان سبيل العقد يجوز للبايع ومنه لو كان الجريد لاولها او يكون منضا للبيع ذلك فلهذا ما يبيها سابقا با جريد با يضمن  
 منه حقه المسئلة ومنه لهما ان اصوله اذ الجريد انما للبايع او للشرعي لهما وان الزمان للبايع او للشرعي فان كان الاول قد دفعه منه هو كان منضا ولا يشك في حقه الزمن  
 بعد المالك لانه اذا تعلق في شرطه ان ما قبله بل لعل العقد المتعلق بالزمان كان في الفسخ وان كان للشرعي فلهذا ما يفيها ان الاصل ان يبيع به ثمة نفوذ  
 البيع وطالبه في اختيار الوضعة للملك والقيمة وبطلان البيع ومضمونه من الاصل الاول لا ينبغي التوقف في حقه الزمان كما ان لا ينبغي في المالك في ابطاله على التملك  
 انما الشا في القصة وعندنا عليه انما لان قواها القصة وان كان الثاني وان الزمان للبايع فان جاز للشرعي الجريد او الزمان فلهذا ما يفيها انما جازت وطاعت وان  
 من الجريد فوجه الزمان وجهها يشان من وقوع الزمان في غير ذلك من ولو يضمن الجان المالك ما اذا كان الزمان للشرعي فلا ينبغي ان الجان ولا ياتي منه  
 الا اشكال السابق ومن ذلك يعلم انما ان الباقي الصوفية من اولها الموهوب الذي يبيع له الرجوع في موضع القيمة كره البايع في الجريد المبيع بل وكذا ان من جرم المفسدين  
 قوله الرجوع بها ولا اشكال المتقدم سابقا فلهذا من ضده فيم جمل المدار على ما دل على جواز صرفه في الجريد انما كونه كذلك جيب القول بقدر الفسخ  
 في قولنا لا يجوز حتى يبيع ما فاعطى على الضوابط لذلك في الرجوع في قوله الرجوع فيها جله فالجود المنع واوله من قولنا الرجوع حتى يبيع  
 قبل اطلاق غير المسئلة ومنه الموهوب في موضع جيبه الرجوع كره في الجريد وقد روي في الاول قبل الفصل لا الجريد فانه يبيع به ومنه الموهوب في الله علم ويصح  
 وهو السيد المتكلم عن نظره والاولا في حقه الجريد لاصل القصة في البيع والزمان غيرهما لعل عدم التوبة غيرهما الماينة كمالا في عدم  
 به الموهوب بل يذهب في الجواز ولو كان عن فطره لذل لما يفيده وقفا للشيخ ونحوه في سبيل الفاضل في الفسخ في شرح الاشارة والتفصيل وغيره على ما ذكره بعضهم  
 لاصل القول الشا في بيان ما ظهر من بعضهم الفريضة من جيبه فلهذا ان يكون ذلك الموهوب والمفسد وان رفع المانع ودعى ان تبطل لانه لا يقع في الجريد

او المصحح الغير او نحو ذلك مما عتبر حوازيه ايضا واصفة بالظلال كدعوى الفرق بين النسخ والرقن بان كان الانقاع به في الاول فمفعلا لغيره بخلاف الثاني الذي  
يراد منه الوتر والمفعول في المقام لاحكامه لانه ان منع عينا الوتر في الرقن بحيث يصح فيه مثل ذلك خصوصاً في مثل هذا الامتناع للتعديل فانه لا يجوز  
بما على ان يرفع منه الامام وان منه حد المرئيد لوقولنا بوجوده في كل المصنفين الذين منهم الراهن المرئيد لم يمنع ذلك تعلق حق الوثان فيه دام عتق  
والحاصل لا ينبغي ان تأمل في الجواز فينا على جواز بغيره كما انه لا ينبغي التاخر في عدمه على تقدير عدمه ولعل لا في جوارها مع الاطلاق لا دلالة وعوفاً فاعين  
اجل على عدم جواز رهن المرئيد بل مقتضى اختلافه وان لم يكن نظراً لمخرج عن الملك اذ يقع الضعف خصوصاً في غير الفطر ان واقفه الفاضل في التذكرة في الفطر  
واستشكل فيه في الواقع قبل وقبيل ما لا ينبغي الايضاح ولعله لعدم قبول توبه ظاهره او باطلاً فيكون من الاعطال الى لم تقبل التطهير ولا يجوز بيعه ولا يجوز رهنه  
وان كان في منع العوا لا يعنى النسخ بل المستوفى الملك ليس بغيره عينا شتره فاما ان جعله الله اعلم وكذا جرحه في الجواز فخطا على المشهور بل انما يخص  
المصنف الذي لا يملكه المالك غير المحكي عن الملك لانه لا يملك الرقن فيه وفي العدا لانه لا يملكه لانه لا يملكه بالعدا حيث قال في التمهيد في النسخ على  
ان النسخ ان كان كيف كان فالاشبه باصوله انما هو الجواز فيه بالحق المقتضى انما هو استيعاب شرط الرقن حال الرهانة وعدم المانع اذا ثبتت فيه حق الجناية  
النسخ ونحوه فضلاً عن الرهانة واختم الاصل او الاستيفاء او البعض غير فادح كما اذا جرحه في الجواز في الاستيفاء او الاستيفاء او الاستيفاء او الاستيفاء او الاستيفاء  
مثل الجواز انما اذا رهنه المولى ثم يفكره لا في الجناية بل فيكون ذلك من اختيار المالك فلا اشكال في القصد ومنه يفتوح وجه اختصاص المصنف الذي لا يملكه  
التي يكون الجناية في المولى على كل حال في الجناية مقدم على حق الرهانة فقام او انما في الاختلاف في اشكال التعلق حق الجناية بالرهانة بحيث يذهب بها  
بجواز حق الدين في الرقن فيسبغ فان كان من حيث يمكن الفاضل في حق الرهانة ثابتا والابقى الفاضل على حق الجناية في رهانها لم يكن مستوعباً عام الرقن  
ولو اقره الموهون بالجناية وصدره الراهن المرئيد فكانا جازاً بخلافه اذا صدق الراهن خاصة اذ لو كان المصنف المرئيد في الرقن في الرقن بطل الرقن لان لا يقف  
الجناية عليه ويغنيها بعدا وبفضل من فضل الجناية ويحتمل بقاء الرقن بعد جرحه اقرار المرئيد باقراره الراهن بالحق فلا يثبت ضعف الاحتمال حيث يكون  
الجواز الاستيفاء في الاستيفاء في الرقن مع علم المرئيد بكونه مال الغير غير غايته الضعف كضعف احتمال جرح الحق عليه على الراهن لو بيع الرقن للملكين  
المرئيد ان كان قد اخذ منه عن بين الراهن الذي لم يقصر في اقراره وان كان لم يفتد على المرئيد فيم له دفعه البع على جهة المقاصد ولو قال الراهن اغنيته او غصبه  
او جرحه فلا يثبت ان رهنه جرح المرئيد على نفى العلم وعزم الراهن المرفق للمحلول ولو فكر في الاثر في خلاف المقر لا في التحويل لا في الرقن لعدم جواز الخلاف في ذلك  
مال الغير في خلاف الحق عليه من غير ما قابل الجناية ويحتمل الفاضل رهنها واختم الفاضل على جرحه ولو كان المرفق المرفق المرفق المرفق المرفق المرفق المرفق  
بالنكول والمرفق من لقمان للبعدان يهكم من الرقن فان لم يقبل قد يبيع وجب فكم من المشتري ولو باضعاف قيمته بل الظاهر انه اعني في استوفاء المشتري  
ضلاله واستوفاءها هو قبل الرهانة في بعض ما فات منها لعدم ضمان منافع الخرافات ولو جرح البعدان الرهانة في ذلك المرئيد على ان يبيع البعدان على  
مال لعل الدين جازع رضا المولى لان الحق لا يثبت مما قد اتفق عليه بل في التدوير انما هو شرط الرقن على الدين الثاني في دفع الاول في اشتراطه هنا فيكون  
المشتري على الرقن اذا استدركه كالأثر في العادة فالقول في المطوية في بيع الرقن عليه على الدين الثالث في تحمل المساءلة في ثبوتها لغيره كذا في التام والاشارة في شرط  
الضيق وان كان لا يفتقر على ضعف التوبة لاول لان الذي يسهل التحليل ما سئله في ما ياتي من انه لا يشرط في الرقن على الثاني في دفع الاول في خلافه ولو كان مثلاً الجناية  
على المولى فان كانت عمداً الفاضل وان كانت خطأ وعدا لم يجر الفاضل لم يكن له اخذ المال من المرئيد لعدم ثبوتها له على المرفق الا ان لم تحصيل الجانية فيبقى  
الرقن في حاله نعم لو دفع المرئيد له لا من نفسه لا سقطا حق الضمان محافظة على بقاء الرقن كما ان ليس هو اشارة على ان لا يشرط في التدوير فقلنا لا يجوز  
اخذ المال من الموهون في الخطا والعمد ولا في النكاح ولا في الجناية الجواز كما ان القيمة في الوجه على مورد مولاة موهون كان للموهون في الضمان  
الا فتك للمرفق على ما صرح به في التدوير كانه باشره بكونه بحكم الملو الذي تعلق به في اياه ودونه ومنه يتقبل الى الواو انما هو جرحه على عهده مولاة فله  
القضاء قطعاً الا ان يكون بالملو في التدوير ليس له العوض على الا ان يكون مرفقاً واعند غير المرئيد الجناية عليه او عند واختم التدوير فقلنا لا يجوز  
الجناية على المرفق عليه المرفق ولا يخلو من نظره وتوقع التمام الكلام في هذا الاحكام عند تعرض المصنف لها وكيف كان فان كان المرئيد غير امهدة القيد او  
جناية وقد شرط رهنه في بيعه فمضج البيع لان الشرط انفساً سيماً نعم لو كان عالماً بما لم يكن له حياً وكذا لو اصابه وفده مولاة ثم علموا ان خشار الامانة في الاول  
فليس له المطالبة بارش يكون رهنه لا لصل كما لو قيل قبل علمه وعلماً له ولو رهنه في البيع اليه انفساً قبل الاجل ولكن كان يمكن استدلاله بتخفيف نحو ما في الخلاف بل  
في المسألة المذكورة واحداً بل لا اشكال في ضرورة وجوب المقصود في ارتفاع المانع فيجب على الراهن الاضلاع لان ذلك من موهنة جرحه كقصة الجواز وكذا ان شرط بقاءه  
جاذقان لم يترك الاضلاع والخلاف في اشكال حصول المقصود بالرقن بهذا الشرط في بيعه الراهن ويجعل منه وهذا فانما يمنع جبره انما كان رهنه لغيره المرئيد  
او انما كان رهنه لغيره المرئيد في الجناية بل لو كان كما لا يثبت الا بعد الاجل بحيث يمكن بيعه قبله او كان الذي مال المحلول المقصود بالرقن في ذلك كما لا يمكن  
شؤون ذلك فقد شرط الراهن فيما يثبت قبل الاجل عدم البيع قبل الاجل بطل الرقن كاصح به جماعة بل لا يجب فيه خلافنا فانما مقتضى الرقن في كل المرفق في الشرط  
الواقع ان كان لا يستيفاه من الرقن عند اداه كمن في المشا احتمال الضعف كالمواظق فالوضوح عدم البيع لا يمنع صحة الرقن لان الشارع يحكم عليه بغيره ذلك  
صيانة للمالك فيمنه لا يفتقر حكم الشارع مع صحة الشرط وان كان باطلاً بطل الرقن المشتري فيمنه على ان يكون العقد مثله نعم اطلقوا الجرح القول في الضعف فافا  
لغضاض الشهود من المحل الثاني والحكم عن غيرهم في بيعه انما لا يثبت فيه رهنه انما لا يثبت فيه رهنه انما لا يثبت فيه رهنه انما لا يثبت فيه رهنه انما لا يثبت فيه رهنه  
المحلول عليها اصل المسألة في ذلك وقالوا في الحكم عن الشيخ في ظاهره في ضرورة تدويره في عدم القضاء لعقد الرقن في بيع الرقن قبل حلول الاجل في بيعه الراهن فيمنه  
فلا يملك المرئيد استيفاء الدين منه عند حلول الاجل بل يكون كمن المقتضى بعدم بقاء الاجل وفيه منع عدم القضاء لعقد الرقن في ذلك في الرقن كما هو واضح







[illegible]

والله اعلم

ولقد علمت  
بقلت اللهم عما لم اوصف العبد يجاهد فيقول قبلها واشرب ودهنت  
الانقار: لم يصح في شئ وهل يجاهد في الرين المدعي بينه وجماع فيقول





















کتاب

[illegible]

اصل الان في القدر من على السبيل كما ان مقتضى العقل هو ان يكون

عليه يجوز ان يكون من غير ذلك وهو ان المتكاتفين من المفردات في اولى السبيل يكون اولى في قرار الصانع المخرج المستعمل بعد  
عليه شره واضعف منها التفضل بان انقصا واشتراك الوجود وان قرار الخط وعدم سببها الموقوف على الوجود في اولى سببها العكس كما ان  
الصانع سبب سببها الضمن بالتسليم مع كونه اعملة ثمة في الضمن فكانت اولى في مع مقتضى الاختصاص الاولين بعدم جواز رجوع المالك على  
الدافع لانه موضع تسليمه للتسليم حافظا على مقتضى الاستينان عدم جواز الرجوع على التسليم املا فضا لا عن كون الدافع على الجميع كما في خصوص  
بعد من غير هذا النوع يجوز ان رجوع المالك على ترشدها منها وانما الكلام في قرار الصانع لا يقتضي انه على من يضمنه المالك ان لم يثبت الاجماع المترى  
فما قلنا في المقام من حصوله في خط من بعضهم لانه يستلزم كتابا نصيبا يقتضيه جواز قولهم قرار الصانع على من يملك المال ثم يملكه على التواعد لتسليمه للمقام  
ان لم يكن هو من موضع ما ذكر في كتاب العصب حتى يتجر القرار على الاخر الذي يملك المال في يد دون العكس فلا خلاف وانما الله اعلم ولو لم يكن المهر من الزمن حيث  
يجوز ذلك والعقل يدفع الثمن الى المهر في هذه او ينفقه اذا كان له ذلك ثم ظهر في البيع عيبه فيكون المشتري الرجوع على المهر من الذي قضى الثمن الموقوف على المهر في يده  
او ينفقه اذا لم يملكه بالبيع ما هو من جهة ما خلافا لاجل بين يرضى له لكن قد يشكل اذا كان وشقة باره في المهر من جهة البيع والقرض به بالبيع فترد وصفه في الثمن  
مقتضى بل مدله لعدم اجماع ابي الهيثم في البيع ولا ينعى في بيعه وانما ينفقه عليه في عدم انتقاله به في بل من يملك من يملك من الثمن من سبب عيبه  
من اشترط او حتى فضلا عن الاثمان الجذبة ثمة فاني بعد التسليم يمنع اقتضا الرد بالبيع ووصف المهر انه الوكيل في البيع والبيع وانتقل الى الثمن فيرجع قوله  
في ملك المهر من لا يملكه الفسخ الطاري لكن قد يقال مقتضى ذلك انه لو كان العيب على الثمن امان لا يكون للزمن الرجوع من اذن المهر من انما يضمن له الارش  
لثمنه في المهر ان يملكه فيكون كالتسليم المتقطعة وان له ذلك لا تعود الوقت لعدم رجوعه بالرد بالبيع كانه اعمل تحت لعدم صدق الفسخ في العقد المهر من  
هو يضمن له اذ قد يرد عدم عود المهر انما افل من ان يكون الفسخ بالبيع لا لا في المفاوضة على الثمن بالقيمة التي هي له وقد يقال في الفسخ ان له رد البيع  
في الثمن من دون رد الفسخ فيفسد بالبيع على حتى المهر انما يضمن له الارش من رجوعه في عود الثمن نحو العمل فيما  
واشترى من ينعونه في بيان ان مقتضى ان اذن الفسخ اذن المهر فلا اشكال في عود المهر انما يضمن له الارش من رجوعه في عود الثمن نحو العمل فيما  
على عدم فسخ المهر في الثمن في المشتري كان في رجوعه بناء على اقتضا ادلة الفسخ رجوع كل ملك الى صاحبه كما قد يقال بغرض لدلة الفسخ مع ما دل على  
لزم الزمن من الاستصحابا وغيره ترجيح اعليه على منع بل العكس هو الصحيح كما في ظاهره ولعل هذا لا يتوقف على ان لا يملكه في امانة او المشتري البيع والبيع بالزمن  
تقيد الارش في فسخه من حصول العيب بالثمن وتسمع في الاذن في بيع الزمن فبانه تخلف في ذلك فلا يحصى عن خصوصيات امانا لا في احوالها ولا في احوالها  
في غير البيع وهاهنا في الوفاء كونه البيع في خط الزمن باعتبار عرض فله قبل الاجل فان هن الثمن في بئس كونه البيع وهاهنا في عرض الفسخ المهر ووهو البيع على ما  
كان عليه من وصفه امانة فحقها المعنى بالبيع كما هو واضح ما في ما قلنا والله العالم وكذا للرد الرجوع على العقد لم يملك بوجاهة البيع او حال الايمان في الثمن او  
بعدها ما اذا انكر العلم بذلك لا يثبت استحقاق الرجوع عليه ان عثر في البيع فانه يثبت رجوعه على المهر ان عثر في البيع كان قابضا بالبيعة فان انكره  
ولا يثبت رجوعه فانه عثر في العقد لعل قول المهر كلف ظاهر جامع المقاصد جميع المحل عن الفسخ لا يملكه في ذلك والعقل عندنا لا يقتضي بقاء الثمن  
وان انكر العقد للبيعي المشتري الذي لم يعرف بوجاهة لانه كان القول قوله به في فان نكل خلف المشتري جميع على العقد لا يرجع العقد على المهر لانه عثر في العقد ولكن  
يأخذ البيع من خاصه فان زاد من المهر في الاضافة من غيره مع الامكان فلهذا في العقد الواسع الزمن يقتضي نحو استيفاء المشتري الثمن منه في المهر بل  
ومن العقد بقاء عيبه في بقاء بل من كل وجهين ما لا يثبت من غير فرق بين المهر والمهر المهر ولو بعد عليه المهر من العقد كان له الرجوع على المهر ان له  
يكون في بقاء فلهذا لا ينافي حقيقة وقض العقد او المهر انما كان عثر ولو بعد عليه المهر لا يكون له الرجوع على العقد بعد رجوعه كون المال في المهر بل في حاله ان  
استوفى عليه سابقا اذا كان عالما بوجاهة العقد البيع ولم يترك العقد عالما باستحقاق البيع لان ما في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء عيبه في بقاء  
للمهر في حاله انما هو واسطة كما في الدار المشتري عند اذادة دفعه البائع وبعه بوجاهة لانه كان في ذل له في بقاء المهر في بقاء عيبه في بقاء المهر في بقاء  
بل هو لا يثبت على عموم على العقد ان الحكم كذلك لو لم يكن عالما بوجاهة العقد البيع لكنه علم بحال الدفع لا يملكه وان كان قد علم من جامع المقاصد  
عند ما ثبت العلم في عهده حال البيع نعم لو علمنا بعد البيع والدفع امكن في القول بجواز الرجوع عليه لعدم الاذن وقد سلمه الثمن بعنوان كونه فسخا عليه البيع فلم يسلم  
له في بقاء المهر على ايدى الوكا لانه ثبت في حاله في الواقع بوجاهة عيبه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء  
عليه وان لم يكن هو في حال الرجوع لعموم على ايدى بوجاهة عيبه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء  
على ذلك فقد يقال بعدم الرجوع عليه لما سمع في العقد لان كان لهم في النسخة ما في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء  
والعقل في بقاء المهر في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء  
عن ابي حنيفة وخلاف الشيخ من الرجوع على الوكيل فهو رجوع على الموكل ولا شاهد له بل الشواهد على خلافه في الصورة السابقة وصرح بعض من لا يفرق بين  
بالرجوع على المهر من مقتضى الفرق بينه وبين البعد كما هو ظاهر جماعة لكنه غير واضح الوجه اللهم الا ان يقال ان المهر ان كان وكلا المهر من المهر في الفسخ لكن  
له من حيث ان المهر انما يملكه الرجوع عليه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء  
فليس هو في بقاء المهر في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء  
فدفع الرجوع على المالك لان من مع فرض عدم استيفاء المهر في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء  
على العقد والمهر جميع العلم بالحق في حال البيع لعموم على ايدى بوجاهة عيبه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء المهر من غير ان يملكه في بقاء

على الزمان



























[illegible]

صالحه نادى على عدم ضمان المرتبة

اعلم و

وَأَعْلَمُ







في قوله لو ان اطلق هو لا يلزم على عدمه

في قوله ولو ان اطلق هو لا يلزم على عدمه

ولو ان اطلق هو لا يلزم على عدمه

ما ذكرنا وان اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
المجوز عليه لو اوجبنا ان اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
كذلك ان الذي في الاصل لا يملكه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
سابقا وجعلنا من نوع المقام عند الشك في رة انما هي في الاصل لا يملكه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
في ذلك الاشكال لان حق الرهانة متعلق بالعين وقد جعل لها الشارع بالتلف بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
الذين من قبته وان كان العقد ناجز على العين فونوسة بعض الشك في هذا الحكم غير محتمل لان ذلك لو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
رهانة كما ان عدم ضمان المالك لا يقطع حق المرفوع لو كان بالتلف لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
العقد لا يتناولها ويمكن ان لو كان التزم الامور المتعلقة بالعين على حصة المالك لا يستلزم ان ذلك كاصح بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
الحفظ في المثال مع التلف في المثالين وفيه ان العقد حفظ القيمة لا يملكه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
وقد ما عرفت ان الوكالة من قبته المالك الذي يختلف في احواله على الاموال ببيعها بائنا لا يملكه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
بينهما لا يلزم من نظرية ما قبلنا ان الله اعلم ولو كان من قبته امانة لا يملكه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
حلول الحق بقران كونه المرفوعين نعم لو لم يملك المبيع المرفوع لم يملكه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
الحلول فلا يقطع ما قبل على كمال حال ما قبله من قبله بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
على العقد المرفوع هو باطل عندنا مع ان الفرق بينهما معلوم بعدم ملك المالك المرفوع لعدم جواز التصرف له في جرد المرفوع واوضح فالرأي ان التحقيق في ذلك انما هو  
خلافا لما في المثال لو ان اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
فلم يشرع في الاجل بل المرفوع على ملك المالك وجاز انما هو مع العيص لا يملكه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
بعدا للجلبة الى المملك لم يملك المالك انما هو مع مضافا الى الشك في اندراج الفرض في المباح الذي يملك من استولى عليه فلا بد من تحوله في ملك احد المالكين  
بطلان المثال السابق على غير ذلك فاما طهر من التامل في ذكره فاذا عاين ذلك او اورد على ذلك فاعلم ان مقتضى اختلافنا في هذا الموضع ان المالك السابق في ذلك كاشف  
الرهانة متعلقة به لانه ملكه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
ثابتة وثبتت في جميع المقاصد المالك او المرفوع انما هو مع مضافا الى الشك في اندراج الفرض في المباح الذي يملك من استولى عليه فلا بد من تحوله في ملك احد المالكين  
كونه رهنا ولكما بالفعل لوجود الحجر للسابقة لذلك فيكون البطلان مراعى ببقائه في كونه بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
بالفعل ولا اظهر بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
ذلك بعد وقوع الظاهر في الشبهة كسلامة زعيمه كذا في قوله بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
المرفوعين في انهم بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
بل الحجر من حيثك ما عرفت من جريان حكم العقد في ذلك على العمل المقدم على دعوى ائتمار المالك شرط في صحة العقد يمكن منه لخصوص ما مع ملاحظه ذلك لا يفتقر  
في المقام بل انما هو كونه ناشئا في ائتمار حكم العقد في ذلك على العمل المقدم على دعوى ائتمار المالك شرط في صحة العقد يمكن منه لخصوص ما مع ملاحظه ذلك لا يفتقر  
من هو صاحب المالك بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
في جوان وهي المسألة بالحجر المرفوع كذا استمع ثم ان كان المرفوع مرفوعا ببيع لم يكن المرفوع في الحيث في الضيق وان لم يفسد التحليل لكونه بالشرط وان كان لم يفسد بطلان  
عدم اعطاء القبض في حق المرفوعين فلنا باعنا في المرفوع انما هو على القول باعنا في حق المرفوعين لم يفسد بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
بالخلافا لاجل من قال بشرطية القبض كما عرفت من جميع المقاصد ان كان فلا فاش هو في ذلك بانه لا مانع من ائتمار مع ملاحظه ذلك لا يفتقر  
هو كذا السبيل دعوى كون الشرط فالبطية المورد للمرفوعين ان العقد المرفوعين تمام السبيل لا دليل عليها لانهما ناشئة مقطوع بفسادها بطلان العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
المعجزة تمام السبيل ما كانا لفايض في الصريح والقبض في المجلس السلم والقبض في المصلحة غير ذلك فاما عندنا كما هو كذا العقد الذي لا اشكال في اعطائه الشرطية فيها  
ولم يشرع في ائتمار المرفوعين في المقام في بيع البيع المشروط بولا تعود رهنا بغيره فاعلم ان كونه رهنا متعلقا بفساد العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
كان قبل الحجر اربعة اقدم قوله على الصحيح ان كان الرهن كما تقدم الحجر في ظاهره في المناقشة انما يفتقر عن الشك انما هو في ذلك من البشاع على الظاهر من ان  
القبض فعل المرفوعين فيقدم قوله هو غير علمه لو كان الاختلاف في اصل القبض في صحة كان القول قوله لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
من ان الاول في المسألة الاولى في تقديم قول المرفوعين ساكنا له عن الشك في صحة ولقد في الشك في صحة عليه بامور ائتمار مع ملاحظه ذلك لا يفتقر  
ايضا ولو اطلق المبيع غير ائتمار القبض فالكلام في انقطاع البيع يعود اذا عاين ذلك على انما ذكرنا في انقطاع القبض المرفوعين كما يصدق القبض فيها ايضا في موضع اخر وجب  
من ذلك انما هو كونه رهنا بغيره فاعلم ان كونه رهنا متعلقا بفساد العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
هنا بغيره فاعلم ان كونه رهنا بغيره فاعلم ان كونه رهنا متعلقا بفساد العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
العقد في كونه رهنا بغيره فاعلم ان كونه رهنا متعلقا بفساد العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد  
على يد رهنه عند او العكس لبقاء عدم الملكية التي قد عرفت انما هو كونه رهنا بغيره فاعلم ان كونه رهنا متعلقا بفساد العقد لان لو اطلق هو لا يلزم على عدمه فلو كان كذلك لكانت محمية على كونه لان يكون من غير المرفوع فلو بطل حق المرفوعين والقصور على ان لا يفسد











تقديم الرجوع عليه بعد ما لا يصلح التنازع لعدم التمسك بكون القول قول الزمان من غير الحكم ولو انقضى على عدمه رجوع واختلاف وتقدم البيع عليه  
عن هذه المسئلة ما خرج من القول قول الزمان من غير الحكم ولو انقضى على عدمه رجوع واختلاف وتقدم البيع عليه  
والناظر في مسئلة ينقض الظاهر والحد في غير ما لا يصلح التنازع انما ينقض ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
الاصل على ما خرج من ذلك الاصل للثبوت وهو من غير ما لا يصلح التنازع انما ينقض ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
ولو كان الصريح المأذون به انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره  
ان القول قول الزمان لا ينافي في اصله بل ينافي في ما لا يصلح التنازع انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره  
فانما القول قول الزمان لا ينافي في اصله بل ينافي في ما لا يصلح التنازع انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره  
انعدام الموضوع فيه مقول لكن قد يتصور خلافه لان النكاح لا ينافي في جريان الاستصحاب في الحال لئلا يكون رجوعا عما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
الظاهر ان الرجوع ليس للرجوع الزمان بل هو ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
انما هو على وجهه او بغيره بل هو ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
بهم بالبعد العالي او بغيره بل هو ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
بغيره بل هو ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
الاصل على ما خرج من ذلك الاصل للثبوت وهو من غير ما لا يصلح التنازع انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره  
فانما القول قول الزمان لا ينافي في اصله بل ينافي في ما لا يصلح التنازع انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره انما ينقض الرجوع بمقتضى وقوعه او بغيره  
انعدام الموضوع فيه مقول لكن قد يتصور خلافه لان النكاح لا ينافي في جريان الاستصحاب في الحال لئلا يكون رجوعا عما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
الظاهر ان الرجوع ليس للرجوع الزمان بل هو ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
انما هو على وجهه او بغيره بل هو ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
بهم بالبعد العالي او بغيره بل هو ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع  
بغيره بل هو ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع من غير ما لا يصلح التنازع

ان يكون

في ذلك

بالهين الشئ منها الى الفسخ الذي يمكن وقوعه من غير ان يملكه فلا بد من ان لا يملكه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 بقدر الحاجة الى ما كان ما اختلفا في ههنا شئ في موضع ما اختلفا في الشئ الذي لا يملكه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 على كيفية الشرط وبسطه انما يقع على فسخ العقد لعدم سلامة الشرط الذي انما على كونه لكن في القواعد ان لا يملكه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 من جهة الاصل الذي هو عدم ثبوت عدم الوفاء بالشرط بحيث يستلزم على الفسخ وانما لا يملكه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 يمكن له الفسخ لا يوجب عليه الهين واليهين بالرهين وهو قوي جدا ولا غرض في بقائه العقد بالشرط وانما انقضاءه معا على بعد الجريان على الصواب كما لو وقع  
 اليه غير المحققين المحكي عنه فلا يخلو ما قاله الله علم **المسئلة الثانية** لو كان له ديني احداهما من والاخر بلا من مثله ففسخ الرهن بالرهين والاخر  
 اختلفا في ان يرضى الرهن او فداءه فالقول قول الدافع بالاختلاف ولا اشكال في ان يرضى الرهن بالرهين لان العلم الامس قبله وما قبل بان القول قوله ولا يملكه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 لكن يمكن ان يكون فداءه الرهن من ذلك لو لم يرضى ففسخ الى اليقين في الشئ خصوصا بعد شئ عنها التي انما هو اوعى الرهن عليه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 قوله اليقين والافترق ذلك سهل انما الكلام فيما اذا اختلف الدافع بان لم يوافقها حال الدافع ففسخ العقد بالتوزيع وبقائه الغير فله ان يصرفه الى ما شاء من  
 جزء في جامع المقاصد بالاول الحق الصب والقبض والدفع وليس احدهما اولى من الاخر ولا نفيه ملكا تاما فاما ما عدا ذلك من اوصافها فغيره ولا يملكه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 عن احدهما الا يقبض والكل باطل الا الاول لاستحالة الرجوع بالمرجع وملك المقتضى مع عدم زوال المقتضى عن الذمة ولا نفي ان يملك من غير شئ منها اذ لم يملكه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 والا كان هو المقتضى عنه لكن في ان الفعل المشترط لا يصرف من دون تعين فان التوزيع يحتاج الى مرجع ايضا وعدم اعين ذلك في ضا الدافع انما يملكه الا في ما ذكره الاصل من الذين هم من جملته في القواعد المحكي عن التذكري فنفذ  
 لاختلاف جهة الدين لعدم علمه بفتح على البنية اتمام الاختلاف ولو بعد العلم به فلا لاصالة بقاء المال على ملك الدافع وبقائه مشغول في موضع فان كان في  
 الاحتفال الثاني في ذلك كان له وجه والافترق مشكل اللهم الا ان يدعى ان يرضى ملكه القابض لكن اذا تعبطا للتعين بعد ذلك فكيف يكشف ذلك على هذا الوجه من جهة  
 الدفع وبه جفت مرجع على التوزيع وغيره او يقال انما بالدفع يملك على الغرم فافترقا في ذمة على جهة التعين في جهة التعين وفقد جعل الفرع ايضا كما احتملت  
 فيما اذا كان له زوجتان فقال زوجتي طالق ولم يزوج احداهما فانما كان المحكي عن الشئ والفاضلين والشئ من جهة الاحتياط واحتمال التعين بعد ذلك  
 فيقع الظاهر في جهة اوجه القاطن وقد اوسلم على اكثر من اربع اودع الزكوة وكان له مالان غائبان خارجا وادعى لم يوسون معينة وكان له  
 خبار جوار وشروط واسقط من جوار يومه لكن في بعد الفرق بين بعض الامثلة او جميعا وبين المقام انه قد يلزم القاطن بالتوزيع مشغول في القابل منها لعدم  
 الاشكال في جند معه غير القابل في فرع الى الفرع او غيرهما على كل حال فما ذكرنا من جهة الحالة في نظام المسئلة كما لو سابع كافرين مدعيان دين وقذف  
 مشركي الدين مدعيان اسلاما فانهم ضد به الفضل بقوله الاصل وان ضد الاصل فلا شئ عليه وارصدتها وارجع وسقط ما بقي من الغنم وان لو  
 يفسد بالتوزيع او التعين الآن والبطالان كما ذكرنا وقد جعلنا الاختصاص في الاصل لانه الذي حقيقته غير حكمها ما على الشئ فاعلم ان لو كان له دين  
 عليه مائة ولفهم ثلثا مائة وكلا من يفيض لهما وقذف المدعيون لربنا ولعمرك انهما اذا كانا فاقا لوجه البطلان هنا اقوى منه فيما تقدم ولو انقض  
 الغرم حيث يجوز له ذلك حمل كون الدافع على بنية لكن ينفذ من اعمان المصلحة والتوزيع ولو دفع الحاكم عن الماطل كان الاعين بالية  
 لانه لو لم ينفذ الماطل بعد القهر بما دفعه الحاكم امكن اعين بنية كالموتقنه الحاكم على الدفع فتوى فقد جعل اعين  
 نية القابض قوله في واحد منهم احتمال التوزيع والتعين والبطالان في القواعد ولو اخذ من الماطل قهرا  
 فالاعين بنية ويجعل القابض ولو ضل فلو جمل على التوزيع والتعين بعد ذلك فاعلم  
 ولو اختلفا في ذم الرهن فالقول قول الراهن مع عينة اذا لم يكن له اى الرهن يفسد بلا  
 خلاف في ذم الرهن لانه منكر باعينا موافقة لاصالة عدم الرد وتكون الرهن  
 استأناهم من فضل بنية ذلك والقياس على الودع مع انه باطل  
 عندنا نافي بنية ما بالقض لصلته بالادع يكون  
 محسنا لا سبيل عليه عدمه وكذا المستعبر  
 والمقاصد التي توجب جعل  
 وغيره لولا الله اعلم  
 م م م  
 م









بدیع و مخمور ۲





وقد تقدم في المحل ان تحقيق نظائر هذا البحث ثم انه لا فرق في الرجوع بالعقود في الفلاس بين دفع الغرض للذين من تلك الفلاس من ماله ولا بآلية للعقد بل يفرق  
نفسه وعده لا لا يتحقق في ظهوره ثم بعد اطلاق النقص لا فرق فيه مع ذلك ايضا بين ثلاثة قبة التسعة واكثر الزاوية ان يباحث بها في صمود  
سموها وعكس خلاف للتكرار فارجح حيث يقول بانها الغرض من بينه وكان له ان يفيها في مقابلته النقص بل فيها ايضا فيصنع وجوبه بقول المؤلف ان لا يزل من ماله عجز  
للعقد اطلاق النقص بدفعه فمع بعضه من ماله لا فرق في الرجوع لو كان مؤثرا لا يمكن استحقاقه المطالبين فلا يفيح فيحصل قبل ان يجرى وقبل الوفاء قال في  
جامع المقاصد في الرجوع بها ايضا فتلحقها الغرض اطلاقه لا يفيح في القواعد اشكال لمعلم من ذلك من عموم الخبر على الغرض الجزم بالرجوع في وجوب  
بنه على شانه الذين الموجب الحال قبل قبة الكل والبعض لا يندرج في عموم النقص المنزول كما صرح به الرضا فيكون لا يخلو من اشكال سبق يعلق على الخبر لا يخلو  
عدم المشاركة ولا فرق في التكرار لوجوه لا يشار الى صلاحيه الغرض او يبين عليه انه ليس له فيجب للذين له فدخل الرجوع في عينه بالرسالة  
التي تعلق الرجوع فيها في ماله سواء كان الحاكم دفعها في بعض الذبون او هو جدي لا يخرج بعد ذلك اخر كتاب الفلاس انه اذا وصل الموجب قبل قبة الكل والبعض  
شارك فيما يقسم يمكن الجمع بين كونهما بل ما هنا على عدم التكرار اذا كان الحول بعد الفسخ جلا في الاصل عليه الفرع ينافي ذلك فيكون دفعه لغيره فتم  
هذا كله في المعاوضة المحضة ولو فرض ما هنا صرح في التكرار بانه لغير الرجوع بعينه اذا نزل المصلح من كان عين المال موجودة انما لا يستكمل في كل ما يشبه  
للمعوضة فلا يفيح الاصل لتسلم عن المعاوضة من عدم اندراج مثل النكاح والجمع والمقوع القصص اعلم ان خوفها في الخبر الزبور فلا يفيح الرجوع النكاح  
بتعدد الاصل ولا الرجوع الخلع بعد الغرض بل لا الرجوع ولا العاق بعد عوضه كما هو واضح بل لا يخلو خلافه بل في جامع المقاصد لا يجمع عليه في الاصل  
لغيبه بقاها العين على ملك الفلاس بذلك العقد لا يملك من اطلاق الخبر الزبور الذي يخرجنا به عن اصله اللزوم وخبر من وجد عينه في المثل في الاصل فلو  
خرج عن ملكه ثم عاد اليه في قبيل الخبر لم يكن له الرجوع حيث ان لم يكن بعض كالمعوضه او بعضها فلو كان من ذلك لو كان عود بعد الخبر في الاصل انما  
عدم بل يفيح بعد جواز الرجوع له لو عاد بغيره خيلا او امانة على اشكال لا يفيح القواعد لو كان ملكه بلا عوض كالمعوضه او بعضها فلو كان من ذلك لو كان عود بعد الخبر في الاصل انما  
المالك من غيره وفي الوصية الاول ما عرفه من انما يفيح بطلان ملكه لا يبايعه به كالمعوضه بل قال في بعض النسخ ان الرجوع فان ما عرفه كالمعوضه  
فان في البايع النقص في الاول في احتمال الرجوع وعدمه من الوحدان وعدمه معاوضة الثاني الاول بعد فسخه ومن ان المعاوضة الثانية او حيث استحقاق الرجوع  
لثاني عند عدم الوفاء فلا يفيح لا الرجوع لا يمنع ثبوت الثاني مع بقاء حق الاول وهو كما ترى بعد ما عرف من عدم الرجوع في المسئلة السابقة في المقام بطريق  
اول بل قال في لم يكن وقاه الثمن اخبر عوده الى الاول لسبقه في الثاني لغيره وشا بهما فيض من كنهها ما يفيح الثمن وهو غير ضروري في الاصل في حق الاول في الثاني  
الثانية وذلك لان ثبوتها لا يفيح ثبوت الوفاء لولا ان لم يكن حتى يفيح ثبوتها لولا ان كان هذا من جملتها فيجب ان يقع لوانه الاول بالسبب الطاري كما هو واضح في بعض النسخ  
الوسطا فاذا كانت باقية على الملك لم يحد شيئا لما يمنع من الرجوع كما هو ظاهر في قوله الا انها ما تضمنه ان كان البعض السابق ما يفيح عليه الرجوع كما هو واضح بالبيع كما  
من العكس ونحوه لا يفيح بعد وجوبه على كل حال فان كان يكون بائنا من الرجوع كما هو ظاهر في قوله الا انها ما تضمنه ان كان البعض السابق ما يفيح عليه الرجوع كما هو واضح بالبيع كما  
بعد جعل البيع سلبا فيجب ان يفيح ماله من اخذ الموجد بمحضه من النقص بصره بالباقي مع الغرض لا خلاف له فيه عندنا مطلقا كما في المسئلة الثانية من انما  
على الموجود حيث التجزئة بخلافه في الثاني على مضمونه اصله في الرجوع في بعض الصفقة هنا لا اثر له في عدم ما يفيح في الرجوع من هذا الغرض من الثاني في الكل  
منها لا يفيح في المختلف عن ابن الجوزي انه قال في بعض مناعه اخذ بالعقود يوم يسره بصره بباقي من النقص مع الغرض او امانة بعد الفسخ في الرجوع في بعض النسخ  
الاول اطلاق النقص في بعض النسخ في احتساب الماخوذ بالعقود والثالث في الشئ هو الذي هو لا يخلو من قوة في جميع المقاصد في شرح ما في القواعد ولو كان  
لذلك فسطح من النقص بعد من عيدين على البايع اخذ البائنة بمحضه من الثمن والثالث في الشئ هو الذي هو لا يخلو من قوة في جميع المقاصد في شرح ما في القواعد ولو كان  
طريق للمعاوضة فيوفى على رضا السطحين في العقد على الوجه المعبر شرعا ولا يقول احد ان كان على جهة الفسخ فلا معنى اخذ بمحضه من النقص بل يفيح في بعض النسخ  
الثاني الفسخ فيه وحده يفيح في بعض الصفقة وذلك في غير الثاني اطلاق النقص بمحضه من الثمن في ذلك لا يستقيم على اصله بل يجب ان يفيح بما اذا كانت القيمة تزيد  
من الثمن هي من المحذور الثاني فانما يكون في بعض الصفقة بمحضه من النقص بفسخها كما في الخبر في قوله لا يفيح في بعض الصفقة وطما ان يفيح في بعض الصفقة  
من الرجوع في بعض الصفقة او يقال ينظر حيث يكون على الفلاس من بعض الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه  
حيث تكون القيمة ازيد من الثمن فاذا كانت انما بعض الصفقة فانه لا يفيح من القيمة ولا يمنع ذلك كون القيمة بمنزلة مبيع في نظرنا الى ان يكون ماله من الثمن في  
من الثمن وان كان في الثاني مناعه لان المانع من بعض الصفقة في كل ما هو ماله في كلام ابن الجوزي يفيح في البيع في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه  
في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه  
في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه في الرجوع في بعض الصفقة بفسخها من الثمن في بيعه







بهما على ذلك لا يمنع الاستمرار في ردنا بغير الشكر





[illegible]

















[illegible]







والقولف

[illegible]

## معاصم

برای













[illegible]





کعبینہ

کتاب الحجر

کتابخانه

[illegible]







بثلث صرت  
عبدك







كتاب

الخاصة بعد ما جازت عليه من التبرع ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
بغير عرض على الزاد طاف على انما استأنست ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
قبل انما جازت عليه من التبرع ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
هو الاصل وهذا حديث جاز على فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
الاقتضاء الذي عليه طاف على الله صلى الله عليه وسلم ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
يكون الاغايب على التلخيص الملقب اسحقا ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
للتفويض خصوصاً كونها لم يفرغ من الخبر ليس لغيرهم وانما تركه صبيحاً ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
نقدوا في مقبرة المسلمين ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
ذلك المرضي من الاصل لاجل ما كان من التبرع ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
منفصلة في المسئلة ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
المشهور عنهما على ما ثبت كون شجرة المنفعة بينهما ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
في كماله كلفي فافترقا ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
في ذلك الزمان القول بالثالث لا يوافق ما ذهب اليه من التبرع ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
كما اشار اليه ابن ادرج في استدلاله على الاصل بانه لا خلاف في ان لا نقاشا الفرض في ما له كيف شاء ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
فدعا كلفه ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
للتفويض في الثالث ولا ينفك عن التفويض من الاصل مع عدم التهمة ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
منع ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
المرض هو الذي لا ينفك عن التفويض من الاصل مع عدم التهمة ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
لوصي بعض يدشأن له عليه بنات فقال ان كان الميت رجلاً فافترقا ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
عن امرئ استودعت رجلاً فافترقا ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
ولا ثمرة الاغتلاك فافترقا ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
ثلاث في خبره ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
الغيره ذلك الظاهر اذ اذ من المصلحة والامان والمصلحة بل انما يرجع المصلحة في كل ما لا ينفك عن التفويض من الاصل مع عدم التهمة ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
كان ملياً وخبراً الاخر انما يرسل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اقر لوارثه بدين ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
ملياً او ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
ابن عبد الجبار الى انفسك عليه السلام عن رجل اقر لوارثه بدين ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
وفاظ كل ما اقر به لوارثه بدين ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
نذكر كيف اخرج من هذا الواشنة ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
بقرارك ليدفع بدينك بدينك ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
القبائل ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
الدين حاضراً ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
وهو دينه وكونه حاضراً ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
منه دينه عليه ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
ولا ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
سليمك ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
خبره الا ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
منها البينة على انما ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
ان ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
شما ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
بعضها القول بان من الاصل طافا كقولهم في القائلين بان النير من الاصل ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث  
مشغول في بعض الاحوال صاحب المال منوع ففرضت ففرضت كان فاضلا طيفا ما ذكرنا ولعل النير يرجع لعل المسالك من انما استأنست فغيرت المسالك على الوارث





على المشقة التي عرفنا مثل جباة قتل من تعرض للصخرة والذي فرض له الجمل كما حكم الدين اغتار ابطالها لا يؤيد من تحقق الخلق في ذلك وكيف  
كان فذلك لم يكن كما ذكرنا حكم ما لو لم يكن الدين مستغنيا اذ علمنا ان الفرق بينهما في انتقال الى الوارث ما على القول الاول فذلك صحيح بعضهم بان حكم القابل  
حكم المستوفى في البقاء على ملك الميت اما الفاضل في ذلك لو شرعنا مع حكمه بغيره في الاجتماع عليه من غير ما يقع الفاضل في الوارث القواعد من ان  
الترك مع الاستيعاب للورثة واما ان لم يكن مستوعبا فما قبل الدين على حكم ما لا الميت ولم يحضر الا ان ما شهد له من اية او رواية او لعناد او الاصل في موضوع  
الحال لذلك كوضوح التماس المنزلة في الخلاف التي منها ان لا اشكال في تعلق الدين بالثابت على بقائها على حكم ما لا الميت اما على الانتقال الى الوارث فالنقطة  
عده لا يصلح دعوى بغيره التماس في التعلق ايضا ممنوع وقد سمعنا في باب الورث من غيرنا انك سمعنا ان التعلق ليس كقولنا فنقول ان تعلق الدين بالثابت  
بالنكاح هل هو تعلق هو صحيح يجوز للورثة النصير كما هو المشهور فقال ان لم يكن نصيرا او ارش جناية فيجوز كما عن السيد الرضي بل هو ظاهر القواعد الفاضلة في  
او تعلقا مستغنيا كما هو خبر جامع المقاصد والحكمي عن الفقيه والظاهر في هذا البحث ان على القولين ان الفرق بين المستوفى في الاول نادى من حيث هو ان نصير  
الوارث بعد ان لم يكن ما لا على كل حال قد ظهر من خبره الوصو باعتبار نصير في الشركة لفضا الله في غير ما يجوز على الاول من دون ذلك كما لا ريب في الثاني يجوز  
كما ثالث في حال لو قيل بان الكون بغيره على جواز النصير في الدين من دون اذن الغيا وانما هو القابل ببقاء الوارث في النصير الى نفوذ نصير الوارث  
سقطت التمس من هذا الوجه وكيف كان فالحق ان تعلق مستغليا لا يدخل في احد التعلقين من حيث هو مضمنا ما فلا يشمله دليلها وما والاشبه بكل منهما من  
جهة فيبقى نصير عنها او كثر وفيما اشبه باحداهما لا يقتضي جواز احكامه وتعلقه بالاحكام في هذا الخلاف ان الدليل ولوعن الاصل يقتضي كون التعلق ببقاء  
الوارث في الاحكام او الارش ولا يفعل من خروج من وضعها وان الشبهة المحالة لا يثبت جميع الاحكام وعلى كل حال فقد جزم الحق الثاني والفرد الشهير في الحكم  
عنها بخبر جزمها نعم قال لا لا يعمل المانع من النصير بالعتق والبيع ونحوه لما في حكمه التعلق لا فضا نفوذ النصير في بيع الدين ونصير الدين به كمال  
المشتركة ويجعل القيد للصل بل لا يكون ولا منافاة بقيد ثبوت التسلط الذي لا يجوز على النصير ان لا يدفع له في النصير حيث جزم بين الحقين وتعمد الا على الوارث  
حكمه التعلق كما ان سلطنة الغير على النصير تنفي النصير من نصيرها فالنصير ان القول بان نفوذ الوارث في ذلك هو كذلك لكن لا شرع ظاهر غالبا حيث لا يشترط بين  
بين القول ببقاء تعلق الارش على كل حال فهل بشرط في تعلق الدين بجميع الشركة استغناء الدين ياها او ازيد فلو كان انفس لم يعلق الا بقيد لان  
الحجرا واقع كجمل الدين فيقتصر بغيره ام لا يشترط لان لا اولى له في بعض على بعض في اختصاص التعلق به لان لا داعي ليقطع بكونه كذلك لبعض جواز التعلق  
وظاهر لا يشترط في انما التعلق بالصلح جواز النصير وجميع عبا المشرك بل جميع ليمان ولا الميت لا يخرج بالورث عن صلاحية استغناء الدين في نصير  
ان يتعلق بكل ما يمكن اذ من اموال لا يكون حلت بغيره بعض اخر عند تلف بعض معلوم انتفاء اشكال اقره الاول في القواعد الحكمي عرج في الشهيد  
صاحب المقاصد والمسا لك الكفاية والاصح الثاني في جامع المقاصد هو الحكمي عن بطلان القواعد جرح الايضاح ووجهه ارش الدين والاضاح تناقض ظاهر  
البيسوط فلو كان كذلك لضاف الى الشبهة والى استيعاب الحجر على ما لا يشترط في نصير بل لا يجوز من خروج المسرور والتمسك من سئل عن رجل يورث من غير عينا لا ور  
عليه من ان ينفق عليه من ماله قال ان سيقن ان الله عليه يحيط بجميع المالا فلا ينفق عليهم ان لم يستبق خليفين عليهم من سطر المال ونحو خبر عبد الرحمن بن  
الحجاج عن الحسن عليه السلام اذ جاءه ان كانا في النصير الا لانه لا يمكن ان ينعما ايضا القابل ببقاء الارش والتعلق المستغليا ونحو خبره ما لا ينفق على  
للعين لكن قال على غيره بطريق اخر في مكان المناقشة في ادلة الثاني في ذلك لا اولى بعد ان كان التعلق بالمقابل للكل والاشبه في دعوى المراد منها والتمسك كما  
انما يحفل بالتعلق جواز النصير يحمل كاستغناء الملك والورث من هذا جميع سليمان ولا خلاف في التعلق بعد تلف المعركة بل هو ان كان التعلق بالدين  
نصير في الوارث ومنه يظهر الوصية تسلط الغير على النصير في موضوع نصير الوارث ولو تعلق بالدين وضمانه لو كان قد ائتمن له جواز النصير في ذلك  
النصير الذي وقع حال عدم تعلق الذي في غاية الضعف كغلبه فيان الخبير من ذلك كله قوة القول بالانفصال في النصير في غير الذي ظهر من خبر  
على تقدير كون التعلق بقاء ما انزوا مستغليا فبمع من النصير اما اذا قلنا بعد مقتضى حق في المقابل فلا شرع لظاهره غالبا كما انما تعلق ما تعلقه عدم  
الفرق في جواز النصير عند القابل بقاء بغيره الارش او مستغليا من الاستيعاب وغير كما هو مقتضى ما سمعنا من الأدلة لكن عن ضا الايضاح والمسا لك  
ظاهر في ما بين الميت من التمسك والاجماع على عدم جواز النصير في الاستيعاب وان الاشكال في غير المستوعب قبل الاول اجمع الكل على انه انما لا عليه ترك  
جميع الشركة لا يجوز الوارث النصير فيها احد فضا الدين اذن لغزا ونحوه في الثاني ايضا بل في مفتاح الكريمة ان ترك ذلك في هذا التمسك بقاء النصير في ذلك  
مخالف كما لا يخفى على من لاحظ القواعد وجامع المقاصد في باب المحرم ضا الى عدم افضا الأدلة الفرق بين المستوفى بالمقابل للدين من غيره في انما لا ينفق  
من البعث السابق فلا حظ في ذلك ولو كان على الميت عمدة كما لو كان قد حضر به في طريق المسلمين عدوا فاضري من غير بعد موته او كان قد حضر من جنايته كذلك لم  
نقل بالكتف باع شغل من قبل الموت او رد مبيعها العبيد ان تلف هو القوي مثلا فان لم يكن قد حضر الوارث في الشركة وجب كذا ومثلها في خلاف الجدير  
كما ان لا بعد ايضا في انتقال الشركة الى ملك الوارث قبل ملك الوارث ان كان لا ينفق في ماضيه عدم افضا تقدير بركة الشركة على حكم ما لا يقدم  
تحقق الدين في ذلك ان لا يفي الكشف لا دليل عليه في وجوبه لا دعوها انهم من ذلك بل ينفق الجرم به يثبت على الخبز من استغائها الى الوارث مع التمسك  
المحفوظ في الاصل عما نحن فيه وان كان قد نصرت فيها الوارث ببيع ونحوه في القواعد لصلح نصير التمسك سبب التمسك في الدين المقارن وعدمه فان  
ادعى الوارث الدين ولا ينفق النصير وكان في الاول على كون التعلق بقاء ما انزوا مستغليا في ما يقع ان لا ينفق في الدين المقارن من مضمنا الاصل  
تقدم السبب لا يقتضي تقدم الميت في حق العدة تعلق الدين الحادث بالترك لا يمنع الوارث من النصير ودعوى عدم الاطلاق في بحث شجاعة الى دليل في الرد  
ان الاصح احتمال الثاني على هذا التمسك فضلا عن المشتبه بل ان لم يتم اجماع على تسلط النصير ان الوارث في الدين الوارث لم يكن مضمنا للاصل ولكن دعوى في تعلق الدين













المعلوم اشترطها بالبلوغ اذا لاختبا انعم من ذلك قطعاً الاصل الحصول بل بالماضي والماضي من الاولى والباقي بما هو مال للفعل فتحوّل ذلك بل  
يختل الاختيار بينه الفعول والقول بشرعية افعال الصلابة كحمله لانه الفعلة اذا دلت العبادات ذلك لولي مع انفعه بحق للمعرف من عبته الاختيار العبد  
لا ينفك في غير اياها سواء كان منسباً بغيره او لا فاعلموا واضع وعلى كل حال فما تمعّن يعلم ان ما عن الديتور والماضي من ذكر كعبته الابتداء لا يرد  
به انتمية قطعاً فان لا الاول الايام على قهين ذكر واثان فالذكر على من من غير شرب في الاسواق وما الطون الناس بالبيع والشراء وضرب  
بيضان عن الاسواق فالذين يخالطون الناس فانه يعرفوا انهم بان يامر الولي ان يذهب الى السوق ويصادم في السلع ويقال فيها ولا يقصد العبدان  
راه بحسب ذلك لا يرضى فيه بل انتم يشهدوا لم يبق عنه المحرقة بل انتم يشهدوا لم يبق له من يوافق السامع على نهائهم اليهم وينفذ الولي ليشترها منه  
وقبل ان يرفع اليه شيء من المال بشريه سلعته ويصعب شرائه للضرورة فيجوز ان كان اليهم من يرضى عن الاسواق مثل اولاد الروساء فان اخبرهم فخير  
فيلبغ الولي اليهم نفقة شهر بخبرهم فان ينظرون ان دفعوا الى اكرمهم وعلم انهم وعلمهم حقوقهم من غير شرب وامطوا في النفقة على انفسهم في  
مطاعهم وكاسبهم سلم اليهم المال اذا ما الاثان فانه يصعب اخبرها من فباع اليهم شيئاً من المال ويجعل علمهم في شاشات يشترط عليهم فان غزلت  
استغفران وسبحي واستغفر في لربك من سلم المال اليهم فان كن يخالف ذلك لم يملك اليهم وزاد بعضهم انه لا بد من تكرار ذلك مراراً يحصل بها غلبة  
الظن ليعلم الاصلان بالملك ولعله مراد البتوايضاً ان المعلوم عدم ارادة الخصوص بل لعل غير الفعلة عرض منه في طرف الاختيار المفيد لذلك من  
هنا لا ينبغي من انفسه ذلك ولا في ذكر القدر والاستغفر في الاثان مع ان ذلك غير اجتناب الرشد من الروساء ليس ذلك طريق اخبارهم وبالحمله  
الجش في ذلك ليس من عبته الفعلة قلنا دخلت عنه التصور بعض الاختيار انما ذكره على طريق البينة كما هو واضح فالقواعد يعلم باخباره بما يتبين  
من الصفات فان عرف منه جودة المعاملة وعدم المعايبة ان كان مأمراً والمحافظة على ما يكتسب والملازمة ان كان رضا فاعاد اشياء ذلك في الذكر الاستغفر  
والاستسلاح في الاثنى ان كانت اشياء حكمكم بالروشد في غير ذلك من عباداتهم الجوز بما هوهم بعض ما فيها ذلك لكونها مثل القضاة فاني زادة فادكونا وقد  
سمعت فيما تقدم عبارة الشافعي في الجواب انما ساءه من القول بعبه بعبه للضرورة والامر بالايداع مع انه قد عرف ما فيه لم يخف احد من احكام  
علا ما يحكم من التجر من الحكم كما تقدم يظهر من قول المصنف هل يقع بعبه الامشبه لانه لا يقع بعبه نوع ما لم فيه بل قيل ان الحكم ما هنا مطلق بيع  
المتمثل في ان فيه بعبه بعبه في القاض في القواعد ومن هنا علم ما فيها في المقام من قوله بعد العبارة الشافعية الجوز كعبه ان في حق الفعلة جند ما يشكا  
على ذلك فيكون وجه الاشكال جند معلومة اشترط في الفعلة والضرورة مع الامر بالايداع وكونه ولي من المتمثل لكن جماعة قد استبعدوا الاشكال في ذلك  
على وجه ارجح فخلوا العيان على ما تقدم البلوغ فظهر بعض الناس ان ذلك جند خلاف من العلة ومنهم من جعل الاختيار وانعندهم بعد البلوغ وقد عرف  
عدم ذلك عندنا وانما هو لبعض القاطن والتحقق ما ذكرناه سابقاً من ان لو حلك على ما بعد البلوغ يمكن ان لا يكون خلافاً بل يكون وجه جند فيما نوافي  
وقوع الاختيار بعد البلوغ فادرس من القواعد التي قد منها ما ساءه سابقاً يكون الاشكال في هذا في الوضوف الصفح ظهور منفسه او عدم ظهور رسله فندفعها  
بالفقه جند كمالها والخلق الاكمله ولا كماله لا يلائم ولا انظر الى الاختيار لان العرض وقوع الاختيار باذن الولي فتكون عقود مصححة للاذن  
لغير ذلك وقد يقال بالفتا المعلومة اشترط الرشد في البيع والعلم بانفسه كاشف عن نيل العبد اشاق وان كان قد وقع مع الجهل بالمال  
فهم لوضوف الرشد واقعاً انما الفعلة لا تطلق ما دل على بطلانها مع العلم بانفسه المصطلح في الواقع بل عن الشبهة في الاقوال في العرض ثلثة الفعلة مطلقاً  
كغير الشارع بذلك والبطلان مطلقاً لا يلائم الثالث ان ظهر الرشد في ظاهرها فظهر البطلان في حقه فظهر البطلان في حقه فظهر البطلان في حقه فظهر البطلان في حقه  
الذي هو قوي بما علموا الاذن من الولي في ذلك ان كان للاختيار انما الثاني فهو واضح الفتا وكيف كان فحل العيان على ذلك يمكن وان كان  
بعد بل واما نوافي ما سمعته من وجوه الاشكال ولانتم بعبته الفعلة جند للاذن من الولي ولا من يملك بعد ان نفع ذلك تحقيق الحال والله هو المالم











[illegible]



[illegible]



في البيع

بل لا يخاف بقية عليه وفي الخبر مسئلة عن قول الناس انهم غادروا فقال البيع على الضامن من غير الغرم على كل مال في آخر من جبل صغر فمنا انما صالح عليه بل  
ليس الا الذي صالح عليه كل ذلك مضاف الى الصالح المأخوذ من مال المسلم وضمانه لا انما يذله على حجة البتة وبه والحادية وان كان في غير ذمة لان الضمان الذي هو  
في وجوبه ما قد كان باذنه بل في الحقيقة الاذن اذ في ذمة ولا يرجع ان ضمن به ذمة ولو ان ذمة باذنه بلا خلاف فيقول بل الاجماع بقسميه كل علمية الخبر من غير ان يعلم ان  
اذن نعم قد يوق بالرجوع لو اذنه لانه لا يشرع فيها بالرجوع بل عليه لفاعله الاخر في الميزان ولا يثبت فيها وقوع الضمان بغيره لانه لا يثبت في مخرج المعنونة بالوفاء فقول  
ح انما على الرجوع به على القول لا يثبت اذ من الضامن المبرج وادرج عليه فمع فرض تاديب الضامن بعين وان اشتغال من الضمان عنه ويقصد الرجوع عليه فيخرج رجوع  
عليه وان كان اداء عن نفسه لكن من المبرج به عنه فاعين بعض الناس من الاشكال في الرجوع ايضا في الصورة المزبورة التي وجهها الى الوعد لعدم دليل على الرجوع  
عليه بالقول المزبور لا يثبت من بطلان مع بعد ما عرفت انما العالم وعلى كل حال لا خلاف في احد في انه بعد الضمان بكتبة الضامن والضمان مع غير ما عرفت من الضمان  
منضمته الى القربة التي لا على قصد اداء ذلك لا يجوز عن ذلك لاحتمال الحاج العتيبة وغيره ابل ظاهرهم ذلك وان تمكن من التوكيل بل لا يقدم الفرق بينهما وبين  
غيرهما من الاضافات لانه لا يخدم ما يبلد على اختصاصها بذلك بل العدة في الاكتفاء بما بعد عدم الخلاف في غير محو الاكتفاء ما شاءه الاخر الذي لا يثبت فيها بين  
الكاتبه وغيره وقد تقدم في البيع ما يستفاد منه من الاكتفاء بالكتابة مثلا مع الاكراه على السكون فلا وعبر ذلك فلا حفظ وانتقل الى الثاني في الحق للفقهاء وهو  
كل مال ثابت في الذمة ومصرجه في الطر في عدم ان شرطه المالية والثبوت في الذمة وان كان مترزا لا كالمش في مدة الفيل والمهر قبل الدخول بل قبل ان الاول اذ  
معلوم ومحمك في الذمة وغيره ابل غير ما يراه الاجماع صرحوا في الثاني وفي كونه لوقال لهم مما اعطيت فلا توفوا على ما يصح فاعلموا هذا ولكن لا يحد بها  
في الدراج العمل في الذمة في المال علة نعم في المدة انما ينطبقه ما لا يحد من العمل عليه رعايته يظهر منه ان ذمته لا يحد من المال قطعاً او كان مستغنى عنه كذمة  
مثلاً او بعد كل بل العمل به من المال دليل على جواز جده عوضاً في البيع والنكاح والمخارعة وغيرها مما يثبت فيها المال وعن كونه ان يكون ما يقع ملكه وسبعة فلو اصرح  
في عدمه ولا ريب ان القوم انتم هذا الاول كما ان احد من تعرض للجمع بين ذكر الشرط المزبور والتفصيل بينهما الا تحيا والغنى والغنى وغير ذلك مما  
انتم بل في الذمة وغيره هنا ما في ذلك فانه يقال بعد ما سمعت سواء كان او لم يكن مستقراً كالبيع بعد القبض وانقضت الحيا او معرضاً للطلاق كالشراء في الذمة  
الحيا بعد قبض الشئ ولو كان مثله لم يصح ضمانه عن المبيع عيناً او بعد ما عرفت لعدم جواز ذلك به اما بعد فيصحب ضمانه عن المبيع صفة هذه لفظه المبيع مستحقاً امثال  
هو كما نرى لا يجمع الضابط المزبور ضرورة عدم كون الضمان في هذا الحال مالا في الذمة بل هو ضمان الاعيان نعم لو ضمن الثمن عن المشتري للمبيع كان ضمان المالك  
في الذمة بل وكذا لو ضمن ضمانه من وجب مستحق الغير اذا كان الثمن غير معين والاطل البيع فلا ضمان بخلاف اذا لم يكن معيناً فان الضمان صحيح في الحقيقة  
لمال في الذمة وهو الثمن الكلي وكذا لو كان معيناً مثلاً وكان المضمون عن المشتري ارشده الذي هو اية مال كمال في الذمة وبذلك يظهر ان ضمان المهر هو ضمان  
العين او ضمان المال في الذمة وليس هو شئ مستقل لكن في ذلك الفرق بين ضمان المهر والمال نفسه يظهر في اللفظ والمخارعة لفظاً فاعلموا ان ضمان  
الثمن ضمان في الذمة في ضمانه فلا يخفى وضمان المهر ضمان في الذمة او يحد ذلك واما المعنى فظاهر ان ضمانه نفسه يفيد انتقاله الى  
ذمة الضامن بوجهه المضمون عنه من ضمان المهر وليس كذلك بل انما يفيد ضمانه من ذلك على بعض التقديرات ولا يخفى عليك ما فيه بعد عدم دليل محض على  
اعتبار اللفظ المزبور بل في الادلة خلافه وعلى كل حال ضمانه يقتضي انتقال الثمن لو كان في ذمة المشتري في ذمة الضامن الا انما كان في الظاهر انما في الدخول المزبور  
لهم كونه فاذن من ضمانه لا يكون مستحقاً للغير مثل حكم مصادرة الضمان المزبور فظهرت عليه حكمه من الانتقال الى ذمة الضامن وفراغ ذمة الضامن عنه  
وهذا معنى ضمانه لا فلا دليل على مشروعية مستقلة على وجهه يكون غير الضمان بالمعنى المزبور كما هو واضح وبذلك كما يظهر ان ملك المهر في الذمة لعل ضمان  
الفاضل في عقد الشافعية احسن من ضمانه في عقد الفاضل على بيان صحة الضمان لا ان الثاني في الذمة مستقر او متقرر لا كما في ذمة المهر والمهر قبل الدخول  
ولا يثبت ظهور اذانه ضمانه عن المشتري للمبيع وهو الذي ذكره الشيخ في المحكي في خلافه وفي ظاهره من المسلمين عن صحة ضمان الثمن في البيع بعد  
تسليم المبيع والمهر قبل الدخول والآخر بعد دخول المدة وعن صحة ضمان الثمن قبل التسليم والآخر قبل انقضاء الاحاقق والمهر قبل الدخول فانه هذا هو الحق  
لا ريب في مستقره في ضمانه ايقظ بل خلافه واما ضمان المهر فهو مسئله مستقلة تسيد كرها النص في المهر لا يحد بل في ضمانه فلا يحد بل وكذا  
يعتضمان ما ليس بالزوج ولكن قول الى اللوم كمال الجحالة قبل ما شرط عليه من العمل وكما لا سبق الزمانية وقا للشيخ في جوابه والغير ولفظ جميع البهتان  
بل كونه الا انما قال انما في العمل بل كونه المراد من هذا الخلاف والغنية بصحة ضمان مال الجحالة انما فعل ما شرط الجحالة بناء على ان الكسوف من الشرط المزبور  
بغيره اسند لا لم عليه بقوله نعم ولن يجلو به بل عبره وانما به ذمهم وقوله انهم غادروا ومرجع الثاني الى القوم انما في المهر مضافاً الى ما عرفت من الاية  
الاسند لا تليق بسبب الحاجة اليها ضمانه كقولهم في منعناك وعلى ضمانه والى ما عرفت من مخرجها بسبب وجوب انتهاء الامر فيه الى اللوم كالشئ في غير  
الخيار ولكن مع ذلك كما قال النص على ورودها من جمل اعم سببها عقد الجحالة للشوكة في الذمة وانما هو خرج السبب الذي هو مع العمل فهو الضمان  
مثل تمام ضمان ما لم يوجب الا بغيره في ذمة المهر على اداء العقد الغرض لا العقد ضرورة عدم قبول مضمون له ثبت الحق في ذمة الجاحل وعلى اذنه بيان ان  
المجل من على ذلك على الملك وعلى غيره ذلك والقوم العرف من كون الضمان نقل ما في ذمة الى اخرى عند ان لا يشمل المقرض الذي له ثبت بعد  
الذمة ولا حاجة ما شئت الى ذلك على وجهه ليسد بها على مشروعية كمال السبب الذي قبل تمام العمل وانتهاء الامر الى اللوم بعد عدم الثبوت فلا لا يحد  
لو قلنا ان عقد الجحالة سبيل في الثبوت في الذمة وان عرض له الطلاق بعد تمام العمل بالبيع او غيره من الجحالة في ضمانه للثبوت في الذمة فقلنا ان كان  
موجبا للطلاق لا يثبت في ضمانه وكذا يصح لو قلنا بان العمل من المثل في الكسوف لكن يتم العمل كيف صحه الضمان فبذلك لا يكتف بطلان به بعد  
ذلك لا يثبت من هو موقوفه معك مكان اذنه من البيع وادعى هم وما ذكرنا ظاهره ان ان المزور في الحكم من المصلح الذي في اصل ثبوت مال الجحالة في الذمة فلا يثبت في

في البيع





[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]





كتاب القضاة

لو فرض كون التائب الذي تدينه القضي بالثبوت في حقه كونه الحوالة المحقة التي هي عليه فليس في الجواب الذي فكهوا محل حتى مع فرض نفي الوجوب  
 للرجوع الى القيمة كالقسط بل لا يسجدان لانهم اجماعا جازا الحوالة لا الاعمال على البراءة وعلى مشغول الذمة لتجديد اعتبارها بناء على انها بحكم المال بل بالاحتياط  
 ثم البيع وعوض الفسخ وعمل الكساح من غير فرق بين كون المراد منها الثواب او غيره وحيث فسخ حاله مشغول الذمة بفرض ان اوزارها واصلوة  
 اوج او غير ذلك على كل حال مشغول الذمة بمقتضى ذلك ولا يصح ضمانه لكن لو اريد صرحا به كانه لو اريد في موضوع الحوالة ما هو صريح من اوطاس بل غير  
 متعارف وكيف كان ضمن الشيخ في قول الباب من علم وابني حرمه وزهره والفاخي في حديثه في حوالة الشاوي المالين الى الخاليه والمحال عليه ضمانا  
 ونوعا وقسطا بل العمل على طمع وغير مما فيه الحوالة بتحويل المال من ماله الى ماله مشغول به مثله بل عرفه من مشاهير الفقهاء ووجوب التائب في الذمة عرف  
 اه لا يصلح بعد عدم اطلاق في موضوع الباب بوثوق في تناول المرفوض ولا يثبت كاشف ولا غيره مما يطعن به واولوا بالعقد وقد ذكرنا غير هذا المراد  
 منبنيان لزوم الغضو المتعارف المذكور في كتب الفقهاء فلا بد ان يكونا على وجه المشكوك فيه من جهة التوافق بينه وبين ما اريد من ابعاده بل هو مطلقا  
 صالح لتحويله على ان الحكم بالطلاق نفسي من المصلحة على الخاليه عليه بما لا يقتضيه منه بل لا يجب عليه ان يدفع الا مثل ما عليه وجواز دفع شخص من  
 حيز غيره بالراضى معاوضة مستقلة او بالوفاء بدفع الشخص للادلة الخاصة التي لا تشمل الحوالة لطلوعه وان كان لها حكم الوفاء في بعض الاحوال ودون بعض  
 كما عرفنا سابقا لعله ان الحكم يرجع الاسد لا على المطلوب من نفسه بل ان حقيقة الحوالة لا يكون مافي ذمة الجليل الى ذمة الحال عليه فاذا كان على الجليل ذرا  
 وله على الحال عليه ذمانا كيف يصح من الحال على الحال عليه حقيقة التمسك لا الذمان ورامد لم يقع عقد وجوب ذلك فان الحوالة ان كانت مستتغاة  
 كان بمنزلة من استوفى دينه واوفى الحال عليه حقيقة التمسك لا الذمان بل ان كانت معاوضة فليست على حقيقة المعاوضة بل على تقديرها بالتصديق بالبر  
 محاصل من غير مال او بارة قد لا يوصف بالفاوض معاوضة ارفق وساحية الحاجة فاشترط فيها القاطن والتشاي لا يملكه يسلط على الحال عليه بما لا يثبت فيه  
 بتعريب كون المراد ان القاطن من مشروعية الحوالة الفعل الزبور والبدل الذي لا يكون له في حقه ولا يقتضي غيره وان راضيا لان رضاهما على ما يجعله الشارع  
 مفترض عليه لا يكون مفترض الزمان بل عليه ان يصد له وتراضيا به وتكرار مع ذلك كما قال المصنف في رد بل عن طي موضع منكرة والغير والحقوق  
 والعهدة وتجميع وايضا مع ومع صدق ذلك وصفه وجميع البهتان والفاخي اختيارا لم يزل في ذلك اذ ان اشترطوا في الحال عليه وجوزا الحوالة على البر خلاف  
 ولا يخفى اصلا لا كونه كسحا على الحال عليه ذلك الحيز يقع فاذا كان وجه تعيين الجواز بل تعيين القول به متى عارضنا لان الحوالة ان كانت ستغاة كما هو الظن  
 فالاستغاة حيا في الجواز غير مع الرضا بل ان كانت عينيا فافضل الجواز معاوضة على لفظ وليست معاوضة مع حتى يثبت فيها بالتفاضل حيث يعبر عنهم  
 لم نقول هنا مع جواز الحوالة على البر ان الحق لا يجوز في الذمان بل انما يلزم الحال عليه الحال انما يثبت ويعتقد الذمان في ذمة الجليل فيعبر في التفاضل بوجه  
 حديد وهذا حسن لان الاول لا يوجب الجواز سابقا الى قول الحق في ما في ذمة الجليل ومع فالسلط الذي هو هو انما تنفي عنه بالتراضى فقال وقد  
 عظم من ذلك ان القاطن لا يجد حصة ذلك لا يملكه مطلقا لان يقول بعدكم جواز الجواز على البر هو الحوالة الا انها تكون كالحوالة على من لا يرضى عنها  
 نفع باطله لانها لا تقتصر من تلك وان القاطن لا يجد اعتبارا من الحوالة اقلية لا تمنع من صحة القول هنا ما قلناه سواء تحول الحق الى منسحب الجواز اتمام الحق  
 واحد كما لم يوفق كل واحد من الحسن على التراضى فان الاول استغاة من غير الجواز معاوضة على الثاني جواز على البر وكلاهما مشروطا بوافقه ولو قصد  
 بالجواز التحول الى الحوالة في الذمان في ذمة الحال عليه فوسطا مع جواز السلط الذي لا يتقبلوه ما لا غنى عن كلامه وقد قلناه بطوله لانه اضطررنا الى المسئلة ولكن  
 لا يخفى عليك ما فيه يمكن الا حاطة بما ذكرناه من عدم القادة التراضى بعد فرض عدم القضاء مشروعية الحوالة ذلك لعدم الأدب ما ذكرناه اذ لا يثبت عقد مستقل  
 برأسه وان ثبت لبعض احكام الاداء وبعض احكام المعاوضة لان ذلك لا يوجب جميع احكامها كما هو واضح لما ذكرناه من بناء المسئلة على نحو الحوالة  
 البر من خارج عن القاطن فطاعته اثرته كون المراد الحوالة على نفس الحق الخالف الحوالة على من عليه الحق مع قطع النظر عن ذلك ودعوى جبره من هنا على كسب  
 فرضه ضد الجميع الحوالة على نفس الحق بغيره وهذا يظهر ان هذه المسئلة المذكورة لا طائل منها وانما هي المسئلة هو اثبات صلاحية الحوالة لهذا التغيير لا لغيره  
 وعده في جازم في الاول تجازم في الثاني ومنه رد لا يثبت في منصفه لا لسو عدم ولولذلك في ذلك عدم الاطلاق الذي هو بوجهه فضلا عن غيرهما  
 عرفه مفصلا ولا حينا طاف له غير حق ولو كان ثقله من الغشال لا يوجب عليه الحق بعد من الغشال القابلة لذلك فيجب عليه او يغيره بل ولو حال على  
 محال عليه فقبل وادى ثم طالع الاداء فانني الجليل ان كان له عليه بل وان كان له عليه فالقول قوله مع يمينه لان لاصل البرائة في حرجه على الجليل الاداء  
 بعد الحوالة اع من اشتغال من هذا الاداء فانني الجليل ان كان له عليه بل وان كان له عليه فالقول قوله مع يمينه لان لاصل البرائة في حرجه على الجليل الاداء  
 قال في الاول منها الشاوي اصل البرائة وصحة العقد بالتراضى في محال عليه اداه من الجليل اذ من يبيع عليه لا يمنع ويبيع الاذن في ضمن الحوالة بالاطلاع  
 الغرض بطلانها بطلانها لاجلها الا انما اختلفا في امرها فاذا ثبت ما اختلفا فيه يثبت ما اتفقا عليه من الاذن في الوفاء المتفق للرجوع  
 على ذلك في ذوال الاذن الصفي في ذوال الثابت في ضمنه جازما في حقه في الذمة العطفة على تركه ويزيل الحق بتقديره قول الجليل مع فرض اعتراف الحال عليه  
 بالحوالة الجواز على الصبي الفاطح لاصل البرائة فلو افضاء الرجوع بالاذن ضرره كون الاعتراف بتأجيل الاعتراف بالذمة لاجل عدم اعترافه بكون الوفاء بالحوالة  
 ويكون حال عليه ما ذكره كما اذا كانا من كرهه وذلك ان يكون هذا أصل الصبي على أصل البرائة واخطأ عدمه تكن قد ناقش بعدم القضاء أصل الغرض بطلان  
 الغير لئلا يمتثل من اركانها في حجب في حق الجليل والحال اقول على حد ما اطلعتنا كان القول في مدعي الغرض منها ما حال عليه فهو خارج من اركانها  
 عقد فاذا اقبلت في ذلك فقامه العقد من الغرض لا من الغرض في حقها بل في حقها لانها اشتغال من خارج وان قلنا ما عينا وشاوي حصل البرائة على حقا  
 أصل الغرض الذي هو في حق الشاملين فيبقى عقد اضرار مال السلم الذي لم يمتنع ما ذكرناه في حوالة الاول والاولى في ضمن الحوالة التي هي صحيحة في حق الجليل بالاطلاع في حق الحال

المختلف

من انما





هذا كما في خانة التفسير للبيان













نقد لهضاره او مره هو غير مؤهل ولا مال ولا من كرمه ووجو المال ان اوجبه بهما لا فاشكال ان نحو في مع صد ولو كانا غيرا باجس كمال  
فالحكم في اخصاره كالوهاب بعد الكماله ومن مع كماله وقع في بلاد الكفر بحيث لا يفيد ر عليه ما وفي حبس ظالم لا يمكن تجلصه بوجبه الصبر الى ان كان له كمالا خاصا  
ولو وجب تجلصه بوجبه عليه السعي فيه ولو لم يكن الى ابد مال فاشكال وكان منافق لا سمعه منه سابقا للحيث في ذلك كلامه من المسئلة الثالثة  
ذكر غير واحد من الحكماء بل لا يحيد غير خلافا انه اذا تكفل بطلبه مطاعه الى ابد لم يمتد وهو ان سلم فيما اذا كان العقد في طلبه المكفول له او لم يكن في غير  
او لم يكن في صدقهما مفارقة سرهما بحيث يدل الظاهر على عدم ارادته في ذلك اشكال انصار في الاطلاق اليه وقد تقدم الكلام على نظيره في السلام لانهم لم يذكروا  
هنا خلافا وبين ان ذلك ليس محلا لشك ولا يحتمل ارادته ان لا يمتد حصوله لغيره في الداء على عدم ارادته في ذلك فيما اذا لم يكن في غير حتى اذا كان طلبه الفاعل  
وقد تقدم الكلام مسانعا على محو ذلك كما لا يمتد وغيره لا اشكال ولا خلاف في ان عين موضوعا لوجه لطاعة المؤمن وغيره ما خرج فلو دفعه في  
لغيره اذا دفعه المكفول له بوجه من عدم كونه قسما تاما او قبل الفاعل الشئ والفاعل كغيره في بقية كلفه ولا في شئ من وجهه في غير  
بل منع الاعلى ما سمعه في الاجل فاما اذا فرض كون مصطلح الشئ للمكفول وقد سقطت المسئلة الرابعة لو اتفقا الى الكفيل في المكفول له على وقوع الكفالة  
ولكن محلا للكفيل لا حق لان عليه لاداء او ابراءه او غيرهما كان القول قول المكفول له بهينه لا صلا لبقاء الحق وكذا القول له لاولئك في حال الكفالة ولو  
كان القول لغيره في المكفول له بلا خلاف فيه لان الاظهر من الكفيل وقوع الكفالة في شئ من ماله يكون هو مدعي الفداء والمكفول له مدعي  
الصحة ولا يحتاج القول قول مدعي الصحة لصالته بل على جميع اليه هان ان القول قول له بل يمين وان كان هو خلافا ما طرحه بغيره من ومن خلافه خلاف  
قوله المبتدئ على المدعي واليمين على من انكر وعلى هذا فاعلم المكفول له وقد تقدم على الكفيل اخصا العين من قبل عليه اياه المال من غير بينه الحكم في ذلك  
ومحكي كرم ولكنه واضح الفاعل غير ان وجهه في وجه الكفالة انما هو في شئ من وجهه المكفول له لو اقام المدعي البينة بالحق كان له اتمام الكفيل على الوجه الذي تقدم  
سابقا لكن لا يرجع به هنا على المكفول له لاعتدافه بعدم كونه كفيلا شرعا عنه وانما فطوره ولكن اذا لم يعلم فشا وعوى المكفول له امكن الرجوع بما اذره على  
المكفول ففانما لا بد من اذنه عوصا اذ اذ اموالهم فشاها فلا رجوع عليه فطعا كما هو واضح المسئلة الخامسة انما تكفل رجلان مثلا دفعة ومرتبا رجل  
فله احد هما مائة الاخر عند البعض وبن حقه والفاضي قبل حكمي عنهما فاذهب منه مائة كان لما الرجوع على الثاني وتكون اوله بالبرائة لا لاصل وتكون الكفيلين كما  
كالهين للذين اذا فاك احدهما لم يفرق الاخر كان حيا بل في القواعد غير هان من كتب الجارية الا ضرب لان الفقه شله وقد حصل حتى لو سلم نفسه واسله  
اجتنب برئ يحصل للذين من لفظان محل العينة التسليم عن نفسه اما لو صدق التسليم عن صاحبه فلا اشكال في براءة صاحبه ان بقى هو عند الشئ وعلى كماله  
فادركه المص والباقي جدين كان المراد من كفايتهما الاخصا على وجهه يكونا معا كفيلا فانه لا اشكال في براءة كل منهما ما اذا ثمة لم يصدقوا واداء كل واحد منهما  
اما اذا كان المراد في الكفالة كل واحد منهما الاستقلال على وجهه لو سقط المكفول له حق الكفالة من احد هاتين فالتحويها لا يسطع على الاخر فراجع كلام الشئ  
ح الا اذا صدق بطلبه من صاحبه فانه بغير صاحب ولكن هو لا يبرر كما عرفنا سابقا والظاهر ان العقد الحق بعد الكفيل لا يمتد في براءة الاول انما هو في  
الاخصا لا يفيض عدم تعدد استحقاقه من وجهه عدا مده ولو تكفل رجلان بطلبه من رجل فسلم الى احد هما او بغيره من الاخر خلافا في الاشكال بل ابل ان كل عند الفاعل  
فضل احسن الحالتين المسئلة السادسة انما المكفول له في الكفيل على الشئ كما هو الشئ في براءة الرابض في الخلاف فيه بل في محكي كرم بطلب الكفالة له ولم يلزم الكفيل  
شئ عند علمنا بل عن العينة الاتباع عليه قبل لا نه تكفل به به على ان يحضر هو فدا فاشك في براءة فدا سقطت الحصة عن المكفول له في الكفيل وبنها ما لا يخفى  
تقدم بقاء المبدأ وانما هو الاخصا في حال التحوي عن المكفول له في براءة الحصة وان ذلك هو المتعارف بين الناس في حال الاطلاق عليه او لم يكون المراد من الكفالة  
الاخصا من جهة التحصيل الحق لعلوا استقاؤه بالموت بل قد يفي ببناء شرعيها مثل ذلك على ان بحيث لو صرح بطلبه لوجهه فدا فاشك في براءة المبدأ في حال الموت  
كان بحيث يخرج عن قابلية تحصيل الحق منه بجحون ونحو هذا وان كان يمكن الفرق بين ان يكون فدا في عقد الكفالة كذلك كحصوله بغيره او حصة بغيره  
في شئ الاول اخصا امتان طلبه منه والاولا وبين الثاني على ان لا ينافيه ان كان المطلب المحسوس فكل لا فدا فيه ما لا يخفى بعد ما عرفت من بناء الشئ  
الكفالة في تحصيل الحق على ذلك فاعلم في براءة المبدأ على عينية وصورة الشئ في براءة المبدأ في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة  
في ذلك كما سمعنا سابقا من الفاضل في عدم براءة المبدأ لاعتدافه في براءة المبدأ في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة  
كونه فدا من او لا لان ذلك مسئلة من حقه ببناء سواء قلنا بجواز الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة  
الغير من وجوب ذلك بطلبه الى النظر فيما في عدم خروج الكفيل على اخصا امتان بناء على صحة الكفالة في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة  
عليه فان الشئ اده على عينية من حيث براءة المبدأ في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة  
بنشأ الشئ اده على عينية كان في كماله لا لا يخفى عليك في النظر في اصل حصة الكفالة في ذلك الشئ اده على عينية من حيث براءة المبدأ في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة  
فقد ظهر من اطلاقه في الحكمه في كماله من نظرنا في اخصا امتان بناء على صحة الكفالة في حال الاخصا امتان بناء على صحة الكفالة  
المكفول له ما لم يمتد الكفيل فلا اشكال في بطلان ما لم يمتد الكفيل فان لم يمتد الكفيل الى ما شرعوا في الداء لا ارش بعد صلا لبقاء الحق بل في كماله  
في الجواز الاحتمال ان يقال ان الكفالة لا يمتد الى الدين ببيع ووجوهه وانما هو في الفاضل في الفاعل عند بعض شئ كماله بعد انما كذا ذكرنا ذلك  
وكذا ظهر في الكفيل لوجه المكفول وسلم نفسه للمكفول لغير الكفيل بطلبه انا واسله لحيث عنه كل وجه المكفول له ليدل المكفول له على عدم ابدان  
اخصا امتان بناء على الكفيل لا يمتد الى الدين بل لا يبعد وجوب الكفيل عليه لحيث ما سمعنا في دفع الدين من المبيع كما هو الاده على وجهه  
بل لعله المتن وغيره عند الفاضل في محكي كرم وبعض من يتبعه من مدعي وجوب القول عليه لان يكون من ان الكفيل لعدم وجوبه في الحق الا على وجهه

الاصح

دعوه

في شئ

الاصح





وہیں سے کل واصل ہوا کہ اسے عندینہ ۴۵۹

فہم

الشع ونضالهم فقل لا إله إلا الله ربهم من ضاحكهم وأبى عن غيرهم على الدنيا من العالمين المتخلفين

لا يبرئكم الله من ذنوبكم إلا أن تصوبوا

[illegible]

**والله**





اخرين بنينا فضع ريشا ومنه ما نفا ليعطي صاحب الدنيا من هبة ما يريد ويبقيها الدنيا

المسألة

التاسعة في كراهية من ذلك المسئلة الثالث وهي ما لو كان لواحد ثوب بعشرين درهما ولا خروبة ثلثة فير اشبهها فانها خبر واحد هي احسن  
فقد انصفه وان تعاسر بها وقم بينهما واعطى صاحب العشر من سبعين من خمسة ولا اخر ثلثة التي قد انفى الشهر فيها بذلك الخبر حتى ابن هار عن الصادق  
في الرجل يبضع الرجل ثلثين درهماني ثوب اخر عشرين درهماني ثوب فبعض الثوبين فلو بيع بهذا ثوبه قال باع الثوبان فيعطى صاحب الثلثين ثلثة  
لعمري لئن ولد غشاء الثمن فلك ان صاحب الثلثين اخلل بها شئت قال قد انصفه الخبر بالشهر مع احتمال محنة سنده في طريق التصدي  
بلو الشيخ فان لم يدر من القرعة وما الين في السالكين غير محله ضرورة عدم اشكال بعد ما عرف من معضدا بالا عينا الذي يقتضيه يكون مثل هذا  
الاشتباه كالاشتباه بل لو لم يثبتها وبها معا كان الثمن موزعا على حصة بينهما الا ان الظاهر من الثمن التصرف القوي عند اعتبار المعنى في بيعها  
الحكم الذي بل ظاهرها صراحة ما حكمها بالشركين باعتبار احتمال غلظ كل منهما لكل منهما ثمانية الشكرين فيا على ثلثة ثوبين فافان كره من ان يباعا  
منفردين وشاروا في الثمن فكل واحد من ثوب ولا اشكال وان اختلفا فلا اكثر صاحب الاكثر فية وكذا الاقل فله على الغالب وان يباعا معا فصارا  
كالا مال الشراك شركة الجارية اجزاء كالا موزعة الطعنا ما فيقيم الثمن على اس المال كالا جهاد في مقابلة النقص العوض فيثوى المعظم للغير صفة تمامية  
الشركين على كل حال ولذا قال في الدرر بعد حكايته ذلك عن بولس على ترجيح احد الامر من بيعها معا ومنفردين اذ الحكم يختلف ويظهر انه يمتنع  
امكن بيعها منفردين امتنع الاجتماع والرواية مطلق في البيع وبذلك هاهنا الاشتباه مظنة تساوي القعبيين فاحتمال تحلل كل منهما لكل منهما فافان  
فيما يثبت بالشركين نعم ما فيها اي الدرر من ان ان علنا بالرواية نفى نقدتها الى الشيا والامنع والاعان المختلفة نظير تساوي الطريق في جميع  
وعلى الاقرب لقرعة هنا غالف لقولهم عليها الاصول وعليهم ان تصرفوا لا يكون الفقة في بيعها حتى في القول بغير ما ظن له ولعله يريد اعادة  
التعليم منها ما يدل ذلك على انهم لا يثبتون ما سبقت له من اعتبارها فاما ما شرع لقطع النزاع والخاصة فلا فويج النكاح واذا بان احد الموضين  
العقبين في العقد مستحقا للغير غير قابل للعوض كما يحظر المحظير بطل الصلح بلا حلا ولا اشكال ضرورة انها من اركان هذا الصلح الذي قد وقعها  
وان لم نقل ان بيعها في الصلح عوض لتمام المحبة والعارية لان الحكم ببعضها غير ما اقتضاه الفصول في بيعه بالفرض والذم من محبة غير مقتضى  
ولا يقاس هنا على المهر في النكاح الذي فيه لا ينفذ في العقد باعتبار كونه ليس الاركان فينزل بيعه الى المهر المثل لمرة القياس ولا ولعله عوض  
مقرر شرعا كالمثل الذي يرجع اليه عند فرضه المهر ثانيا ولو كان العقد النكاح بعد ان دل الدليل على عدم فساد العقد انفسا صاكا للملك  
المستقل العقد بالنسبة للحكم الربوي بخلاف الفهم الا لا يدل عليه ذلك وان ثبت وقوع الصلح بلا عوض كما هو واضح من النكاح في عوضه المثل في ثوبين  
بالباعين كونه بيعا اما اذا كان مطلقا فظهر استحسان الذم عن بيعها بغير عوض بل في العقد كما ان في طرفة العين بغيره مثلا بغيره في الصلح  
بطلان كون الصلح فيها عينا الانساق عليها كالذم كونه وصفا فيها في فرض عدمها بطلان الجارية قاعدة نفى الضرر وغيرها في محظرة بطلان البيع في  
الامرش كافي في البيع شكل القواعد القياس على هذا الدليل في البيع الذي لا يدخل فيه الصلح على الاصح ويحتمل ثبوتهما في قاعدة نفى الضرر كما  
لجاء واضحة النسخ ضرورة انها لا تنقض في العقد الذم الذي عليه الضرر ومن ذلك يعلم ثبوت كل شي في البيع الصلح اذا كان دليلا قاعدة نفى الضرر او  
غيرهما ما يصلح لتساؤل الصلح كذا في الغبن الذي قد صرح بنبوته هنا غير واحد من خلاف الوصف على الوفاء بالشرط واشتراط الخيار نحو ذلك في ثوبين  
اخصر بل بالبيع كذا في المجلس نحو وان هو ما بانا على عدم ذم في البيع والبيع والعالوم وعلى كل حال فلا اشكال في ان يبيع الصلح على عينه بغيره فيمنعه  
او على منفعة بمنفعة او عين للعوضا المنفعة لذلك ولغيره من الصلح على استقاطا او نقل حق الخيار او حق الشفعة كحق مثلا او عين او  
منفعة او غير ذلك من صلا الاختلاط بل الظاهر انها تنقض في الصلح على كل حق يعلم عدمه من استقاطا او نقل شرعا ولذلك لا فرق في كثير من البسوا في  
الوقوف حق الفرض والغيبه وحق الرجوع في الطلاق في البدل وغير ذلك مما تمتنع فضاء هذا الكراهية غير نعم الظاهر في كثير من المحققين  
الصلح لا سقاطها لانها ابل لو شئت فقل يمكن القول بعدم مشروعية بيعها الصلح فتي جدا ولو صالحا على درهم بدنانير او درهم صرح وان لم يكن ثم  
قبض في المجلس لما عرف من عدم كون الصلح ذم في البيع عندنا ولا يبعد فيه ما بعينه في بيع الصلح على الاشبه باصول الذم في فواعله كذا لوقام مقام  
بيع السلم لا بعينه في قبض العوض في المجلس لا غير ذلك من الاحكام المحبوبة بالبيع حتى الرأب بناء على انه منها نعم لولنا بشمول جميع المعاوضات  
المتحجج برائتها في الصلح وقد تقدم تحقيق ذلك في كتاب البيع وان على كل حال لو اختلف على رجل ثوبا بثلثة درهم مثلا فباعه على درهمين او اقرض  
الدرهم صرح على الاشبه باصول الذم في فواعله والاشهر بل في الدرر من الشهر لان الصلح وقع على غير الثوب او غير ثوب الكمية التي لا تخص بالدرهم  
لا في الدرر الذي لا يثبت في الذمة لكن في السالفة عشر هذه العارية بجمعها مع الباقى بل والدرر من هذا فاقا على القول بضمان القبي  
بمثل يكون في الذمة ثوبا ويكون هو متعلق الصلح لما قبل القول لا يمتنع من ضمانه بقبضه فلا ذم في المتلفا غاهو الدرر فيستلزم الصلح  
عليه بغيره بربا بطلان وهو الاقوى بل في الدرر ان ذلك بطلان في المثل والسطور في العلم من بده البضاعة فاما في القيمة لا بمثل الذي هو مبد  
نادر ليس ما في كلام الفاضل بل الشهري كما سمعت منبها على ذلك بل هو اما ان الدابة في القيمة في الذمة نفسا كما هو مقتضى قوله على الدابة اخذ  
بل وقوله من انزل الى اخره وان كان الواجب في القيمة عنه عوضا شرعا العقد امكا اذا نه نفسه على معرفه مثل لحي يكون اقرب من القيمة فالصلح حج  
افاق يبيع عنه لا قيمته وليس هذا قولنا بل يكون القبي بضمير مثلا الذي هو معنى وجب نادية المثل السامح عرا ولا نوان قلنا كون الثابت في الذمة  
قيمة الا انها غير معينة من خصوص الدرهم وان كان لو ادب منها فاقيمته درهم ومن الدرايا كذا ومنها كذا وهذا لا يقضي بكون الثابت في الذمة  
الذم بمخصوص كاستحقاق الصلح عليها بكذا هي الزاكون الصلح فرع البيع وان الربايع المعاوضات جميع يكون المراد من الثوبة المثل فيتمتع ولعل غرض من  
والفاضل وغيرهما من تعرض لهذه المسئلة التعريف باسمع من الخلاف في المبتوع تدب بعد الصلح على هذا الوجه ولو فرض ان النقد الفاضل من جنس مائة











والاستحسان على الوجوب المأثور من غير رجوع الماذن خاله الشرع بل ليس له ولا غيره من السلبين المنع مع عدم نفي المارة مع مدني بالفتاء السهر والطره  
الدخول فيها الجلبوس مع عدم نفي فتورها هلها وعدم اعتبار الماشاة في سطران ادائها قلدة وكثرة منها ومن ابتاعه والمتردد بل قد يحصل لادن شرا  
وان كان فيها مولى عليه من طفل وغيره بل يمكن القول بذلك حتى مع منع بعضهم لكن في حق من لا يفتقر دخول السكة المرفوعة غير ان اهلها عملوا بشاها  
والجلوس غير المضطرب ولو كانا احدهما حر من ذلك وفي ذلك وما يبدل في المنع من المصروف في المرفوعة غير ان اهلها المورضها والوجه فيه ما تقدم من  
الملك والافوى لا كفاه فيه بشاها الحال فلو منع احدهم حرم اما تجاوس منها وادخال للذات لها ونحو ذلك فلا يصح اذن الجميع لاصالة الحرمه ما لا يغير  
غير اذنه وانقضاء شها هذا الحال فيه عالبا نعم لو كان الجلوس خفيفا غير مضربا بشاها الحال فكذا الفاضل في كونه ويمكن ان يثبت بشاها الحال فلا لا  
الشريعة وظاهرها في منع احدثهم وان كان له من ابد دخوله اليه بل وان كان من ارضها فلا يشاها به فمقتضى ذلك ان بعضهم منع لاجل انهم في ذلك  
الاحكام المترتبة على الشك الحقيقي المعلوم من البتة خلافه او الله تعالى وكذا لا يجوز لغير اهلها بان اهلها انهم لكن على التفصيل لان اواز دفعه في سطران  
منه بل خلاف واحد من دفع الشبهة في حاله منها على الامان فانها اماره على السخا في السطران وبذلك فرق بينهما وبين دفع الجدار الجاوب وطعنا الذي  
لا اماره فيه بل يمكن فدان ذلك كذا لا دليل على جواز منع بذلك فان كان التحريم في حق هذه الشبهة بالطرق الاحد لمثل ذلك وليس كل ضرب يكون  
على الغير بالضرر في الملك بحجة كونه من فناء الاخلاق في ان يجوز دفع الزواجر والشائبات في الجدار الجاوب لا استثناء منها ولا غير مملو عليه مع عدم  
الاذن بل مع المني لعموم سلطان الناس على مواضعهم للبحار ووضع شئ في ملكه يمنع لاشرف عليه وان منع الضرر وكيف كان فمع انهم في كل ما عرف من منع فلا اشكال  
في الجواز لا اعتراض لغيرهم في الجاوب فانه لا حول وما سجد من بعض الشائبات في الضعف لكن الظاهر ان ذلك لا كاف في جواز لكل الرجوع في ذلك بل يظل الجاوب  
والخرج عن التكاليف الجلبوس والافتاء ونحوه ما في كونه لا ارض للسبب في ما لا يوافق على اشكال لعله لا مكان منع السبب بعد فرض كونها غير من  
حكمها جواز الرجوع بها اللهم الا ان يكون له بعد جواز الرجوع لفاعلة الضرر ولو صالح من له حقها على احدث روشن مثله فيل والفاعل الشيخ  
لا لا يصح ان اذله لعموم البيع والصلح فغيره من قبل منع اذا اختلفا من منوعان خصوصاً عموماً الفصل الفضية جوازه وان قلنا بعدم اقله  
البيع لكن في ش اما لوصحوا على ذلك جواز فانه لازم مع تعيين المدة وان كان غير محض في اصاله الصلح او غير الغاربه وفي كل موضع واضح  
الروشن والحجج والاساطير والباب الذي احتج السكة على وضعه جاز على الظاهر عندنا لكن الاول اشتراط زمان معين وفيه منع لثبات المدة في الصلح  
عند المردية نقله نفسه اليه نعم لا اشكال في اعتبارها بالواردية من الفاء مقام الاجازة مثلا ولو فرض اذنها على انشاء التملك لعموم ملك  
والساعات ولكل حكمه ضرر في كون الفضا ملكا كسائر الاملاك فيجوز عليه جميع احكامها ولو كان لا تشاها اذ ان مثلاً لا يملك كل واحد منهما الى اتفاق بينهما جازا كان  
بيها ما باضلا عن المتأخرين بل يجوز في ان الشارع الى ان السكة فضلا عن العكس كل ذلك لا يفسد فاعلة النقط او لو يثبت من دفع الجدار الجاوب منها  
ويجعلها واحدة الجاوب لاجتماع مع صد وقوله والحد في كره فاعز بعض العامة من عدم الجواز لا يثبت حتى لا يسطر ان دفعه ولو كان لا يوافقها  
يكل فيه ولا تروى الى اثبات الشفعة لو بيعت لبعض من احدى الطرفين بسبب الاشكال في الطريق واحد من الدارين في اتفاق الاخرى على تقدير القو  
بمنها بذلك ومع الكثرة وفيه ان في الباب بوجبه حقا للدار في الطريق الاخر وانما اناح الانفعال من تروى الى داره الاخرى وفيه صافها استحقاق المرد  
في طريقها بئنا للمكون الثاني والدار الذي هو فيها الا الاول في كل دار على كانت عليه من شئها الشفعة بالمشك في الطريق لا يملك الاخرى ان  
جازا لا سطران لكن قد يقال ان النسخ المزبور ان لو بعد الجواز لا اذنه يورث شئها في الاستحقاق هو الباب الفقه العج لا سطران الذي قد منع  
بالمع منها اللهم الا ان يمنع ذلك لهما على ذلك بخلاف في الباب في الطريق وعلى كل حال في من عن ظاهر الشئ شئ اهل الدارين في الدرب من الخطين  
في بطر شفعة كل منهما ما لا يكثر او يثبت بئنا على شئها ما لا يوجبها ولعله ان ذلك اشار في عدم بقوله ولذي الدارين المتأخرين في دية من سرف  
في باب بئنا ما وفيه استحقاق الشفعة في نظر وان كثر في مع صد في الاصل لا يثبتها لسلطان العالم ولو احدث لا يثبتها لاجبها لغيرها في الطريق المرفوعة  
على غير الوجه الشرعي جازا لا ذلك لكل من عليه سطران من غير فرق بين المصروف وغيره وكونه في الهواء كالروشن وفي الارض كالأنة ولا بين وفوقه  
بعضهم وعدم بل لوقفي واحد بغير ان كان لها الا ان لا يبل لا اذن ذلك ليعتق فاعلة السطران اذن بعض الشركاء لا يملك في المال مشترك ولو كان في  
رفا با مان مثلا احدهما اذن من الاخر فضا عليه ولا يشاها في الاخر في مجازة وينقر الا دخل با بين البابين على الشهرة من الاستحقاق في ذلك لا يفتقر  
لا سطران كل واحد هو الا سطران في يمينه يابا فلا يضار الا داخل مجازة ويقل بشر لا يجمع في الجميع حتى في الفضلة الدالة في صد هالي اسفلها الا حقا  
الذلك عند اذحام الاحمال ووضع الاشكال لان افضا انصرف الخارج على نفس ما يخرج عنها بل منع من الغاير الاختيار الى زيد من  
ولظهور اتحاد جميع اهل الدارين في اليد عليها اجمع في الفضلة التي تكون بينها فاعلة ما افضا على ما لا يدخل في الباب غير جدد ولعله لا يجوز في الاثر  
في جميع كاستمدها وعليه ينفع الوجه في الحكم بالشركة الفضلة بينهما فيها لو كان في الرفاق فاصل الصد رهالي اسفلها ويذهبها ولو لم يذها فاما اذ  
منه سواء لما عرفت من كونه من الطريق الذي يدهم جميعا عليه سطران وغيره من وجود الاتفاق على وجهه لا ولو يلاحدهم على الاخر واحتياج الداحل  
الى سطران ما بين البابين للدخول في دونه لا يقتضي خصا صبه بذلك بعد ما عرفت من شئ كغيره في الاتفاق في ارضها وله في الاثر في الاثر  
فلا وجه لاشكال ذلك لا يترتب على نفيها الفساد شئ على الدخول لا مكان ولا الى هذا عن شئ ملك شئ لا يتوقف على ملك له ومع ذلك يمكن دخول  
الخارج اليها بشاها الحال كلو غيرهم لا حول في ملك الطريق في حق شركاء في اليد عليها حكمها بشاها لهما فاما بئنا في دية مثله في السلب بين البابين  
حيث لا يجوز للخارج دخول من ذلك لان الدخول عليه بالسكول المستعمل الذي لا يتم الاستعداد له ابره خلاف الفضلة فان بئنا سواء الاضطر





بكرهية المنع للغير المربود وغيره فلو اذن جاز الرجوع قبل الوضع انما اقصى له الوصول وغيره كل ظاهر من ذلك ان اسئلزم ضرر عليه بفعل المفاتهات  
من بناء وغيره وبعد الوضع المستلزم بنفسه للضرر لا يجوز الرجوع عند الشئ ومن تبعه لان المراد للسبب والمجرب الما يبدى فهو كالعارية للغير والضرر  
الحاصل بالمنع حيث يغني المخرار ملك المادون فيكون مع ذلك فالقول بجواز الرجوع بل هو خير الفاضل والكره وتلك الشبهة ان لا تثار من قول  
جواز الرجوع الذي هو مقتضى الاستصحاب قاعدة تسلط الناس غير ذلك للحاق بالدين قياس مع الفاضل وخبره اليقين وكذا العارية للغير المنقضى  
لعلو حق لغيره على وجه يقتضي اللزوم من طرف الزاوية بخلاف ما هنا فانه لا حرج على المالك في خراب ملكه لانه نسبته في كل القبل مشعر بتبريقه واعتد  
المنع من النقص بل كانه مال له فالوسع فوضع قبل جاز الرجوع لانه اعاد ويجعل المنع من النقص للضرر الحاصل به فانه يؤول الى خراب ملك المستعير  
نعم يكون له الاجرة فيها بعد الرجوع وفي طراد رجوع حتى يحرب البناء للمالك بالضرورة ولو قلنا بالرجوع فنحن نرى الارش وجها من استناد الدقة لطلب المستعير  
ومن حقوق ضرره بفعل غيره فلنا لاصدا في هذه المسئلة ما حكا في كرم عن الشاعية ومحصله خمسة وجوه احدها ان له الرجوع في الغيب بغير البقاء بالارض  
والفعل بالارض في غيرها وهو اظهر قوله بالثاني ان له الرجوع والفلح بالارض وما البقاء بالارض فوقف على رضاها وهو شرط ثالث للشهدين والمقتضين  
واستحقاقه المن بل ذلك الثالث ان له الرجوع ولا يجوز له النقص بل له الاجرة خاصة ومال اليه الشهيد في الرابع ان له الرجوع والفلح على ان الحاسر  
ان ليس له الرجوع بمعنى انه لا يكتفي به جواز قلع ولا جرة وهو الذي خنار الشيخ ومن تبعه بل هو ظاهر النص ولا ريب في قوة الرابع بناء على ان له  
الرجوع ضرورة كونه المشا في ذلك على تقدير القول به ان حكم هذه العارية حكم غيرها من العواري التي تعتبر في بقائها استدامة لادنى فرع فرض انقطاعها  
سقط حكمها فيبقى وضع بلا اذن والضرر لا يقع بالفعل انما يحكي من خطاب الشئ له بتقليص ملك الغير وضعه عنه وبذلك لا يعد كون المعبر متلفا لا يثبت  
ولا نسبته الى بغير ضمانه الارش خصوصاً بعد اتمام المستعير على الوضع بالاذن الفرض جواز الرجوع فيها فلا ضرر ومنه بل وجوب الارش انما يقع في موضع  
ثبوت خلو المستعير في البقاء الذي قد فرض عدمه باعتبار ارتفاع اسمها بالاذن الذي هو السبب فيه ومنه يعلم ما في القول بان له الرجوع ولكن لا يجوز  
للاقتضاء وانما له الاجرة فانه لا قوله بعد فرض انقطاع لادنى الفرض ان رواها هو السبب في البقاء فلا حرج في البقاء كيجب على المستعير اعادته  
قاعدة الضرر قد عرفت ما هنا على ان الضرر الحاصل على الغير بسبب تغيير الملك للحاطب به شرعا لا دليل على الضمان بل الاصل يقتضي عدمه واللافتحة  
الضمان بالرجوع قبل الوضع مع فرض حصول الضرر بفعل المفاتهات من بناء ونحوه فلا تجب عن الما ينجز مع فرض ان له الرجوع نعم قد يتجه ما ذكره  
الشيخ من عدم جواز الرجوع باعتبار ان العارية المستعير على الدوام منتزعة عنها ابتداء واسئلزم انما هو لادنى لا يقتضي جواز الرجوع بعد اتمامها  
بل كون الرجوع فيها كالرجوع بالاذن فاما من من العارية وهذا معنى قول الشيخ لان المراد الدوام والثابت ومحصله ان غاية الدوام عرفا هكذا  
قد شرعنا الشئ على العارية على هذا الوجه وهو معنى لا ينافي كون العارية من العقق للحايرة المعلوم لادنى ما كان اسمها بالاذن فيها هو المنقضى للثبات  
لا ما كان فيها اعله الدوام والابتداء وحده وهو لادنى لا ينافي في حصولها الرجوع ولعل من ذلك العارية للغير لان البش هو فان من النش  
لانما في جواز الرجوع المنقضى لغيره الاخرى وكذا اعادته المكان للصقل والوجوب لا يطال على الداخلها كما ان من ذلك يتجرح عدم انقضاءها بالانقضاء  
او الجكون للمعير والمستعير بل الموت انتقال الدوام الى دارث او مشاخر ونحو ذلك الذي لا يخفى في دعوى التزم الانقضاء بل ذلك وكه خصوصاً مع  
وتجوب الارش والآخر جواز الازن الحادثة من المستعير ان دعوى وجوب الارش على المعير انقضاء العارية تجبوت المستعير مثلاً ان لو اذن جاز  
فما لا يملكها من له ادنى راحة في الفقه بل قد بان قاعدة الضرر وحرمة تصديق المال ونحو ذلك يقتضون عدم العارية على المعير باعتبار ان لا يذنب في ذلك  
يتربس الخطاب الشرعي وهو حرمة الاضرار وحرمة تصديق المال ونحو ذلك مثل العارية للغير الذي يتعلق به حق الغير وانما يرجح تحت دل على لزوم  
الذي لا يغاير جواز الرجوع بالعارية من حيث نفسها لا اذا اذنتها اسرها خارج عنها وكالاذن بالدخل في الصلوة الذي يترتب عليه لا بطلان آخره  
فتم جيداً فانه حقيق وقد اتفق والله العالم ثم ان الارش على تقدير وجوبه قبل هو مقتضى لاث الوضع بالهدم او تلفا وثلاثين العام والمخرار منها  
ثبتت من كونه بغيره حقاً بالبيان بغيره بتفاوت ما بين كونه عامراً وحراً بالاذن ذلك هو مقتضى الماتية ومن ان مقتضى الماتية مستند الى ملك صاحبها  
يضمنه انما يضمن نقصاً مال الغير الذي كان سبب ثلاثة وقواته ولكن لا يخفى على قلة الاول لان جميعه مال للواضع غاية كونه موضوعاً على ملك  
الغير وذلك لملك انما ان جواز النقص لا المشاركة في الماتية بل قد بان المتخاضة انما كل ضرر يحدث في ملك المالك بسبب النقص المربود فتم والله العالم  
هذا كل في الرجوع قبل انتماء ابداءها الواتني فانه لم يعد الصرح الا باذن مستأنف لا نقطاع حكم لادنى لا ينافي بانقطاع زمان المادون منه ذلك  
لما انقضاء الاذن فيه ولكن قد قول اخر يحكي عن الشيخ وهو انه ان عاده بالهيئة الاولى لم يكن له منعه من رد الخشب الشقف عليه وان عاده بغيرها كان  
له منعه وفيما لا يخفى من انقضاء مقتضى لادنى الاولى فله العود والجدوى فصلها الوضوع ودعوى لادنى الاولى فلا يقتضي الدوام  
على الوجه المربود من كونه باقياً منقضاء الوضع وان تعددت اشخاصه فحقه المنع بل مع فرض الضرر بهما لا يثبت ذلك وان قلنا بان غاية الدوام لا يذنب  
لكن يفتي انما بالنسبة الى اخل الشخص لا الضيق وكذا العارية للغير من البناء ونحوها لو فرض ان هذا بهدم هادم لا ينافي ما عدا ما عدا من غير جرح على  
مد هب الشيخ كما انه يمكن ان يكون كلامه في غير ما نحن فيه من ان وضع الحدود الذي لا يعد كيقينه حكمه باستصحاب لا حتى يعلم كونه عارية ضرورة ظهوره  
في استحقاق ذلك حتى يعلم بفسخه وجوبه الحدار على المالك لو فرض ان هذا مقتضى حصول حق الوضع هذا ولكن في ذلك عدا ذكر خلاف الشيخ في كثير من  
الاصحاح والريكة وانما خلافاً ويمكن ان يكون سبب ان الشيخ ذكر اولاً في الكتاب انه لو لم يهدم الحائط او هدمه المستعير لم يكن له الاعادة الا باذن مسانيف  
وله ثم رد ذلك فاطر حوالاً لآخر وهو قول بعض الشافعية كما ان القول لآخر لم يجمع الشيخ في الحكمين المختلفين عن ضرب في الوضوع على الوضع  
والله العالم



ولعلنا نغذيه





























في اعتبارها واليها ينسب كون المحل له على المتعدي بن اعلال القول بكونها من السبب الذي حتى مع النية للغير فراضع واما على الثاني فالنية لاصل الملك محققه  
 وان لم يقع للغير لعدم الوكيل والاخره فكيف كان فقد قيل في وجه المرتد من ان البدل والساضة سببا لملك ولهذا نحن والشاهد في اليد من دونها  
 على غير آخر لان الحيادة سبب حصول الملك للباح في الجملة طوعا لا قسرا لان ارضي ما يقول المشرك للنية انما سببا فحصل الملك بها في الجملة المحقق  
 واشتهر ان النية لا بد لها عليه فيبقى بالاصل ومعاودة ذلك باضا لعدم حصول الملك للباح الا بالنية بقضي فساظها فاضني سببها اليد من غير معاودة  
 ومزانه قد ترك في فتوى الاختصاص ما هو حلي في جواز التملك مما يكون في اليد ملكه المشرك ولا يجوز فيه الى الباع والاول في مع صدق بانه لو اشتد في  
 حصول الملك لم يصب البيع قبلها لا تنقضاء الملك والثاني معلوم المظان لا يطابق الناس على فعله في كل عصر من غير توقف على العلم بحصول النية حتى لو تنازع  
 في كون العقد الواقع بينهما هو بيع واستنفا عدم نية الملك لا يثبت في قول من يدعي الاستنفاذ ثم حكم عن غير المحققين انه لو رد ذلك على والده العلة  
 فاجاب عنه بان اذ لا بد البيع بشئ من بين التملك واعرضه بانه انما يتم فحين يكون هو البيع اما اذا نوله وارثه الذي لا يعلم بالمال او وكيله الموقوف للجميع  
 التي منها بيع مباحا ومن المباحات لو سئل قال لم يرد عليه ان حياد العينة والحيث على ما ذكره يكون لا يرد ملكا جزا لعدم النية وعدم الاعتدال  
 باخبارها بخصوصها حتى ولو خلفت ثمة فيها ما علم سبق كونه مباح الاصل ولعل يرد التملك لا يجب على الواهب تسليمها في الدين والوجبة الاصح  
 ناعا اشتراطها قلت لا يخفى عليك في جميع هذه الاحكام انه من غير ان الوجه الاول من المرتد وان رديه السلطة والبدل فالحق في سبب الملك كان مضمورا  
 محضه ان رديه بان ذلك سبب في الحكم بالملك كما هو مقتضى ما ذكره من التعليل كان خراجا عما نحن فيه وذلك لان الحكم بملكه ما في البدل سبب من سببها  
 لا يفيض كونها هي نفسها سببا وهو الوجه في الغرض من الاصلين بعد تسليم كون الاول منهما اصلا معدا له وان افضى فساظها لكن عوقبها سبب اليد  
 محالها الامتياز بها واخذت الفسخ لعدم دليل يقتضي ذلك على وجه يحكم فيما نحن فيه واما الوجه الثاني فيمكن المناقشة فيه ولا يمنع ان ما في بطن الحكمه مالا  
 جزء لها ولا كالجزء بل عند انما بعد محو حيزها ولو سلم ما فقي ما لم يرد اشتراطها الفصل في الحيوة والحيادة والشعور ولو تبعا ما فينا لعل لا فاعلم اننا  
 سببا في فقيه ان طبنا للناس الذي ذكره انما يعيد الحكم بملكه في اليد حصول سببه لا يفيض كونها في الملك وان طبنا في قول النية ومعلوم ما فينا فاشترطنا  
 لو خلف حيث تركه الحيوان وما ذكره من الصبي والمجنون باعينا امكان الحكم بملكه ما في اليد بهما انهم من غير جازم الى الحيوان والمراد بدينه التملك عند الفاعل بها  
 هي الفصل في الحيادة دخول الحيوان تحت اليد والسلطنة العرفية فيبيعها الملك للشرعي بل قد يقال ان المباحا هي ملك لكافة الناس لعلوهم خلوكم في ارض  
 واخره جاز ان لا يسبق الى الحيوان فيكون ملك شخص الفقه شخص الزكوة كحسب الحسن الفقهاء وجماعا لرد فاعلم ان النية غير المقصود بالحيادة ولا دخلها في الحيوة  
 والسلطنة كن حول ارضه على طريق او غيرها وجود ذلك من يد المكن من عبوره او قطع حصص فيه فبما نحن في مكان يريد السكينة فيه ويحتمل انما لا يريد دخاله  
 حوزة فانه يدرك لادخله في ملكه ولا يمنع من اخذه ولا يخرج عن اصل الادارة وكذا من جحر يترافى المباح لمجرد الامر بغيره كما في الشئ عند غيب النية قال الله  
 في باب احياء الموات من طائر ازل قوم موضعهم من الوان تحفر فيه بئر البئر يول منها وليسوا غنمهم وتواشعهم منها مدة مقامهم ولو يقصد والملك  
 بالاجزاء فانهم لا يملكونها بالاجزاء لان المحل انما يملك بالاجزاء اذا قصد تملكه وهو كالتصريح فيها ذكره من نية التملك بل يمكن من ذلك ان يكون التواضع لفظيا  
 فان الفاعل لعدم اعتبارها ما يرد لا كقضاء بقصد الحيادة وادخال الحيوان تحت الحوزة والسلطنة العرفية لا ان يقول بالملك فمراكلا لا بد وان لم يقصد  
 بالحيادة في ذلك حيادة عند التحقيق بالناس فيما ذكرناه يظهر لك ما في حيلة من الاعيان الكرك وغيره من قولنا لعدم نية التملك التواضع كان وجه المرتد في  
 المتن وغيره دعوى ظهور قوله من اجي ارضنا ميتة في اليد هو كقولنا ان من جاز شيئا فهو له في الملكية فهو وان من ناس لا يرب فلا يغيب البئر ومن  
 كون المراد بذلك الفصل بالحيادة والحيوة الى دخول الحيوان تحت الحوزة والسلطنة بل لا يرد غير حيوانه فاعبرت لنية هذا الحيوان لعل لا يرد ذلك كما  
 الا في عدم اعتبارها ان اريد بها النشاء فذلك انما الذي يمكن دفعه السير بالضرر من على خلافه واما ما في ذلك من يد محققين في محله ان الله فان الحيوان  
 ذلكا ما هو اسطر او اسطر الغالب المؤيد بالسلطنة الثالثة لو كان بينهما مال التوبة فاذن احد ما حاقه لصاحبه في الشرع فله ان يملكه على ما يري بينهما ماضين  
 لو كان قراضا لا يرد لانه لا يرد في الغالب في مكتسب لا يرد وهو حقيقة القرض لا يرد في مال المالك بينهما ماضين فمقتضى الذي يستحقه انما هو كونه شريكا في  
 ولا شئ له من الربح ما اعلنا في ذلك في مال الامر في يكون قراضا ولا حكمة اصطلاحه وان حصل الامتناع في المال لعدم كون العمل منها بل لا يكون المال في يد  
 الغالب الاضاعة وذلك لان حصص الشريك مال مبعوث للتجارة في يد الوكيل فان في الفخار البضاعة طائفة من المال منعها بالتجارة فقول البضاعة مبعوث  
 اي جعلته في او في الشئ كسبضع ثم الى المهر ويجوز ذلك صح في عندك لا يخفى عليك ببناءه على اعتبار العمل منها في الشئ وقد عرفنا الجنبه ساريرا  
 كما انك عرفت الحال فيما لو شرط التفاوت في الربح مع المساواة في المال في الله الغالب لسلطنة الزاوية اذا اشترى احد الشريكين فادعى الشريك ان اشترى لها  
 فانكر فلا اشكال ولا خلاف في ان القول قول المشتري مع بنية لانه اصر بنية وكذا لو ادعى ان اشترى لها فانكر الشريك فان القول ايتم فوليها بينة لطلوعها  
 من كونه اصر بنية بعد عرف من كونه امسا بل لو ادعى على المشتري في العقد يجوز الشراء للشركة مثلا امكن نقدي قوله لان الاختلاف في فعله ولا ظاهر به  
 بغيره الملك نعم لو قال كان مال الشريك وخلص ما بالقيمة كان القول قول الآخر في تلكا اقصاه بنية كما هو واضح المسئلة فاحملوا على احد الشريكين  
 سبعة بنية وهو وكيل في البيع والقبض للممن عن هذا فادعى المشتري تسليم الشئ اجمع الى الباع الذي هو الوكيل وصدة الشريك الموكل من المشتري في  
 حقه قطعاعا لانه لو سلم ان وكيله على القبض هو الباع بالبايع ولو سلم ان المشتري تسليم الشئ الى الباع قبل تسليمه الى الشريك المصدق اذا كان عاملا على  
 الفاضل في النصف لآخر الزاوية اليد وهو حصص الباع لا ارتفاع التهمة في البيع اليه عنه في ذلك القابل لكن اذا كانت شهادة في اذنا هو موقوفه اذ ان كان  
 بوصول جميع الشئ اليه والضرر عدم قبولها مما يرجع اليه لكونه من مباحا صرفا وبجر النفع اليه في ذلكا من حكم فبطل ايتم على الباع بناء على ان الشئ اصر في يد بعض









مضاربة ولا فوضه مع ترتيب عليه احكام المضاربة مع انه يمكن القول بمقتضى العقد ايضا بالقبول الفعل بناء على اتفاق عقد المالك بين المضاربة ومثله كانه ذلك  
لكن لا يترتب منه هنا بعد من شرط المضاربة بين كون هذه الكيفية عقدا او لا كما ان مقتضى من عدمه الفرق بينهما في الجواز وغيره من احكامها نعم هنا على عدم شرط عقبة  
الغاطي في بيعه فيخرج البيع في الغرض من العمل المانع فيه مستظهر بالوثيق العقدة وكيفية عقد هابذ لك لكن قد عرف المحققون ان لو كان ثم اجماع على ضرورة وجود شرط  
الفساد وان كان كثيرا من كماله فبقية المناظر في اشتراطها على نحو ما في بعض كتب الفقه اما غير ذلك فما يعتد به في غيرها من العقود والافعال والبيع من يفتي على مقتضى  
مادل على اعتبارها الذي لا يفرق فيه بين الجائر واللازم ضرورة كونه من كفايات العقد والنوع في العقود الجائر فبالنسبة الى الاكتفاء في الجائر ما مثله باللفظ  
لا يقتضي التوسع فيها بالنسبة الى ذلك وثبوته في الوكالة للدليل لا يقتضي التوسع فيها بعد من القياس هذا كله في التوافق اما الجائر فلا يرب في اعتبارها  
لا اتحاد الطرفين في العقد اللازم بحققناه في عمله والله اعلم وكيف كان فهو جاز من الطرفين لكن منها ما يقتضي سواء حصل المال ان صار دونه او ان كان  
بغيره من خلافه فانه بل لا اجماع يقتضيه عليه وهو كالحج في الخروج عن عهده المردود لكن ذكره من احده ان كان افساخ العامل ولم يظهر مخرج فلا يفتي له وان كان  
المالك ضمن العامل اجرة المثل في ذلك الوقت صوتا للعلل المحرم من الخلع عن الاجر مع احتمال عدم الاتصال بتمام العامل عليه بغيره فانه لا يفتي له في العقد ولا مكانه  
فمن ظهور الربح بل بغيره مع خلو الوضعية المستغرقة لكونه وقاية لاس المال فلقد قد بين ان هذا اخره على المسلم المادون منه التي قد هنا ما ساجا  
تقتضي استحقات الاجرة في الاول كما نحن في وقتنا من الثاني الى ذلك اجماع والافعال على جواز العقد عن المادون على البيع وعلى كل خلاف فلو اشتد في  
عقد المضاربة لاجل ان لا يلزم العقد من قبله على احد منهما فيقول كل منهما مضاربة فلا يفتي له في الاجل في تلك وغيرهما بعد فليس الجائر وهو  
بما سقت من العقد والشرط صحيح اما الشرط ففائد التمتع من المصنف بعد لان التمتع تابع للاذن ولاذن له واما العقد فلا ان شرط المذكور لا ينافي  
مقتضاه اذ ليس مقتضاه الاطلاق قلت قد ردد من العبارة عدم التمتع من غير شرط في المادون بغيره فانه مقتضى لو قال ان مرث بك سنة فلا يفتي له  
وبمع صح عندنا لان ذلك من مقتضى العقد الذي هو شرط الربح المالك على مخرج الغرض متى شاء وعلى منع العامل مما يشاء من النوع والزمان والمكان ضرورة  
ظهر الاستدراك فيه في ان الاول ليس كذلك هو من افراد المسئلة المتذكر ما يقوله ايضا وليست كذلك لو قال على ان املك فيها اى السنة منيها فانه شرط ظاهر  
لان ذلك مناف لمقتضى العقد بل لا يفرق في هذا المذهب بطلان العقد معه فالحقيق ان لو ان اريد ما يشترط لاجل المصلحة الاولى مع وان يترتب المصلحة الثانية على  
واطل كما صرح به غير واحد بل احيد خلافا هنا في فطانه واد في عدم وقوعه كاشرا فخران العامل المالك وان اذمه بخصه من الخصاة لا انه فانه فاشترط  
ذلك ان اريد بها الكفاية عن الزوم مثلا ما عارضه لولا الشرط لان المراد به ما ينافي في حكمها شرعا فانه لا اشكال في بطلان المخرج انما المصلحة في الاول منيها  
من منافيات مقتضى العقد المراد به ما يفتي على العقد بالقبض لا ريب في عدم منافاة الزوم بعقد المضاربة لانه هو كالحج في العقد اللازم الذي لا اشكال  
في صحة اشتراطه ومن هنا كان لشرط الزوم في العقد الجائر بعقد لازم لغيره ولو ان من المنافي مقتضاه لم يصح ذلك اذ هو كاشرا على عدم المالك في البيع نظير  
هنا عدم ملك العامل المصلحة من الربح لا اشتراط الزوم في المضاربة وكذا الكلام في الضمان الذي لا ينافي في كون المصلحة من الامانات مضمونة كعاد المالك  
والقبض والاعراض المشترط بها ذلك والمقبوض من الربح بل بغيره ذلك بل يستمع ضمنا العامل في كثير من وجوه المضاربة بل وكذا الكلام في اشتراط الزوم لاجل  
حصته من الخصال جميع هذه الامور من الاحكام او ما هو مقتضى اطلاق العقد لانها من منافيات مقتضاه التي تعود عليه بالقبض فمحييا بقية شئ  
وهو ان قد صرح الفاضل في عدمه وتبعه ومع صدقته شرط المالك على العامل المضاربة في مال اخر او اخذ بضاعته منه او قص او حذمه في شئ بعينه معللا  
له الثاني منها بوجوه قوله تعالى وقول المومن عند شرطهم لكن عن ابن الزباج الحزم مقتضى العقد والشرط وكذا شرطه لان هذا لا ينافي ولو قلنا  
الغرض والشرط جازين لكن لا يلزم الوفاء بكان قويا ثم انه في وجه صدق الحزم عن عدم لزوم الوفاء به ثم قال هو من ان العقد جازين من الطرفين لكن لو كان  
واحكم ما اذا عمل العامل لم يفت بالشرط ظاهر مخرج والتجدي يقتضي لغيره ان المالك لا يفتي بغيره فيكون التراضي يكون للعامل اجرة والمالك الربح الى ان  
فما في وضو شرط ذلك من طرف العامل على المالك حكمه كما هنا لغيره فافوا لان الفسخ هنا بعد العمل اذ يحصل الوفاء يكون للعامل لانه انما يفتي بالقبض  
مع هذا الشرط قلت لا يخفى عليه ما في الزوم جعله مقتضى النظر وخصوصا فيما اذا كان الشرط للعامل فان الزوم تسلط على استحقاق الربح كذا الذي هو شائع  
لما للمالك بقتضيه العقد مما لا يمكن التزم فبقية له فالحقيقة عدم مدخلية الشرط في ذلك انما الكلام في حكمه بالنسبة الى وجوب الوفاء به وعدمه فمحمول الاول  
لكن بمقتضى الوجوب المشروط بالوفاء على العقد وعدمه ان شاء فسخه كونه كقضى مقتضى العقد اذ هو من لواجه وبطلان العقد يرد في قوله تعالى وقول الغفوة  
بناء على كون المراد منه الامور الوفاء بمقتضى كل عقد لم يحصل له فاسخ جاز وازم وفي قوله المومن عند شرطهم فمحمول الثاني لا يفتي له على فسخ العقد  
بل على عدم وجوب الوفاء به وان لم يقتضيه العقد للاتصال بالخارج من خارجة الامة المراد منها العقود اللازمة للوفاء به لا من باب الوجوب المطلق وكذا  
قوله المومن عند شرطهم المراد منه بيان صحة اصل الاشتراط فان كان كذلك لازما وجوب الوفاء بالشرط كونه مخرج من فواج العقد فلا يلزم بل يكون مخرج شبه  
الوعود ولعل هذا هو مراد الشيخ والفاضل في من الحكم بينهما لان المراد عدم لزوم الوفاء بالعقد باعتبار جواز العقد والافاء الوفاء به واجبا عند  
فسخ العقد اذ هو كاشرا في الدليل على ما قبله من المعلوم خلافه فشرطه عدم كون الشرط اولا من مقتضى العقد الذي لا يلزم الوفاء به وان لم يقتضيه العقد فان لم يرد  
او وكل واستغناء وضوابط ايجاب بعقد من هذا العقد لا يوجب عليه الوفاء بمقتضى ذلك فالحال ان الوفاء به يفعل كل ما هو اكل ويتناول العلوي في  
عين مال لغيره ان الشرط اولا منه يعلم انه هو مراد الشيخ والفاضل فيما ذكر من عدم لزوم الوفاء به وهو لا يخرج من قوة والله العاقل وعلى كل حال لا يفتي له  
على العامل ان لا يشترط الا من يرد ولا يبيع الا على عجزه ولا ان الناس سلطان على امواله وكذا لو قال له على ان لا تشترط الا التوبة العفو مثلا او في  
الغلاي سواء كان وجوبا او اذنا اليه عام او اذنا له عرفت خلافا لبعض العامة في الجواز لا يفتي له وهو واضح الصغف نعم لو شرط عليه ان يفتي بصلاته كان غناء

والا يرد به عند شرطه





او العيين وبما اوجدت في ذلك شعبا جامع صد الاول لان استحقاق الثقة في مال المتباني منوط بما لا لا نظر في العمل ومن هنا الجواب عن سبب التصديق على المذكور او يمكن  
 نفسه او يد عليه في اخيره لا يقتضي ان لا يستحق شيئا من امواله وانما في حال الشك في ثبوت انظر جازان الشيب ط على القول بالآخر الذي هو وحيث ان ادعى على نفسه المخرج من مخرج  
 كذا ناهج في ان يقتسط على المامنين والعلمين فماعتن في الحقيقة من عدم جريان ذلك على هذا القول بل تكون الثقة على نفسه تكون كالحاضر فطبقا لاشتغال مال نفسه  
 وان استحق مال الغرض في واحة والتعليق المذكور فيقضي على القول بالآخر ايضا ومن هنا حكم عن السيد الجليل ان جعل المال في سعة الثقة وشيئ من التفاوت بين حال  
 خاصة احسن في الشك في عبادة القول من توقيع الفرض وهو ما لو كان مع هذا القول نفسه ربما يوجب الاحتمال الاول ظهور خيرة الثقة في الذي ليس معه الاموال فبالفرض  
 محل العمل منه في البحث الاصل في مبدد في الفضل المتباني الذي معه ثبات مسدود ضرورة صد كونه مضافا والنزاع في مخرج فيه اما ان يكون له من جميع المال  
 يشتمل على جميع غايه التسليم ولا تختص بما لا يكون اخر من جميع بل يرجع مع ان عملة الاستحقاق صد وصف المضاربة المتحققة في الجميع فلا عكس لا النور في بعد  
 المذكور وثمة الثقة ليست ثقة بل يقتضي اسيافه من مثال ذلك كما لا يخفى على من لا حظ في نظارة وفي النفقات كما انظر في ابي اسحاق في ذلك ايضا حتى لو كان مال  
 لنفسه وما لا يفر من سعة الثقة من مخرج صد كونه مضافا معه الا انما كان السقف ليس للفرض خاصة في النزاع وعلى كل حال ففي كونه على الاصل  
 والاشكال في الشك في هذا وفي ذلك بعد ان ذكر النزاع في الفراضين قال ولا فرق في ذلك بين ان يكون قد شرط على ابي كل واحد منهما او اطلق بل في ثقة واحدة  
 على التخييل بل لان ذلك منظر على التخصيص الشرطي عليه بالعمل هذا مع جعل كل واحد منهما بالآخر اما اطلق صاحب الفرض الاول الثاني بشرط على ماله  
 كما ان الثقة جاز واخصه به وهو شرط على الثاني وقد تخرج بذلك الكركي قال لو شرط في الفرض الثقة فاحسن من شرط لا ذلك من شرط على اخصه بالشرط والشرط  
 لو شرط في شرط واحد مما اطلق في الثاني من الاول الفراض في نفسه من ماله خاصة عملا بشرط وهو قد يبيع بذلك الفاضل في كونه فان فيها فان شرط صاحب  
 الاول الثقة من مال الفراض مع علمه بالفرض الثاني جاز وكان ثقة على الاول لا لم يعلم بالفرض الثاني بسط الثقة وان كان قد شرطها الاول لا سيما  
 اطلق له الثقة بناء على اخصه عليه بل في الحقيقة قد عرف في السابق ان شرط الثقة انما هو متوكلا بشيئا تاما عليه فصوره الشرط كونه شرط الاطلاق والشرط  
 ذلك ولا يوجب الفرض مع الاطلاق فيه وان علم احداهما بالآخر كما لو اريد من الشرط اخصا على الثقة على كل حال فليكن ذلك لا لا فرق في مع بين صورتي  
 الجعل والعلم ودعوا اذ قيل في ذلك ان الشرط حال العلم دون التحمل لاشهادها والله الغالب ولو تعلق صاحب المال ساقا امتلا فانه في المال منه بفصل في  
 ثقة عوده منه خاصة لا ارتفاع وصف امانة الذي هو سبب اشتراط الثقة ولا يوجب على العقل الجاز الذي هو مخرج من ذلك نحوه فاقص بعض الفقهاء  
 من شرطه اوجه الضيق كيف كان فلا اشكال في اختلاف في تلخيص المباح في العيب الذي لا يوجب اخذ الارش نعم كان ذلك ونحوه القطر لان الترضي لا يفتقر  
 الاسماء التي يحصل بالقبول والبيع فلا يتقيد بطلانها بالاول وان كان هو كذا في الاطلاق الوكالة التحمل المدة القيمة التي لا يناسبها العيب كذا الكلام في الرد  
 بالبيع اخذ الارش لكن مع ما لا يرد كونه من احد من الاخصا لا يقتضي الاطلاق لان هذا البيع هذا بين المثل من نقد البلد لانه كذا في المعارف في التاجر في تحصيل  
 الرجاء في النسبة من التاجر في الما لا لا يوجب كالتصنيع ببيع بدون ثمن التاجر كذا في الكسار في بيع العروض لكن في ذلك وعبرها المناقشة في الاجابة عن من ان  
 المضاربة تفان في الوكالة في بعض الاحوال لان الترضي لا يقتضي تحصيل الرجوع وهو قد يكون بالتعرض لا في جوارحه بامعها الى ان قال لو اذن له في بيع من ذلك  
 عموما واخصا كضرب كيف شئت بحسب ما يملك ونظر ذلك فانه يجوز له البيع والعرض فطعا ما المدة وثمن التاجر في الجاهل بالمال المتجرى وانما  
 ما يبيعه وبين فاضل الرياض حيث جعل المدة على حصول المصلحة مع الاطلاق وان كان ترضيها في نحو البيع بدون ثمن التاجر لا يوجب له ان لا يوافق له على ذلك وان  
 كان قد ترضي من بعض العبادات والتحقيق في الاخصا للموقوف مع المصلحة اذا كان لا يرضى عليه البيع فيسقط ويلزم ثمن التاجر في الما مع الاطلاق المدة  
 حصولها في الفرق والمعارف بين التاجر في تحصيل الاية بالاجابة وما التاجر وان فرضت فيه المصلحة فلا يدخل في الاطلاق وليس العتوان لاذن في عمل كل عاين مصلحة  
 وانما هو الاطلاق المنصرف الى الاطلاق للمعارفة التي منها نقصان ما يملك من الناس والله اعلم على كل حال فانه لا يوجب له لو خالفه اذن عليه اللفظ  
 لم يفتقر الى اذن المالك لكونه ثقة فاذن وقعه بدون اذن المالك وهو غير باطل عندنا وانما هو فوضعه فان اجاز ففعله كذا في ذلك شعبا جامع صد الاول لا لا يملك  
 قدر على تحصيل التسليم والاضمان التمسك في البيع الصحيح لا القيمة ومع علمها بيجاسد واليعين مع الامكان والاضمان في البيع لاشتماله الاثر في المثل  
 وان كان ازيد ولا التفاوت في صورة القيمة لا يمنع عدم الاجابة ببيع باطل فحينئذ يملك المالك عين ماله الذي تعتد به وسلم من غير ان شرطه فلهذا يفتقر  
 في ضمانه بانه مع اخذ المالك ورضاه بالبيع سببه صار التمسك الذي في ذمة المشتري مرضاؤه ولم يحصل من الغامض فاقبض ضمانه بل لعل ذلك كان في القاء  
 اذ انما المقتضى منه ثم تدب لخاصة فاما المالك ذلك ورضاه بالتمسك الذي في ذمة المشتري ان يكون لخرج الخاص من الضمان ولا يفتقر ضمان العبد الذي كان  
 عليه الى التمسك الذي لم يشترط عليه وكان ذلك كله لا اشكال فيه فمقتضى المعلوم من القواعد اللهم الا ان يفتقر في خصوص المقام الذي يسمع نظارة التصرف  
 والفتاوى بضمان الغامض داخل في شرطه عليه المالك ان بقيت المضاربة صحيحة والرجوع بينهما لم يعلل بخلافه لا في في المخالفين الشرط الجبر على العمل  
 من الاطلاق فاذا قال الاثر مثلا في ان لا يشترط في عدم ضمانه ولكنه صحيح والرجوع بينهما كما سلف في فالحق فيه المشتق من الاطلاق والاولى بل ان الله  
 الغافل العامر وكذا يجب مع الاطلاق ان يشترط عين المال لانه له نوم والميل في من حصوله بعد لاحتواء العمل عدم اذلة المالك التاجر في الما لا لا يملك  
 بالذمة فان يودى الى وجوبه في غير كذا في صورة قوله في ضمانه قبل الوفاء فيشرط في الذمة للمالك ليعمل لانه في ذلك ولا يملكه كذا في ذلك  
 ذلك باقتضاء الاطلاق عرف التزم بالذمة على وجه الحلول واذا في ذمة من مال المتباني كذا في المعارف بين الناس من غير فرق بين الملاك والعمال ولو كان  
 نعم ليس العتاء في الذمة على اذلة الوجه على غير مال المتباني فانه ليس في الاطلاق ما يشرط لاذن بذلك ويمكن اذلة الاخصا المنع عن هذا الجواب في ما يشي  
 الاول الذي قد خضع في العرف فيجهد من التزم باليعين فاذا التزم بوضع ذلك من الغامض فلهذا يملك مال المتباني اذى المالك من غير ان يملكه من متناول الاطلاق







عن الغضب ليس صولا اليه المالك يكي فذلك في كتابه ومن هذا الحق ذلك على وجه يعلم منه فو عدم الضمان ولو من جهة انضواء العقد الاذني في عدم الغضب  
وما في ذلك من ان يحرم العقد لا يضيئ ذلك وانما يحتمل الاذني باكثر ولو هو من ان الضمان واضح الضعف في حكمه عن العلامة فيكون مستظهر من ذلك ان يكون المالك في يد  
العامل ليس بشيء في حكم الغرض فلو قال المالك اني ابقى المالك في يدي لا يقع الشك كما شريف مناعا صرح لا ان كان وضرة عدم منفاة ذلك على تقدير تسليم انضواء  
اطلاق العقد في ذلك الصبر ثم المكروه في عدم دلالته اطلاق العقد على الاذن في البقا والاعمال وتغلب على انه اذا لم يكن كذلك في معنى في صوته ما اذا التزم به ودفع المالك  
الى البيع التي حكم المص وغيره بل في ذلك الاجماع عليه بان مقتضى فعله لا يبر من الضمان لانه قد مضى دينه في المالك ما قد مضى صرح بذلك في تحقير الاذن عليه  
هو قد اعترف به جراحا في ذلك في كلامه من ان الضمان معها جراحا في حكمه بعضهم القول بعدم مضيقه بانتهى وكل محض وان كان له في القرض مصلى اذ هو  
كالوكل يجعل بذلك ظهر ان الضمان كراهه من جميع اطرافه ولما القول بعدم الضمان معها اتم فقيه مضافا الى ما سعه انما اذ اية اخرى في دخول من ذلك  
تحت سلطانة الذي هو معتد اليه وان ادعت خبايا الحقيقة في ذلك فلا حظا مسافة في كتابه في قوله والله العاقل ولو كان يدين لم يحرم من حله فضا في العقد  
بلا خلاف لا اشكال للماعرف من اعتبار العينة في مال القرض المنافي للدين وكذا الوارد للعمال في قبضه من الغرض بما ايجدها العقد بعد القبض وهو ليس  
بالاذني عن كونه يديا يتصور على القبض في العقد عليه قرضا فيكون موجبا فاما ان يصرح على جواز مثل ذلك وفي ذلك في قول المصنف انما اشارة الى ان  
القبض وان كان منتهى على عقد فاسد فبما ان يكره ذلك من حيث اطلاقه الفرض عن بعد وقوعه على ان ظاهرا العبارة في غير الضمان بالاذني مستفلا لا المستفاد  
من العقد الفاسد لا من سبل **التغير** لعل قولنا في هذه المسئلة فانما تضمنتها في قوله ان يصرح لان المالك في القرض ليس بمالك عند العقد ضرورة عدم  
دخوله في الملك من وجه البيع على وجهه بل في الحقيقة لا يمتنع فلا اشكال في الفساد اذا قلنا ان الضمان من جواز طر في حقه فساد ولو ما في كتابه انما  
مناه فانه الوارد في بيع لان العقد الاول بطل بالوفاء وليس هو موضوعا بالتمسك الى الوارد الذي لم يكن له علقه بالمالك حال العقد بوجوه من الوجوه  
افترق عن اجابة البطل الاول العين الموقوفة من مدة واد على جودهم فان الاجارة تضع بل اجارة البطل القائل فيعلق قولهم من الواقع الاجارة على المدة الزائدة  
مقتضى الامر لم وان لم يجره بل حال العقد فبالا لتمام الذي هو ابتداء ملك الوارد بالوفاء في المدة الفرضية فيكون القبض عليه حال العقد الغير ولكن القبض  
اجرى العقد عليه بخلافه في تمام الذي هو لتمام لكن بالموت فيتقاعمت الوارد فليس هو عقد فساد في ماله فصول من غير الذي لا ماله فصوله حال العقد  
وكذا الاجارة في انشائها المدة مائة انشائها بنا على انفساخ الاجارة فانه لا يجرى في صحة الاجارة الواحدة في مثل الوصيلة التي يضر بعد الوفاء الذي  
قد عرفنا الحق فيه وهو واضع بل لا يصح انشاء القرض في الغرض الذي قد عرفنا من ايج المالك فيه والعروض حتى في النفقة منه خاصة ذكر المحلة ولما ذكرنا في بيع لعدم  
قوله من العروض فيكون كون المالك فاضا والا فلا يخبر عليه لم يكن به باس حتى اذا كان بلفظ التغير لماعرف من عدم اعتبار اللفظ خاص في مثل هذا العقد بالله العاقل  
ولو اختلفا في مقدار المالك فالقول قول الغامل سواء كان المالك اياها او اقلها بغير نظر او غير لانه اختلاف في المقبوض في الواسل اليه والداخل في سيطر  
بالغرض فيه ولا ريب في ان لا يكل عدم ذلك بالتمسك الى الزايد بل هو صورة التلف فانه محض الاصل براه فانه منه فيكون هو التمسك بظاهر المبلغ وغيره بغير  
ان ذلك كان حتى لو فرض ظهوره في ذلك ايضا لكن فالتسليم بان ذلك في قول الغامل الى نحو زيادة استشفاء في المالك الشخص في ذلك في الحقيقة اختلاف  
في مقدار استحقاق الغامل في المالك الشخصي ولا يشترط القول في المالك منه لاصاله عدم استشفاء الزايد واصاله عدم ربح المالك وعدم زائد ولا الاصل  
مع بقائه المالك الشخصي كونه جميعه للمالك بل هو كونه في صورته التلف بغير نظر اذا لم يكن في مال المالك وان كان الاصل بغيره كونه جميعه له كما افهمه الغامل  
فهو ضامن لرجع اذا ضامن تابع للاستشفاء في ومن هنا جرم في معصاة ولك ما ان القول في مال المالك في الغرض واستشفائه في الغرض من اجله الا في معصاة ما عرف  
الحقيقين من ان القول في مال المالك لا مع التلف بغير نظر لا ينفق عليك ما فيه بعد لاحاطة ما ذكرناه ولو حظ الغامل في مال القرض بغيره ان المالك لا يبره من خطأ  
لانه قد عرفه مشرعه لا يضره كونه ثانيا في ذلك ولا يجوز خلطها كما لو دفعه على ان اشترى عيب في ليل العقد بذلك فينبغي الرجوع بينهما على حسب الشروط  
وان اشبهت ذلك الغامل وضمن هذا كله مع طلاق العقد ما مع الاذن في ذلك بعموما وخصوصا فلا باس به مع المصلحة في الاختيار كما هو واضح الامر الثالث في الرجوع  
نظم المحلة منه بالتمسك في هذا المعاملة ان مضافا فضعف وان ثلثا قلت دون الاشماع في الاصل هو الموافق لما هو المشهور في الجمع عليه من مشرعيه المدلول  
عليها بقوله تعالى ان يكون بخلافه عن فراض وغيره والباقي من السنن الروية من الطرفين فاعز العبد والشفقة في النهاية وصلاد وطبر ابن جرم وطبر الى الصلاح  
من عدم مشرعيه فاقبل الغامل في الاجرة المثل ذلك وقع من المالك انشاء المحلة من الرجوع لانه من الوعد الذي لا يجب الوفاء به معلوم الجلال في قوله تعالى  
نعم لا بد ان يكون جميع الرجوع مشاعا على جهة الشك بانهما فلو كان لاحد ما عني معين منه والباقي لا يشر بطل اجاعا وكذا القول في حله فاضا الى الرجوع عند انشاء  
كان يمكن هذا الرجوع ايضا عند نظر اللجنة اذ قد عرفنا ان المالك المدفوع ليعمل على ان الرجوع للمالك بلا اجرة للغامل فخرج في الجائز في تمام لا يختص بلفظ  
اللفظ المركب وان ذكره بلفظ القرض لان يمكن ان ارد ان يضمنه لو كان فاضا في من الغانة ولكن مع ذلك فانه قد عرفنا ذلك ومن ظهور اللفظ في اذنية  
الحقيقين الذي هو اعم من الصحيح والفاقد وهو غير معتد بالصحة الذي هو الاقدام على التبرع والعمل وليس الغرض في تبرع بل اوجه دفعه فاضا الى الرجوع  
الفساد كما هو كونه لفظ الغا والفساد في قوله فاضا الى الرجوع كونه حيد من تبرعها فارجع كل للغامل فيكون كونه فاضا فاسدا فارجع كل للمالك وعليه  
في الغامل الاذني في ما يفي كونه فاضا فاسدا كما هو المشهور لان نفوقه فانه حاله او عقالية على اذنا الاقدام على التبرع في الاذنية انشاء التمسك بالمال في  
الثاني وكاد في ذلك في ذلك بقوله فاضا الى اشكال ان بعض الغرض في الغرض اما ان يقصد شيئا او يعلم ما قصد والا كان قرضا في الاول وقرضا  
فاسدا في الثاني بغير اشكال لكن لا يفي عمل ان لا يدر على العقد الاظهار للفظ الضامن من اللفظ والغرض من صدد لفظ الغرض منه والمشاورة للفظ  
فليس الا الحكم عليه باعادة العثم لفساد منه بمناه على اعتبار الشك في الرجوع في مفهوم الغرض فيجوز ان ارد التغير سنوا اذ ان العقد والغرض لان العقد

هو الذي يشترط في العقد ان يكون له ثمن

هو الذي يشترط في العقد ان يكون له ثمن

هو الذي يشترط في العقد ان يكون له ثمن

هو الذي يشترط في العقد ان يكون له ثمن

هو الذي يشترط في العقد ان يكون له ثمن

هو الذي يشترط في العقد ان يكون له ثمن

هو الذي يشترط في العقد ان يكون له ثمن









كتاب الميراث

والفرض بقضض ظاهر اعتبارا من اخص جميع المال وقدره ان يكتفى بضاضه من راس المال كما لا يخفى على من علم الاستقراء  
 الفسخ والمال عرض لكنه جميع على مخاوه من وجوب الاضاض على العامل ولما عاينتم لك فلا ريب في فساده على حصر من يخضع ما يطفئ الفسخ ما وولتكم  
 غير بعيد من الغلط والمخبر كونها بالواجب في ما ينفى فيها اختار الحق السابق الذي ذكرناه في الصور الثمانية واما الصورة الثالثة فليست مذكورة في كلامه و  
 عدم الاستقلال فيها وقدره في حال كمال عرف لاشارة الى صور الفسخ مع الفسخ قبل القبض في حصول الفسخ فيها بل وبخلافه بالمال لا  
 المضاربة الذي ظهر فيه الرجوع لمنح حوال العامل في فسخه المال وانفساخ المضاربة كما لو سار المال من خلافه والواضع اجنبى فان الظاهر بقاء المضاربة فيما  
 برز من الاجنبى كما صرح به الفاضل في ذكره والله اعلم بالامر الرابع في التلخيص وفيه مسائل لا بد من الاطلاع على الاشكال في ان العامل بين له على ما في الفسخ الا  
 عن فسخه او خيانه ولو لم يتعدى ان فعله ما لو اذن له شرعا فيه ولعل من السفسفة بل ان من المالك وشراء شيء منها للمالك عنه ويجوز ان مما عرض ضمانا  
 فيه وان يقتض المضاربة بالظاهر الادلة كونه ضمانا للوضعية التي تكون في ذلك بل جميع بعض ما تضمنه بالتمسك الذي يكون للتمسك في السداد التي ينافر عنها بالادب والقبول  
 ضمانا للوضعية بخلافه بعد التعكس والتسفر مثلا ولو شاعى التسفر في البلد من على وجه لو يقع في السداد التي ينافر عنها ايضا لاطلا في كونها على العامل مع مخالفته  
 نعم لو فرض كون الوضعية سابقا على سفره وتعدى في مسافر وياج مما فيه تلك الوضعية ممكن عدم الضمان وعلى كل حال لا اشكال في خلافه في ذلك  
 العامل مقبول التلخيص لا تامين وقد عرفت على المال بانها لا تامين غير من عندنا بل من عواه التلخيص ظاهر يمكن انما البينة عليه او حتى وهل يعقل في الرضوخ  
 من كونه امينا كالورعي وما في عدم قبول قوله من التكليف لا لاطاق الاحمال صدقة فكلية فائدا من ذلك من ذلك والتخليد السج وهو حكمي عن التسخ ومن صالحة  
 الرزق يكون اما لك منكر الظاهر لا يعقل لعدم قوله ثم البينة على المدعي وقبول قوله في التلخيص مثلا لا يقضي القبول في ذلك وليس الادلة ما يقضي قبول قول  
 الايمن في جميع على وجه يشمل ما نحن فيه والغياس على الورعي عنه خاتمة نصوصها بعد الفرق بينهما بالغرض هنا لا يصلح للمالك انما حاشا على المقام الذي  
 هو ملصحه بها والتعليق من المثل والقيمة يرفع التكليف لا لاطاق والتخليد بالسج اذ الكلام هنا في القبول وعدمه من حيث الغرامة وعدمها لا من حيث ضمان  
 العبد عدمه مناه عن الغريب ما في مع صدق ذلك من انما العبد قبوله في الرزق وتخليد في التسخ لواقع على تكراره لتحمل الصدق ثم فخر حوا من ذلك في الغالب  
 حيث يد على التلخيص فضلا عن المقام الذي هو هو لان يحمل على مؤاخذه ومطالبة به وان ادعى التحبس فلا سنفها ويرى الى يحصل الياس من ظلم العين  
 منه البذل للحيولة لان شمله ما في في حق التلخيص خصوصاً من الغالب ليس كلامه ينفي هذا فيبقى المظن في طلب تاس بالتمسك المقام والغالب  
 فترى ثبوت العين عندك في ظاهر الشرح لان يرضى المالك بالبذل ويكون ذلك من حيلة الغريم ان الشريعة لكن لا يخفى عليك ان ذلك كله خروج مما نحن فيه وان كان  
 هو حيث لا حيث يكون الدعوى في خصوص العبد فما اطلب فيه صاحب او من الانكار عليه فاعلم ان الاعرف له وجهاً اذ الاعاوى كلها من هذا القبول في تحمله  
 ضرره لا يثبت له منها في دعوى الغرامات ونحوها فافهم في دعوى خصوص العين نعم فيه ما ذكرناه من المراد هنا من القبول وعدمه بالتمسك الى الغرامة ولو فرض  
 اراده المالك خصوص العين لا يخرج ما ذكرناه فتم جيد والله العالم بالسئلة الثانية اذ اشترى العامل من سبيته على رب المال فان كان باذنه وجع الشراء ويتفق معه  
 عليه لعدم ملك الولد العودين فان فضل على من المال الذي دفعه للغريم عن غيبته كان هو الباني في قرارتها لعدم انقضاء عقد ولا لطل الغرض لا من حيث عقد  
 الغرض على طلب المير فكل تصرف يتنافى به يكون باطلا ومن جملته شراء من يتفق على المال لا من تخيير شخص فضلا عن ائتمه على الغرض المقصود من العقد في فرض ان  
 المالك في شراء العامل بعنوان هذا لا يثبت له ذلك من تصرف المضاربة وانما هو من تصرف الوكيل الخارجي عنه فافهم في ثبوت الذي هو من ثبوت السداد والمالك  
 له ويكون الثاني في راس المال ان كان لا يطلد المضاربة من اصلها هذا كله اذ لو كان في العبد من حيز الشراء واما لو كان فيه اي العبد المذموم فوضا فالحكم عن  
 انه ممكن ان يرضى من المال حصته العامل من اوائده لا تحفل بذلك بالظهور ولا لا يقدح فيه العنق العنق في الضار واذن المالك الذي من جهة الى السداد طاعة من المال  
 بعد ظهور الرجوع وانما فانما لا يرضى على العامل ايضا بناء على التزانية في شمله لا انه يجرى المالك لا يصبى مع يساره ولا اسعنى العبد فيه ولكن مع ذلك كله لا  
 عند المصروف في الشهادتين وبغيرهما الاجرة لا الحصة لا عرف من عدم كون ذلك من عمل المضاربة المعنى فيه مكان فليبس المال للرجوع واما الاجرة فيكون في ذلك على  
 هذا العمل وتعلم ما تقدمه من الميراث في السفر وغيره من المفارقات من حين العقد الى حين وقوع الشراء الذي هو مع ان المالك في قوة فسخه فيثبت له عامدا على  
 الاجرة كما اوضحه المالك قبل ان يشترى العامل ولكن ان سعى مسافر وعمل نحو ذلك واما العمل المزمور فهو وان يكون من مقتضيات العقد لكنه عمل امر به  
 من فاعله بعد نفسه العمل لا عوض فيجب ان يثبت له اجرة مثله بل على فرض انقضاء العمل من حين العقد فيه ففيه الاجرة وان كان شمله بما يحتمل الاجرة والا فلا وحكم  
 المقصود وغيره ما لاجرة لا يبيع ان يثبت له الاجرة فان كان العمل له اجرة فدان الاخذة على اجرة المثل يقتض ان المثل لاجرة قطعاً الى ان قال هذا يحصل الفرق  
 عمل هذا العامل وعمل الوكيل الذي هو عمل على الترخ والاجرة ليس من مقتضيات خلاف الغرض فانه منبى على طلب العوض على عمل من حقه او اجرة فلهذا  
 خلاصته ما في التلخيص مع صدق ويل غيرهما لكن لا يخفى عليك اذ ان لا يمكن اجماعه ان لا مانع من جعل مثل هذا الضمن مع مقتضى المضاربة مع الفسخ من المالك  
 جهته من حصص من الرجوع او يثبت العبد فيها او يصير من العبد شريك بينه وبين المالك بناء على عدم التزانية لا طلاق بل على وجه شراء العامل بالمال على وجه  
 لغنى على المالك مما لو ائتمر ايضا وقد عرفت انما بعدا وقد بحث سابقا عدم دليل على اعتبار المالك التلخيص في كل من مال المضاربة نعم قد يقال ان نحو  
 لا يكتفي في اطلاقها وثانها ان المخبر عدم الحصة والاجرة معاً بناء على عدم كون من يضره المضاربة ضرورة صيرة في ثبوتها بالادلة في ذلك كان ذلك هو المراد منها  
 وان ادى منه من مال المضاربة التي هو اصل مال المالك وما ذكره من الاجرة على الغرض في جميع مما نحن فيه صريح في كون الكلام في الاجرة على العمل كما ان في قوله  
 الغرض المزمور بين العامل والوكيل كما اوضحه في عمل العامل فيما عقده عليه من العمل لا في عمل اجنبى خارج عن المضاربة على ما هو المقصود من تنبيه احتمال الاجرة  
 باعتبار كون عمل ما دون ادائه لوظفه من العامل التلخيص لشبهه بوكاله وغيرها وكان العمل مما لاجرة من غير فرق في ذلك بين خامل المالك وغيره كما انه لا فرق في المقام

دليل على صحة ما ذكرناه

والقول الأول لا بد من العلم بالشيء قبل العمل به

مبين ظهوره في عدمه بناء على أن ذلك ليس من عمل المضاربة كما هو واضح والثاني ما ذكره من أن ذلك من المال في قوة فتح المضاربة في حق العبد قد ناقش  
بأنه يقتضي انقضاء العقد لجميع لعدم بعض العقد بالنسبة إلى ذلك انما المضاربة باقية فيها يعني ليس هو كلف بعض أسرار المال وليس كذلك فتح العقد بل خرج  
عن قابلية جريان اثر العقد فيها فالأولى جعل النقام منه لا من فتح المال في بعض المال المضاربة بأسرها ودخولها في هذا العالم هذا كما إذا كان الشراء  
من العامل بأذن المالك وإن كان بغير إذنه وكان الشراء لبعض المال بطل أي كان موقوفاً على المضاربة فبيع الشراء ويبيع العتق وإن لم يكن من المضاربة  
على عدم اذنه راجع مثلها في نفسه فيما لم يضر به بالأذن فضلاً عن عدمه من الاطلاع واحتمال ابطاله وعدم اثار المضاربة في مثل هذا المصنف للمنفعة كما ترى  
توقى ضرورة عدمه في نفسه لأنه لو لم يكن من قبيل حكم المضاربة عليه ذلك لا ينافي في القضي خصوصاً إذا كان هذا الوجه  
يعبر عنها كما هو واضح وعلى كل حال فظاهر عدم الفرق في ذلك فيما نأى من الشراء بالذمة بين العلم بالبيع وحكم الشراء المذكور والمجهول لها لا يوجد للمعاقبة  
من عدم دخول هذا المصنف في المضاربة مع المصير بالاذن والبناء على الإظهار لا يقتضي لأمر العمل بغير العلم بالبيع والتمسك بالبيع مع العلم بالبيع  
والاعتناء على المال فهو لا خلاف على العامل لأن العقد المذكور إنما يفتقده شراء ما ذكره بحسب الظاهر لا سيما لأن التوجه الخطاب إلى العامل لا يستلزم  
التكليف بما لا يطاق كما لو اشترى معيّنات يعلم بعيبه فلف بذلك العيب الفرق بين المعيب ما نحن فيه وبين شراء العيب خيراً وإنه لا بد من العلم بالبيع فيه لأن الكلام  
في حالة الإجماع فيها بغير كسر أيمان العيب على النفس والحال أنه جاهل به وافرقة عنه حالة الإجماع لا يدخل في المظن والمجهول حكمه بغير العتق الذي ينفي فيها الربح  
على خلاف ذلك بل على صفة كونه الحكم فذلك ومن هنا استشكل في المقام ثانياً التمسك به بل قال بغيره لا شك في أنها أحد ما خصوصاً حاصل الحكم  
عنه بعد ذلك على المحقق في العلم بعدمه إنما ما جاهد الشبهة وبما تقدم كما أنه في مع صدق مال في ابطال البيع في المقام وفي غيره من شراء العيب  
فإن قيل فلو كان شراء العيب اعتباراً من العتق وإنما ظاهراً العامل بطلان السلالة وكذا كل موضع ظن العتق فظانها العامل بطلان السلالة وكذا كل  
موضع ظن الحكم فظهر خلاف ذلك لا أعلم إلا أن يصرح في حكم ذلك العتق عدم صحة البيع فيقال الأحكام السابقة فلف بغيره من المقام والمعيب نحوه بأنه  
المعيب على الإجماع بالنسبة إلى العيب عدمه والرغبة فيها وعدمها ونحو ذلك ما يكون في ما يثبت في الخطأ والصواب في كل من فروع المضاربة بغير علمه  
على المعارف في الحال والنجاة التي لا يرب في تفاوت ذلك فيها بخلاف المقام الذي لم يكن في الذهن ولا هو من معارف المقام فمع فرض عدمه كونه شراء من  
بغيره اختصاره وإن فيه من جماع الحكم الجمل به أو علمه موجباً لأن من المال بغيره عدمه كونه عتقاً لأن في المضاربة الجمل به أو علمه على وجهه بطلان السلالة  
بعد كون العلم طريقاً في الموضع بخلاف العيب نحوه فإنه من عنوان الماد بغيره ومن الغريب ما سمعته من مع صدق دعوى شرا البيع فيه بخلاف المقام  
وإنما ظهر من ثانياً التمسك به إلا على خلاف حيث نسب العتق فيه إلى حكمه بل كان قد عرفنا أن المخرج ما نحن فيه على وجهه بغيره بطلان السلالة  
ون فلما أنه ليس من بغيره المضاربة محل منع فالتخرج الفرق بين المقامين كما هو ظاهر النص والظاهر حيث طالعاً الحكم بالباطل من غير فرق بين حال العلم  
الجمل به فكيف ذلك الواقع الشراء بالعين وأما أن كان في الذمة التي قد عرفت عدمه اندراجاً لاطلاق المضاربة في غير المقام فضلاً عن فتح مخرجه كان  
فمع استمرار العامل ظاهراً أو خائفاً إلا أن يذكر بطلان المال لفظاً فيكون مفصولاً عنه فكذلك وإن لم يظن أن الشراء في الواقع موقوف على اختار المال فمع فرض  
عدمه ما كان له بغيره وإن كان باهراً مفاداً كما هو واضح وكذا الكلام فيها الواضح من ذلك المال ههنا معجزة بغيره من ملكه من غير فرق في جميع ما ذكرنا  
وإن أطلق في غير هذا الشراء والعتق على المال لكن التحق بعدم الفرق في المستلزم والله العالم المسئلة الثالثة لو كان المال لا موقفاً في الشراء العامل وحدها  
فإن كان بائناً بطلان النكاح لعدم اجتماعه مع الملك كحقيقته ومجده وإن كان بغيره بائناً بطلان الشراء أو لم يعرف فافق كونه من موضوع العمل الماد وفيه في الإجماع  
لذلك لو لم يملك مع إمكان طلبه الربح فيه فوجبه كذا غير الزوج وبطل بطلان ذلك صراحة ما يقتضي النكاح الموقوف للمهر في بعض الأحوال للفقهاء  
لاستمتاع ونحو ذلك فيكون مقتضى الاطلاع والأذن فهو أشبه عند المصنف وعندنا في المحققين والشهيديين أيضاً بناء على إرادة الوفاء على الإجازة ومقتضى  
الاطلاع وهو مقتضى معهما وإن كان مقتضى الإجماع في قولنا أنه كما ترى فلو لم يملكه وان عتق ظاهره مقتضى الشراء لكن الحكم عليه واضح كونه من موضوع العمل الماد وفيه في الإجماع  
الإجازة وذلك بطلانها وإن أحاط بغيره بطلان النكاح مع عدم ضمان ما فاتها من المهر للفقهاء لاستناد إلى اختيارها ما على القول بالحق في الإجماع  
ما فاتها بسببه مع علمه بالزوجه لانه مقتضى جملته من قبله قال لكن ضمانه ظاهره المهر للفقهاء فتشكك أنها غير مفدرة بالنسبة إلى الزمان ولا هو مؤثر في ضمانها  
شراءها بالبيع خاصة لأن من جملتها التمكن في الزمان المستقبل وهو موقوف على الإجماع لأن الإجماع في ضمانها على المهر والظاهر أن ضمانها  
بأختيارها ما على الثالث أي الحق فيضمن إذا كان عالماً بالذمة بغيره من قبله فله من العتق بطلان الزمان للفقهاء بغيره عدم كونه باهراً  
طفاً فلو علمها كما هو واضح والاعتناء على العامل بالزوجه والماله فهو مؤثر في ضمانه فله من العتق بطلان الزمان للفقهاء بغيره عدم كونه باهراً  
كون الحكم بضمانه ظاهره لكن ينافي في الإجماع لأن من جملتها التمكن في الزمان المستقبل وهو موقوف على الإجماع لأن الإجماع في ضمانها على المهر والظاهر أن ضمانها  
لوقوعه بغيره بغيره عدم الفرق بين استمرارها من صيرج الخطأ والاطلاق وثانياً منع ضمان المهر عليها مع فرض عدم الفتح من ضمانها لكونه مقتضى العمل  
بالعقل لعل من مآخذها المهر لشرط العبد الذي هو الزوج وما هو من الشراء الذي قد اختار لأن كمالها إنما يثبت على الإجماع والنقص مع فرض الخلف  
فيما قبل الدخول في الشراء بناء على أن ذلك من أسباب الضمان لم يكن لتفصيل العلم وجعله لا فائدة فيها بين العلم والجمل بالجملة هذا الكلام منها لا يخفى ما  
خصوصاً مع بناء الحق على حصول الأذن منها الرضاة لتمام العامل وقد ذكرنا مقتضى الحال في نظر المسئلة وهو التمسك بالبيع في كماله كما هو من الإجماع على  
كأنه لا يخفى عليهم بعد الإجازة بما ذكرنا كقولنا لو كان المال بطل فاشترى العامل وعتقه حتى لم يحكمه وفي مع صدق مكره من غير العلم بالبيع لو كان الشراء بطل النكاح

















عن المزارعة فقال النفقة منك والارض لصاحبها اخرج الله من شئ فم على الشطر وكل اعطى رسول الله النبي حين اتوه فاعطاهم اباها على امرهم  
الصفحة اخرجني عن ذلك قلت فلو ان مزارع التمسيد ما لا ينفذ في شئ ما سعت ذلك لانه لا يكاد يكتفي بظهوره وانه لا يكون من غير ان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
ولن يصيبها الدنو ثم في كون العين مملوكة العين او النفقة والارض لا يمكن وجب لها على ما يخصها من اصلها التي مفسضاها سلبها العامل على ما  
يعوض هو المختص من المفضل مني كما لا جازم بالنسبة الى ذلك وان خلفت معني الاخر بل هو معني زارعك على ان لا يرضى او سلبها اها والوسلطان عليها بالاختصاص  
من خاصها لا لا معني بل وانه لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع لا يتصور منها عدم ملكية المزارع من واحد بما ابدل وجهه الذي كانها بل ان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
فيكون المزارع فقال النفقة منك والارض لصاحبها اخرج الله من شئ فم على الشطر كغير من القصور التي لا يرضى في كون الارض في المزارعة مملوكة كغيره او  
او انتفاعا بمخبر اعتبار السلطان على الارض المزارع والارض المزارع وان كانت غير مملوكة العين وان كان ذلك ملك مستغنى بما لا يستغنى من السلطان الذي قد جازى  
التمسك ذلك منه جري سلطان العهد للو القبول او غير ذلك لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
في الانتفاع بها فان في الحقيقة مال الانتفاع بها ولذا يصح جعل مثل هذه الانتفعة مملوكة العين في الاجارة وهو كالتحريم ونحوه من الحقوق المالية وعلى هذا  
ونحوه خرجت بضوء من ارض المزارع كالمادة التي لا يمكن لاحد على الارض المزارع من ارضه او لا يملكها بل لا بد من ارضه لا يملكها في غناه هاهنا على الشيء  
او التفاضل من الاشراك في المزارع كل ما لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
احدا على الارض المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
عرفت في النفقة المستوفى من المزارع وهو كالمادة التي لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
ويبعد خلفا مثل ذلك لشبهه بغير شئ وهو ان قضيت ما ذكرنا عدم خصه المزارعة على الارض المستوفى لولا ان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
لعدم الملك عينا وشفقة وانتفاعا فاذ اوقف المزارعة منه فم في الحقيقة للمالك وان قصد به لنفسه فادى الحق في بعض امرها الجائر مثلا الى شخص مثلا  
على انما اذا زارع عليها لا يملك الخصم فم عدم ملك العين او النفقة والارض لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
على الاشارة الى بعض الحاصل ان الملك لا يملك المزارع فم جيد وعلى كل حال فهو ان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
الزوم الانتفاع به انما هو لغيره فلا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
يبطل بغير احد المتعاقبين كغير من الحقوق الا ان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
الخصه الزوم على انما هو العمل وان في ذلك وعندها انما هو المستغنى من ذلك ما اذ اشر المالك على العامل العمل بنفسه فانها تبطل بغيره ولا يشك ان لو كان موزع  
خرج الزوم لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
الى حصول تمام العمل بموالاته فامان في المزارعة ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
على الخصه وان قلنا ان في الارض المزارعة على العمل المزارع لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
مع ملك بعض الخصه بعض العمل على كل حال فهو ان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
الشروط ثلثة الاول ان يكون المزارع متعاقبا بينه وبين المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
على المتعاقبين من الضرر والضرر في عقد المزارعة والمساواة والمساواة لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
والحجر لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
خاصة وعنده ذلك والوصية بطالب الجمع منافاة لموضع المزارعة فم لا خلاف ولا اشكال في بطلان المزارعة مع عدم الاشارة في شئ منها كان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
لغيره ان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
او نحو ذلك لا اشارة في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
عليه بينه وبينه بعضه عند المزارعة ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
فيما يكون الخالصة حصولا بل لما افترق المزارع الذي هو كونه المزارع لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
البدل عن الفاضل جواز استئثاره في المزارعة ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
بل بما كان الظاهر منه خلاف ذلك خصوص اذا كان الاستئثار اجنبية عنها ولعل منه استثناءه من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
علامته ان لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
والبقير ويكون على العمل الفناء والسقي في المزارعة او ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
لا بأس بذلك قلت في علم ان ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
شعب في استثناءه عن ذلك فامان في المزارعة ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
من مفضل فهو بينه ما قال لا بأس الى غير ذلك من المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
وان نافي كونه بينهما من الغريب بعد ذلك كما في الارض حيث لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع  
في الغالب المستغنى من المزارع وهو لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع

منها ما لا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع ولا ينفذ في شئ من مزارعة المزارع









كتاب الفقه

عناية الله التي هي كبرها في الزرع فالوا انقطع في جميع المدة الفسخ في الاثناء يعني العامل فان منع فعله بغيره ما سلف في كماله لا شرطا وان  
لوجهه بان مع فرض عدم خروجهما عن قابلية الانتفاع لا مكان استنباط ما وجد بهيها يكون التلاف منفعته الارض باختيار الفسخ خصوصاً مع بدل  
المالك لما ياتي به الماء فيضمنها كالاجارة وان اختلفا في الغيبط باعتبار السعي واجزى المثل كما انه يجه ضامنا في صورة تجرد عدم قابليتها للانتفاع بالزرع  
عما سلف لاجزى المثل عا سلف في المدة بناء على انفسا ذلك الانتفاع من اصله بحيث يورط بطلان الزرع من اول الامر لكون المنفعة فيه مضمونة ولو  
بالخصه التي مع بيان عدم امكان هاهنا يوم مقامها اجزى المثل فان اضمح من وجهه بغيره بقاءه واحتمال اعادة الفاضل والشديد ذلك بناه في تصرفهم  
بالجنا والمقتضى لوجوه الصبر فعلا فم قد تبادرتا في التفتت كمال في جميع صور المسئلة في الزاوية والاحارة للزراعة التي مثلها في الحكم واخذت الزرع  
موردنا انما اذا كانت ذاعيا الكون الارض معدة لذلك ومعظم متبذرها ذلك فانفق وجهها في الاثناء وخروجها عن القابلين للزراعة والماء مثلا فان لم يكن  
ايضا لقاعدة الضرر وامكان الانتفاع بها في غير تلك المنفعة لا ينافيه وانما ينافي الزرع لانه قد حصل موجب ليلز بقصر الارض عن الحال التي خدم طلبها  
به واسناده هال دونها في ذلك تفتت انتم والله العالم هذا من الغريب ما في مع صدم من قوله علم ان قول القاص الامع العلم به من عدم بطلان الزرع لا ينافي  
الزرع مع العلم بان الارض لا ماء لها وهو صحيح على القول بجواز الحفظ الى غير المنفعة الشتر فم ان يكون مساويا اقل ضرر بل هو في المالك في الزرع بعد  
امكان الانتفاع الذي يحصل بالخصه المشترط فيوقف عليه اما في الاجزاء فيجب عليه المسمى لفتح الاجزاء وعلى المجلد فلا يجب في ذلك لا يفتي عليك  
عدم اختار ذلك في الزراعة التي وقع عليه منعها على الزرع وكذا الاجزاء التي فرض مورد هذا الزرع وان التجرع وجوب اجزاء المثل مع المجلد من باس كمال  
خلف في الزراعة وكيف كان فاذا اطلق الزرع زرع العامل الذي هو الخاطب بالزرع ومنه من ادعى العمل ماشاء من افراد الزرع التي ينصرف اليها الاطلاق فيشر  
كون هذا المطلق كثير من المطلقات في الاضطرار الى المعنى المتعارف من كان قد قدمه فوافع من بعض الناس ههنا ما ينافي في ذلك في غير محله نعم في كمال انتم  
اي غير العامل اذا كان الميز من ههنا اما لو كان من عند حصا الارض فيغير اليه بطريق اولي الى المزروع وفيه انه لا ينافي ان يمتنع بعد فرض ظهور الامور  
في ذلك وانه الخاطب المأمور بالزرع وعلى كل حال لا يفتيهم مع الاطلاق لصلاحيته كل فرد من افراد الزرع التي يصر اليها الاطلاق لوجوه في خصه واصر في ذلك  
الغريب لكن عن كره ان يفتي ويحتمل القين مع الاطلاق في ثنائيه ضرر الارض بخلاف فرضه من يترك الضرر بخلاف العموم الدال على الرضا  
بالاخر وودع في ذلك ان المالك اضر معه بطلان ايضاً من حيث حوله تحت الاطلاق في الضرر من ضاها بهوا في رفاق وجهه ما بان الاطلاق وانما يفتي بوجوب  
المشتركة بين الافراد ولا يلزم من الرضا بالعدا بالمشتركة الرضا بالاشارة اضر من غير ان يفتي باللفظ اشعار بذلك الوجه لانه على الاذنية والرضا بان يجر  
ضرر ما اذا الرضا بالعدا بالمشتركة الرضا بمقتضى الضرر بالمشتركة بين لكل كمال الرضا ما لا بد فلا ينافي في المتوسط ولا الاستدلال العام الدال  
بكل فرد فرد من ذلك كما يتبين باحاصله ان العدا بالمشتركة الغنى الصديق او نفس الخصم لا الوازم الا احصاها وهو في مشكلتنا الزرع الحاصل بكل فرد فرد  
من افراد المزروع وانما لانها مشتركة في هذا المعنى وان لم يشر في الضرر وغير سواء قلنا ان المطلق هو الدال على المنة بلا قيد ولا نكرة بلا صلاحيته لكل فرد  
على انما يتطاوله وان اختلف في القوي والضعف بل وعلى الاول لهذا حكم بان الامر بالضرر بخلاف يتحقق امشال لكل من جرت حركته كالمشتركة بالضرر  
المتوسط ضعيفا وقويا ومتوسطا حتى قيل ان الامر به امر لكل جرت اواز في كل جرت فقلت لا ريب في عدم ذلك ان المطلق على اذنه الافراد بل فيخصه في الله  
ويكون هو قويا ولا يخصه شي من ههنا منه والرضا به ليس بضرر بانما على اختلافها لا يجره به فيما يغيره فيه المعلومات وعدم الضرر بخلاف التكليف التي بانها  
نفس المطلق والضرر وانما هو مفيد لمدخله للضرر والمعلومات شي من ههنا من ينافي في اصل اعتبار المعلومات التي لا يجره فيها على المطلق ههنا ثم لا يفتي  
عليك شافركم القاري لا يقتضي عدم جواز المطلق بل افضاه لا يفضله على الافراد المتساوية في مقدار الضرر ودون المتوسط والشديد بل ان يمدى  
مجهول في ذلك من اجل من هذه الجهة والله العالم وكيف كان فان عين مرها لا يضر الزرع في الغامل شخصاً او نوعاً وعلى كل حال لا يجره في المثل الاخر فيطعن  
لعموم الوفاء بالعقد والشرط فم قد زرع ما هو اضر في الحال هذه كان لما كماله اضره المثلان فم قد وضع العقد بالختيار الخاص لعدم الوفاء بالشرط كالباع الا  
او السمي ان شاء لزوم مع الارش الشخص الحاصل في الارض بسبب زرع الاخر فيها تخرج بذلك كله الفاضل لكن اشكالنا في التحقيق والشهيد بين ولبانها  
لان الخصم المتماثل انما يفتي بمقابلته زرع العين ولم يحصل الذي زرع لم يضره ولا العدا الاذن فلا وجه لاستحقاق المالك في سنة فوجوب اضره  
المشتركة الاولى فلو كان منهم بناء على تخجيل المزارع بما وقع من التعيين ولو على جهة الاشتراط ولا يثبت فساد على النقد بل المزبور بل يثبت بعد تخجيلها  
بان لا يفتي وان كان ما وقع فيها منه ليس بالحقبة الشرعية فان حقيقة المزارعة ليست الا زرع الارض بخلافه من حاصلها كما انما كان الحاصل وانما يفتي  
العين من الشتر لا لانه متوقع المزارع وليس هو لا كذا كماله في المضامير التي قد عرف ضمانة المالك مع بقاء المالك على فعله المالك على حقيقته  
لوعده وخروجها الى غير ذلك لان الشرط لما كان في عقد لازم وقد عرف في كتاب البيع اقتضا عدم الوفاء بالختيار لان له الشرط يخرج ما ذكره المصنف والقاص  
فله التفتت والمطالبة باجره المثل وتقدمه فله المسمى من الزرع المحصور الداخل في كل المزارعة ولما لا يضر عوض التفتت الحاصل بسبب لعدم الاذن  
بالحضور ومن ههنا يفتي عدم انقضاء المزارعة بغيره بعد الميعين خصوصاً اذا كان شخصاً كما انه متاخر فم قد يظهر الوجه اضره في قوله ولو كان قد زرع الاقل  
ضرر بالجزء بتعريب ان المراد من التعيين مقدار الاذن في الانتفاع بالارض وكما انما هو بالتبعية الى ذلك بكتة اشكالنا في التحقيق والشهيد بين  
بان فرض المالك ليس بضرر فيها يخلو بصلح الاخر بل بالمعصاة الذي لانها هو الانتفاع بالارض ومصلحة الارض لا بغيره لا مقصود بالذات لا يشك  
ان الاضرار بغيره في اوج الزرع فم قد كان غرضه في الاشترار من حيث يفتقره الخاصه التي حصل للارض ضرراً ولا يخلو غرضه بالانفس لا بغيره  
الارض به الارض ان الارض لو انتفعت بغيره الزرع واسألهم يكن ذلك كافيّاً في جواز ذلك المزارع على نظر المصلحة الارض في الاضطرار عدم العقد لما سبق









فان لا يظن ان

[illegible]

وكانوا يقيمون هناك في حركتهم الدائمة على السلاسل من جبالهم واطرافهم وبعض الذين  
في اعتقادهم ههنا والهمما النقص

في اعتقادهم من العلم النصح

كل المسألة  
في النزاع

من الجاهل  
الذي يحفظ الزرع وحمايه ونحو ذلك ثم قال فكذلك في هذا الموضع هذا كذا ما ذكرنا في ذلك على الزرع فان شرط عليه لزم ان كان القدر معلوما  
وكذا لو شرط بعضه معينا او مشاعا مع ضبطه فلكل الاشكال في كون الموضع في ذلك الموضع مع الاطلاق فاعرف ما هو على الملك والمعامل ولا اهل المالك  
ولقد ثبت ان الملاك لا يكون له الاثر في غير ماله فلو كان الموضع من اجزاء الارض من غير ان يكون له الاثر في غير ماله فلو كان الموضع من اجزاء الارض من غير ان يكون له الاثر في غير ماله  
بيده اخذوه وزادوا وغيره هو لعل هذا الذي عندنا في ذلك العالم السائد في كل موضع يحكم فيه بطلان المزارعة يجب ان صاحب الارض لا يرضى له المثل  
ان كان المبنى من الغنم الذي يكون منه المصالح كانه لصاحبها ان كان المبنى من غيره ولكن عليه ان يرضى عن المصالح والمعامل ولو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
بينهما على النسبة ولكل منهما على الآخر جزء مثل ان يخصص على نسبة ماله الاخر من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
بصفة جارة حمله وعوامله والاولى على هذا القياس في الاقسام ولو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
في شئ من ذلك حله كما عرفت في الزواجر ووجهه وان تقدم غيره في موضع وفي غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
كثيرها فيفضيها في ثبوت الاجرة لمن له المبنى على الاجرة في مقابلتها وعلبه من ان يكون هذا المصالح لا يكون مع فرض شغل المثل الذي  
والعمل من المصالح ما مع فرض عدم استعمال العامل الاخر جزء فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
الاجرة مع جباله براءه فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
ذلك لعرض انحصارها في العقد المعروف بطلان في الارض في بنده بحكم العصب يمكن مع ذلك الايج من نظره وامل كانه لايج الا في الاجرة والشامل الصور  
علمها ووجهها وعلما خاصة من امل خصوصاً عند قائله منها في المسافات من النهر بعد المبنى من العلم بطلانها فيكون من غير العلم بطلانها  
من واد واحد ولو كان ذلك لا يمكن فوجبه الاطلاق هنا لانه لا يملك العلم بالبطان والمخاض بغيره من كون دفع الارض والعمل بعون ذلك المزارع لطلبة  
فتبين على ما في المصالح من مال السلم وعلمه كاصح ببعضه من غير العلم كاصح بالعلم بالفساد والاداء فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
تقيدهم له في المسافات بما اذا لم يكن البطلان من شراط عدم الحصة والاداء فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
بعنوان العقد الذي قد فرض فضاءه فلا ان يحضر في عقد الفاعل والى ذكرها فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
والزراع في الجوار في المبنى والارزاق في الجوار كان استقرار ذلك مشروطا بالسلم فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
نا في فرض المصلحة في بيع التملك والخط وامل هذا ولكن في هذا الموضع فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
عده بالاولى من بعض الغاية الثاني وظاهر موضع في كونه وجوب التعين فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
وامنع عدم يفتقر التعين والابطال العقد المعلن وان يكون على العامل قوله في جواب السؤال عن المزارعة المقيدة من الارض لصاحبها فيكون حكا  
لاصل الشرع في ذلك فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
وان كان من مال المزارع كان بينهما ما على حسب النسبة ويختص من الاجرة مقدار نصيبه ولكن فرض كون الحب من الذي هو معرض عنه لا يوجب بطلان العقد  
الظاهر من ذلك هو ان لا يكون له المالك الا في الموضع بل مع الاستيلاء والغرض عدمه الى ان صان ذلك والغرض عدمه الى ان صان ذلك والغرض عدمه  
صاحب الارض لا يرضى من نواحيه بقلته ما بل لعل كونه من انواع اسبلاء من ذلك علمه في حكا لا يملكه بقلته ما بل لعل كونه من انواع اسبلاء من ذلك علمه  
ان ما جاء في النصوص هنا من قبالة الارض في شئ معلوم مستثنى معلومة وعلية جزاها وعانها او فبالا فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
هل هو عقد بئس وان افادنا في المزارعة والاداء والصلح في بعض الواردات والمرا من لفظ التفسير هنا ما ينطبق على ذلك المورد وصلا العقول المعروفة ولو  
الصلح وجهاً او كونه من انواع اسبلاء من ذلك علمه في حكا لا يملكه بقلته ما بل لعل كونه من انواع اسبلاء من ذلك علمه في حكا لا يملكه بقلته ما  
الرفان ولم يشره في الاطلاق هذه العطف ولا في المزارعة ولا في المزارعة ولا في المزارعة ولا في المزارعة ولا في المزارعة ولا في المزارعة ولا في المزارعة  
لا اخذوا في تناول ونحوها ما في علم عدم الوارد كونه عقد بئس ودعوى عدم صلاحه جميع العقول لبعض موادها في امل على اعتداله بئس فلو كان المبنى من غيره  
فضاء في مسئلة المزارع من بيع الثمار والخط وامل والله العالم ومنها ان حيث يفسد المالك قطع الزرع فهل يضمن الزرع كونه من انواع اسبلاء من ذلك علمه  
فله وجهاً بل قوله ان ظاهر المحكي عن ابن الجين الاول وظاهر الفاضل في المختلف الثاني والله العالم هذا كله في المزارعة ولما المسافة هي جائزة بالاجماع من  
علمنا انما اكثر العام خلافاً في جنيته وزفر فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره فلو كان المبنى من غيره  
طرفاً متواتراً او مقطوع بضمومها بئس في شئ منها بئس في لفظ المسافة الا ان هذا المصريح بظواهره على مشروعية معاملة المثل على اصول ثابتة بالثبوت  
الثلاثة والاثبات كالتقيد والتعريف من جاحيتها في الاطلاق المسافة الا ذلك بل اطلب بعض الافاضل فان شئتم هذه المصالح المسافة لا تملكها احد  
حديث بعد زمان الشارع بل في العهد زمان الصحابة والائمة من المسافة في اللغة بئس في غير ماله من السقي كلفه في نفسه اشتقاق الصفة من  
فله من كره من العقول ودو المسافة في اللغة بئس في غير ماله من السقي كلفه في نفسه اشتقاق الصفة من  
المزارعة وغيره من الاطلاق المسافة في اللغة بئس في غير ماله من السقي كلفه في نفسه اشتقاق الصفة من  
الاحاديث المروية عن اهل البيت وكذا بعد احد من اصحاب الحديث كالكلمة في المصنف بالامسافة وانما قوله والاخا في المصنف بئس في غير ماله من السقي  
والقول في المعنى فرج الاستعمال في بيت القتل ويثبت عند الفقهاء انما يفيض في الحقيقة الشرعية على القول بئس في غير ماله من السقي كلفه في نفسه اشتقاق الصفة من  
الغنية المعروف لا مطا لا يوجب في ان الفقهاء والمتكلمين في اصولهم اصطلاحات كثيرة ليست بحقائق شرعية فلا يلزم كون المسافة لا حقيقة هذا المعنى









الحكمة في المسألة

المعدن والذئبق كواثف مضاعف إلى الماء في قسمة خبير من ظهور ذلك المدة ما عتدوا كون المحل منها الزاخر قد كان من رغبة ومساواة بعدد واحد وعمل كهيئة  
واحدة وقد عرفت هناك النصوص الدالة على اعتبار المدة في المزارعة فتكون الواجب منه مذكور في المدة والاصل عدم مشروعية غيره مع ما فيه  
وفي غيره من ما يكون ما على كفاية واحدة بالنسبة إلى ذلك وغيره لأن ذلك يحسن من الزرع وهذا من الشجر والخل بل يظهر كونها بمنزلة الجاهل بالعلوم  
اعتبار ذلك والاضاف ان العلماء الأجماع الذي بمعناه لا يفرقونها إلا في ما لا ينافي في عدم اعتبار ذلك المدة فيها فيكون المساواة في الاستحقاق في الثمر ابدأ ويستحق  
عليه لا عمل المشرك المدة أو المنة خصوصاً ما يحسن يعقوب من شعيب الذي هو دليل مشروعية المسافة مع فضة خبز قال عن ذكر المدة قال فيه مسئلة  
أي الصلح من الرجل يعطى الثمن لرضيه فيها الزمان والخل والفائدة فيقول السق هذا من الماء والعدو بك نصف ما خرج قال لا بأس بل العقل ذلك هو الظاهر  
من الاستحقاق في ما حاكمه فهو غير عتدوا الذي عتدوا عليه من كراهية في الاختلاف انه قال لا بأس بمساواة الخلل وما شاكه مسئلة والتمس ذلك في الاستحقاق  
المدة ولو عتدوا من المدة في المزارعة من المدة لا يفرق فيه بل يوجب ثمره وعيها فيمكن في المزارعة ولا يستحقها دائماً وأبد  
مع عدم حصر المدة لأن يكون هناك عتدوا بنزاع سنة العتد خاصة في الاشكال بل لا خلاف معناه باعتبار تقديرها مع العوض طامناً لا  
يحمل الزيادة والنقصان كما في كل عقد عتدوا بل يوجب من غيره فرق بين ما كانت معتبر في حصة الأجزاء وبين غيره كالمسكن والمبيع ونحوها ثم جازاً  
كل حال بشرط الثاني أن يكون للمدة المذكورة في المسافة ما حصل فيه الثمر فالجواب أن قلت كما إذا سافرت في البحر بحيث يوجب فيه مسافة للمشتري في  
الثمر مثلاً وعلى هذا الدار في جانب المدة وقد تقدم في المزارعة البحث في ذلك مع إمكان أن يفرق القام وبينها وبين الأجزاء بل يوجب في القول أن الثمر  
من شريعتها ذلك دون غيره مع عدم إطلاقه وعموم كفايته بطلانها ما لا يفرق فلا يما عتدوا خلافاً لما مضى حيث شرط أن لا يزيد على ثلثين سنة  
وهو محذور وقد تقدم الكلام في المزارعة فيها والفرق في تفاوت فصوص المدة عن الأدر على غير الأسباب العادية فلا يخلو ما سئل من يعلم الحكم في  
فيما لو انفرد عن غيره في المزارعة أصلاً في المسافة الذي فله صرح بعضهم فيه هنا بأنه لا شيء له إلا جزء مثل لا يجرها حتى لو خرج الثمر بعد المدة عن المزارعة  
والله العالم **الفصل الرابع** العمل الذي لا يعتبر فيه أن يكون سقياً وإن كان قد يروى من لفظ المسافة أو المزارعة إلا أن من ذلك ومن غيره ويجوز عتدوا  
ح عتدوا لا أحاطه إلا السقي كما صرح به غير واحد من العامة الخاضعة لإطلاق المسافة لا يقتضي قيام العامل بكل ما يتكرر كل سنة مما فيه زيادة الماء  
في الكم والكيف من الرطوبة لا من حصرها المحتاج إليه وما ينفوق عليه من الآلات العوامل من البقر وخشبة الحطب والشك والناح ونحو ذلك  
بل من مصادره في وجوب ذلك خلافه هنا وفي المزارعة وأصلح الأجماهير في الحق لا ينف الماء فيها في أصول الشجر وإزالة الحشيش المضر لا لأصول  
وللبجوب بل يقطع ما يحتاج إلى القطع منه وكذلك في البكر ومنه في ذلك بين الجواب عن غيره والسقي مفيدة ما في المزارعة  
كل سنة كالأرطاف وأصلها طريق الماء وتلقيها من الحماة ونحوها واستفاد الماء وفتح دوائر الساقية وشدها عند الفراع ما يقتضيها في الحماة والناح  
والعمل بالناضج بعد المدة بالزاد ما يضر بها من الاعتدال والورود في إليها الهواء وما يحتاج إليه من السقي والبشر قطعها عند الادراك ووضع  
في ونحوه في العناية بغير التمس المزارعة بها وفيها من الأرض كل اللغات للثمر بحسب نوعها ونوعها ما في المزارعة في موضع يقطع عند حله وله أيضاً  
لغير ما يعمل فيها فكان وما يوجب من واجب أخذ حجب وأصله موضع التمس المحتاج إليه نقل الثمر إليه وللمسافة وحفظها على أصولها في سقيها  
وطريقها إلى الماء لا يمكن هو المولى إلى المزارعة من ماله كونه بالنسبة إلى العامل وإنما صاحب الأصل فقد ذكرنا في سابقنا أن إطلاقها اليوم يقتضي قيامه  
ببناء الحلب وعمل ما يستحق به من زكاة ولا بد من ذلك وأما إنشاء المزارعة والبر ونحو ذلك مما لا يكرر في كل سنة فانه الضابط في ذلك وإن كان في بعض  
الأحوال يتم في القواعد في بغير التمس المزارعة ولا بد من ذلك وأما مال العامل لا يتكرر كل سنة ومن أنما لا العمل فاشبه به المزارعة ولا بد من ذلك  
على العمل فعتدوا منه وعلى السقي والاعتدال في الخلف لا بد من ذلك وأما مال العامل لا يتكرر كل سنة ومن أنما لا العمل فاشبه به المزارعة ولا بد من ذلك  
قبل ما صرح به ابن ادریس بل من ذلك العامل وهو حسن عند المضم لأن به التمس وقيل على المال كما عتدوا لأنه ليس من العمل وإنما هو من الاعيان التي تنسب  
إلى المصلحة المزارعة وكذلك في رواية بناء مثل الحلب أو وضع الشوك عليه في أنه على المال وعلى العامل إلى غيره لك من كل ما لهم التي لا تشكل الفرق بينهما بل عرفوا  
الحرب بمسؤول الاستفاد من بينهما من الكسب لأن كان الجميع طالع العامل لا قد يشكل الحكم ونحوه مما لا مدخل له في المدة ولا في أصلها مما كان له في  
النقل ونحوها وأما ما ذكره من الضابطين فلا اثر له في شيء من الأدلة فلهذا الرجوع في مثل ذلك أن النعارة في المزارعة في هذا المسافة يجب على العامل  
والمالك وأما غيره فيجب الشرط والأكل عليه ما إذا اراد أن المال مشرك بينهما أو أن الأصل فيه وجوبه على العامل فنحو ما عتدوا في المزارعة من صحة بعض  
عن أبي عبد الله الذي سئل عن المزارعة فقال لا تنفعة منك ولا من قصاصها فما أخرج الله شيء عتدوا على الشطر وكان اعطى رسول الله خبز  
حين أنوه فاعطاهم إنا على أن يجره وهو لم ينصف مما ظاهراً خبز فانت ظاهر يشبهه بغيره فيكون وضع المسافة على الوجه المذكور وقيل على  
المالك في الأرض لأصول كما أن ليس على المزارع الأرض اللهم لأن يكون هناك تعارضاً ونحوه على كل حال فلو شرط المالك شيئاً ما عليه مع الإطلاق  
أو جبيع على العامل مع عتدوا أن يكون معلوماً على وجهه يرفع معه العتدوا في العقد عموم المؤمنين عند بشرطه وعلوه والشرط العامل على ما لا يخلو  
جميع على العامل بطلت المسافة لعدم ما يدل على صحة ما على هذا الوجه بل الظاهر الثابت منها اعتبارها له مدخلية في زيادة الثمر وأصلها من العمل به  
استحقاق المحذور ومن هنا الواقى العامل عليه شيئاً من عمله الذي له المدخلية في الزيادة في مقابلته المحذور من الفاعل وهو شرط الثاني على من لا يخلو  
للعوم المذكور ولو اوقف العامل ما لا يحصل به مسترد الثمر كما حفظ لوضع المسافة الثانية من الشرع كما لو سافرت في البحر بحيث يوجب فيه مسافة للمشتري في  
معهد الأجزاء مثلاً جازاً مختصلاً فما ذكرناه النوع الثمر يعمل عليه إلا إذا كان منافية للقضى العقد لكن هذا كله في شرط الخلاف لا في إطلاقها

الحكمة في المسألة

الحكمة في المسألة

الحكمة في المسألة

اذا شرط ما افضاؤه كان تأكيداً ولو شرط بعضه كان تأكيداً للبل بغيره بان لم يشر من شرط الاشراط وطالبان بالثبات الذي يعينه الاطلاق اللهم الا ان يهتم  
 من نفس الاشراط ومن قرينه اخرى اذا داه عدم الالتزام بغير الشرط وهذا في مع صدقانه متى اخل العامل بالعمل الشرط عليه فحقير المالك بين فتح العقد  
 والتمس الاجرة مثل العمل بغيره عليه في القجر فان فتح قبل عمل ثبوت لا شيء لو ان كان بعده قبل ظهور الثمر فمكن فقتنه للاشراط ولو اخل بالاعمال الواجب  
 مع الاطلاق وببعضها فعلى ما سبق في الاجارة يجزى للمالك الفسخ في الجميع هل يصح له الاجرة مثل ما عمل بمجهل العدم وفي البعض ان لا يشترط له كذا  
 الالتزام بالاجرة ولم اظفر بغيره في ذلك بعلم في نحو في ذلك مع زيادة انه يحصل على الارض بفرض سبب المنقصة لزم له الاثر والظان الثمر وكل فلتلحظ في  
 عليك ما في الزام العامل بجزء مثل العمل الشرط مع فرض فوات حمله وكذلك صورته للاطلاق وفي صورته اشراط العامل على المالك وصورة الاطلاق  
 بالنسبة اليه فان جميع ذلك مبني على ثبوت الشرط العمل المثلث وتلحق له على وجه يكون من مواله وهو موقوف فان افضاها الزام من عليه شرط العمل واحداً  
 عليه الشراط على الجواز لعدم الوفاء به لا كونه ما لا له خصوصاً مع اشتراطهما في فائدة الشرط كما هنا بل لا يخفى عليك لا يخل النظر في غير ذلك من الاقسام  
 المزبور حتى في ذلك من حتمان الفسخ الحاصل في الثمر وفي الارض لعدم فعل الشرط وما افضاها الاطلاق ومع دفع اجرة المثل القائمة مقام العمل مع  
 كونهما فالمتجه عدم لخصائص المالك بها ضرورة نحو العمل الذي يعود بقدره اليها فاعلم من ملكه فله ما يخصه منها بما لا يخالفه نسبة حصه العامل الى  
 حصته او بغير ذلك كان ان شرط بفساد الثمر لا يختص به لكونه ما مشتهر كونه ما بل يقصر على ارض حصته نحو ما سمعته في المثل عند فسخ الاستعانة  
 بذلك عن اجرة مثل العمل فتم حيداً فان المسئلة محتاجة الى تنقيح خلافه لا يخفى عن عدم الجواز مطلقاً له بانه خلاف وضع المسافة وهو مع ما  
 منقوض بالعرف في جوازها بما سياتي في شرط العمل على غلام المالك معه الذي هو بمنزلة عمله وكيف كان هذا ان كان كذا انه لو شرطه العا  
 ان يعمل غلام المالك معه لانه اولى من عمل المالك معه ولا في الحقيقة ضم مال الى مال نحو شرط العامل الفراض على المالك رفع راحته مثلاً  
 لعل مال الفراض ليعمل لشرط عليه قيام غلامه بجمع العمل كانه المسافة طالعاً ما لو شرط ان يعمل الغلام الخاص العامل عنى عمله في المثل المختص العامل  
 لا يجرى عندنا لا يغيره في عمل الغلام مع مقابل العمل فيصير الغداة له لعل عمله ولكن في غير ذلك من ذلك ومن عدم منافاة ذلك للمسافة اذ هو  
 شرط خارج عنها ومن هنا كان الجواز اشبه باصول المذهب وقواعد وممن يحرر المحققين ان المراد بما في العينة اشراط كون عمل الغلام للعامل  
 يخصهم ورد في مع صدقانه في جميع الى هو له الخاص العامل بل كان يكفي عن قوله للعامل على انه لا يحصل له فان عمل خلا المالك في شئنا  
 فائدة المالك كيف يشترط لكونه العامل كيف يشترط مال شخص آخر ولا لهذا الشرط فلو لم يشر بذلك لكان عمل الغلام للعامل مع كونه قائماً مقامه في العمل  
 عند على وجه لو لم يعمل العامل عمل الغلام وحده كان جائزاً وكونه وكثير الظلال في الاحتجاج والعمل في المصالح الجواز اشبه لان الفرض كونه يعمل  
 الغلام معه فلا يردح كونه يعمل الغلام معه فلا يردح كونه يعمل الغلام على معنى انه لو كان له حصته كان للعامل ان لا يملك له ذهواً يربط على المالك  
 معه فتم حيداً والله العالم وكذلك كون الجواز اشبه باصول المذهب وقواعد ولو شرط العامل على المالك مثلاً اجراً لاجراء الذين يعينونه على العمل  
 مع فرض كونه ماعينه او شرط خرج لغيره منهم ما معاً اذا كان مع ذلك للعامل عمل مقابل حصته من الغداة خلافاً لما في الشئ من البطلان لثاقفه موقع  
 المسافة الذي هو ليس لادفع الاصول من المالك وفيه منع واضع ضرر عدم ما يدل على غشائه ذلك حتى في شرط ونحوه وانما يقصر العتابة وما ظاهرها  
 بان المراد بشرط العامل على المالك الاجرة على جميع العمل على وجه لا يبقى للعامل الا الاستعانة بالعمالة فينتج في مثلها الفشل الجواز ضرر عدم ما  
 يدل على الفسخ بطلان كان مغلقاً لك خاصاً عن عمل المسافة العتابة ودعوى كونه عمل لغيره الجواز اليه فان المالك قد لا يهتم الى الفسخة ولستم  
 الاجراء ولا يجزى من مباشر الاموال ولا يات منه فيحتاج الى مسافة من يعرف ذلك فهو جند في الاستعانة كما ترى لعل ما باس بشرط العامل ذلك على ان  
 تكمه بالاجرة منه بعد شرطه اشراط عدم مباشره العامل فان ذلك لا يمنع فسخ المسافة في حق مع شرطه عمل المالك بغيره عند فسخه بغيره ضرر عدم اشراط  
 المباشر في المسافة والله العالم الفصل الخامس في الفائدة في الثمر ولا خلاف في انه لا بد ان يكون لخاص جزء منها ما عابدين وبين المالك مساوياً  
 مفاضل على نحو ما سمعته في المزارعة لان ذلك هو الثابت من شرطه وعينه اذ وزع غيره فلو اضر به عن ذكر الحصته بطلت المسافة قطعاً وكذلك لو شرط  
 احد ما الا ان شرطه ان يقره مطاؤسند لم يقع المسافة التي هي خلاف الاصل المنقصة فيما ينافيه على البتة وليس ذلك منه بالاختلاف ولا اشكال بل  
 فقتنه ما سمعته سابقاً في المزارعة من جملة ان كل سطر المسافة ولو شرطه سطر من سطر ما عتابة وما زاد بينهما ولا لو لم يشرطه سطر معلوم بل للعامل  
 ما فضل او عكس بل كذا لو جعل حصته فلا يشترط له ولا غيرها ما عتابة الى غير ذلك مما ينافي الاشاعة في مجموع الفائدة الحاصلة من الاصول التي  
 وقع عليها المسافة او عليها الذي صرح في ذلك باعتماده هناك ولا يمكن خلواحد ما عتابة مع عدم حصوله لغيره لكن قد عرفنا البحث فيه سابقاً  
 بما وسه لا يخفى عليك جزئياً في المقام بناء على اتحاد المزارعة والمسافة بالنسبة الى ذلك نعم لو فرض بينهما ما ان في الضوم السابقة هناك ما ينافي في اعتبارها  
 بالجهة المذكورة فلا بد من فائدة ليس اذ الشرع عتبه الا الاشاعة في الجميع عد قوله نعم او فوا لا ان تكون مجاز عن قرينة قد عرفت سابقاً الاشكال  
 في ثبات شرطه الفسخ المشكوك فيه من المعاملة المتعارفة المعلوم شرعاً غير من افرادها اللهم الا ان يؤخذ على طرف الشرطية كسند لعل على شرطه عتبه  
 بانه لا يردح لعل على وجه الاجرة في هذه المسافة كما وماذا اليه في المزارعة فلا حظ واثم وكيف كان فلا خلاف في الاشكال في انه يجوز ان يفرض  
 كل نوع حصته بخلاف الفسخ من النوع الاخر كالنصف من ثمر النخل والرابع من الكر مثلاً لعدم منافاته للاشاعة في مجموع الفائدة لكن اذا كان  
 القائل عما افقد كذا نوع من النوعين حد من الغزو والجمالة فان الشرط عليه اقل الاثر من قبله يكون اكثر الجنبين لكن لا يخفى عليك تحققي  
 الجباة ايضا مع افراد كل نوع حصته بل كانت في الجميع متحدة فاعلم انهم من العتابة من خصائص اشراط ذلك في صورته افراداً خاصة لا يجرى



من المتنازع  
في المسألة

من نظر التمسك بالانطلاق من استنفاده انفسه انما يتبين ان في الثاني قد اذن الاول من الادلة لانه كما ترى ان الحمل الثاني من الافراد غير الحمل الاول  
الحقيقة فقد يعلم بان من حيث المسافة عليها بالانفصال من حاصلها اجمع ولو لم يمتد من قبله فكل نوع منها لا يخلو ولا يفر من كل نوع بمحضه بخلافه للخص من  
من الاخر فانه لا يمتد من ذاته ولا يفر من كل نوع بمحضه بخلافه للخص من  
من الثالث خاصة دون غيرها الباقية على هذا العلم المشروط فيه مضافة الى الخص من الاصول فلا يخل في ملكه حتى فلا يكون العمل للبدن ولو مقابلته للخص  
والخاص في ملك المالك ولا واجباً للعقد لا ليقول ان شئاً عليه العمل في ملكه نفسه وهو الحق عن الاكثر كالقول مع الحق في غير ما يراه في الزمان افر  
على خلاف صحتها او لا ظاهر فالتصديق بالانفصال مع ذلك فيه تردد مما عرفت ومن عوم او فواو او منون عند شرط علمه ويحذف ذلك الذي هو موافقه  
اظهر ان الذي هيبت الغضه وغيرهما كما سنعرف احتمال الفرق بينه وبين الذي في العرض قد جعل الخص من انفسه في مقابل العمل اجمع المال المعقود عليه ومع حق  
صير من حيث المال له بالشرط العمل بجميع المال المملوك للمالك فلم يتحقق مجموع الخصه الشرطية لاجل الادلة وهو العمل بالجمع فينبطل العقد فيه  
ان الاشترار المزمور كما استثناء من العمل بجميع المال بل هو بيان لاستحقاق الخصه بالعمل في المعنى المملوك والباقي في معناه التام المملوك والعقود المملوك مع  
الخصه من الاصول هو صاعداً على صحتها من الفائدة لعدم ثبوت شرط المسافة على هذا الوجه ولا صلاحية للملك عوض غير الخصه من الفائدة من  
غير فرق بين الخصه من الاصول والذهب الفضة وغيرهما اما لو اخذ على حجة الشرطية التي هي سبيل يقيم في التملك فالتصديق لعموم الادلة الذي ذكره في  
فيه بين ذلك وبين ان شرطه ان هيبت الغضه ولعله بذلك ليقوم الكلام اجمع والله العالم ولو سافاه بالخصه مثلاً ان سفي بالخاص وبالفائدة في  
بالنسخ بطلت المسافة لان الخصه لم تشعب مع الترتيب والتعليق ولكن فيه تردد من ذلك من انها معضدة على كل من التدينين في كالا بغيرها من حيثها  
بغيرهم ان كان دونهما ويدر من ان كان فاستدلال المسافة في الحقيقة فتم من الاجازة ولكن لا يتحقق عليها ان الاشبه باصول المذهب فلهذا لم يرد  
لعدم كونه ذلك في عينها اذ افعالها لم تكن لازماً وجازة في الاجازة لو فائدة لابل خاص لا يقتضيه الجواز هنا بعد جرمها للناس ومعلومه فانه استقلال  
عقد المسافة عن عقد الاجازة كما وضعه الله العالم ويكره ان يشترط شرط الارض على العامل مع الخصه بخلاف ما ذهب منه ومنه في اختلاف احوالها  
بغيره من احوال مثل ذلك كافي في ثبوتها المشايخ فيه لكن لا اشكال في اصل الجواز عندنا فالابن في الوفاء فيه لعموم المؤمنين مع عدم كونه شيئاً  
للفرض الغضه ولا شرط في وجوب الوفاء بالشرط نعم ذكره غير واحد من الاصحاب انه لو تعلق الثمرة اجمع بآفة سنة او بآفة رعية لم يلزم الوفاء به وكذا  
الاخر يخرج ولا كان كل ما كان الباطل لا يمتنع استحقاق احد العوضين او بعضه بل وان ما يغال به من العوض الاخر من الشرط من من العوضين في وقوع  
ان الحكم في الصوره المعقود فيه واضعاً ما العكس هو الشرط من العامل على المالك فظاهراً في عبارة ذكره وغيره ان كل وفيه نظر لان العوض من قبل العامل  
وهو العمل قد حصل للشرط وجب العمل فكيف فيسقط بغيره مسقطان فلف احد العوضين لا يوجب سقوط البعض الاخر في غير ذلك فلف قد يوافق  
المدرك لذلك هو بطلان المسافة التي تشعب بطلان الشرط باعتبار احوال الفائدة التي في ركن في المسافة وعدم بطلان البيع خروج الثمرة للمالك حصص  
لا يقتضي الجواز هنا كما ان الاقدام عليه معدوماً لا يقتضي الخصه مع حفظ ما هو في الماهية لذلك في الجملة ما الظرف به في مع صدق في فرع ذكره في مسئلة  
هرب العامل له لا يجب عليه كمال العمل تمام المدة مع عدم خروج الثمرة او تلفها كما يجوز كراهية احتمال الايضاح او لوجه لا انقضاءها بذلك ولا الوجه  
كما هو خبره في ظاهر استنباطه بعام العمل في المدة ليرجع مع وجوبه لا فاضاً عليه لانه لا يخلو لاجل ركنه كلف العوض المعين في البيع قبل فسخه  
للافساخ ثم قال في غير ذلك بل انظر في غير ذلك من فسخ المعاوضة في المسافة بخلافه في العناصر التي يرد منها الخصه من البيع الذي قد يحصل  
لا يحصل بخلاف المقام المعبر فيه العلمانية بخصوص الثمرة وتعداها في الاحتمال عند عدم كافتروا في الاشكال في الحكم المزمور انما الكلام في ان الفاضل  
قد يظهر من الفسخ عدم سقوط شيء من الشرطية لظهور كماله في اعتبار تلف الجميع في السقوط لكن في عقد وفي تلف البعض الآخر ووضوح اشكال  
وفي معصية يضاف من ان الشرط محسوب من احد العوضين مجموع الاخر في مقابل الاجزاء او فاعا فالف بعض احد العوضين وجب ان يسقط مقابلها من  
الاخر ومن ثم لم يخرج الثمرة اصلاً او تلف جميعها اسقط الشرط كله ومن ان مقابلها الاجزاء او فاعا فالف بعض احد العوضين وجب ان يسقط مقابلها من  
عند حصول التلف او فاضل الخرج غير معلوم ولو تحقق التلف للمقابل لم يكن الساقط في مقابل معلوماً لذلك لو تلف بعض الثمرة او فاضل الخرج غير  
لم يسقط شيء من العمل اصلاً ولا ان العامل عليه حصته من الثمرة بالظهور فان تلف بعضها تلف في ملكه بعد استحقاقه بآفة بالمعاوضة فلا يسقط سلفه  
شئ من العوض الاخر في بطلان هذا تلف الجميع يجب ان لا يسقط الشرط لعين ما ذكرنا نقول ذلك من اننا قد بينا في الجواب على ما في ان قال واعلم ان الاشكال  
في سقوط الخرج لا يخرج وجبه اصلاً لان العوض ما يخرج قليلاً كان وكثيراً لا يمتنع في خروج وجبه لاجل الفداء فكيف يعقل سقوط شيء من الشرط بخلاف  
الفداء اما تلف البعض فان الاشكال فيه وان كان لا يخرج من وجبه لعدم سقوط شيء في الما فترداه وبؤيد عوم او فواو او منون عند شرط علمه ويحذف ذلك الذي هو موافقه  
وشعبه على ذلك كله في ذلك فلهذا يصح على ما عرفت من بطلان المسافة في خصوص لفائف فيكون من بعض الصفقة في المسافة وبطلان فاق  
الفاصله لو كان معلوماً لمكان وقت العقد لم يكن المسافة عليه صحيحاً بل حاله من ان اول الاصلية سبباً للخصه في الواقع غير هذا كله في عدم الخرج  
اما التلف بعد فقد يوافق من ان اعتبار الادراك في الفائدة التي هي ركن في المسافة لعدم النفع بهادوه وعدمه فبطلان الاول بطلان بخلافه  
الظن وعلى حاله ليس للعامل في مقابلته لعل الاما حصل من الفداء كما لا يخفى من شرطها اصلاً لافادها الفصل السادس في الحكمها  
اي المسافة وفيه مسائل الاولى كل موضع تقصد فيه المسافة اي جعله في اصله فاعا فالف المثل لاهالة احرم عمل المسلم الواقع بالادب  
من استوكاه والشرط لصاحب الاصل للملك له فبذبحه فماده مع فرض عدم النافذ له شرعاً عنه من غير فرق في ذلك بين العالم بالشرط والحمل به وبين كون

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

في بعض النسخ

من شرط كون المنة للمالك وغيره كما هو مقتضى اطلاق المص وظهر من ذلك نسبة المنة الى اكثر وجهه ما عرفت من اصاله احرام عمل السلم العلم بعد كونه ذلك من المبرج المسقط للبره او الشك فيه والرضا بالعقد الفاسد والعقد المتضمن لعدم الاجر ليس رضانا بالبره بل اجرة فان لم يكن مالا محظوظا به كون المتخصص منه في الخارج الرضا بالعقد الذي لا يترتب عليه ذلك والعمل الصادر عنه انما هو من حيث انه مقتضى العقد الفاسد لا انه مقتضى العمل في حد ذاته وفي نفسه بلا عوض وقع فساد العقد الذي قد وقع العمل على مقتضى ما معاملة العبد بغيره بغير العمل نفسه فافانك بنبع الجامع صدم في اطلاق المص وغيره بما اذا لم يكن العامل عالما بالفساد او اذا لم يكن الفاعل باسراط كون التمر اجمع بل ان كان يكون في الصوتين منبر الا لا يفتي في عمله يشينا كما نرى لا من نظر ولا من منه في ذلك مانع التمسك بالواجب له حيث يجب له اقل الاثر من من المحض واجره المثل لا فداءه على التبرع بما زاد عليه بما مع نقصان ما عرفت اجرة المثل لا يفتي ان اثاره على العقد المتخصص لذلك بعد فرض فساد مقتضى الزمير وتبع حكمه عليه في اجماع عمله في نفسه على مقتضى الصواب الشرعية من ضمانه واجره المثل كما هو واضح بادي فاصل والله اعلم المسئلة الثانية اذا اشترى جبر العمل بغيره منها في التمر فان كان قبل ظهورها لم يجر فولا واحدا كونها معدومة وجوز جعلها عوضا في الشافا فلذلك لا يقتضي الجواز هنا بعد جبر الفاسد وان كان عابدا وصلاحها جاز ولا خلاف في الاشكال العموم الاداء والاطلاق السالمين عن معاضة ما يقتضيه المنة وان كان بعد ظهورها وتوهمها مفسودا عن قبل وبالصلاص بشرط القطع صحت اسما جوا بالتمرة اجمع قبل بناء على اعتبار ذلك في البيع الذي قد عرف فوجوه جواز ذلك فيه بدو الشرط الربوي الذي يمكن ازاله الكنية به عن الاعطفا نفسها حال بدو صلاحها الا في مثلا والاشراط القطع من حيث كونها اشراطا لا مدخلية له في ما ليسه على وجه يصلح كونه مبيعا واجرة فلا بأس مع شرط القطع او بشرط الدفاء مدة معلومة ولا يكون بذلك مبيعا او اجزا وحالا ذاك الذي هو معدوم لان وانما يكون حالا لا طارئا على ملكه وبدل لا يظهر ان معدوم الجواز الاصول الفواعل على البيع المتزوج عندنا وعلله لذل ان المص الجواز مع البصية والفاين الذي ذكره في البيع فانه مع فرض المنع بدو اشراط القطع كونه كناية عما عرفت لامع البصية فيحصل البيع بالجواز ليل له ولا يفسد عليه ما هنا مع خضاه كما جزم به في تلك القارورة المم اككا على اظاهر من ذكر الجواز بشرط القطع من الخاد الحكم في المفاين ولو سنا جوب بعضنا قبل لا يقتضي العقد والتسليم لا مكان عدم اذن الشريك فيخلد القطع المتبرع اشراطا في صحة والوجه الجواز كما في ذلك قال لا مكنا القطع والتسليم بالاذن كما في كل مشرك ولو فرض منع الشريك يمكن باذن الحاكم فلت مع فرض كون الشريك المسما جوا في صحة الصحة للممكن من اشراط القطع عليه رضاه والتمام به لما افانك غيره وقلنا لعدم جواز البصية بالخصم في عدم جواز الاجاز على القطع قبل الادراك لما جبر من الضر بشكل الجواز لعدم اخرا للشر المتعبر للصحة ببناء على اعتباره وان كان ما عرفت قوة الاعا اذ ارد به الكناية فما ذكرنا فاعلمنا كثرنا وقد تقدم لنا في بيع التمار ما ينفع بلا حظنة في المقام خصوصا في العقر من النحل وغيره مما لا يشترط مع ان المص يشتر الى شيء من ذلك وكان غرضه المعظم العقر بين المساقاة والاخارة من جواز الاول فيحصل منها قبل الظهور ويكونا من شرطه على ذلك بخلاف الثانية التي هي فاقية على مقتضى القواعد من اعتبار المعلومة في الاجرة ولذا افترض على اشراط القطع البصية والعامير المحتمل كون جواز مافي البيع للدليل الخاص من الاجماع او غير والله العالم المسئلة الثالثة اذ قال سافنا على هذا البصية اكل على ان سابقا على الاخر فكذلك اقبل والفاعل الشيخ فيما حكى عنه بطلان كانه لا يبيعين في بيع ولعدم لزوم هذا الشرط الذي هو بمنزلة الوعد والقرض انه سبب في فساد العوض ونقصانه ولم يعرف مقدار ذلك محتاجا على فيحصل ويطلب وكذا الكلام في بيعك هذا العبد بكذا على ان يبيعه عبيدك بكذا فلو ساقا على الحدائقين صفقة فصح الاختلاف الحصة ولكن لا يفتي ان الجواز اشبه باصول المذهب فواعد من شرطه عدم كونه من ذلك المفسر البيع بثمنين الى اجلين مثلا او على فليدين وسألو او فوا العفو الذي منها المشتملة على الشرط للمقروض مضافا الى عموم المؤنة عند شرطه فوجب الوفاق به وان سلم كونه وعدا او يقيد وان ضلعا عينا لزيادة العوض ونقصانه كما هو واضح واضعف منه فاعان ابن الجيند حتى لا الاختار لبيع المساقاة صفقة واحدة على قطع منفردة بعضها اشق عمل من بعض لان يعقد ذلك ويشترط في العقد العقد على الاخرى لذهوب كقولنا لا دليل عليه فالحقيقة الجواز في الصورتين والله العالم المسئلة الرابعة لو كانت الاصول الاثنين مثلا ففوا لاول واحد مثلا ساقنا على ان كان النصف مثلا وان لم يعلم بضيب كل واحد منهما انما العلم عدم مدخلية ذلك في العلم بحصته وليس الا بعد المالك وهو غير مانع كما في الصول المصنوع في المقام بالتسليم انما المالك والعامل يتعدى مانع لولا انه على انك من حصة فانه النصف من حصته الاخر اقلت مما يفتي ولكن بشرط ان يكون غالبا بقدر بضيب كل واحد منهما لو كان جاهلا بطلان المساقاة ليجعل الحصنة كما هو واضح هذا ولا كفي ذلك بعض الصول بيان كيفية القسم بينهم للشك في ذلك في فكرها والله العالم المسئلة الخامسة اذا اشترى رجل عينا بعين في ثناء العمل لم يطل المساقاة فلفعا الاصل الشخص بالظاهر الاحباب هنا فاعاها على اللزوم فليس المالك الفسخ يجوز ذلك خصوصا ان يبدل العمل بادل وانما وضع امره الى الحاكم لم يطله ويجبر على العملان بعد ذلك اسما جبر من ماله من يعمل عنه واجره مؤجلة الى وقت التمر ومع فرض ظهورها وبدو صلاحها اسما جبر بمقتضى اجمع وبعضها اوبا لا فراض عليها ووضعية الحاكم من بين المالك ما ليسا جبر عنه ولو على حصته الفرض عليه وبغير ذلك من الصور التي يحصل بها الحق من عليه الى من هو له ولا في كل منع قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ولذلك من حصل حلها فلا حيا للمالك لعدم الضر عليه مع اصاله اللزوم ولكن قد اختلفت في فادتها في غير المقام كما فينا بعد الدفاء بالشرط وكالحيا بنا جبر التمر ولا بد من اذنه عن وكتليم العين المسما جبر ويجوز ذلك من ثوب الحيا ويجز حصول شيء من ذلك من غير الرجعة الى الحاكم بل يظهر ان مقتضى حصول من احد المتعاقدين بعقد لا بد من اذنه في المسما جبر الى الاصل ما ينافي استحقات الاخر عليه من حيث اللزوم شرع له انما الفسخ وكذا العقد فحقه حاشا فدعا الضر بدو ذلك لفاعة الاضر ولا ضرر فلو لم يحيا الفسخ دفع امره الى الحاكم وعلى ظهر ذلك عينا انما ضرر كون قيام الحاكم في هذا الامر من باب حبسه

العقد لا يشترط ان يكون المنة للمالك وغيره كما هو مقتضى اطلاق المص وظهر من ذلك نسبة المنة الى اكثر وجهه ما عرفت من اصاله احرام عمل السلم العلم بعد كونه ذلك من المبرج المسقط للبره او الشك فيه والرضا بالعقد الفاسد والعقد المتضمن لعدم الاجر ليس رضانا بالبره بل اجرة فان لم يكن مالا محظوظا به كون المتخصص منه في الخارج الرضا بالعقد الذي لا يترتب عليه ذلك والعمل الصادر عنه انما هو من حيث انه مقتضى العقد الفاسد لا انه مقتضى العمل في حد ذاته وفي نفسه بلا عوض وقع فساد العقد الذي قد وقع العمل على مقتضى ما معاملة العبد بغيره بغير العمل نفسه فافانك بنبع الجامع صدم في اطلاق المص وغيره بما اذا لم يكن العامل عالما بالفساد او اذا لم يكن الفاعل باسراط كون التمر اجمع بل ان كان يكون في الصوتين منبر الا لا يفتي في عمله يشينا كما نرى لا من نظر ولا من منه في ذلك مانع التمسك بالواجب له حيث يجب له اقل الاثر من من المحض واجره المثل لا فداءه على التبرع بما زاد عليه بما مع نقصان ما عرفت اجرة المثل لا يفتي ان اثاره على العقد المتخصص لذلك بعد فرض فساد مقتضى الزمير وتبع حكمه عليه في اجماع عمله في نفسه على مقتضى الصواب الشرعية من ضمانه واجره المثل كما هو واضح بادي فاصل والله اعلم المسئلة الثانية اذا اشترى جبر العمل بغيره منها في التمر فان كان قبل ظهورها لم يجر فولا واحدا كونها معدومة وجوز جعلها عوضا في الشافا فلذلك لا يقتضي الجواز هنا بعد جبر الفاسد وان كان عابدا وصلاحها جاز ولا خلاف في الاشكال العموم الاداء والاطلاق السالمين عن معاضة ما يقتضيه المنة وان كان بعد ظهورها وتوهمها مفسودا عن قبل وبالصلاص بشرط القطع صحت اسما جوا بالتمرة اجمع قبل بناء على اعتبار ذلك في البيع الذي قد عرف فوجوه جواز ذلك فيه بدو الشرط الربوي الذي يمكن ازاله الكنية به عن الاعطفا نفسها حال بدو صلاحها الا في مثلا والاشراط القطع من حيث كونها اشراطا لا مدخلية له في ما ليسه على وجه يصلح كونه مبيعا واجرة فلا بأس مع شرط القطع او بشرط الدفاء مدة معلومة ولا يكون بذلك مبيعا او اجزا وحالا ذاك الذي هو معدوم لان وانما يكون حالا لا طارئا على ملكه وبدل لا يظهر ان معدوم الجواز الاصول الفواعل على البيع المتزوج عندنا وعلله لذل ان المص الجواز مع البصية والفاين الذي ذكره في البيع فانه مع فرض المنع بدو اشراط القطع كونه كناية عما عرفت لامع البصية فيحصل البيع بالجواز ليل له ولا يفسد عليه ما هنا مع خضاه كما جزم به في تلك القارورة المم اككا على اظاهر من ذكر الجواز بشرط القطع من الخاد الحكم في المفاين ولو سنا جوب بعضنا قبل لا يقتضي العقد والتسليم لا مكان عدم اذن الشريك فيخلد القطع المتبرع اشراطا في صحة والوجه الجواز كما في ذلك قال لا مكنا القطع والتسليم بالاذن كما في كل مشرك ولو فرض منع الشريك يمكن باذن الحاكم فلت مع فرض كون الشريك المسما جوا في صحة الصحة للممكن من اشراط القطع عليه رضاه والتمام به لما افانك غيره وقلنا لعدم جواز البصية بالخصم في عدم جواز الاجاز على القطع قبل الادراك لما جبر من الضر بشكل الجواز لعدم اخرا للشر المتعبر للصحة ببناء على اعتباره وان كان ما عرفت قوة الاعا اذ ارد به الكناية فما ذكرنا فاعلمنا كثرنا وقد تقدم لنا في بيع التمار ما ينفع بلا حظنة في المقام خصوصا في العقر من النحل وغيره مما لا يشترط مع ان المص يشتر الى شيء من ذلك وكان غرضه المعظم العقر بين المساقاة والاخارة من جواز الاول فيحصل منها قبل الظهور ويكونا من شرطه على ذلك بخلاف الثانية التي هي فاقية على مقتضى القواعد من اعتبار المعلومة في الاجرة ولذا افترض على اشراط القطع البصية والعامير المحتمل كون جواز مافي البيع للدليل الخاص من الاجماع او غير والله العالم المسئلة الثالثة اذ قال سافنا على هذا البصية اكل على ان سابقا على الاخر فكذلك اقبل والفاعل الشيخ فيما حكى عنه بطلان كانه لا يبيعين في بيع ولعدم لزوم هذا الشرط الذي هو بمنزلة الوعد والقرض انه سبب في فساد العوض ونقصانه ولم يعرف مقدار ذلك محتاجا على فيحصل ويطلب وكذا الكلام في بيعك هذا العبد بكذا على ان يبيعه عبيدك بكذا فلو ساقا على الحدائقين صفقة فصح الاختلاف الحصة ولكن لا يفتي ان الجواز اشبه باصول المذهب فواعد من شرطه عدم كونه من ذلك المفسر البيع بثمنين الى اجلين مثلا او على فليدين وسألو او فوا العفو الذي منها المشتملة على الشرط للمقروض مضافا الى عموم المؤنة عند شرطه فوجب الوفاق به وان سلم كونه وعدا او يقيد وان ضلعا عينا لزيادة العوض ونقصانه كما هو واضح واضعف منه فاعان ابن الجيند حتى لا الاختار لبيع المساقاة صفقة واحدة على قطع منفردة بعضها اشق عمل من بعض لان يعقد ذلك ويشترط في العقد العقد على الاخرى لذهوب كقولنا لا دليل عليه فالحقيقة الجواز في الصورتين والله العالم المسئلة الرابعة لو كانت الاصول الاثنين مثلا ففوا لاول واحد مثلا ساقنا على ان كان النصف مثلا وان لم يعلم بضيب كل واحد منهما انما العلم عدم مدخلية ذلك في العلم بحصته وليس الا بعد المالك وهو غير مانع كما في الصول المصنوع في المقام بالتسليم انما المالك والعامل يتعدى مانع لولا انه على انك من حصة فانه النصف من حصته الاخر اقلت مما يفتي ولكن بشرط ان يكون غالبا بقدر بضيب كل واحد منهما لو كان جاهلا بطلان المساقاة ليجعل الحصنة كما هو واضح هذا ولا كفي ذلك بعض الصول بيان كيفية القسم بينهم للشك في ذلك في فكرها والله العالم المسئلة الخامسة اذا اشترى رجل عينا بعين في ثناء العمل لم يطل المساقاة فلفعا الاصل الشخص بالظاهر الاحباب هنا فاعاها على اللزوم فليس المالك الفسخ يجوز ذلك خصوصا ان يبدل العمل بادل وانما وضع امره الى الحاكم لم يطله ويجبر على العملان بعد ذلك اسما جبر من ماله من يعمل عنه واجره مؤجلة الى وقت التمر ومع فرض ظهورها وبدو صلاحها اسما جبر بمقتضى اجمع وبعضها اوبا لا فراض عليها ووضعية الحاكم من بين المالك ما ليسا جبر عنه ولو على حصته الفرض عليه وبغير ذلك من الصور التي يحصل بها الحق من عليه الى من هو له ولا في كل منع قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ولذلك من حصل حلها فلا حيا للمالك لعدم الضر عليه مع اصاله اللزوم ولكن قد اختلفت في فادتها في غير المقام كما فينا بعد الدفاء بالشرط وكالحيا بنا جبر التمر ولا بد من اذنه عن وكتليم العين المسما جبر ويجوز ذلك من ثوب الحيا ويجز حصول شيء من ذلك من غير الرجعة الى الحاكم بل يظهر ان مقتضى حصول من احد المتعاقدين بعقد لا بد من اذنه في المسما جبر الى الاصل ما ينافي استحقات الاخر عليه من حيث اللزوم شرع له انما الفسخ وكذا العقد فحقه حاشا فدعا الضر بدو ذلك لفاعة الاضر ولا ضرر فلو لم يحيا الفسخ دفع امره الى الحاكم وعلى ظهر ذلك عينا انما ضرر كون قيام الحاكم في هذا الامر من باب حبسه

والأشياء

الاحسان الذي لا يجب عليه من افعال وفقد ذكره وانما انما ان بعد فعل شيء من ذلك الذي قد مر ذكره من افعاله

والاحسان الذي لا يجب عليه من افعال وفقد ذكره وانما انما ان بعد فعل شيء من ذلك الذي قد مر ذكره من افعاله  
على ما في ذلك ولعلنا امكان الوصول اليه كان له الفسخ لعلنا العمل عليه فيحصله فيحصله بغيره بذلك ولولم يفسخ وعذر الوصول الى الحكم ولو على الوجه الذي  
كان لان يشهد انه استاجر عنه وحق ان يرجع عليه لكونه كالحاكم في الولاية عنه بالشيء الذي كان المؤمنون بعضهم اولياء بعض لكن على ان يرجعوا عنه  
ومن الشك في ثبوت الولاية على الوجه المذكور في هذا الحال وعلى كل حال لو لم يثبت الرجوع اذ انكره العامل للصل والقرض عدم البينة على الاستيفاء عنه  
بالعمل ظاهر ابعاد عدم الرجوع حتى لو صدق العامل بل وحتى لو كان الاشهاد مستند والكونه اى الاشهاد بمنزلة الحاكم في ذلك لانه احد الاطراف في المسئلة  
والثاني لا يرجع مع التمسك عنه والثالث الرجوع مقلدا واشكاله للذكر في ما لا مدخل فيه للاشهاد في ثبوت الحق في نفسه ولو لا رادة المقاصد ولما اقتضى  
توقف الاشهاد عليه لا الثبوت ومن هنا كان لا يرى الثالث بل العمل بقوله بيمينه لان الاصل عدمه بيمينه لانسان يعمل يحصل فيه غير ايم من الغرض  
ان كان هو كائنا من كان من عدم كون له الصلا اصيله نعم فلا بد من ذلك بناء على ثبوت ولا يشترط فيه ذلك في هذا الحال لما عرفت كما اننا قد بينا في امرنا اننا  
بالاشهاد الذي جزم بعدم الرجوع مع عدم احضار عدل المؤمنين بالاشهاد لان الولاية لهم مع عدم الحكم بالافاد بذكرنا في غير المقام امكان ثبوت مقال هذا  
هي من الحسب الاحتياط لفساد المؤمنين مع تغذر العدول فلا يخطو تأمل هذا كله في العامل غير العيين اما هو فالمحقق ثبوت الخيانة من غير ما يشترطه من وجوب  
المشروع بل يوجب عنه متبرع لم يرفع العمل ولم يستحق بذلك الحصة وان قصد تمام العمل عنه بخلاف غير العيين فاننا انما نراه كونه على حصة مع تمام المشير  
وان يقصد العمل عنه لان عقد المساقاة ملكة المحض مع حصول العمل من او من غيره كما لو استغنى بماء المطر عن التقي كاصح بذلك في مع صدق كمن قد  
ينافس في الثاني لعدم استحقاق الحصة التي هي عوض العمل منه واعنه فاما ان لم يكن منه ولا عنه لم يستحقها من استاجر على عمل فانفق حصوله من غيره لا  
يقتضي النية بغيره ونقد بان عقد المساقاة افترض كون العمل في نفسه ففي وقوعه كان عنه وله عدم تقو كونه عن ليس في نفسه على ان المساقاة  
لا ريب في نفاذها على المحض فحقه التي معناها انما لا اثر الذي هو المحض وتكميلها للعامل باجره المثل لانك مع حصول العمل فاما لا وجه لفكر ما  
ح الا ما ذكرنا لكن لا انصاف مع ذلك كله عدم خلو العمل عن اشكال باعينا عدم ظهور الفرق بينه وبين من استقر على عمل فانفق حصوله من غيره كلعنه  
الضرر فانقطع لنفسه وكلا يستحقان على ازالة القامة فاتفق اطرافه الى الرجوع لهما ويحتمل ذلك وانما لا يلزم الا بغيره فانما يصعب لهما لان توان وضع المساقاة  
والمراد عنه ومشر فيهما على ان المراد حصول الزرع والثمر الضالحة كما وكيفما يقع اختيار ذلك في العمل فلهذا العامل وان استغنى عنه بفعل الله  
او بفعل الغير سقطت عنه استحقاقه في الاجارة فان المراد منها مقابلة العوض بالعمل منه او عنه المسئلة السابعة اذ راعى المالك ان العامل خان  
او سرق او تلف او فطر فنافى ويحتمل ذلك وانكر العامل فلا ريب في ان القول قوله اى العامل مع بيمينه لانه منكر موافقته للاصل سواء كان ايمنا بالمال  
نعم ضمانة المبرط يتوقف على ما شره فلا تنحى الدعوى الا في صورة كونه امينا له وعلى كل حال فان القول قوله ايم في عدمه لاهل ولا كان ظاهره من  
وعنه سماع الدعوى بذلك مع الحمل بالمقتضى لعدم قوله البينة على المدعى اليقين على من انكره لكن في كونه لا يرفع دعواه حتى يبرها بيمينه المقتضى  
مع ان الحكم في ثبوت البينة سماع الدعوى المحرر ولو بان اذم التحقيق في ذلك وكيف كان فيستدبر ثبوت الخيانة او يغيرها من ارفع يده او يستأجر من بيمينه  
يكون معترف من اصل التزم ظاهره احتمال له ولعله لان ثبات يده على حصة يستدعي اثباتها على حصة المالك التي لو وضع يده عنها وفيه منع  
على ذلك لا يمكن وضع المالك امينا على ما يرجع اليه معه لان لو احببه قوله لا احد من اصحابنا بل ولا غيرهم نعم عن الزنى سيما عليه من يعمل بعده  
في موضع اخر فيقيم اليه ابن يشرق عليه وهو الحكم عن مالك وفي الاسناد شرح الارشاد لثاقبة بلزوم الحكم باجره مشرف برافيد لا لانه لا بد له الا انه  
مستحق للعمل وغيره استيفائه منه هذا الطريق في حقين مجابين الحقيق والوجه المطابق لاصولنا ان يده لا ترفع عن حصة من ارجى الى التزم له من  
الناس على اموالها ولكن للمالك دفع يده عما عداه بل لا يقيم ذلك ايم مع عدم الخيانة كما في عقد وكرو ومع صدق ذلك الرجوع مصلح اليه لكن قد  
يلحق مع كون فرض الحفاظ على العامل بانه من العمل الواجب عليه التي توجب الاستيفاء عليه مع فرض عدم قيامه به وقد بدع يمنع كون ذلك  
من عمل المساقاة وان وجب الاحتفاظ عليه بما اذا كان امانة في يده وان سلم فلهذا الاحتفاظ من الغير فلهذا الاحتفاظ منه فهو من غير الخيانة والتفريط  
لا من حيث المساقاة على انه بثبوت الخيانة منه في الجملة لا دليل على عدم قبول الاحتفاظ منه ببله وحكي كل حال فلو لم يكن الاحتفاظ منه ولو مع الحفاظ  
ففي عقد الاكراه وضع يده من الثمر والارادة باجره عامل واختاره في ذلك ولعل الاول لان للمالك ان يحفظ ما له فطعا ولا يتم الا برفع يده العامل كما  
المرشع الثالث ان العمل واجب عليه وقد تقدم فلهذا بغيره فيكون كالموهر ب مضاف الى اعادة الضرر وحق تحييه الفسخ مع التيقين ومع غير ذلك  
الاستيفاء عنه على ما سطره في المطالب كما صرح به الشهيد في حواشي عقد وهو الذي صرح به في الاسعاد والارشاد من كتب الشافعية لكن قد بدع  
بما في مع صدق من الحق الثابت لشخصه ان كان لا يتم الا باسقاط حق شخص اخر واذ لا يثبت ملكه فلا دليل على سقوطه بل الحق والارادة وبعدم  
العمل منه لا يثبت الخيانة غير كرف في ذلك بل لو جزم نادره يده عن الجميع بسببها يمكن ان يقال ان التعدد في سبب المالك فلا يجب على العامل شيء ولذا  
في كل جامع المقاصد المتوقف على الموضوعين مجال المسئلة السابعة اذ اساقاة على اصول جاهل بحالها ما ثبت باحد الطرفين الشريعة انما استحققت طالت  
لها المساقاة مع عدم اجازة المالك ولا يثبت في ان الثمر المستحق لهما تمامه ملكه ولم يحصل ما يقتضي نقله لهما عنه وللعامل الاجرة على المساقاة الذي هو  
قد لا بد من دفع عوض لو لم يكن له من العمل نعم لو كان علما بالاجال لم يكره رجوعه ببناء على عدم عزومه مع علمه بل هو اتمام منه على ذلك والفرق بين ظهور استحقاق  
الثمر وبين عدم حرجها اهلها كما نلاحظ نثبت جزم العامل في الاول بعد الثالث ان الاستحقاق يوجب خصال العقد حيث لم يجر المالك واصالة  
احترامه على المسلم بعد فساد العقد حتى يقتضي الرجوع الى الاجرة على حسب ما عرفت سابقا بخلاف هذا التزم وعدم حرجها وما شاكلها

في قوله لا يثبت الخيانة غير كرف في ذلك بل لو جزم نادره يده عن الجميع بسببها يمكن ان يقال ان التعدد في سبب المالك فلا يجب على العامل شيء ولذا في كل جامع المقاصد المتوقف على الموضوعين مجال المسئلة السابعة اذ اساقاة على اصول جاهل بحالها ما ثبت باحد الطرفين الشريعة انما استحققت طالت

من مال الملك الذي دفع من القابل

المال قد كان في نفسه  
 فان العقد معها صحيح فلا يسخي الغامل سوى الحقن فان ذلك مقتضى عقد المساقى وعلى تقدير بطلان العقد لا يملك المالك ما كان له من  
 من الانقضاء بل ذلك فانه انقضاء من حيث لا يملك في العقد والاستعداد للزواج حق بين الحلال بل لو قلنا لا لانقضاء من أصل العقد امكن القول بين  
 ما بناء المساقاة عليه من امثال هذه الامور وبين الاستحقاق ونحوه من الامور والمقتضية للشهادة والله العالم وعلى كل حال فهو وجود الثمرة و  
 بقاءهما عند ضعف المستحقا ولو اختلفت ماها مثلا في الثمرة وتلف كان للمالك الرجوع على الغاصب بل والجميع بناء على ان غصبها بعين  
 يقتضي ثبوت ملكية ثمة وان كان قد تلفها بعينه لكن ذلك من بدع عليه وان كان يرجع الغاصب على الغامل بل يحصل له من الغصب الثوبان علم مستحقا  
 اما هو وضمانها المستحقها العموم من تلف والتفويض ان بدع عليها كانت بدعتان لا تملح في العمل لئلا يكون الغامل على الغاصب اجبر لمعلمه كما  
 عرفنا لانهما يتجان بعزور من الغاصب فهو الحق في الحقيقة الضامن لها لان التلف قد كان في بدع وان حللنا ذلك مطالب الغاصب بالاداء عنه  
 بسبب غصبه وليس هو في نفسه فلا وجه لتعلقه بيمين نال واحدا وهو السبب في دفع الغرض عنها له ضمان له لعدم ملك المالك العوض  
 والمعوض عدم استحقاقها لئلا يفسد هو من التبرع بوقله الدين كي يترج ذم الغامل ولا يمتحن الغاصب الرجوع عليه ولو هو من التكليف لا يترج الغنا  
 بالاداء من الغامل مع مطالبته المالك وذلك بقوم مقام الاذن من عليه الحق بالاداء وبالجملة هو من الغاوة فثقت انتم غنا المستغلة بنفسها التي لا تملك  
 في صلح عقدى وحواله ونحوه بل ذلك لا ينافي مع ما يظهر من ارسالهم ارسال السبلان كونه لا يشكل بجمع الغاصب عليه بعد بدع بدع  
 للمالك الغاصب يتخرج من الظاهر من القوافل العمودة والفرع عدم تعدد بدع فثقت من مال الملك بالدفع عن غرض الغاصب ولو تلبس بالاداء عنه  
 الشرعية وكيف كان فلا يخفى ان ذلك كله مقيد بما اذا ابرق الغاصب على امره على عوى المالك ولا يكون له الرجوع على الغامل مؤلفا له بما فرجه و  
 اعزافه بكونه مظلوما بما اخذ المالك منه ذلك والمظلوم لا يظلم غيره كان رجوع الغامل بالاجر مقيد بغير ذلك ولا لا يصح له الرجوع بعد اعترافه  
 بخطا البيعة وان الغاصب ظلمه هو المالك فهو حق ماله الحق وان ظلم واخذت منه لكن لا يظلم غيره لما عرفت ولو اختلفا في ذلك جرى على كل منهما حكم  
 اقراره واخذه ولا يلتزم به الاخر كما هو معلوم من القواعد الشرعية وعلى كل حال فذلك ان الوجه في ان المالك الرجوع على الغاصب ورجوعه على  
 خالف فلهذا بان الحكم بالوجه في ان المالك الرجوع على الغاصب ورجوعه على كل واحد منهما بما حصل له من الثمرة التي قد تلفت بدع حصول سبب الضمان  
 كل منهما لا رجوع لاحدهما على الآخر في ذلك لا للغامل بالاجر مع حمله وقيل له ايضا الرجوع على الغامل بالجميع ان شاء لان بدع عادته وعلى البدع  
 اخذ حتى تؤدى ولكن رجوعه على الغاصب بما حصل له من الثمرة لا ينافي لاقتضاء الرجوع على الغاصب وعلى كل منهما ما يقتضيه  
 اشبه باصول المذهب وقواعد عند المصنف الاستدلال بان يكون الغامل عالما به ولكن لا يمتحن عليك ما فيه من رجوعه عدم مدخلية الجبل والعلو في  
 علمه صدق ثبوت اليد وعدمه اذا الغامل من حيث كونه له يد على الثمرة وانما هو مزاج لها وانما عين المساقى فهو كل مع حمله اية ولا كان ضامنا  
 في الخاتمة بل انما الثاني مضمون ما مع كون بعض ما له كالتسليم والتكليف من حرمه ما منصفاهما ولكن هذه اليد لا تضع يد المساقى الغاصب بكونه  
 كان له الرجوع على كل منهما بالجميع وبما حصل له كما هو واضح ما في ذلك اقل من غير فرق بين ثقلها ما لا تقسم او باقوا وبغيرها  
 لان المسئلة من فوائد اليد على العين المضمونة المسئلة الثامنة التي الغامل غير العي غرضه ان يدين في غير مختلف المزايا والاعراض لا سيما  
 الطن فيه في ذلك تعاليم الحق الثاني مما الاصول له او مخالف للضوابط الشرعية بل لان المساقاة على خلاف القواعد باعتبار الغرض والحقا والقوانين  
 من الادلة انما انما اوضح على اصل مملوك عينا او كالتوا ولا يملك المساقى دون ماعداه فليس في شيء من مضمونها اطلاق رجوع اليد او افعالها  
 والان تكون بغيره عن نوازل لا يصح اثباته شرعية مثل ذلك ولا فرق فيما فقهنا من حالي ظهور الثمرة وعدمه علم له لا جاز على القيام بعمله لئلا  
 منه او الضلع بشيء من الثمرة او غيره وبين ذلك ونحوه يظهر لك فلهذا ما اطلب بريقك من الثمرة من المزايا وعبر ان يكون المساقاة  
 معاملة على اصول لا تقتضي عدم جوازها من المساقى بعد معلوميتها اذ سقيها ونحو ذلك من المزايا عليها فحق لا يخرج من المزايا وعبر  
 فلا يستحقها بالعقد فلا يربى في اتمه لا مانع من ذلك بحسب القواعد الشرعية لو كان هناك منقضى للعقد من اطلاق ونحوه وعلى تقدير بطلان العقد  
 كما يحكى عن بعض افاضل متأخرى المناجزة بل لعله ظاهر الحكم عن الاسكان في ايض في الجملة قال لو شاركت المساقاة في عجزها اذ لو كان شرط عليه ان يكون العمل  
 بنفسه وكان شرط المساقاة في عجزه من مقتضى الاجتزاء من الاصل في اعملا جميعا فان قدر المساقاة في الثاني بالعمل كله ولم يكن بمالك ان جعل له المساقاة ان  
 يساقى في غيره ولا فوض ذلك اليه ليعمل المساقاة في الاول ان تأخذ جزء من العمل وكان له الجرم مثله فان عملها باخذ لكن فيها ما لا يرجع مع فرض عدم العمل  
 بل على اجرة المثل المساقاة في الثاني لغيره انما هو ان يكون بينك يستحق الاجر على المالك لتعويضه والعمل له ما لا يرجع عنه الا ان المستحقا  
 الحسن للحصول العمل لو من اجير لا الاجرة ولذا قال ابن البراءة فيما حكى عنه انما يقع الشان الى غير ذلك معاملة هذه المسئلة بالصفحة قال في العمل عليه  
 ذلك ولم يقل ان ذلك ودفعه الغامل الى اخر فمأمله بعينه وسقنا ما يخرج من الثمرة فعل على هذا كان الخارج بين الاول ومالك الفصل ضعيف ولا فرق  
 على الاول لاجر عمله ولو كان الشرط في المعاملة الاولى عشرة بن وسقنا احد مما بعينه وفي الثانية الضعف كل الخارج ماله الفصل ولا فرق على الاول لاجر عمله  
 ولا فرق على صاحب العمل اجرة ما عمل الاخر ولا ضمان عليه في ذلك وكان الوجه بطلان المساقاة فانه ما كان له الا ان يعمل الاجر في العمل الثاني  
 من يتحقق ما في الاول على صاحب العمل يمكن ان يلف بعد ان يحكى باسمه عن عجزه عن العمل بالبرهان والحق في الثاني ان الاول في المسئلة الثانية  
 وكان الاول كالموكل لا ضمانه في الثمرة وانما لو اذن فالثمرة للمالك وعليه اجرة المثل الثاني ولا شيء من الاول وفيه ما لا وجه لوجه اجير مع فرض  
 عدم الاذن معنى عمله لانه لا ان يربى لا شيء له في مستقر الامر بعينه رجوع الثاني على الاول والاول على صاحب العمل فحق الحقيقة لاجر الثاني ولا



[illegible]

والسلامة

في غاية على الوضع الذي هو عليه وهو كونه حال غرسه باقيا ما جزمه ومسحقا للطلع بالارض تكون مقلوبا لان ذلك هو المعلوم من ارض المقلوب  
لا تفاوت ما بين يمينته قائما مطوقا ولا حول في القيام كل ليقوم بذلك الحالة ولا تفاوت ما بين كونها قائما بالاجرة ومقلوبا كما ذكرنا من ان المقلوب  
الطلع بالارض من جهة اوصافه ولا تفاوت ما بين كون مسحقا للطلع ومقلوبا الخلف بعض اوصافه ايضا كما بيناه ولا بين كونها قائما مسحقا للطلع ولا  
ومقلوبا الخلف صف القيام بالاجرة وهذه الوجوه المتشعبة ذهب الى كل منها بعض المان قال في الاول مع سلامة ما بين الايج من دور من معرفه كونه  
فيه مشقة على معرفته حيث احد في الجبلين والظان القيمة لا تختلف باعتبارها فان تقدير كل كنفه مقلوبا قائما بالاجرة فلا يضر مشقة هذا  
الدور وهذا الارش نظر كبرية تقدم بعضها فقلت قد بينا انها او اكثرها مبنية على ملاحظة بقاؤه الى منتهى عمره في يمينته ولذا لاحظ البقاء بالاجرة  
مع انه لا يخفى عليك عدم اسحقاق بقاؤه اصلا لا عما لا جزمه وانما يشيع الشرايع بينهما فاقد برضى مع المالك بالاجرة لو لم يباينها فليس هو من لو  
صافيته بغير مقلوبه غير المالك اسحقاق المصلحة لكن يقيم عليه بخلاف ذلك اما هو فمصلحة باسحقاقه ولكن يضمن ارض بقضائه المصلحة بالطلع  
بمصلحة المصلحة من حيث الطلع نفسه نفسا ضمنه له وحيث لا يلحقه لزمه بشيء وهو المالك والمصلحة والمصلحة في العنق ولو بقضائه المصلحة من حيث  
لان المالك يضمنه من حيث بقاؤه الذي هو غير مسحق له اصلا ومن الغريب ملاحظة كون مسحقا للطلع بالارض في ارضه مع انه لا يمكن ان يحصل من  
محصول التبعة الى قطع المالك له وما بالجنة فالمراد منه ان يحصل من حيث الطلع ان يحصل من غير ملاحظة البقاء بمعناه هذه التبعة لما لم ينفذ  
سبب الطلع عن حال قيامها الارض حيث بقاؤه هو من ذلك يظهر لك ما في جملته من كتب الاساطين فلا حظ ولا أثر فكيف كان فكما يجب على المالك ارض  
التفصيل المصلحة بالطلع كذا يجب على العامل ارض تفصيل ارضه من الحفر برفع العروق الخفية من المصلحة ثم انه لا يفرق الاصحاب كافي لك وغيره  
في جميع ما سمعت بين اهل المطالبين الجمل بل يخلطونهم كالصريح في ذلك وهو مؤيد لما قلنا سابقا في المسألة الباطنة مع العلم بالفساد وكان ثلث الشبهة  
وتعجز ذكره هنا حيث انه لعبدان اعترف بما سمعنا من ان لا يبعد العرق بينهما فاما ارضه لصاحب الارض مع علمه ولا ارضه لصاحب الارض مع علمه  
الاول والا لذن في المصلحة منها بالبحر مع علمه بعدم اسحقاقها او اما الثاني فظلم بالبر مع علمه بعدم اسحقاقها ثم قال يمكن دفعه بان المالك  
مصلحة في الحصة او الاجرة لو يمكن الاذن من المالك بغير ملاحظة الاجرة لنفسه المصلحة والبرس لم يكن اذن المالك وان لم يكن بمصلحة مع وفرضه بل بغير ملاحظة  
فيكون مسحقا للارض قلنا وهو غريب لما ذكرنا سابقا من انما بينا المعاملة على الضمان وان علمنا ان هذا هو عدم ثبوت ما تضمنه لكن مشغل ذلك لا يقتضيه  
الطريق كما هو واضح ولو كان الغرس من مال الاجرة عليه بعد فساد المصلحة ولو ركب الفارس من نوع اخر كما في شجر الثوب ونحوه فان كان المالك الفارس  
نفسه فمما ولدته وعليه اجرة تركيبه على الجبل الذي لصاحب الارض له والامر مع الارض على حسب ما تضمنه من عدم الفرق في الغرس بين كونه  
في رصده وفي شجره والله العالم وعلى كل حال فلو دفع مالك الارض القيمة للفارس من كونه الفارس له لربح الفارس بموجب سلطان الناس على اموالها وكذا  
لو دفع الفارس الاجرة لغيره من صاحب الارض على التبعة لما عرفنا بغيره فاعاد الاضرار لا تضره الجبرع هتم الاموال التي فيها الفارس على الفارس  
يقال والله العالم **كتاب الوكيل** واحد الواجب ان لا يكون في العمل الا في حصة المالك او في حصة غيره يكون بغيره عند وادعائه  
ايضا فادفع اليك ما يكون ودفعه جسد فقبلها وهو من الاضداد وكيف كان فالنظر في هذا الكتاب يقع في ثلاثة امور الاول العقد وهو لفظ  
استنباط في المحقق لكن من المعلوم ان الظاهر لفظ الوديعة كلفظ البيع والقبول والاخاره وهو ما ياتي في الحديث في انها اسماء للعقد ولا تراهوا  
فما ياتي المشرع عليها او للخبز الصاد من الموجب هو الثقل في البيع والاستنباط في المحقق فلهذا وقد تقدم ذلك المحقق في محله وان الاصل الاخير  
او ان مرجع الجميع الى معنى واحد نعم فلهذا ذكرنا هناك ان هذه الاسماء تحصل بواحدة العقد وغيره فليس يحصل العقد ويعبره وهو المسمى في عرفهم  
واللفظ بالمعاطاة فمن الامر هذا كل الاصح ظاهر الامن لا يستبعد بوجهه على تحقيق الوديعة بالعقد والقطع من التبعة والصدق العربي على تحفظها ايضا بغير  
فلا يحصل عن القول في تحفظها بالعقد ويعبره على ما سمعنا في البيع وان شئت سمعنا معا طاعة البيع كان الظاهر من اصطلاحها اختصاص معنى العقد  
بالاقتطاع والافعال والركب منها ومن الاقوال نعم فلهذا يظهر من جملة ما قد يكون صريح بعضه تحقوف العقد بالان بالاجاب اللفظي والقبول الفعل  
ولم يحد له شاهدان المتعارف من لفظ العقد تركب من الاجاب القول والقبول والقبول في المعاطاة المسمى في بيع العقود لكن لا يمكن تحقوف اسم الوديعة  
مثلا بانفرضه بغيره من الفعلين وذلك لا يقتضي تحقيق العقد وعلى كل حال فلا خلاف من يعتد به ولا اشكال في اعتبار معنى العقد في الوديعة  
سواء كانت الاقوال والافعال على حسب البيع والاضاع والاخاره وغيره من العقود كالتجارة من الاذن والاداءة التي لم يخط فيها الربط بين التبعة  
والرجوع من الطرفين نحو الباحة الطعام ونظم المهر في امر منها انفساح الوديعة بفسخ المشتري بنفسه وغرله ويجوز عليه اتصال المال الى صاحبها  
والا كان ضمانا وليس له الرجوع الى الاستيلاء بكونه تجديدا بخلافه لان قال له الوديعة المأولان دفعه بغيره اولا لا دفعه بالتبعة اليها ولم يحصل  
ما يقتضي دفع الاول الحاصل منها كما هو واضح ثمان صريحها المسمى بالعقد باسمه ما لا ينبغي نعم وهو ترتيب للوجوب كما في دفعه لاعتقها اللهم لان ذلك  
مثلا عقد بغيره استنباط في المحقق لا بد عليه ان يبيع فيهم القبول مع ذلك معلومية الاستنباط والنبأ بتوجهه في البيع بالمقل كما انه لا يجر عليه الوكيل  
على مع شئ يكون المراد هنا الاستنباط بالذات بخلاف الوكيل الذي يتصدق فيها شئ اخر وينبغي تحفظه لكونه امانة وعلى كل حال فلا اشكال في انه يفتقر الى  
ايجاب وقبول كما في كل عقد بل لا بد من ما هو للمعاطاة منها محتاج الى احتيا ايجابية وقبولية التي يحصل فيها الاشارة من الطرفين مع ربط  
رضي كل منهما وصدده بالآخر فضلا عن العقد ولكن ينبغي ان يعلم ان عقدها هذا يقع بكل جهات او اذن على معناه مجاز او حقيقة فهو كذلك في الاصل  
والقبول وذلك للتوسع فيها عندهم بل قد تقدم لنا بيان قوة الاكفاء بذلك في العقود اللازمة فضلا عن الجارية بل ذكرنا انها انما هي الفعل الذي

على القبول

على القبول وظاهرهم لا كفاؤه في حقيقة العقد فلو اصرح من اللفظ وجب الحفظ والضم مع سبب خلاف القول لكن قد عرفنا ما فيه واغتر  
من ذلك ان بعضهم من لا كفاؤه فيقولون ان في شرط الاجاب فيسأل على الوكاله التي لم يثبت فيها ذلك نعم لا بأس بل يعنى بمحقق الوديعة والفعليين من  
الاجابيين فضلا عن احد بانها على تحقيق البيع وغيره بل لا يقتضيان العقد الذي هو اسطرادها المركب من الاجاب والقبول للفظين  
هنا سهل احد ظهروا في ذلك بين المعلقا والعقد هنا عدا شرا كنهما في الجواز مع انه يمكن ان اذنا المص الا كفاؤه في تحقق الوديعة بذلك لا عقد هاهنا  
الى الاجاب والقبول بقوله ولو طرح كالمعتمد فضلا عن كون حاصلا تحقق الوديعة بالعقد الذي يكفي في اجابته وقبوله كاجابته ونفعه بالاقبال من الجا  
وبالمركب منهما وان لم يثبت ذلك مع هذا اصطلاحا فم جيدا وكيف كان فقال ولو طرح العين التي يري حبلها ويبيعته بمقد من فضلا سببا لهما منه  
حفظها اذا لم يقبلها فقول لا فضلا لعدم تحقق الوديعة التي لا اشكال في اعتبارها للقبول او في ما يوافقها سواء كانت بعقدا وبغيره مما في حكمه العا  
قوله ثم كرام وذهب تركيز عليه ضمان الامسك لكن فيك بائنه كان زهنا بعد ما غاب المالك لوجوب الخط من باب المعاوضة على البراءة المقتضى  
فيكون واجبا على الكفارة وفيه ما لا يخفى فاما ان قيل ما كان حري عليها حاله او بغيره من وجوب الحفظ وغيره بانها يحتمل من ذلك ضمانها لو تركها المالك  
خاضعة بعد ان حقق من كذا ان ذلك يدل على صحة القول في كل تحقق الوديعة الذي غاب عنها ما من حضور المالك لخاصة العقد ولو كان له ان يضمن  
ما لم يضمن اليه فليس قد علمه وان كان قد ينافي في ما يروى ان كان الذهاب من من ذلك لان الظاهر عدم ضمانه بالذهاب المزبور لعدم صدق التخيير  
ولا اشكال براءة الذمة ولعله لا بد من القتل وانما يرد بعد انفساخ العقد بذلك ثم لا يخفى ظهوره في العباد والمخفى ضمانه من كره والاشارة بدو والمخبر والو  
في تحقق الوديعة بالطرح المزبور مع القبول فضلا عن كونه لا دلالة فيه على تحقق العقد بذلك ثانيا في ذلك من كذا ان اعتبارا ان وجوب الحفظ المتبر  
على القول من من كون سبب الوديعة لا بد من كون سبب المصروف في حال التخيير غير محله ضرورة ظهوره في العباد في تحقق الوديعة وبغيره وجوب الحفظ  
نعم لا دلالة فيها على كون ذلك عقدا لما عرفت من تحققه ابد ونفعه على قياس معاطاة البيع الصلح والاجارة وغيره التي هي منها على الاصح وان لم يكن عقدا  
كما حققنا في محله هذا كونه الطرح بعنوان الاستيلاء اما اذا كان مجردا عن ذلك فلا يتحقق الوديعة مع القبول قولنا فعلا لعدم تحقق الاجاب  
الموقوف عليه فائثر القبول وان وجب عليه الحفظ في الثاني اذا كان قد مضى لعدم على المبدل الظاهر وجوب ضمانه عليه لعدم تحققه لاذن له في ضمانه  
ومما ذكرنا يظهر من الحكم في جميع صور القام وان اظن فيها في ذلك لكن مع تشويش في جميع كلامهم مع انه ربما ظهر منها اعتبار الحفظ فيما يدل على اذ  
الايداع من الطرح الوديعة ولا مركب في فساد ضرورة عدمها مع كذا لا يخرج من الاشارة المقهية والكفارة وغيره مما وان لم يكن يتحقق بذلك عقد هاه  
لكن يتحقق معاطاة ما كاسعت سائفا لا خط وانما هذا وقد يحتمل في عبارة المتن اذ لا بيان عدم وجوب الحفظ على السند وان حصل الوديعة  
اذا لم يقبل فضمه للمعلومه عدم لزوم العقد كذا يرب عليه بعد حصوله ذلك ومنه ما يروى في لفظ الوديعة للفضة تحقق الوصف في ما يرب عليه  
فيما بينهما من ذلك في عقد القبض في شرط حكم الوديعة من الحفظ وغيره بل الظاهر عدم وجوب القبض عليه ولو شرط ما مع احتمال الوديعة  
كما لمعده ان في نظره بل قد يتوقف في جواز القبض بهما وان لا يضمن المالك وان حصل العقد بينهما مع احتمال حصوله الاذن منه بالعقد ويكون  
قد يشكل بنا على شرطه في التخيير لعدم الاختصاصه ذلك وهو كالتبعض المبهمة بغيره فلو قلنا ان عدم كون شرط في ذلك لا يخرج عدم الاذن منه ولو احدا  
في كلامه لذلك وربما ياتي له تمتة عند قوله واذا استوع او كذا لذكره الوديعة او غيره المستوع على فضها بدفعه ثم تقرر بغيره بناء على ان شرطه  
المكر لا انشاءه ووضع يده المتخبر به يكون من احد ما اعتبار عدم اعتباره فانه هذا القبول لا اجاب كما في ذلك وان كان محكما اليه لكن مع  
صدقه لا مع حصول الرضا بما وقع سابقا على تجويع المذكر ونكاحه ونظره في الشرع في الضمان بالبريطاني وغيره بل قد يرد عدم صحة حتى مع القصد  
المزبور وذلك لان العقد الاول بعد حصول الارتباط فيه من الاجابات القبول اما ان يجاز فيقع ولا فيقبل هو واجابة ولا يحكم القبول المجرد وعلى  
كل حال فيما ذكره يظهر من الحال فيما في ذلك حيث قال يجب تقييد ما في المتن بما اذا ارضع به عليه بعد ذلك لا كراهة هنا وانما يجب عليه الحفظ  
باليد الجبيلة وان لم يجب بالكره وهل يبره بذلك وديعه ام امانا شرعية يحتمل الاول لان المالك كان قد اذن له في افسانه في الحفظ  
فانيه انه لم يتحقق معه الوديعة لعدم القبول الاختياري وقد حصل الان والمقتضى من الاجابات القبول غير لازمه والقاعا لشارع ما وقع  
سابقا فلا يرب عليه اشر ويحكم بان اغاءه بالنظر الى المفاضل بالنظر الى المالك ويمكن الفرق بين وضع اليد عليها اختيارا وبين الاستيلاء  
وعدمه فيضمن على الثاني دون الاول اعطاء الكل واحد حكم الاصل مضافا الى ما في ذيل كلامه مما يظهر من كون المصروف من الاجابة ووضع بدله  
بعد ذلك لا كراهة ومن المعلوم عدم تحقق الوديعة بذلك لما عرفت من اعتبار القبول فيها وهو غير محقق بذلك فقطعنا وبغيره يعلم ما في  
الناظر الذي عليه في المسائل بظاهر الحكم الضمان باليد الجبيلة حتى لو قلنا بكونه وديعة قال فيه وكذا لو اكرم على القبض ويضمن على الام  
الاثره فوضع يده عليه بعد ذلك مختارا فيضمن حتى قبله على الخبر المتقدم وهل يصير بذلك كوديعة لا يجب فيها الامع طلب المالك وان  
يعوم مقامه وانما شرعية يجب ايضا انما لا يتحقق من اوريد وبغيره من وطئ ثم ذكرنا سبعة من ذلك من الاصل الى فان لا الاول لا يخرج  
من وجهه وان كان الثاني واجدا او كان مناف من عدم الضمان حتى على ثقله كونه وديعة فلا حظ واما بل ما ذكرنا في ظاهر الحكم اختيارا لو كان  
الموعود والمستوع مكرهين وان وجب على المستوعود الحفظ اختيارا لا اليد لا كونهما وديعة كما هو واضح بل في وجوب الحفظ عليه من  
هذا ما يحتمل حتى في صور كراهة المستوعا طوعا خضوعا مع كونه لذكرنا اختيارا مع كون المستوعا اختيارا مع كونه مستوعا فلا خلاف ان  
المعاوضة على البرية تسمية كوجوبها لا امانا وتو هذا الى ان كنهنا الذي لا يرب في كون الحفظ معقلا مترا ولا ينافي ذلك جواز الوديعة فان الموعودا

على القبول

بالقبول

على القبول

على القبول

[illegible]



الحكمة

ما يضاف من قبله ان في المساوي ما هو الفقد والذي ينتفي الغائره معه لاجمع البدل والواقع هذا الحكم على شيء فليس يجوز ان يكون الشيء  
ان كانا على كثرهما وكذا في نحوهما يمكن ان يعلق عرض الوعد بهما عنهما فلا بد ان ينتج جواز الرجوع وان بدل تمام القيمة اما انما يمكن ان كل فعل للدار  
على عدم المنفعة على الوعد لا اعتبارا للصلى فيرجع على المقدّمين بنام ما بدل وان كان مستوحا ولو يوقف حفظها على الكسب جاز بل وجب  
كان ضمانا لهم لو لم يكن من الثبوتية الشخص بل على الكسب عند الخطأ بجنبانها كمنه من امثال التكليفين والا وى مما يخرج به عنده في نفسه بان  
يفقد بقى الوعد مثله يوم كذا في مكان كذا بل وان كانا فظولهما اليه من ظاهرا الخلف لولا البقاء او بين الضاق بل وجب ان لا يفعل ضمن  
محلف مودبا بما يخرج جرحه على الوجه الذي عرفه مع الامكان لعدم جرحه فلا اشكال فيه من اصله ضرورة افتضاء باب المقتدر وجوبه  
في هذا المقام لهم جاز للظن وكان ذلك هو الوجه في افتضاهم على الكسب من جرحه من المحترقات والافق المعلوم سقوطه فعليه كل واجب مع فرض  
توقفها على الحيض وخصوصا لان محرمها اصليا والمعارض له واجب معقد وكما هو واضح ومن هنا لم يذكر وانما اخبر عن المحترقات مع توقف حفظ  
الوديعة عليها من جرحه في بين كونها متعلقة بالحاق والحق والخلاف وكيف كان فلا اشكال ولا خلاف في انها هي التي اريد بمية عقد جاز من شرطه بل لا  
عليه بقية عليه وهو المحجر في تخصيص لانه وفيه ما من ذلك للزوم وقع فبطل عيوب كل واحد منها ويجوز به وانما به ونحو ذلك مما يخرج ماله عن  
ملكه او لا ينفذه عنه كما هو الشأن في نحو من العود الجائز ذلك لاجتماع اوله بل لو لم يثبت انتقال المال عن المودع كما لا ينعقد مع وارتش الوعد فيكون  
نفاؤه على حكم الوعد به وبالجحوى مثلا ونحوه من نقل ولا بد من شرطه لا يجرى ولا ينعقد مع غير الوعد في فعله لئلا يكتفى بالهبة بعينه في الابداء  
والاستعمال من على كل حال مع البطلان تكون العين في يد الوعدى او في يد من وضع يده عليها احسبه اما ان يشرع فيه لعدم اذن المالك الشرع  
وحصول الاذن من المالك الحقيقي في الاستيلاء عليها بالرد حسيه ونحوه فلهما حكمه غيرهما من الامانة للشرع من وجوبه هال المالكها او غيرها  
او اعلانه على القولين فوجد على وجهه لا يحد شرعي من علمه في الماشي من احكام الوعد به في قبوله صاحبها في رد فاقاته لا يقبل ما عرفت  
من انقضاء العقد لا يرد به نعم لو كان نائيه هاما مثلا في صورة من مودع لعدم العلم بالخصا الوارث المعلوم كونه وارثا والمشتك في كونه وارثا ولم يذكر  
خا ارجع اليه ففي ذلك الاثر عدم العلم لاساله عدمه واما العلم بجميع المالك العلم بكونه مستحقا في الحجة لا يقتضي احضار الحق فيه واتصاله  
عدم له في ذاته معارض الاصل الزور في الحكم في الغايب وجوب الحق عن المستحق كظان من الحق في ومثله بان يباين الوعد بالوعد في الوعد  
فانه لا يرد به بغيره جميع المقر به اليه لا بعدا لغيره حتى لو ادعى احضار حق الارث في الوعد مع الحمل ففي جواز تمكينه من دفعه اليه وجب من اقراره  
ما يخص الحق فيه فليزم بالرد عليه ومن ان افاد في حق الغير حيث يمكن مشاركة غيره فيه الى ان قال ولو اقر بدين الوديعة الى الوارث ليجب عن  
وصيته الميث او اقر بالدين او نحوه قالوا لا يرد بها لانها لغيره بخلاف الوارث لكنه كما في خصوص ما ذكره في الاقر والذي لا يرد به جحبه على  
انقر الذي هو على الحب ايضا الى المالك والبر في او في ما بعده مع عدم حصول العلم به لا يحجب الاصل عنه والامتناع بعده يقتضي تعطيل المالك عن  
فعله الشرعي والحيث في الغايب العرفي عن نفسه لا اعراضه لغيره لعدم وارث اخر جاز له عدم استخفافه الجميع ضرر وودعه عليه لفظا  
به على انه لا يفتق انما الفرق بين الوارث والغير في احوال الوصية الذي ذكره في قوله المودع ما عرفت ولا ينعزم بالاحتمال لان الخارجة عن هذا  
الاحتمال كما هو واضح والله العالم وتحفظ الوديعة بما جرت العادة بحفظها به كالقوب في الصندوق والادب في الاحتياط في الاشياء في المراج او ما جرت  
عجبي في ذلك في كونها في العادة كما هو الضابط في كل ما لاحد في الشرع الذي منه ما نحن فيه ضرر كونه الوعد به استنادا في الحفظ لظهوره  
في الشرع من خصوصه فلا مانع من ان يوضع فيه الى العادة في حفظ مثل هذه الوصية استنادا في الحفظ وليس له في الشرع عقد مخصوص فلا مانع  
عن الرجوع فيه الى العادة في حفظ مثل هذه الوديعة على وجه لا يحد الودي مصفيا ومفراطا واثنا ومملا ومتعديا ولا في غير ذلك من علم المودع  
بوجوده في زمانها عند المودع ولا ان العلم بالعدم لا يقتضي الاذن له في الوضع بغيره من هابل عليه بتجصيل الحق فاما مقتضى الحفظ الواجب عليه  
الظاهر بخلافه باختلاف الأزمنة والامكنة كاستيلاء الدابة في البقاء بعد اهلها ونحو ذلك كما ان من العلوم اداة الحفظ لها في الاماكن المخصوصة  
اذا من كونها حوزا لها في العادة فلا يكتفى الصندوق والمشتري بدينه وبين غيره بل هو لا يكتفى اذا كان في جيب كل مع فرض عدم كونه حوزا في نفسه بفعل  
نحو لشلها وبل من سبق الذي ذكره في جواز محرم خصوص الاذى وعلقها بخلافه لا اشكال بل يمكن تحصيل الاضام عليه بمعنى عرض ذلك عليه بالاعمال  
حسب العادة لا من من مقتضى الحفظ المأمور به امر المالك بذلك ولو اصر كغيره من المقتضيات المختلفة بالوديعة من حيث كونها وديعة فلو قصرت  
في شيء من ذلك ضمن المقر بطلان هو كذا ولان عادى القيام به كالمصنف في ذلك واما وجوبه من النقص من الماد المحتاج الى قيمته والجنف كالمظالم  
المحطاب المرفوعة من وجوبه بدينها عليه كما في ذلك وغيره هابل حتى احضار الاضام عليه فاما في جواز خلافه اخرى ولعله كما ذكر على هذا الشرب وهو  
الموصل الى ذلك باستيذان المالك وكيفية فيه فان غدره مع امره الى الحاكوم ليا مودعها او وليت تدبر عليه او يبيع بعضه للثقة او يبيعها  
عليه فان غدره لم ينافى هو والشاهد على ويرجع مع بقية ولو قلنا لا اشهادا فمقتضى الرجوع والقبول قوله في مقتضى النقصه كما ان القول  
قول المالك في مقتضى ما نالها الكلام في اعتبار الاشهاد في وجوب الرجوع في مقتضى تقديمه في باب التنازل هذا وفي الحكم الجوان الشجر الذي  
يفتقر الى السقي وغيره من الخدم وفي حكم النقصه على الحق اما يقتضي اليه من القضاء لم يرض ظاهره بل يصح كغيره الوعد من حيث الوديعة فمنه مع مقتضى  
فيما لا ندر ان لو لم يكن ناجما عما يمكن المناقشة فيه لعدم افتضاء اطلاق الوديعة للحفظ من ذلك وكونه جازا عما لا يوجب ان لا يرد بغير الوجه المادون  
لا يقتضي في شأنه المتوقف على العقد والغير بطريق الوديعة من حيث كونها مودعة بغيره مقتضى التفسير في افتضاء الملاك عقد هال الاقتصار في الحكم الشرعي



وجب بقاء الاطلاق على حاله في الفرض وهو يقتضي التغيير المبرور وخلافه الثاني التمييز فان في مع العتق والافلاق لا بد من ان ماله بغيره من ظهور  
 الثالث القيس المنزوي وكيفية العمل بغيره من الضمان حيث يجب النقل سواء تلف ما يملكه او بغيره من العتق من ان يملكه الخ لا بد من حصول الاذن من  
 المودع وهو يقتضي عدم الضمان فانه من المالك الضمان مع حياز النقل الى الاخر والساوي وعن اخرون من القرض بين الخلف بالنقل الى الاخر  
 مثلا وبغيره من مقتضى في الاول دور الثاني لا بد من نقل وحمل النقل اليها انما هو من القرض القليل في الفرض كما لا بد من  
 لا ترفع الضمان الى اصل من الخلف الثاني انما يتفاء الضمان معه وانما ان النقل اليه من اعيان ظهوره في كونه مالا او حرا في ماله  
 عدمه بالانتماء لتحقيق الضمان اما الخلف بغيره فله تبيين لظهور الخطا لان الجميع كما ترى وعلى كل حال فقد بطلت مما ذكرنا ان النقل لا ينقلها  
 من هذا الحرف ضمن بالنقل كيف كان الى ساو او اخر فيحقق العتق بها مع الخلفا لانه من مقتضى عدم حياز ذلك له اعيانها لان الخلفا لظهوره في  
 لرح النقل حسبته الى المساوي والاخر والا فلا لا بد من كافي ذلك والآخر من مثلها ما هو الاخرى على ان يرفعها بما في نظيره وعلى كل حال يجوز ذلك  
 له لو كان فالحال لا ينقلها من هذا المكان وان تلفت فيه عدم ثبوت هذه السلطنة لمن السلطان الحقيقي بل من عليه اضعاف المال وانما العتق  
 في غيره وجهه ومن ذلك المتي عن التمييز وعن تمكن السقاء من الاموال التي جعلها للناظر او اذن لا يفتي عليك عدم بقاءها في يد غيره بل هي  
 امانة شرعية لعدم الاستئثار من المالك ذلك فيصنعها بغيره من امواله ووليها فورا والاحكام كما لا بد من وجوب ذلك عليه ولها حوا  
 له ما في ذلك من وجوب النقل لان الحفظ واجب عليه ولا يتم الا بالانتماء الى الاصل فيقتضي هذا الحكم بغيره الى المالك وان خرج بقوله وان  
 لكن هنا لو انك نقلتها الى غيره لا ضمانا لا سلفا للمالك لعدته كما لا بد من وجوبها على غيره من اعيانها وحكم الوديعة ولذا وجب الحفظ فصرفها الى  
 براءه في ذلك من مع قطع النظر عنها اذ هو ان سلم على المالك لا يغيره من عدم الاذن من المالك في ذلك بل الفرض منه وبما يملكه ان وجهه هو  
 كون المالك للمالك المسمى الزواري لا ضمانا وفي حفظه من كون المالك المزور ولا حوا لانه بان خطا او اخطا ما في فطنة الذم هو في الحقيقة مقتضى  
 بقاء ذلك المالك حوله وفيه ان المصلحة على هذا التقدير ضمانا لعدم النقل مع الخوف للغير في كاس الشئ في طمع لك قد عرفه بغيره بغيره  
 وان انتم قد بدق ان عدم ضمانه بذلك الاصل المقتضى خلافه على المغير في الذم له بل المالك وبما لا يتم بعدم النقل اعتبارا ووجوب حفظها  
 في يده عليه وهذا الوجوب الحزم لا يستقيم ضمانا وانما هو من شرطه في حيازته على المالك هذا كونه مالا على مظهره من المالك في الفرض  
 ينال فيهما بغيره من السلط الناس على امواله وليس قولنا سلفا والتبني بغيره من فرض احتمال فرض محتله في ذلك وقت نيته وحضها مع حضوره  
 في الملب وامكان من جعله او لم يجعله كما وعد والمؤمنين وبعد التسليم ففي هذا بغيره من مقتضى حواض الخلفا الى وجوب ضمان  
 لا بد من قايمة ما من قولنا بغيره من البينة على المدي بغيره من اذن ان لو يكن الظن في ماله ارجح من الامين المصدق في ذلك فلا يجد الحكيم ضمانه من حق  
 البينة على حصوله بل فيحصل الضمان مع قيامها اليهم كما في كل حال او يفتي من ذلك من المالك فضلا عن التوهم ان كان خلافه التمسك من بغيره  
 لعدم على اليد والحسية الا ان يجوز ان لا يتم ولا يرفع الضمان الى اصل من خطاب الوضوع وفي السبيل على الحسن انما هو العتق الى ما فعله  
 من الاذن فليس له الاخر من عليه في ذلك لعله عليه بغيره من كرم من ان يرفعها الى غيره العتق ووقوف النقل اليها حوا لا بد من رجوعه الى ما فعله  
 منها واستحقاقه في ذلك لكانا على ما مع ذلك الوجه مع نيته لا ان الطلع له في ذلك فقد قدم على ان المالك ولا بد من رجوعه الى ما فعله  
 اهلهم في مثال من يحفظ المال لعله لا بد من وجوبه لو كان اذن المالك او عدو المؤمنين طلقه لانه لا يرضى وبغيره من النقل ولا يجوز له ان يرفعها  
 الكمال في طرفه عفا ما اثيره من العتق بل لا خلاف في الاصل بغيره من غيره من ماله اعيانها وبغيره من اذن من ماله اعيانها لا بد من رجوعه  
 لوعده الاذن لها في القصور وحياتها من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه لما التصرف في اعيانها من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 اكتفى بما لو بدعته في جعل المرسا لعلها بغيره من بناء على الاكفان وبغيره من اذن من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 عنها ومن غيرها ناطل ولا يجوز وضع اليد عليها بل بغيره من اذن من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 ولها ما يخصها ولها مع تعدد من يقتضي الملاقاة العتق وبغيره من ذلك وان كان قد فعل ذلك حسنة العتق من الخلف ويحتمل وهو ماله اعيانها العتق  
 من ان الاضمان لا يرفع الضمان لكن في ذلك من غيره من الاقوى في دفعه ما يملكه من اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 وقاية الحسين من سبيل لكن يجب عليه بغيره من اذن من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 في البطان بل بغيره من اذن من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 فسيب في الاذن من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 المظالم من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 ان كان لا يرضى من بعد العتق في ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 عدم الضمان مع كونها انما هو في اليد اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 لفظ على اعيانها من ماله اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه  
 به الجواز لعدم حصره في الاذن في مكان كالتدبير في نظر فيه في ذلك من المستغنى وهو لا خلاف موجود في المانع غير صالح لما فيه اهل العتق  
 فلا يدخل في الضمان وعدمه كما يعلم من نظائره ولما قيل للمالك انما هو في اليد اعيانها العتق كما هو طبعه ولو ظلم لانه

کتابخانه

صاحبها المتخلف وهو جرك في سقوطها الصاعقة الواشعة بخلافه لو ترك الحفظ والافق الضمان لك لا ينجي فانه هذا لا يلزم بالضرورة والضمير  
ان يوان السيد بعين ذلك شرعية من سبب ان الضمان نظمان من غير فرق بين المكلف غيره فلو ادع صبي صبيا او صبوا وصحوا صبيا او صبوا فاضل  
في يد اكا فاضا معين لذلك والفرق بينهما وبين الدان ان لما دتمز وملكوا غير ما خلا فضا وقرى في سبب الوضوح بين ذلك وبين الحماة  
عن في العرض فلا يوقف في ضمانه لا الهال لاحد ضمانها باليد بل في حصول التلف للمالك بسبب احد من المالك وهو فري من الواقع من  
حصول ما مع عدم التبرع بقوم ذلك مقام الاطلاق من متفرق ابدى ما خلا في باشر التلف فانه لا اشكال في قوة ما وقع منه في ايجاب التلف في الحار  
ما وقع الذي هو ابدى عنها لا سلبها ما على التلف ولعل الخ لا واما الص في تقليده في فائين ذلك وهو الحكم بضمانها باليد الا ان يحصل من المالك  
مباشرة تلف وبسبب افوى من غير بطاها ولعل يختلف باختلاف التبرع وهو ما لم يدخل في التلف ايجابه كذا ذكر في التمهيد من عدم ضمانها  
باليد لعدم الدليل الذي قد عرف ان كان دفع القطع بضمانه حصولها ما اخذنا من نفسها من دون علم من المالك لغيره ونحوها كما لا يخفى على من له  
ادنى خبر في هذه اهل البيت هو الله تعالى في العالم واما العبد الاسود فالتلف لا يقع فيه يتبع به بعد العفو وان كان لا يستيناع ما دون موافق  
اذ في نقصان الزمان المولى بذلك في كسب العبد للفصل وغيره وان كان بالاهمال مع فرض عدم كون العتق اذن للمولى فمن بعضهم لا يشرع  
للمالك لعدم جواز قبولها وعدم وجوب الحفظ عليه فالضمان للمالك من المالك وفيه ما عرف من افضاء السيد الضمان فتجرح اثناعده به بعد العفو  
كأن كرهه فيما لا يشرع به كماله ان العتق لا يشرع له لا رجوع لوجه على المولى حتى الغيبة الى كسب العبد وهو اولى من صورته الا ان لا يشرع له عرف  
ان الحكم فيما اذا لم لو كان في شرط العبد من المولى ولو يمتنع من الحفظ فالضمان عليه كما عن بعضنا به والله العالم واما ظاهره لودع امانا للمولى في  
بها كما صرح به عن صاحبها بل لا احد فيه خلا في غير في العفو عند ابدان ذلك الوصية بها ولعله في ذلك الصريح واخصار وجه وجوب ذلك في لزوم الحفظ  
وغيره في الشرط بها بل في ذلك يقتضي ذلك فان التبرع في غير شرطه لا يشرع له في جميع ما كان بدلا عليه وكذا في الوصية بها مع عدم الاشارة الى العفو  
لغيره فلا يجرى عن اذنه معناه الاشارة الى ما من الوصية بها كالعكس بل هما في هذا كعدم معلومته انتفاء المعلوم من الوصية الزاجعة الى التبرع وهو نعم  
فان في القول بوجوب التبرع في ذلك ويحتمل ضمانه من غير تخصيص الاشارة ونحوه نعم هو قد بحث في المجلة وذلك حيث شؤف دفع ذلك عليه والا كان يحتمل  
بينه وبين غيره ومن ذلك يعرف ما في بعض كتب الاصحاب خصوص ما في ذلك وعلى كماله في اكل ما وجب عليه ما يتوقف عليه الحفظ من ذلك ضمن  
لكن في كرهه وذلك لا يستقر الضمان كما ان يكون في عدم التبرع في قول زمان ظهر فيه امانا ما لو سواه كان ذلك في ابتداء المرض ام في اثنائه ومنه انه يقتضي  
سقوط الضمان بالاشهاد في اخر الامر وان فرط في اوله او موافقا في التبرع في ضمان المفرط يتبرع به وان غلبه ذلك في اوله او في غير ذلك من الحفظ  
ودعوه عدم تحقق التبرع بالاشهاد في جميع الزمان الى حصول الموت يقتضي عدم الضمان في اول الامر بل في الاخير منها الذي يحقق به التبرع ولو  
خلا وتذكر ما في حقه تحلف الضمان ما اول زمان التبرع وان اشهد بعد ذلك هذا كدبرنا على جواز اتمامه ولو بعد عندها مع طر الوفاة لا فقد بقوى  
وجوب الرد على المالك مع امكانه ولا كما ذكره ولا فقد في المؤمنين ومع فرض الغدر يشهد عليها مع وجوب رد ذلك الاطلاق وجوب رد الامانة  
الى اهلها ولا تخاطبا في التبرع بضميق نظر الوفاة لعدم الوفاء في زمان اشتباهها غيره والضميق بالمطالبة لا في الضيق بذلك ودعوا اشتراط اصل الوجوب  
بالمطالبة فيها الاطلاق اذ لا التبرع والرد ونحوها موافقا لمعلومه انتفاء الضمان اذ انتم بموته وصبره في ذلك في ابدى غيره ولو كان للمالك الا ان وضعه  
في غيره ومباشرة حفظ نفسه والاشهاد والوصية لا يشرع ذلك بل في ابدى اذ ان في ايجاب التبرع لا يشرع له في الوفاة منه فلهذا وعبر حتى عن  
كروم واكثر الشافعية ذلك وما يوجب من ذلك ان يرجع عنه بعد ذلك الى الاكتفاء بالوصية وطعن انه ليس بجواب بل كان ذلك منه لبيان الاكتفاء في الجملة ولو  
في بعض الاحوال ومنه يعلم عدم منافاة ما ذكرنا الاطلاق لا صحة وجوب الاشارة الى المولى على ابدى ان القضية الممثلة لقطع بعدم اذنه بعين ذلك على كل  
حال فانك قد عرفت عدم احتضا الطر بوجه وعدم الدليل على وجوبه بعد ذلك هو واضح اذن انما ومنه يعلم ما في لك غيره ما في كتب الاصحاب لعل ما  
بها لا يخرج من مثله فلا خلاف في ذلك ولو لم يظهر له امانا في الموت بل في الحياة مثلا لم يكن عليه ضمانا قطع عدم التبرع خلافا لما في بعض اصحاب الفهرز  
الحكمة به اية لان الوصية والاشهاد لا يثبت منع الوارث من محرمها ومن وجوب اتمامها من ايمان علمها وفي فعل الممران له بعد ذلك كله سبب الحفظ في كرهه  
من سبب الحفظ ولا معية للشرط الا ذلك وفيه منع كونه مع ذلك سببا عقلا وشرا او عرفا والا لوجب الاشارة الى الموت فيمنع من اوله فيها ان لا يكون في  
صانعها وهو معلوم البطلان والاحتمال لا يمكن ان يجرى العقل لا يثبت المبدء كما هو واضح ما في انا من غير فرق بين الوارث والاجنب الا في غير كماله  
العقلاء كما اظهرت في امانه الموت لا يخرج وجوب الاشارة والاصلاء الذي يكون به حفظ الوارث من غير فرق بين الوارث والاجنب الا في غير كماله  
في الفاسق او في الاشارة ويحتمل ذلك كما لا يخفى بها لا يثبتها بالاعتقائين لها ولا كمالها في القول عندى وبغيره وان كان وذكر الجرح ايمان الوصف كالواقي في  
الكل في بطلان شرطه عدم حفظه بل في من ذلك في غير ضمانها مع فرض معلومتها عند الموت وان كيفية اتمامها بها كانت كذلك اذ هو كذا في الشرع  
لا يخرج من مع ذكره فيمنع من ان لا يوجد في تركه ذلك التحصيل ويوجد متعدد او في حصول التبرع من ايمان على حال الوجوب في تركه لا يثبت في  
في الشخص لا يكون شرطه في كماله الموت لا يخرج وجوب الاشارة والاصلاء الذي يكون به حفظ الوارث من غير فرق بين الوارث والاجنب الا في غير كماله  
في حجب الضمان في مال لا يكون للمولى بشرطه في ايمان الموجود لاصلا في استحقاقه في تركه الوارث وان كان ضمانا كخبر فيجوز الى التبرع والقيمة و  
يتم كونه غير بركة الاضالة الفاء وان حكمه الضمان لوجهه بماله ولو وجد ثوب واحد في حكمه بالمالك ضمانا لمخالصه لثمنه فحقه التبرع الا ان  
في منتهى في ان يعلم التلف مما لا خلاف في الوجوب في تركه ظاهره يقتضي في التبرع في ايمانها انما هو الوجوب فلا احتمال في تركه هو الوارث فلا يثبت



[illegible]

کتابخانه عمومی

12

21

۴۰۰

الحمد لله

۵۴۵

اندر

وہ

জিহা

٥٤٤

میں نے

میراث

15

فَمِنْ ذَلِكَ

میں نے

ملاحظة

و

15

3

[illegible]

فإن الغناء ذلك الغناء من جنس كونها ما احتياج الى ان يجهل ذلك أو أنسيا أو أكره أو يؤخذ ذلك مما يكون له لودعي معد ووافيه شرا وحيانا وفي التقراء على  
جميع بالشيء غالبا لأنها الغناء كغيره ولا يوافق ومع صدق هو مقدر كونه مستبدا على وجهه مثل الغناء والانس يحسن بما هو عليه فكيف ويدرك  
يقرب بين الاطلاق وبينه بناء على شئ من ألف حال غير قوله لو نحو ما يقبل هو لا الجمع ويصوي غناء اطلاقا مثل البعد ذلك ما خرج  
الوديع الذي يقع منه ذلك ولو نسبنا لها غير ما انه لكي لا يكون من الغناء ان اطلاقا ما على عدم ضمان الوصل في الغناء والجمع ما خرج منه  
العامدا لا يردون غير ذلك ولا اطلاقا على الشك ولا على البراءة لكن لا يوافق امكان ما يقصر بعثيب مباشر الاطلاق ويحجز مما جعله يشبه  
معده حتى مع الغناء والشيء ما هو المداوي القدر على الغناء كمن من افرادها كل من حتى مع التبدل الاطلاقا واه العالم ويكون خلافا لشكا  
في الضمان في الجملة بما سمعت من امثلة القدر طوا وروى عن من غيرهم ولا ان كان ذلك الغناء سابقا والتعدي فيها من غيرهم في ان يرد به والعبد الخا  
ويحجز مع فرض علم المراتب خالته او مقلية تقضي الاذن بذلك ولا بين الغناء وغيره ولا بين ان يجعل ذلك الغير مستغلا بها ويشركا في الحفظ بحيث  
يعيب من نظره وفي ذلك هو موضع وفاق ولا يرد في شئ من الغناء غير ان المالك لم يرض سب غيرهم ولا ما يشبهه بل وفي مشاركة غيرهم في الوعد  
وضعت في محل مشترك في النظر بحيث لا يخطئ في ما بالاولى ان سواء كان خارجا عن دارهم غير خارج نعم لو كان عند مفارقة اخرى لم يرد في الحفظ  
من شئ به ولا يخطئ في عودها من غير كذا ما غفله الغناء العادة به ولا يرد عند الحاجة فلو لم يرد في كل ما جرت العادة به في الوديع  
التي يمكن دعوى بناء العقد على ذلك وعلى فهمنا من الاطلاق والامر سهل انما التكاليف في الضرر في الوعد فلو لم يحصل ضرر في الاطلاق  
بان خلاف عليها من شئ او حرى أو نوب او اودا سفر الوعد ودها الى المالك او وكله وفعها الى المالك ولا يرد في ذلك ابا عاقا عند اودعها  
العدل وهذا هو الخارج من الغناء فلا يرد في المالك بل على الوجه الذي فصلناه وتبين في كلامه التنبه عليه فلو لم يرد في شئ  
من النصوص جعل الضرر غير عودا لما جاز الاطلاق كمن جمع في فصله انما في المالك او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر  
المالك يرد في الرجوع الى عدول المؤمنين الغناء من ماله في الحفظ والعدل في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
فقد ناقش عدم كونه ابا عارفا فيهم مع فرض عدم اذ التكاليف لا يرد في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
الخالص من الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
عليه ما لاحظته في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
عليه ما لاحظته في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
لكن حال الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
ويرد في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
الظاهر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
الاذن وفي مضيق الامين في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
ويحجز فتم وعلى كل حال فقد ظهر ان من الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
لا خلاف في جده وفيه لعدم ثبوت الاطلاق في العقد السفن الذي هو نوع هذا الامر القدر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
على نحو ما سمعنا في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
ضمن عند علمنا انما جمع سوله كان السفر غير او غير محض بعد ان يرد في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
المالك في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
ليس بعد علمنا من المباح الذي هو السفر غير في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
حاجب السفر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
لا يرد في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
على لغة الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
الامر من الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
المنع لكن الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
السفر مع ذلك لا يرد في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
ان لم يكن في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
ارادة السفر وان لم يكن في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
الى السفر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق  
ولم يجد المالك ولا الحاكم في العدل ما سفر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق او في الضرر في الاطلاق

[illegible]





الانقاع لم يضمن بخبر التثنية لكن قد عرف الفرق بين العزم على الاشتغال مع بقا القبض عن المال وبينه مع نيكون القبض له من غير تحقق  
العصب في الثاني كما عرفت فيه في عدة مسودات مما خلا من الاول وعلى كل حال لو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره  
المالك ومع قولنا انه من غير خبر البالي في ضمن ما اخذنا من غير التثنية بل الجميع في وجه نقد سابقا واما لو اذنا بدله من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
الجميع فطحا لاسمعه من تحقق التعدي بذلك ولو اذنا من الماخول من التثنية عنه كما لم يزل الرجوع عن كل تفرط ويعد ولا يتعدى الى البالي وان  
من غير خبر لا يميز لان الجميع مال المالك فانيه ان بعضه مضمون وبعضه غير مضمون ولا هذا لاختلافه كان حاصلا قبل الاخذ وعلى هذا لو كان الجميع  
عشر مائة لم يضمنه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
نقص في تلك الالتم لان يكون هو فاعدا الاشراف في الملك المخرج الفهرس وفي العين بقيام الاحتمالا لكانها مع عدم التفرط والافتقار على البديهة  
ضمان الماخول حتى يملك اذناه الى ما لا يكون فيلزم من ضمان الماخول عدم العلم بالاداء مع دفع البالي الى المالك هذا والاطانة لا فرق في جميع  
ما ذكرنا بين الاخذ بعضه العبد وان وعينه بعضه الفهرس بعد مخرج عدم جواز له لعدم الاذن ولو نحوي لكن خبر التثنية عن اقصى ذلك انه لو  
يكون عند المالك ودعيه باخذ منه بغير اذنه صاحبه فقال لا يخلو لان يكون الماخول اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
نفسه الذي يضمنه باخذ منه قال نعم وفي خبر علي بن جعفر عن اخيه موسى عن المروي عن ضرب لاسناد ومستطاب وشيخ علي بن جعفر كان عنه  
ويظهر لعل فاختاج اليها هل يصلح له ان ياخذ منها وهو صحيح ان يرد ما يغير اذنا صاحبها قال اذا كان عند موهوبه فلا بأس ان ياخذ موهوبه لانها  
عاما لبقين منها ما لا يملكها اصول المذهب فخره من عدم افضا مع عدم الوديعة لو كان في الفهرس الاستيفاء فلا يصح من طرهما او حملهما على الفهرس او  
مخوفك واه العالم لامر المالك الفهرس فيه مسائل الا في يجوز التسليم الوديعة اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
او لا يذاع الى الامين ولا يرفع الخوف عليها بل قبل التثنية عليه السفيلناج وقد عرفت البحث في خبر سابقا ثم على كل حال لا يضمن لعدم كونه مضمنا  
مفطرا في هذا الحال لكن لا يجوز التسليم مع ظهوره في الخوف ضرره عدم كونه حفظا لها اذ التثنية نفسها لا يكون كافيا لئلا يضمن الماخول ما له على  
ملف لان التثنية لا تكون فلو سافر في الحال هذه ضمن التعهد والتفرط لم يرض لو فرض كون في هذا الحال حرزها من الغاء او نفع الضمان المستقلة الثانية  
لا يبرر الودع الاثره الى المالك ووجبه لتمام الام والخاص فان هذا ما قاله الحاكم الذي هو يفر من السبل المان في روايته او اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
والهيب او يضمن ذلك من الضرر بان ومع عدم التعهد لم يجر له دفعها في ضمن لان المالك لو يرض بغيره من الفهرس عدم الضرر من اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
عليه وحفظها الى ان يجر المالك ويجعل له عذروا في ذلك هكذا ذكر الالحاب لا يضمن خلا بينه ووافقه من خارجا من العامة ولكن قد بقي ان لا يمكن ان يضمن  
بعد جواز دفع الوديعة في كل وقت ومع كون ما تفرقه في يد يجرى بها على المالك ووجبه لتمام الام والخاص فان هذا ما قاله الحاكم الذي هو يفر من السبل المان في روايته او اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
من خلاف كلامه بل يصرح بعضهم بجواز التفرع عنها وان كان الضرف في المالك او وكما هو الحال او العدل بل قد عرفت ان يضمن ذلك ما  
يظهر بعد ان لا يلاحظه ما في كلام الالحاب من التفرع في جلد من الامور لا يلاحظه ما في كلامه على كل حال فيضمن دفعها الى الحاكم او لعل يجرى عليه القبول كونه  
ولي الغائب ومنسوب للصالح اول الاصل لعل الاول القوي وكذا لو عمل اليه المدين مع عيبه المدين في المعصية ويضمن ذلك ولو سافر في الحال او وصى  
تلقاها مثلا اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
ان ذلك من فعل الوديعة والدفع الى العدل ما عينا وفيما مقام الحاكم في الحسبة انما ياتيه على الوجه الذي يرضى به ولو كان جازلا لكان جازلا في حقه عليه حفظها بهذا الطريق  
في هذا الحال ان لم يجر اختيارا وكما الكلام في المسئلة الثالثة التي هي لو اذنا على الحاكم دفعها الى القدر فخره من مرجع الجميع الى وجوب هذا التثنية وقد عرفت  
فانما ساقا لما لا يضمنه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
طلبها وما يستفاد منه ان عدم اعتبار كون التفرع ضررا وان لم يزل العدل مع عدم فخره كونه لقيام مقام الحكم كما هو صريح ما عرفت من ذلك وغيره  
دليل على وجوب التثنية ضرره من كون احد طرفي الحفظ في هذا الحال بعد فخره من جواز السفر بل انما ينفى الاخر منه ويحفظه من النظر في المسئلة  
وعلى اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
على التثنية الخوفا لغير منافاة ولا اعلام ليس ودا ليداعا وفيه ما عرفت من عدم الدليل على اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
خشي الحاصل الخوفا عليها من معاملة السائر والاطانة لم يضمن في الدفق المارعي مع ما قد يفتكر من منجز التثنية والاطانة وخوفا لا يخصاطون حفظها  
ح من ذلك وكذا لو كان السفر ضررا له وخوفا معاملة السائر في هذا الحال بعد فخره من جواز السفر بل انما ينفى الاخر منه ويحفظه من النظر في المسئلة  
يعرف منه وجه النظر في هذا العالم المسئلة الخامسة اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
ووجود دل المالك لا يضمنه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
في من المعصية ومن الغنائم لا يضمنه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
عدم البراءة من الغنائم لا يضمنه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
ويضمنه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
بعضه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
ما نحن عليه على مسئلة ان الغنائم لا يضمنه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية  
فان في من توجب عدم الغنائم لا يضمنه من غير خبره اليها ولو اذنا بدله لحيث الامع اجاب ان المال لعدم صيرورته بغيره من غير سيقية الوديعة من اجل التثنية

في الفهرس كان

على سبيل

على سبيل ان الغاصب اذا استودع هل يزول الضمان عندهم لا كما ينهزم المالك من عدم انفاخ العقد الاول للمغضيه لاجلها ويطهر منه ثم لا يشترط  
الذي فوض الضمان لا يخرج بل وكذا ذكره فيها الخبير من ان الاقوى هنا قول الفاضل ان المستودع نائب عن المالك فكان بدو كيد هو مقبضه بل هو كيد  
فكان المال في يد من قبله انما اذا كان في يده المالك بخلاف الرهن من غير انفاخ الرهن والوديعة من حيث انبثا عنه المالك في الحفظ فالحق ناعرف ان  
ان يرد ذلك البراءة من الضمان ويحرم يكون ذلك من الضمان الثالث الذي اشاد به المصنف بقوله وكذا لو ابرء من الضمان ولكن هذا شكل لعدم دليل كما  
لقطع اصاله الضمان فشرع عدم خبثه في ذلك فلو كان في ذلك من الضمان اشتغال منه ولو لم يكن المالك او القيد في ذلك فلو كان  
لغاصبه انك من جهة المال المضمون في يدك ويحرم بما هو ابرء عما يجب بعدد وهو كون المرد من الامراء اسقاط الحق الذي هو اهل المذمة لا لا  
على تقدير ان المثل يد فعما مع سقوطه بذلك للاصل ولما مراد على سبيل الضمان الفاضل صورة الاسقاط السليم عن مغايرتها فبقيت صحتها  
الاسقاط على وجهين من عليه السقوط لثلاث من جهة الحمل كونه في التخيير ويحرم والله العاقل وكيف كان فلو اكرم على منها الى غير المالك ودهما او  
ضمانا وفيما لم يكن فلو ان لم يكن محققا لصنع المباشرة لغوة السبب لانه البراءة ولا يضر بترك التسليم فبما لا يضر بها ويكون من جهة في يدي  
الرفع المعترض رفع الحكم ونحوه وتكليفه الا ما خرج عن ذلك لا يمكن على الصلح فوجب الضمان لكونه مشغلا اذ الغرض ان يباشر التمتع بنفسه لان الحكم بما  
الاخذ فيغلبه عموم من التمتع بخلافه وان كان له الرجوع على المكره ما عينا فوته ففقد الضمان عليه لكن قد ايشك في ثبوت ذلك لانه ان الغرض الذي هو  
من الحسينين الذين لم يجعل الله عليهم سبيلا فصدرا عن الضرر اليه حال عدم السطاط على المكره وقد تقدم سابقا الكلام في المسئلة في الجملة والله  
العالم المسئلة الشارحة انما ذكر الوديعة واعترف ان في التملك والرد ولا يثبت القول هو في العموم البينة على المدعي واليمين على من انكر وعلى التمسك  
الثاني شهر عظيمه كاد تكون اجماعا سواء استند الى اصل ولا سواء كان ظاهرا كالغرض والحق او خفيا كالغرض ونحوه بل نحن نرسله الى  
على اثبات اجماع بل هو كالحكم في غير الاموال في الشئ في السقوط فاعيد قوله لا لا يثبت في التملك طرظا لمعور البينة لكن رماه بعضهم بالشد ودعوى  
المر كونه يجب تخصيصه بالاجماع الظاهر والمحقق المحكي والحصل والمرسل في المقنع عن التمسك على الموضع اذا كان بغيره فله قبل قوله فاعيد لا يثبت  
عليه ولا انه امين حسن فابض المالك هو او في من الضارب الذي قد يظهر من جملة من المضمون المضمون عنه من تصديق في ذلك فلو انما جعل  
لا استيفاء فيجعل المال بعضه فزعمنا مضافا الى قول الجعفر ثم لم يحسن الامين ولكن اثبتنا لما شئت بناء على ان المرام من هذا وشبهه الحكم شرعا بعد  
خيانة كل امين تلك وانه متى اثبتت ان كان غير خائن ولكن اذا خونه فاللوم عليك حيث انك اثبتت الخائن بر عكس والى قول القوم في خبر مسنده  
لان ثابته من خانك ولا ثابته من اثبتت وخبر مسنده بن داود عن ابن ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لك ان تائم من قد اثبتت ولا ثابته الخائن وقد  
جربته فتم بل عن ابي علي وابي الصلاح انه لا يمين عليه اجمع التهمة للمسلم الا يمين عليه اذا كان نقض خبره من ابي بل عن الصدوق في الشئ في غير حرمته  
لا يمين عليه مطلقا في الحقيقة فثبتنا خبره في الله عنهم على ان قول الموضع مقبول فانه مؤتمن ولا يمين عليه ولكن لا في الاصل لاعتدائه احتسابا في  
الدعوى والبينة واليمين مؤتمن لا يثبت الاداء الى المالك او يكبل على الشهور بل عن جماعة الاجماع عليه بل ارسوله في غير المقام ارسالا للشك وهو في  
مضافا الى كونه امينا والى غير ذلك مما سمعته في دعوى التملك مما يمكن ارجاؤه ما في عدو غير فاضل في ذلك في غير محله فاعيد قوله في  
في الرد على التماسك فلو انما على كل حال فلو انما على كل حال على الاشبه باصول المذهب قواعد اما الوجهها الى غير المالك ادى الى الاذن  
المالك في ذلك فانكر المالك فلا يرب ان القول قول المالك مع سببه لعموم قوله البينة على المدعي واليمين على من انكر الذي هو المالك هنا لانه هو  
الموافق للاصل ثم المدعى اليه ان كذبه فالقول قوله اذ لا اصل عدم الدفع وان قد ثبته ردنا ليعين ان كانت باقية وان كانت القدر ان المالك بخلاف  
بين الرجوع على من شاء منها ولو صدق اى المالك على الاذن وانكر التسليم فله رد الذي عرفت ان حاله من رد كونه وكذا ودعوى الرد عليه في  
الرد على الموكل واما البينة على التسليم فلو ان كذبه فلو انما على الاذن وانكر التسليم فله رد الذي عرفت ان حاله من رد كونه وكذا ودعوى الرد عليه في  
ببر البينة الى فاء الذين لا تمتنع على الوديعة على الاحتفاء وفي ذلك من بعضهما الضمان في الدبر والوديعة كما عرفت فيها ولعله لا يجر من فوض لعدم  
تحقق المبرط والله العالم المسئلة الثانية اذا قام المالك البينة على الوديعة بعد الانكار لا حصل الادعاء فصدقها ثم ادعى التملك قبل انكار التمسك  
ديحوا المتناهي لا نكاره الاول الذي هو بمنزلة الاول والبينة في ذلك في حقه فثبتنا قضيح كلامنا ولا يجوز له من ولا اقامه بینه بعد ان كذبه  
كذبها لا نكاره الاول فان حجة البينة ولا نكره فحصل منه انكاره سبب اشتغال شتم الضمان فلا يسمع دعواه لكونه كالافرو منه بالضمان ثم الرجوع  
عنه ولكن في المتن ولو لم يسمع دعواه على كونه كاذبا او بغيره الضمان في الرجوع مضروبا في المتن ولو قبل التمسك دعواه وتقبل بینه كان حسنا  
لعموم البينة على المدعي فيكون انما استند الى التمسك بل عن الفاضل في كره اختياره كاعتق الخلف لانه لا يسمع بینه ولا يقبل بینه لكن بخلاف الفرض  
هو نوع من سماع دعواه فيكون في المسئلة اقول الثانية ان لا يسمع عليك ما في الاخير من المتناهيين لاصالة عدم التمسك في ذلك ان فيها فلو ان العاقل  
وهو ان اظهر انكاره او لا يقول ليس لك عندك ودين من رده فلو انما هو انما هو فلو انك فقلت دعواه وسمعت بینه وان لم يسمع له فلو ان  
لم يقبل ومن الشبهة الاول اختياره ولكن فيه انه خرج عن مرمى المسئلة بناء على قوله ان دعواه والعبارة الزيادة فلو ان كان متعذرا فلو ان  
كله ومن هنا قال في كذا بعد ان ذكر الاول اجمع هذا اذا كان المحض بانكار اصل المدعى اما لو كان صورة لا يثبت في الاول بل يثبت في الثاني  
اليك لو انك عندك في اول ليس لك عندك في شئ فقامت البينة بها فادعى التملك والرد سعى في كونه وبینه لعدم التمسك من كلامه في نحو  
القول فلو انما ان اجبت عليه البينة فادى الرد والتلف من قبله فان كان صبيغا محجوبا كانا حصل الرد بغيره فلو ان بینه ولا معها على الاثر

على سبيل

على سبيل

على سبيل

لنناقض كلامه وان كانت صيغة الجود لا بلزمت في قول في الرد والتلف مع البينة وبدونها في الاخير على ما في رد الوافر بها له سلفها من اجل الجود من الجز  
فلا ضمان وفي منعها بيشه بذلك اشكال ان لم يقبل لو شهد بالافراد لظاهر قوله وفي منعها تكرار ما ذكره او قال في الاشارة في باب الموكل بالرد والرد على  
الوكيل بقض الشئ فحده فقام بيشه على المقض فادعى تلفا او رد اقبل الجحى لم يقبل قوله في في ولا يثبت لعدم سماع دعواه ولو ادعى عبدا الجحى عليه عت  
دعواه ولا يصدق تخيلا منه فسمع بيشه ولو ادعى التلف صدق للملزم من اهل البيت ولكنه كان من ميلزاة الضمان وهو جدي جدا الا في الاخير ليس  
على هذا بنو الغاصب في تلف العين وقد ذكرنا في موضع سابقا وعلى كل حال من الناقل فيما ذكرناه يظهر لك ما في ذلك فانه قال وحيث قلنا يقبل بيشه  
ان شهدت سلفها اقبل الجحى برقي من الضمان وان شهدت بيشه ما لا يخفى عليك خروجه عن ذلك لا اشكال في قبولها بالرد والتلف كما سمعنا من الاشارة كما هو  
المسئلة الساخرة بالمشية الى قبول بيشه وعدمها ولا يخفى عليك خروجه عن ذلك لا اشكال في قبولها بالرد والتلف كما سمعنا من الاشارة كما هو  
واضح والله اعلم المسئلة الثانية اودع ولم يعين له من مخصوصا وجب المباداة الى حررها المقتضى على المقتضى وانما عن ارضاء العبد اعترف  
اماد واهيه بما جرت العادة في السادة بل وصول اليه مع من عدم الفهرته الدالة على خلاف ذلك لعدم الاذن في وضعها في غير ما اقبل على ذلك وارجح  
فان اخرج عن ذلك مع التمكن عند الوشاح بل عاده على من رافعا المباداة اليه عاده نحو ما سمعنا في جوابه فاعند طلبة المال انما ضمن بالاختلاف  
ولا اشكال في التعدي الى موضع في غير ما عتبه له المال على الاقرى بقاؤه على الضمان وان وضعه بعد ذلك الجز مع اضماله بل عن بعضهم القول بان  
استصحاب الضمان بالسبب الاول شاهد عليه كانه قد يقوى الضمان في تحقق المباداة فيه لعدم معلومية الاذن مع عدمه فاما عدمه لا يصلح لدوامها  
الى وجب على وجه الاستفاد بها والاشكال او وند او اصادم او غيرهم لعجزها ولو في ذلك المكان لان يكون كالا لا لا شاهد منه ونحوها من  
لعدم الاذن لم في ذلك اللهم لان يكون هناك فراق حالته ومقاله بل على ذلك ولو كبل عنه في ذلك مع عدم الاذن من المال في وجوب دفع الغير  
عليها لا وجه له المسئلة التاسعة اعترف بالوديعة ثم مات لكن قد حملت عينها بالخصوص بعد ان اقبل على الوديعة فتمت واثبتت اصل  
الترك على جرحها من الذبون فحققت ما ناهى ابعدها بغيرها الصبيها اعترف بها الفروج فلو كان له غرضه في هذا الترك خاصة المستوعر ولكن لا يخفى عليك  
بعد الاشارة بانه ما سمعنا من قوله وانما ظهر له بعد اقراره المون فانه من نزل دويحت وفطر اذا كان المراد من المن وما شابهها من الحكم بالضمان بمجرد  
الاقرار بما في ضمان الرضى الى المال والتلف لا يفتد ولا يفرط وغير ذلك لاصالة النفاذ وعدم التلف وغير ذلك من الخلف في حقها بل ضمانها  
بعد الاشارة على شخصها كما حكى عن لاكثر بل انهم لا يحتلون كما لو تخلفه بل العمل الفخلاف عند من اقبل كلامهم خصوصا الفاضل في سمد وغيره بل  
فانك قد عرفت عدم صلاحية ما ذكره لا يثبت الضمان الذي مقتضوا صالة البراءة بل واسطة عدمه وعلى المبدى خصوصا في امانة المستحق حكم عدم الضمان  
بل مقتضى طلاق الدليل وجوب التكون مع انه في مال الضمان ثم قد عرفت حال ضمانها وانما ظهر في المعلوم بقاؤه في الترك ولو يثبت تقصير بعد  
الاشهاد وخصوصا مع ملاحظة حال الجحى على الوجه الصحيح فلا وتركه مع التسليم فالحق في تركه او الفرجة او التمسك به في وجوب اخذ ذلك مما افقد  
بطلان الذي حقه معلوم بركه في دعيه اما انما لا غير التسمية الى الوديعة وبالمثل فيما ذكرناه هناك في باب الكفاية يظهر لك ان الشئ في كلام  
مجلس من الاعلام وعدم تنقيح موضوع ما حكوا به الضمان على اشكال وعدمه كل في اصله وفي كيفية ملاحظه ونذكر المسئلة العاشرة اذا كان في دعيه  
وديعة فادعها اثنتان فان صدق احداهما فثبتا واختلف للاخر على البت كما انه يحلف للمقر لانيه فيسفر ملكه على العين وان نكل الوديعة عن اليمين حلف للمدعي  
ان لم يقض النكول واغرم في العقل والقيمة وفي الافراد وفي الخلف على الاقرى بناء على ان اليمين المرددة كدفعه افراد اصل برأسه بيشه في الحكم  
بذلك وان قلنا بكونها كالبينة ادعى في حق المدعى عين الذي انقضت في العقل والقيمة بسبب بطلانها بالافراد الاول في قول الثالث وفيه تجعظ  
من نفيها من مسئلة رد الكل على البيع على مدعي الفسخ مثلا بالنسبة الى الزوجين فالغرض على الموكل او الوكيل على كونه لا افراد البينة والموكل ف  
عما ولو ادعى بها على سبيل الاشراك فقد كتب كل واحد منهما في دعوى الجحى صدقة في البعض فمفهم بينهما يكون حكم المصديق في النكاح في المصنف  
كما في الجحى بالنسبة الى الوديعة وبالنسبة اليها وبقي النزاع بينهما في ادعاء فان حلفا او نكاحا في بينهما وان حلف احداهما خاصة في رد الوضوء  
لنناكل مع الوديعة لانك انك انما معا فكل في انتفاء دعواهما لان السبد ولكل منهما اذا دفع على البت ايها فان نكل عن اليمين ودعاهما وادعوا في الدعي  
سواء لان يدعي ما خارجة فلا حلفا او نكاحا في بينهما وان حلف احداهما خاصة في رد الوضوء فان قل هو على الجحى فان ضل  
في نفي احد فلا وضوء له ما معه وبقي الخصومة بينهما والحكم كالسابق لكن هنا يحمل حكمها بمنزلة ذي السبد لا الخارج بخلاف الاول والعرف في عدم اليد  
احداهما في الاول حتى بالنسبة الى العرف الوديعة فيها خارجا عنها على التقديرين بخلافه فان في اليد يحذف يد اليد احداهما وليس احداهما او في  
من الاخر عتد به لا اشتباها في سائر الاول لعدم ثبوت اليد لاحد منهما بل لعله الاخرى ويظهر فانه في السبد عدمه ما عند تغاير البينة على  
سبيل انتم وان كذبته في عدم العلم فادعى كل واحد منهما ما كانا في القول بوله مع عينه لكن الخلف هنا على عدم العلم به كجرح واحد وفيه لا يثبت  
شئ واحد وهو عليه يكون المال العين بخلاف السابقان كلاهما مدعي فيا حلف في عموم الحديث السابق لعله الاقرى بخلاف الاول وعلى كمال  
فادخلهما لما يقبض المزارع بينهما واختلف هنا فقبل بيع بينهما ما خرج اسمه وحلف سلفا في اليد وقيل يوقف حتى يصطالحا والقولان محكان من الشئ  
الا انه يدل بوقف اليمين على من خرج اسمه بل على الاقرى انما على حلفان ويقسم بينهما للكافر الذي عيّن وشاوبها في الجحى وهو يقتصر القصة كدفع  
يكون لا لاسر مشكلا حتى يصطالحا ولا يصح عليه ولو نكل عن اليمين وحلفا على علمه اعظم القيمة مع العين لان بينهما الفضل ان يكون غلما  
ما العين لكل واحد مخصوصا بانكاره وحصلت الجحى لغيره المستحق وحقه

في  
الدين



والعلمه معانيها وهدى كليمه بينهما ما جعلها كلاً وتوقف حتى تصطحب القولان وفي ذلك يمكن ان يتوهم ان العلم بينهما يتوقف على حلقهما انما  
لا يستحقان للاقاليتين لا لكونهما اولاً وثانياً اذ في حيزه القيمة لهما ولو كان حلقهما ابتداءً على الاستحقاق فثبت العين بينهما ما فطروا قال لا اورد  
الهيكل المعتبر ولا دعيا عليه التعليم في القول قول في نفسه كما مر فاذا حلق اقرب في يد كونه ثبت انما انا لك وليس كونه حاداً الاخر فخلق لا كونه  
لغيره لم يثبت لهما ولا لواحد منهما عليهما ابد ولا استحقاق لجلال الصوره الامارة وان دعيا الواحد لهما عليه بغير الدعوى كان عليهما ليعين ولو نكل عن  
العين عن عليهما اليهما مع حلقهما على الاستحقاق او غيرهما على القيمة ولو حلقا على حلق احتمال لا محضاً لمحق فيها ظاهراً ولا مشاعاً لهما الا ان كونه  
العدم لعدم حصره في الحق فيما اتم ان ما في المتن من الاقرار في يد كونه مشتركاً في القيمة من المشتمل على عدم خصوص المالك وهو جسد في  
الاخر كان به وهدى ما نزلت عليه من انما مال كجيب الدفع اليه والمحق ليس مختصاً بهما حتى يهضم سقوط المانع من علم البنية فحين ولما اورد في الفهم  
الاول من الشرح ان كان ايضاً لعدم تعيين المالك لكن قد يشكل في اختصاص الحق بينهما ومطالبة ما اياه ولذا حكى عن الشيخ ايضاً القول بان لهما ما ذكر  
ضعفت في ذلك ما ان المطالبة العينية للقول الحق كماله ليس كذلك لا يثبت عليه دفع الامانة ويهضم واضح في نفسه بغير ما عرّف الخلف بين  
الامر الى الحاكم واستحسنه في ذلك ولما افاد المسئلة الحادية عشر ان لا يثبت في ذلك ولا في العلم فقول المالك مع من يثبت حق من  
المقتضية لسماع قوله ولما نزل وعلى القول قول الغادم مع من يثبت وهو لا يثبت ما يصل المذهب فواحد لأصل الالزام وهو خروج عن الامانة لا يخرج  
عن حكم التكرار ولذا كان الحكم كذلك في الغاصب بغيره ولو يثبت جرحه صالحاً لقلعه الذي لا يثبت في ذلك وهو واضح والله العالم المسئلة الثانية عشر اذا ما اتم  
سلطان اوديعه الى الوارث فان كانوا جماعة عتلت الى الكل ومن يقوم مقامهم بوكالما ولا ولاية وتسلمها الى البعض من غير ان يضمن حصول باقيين بل لا  
خلاف ولا اشكال الله العالم **كتاب العار** يترتب بدالها وقد تخفف نسبته الى العار والى العيب والعار مصلد  
لا عثره وعن بعض مخرجه من عار جرحه لا جرحه وذهب ومنه قبل للباطل اعتباره في دفع خطائهم فثبت عار به ولو لم يدر عن اخر انما ما حوزة  
من العار ولا اعتداد به وانما في العوم التي بينهما وعلى كل حال في عقد يعتبر فيها اذا ما ربط بين الاعجاب والقبول لا ان يقع بغيره لا اذن  
في الانشاع من المالك وهو من الاشارة الى ان انشاع بطلان المالك لا يخلو في حق ما جرحه في نفسه وانشاع العيب في الداء والفرش والاداء  
ويجوزها الا العار في المثل من الله ان كونه في ذلك لا ينفذ في خصوصه فيقبله فضلاً وقوله هذا العنوان فيهم على حسب ما يقتضيه في العقول الا ان  
يقع بالاعجاب والقبول للفقهاء وبما اعتقدوا بالحق فيهم ما قيل من انهم ما اذا كان القبول فليكن ان الاعجاب فليكن انهم من المعاطاة فيها وانما  
انما من اعتدائهم كدعوى عدم مشروعية ما بالقبول وفيه الاعجاب لا ينفذ ان يصح فيهم خصوصاً بعد استمر السيرة الكاشفة بعنوان العار في خلا  
ذلك من الغرض يدعوى بغيره ان انشاع بطلان المالك من العار لا ينفذ في بطلان العيب بغيره وان لم يكن ليعتدل به هذا الحال ضرورة عدم الاكتفاء  
بذلك في مقتضى العار به من دون انشاء نص في هذا الطريق وجواز الانشاع بالاذن الحاصل لهم منها كما هو واضح وخصوصاً ما لو كان بطريق القوي  
العتية وبهذا الحال ومن ذلك يظهر ان كونه في حق من غير ما حوزة من العار في الانشاع ما عدا الصديق الممنوع من حق  
الاذن شرعاً بالكل من يثبت وجه العلم ليس من العار في دفعها وانما هو من الاشارة الى حق من حساب حال في غير من البعث في دفعه فثبتها الا انهم قد  
يستقامن ذلك الانشاع في هذا العار في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
فقد ذكرنا في حق من هذا العار في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
الغاصب في الحق في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
ولغرض من الغرض المحمدي عن ذلك انما في معنى العار به وان كان لا ينفذ في دفعها وانما هو من الاشارة الى حق من حساب حال في غير من البعث في دفعه فثبتها الا انهم قد  
في الاصطلاح من مبادئها في الحق في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
انصرف الى ذلك هذا الجواز في حق من العار في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
كاستيلاء الغناء الله وقد يلزم فيها ما عدا ما في الحق في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
والشك في المطلق فثبت ذلك ولكن قبيح العار به لا ينفذ في دفعها وانما هو من الاشارة الى حق من حساب حال في غير من البعث في دفعه فثبتها الا انهم قد  
الى المراتب وتظهر القاطعة في وجوب السبق على الزامن وتجب لهما بما امكن وجوب المباداة الى دها هذا القول على القول بالمطالبة السابقة ولو قلنا انه  
لا اولى لهما لانه من طرفه من انشأ هذه اللوامة والاول ليس بهيدين الصواب هو كما ترى من غريب الكلام خصوصاً ما عدا ما في الحق في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
بين هذه العطف معقوبات الجواز والالزام انما هو امران خارجان ومن العلوم ان مفهوم الرجوع في الشك والعذر واحداً لا اختلافاً فانه في الشك  
والاطلاق فلا فرق بين المبادئين في الشك وفي خصوص ما على القول بان انشاء هذا الملك المنفعة كما عن الشيخ في نفسه بغير ما عرّف الخلف في حق من  
كثير من افرادها في المعاملات بالانشاء الذي هو المصلحة في اذراج الفرد في مفهومه كونه في حق من المصلحة في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
الحاكم في ابطال البيع مثلاً وبين بيعها بالاشارة الى انشاء هذا الفعل يجوز معلوم في كل منهما الا ان قصد الصلابة والبيعية المداولة عليه بان كونه في حق من  
او غير من الفران وكذا بالاشارة الى الفران من الصلابة على المنفعة التي تلحقها بالاشارة وبين عقد النكاح وكذا ما عدا ما في الحق في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
كأن في دفعه من كونه ما عدا ما في الحق في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال  
الحق في القول على نفسه من العار في الاشارة الى الحق في كونه في هذا الحال لا يحوز كما لو كان اليد انفاصل في كونه في هذا الحال وعلى كل حال



بالدستية إلى ذلك الميراث وهذا هو المقاصد<sup>٢٥</sup>

زہار جہنم کا

۲۲

في الحكم بعدم النسخ لانما في ذلك من الاول ومن الغريب ما فهمنا من موافقة على ما فيها في المقام حتى استدلوا بحجة الاشارة منها على انها اهل في الجواب  
 الصريح مع انكاره على الحكم بعدم النسخ انما يمكن ان يكون على ما ذكرنا من الدليل على علمنا في المقام ان من المعلوم ان المسلم من هذه القاعدة ما وافق لا يفتيها  
 ضرورة عدم دليل بالخصوص عليها وليس الفاسد من كونها فاسدا يثبت عليه ما يثبت على الصحيح بل مقتضى فتاوى عدم ثبوتها لا على الصحيح بل كما هو الصحيح  
 ولا يثبت الادلة ما يوافق مضمونا بل قد عرف ان قاعدة اليد وعموم من التلف والموسل والخبر الثمان وانما مقتضى قاعدة الغرض الرجوع على الغاصب و  
 رجوعها لا ينافي عليها معلوما من الغش في المقام انما لم يبين الاختصاص هنا مع الحمل وان رجوع بقاعدة الغرض وكذا مقتضى عدم النسخ انما لا ينافي  
 المقام لانها لا ينافي من الصحيح والفاسد ضرورة تخصيص العموم وانما يرجع الى السابقين المعصدين في الشهادة بين الاختصاص الذي في الرجوع اليه وعموم من التلف  
 وعلى اليد عليه بل لا بد من استيفاء الصحيح من اكثر هذه الاحكام فلا تغادر حتى لو رجع عليه المالك الذي ومن ذلك وجعل عدم كون المقام في ذلك من المقام  
 المزبورة وخارجا من الحال العلم المستعير الذي اشار اليه بقوله اما لو كان فالما كان ضامنا ولو رجع على الغاصب لم يوجب له عدم غرضه ولا ينافي غاصبه  
 لو اقر من المالك الغاصب المعبر حيث ان المالك الرجوع عليه يرجع على المستعير الذي استقر الثمان عليه بحصول التلف عندا مع عدم غرضه من المالك انما  
 مضمون يرجع عليه اي ببقية العين لو رجع عليه المالك وان كان جاهلا اذ كان قبل اقدم على الغاربه باشرط الثمان واكانت هي او فقتله لعدم غرضه من قبل  
 هو كذا لو صدر منه ما يقتضي ضمان من بقاء او تفرط بغيره لا يرجع بعوض النافع الى استوفاء المستعير بعون الغاربه لو رجع عليه الغاصب فليس  
 عليه ما يجازيها بل يرجع على الجير الغاصب لو رجع المالك عليه بما فاعده الغرض ولكن قد ينافي ما عرف من شرطه انما لا ينافي في الشرط فيها الصلوة اذ انما  
 ذهبا او فقتله في الصحيح منها اما الفاسد فلا يثبت على الشرط فيها ولا على كونها ذهبا او فقتله ضمان من هذه الجحوظات بما يثبت الصلوة اليه اليد والرجوع  
 الشايعين ومع رجوع الجير عليه ببقية العين باعتراف صحتها وشرعها اذ ادها عنها يرجع المالك عليه الغرض هدم الغرض منه لا قبل ان يملك  
 يقتضيه رجوع المستعير على الجير اي بوجه عليه المالك في الغاربه المضمونة وان لو يكن ثم غرد لكنه بادهاء في العين المضمونة عليه المالك بخلاف  
 في وجوبه عليه لغيره بالواقع بينهما بحصول التلف في هذه الذي هو سبب شغل نفسه بالقيمة المالك بخلاف الاول الخاطيء المحقق بد العين او قيمتها  
 من هو في بقاء اذ لا يجرى فيها بغيره وبينه وبين المستعير بالقيمة المالك لا يجرى فيها بغيره وبينه وبين المستعير بالقيمة المالك لا يجرى فيها بغيره وبينه وبين المستعير  
 التلف في بقاءه والاخر خاطيء باعتراف ذلك منه ولا ينافي الغرض منه فاذا ادى ضارها في نفسه له عرضا شرعا لا لا يجرى فيها المالك الغاصب الا لا يجرى  
 بالادعاء عنه مقام الادان منه بذلك بخلاف الاول الذي هو وفاء بقرينة عن نفسه وبينه وبين المستعير بوجه الرجوع على من حصل التلف في يد من في  
 الايدي المتعاقبة بدونه الا اذا كان من قبله فانه بقاءه يستحق الرجوع ما يجرى على غيره وذلك لتفويضك هذا رجوع الجير على المستعير العالم بالوجه  
 عليه بدونه وكذا لا يجرى الا في الغاربه اذا كانت العين مضمونة عليه فالتسليم في ذلك من اوله فحينئذ لا يجرى في حقها في غير هذا  
 الكتاب بل هو التحقيق في طرفي التسليم ومعرفة النشوت في جملتهم كما انهم خصوص ما يمكن من كونه الفاصل في تذهب ذكره من انه لو استعير من غيره  
 المالك عالما او جاهلا ضمن واستقر الثمان عليه لان التلف حصل في يده ولا يرجع الجير ولو رجع المالك على المعبر الجير الرجوع على المستعير  
 اذ هو كذا في منافع القاعدة الغرض في الجاهل وكذا ما حكاه في ذلك عنها وعن الفواعل في مسئلة المستعير من المالك في الاشكال في رجوع المستعير  
 على الجير او يرجع عليه مط وفي رجوع الجير على المستعير الجاهل مع حكمة في المستعير من الغاصب بخلاف ذلك ولا يجرى عليك ما في ذلك ولا في الذي ذكره  
 في ذلك وغيرهما هنا من الدليل بعد الاطالة بما ذكرناه الذي هو من فضل الخطاب المودع عندنا في الابواب والله اعلم بالصواب **الفصل**  
**الثالث في العين المستعارة** وما بها المستعارة من الفوتى ومعتقدا لاجتماع ونفي الخلاف في الاضمار على التيقن من طلاق في الضم عند اخرج من الفقة  
 بدليله في كل ما يقع الاستعارة به شرعا مع بقاء عينه منقعه معناه عند العقل والعرفه وخلافه من ذلك العين كالتب والذرة والدار والدار  
 للزمن بما اولها ولها من الاكل والشرب ولا يشترط في حوزها الا اذ لا ينفاع بها الاكل والشرب ونحوها مما يكون منقعه بالذات وعنده ولا  
 مثل اولها في الفقة للاكل والشرب لله والظرف الجواهر في الاشياء لا يخلو ولا اشكال في شيء من ذلك نعم في الزمان في الفقه يتجوز  
 بجواز عاره ما لا يمكن الاستفهام به الا انما لا ينفذ فانه غير حاضرين من الجير الرضا بالذات العين بقوله اقرتكم مع الميراث في العين في حوزها هو صواب  
 به وقد حصل في محل الفرض لا يجوز الا كالتب وان عثر فيها باللفظ الغاربه ولا مدخل للفظ الفاسد معناه وعرفنا من جعل الرضا بالذات في الاب  
 اتجه ما ذكره لاشتراط استعادة منه بل لا ينفذ عليه ولو لا التشرع في ذلك لفظ الغاربه يجرى على الاتلاف فاسد لعدم استئذانها لغيره  
 لغة لان وضع الغاربه فيها يحكم الوضع والبلاد انما هو كذا لانها لا ينفذ به الا مع بقاء عينه ولعل هذا من ادعاء صاحب فلت يمكن ان يكون ان مراد به  
 وثب الثمن على الاتلاف للزجر وان كان بالاول لا انما بعنوان الغاربه زعمنا منه عموم موضوعنا او تشريعا او دعوى كونها كغيرها وانما جاز ان كان  
 الدفع بهذا العنوان واخذ بالطلاق لان نصبه في غير هذا على المالك تمامها من اللفظ للزجر في كذا انما هو كغيرها من افراد العقود بغيرها العقد في حق  
 قع منه بهذا العنوان والغرض عدم كونه كغيره بل يرجع عليه في حق من حكمه بل يرجع عليه في حق من حكمه بل يرجع عليه في حق من حكمه بل يرجع عليه في حق من حكمه  
 من غير ذلك ولا يفرط من قاعدة ما لا يضمن معصية لا يضمن مفسدة ومن وجب عن اصل موضوع الغاربه في الفاسد لعل الاولى في النظر  
 وكيفية فلا اشكال ان لا يتبع استوفاء من الارض للزجر والغرض البناء ولكن في الفقه المستعير على الغاربه المالك لا ينفذ به الا في الزجر  
 غيرهما وظل الامتداد والتبع لوصف التبع في مال المستعير لغيره فلا يجرى العقد في الاصل فخصا من الماشي فيقول ان من المشي والقيمة و  
 يجوز ان يسبغ مادونه في الضرر لا ما فقهه كان مستعيرا لغيره لا لغيره بل من الاول في خلافه في عدم كونه في الضرر ويجوز

المستعير



المشايير

المشايير بل عن مع صد ظاهر كانه من الحكم بذكر الجماعي لكن لا يبين الاول شيئا من اصول المنطق فلو اعدوا المنطقية عدم جواز التعدد غير  
المادون وان كان ادونا وشا بعد فرض عدم حضوره في الذهن عند الادن ودعوى الانتقال اليه من الادن في بعض المساوئ لا ولوية واضحه  
المنع فان المساواة في الانتفاع بالشيء في الارض واللدن لا تقتضي المساواة في الادن كما هو واضح نعم لو ابدى من القيين المنطقية في الادن في المنفعة  
ولو لم يفرق بينهما في المنفعة في الادن كما في الثاني دون الاول واضح المنع نعم  
فلا يعلم من الفهم والادن في بعض المنافع لكن ذلك لا يخلو في العادة لا اذا كانت ولو بالفرض من حيث الاعادة للمنفعة المعينة في العقد على  
اشكال مختلف الفهم عن غير ذلك وهو كغيره من الاطراف المشددة والبراهين وكان هذا هو السرى اشياء بعض الاعلام في المقام والله اعلم  
ذلك في المقام والاعلام هذا كله مع الاطلاق والافلا اشكال في عدم الجواز مع التمسك على كل حال فلو شئنا وفعل الاختراع فليعلم الا في ذلك في  
ثامه على الاقوى بمعنى انه لا يقطعها ما فاعا فلما دون من المنفعة لاصل المساوئ من الغرض من غير فرق في ذلك بين الخاف للنهي والاطلاق  
المفروض عدم تناوله لكن في عدم ولوا في دفع الخطأ حتى الى المساوئ في الادن لا الاخر ولو بناه حرم وعليه لا يجوز لوصفه والاشتباه على  
الغرض مع التمسك في الادن وفيه ان الخطأ في الخاف غير ما دونه ايضا وان في احد ما يصحح المنفعة من اصل الشرع فهو ممكن استحقاق منفعة ملك غير  
بغير ادنه او مع نهيها بالنسبة الى استحقاق الاجرة اللهم الا ان ياتي مع التمسك في الادن بغير التمسك عنها فاعا مع الاطلاق فلا يستبعد  
في ضمن اي فرض ولو لم يبدخل في المطلق الا ان يضمن في الزيد عليه بالكتابة كما في عدم لونه في جعله في يد من معين اخر وعليه ضمن جاره الزيد  
ولست بآخرة قد راجع المادون كما صرح به غير واحد بل قطع به بعضهم ومثلهما مع المادون في غيرهما ولو لم يكن ما اورد في غيرهم مع ان السقوط لا يجرى  
ايضاح من نظره في تقييد الادن في الادل بعدم دخوله في ضمن الاكثر فيفتح جرح الجيع والاولى جعل المادون فيهم من العباد ولعله مختلف  
والاصل اخضا من الغرض بالزاد وهو من الجاهل اعلم العالم وكذا يجوز استغاثة كل جوف للمنفعة كحل الضراب وان استلزم اطلاق غير  
الا انه من التواضع للشرع وقبوله في التمسك او علم المستحق والكبير السنور وغيرهما من الحيوان المملوك وان لم يكن لها منفعة يصح جوازها  
التكسب بالمحض من ومنع الفرق بين سعة التكسب في العادة بالعرض والعمد المذمومة والمملوك ولو كان المستعمل احبها منها وكانت شاة جيلة  
بالاطلاق احبها فيه عندنا فلا فالحض العام في عارضا الشاة الجيلة لمن لا يوثق به لبعض الوجوه الاستحقاق التي ليس من مدارك الاحكام الشرعية  
عندنا نعم هل يكره ان تملك الاجنة وما كان ذلك كانت حسنة خوف التعبد بل عن كره وغيرها ان كانت شاة لمن لا يوثق به كما صرح غير واحد  
استغاثة الايون المذمومة والاستحباب الرفاهية والامس من لا خلاف ظاهر كما اعترف به بعضهم في انه يجوز استغاثة شاة الجاهل في المشايير  
بل عن بعض متأخري المتأخرين الاجماع عليه وهو ان تمكن في مخالفة الضابط السابق لاصل المنفعة بما سمعت لسلطان الناس على اموال الله  
لا يفضي مشرعية العارية ولا يكو كالكالة في الانتفاع ولا الحاجة اليها في يناسب شرعها سببها لسلطة الله وما فيها من لا غنى لك مما ذكره كلام بعض  
مفاهي المتأخرين مما لا يصلح ان يثبت مشرعية عارية للمنفعة في الدنيا في الضابط السابق بناء على ان المنفعة اذا كانت لا تدخل في حيز حقيقه وضع وقف عياد  
العين وتبسيطها الى ان مودة كاجازة والعامة بما ليس من من المنفعة كما خارج بالدليل الاجماع مجسبة على تلك كونه المقتضى من النص والقول  
وجع فلا بد لغيره من دليل على ان لا خلاف في شئ من خصوصيات الدلالة عليها نعم في ذلك الاستدلال لا يجلها بما عارض البرهان العارية بوجه  
والتمسك به وذه الدين مقتضى الغريم هادم وهو مع انه من طرفة العامة لا دلالة له فيه الا على مشروعية المنفعة التي يمكن استفادتها من البرهان المستقيمة  
ايضا وهو لا يقتضي كونها غانا بل في الله ضرر من الاضطرار بل لعل الجليل في ذلك هو ظاهر فيكون الدليل من العارية واغرب من ذلك الاستدلال عليه  
الحكيم عن القول بكونه القيد في غير ما يشاء معلوما فاذنهم من كل شاة وكذا قال لا بأس بالذاتهم ولست احب اليتمسك  
ابن سنان مسئلة اخرى هل جعل عارية من ودادهم معلوم لكل شاة كذا وكذا في كل شهر قال لا بأس بالذاتهم ولست احب اليتمسك فلا حد لك  
لان تكون من حالب فلا ماس بقربها من اذنا جاز مع العوض عند ولى اذ هو كما ترى لا يفضي الجواز عارية كما ان جوازها مع العوض لما تكون في العلم  
لوان ذلك مخصوصه مشروعة وعلى كل حال فلا دليل سوى الاجماع المتفق انهم وظنوا اخذ من معلوم مشروعية العارية من العارية  
المستثناة لكنه كما عرفت لا يقتضي الجواز عارية لعله في غير من الاشارة وحيث يجبر القيد الى غير الشاة كما هو المتعارف في هذا الزمان في البرهان وغيره اللين كالنقض  
والشعر والمواعاة على العارية فلا وجه للتعلم المتصور مع مخالفة الضابط السابق كما لا ينبغي من جوازها عارية الى جوازها عارية وادعاهم العارية  
في الضابط السابق وربما يتخلص الاجماع المألوف للرضاع في الانسان بخلاف العارية فلا يجوز استغاثة الا لمدد لرح وان جاز استجارها او اعرب من ذلك  
ما عن الغنية في باب الحبس ومن غيرهم بغير اوثاقه او شاة لينتفع بلبها مدة لزومه الوفاء بذلك اذا قصد بها وجه الله تعالى شاة هو كذا في ذلك  
في الباب فربما في الله تعالى الجواز للحب آتافا كما لا دليل على ان زومها من اوضاعها ما لم يكن ملزم بخارج من هذا وفلذا ويمن واشترط في  
لزم كما هو واضح والله العالم وكيف لا فلا خلاف في الاشكال في هنا فقيل لا عارية مطلقة ومنه معيشة الاطلاق الا انه لكن المراد معيشة  
عدم الادن فيما بعد هذا الزومها اليها محونا سعيه في عقد الفرض وحيث ان ذلك في الحالين الرجوع اليها ما عرفت من كونها ماصلا لغيره وقرع ذلك  
ما لو ادن له في البناء والعرض مطلقا الى مدة ثم امر بالبناء وجب الاجابة بخلافه على كل حال في علم يوجب ما قبل انفسا منها في خصوص عارية الادن  
الفرج للعرض للبناء بل في السبوطا ان ذلك في الغرض المستند ورجع فيها الميزان في القلع بخلاف الا انه مع عدم جوازها في جوازها  
لما عرفت سابقا من اعين عدم وجوب القلع لذلك في غير من حق انفسا منها في القلع وان لم يكن من الاجابة لكن تعين عليه الا بغيره مثلا وكذا الكلام

الذي هو غرض من حق الاستعصاء لا مجانا ولا بل جرة



برسبیل

وہ



منه

من له انك فهم بالخطا بان العرفية اذ اخرج الجبال من الحكم الاول ولكن على يد غيره للتاكيد ونحوه وبان ظهر لك ملام في القصة  
من حمل الذهب الفضة على الدرهم والدينار باعتبارهما غامان بالنسبة اليهما او مطلقا في عرفه لاننا في بين حكم الجمع الذي هو الحكم  
فلا مخصص للملح الزبور كما اننا في بين المستثنى منه في الجمع اذ هو ليس الا عدم ضمان القارية الذي هو مخصص القسم الاول من التصور  
وهذا واضح وان طنب في مع صدق وذا في الاطاب ثانيا في الشهد بان في ذلك نعم في الكفاية ويبعد في الرابض ان يحسن المقام حصول الغاير  
في النصوص الزبور بين المستثنى منه في خبر الدرهم والدينار وحاصله لا ضمان في خبر الدرهم والدينار وبين المستثنى في خبر الذهب الفضة  
والنسبة بين الموضوعين عموم من وجه يمكن تخصيص كل منهما بالآخر فان حصل الاول والثاني كان الحاصل لا ضمان في خبر الدرهم والدينار لان  
يكون ذهباً وفضة وان حصل الثاني الاول كان الحاصل كل من الذهب الفضة مضمون لان يكون خبر الدرهم والدينار في خبر الدرهم والدينار لان  
وهو حصول الضمان في القاسم والدينار فلا بد من استثناء هذا الحكم من عموم اخبار الدالة على عدم الضمان وينبغي في ذلك اخبار في غير ذلك سائلا  
عن المعاد من ان الحكم لعدم الضمان في خبر الدرهم والدينار من الذهب الفضة لكن لا يخفى عليك ما فيه تعديلا للاحاطة بما ذكرنا من عدم كون  
المستثنى منه في خبري عبد الملك جزا الدرهم والدينار من سنان بل لا يصح لان يكون ذلك مستثنى منه لوان اراد الحاصل من المستثنى منه  
بما ناهى المستثنى ليس هو لا ضمان الدرهم والدينار بل لا غير محاطين بين مجموع ذلك وبين الذهب الفضة لغرض عموم من وجه اذ الاختصاص في  
خبري ان ذهب الفضة بالدلالة على ضمانها حتى يكون في وجه اخر او في ما عجز عن عبد الملك وابن سنان على ان ذلك كله مما عايناه في الكشف  
فتا الحاطة الزبورية والا فالواجب لاختصاص الغرض بين نفس الادلة من غير هذا في شق ناشئ من الاجابة في ما لا يرتك عدم الغاير بين مخصص  
الجمع الا باقتضاء الضمان في المحل وغيره من خبر الذهب والفضة وعدمه في خبر الدينار والدينار ولكن من حيث حصول الضمان فيما عايناه في  
اخراج غير ما لا بد بل في غير المستثنى من الغرض الا بالعموم والخصوص المطبق على هذا التقدير ليس لبل سلب الضمان عمدا هذا الا هو مخصص القسم الاول  
من التصور هو عدم الضمان في الغرض الذي ينشأ في الاخراج بخبري الذهب الفضة كما هو واضح مما سبق وما عايناه في خبر الدرهم والدينار  
وملاحظه مما عايناه من اخراج ما ع موضوع الذهب الفضة الشايلين فيما يجعل الغرض بينهما من وجه الى اخر ما عايناه في موضع خارج عن الخصوص  
صاحبه الوهم وضمان فاعلم على الاهتمام الرديني في ان الفرق بين معانيهم الا لفظ ومضامينها ان كانا منها فاعلم وخلافه في ان كونهما في الجمع  
والغير العظيمة بين الاصحاب لان اهل العرف لا يفرقون بين ذلك لا في مخصص الاول والثاني ولا عموم على السيد ما احدث حتى يورى ولا يستلزم  
العكس اخرج لفظ الذهب الفضة عن الحقيقة بخلاف الاول الذي فيه تكرر ايراد اخرج المخصص على العلم بالخصيص في الجملة ولا اخرج ذلك ما عايناه  
الاستثناء عنه والله اعلم المتوفى والمؤيد والمسدح ومع تجبص مما عليه الاحباب من ضمان مطلق الذهب الفضة بل المظاهر كونهما كذا ولو كان  
معنا غيرهما او لاجرا او غيرهما لان بشرط سقوط الضمان فيسقط في الاصل والاختصاص في اخرج عن عموم عدم الضمان على الميعن الذي لا يفرق  
ذلك وعموم المتضمنين وتصوير جميع زوائد التمام الحاطع الشك في ذلك فغير ذلك في اعتبار الشرط الزبوري في الضمان بالنسبة واليقين في هذا  
عند الغاير بما عايناه في اسقاط الواجب بل ويجوز معناه انه لا يطلق على شيء مما ذكرنا صفة لا يفرق من قوة لا يفرق في الاطلاق في الاطلاق  
في السببية وعدمه والاصل براه الدلالة ما ما قبل من عدم اعتباره ايضاً في غايريه مال الغير في غايريه الحاصل الصلح في حقه ما عايناه من عدم  
كونه ما عايناه بين وجهين على ان الثانية منهما ان اردنا عدم اعتبار الشرط بينهما بالنسبة الى الفاعل وهو هو لعدم كون ضلته بالغاير بل هو شبه  
الحكم الشرعي ان يرد به بالنسبة الى الغرض المالك فاعلم ان الثاني انما هو في حقه وعلمه كذا يعلم انه لا وجه لذلك عند بين القهين في الغايرية خصوص  
ضررهم معلوميه لاداة الفضة التي هي من هذا نوكها المصروف على ما عرفت كانه لا وجه لعدم الحار في من المهر للحل من فقه الغايرية التي لا تضمن  
حقاذا الشرط في الضمان فقد عرفت بانها ليست عارية وان المستعير ملكه لعدم ملك المهر بل نعم لم يرد كذا عارية الرهن لعله لا كفاية بل كذا  
في الرهن اوله ليس من العارية عنده كما استبعدنا الكلام فيه في كتاب الرهن وبان يظهر لك عدم الحاصل فلا تكرر في ذلك من هذه الاشياء و  
حسن اقتضاء المص في الضمان للغايرية على ما ذكر من الاستنباط وما عايناه في خبر ابن الجنيح من ضمان عارية الدابة اذ اضعف لم يخله دليله صالحا للقول  
عن الاصل فضلا عن عموم عدم ضمان الغايرية المتوفى بعموم عدم ضمان الامانة والله العالم المستقلة الثانية بخلاف الاشكال في ان المستعير  
اذا اراد العارية الى المالك او من يقوم مقامه من وكيله او وليه العام او الخاص يرى على حسب خبرها من الامانة في خوفها كما انه لا اشكال في خلافه  
في ان يردوها الى المالك الذي كانت فيه بلايد المالك ولا اذن منه لم يرد بل موضوعا من العامة المفسر على ما عرفت عايناه في ذلك على الصريح  
حينئذ من ان رد العارية الى المالك كرها اليه لان رد العارية في الغايرية من ذلك وهو كذا في ولو استعاد الدابة الى صاحبه فقهه مثلا لعلها  
ضمتها عينا ومنفعة المتعدي ولو عايناه الى المسافة الاولى لما دون فيها المهر من ضمان العين الذي قد حصل بالتمسك بالاصل وغيره اما  
المنفعة فلا ضمان فيها لعدم انتفاع العارية اذ العرض عدم تبصرح او ظهور في فقد العارية فيقضي قبضه وعدم التعدي ولو لم يفرط ما تضمنه  
الفايض هذا الغايرية بانها غير مضمونة نعم بالعدى الزبوري يداخل العين في ضمانها بالعدى الاول ولو تلفت منه حال استعماله الماندت  
فلا تعد في غير ذلك كذا هو واضح وان اشكل الحال على المحدث الشجر بالنسبة الى الفرع بين الحكم بضم العين بالمسافة الماندت فيها دون الضم  
وذلك لان "نعم" انما تضمنت العدة الزبورية بالحد ضمان العين والمنفعة مع عدم الامانة بضم العين عند العود الى الماندت فيها لا  
من حصول سبب الضمان وهو استعانة الزبور الذي ليس له الادلة ما يقتضيه نفس الغايرية وبما يفرط من مخرج على مخصص تسيب الضمان حتى في

في المأخوذ منه اذ لا يتأخر بين الغاية والتمتاسبب اما المنفعة فهي على اشد الجارية وله العالم المسئلة الثالثة لا خلاف انهم في انهم يجوز  
المستجير مع عروسه وابنتيه في الارض المستجاره للمعير وبالعكس لا يجوز بيع المستجير لغيره او المعير مع لادن بغيره بل مع المتقرب على الا  
لبصول المذهب فواعده التي لا ينافيها احتمال القلع المعير له وهذا ما فانه لا يجوز من المأخوذ المسوق لغيره بل هو اولى بان يجوز وباجاز من الحوزة  
المعير على التلف حال العقد المسمى للقتل قضاها من احد وجهي الضافيه من المنع لذلك واضع الفتاوى عن بسوط الشيخ ان الاقوى عدم الجواز لانه  
لا يمكن استيلامه بل عند فيما سلف عدم جواز دخول المستجير لغير السقي ونحوه ومن هنا ينبغي ان جواز البيع وعدمه على جواز الدخول وعدمه لكن فيه ولا  
او التسليم في غلبة الظاهر ولا انتفاء ممكن. سيند ان المعير او المستجير منه يحوز ذلك وهو من الدخول على المشرع والانتفاع به باعثا اقتضاء عقد  
العلم بالاذن الاول لا ينافي جواز انتزاعه وان وجب عليه الاستئذان في البقاء من جهة فان لم يحصل كانت الاصول لا خلاف في مقابلته ثمه وعلى كل  
حال فهو امر خارجي لا مدخل له في صحة البيع لئلا يملك المالك الذي يمكن شمله باقيا ومفصولا عن الظاهر البيع حق مع جمل المشرع بالمال ان سلط على  
المختار من الظاهر البيع في استحقاق البقاء فليسلط على الخيار لعاقبة الضرر ولو باع المستجير المعير لارضها فبما بين واحد ويوزع الثمن على قيمته ان كان  
منه ما يقوم الغرض البناء في أرض مستغرا ثمرو الارض مشغولة غار تبذل في غير المحظ السنه بينهما ويوزع الثمن عليها كما هو واضح والله العالم المسئلة  
الرابعة اذ احدثت لاهوتيه والسبيل مثلا احيانا مثلا الى ملك انسان فبقت كان لصاحب الارض ان يشرع في انتفاع المالك عنها من غير وجه المالك  
ولا يضر به الارض بل بما استحق عليه الاجرة على ما تقع كما في مسئلة اغصان النخلة والباقي وانه على ملكه التي تقدم تفصيل الكلام فيها في كتاب القلع فان ظاهر القلم  
احتمال الحكمي المستقلين ولكن كشف الحال في المقام هو ان هذا الحكم يقع اما ان يكون معرض عنه او لا وعلى التقديرين اما ان يعلم المالك ان وجهه في المختار  
غيره وعلى كل حال ان كان يكون موقولا او قليلا فيقول نعم فرض الارض فلما لك الارض غير ملكه وله طرحة من ارضه كغيره من المال العرض عنه وان كان  
كثيرا ليس في ذلك جواز للمالك الرجوع ما دامت العين باقية لان ذلك بمنزلة الاجابة في غيرها الصريح بان له ذلك وان ملكه لحد لا يدرى في ضلته فاضالة  
الزوم بعد حرمه الغنيس على الهبة ومنع كونه اولى بل ينبغي ان يجرى من ذلك بناء على بطلان ما يملكه من الارض وعلى كل حال فان لم يضره ذلك عدم  
سلط صاحبه فيرض على جبره على القلع بعد تحقق الارض عنه ولكن قد يشكك في ارضه حصول الارض بعد اشتغال الارض به بل وفيه بناء على عدم  
عن المالك بل لانه هو حق فوافيل فيما لو ترك صاحب الارض صاحب الارض لم يملكه ففعل في وجوب ذلك فلا وجه لاعتراضهم حتى فيما ذكره القطع بسقوط موثقة  
نقل واجر توجده لانه حصل بغير تقريره ولا عدوانه وكان الخيال لصاحب الارض المشغولة ان شاء اخذ لنفسه وان شاء فاعلم لانه لا يخفى عليك ما فيه  
بناء على وجوب تخلص ملك الغير من شر ان الارض عنه بعد عدم الخوف من ملكه بل لعل لصاحب الارض مع عدل القبول لا يرفع الوجوب بل يترتب  
الذي قد خرج به غير احدى الصورتين الاخرى وهو ان يعلم المالك ايحده ولم يكن منه علم اخر لا بد من ملكه ليدان ملكه فاشتغال الارض به بغير حق فيجب  
تخليصه منه والتمتويه ولم يحصل صلح بينهما بوجوب الاجرة عليه لانه بعد امتناعه لانه لا فاصحح بل عن ظاهره وجوبه باعبار المأخذ الشافعية  
استظهر بعضهم عدمه بالعدم تقصير في القلع وعدم تقريره في اصل اشتغال الارض به فاصل البراءة في حال العلم بالارض ان في انزل لو لم يكن مقصرا لكن لا  
تبرع ايضا من صاحب الارض اصل احرام مال الغير الذي منه المنفعة المترتبة ولكنه كما ذكرى بل قد يناقش في الاجرة مطا للشك في وجوب التخليص  
عليه لعل لو لم يكن الشغل من الاصل وكونه مال الكالا يقتضي ذلك نعم صاحب الارض بعد امتناع المالك ان كان له من ملكه كغيره المصل ولو كان المالك  
مشبهما في مختير من فقل وجب عليه اجمع التخليص الصلح والتسليم ونحوه ويجب على صاحب الارض ان يرضى بغيره في ارضه المالك العين وفيه ان هذا  
الوجوب لا وجه له لملك كل منهما باصالة البراءة في التسليم في معارضة باب المقتضى في الفرض المعلوم عدم ما فيه فالبعض من ان الله نفسه من ملكه بعد رغبة  
الحاكم او بدونه ولكن يسلط المالك الحاكم ولو لم يكن محصورا في حق ذلك ان يملكه باللفظ وفيه انه لا يجوز للمالك ان يرضى عنه بل لا بد من تحقق كونها لا  
صانعا ولو يقر بغيره بل هو كالمشقة التي طارت الريح وليكون جليلا لا يقول كذا في احواله ووجه ذلك والمالك معلوم احتمل بعضهم عدم وجوب ردّه وان  
بملكه لا شفا حقيقة المألثة في التقوم انما حصل من ارضه وفيه انه مناف لاصول المذاهب في اعد المقضية ووجوبه في صاحب على حسب مقتضى  
وبذلك كله بان ملك الحال في جميع اطراف المسئلة نعم في حق وهو ان لا يملك احدا احتملا هو ان يتنظر في الارض ان يملكه امد لا يدفع لارضه في حال  
بعض الارض غير ارضي الشيخ كما ذكر في العار بغيره وهو ما لا يرضى به بعضهم مع تلك ارضه مع ذلك في الغاية من ارضه حقوق وعده كون ذلك  
في غير ذلك لانه لا يجوز الرجوع فيها لانها حصلت في ضمن عقد جائز واجراء فاعده فزام الحقوق ودرغاة الاكثر والفرقة ونحوه في المقام  
فمن اولى مثل بانه وضعف داسها في قدر شخص او حطت دار الفرج خارج الباب مثلا ونحو ذلك فله من الاخذة الفرق بين المقامين في  
واعلم فاعده اخرى وهي وجوب تخطيط غيرهما اشتغال فيهما من ملكا خروا الله العالم المسئلة الخامسة في مقتضى العين المستغاة بسبب استعمال المالك او غيره  
ثم لفت وقد شرط انما من غيرهما اشتغال فيهما من ملكا خروا الله العالم المسئلة السادسة في مقتضى العين المستغاة بسبب استعمال المالك او غيره  
المشترط نعم لو شرط ليس في الشرط ان يمتد ولا ينافي في تبرع الخادم ضرره عدم كونه من مقتضى المنفعة بل هو شيء في حق المالك والعارية اشتراطها لا  
مما نزل العدة كان ان لو نقل من المالك الاستغلال لم يفر من اتحاد الانتفاع بالعين مع انفصالها من مقتضى كون المنفعة المأخوذة هي نفس التصر  
فقط بل هو ان عدم حصر اشتراطها من بعضها بل في معصدا لا يستبعد منه لانه ليس من لوازم اصل الاستغلال وهو قوي جدا ونحو ذلك بل ان  
في الحق فبين ان لا يصح بعد ذلك على عمل في المصالح في غير حله وحينئذ هو الذي كرهه بعضهم بطلان ذلك عن جميع غيرهم عليها السلام عليها السلام  
في من استعاد عدا المملوك الفروع فيب انصافا من استعادوا اصحابهم من المملوك على الصلح بالشرط او التمسك او التفرط مع انه موقوف على غير  
وهي على كل حال غائبة في زمانه

کتابخانه

[illegible]





كتاب البيع

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب البيع

ولا انتقال كما عرفته في كتاب البيع مفصلاً واحسن تعريف لها انهما ما شرحت لنقل المنفعة بعوض من آخر ولو عكفا ما مع خلوه عن كمال الترتيب وهو  
فيه ما لم ينقل المخلوق ما يتاخرها وحين ذكر لفظ الاجارة ونحوه مما يستلزم الدور شامل المعاطاة فيها بناء على ان البعض من كونها الحائز والبيع فيها  
والفاسد منها لا يعم منها كغيرها من الفاظ العقود كما انه لا حقيقة للشايع فيها وانما اعتبر في حقها الامور والافعال في حقيقة في معانيها الاصلية بعد ان  
في خصوص لفظ الاجارة بناء على عدم كون مصدره ابل بمعنى الاجرة على ما صرح به بعضهم بل على ظاهره من جعل ابن فارس بل قد يظهر من اقسام الصالح  
على ذكر الامور مصدره الاجارة والبيع مصدره لانها لا ينقل من غير ان ينقل الى النقص من كونها مصدره لاعتبارها في البيع كمن يبيع كذا وكذا  
فيصح مع لفظ البيع وغيره من اسماء العقود في استعمالها في معانيها الاصلية كما عرفت على كل حال فحينئذ يؤول الى بيع الاول في العقد الذي عقدت  
وهو الملقب بالانتقال في الدال عليها وتوحيدها في قولهم انما يملك المنفعة المعلومة بمقابلة تقليد عوض معلوم على وجه الزم ويقتصر في تحقيقه على  
اجبات قبول والعبارة الصريحة في الاجابة باعتبار وضعها الله لآلة علمية اجرتك واكرمتك هذه الامور مثلاً ولا يكون في ملكك بل هو منافع اخرى  
المنفعة وملكك المنفعة بخلاف ملكك هذه الامور والعقد قليلك نفس العين التي هي ليس مورد الاجارة اما لو اهلك ملكك سكنه هذه الدار سنة مثلاً  
صحبنا على الاكتفاء به في عقد البيع كما عرفت لكان فيه وفي نظائره مفصلاً بل لا تسجد العقد في الاول ايضاً مع قصد المنفعة المدلول عليه بقرينة  
حالية ومقابلة بناء على الاكتفاء في العقد بالمجازان غير المستنكر فيه كما لا يخفى من قوة تعريفها في باب البيع وتعرفها في النكاح والفظ وامل كذا الكلام  
في اثر ذلك هذه الدار سنة بل كذا مرادها بمعنى الاجارة لتحقيق الفصح الى نقل المنفعة اذ لم يثبت اعتبار لفظ خاص في العقد بل ظاهره ما وصل اليها من  
الاذن في المقام وغيره كالبيع والنكاح ونحوهما التوسعة في العقد ولا اكتفاء بكل لفظ بل على إنشاء المار به حقيقة وانما اعتبر مستنكر في انما  
وكفي بذلك فاطلاً الاضاحة النقل وغيره لعل شئ من عدم عقد العقد الا في المجازان فمحملة على المجازان المستنكر في مثل ذلك كاستعمال النكاح  
في البيع والعكس كمن لا يخفى على من صنف كتاباً فيهم وتعلل من ذلك ما في المتن وغيره بل عن كونه نسبة الى ما لو اهلك ملكك سكنه هذه الدار سنة مثلاً  
ليصح وكذا لو اهلك ملكك سكنها الاضاحة النقل وغيره لعل شئ من عدم عقد العقد الا في المجازان فمحملة على المجازان المستنكر في مثل ذلك كاستعمال النكاح  
المشتر فيه ترد مما عرفت ومن ان البيع بقصد نقلها يتأهل لا يتأهل بل على قيام مقامها من غير لفظ الاجارة بل الذي هو حقيقة في اذاحة المنفعة مما كان الا  
ان لا يصح لعدم الاستحسان العقد بذلك في عرف المشتري كالعقد بالبيع بلفظ الاجارة وكيف كان فالاجارة عقد لازم بل لا خلاف في الاشكال الا ان  
المستفاد من الآية وغيره ما لا ينطليح الا بالقبول للمشروع فيها وفي غيرهما كما عرفت في محله او باحد الاسباب المقتضية المخرج التي مسبقه بقصدها انما لا ينطليح  
بالبيع ليس المستاجر لعدم المناقاة بعد ابطاله من غلقها ما تمجه للشئ مع جملته من الصبر لما فيها من الاجارة وبين الغرض بعينها اطلاق العقد  
بغير الشك في الاستفاد كما هو الغالب بخلاف العلم بذلك فانه لا خيار له ولو لم يفرغ من المشايخ لمحاذاة ما عادت المنفعة الى المبيع دون الشئ الذي هو  
العين مسلوقة بالمنفعة الى المدة وعلى كل حال فقد عرفت عدم بطلانها بالبيع لما صحت على الظاهر حتى لو كان المشتر هو المستاجر في جميعه على الغرض والاخر  
وملك العين انما يبيح ملك المنافع اذ لا ينفك عن ملكها سببها كما هو واضح وكذا لا ينطليح بالعدا من تمام الاستفاد للعدا لغيره مما كان الاضاحة  
المعصية في العلة مما كان غير المستاجر مع نص في الاستفاد بين الغرض والامساك بتمام الاجارة كما انها لا ينطليح بعدد وصل الاستفاد بل الظاهر انما لا ينطليح  
المراد منها كما لو استاجر من المالك العرفي وامكن الاستفاد منها بغيرها من كون ذلك كلفه العين وسمع فيها انما تمام الكلام فيه والله اعلم  
هل ينطليح المثلث بين قدامه الاحكام التي هي خير من الغرض في المنفعة والتمايز والاختلاف في سائر بني في هرز وحرز والبرج وسعيد بل في كل طرف والغرض  
الاجماع عليه بل في الاول نسبة الى اجارة العرفي وقيل في العلم الاكثر من احكامها على ما في هذا الباب لا ينطليح بغير الموجز وينطليح بغير المستاجر  
اخرى لا ينطليح بغير ما هو اشبه باصول المذهب فواعد واشهر من المتأخرين بل هو المشهور بينهم بل في ذلك نسبة اليهم اجمع ولعله كذا الا ما  
من ابن سعيد وما يظهر من ذلك ان الغرض من المثل الى الاول مع اخبرته في ما في كنهه الاخير كما بين ادريس في المصنف والشمس في والآتي في المستوى  
والجهر والكركي والاردس في الخبر ما في على حكمه من بعضه بل نسب الى اجارة من الغرض كالا سكافي والمرضى في المصنف بل في من نسبته الى الاكثر  
المحصلين وفي المختلف ان الاول لا يحتاج الى بيان هذا وظاهره ان هذا هو الظاهر في الاول في الثانية لكن ذكره من بعض علماء المظلة  
بموجب الموجز خاصة لاننا لم نحققه وانما انما انما في الجند على ما حكمه على ما ذكره من المظلة من المستاجر لا يقتضي ذلك بل لعله يقتضي عدمه  
بصحة عدم القول بالفضل لعله لذلك في غير واحد اليها الشك في عدم الاستفاد كما انما لا يتحقق القول الثاني واحد وان نسبته الى البرج الى الاكثر  
كما عرفت ونسبته الى الشك في ثمانية وخلافه ما سمع بل في الاجرة من انما في قولنا لا يوجب عليه ويغيب منه ما الغرض وانما على جفته  
الموت فيضخ الاجارة سوا كان الميت المخرج والمستاجر هذا انما في ظاهره من انما من المستاجر بغيره الموت الموجز لا ينطليح بغيره الموت  
كما ترى نعم من كنهه في قوله ان ابن فارس فيكون اذ انما كالحكمي عود الاكثر على من عود الاجرة الخاص وقد ظهر ما ذكرنا في الغرض الخالف العتاة في  
القول والاخر لا يوجب في قوله انما في قوله او ما لا يستحقها وكون الاجارة من العقود اللازمة التي شأنها عدم البطلان بالموت في حلقه ما لم يعلل في الزم  
الكرى فيها كالحكمي بن يقطين وغيره بل في خصوص جملته من اشقى الزاوي قال كتب جلال الدين الحسن الثالث في رجل استاجر من رجل من اهل الجبل  
فكان لصيقه التي اجارها من المستاجر البيع وكان حاضر الشاهد عليه فاق للمشتري وله وثقة من رجل وبعده من ذلك بغيره من بعضه من  
كونه ليس المشتري وهو غير موجب ولا مستاجر وهو في مقامه بالنسبة الى ذلك مخالف لفظ كلامه اقول ولا استجد في الغرض من احد

وقد عرفت انما في البيع  
انما في البيع  
انما في البيع  
انما في البيع  
انما في البيع

انما في البيع  
انما في البيع  
انما في البيع  
انما في البيع  
انما في البيع

وان خرجت المنفعة والعيون من ايدى يانها بعد ذلك لانها انما بالنسبة اليها ما خاص لا بعدى منه الى العقد الذي خاص منها فانه سند على غير  
بن محمد انما قال كذا في الجرح ثم وسئل عن امره آجر نضعها عشرين على ان تحطى الاجرة في كل سنة عند انقضاءها الا ان كان لها الحق  
بعض الوقت فانت هل تلك سنين او بعد هاجب على وثمة انفاذ الاجرة الى الوقت لم تكون الاجرة مستقيمة بموت المروءة فكتب نعم ان كان لها وقت  
سمي ثم بلغه فانت فلو تم ثمة تلك الاجارة وان لم يبلغ ذلك الوقت وبلغت لك ووضفها وشتا منه فيحطى وثمة ما بلغه من ذلك  
الوقت ثم وفيه مع كون ذلك الحظي نظائر القول بالانقضاء مع كون المخرج في المساجر خاصه مع كون المعروض فيه موت المروءة مستقيم  
على اداءه مدة الاجارة من قوله وفستى بقرينة السؤال وان قوله وان لم يبلغ ذلك مائة للشطيرة الاولى لا مقابلة لها وان المراد من قوله يعطى وثمة  
بغير الحظي انما يعطى بغير ما بلغه فان المعطى بغير ما لم يبلغه لا يقدر ما بلغه والجمع كما ترى ومن هنا احتمل في الرقبة معنى اخر وهو ان يكون المراد  
بالوقت العيم المخرى لرفع انغاض الاجرة وهو انقضاء السنة ويقرب من ذلك الاجارة معروض في السؤال لا القبول للشك والاحتمال حتى يشترط  
ذلك وكذا عدم بلوغها ذلك الوقت قبل ان يعل هذا المقدار لا يلزم تفكيك في الوقت فان المراد بالمراد من معنى واحد بخلاف الاول فان الوقت في قول  
السائل ولا ما لم ينجح الوقت هو وقت دفع الاجرة لا وقت الاجارة وكذا قوله ان كان لها وقت مسمى فان مدة الاجارة ليس لها وانما عليها امضاؤها وانما  
وقد الاجرة وكذا احسن المقابلة بين الشطيرتين فان المراد من الاولى حصة ثمة عند انقضاء العيم من ثمة الاجارة والمراد من قوله لم يبلغه انما لم يبلغه الاجرة  
من الثانية موتها في ثمانية في الثلث والصف وتغيرها ويكون قوله ثم يعطى وثمة ما بلغه من ذلك الوقت على ظاهره وهو ان المروءة يعطون  
معدلا لاجرة الماتية دون الباقية وعلى هذا فيكون مدلول الرواية ضد المطلوب لكن في مصابح الطالب ان ان التكاليف في الاول وفيه نعم ان  
كان لها وقت سمي لم يبلغه كالصريح في عدم بلوغه الوقت الحظي على عدم بلوغه الاجرة في غلبة المعد في بعض الشئ يمكن ان لم يبلغ له مبلغه والذلة لا فيه  
اظهره ووضح وحمل قوله بقدر ما بلغه على اذلة العتبة كما سمع للمرشد الثاني من العبد ثم لما لم ينجح قوله في قوله بلوغه الى الوقت دون الاجرة  
فيكون المراد بغيره المدة التي صار لها المروءة وقت سمي ولم يبلغه المروءة في لم يبلغ شيئا منه بقرينة الشطيرة الثانية على محتمل انما اجرت الى مد معلوق  
فانت حال الاجارة قبل ان تبلغ شيئا من المدة والحكمه من غير ان لو ثمة تلك الاجارة على ان لها امضاؤها او بعضها بناء على ان المراد من القول بالانقضاء  
ما يوجب عدم لزوم الاجارة على المروءة نحو ما اعترف به القائل بالصحة فيما استثناه من هذه السنة وهو جارية العبد الاول من الموقوف  
عليهم وانتقل الوقت الى البطن الثاني بموت الاولين في ثلثة الاجارة فان لم يجز في انفاذ الاجارة الاولى وفيها وان ائتمت عن ذلك باعضا  
ظهور كلام القائل هنا في انقضاء عقد الاجارة ومطلونه بالموت على وجه لا يقع له اجارة الثابت فيمكن ان يكون المراد ان الوقت انشاؤه اجرة  
وان شاق المخرج واو على كل حال فالمراد من الشطيرة الثانية انما ان لم يبلغ المروءة الوقت المسمى ولكن بلغ ثلثه او نصفه مثلا فلو تزوج من اجرة  
معدلا ما بلغ الا من الوقت ان ثلثا ثلث وان مضافا نصف حصة رده انه مقتضى انقضاء عقد الاجارة حتى لو اشترط على المروءة ما جاز الاجرة في  
تمام السنة مثلا كما هو مفروض السؤال لعدم ما شرط بعد انقضاء العقد الذي كونه في تخضع لانها على الانقضاء على هذا التقدير بل هو كذا  
ايضا على صحة لم يبلغه بل على ما ذكرناه اولي مما سمعته بل يمكن القطع بعدم ارادة ما ذكرناه في نفسه يعطى وثمة ما بلغه من قوله بلوغه الى المدة التي  
كان يمكن القطع بقضاها بغيره لم يبلغه على التقدير الثاني بانها لم يبلغها الجزئية واثبتنا السؤال على كره مدة الاجارة لا ثباتي عدم ملاحظة في الجرح الثانية  
او بل منه بغيره بل الحكم بحسب الاول على ان ذلك وارد على بقدر اذلة الاجرة لا عقد الاجارة واظهر شيئا استبعاد ارادة الاجارة من الجرح بان  
ليس لها اي المدة مدة الاجارة وانما عليها امضاؤها فاصرفه كون المراد من ضميرها الاجارة لا المروءة حتى يرد ذلك على ان مدة الاجرة بل هي بانها  
وعلى كل حال فلا ريب في ظهور الجرح المزبور في الجملان كما اعترف به للجواب فيما وجدته في خواشيتي على هامش ما اخترت من نسخ الكافي في فاضل الزواهر  
وبذلك بقوى القول للمزبور خصوصا بعد الاعتضا بما سمعته من الغيرة والخلاف بل في كونه حكاية ما في الجملان لا شك في عدم الدو وقوله  
رواية مسندة فمقبول من سلفه فمضافا الى ان نقل العدل ما هي من خبر معين واجماع ويحتمل ذلك محتمل على انه لا معارض له انك سكت عن ذلك  
او سكتا او يحتمل ذلك مما يخرج عنه ما قبل من ذلك كعائد سلطان الملك الذين منهم ما لك المنفعة على ملكهم فلم نقل بمدة طويلة ومضيه ويحتمل  
وكان المتأخر من اوراقه على الجرح بوجه او لم ينفق المروءة ولذا لم ينع ضوالمه ومن هنا يضحى انما على غيرهم على انها مع خروج ابن سعيد منهم  
والفاضل في كرهه معارضه بما عرف من كون لطلان مذهبنا من سمعنا لثباتي ذلك فاسمعنا من السبوط فانك قد عرفت ذلك فاعلم على ان لا تقصروا  
حكاية عنهم من كون الاظهر عندكم الفصل المزبور ومن الغرض في الرضا من دعوى معارضة الاجارة المزبورين بل الى التسوطين والاجماع الى التفصيل  
مشيرين به الى ما سمعته من حجة التي هي مع نفاذها وعدم الاشارة فيها الى الاجماع لم يتحقق فانه كما فيها من الظهور التفصيل عندكم كما انما نتحقق  
سنة ان يزلج به الى الاكثر فانه لا يعرفه ولا احد معلوم وكذا ما حكاه ابن اديس عن الاكثر من المحسبين من القول بالحق مطلقا انه لا يعرف الا حد من  
تقدمه سوى ما حكى عن ابن الجيند والمريض والى الصانع مع الاصرحة في كلام الاولين منهم ان فضلهم على عدم لانفسها بموت المساجر انما لانهم  
عدم القول بالعدلية في الصحة بذلك لكنه قد يمنع الانعام بذلك على وجهه لانه الاجماع المركب خصوصا في امثال المعاد لما الذي هم هذا القول مع  
التسليم ثم محجوجون بما عرف من اذلة في خصوص الجرح على الضعيف بحيث كل منها بل ايضا الفصحون الموجز لا يمكن تقييده بعلم القول المعتمد  
في الغرض منها ما في ذلك كما قد يكون مع ذلك فالاختصاص لا ينبغي ان يكون في الوالي ولو كان الشرعي واسماجر للمروءة عليه فانت هو قد الضعيف  
بموت ح وان ثلثه في غير كراج من استكمال بل منع بل كما يحتمل عدم الضعيف ايضا بموت المروءة عليه ايضا فالاختصاص لا يصل على الجرح الذي هو

التشاق من هذا الاجماعين والفتاوى وكيف كان هذا مستثنى القائل بعدم الانتفاء موطا لاجزئها من الموقوف عليها فلما نشأ على ما سلفا من مقتضى  
والمراد بالاجزئ الخاص من اجزئ نفسه على ان يعامل نفسه على ما يخصه لا يربط في انتفاء الاجزاء موطا لاجزئها من الموقوف عليها فلما نشأ على ما سلفا من مقتضى  
اشترط عليه اذ ان ينفذ في كل واحد من اجزئها من الموقوف عليها لا يربط في انتفاء الاجزاء موطا لاجزئها من الموقوف عليها فلما نشأ على ما سلفا من مقتضى  
احاد البطل الاول محذور وهو شبه انتفاء الموقوف على الموقوف عليه لا الانتفاء في كل واحد من اجزئها من الموقوف عليها فلما نشأ على ما سلفا من مقتضى  
فاطر الوقف لمصلحة الوقف لو اشترط في كل واحد من اجزئها من الموقوف عليها لا الانتفاء في كل واحد من اجزئها من الموقوف عليها فلما نشأ على ما سلفا من مقتضى  
صحيح كضعف احتمال موقوف اجزاء البطل الاول على البطلون الماخرة باختيار كونها منتفعة ملكا لهم فهو كالعين المملوكة التي يورثها مالكها بالانطلاق على  
ايام حوثة وفيه وضوح الفرق بين الامرين فان الموقوف عليهم يتلقون الملك من الواقف وليس للبطل الاول منه الا اتمام حوثة من بخلاف العين المملوكة  
غير الواقف فان مالكها يملك منتفعها الى اخر الابد على حسب ملكية العين وان زالت الموت ونحوه فيقتل منه ح الى ورثته فلا يخرج المنتفع من ملكه  
زايد على ايام حوثة لانها من امواله والناس مسلطون على اموالهم فتنتقل الى الورث مسلومة المنتفعة افا الموقوف عليهم فلهم ان الذي جاء اليهم من  
فتيل الواقف مقيد من الغريب اثناء بعض علماء العصر في ذلك مع اني لو احدث من اختلف عليه بغير ذكره بعض الاحتكاما لوليته لا بد كره والله اعلم  
وعلى كل حال فضا بط موطا لاجزاء ان كلما صرح اثاره من حيث كونها عينيا ينتفع به مع بقائه مع اجازة بل خلافا لاجزاء فيه نظرا وتخصيلا بل اجماعا كان  
لما تقدم في الاجازة من ان العين المستفاد هي كما يصح الانتفاع به مع بقاء عينه كالقوت للتدبير ونحوه وذلك بعينه مورد الاجازة عرفا ولغة التي هي  
المستعملة في نقل المنافع في مقابل نقل البيع الاعيان فيصرف الامر الى ما هو واقع العقود وغيره من اطلاق كل منهما الى ذلك فلا دليل على صحة نقل البيع  
للمنتفعة والاجازة للعين كيجوز من غير مقتضى صالة عدم الانتفاء نحوها ولا يقدح في هذا الضابط جواز غيره من المنفعة الحدية واما الاجازة لعين الموقوف  
للمرضع بعد ان كان ذلك بالدليل مع امكان منع كون الاول غايية حقيقة بل هو باخه كغيره من ابحاث الخلاف الا انها وجوز ان المخرج من كونها غايية  
يقدم له ان لا يجرى استبعاد المخرج دون غايية بل بعكس المستفاد من الكيفية المزبورة ولو ثبت فيها اذ صبط مورد الاجازة منها والاولى لا يكتفي بالعكس  
على المراد بالضابط المزبور من حيث كونها عينيا ينتفع بها مع بقاء ما لا يقدح وجود ما عداها من الاجازة كما هو واقع نعم لا يخفى انها لا تخرج  
لجزم كونها عينيا ينتفع بها مع بقاء ما لا يقدح وجود ما عداها من الاجازة كما هو واقع نعم لا يخفى انها لا تخرج  
غير ذلك عرفا ولغة على وجه مضطرب لادلة اليه فلا شك في ثبوتها من حيثها في كذا من الاصل المزبور واما اجازة المشاع في جازة فعندنا في ذلك والرواية  
لعموم وهو الحق وحضور اطلاق الاجازة واستيفاء المنتفعة يمكن بموافقة الشرط نعم لا بد من العين الا ما ذكره والاولى امر الى الحكم كما اذا تقرر  
الشرط كان ولا شاع الا لاثنا في معلومية المشاع بحسب خياله ولذا جاز وقوع البيع عليه وغيره من العقود ولا فرق في صحة اجازة تبين العلم باشاعة الاجازة  
عليها وبين الحمل بذلك كذا اذا قام على استبعاد الكل مثلا فبان عدم استحقاق المورث زيد من المصنف ولم يجر المالك وان كان المشاع في حيز بعض الصفقة  
وبالشك كما هو واقع والله العالم والعين المستحقة امانا لغرضه فخرج كون الاستئثار عليها ما اذن من المالك ومن يقوم مقامه فلا ضمانها في التنا  
الانتفاء وتقرط كما في كل امانة اصل التنا من التنا في عدة مقلات والامام يقتضيه ويخرج عن عو على اليد ولو كان فاعلا لادانة نعم لا بد  
في الضمان ولا خلاف في بطلان الاجماع بعقوب عليه اي مع ما مضافا الى عموم الضموم من تلف وعلى اليد ونحوهما وحضور صحيح على من يبيع عن اجنب  
ساله عن الرجل الساجد بان يخطاها غير متفق فاعليه قال ان كان اشترط ان لا يركبها غيره فهو ضمان لها وان لم يركبها فليس عليه شيء وفيه في المحذور  
في الجبل اذ ينظر عطبا الجبل الميركان يلزم منه فالانتم في الجبل فالفقه قلنا ان صاحب الجبل كراو دبر وعرفه فاعليه عليك بتمتعها بين الفخ والعيسو  
رذه عليه وفي صحيح الجبل سئل ابا عبد الله عن رجل تكادى باني مال كان معلوم ففقد الدابة قال ان كان جازا الشرط فهو ضمان من دخل ويدخله  
ولم يوفقها فهو ضمان وان سقطت في بحر فهو ضمان لانه لم يستوثق منها الى غير ذلك من الضموم الدالة على ذلك بل على الحكم لا يفتقر الى بعض  
التصوص للتمسك على تعليل عدم ضمان الغاربية الامانة والوارد في عدم ضمان الاجزئ ما سلف في هذا اذا كان في ضمانه مما يستفاد من الاصل  
في الامانة الذي مضى هنا عدم الفرق بين التنا في المدة وبعدها اذ لا يحصل منه من المخرج عن عبء اذ عليها بل على دينه وبينها ضرر كونها  
امانة اي في هذا الحان فخرج عليها الحكم السابق للاستصحاب اطلاق ادلة الامانة ودفع كونها امانة شرعية في ضمانها مع الاطلاق لا يرد قولنا  
بعد التعليم منع وجوب الرد عليها بل افضاء وجوب التمكن والتخلي بينهما وبين المالك فاعلى الاسكا في العلوس من اطلاق الضمان بعد المدة واضمح  
الصنف حضورا بعد احضائه الدليل المزبور عن الدخول كما هو ظاهر فكيف كان فعله اشترط ضمانها من غير ذلك الى التعدي الذي يترتب من دينه من حيث  
فاعة المؤمنين واطلاق ادلة العقود والاجازة ومن منافاة مقتضى العقد والامانة اذ ان مقتضى البيع هو الاشهر المشهور بل في معصاة باطل في  
فقط بل لم احد فيه خلافا لانا يحكي من لا دليل له في الجرح لاني من الميل الى العصاة ويحب على الرضا عن عسكا بالعموم المزبور مع ضعف الغار في بيع  
منافاة على اطلاقه بل هو حيث لم يكن هناك شرط والخير جعل ساجر سقينة من ملاح فحملها طعنا فاشترط عليه ان ينقص الطعام فقال اجازة ثلث انة  
ربما زاد الطعام قال فقال يدعي السامع ان زاد فيه شيئا قلنا قال لصاحب الطعام الزيادة وعليه النقصا اذ كان قد اشترط عليه ذلك وغيره مما  
على محذور ذلك وفيه ان لا يمكن منافاة مقتضى العقد لانه منافا لمقتضى ما دل على عدم التنا لانه شامل لعمومه حال الشرط فيكون المخاخر  
بينه وبين المؤمنين من جبر ولا يثبت ان التعجيل لا دل بالاشهر والاصل وغيره مما بل قد منع من ذلك لانه اعتبارا لم يورث في كونه ملزما كاللذ  
والعهد لاشارة اجد في الحق الصلح فاقبال الضمان بوج مع اسبابه لما استفاد من الشرع لا يوجب منع وحصوله في الغار بتدليل خاص لا يقتضي

غير

بالحق

في المقام بقدر حمة الفليس والا فلا فني جواز اشتراط صدق الوديعة وهو من الاماكن التي يمكن دعوى معلومته خلاص من مذاق الشرع واطمئنان  
 كون المراد من الضمان الا لزام ما دام مقدار محض من مال المولى بقدر التمسك مثلاً ولو من غير قصد ولا تقربط بخلاف الفرض من غير كون المراد الضمان  
 به على حسب التمسك بالاعتدال في التقربط ونحوهما من الاسباب الشرعية له والخلف وضمانه من المؤمنين مثلاً ذلك الخبر نحو فهو في ضمان من جملته لا  
 كامن في ضمانه وسفره الحج فيه من دون شرط فضايل اشتراط كان انما يتحقق الحال في عموه والموقوف وصلاحيته لثناؤا مثال ذلك ونشائج  
 العقود محل آخر والله هو العالم وليس في الاجارة خيار مجلس ائماً ما يقتضي بل المحكي منها ما يستفيض وموافاة مضافا الى هذا لزوم الثالث عن الغاوص  
 هنا بعد من القياس عندنا بل لا يجوز اشتراطه هنا وان جوزه في البيع من غير اشتراط مده لشو به كان اما مع ما قاله الجوز لكن يجوز خيار شرط  
 لا علس كما هو واضح وطعته للمطلوع لا خلاف في الاشكال في ثبوت خيار الدخول في المايل في الاستظهر من كونه الا على عليه لعموم دليله في فلو شرط الخيار احد  
 اولها او لا جاز في خيار سواها كان لا حيلة على بيعته كان لينا حرة هذا العبد وهذه الدوا في الذمة كان سنا حرة لعلها ظاهراً لبعث العامة فلم  
 يجوز في الثانية ولا ريب في بطلان فرضه من كون الاجارة كالبيع والشبهة ان ذلك ولذا كان حكم الخيار الثالث فيها من الموثق ونحو حكم الخيار فيه وقد  
 تقدم في بحث الخيار من البيع تمام الكلام في احكامه اقسامها التي منها خيار الشرط الذي من افراده خيار الوارث وخيار الثلثين وغير ذلك ما هو معروف  
 محله فلا حظ ما هناك في عرف ما يجري من ذلك هنا ما الظاهر ان خيار الوارث والعيوب الغيب والاشراط ونحو الضعفة وغدا والتسليم والفلس و  
 التدليس في الشرط ولو في الاجرة على ما تقدم انه اذا جوزه مثلاً باجره معينه وقيل القبط فلا يخرج عن خياره على وجه الاستيعان في الدليل بل  
 وكذا خيار ما يبعد لعموم ما اخبرنا في الحق فلا يجري فيها وكذا خيار الناحية لثلاث اقسام مع اقسام اجازات الاجرة بالجملة كل خيار في البيع كان له اول وثمة  
 خبر الضار ونحوه يخرج من خارج ما اختص به دليل خاص كخيار التعدي عند الامانة لقياس الحر وعندنا نعم فيما يمايل عليك في اقله المباح في لا يتبدل  
 في الخيار ان الزبور ولا باس بعد فرض تمام الدليل عليه لعدم المحرر الجعلي ولا الشرع فيها كما هو واضح الفصل الثاني في شرطه وهو شرط الاول  
 ان يكون المضاف ان ما لكين بالبيع والبلوغ والعقل والاختيار جاز في المصنف لعدم العقل والسخو ونحوهما من اسباب الحجر فلو لم ينفذ في شرطه  
 ولو لم ينفذ لثمة بعد ذلك وكذا الصبي غير المجترى بل وكذا المعتير بل وكذا المغير بل في المتن هذا الا باذن وليه وهو مخالف لما تقدم له في البيع بل يضرر به فاما بطلان  
 قال هذا ايضا وقهره بقرينة فان غير خفي عليك عدم دليل مخصوص في المقام بصلح فارفا بینه وبين البيع كان له لوجه معدنه في التردد في اصل ذلك  
 المقام وفي البيع من غير قرينة بين بلوغ الذكر عشر اقله وعده ما لا فائدة هناك فلا حظ ما هناك في قرينة هذا هنا بل يقرن المراد من شرطه بغير ذلك  
 فانه بالشبهة الى بعض شرط فتنه فيفسد العقد بغيره حتى انما بل ينفذ في المثلث الى ان حصوله كما تقدم في عقد المذكر والقضوي في السقي المفسر  
 له ونحوه كما تقدم بقوله ذلك في البيع الذي لا يغير على ما يصلح للفرض فيه ويمكن الاجارة في ذلك كما فلا حظ ما في الشرط الثاني ان يكون الامر معلوما  
 بالوزن والكيل او العد في الكال او الوزن او بعدا نحو انقاء الغزو والكمالة المطلقة بالاجماع كما في الخلف نحو ما حثت في البيع الذي هو نحو الاجارة  
 في ذلك ونحوه وانما خلافا في نقل الاعيان والمنافع وهو يخرج على اعتبار العلم المرزوق مضافا الى ذلك عن البتة انه عنى عن الترسط وان كانا تنفعه  
 الا ان يتخير هنا ما لعل من الاصحاب قبل والفايل جماعة في ذلك منهم البلوغ والرضى وكفى الشاهد في ارتفاع الجها والوزن وهو حرج مما ترفع الجملة  
 والخرق بها عرفا ما كفى المشاهدة في لا مطعدهم كفايتها في مثل الموزن والكيل والحدود ولا تكفي في البيع المعلوم عندنا ما فيه على وجه  
 يرتفع منه التزم والحظر ويتحقق بصدق بيع المعلوم عرفا لا يجوز ان لا يكون ذلك لا يلاحظ ما اعد عرفا بل يرفع الجها والوزن محققا الصانع الموزن  
 والكيل والعد في المقام من اعتبار ما فيه ودعوى لغيره في الاجارة والبيع والشبهة في ذلك واضحة القاصد ما سمع من الاجماع وخبر كذا هو كفايته  
 المشاهدة ايضا في الصحاح الذي لا يقول به الخصم فانه على الظاهر لا ينافي مع الجملة لكن يدعى ارتفاعها بالمشاهدة ونحوها ما يرتفع المشاهدة من  
 الجملة دون غيرها من الجمل وحكمه كما هو واضح وكيفية فلا خلاف في الاشكال في انه على الاجرة بغير العقد الذي يقضاه سيد بل ملك ملك في  
 فرض جامعته شرط الصحة تترتب عليه ائمة التي منها الملك في العوضين لكن لا يجب تلبية العوض الذي هو العين المؤجرة والعمل المتاجر عليه على  
 حسب الشئ والمثل في البيع قد عرفت تمام الكلام فيه في قوله فلو كان المتاجر وصيا له بجزء الشبهة فيها لا مع لاف من مجامع المولى او عند  
 الحال الا كان صانعا حتى لو توفقت العقل على الاجرة ولمنع المسافر من التسليم ولو يتكمن من اجازة على ذلك كان لها الفسخ بل ذلك كان للاجبر الفسخ  
 ايضاً ولا يوجب من اشكال بعد فرض اتمامه على الاجارة التي يقضاه اذن في جدياً وعلى كمال فلولها في المتن وغيره من انه يخرج بجزءها اي الاجرة  
 مع الاطلاق ومع اشتراط العمل الذي هو الشرط المؤكد دفعها في اول وفاب الوجب وهو وف تمام العمل وبذلك العين المؤجرة على حسب غيرها من  
 عقود الغاوص من غير فرق بين الاشتراط وعده وان كان لا يبيد باق في وفيه النشاط على الفسخ مع عدم الوفاة به من الوجه والمنازع  
 لو كان هناك لغاوص بغيره لو سلم الاجرة قبل العوض على وجه بطل العقد عليه بوجه على المتاجر نحو كعس وهو واضح كما انه لو شرط المزدور  
 المتاجر مثلاً لا يجزى في الاجرة صح لعموم المؤمنين بشرط ان يكون لاجل معلوماً صلياً لا يعمد الى اذنه والنقصا كغيره من الاجال وكذا لو شرط  
 في يوم على وجه التيسير فيجعل لاجل هذا معلوماً من الاطلاق في غير فرق في ذلك بين الاجارة الواردة على حين تحقيق المصلحة والوارد على  
 على ذلك مثلاً فلا عا عن بعض دفع في الثانية قياساً على الذي يجب فيه بعض العوض والظن هو كذا في ذلك وفيه الفسخ على عيب في الاجرة  
 على العوض وان كان مانعاً عن اخذ ذلك لما الفسخ المقتضى لروا ملكه ما قصده ففقد الفسخ الى ملكه اذا سلمت ذلك فسخ الاجارة والعقد لا يملك  
 او تكون له المظالم بالعموم لانه لو عيّد ذلك ان كانت الاجرة مضمومة في الذمة والناشئة في فسخ الاجارة في الاول بان الاجرة كايه في الذمة  
 فلا يميز



خلف في الخلف  
ومن خلفه في  
المقعد والأشجار  
الأكثر

از فاعل من  
الفصل  
التي لا  
انك فاعل من  
المعروض



عليه اصطلاحاً فإذ ابيحها وفيها من غير العمل الفرض الذي قد عرفنا شرط انقضاء أو بوجوبه وليس فيه من فرض كإعطاء اليوم المعين بل يحكم  
ولا يلزمها بل ليس في كلام الانما من اللازم في كونه المثل لا غيرها بل في حواشي في الغنيدين على وضوئه انما ضاعف الخبر من الحكم مخالف الفصول على  
لان اللازم من تعيينه اليوم المعين والتكليف عن غير ان لا يتحقق في غير الاجرة كما قال ذلك القاضي لا يقض الحلاء على ما يجب سلباً إلا بما  
تحكم عليها لا اصطلاحاً لان التلبس بالجزء المثل في خارجته عن المعين كما اشار اليه في كلامه وان كان قد يدفع منع انقضاء ذلك عدم الاجرة من  
حتى على نقله لدى بعض مدعيه القيتين الذي بمقتضى عقد الاجارة والفرض بينه وبين الجاهل السخي المهيبط كما انه يمكن منعها فيم الواضحة بقدر  
شرط الاستحضار على وجه يكون المراد بقدر اليوم المخصوص نحو الاستيجار مثلاً على صوم اقل يوم من سبب فضاء ثانياً بل الجاهلية فتح العقد  
لعدم الوفاء بالشرط الرجوع الى اجرة العقل والافلاحي لكن الظاهر الخبر المربوب عن المقيط وروى في الفقيه صريحاً في غير الفرض قال معناه باع  
يقول ان كنت عندنا من فضاء المدينة فانا وطلعت فقال له انما انكرت من هذا ان لا يبيع عليه ما موضع كذا وكذا فلو يبيع في الموضع  
فقال القاضي صاحب الدابة يبيع في الموضع قال لا فلا يحسن ان يبيع في الموضع فلو يبيع في الموضع الذي انكرت ما يبيع في الموضع  
قال فدعونا الى ما قلنا للذي انكرت ليس لك باعدها لان نذهب بحري فانه الرجل كذا وكذا فقلت لا لغيرك ان كانا كذا كذا فقلت كذا ولكن انظر  
ما يبيع من الموضع وقلنا ما ذكرناه فاصطاح عليه فضله وهو يصح في غير ما نحن فيه نعم بما انما يصح في غير ما نحن فيه فقلنا ما ذكرناه من الرجل كذا  
الدابة فيقول كذا في مكان كذا وكذا فانا وطلعت فقال له انما انكرت من هذا ان لا يبيع عليه ما موضع كذا وكذا فلو يبيع في الموضع  
العقد ذلك لا لاجارة معلومة فيكون مع كاشف انقضاء الخبر المربوب لا انكرت ان ترى وكيف كان فالجواب المذكور معضداً بما عرفت لكن قد اشكل  
ذلك بالعلاق الجاهلة والاهتمام وانما كايوم بعينين بقدر وسبب مثلاً من هنا كان خبر الحق الثاني وغيره من المناظر في الحلان في ذلك الموضع  
الخبر وجهه على الجاهل لا يجوز ذلك وهو مع ذلك لا اجارة في مقابلة النص الذي لا يقبل العمل على الجاهل ولو لم يمتد الاجارة من مخرج منع التعلق في  
اذ ليس المراد من الاجارة بالمعنى المتأخر فوقف كذا يكون معطفاً بل قضاء الغليظ الشرط وهو المنع من الاجارة ولا يدل على بطلان خبره انما يرجع الى  
التعليق في نفس العقد بل يظهر من كلامهم في تعليق اشارة الاخبار على والتمس ان الصريح على مقتضى عموم الموضوع عند شرطه كما ان مقتضى اتمام  
مثل هذه الجاهل في الشرط التي تغير فيها من ذلك ما لا يتغير في غير ما وليست جازاً الى الحد العوضين ومن ذلك يعلم انه ليس كايوم بعينين خبره  
المشابه لاجارة على التقديرين من غير ان يخطئ في ذلك ما لا يتغير في غير ما وليست جازاً الى الحد العوضين ومن ذلك يعلم انه ليس كايوم بعينين خبره  
يقول في نحو المثال المربوب ضرورة كونه ساجداً عليه فيما نحن فيه معناه انما اشترط عليه ان يكون على تقدير التعلق مثلاً فيجوز حتى لو بقدر اشارة مقتضى  
المقتضى لو لم يشترط لهم المؤمنين واطلق الموقوف المعتمد بقدر العظم هذا كل ان اشترط انقضاء او شرط سقوط الاجارة من اجرة فافهم  
فقد وجدنا فيكون شرطاً ما في مقتضى الاجارة او من جرحه الى استحقاق ذلك العمل عليه بعد الاجارة ولا اجرة فيكون هو كذا اجرة ولا اجرة  
يفسد العقد كما هو الواضح وكان له اجرة المثل لقاعدة ما اضمن بهيجه بغيره في قبضه لا في قبضه من قبضه كل اجارة المنع بقبضه ان يكون قد  
شرط قبضه العقد فلم يطل الاجارة فانه ما في الباب انما اقل للشرط وهو نقله في اليوم المعين يكون الحلان منسوبة الى الاجرة حيث فوق الزمان  
المعين ولو فعل ما شرط عليه فلا يتحقق شيئاً لانه لم يفعل ما اسنجر عليه ولا يكون الحلان خلاصاً من جهة العقد ولا وجه الحكم بطلان الاجارة على  
هذا التقدير واثبات اجرة المثل بل اللزم عدم ثبوت شيء وان نقل الشارع الى المكان المعين في غير الزمان لانه فعل عام وقسره ولا استوجبه على الشرط  
المربوب مع موكد مقتضى العقد لا مشاف له في الرخصة وهذا النظر ما لم يضر احد من الاجرة لا ذكر المصنف في خبر هذا الكتاب هو نظر منوجه لانه  
لا يتم الا اذا فرض كون مورد الاجارة هو الفعل في الزمان المعين ومنه خرج عنه ما خرج عنه وظاهر الزمان وكلام الاحصان مؤداً لاجارة كلا القسمين  
ومن ثم حكم بغيرها مع اثبات الاجرة على كلا التقديرين نظر الى حصول التفتق هو الاجارة العينية المتمثلة على الاجرة العينية وان بعد ذلك واختلف  
لاخصانها وبغيرها كما تقدم وبطلانها على التقديرين لاخر ولو فرض كون مورد الاجارة هو العمل الاول خاصة وهو النقل في الزمان لمكان الحكم بالاجارة  
على تقدير فرض اجرة من قبضه في غير اولي لانه خلاف مقتضى الاجارة بخلاف ما نقلت في مكانا ثبت ثبوت اجرة المثل وجعل القسمين مخالفاً على تقدير فكر  
الاجرة فيكون مقتضى خبره في كل الاجرة الاول خاصة على تقدير عدمه في التلبس مع كونه خلاف المظن موجب خلاف الفرض بغير دليل ويمكن الفرق بكون  
بغير الاجرة على التقديرين فترتب جعلها بموجب الاجارة حيث لا بد منها وهو الاجرة فيها واساطها في التقديرين فترتب جعلها بموجب الاجرة حيث لا بد منها  
اللازم التمس على نقل المزمع من شرط قبضه العقد على من جعله اجرة مفسدة العقد بطلانها بين الاجابة الفعلي خلف ما عرفت في ظاهر الرواية  
وكلام الاحصان عدم العقد في مورد الاجارة وان ذلك لما ذكره على خبر الترتيب الى لا يقتضي العقد والامام له الحكم بالحق مستندين منها الى عموم  
المؤمنين ومخوفاً من يدعيه النقل المربوب منع انقضاء بقوله تعالى الاصل في الفرض المربوب على جهة الشرطية عدم الاحتجاج على النقل ولو لم يزل  
فيه ولما خالف ابو جعفر ما ذكرنا القاضي بقبوله ليس له كذا في خبر ابن مسلم على رواه عنه في الكافي ولما سئل ذلك قال لو كان الزمان مختصاً بالعمل السابق  
عليه على وجه يكون كصوم اقل يوم من سبب فضاء ثانياً بل الجاهلية فتح العقد لعدم الوفاء بالشرط الرجوع الى اجرة العقل والافلاحي لكن الظاهر الخبر المربوب عن المقيط وروى في الفقيه صريحاً في غير الفرض قال معناه باع  
واقماً للمخبر فيه ما جرحه من شرط انقضاء الوفاء بما من اشترط عليه من الشاطط على الفسخ الرجوع الى اجرة المثل والالتزام بالسعي ان كان المخبر المقيط  
فيما لو اسنجره على النقل الى مكان معين فله ان يصف الطريق ولم يوصله كما هو ظاهر والله هو العالم واذ قال اجرة كل شهر بكذا صح في شهر لم يفي الزمان  
اجرة المثل ان سكن كايوم للمقترعة والناظر في خبره في اولها بما في المعين ابتداء المدة والآخر ما فضلها المعين فيمضي في كل واحد من المقيط والاولى

[illegible]



[illegible]

المثل كان الجدة من ان عليه الى ان يسلم فيخرج المثل او القيمة مع الثلث ولو تغير فربط لا انقضت العقد لا يكون في ان منقذ ذلك الدليل الخامس الذي هو  
غير شامل ولا اجماع على التساوي فالفائدة من ثلثه في عدم سقوط الاثر من اصل وعجز كما هو واضح هكذا بعد العمل بما قبله من اجزاء من ثلثه لا اجماع على  
عدم استحقاق العامل الاثر على وجهه يجب على المتاجر به ان لا يملك له الاثر من ثلثه او ما يصح عدم الشطر والفاضة مضافا الى الضرر عليه فيجعل الاثر على العمل الذي  
لو يعلم حصوله ولكن هل يجب على العامل العمل ثم يطالب بالاجرة بعد ان له الامتناع ايضا لا اجماع على الضرر عليه فيجعل الاثر على العمل الذي  
الثاني ولكن لما لو يكن الثفاض هذا الوجه في الحكم لما حقا بين المقيدين كافي العينين فيجب ان لا يستسلم الاجرة من صاحبه او وضعها في يد اوفيه  
ثالث حتى يعمل العامل وديما كان في غير انتهى من اسجد الله له اشاروا اليه في الجنة قال سئل عن رجل ساجد لغير الله او لم يزل من احد ما صاحبه وودع  
الاجر على يد رجل وملك ذلك الرجل ولم يرد فداء واسمتهك ذلك الاجر فقال المتاجر من ان الاجر حتى يقضى لا ان يكون الاجر من فاء الى  
ذلك فمضى في ان فعله حيث وصحبه وخرج به باهنا وهدم بغيره من اجماع المتاجر من العمل فانه لم يملك المتاجر من العمل فانه لم يملك الاجر ولا اجماع على  
حصول العمل فكذلك العمل على العمل قبل فضاء الاجر لا اجماع على عدم حصوله ودعوى ان بناء الفاضلة على العمل على تلك يد من اوصى  
بل ليس تلك اولى من العكس في ثوان الاجرة فلا استغنى عن العقد وملكها الا في غير ويمكن بطلان العمل في غير يمكن حصوله لا اجماع على ان  
كان دعوى اجماع على خروج ذلك من حكم الفاضلة فيجب على العامل ان يعمل ثم بعد ذلك يطالب بالاجر وهو مضمون ان الاجر يخص الاجر بعد  
العمل باخره المتعذر ان ليس في كلامه الاتصافا ما يقضي اخرج الفرض من حكم الفاضلة والتسوية الى ذلك بل في مخرج صدق والتسوية الى ذلك والتسوية الى ذلك  
بما فيه وان حكمه حكم باقي الفاضلة وعليه فموجب وجود الجسد في غير مخرج ذكره المعاداة الزموا الا ان ذلك حكمه في التسوية الى ذلك فانه قالوا ايضا  
لا يستحق مخرجها الاجرة الا بتسوية المتساجر وعرضهم من ذلك عدم استحقاق الاجرة قبل العمل الذي لا يقصود فيه الثفاض على نحو العينين في  
بالسليم كما في كل معارضه فانه يجب بذل العوض بعد تسليم اللطال بالخلات والاشكال ومن هذا الوجه في ان العمل بالعين والتسوية الى ذلك كافي في  
ناسبا اليه لا في غير فضاء حكم الفاضلة بالتسوية الى الاول فكل التسوية الى الثاني ولو رشح احد الى جرح الاعمال عن فاعده الفاضلة ووجوب  
تسليم العامل عمله او ثم يطالب بالاجر ومن تأمل كلامهم ولم يكف بالمشتا في تاري لتطو علم فضاء فاعده الفاضلة مع عدم الدليل عليه ايضا  
فوله لم لا يحجب عرفه حتى يتبين اجرة انما لم على المباداة في تسليم الاجرة للعامل اذا عمل او لا على وجوب ذلك عليه وط لا فرق في جميع ما ذكرناه  
بين الحج وغيره من الاعمال الا اذا كانت هناك علة او شرط يقضي لتدبير العمل والاجر فاعرضه من ان لا ينقض ان له الفاضلة في خصوص الحج انما  
يجعل المتساجر الاجرة في غير عمله نعم في الفرض انه لو فرض توقف العمل على الاجرة كالحج وامتنع المتساجر من التسليم سلبا على الفاضلة وهو غير جائز ومن  
الى عدم الفاضلة على العمل نحو تعرف انهما لا يدا على حاله والله هو العالم وحكمه بطلان الفاضلة واجب عليه علة الاجرة فيجب فيه جرح المثل مع استيفاء  
المفعول او فضاء ما سوا ذلك عن التسليم وانقصت عنه الفاضلة فانه في غير ذلك بل لا يظهر من رضاء المير ذلك انما السلب ان من له الفاضلة  
مضافا الى مثل ذلك بالتسوية الى احد ما يضمن به في سده انشأه للفاضلة الى فاعده احرام مال المسلم وعمله فاعده من ثلث وعلى اليد  
ولا ضل ولا كوا الاموال كدينار كمال الباطل ومخولك انما يقصود بذلك ضرورة ان مع بطلان العقد يبقى كل من العوضين على ملك صاحبه فيجب على كل منهما  
رده بعينه اذا كان موجودا وان كان مالا يقبضه ومثله ايضا الا لا لزما للمتيقن ان العقد الذي يوقع فيه وسنه احد المثل في المقام فانه في غير  
المنفعة مستوفاه ومن ذلك كله ظهر ان التوجيه في الحكم المير في غير ذلك التسوية الى المثل من غير ان يشبه بما لا يمكن التسوية الى الاجرة في العقد  
عليه الاجرة في العقد وهدم ذكر ما في غير ذلك العمل على ذلك واستغنى عن ذلك وكان وجهه انه من غير ما لا يعلل على ما تقدم على ذلك فمضى  
شأنه بالعود الفاضلة الى الجانية كالبسوة والفاضة ونحوها لا لا يفسر بعاسه مما لا يضمن به في غير هذا العقد للفرض ان على اليد  
اشغاف العوض منه ما لا اصنافا ولا يرضى عدم التسوية الى المقام لو فرض صحة العقد الذي يوقعه لا يضمن به على الفاضلة الذي لا يرضى في غير ذلك  
الوجه فيها انما على عدم التسوية في التوجيه بين كمالك فغير عرف تقرير هذا النوع من ذلك كله في مع صدق عدل حكما من وجه في العمل اما مثل  
سكن المدا التي يسوقها المتساجر بنفسه فان اشترط عدم العوض انما كان في العقد الفاضلة الذي لا اثر في الفاضلة من التوجيه في وجهه وجوب  
المثل ومثل ذلك لا يرضى على الاثر في واما لو كان مورد الاجارة منفعة لاجر فيعمل بنفسه مع فضاء فاعده اجرة عدم استيفاء الفاضلة في وجهه  
بالعمل وهو المتبادر في خلاف المنفعة ووجهه في ذلك بما خاص به من يرجع في مثل سكنى اليد الى الفاضلة وان عجز عنها لفظ الاجارة لا ان الضرر بحكم  
الاجر انهم الظاهر المستفاد من لفظ الاجارة والنقص مقدم على الظاهر كونه طرية اذ في الفاضلة لفظه لا يفي فيها كل ماله على الشرع بالمتبعة  
مضافا الى انفسه ذلك اصل له وبل فيها الاخرى على ان ذكر ما به ان لا يكون متجرا كالامور المتساجر فان مقتضى الفاضلة عدم ما يرضى ووقع  
من اللفظ ولا يفي في التبرع اللمع على الاجرة في غير سؤال الا في يني مع عدم ذلك الاجرة في ثبوت المثل كما هو شأن الامر في ما قبل من غير علة  
ثم قال فان قلنا في ايداه في قيمته هذا العقد فاسد مع ثبوت هذا الاحكام والفائنة مقام الفاضلة فلف فضاء التسوية الى الاجارة بعينه عدم  
ترتب حكمها الا لا في وجهه عقد فاكوت العمل على الاجرة وهو لا مطلق الا في ذلك هذا هو كبره وعليه يرد على التسوية ايضا الذي فلا يستحق كل  
او فان مدرك ذلك بل هو ان لا يرضى منه لظهور كلام الكري في اشترط عدم الاجرة في فضاء الامر مع عدمه على حده سواء لا في الامر بغيره في كلامه في  
الشهيد من ان يمكن دفعه عنه ايضا ولا بان يعمل كلامه العمل من حيث العقد ففرض الامر في وجه من حيث التسوية الى الامر في وجه من حيث العقد لا في وجه  
اذ هو من يرضى العقد الفاضلة الذي فرض عدم الاجرة ولو وضع العقد بعنوان انه مقتضى ابل فينا فاش في دفعه من لا يرضى فضاء الامر بغيره في كلامه في

البحث ما علم قصد الاجابة من اول الجمل بان العوض من حق ما نالها اولها بداه او غير ذلك لا ما اذا ذكر ذلك ولم يعلم قصد مع ان نزل على  
العارض على هذا القرض ليس بان من حله على الجني ناسخا لفظ الاجابة الموضوع لتبليك المنفعة بعوض في ثلثها كما يفهم من قوله  
فاسد او غير ذلك ما هو محتمل واصل الصفة وان نقلنا الدادة الفاسدة لكن الصحيح غير محصر في العارضة ومع فرضه قلنا ما حمل عليه الاصل الربوي  
لا يحمل عليه كلام التشبيه الدادة الاستثناء من كليات الاحكام الربوية ولا يتم الا بمحتمل عقد اجابة فاسد لا عارضة كما هو واضح نعم رعاؤنا في الشبهة المذكورة  
لا وجه لها وانه قد ذكر الاجرة في عدم الاجرة في الحكم الربوي فبذلك علم ذلك لئلا يكون على المبرع بالمنفعة ان يكون له استثناء او محتمل او اعتقاد انه مقرر  
معلوم ان مع الاطلاق ينصرف الى العرف من هنا استجنى في الربا في كلام التشبيه في الشيء الاول مع دون اثنائه كل وهو جدير لو كان المراد بعد الاجرة ذلك  
او ان يشمله لان المراد به هو المراد من عدم الاجرة الا ان الفرق بينهما بالنص في ذلك عدم اذ لا يثبت في اوجه تلك في ارادة العوض ان لم يذكرها بالخصوص  
فلما لم يفسر له فاما كل منها مع عليه لا أثر في الكلام في محتمل اصل ما ذكره التشبيه مع ان الاطلاق في كلام الاحكام ينبغي خلافه في المقام وفي البيع في  
غيرها ضرورة انما البحث هنا مع قول بعضنا بل انما اية او بعضنا بل انما ذكرنا ولعل الوجه في غير هذا هو ان كلام الاحكام يشتمل على انما خارج عنه باعتبار  
دخول العوض في معنى البيع الاجابة ومع انتفاءه لا يكون بينهما اجماع في صدد في كليات المقام ونحوها المبينة على صحت الاجابة الا انها مطلقة  
لما قد بين بعد تبليغ عدم صحت اسم الاجابة ان المراد في كلامهم على العقد الفاسد المراد به اجابة مثلا ولو لم يثبت تبليك المنفعة خاصة ما الجهل  
بموضوع الاجابة او اثرها او ابداء او نحو ذلك كل مدفوع بعنوان منفصل العقد الفاسد وان من ثارة وما يبرز على حسب دفع بالعدا للصحة لم يثبت  
عليه اثر ولا يبعد من العمل التبرعي ودفع المال للجملة بل الظاهر ان اخذ المال بالعنوان لم يور من كل المال بالباطل بل هو من اوضح فراه ومثاق لتعاضد  
الضرر واحترام مال المسلم ضرورة كون الدفع مع فرض انه بالعنوان لم يور كما لم يور العقد انه من الموثقات والمسببات لذلك مضائق الى الحق الشارح  
من تناول مثل المال لم يور كونه من الباطل فيكون له العارضة عليه نحو المدفوع عوضا من الحرث ما وجب ففاعة الضمان بما لها مؤهبة بما عرفت وقبلة  
الضمان والاخرام وعلى الهد ومن اعتقد الحرث فاضا من غير ذلك على ان الجمع عليه من عدم ضمان المبرع به هو ما كان من جهة خاصة لا بعنوان معاملة  
قاسدة مشتملة على ايجاب قبول واداء القابل والموجب على الجائز لينا في ضمان المال كما لا يثنى انما ما على السمي القابل ضمانا بقيمة التي  
قد تكون ضمانة ذلك بعد فساد العقد لكن قد تضمنه بل اهل قبل الاجرة في القرض للمسيح في غير ما عرفت بها بعد فساد العقد الذي قد قد فساد في  
القرض بعد ذلك كعدم دعوى ضرورة القرض نحوه كالحبيرة والعارضة وكالمبرع ونحو ذلك ما هو متبوعا لوقوع الشرع من كل المال بالباطل ولا يغير ربح  
مقوله وهو كونه المراد بالقسا ما هو بالنسبة الى الالتزام بالمسيح ويحتمل لا مطلقا بل لا يشر الذي سمعت منه من العارضة والحبيرة واجبة المثل في مقام الالتزام  
بها ونحو ذلك ضرورة منافاة ذلك لما دلل من الكتاب استناده لاجماع على حصة كل المال بالباطل المنفصل من ربحه من ذلك ودعوى فرض كون الدافع  
ضد الحبيرة والعارضة والمبرع بقصد مستقل غير لفظه في العقد لم يور عرج عن محل البحث في الكلام في المدفوع بالعنوان المذكور معاملة لتفاسد  
معاملة الصحيح لا وجه للحبيرة والعارضة ونحوها في ذلك ومنه يعلم الحال في التشبيه لثلاثة لفظا في المدفوعة كاعا لا بد من دفعه عليه غير بما اذا كانا  
جاهلين بالفساد اذ اذا كانا عاقلين بهما واحدا جاهلا والاخر غافلا فلا يثنى فيه ففاعة اجرة المثل وضمان الاجرة بل يكون المدفوع مع علم  
الدافع ههنا كان عاقلين بهما مع بقاء عيناها لم يكن الموهوب في ربحه وعارضة لو كان المدفوع منقصة عينه بربها ان كان غافلا لا شيء منها مع الجهل  
ومن هنا يظهر الضمان لم اذا يقبض عليك بعد ما سمعت انه لا فرق بين الجهل في العلق عدم الحبيرة وغيرها بعد فرض كون الدافع بالعنوان لم يور  
عليه يدل من النصوص ما تضمن ان مثل الكلب حرام وسحت وكذا الفرس والميثة واجر الميثة وانما يثبت ونحوها ما هو مدفوع مع العلم بالفساد الا ان كان  
بعنوان المعاوضة الفاسدة الغير المشي وعنه كما هو واضح باذي نامل والله هو العالم بهذا كله في المنفعة والارادة اما العين المستأجرة ففي جميع الركا  
انهم من كلامهم الضمان الجمل بل في الربا العين مضبوطة في يد المستأجر مطقة كاستبالي المضمون من كمالها لاحتيا ولعل ليعو المبرع بضمانه اضافة  
اليه وربما يشك في صورة جملته بالفساد لا فاعلة التكليف بالعلم والارادة مع الجهل وهو كما انما كان الشك في حمله الاستبالات لا يثبت  
فيه صورة العلم والجمل حين وجود السبيل لتكليفه بل لا يدل ليجز الجمل بل بعد العلم بالسيب في ربحه يشكل الحكم في هذه الصورة بل مطلقا لو كان  
المبرع عالما بالفساد ان يكون ثمة ليد على العين مع بادن المال فلا يثبت في هذه الصورة اطلاق الجزر المتقدم مضائق الى ما عرفت من وجوب الاجارة  
في هذه الصورة الى العارضة ولحكم فينا عند ضمان المستعير كالتقدم ولا كل لو كان جاهلا به لضمان المستأجر منه ولو حصل الدفع فيه بالاذن  
ايضا فان كعدمه لا يثبت على نفهم الصحة فيكون كالأذن لا يثبت بها فاعلة الفاسد لم يكن ثمة اذن بالمرء ولعل المراد بالاحصاء غير هذه الصورة فلا يثبت على  
ان لا يثبت عليه من كلام الاحكام في المقام صحيح في عدم ضمان العبر المستأجرة في العقد الفاسد كما صرح به في مدونة صدر على كره بل في مفتاح الكرام على انما  
والجمع المضرب في ذلك في مقام اخر من الاجارة ولعل لفاعة ما لا يفهم لا يفهم بقاءه كما استدلل به في كره والجمع بل واحد من صحيح  
هنا بالضمان وان كان قد يوجب على غير وجه النسبة الى الاحصاء بما سمعت من عموم على اليد للمعاوض لفاعة المروية من وجهه ويرجع عليها  
بالنسبة المروية ودعوى العكس باعضاءها لفاعة الا ما نزيد فيها منع ما سمعت من انما من انما اذا كان الدافع بعنوان الصحة كونه لا يثبت  
كالصحة من الدفع الفاسد لا يثبت انما نزيد فيها منع ما سمعت من انما من انما اذا كان الدافع بعنوان الصحة كونه لا يثبت  
فيلم الدفع بالعنوان لم يور مقام الزم المذكور على ان قد يثبت بعدم اندراج العين في فاعة ما لا يفهم فلا تغاير على اليد كونه لا يثبت انما من  
الاجابة والتسليم في ما ما كان مضمونا كجيب العقد وما لم يكن مضمونا كذا على معنى ان الضمان صدر فيه مبرع بالعقد والمنفعة الاجارة والعين





مومن الواضحات ضرورية عدم تحقق المعارضة في غير الملوكة التي يكون الوبر والمستاجر منها على حد سواء وكان في الاعيان لمباحة لا فرق في المناقح  
الملوكة انما ان تكون ملوكة بغير ملك القين او مستغرة كالعين الوصي بغيرها او العين الوفوة عما بناه على كون العين بغير ملكها ولا يقدح في  
الوقت حواجز اجارة الخاكم ولو لبعض من هو مصرف الوقت لبعض المصالح التي ترجع اليهم بغير مصلحة نفس الوقت ونحوها كما لا يقدح جواز بيع  
بعض مال الزكوة من هو مصرف لها كذلك بغيره على كل حال فلو استأجر من يورث من الوبر فضلا عن غيره وان كان مالكا للمنفعة دون الغير بلا خلاف  
اجده فيه بل الاجماع يقتضي عليه مضى الى عموم الوفاء بالعقود وعومات الاجارة وقاعدة التسلط والنصوص المستفيضة بل المتواترة الواردة  
في الارض الدائنة والمنقبة وغيرها التي تقدم منها في مسئلة الاجارة بالاكتر من بغير اجارة الاضطرار والمساكن لا الاقل اذا كان المنفعة الملوكة  
له عقدا لاجارة وكوبه لاهل وجهه المباشر بل على ما لاحظته عنوانه ان يركب ما لو كان مطلق منفعة الدائنة مثلا مملوكة له ليعتقنها بالزبان مثلا ان  
باس يركب من يشاء ما لم يكن على وجه بعيد فدا بالادب والامر ذلك سهل انما الكلام في ان له تسليم العين من دون ان يملك كما هو حجة للتحقق  
وفي الرد والحواشي ذلك وجمع البرهان والمصالح والبراهين على ما يحكي عن البعض ولا كما جزم به ويرد على ما حكى من البعض ايضا والاول  
اذ سلم الى من يركبها ان يركبها كمن ابن الحنفية قال اوسطها واسطها لانها امانة بدها ولم يكن قد اذن له المالك ببيعها من غير كماله في  
فيبقى عدة احترام مال الغير يحالها وجواز الاجارة له لم من جواز التسليم له ضرورة عدم توقفه عليه او يمكن استيفاء المنفعة وهي في البدل لا من كان  
الاجارة للاول لا يقتضي وجوب التسليم على المالك على وجه يرفع يده عنها بما يجعلها امانة عنده اذ ليس له بالعقد الربو سوى تسلط على استيفاء  
الذي كسبها بقائها في يد المالك كالورث الدائنة واراد ما لكها استصحابها بحفظها ما جعلها امانة عند غير المستاجر فاذا اجرها المستاجر  
لغيره لم يتسلط بعقد على ان يدها تسلط عليه الاول نعم مباشرة العين التي هي من مقومات استيفاء المنفعة من العين كركوب الدائنة  
العاوذا مثلا للاحتياج الى استئجار من المالك فان استلزم امانة في الجملة ايضا لكونها من المنفعة التي ملكها بالعقد ومن ذلك يعرف الحال في عود  
الاول بان التسليم من مقتضيات عقد الاجارة له جاز له لان الاذن في الشيء اذن في اوانه فان التسليم الذي هو مقتضاها اما كان  
من مقومات المنفعة المستحقة بالاعتقاد ككون العين امانة عنده وفيه خاصة الذي هو محل البحث لعل المناقح اراد ان لا يجوز له الاول  
فيكون التزم لفظيا كما ان منه من الجواب عن الاشكال بان لو توقف التسليم على ان المالك لم يجز الاجارة للمستاجر لعدم القدرة على التسليم  
من غير حاجة الى الجواز بان يرفع يده عن حصوله الاذن التوقيفي فيكون كالمفضول ضرورة حصول القدرة على تسليم المنفعة من غير اذن مع قضا  
العين بغيره وهو العبرة في صحة العقد التسليم على وجه يكون امانة عند المستاجر الثاني وهو الذي يقول بوقفه على الاذن لعل موطن عدم جواز بيع  
العين غيره الا باذن من المالك واما الاستدلال عليه بصحة الصفاد المتقدم سابقا في القضا الذي دفع الثوب الى قضا اخر فهو مع انه مبني  
على مساواة العين المستاجرة للعين التي فيها العين المستاجرة في الحكم المزبور لولا بالالة على الظاهر بعد الاجماع على عدم القصد في بيعه على كرامته  
الصفان مع الوثائق وان كان متعلما على كل حال ذلك منطبق على الاحتياط فدل عليه صحيح على بن جعفر عن احمد بن الحسن سئل عن رجل يملك  
دائنة فاعطاها غيره ففقدت فاعطى قال ان كان شرط ان لا يركبها غيره فوضاها وان لم يركبها فليس عليه شيء وفيه ملاحظة الجواب  
لا شرط المزبور وعدمه بقضية ان المراد بانه الصفان من حيث كونه الغير وعدمه لا من حيث التسليم وعدمه الذي ليس في الصحيح المزبور بقوله  
والدفع بغيره من كون العين امانة عنده اذ يمكن ركوب الغير لها في الاول ولكن ما عشا شفرة النصوص الكثيرة في جواز اجارة الاذن  
محموا بالافعال والشاى وروا اكثر النصوص الواردة فيمن يقبل على الاذن من غيره بل اعتبار عدم تعرضه عنها بالعدم جواز التسليم مع انه  
المعارف الغالب لوقوع بل في النصوص المزبورة ما هو كما اصبح على تسليم العين من الغير لا يفتقر على ملاحظتها مسافة ليلحاكم الاقل والاكثر  
لا ذلك وليس فيها ما يقتضي التسليم على وجه ترفع به الاول عنه خصوصا والمسؤول عنه فيها الارض فمخوها التلا استيعا في قضا الدائنة  
عليها وان اجرها اذ اذاع عليها بالعدم حاجة امانتها لتكلفت امور كثيرة بل في نصوص العمل الموضوعة اعطاء الثوب الغلمان الذين هم الامانة  
يهلون بحضرة كما يستعمل الخياطون في زماننا وقد ظهر من ذلك كله انه لا يجوز التسليم الامانة من دون ان كان يجوز التسليم النقي بل نعم الله  
هو العالم وعلى كل حال فلا اشكال في جواز الاجارة الا ان بشرط عليه استيفاء المنفعة بغيره لقوله فانه لا يجوز على ابقاعه الموقوف  
التي يتقدم للجمع بينهما وبين الاجارة من الغير بشرط عليه الاستيفاء له بنفسه كمال متاع ونحوه ما جرح استيفاءه له ضرورة عدم النافذ ما  
اذا لم يشترط فالظن انما وان استوفى هو بنفسه لغيره لئلا يفتقر الى صحة الاجارة بين وجهي كل حال فلو شرط عليه ذلك علم العين المستاجرة الى عين  
صحتها ولو قبل انتفاعه امانة ضرورة كونه متعلقا بالصحيح المتقدم والاجماع المحكي عن التبرع ولو اخلا عوصا عن هذه المنفعة ولو اوجبه  
لي بعد ملكيتها لانهما عوض منفعة المستحقة له وان كان قد اشترط عليه استيفاء ما بنفسه وكذا لو عصبها غاصبه والله اعلم ولو اجع  
المالك بغيره عاقل بطلت بطلت ففت على اجارة المالك وهو حسن بل الامر كما استعينا الكلام فيه البيع بما يوجب كتابه التحقيق اتحاد  
البيع في الفضولي في جميع العقود فلاحظ وامل الشرط الرابع ان تكون المنفعة معلومة بلا خلاف اجده في بل الاجماع يقتضي عليه الغرض  
بل يمتثل ان العامة الذين اتفقوا الشاهدة في البيع واقفا ما عدا وجوب العمل بقدر المنفعة فلا يجوز على الجمبول فضلا عن البعثة  
ولو باجها العين المستاجرة بل لا بد من التزام العين في الذمة كالمزنيها بالسار كتحصيل العين نعم لا بأس بعل على سائر المناقح بعد العلم  
بما جمعها تحتها مع حال عدم امكان استيفاء اهل جهة التبدل فانه جليل يكون المستاجر يحجب استيفاء اي منفعة شاء منها وان كان

للبيع بالعدل ولو لم يكن العلم كما تنفع واحدة معلومة كفى الاطلاق في حمل الاجابة عليها ولو كان لها منافع متعددة وجب بيان المراد منها ولو اجمع  
 وهل يكفي في ارادة الخبر الاطلاق يعنى ذلك كما عرفت في التذكرة فيجوز حينئذ التسامح ايضا على حسب ما عرفت فيها الموضح وعلى كل حال علم التنفع لما ان يكون  
 بتقدير العمل كخباطة الثوب بالعلوم طوله وعرضه وظاهره وقتها واستتارها وقبضه غير يقرب الزمان وما يتقدم بالمدى كسكن الدار وشربها والعمل  
 على الدابة مثلا مدة معينة والخباطة المعلومه يومين غير يتقرب الزمان لان العمل فان كلامه ما ترفع به اليها ليعرف الى المدد المنع وعدمه فينبذ في حيزه  
 فاقدها في عموم الادلة وخصوصها وقد يتعين الثاني فيما لا يمكن ضبطه الا به وان كان عملا كالارضاع كما ان قيل قد يتعين الاول فيها وكذلك يجوز  
 استبعاد العمل المضرب فانه يتقدم بالمره والربح دون الزمان ولو قد دللنا على العمل فيها يصح كل منهما طالبا للمثل ان يتلوه ليحيط هذا الثوب هذا البؤ  
 فلا ريب في الصحة مع العلم بصفة الدقة لذلك كما لا ريب في الفساد مع العمل بالصوره للغير عن العمل المفروض اما اذا كان محتملا لتفصيل بطل الاجابة لان  
 استبعاد العمل في الدقة فلا يتحقق فلا يكون معلوم العدد عليه فينبذ في حيزه من ان السلم من غير عموم الادلة ومعلوم الغير بلعله الاقوى  
 خصوصاً فيما كان كالعرض من قبيل الشروط فمقتضى حينئذ ان علمه فيه استحق الاجرة وان زاد الزمان والاختيار المستاجر في الفسخ لغوات الشروط وليس للموخر  
 ذلك لعدم كون الشروط لان الاخلال جاء من قبله ولا نكاحا لو قدق والمسلم في ذمة فانه في الاجرة المستاجر فقط وقيل باجرة المثل وقيل باقلمها و  
 الاول اقوى والاطالب العمل بعد ما كما لو قدق المسلم في ذمة فانه اذا بيعت واختار الصبر كان له المطالبة به عند وجوده وكذلك الكلام فيما  
 لو اريد التطبيق في نحو المثال المفروض من على معنى الإبتداء بالبتداء والانتفاء بالانتفاء فمقتضى مع العلم بمحصله وبطل مع العلم بالعدم وفيه ترد مع العلم  
 ولعل الاطلاق لبطان في اللغة وجامع المقاصد والروضة وحكي التذكرة وشرح الارشاد والتفصيل في فرض التطبيق في المثال المفروض من على معنى  
 غلبه عدم حصوله قبل وهو معنى ما في البسوط والمذهب وفقه القرائن والشرايين من توجب لبطان في المثال بان لا يملك خط الثوب قبل معنى التهاد  
 فيبقى بعض المدد بلا عمل وربما لا يفرغ منه يوم ويحتاج الى مدة اخرى في تحصيل العمل بالمدد وربما اجل عبادة الدين عليه وهو وان كان قد يشهد  
 له ظهور كون الاشارة بلقطة القبيل في كلامه الى معنى ان المراد من التقدير المفروض بالاعتبار ظهوره في اداة الجمع بين التفسيرين الا اداة الظن  
 من الزمان لكنه بناء على انه لا يرد على هذا المفروض بل على الشرط وحاشي الشبهة فيكون ذلك بل من المختلفات بحكم الصحة ضرورة وضوح البطلان  
 حينئذ اللهم لان يقال ان تردده في التطبيق الى اخذ شرط فان الصحة حينئذ يكفي فيها احتمال المكان لانها بطلان لا يتحقق كحكاها من  
 تعليل المثال ان انقضاء تملك الشروط ينسلط المستاجر على الخباطة حينئذ فيمكن ان يكون التردد في حمل الاطلاق على التطبيق سواء الظن من قبله البتة  
 او من حكي المختلف في توجب ما اختاره من الصحة وان المفروض انما يتعلق بفعله تلك المدد ذكر الاطيان للسباغ الا لا يمتنع من ممتن في تطبيقه على الزمان  
 والفرق امر يمكن لا عذر فيه في هذا ان فرغ قبل اخر الزمان ملك الاجرة لم يحصل المفروض وهو التجمل ولا يجب شيء اخر وان انقضى الزمان قبله فلا مستاجر  
 الفسخ فان خرج قبل حصول شيء من العمل فلا شيء له فانه يخرج بعد شيء فاجرة مثل ما علم وان اخذ اشارة الفسخ الزمان بالعمل خارج المدد وليس المستاجر الفسخ  
 ان كلامه في ذلك لفي المختلف نعم حكي عنه الترابر ولعله ما يدل برسمه وعلى كل حال فلا يتوقفه الطعن عليه من تأخره عن ان ذلك خرج عن محل النزاع  
 باعتبار ان مفروض المسئلة التطبيق في الظن قبل ما عرفت من ان المقصود في جميع حال الاطلاق المتناهي بالوصد منها التقدير بالمدد والمواعيل كما هو  
 مقتضى فرض المسئلة في كلامهم على حسب ما في المتن وانما القيد بالتطبيق اول ما صدر من الفاضل في حكي التذكرة والامر سهل بعد ان علم الحكم  
 في المسئلة على جميع التقادير وما احتقال ان المواد في مفروض المتن وعزم البطلان حتى مع اعادة الفرضية المعلوم سميتها فلا وجه لقطعها بل يمكن تحصيل  
 الاجماع على خلافه مضاف الى العمومات المحرر المتقدم سابقا في الاجابة على الجمل الى مكان معلوم في زمان معين واداء العاقل والاجرة الخاص الذي في دم  
 في جملة من العبارات بالنظر وهو الذي يستاجر مدد معينة شخصية على وجه الاستعانة والتفويض للعمل لا الشرطية فان النتيجة منها حينئذ ان لغوات  
 الشروط الاحكام الزبورية بخلاف ما اذا استاجر المدد الزبورية للعمل بنفسه كذلك فانه يجزي في الاحكام فيما بينهما سواء كان العمل مخصوصا او لا  
 كان حوا او عيدا قبل ومنه ان كتب استاجر لمدد معين اول زمانه في اليوم المعين يجب ان يكون في ذمة ضرورة كونه في ذمة التقدير المدد حينئذ وعلى كل حال لا يجوز له  
 العمل للملوك عليه بعد الاجابة لغير المستاجر في المدد المصنة الا بانزله في غير من الاعمال اذا كان على وجه يملك العمل المستاجر اولا لما لا يتنافى فلا بأس به  
 قطعاً كما لا بأس به في غير هذه الاجابة كاللعل حيث لا يكون مضافاً فيجوز للتعاقد اذا كان اجبر لخاصة على الخباطة والتعليم والتعلم والعقد في نحو ذلك ما  
 لا يتنافى معها كما لا يجوز ولا اجبر على البناء بفعله في السبل لا خرافاً لو يؤدى في منفعة في الاول فاما في السالك من احتمال الروضة والمنع فيه  
 وجهان من التصرف في حق الغير وبشهادة الحال في غير عمله اللهم الا ان يريد خصوص الذي يملك ساوئاً من فائدة له لكن المجرى حينئذ المنع  
 لكون التنفع حينئذ معلوك المستاجر وان كان الاجبر متاعاً لغيره هال الاعصوى نعم قد يتوقف في شمول بعض المنافع لوقوع العقد بلقطة مطلق  
 مثلاً في التجارة ايضا يجوز مع فرض الشك في الادلة كما هو محرمية نظارهم وعلى كل حال فلا خلاف في عدم الجواز الثاني في معلوم الاندراج فعلاً  
 وتحصيل بل لعله مجمع عليه كذلك مضافاً الى خبر اسحق بن عمار سئل ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يستاجر الرجل بالجر معلوم فينبذ في ضيقه فينبذ في  
 رجل اخره وامم ويقول اشترها كذا وكذا وما يجب بهنك فقال اذا اذن له الذي استاجر فليس يراس ببناء على اعادة ما يقتضي المنع من المباس في  
 المفهوم ولو لم يجره منعت فلو اجره مثلاً نفسه على العمل المستاجر عليه مثلاً فان كان باذن وقع العقد المستاجر ولو اذن له في ذمة لا يملك ما لا يبيع ما لا يخر  
 على ان له فان البيع لا يكون للصاحب المال فيملك هو القوم بما يمكن الاذن على جهة الفرض ويجوز ما هو خارج عن الفرض نعم لو كان اجبراً  
 خاصاً على عمل خاص وقد اذن له في عمله غير ما ينافيه كان العقد له دون المستاجر لعدم كونه له ويحتمل كونه له مطلقاً للفرض هناك الاجبر الخاص له







كتاب النسخ

استيفاء المنفعة لو كانت عقد ثوبا لعل سواء استوفى أم لا لعدم لزوم كونه في العقد بوجاهة ذلك كل من منتهى الاجرة بلا خلاف عند جرح  
لو كانت لأجرة فاسد وان كان اللزوم منها اجرة المثل فاعني كره وبر من احتمال عدم شيء له في باقي غيره فله بل لا فرق في ذلك حكم بين العين الشخصية  
والكيفية التقدير بالمد والبلع لعموم الأمر بالوفاء واستحقاق الملك وعدم المنافع من قبل الموجب وكون العين مضمومة بالمنفعة فيها وبالحبر مثل  
أبا عبد الله عن رجل ساجر من رجل وصفا فقال جرحها لكانا في وقتها أو لم أذكرها أعطيتك ذلك فلم يرد بها الرجل قال لعل يا هذا شاء  
ترك ولنا شاء لم يترك وجرحه يقطين سئل أبا الحسن عن رجل بكري استغنى سنة أو فل أو أكثر قال لكري لازم إلى الوقت الذي كثر اليه  
والخيار في أخذ الكري إلى ما يشاء أخذ وان شاء ترك ونحوه خبر على أنه وجرحه بل وجرحه بل الظان المراد من الحكم فيه بالبروم تمام الكري  
إلى الوقت دفع وهم احتمال القبض لكري بقدر التقطيل أو تخطي في بعض المد والجماع الغنية على ما إذا استاجر شخصاً ليعمل الكري فإنه لعله كما أبا  
بعينه صلبها اليه فاسكنها مدة يمكنه المسير فيها ولم يفعل في غير ذلك وجع فقول المصنف وقته تقطيل في غير محله بل إن حكمه عن تخلفه عن العمل على الصلة  
وحده مكنو باجتماع المال بينهما استكمل العين وكانت مفيدة بمدد معينه لزمت الأجرة استغنى أم لا وإن كانت على عمل كالأجرة فالحكم لا يرد من المدة لغير  
المثل والأجرة على العاقبة وهو أصل الموجب المحتمل في ذلك فاحتمل أن يكون المراد منها العرفية بين العينه فتستقر في المظنة وبين العينه وقت  
دون المظنة بالمد منجرحه عن الزمان فتستقر في الأول دون الثانية لأن جميع الأجر من صالحها ما بين الحرة وغيره فاعني في الثاني دون الأول لأن  
الأولين كما فرغ وان حكمي لو لم أعني الشيخ وأباهما من المذهب الرابع والظاهر النافع وأما الثالث فليس شمولاً للعبارة من ضرورة إرادة العين للملكية  
أنه سهرج محله في وقت لا يتجاوز على فعل الضرر الشامل للحرة وغيره كقولك لو ساجر كذا وقتها أو لغيرها أو مصنف المدة ولو لم يكن ظاهره كونه لغيره من  
غير العين بوقت فلا يمتنع حمل القبض عليه فحينئذ في كل الأول لكن فيه ما عني أنه إن كان المراد بالمظنة غير العين من الدية كالساجر فإنه كونه موصوف  
مصرف اليه الموجب بالمظنة ومضت مدة يمكن فيها الاستغناء ولو يتوقف فالمنح كونهما كالتخصيص بالقبض لا أنه شخص لكل واحد وإن لم يظن له  
المظنة بمعنى استيفاءه مثلاً على كل شيء إلى مكان معلوم من غير تعيين التاميل فإنه لا غير هذا دفع دليله لأنك لو لم ينفذ ولو كان يمكن منع استيفاء  
الأجرة بمعنى المد في مثله لا أنه منافع لما فرض المسئلة فيه وهو دليل العين المستأجرة ضرورة هذا في الفرض اللهم لا أن يبرأه بما يشبه ذلك في  
الامرته بل المراد من العبارة بعد معلومته الحكم على كل تقدير ومثل التقييم في ذلك كله بل إن الرجل العين المستأجرة مضمومة المدة الزمنية فلهما  
المساجر بل خلاف أحده فيهما من غير ضرورة لذلك السابق بل ليس هنا اجرة ففرض ضا لا اجرة لعدم القبض ولكن قد يشكل ذلك في غير العين  
المستأجرة للعقود بين زمان بان الحال فيه كدفع المذخور الذي فاسخ الدان من مضمونه وقد نكس هناك غير واحد فقام الحاكم المالك في القبض بل وجب له  
يكن مقدور المؤمنين وإن كان قد ناقش في قيامهم مقامه هنا بما ذكرناه في محله فيخص الكسرح في الحاكم فان لم يكن كان لغيره الدان وعلى كل حال يجب الحكم  
هنا بما لك اللهم إلا أن يستدل بالادلة السابقة ويؤيد بان القبض الذي مدور عليه هذه الأحكام عبارة عن الضمان في فرض حصولها فلا يحتاج  
إلى الحاكم لصداقه القبض ثم جرحه ولو دفع المشتري على عينا إلى الموجب ليجل فيها العمل وكانت الأجرة مفيدة بالزمان فيضيقه الحكم كقولك في  
العمل في وقت معين ثم لا يوافق منه حتى يتم قبض المدة التي يمكن فيها العمل فلم يفعل وطلب المالك العمل فلم يدفعه فاضا لخصا بل إن عمل بعد ذلك  
ليس في اجرة وإن لم يطلبه المالك لم يموله تكن مقدور بلغة فالنسخ استغناء الآخر ولا طلبه المالك منه بل وكذا لو كانت المدة مذكرة بشرط وإن لم يسلط  
على الجنان بغير الشرط لكنه يشترط في اجرة المثل ولو ساجر آخر أو عبد القلع ضربه بمضت المدة التي يمكن إيقاع ذلك فيها وكان الموجب زاد المنفعة  
له استغنى الأجرة أما في العبد الذي قد سلم فواضح أنه من العين المستأجرة التي قد عرفت الكلام فيها وأما العرفي وإن كان قبضه طلاقاً للمنفعة ولا يوافق  
وقوي ولا يشاء ذلك غيره أيضاً بل من كره أنه لا ضرب بل في ذلك الجرح ببعض الأدلة السابقة لكن قد يشكل بما في مع صدق محلي لهما من من منافع  
الحكم لا يدخل تحت البداية سغلا لا لا لاجعاً لعدم ملكية العين ولذا لا ضمن إلا بالاستيفاء بل لا بد من خبره عصب الشرايع وقر مع صدق وطبقوا الأشراك  
والك والوضوء والفاض وقد يفتح بان منافع بعد العقد عليها واستحقاقها أصل ما لا ينفذ في المصلحة فانه يفتلها كان لغيره من غيرهم من  
الأموال نعم بل في الكلام السابق فما إذا لم تكن مفيدة بزمان حقيقة أو حكماً من اعتبار عقد الحاكم وعده هذا كله مع بقاء المالك الذي يقبل الضرر  
بفائدة أم لا لو كان لا يعتد به بعد سقطت لاجرة العذر ومختلف ما شاعراً باعتبار عدم جواز القلع والداخل الأمر على التقديرين غير ذلك لا يستحق  
عليه وهو جرح لا لا يستحق على قطع اليد ونحوه من غير سبب بوجوبه أم لا ومن وجوب سبب كالأكل ونحوهما ما يقطع لاعتدال العقل جازاً لا إشكال في  
خلاف كما هو واضح والله أعلم ولو ساجر مثلاً معتقاً قلفه بل قبضه بطلان الأجرة بلا خلاف لاجد فيه كما عرفت في محله كره في مال عليه  
البيع من النبوي في جرحه عقبة وعبرها بطلان الاحتيا في المقام احتمال الحكم في المقامين ولنا المنفعة هنا بمنزلة الممنوع ومن هنا يخرج أن جميع ما تقدم هناك  
كالجرح من تلف الثمن العين وعن التلف لغيره كذا في الماوية وكلف الأجنبي البائع والمشتري وعن فنيان الحكم لا أن لا يمكن عدم القبض من أصل المصنف  
لشؤله البقاء في غير البائع وغيره لك ما تقدم هناك فلا حظاً فأم لم يكن قد يوافق العقل على ذلك لكن قد يوافق هذا أن الوجبة في العذر للممنوع مع اختصاص  
العبد في البيع هو أن يباع مثلاً هذه العفو على المعاوضة الشرعية طلع فيها التي هي بمنزلة سلطنة بل على كل حال من موقوفها ما تقدم مخرج  
يفتح استغناءها لكن لا يفتح عليك منافاة ذلك لكثرة ما تقدم في ذلك المبحث ضرورة ما يتنازع على أصل اللزوم ولنا العقد فادام مضت الذي هو موصوف  
الملك لكل من العوضين فمختلف كل منهما في ذلك الكد أو يمكن مجتنباً لاجعاً ولا فصل المثلث إلا أنه خرج التلف قبل القبض عن هذا الأصل والبر للزوم في  
الأقضية على موداه ويبقى مراعاه على الأصل اللهم إلا أن يقر عرق الدليل المبرور هناك وهذا دليل على فهم أن ما أنك وإثبات الخيار في تلف الأجنبي

باب في



محكي كره محل التزاع ما اذا كان محي الطعام في المنازل المستقبلة ليعمل المنزل الذي هو فيه ما اذا لم يجد او وحده بشر اقل قلة الابدال لاحتاج بل عن البسوط  
 مثل ذلك قلت محل البحث ان اذا استحق محل الزاد للعادة يستحق محل عوضه لو فني الاكل كغيره مما استحق نقله وان العادة تقتضي به على هذا الحال فلا  
 يستحق حينئذ الابدال نعم لو اشترط الابدال مع كانه لو ذهب بغيره او سقوط او نحوها كان كذلك بل اختلف في محكي البسوط حتى لو اطلق اشتراط عدم  
 الابدال مع الاكل ضرورية فربما على العناد ولذا استاجر دية معينة ففقر الى مشاهدتها فان لم يكن مشاهدا بل غائبا وكانت كليلة فلا بد من ذكر جنسها  
 كالا بل وصفها على وجهه برقع مع العزيرة الاجارة بذلك النوع من العزيرة والجناني وكذلك الكورة والاثورة اذا كانت للركوب ضرورية لاختلاف الدواب بالنسبة  
 بل في محكي التذكرة وبما اذا كان في النوع ما يختلف مشي جوده ودوائره وجب ذكره وان كانت مشاهدا كالخيل التي فيها الفطون وغيره اللهم الا ان  
 يقال ان احتمال ذلك غير مؤد الى الجها العز في الاجارة خصوصاً مع غلبة الكيفية الخاصة من الشيء النوع الخاص على وجهه يكون غير مخالف للاصل بغيره  
 الغالب لعل ذلك الحلق المصنف عن الاكفاء والمشاهدة او الوصف الذين غالباً لا يبعدان ذلك بل في الاستفهام من انصاف الارشاد والرواية  
 وجمع الزمان عليهم ما عدم اعتبار الدائرة والاثورة والاعتقالات في جامع المقاصد والمسالك ومحكي التذكرة لان متفاوت بينهم ما يسهل لا يمتنع في كونه  
 معتبر في نظر المثل في الجنس النوع ولوجدهما بخلاف الوصف فخير مع التعيين في البيع وطالب بالبدل اذا كانت كليلة وله الرضا به عوضاً عن  
 هذا كله اذا كانت للركوب لئلا يقال انهم يسهلون ذلك اذا كانت للمحل كاصح بذكره لمحكي كره ان تفاوت بينهما ما يسهل بل ان ترضيه عنها الا  
 ان يكون المحل ما ترضيه كره كالحركة كالصياح والعائكة فلا بد من حال معرفة الذب كاصح كره التصريح به لكن قد يناقش بان لا مدخلية لذكر الغرض المخصوص في  
 دفع الجها المعتبر في الاجارة ولا يهتق عليه كالمعكس من هنا يخرج عن المشاهدة او الوصف المعتبر وان كانت للمحل كاصح عليه بعضهم بل لعله كذلك  
 اض في الدائرة الكليته ضرورية صدقاً في الجها التبع عند من لم يضرر المستاجر لو كانت لكسارة للمحل في ذمة المورج ليجب في ذلك الدائرة فضلاً عن وصفها وكيفية  
 كان فني محكي البسوط وغيره ان لا بد من وجوب الدائرة لكل محتاج اليها استاجر في امكان الركوب على الوجه المعتاد في الدائرة من الرجل والفتى المتواضع والزمان  
 اللجام والبيع والاكات والزائلة والمخدعة وغير ذلك ما يمتنع منه للراكب بالنسبة الى كل داية ورفع المحل وشدة تردد اظهره الدوروم وقالوا لعل  
 والركوب وثاني الشبهين وغيرهما للعادة بل في عقد غيره ما زيادة يحيطه ورفع الاحمال وشدة ما وحطها والعتائد والسائق نعم ثبت ذلك في باقي المحكي  
 مخبره بما اذا شرط المستاجر مصلحية المورج وما اذا ابر الدائرة ليلذهب بها المستاجر بجميع الاعمال على الراكب عن التذكرة ان اطلق القول بوجوب هذه  
 الاشياء ان كانت في الذمة وعدم ان كانت معينة بما يجب عليه التغطية بينهما وبين المستاجر لا يجب ان معينة الركوب المحل وعن ثلثي الشبهين  
 ان هذه الاشياء يجب مع اشتراط الصاحبة وفضلوا العادة بها او كانت الاجارة في الذمة اما لو كانت مخصوصة بدائرة معينة ليلذهب بها ما كفته  
 ولم تقتض العادة بذلك جميع ذلك على الراكب التحقق اتباع العادة في جميع ذلك غيره كالدائرة على الطريق والركاب مع الغرض والعتائد الدائرة للضرورة  
 والحاجة ويخوذ ذلك في مختلف باختلاف الارزمنة والامكنة لا يمكن للمفتي ضبطها بل هو ليس بظيفة المفتي ولا متعلق به كالحكم كذا كل شيء لا يقتضيه  
 به العادة او شك فينا لا يجب بعد فرض عدم دلالة لفظ العقد عليه باحدى الدلالات الثلاث ولا دليل شرعي يقتضيه وقد تقدم في باب البيع فيما سددج  
 في البيع ما لا يرفع تام في المقام بل هما من ولد واحد نعم يحتاج الى النظر في كون لزوم هذه الاشياء على المشتري لا يقتضي على المستاجر على الجها بعد علم الوفاء  
 بها او بعضها وانما في بعض النسخ التي دفع عليها العقد على جهة تقسط الاثر عليها ثبت جباراً لتبعض بها وانما ما وجبت بالعقد لا يفتقها  
 المستاجر بل يملكها لكن على جهة التبعة فلا يعاقب جندش بشي من الغرض ولعل الاخير لا يبر من قوة ومثل ذلك يجري في بعض نواع البيع واشبات  
 الجها ومع ذلك لا يجرى الاجماع وجهه خصوصاً في بعض الاشياء والمسئلة غير مخرجة في كلام الاصحاب فلا حظ ما تقدم لنا في كتاب البيع فان لم يفتق  
 في ذلك وغيره والله اعلم وان كان قد استاجر الدائرة لم يجرى جرب معلوم فلا بد من مشاهدة الارض او صحتها لاختلافها بالصلابة والرخاوة  
 وكثرة الجحارة وقلة ما يخوذ ذلك فند وان احدهما يحصل للغير بل على التذكرة انما لا تقرب بالوصف لانها لا تختلف فيبعضها صلب ضعيف ثم  
 على الغير استعمالها وبعضها خويلد بعضها بنجارة تتعلق بها السكة ومثل هذا الاختلاف مما يهتق عليه المشاهدة دون الوصف في الاختلاف  
 تختلف بالشد والضعف والنجارة تختلف بكثر العدد وقلت وان كان قد يناقش بان الوصف اقرب الى الكشف من المشاهدة لظاهر الارض الذي  
 قد لا يبر بجبال ماص الى العمل ودعوى ان المواد بالمشاهدة حسن حصول عزمها قبل ذلك واضحة الخالف لظاهر كلامهم والتحقيق ان دفع الغير بكل  
 عن المشاهدة والوصف التام وكيف كان فلا يحتاج في مقرر من المثل الى ان يد من ذلك بعد فرض كون الذي يراه غير جرب معلوم وقد شهد  
 او وصفت ولا اكتفاء للعادة في ممر السكة ومقدار نزولها في الارض كل من التذكرة التصريح به بل قبل ان لا يحتاج الى تعيين الثور ويحتمل لان  
 تكون الاجارة او تدفع على غير فائز لا مدخلية لغيرها بالمشاهدة او الوصف في ذلك نعم قد يعتبر فيها عدم الاهتمام كاحد هذين ويخوذ ذلك في  
 لعل هذا الموال الذي يريده الفاعل المزبور هذا كله في التقدير والعمل ولما ان كان قد استجرت الدائرة لعل مد كفي بقدر المدة عن مشاهدة  
 الارض ووصفها ثم الظاهر وجوب ممر الدائرة كاصح بذكره في القواعد وغيرها لاختلافها في القوة والضعف على وجه يحصل الفرق باعتبار وقت الحرج  
 وكثرة تمر غير فز في ذلك بين وقوع الاجارة على غير الدائرة وفي الذمة من هنا تعلق محكي التذكرة والبراب وجامع المقاصد لكل موضع وقع لفتق  
 في بعض ملة فلا بد من تعيين الظاهر الذي يعمل عليه لان الغرض يختلف باختلاف الدائرة في القوة والضعف ان وقع على علم معين لا يمتنع في معرفتها لانه لا  
 يحتاج في بلغة الفاعل في القواعد وجوب تعيين الارض مع ذلك بل احداً الامر بانها قال ولو استاجرت المحرث وجب تعيين الارض بالمشاهدة او  
 الوصف في تقدير العمل تبينها او بالمدة وتعيين البقران قد العمل بالمدة وكان وجهه لاختلافها في الحرج لاختلافها في ارتفاع الغرض لتعيين بالمدة فظهر لاشهاد

نق

قيد  
الاعتدال

على ارتفاع الغمر بالضغط المدة وان لم تشاهد الارض لم توصف ولذا جعلوا الضغط بها مقابلا للضغط بالعمر والاشكال في محال المطبوعا ان  
الحزب فلا بد من مشاهدته الثوب ويذكر ثوبه اوتام حاله وحضه وان يذكر الارض كنهها تكون صلبه وحره ولا بد من ذكر المدة وفيه ما لا يخفى  
من عدم الاحتياج الى المدة مع تقديم العمل بتعيين الارض كالاحتاجه الى تعيينها مع النقطة بالمدة على الاصح وكذلك الكلام في جارة الدنيا بالنسبة لمتسا  
معينه فلا بد من تعيين وقت السير بها وانها اذا كان لا يشاء الرقص وجميع البرهان لان يكون هناك عادة نبتت عن جوارح تلك الانصار والاعراف  
العتاج اليها فاذا اختلفت جوارحها اختلف ما اذا لم تكن فان عدم التعيين يعود الى الغرض بل في عدد ومع صدق كونه لا بد ان يكون من عين غير السبل  
ان تكون المنازل مع رقة معنادة ولا يخفى ان الى التعيين المزبور ويرجع عند اختلافه الى المعطيات بل في محال كونه لو لم يكن للطرز من انزل مع رقة  
فالاولى من العقد والرجوع الى المعاد في غير ذلك الطريق كما انه في عدد ومع صدق كونه تعيين الاولين بما اذا كان السير اليها بل كانهما سبعا للعنقدة كنعش  
وعرفه لا طاحنه اليه من اجل كونه كعين وللمدة وفيه ان الطريق البطلان لا يخفى العزب كونه هو حقيقة التمتع وغيره من اطلاق مثله واحتمال عدمه  
في خصوص الغرض وعدم قدره كما ترى نعم يمكن ان يكون معلومته محتملة مثل ذلك السير العظيمة فكشف عن عدم وجوب ذكر ذلك مطلقا وانه يكفي  
تقدير العمل بقطع المسافة العتمة من غير غير الوقت ولا المقدار مثل الاستعانة على الجنازة والحياتة ونحوها من الاعمال التي لا عرفة بعد الغرض  
فيما لذلك على وجهه يمكن فراه حاشيها لاجاره ولو لا انها من اجل البيع ويكون الحكم فيها وجوب الاجابة على كل ما بالطلب لذلك وان لم يكن  
هنا ما عاين واعتاد لعله لذلك فلا خلاف ان المقدار ما عرفت كونه في ذلك كابل باظهار الحكم من الوسيطة والكل في عدم اعتناء المانع هذا انما هو كونه  
اذا عرفت شيئا من الزاوية الطريق في المترك الركوب بالجل والتمسك او القبت بعد ووثق ذلك ومعاها ونحوه عن الكافي في مقامها الحصر وهو حق جدي  
ويحتمل ان يشاهد ان فصلها بجلا او غير ذلك لعلها انما يكون منعها من ان يكون في الغائب بالاختلاف في الاشكال لا اطلاقا  
ويرجع في الشاويح زمانا او زمانا الى العادة ان كانت يقتضيان بالسوية مع تساويها والاصول لا وقع فيها من التفاوت ويرجع بينهما في تعيين المسافة  
اذا لم يقع في الشرع الذي يثبت كونه وليس هذا من الجمل والمدة في عطف الاجابة الذي ليس مقتضاه الامكان للمنع من تدخل اليد وقد حصل ما عرفت من ان  
عدم التصريح عدم يثبت اليها لزوالتنازع في غير محله وكذا في ما في مع صدق ذلك من ان القول بالفرقة بعيد لان محلهما الاشكال والاشكال في عقد القاء  
موجب للمبالغة ومقتضى الى التنازع ضرب من الاشكال المزبور خارج عن مقتضى عقد المعاوضة وانما الفضاخ اختلاف الاشكال في غير التعيين اذا كان  
الاستيفاء لا يثبت في باعيتها المدة او بالقرائن على سبيل الاستعانة والاشكال في بطلان العقد معه كالا اشكال في حقه مع التعيين  
ولا يخفى ان في غير ذلك عدم الشك في كون التصريح صبطا في كل منهما ومن ان كل مظهر لك ما في مناقشة الكركي للفاضل في عقد المظالم وانما  
طالع هو العالم واذ التزم دابة مثلا فان عليها نداء عن الجادة او صحتها كك او كنهها بالتمام من غير ضرورة وانما ذلك مما هو خارج عن زمن  
بالاختلاف كما عرفت في محال كونه بل عن العتمة الاصلية بل في الاشكال لا بد من تعدد بفعله وانما لا بد من جمل العتمة به وكذا كنهها بالتمام وانما  
على السير الاصل في التزم وتوقف استيفاء المنفعة عليه في الجادة والاشكال في محال كونه بل في العتمة عطف الاجارة بل في عقد  
ولك وحكي المطبوع والمخالف ويرى موضع من كرم التصريح بعدم التعمان او تلف مبلغك وفي مع صدق ما لا يخفى من قوله الاصل فلا يقتضيه العقد  
الافعال المزبور في كماله دون مباحصه فلا يثبت عليها ضمان بل لا يشك في كون تلف بعد جزا لان يكون التلف لها كالتلف باستيفاء  
المنفعة العتمة عليها ومن ذلك يعلم ان موضع من كرم من ضمانه جناية الضرب وان كان على المضا لان لا بد من سقوط بالسلم منه جناية الا يخفى  
والراضى العتمة بينهما انما اخرج من باعيتها عن التعيين الرضا في مثل هذا الموضع انما يخرج من التسبوط كونه لا يخفى ايضا وكذا الرضا لا يخفى  
ما يربطه صفة العتمة كما عرفت طاهر عتمة من صرح غير ها كل ذلك البعض ما عرفت او يجهل لكن صرح غير واحد في ضمان العلم والضرب العتمة لثابت بل عن  
حدود ذلك منه ضمان لان الجمل كونه الى الاحكام بضمان العلم بل ان ظاهرهم لو فاقوا على ذلك بل عنه في موضع التصريح بالاجماع ويمكن  
حمل كلامهم على انما في العتمة فلا يثبت في ما هنا انما يوجب كونه جبر او جبر من جناية الضرب وانما يوجب كونه جبر او جبر من جناية الضرب وانما  
او يحيل الاجماع فاراد الله هو العالم ولا يصح اجارة العتمة للسكنى والطرز والطرز من اوله من اوله والبناء والجميع الامع التعيين بالمشاهدة او بالاشارة الى  
موضع معين وهو عتمة من جملها التي لا جارة ولا تقتضيه اجاره في الدفعة من ان يضمن من الغرض الناشئ من غرض الوجود واعتداله فتمت بحسب الموضع  
بالصفاء الاضحية اليها في غير الحياتين ولذا يجوز التسليم ومن ذلك تعرف ما في ذلك من النظر في المتن بان الوصف المرافق اليها كيف يجمع الغرض  
الغرض بينه وبين العتمة الموصوف غير واضح وفيه ما عرفت ولعل طرا في القواعد غير ها لا كذا لما اوصف منزله على المدة وصف العتمة كالمقصود  
الكل ما عرفت من الغرض في غير الله ان يفرق ارتفاعا بخلاف استيفاء الحياتة والاشارة ونحوها فانه محذور الاجارة والذية فيها  
للاصل لعدم الغرض في غير الله انما في العتمة فلا بد من تعيين التصريح وقتا للغرض الناشئ من تفاوتها في الصفة بطور وسرعة  
ومن حيث الغرض بدون التعيين كونه ما سمعته في الاجارة على الحزب عتمة اما اذا كان التعيين بالعمل فيخرج الى ذلك لعدم الغرض في حقه مثل الاجارة  
على حزب معلوم فانه لا يحتاج فيه التعيين الدابة كما عرفت ولو استأجر حقه من او غير معين فلا اشكال في الاختلاف في القواعد لا بد من تعيين  
الارض بالمشاهدة او بالاشارة الى موضع معين على وجهه يفرق عن الاجارة ونحوها فانه لا يشك في المشاهدة او بالاشارة الى مكان الوصف  
لمشاهد المشاهدة في ذلك وهو يتبع التعيين المزبور في حقه من الارض فلا نكح مشاهدة وطعته وسعته من الارض او وصفها بما  
يرفع الغرض ثم لا يثبت على حقه من مثلك في موضع منها عتمة من الاجارة بسيد المشترا احد منهم يتبعها من احد لكن لا بعد العقد بل لا يبعد استجار



[illegible]

الدائمة باقزادها استحقاقها في مقابل اللبن وحده لا يجوز ان يكون في مقابلته الجميع بل في تلك الاجزاء المقصود مجموع ما ذكر من المنافع مع اللبن <sup>جواز</sup>  
 مع بعض متعلمها عين ذاهبة للنقص وهو الابر وفعل البئر في الامم ثم قال ويمكن ان يفتقر على تقدير كون المواد المجموع من اللبن يكون تابعاً اكثر  
 فتعجزه وقلة بقية اللبن ان كان اللبن مقصوداً من جبره وبقيت النتائج الحكم المخالف ما لا يثبت للمتبوع ومثله القول في الصبي لكونه لا يفتقر  
 عليك ما في الجميع خصوصاً دعوى التسبب الزمومة التي هي مع هذا خلاف الواقع ان اردت بها بالنسبة الى القصد والعرض خصوصاً بالنسبة الى القصد  
 والعرض خصوصاً بالنسبة الى الصبي لا ادعى ان تركها بعد الدليل ولان الاجارة لثلث ذلك تكون على مقتضاها لاجرة التعدي من جبر المقام فامور  
 علمه والابر وان كانت بلغت الارض لا الرضاع الا انه هو المراد بولكن عبر به لعلية الرضاع بالارضاع ومن هنا يجوز استبعاد اشارة لرضاع الصبي  
 ارضاعه كافتقار القواعد على غير ما بناء على القطع بعدم خصوصية المرأة كالقطع بعدم الفرق بين الحرة والامة والصبي وعجزه وان كان لا يبر  
 بالابر الا ان يبر بل بما قطع بعدم خصوصية الرضاع يجوز استبعاد اشارة للحك بما يؤيد ما رد في النصوص وعلى عليه الاجماع من جواز اطلاقها كذلك  
 وما قطع عارضة تصح احادته كما عرفت فيما سبق ثم لا يتعدى من ذلك الى جواز استبعاد البئر للاستقواء منها ولا منعت جميع المقاصد وعلى  
 الحاشية وموضع من المذكور ولا الشئ للاستعمال والطعام للاكل كما صرح به في عدل ظاهر السراير الاجماع على ذلك نعم قد يجوز الاستثناء  
 من البئر عند اطلاق اشارة البئر لان من عادة على وجهه يكون كالشرط وكذا لا يتعدى الى جواز اشارة الشجر لغيرها والابر لغيرها بل لا  
 الا على من الظرف والاستصاص ما فيها ولا الى غير ذلك مما فيه اطلاق عين الاما قام عليه الدليل الا كما عرفت من الصبي ومن استبعاد الفحل  
 للضراب الذي يمكن تحصيل الاجماع على جواز مضاف الى التسبب ومن استبعاد الحمام وان استلزم اطلاق الماء كاعن الايضاح وحواشي الشهاب  
 الصبي به بل يتأبى كون هو المقصود على انه يمكن ان يكون في ذلك في شرائط البذل للعادة لكن في القول بعدم الحكم من منع واجارة الحمام بل يثبت فيه  
 واستعمال الماء تابع ويمكن ان يربط ما ذكرنا وان كان ما به لفظ التسبب التبعي لله لا ان يرد منها التسبب عند الاجارة لان القصد في حكم التذكرة  
 تارة بنظر الاعيان قد يتبين انها عند الاجارة للحاجة والضرورة كاستبعاد الحمام المشغل على استعمال الماء وانما ذكرنا في هذا المدفوع الى  
 الحمى من الماء ويطلع بحفظ الشارب اعادة السفل والمدفوع لغير الحمام في السفل ولما الماء فان غير مضبوط حتى يبقا بل العوض وكان  
 مراده ان ملأ يدري الناس من دفع العوض بالدخول الى الحمام هو نقل عينه والمنافع تابعة او بالعكس ولعل الاقوى الثاني وان جاز للتسبب او ان من  
 اشتراط البذل للعادة والوضو ذلك ولا يحتاج الى تكلم كون الجميع منافع حتى استعمال الماء وان استلزم ذلك اطلاق بعض اجزاء الماء ضرورة كونه  
 كاتلاف بعض اجزاء الماء ضرورة كونه كاتلاف بعض اجزاء الثوب مثلاً بالاستعمال فان المراد الاستفعا به بعقد الاجارة مجموع اجزاء الماء كالمقصود  
 التالف منها وذلك بان ولو بقصد عقد الاجارة اطلاقاً حتى ياتي بمقتضاها ولا يفتقر ذلك عدم ضبط المدة ولا الاجارة لانتهاص مقتضى  
 من غير فرق بين اول داخل وغيره على ان ذلك لا يرد على تقدير كون الاجارة للحمام ايضا لكن لا يفتقر عليك ان التزم ما ذكرناه اول من ذلك كله ولولا  
 فهو وكلام من يفرق ذلك ان الحمام من الاجارات لا يمكن القول بان من الاجارة للاعتناء بالمنافع عوضاً عن تسبب برائتها لا بدخل تحت عقود  
 المعاضدة ولها افراد كثيرة كما حرمناه في غير المقام وكيف كان فهذا كله اذ اذن الزوج فان لم يأت بغيره في ذلك بل بسبب الاختلاف في شرط الجواز  
 لا لان مالك منافعها بل لانتفاءه لحق الاستفعا بها الذي لا بد لها من التمسك بالحق في كل وقت محتمل اذ لم يعلم متى يرد منها ولذا لم يحرم في التصرف  
 من دون اذنه ولكن الجواز شبهة دام يمنع الرضاع حقاً فافاً للذكر في الفاضل وثاني الشبهة في الاصل اما من معارضته ما سمعت بعد فرض وقوع  
 الاجارة حال عدم معارضة حتى الزوجية لغيره وذلك من موانع الاستفعا على وجهه بغيره عادة ضرورة لعلنا عدم استفرا الاوقات  
 في الاستفعا الذي ليس للزوج غيره من اتي منافعها فهو مسلطة عليها موضع الصوم بدون اذنه بعد تسليم عدم بقاءه بما عرفت اذ لا بد من دليل في  
 اتفاق اربعة الاستفعا في الزمان الزبور كان له لذلك وجوب تقديم حقه على حصة السائر فنفسخ الاجارة في الزمان الزبور وبطلان على الجواز  
 وكذا الكلام في غير الرضاع من الاعمال خصوصاً غير المقيد منها بزمان ولو فرض تقدم الاجارة على السكاح فلا اعتراض للزوج المتساجر قطعاً كما  
 صرح بجبره وليد سبق الحق ولكن لا الاستفعا بها فيها فضل من وقت الارضاع وليس لولي الطفل منعه من الوطى مع عدم ضرر والولادة ما اذا  
 قصر فله ذلك لسبق حقه ولو كان المتساجر للارضاع الزوج حاد ولو لولده منها وكذا عرفت من الاعمال خلافاً للحكي عن ابي حنيفة الثاني فلم  
 يجوز للزوج وما اشبهه لانه مستحق عليها في العادة ولا يثبت بطلانه بالحكي عن الشيخ واصحابه الى ذلك فاشفي الاول فلم يجوز استبعادها ما  
 رضاع ولولده منها لانها اخذت منه عوضاً في مقابلة الاستفعا واغفر مقابلة التمكن والجس فلا يلزم عروضه من قبول الدليل الولد  
 من غير ما هو الانتفاض بالنتيجة لغيره من الاعمال من التمكن والاستفعا والارضاع واستفعا منفعة لا يمنع استحقاق منفعة سواها  
 بموضع ودعوى كون اللبن للزوج واغفر المنع لعدم الدليل في رتبة حصة من ذلك على كل حال فلا يلزم مشاهدة الصبي الذي استحق  
 لا مضاعفة لاختلاف احواله في اختلاف الصبي فيه باختلافه في الصغر والكبر والتمتع والقناعة وغير ذلك فاختلعت الاجرة باختلافه على وجه  
 متحقق الجواز مع عدم دليل في رتبة عدم معرفة ذلك بالمشاهدة التقدير وجب اخباره بغيره ذلك بل هو كذا كما قلنا باعنا المشاهدة في دليل بما  
 اوما اقتضا العلم وعجز عليها في العلم الكفاؤ بالوضف لكن عن الادب على الاجرة في المركب لا باس بر مع فرض انتفاع الجواز بل على جاعلة عدم  
 اشتراط هذا الشرط من اصله لاقتضاه على ذكر المدة وان كان هو كما ترى ضرورة اذ انهم في ذلك في مقابلة الصبي بالعل ما نحن فيه فيكون ترك  
 نقرهم لوضوح ترك اكثر الترخيص للصبي من الوضو مساواة حكم الحكم ثم لو استأجر على وجهه يتحقق منافعها جميع التي منها الرضاع امنك

"تمام"  
 الجمل

حينئذ عدم اعتبار ما هذه الصفة واما تبين الرضعة فظاهر جماعة اشترطوا منهم المصنف كاستغنائه عن قوله فان مات في ذلك قد عرفت ان حاله في  
الرضاع قواعد الاجارة وانما ينبغي الانتباه على المتبقي او كالتبقي دون المشكوك فيه والله هو العالم وهل يشترط ذكر الموضوع الذي ترصع فيه قبل  
الفاصل الفاضل في قواعد الحكم من يتركه وثاني المتحققين والثالث المشكوك في البسوط والوسيلة نعم لاختلاف المحل في النهي له والصعوبة ولو اقرض  
المحفظ وعدمه وعينه تلك ولكن مع هذا فيه تردد ما عرفت من ان من تفاوتوا في امر لا ما يتوقف عليه ارتفاع الجحيم الفاضل الاجارة ولذا لا يعتبر المحل في  
باق الاعمال المتفاوتة بالشيء الى ذلك بل امل هذا هو الاقوى حينئذ قلها فافزع ذمتها في اي مكان وعلى كل حال فان مات الصبي او الرضعة المقتنة  
بطل العقد بلا خلاف ولا اشكال لعدم الاستلزام عليه حينئذ بل بما ظهر من اطلاق المتن كالحكم عن البسوط والسرور والتذكير بالطلاق بموت الرضعة  
وجوب تعيينها كالصبي والمهر الذي لا يمكن ارتفاعه بوصف الكل ولا انقضاءه فيها خالفنا طائفة من المتبقي يدعون ان القطع بعدم العزم منصوص لكن  
في عدم وقوع صدق ذلك وبالحكم السرور والحواشي في قوله تلك بما اذا كانت معتبرة ومقتضاه حينئذ ما صرح به في الثلاثة الاولى منها الصبي مع عدم تعيينه  
لعله الاقوى حينئذ فلا تنفخ بالموت كغيره من الاعمال المستاجر عليها في الذمة يخرج حينئذ لغير الشئ من تركها كما في القواعد وغيرها مما قبل وقد عرفت في  
الصبي يعتبر ان يخرج بناء على ذلك الاستحباب بل عليها عدم انقضاء الاجارة بعدم بقائه العمل المستاجر عليه بعد فرض كون الذمة ثم ترصع عليه دفع ذلك  
المستحوصان من العمل المستحق او كان اصل الاستحباب متمنا لتعدد ما لمرة جاز حينئذ وقد عرفت في الاولى مع احتمال انقضاء الاجارة في الاحتمال لبقاء العقد في الزيادة  
لصبره وانه كالمعين الذي قد تقدر ولو اطلق العقد قبل بل على المباشرة وعلى المضمون وجهان وعلى الاول لا يحل من قوة التبادر ومن هنا قال في  
عند ان لو دعت الرضعة الصبي لاعتادها فلان لا يرب عدم استحقاق الاجرة لعدم العمل المستاجر عليه والتبرع بارضاع الجارية يترادف مع كماله وسبقه من العزم ولو  
اختلت المستاجر والرضعة في ارضاعها نفسها او ارضاع غيره ما وعدم الرضاع فالظاهر تقديم قوا الوادعة لانها امنت ولا يترادفها وانفسر الاسم لعلها  
بل لا يترادفها والله هو العالم ولا فرق في جميع الاحكام المترتبة بين الامتياز والحق فان السيد يجوز له اجارة استلزامه وجبرها عليه لانها ملكه من غير  
فرق بين العترة والمدة واما الولد فم الظاهر عدم ذلك في الكاتبة ولو شرطه والمبعدة الابان من كين البسوط وموضع من الزمان له ان يجبر  
المشروط وهو كاتري نعم قد عرفت وبالحكم كره وترد مع صدق ان كان لاحد من ولد ام يجرله ان يوجرها الان يفضل عن ولدها وان كان مملوكا له  
لان السيد انما يملك فاضل حاجة مملوكه فليترك فرق بين المملوك والحر وانما يتبع عليها الرضاع ولذا ما عرفت لو اقام من رضعة غيرها او رضعة كان له اجارة  
ولو كانت الامتياز وجبة حرة عليها ما عرفت من حكم الحر بالنسبة الى السيدان وعدمه وكيف كان فلو مات ابو الرضعة لم يطل  
ينبغي على القولين في موت المستاجر وقد عرفت ان حالها ما ساقا لكن عن اثر البطلان مناع قوله بعدم هناك ولا تراه وجهان والله هو العالم ولو  
استاجر شيئا مائة معتبة لم يجب ذكر قبض الاخر في متن العقد على اجزائها عند الاطلاق الا انه سواه كانت المدة قصيرة او متطولة خلافا لبعض  
العامرة فاجبه ان كانت سنتين فصاعدا احد واسم الاحتياج الى قبض الاخرة الى المدة على تقدير الحق في الانقضاء بثلث اثنين وغيره وذلك ما يشق  
يتعلقه ومنه مع انقضاءه بالانقضاء عن التبيين الجميع على عدم اعتباره ذكر القبض فيه وبراءة المدة التي جعل لها قبضها وتلفت اشائها انما يترجم بها على  
لا يصلح معارضا للاذلة الشرعية نعم لا بأس بذلك مع التفاوت وبدونه لكونه حينئذ من الشرط الذي لا خلاف في جواز فلو تلفت المهر في اشياء  
المدة كانت ليرة ما مضى بحسب ما شرط ولو كان الثلث في اشياء مائة من المهر لم يطل على اجزائها كما لو لم يكن كرتب طائفة العقد وكيفية القبض ما سمعته  
سابقا والله اعلم بجواز استحباب الارض لتعل مبيد وغيره من الانفال لا يجوز للاختلاف اجده فيه بل عن كثرة الحق يشترط الى الامتياز لان ذلك عزم مقصود  
محلل مقصود فيبطله اطلاق الاجارة فظاهرا للحكم عن ايجافه من عدم الجواز لان تعل الصلوة لا يجوز استحقاته بعد الاجارة بحال فلا يجوز الاجارة له  
وهو كاتري غلط واضع ضرورة الفرق بين الاستحباب على الصلوة وبين استحباب المكان واللباس للصلوة فيرفع فجامع المناصدا المسالك لا يشكها  
حرمة المسجد لا سيما للمعين الوتيرة في ذلك والملازمة على الفرض مجاز لاعتبار اعداها والما اعد له المسجد كالاخرة على ما يقتضيه الاذان من مبيد  
له ولها الملك من الارض يمنع كون المسجد اسماء لذلك بل هو لا يحل من منافع خصوصاً للمدة الطويلة كالمائة سنة ونحوها وبر ما يؤيد والملازمة  
المعظم منها اسم المسجد عليه والاصل فيه الحقيقة فيكون من المعلوم كون غرض الاحتياط او على وجهه من حيث منع المانع من استحباب المكان للصلوة فيه  
فراهم من المسجد منا كونه محل السجود ونحو الملازمة في مكان المصلي في التحجيز في الدار وما ادم اعدا ومكان مخصوص للصلوة كما تقدم بتحقيق  
ذلك في محله والله العالم بجواز استحباب الدوام والاعتناء بان تحققته لهم ما منعت حكيم مع بقاؤها وان كانت تارة ولم بعد انما غالباً كالتربة  
ودفع الرومطة الفتر عن نفسه والضرب على سكة توازن بها ونحو ذلك وفاقا للحكم على الشئ في المناصير والشهيدين وغيرهم بل عن جميع البركات  
ان لا يشك في حصول نفع مقصود محلل للاطلاق ان له الاجارة وعدم الشقة ذلك بعد فرض تحقق المنفعة الزبورة وليس قول المصنف ان تحققته  
الحق تردد واما في اجادتها هذه المنفعة بل المتردد في تحقيق منفعتها كما في ذلك بل المقصود جواز اجادتها هذه المنفعة عند تحققها والا كانت المناصير  
سفهية بنحو ما سمعته سابقا في بيع ما لا منفعة له بالاعتناء والغير ما من يجوز اذا تحققته وان كانت تارة فحبة المحطة بجوز بيعها مع الحاجة اليها  
لنحوه ونحوه كذا عرفت بالكل من انصاف الزبورة الذي يترجم الفاسدة عن كونه اسفها وهو المداومها هناك على الارض واحتمال عدم الجواز من مع  
تحقيق المنفعة للشك في تناول مثل تلك في غير محله كاحتمال عدم جواز اجادتها لعدم صحة وقفها وعدم ضمان منفعتها للو غصباء وبنزول  
منع الملازمة فان حر دام الولد يجوز له اجادتها ولا يجوز وقفها واثابا منع عدم جواز وقفها المنافع الزبورة وكذا يمنع عدم ضمان الناصب في

في المقام

الجانبا ومقابلتها بما لا يتجاوز الاستبراح اخصا ام اعم عدم مقابلتها بما لا يتجاوز الاستبراح اخصا ام اعم عدم تحقيق المنفعة التي تقدمها الاخرى كمنفعة الرقي  
 هي كذلك لا يتحقق جواز الاجادة بعد التحقق من ذلك كله يعرف جواز استنباط الثمن وغيره من العلمات التي بين المجلس والشجر لا يشترط  
 عليها ويطرأ الدابة وما لا يستلزم ان يظهر ان يتخذ ذلك فان لم يكن كذلك فلا يتجاوز ما لا يمكن من بعض ما في كلام جماعة من اصحابنا وهو  
 انما لا يتجاوز جمل عشرة افرق من ضربة مثلا فاعلم ان اعتبارهم في جعلها او كانت اكثر من معتد بها لا يبره خصوصا ما في اوله من الموازين فان كان اكثر  
 المحل اعمد هو المستاجر من غير علم من المورج لضرورة الشك عن الزيادة وبعض الدابة ان بلغت لتحقيق العدد ان الوجب لك كما صرح بذلك كله الفاضل الكوكبي  
 والشيخ الحكيم عن مبسوط بل قال الثاني منهم انه لا يجب فيه ولعله كذلك في غير ما ذكرنا الاول منهم انه بعض ضفت الدابة وكان لا سند للثمن الى قبل الجمل  
 ما دون منه وهو غير مضمون والاخر غير ذلك نظرا الى التفاوت بعد نسبة الثمن الى المجموع كمن يرجع نفسه في احداث جرحه او جرحه لصلته فخره المجمع  
 فانه بعض ضفت الدابة وفيه مخالفة لفظ الفتاوى ومقتضى الحكم من اجمع الخلاف في الفقرة ويرد ذكره بل في الاول نسبة الى الاختيار ايضا ولعله اشار  
 الى خبر ابو ولا يخرج اصله من خبر الملقى خبره عن اهل الدالة على ضمان الدابة فيجوز ان المكان المشروط يتناول عدم الفرق بين سائر القدي على  
 ظاهرها الدابة في مجموعها بل في خبر ابو ولا منها التصريح بل في قيمة البند ومنه يظهر ما في ذلك من احتمال التوزيع على الاصل والزيادة من ضمنه فيسط  
 الزيادة لان الثمن مستند الى الجمل فلا يرجع ولا يستلزم ان ينصف مساواة الزيادة للمنافس وهو محال في التوزيع على المحول ممكن بخلاف الجمل  
 ضرورة مخالفة لما عرفت ايضا على ان الثمن قد يستند الى الجمل الذي هو غير ما دون فيه صلا ومن هنا استوجبنا لا بد من بيانها حتى عن ضمان اجرة  
 المثل المجمع لا للزيادة خاصة لان المستحق انما يحكي الشئ من الاعلى ان لا يكون معها غير ما اذا كان صان غير الثمن عليها فيستحق اجرة المثل على  
 المجموع قالوا وانما يكون اجرة المائدة وطل جمعة اضعا فاجرة المنسب لحدما واستوضح ذلك لاجرة المائدة وحدها والخلف كذلك فانه لا اجرة لكل اجرة  
 في التقار ولجميع الجمل في غير محل خبره ولا في كلام الاحصاء على الغالب الاكثر وان كان قد يناقش ولا مخالفة لظا بعض النصوص في بورد ولبنا  
 بان مفروض البحث الاستحوا على الشئ لا بشرط فلا يخرج عن استحقاق حملها ايضا غير ما معها بعد جهة العقد الذي لا يتوقف مقتضاه والتفاوت  
 الذي ذكره بتدراكه بملاحظة اجرة المثل للزيادة جمعة واخر من ذلك كله ما عن الفقرة والغنية في مقام من ان عليه اجرة الزيادة بمقتضى ما استاجر  
 بل انبها الاجماع عليه وهو مع مخالفة لقاعدة ضمان الفاضل دليل عليه ويمكن حمل كلامها على غلبة موافقة الشئ لاجرة المثل وعلى كل حال  
 فقلنا ان القوة ما في المتن مع التقيد الذي ذكرناه بل الظاهر لو وقع منه خطأ لعدم الفرق في اسباب التقاضي بين العمل والخطا بل هو كذلك انما يقع  
 بالتعبد لاجبنا اجلا بالاحال بل الموجب نفسه على عزه بل بقوى ذلك ايضا فمؤنة للمورج مدالة عليه بل ان لم يقصد التمسك لعدم علمه بالاحال اذا فرض  
 وقوع ذلك منه خطأ لتحقيق الفرق في العمل بخلافه طعام الغير لا اكلهم ولو لم يكن منه ولا ند ليس ولا شبهة فله العمل فلو علم انه هو المستاجر  
 عليه لم يكن عليه شيء للاصل السالم من المعارض هذا كله مع جعل الموجب بالاحال اعمام علمه فقد طلق الفاضل الكوكبي عدم ضمان الدابة بتقريب الموجب  
 بحمل الزيادة مع علمه بالاحال عن تركه الزيادة في لزوم الاجرة للزيادة ولذلك ان كان في غير محله مع فرض كون المحل المستاجر والامر بل انما بالكل  
 كذا وبه شبهة التحمل كذلك ايضا وان علم المورج بكونه بوجهه هو لا ذلك بمنزلة الاذن في عمله بل هو شبهة المعاطاة فلا يكون الموجب مستبرا والسكوت  
 مع العلم ليس بوضع جميع ذلك كما هو واضح فاني في ذلك فلو كان المورج عالما بالزيادة ان لم يقبل المستاجر شئ وياشر المورج التحمل فلا شئ على الشك  
 فربما بين ان يصنع المستاجر على الارض فيجمل الموجب على الدابة وبين ان يصنع منهما المستاجر وان اتم المستاجر في الثاني لا من نظر وكذا ما في صد  
 من عدم الاجرة له لغيره بمحلها فبقية ان يجب عليه رد ما اذا قال في محال لزوم الاجرة لانه كالمعاطاة في الاجارة ولو اجبر بالزيادة وقال له  
 فاجابة المورج لزمه لاجرة تمام يظهر ارادة المجابة من الامر وان كان قد اعتبرها المورج وحملها هو او غير المستاجر بالتحمل لرفضه الشئ ارجه ولا  
 فقرة للاصل السالم من المعارض من غير فرق بين الخطا والعذر وبين علم الشئ وحمله بل او امره فنه تحملها اجلا لم يكن عليه شيء بل عمله كذلك  
 لو كان قد هبها التحمل المورج وبفعل المورج كاعن كونه قواه لكنه رد وفيه ذلك نعم لو كان عالما تحملا من دون امر لزمه الاجرة قطعا كما في صد  
 وان كان المورج عالما بل عمله كذلك ايضا اذا كان جاهلا ولم يصدر من المورج ما يقتضيه الضرر اما لو امر المورج بالتحمل مع علمه في المستاجر والزيادة  
 في لزوم الاجرة نظر كما في صد وكيف كان فيجوز الزيادة حيث لا يكون اذن من صاحبها البير بل المبلد الاجرة بل ذلك لو لم يعلم المستاجر في  
 المورج الى المبلد المنقول منه فلان طال البير وما الى المنقول البير فانه لا دليل على وجوبه لك بل على مقتضى اطلاق ادلة ظاهر بل عمله كذلك  
 الى المبلد الاجرة فلا يجب عليه الا رد المال الى اي مكان واي زمان وكذا كل حق هو مك فتمجيد ولو كان المعتبر المحل اجنبيا من غير علم او من غير علمها  
 فهو مستند علمه باضمان الدابة لصاحبها الطعام لما ذكره في فقرة الزيادة للمورج في رد ما عرفت من غير فرق في ذلك بين عمله وخطاه ولو  
 العمل بعد كل الاجبة احد المتأخذ فان كان عالما فهو كالمورج وان كان جاهلا وقد اجبر الاجبة كذا يانهو كقولنا الاجبة في الاذن عدلنا الكيل  
 والاعداد والافلا في المحكي عن جميع البرهان ولو كان باذنها من دون علمها بالمقدار فنهذا لاختلاف احداهما الحكم كالثاني ان الضمان لا  
 فان كان الثلثة احقا لات حملها ان كان في ذلك كما اذا كانا معا ما المعتبر بها الثاني انه كاعتبا صاحب الدابة للاصل الثالث انه كاعتبا صاحب المحل  
 في ذلك لا مدخلية للاذن في الضمان وروى كونه بالمقدار الخاص في الزيادة لاذن فيها فاحملها بقية فلو لم يرد فنهو عليه الضمان لو علم العالم انها لم  
 عليه شيء لعدم بيان عدم عزمه كما هو واضح ولو اعتبر تمامها لكان جاهلا في الزيادة ففي ضمان الدابة واجرة المثل تطرد ولو كانا عالين فلا ضمان للزيادة  
 في ضمان اجرة الزيادة وجهه ولو كان التحمل احدهما فان كان المستاجر فالظاهر مساواة حكمه لاذن كان هو المعتبر مع ذلك وان كان صاحب الدابة



يكون لرب من ذلك كله ظهر ذلك الحال فجميع الصور التي تصور في المقام وان ذكرنا المهم منها واداه هو العالم الشرط الخالص ان يكون للمنفعة مباحة فلو  
جره منسكها لجره فخرها او كانا لا يبيع بغير العتق او لجره الجمل البعسك او جارية للعتق او كاتب البكيت لجره ونحوه لم تنفع الا جارية واما بغير  
العتق وانما جارية لا مكان لا انتفاع في غير العتق والاول اشبه لان ذلك لو تنافس ذلك العقد كان تقدم الكلام في ذلك كله في باب الكاسب فلا خلاف  
في كنه كان في جوار استبعاد الحائظ الزوق للشرع قبل العتاق بل في ادبي فتم واختاره في التفتيح واستحسنه لك وفيه تردد في القواعد بل  
نعم في محكي الخلاف والمبسوط للمنفعة لانها منفعة ليس لها الك من هذا الاستقلال بالحائظ والمحق الجوار مع عدم التفرع كان كالجارية الكتاب الذي فيه  
فقط جبهه المنفعة من الشرط الا ان تكون للمنفعة مقدار واحد في ثلثها فلو جرح عبد العتاق بجملة المنفعة ولو ختم البشع في حرمة العتاق على البيع عندنا ولكن  
يتردد من ذلك ان ولو جارية من البيع لا حيا لها من العتق لانها لا يجره البيع وقد اشبعنا الكلام في البيع على وجه يتفاد منه تفصيل المسئلة منها فلا حظ  
بما لم يلو استنجر لاحتمالها من العتق وشبهات فتنه المجرى من قبله اصله واستبقاه منفعة لجمع ولم يتمكن من جبره على اجتهاد العتق منه وتكون ولم يفعل  
لاجره عند الشيخ وبها حكى عن كره الانفساح المقدمه تارة فلا ذلك منزلة الثلث قبل القبض المفتوح لا انفساح في البيع وفي المقام لم يقدح تحقق  
لما وضعت جديده وفيه ان الاصل عدم الانفساح وانما جرحنا عن الثلث السماوي بالنص فيجوز غيره على الاصل ومن هنا قال في ذلك بتعالم جامع  
سدا الظاهر ان سقوطها مشروط بالفتح لتعدد حصول العين المطلوبة فاذا فتح سقط المسمى ان لم يكن دفعه والا استرجعه وبهذا صرح في عقد البيع اشار  
اصنف بقوله وهل لمان بلترم وبطلان الجور بالثبات فيه ترقد بلعزف والظاهر ان بلان انما جرحا لا يمكن القول بلزوم ذلك عليه لصاله للزوم  
ليس له الا المنفعة التي قد تفتت على المالك العاصب فله قبضتها ما كان للجور المسمى الا ان كان كانت الجارية من عقود المعاوضة التي تقتضي عوضه  
ملك بملك وقبضا بقبض لان الثاني منها ما كان غير معتبر في الصحة بخلافه من فانه منها ما كان باجناد ما لم يكن بعتا معا وما كان لا يجزى من غير ذلك  
فجميع عقود المعاوضة ولعل منها ما لو ائتم المالك المبيع على المشتري قبل قبضه فان المشتري انما يبيع بين الفسخ وبين الاضواء والمطالبة بالمثل والقيمة  
ذلك لانه اجتمع فيه امران احدهما قد تسلم العوض والاخر ما شتره الا ان مال الغير يتغير في الفسخ نظر الى الامر الاول والمطالبة بالقيمة تارة اخرى  
لنظر الى الامر الثاني ولو سلم بعد استيفاء بعض المنفعة فمن المذكورة الجحار اية لكن لا يخلو من نظر لصاله للزوم والعرض حصول بعض المعاوضة  
ما كان استيفاء المنفعة تدبيري كان قبضتها كذلك لان حصوله باستيفائها فنفقه في الاشياء حينئذ مفوت لم يقض المعاوضة في البعض الراو منه والمطالب  
بهم فيستلزم حينئذ على الجحار ما عرفت وبذلك يظهر الفرق بين هذه وبين المسئلة الانية وهي منع الظالم في الاشياء وكيف كان فلو تنفع  
فالم عن الانفساح بالعين بان قبضها منه قبل القبض كان بالجحار بين الفسخ والمطالبة بالمسمى ان كان قد دفعه وبين الانعام والرجوع على الظالم بان  
الثلث عوض ما استوفاه من المنفعة التي هي من اموال الماعز من ثوات القبض الذي هو مقتضى المعاوضة وظاهر المصنف غيره اختصاص بجوهر  
جدا لا لتمام بالظالم دون الجور وهو كذلك لصاله للزوم لاحتلاله ببعضه لكون العين في يده مضمونة عليه فيحقق القبض لكن حينئذ السلم من ضمانه  
وجوب اتي عليه بالانفساح او الفسخ لافضاض قيمة العين بثلث العين كما هو واضح كان الظاهر ان عدم سقوط الجحار للزوم يعود الى ان  
في اشياء المدة للاصل بالضرر بالقبض فليس له الفسخ فيما مضى من المدة خاصة والرجوع ببسطه من المضي على المجر واستيفاء الباقي من المنفعة بعد  
جواز التبعيض المقدم كما هو واضح وان تردد في ذلك واحتمل في ذلك لانه يمكن ان يكون من اضعف ولو كان بعد القبض في ابتداء المدة او في اثنائها  
ام يقبل الجارية فلعلم بل ليس له الفسخ لصاله للزوم والعرض ان كان تمام القبض من المالك وانما للرجوع على الظالم بآجرة المثل بل في ذلك بتعالم جامع  
المناصدا ان الظالم لو كان هو المجر فالحكم كذلك لانه يمكن قد جمعت ما يحكيه عن كره ونحوه فلو طالعنا المدة وانهم المتكسر مثلا وفات اصل الاشياء  
ولم يمكن اعادتها فنحن الجارية لتعدد المستاجر عليها فله من المجر حينئذ بسبب تناقضات من المنفعة وان لم يثبت اصل الانفساح ولم يكن اذ الترتيب المستاجر  
في الجارية مع ثوات بعض المنفعة للثبوت بالقبض لان يبعد صاحبها يمكن منه كبر على جبر لو يثبت الانفساح بل لو كان موصولا لبعضه ببعض  
لعدم التفرع حينئذ فيجوز اصل الزوم محاله ولكن مع هذا يتردد في ثباته من ذلك من ثبات الجحار بالانفساح فيفسخ ببل اختاره في مع صدق  
بقوله في ذلك وان كان قد تناقض منه ببيع ما يدل على ثبوته بالانفساح من حيث كونه تارة معا وان لم يثبت بشئ من المنفعة على وجه ينقطع به صالة الزوم  
الهم لان يستبعد العرض وهو مزيج عن محل البحث فلو تنافس المجر على اعادته على جرح قد فات بعض المنفعة فاجحار بان وان اعاده كما سمعت ان  
فتح المستاجر حينئذ يرجع بسببه ما تخلف من الجرح ان كان سلم اليه لآجرة والأدفع اليه منها ما قابل من استوفاه منها بالخلات ولا اشكال في ذلك والله  
العالم وكيف كان فلا يخرج بالشرط الزوم والاستبعاد للثبوت القاطبة وخصوصا اذا كانت متصلة بالثبوت التي هي المستاجر خلافا للمحكي عن  
الشيخ ولما لصلح عدم الدليل وتقدد التسليم وفيه الدليل عموم او فواو غيره والتسليم واجب على الجارية ثم لا فرق في تقدد التسليم بان  
من جهة الجارية بين الفسخ والشرع فلو استنجر لفتح من محيط وقطع يد محبها واجبنا واعاضا بمخصوصها لكن المستاجر في زمان حدتها ما ارضع  
اما لو كانت السن وجعلها كانت ابدتها كما هو على وجهه فيمنع المصلحة فان زال الا قبل الفسخ انفسخ الجارية ولكن لا يخرج بآجرة الزوم فيها  
من دون اذن الرق بل عتقا فلو افساخها من زور ان لم يكن الاستحسان الاستحسان ففسخ الجارية ما فيها الا باضواء ما منه فهو موقوف على اذنه بل في  
جامع صدق انفساخها وفرض جارية تابدون اذنه في زمان مخصوص مطلق حينئذ عدم الاستحسان فاتفق اذنه الرق فيها ذلك على عادة مقدمه بالحق على



هذا هو الصحيح

لذلك دخلت فيهما بآراءه أو بغيرها فظاهر أنهم وعدوا بحكي برأيهما أو مع نفع ولعله لما في صحيح أبي ولا فقلت رأيهما أو بغيرها أو بغير  
أليس كما يرى من الغل يوم خالفه لكن بينه بعد ذلك فقلت أن صاحب الغل كسر أو بغيره وعقر قال عليك قيمة ما بين الصبي نعيم يوم نزل  
والصبي ما عرف بل لم يجد لك فولا أحد في غير الغلام وإنما كان فيه ضرر على المال إذ أفقر عول فقها يوم التلف عن يوم الغد وأن وعلى كل حال  
فظاهر قولهم فيهما إنما هما وإن كان العقد بزيادة محملها على المشرط خلافا لما عن الشافعي من أن كان المال معهما ضمن الصف إلا ضمن الكل  
أو الموزع على مجموع الفرض ما إن كان العقد شحا والسافة يعطى الحدون بالصف بل في عدد ولو سناجر الدابة لم يحل فقته فزادهم فوفا صبا من جميع  
ولو سلم إلى المورث قال أن فقته وكذب فقلت الدابة ما بالجميع ضمن الصف وحمل النسبة إلا أنه كارتى منافاة لخلو الفضان في الصف والفقر فلا يقال  
على ما ذكره العضاير والدان من أنه لو جرد زيد وعبد الأسد مثلا فزاد ضمن الجارية الصف فوفا كوجه واحد عمدا وأخر باستيفاء قصاص مثلا  
فصرا على أن يكون الجميع بينهما إذا تلف في مسئلة العبد مثلا فلا سند ليدفع إلى ما هو محمي وهو لغيره وللمرطوط على غير وجه الزيد إلا أنه انهم لم يلق  
مقابلته الصف إلا فاعلم بل والفقر عند المال خصوصاً بعد إمكان دفعه في الأصل في الفقد المشرط حال انفصاله الصف من التلف من الزاد  
فتم حينئذ فانه في المباحث السابقة ما عدا منته الحال هنا في ذلك في غير برأيهما الأصل للمسئلة الذي لا في الكلام فيها في غير وكما غضب والله العالم  
وكيف كان فلو خالفنا في القيمة كان القول قول المال لأن كانا العين المسئلة على كل حال من غير فرق بين الدابة وعبدها وهو أشبه بأصله كد  
وفوا عده التي منها أصل البراءة وغيره وما يكون المشتك في ذلك بل لم يحضر في المثال الأول نعم الشفع في النهاية بل وغيره الغل قول المال في  
مطلوب المصوب من غير فرق بين الدابة وغيرها ووضع صفه على كل تقدير بغيره عن العبد عن فائد والله العالم المسئلة الثانية من قبل  
عملا في منته من غير اشتراط المباشرة ليجوز أن يعينه غير بقيقته كما عن النهاية وروا لا رشاد ويرى بل في المنع على الأنف من بل في الشهود  
إلا أن يحدث فيه ما يستوجب به الفضل في صحيح الجرد من أبي جعفر ثم أنه سئل عن الرجل يتقبل بالعبد فلا يعمل فيه ويدع الغل حريته فيجوز  
قال لا وفي صحيح محمد بن مسلم عن أحمد بن أبي حنيفة أنه سئل عن الرجل يتقبل العمل فلا يعمل فيه ويدع الغل حريته فيجوز فيه قال لا إلا أن يحضر فله عمل فيه شيئا  
وفي حيزه الآخر عن أبي بصير عن الرجل يتقبل العمل فيقطعه ويعطيه من يخطيه ولست يتفضل قال لا بل قال بل من نحو جرد من عن أبي بصير  
المرئى عن المختلف في غاية المزداد وفي خبر الجرد الحياط فقلت لا عند الله ثم أنشأ في الباب خطبا ثم أعطى القطن بالثلثين قال ليس كعمله  
فقلت أقطعها واشترى الحياط قال لا بأس مؤيد ذلك كماله عامر بها من الضومر القطن ثمرة فضل الجرد ولا ينافي ذلك ما خبره خلاصا  
فقلت لا في عبد الله ثم القبل العمل ثم ما به من علمان معلوم مع في الثلثين فقال لا يصلح ذلك لأن نعالج معهم فيه قال قلت فلا ذنب له قال  
فقال ذلك عمل فلا بأس لعدم صراحة الأنصلي والكرهية بل لا ظهورها كما لا ينافيه خبر الحكم الحياط فقلت لا عند الله ثم أعطى القطن بالثلثين قال ليس كعمله  
استكم ما قل من ذلك لأن زيد على أن أسفه قال لا بأس به ثم قال لا بأس فيما قبله من عمل فلا يستفضل فيه بعد كونه مطلقا منة على القصد  
الذي هو مقرر من سؤاله ووجه وقوع من ثلثي الشهيد من الجمع بين هذا الضومر والكرهية لا في منظر وأمر دفعه على الجرد الفاضل في عدوك  
وأول الشهيد وثالث المحققين والكرهية إلى أن الهمة للفاضل في الجرد أنه لا يوجب الجرد في الجرد لا بأس كما عن قوله في كتابه إنما الموقوف فما مضى  
لنسخة الوصايل والوفا ما حكاه وفي مفتاح الكرام ليس له في بيعه ولا اثر والظن أنه هو وعقله ثم حكى صواب مجمع لهما في الوفا في روا  
كما ذكرنا ثم إن ظاهرا للفتوى لا كفاة بمسمى الحديث والعمل فيجوز فلا خلاف في الاشتكال في الجواز وفي اللغة لا تحت كما في ضمة الإجماع عليه وله  
لأن كراحد هنا الجواز باختلاف المحققين نعم عن كونه حكى على الشيخ عدم الجواز مع اتحاد الجواز لأن يعمل فيه شيئا من نفعه لكن قد سلف لنا في  
مسئلة الجرد البين فما يمكن أن يكون وجه ذلك فلا حظ وإنما قلنا بينا من النص الضومر محل البحث في العمل العين كماله التعجب  
وعتيا الخاتم ونحوهما أما العمل الصرف كالصوم والصلاة والحج ونحوها فيبقى على أصل الجواز اللهم إلا أن كان ذكر بعض الروايات العمل في العبد  
لا يقتضي بقاء ذلك به وجه يعتبر به جواز قبله لا لأجل عمل قوي منه وكيف كان بحيث يكون العمل في العبد لا يجوز تسليمه إلى غيره إلا بالملك  
لأنما تروى بكه وجه فلو سلمها من غير إذن فقلت ضمن المتعك كما هو واضح لكن في ذلك بعد أن فرض المسئلة على تقديم القبول جواز القبول  
فإن امتنع على المال دفع الإجماع إلى الخالفه فان بعد ذلك جواز التسليم لمعارض حق العامل الثاني وحق المال في تقديم العامل وفاة  
بالعقد ويجعل تسلطه على الفسخ لا غير لأن المال مسلط على ماله بغيره من شاء ومينع من شاء والحال أنه لم يرض بأمانته ولو قبل جواز العمل  
مطحيش يجوز التقبل كان حسنا للصح على أبي جعفر ثم عن أبيه موسى ثم عنده ضمان الدابة المشتكا التسليم إلى الغير إذا رتب عليه وقوعه  
بفسده وإذا كان الضمان مع استيفاء المنفعة لغير المال فسقوطه مع كون المنفعة للمالك أولى واليه مائة في المختلف وابن الجوزي للتسليم من  
غير ضمان مع كون المشتك مأمونا ولكن لا ينبغي بقاءه بكون المدفوع إليه ثقة ولا فالمنع وجه قلت قد سلف لنا في جواز تسليم العين ما كتبنا  
منه المنع من هذا الوجه وإن جواز التقبل أعظم من ذلك ضرورة إمكان عمل الغير وهو في يده وليس له على المال لأن حزمه مع أمره إلى الحاكم  
هو أنه ليس له الفسخ من هذه الجهة وصح على أبي جعفر عن أبيه الذي مسئلة عن رجل سناجر دابة فاعطاها غيره فقفتها عليه قال إن كان  
شرطان لا يركمها غيره فهو ضامن لها وإن كتبتم فليس عليه شيء لأصاها فيه بل لا يظهر في خروج العين عن يدي الأولى ولا يثبت أو الحكم المشتك  
الأول وإنما دللوا السوا عن ثلثها حال كونهما وإن كانا في يدي الأولى ولا يثبت أو الحكم فيها ما ذكرناه ثم كما وصفت ذلك سابقا على  
كل حال فلا ينبغي الخروج عن قواعد الشريعة بغير ما ذكرنا الذي هو عندنا التام من غير اشتراط الكلام والله هو أعلم المسئلة الرابعة في التساخر

هذا هو الصحيح

انهم

الانما

كان

هذا هو الصحيح

ساقط مع تسليم

هذا هو الصحيح







وملبس من الخيش المتنا على حسب ما هو محرم في نقادير الثقافات الواجبة في الشريعة ولو استغنى الجاهل من اربطاعه بقدره ليعطى حق الذي  
 فاحصل في العقد جرة أو شرط أو واحد الإجماع يستفضل بعض طعانه بل كان موضع ما لم يكن في ذلك نقص في منع المستحكما كما هو واضح  
 المسئلة السابعة إذا لم يملك له صانعا مثالا فاحتمل أن ذلك لا يملكه في نفسه فأنه يفتقر في نفسه ببيع به بعد العتق وكذا لو لم يملكه  
 ما دون مولا له للصحة عن أبي عبد الله ثم في رجل استاجر مملوكا فمضى به ما لا يملكه من المال على مولا له شيء وليس له من بيعه ولكن يبيعه فان عجز  
 على مولا له شيء ولا على العبد المملوك عليه الحسن أبي عبد الله ثم ففرض امر المؤمنين في رجل كان له غلام استاجر منه صانع أو غيره قال ان كان صانع  
 شيئا أو ابى منه فواله صانع من ورجع فمات في النهاية ومضى المالك من اطلاقه أو كونه الضمان على المولى ومضى في ماله أو عدم جرحه منه وشعره في مع صد  
 نعم ان كانت جنائنه على نفسه أو لو كان فليدفع المولى برقبته العبد المولى فداؤه بأهل الأيمن من الغنم ولا يشترط في هذا الإيجاد بل في المولى  
 وضام في ذلك من الغنم بالكتبين كان في العمل الذي يعمل فيه من جنس بقر بطون كان بقر بطون في ذمته ببيع به إذا اشترى كان لا يفتقر في العمل للنفقة  
 الاذن في الاضطرار وغيره كما لا يخفى في مقابلة النص الذي مع فرض الاضطرار يتغير ما سمي من الجرح مع صدق من عدم اقتضاء الاذن من المولى  
 في الاضطرار الضمان في كسبه مع الاضطرار ولو يغير بقر بطون المسئلة الثامنة من جنس الحمام لا يضمن الا ما اودع وقبل الابداع وقطره في خطه ولا يضمنه الا ما اودع  
 في شيء من ذلك ولا اشكال بعد حمل الطلوع وعدم الضمان في محكي قضائهم فلم يضمنه وقال إنما هو ما كان في المقتضى على ذلك ففي المراسل عن امير المؤمنين عليه السلام  
 اني بصاحب حمام وضعته عند الثياب وقضاه فلم يضمنه وقال إنما هو من وفي خبر السكوني عن جعفر بن محمد عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 صاحب الحمام فان هب من الثياب فانه اذا اخذ جعل على الحمام ولم يضمنه على الثياب في موضعين أحدهما ان يرضى به والثاني ان يرضى به في خبر أبي  
 الجهم عن جعفر بن محمد عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب قال إنما اخذ جمل على الدخول في الحمام ولكن لم يضمنه من الاضطرار وغيره في خبر السكوني  
 الضمان بالبيع لا يضمنه لصاحبه بقر بطون وهو صنف اقله لا ما لا يضمنه من عدم الزيادة على ذلك لا بالبيع ولا للصحة عن رجل استاجر حماما  
 فاصعه على مناعه فمضى في حاله هو مؤمن بغير قدره لا جرح له لعدم حصول العمل المشاع عليه واهله العالم المسئلة التاسعة اذا اسقط الابن بعد  
 في الله وان لم يضمنه صاحبه بالغلط ولا اشكال بعد معلومته من خبره الامام لم يضمنه من الاسقاط وهو غير ولو اسقط المقتضى  
 في العين المقتضى لم يضمنه بالغلط ولا اشكال لان الابن لا يضمنه الا في المولى في الذم من اجرة أو عمل فيها او مقتضى في عين كاتبة وشبه ذلك مما  
 محله كما هو واضح والله العالم المسئلة العاشرة اذا جرح بعد عتقه مع العتق قول واحد هو ادله ولو نيطل الاجارة ايضا كان المعلوم ايضا وان كان  
 عن ايصاح مع انفال وربما قبل بطلانها فيضمنها السيد المشيئة لان ظاهره كونه لبعض المشايخ لا لاجل من اخصاها الذين اطبقوا على عدم  
 بطلانها بالبيع الا ان يكون قد ابعده على المشايخ فان بعضهم استشكل فيه واختلف في تشوي في المنفعة التي تؤولها العقد من العبد الذي  
 يجب على العبد الوفاء به ان كان مكلفا ولا يرجع الى مولا له واجرة مقتضى التي تؤولها من مولا له وكانت ملكا لمولا له وهذا الحكم اثيره بالاجارة  
 فاعان الشافعي من القدر من رجوعه بذلك بل احتمل طاعة من تخالفوا وان كانا المقتضى واضح الضعف فاصف منه ما ذكره في توجيه من ان الله  
 تولى الرق تقتضي ملك العبد المتنازع فاذا استقر بطل المولى لها فانت عليه فخرج على المولى بوجهها وهو اجرة المثل فكان كما لو اكره على عمل انه كما  
 نرى خبره فان المكره متعذر والعبد لم يملك ما كان للمنافع اليه فلا يستقر ملك المشاع عليه والربا إنما مال عنه مسلوب النافع فلذلك لا يملكه  
 له على اجد ولا مقتضى مدة الاجارة في المشيئة فظان شرط عليه والامع في عتقه لعدم مال على العتق عند الفاضل في القوام لا يملكه  
 كالباق على ملكه حيف ملك بعض نفعه وضعه واضح خبره من المقتضى لما للملك وقد زال وفيه ان لا يملكه اية وكثرة في الخواشي  
 مع صدقها ايضا فانها في ذلك فان لم يكن وجب على الناس كفارتها وعلى العبد نفسه بكتسبها في خبر المشيئة مع فرض العتق الذي كل يوم  
 التفتة ويصرف ما في اليوم من المشيئة وحيتب سعيه على المشيئة من مدته وجهه ان يفتقح على المشيئة الذي قد عرف عدم وجوبها عليه  
 ولو قيل ان حشاش مفاد اجرة المثل لوقية ما اكتسب في ذمة العبد المشيئة كان حسنا بل لا بد من القول به مع فرض الامتناع في ذلك لعبد  
 بينا لما مر في تقديم المقتضى على كل حاجتي الذمة ولو لم يغير ذلك العالم ولو اجر الوصي مثلا صيا لم يملكه بوضعه وشده او كان شيئا بطلان في  
 المتقين بعد كونه وليا فيها فخرج من ضمنه في حق الخبر في الحال عليه عمل البطلان في المثل والاكاد العقد بالاعمال المقتضى  
 في الزمان المحتمل بخلاف ما كان عن الخلاف مع الحكمة يصح ظاهر التحقيق لولا ان مقتضى لصحة ذلك ولو انفق البلوغ فيه فهل لصحة الصبي  
 بعد بلوغه بغير علم اجارة العقد الفضولي المفروض صحة التي هي القابلة لمقتضى لا يملكه ثم واخلت في المصطفى والموافق والاشارة  
 وهو بعد الشبهة والمختلف وجامع صدق ذلك لعدم الولا به في هذا الحال فيكون النص منه ضحوا ولا يمكن فيه عند المص توريد على خلاف  
 الحكم بل هو مما لو وقع الاجارة من اهلها في محله في ذمته لم يعلم لها ما في نفسه ما عرف من انه لا يملكه في المحل المفروض ليس  
 من اهلها ولا في محله الجمل لا مدخلية له في غير حكم الموضع واقعا ثم وفرض اجارة الوالي المنة الزائدة على من البلوغ في مصلحة الطغر قبل  
 فوعده كان الخيرة زومه وكذا الكلام في ما له وليس مقرر من المسئلة هناك وانما هو لانه في مصلحة مستمرة باسرها الزمان عليه ولا يشترط  
 في هذا الصبي الزومه الى حال البلوغ والوقوف على الاجارة في غير مقرر من عدم الولا به لاجل عدم البلوغ والشد عليه ولو في مصلحة وبذلك  
 لان الحال في موضوع المسئلة فلا يشك ان فرض موضوع الاجارة زائد على مدة البلوغ ان كان في مصلحة الصبي صحت لو كانت عليه والا لم تصح  
 مثل الوصوق حتى في المولى بل لو كان في مصلحة الصبي حال صيا وبها مستمرة في العبد بلوغه فالأولى التي يفتقر معها القصة

التحقيق

شلا

مفتوح

۷۱

سہلوان ایم کیو ایم

المشاكل المتضمنة لأجزاء العمل إما الأقسام المتداخلة في مفهوم الأجزاء على وجه يوجبها لها الأقسام التي توافقت عليها في الأصل كالصناعة  
والاستخدام وفيها ما عرف من أن وجهها ليس للدخول في مفهوم الأجزاء بل لمبدأ الواجب الذي لا يصل بينهما من كونها متضمنة لمبدأها مع ملاحظة  
أنها لا تعرف في الحقيقة وعن جميع البرهان وجوب الخبير مع عدم العادة واختلافها وأصلها الأجزاء وفيها ما من التوابع وليست من مبادئها  
التي يعرفها المعلوم منها الخلق في حادثة المص من الأجزاء المتضمنة في مفهوم المسئلة وأما موضع من الاختلاف في خصوص جعل الأشياء ما فيها  
يتفق أصل العادة فيها وليس هو من وظائفه في نفسه وحده بل يدخل في الغالب المتضمنة للأجزاء الداركة مثل العقل ومقتضى أجزائه الداركة لا  
يتم بها ولا تعرف وجوبها على صاحب الداركة في نفسه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
صانع وجوبه على المجرى والوقوف من المشقة ليعمل في الأصل المتضمنة إليه كما في العادة بل من الأول ومع صدقها في الحيز مع عتيا ومقتضى ذلك في  
له ومع صدقها لا يشترط وجوبها على المصانع من المشقة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
وح فيضبه المشقة الحادثة في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
ولذلك وجب عليه تسليم الداركة في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
معتد به على المشقة بل في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
عليه في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
المسائل منها المتضمنة لما يجب على المجرى في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
مواقع الانتفاع بين فصولها في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
الراجحة للعين بنفسها في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
والبالوعة مثلا هذه انتهاء المدة وفي الداركة في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
الأجزاء كالكتامة مع أنه مستكمل في حكمه في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
ولهذا لأنه من شأنه الانتفاع بها فكانت كالأجزاء في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
الثاني عن السطح فالظن أن مقتضى المالك كالعادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
من الانتفاع فهو كالكاشفي في شأنه كالأجزاء في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
الأولى الذائنة في أصل الأجزاء فالقول قول منكرها الواقع في الأصل سواء كان المالك أو غيره مع بقاءها في شأنه كما في العادة بل في حكمه  
فمن استغنى عن شيء من النافع جمع كمال إلى صاحبه وإن كان بعدا أو بعدا استغنى الجميع الذي يرمي مدعى الأجزاء فهو مدعى العقل لا يصح  
أن يكون المدعى المالك والمصرف فإن كان وحلف المالك استغنى عن شيء من النافع جمع كمال إلى صاحبه وإن كان بعدا أو بعدا استغنى الجميع الذي يرمي مدعى الأجزاء فهو مدعى العقل لا يصح  
لاعتباره باستحقاق الأجزاء للمالك بل يجب عليه إيصاله إليه ولو يكن دفعه وإن كان ليس للمالك قبضه بعدا عن نفسه لعدم استحقاقه لأن يكتب  
نفسه في دعواه الأولى على قول منشاؤه اختصاصا في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
والعين ليست محتوية عليه في هذا المصنف لا عرف المالك بكونها أمانة لأجزاء وإن كان المدعى المصنف في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
المطالب إن لم يكن في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
وجب على المصنف إيصاله إليه بطريق من الطرق الشرعية ولو كان المصنف فافضل السعي كان من شأنه المصنف في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
عدم استحقاقه لأن يكتب نفسه كغيره في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
فلا ضمان وكذا في اختلاف في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
مما اعترف به وأما في الخلاف والقول بأن كل منهما مبدع ومنكر ضعيف مع فرض كون المدعى في أصل قول الأجزاء كما في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
المسئلة ولأننا من ضابط الخالف عدم اتفاقهما على شيء من مبادئ العقل بل أحدهما يقول إنك لبيت والآخر يقول الداركة مثلا نحو ما سمعته  
البيع الذي لا يرضى عندنا لثامل بينهما بالتسوية في ذلك وكذا في اختلاف في رد العين استحقاقا فالقول قول المالك الأصل وحده الغالب على قول  
عندنا أما في الخلاف في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
الخالف هنا كما عرفته هناك المسئلة الثانية إذا ادعى المصانع والملاح والمكاري هذا الانتفاع من غير مقتضى ولا يرضى وإن كان المالك كقول البيهقي  
على ذلك ومع فقد هاهنا هم الصانع على المشهور كما في الداركة من الرقعي دعوى كونهما دعوى من مقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
وما أشبهها إلا أن لا يرضى عن هذا الوجه على ما حكى عنه والمقتضى في موضعين من التنازع أنه لا يخففه إلا أن من لم يعمل في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
الحكمي عنه يقتضي ضمانهم ما جئنا به من غير أن يكون في الأصل المصنف المصنف في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
أيضا وهو خبر النهاية في قول كلامه الخالد في الأصل والمكاري في المصنف والمقتضى في موضعين من التنازع أنه لا يخففه إلا أن من لم يعمل في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
وايضاح فمع صدق ذلك على ما حكى عن بعضه ناهي عن تركه في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه  
صريحها بالإجماع عليه بل من الخلاف على الجمل العرفي بخلافه بل عليه معناه في ذلك كالأجزاء في شأنه كما في العادة بل في حكمه فمقتضى ما في مقتضى العقل في التتابع للباب النافذة للدرك في الأجزاء بل في حكمه

الفصل الرابع





ولا يلا استثنائية كما انه لا يشكال يخرج الوكالة في القول عنه على انك قد عرفت غير هذا ان المراد من امثال هذه التفسيرات لكشف الخلل  
شبه الغاريف اللفظية فلا وجه للاطمان في ذلك طرفا ونقصا كما انه ذكرنا غير مراد ان كون المراد في نحو المقام بيان كون الوكالة من قسم  
العقود بالعبارة التي اشتمل على المعطوفين فيها بمعنى انها ليست من الايقاع وما عطفها بها بالمعنى لاخص في المعلوم من المركب من العتوين ايجابا وقبولا وما  
المراد من القول في الايجاب الفعل في القبول قد نماظر من جماعته كونه منه في العقود الجائزة لكن ان لم يكن فيه من غير فهم لا يضر لفظا خصوصا  
بل قد عرفت سابقا فذلك في العقد اللازم فضلا عن الجائز في فاعل ذلك من المعطاة في ذلك العقد التي لا يثبت مشروطينها البتة المستقر  
وبذلك يظهر لك الشك في الاجمال في كلام جملة من لا يخاف حتى قول المصنف ولا بد في تحقيقه من ايجاب دل على العقد لقوله وكلنا او مستند  
او ناشأ كل ذلك ولو قال وكلنا على الاستثناء القريب فقال نعم او اشار بما يدل على الاجابة في الايجاب اما القول فيقع باللفظ لقوله  
فليت او صيغت او ناشأ به وقد يكون بلفظ الفعل كما اذا قال كلنا في البيع فبائع فان كان المراد من بئار العقد بالمعنى الاخص اشكال الاكتفاء  
بالاشارة التي هي من الافعال خصوصا بعد ظهور ما سبق منه في غير المقام من اعتبار اللفظ في ايجاب العقد الجائز بل قد يشكال الاكتفاء فيه  
ذكره ايم من الجواب بغيره ولو معصودا بالاشياء فان تحقق العقد بذلك محل مع بناء على اعتبارنا من احوال العقول فيه عن الايجاب ذلك غير على  
بدل على خصوصية العقد الوكالة من بين العقود الجائزة ودعي الاكتفاء بذلك في جميعها لا دليل عليها كما انه لا خصوصية للعقد الجائز  
انما الفرق بينهما وبين اللازم اعتبار اللفظ المحصور فيه دون مع انك قد عرفت الجشع اعتبار فيه وجه فتحمل المراد في الجميع كما انه يحكم  
في المعطاة في غير مع فرض اتحاد الاشياء والعقد وانه لم يفقد الا الصيغة وهذا كله واضح خصوصا لعبد الاخطاء بما سلف لنا في الكش  
السابقة انما الاشكال فيما عاين يظهر من كره وبعض الشائعية من الاكتفاء في قول عقد الوكالة بالرضا التفاضلي والرضا التفاضلي من غير حاجة  
الى ال عليه من لفظ وجوه وكان الذي دعاه لذلك ما ظاهره من الاتفاق عليه من تحقق الوكالة بما ذكره المصنف من القبول الفعلي الذي هو هو ما تار  
الوكالة بل جواز وصحة موقوف على تحققه فلا يصلح ان يكون بقبولها ما مضى اضربه قضاء وعدم تحقق الوكالة قبل تمامه فيقع العقد  
قبل تمامه بالوكالة وهو الاكتفاء بالمقارنة والحق المنع حصره من منافاتها الاضالة بقا المال مثلا وليس هو كقبول المعطاة مثلا في البيع  
بالفعل لعدم منافاته لما منه البيع بتمامه وكذا الودية والعارية والمضاربة وغيره بخلاف المقام الذي يتوقف على الفعل المخصوص جعله  
العلامة على تحقق الوكالة المتوقعة عليه من هنا اختاج الى عوى الاكتفاء بالقول لا يجوز ولكن فيه ولا انه مناف لما ظاهره لاجل عليه من كون  
الوكالة من العقود التي يكفي في جوبها مثل هذا القبول الذي هو كاشا لا ارام وضمانا وواجبا لا التام وهو كذلك مما هو معلوم انما يشك  
عقد وتام ان المسلم من المتفق عليه وهو في قولها عقد او معطاة بالفعال ولا يستلزم ذلك كون الفعل الذي هو اثره من اثار الوكالة وهو  
من مغلطاتها بل يكفي من غير اتم من اجل احتماله من مغلطات الوكالة وهو ذلك من الاضالات التي يقصد بها قبول الوكالة وادله عليه واما  
الاول فلا اجماع عليه وانما السلم منه الصيغة وهي لا تستلزم الوكالة لما هو معلوم من مشروطينه لا انما تستلزم الامر بترتيب عليه ما يترتب على  
الوكالة من صحة البيع ونحوه وان لم يكن وكذا وقد صرح في كره بان قولنا الفاعل بيع كتابي هذا ونحوه لا يتكامل في ايجاب كالة بل هو مردح  
اعلام بل اقل فيها ان قوله ذلك في كره ليس صحيحا في ايجاب الوكالة وهو كذلك ولو سلم ضد حمل على من وكل على افعال متعددة ففعل الاول  
منها ما لا يرد في اشياء قبول الوكالة فيكون مستند الى الاندك الوكالة وما عطفه من الاضالات الى الوكالة ومن الغريب ما في ذلك من تبين قوله  
بحكم الاصحاب باغترال التوكيل بغير نفسه الذي اشكال في امثاله العقدية والافا لاذن المحررة عنه لا يعين للماد في الجبر لم نفسه لو ارا  
العور الاضالة جاز لا الفعل نحو اباخ الطعام مع حمل الاندك بل وقع عليه الذي لا ينافي فيها في اقل حال ولا ذوقا وهو كاشا وان الاضالات في ذلك  
الاغترال التوكيل بغير نفسه والوكالة غير مخصصة في هذا القول الذي لا يكتفي العلامة في القبول لما عرفت وتابيد ح بصرح المصنف وغيره من ايجاب  
بكونه وكالة من ايامه بالحكم الذي هو مؤخر غير هذا على وجه انما ان الوكالة فيه واجبه حكما لا ذوقا عليه كما هو واضح جاز في اقل وقد  
لخصنا ذلك في المقام وفي الوديعه والتجارة ان الوكالة من العقود بمعية الاعمال المعطاة التي يقصد منها ما يقصد بالعقد ولو فقدت سبب  
فان البتة فيها الهوى من البتة فيها في البيع ونحوه من العقود اللازمه وجه فاما ان منها على كنهه غير هاهنا من العقود من الجواب لفظا ولفظا قبول  
وكالة عقدية والا كانت وكالة معطاة لانه نعم فيما كان ايجاب لفظي وقبول فعلي منها التحاليل التي لا بد من العقد والمعطاة وفي ذلك كراهية  
انما قام اجماع على ان من العقد والافه معطاة ضرر معلوم يكون العقد باللفظ من غير فرق بين الجائز واللازم نعم وبما فرغوا منها ما  
باعثها الصيغ المخصوصة في الاول والثاني وقد تقدم لنا المناقشة في ذلك غير ترم ان لو كان اجماعا فلنا ان يفي بها كل عبارة صلح لا يشاء  
الدلالة على ذلك ان كانت جارية بحسب الخطاب الصحيح وجه بكون العقد الجائز واللازم بالنسبة الى ذلك على حد سواء كان الوكالة في اقسامها  
او معطاة عقدية وما فرغ من بعض ما خرى المتأخرين في مولى ببالى بما هو كاشا في غير عقد الاضالات من انكار كون الوكالة من بين العقود اصلا لا  
الاصغاء اليه بل يستوي في هذه من المصنف والتبدير بغير الاشكال بل لا خلاف في مشروطينه الاذن والامر الذي يترتب عليها ما في الاضالات  
الواقعة عنها وليس من الوكالة في نفي لعدم العقد لفظا فيها وعدم قصد معنا الذي هو الرابطة بين الايجاب والقبولية بل هو مجرد قصد  
واذن واعلام في الفعل بترتيب عليه قصد الفعل المأمور به في الفعل الموكل وبذلك يظهر لك طاق جملته من كل ان ايجاب الدين هو مجرد  
هذا الغير واعلم منه ما ذكره في ان بالوكالة من انه لو اثار القبول من ايجاب فيها بالصحح والصحة ولو اشتهر ضاعدا مستند الى عليه

كتاب العبد

الصحة واتفقوا في ان الغائب لو كان لا يشترط القبول بغيره بالصحة المتضمنة للاسقاط في بلادنا فانه اذا اطلق في مروج ومع  
شراء وهو نكاح فلا ينبغي ان يكون فيه ان الوصية في شيء ما يقتضي كونه وكالة بل يمكن ان يكون جميعه من باب الاسرار والاعلام والاذن ومن ذلك  
فلا ينبغي ان يستفاد منه صحة ما خبر القبول في الوكالة حتى في الحاضر الذي يقول لآخر وكلنا وانت وكلني فنيك ثم يقول بعد سنة  
ونك ما هو غير خابر بحري الخطاب العربي فلا ينبغي التماس في فساد الاستدلال للرؤوس نعم ان جماعهم ولا اظنه بل هو غير مخصص بعد  
عدم تحريمه كما ذكرناه كان هو المحذور والا كان معطوفاً على ما وما يقع من الغائب مع بعضهم مع بعض كذا من الازد والامر والله العالم  
الحال وكيف كان فمن شرطها صحة ان تقع بغيره من العوض بالاختلاف احدى بل الجماع فيتميمه عليه لما فانه وعاد من زب السبب  
السبب المستق ما دل على سبب الحق ولو عطف على شرط من وقوعه في زيد او في غيره لم يصح بل قيل انه كل في التعليق على امر محقق نحو  
اننا كانت السمترا لاعتقائه في كل لا نقول ان المارة في الزبونة بل للشك في تناول الاطلاقات لثقل ذلك في حق اصل عدم ترتيب الاخراج له نعم  
ولم يلزم لو كان شرط ما خبر المصنف جاز لا خلاف فيه بل في كونه ذلك الجماع عليه مصفاً الى اطلاق الكتاب للسنة وعموم المؤمنين عند شرط  
الشافعية التي لم يحالف سنة ولا كما باضر وعدهم كون الفرض من التعليق في شيء ان المراد به اشترط ما خبره ووقع الاثر لاستحقاق وقوعه والحاصل  
بعقد الوكالة الا انهما انهما لم يشرعوا في هذا الاستحقاق ذكره واحد في معنى التعليق لكن لا دليل على البطالة فيه وفيه ان الاستثناء حصل  
بتمام العقد وان اشترط عليه عدم وقوع ما هو نائب عنه بعد شرطه نحو الوكيل الثاني وكذا لما الذي امره المولى بعدم التصرف فانه لا  
تناول في وكالة التي نظم فيها غيره لك عدم عوى التلف وغيره او كان هذا هو السبب من تحريم الاصل بينهما على وجه يقتضي ان ليس من التعليق  
في شيء هو كونه وعلى كل حال في حوزة التصرف في الوكالة المتعلقة عند حصولها عطف عليه وجمان بل يكون منشاؤها اعمية بطلان الوكالة  
من الازن فيصع التصرف بها ان يطلبت الوكالة للتعلق المتأخر في ما هو مألوف في الفرض الباطل الذي حكموا فيه باجواز الشك ومن ان الازن لم يحصل  
الا في ضمن الوكالة المرفوض بطلانها والحسن لا يبقى بدون فضله والحكم بالقرض كل ايضا ان لم يكن اجماعا قلنا قد يكون ان يفرض من ذلك عرفا بقاء الازن  
وان بطلت الوكالة لعلها لم تحفظ الفرض بينهما بعد اشرارهما اما لثباته شرعا من المالك وان فسخه في الازن المرادة ففسد الاستثناء ولو لم يكن  
بل لعل الازن بينهما في المعنى ولكن ان ادبت صحة العقد كانت كالة واختصاص حكمه والاكاذيب لا اوكالة تقع ففرض بطلانها وانفص في هذا  
كالة بالتعليق نحو بقاء الازن وحاصل ذلك ان العقد بالغة الاصل والام هنا من شخص الفرض التي مع انتفاءها لا ترفع الحقيقة  
ان شخصاً بغيره لا ترفع لغيره لم ترفع الاثباتية عنه وبذلك كله ظهر لك فساد المناقشة بناء المسئلة على مسئلة بقاء الحبس وعده  
كما انه يظهر لك فساد المناقشة في عطف بقاء الازن مع بطلان الوكالة بانه من المعلوم ان الفاسد هو الذي لا يترتب عليه افعال اجماعية الاثار  
بطلان الوكالة فيصع اختصاص البطلان بانه انما المرفوض على الوكالة المرفوض فها لا كل اثر وان كان مشترك بينهما وبين الازن كما هو واضح  
ورعوى الشك في ترتيب الاحكام في مثل العقود الخالفة على مثل هذا الازن مخصصاً مع الحاشية لقاعدة حرمة التصرف في مال الغير وبطلان المال  
على ملك مالكه لا يحصل لها بعد فسخ تخلف الازن ومن شرطها ايضاً عدم المؤهل في الابهام على وجه يشك في صحة الوكالة فيه نحو  
كلنا من غير تعيين او على امر من الامور او على شيء ما يتعلق به ويحتمل بل عن الميسر وبعض الشافعية ولو كان في شرطه بعد ائتمار الوصف  
في الجملة لينتفي معظم الغرض لا يجيب الاستقصاء في الوصف اجماعاً بغيره بل وعلى نحو التمسك وشبهه ما اعده في العلم نعم لو اطلق وكلمه  
مطلقاً من وزان بذكر وصفه الموصوف والميراث المرفوض على قول لكن الوجه عندنا الحوا كما هو صريح كونه مختلفاً وبغيره بل لا  
احد فيه خلافاً بيننا من بغيره لا طلاقاً لادله وعومها وخصوص امر النبي عروة البارقي في تشرية بناء على ان من الوكيل الذي هو قسم من الازن  
والامر للذين لا خلاف ولا خلاف في جواز تعلفها ما يجوز ذلك على ان يرد ما يتعلق عرض بطلان العبد والاشارة للموافقين لمصلحة المولى  
وبذلك ظهر لك بطلان ما اطلب فيه في ذلك مما هو فاش من عدم اصابة الميراث في العتابة حيث جعل قوله ولو اطلق مسئلة مسئلة انما  
الاول وان قوله على قول ارجع الى الجمع فاشكال عليه لانه كان يتبع ذلك الحق الثاني في عبارة القواعد لكن هل يثبت مثل عبارة الميراث قال  
الغالب ان يكون معلوماً نوعاً من العا ليشفي اعظم العز وقلو وكل في شرطه بعد ائتمار الوصف ليشفي الغرض ويكفي لو قال عبداً فكذا ان لا يشترط  
في الوصف ولو اطلق فالأثر المحذور ان يمكن ايضاً ان يرد ما على ذكرنا وهو صحيح ما ح الى عدم اقتضاء الشرط المرفوض عدم جواز ذلك فان كونه عبداً  
نوع من العلم نحو قول النبي اشترى ثابة وكونه ما ذكره ولا على طريق تقرير كلام الغالب الاصل في هذا الشرط الشافعية ولا يعرف  
صحة في الجملة ببعض الاشئلة المذكورة وانما الكلام معهم في بعض الاشئلة كالوكالة في شراء العبد وقد افهم عليه الشيخ في المطبوعة  
وهو ما حكى عن الشهيد ايضا موافقة بعضهم على التفصيل بين عبد الفقيه وعبد الفقير في الوصف في الاول والثاني وعن بعض منهم التفصيل  
بين ذكر الثمن وعدمه وبغير الوصف في الثاني دون الاول والجميع كما في شرائط الاطلاق في الازن وهو مخصص عدم الضابط ما ذكره من الوصف نعم في هذا موافقهم  
على عدم صحة الوكالة لو قال كلنا على كل طين وكبر لظن الغرض وعدم الامر من الفرض ولو قال بما لي من كل فلبا وكثيرا شكاً وكونه في كونه بيننا  
الى نفسه وعدهم تحكم بالبطلان في الثاني دون الاول قال لو ذكرنا لاضافة نفسه فقال كلنا في كل امر هو الا في كل امر وكما في كل ما  
يتعلق في جميع حقوقه في كل فليس كثير من امور او فوض اليك جميع الاشياء التي يتعلق في اولنا وكلي مخصص في كل كيف شئت او  
فضل الامور المتعلقة به التي تجري فيها البتة فقال كلنا على بيع املاكي وبطلان في وجوب بيع عبيداً ولو فصل على ما تقدم فالوجه عندنا الصحة









قد دفع الوكيل الى المشتري السلعة فملك في يده وكان الموكل الرجوع على ايهما شاء بقبضته يوم التلف ان كانت قيمته مشغوبت عد وانما محال فالتلف  
لكن ان رجوع على المشتري لا يرجع على الوكيل اذ لم يكن قد دفع اليه الثمن قصد به في الاذن وفي الموكل ضمان له يرجوع عليه ضمن كذا دفع  
الدين اليه فوجه رجوع عليه كافي لك المحلوم به عدم استحقاق الرجوع له والفرض ان الموكل لا يدفع له بعد ان يضمنه ثمنه ولا غير المشتري عوض المال  
فوجه الى الوكيل بمادفه اليه لكن ان كان دفعه اليه القيمة او اقل الرجوع به ظاهر والادرج بقدر ما غرم ويغني الباقي في يد الوكيل محمول للمالك قد هو  
للكوكل في الواقع نعم الوكيل يجب عليه ان ينصل الى اصيله لا لغيره بل قد يناقش في استحقاق الرجوع على الوكيل بعد وضاع اذ بان له لو كان في الواقع  
استحقاقه للمعاوضة في ماله لا يوجب تحملا كماله على من يده مالا من ظلمه الله لا ان يترك في المقام من ماله اذ لا يضمن صاحبا عنه ولو شتر  
او يوجب التيقن منه على الوكيل لعدم الضرر عليه من المالك والظاهر بعد اعترافه بان له ليس له ومن هنا كان الظاهر ان ضمان المالك بالثمن المبيع ولو لم  
كونه عوضا للسلعة في الواقع ولو لم يكن المشتري مصداقا للوكيل في دعوى الوكيل لا يفيده رجوع على الوكيل بما غرمه اجمع لغرضه ولو كان الثمن ازيد  
وقد دفعه الى الوكيل رجوع به بقسط البيع ظاهر فقلت قد دفع له الجوهرة العارية بل اصرح منها في كتاب البيع ولا يشترط اظهارها كما تقدم في محله والالتصاف  
له الرجوع في جميع ما غرمه عوض النافع ونحوها مما هو ليس من قبلة الجبن ولم يحصل له نفع في مقابلتها بل حصل واما في رجوعه بما زاد منها على الثمن  
وقد مره فلو ان كان في مقابل الثمن منها فانه لا يرجع به فطعا لعدم الغرم به واما ما دفعه من الثمن فلا يرجع به على الوكيل سواء كان زائدا او ناقصا  
لما غرمه للمالك اذ ازيد او نقصا لظهور قسما البيع كما هو واضح وصريح محله ويمكن حمل عارضة على ذلك وكيف كان فان رجوع المالك على الوكيل بقبضته ماله  
رجوع الوكيل على المشتري باقل الاثر من من ماله وما اخذ من لان الثمن ان كان اقل فهو من غير ان الموكل لا يستحق سواء لكن يفي الزائد محمول للمالك ظاهرا  
لان الموكل لا يستحق بقبضته ومما دفعه الظاهر له والوكيل فلا يخرج عن الوكالة بان كان الموكل ليس له مقصد فبيعه الحاكم وهو يصل اليه اقل من كذا في ذلك  
ولا يخفى عليك ما فيه فبعد ذلك اخطاه بما ذكرناه بل الظاهر عدم سلطان الحاكم على التزاع منه بعد علم مالكه مني فوجب عليه التوصل الى اصيله اليه هذا  
ثم قال فاصل ان مقتضى الشيء كون الوكيل له قبض الثمن احد ان كان في ذلك الكلام اعم من قبضه ما ذكره القائل كل واحد من رجوع الوكيل على المشتري رجوع  
العكس باقل الاثر من مع ثمنه او يبيع الزائد على ما ذكرناه كالتام عن الحال لا يفيده الرجوع كون الوكيل قبضا للثمن لا هله لظهوره على كل حال فقلت  
غير واحد من الاطحاب بل لا جدل فافهمه بين من يعرض لبيان الاطلاق الوكالة في البيع يقتضيه الاذن في تسليم المبيع لا من قبضته واعتبار اصيله  
اذ لم يملك المبيع عن البيع واذا خاله في ذلك المشتري ويحجب على مدخل الملك التسليم كانه من قبضه ولكن لا يملكه في قبض الثمن من قبضه  
من المالك وما زود في رعاية المصلحة للمالك فلو سلم المبيع حمله فبعد راحته من المشتري ضمن لمضيقه اياه بالتسليم كذا في ذلك بل مع صدق وقبر  
ان المحجة تغيب تلك بدعوى التهم عرفا من الاطلاق والافلا ريث عدم دخول التسليم في مفهوم البيع المقترض اذ فيه ولا يصح في كونه بقبضه ببيع  
المالك بالبيع عن التسليم مع الاذن في البيع قال كذا في التسليم مستحقا للمشتري لا يقتضيه كون المستحق هو تسليم الوكيل على البيع فامنع منه غير المستحق  
وان ناقته في مع صدق ما نه اذا سلم المشتري الثمن الى الموكل انقطع سلطنة الموكل عن المبيع ووجب على من كان يملكه تسليمه للمالك وكذا القول  
في الثمن في جانب الشراء فليدرك في غير ان ذلك خروج عن محل البحث الذي هو تسليم الوكيل من حيث لو كان في قبض الوكيل فاما مقام الموكل  
ومن حيث المفاضل الذي اقتضاه العقد لا من قبضه في كونه بعد ان كان مذكورا قال زاد في المشتري الثمن الى الموكل او الى الوكيل المازن له او  
الى المطلق لا يجوز له قبض الثمن فالوكيل ليس له المبيع سواء لان له الوكيل الا او منعه لان المشتري زاد في الثمن ضمانا للبيع مستحقا للمشتري الا ان  
باخذ ما اخذته المشتري فذلك وان سلم المشتري فلا يجبر محمول على اخذ المشتري ولا حكم للتسليم وهو صحيح فيها اذ انما من انه لا مدخل له في ذلك  
فيما بينه من افضاء الاطلاق الاذن لا يقتضي هذا التسليم الذي هو واجب على كل من كان بعد المالك من غير فرق بينه وبين غيره ووجه حمل البحث  
في التسليم الذي هو مقتضى التفاضل في القبض وهذا لا يريب في صحة بيعه وبيع الوكيل على المدخل للمالك من حيث كونه مدخلا وان  
ثابتا عن الغير فيه واخذه المبيع فليس في الادعوى للمشتري عرفا وقد يمنع ذلك خصوصاً انما اذا كان المبيع الذي وكل عليه في يد الموكل ثم ان المزد من افضاء  
لو سلم الوكيل المبيع قبل قبض الثمن فملك على الموكل ضمان قيمته اليه ان كانت هي الثمن مشاويين ولو كان الثمن اكثر فحق له ان يملك عليه الا القيمة  
لا انه يملك الثمن فلا يكون ضمانا عليه واما يضمن ما غرمه منه وهو العين حيث سلمها قبل الايقاع ولو كانت القيمة اكثر فان باعه بعين بمثل  
فان كان الثمن على ما لا يري انه يضمن جميع القيمة حيث فقهها ولو لم يبيع بل افضاها وهو صحيح في التفاضل ولان ثمنه في القيمة ويحط عنه  
فله العين فحق البيع بذلك الثمن ولو نال بعض فاحش ياد ان الموكل احمل الوضوء اما الاول فظاهر في الثاني وفيما ساد لا يغير في الاثر الثمن  
لغرض البيع به الاذن فان قبض الوكيل الثمن بعد ان غرمه الوكيل يسلم ما غرمه فقلت قد ناقش في اصل الثمن اولادنا بما هو محرم او لم يسله  
بدعوى احتفاء من قاعه لا ضرر ولا ضرر ونحو ما ورد من الضمان الدين لا يمكن الحرب للدين من ماله لاني ومن يغفل عن القناعة بقبض  
الدين فهو المفسد ومثلث وغير ذلك فالمعنى ضمان القيمة وانما كنا اكثر من الثمن اذ ان كان فيها احتمال رجوع المالك بقبضه فوجه ماله مقابل  
منه اذ ان كانت اكثر واما ما تضمنه نفس المحقق الذي يمكن استحضاره فيدفعه انه ليس كمالا عليه حتى يكون مغرطاً به واما ما تضمنه على المالك من جسد الوكيل  
الذي يمكن استيفاء منه بوضع قيمة العين فانه مقامها لا خطا جبر من المالك بالطريق الذي ذكرناه ويغير في قبضه ماله في قبضه وبيع ما يملكه  
من ضمان الثمن في الوكيل على المفاضل باعتبار عدم الضرر عليه وقال الموكل الذي هو الثمن فتم جيداً وكذا ذكر ان الاطلاق الوكالة في الشراء  
يقتضي الاذن في تسليم الثمن والكلام في بيعه على المضمون ماض في تسليم المبيع لكن ظاهره ان الاضواء على انه لا يقتضي اطلاق الاذن في البيع الا في

رجوعه

وانما في البيع  
الرجوع على المشتري  
في قبضه المبيع  
فان كانا في قبضه  
الرجوع على المشتري  
في قبضه المبيع

افضائه

بالفصل

كلام

ملاحظا





[illegible]

منقول

التوكيل في شأجيل ود الاممين الذي احد حفرهم ام احد والله نعم فليكون عند المصنف الفاضل في عبد با عن غيره المنع منه طلبا الا في  
الغذف لكن في كونه صرح بمجازة في اثبات حله الله فضلا عن الادنى بمجازيل النبي صلى الله عليه وسلم واستيفاء جميعا حيث قال فان اشتر  
فادجها وبخلافك في ثبوت الثواب الذين كانوا يرسلونهم الى الاطراف لعلها لا فوي في النظر في الامام واثبات العام ذلك ولا ينافيه د  
الحدا بشبهه بغيره ليس احد فوكيل غيره في ذلك لاسنوا المكلفين في الحبس بمكن حمل عباده المص وغيره على ذلك فكذلك يجوز التوكيل في عقد التبرع  
الرضا له لغرض من الغنم والختوم والديار والكاتب وفي الدعوى اثبات الحق والحقوق وغيرهما لا حاجة الى هذا وما عدا ما عرفت من الاصل الذي  
ذكرنا مع ان هذا التعداد لا يحكي بحصرها كما ان الضابط للمزور لا يجد في افرادك انك لا بد ان يرد ما يشاء اليه من الاكتفاء بعدم العلم  
ولعله المقصود لهما كما يؤولي اليه تعرضا للدليل من منوع التوكيل بخلاف غيره مما اكتفى في جواز التوكيل فيه بعدم ما ينفع المنع وبذلك لم يبق  
ما ذكره من الاصل المزور والله العالم والثاني من الامور الغريبة في الموكل ههنا يكون معلوما بغير من العلم كما عرفت بتفصيل الحق في سبيلها  
على هذا الفصل وكذا عرفت انما في التوكيل على كل قليل وكثير انه قيل لا يتصل بالنظر في احتمال التصرف بغنى جميع عبيده وتطبيق جميع اقسامه  
وحسبه جميع املاكه ونحو ذلك مما لا يوجب وقيل يجوز ويندفع الاحتمال باعتماد المصلحة ولكن قال المصنف هو بغيره من جرح الذي هو العموم  
نعم لو وكل على كل ما يملك صح لانه يملك ما يصلح له بعد دفعه معظم الغرض عنه بتفصيل الشقوق في الجملة وفيه ولا ان العموم والى باقنا المصلحة الغرض في الغرض  
الخاص فضلا عن وثائقه انه لا فرق في ضبط المصلحة بين العموم فان انتشار العام لا يمنع من ذلك فان مرجع المصلحة الى نظر التوكيل في علم فيه المصلحة  
فعله وما اشبهه امتنع ولا توفى فصل ذلك العام المنتشر صح وتنفيد برعائه المصلحة على اعترافه في ذلك مشرك بينهما ويمكن حمل كلامه نص على اداء  
البحث في صحة الوكالة لا على خطا فيه عدم التقيد بالمصلحة وانه يفعل كلامه يشاء وتبعي الحق منه في ذلك مع فرضها على وجه صحيح وفوقها  
من التوكيل وانما لا تفرق بينهما ونحوه من التوكيل فانه يكون خارجا عما نحن فيه امام عدمه فالوجه الفصل لعموم الوكالة فتم جيدا الثاني ان يكون  
مملوكا للموكل انما في مع صدق ولو وكل على طلاق زوجة سيكتفي بها او حتى عبيد سيملكه او بيع ثوب سيستره بربعه نعم ولو وكل على شراء  
عبد وعقده او ثوب معه خارجا ومنه كما في مع صدق ما لو قال طلق زوجتي ثلثا فانه يكون وكيل في الرجعتين بينهما قال لكن يرد عليه ان هذا القول  
في نص في ملكه الموكل وقت التوكيل فان الرجعة انما يملكها بعد الطلاق فيحق في بيع ثم اجاب بانه ليس سيحيد بان يوان التوكيل في مثل هذا خارجا ولا  
وقع نائبا لغيره ونحوه ما وكله في شراء شايين وبيع احدهما اما لو وكل في ما لا يملكه استغلا لا كما لو وكل في طلاق زوجته سيكتفي بالبيع والفرق  
بينه وتوقع النسخ اذ لا يشترط ان الشارع وقع مكل بعد الحكم بصدق الوكالة واستكمال اركانها وانما وقع الاياه الى ان التوكيل في الرجعة وقد تقرر  
عليه كل من اقر عنه ونظروا في الوقف على العدوم اذالة وتعاين الاضافات ان ليس شيء عند المصنف فان الطلاق لا يصلح لان تكون له دلا ودعوى  
لثا ولا العموم له دون الاول مجزئ فخرج وانكاره جواز مطمكارة بل بشرعية المصنف ان يخرجه عليه فانها من الوكالة فانه لا بد ان يبيع ما يبيع منها  
الى معنى القابل باعتماد اذ لا يخرجه من مطلقها انما هو اما لا يرجع الى ذلك بان جعله وكيل عنه ونائبا مساهبا فيما هو له ولو لم يجز  
المناخر من حال العقد صح وان لم يجعله نائبا في وكالة الشخص خاص بل كل شخص خاص بل كل شخص على الشراء واخر على بيع ما يشتره بذلك على الوجه المزور والمجزة  
لا يجزى القول بمشروعية الوكالة لما ذكرناه من عمومها في جعل الشخص نائبا مساهبا وقائما مقامه في كل ما هو له من غير فرق بين الموجب والخالف له  
من ملك وغيره ووجه ان يبقى ما يدخله في ملكه بارت وهبه وغيرها فتم جيدا فانه ينفذ ناضح لو احب من احاط به نعم احتمال الشبهة في خواصه  
وحكمه عن كونه هذا ولعله لما لم يما ذكرنا يظهر ان العلو المزور في الشرط المذكور في غير محله وان انسان الى ان الذين عرفت بعض الغرض الذي  
تطبق عليه الامر به بل بعد معلومية الحال في كثير من الافعال التي هي مع غيره مباشرة فوكلا لا يلجوز في تعيينها مناس غير الغير اذ لا يصح  
وكالته فيها ولا فوكله ومنها ما يجرى عليه مباشرة وان جاز التوكيل بها فكذلك الجائز والكتب المحذورة على كل حال فلو قال الموكل اشتر لي من ذلك  
كرطام ليربع اذا كان يحفل الغرض في العقد من مال التوكيل هو معلوم من عدم جواز شراء الانسان بحاله ما يملكه غيره فيكون وكالته فيه بالغة  
فعر لوفال اشتر لي في لذة واقصر الشتر غرض من مالك صحيح كبر ان الوكالة في وفاة الذين وقال اشتر لي من الدين الذي اعليل صح وبره التبرع  
الى البائع كما نفعه من المص الذي قد اقامه الموكل مقام نفسه ولا يكتفي بتخصيص المدين من قبل مقتضه بعد ان لم يكن وكيل على ذلك ووجه لو شخص  
المدينون الذين يفعل خاص اشترى به للموكل لم يكن صحيحا وانما بعض الافاضل خصه وكان لم يبرأ مما لا لا بالسلم الى البائع وحاصله انه كان  
الشخص يكون للموكل من لا لا يكتفي في جهة البيع ولكن فانه منوقف على تسليم البائع وفرق الا انه كان في الامكن انضمامه على البائع على غير  
بعد فرض عدم وكالته على الشخص المزور ودعوى استفادته ذلك كله من عبارة الموكل وتقدمنا في ذلك عند بعض المصنفين في الفصل  
الرابع والله هو العاقل المحقق في الحال **الفصل الثالث** في الموكل ويعتبر فيه البلوغ والعقل وان يكون جازا الشخص فيما كان من ماله  
فيه الشايات فلا يفتح وكالة الصنعة لسلب عبادة وفعله فضلا عن عدم جواز تصرفه من اكان او لم يكن ان له وليه او لم يذ ان كافر فانه غير شرع  
نعم لو بلغ عشر اربان بولك فماله التصرف فيه كالوصية الصدقة والغنى والطلاق على وليه بل مع صدق لصحة القول به في الثلثة الاول الى  
الشع وجما غا بل فيه ان القول به وان كان مشهورا لان مشد غير واضح فلت سمع في كتاب الوصية ان لا فوي جوان هاهنا اذا كانت  
لا راجع وغيره وقال الله هو انا غير الحق محبت ومنع وحي لا باس بتوكيله فيها حذر في ترتيب حجة على جوان ذلك لانه انما اعتنا بالباشر  
في الحق ان كان يملك بعد جواز له جواز توليه لغيره من جوار منه صليا وغيره كما اولى اليه المصنف بقوله وكذا يجوز ان يتوكل فيه لاجلما الشخص

الوكالة

اعني افظه فيه نفسه بعيد عن هذا في الفقه وكذا لا يمتنع وكالاته المحبون مطبقا وان اذلا اذلا لا يمتنع ولا اشكال بل قد عرفنا انهم ظاهر  
 فيما تقدم على انه لو عجز عن ذلك بعد التوكيل بطل الوكالة بلا اذن وان اذنا من المحدث الجرحي بل قال اليه في غير محله كما لو عجزنا عن ان  
 ولعل السطر الثالث كان مضاعفا ذكر الاولين من دون فعلهم حوازا للصحة والمحذور فلا يمتنع منها الوكالة ومن هنا عجزنا الفاضل من هذا السطر  
 باعتبار ملامت الموكل مباشرة فذلك التصرف بملك او ولاية ثم فرع عليه حكم الجواز للصحة والتجوز وفيها لا امر بل بعد وصح الجواز  
 واما المملوك فلا خلاف في الاشكال في المكاتب منه الماشي وطول المطلقان بول في البيع والشراء ونحوهما لا يملك التصرف في الاشياء فجاز له  
 الوكالة نعم قد ينفق في ذلك كانه عن العجز في ذلك ما لو كان ككشافا ومقتضى الاصل المتع كوكيله في عجز المكاتب ليس الاذن المستفاد من هذا  
 في المكاتب يقتضي اذن في غير ذلك لكن ستمتحنه في حال فيه في محله وليس للعباد العجز ان بول الاذن مولا وان قلنا بملكه لكونه محجورا عليه فيه  
 نعم يجوز له التوكيل فيما يملك مباشرة ببدون اذنه كالطلاق كاستيا ولو وكله انسان باذن مولا بناء على اعتبار ذلك في صحة وكالاته في شراء  
 نفسه من مولا صح له ومما هو ظاهره في البيع بكني فيها الاعتبار مع انها هنا حقيقة لان الماشي هو الموكل كما هو واضح وليس للموكل ان  
 بول من الموكل الا اذن منه بصريح اللفظ او ظاهره او في غير حال ومما لا خلاف في الاشكال بل الاجماع بقية عليه في غير ان محجور وكانه  
 على البيع مثلا لا يفتقنه وكانه بلا اذن في اتياع هذا الوكالة لتعقد الوكالة عنه العجز الا اذنه في ذلك كما هو واضح وليس هو كالوصي الذي و  
 صا به ولا يراه استنباطه فيجوز له الوكالة عن نفسه كالمع نزل الموصي على المنع لعموم من يملكه خلافا لابن حنبل في احد الروايتين عنه وابن ابي العزير  
 اوتاب جواز التوكيل له عن نفسه كالموكل وهو كالتوكيل عن نفسه فظاهره ان يملكها كوكاله عن الموكل متوقفة على اذنه من الموكل بل قد يشكل  
 ذلك بعدم ثبوت حق التوكيل على وجه يصح توكيله خصوصا بعد ما عجز في الموكل ان يملك مباشرة ذلك التصرف بملك ولا في ذلك ينبغي الاذن  
 من الموكل في الوكالة عنه نفسه وكذا لا امر مقتضى بيع توكيله عن نفسه والا فلا يمتنع محجور وكانه هذا الاستحسان على وجه لا يحتاج الى اذن الموكل  
 في توكيله وصار له الوكالة في كونه بكون وجهه ان له حق التيان في اذنه فعليه وهو المالك الموكل له الا ان توقفه على اذن الموكل باعتبار  
 توقفه على شخص لا على اذن منه وفيه والغرض ان التوكيل في الفعل عن موكله الموكل الاول فلا يكون له الامعان فيه انفع منها  
 اما اذن في لفظ الوكيل لعل مثلا ان يكون لفظه لا يملكه كما هو واضح وواضح وبان في هذا تحقيق لاذن الله عند قرض المملوك ان المملوك ما اذناه  
 في التجاوز عن نفسه ومولا حان لذن بول فيما جاز العادة بالتوكيل فيه لغيره من المادونين كل لا يخرج بسبب العادة الموزونة كما اذنه من غير حرج  
 بلا خلاف ولا اشكال نعم لا يجوز له ان يوكله في غير ذلك لانه متوقف على صريح الاذن من مولا او كونه في جواز التوكيل عليه من ظاهر لفظه غير ذلك  
 ان بول فيما يجوز ان يتصرف فيه من غير اذن مولا وما يقع فيه التيان كالطلاق ونحوه مما فيه مقتضى الجواز بلا مانع اذ اذنه في ذلك فانها لا تمتنع  
 من التوكيل في انما في كل محله لغيره وليس فيجوز له ان يوكله فيما لا يتصرف فيه من طلاق وطلاق وما شابه ما هو جرح في الجرح اما ما عجز عليه  
 منه فلا يجوز وكانه فيه عدم كونه جازبا للتصرف حالها واستثنا في كونه انصافا ان لو كان اياها فاما ان كان الغول يعجز ما وان توقفه عن التوكيل  
 على ذلك الجرح على الموكل محال على طلاق امره في طهر المواضعة او حال الحيض الذي لا خلاف في مقتضى جواز وليس من الخلق في شئ بل لا يمتنع  
 من الوكالة في طلاق امره سينكمح او بيع عبد سيملكه فحينئذ يتوكل المحجور عليه مما سياتي له فيه لولي وكل هذا عندنا باطل لا يخرج من نظر  
 وكفايت فلا يجوز ان يوكله المحجور في هذا النكاح ولا ابتياع الصبي بل ظاهرهم الاتفاق عليه لعدم جواز اصل الفعل للموكل لا يمتنع في ذلك  
 بل لا يجوز وكانه عن العجز في ذلك كاستعفاء محرمه اصل الفعل عليه نعم هذا كله في الوكالة لادلة الواقع خال الاجرام اما لو حصلت الوكالة  
 حاله لادلة الواقع خال الاجرام في كل ظاهر العبادة مستعذرا والاولى الجواز وهو موقوف لما قلنا سابقا لكن في صحة ظاهره في جواز فلا يعجز  
 على هذا التوكيل لعدم كونه مالكا للبشرية هذا النصرا الآن وهو شرط عندنا فكان كالموكل في طلاق امره سينكمح اياهم حتى عباده كوكاله  
 الا انه لا يمتنع عليك ما فيه بعد الاحالة بانكرهه وخصوص خبر الرازي فقلت لا يملكه عبد الله ثم جرح كما جعل بطلا في امره انما احسنه وطهر  
 وخرج الرجل فبدا له انه قد اطلق ما كان امره به وان قد بدا له في ذلك فافلح عليه اهله ولعله الموكل هذا وتمام الكلام في حكم المحجور في محله  
 وكذا المستكف بناء على ما قلناه في حرمه الشراء ونحوه فلا يمتنع وامل على كل حال فقد ظهر غايرنا انه لا اشكال في صحة الوكالة مع  
 اجتماع ما عرفت في الموكل في فلا اشكال في ان يجوز للاب الحدان بولك عن الولد الصغير في كل ما لهما الوكالة بغيرهما من الاطباء وكذا يصح الوكالة  
 في الطلاق للغائب اجتماعا وصحة لوجود مقتضى وعدم المانع فاعلم من حيث من الخلاف في ذلك لا ينبغي الالتفات اليه بل للحاضر على الكلام  
 الاشهر بل المشهور عن ابن ابي زيد في الخلاف في بين المسلمين لعموم الوكالة وخصوصا في الاستعفاء في جرحه لا عرج وغيره خلافا للحكم عرج  
 والفاضي والفقهاء في الثاني لقوله في الطلاق في ميد من هذا السابق المزار منه بغيره معلوم جواز الوكالة في الثاني لان مواليه مباحا  
 او وكاله لاطلاق جرحه لادلة عجزه لا يجوز الوكالة في الطلاق في مقتضى تقييده على الغائب عن البلد جمعا بينه وبين المصروفين لولا انه  
 كما ثبت مع فصوصه واما فان طلاقه الاجماع وان حكمي عن ابن سماعه لا يفيده ما سعت من اذنه من وجهه خصوصا مع عدم الشرع في  
 شئ من المصروفين لغيره ولا يمتنع وان خرج بعضا ما يجوز في الاول لان ثبوتها لا يمتنع ما عداه كما هو واضح والله العالم ولو قال الموكل البيع  
 ما شئت كان لا يصح الاذن في التوكيل عن الموكل عن نفسه لانه تسليط على ما خلق به المخلوق الذي يندرج فيه العجز فان لفظ المملوك هو  
 لا في غيره وبين المصروفين الاعتبار وان تفاوتوا في القوة والضعف فاني كره من الخلاف في ذلك عجبا بان القيم فيما يعمله يستغف فلا يمتنع

في

في

في

في

في

في

في

في

الوكيل في غير محله ويستحيل ان يكون الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه عارفا بالغا للشيء الذي تجاوب بها في الموكل فيه بحيث يكون ملتبسا بمقتضى ما وكل في كل  
 الشراج وظاهر ان اصلاحه وجوبه ولكن ضعفه والوجه الدائب ولكن كونه لندى المولى من اهل الشرف والمناصب الجليله الذين لا  
 يليق بهم الامتنان ان يقولوا الشراعه بانفسهم لهم فضلا عنها العجز هم بل يستفاد مما روى عن علي ان المصطفى كان الشيطان يجهر  
 والى لا كونه اخضرها عوم الكراهة للشرايع فيها وان كانت فيهم خصوصاً اذا كانت مع ذوى الاستنار البذرية ولا ينافي ذلك لمخالفة  
 مع صلتها النافعة الى حل من قريش ثم الى علي ثم وخاصة على ثم مع رجل يدعى عماره رجع ظلي اخذت غلوا يوم الصرم فانكروا ودعاه الى غير ما كان  
 مضى ثم معه اليهودي مشهور ومخاصمه علي بن الحسين ثم مع زوجته الشيبانية لما طلقها واخذت عليه المهر من الدوايع والمضرمين الى اذنه  
 للكراهة في حقهم قائمه والله العالم **الفصل الرابع** في الوكيل في نفسه وفي غيره في البلوغ وكان له بطلان لا بد من الاشكال على الصحيح وكذا في الشيء  
 الا في معرفة المحبته كسلب عيانها وموافق ابن البراق من استثناء الاذن في دخول الغيب وليس الا للحد من سلب عيانها واصبح خارج عما خرج  
 من الوكيل مع ان ذلك مستلزم للغرض الذي لا بد له على صدق من لم ذلك لانه انشاء منه وجب في نفسه وكذا في المبالغ الغافل وان كان فاسداً وكافراً  
 او من قبل المصطفى الا في بعض الامور لا سيما في حقها في المحبته وجب فلو ان المسلم قبل الوكيل لما عرفت من ان لا بد له لا يمنع الوكيل  
 ابتداء فكذلك استثناء من يملأ في الاشكال نعم قد بطل وكذا في الكافر من حيث كونه اعملى مسلم كاستغفار من هو حق في غير الحق فيمنه من صحة اصل  
 وكذا في ظاهرهم كما اخبر عنهم في مع صدق ذلك عدم القرب بين المريد الفطري الى الحق في ذلك وهو خروج الاول عن القابلية من غير المسلم  
 منها ما نسبته اليه نفسه لكن في حاشي الكتاب المحقق الثالث على قوله لان الارشاد خارج الا ان تكون الزنده عن فطره ويكون وجلاً وتكون كونه  
 على مسلم فان كانت غير فطره والوكالة على غير مسلم روي في بقايا الوكالة وعنده وعنده الى الاسلام وعنده فان غاد فوكا كونه باقية  
 كذا في بعض فرائده وهو كونه حتى النسبة الى المزاغة التي ذكرها الماعرف من عدم المانع من كونه وكذا وهو مرتد في حاشي الشهاب المزاغة في  
 المرتد عن ملة اذا كان الموكل عليه مسلماً وفيه ان المخرج المطالب بقاء على طلاق وكذا في المبدأ فكذلك استثناء من المزاغة وكيفية كان  
 فالضابط في الوكيل هو ان كل ماله ان يلمه بنفسه بغير حواصل الفعل له ولو لم يدم دليل الحر من وقته النية فيه مع ان يكون كلاً في بغير  
 العبادات وما شابهها وان جاز ان يلمها بنفسه لانه لا يقع لنيابة فيها وتقع وكالة المحي عليه لئلا يبرأ وفسر لا لانهما في ذلك يجوز ان  
 لا نفسه ما يحصل الا في بعض الامور وكذا في ما فيها بل في غيرها بل هو كونه في خصوصاً اضرباً بل ان لها ما يشتر ذلك بانفسه ما خبر من معلومه  
 عدم حرمته ذلك علمها ما دامها معوان من المقتضى في ما لها لان من احكامها حرمته ذلك علمها ما كونه لذي حرمته بله على الضابط المروى  
 فقال لا يقع نيابة في الحر من غير المالك كالمبيع الصديق والمساكر وعقد النكاح لما عرفت في الضابط من كون المالك ملية بنفسه  
 ان هو ضابط الوكيل بغيراً واشتاقوا لذلك كونه على ما دخل ما خرج ولا يشك في ذلك المرتد الفطري لعدم جواز فعله ما يوجب لغيره  
 لنفسه اذ عرفت ان المار على حرمته المباشر الذي لا دليل عليه في المروى من حيث ان اذ لم يدم ولما يجوز فعل ذلك له لعدم الملك والذمة له شر  
 وفوق واضح بين جواز فعل الشيء بنفسه وبينه بنفسه كما هو واضح وادخله من قول الشيخ يمتنع دليله فان كان مضاه المانع من مباشرته  
 بغير حرمته اصل الفعل عاكس لغيره فعله ولغيره وكذا في ولا يذم وضوءاً كما في بعض محرمات الاحرام سبع والاقتصر عليه فليس محرم الا في  
 لنفسه بغيره الامتناع عن الوكالة في غير العزل لعل الاستقام في كثير من الموارد وعموماً الوكالة كذلك كونه عظماءه وبذلك ان المالك  
 في الضابط المروى وان اريد ان يكون الفعل ما يجوز وقوعه من النائب وليس هو من المحرمات عليه الثاني ان كون الشيء اقل لنيابة فيه قد  
 العالم وعلى كل حال فلا خلاف في الاشكال في ان يجوز ان تتوكل المرأة في طلاق غيرها زوجها ولغيره بلا خلاف فيه بيننا بل لعل الاجماع بغيره  
 عليه ولعمومات الوكالة وهل يقع في طلاق نفسه فيقبل والافان الشيخ لا يجوز لاشراط المغايرة بين الوكيل والمطلفه وفيه تردد بل منع من  
 اخضاعاً وعمومات الطلاق لا كفاءه بمثل هذه المزاغة لا اعتباراً بغيره نحو ما سألته في غير المقام من نظائره وكذا في نفسه وعنده  
 النكاح اجماعاً وقوله لان عياناً مما معتبر فيه عندنا للعمومات خلافاً للشافعي المانع من توكله ما فيه ايجاباً وقوله كالحرف وليس كالحرف  
 في محله روي في بعض في الضابط المروى الذي هو في الغموض اضر من عدم حرمته شيء من ذلك علمها وقابلية للنسابة وعلى كل حال فلا خلاف  
 ولا خلاف في ان يجوز وكالة العبد اذا اذن له مولا له لعموماته فهو مندج في الضابط المروى اما مع عدم الاذن فظاهر للتمنع وغيره عدم  
 الجواز منه التصرف في مال الغير لا لشفاع به وبدون اذن من مالكه من غير فرق في ذلك بين اقتضاءها مانع شيء من حقوق السيد وصدمة  
 لكن في ذلك كونه جواز توكله بغير اذنه في الاشياء القليلة اذ لم يمنع شيئاً من حقوقه وفيه ان المانع ان كان ملكه المولى المانع كما هو الظاهر  
 فالفرق بين النافذة المولى وغيره في التوقف على الاذن وان كان المانع المضافه المولى لم يمتنع في غيره ما ينافيها سواء كانت قبله  
 او كثره والتميز في مكالمته ومحلته ان تمت فلا يمتنع منها الى غيرها وقد اطنبت لك في الجواب عن ذلك بما لا يرجع الى محصله وهو ما  
 دعوى دلالة الفرائض على ان السيد في ذلك هو خرج عن وظيفة الغيبة ودعوى الاذن شرعاً فيه حتى ظلم الكراهة لتغير المستقر  
 بل وان عطلت كونه لا استطلاع بجانط الغير ومنها ما منع واضح ثم قد اقبلت في الصحة على عقد موان بطلت وكذا مع فرض استغناء اذن المالك  
 به بعد عدم سلب عياناً بل لم يكن حتى مع نفي السيد فان افضى ذلك في ثبوت الاثم لا القضا وكيف كان فالمراد في صحة وكالة الاذن  
 ان قبوله لا يوجب الامتناع بل انظر الى السيد لا قبله عند يكون كلاً وان لم يصر هو سواء كان بطلت او لم يصر كان له شيء مما عطفه بل ليس له شيء

قاله  
 لا بد من  
 ان يكون



عن نفسه عن الوكا لا يمنع من السبل بل يقع عدم اذنه كما هو واضح وعلى كل حال يجوز ان يكون له مولا في عتاق نفسه كاجاز وكان في بيعها  
وشرائها ولو لم يخل لا دلالة لما يقتضيه اريد من الغائب الا اعتبار فيه بين العتق والمبايع والمشتري ومحل الصبيغة كما عرفت من سابق والله العالم  
ولا يشترط عدالة الولي ولا الوكيل في عقد البيع كالمالك ولا خلاف في ذلك لان كفايا فاسقين كما يجوز للوكيل  
للفاسق فيه ايجابا وقبولا للعمومات خلافا لما حكى من بعض المشافعيين من اشتراط العدالة فيه كما لا ينبغي حقه في اعتبار عدالة المالك في  
المال خلاف على ما في ذلك بل حكى فيها عن كره القطع بان الفاسق لا يملك له حتى لو كان عدلا ففقد ما اشترط في المال منه وانما اشترط في ذلك  
في عدل في كتاب باب العتاقنا وعلى كل حال هو محتمل اخر غير ما نحن فيه كما هو واضح ولا ينعكس ذلك على ما في المسئلة الذي في الاستدلال  
القول المشهور في ذلك كروا ليقنع وعرض ظاهر الملة في ذلك وغيره من الاجماع عليه وهو ان لا يخلو الا في البيع لا يخلو في غيره ولا في البيع  
على ذلك خصوصاً بعد ورود بقية ما اورد من المسئلة المحررة على ان ذلك هو سبيل صاحب الحق الذي دفعه الوكيل ولا اشكال في جواز  
مضاورة الذي لم يباع من مسله وطالب بالعتق وهو متضمن للوكالة في ذلك فلا يمنع المتكسر عن موثر الاجماع اللهم الا ان يدعى الاولوية للموثر  
وان جزم به الى الرافض بغير التمسيد في التمسيد قد يجرى في ذلك وان لم يكن كذلك فاما في مورد الاجماع المذكور فانه ظاهر في ذلك  
بما انتم من الوكا لا نوع فتمر سلطنة للتعبير بقرينة على الاستدلال بالادلة اما غيره كالوكالة في العقد معه او عطاءه ديناراً مثلاً فالجواز  
وفاقاً لما عرفت من سائر المناظر في عدم ابداله خلافاً لما حكى عن ابن ذريرة من المتع عن تركه على ترك بيع المسلم من المسلم وعن ترك المسلم على  
ترك بيع المسلم كمن كان كافراً بعد عتاقه عليه اجماع الامامية ومعللاً ذلك بانها لا يمكن لانفسه ما ذلك وفيه منع والخمير قد عرفت ان الضابط في الوكيل  
مباينة نفسه لا غير اذ لمسه والله العالم وهل يتوكل المسلم الذي على المسئلة في تركه وخلافه في غير ظاهر المقتضى والشيخ في النهاية والظاهر في  
ابي الصلاح وابن ذريرة المتع عن الاجماع عليه والوجه كاعتقاد المناظر من الجواز على كراهية العموم التي اوردت عن معارضة ما يقتضيه المنع حتى  
الادلة فانه ليس اثبات سبيل للمكافر على مسلم ولو يكره ذلك احد من الفقهاء وليدنا اجماع الفقهاء ولا ندر لادليل على جوازها فانه وانما اشترط عتاقه  
الاخير ما اذا كان الحر من الكراهية في ذلك لكن يمكن العكس بل اقله في الجواز الى منها خصوصاً بعد ملاحظة ما عرفت من كراهية بيعه بغير عتاقه  
مسئلة كانه على مسلم وليس بنفسه للوكالة وبعد معلوم منه دليل اصل الجواز من العمومات وغيره وانما سبيل البيع ايضاً واضح المنع وعلى  
كل حال فاعرف حكم الصور الثلاثة اما هو الصور الثانية المتضمنة في المقام لان الموكل انما يمسك الوكيل كك والوكيل عليه كان فلا اشكال  
في جوازها اذ كراهية بيعه الوكيل في المنع على استنفاده من عقد الوكا لا انه ان لم يصرح او ظاهراً ولو معونة القرائن الى الحائلة والمطالبة  
او ما شهد العادة بما اذا كان من حيث يتعلق الوكا لا على وجه يكون توكيلاً فيه اما لو شهد بان له او علم بذلك لم يضر ولا اثم وحال عقدين  
الوكالة خال عن تصور ذلك فهو من التصرف بالعمري وان كان يتبناه هو ودا لوكالة لا ووكالة المعنوية فيها فاضل لا نشأه وبذلك فرق على الاحكام  
التي لم يغير فيها لعل وضد انشاء العقدية كما هو واضح اللهم الا ان يكون ضد تعلل نشأه هذا بما يدل عليه متعلقها بما لا يكون وفرض  
الدلالة في تحقيق الوكا لا في ذلك ولا في الامثلة الا في فلو امره ببيع السلعة بدينار مثلاً فاشترى فاعلمنا بدينارين فباعها  
كل الوانها بدينارين والا ان يكون هناك غرض مجموع متعلق بالناسيل كالتوفيق على التمسيد مع الخلو في حوزة فانه لا يجوز العقد اذا وقع كان متعلقاً  
بالعمل التمسيد ما في ذلك وغيره من جواز التعدي مع احتمال الغرض البعيل اجماعاً لا مستنداً به وكذا الكلام في الشراء فاشترى بدينارين فباعها بدينارين  
فلا يوجب التعدي مع تحقق عدم الغرض واما العتق فيمكن كوننا افضاً عليه افاقاً بالمشتري ان كان عتقنا فلا يوجب تعدياً بدينارين ولو لم  
يكن فحق لك جلا البيع ولا كثر مع عدم العلم بالغرض وعدم النصريح بالتمسك عن الزايد لندود الغرض في الغرض المذكور واعلم انه لا بد من  
ان يبرر الا في المطلق وعدم الاستطاعة في البيع او سموله المعاملة فانه مندوب اليه شرعاً او عدم زيادة الربح مع مضافاً او عدم الغرض شرعاً  
او غير ذلك لان هذه الامور نادرة في المطلق فلا يلزم له ما مع الاشتباه طلت لا يثبت عدم جواز العقد مع فرض الاشتباه كما جزم به في صدق  
وبانه لا مدخل فيكون الغرض النشأ في احد هاتين الاخر نعم لا بأس به مع فرض عدم الاعتداد بالاحتمال على وجه لا ينافي الظاهرية عاده بما اذا  
المثالين من المقيمين كما هو واضح ولو امر ببيع في سوق في مخصوص فباع في غيرهما العتق الذي عتق له او مع الاطلاق في البيع التمسيد اذ الغرض يحصل  
العتق فيكون في السوق في مخصوص في متعلق الغرض ولو فرض احتمال الغرض اجماعاً لا مستنداً به بل يحل التعدي عن مفاد اللفظ ومن هنا حكى  
اعتبار العلم بعدم الغرض في جواز العقد بل قد يحتمل عدم جواز من علم عدم الغرض لان له محضته بالموكل الا خصوصية السوق للموثر  
معناه ان يعرفهم منه اذ لا للمثاليه اذ عدم الغرض اعم من ذلك ومن ذلك يعرف ما في ذلك هنا من الاكفاة لعدم الجدل بالغرض خصوصاً اعتبار  
العلم بعدم الغرض في السابق مع عدم الفرق بين الفاعلين وكذا ما بيننا ايضاً من انه لو علم عدم الغرض مع البيع فطاعا لكن لا يوجب بطلان البيع  
البيعه فلو بطل كان ضامناً واما الغائبة في المعاملة لا غير من انما يحكم فيه مثل البيع مع فرض قطع لعدم الغرض فيكون في السوق في  
وبما اذا المثالين من ذكره في بين البيع وبين بطل البيع كما هو واضح هذا كله فاعرف ان هذا لو قال له من مطلق فباعه من غير علمه بوضوح  
ولو بضايع العتق لان الاخر عرفت في الغرض متفاوتة بمقاولات الاختصاص فلا يوجب البطلان في مطلق فباعه من غير علمه بوضوح  
في ذلك لم علم انتقال الغرض على ما يظهر من اطلاقه وقفاً مع اذن لكن فيه انتم منافاة كلامهم وللواقع مع قطع عبادته المثالين في الاختلاف في ذلك  
بين تعيين العتق والزمان والمكان والمشتري في كون المداير نعم هو موثوق بها ذكرناه سابقاً ان العلم بعدم الغرض لا يقتضي اذلة المثالين بل يمكن

في

لعدم حضوره في ذلك الخصومة في هذا الموكل خال الشاء عقداً ولو كان غير المالك لهذا الموكل فقام كاهو واضح وكذلك لا يجوز التخليق للموارة  
 ما يشترطه بعين المال لغيره صريحاً وظاهره كما شتر هذا المال لفضل المالك المبالاة ان لم يكن عرفت صريحاً من ذلك فاشترط في الذمة وامره  
 بالشر في الذمة على الوجه المزبور فاشترط ما ليس به يكون فوضوا لانه يضره لم يؤذن فيه وهو مما يثقلون فيه المقاصد باعتبار خلو  
 المال من الشبهة وعدم اذنه بدل غير لولف والعكس في الشراء لانه لا يجوز ان لا يفيق عليه حران كثير مما ذكرنا فيه انهم خربوا عدم العرض  
 في هذه الامثلة بل لا يفيقها في ذلك ولذا لا ينبغي الاطباء الا ككارتها والله العالم واذا ابتاع الوكيل دفع الشراء على الموكل الذي قصد  
 نائبه الشراء لولا بدخل في ذلك الوكيل عند انقضائه اذا كان الشراء بعين مال الموكل لعدم العقد ولعدم ملكه العرض ولا تلو دخل في ملكه  
 لو كان مستحق عليه اياه وولده ودعوى له في الركن الثاني بدخل في ملك الموكل بدفعها عدم اولو بعد ذلك من الغش البيع على التخليق فلا يلحق  
 عن في حيزه من الانتقال الى الوكيل ولا يملك الموكل لان حقوق العقد مغلق به في الشراء ما اكبر من ان يثقل به في ذلك الموكل لفظاً ومحمولاً الخطاب  
 انما هو معاً وبينه مع خلق الاحكام به في نفس الامر وانما غلقت في المثال ظاهر لعدم العلم بعقد الخطاب في الواقع على سبيل التناهي مع  
 ان يترك اللفظ الوحي الذي يلفظ على الانتقال منه الى الموكل عليه وغيره تلك مما هو واضح ولو كان مسلمة في المبيع محمول به بعد جواز  
 بيع المخرجه نفسه للموكل فلا يقع التناهي فيه كالخبر الذي لا يجوز له فوكيل المحل في كاصح صريحاً انه لا يفتقر الى الوكيل جواز اذ اذ كان الموكل غير  
 كونه وكبلاً كذا يصح جواز للموكل فيه اما اذا كان اصل الفعل وطبيعته محترمة عليه فلا يصح الوكيل في ماله كاهو واضح وكل موضع يبطل  
 فيه الشراء للموكل الخالفه او غيرهما فان كان معاً عند العقد لفظاً ونية لم يقع عن احدهما اذ اعين الوكيل فلا ان المفروض صدق غيرهما وانما هو  
 المفروض مخالفة فلم يكن وكلا عنده يكون العقد فوضوا وان لم يكن سماء فصح على الوكيل في الظاهر الغش ومباشرة الشراء له باعتبار ان  
 الخطاب به واما في نفس الامر فغيره على اجازة الموكل المخلص بغير العقد مع المبيع فان لم يتمكن اخذ المبيع مقاضاه فلو فرض زيادة توصل  
 لا يصل الى الزيادة للمبيع وكذلك لو كان الشراء بعين مال الموكل الذي لم يبد في اللفظ ولا نية على ذلك وحلف للمبيع على نفي العلم فانه مثبت به  
 البيع ظاهره ان يترك الوكيل للموكل مع نفي رد العين ولو تبدل الضعاف فيمنها مع مخالفتها ونفي ربط في دفع عنه ثم اخذ هو المبيع متعاً  
 او عين منه للموكل من قبله في وجه فوترى وبغيره ما زاد عليه ان كان ولا فرض زيادة فرضه توصل الى اصاله اليه ولو ذكر الموكل لفظاً وهذا  
 هنه الموكل ظاهره على نفي على اجازة الموكل ظاهره ان يكون الشراء في الباطن للموكل ان لم يكن الشراء بعين مال الموكل ولا كان نائبه له واول  
 بنو الحكم على الظاهر في تلك الحكم بذلك في الاول ايضا اذا كان للمبيع عرض في تخصيص للموكل وفيه ما لم يأت على عدم اغتياقين المشر في البيع  
 الذي لم يرد من المبيع الا قصد النقل عنه واما الظاهر ان قصد غير كانه او فوضوا ولا دفع البيع له اذ لم يقع العقد بعين التي هي العبر  
 الفاعل في ذلك فلا يغتر بقصد المبيع كون المشر في شخصاً خاصاً وبذلك لا فائدة في النكاح عن المبيع ونحو ما يغتياقين من له النكاح فيبقى العقد  
 محلاً في البيع وبما يشترط حكمه بغير البيع حال جهل المبيع يكون الغش قصد الشراء لغيره فباعه لم يكن بغيره ان المبيع له ثم بان انه قصد له ملكه  
 او لم هو في محنة اللهم الا ان يقر ان القصد وان لم يكن معنية في القصد لكن مع فرض شخصه من المبيع بالعقد يجب مطابقة قصد  
 المشر صحته والواقع العقد باطلا لا اختلافاً في حكمه بالقصد فيما تقدم ممنوع مع فرض الشخص المذكور لا يفسد بغيره ذلك مفاداً للعقد  
 من دون تخصيص العقد به ومع الشاء يحكم بعدم الشخص ايضا لاصالة القصد وحتم ما ذكره الا ان يفتي بجعل المذار ما ذكرنا لاخص  
 نخلوا العرض للموكل بغيره عدم توقف الشخص المزبور بالعرض بل يمكن ان يوافقه وان لم يكن لغرض من ذلك كاهو واضح بارئاً قائل وكذلك الكلام بما  
 لو ان الموكل لو كان له وحلف على ذلك فانه يبطل الشراء وحتم وبثبت حكم المسئلة السابقة التي هي بطلان الشراء للموكل وحتم فان كان الشراء العيز  
 التي هي للموكل مصرحاً بذلك عند العقد وكانت بينه وبينه على العين له او كان المبيع مغفراً بذلك كان العقد فوضوا ظاهره والموكل  
 فابطاً مع فرض صدق ذلك وحتم فان رجح المالك في العين واخذها من المبيع جمع اليه بغيره مع فرض قصد بغيره يكونه وكبلاً وان جمع  
 بغيره العين او ثمنها على الوكيل لغد واحد فاس من المبيع اخذ الوكيل المبيع مضاداً وتوصل الى رد ما فضل منه عن حقته ان كان هنالك  
 لا فضل وان تلفت بغيره الرجوع فان دمج على المبيع جمع على الوكيل بالمبيع مع فرض وجوده وتلفه بغيره فاما لو كان فلف منه بلا  
 بغيره فلا رجوع بغيره وظلم الموكل بغيره كانه لو رجع على الوكيل لم يرجع على المبيع في نفي ولو لم يعلم المبيع بالخال لا يثبت ولو لم يكن  
 العقد لم يجب عليه التبع بل تخلف على نفي الجاهل ان يقع عليه ثم يرد الوكيل ويأخذ العين قصاصاً على الوجه المزبور وان كان الوكيل كاذباً  
 في نفس الامر يبطل الشراء سواء نوى المالك ونفسه او لم ينو وجاؤ به التفصيل السابق بين علم المالك بذلك وعدمه فكيف في ذلك  
 لكن ان كانت العين قد تلفت عند المبيع وجب على الوكيل رد العين اليه وان كانت غائبة عنه فخلاص الوكيل ان يصلح الموكل عليها بما  
 دفعه من المثل ولو القيمة ثم يصلح المبيع على العين به ان لم يكن وفيه ان مفضضا عدم فضا الفرض على المبيع مطو الا ان كان المخرجه المخرجه  
 على القصد بعين ولو على غيره القرض او مثله وليس من القرض فيه كالقرض المدفع عن المضمون العام بغيره الذي حتى لا يخالع على عدم الرجوع به  
 مع التلف بخلاف البقاء ولو كان القصد بغيره القصد للغاية وكذا في ضمان والتسليم انما كان بعينها لا بما كان كاهو واضح هذا  
 كله في الشراء بعين واما اذا كان في الذمة وذكر الموكل القضا ونية وقوعه باطلا ان كان معاً وبطل ظاهره اخذ المبيع عنه كخصاً  
 او على الوجه الاخر وان لم يذكره لفظاً ولا نية فانه لا يملك الموكل ظاهره وبطلان ذكر الموكل لفظاً ونية بطل البيع مطو وان ذكره كخصاً

على  
البيع

ونوى نفسه لرباطا وبطلانها وان نواه خاصه فالسلعة للبايع المظن في ذلك فيشترها منه بالثمن ان كان بائيا ولا يضعها اليه ولا يبيع  
ومنه النظر السابق وكيفية فلو اراد الباع والبيع في كماله التي اشترى بها في الذمة فظهر ان الفسخ ان يقول الموكل  
ان كان لي عقد بعدي من الوكيل بعد ان اتممت في بيع ولا يكون هذا تقليقا للبيع على الباع فظهر ان ما علق عليه في الواقع ولو ثبت له ان  
علم هذه العترة في السبب الزبور بل مقتضى طلاق الادلة خلافه ويبيع البيع ولا يكون فلو اراد منه بالوكالة وبقيت احواله فظهر  
انه يكون للموكل بسبب البيع المزبور في ذمة الوكيل معناه ان له في ذمة الموكل وهو الغرض الذي اياه للبايع عنه بالوكالة المفوض صحتها  
وان لم يكن قد ادى عنه انما في الذمة وكذا لو كان المبيع في فضل الامر للبايع فظهر ان الفسخ ان يقول له نعمت ان كان موكل بالبيع المزبور  
وعلى كل حال ان امتنع الموكل من البيع المزبور ولو لم يجر عليه لعدم وجوبه عليه كما يجب على الوكيل شره ومن الحاكم وان حصل ذلك ان يقول له  
ان كان للموكل ضد بعدي انما بمقتضى اداءه من الثمن اذ اقرضته فثبت له ولا يباعه بغيره وبقي البعوض لا يرد على الوكيل في مال الموكل  
كما ان لو فرض بفساد البعوض منه بغيره وبقيت ما لا يخر للموكل فغايته بغيره ان كان الامر كما ذكره الحاكم وفي المتن  
كان العقد لغوا لكن لا يجب على الوكيل مراعاة ذلك وان كان هو الذي لا مراعاة الطريق الا في حاله ان يستوفي  
في عوض اداءه الى المدايع على وجه هذه التسعة ويرد عليه ما يفضل ولو بالدين في ماله او يرجع بما يفضل له فيشر فيه ما لا يترك  
من المفاسد به يحذر انكار الوكيل لادلة المفاسد من قوله من اعتك وقوله والحرفات قصصا وجزئتك فليسما الغاية ولو وكل الباع  
مثلا فان شطرا لاجتماع من كل منهما لا يجب ان يفرق بينهما في البيع فلو كان في الموضوع وان شرطه لاحد ما لا يجوز له خاصة لان  
بلا خلاف في الاشكال لا في الموضوع ولا في الحكم سواء جعل الوكيل ما اودع ذلك في ذمة كاله كانهما اقرضته عدم اغنيا الاتحاد  
الوكالة كانهما اقرضته من جهة الباع لا من جهة الموكل كذا لا يطلق الوكيل ان كان مثلا وكنتما او اتما وكلاي لو تخولك ما  
هو ظاهر في رادته وكالهما حيث لا اجتماع بل لا سبب لادله في ذلك لعدم ظهور ادلة الاقرار او وجوبه في فسخا على المشتق بعد ان لا يكون  
ثم ظهر في الانفراد به ولو كان احدهما ثم وكل الاخر فلو سبب لادله في ذلك لعدم ظهور ادلة الاقرار او وجوبه في فسخا على المشتق بعد ان لا يكون  
الاجتماع وان كان بعض ذلك في الوصيتين على الوجه المزبور الا ان لا يفرق بينهما في البيع فلو كان في الموضوع وان شرطه لاحد ما لا يجوز له خاصة لان  
اشترط الاجتماع لانتهاء المركب بانتهاء احد جزئيه ولا يطلعه كاله الصبيته بوجه الاخر دون العكس لم يعرف اقرضته على كل حال فليس  
لحاكم ان يرضيه ليدام عديم ولا يثبت عن الموكل الذي قد اشترى موضوعه وكاله باقوت وفي ذلك شبهة لما في ذلك على الفرق بين الوصية  
والوكيل حيث ان موث احد الوصيتين على الاجتماع يجوز للحاكم التزم والفرق انه لا ولاية للحاكم هنا على الموكل بخلاف الوصية لان النظر  
حق الميت وليته اليه واذا اعتد واحد الوصيتين صادرا لآخر النسبة في التصريح بغيره لعدم الوصية في فسخا على المشتق بعد ان لا يكون  
بغيرك قلت ما ذكره وان كان محذورا مجامعة لكن قد بين ان المحذور بناء على ذكره انتفاء الوصية من فاعده انتفاء المركب بانتهاء  
احد جزئيه منبثقا لاسر الى الحاكم كما لو اتم ما عدا لانه يرضيه مع الموضوع شخص آخر لبقاء حق الوصاية له لو اتم له اذ تقييد ذلك بما اذا كان  
حياتيا يقتضيه استئصال الباقي بالوصاية كما عن الاكثر ولا مدخلية للحاكم لعدم الولاية له على من كان له وصية كما وصفتنا ذلك في كتاب الوصية  
الهم ان كان بقاء الحاكم يقوم مقام الميت الذي هو شرط العجز بالموت على اداء ما تكلفه الا انه كما لو فرض ضرورة قضاء الموكل بغير  
هذه الولاية لانها باقية معه حتى يقوم الحاكم لعدم الدليل على ثبوت عده بل ظاهر انما اختصاصها في حال الحيوة فالتسك في  
بالاستصحاب في غير ذلك بعد فرض ظهور الدليل في اعشاء الحيوة وان لم يكن مغبولا ظاهريا في التقاط الاحياء على ذلك هذا والمراد بالاجتماع  
على العقد صدوره عن طريقتين او هما معا لا يشاع كل منهما البتة وفي ذلك وان كان جائزا ايضا فالمراد بكل احد ما في الجملة  
او وكله في الفاصلة فثبت وكاله ما جازا الوكيل والاعتين عليهما ان يقع البيع مباشرة فهو قضا كل واحد منهما ويمكن ان يكون  
هذا من موانع جواز توكيل الوكيل ولو اجمعا لا خلاف لادلة الفرائض على انه لا يرد مباشرة البتة مرتين غائبا ومثله لا ادعى الى  
التوكيل بعد تغيير الاجماع بماء من غير قصد والظرف منهما ما يقع الواحد باطلاع الاخر وان في ذلك كما هو واضح ولو فرض  
اشترط الاجتماع في نفس البتة كان التمسك بصدور الانجاب منها ذمتها والقبول وما فاءه البتة فانه من كل واحد منهما لم يستعمل في  
لكل بالثمن في تناول الادلة لمثل هذا البيع خصوصاً بعد الفصل بينهما فانه لا ينافيه ظاهره بل على قوله سببه في امتناع الجواز  
المنافي بظاهره لعل سبب ما يمكن على كل امر على الاول هذا كله في الوكا لا بعد لاجزاء اما لو شرط الاقرار بغير ذلك لهما ان يقر بغير  
مستحب في اجتماع خلاف الاشكال بل وجب عليه ذلك مع اداء العترة من ان شرطه الاخره كما ذكره الظاهر في الوصية وكذا الخلا  
فيما لو كان ظاهر التوكيل في ذلك وان لم يصرح بشرط الاقرار والظاهر انما هو كماله الواجب من اثنين ابقوا في الخصم متبنيهما كما يجوز  
عن المتقاضي من وعن احد ما مع نفسه حتى في استيفاء الفضاض من نفسه والحد والدين كما لا في الادلة وعين ما ولو وكل وجبوا بعد غير  
ثم ظهر في رادته وانما لا يثبت الوكا لا لادله بل في مستند وعي كذا ظاهر في ذلك عند بطلانها بالبيع ايضاً وان توقف فسخه على ان لا يفسد  
ان كان غير مملوك وكاله لادله وعدم جواز التمسك بصدور الانجاب منها ذمتها والقبول وما فاءه البتة فانه من كل واحد منهما لم يستعمل في  
لا اشكال في توقفه على الاثر المتبني في الاستدراك لا ينافيه ظاهره انما احدهما لا غنياها وفرضه في فسخا على المشتق بعد ان لا يكون





بما هو لا يفعله العلم لهوى عدم الفرق بينهما وبين ما هو جوازيته بما لا يملك نحوه وان كان هوايته كجزء العبدية من العقل بعد فرضه  
المعبر عليه بما وان لم يفعله العلم وعلى كل حال لا نشأتا من حيث مادة الشئ ولا شاهد او شئ من ولا شاهد وعين على قول مشهور في الجمع بين  
لا اعلم فيه مخالفاً في جامع صدوقه في بطلان كونه مجمعاً لهما لان الجمع لا يكون في مفتاح الفكر من كشف اللغز عن الشئ والبطون كما يشاهد  
اشرف في بطلان شاهد وامر بين والطلاق والخلق والوكالة والوصية والنسب وفيه الاهلية بل حكم عن الصدوق والمقدور الشئ في النهاية  
وسلاد وبقره وهو ظاهر في بطلان شهادة النساء فيما وان كان الذي يقتضيه قواعد المذهب الاول لما عرفت من الاجماع الفاضلة  
بني الخلاف وبقاعدة اصالة عدم شئ من شئ وعبرها فلا ريب في ذلك لعدم كونها ما لا دلالة له في تعلقت به باعتبارها كمالاً لا يعلمه الا ان ذلك لا  
يقنع حتى اثباتها بالبرهان والى سعة فاذ في محله اشترطوا لها ما لا يكتفي فيه مثل هذا الغليون وان كان في محله من مسلم الاكفاء في الشئ  
والعين في حقوق الناس لان الظاهر ان ما قيل في ذلك من في مخالفة العامة للمكرين بحجة ذلك بل من بعد ان عرجوا على كماله بفضل مقتضاها  
امكن بقول الجعل نفسه بما لا يرد ما لا يهاول لا يستلزم ذلك تبعية مقتضى الشهادة بل هو بمنزلة ما يعبر به ثبوت احدهما دون الآخر كونه  
في التفرقة من ثبات خبر للمالك بذلك دون القطع وانما لم يرد فيه في الجمع الفرقان على ما قيل بل من بعض مناصر على ما عرفت من ان شئ من الجعل للمالك  
الوكالة لا يثبت على القبول والاصول وهو ما انكره بديهته القول لانها كما مر من صدقها في الشئ لا يثبت على المال لا يشتمل على ما ذكر  
على حجة ذلك منه وغيره مما اعتبر الشئ في اثباته شيئاً مخصوصاً والله العالم وكذا كان في خلاف كما لا شك ان في شئنا بقصد ابو الموكل بالقبول  
الجامع بين الشئ والقبول على شئ واحد متحد في الزمان المكان وغيرهما من عقد خاص او اقل من ذلك بل العلم بالحاجة الى الاقرار في  
الحالة لعدم المحج والاشارة وغير ذلك مما ذكرناه في نظائر الاستدلال ما لو شهد احداهما بالوكالة في تاريخ والاخر في تاريخ اخر فثبتت شهادة تمامي نظر  
الى العادة في الاشهاد في ذلك في الموضع الواحد قد يعبر ولا في المشيوع على الحقيقة فمما اذا كونه وكلاهما لا خلاف في تاريخ الشهادة  
عليه او في مكانه لا يقتضي خلافاً فيه لعدان لم يذكر اسباب من اقراروا انشاء على ان التاريخ السابق شاهد يكون وكلاهما في التاريخ  
وكذا بالنسبة الى المكان فلا يثبت في اتحاد المشيوع عليه وانما خلافت تاريخ شهادتهما او مكانهما وكلاهما شهد احدهما باستفادة منه وكما بالجمعة  
من الموكل والاخر بالبرهان لان ذلك يكون اشاراً الى المعنى الواحد وهو لا يضاف يكون وكلاهما ان خلافاً في طريق استفادتهما من العلم باختلاف  
في لفظ العقد بان شهد احدهما بالموكل قال في عقده وكذلك والاخر قال استنبطت لم يقتل في المشيوع لانها شهادة على عقد بين اربعة  
كل واحد منهما مخالفاً للآخر في الفرض عدم شئ من كل منهما لو كان مع ذلك فيه من عقد العقد اذ من جهة الى انهما شهدا في وقتين على عقد وصف  
الوكالة لا بعد انشاء او بعد اقرار او انشاء واقول اما لو كان من جهة لفظ الموكل واقتصر على اقراره في المشيوع فيكون وكلاهما وان  
اختلفت عبادتهما باختلاف الاشكال وبذلك ظهر لك اننا لا نطلب من ذلك وعبرها في اقراره على عبادته العلم الاول وانما ما نأمله لك من عقد  
قبول الشهادة مع اختلاف في التاريخ الا في الاقرار الذي له نسبة في الخارج وقد حصل الغشفي وهو اتفاقا على الاقرار بانها اصل عدم  
نسبة بخلاف الانشاء في غير محله بل في ذلك كماله بعد الاطلاع في بيان الفرق بين الاقرار وعبرها هذا غاية ما يمكن وتجب ما دعوى من الفرق  
ومع ذلك لا يخرج من نظر فكيف بما اطلق المصنف اذ عرفت ان عبادته العلم الاول صريحاً او كالا صريحاً في الطلاق والشهادة بالوكالة من دعوى الغشفي  
والانشاء كان المازل من الثانية لا اختلاف في استفادة الوكالة من الموكل بالبرهان وغيره ما خصوصاً بعد الاطلاع بقليله وقوله بعد ذلك ولو  
اختلفا في العقد الذي عاين في حق المصنف ثم رددت في فصول ان من في قول الاقرار في وقتين الا اتفاقاً على حصول الغشفي مع عدم العلم بحسب  
الاختلاف لاصول الاتحاد فيهما من عدم العلم بالاحتمال الا في الثاني بوكالة جديدة تعقبه لفظ الاول مثلاً واصالة عدم الاختلاف  
لا يقتضي العلم بحصول الاتحاد فليكن المصنف الما عرفت وهو عينه يمكن تفريق في الضيقين وفي وقتين الغشفي لعدم تكاثرهما فيما في الشهادة  
اذ ليس هو كشهادتهما باختلافهما في الوقت الواحد يقتضي للشناض المانع من قبول ذلك من موانع مع فرض شهادة كل منهما بصحة وقت  
او بصحة واحدة وفي وقتين يقال انهما من مقتضى التوكيد قد حصل وقد اتفاقا على حصول مقتضاها الذي هو الوكالة والاصل عدم اختلاف  
مقتضى الثانية مع الاولى اذ يمكن تكريرها لا حينا وطاذا في الاشهاد على انشاء بل قد يكون لعدم المانع في الوكالة وهو هاهنا من علم بصحتها  
ودعوى ان الثانية بعد الاولى لا يجوز تكريرها على الحكم بذلك متوقف على العلم بحصول الاولى ونحوه في الشئ هو عليه وبالحاجة التامل الصادق  
يقتضي عدم الفرق بين الشهادة على الاقرار في وقتين او الانشاء في وقتين والاقرار في آخر الذي صرح في ذلك بقوله وبما عرفت من بل العلم اولي  
بالقبول من الاقرار الذي يحصل شاهدان على انشاء ولا يصح في اقراره لعل لذلك ونحوه حتى على الاقرار في الجور وما يقتضيه العلم على مقتضى تردده  
بناء على كون الاتحاد شرطاً ويعبر العلم به في عدم القبول منه وفي الاقرار به ولو حصل عبادته العلم على لفظ العقد وقت  
اللفظ في وقت اخر غير ان انشاء الثاني يشهد على صدوره من الموكل مكرراً له ولو اقرار منه ومع كونهما التوجه في قبوله اوضح دليل فيه  
الاختلاف الوقت فتم جيباً وقد ياتي في كتاب القضاء والثبات ما يتبع في المقام انتم ولو شهد احدهما بالوكالة في تاريخ وعبد الآخر  
انزوله ونحوه او ان قال لا تبعه حتى لا يثبت على الثاني في عدم شئ من احدهما كما جزم به في عقد وصية هاهنا كذا في محله كالحاكم في التوجه هو  
في هذا وسائر الزيد على وجهه يعض على الموكل او انكره من عدم نفي الاول للثاني في جمل بل فيه وبتم اتفاقنا على العلم بالبرهان لان قول  
ان ذلك يقتضي اختلاف في العقد والى في الكلام السابق وكلاهما شهد احدهما انكره في بيع عبداً وجارده صفة فانه وان لو شئ بالوكالة

في احدهما بالخصر لكن لو ناع صفة يمكن القول بحصول الانفاق منها على مضي بيع العبد في حق الوكيل دون الجارية بعد فرض عدم اخذ الا  
 في بيع العبد اما ان العبد يخل صفة فلا ينبغي ان يثبت الوكالة في العبد ومن الجارية كالو شهادتها في بيعه زيد ولا خلاف في بيعه ولو كان له عود  
 لو شهد بوكالة ثم قال احد مناع لم يثبت الوكالة ولو كان الشاهد بالعرف غيرهما الثالث الوكالة قد يثبت على اعتبار العبد في بيعه مع صدق  
 في حكم كونه الاجماع على عدم ثبوت بيعه العبد بل في الاول ان المراد في النص الفتوى من الاكفائه بغير العبد لا ان يثبت العبد في بيعه وثبت العبد في وقت  
 الاختيار كون العبد الواقع غير نافذ ولو كان يملك الوكيل به لا يثبت العبد له ولكن لا يثبت عليك ما لم يثبت من منافاته ظاهر صحيح هشام بن سالم في عدم  
 ما يثبت من ثبوت العبد له وان كان له مشافهة فلا يثبت العبد له فان الصحيح ان يكون من جارية خبارة لا شهادة بل قوله ظاهر صحيح الاجماع  
 المزبور لم يثبت بل العبد يخل في بعض النسخ او يثبت في بعض النسخ وكذا في خلافه في الاشكال في انه اذا اصاب الحاكم بالوكالة حكمه فيها بحكم  
 كثيرها من حقوق الناس وجوز لله تعالى بل عن الانشاء والحدود في القسمة وتو الاجماع عليه فاعلم على من الخلاف في ذلك في غير محل بل قبل  
 انه منافي لصريح المذهب حيث اطلق الامانة على الامانة على ان يكر في طلب البينة من سبعة النساء التي اذهب الله عنها الرخص وقطعها ظاهر  
 والله العالم **فصل** لو ادعى الوكالة عن غائب مثلاً في قبض ماله من غيره فان انكر الغريم فلا عين عليه بناءً على عدم انما التسليم  
 لو صدق في العين والدين الذي سلف له الكلام منه ومنه يقر في كل ما في العين هنا حتى في الدين مع فناء بالارام كالحقوق التي  
 وعزمه وعلى كل حال فان صدق فان كان هيناً لم يؤمر بالتسليم من الحاكم عند النزاع اليه لخلق افراره في حق الغير الذي لو ثبت الوكالة  
 خصه لمضد بغير الحمل كذبه وغيره ولكن لا ينعى لودقه باعتراف عدم الغاص ومن هنا لم يخلو في شيء من ذلك الا ما عرج على الجاهل من  
 في وجوب التسليم مع التصديق وان كان لم يجر له الدفع وفيه ان وجوب التسليم قلنا فيه فهو في حقه باعتراف افراره الذي كل ما فيه من قبل  
 يق بترتب الضمان عليه من هذا الوجه لو كان انه وكيل الا انه لا يفتي الزام الحاكم له على وجه الحكومة الفاطمية للنزاع بحيث يثبت عليه امانته  
 للدفوع مع فرض الامتناع منه وهو لو ادعى من قول الله وغيره من التعبير بعدم الامر بل العبد ذلك هو الذي للتعبير دون عدم الوجوب وكف كان  
 فلو دفع اليه كان للمالك الذي لو ثبت في حقه الوكالة ولو لم يثبت استعانة من كل منة للعبد في الحقوق فيما ينظر اشرع فان قلنا لكل  
 والبعض كانه الزام انما يشاء بغير تعريض لذلك مع فرض انكاره الوكالة ولا يرجع احد على الآخر لوجوب عليه كونه ظاهراً عند ما في حق  
 اما مع التعريض فيتم رجوع الدافع فوجع عليه المالك على الوكيل بعد غرامته او قبلها بالمطالبة في حقه وكذا الكلام بالنسبة الى الامر  
 بالتسليم لو صدق فيه الوكالة انما الذي ادعى الوكالة عليه بناءً ولكن من تردود وخلاف العمل الاخرى هنا انه يؤمر بالتسليم وقال المحقق الثاني  
 والتمس الثاني والخامس ان وجه الحق لا خصوص الا فرادى في حقه صرف ثم انه يدفع الدين من خالص ماله وانما انكر من ذلك فهو على حقه  
 خلاف الحكم من الشيخ ويجوز من سبيد والفاضل في الارشاد وقلده والكاشان من مساواة العين لان بطلانها لما يكون على الوكيل ولا  
 سيفد افراده الغريم عليه ما يتحقق في غيره لبعض حقه ولانه لا يؤمر به الا اذا كان مبرراً لذلك من وجه لا يطالب به بعد ذلك ومن ثم يجوز  
 لمن عليه الحق الامتناع من التسليم للمالك بلا شهادة عليه وهذا ليس كذلك كما عرف وكان الدفع على حقه كونه مال الغائب لو ثبت ما يقتضيه  
 الدفع على غير هذا الوجه غير واجب الجمع كما ترى ضرورة عدم توقف الامر بتسليمه على نفوذ افراده في حق الغريم بل يكفي فيه شفعه في حقه  
 من غيره معارضته في الغريم فلو كان افراده بالحق عليه من الغريم شخص خاص فانه لا اشكال في امره بالدفع اليه وان لم ينفذ ذلك في حق الغريم  
 بل هو على حقه بخلاف افراده بين من تعرض لذلك نعم فلا حمل بعضهم عدم وجوب الدفع فيه ايم بكتفي غير محله بل اعترف بعضهم بانة  
 غاية الضعف لعلنا نلبي الشافعي ضرورة عدم انقطاع الاحتمال حتى مع الاشهاد لا مكان مؤتمراً وشفه ما وغنية ما وجوز ذلك ووجه ما  
 فاحتمال الضرر مع امكان دفعه بلا شهادة على الفاضل لا يصلح ما تعارض الحق الى دليل ماله كما عرفت ان الغريم مع انه يمكن فرض المسئلة في حال  
 القطع بعدم الضرر للغريم بل من المعلوم ان جهة الحق هنا غرض ذلك الدفع على ان مال الغائب يكفي في ثبوت مقتضيه بالتسليم الى ذلك الا  
 المزبور الذي لا يثبت ان امره مقتضاه عملاً بما اراد العقل ويوجب دفع الحق الى صاحبه الحق المطالبة به على نفوذه في حق الغير كما هو واضح  
 بادي فاعلم ولكن ينبغي ان يعلم ان على كل حال في هذا لو دفعه الغريم لم يكن للمالك بعد انكاره الوكالة وعدم خلاصه القبض لم يكن للمالك  
 مطالبته الوكيل لانه لو ثبتت مع عين ماله لا لا يثبت ان يفتنه او يقصر كيد وهو يوجب كل واحد من القسمين وبذلك افراده عن العين الذي  
 عرفت مطالبته كل واحد منهما بما انعم الغريم ان يقول كيد غرامته او قبلها في وجهان يعود على الوكيل ان كانت باقية لو تلفت بغير طمعه  
 ولا دونه عليه لو تلفت بغير تعريض لصدقه بوكالة المقتضية عدم ضمانه وتماثلها بما ذكرنا ان على المشتري على الغريم العين لو ادعى الوكيل  
 عليه العلم بوكالة في الدين دون الفاعلة الشهادة المعلومة وهي كل موضع يلزم الغريم التسليم فيه الا في بيعه بغيره العين اذا انكر وقد عرفت  
 انه يؤمر الغريم بالدفع مع الضيق في فتوحه على العين مع انكاره ومن الاجماع ان لا وجه لطلب الدين من مال الغريم بالتسليم وكذا في العين  
 لو ادعى عليه العلم بانه الوكيل لاصحاب الحق الذي في ذمته لفاعله المزبور اما اذا ادعى انما يثبت في الحلف فقد يثبت العلم ويجوز العين  
 عليه كانه لا يؤمر بالتسليم لو صدق بعد امكان القسمة وفي الطلاق ذلك نظر وافع **الفصل** في سوغ الواضع وفيه مسائل  
 الاولى خلاف بين المسلمين في الاشكال ان الوكيل سواء تمجيد او غيره كما هو مروج بعض ظاهرنا من امين بالنسبة الى ان لا يضمن ما  
 تلف في ذمته اجمع التعريض بالتسليم لغريم من الامناء الذي قد عرفت ان دليله على عدم ضمانهم من النص والاجماع فيما مضى من الكتب الشافعية

لو صدق

نعم

منه

وكذا بالنسبة الى قصد بقدر مدعوى التلق الا ما يحكى عن بعض الفاعلة فيما اذا انما ما بطلان التلقية الى قبوله في الرد وفي الاثر على الموكل  
وغير ذلك فنتجها اليه في المسئلة الثانية فذكر في فماضى ان اشكال الاختلاف عندنا في ان ليس للموكل ان يوكل غيره ولو عن نفسه الا  
لاذن للموكل التي بها يكون قول الموكل الثاني حيث يكون وكيله عن الموكل نفسه فقول الموكل فهو لا للموكل فهو لا للموكل فاذن لو كلفه ان  
يوكل عنه او عن نفسه فلا اشكال ولا لاطلاق ظاهر عند محكي فذكره وصريح مع صدق محكي اليه فان ان يوكل عن الموكل واحدا غير واحد  
يوكل عن نفسه لا لاطلاق التسهيل عليه ولكن ظاهر المتن الخبير بينهما وصلى على كماله فان وكل عن موكله كافا وكيلين له لا خلاف لا اشكال في نظر  
وكالهما معا موته وجوبه ولا ينظر في موته احد سوا ولا يبرر له احد ما صاحبه لعدم ارتباطه وكاله احدهما يوكله الاخر وانما كان الاول  
واسطه عن الموكل في كاله نعمان وكله نفسه حيث يكون له ذلك بالاذن من الموكل فيه او بالاطلاق سواء على اقتضائه ذلك كان له عزله  
ومطلوع كاله بموته وجوبه ومن لا للموكل له لا خلاف ولا اشكال في صريحه ان فزع خلافا للحكم من المتأخرين في احد قوليه فلا يغفل به  
الوكيل لان التوكيل فيما استوفى بالموكل وما لا يقتضي كون الخو له وفيه ما سلف من الاذن من الموكل انما هي في صريحه فلو كلف الموكل  
ضلا بالاطلاق واسطه فالتوسط في مخطوطه وكاله سكرية منه ما فلا هناك الموكل ايجز او اعني عليه او عزله الاول يطلب وكالهما معا وكذا لو كانت  
الوكيل الاول وجب بطل وكاله الثاني وهذا كاله لا اشكال في شئ منه الا في دعوى المولى من الاطلاق الذي هو ان كان منشأه الاستيفاء  
منه عرفا امكن منه وان الى الاجمال اقرب من ذلك حتى الضيق الذي لم يجز به فان لا الادعوى كونه عيانا والمص واستفهم في ذلك ان كانت  
قال فان العبارة على تقدير انحصار الامر في الوجهين الاولين يمكن حملها على ما هو افقها ما بان يجعل قوله فان وكل عن موكله بان كان مضمون  
توكيل الموكل ملحق بذلك وكاله القسم الاخر لا انه لا صريح في ذلك فان المسئلة عندنا والوجه ليس اعيانها ما فلتك ما ذكره في فصل العبارة  
يصح لغيره من الاطلاق عليه بل يكون مبنيا على نصيب الموكل له من ذلك وهو ليس محال للبحث كما ان دعوى عدم اعيانها مع ان كل منهما مفهوم  
متعابر للاخر معا خصوصية كخصومة واحد ما ولا يحكموا اسطرا لان التوكيل لعدم ذكر الموكل فيه ولو لم يرد ذلك على الاطلاق الذي هو الواحد  
ولان كان محملا وما نحن فيه وان لم يكن كانه باعتبار اذكر المخلوق وهو توكيل الغير لا انه قريب منه باعتبار اعيانها كما ذكر الموكل عنه الموكل  
الوكيل وكل منهما ما لم يستعمل لاداة الاطلاق بل لا يقيم منه الا بالغير منه الدالة على ذلك ولو قطع النظر عن مفاد العبارة فليس في الادلة  
ما يقتضي تعيينه من الاقرار بالثالث والثامن في كلامه بل على كل الشواهد في بيانه ما ذكره من التعيين وتبينه مثلك من انه لو كان مستزك  
الاذن في التوكيل المثلثي فالحال يقتضي الاحتمال في ثبوت في ثبوت الثاني يكون وكاله الموكل وهو متعبر صريح في الحكم في  
الامر ان بناء خصوص ما دلل عليه ومع فرض عدم دلالتهما على خصوص فرض الثالث فالجواب الاجمال لا ما ذكره من الخبر نعم ما ذكره من انه  
لو كان المستند في الاذن الغير الثالثي يكون كالاطلاق قد يكون له وجه في ابد النظر مع ان الثامن الصادق يقتضيه خلافه مع فرض كونه نافذة  
لا انها الاطلاق في لفظه فالجواب البناء ما افادته من احد الاقرار والاقبال الاجمال لا ان يثبت لصل من الشرع يقتضي الوكالة عن الموكل وعن الوكيل  
او عنه ما يجوز والاذن في التوكيل هذا وقد ذكر الفاضل وغيره اعتبار الامانة في وكاله الوكيل بل في ذلك ما بعضهم بالعدالة الا ان بعض الموكل عزز  
بل في عدمه وغيره انه لو وجد وثالثا وجب الغرض لكن لا يخفى عليك عدم الدليل الشرعي على اعتبار ذلك في خصوص الفرض بل وليس الامانة  
المصلحة التي هي مناط تصرف الوكيل ومن المعلوم عدم اختصاصها بذلك خصوصاً انما اذا ارد توكيل على اتقاع الصيغة ونحوها ما لم يكن له بد على ما  
كما هو واضح ويمكن تنزيل كلامه على ذلك فالظن وافضل ان لا يخلو العالم المسئلة الثالثة لا خلاف في اشكال في انه يجب على الوكيل تسليم ما في يده الى الموكل  
او وكيله مع المطالبة وعدم العذر فان امتنع على وجهه في خطاب الرد عن من غيره عذر من قطع ابل واجماع اللعد وان في استمراره بعد اعيانها  
القطع في ذلك بالمطالب نعم لو كان هناك عذر له بعد في بعض الاختلاف اجده وبينه كما عر ذكره الاعتراف به الا انه قد عرف سابقا في اوبى بعد ان ليس في  
من النصوص بخلق الحكم وجوبه او علم على العذر في كون المداد عليه ووجه القول بان عذر عقلي شرعي عرف وان من الاجرة الشا على اتمام  
الحمام والطعام والبقا في انتظار انقطاع المطر ومحو ذلك حتى اضطرر كلامهم في الحكم بها بان عذر دون الوكيل في التمسك به في ابل هو  
او في بعده مثل ذلك في عذر باعها القصص المصلحة في الدلالة بخلاف الوكيل الذي يمكن ان يكون جعل وظاهرهم المفعولية من عذر في الواجب  
فان اسند ذلك طول الناحية كالحج الواجب والاعتكاف المندور ونحوها الا انه لا يخفى عليك في الجميع بعد ما عرفت من خلل الادلة عن العنوان  
المزبور فالجواب الحافظ على قصد في القوت في الاداء التي لا ينافيها امام بعض الاعمال ولا علة الاشرع في الشئ مثلا وعلى ارجح عند الفاضل  
مع الواجبات للثانية لذلك كما هو متفق في كماله بالواجبة بل ان يكن ثم اجماع اجتهاد القول بالعتان مع التاجير المثلثي للصور عر فاعل عر عر فاعل  
على ابي ان ينافيها عدم الاشارة في الاستناع وان انقضت الوكالة والودعية وليس في الادلة ما يقتضي عدم الضمان في كل ما اذن شرعا فاعل  
في بل هو على وجهه في مثل المفعول في الاشارة لسانا الى احوال الضمان مع قصد توكيل الوكيل وان جاز له التاجير لعدم التيقن كما لا يخفى بل في الناحية لاداة  
الاشهادية في وجهه جيد وكيف فاذ امتنع من الرد مثلا بعد المطالبة به مع الاختلاف في ماضي بعد ذلك فان تلف المال فذلك ان قبل الاستناع او ارد  
قبل المطالبة فيل لا يقتل هو اوان امام بيته لئلا يذهب بها الا فراد المفعول من اعيانها واختاره جماعة والوجه عند المصنف انما يقتل لعموم البينة  
على المدعى خصوصاً ان الظاهر لا يرد ما لا يرد جهات ممكنا كشيء او اعيان على كماله ونحوها الا انه لا يخفى عليك ما فيه بعد الاطاحة بما ذكره سابقا في الرد  
من ان المتيقن من الخبر المزبور وما لا يمكنه على ان معارضه بل على عجزه الا فلا بل هو كماله وان اتصل بالمال فان كان كل انكار الا انه اذ في حقه على

تعيين

واو

العزيمة







الذي هو كدوى الرد في المسئلة الشافعية بل يقال ان ظاهرهم عدم الخلاف في تقديم قول الموصي واليتم في عدم القبض هنا ولعله كل ما كثر  
بين وبين ما تقدم بان دعوى الرد هنا على من لم يات به بخلافه هنا فيمكن المبسوط قد جعل ذلك مقادير في كل امانة حتى في الوديعة ولو ادعى ردها  
العايد وان ادرك كليله للنظر في الاجماع لما عرفت ذلك القول في الاول الجواب ان المالك لم يبيع مع اليتم اذا انكر القبض لم يوجب ردها وكذا الشراء والمسا  
ومن حصل في بديعة ضالة او لقطعة لا تحل للمدعي في الرجوع وهو عموم قوله في البينة على المدعي واليمين على من انكره فاعلم ان امانته وقاعدة  
الاحتياط في القول في ذلك وبعد من القياس على الورع كما عرفت فيه والله اعلم والمسئلة الثالثة ان ادعى الوكيل وقوع التصرف الذي وكل عليه و  
انكر ذلك الموكل مثل ان يقول بعثت ثيابا ففعلوا وتلف الثمن من ثيابي انكر ذلك الموكل لانه لم يترتب على الاول غرامة الوكيل المبيع عنها او فيه وفي القاء  
عدم غرامة الثمن من الموكل يكون المبيع قد تلف قبل تصديقه فلا يترتب عليه قبل والفاصل غير احد ان القول في الوكيل ان له ان يبيع له ما يبيع له في البيع  
يحتل الاصل المعروف الذي هو من ملك شيئا ملك الاخر به وعليه بنوا فقهاء الصنف فيما امانته فله ان يبيعها كما لو شيته والعنعنع المقيد و  
كما يقول قول العبد الماذون في التجارة فيما يتعلق بها ولو لم يمتدح به بمال المولى عليه ولو قبل القول قول الموكل لاضالة اعدام يمكن بغير  
مع صدق هو امتنع ليدل وتخرج لغيره ان كان ظاهره من موضع من الشك ان القول في الوكيل ان له ان يبيع له ما يبيع له في البيع ان كان له الحق في  
ولكن مع ذلك كله الاول الشبهة باصول المذهب فلو اذعن التي هي ما ماسفت ومنها انه امين فاذعن عن تخونه منه متكسبه وانما يحسن ولو في  
عدم مصدق في التفسير لم يخرج المتعينين بالابدية والرواية واختلف نظام الماخا لث ولفظ غيبة الناس عن غايات الاولياء والوكلاء و  
المادونين خصوصاً في المضاربات ولا يتبو كليله فلم على قول اوله فيما يبيعه فنجب ان يصدق كما التزم بضديقه في دعوى التلف التي هي عند  
الفاصل ليس الا لان يمين وصداق على ما يمتنع عليه وبذلك كله ظهر ان نفيهم قول الوكيل في هذه المسئلة ليس لان قوله او اذعن للموكل ضرورة  
عدم ما يقتضي ذلك شيء من الادلة بل منها ما يقتضي خلافه ولذا كلف اليمين بل بما هو للتي عن يمينه اليمين المراد منه تقديم قول المالك  
عند اذعنه وصدق منه المقام الذي لم يخل خلافاً من جاحيه بل في مضايح الفاضل الطباطبائي تنبيهه الى تصريح الصحاح الامر بشذابه في ناعن الصبر  
انفا في التوثيق في كل بل في الشرح عما امره الثمن بذلك يوضح تنبيهه الى الامكان على تقدير القول به وستتبع الكلام في المسئلة الخامسة المسئلة  
السادسة انما اشترى انسان سلقه وادعى بعد ذلك انه وكيل لاشترائه كانه كان القول قوله يمينه لان الاصل عدم الوكالة ويقضي  
على المشتري باليمين لظهوره ببلشتره العقد في كون الشراء سواء اشترى من او في ذاته الا ان يكون ذكره من بيع له خاله العقد او قام اليتم على  
ان عين الثمن للموكل اخذ ذلك كما تقدم الكلام في ذلك فخصامه من اذعنه او يوضح الحكم في القول الوكيل اثبت بفساده بل فانكر الموكل  
او قال اثبت بفساده لم يفتي فقال الموكل بل في القول قول الوكيل يمينه لا بد من يمينه المتعلق بفساده لا خلاف لا الاشكال مع فرض كون  
الاخلاف في اليمين التي لا تملك الامن قبله بل بما استظهر من عبادة الثمن قبول قوله لا يمين لعدم فصول الدعوى عليه على القول بيمينه مع التمسك  
او ان اليمين حوله في كل حال ما لو فرض ان كان الاطلاع على فسخه ولو بافراده فقد توقف بعض متأخري المشايخ في قبول قول الوكيل في القيد  
لكن فيه ما عرفت من لزوم تقديم قوله مع فرض المدعى مع كونه يمين واللفظ في المسئلة الخامسة انما وجهه من دعوى ان الوكيل كافضه  
او ملكا هو مقتضى اطلاق اللفظ بل والدليل خصوصاً في هذا الذي يستبعد فانكر الوكالة ولا يبينه كان القول قول الموكل مع يمينه لا يمتنع  
بالخلاف لا اشكال وبل ان الوكيل هو الذي اذعنه العقد عليه كامن التمايه والوسيلة والناصح وكشف التوروث والاشارة والقول على الغش  
والكتمان لان المرحبة لم يقد كماله لا ينفصل لا باطلا في الفتوى في المقام وقد عرفت ان الوكيل عليها بقبضه في الاشهاد ولا لا فخر بل اخر  
بضعها عن ملكها بعض لم يملك له بغير طهر اذها كما ترى بل يجرى مجرى من سلم من الباطن في رجل زوجته انه وله قبل فقال ان المهر كذا من لانه  
بناء على انه لم يبيع الوكيل بل عن الشفع والناصح العلوي على ظاهره ولكن يمكن حمله على ما روي من لزوم نصف مهرها كاشف في جميع الحالات  
فتفق الموضوع يحتاج على النصف الذي يملك الشفع والحج ويحوي من سعيه والفاصل في ذكره والقهر خير على ما حكي بل في ذلك وغيره انما يشي  
لمر عمر من خطبة عث على عبد الله في رجل قال لاخر لخطبة فلانة فاعطت فرشع مما قال من صدق او ضمن من شغل او شغل فلان ذلك  
وهو لا يزم في ان يشهد على ان لا يخطب عليه وبذلك عنة الصدق وغيره من تلك مما طلبوا وسئلوه فلما اصبح اليه انكر ذلك كله قال من لم  
نصف الصدق وذلك لانه هو الذي ضيع حقها فلان لا يشهد لها عليه بذلك الذي قالها حالها ان تزوج ولا يحل القول بيمينه وبين الله  
الا ان يطلقها لان الله تعالى قال فامساك بمعروف وتستر منه واجتبا فان لم يبيع له فهو ما قوم يمينه وبين الله وكان الحكم الظاهر هو حكم الاسلام  
فذا باح لها ان تزوج وصحح اعيداً عنه رضى في رجل امر رجلاً ان يزوجه امرأته من اهل البصرة من يتيم فزوج امرأته من اهل الكوفة فزوج  
تيم قالوا فامر على للموكل نصف الصدق لاهل البصرة ولا ينفصل عنها ولا يشر لها يمينها فقال له بعض من حضرة من امران بن زجر امره  
ولهم رضا ولا ينفصل ثم حمله لاسر ان يكون امره بعد ما زوجه فقال ان كان لها امور يمينه ان كان امره من بعد كان الصدق على الاخر لا ينفصل  
وان لم تكن يمينه فان الصدق على المامر ولا هل المرأة ولا ميراث بينهما ولا هذا هو نصف الصدق بل كان عرض لها صلتاً وان لم يكن نصي  
لها فلا شيء لها ومن قبله يعلم ان المراد بالصدق في النصف كما يعلم ان المرأة من الامل فيه ولا كان ولا على حق مهر ونصف مهر بل  
احد ولا يحتاج من هذا الصحيح واشتغال الاول على التمسك الذي لا يوافق الضوابط واستنبط ان الزام بموافقة مقتضىها الشامل  
للكالة التي خبرها وبالقصور لا يجوز ذلك مما لا يروى فيه وانما امانان الوكيل المهر عبد العفد ولا خلاف في الوكالة والنصف في كل الاوجه

في البيع

النكاح ظاهر من هذه الصيغة الطلاق قبل ان يشرع في العقد بل كما اعترف به غير واحد من المتأخرين بطلان العقد في الظاهر لعدم ثبوت النكاح وعدم غرضه من شيء على حد من انهم يحلجوا الموكل ان يطلقها فبما بين وبين الله ثم بالاطراف لاجده وفيه بل في مع صدق لا ريب منه وقد نطق به الكتاب السنه فاما ما ذكره في دفعه الضرب والضرب وحفظ الاصل في محذور ذلك ان كان يعلم صدق الوكيل بل يوافقها بها نصت المهر ولا ريب ان هذا القول قوي بحسب القواعد بل حال اليه جماعة منهم الفاضل وولد وقاضي الشهابين بل جزم ثاني المحققين بانه اصح لكنه يخالف الشبهة البسيطة والمركبة او لا جماع كل الجارية للصوص المزبوره التي اقل من القنوق المدينين وهو المصنف فيما لو فرضنا دعوى الوكالة صرحوا بعدم علمها بصدقه ودون في التصور وان دل عليه الجدل انما هو على كل حال فلا اشكال في صحة طلاق الوكيل لها وان لم يعرف من انتميه بل صرح غير واحد بصحته منه وان وقع معلقا كقول ان كان في زوجتي فوطي اعدم كونه تعليفا ما تعاضد فيه عدم اقتضاها ما خبرنا به على انه غايها الحال وعطفه على امره على ان في الواقع كذا في الرافض ان كان لا يمكن ان لا يكره مستندا الى انساب الوكيل ولا لافلا يصح وفيه ان الظاهر مع ذلك لعدم دليل يقضي بطلان ذلك بل مقتضى الاطلاق في العقد ومن هذا اطلق من عرف واما المراه فلا اشكال في خلاف في زجره الزوج وان لم يطلق الوكيل فانه يمكن خالفا بالوكالة الداخلية في ظاهرها واضع في الجدل المزبور نعم لو كانت عماله بعض الوكيله لم يكن لها ذلك وليس لها الجوار الزوج عليه نعم قد يقال له الطلاق عنه مع اشتباها من وقوعه في وقت اذ هو مع الزوج مع فوض الزوج وحيد في الواقع لا يمنع عن القيام بها والطلاق في ذلك لم يخرج الطلاق وديما اعمل ان لها الصنع والملك والبقاء على الزوجية حتى يفرج الله عنها بموت ونحوه ولعل ما ذكرناه اوله بعد عموم ولا يملك الحاكم لثبات ذلك لفاعله الضرب وغيره او لا يوجبها والله العالم المسئلة السابعة اذا وكل في بيعنا عبد فادعاه ان اشترى له بئنا وقال الموكل اشتره بئنا بمانين فالقول قول الوكيل كما اخبرنا من جماعة من الشيوخ في المحكي من مسوطة لانه مؤتمن والفعل بغيره بين كون الثمن من عين مال الوكيل او في منته ولكن لو قيل القول قول الموكل كان اشبه باصله البراءة من الزيادة ونحوها لا تغارم بالاختصاص من مال العين المحبوس ثنائيا او لا وعينه بل عن الاشتباها وجمع التبعان اختياره بل بعهده مقتضى تقدم الشك كراهة الا انه مناف لما سمعته من الص في المسئلة الثامنة وما لا ياتي في له في العاشرة والتحقيق ما عرفت وتعرف من ان التبعان ان كان بين الموكل والوكيل كان القول قول الوكيل لما سمعته وان كان بين الموكل والبائع فالقول قول الموكل وان صدق الوكيل التبع لما سمعته من فضاء الادلة بقدر فهم قول في الدعوى معه خاصة لان اوله في كل ما سمع تفصيل الحال في بيع المسئلة العاشرة وعلى كل حال فما عرفت في حقه من التفصيل بين انتميه او لا بين ما بين ما بين القول قول الوكيل لانه الغارم واضح الضعف من غير اخذ الثمن من مال الموكل على كل حال كما اشارت الى ذلك وغيره من فرض موضوع المسئلة اذا كان المبيع شيئا لا يمكن الشراء بغيره لا يوجب من نظره من غير امكان الغبن في حق الوكيل ولا يقتضي خروج بئنا للعين الوكالة وانما افشاء الخيارات او اختياره المسئلة السابعة قال في المحكي للبوط ما حاصله اذا اشترى الوكيل لموكله مصرية بدينار بالعقد كان البائع بالخيار اذا طالب الوكيل واذا شاء طالب الوكيل وكل يكون يحول الوكيل هذه المسئلة فيقول الضام في قضائها فان اعطاه كان له الرجوع بما وزن لانه توكل في بيعه في الشراء وذلك يتحقق تسليم الثمن وكان الاذن في الشراء اذ اذنيه وفيها مضتمه وربما اشكل لا وجه لرجوعه على الوكيل مع فرض العلم بالوكالة الضرب من كون الثمن فيما فرضه في ذمه الوكيل لان الشراء له ولا ضمان من الوكيل بغير الجمل بالوكالة فيجب مطالبته الوكيل للظهور من انتميه الشراء في كونها ولكن نوجب اختصاص المطالبة به مع فرض تسليم الجمل بذلك وذكره في الفاضل والمص وتعد بعض التماس ان الوجه اختصاص المطالبة بالموكل مع العلم بالوكالة واختصاص الوكيل مع الجمل بذلك الوجهين القضي او مطلقا كما احتل في ذلك لا كذا في الجمل في الحال العقد في سقطة المطالبة وما علم بعد ذلك استحقاق المالك ان لا مكان عدم رضاه بمطالبة الوكيل لوعلم ابتداءه وعلى كل حال فلا يفتي في ثبوت الوكالة المنقضية لسقوط حق الطلاق عن الوكيل اختصار الوكيل ان يكون فوطيا منها لاسقاط حق المطالبة خصوصاً اذا كان الموكل فوتها هذا كما اذا كان في الذمة ولم يكن قد دفعه الموكل الى الوكيل اما اذا كان حينئذ وقع العقد عليها فقد خرج في مع صدق ذلك وجميع الجوان وتبين على افعال طائفة من هي في هذه من غير فرق بين الوكيل والموكل وان كان في الذمة ولكن كان قد دفع الموكل اليه ما يجعله شمشاقا على وجهي الكتب الشافعية وله يخرج من مطلق الوكيل لان الثمن في يده والموكل ان الشراء له وما دفعه له لم يتحقق ثبوتها هذا خلاصه ما حصلناه من كلامهم لكن قد يقال ان من مقتضى العقد اختصاصا بتسليم الثمن والمشتري من مبادرته سواء كان مالكا او لا يشرع بما ولو وكلنا له على ما يقتضيه من القبض لا فاضل لانه وكيل على وجه الصنع مع ذلك مقتضى العقد مقتضا لان المبادر له بما يكون منها هلا للمطالبة بالتسليم ومن هنا يفسد البائع والتضرر يحصل للخيار بامتناع الوكيل عن التسليم والتعليم اذا كان وكلا على ذلك ولا يفسد خطا البائع والتضرر بامتناع الوكيل لان الشراء انما هو لوكل وهو لوكل كان لان المذكور من احكامه في العقد وثوابه ولا يوجب من هذا لا يقتضي اختصاصا بالمطالبة به فرض ثبوتها ايضا لم يكن الشراء له واعتباره بغيره في حقها عليه ولو لمباشره وكيل ومن هنا يفسد الخيار الذي ذكره الشيخ في المحكي من مسوطة بل قد يفتي به ايضا فيما اذا كان الثمن عن يده بغيره من عدم منافاة ذلك المطالبة بتسليمه بالوكيل الذي يشرع العقد والتمسك في يده والموكل كما هو واضح في ما نقله فلا يخفى من ثبوتها في فرضه واقتضاء العقد التسليم كما عرفت بل بما ذكرنا في ظاهره انما في هذا اطلاق قوله من عبائنا لا يحقها شيئا مما نحن في التقييد ببعض الشروط التي لا تحق على من اخطأ بغير اعدا القبض عليه

الشرع في البيع

في البيع





الدعوى لو اذاعها جازعاً لا يخفى كما قد مرنا سابقاً هذا كله في الدعوى عليها وما بالوكيل اما ان كان له دعوى مختصة من الاصل في نفسه  
الوكيل كما في قبض الدين من الغريم ويخو به لو كانت مشتركة ولكن اعرض عن الوكيل وجبه الدعوى على الغير فلا وجه لسقوط الدعوى باعذار الوكيل  
الذي لو تكن حصونه يهين الوكيل فثبت ذلك كله ظهر لك في كلام المصنف ومن اخرج عنه كالفاضل وولد المحقق الثاني بالتمهيد الثاني و  
الصحيح والعلامة الطباطبائي وان اطب في هذا ما يبيحه بذكر كلام جميع من عارض المسئلة اللهم الا ان تكلف جوع بعض علماء المذاهب ان كانوا  
والاصل في هذه المسئلة ما في حكم السقوط وهو مع التمسك بالصريح فما قلناه في تحقيق المسئلة قال ذاوكل رجل بصل في جوع من له على غيره  
فاذعى الوكيل انه قبض منه وسلم اليه او قال تلف في يده وصده عن عليه الدين وقال للوكيل له قبضه منه قال قوم ان القول قول الموكل  
مع يمينه ولا يقبل قول الوكيل ولا الدين لا يثبت لان الموكل يدعى المال على الدين دون الوكيل لا يقول اننا الاستحى عليك شيئاً لان  
له قبض المال انما مالى لا على الدين ولهذا اذا حلف طالب الدين عليه الدين ولا يثبت يمينه على الوكيل شيئاً فاذا كان كل كان معتبراً ان يدين  
عليه الحق دفع المال اليه وهو يتكبر ما لقول قوله وكل ههنا هو هذا القوي واذا وكله بالبيع والسليم قبض التمن قبضه وسلم البيع فادعى قبض  
التمن وتلف في يده او ادعى من غير اليه فانكر الموكل ان يكون قبضه من المشتري كان القول قول الوكيل مع يمينه لان الاصل من ادين ومنه لا يضر البيع  
ويجوز المسئلة الاولى لان التدليس فيها الذي عليه التمسك هو الخصم فيه واذا حلفنا القول قول الموكل في المسئلة الاولى لو فوج على الوكيل  
غرامه في المسئلة الثانية فوجب غرامه بخلفنا القول قول الوكيل في الثانية ونجبه غيره في ذلك وهو بعد تمهيد مرجع الى ذكرنا فلا حظ في كل  
جيد الدعوى والحكم في جميع موارد المسئلة التي منها ما لو وكله على طلاق زوجة فقال الوكيل تلفت فادعى الموكل على الزوجية عدم ذلك كان القول قول  
لان الدعوى بينه وبين الزوجية والوكيل لا يدعى عليه وكذا الوكالة في العقول والوكيل وكذا على الفرض فقال هذا شرف لك الفاضل انما  
او انقضت انما وكلتني فيها ايضاً ولا يمكن هناك ثالث تكون الدعوى بين الموكل وبينه كان القول قول الوكيل ولو بعد عز عن الوكالة لانه امين ههنا  
نعم تبقى شئ هل للموكل الدعوى على الاجنب مع اخبار الوكيل بالقبض منه والخطا والعتق باصالة العدم ونحوها وان احتل صدق ولا بد في ذلك  
من العلم بكذب الوكيل فلا يظهر من المجمل في بعض كلامه في دليل الثالث في محتمل الاول لعدم ما يدل على وجوب قبول خبره فيما اؤمن عليه في غير  
مقام التداعي معدون كان له الشا ولا خياره والضرع فيما يدين له عن ان الوكالة ولكن لا يوجب ان الاحوط الاول والله العالم وكيف كان  
فلو ظهر في البيع عيب رده على الوكيل ودون الموكل لا يثبت وصول التمن اليه وانما سقط مطالبته بالوكيل بدعواه انه قبضه وتلف منه مع  
يمينه بل المشتري بناء على ان ذلك مفقود سقوط الحق عنه في الجاهد الا ان هذا السقوط لا يقتضي الوصول اليه ولو قبض الوكيل الا انه لا يخفى  
عليك ما في بصر غير انما ان الموكل لان الفرض عدم التدليس في وصول الفرض اليه وعدمه لا مدخل في ذلك بل قد لا يخفى لعدده على الوكيل اذا لم يكن  
على قبضه على تقدير رده العيب فقول التمسك ولو قيل ان العيب على الموكل كان اشبه والفاضل في عداق في الفرض وعلى الاصح هو الثاني بالتمهيد  
في ذلك اقوى في غير محله لعدم وجه الاحتال للتمسك بل الحكم من غير التدليس طال عن ذلك قال ذاوكل رجل بصل في جوع من له على غيره فادعى  
في يده او دفعه اليه صدقة المشتري على ذلك وقال الموكل ان قبضه الوكيل كان القول قول الوكيل على اجمع الوجهين فاذا حلف برئ فادعى المشتري  
بالبيع عيباً كان له رده بالبيع فان الامام الثانية انه دفعه منه الى الموكل والوكيل كان له رد المبيع اتماماً ومطالبته بالتمسك وان لم يكن قبضه لم يكن  
له مطالبته بالوكيل بالتمسك وودع البيع عليه فانه ما فتر قبض التمن منه وليس للوكيل مطالبته بالوكيل وهو من القول قول الموكل مع يمينه انه لا يعلم ان قبض  
التمسك من المشتري فاذا حلف لم يكن له مطالبته لان قبضه يمينه على ما يدعيه من قبض التمن من المشتري وتلفه في يده او دفعه اليه وهو كثر في ظاهر الوجه  
في البر من دون مطالبته بالتمسك وانما ذكر من التغيير في المطالبة بالتمسك مع اليمة فلعلمه لا قضاء الفسخ عند تسليم التمن على عقد العقد بخلاف  
اذا لم يكن يمينه فانه ليس له الرجوع الى التمسك وان سقطت المطالبة بالتمسك الى التمسك فلا عرف وانما الوكيل فلا عرف انما هو كالموكل فالفرض فيه  
نعم له الرجوع الى التمسك او لا يعلم منه الفسخ مقاصد غير غير مع دفع الزيادة كان ذلك والوصول اليه من الموكل غير ذلك مع فرض الفسخ  
هذا ولكن في كره فاذا حلف الوكيل انه قبض وتلف التمن في يده موقلاً به لم يثبت في ثم جعل المشتري مبالغ عيباً كان رده على الموكل وغرمه التمن لم يكن له  
الرجوع على الوكيل لا ظهر ان الوكيل لما اخذ شيئاً وان دعى على الوكيل وغرمه مبالغ على الوكيل والقول قول موكل مع يمينه في انه لم يخذ منه شيئاً ولو عزم  
المبيع مستحقا رجع المشتري التمن على الوكيل لانه دفعه اليه ولا يرجع له على الوكيل وفيه ما لا يخفى من عدم جواز رجوعه على الوكيل في الاول بعد  
اعتذاره بوجوب التمسك في يده وما لا رجوعه على الموكل فهو مستحق على وصول ذلك اليه باشر الوكيل بناء على انه كان التمسك بالتمسك الى  
ذلك لكن على هذا ينبغي ان يكون الرجوع عليه في الثاني ولا يخفى بناء على ان قبض الوكيل في الظاهر قبض الموكل كما في عدم الجرم به فانه قد ذكر  
فيها انه لو تلف المبيع في يده لو كان مستحقا للمبيع او الوكيل او الموكل الجاهل به ولم يفسد الضمان على البايع قبل  
للوكيل الرجوع على الموكل لشكك الحال ولو قبض وكيل البيع التمن وتلف في يده فخرج المبيع مستحقا رجع المشتري على الوكيل مع جهالة  
بالوكلا لا يستحق الضمان على الموكل لا فعله وان كان كالمه فيها لا يخرج من نظر ضرورة منافاة الاشكال لما ذكره لو كان الرجوع على التمسك  
الذي لا وجه له في الوكيل لا يدعى سببته الفسخ من الوكيل الضمان عليه ما يجزأه قبضه لا يثبت على قبض المبيع في الظاهر بل هو مضمون  
ذلك اختصاصاً بالموكل بعد العلم بكون القبض كالمه هو مقتضى كلامه لاخير لا مكان التحقيق فلا فلا الظهيرة الفسخ لانه ما ما عاينده  
كونه وكذا عنه في قبض ما هو مبيع ظاهر الا انه وان كان قبضه الموكل الا انه لا يثبت الرجوع عليه فهو على اليد وانما هو كرجوعه على الموكل

الدالة على ذلك في الصدقة بناء على الزيادة الوقت منها او ما يشمله نعم عبارة المصنف وناشأ بها محتملة لزيادة الصدقة بغير شرط بغيره بعد ذلك كونه شرط  
او من شرط الظاهر في رادها انما هو احتمال العكس بعبد ولا بد من ان كان شرط في الصدقة كان شرط في الزود اما من لم يكن له الا العكس  
مكون شرط في الزود فلا ريب في ظهوره بترتيب الصدقة قبله كالحكم من المبسوط والظاهر من الاخيرين ان الاصل عليه مضاعف الغنية وبذلك  
يظهر ان المصلحة قولين بل عن الوسيلة لانه جعل المصلحة في الصدقة الا اذا جعل في الزود لمفسودا حيوة وغيره كما في الاصل اذ اصدق  
احدا الوجه المذكور واستشهد على نفسه بذلك وقابل التسليم فان كانت الصدقة على سجد او صلوة فهي ما يشتهر وان كانت على من سجد فصدقه ووليه  
هي صيته يحكم فيها باحكام الوصايا ويحكم في المراه عدم ذكره من الشرط اطلاقا بل كذا يظهر لك على ذلك والظاهر من غير ما هو من المفسر وغيره ان شرط  
فيها حكم فيما احكامه من المفسر من الاجماع على ذلك مع ان الناظر في كلامه يقتضي انه دعوا على اعتبار في الحلية لانه بعد ذلك لا فاصلة معناه  
على الخلاف فيه بل لا يفتي ما مضى اجمالا لانه شرط في ما لا يملكه من الاطلاقات واذا هو وعبره بين الخبرين المتباينين  
المصوص المقتضى لطلاب الصدقة بالوقت قبل القبض مع ان الاستدلال لا يوجب على المدة الوقف منها او ما يشمله لانه على اشتراط في الصدقة  
وانه كره غير اجل من المكن كما مضى من كونه عتقا بغيره بالوقت جازا في الوصف والخرج عن ذلك في الصدقة غير الوقف لانه لا يقتضي  
الخرج عنه في الوقف بل مع الاحتشاء من ذلك كله فالنحو كونه شرط كما اذا كان من سبب كاحد في ذلك وشيعة غير ما مضى من وجوب مقتضى  
الصدقة فلا وجه لجعل التزم في البناء المقتضى فت جيل والله العالم وكيف كان فلا خلاف في ان اداء الوقف بجميع شرائطه المعتبرة فيه  
كان لا بد من الاجرة الرجوع فيه اذ وقع في زمان الصدقة بل الاجماع عليه في تمام الصدقة عتقا له وهو كذا مضى من مذهبنا خلافا لابي حنيفة في وجوب الرجوع  
الرجوع به بل ولو شئنا لان هو صوابه بعد موته فيلزم ان يحكم به حاله مع ان تقليده ابا يوسف لما قدم الى بغداد كان على قوله ولكن حدثنا اسمعيل  
بن ابراهيم بن عوف عن ابن عمر خلافة فقال هذا لا يسع احد خلافة ولو شئنا في ابي حنيفة لقائل من ان الحكمي عن ابي حنيفة انه قال ان رجع  
بالوقف لم يرد في الثلث ولم يجعله ارضا في حقه وان اخرج ولم يخرجه ولم يجعله ارضا في جميع ما رجع حال حقه فهو كذا مضى هذا ولكن لم يرد  
في المفتحة ما ينافي بها من الماذكر قال الوقف في الاصل صدقات لا يرجع فيها الا ان يجدت الموقوف عليها ما يمنع الشرع من معونتهم  
والقرب الى الله سبحانه ويقصبلهم ويكون تغير الشرط في الوقف الى غيره اذ وقع لهم من تركه حاله واذا اخرج الواقف الوقف من يده الى  
من قف عليه لم يرجع له الرجوع في شيء منه لا بغير شرط اطلاقا ولا نقله من وجهه وسبيله وعن ابن ابراهيم ان الوقف لا يرد من يرد ذلك منه  
بناء على اعتبار انفاق صدقاته الموضوعة للمنفعة في الوقف فكونه انقفا والوصف الترتيب مقتضيا لانقاف الموقوف عليه المقتضى لطلاب الصدقة  
الوقف بناء على غنائه من عدم انقافها القابلية والامتناع بعد موته في حال والله العالم هذا كله لو وقع في زمان الصدقة اما لو وقع في زمان  
الوقف اذ اخرج الوتر من بعد من الاصل الا اعتبر من الثلث لكونه كذا في مخرجه وفي بعض من اصل التركة ولا ريب ان الاول لا يشبه كذا احتجنا  
مفصلا في كتاب الحجر وكتاب الوصايا اوضح فلو وقف غنوا على ثلثي ثلثي ثلثي فان خرج من الثلث جمع وان خرج على الاول فالاول لانه هو الثلث  
في التعلق حتى تيسر في الثلث في بطلان ما اذا خلا الحكمي عن الفاضل في المختلف فمسطر الثلث على الجميع فاقاب من المخرجات الوصايا واضعها واضع  
هكذا الواضع بوصايا اوله جعل التقدمة قبل ما لا يملكه الموقوف في الحكمي كمن يملكه في زمان اوصى بقسم على الجميع بالخصص اعدم الرجوع بعد  
قيام احتمال التقدم المعلوم كونه في احدى ما في كل منها وذاك كونه في بعض المخرجات التي لا يملك التقدم في احدى الحكومات فيها الا ان كان لا يشاء  
عدم تقدم كل منها على الآخر كما هو مقتضى كل حادثا شبهه سبغا بالآخر واخر معناه ولكن فيه ما لا ينبغي عليك في المقيس والمقتضى عليه فيرجع  
كوالنحية في الاول للقرعة ولذا قال المصنف ولو اعتبر ذلك ما لفرقة كان حسنا لانها لكل امرشبه ولا ريب في ان الفرض منه بل لكل الامر في  
المقيس عليه ايضاً فرض عنوان الحكم في الشرع الشبكي والاقران ولم يعلم احد ما اذا اصيل لا يشتمل على الذي هو من الخواص والاصل عدمه  
فليس الا القرعة نعم لو قلنا ان العنوان في الشرع الشبكي خاصة كما هو الظاهر عدم العلم في الحكمي مقتضى اطلاق الوصية الذي هو معلق الجميع  
مع العصور بغير القسمة بالخصص لا القرعة كما سلف لنا في قوله في نظام المقام بل قد ذكرنا محله من ذلك في هذه المسئلة في كتاب الوصايا فلا حظ  
فيتم لا ينبغي عليك ان ليس في الشرع اعتبار كيفية خاصية القرعة بالنسبة الى الغدة ولا غدة فله ح بعد ما في الثلثة التي التي مع فرض جعل  
الحال بينهما على وجه العلم انهما مترتبة كلا او بعضا او لا فيخرج او لا لبيان ما قرأنا على السواء او غيرها كما في الاقران في بعض الشرعيات  
فان اخرج احد ما ارفع لغيره فلهما لا بد خاضر ان كانت ولان اخرج قرعة واحدة تغلف عشرة وعشرة على عدد والاعتناء لا بد فيها وسمى بينهما مع  
هذه الوقف ثم العنق على الجميع او مع تقدم البيع على العنق سبق العنق ثم الوقف ثم البيع او مع تقدم البيع وسبق البيع مع العنق بين هذه  
في اثنين منها وسمى ست ايضا اقران العنق والوقف سابقين واخر العنق لاحقين كما في الاقران الثلاثة وله القرعة بتكثير سبع رفاع في احدىها والوقف  
في الثانية العنق في الثالثة البيع وفي الرابعة الوقف والعنق وفي الخامسة الوقف والبيع وفي السادسة العنق وفي السابعة اجماع القسمة  
في ثمانية واحدة فان ظهر من هذا المنظر بين مقدم واخرى فان ظهر من هذا المنظر مع غير عمل في ثمانية واستغنى عن الثالث وان ظهر من الاول  
مع غير والثالثة اخرج غيرا كما ذكرنا في قوله في نظام المقام بل قد ذكرنا محله من ذلك في هذه المسئلة في كتاب الوصايا فلا حظ  
قاله راعى كونه رفاع صحت على جميع الاحتمالات والله العالم واذا وقف مثله كان صوته الذي على ظهرها ولها الوقف في ظهورها خلافا  
انقضا الوقف من سبيل الشرع ما لو شئنا نظرنا الى العرف كما لو تابعها بالاخلاق احد بين من يعرض له من الفاضل والشهيد والكر في

بجلاف الحمل بل ونحوه ثم نقل الشجر ونحوه فانه لا عرف يقتضي ذلك لان الانصاف عدم خلوه من الاشكال بحسب ما يجد الان بل قد ينشك  
في اصل الحكم حتى مع الضرر بناء على عدم افضاء عقد الوقف بتلك نفس التمر وانما افضاء ذلك باختيار العين الموقوفة في ملك الموقوف  
عليه فتكون التمر بناء على ملكه الموقوف عليه ما يمنع من المضيق فيه ببيع ونحوه بخلاف التمر ومن المعلوم ان ذلك انما يكون في التمر الموقوفة دون  
ما حصل من الثمار الذي هو ملك الموقوف فانه لا يمتنع ملكه من حيث الشيئة الموقوفة كما هو واضح ودعوى بملكه عقد الوقف لثقلها ما عدا  
كونها ثمرة بفضيها فليست لها على حجة التبديل حتى مع الانصاف هو محل ناقل لان ظاهره من عرض المقرف بغيره من فائده لملكه كافتناءه  
نافي للمنافع المجددة في ملك الموقوف عليه كالصوف واللبن المجدد من معوض البضع وجزء الدية والعبد ونحوها بل والمنازع المجدد كما تنس  
عليه الفاضل لان من فوائد الموقوف عليه ان لا يقتصر هو وحده في الوقف فانه يكون من وقفا كاصل كما مضى عليه الفاضل في غير محكي كذا  
ولما اعتد الشجر الذي هو كالمير في الشجر الخراف من ابقاء ملك الموقوف عليه لانه من المنازع بل لا يجادل في ملكه فليست له بقطعة مما يديه  
اصلاح الشجر والتمتع من مذهبنا لا فاضل الشجر الذي هو كالمير في الشجر الخراف من ابقاء ملك الموقوف عليه لانه من المنازع بل لا يجادل في ملكه فليست له بقطعة مما يديه  
بعض ما يخرج من الثمار بقطعة كل سنة مما يفيض اصل الشجر والتمر من ثمرته لا فاضل ما يقطع من غصن شجر العبد في الثمار لا يمتنع  
كونه من اجزاء الموقوف في حال وقف المنازع في حال اخر محل طرف المخل حال كونهما طرية وادسية ولسنا نعلم في الكلام في ذوق الاشجار المجددة  
لحكم الوقف ولا يجادل ان تكون من ثمار الوقف ومن فوائد اية ان كان متولدا منها بغيره او لا فليست من ثمرته فلو كان ملكه وهما هذا  
كرهنا ان يدخل في ملك الموقوف عليه ما اذا لم تكن العين موقوفة على جوازها بل لا يدخل فيها  
بغير ذلك كما اذا وقف بغيره لم يشأ في الموضع فيكون الموقوف في بعض المنازع ومن بعض فليست له نظر ما في انتم النظر الثالث  
في الميراث وهو ان يورثه اهل البيت في شرا الموقوف وهو كالمير في الميراث فيكون الموقوف في بعض المنازع ومن بعض فليست له نظر ما في انتم النظر الثالث  
بغيره كالمير في الميراث فيكون الموقوف في بعض المنازع ومن بعض فليست له نظر ما في انتم النظر الثالث  
بغيره كالمير في الميراث فيكون الموقوف في بعض المنازع ومن بعض فليست له نظر ما في انتم النظر الثالث

والمستهتر المستهتر في وقت المحبة والفتنة بل والرواية نحوها لكن هل يعتبر طول زمان المنفعة او لا ظاهر اكثر كما اعترف به في الرخصة والوضوح  
 فبصرف وقتها بغير فساد هاهنا على الاحتمال الاول بل هو ظاهر مما لا يخفى وصريح على التذكرة وبرهان على المنفعة على مدعيها للمنافاة  
 للثابتات المراد من الوقت الذي يدفع بها معاوية عدم ارادة ان يكون من عمر العبد منه والادب يصح وقت بل عدمه عن عمره الا ان كان هو واضحا  
 كذا لا يعتبر خلوها من النفع بل يكفي تأهلها فبصرف وقتها ولو لم يكن العبد الصغار خلافا واحدا لاطلاق الادلة فيهم وكذا يصح وقف انكبت  
 الماوية ككسب الصيد والمناخية والزروع والمناخية بناء على ملكيتها والسنو وغيرهما من الجواهر التي تدخل تحت الملك ولها منافعة مضمونة بحالة  
 حصول منفعة الصخر من ملك الاصل وامكان الانتفاع المحلل مع بقا العين نعم لو قلنا بعدم ملكها وان لصاحبها حق الاختصاص ولكن له  
 الانتفاع بها بغير حرج عدم حجة دفعها بناء على اعتبار ملك الاصل ولكن قد يشكل اصل اعتبار ذلك ان لم يكن انجاءا على وجه يخرج عنه الصخر بل  
 لعل قوله جبر الاصل وسبيل التمتع وبشمله اذ لا شك في الاصل على كونه مملوكا وهو واضح نعم لا يصح وقف الحجرة لانه لا يملكه المسلم وكذا غيره  
 من كسب الخمر او شره نحو ما لا يدخل تحت السلم على وجه ملك متغصنه بل اخلاف احبته فيه اما الكافرا لافترس حجة وقفه له على مثله كما في عدم  
 وعينه هاهنا على صحة الوقف منه لعلنا في خلاصة الملك في حقه ولم يرد بصحة الاقراض في المتن القدره على تسليمه او ما اذيلها ولذا قال ولا  
 وقت لا يترك لغنى التسليم مفرقا على ذلك وهو جيد فيما يرجع منه لسفك الظاهر في الهوا والتمسك في الماء اما اذا لم يكن كذلك فلا دليل على  
 عدم جواز الاطلاق لانه لا يرد في حقها مقتضى مقارنتها امكان القبض للعقد في الصخر بناء على اعتبارها هاهنا بخلاف ما يصح بيع المتغير  
 فيه عدم الغرض الذي هو عجزه الخطر فيقف لا يوق فان فضل بعد ذلك نحو والا فلا كما صرح به ثلثي المحققين والشهيدين واولي الصلحة  
 وقفه على القادر على تسليمه لكونه الاقراض من المالك الذي هو محيل الاذن فيه من حيث بل قد عرفت في كتاب البيع قوة حجة بيع مثله فضلا  
 عن غيره وهل يوقف لادراسه والثاني من قبل لا يصح وهو لا يظهر عند النظر في المقام فالتجاعة من الغطاء بل في من المسبوط الاجماع عليه اشد  
 والموجود في المحكي عنه وعن العينة وترقى الخلاف فيه لانه لا يقع بها الا الضرب فيها وهو مناف للوقف المنقضي بقاء الاصل وقيل يصح  
 ادسه في محكي ط لانه قد يترتب منها نفع بقاءها كالنقش بها ودفع الدال نحوهما فينا وطاح اطلاق الادلة ولعله لئلا يشكل الفاضل  
 في عدم بل في محكي كونه ان صاحبنا ورد او في محكي بطلان الجواز كان وجهنا في ذلك افرى وفي من محكي كونه والمحكي مع صد الصخر مع  
 كالحل في نحو ذلك وبقيت الاجماع في الظاهر لعل المقصود كما تقدم في محكي على جوازها وبقيت الوقف في اعتبارها وجوب النفع واحتمال  
 الفرغ بينهما لاجبه هذا كله في خصوص الدوام والثانية اما اذا اخذت حليا او اخذت من حليها فلا اشكال في جواز دفعها وعن رواية  
 يصح وقف الحلي اما على ولو وقف ما لا يملكه لا يصح وقفه مع عدم الاجازة قطعاً ولو احاد المالكين لا يصح لان الفضولي على خلاف  
 الضوابط فيقتصر فيه على خصوص ما ورد فيه لان عدم الاختصاص بل ان التقرب شرط فيه ولا يقوم الغير مقام المالك فيها ما بيننا هاهنا  
 الاجازة غير نافية اما لاشراط انما نرى للبصيرة ولان تأثيره في الصخر غير معلوم ولا يصل بقاء الملك واخثاره الكري خلافاً للمحكي عن الميت  
 ومع ويرى في موضع وكان فانها او مال اليد في الرخصة وقيل يصح لانه لا يجازيها كالوقف المسانف وهو حسن وفاقا للمحكي عن نزل المنة  
 والخواشي وشرح الارشاد للفرج والروضة وتبعه وظاهر لك وغيرها لا تفرق من الصخر التي ثبت بالنص جوازها من الفضولي في مثل محيل المالك  
 ونحوه والتقرب بمال الغير عن الفاعل غير مشروع اما عن الغير نفسه ففي الادلة ما يدل على مشروعية كونه بناء على اعتبار انية المقتر  
 ينه على وجه يكون من الجادة اما على الفعل لعدم اعتبارها اقلار بيان المحجج الصخر ويصح وقف الشاع بلا خلاف احده فيه عندنا بل  
 الاجماع بتعيينه عليه بل خصوص المصداق به مستفيضه ومتواترة بدخل فيه الوقف وبما يضمنه بل في العينة انه مودود فلوله محيل  
 وسبل الترة فاعن القسما من عدم الجواز لعدم امكان قبضه واضع الضعف للمعروف ولان قبضه في البيع كما هو واضح لله  
 العالم بغير الكلام فيما يتدرج في الضابطات من جواز وقف من يتوقع على الوقوف عليه وفلا صرح به الفاضل في قواعد واقعه عليه  
 في مع صد لان الضوابط هو في الملك التام بل عن غاية المراد دليل الى ذلك والقول به هذا ولكن لا يضاف عدم خلوص النظر ونسب ذلك  
 تمتة الش في صيرهم اكله ولو قوفهم ولذا اوطنها الموقوف عليه فولدت منه وتوحد من تركه قيمها لا بطون المناخرة ولما اتم اولها في  
 عدم جواز دفعها بناء على انقضاء الموقوف الموقوف عليه لعدم جواز نقلها الى الغير جميع وجوه النقل اما على القول ببقاءه على ملك الوافق  
 فقد بقاء الجواز وبقيت على الوقف الى موت السيد ولو مات ولد لها قبله فابدى وقفها ولا اعتفت من نصيبه ولا يطل وقفها  
 انه مناف للثابتات المتغير منها الذي يراد بناء عليه من اول الوقف اللهم الا ان يجمع اعتبار ذلك اذ في كونه بعض المشافعية من بقاءه منها  
 للموقوف عليه وان تحريفه كما لو اجرها او ما لا يملك فلا اشكال في جواز وقفه ويكون جوعا عنه ولعله لئلا يملك الاجماع كونه على جواز وقفه  
 نعم الظاهر عدم صحة وقف المكاتب بتعيينه لا بقطع سلطنة المولى عنه كما عرفت المقصود به ولما عين المستاجر الموصوفه بغيره هاهنا  
 مثلاً فلا يجوز الموصول وقفها لانه لا يملك الا المنفعة وقد عرفت عدم جواز وقفها اما المالك فلا يملكه والقبض يكون من مانها لآخر  
 الى انفسه لعلنا بغيره نعم لو فرض منه الاطاعة وسبقه عن العين غالباً وبانها الوصيفة بالمنافع لم يحجج الوقف من غير كون العين مع مسئلة  
 المناخرة كونه من عدم جواز الوقف في العين المملوكة التي يغني بها خاها من اهل الدين فليس من نحو فالقبض من الملك في الضابطات من الجواز  
 من نحو ذلك ويمكن ان يكون نظر المص وغيره في حرج ذلك في اذنته من شرائط الوقف التام والله العالم القسم الثاني من شرائط الوقف



وبشرط فيه البلوغ ولو العشر وكما العقل وجاز النصف ولعل الأخير مخزن عن الاثنين ولذا الكفر في الشرط الكمال وفي سائر أقاليمه  
ومحكي في الغيبة كونه محمداً وأما الكال للبرج به إجماعاً ولا شرطاً لكل بعد معلوم فيه سلب عبادة الصبر وإن قلنا بغير عبادة سائر الأوصاف  
من العبادة وسلب عبادة المجنون بقبضه وان المحجور عليه لغيره أو سقته لا يجوز له الضرب المالى ليعبائه أو غيرها بما في شكل حخته منه  
الأخاخر من المناظر بما فيه سابقاً في الفضولي للكم أن يجعل ذلك من شرائط الصحة كالقبض فلا يمنع الضرب بالصبغة وعلى كل حال في  
عده وقف من بلغ عشر ميزاً أو دبل بخلاف دفع الضغة الأول وعن وصايا النهاية والمهذب جواز صدقة بل دفع صدق في الوكاله من  
المشهور جواز ضربه في الوصية والعقوبة والصدقة والثاني بل لعل عليه غايته المتأخرين بل لعل الخلاف مختص في خصوص الصيد بناء على  
أداه ما لا يشال الوقف من الصدقة في كلامه ثم لا دليل عليه صريح من اختصاصه وذلك عن كفي جبر في الصدقة على وجه المعروف  
في المبالغ عشرة وموافق جليل عن أحدهما في صدقة القلام إذا كان قد كحل وكذا مؤن الجلبى محمد بن مسلم ومن هنا قال القمى في جواز صدقة  
على ابن في ذلك مثل هذه الأخبار الثلاثة الخالفه لصول المذكور بل إجماع المسلمين لا يصلح التأسيس هذا الحكم وفي محله لأعدادنا للواثر  
قلت ولا ينافي ذلك جواز وصيته ولو بالوقف للصوفى الموقوف بها من معظم الأصحاب مع حرمة القينسوخ فلا ينافي أن الأول لا يمنع بل هو  
الأصح كما عرفت ومعلوم فيه توقف دفع الحجر على البلوغ والرشد ومن العلوم عدم تحقق الأول منها ما يبلغ العشر دعوى كونه بلوغاً  
بالسنة إلى خصوص ذلك وأيضاً المنع صريحاً من أن البلوغ من شرطه خاصة لا ينافي فيها في ذلك وكيف فلا إشكال في أنه يجوز أن يجعل الوافق  
النظر في الوقوف لنفسه خاصة ولا غير ذلك وطامعاً على الاشتراك والاستقلال بل لا خلاف إلا ما يحكي عن ابن إدريس والموقوف محكي في  
في عدم الشرط ومنها أنه لا ينافي شرط خيار الوافق في الرجوع فيه ولا أن يتولاه هو بنفسه أو بغيره موشاة هو وليست جبراً ولذا نقل الجلال  
عنه من دون استثناءه عن غير واحد وقطع به آخر ونفي الشبهة عنه ثالثاً ولا كان محجوراً بعموم الأدلة وخصوصاً بل مقتضى الإطلاق نصاً وقوة  
عدم الفرق في ذلك بين كونه علة أو فاسقاً كما صرح به غير واحد بل لا بد من اختلافه في ذلك لكن في الرأى تعالى للكتاب فيه قولان ولم  
نحققه أيضاً نعم قد صرح غير واحد باعتبار ما في غير ذلك في النهاية أنه المعروف من ذلك في جواب بل في الرأى عو كونه الكفاية عليه  
كان فيه إلا ما يخفى على المتبحر بل في محكي من جعل النظر لا رشداً بل ذلك ولو كان لا رشداً فاسقاً لا أقرب عدم ضم عدل إليه وقال  
لوجعل النظر لا جميع عدل ثم فحق ضم إليه كما أمينا ويحتمل الغرض منه بفسقه كما يتجه عدم الفرق بين شرائطه لنفسه لغيره بالنسبة إلى ذلك وما  
في وقف سمي ثانياً أمير المؤمنين ثم من أخص الأوصى به به وسلاسه وأمانته لا بد من اشتراط ذلك في أصل الناظر وعلى كل حال حتى ذلك وغيره  
أنه ان عادت العدة لغيره عادت النظر لأن كان مشروطاً من الوقف ويحذف ذلك فذكره في الوصف لا اختصاص ذلك بينهما من بين العقود  
لأفضاء العموم في دليل مشروعية ما من قوله الوقف أو قوله رقم من بدله بما سمعته الخ جواز ذلك هو جعل العتق الشخص الموصوف من  
الوصف من المعلوم عدم جواز مثل ذلك في الوكاله ونحوها على وجهه ووكالته مدله وجوه وهدا ثم النظر الشرط في نفس العقد  
لازم من جعله الواقف لا يجوز له عزله وطاعه الامر لا يكون مع الشرط وإن كان لا يجب على الشرط وطاعه القبول للأصل بل لو قبل لم يجب عليه الاستمرار  
لما في من والوصية من أنه في معنى التوكيل وفي ذلك لا يخفى ما يجب لأصل في تصديق أو رد صادر كما لا خلاف ابتداء في قوله الحاكم والموقوف عليه  
ويحتمل الحاكم مطلقاً في الوقف عليه من استحقاق النظر بشرطه فحق ما إليه يحتاج إلى دليل بخلاف الحاكم فان نظره عام قلت قد يناقش في جواز الو  
لعقد القبول ما لا خلاف أن الوقف في العقد من المتعاقبات وغيره مما من له نقلها بالعقد والقول بالنسبة إليه من جهة ما اشترط له منه وقد قوى  
أنه في معنى التوكيل كما في صريح عدم الدليل وعدم العقد بل في الجملة لا ينافيها وجوب القيام بما تقتضيه الظاهر عليه مع عدم الد  
لكونه من مقتضى العقد المزبور بل وما ذكره أيضاً من أن اشتراط الواقف له شيئاً من الشرع عوضاً عن عمله جائز وليس له أن يرد منه ولو كان  
من الأجرة وإن أطلق ظاهره مثل محكم الأمر النبرع صرحه ابتداء التزامه بالعوض الغليل على كونه من مقتضى العقد لا لازم الذي لا وجه عند  
التم في جواز رده لعدم قبوله مع أن المردود من أجره مقتضاها فتم جيل فانه دقيق ولو جعل النظار لاثنين مثلاً اشترطهما على وجه لا يجوز  
لأحدهما الاستقلال على صرح به غير واحد ولا بأس به مع قصد الواقف أن يقوم المؤمنون والوقوف المقصود جواز جميع العقود للصوفى  
في إقام من الاستقلال لا الاشتراك في الجمع والبعض غيرهما لما لم يكن فيها مانع من الشرع ولكن هل يمكن العمل على الاشتراك المزبور بحجبه لعد الناظر  
لا ينج من أشكال كالأشكال في الاستقلال لاخر لو لم يكن أحدهما أو غير بل يشترطه كما أوضحنا ذلك في الوصى الذي لا يقتضي المرفعية وبين  
الناظر في مثل هذه الأحكام التي ترجعها إلى ما في معنى أو عدم دليل ويحذف ذلك ومنه يعلم ما في ذلك من أنه لو أخص أحد ما بالعدالة أو بقي عليها صلب  
الحاكم حيث يكون مقرر أو انضم إلى الوقف عليه أن ينقل إليه النظر فلا حظاً وفاضل ثم وظيفة الناظر مع الأطلاق ما ينافي من ذلك من العا  
والأجازه ويحتمل الخلة وتتمها على مستحقة واحتفظ لأصل ويحذف ذلك بما لا يوجب لغيره بعد من شرائط النظر المنصرفة عفاً في لولي شيء من ذلك  
في الوقف وأما ما سئل من أمر الرجل الذي يجعل لنا حقتنا جميعه فيسلبها من يقوم بها ويحرمها ويؤدى من ينظر الخ إجماعاً وموتها ويجعلها في  
الرجل لا يثبتها فان ذلك لم يجعلها صاحبها لغيره لكن في ذلك الأشكال في ذلك من وجهين أحدهما ما لو كان الموقوف عليه مخلصاً  
ابتداءً أو لاحقاً وفي بعض الطبقات ثانياً فانه منعت بالعدة فتصرف فيها على مثل الناظر لغيره لعدم إلفاده خصوصاً مع تحقق صريحه إليه بان  
تكونه من الغارة وفيها ما تقدم على النظم ثم لو اشكل الحال توقف على أنه فطاعاً لا يحتاج إليها أو لغيرها في الأمر المرفعة على النظم

الموقوف عليه وثابتها الا اذا خلت على المسلمين ويحرم التمسك بالوقف لشقاء كل من الوفوف عليه التمسك اذا تم ما كاشا ان الثمار فان مقتضى هذا  
ايضا عدم جواز تصرف احد من من ينفق منها اذ ان الحاكم ولا يخرج من اشكاله وتغيب كثير من اعراض الوقف بل مبادىء الشرع على عدم ازالة النظر  
على هذا الوجه بل ينفق من لا ينفق الى كل واحد من افراد تلك الجهة فكان من فوزه جعل النظر اليه لكن هذا كله لا بدفع الاشكال لنا فقلنا  
انه بعد الوحي لا يشترط النظر لاحد بصيرك لا بغيره وينظر الحكم الى الحاكم فلا غيره بقصد خلا ذلك حيث لا يوافق القواعد الشرعية  
مثله هذا الاطلاق نظر الى كل واحد من المانع والجملة هذه القواعد الشرعية المنقولة عليها لا ينفق بمثل هذا الخيال وينبغي ان يكون المصنف على  
هذا الوجه راغم خاصه وملك حيث يجب صرف التمسك في الامور المنقولة على صفتها الى الموقوف عليه وكذا القول في تصرف الموقوف عليه المقتد  
واما المقتد فلا ينفق قسما وبغيره كل واحد من الشركاء وينوقف على ظاهره يكون كالصنف في المال المشترك بغيره ان الشريك يقتصر في نصيبه  
الشريك من ذلك ولو وقف في هذه الاحكام للاصحاب على شيء فيمنع من بخره بالنظر فيه الا انه من غريب الكلام ضرورة انه لا يستغنى عن  
صرف الواحد على ان لا ينفق مع فرضه من الوقف على هذا الوجه لان الوقف على حسب ما يقسمها كما انه لا يوجد له حقوق الوقف المتفق  
بشره من امله بشر وظلال او نحو ذلك مما يرد مع قسمة الانفاق لمن يخرجه على ان الحاكم اذ هو وان كان الناظر مع الاطلاق لا ينفق فيها المصنف  
بوقفه له على هذا الوجه ويحكم ان اجب مع فرضه وقف على هذا الوجه غيرية وغرب منها نحو الاثم بالنسبة الى الزهود وان ترتب على الملك  
لما فاته السيرة المستمرة والمعلوم من قصد الوقف بوقفه على هذا الوجه ولما ورد في النص من تحقيقه السابق من غير وغيره فكذلك لا ينفق  
عليك ثابته من القربى بين المقتد والمقتد مع فرضه في الشرع فيما بينه وبينه فان الناظر لا مدخله له في ذلك لان شرط الوقف كما  
واضح في الكلام فها ذكر المصنف بقوله فان لم يبين الوقف الناظر كل الناظر الى الموقوف عليهم بناء على القول بالملك ويحرم في القواعد ويحكم في  
الاجماع وغيره واذا ترجع مانع من اجزاء من الاطلاق كونه للموقوف عليهم وما في ذلك من انزل جعلنا الملك للوقوف والوقوف عليه مطاعا فالنظر  
اليه وان جعلناه للموقوف عليه والحاكم الشرع في الثاني وكذا غيرهما ما اخرج فيه بتولية الحاكم ان كان عاوان كان على معين عليه نفسه لمحاو  
ايننا وذلك على كونه في الغام لله والفقراء وعلى كل حال فالولي الحاكم ولكن لو عرف له ان يملكه لم يستدبر مع فرضه اذ احكام الناظر الشرع في  
منه اجازته على الاطلاق كمن هو كونه العين والمنفعة ملكا لهم فاما ما هو احياء لا ينفق في اثبات مثل هذه الولاية لهم بغيره ثا ولا ما هو ملك  
لهم من دون استئذان ولهم المنفعة في نفسه واصلا ومنه ذلك بما هو من اذ ايج الحكم الملك وليس لهم اجماله كما هي الملك ملكه كما ان ليس لهم  
النظر فيه على وجه يمتنع على الطوق المتأخرة ومن ذلك بظهوره في ما حاكم في من بعضهم من قتال كون النظر للحاكم عند الاطلاق في الوقف  
كله المتعلق حق الطوق المتأخرة بناء على ما ذكرناه من بقرينه فاعلمه لا مطلق المصنف بما هو متناوله فيها ويحرم ذلك مما لا ينفق في حق الطوق  
او كان من غير مصلحة بل يمكن ان ينفق الاطلاق الكلي على ما ذكرناه من التفضيل لما احتال له الملك لان النظر للملك كانه فان ذلك الحد بانفي  
الاخر فانه وان كانه في من اصله الفاضل في حكمه الا انه في غاية الضعف ضرورة حرج الوقف صبره ولا يجوز التمسك بذلك  
انما كان له ما له مستجابا له وقد قال كما هو واضح والله العالم القسم الثالث في شرط الموقوف عليه وقد اشهر فيما بينه من شرطه في الوقف عليه  
شرط طارئة الاول ان يكون موجودا والثاني ان يكون من نفع ملكه والثالث ان يكون متعينا والرابع ان لا يكون الوقف عليه محققا بل في  
حكمي الغيبة وقول الاجماع على كونه معروفا مستمرا يصح التمسك بالوقف عليه وهو من ملك بل ينفق ايضا ويحكمي السقوط في خلافه عن عدم عصية على  
المعدوم الذي لا يوصف ولا يحل التعديل في الاخر ايضا ان الذي ينفق منه هذا انه لا يصح الوقف على مجهول والمعدوم كل ذلك مضاعفا  
الى معلومية اقتضاء الوقف ملك الموقوف عليه المنفعة او مع العين والمعدوم ونحوه انما الملك لا يصح لذلك لعدم صلاحته للمقبول  
الذي فاعله غيبه وفيه وح فلو وقف على معدوم لم يصح وقف على من سبيله ومثله على من لم ينفق صل فانه وان كان موجودا  
وصحة الوصية له وعزل الميراث له لا انه يحكم المعدوم بالنسبة الى الوقف للجماع المتزوجه او لعدم قابليته للملك الا ما خرج بناء على صحة  
الوصية له وعزل الميراث له لا انه يحكم المعدوم بالنسبة الى الوقف للجماع المتزوجه او لعدم قابليته للملك الا ما خرج بناء على صحة  
او التمسك المتأخر فوطا من كونه عن قوله فان ثبوتهما لا ينفق من حقه الوقف اما لو وقف على معدوم فابل لذلك بعد وجوده فضلا عن  
الحل ببقاء الوجود فابل لخطا الوقف مقتضا من الملك المنفعة فانه يقع بالاجماع بقبوله عليه والخصوص به ما هو  
صدقا في ان موثرا من غير على من ملكه بعد فوجوه متباينة ومشاركا من بعد ان المعدوم لم يعد له بالوجود ولا ينفق فاما عرف ولكن هل  
يقضي ذلك بطلان الوصية لئلا ينفق هو كذا فلا يصحح بالنسبة الى الموقوف كما هو المشهور وفي ذلك نسبة الى التمسك والمحققين لان الاثر من  
الصحة احد امور ثلاثة معلومة الاولان وهما انما حقه الوقف مع انقضاء الموقوف عليه او وقوع الوقف للشرط وعدم جريان الوقف على  
حسب ما اذا كان الوقف من غير ان كان الوقف انما كان موقوفه فاما الاول والثاني فلا يخرج من البطلان الثاني من الثالث وقبل القائل  
الشيخ في حكمي خلاصه ومكبوط يصح على الوجود فانه الاول والثاني وقف على ملك يصح الوقف عليه مثل العدول على اوكو جلد او جرد واما  
استدراك بعد ذلك على اولاد الموقوفين في الحال بعد ذلك على الغرض بطل الوقف فيها بل يملك كره لانه لا يصح الوقف على من لا يملك  
الوقف عليه في خبر الباعين لا بدليل على ابطاله ولا مانع يمنع منه وقال في الثاني ما خلاصه انما ينفق على وقف فنفق في الضعفة التي اعرف في الوقف  
بما ان كان من بطل الوقف الى من منع في خبره في الحال فان كان ذلك ممكنا كما العبد فنفق في الوقف اليهم اياهم وعدمه بل ينفق في الغرض والمساكين

ان كان مقتضى ما كان في الوقف

مقتضى ما كان في الوقف

مقتضى ما كان في الوقف

مقتضى ما كان في الوقف

مقتضى ما كان في الوقف

مقتضى ما كان في الوقف

مقتضى ما كان في الوقف



فيه فليعلموا قبيحة كونه العباد محترمة بل وعلى العدم ايضاً التي عن نفس العبد الذي هو في المقتضى للبر المودة كالتى عن فرد لا غائز على الا  
وليس هو الا كراحي كبايع وقت لنداء والظان ذلك هو مبنى الفسا عندهم لا مافى الزاين من عدم صلاحية الحرب للمالك الذي هو مقتضى  
الوقوف كالفيل من ان يكون على شاك في الحقل الفسا اذ هو كما ترى منافع الضرير وما سمع من اياحه ماله لا يقتضى ذلك بل هو ظاهر في خلا  
كله هو ازالة التعليل في ذلك ايضاً بل هو كما للضرير من من قسنا نعم قد يوقف بناء على التخصيص في ملك المسلم منه ما لا يختم ويحده لكونه وقفاً  
لمساكاً معاً للشرائط اللهم الا ان يخرج ما دل على ان ماله في المالكين على ذلك بعد فترتناول ذلك مثل هذا المال كما اوصانا الله سبحانه وهو الشرح  
غير ناض من قسنا جدياً والله العالم واما القول بجواز ان يقف على الذي لو كان كجدياً فهو يحكى عن كره والتضرع ووضع من يروى وايضا على ذلك  
بل لعله لا بد للمالك ان يجرى الصدقة عليه في ذلك في الاشارة كل في الكفاية في المثل بل هو كالحل الخلاف في الاعل الحسن ومن عتق في الا  
الاسند لا عليه بالصوم لئلا يتعلق ذلك صفا الى عموم المقام بل يقوم الاحكام والمعر في صلة الرحم وغيره بعد قوله نعم لاننا نذكر الله  
والى نحو ذلك على جواز الوصية من الاجماع المحكى والصوم من الاجماع جميع البيان بل لا يتناقض ذلك القول فيه بعد من يمول الادلة  
له ضرورة عدم المنافع من كونه مقرباً الى الله تعالى وان كان على اهل الذمة كالصدقة وبذلك يظهر ضعف القول بخفضها من الجواز في الشرع وان حكي  
عن الشيخين في الصلاح وبنى حمزة وهو في وسعهم ولديهم بل في جامع المقاصد ان التمس في الحروف الاجماع عليه بل يظهر من الغنية في الخلاف  
فيه للممثل ان صفته وقفت على ان يملأه بوقى فافوها البشيم صفة من عدم دليل صلاح الاختصاص وان زاد الرجم بما دل على محاباة صلته والوقوف  
على الارحام بل ان كان الادلة القاطنة في صوغ القول بجوازها في كراهية بغيره عن غيره مع انما تفتقر القول به الا ما يحكى عن قولنا ان المثل في المنقول عنها  
في موضع اخر المشهور بجوازها على طائفة الارحام كالمحققين في الامم المثل في معنى المراسم اذ كان الكافر احد ابوي الوقف كان غير اولى بالارحام منها  
بالعرف ما عدا غير المحسن للملكة على الاحتياط في القول بالمنع وان حكي عن سائر اهل البراج والفهر والشهد في الحواشي المتقدمة اليه لكن لا دليل  
لهم سوى ما سمعنا في الشرح الذي يجب الرجوع عنه بما عرفناه هنا كما هو واضح هذا ولكن في الزاين المناقشة في صلة لالة العونيات على الجواز  
كقولنا ان من قوله في الوقوف في غير الوقوف الصيغة المتقدمة في الصيغة التي منها صدقة القربة ومعنى في الاصل الوقوف او مطلق الصدقة مطلق  
والمرغ بهم ولا اثر له في الشرع في كتاب في سنته فكيف يفسد التفرقة بين ارباب به امر او حاشا و غير غير بخلاف ذلك في التفرقة بين  
يظهر للجواب عن الاسناد في قبوله لكل كيد الجر بانه لا يهتكم اساءة فان غايته الدلالة على ثبوت الاصل وعدمه التي عن الوردية ولا يتناقض  
الاصول بالوقوف والوردية حتى يتقوى به فسد القربة بالمشط في الخصم مع معارضتها بغير دليل المنع وهو قوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله  
مع اني لم اجد هذا القول عند الماتن في كونه قال لا يرد في صفة غايته وهو من غريب الكلام وما كانا لنعلم ان يقع ذلك منه لا في المظهر ولا في التبع اذ لا يجرى  
ان يقول غير الص اولاً وثانياً لا يخفى عليك بعد الاضغنة عما في تقييد العونيات بالصيغة المتقدمة لعدم استفاد الصيغة منها مع الاحتياط عن شرطية  
نية الشرع ان يجرى الملاك في ذلك على احتياط الوقوف ومنه من الصدقة في الجواز في غير عدم القرب بين متعلقه ومتعلق او امر الصدقة بين المسلم  
الذي خصوصاً بعد التحرك لكل كيد الجر اذ كما ما دل على الامور الاحكام المعروفة وفعل الخير ونحو ذلك بل هو قوله لا اله الا الله ا كات في حديث  
الحث على برهم ولا فسادا اليهم بالودعة فان الله سبحانه المفضلين والمحسنين وباركوا في الاحكام واعرب من ذلك قوله فان غايته انما هي انما هو من غريب الكلام  
والله هو المؤيد والميسر والخالق من كل الامور والافلام هذا كله في الوقوف عليهم انفسهم من حيث انهم من بني آدم ويمكن قولنا مسلم منهم بل  
يمكن خبر فيهم مشهور بخلافه والوقوف على الكاين والبيع التي هي مما بدى في قوله صحيح بل لا خلاف في احكامها فيه بل عن الملبط والغنية في بين المسلمين  
لكن انما اعانهم على ما هو محرم عليهم من المقتضى فيها ونحو ذلك في الوقوف عليهم لا يفسد شي من ذلك وان صرح فيهم في الحرم وعلى المسلمين  
وقناطهم ونحوها مما لا يمتنع انما عليه هذا ولكن في ذلك بعد ان ذكره رجب المتعجبين ما قلنا قال فلما قيل لعل ما بان من جهالة الضرير في الوقوف عارضا  
ومن محض بخلاف ظاهراً المساجد وفي مصالح اهل الذمة فغير مطرد لان من الكاين بما يجوز لهم عارضا بل هو الا على بلاد الاسلام ويخصه  
بكنيسة لا يجوز احكامها كالحديث في ارض الاسلام واذا ضمه بعد عن الاطلاق من خبره من غير ان يفتقر الى عدم منعنا لهم عن ذلك الحق من مقتضى  
الذمة لا يقتضى الجواز في الوقوف بل هو محرم عليهم ووجه الاجماع في الوقوف مثله على هذا الجواز لا غائز على الا انهم نعم لا بأس في الوقوف على الصالحات التي  
لهم الجائزة لهم كبناء دورهم ونحوها لانه كالوقف عليهم وكذا في عدم التضرع لوقف على مونة الزايدة في ذاه من المسلمين فضلا عن غيرهم  
قطع الطريق او شاذ في الخبر غير هذا شاعركم معهم في الدليل الذي هو الذي عن الاغنية على الا انهم والوقف بهذا العقد في منها فناء وعلى اعتبار القربة  
فيها في الاصل واضح وعلى العدم بطلان كون الشيء عنه نفسه باعتبار انما غائزاً عنهما سمعت على قوله في ذلك الوقوف على ما ينبغي ان التوبة ولا شغل  
بل لا خلاف في اجابة بينكم في كونه وكذلك لا بأس في ذلك لا يقتضى حرمة النظر في ما لا يتوخى الفطن وان يوقف فيه في وجه صدق لا خلاف  
الماتن بخلافه منقوح القرآن لانه كما ترى بل يمكن جعله على التمس المحكى عن اجماع الوجه السابق لعدم جواز صدقة المسلمين على هذا لانها غير مذكورة  
في الجملة ووجه صدق من كتب القسالة لانه لا يجوز من جهة النظر في التضرع لوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك في وجهه في ما هو من  
التوبة وقوله الذي في شك لئلا يربط الخطاب الماتن بها بغيره ولو كان احدى موصيها الموصع انما اعان على الوقوف عليها بعد الويل اليه  
يجوز له انساها والنظر في جواز كونها مائة الا ان الفرض لما كان فاء الطلوع المنع على الحرب والبيع مع افكان فرضه من ربحه يجوز ان لا يكتفه  
بعد تسليم امكان فرضه من ربحه على الغنى كما هو واضح هذا كله في وقف المسلمين واما الوقوف لكاين على البيع والكاين لاجل الكاين جاز بالكلية

باعتبار القربة

في موضع اخر المشهور

يظهر للجواب عن الاسناد

الحث على برهم ولا فسادا

يمكن خبر فيهم مشهور

قطع الطريق او شاذ في

في الجملة ووجه صدق من



[illegible]

والثاني اعتقاد الانتماء للشيء عشر اقسام وهو المنع من بين الامامية وذكر ما افترضنا ظاهر النص والاكثر فاله هو مشكل لان ذلك غير محقق  
عنده ولا هذه متوجه اليه فكيف يحمل عليه وليس الحكم منه كالمسلمين في تلك نقطة عام فيضطر الى دل عليه اللفظ وحالف معتقدا الوا  
كان قد علم ان الايمان لا يقتضيه هو مطلقا بل يقتضي وليس برادها واصطلاحا مختلف بحسب المصطلحين والمعنى الذي عبروا اكثر المسلمين وهو المعنى  
العام فلم يميل بحمله عليه اذا كان الواصف غير ما يحل كان حسنا او قبيحا اذ كان من الوعيد ياتي بحمل على معتقده او من الامامية فعلى معتقده  
او من غيره فعلى معتقده علائقها هذه الحال ودلالة العرف الخاص والعرف العام ولو كان الواصف اماميا وعددا كما انفقوا كثيرا من قدما  
لغرض العرفان وعلمه حمله على المعنى المشترك وهو الايجاز في كونه لا نعرفه وتبعه على ذلك في الزمان فلت فلو ان نظر الاحباب الى ان هذا الاختلاف  
في مصداق للمؤمن والمؤثر في كتاب السنة النبوية واخبار الامية وليس هو بعد اصطلاحا منه وخفى في الوصف واوضح وجعل العرفان المؤمنين  
نقد فيهما هو مصداقهما واقعا لظهور اداة الواصف من كل متكلم اذا كان من قبيل الامية فلا خلاف علماء في ذلك بل لعله كان وان كان خلاف ما  
اعتقده الواصف ان تكون قسمة على اربعة بوقته ما ينزعم انه مصداق في تجزئة الاختيار في التفسير لا يصلح قسمة على ذلك ولا ينبغي ان التو  
في العرف السابق المصدق قلنا يحميهم ومطاوله وفي العرف الحادث المصدق مع ذلك ما دام ان الامية الاثني عشر فله المؤمنين مع خصائصهم  
فهمم عدم صدور ما يحجبهم عن الايمان الى الكفر من سب انكار ضرر حرم المذهب بخلاف المعتزلة في السلب النسبية الى كل بل بالنسبة  
الى اذخال الغفلة لهم وتجاهلناهم بما هو محقق ما يمانه بالتيقيد بل المستصف منها ثم وكانه اشار الى بعض ما ذكرنا في من حيث اعتبر اعتقاد المعتزلة في  
الاثني عشر مع الامانة وعلله لانها من صمدية المذهب الذي يقتضي انكارها من اهل المذهب الكفر فان نظر فيه في ذلك ولو لم يشرط  
اعتقاد افضليتها على غيرهم وغيره من معتقدا ان الامامية المجمع عليها او الفناء خالية عنه والظاهر ان لا يمكن فيه الا يحجب بعد الاطالة  
بما ذكرناه واما العالم ولو وقع على الشيعة فهو في عرفنا الان للامامية خاصة كما اعترف به في الزمان بل في ذلك حكماء من بعض من تقدمه لكن  
قال هو غريب ببناء منه على الشيعة من شايخ عليا عم في الامانة معتقدا له على غيره لعبد النبي ثم وجهه في حديثهم في الحادثة والامانة عليه  
من غير ان الزيادة دون غيرهم والكيفية والواقعية والقطعية وغيره ما ان النص اقتصار على الجارية دية من غير ان الزيادة للفول وقامه الشيعة  
من غيرهم وانقراض القول ان في كل حال الفول بالاضراف المرفوع هو المشهور بين الاحباب كما في ذلك ولا يخفى من فرقته لعله الواصف  
خلافا لما حكى عن ابن ادرج فقال ان كان الواصف من احدى فرق الشيعة حل كلامه العام عليه وصر في اهل علمه دون من عداهم علا  
دشاهد الحال وعن كره نفى الناس عنه وهو كل مع فرض قيام قسمة عليه لا فالحكم لمصداق اللفظ في الواصف كما في الموضع فرض الاختلاف في  
مصداق الشيعة فالحكم على حسب الشاه في المؤمنين وهو واضح كوضوح الاضراف لان من هذا اللفظ لو كان الواصف اثنى عشر اليه خاصة ولا يخل  
من احد من الجارية دية وغيرهم ولعل كلام الاحباب محمول على حال عدم اليقين فان كان له ريب في شيء على المفهوم واقفا في نفسه ومن ذلك  
يظهر لك الحال فيما اورد بعض الناس من قارب عصرا على الاحباب من معلوم به خرج غير الاثني عشر بل اذا كان الواصف واحدا منهم كما هو  
واضح وهكذا اذا وصف المؤمن عليه بعبودية دخل فيها كل من اختلف عليه لان تكون هناك قسمة وهذا هو الضابط في جميع هذه  
المسائل على حسب غير من المفاومات لكن في ذلك الكلام في ذلك مع اتفاق العرف واصطلاح ومع الغد جعل على المنع من عند الواقع  
وهذا يخرج الخلاف الحكم في الجميع وهو كل مع فرض العرف الخاص لا الفول الخاص القسمة عرفت منه سائلا ولكن لا يخفى عليك عدم خروج  
الخلاف على ذلك من عدم النزاع في تقديم العرف الخاص على غيره في لفظ اهلنا كما هو واضح وكل كل حال فلو وقع على الامامية كان  
للاثني عشر خاصة لانهم العرفون بهذا الاسم والظاهر ان اعتبارا واجتبايا الكثرة من غير المؤمنين كالمؤمنين كلهم ومقتضى دليل القائل لما اغتيا  
العبادة فقد يظهر من من ذلك ولا يبعد ان يكون التحقيق فيما ذكرناه في المؤمنين فلا حظ اصل ولو وقف على الزيادة كان للظاهر ان امانه  
زبدن على من الحسين ثم لم يكن من خرج بالسيف من لدنا فاطمة عن ذي العلم والاراي والاصلاح وما علم ان هذا من بطلان الوقف ان كان  
الواصف غير الذي خرج عن محل البحث وكذا الحال لو قلنا بعبودية الى ان يكون لكل من نسب اليه بالابوة كلها اثني عشر فلو ان نسب الى  
من ولد ابي طالب الحجاز والعس والحبس والهابسين فهو من ولد ابي طالب منهم خاصة بل خلاف ولا اشكال في شيء من ذلك بل لا خلاف  
في انه يشترك المذكور في الاثني عشر المتكبرين اليه من جهة الاب نظر الى العرف اذا كان لفظ لا يخص احدهم كاهلنا غنمية والعلو من ولد اهلنا اثني عشر  
والعكوبين وغيرهم بما يفهم اذ ان الحسين من جهة الوصية على التفاضل بالنسبة اليه بالامام فحين خلاف بين الاحباب فله حقيقة في كل من  
عند خولهم في مثل هذه الاسماء التي هي من اسماء الغنم بل وان قلنا لم يكون لهم ابنا واولاد احقيقه فضلا عن الذرية ونحوها فلهما يخرج  
الحكم الذي عنوانه ذلك كالمخرج من الحكم الذي عنوانه الثاني كالتكليف لعل الرضوخ من لا يبعد شيعة في حكم العرفان في الامانة  
في الموضوعين فلا حظ واقعا لجدوا الله العالم ولو وقف على الجريان رجح الى العرف كما في عديم وكشف الرضوخ وكرهه والتخلف  
الايجاب ومع صدور الرضوخ بذلك والتكليف على ما حكى عن بعضها وقوله بعض واستحسنه اخر وعكاه في موضعين من جملته لانها في الامانة  
الالفاظ الصادرة من اهلها وقيل من يلى داوه الى اربعين ذراعاً كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً بل في غير كتاب نسبته الى اكثر من ذلك  
وغيرها نسبته الى الشهور بل في محكي الغيبة وظاهر ان ينفج الاجماع عليه بل في ان يوجب او يظهر من بل عن موضعين من الخلاف نسبته الى  
روايات احبابنا واجماعهم بل في اثنى عشر بل في اقل الالفاظ قطعيان كالنقي وابنيهم وادريس وذكر من عبادته للغيثيون الاخبار كما في نسخة

والله اعلم بغيره منهم كذب القدر ما دله غير مناف لاول حشره من ان عبد العرف من ذلك كما هي عادة الله في مثل ذلك كالوجه والمسافة وما  
مناشيات في بعض الاقدام منها لعدم معرفة التحقيق والعرف على وجه يعلم الداخل فيه والخارج عنه فخص به الشارع الذي لا يخفى عليه شيء  
بما هو كماله في الواقع وليس ذلك منه مذهب جديد ولا ادخال لما هو معلوم الخرج في العرف ولا العكس ومن هنا كان ما قيل وان لم يعرف فانما يكما  
اعرف في لمن يتجدد بل بما يلي ذره الى امرين داؤم كل جانب صغير كانت اوكبره ضعيفا جديلا في المثلن وهو مطرح في غير هذا وفي  
ثالث ليس بشيء كل ذلك للقطع بخالفه العرف له وجعله عرفا شرعيا غير محدد في الالفاظ المثلن انهم اهل العرف في غير ما هو المفسر من ان رآه  
جميل بن راج في الحسن والجميل من اسيب الله عهدا جودا راجع من بين بدنيه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وعن  
عن يمينه اية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل اربعين ذراعا غير ان من بين يمينه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وعن يمينه وعن شماله  
في اخره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا ذن سدا في المسجد باعلى اصواته يانه لا ايمان لمن لم يجره بواقعة فنادوا بالمشقة  
ثم امر ابيده الى اربعين ذراعا من بين يمينه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله لا تكلمنا بحولنا على القيمة من الغامض الذين حكوا ان ذلك المرسل عن  
غالبه النقيب سئل عن جد الجواز فقال الى اربعين ذراعا او على اذنه جواز الشرف وكسا ابي النقيب ذكره ابو غيره لعنوان الجواز لم يبق لهم  
لو عجزوا عن ذلك من غيرهم مثل ثلثي الشهديين الى هذا القول مع شدة مخالفتهم لما هو عليه شرعية ضرره افضاءه الوفاء والوصية لمن  
يعلم عدم اذنه الواضحة قف والموضحة فانه كما هو واضح ومن ذلك يعلم ان المدا في الخلد بل لم يور على اخذ ذلك فيعلم وقوعه بدو على من خرج عن  
الخذل بد في اذنه الوفاء حكم بدو خوله وانما فائدة الخلد بعد الدلائل والاشياء ولو انتهى عند ذلك لا راع الى باب الدار خاصة فمن اهل البناج الخلد  
وفاء في سر بل على ظاهر حكم الحقيقة والنهاية رايه وكانه مفسر على قول الخلد في الغيا ولعله هنا كان ما اذا انتهى الى اثناء دار فلا اشكال  
في الدخول عرفا لكن في المكان انتهى العبد الى الغيا رايه من اربعين ذراعا في حاله ممتد وان انتهى في اثناء داره هل يدخل في الحرام لا ينبغي على دخول الغاية في  
الغيا مطام لا ما المقصبل بالفصل الحوسن لا بد من عدم دخول الا في ثوبا على جرح الدخول ولو وصل للعدا الى اربعة اذنه رخصته  
بني على ذلك كما لو كان لعدم الدخول هنا وصرح اهل البناج بدو خوله في عبادته ودية وفواه في ذلك لا ينبغي عليك ما فيه ضرره كون المدا في الخلد  
دخول من وصل اليه بعض الحد انما الاشكال خاصة فيما اذا كانت باب الدار مثلا على باب الدار لا ينبغي عليك ما فيه ضرره كون المدا في الخلد  
فاما لا ينبغي في الجار عفا الملكية فيه دخل في المساجد والمستعير نحو ما بل الغاصب ونحوه في ذلك كان الحكمي عن من عدم استحقاقه بل  
حكمي عنه الوفاء في المساجد والمستعير ولو كان صاحب الدار في فضله المستعير دخل هو وخرج البايع ولو عاد الاستحسان وكذا المستعير  
المستاجر وغيره فخره دون الحكم على التمسك بالوصف جودا وعدا فانه لو غاب غيبة بفضله الرجوع مع بقاء عياله وعدم ماله يخرج ذلك  
عن الوفاء وان حصل الوفاء خلفا الامع طول المدة المقصية ذلك عرفا ولا غير شيئا وان الدود مع عدم السكنى حتى على الثالث وان عمله  
في ذلك لكنه في فائدة الضعف ضرره مدخلية الشك في صدق اسم الجار لا ملك الدار ونحوه لكن يكفي فيها صدق ما عرفا فلو كان له دارا لم يسكنها  
صدى كونه خالدا لكل من يلبسها مع زده ملكها انما انا كانت مسكونة فيها على الثاوث ولو سبب الفضل في ذلك استحقاق من الشك والظن  
ان القية على عدد الرؤس على الثلثة لصدى الخبز ان عرفا على الجميع وان دخل بعضهم في العيال في وجبة توفى نعم خرج العبد احم فالبينة لله  
ان كان المدا للملكة لكن في ذلك لو اعتبر عدد الدود ففي قيمته على رؤس هلهما او على عدد الدود ووجهه او على الثاني فيضم على الدود ولا يتم  
بغير حصة كل ياد على رؤس هلهما هو فيه ما لا يخفى من انه لا افضاء في الخلد بد بها كما هو واضح والله العالم ولو وقف على الصلح لم يحد  
فقطه ونحوه كما قيل بتمهلهما اخرها بالمر صرف في وجه البر كما هو التمسك على اعتراف به غير احد لموافق على ذلك من الاصحاب على الصلح في فتح  
نسبه الى قول شعرا بتمهلهما وقدر ماله في حكمي المذهب الى المدة وغيره الى الضعف بل في حكمي في الخلف منه بل قبل ظاهره من المصلحة  
وكان لو كره فيه لم يوافق فيه اذنه الوفاء في المداؤام ولو لم يزد ادم ذلك المصلحة بل منع بيع ومع صد التبرع بكونه العرض مما ينقض البيع  
بل واما ما لا ينفق وبطلان بكمه ما يلحقه العادة استصحابا تحته والطلاق لا دلة التي ليس فيها ما ينفق في الطلاق بعدد المصروف  
اذ هو ليس مقتضيا لانتفاء الموقوف عليه الذي هو في العرض الممنون كما انه ليس فيها ما ينفق في الانتقال الى اياها بل تلك المصلحة فليس في  
الا الصلح في وجوه البر التي لا تصل في كل حال خرج عن ملك المالك لخصه خاص بقدر كاستعير في نظام المداؤام كخرج الملك عن الوفاء نحو  
الحجاج الى ليل وهو مشف وصرفه في وجبه البر اركب بمرافاة عنده الاصل ان لا يجره صرفه فيها هو علم منه وانما اوقف في الوفاء  
على مصلحته مما انفق من ثلث الكسب التين والجنب لو موهلة الحال كالوقف على مسجد في قرية صغيرة او على مدونة كل بل جرم في الاول اذ لا ينقطع  
الاخر بل هو بعض افراده من جرح عبد بفضله الى الوفاء وتره على الخلف حيث لا يجعل عبد لمصلحة اخرى يقتضي التابيد واما  
الثاني فقال استحقاقه من اصالته البقاء فيكون كالتابيد ومن الشك في حصول انتقال الملك عن ماله وما الذي هو التابيد يحصل الشك في  
المشترط فلا يحكم بالاستحقاق منه وهو جرحه عن ملكه مذهب المصلحة ويعين الباقي على اصالته البقاء على ملك ماله ولا يخفى عليك ما فيه  
عدم ما عرف من ظهوره كذا في الكتاب في اذنه الوفاء المولى لا ينافي بل منقطع الاخر الذي هو بناء على شرعية ما قبله انما هو من اول  
صدور موقوف ذي المصلحة بما لا يفرض غالبا لا ينافي في ذلك الوفاء بعد عدم انقضائه فيها وانما هو مصرف فيها حيث يكون ولو ان اجو  
عبد الحراب والا فهو وقف على المدين والاربع بوجه البر تلك وان المراد ذلك المحبة ولكن قد عارضها لا يقتضي الطلاق كما عرف

وَمِنْ ذَلِكَ بَعْضُهُ مَا فِي الْكِتَابِ وَبَعْضُهُ مَا فِي الْقُرْآنِ  
وَكُلُّهُ مِنْ حَقِّقِ الدِّينِ مَا فِي الْقُرْآنِ وَبَعْضُهُ مَا فِي الْقُرْآنِ  
أَلَا عَجَبًا بِمَا قَدْ رَأَى الْقُرْآنُ فِي مَصْلَحَةِ مَا شَاءَ  
الْقُرْآنُ







الاشتراط

الاشتراط المستفاد من عموم أدلة الجفوف وخصوص أدلة الوقف على حجبنا بوقفنا اهلهما وخصوصاً الصحيح  
 المزبور ان الظاهر ان بعد تقبل أحد ما في الآخر في الوقف الموقوف المحكوم بصفحة فيه ما لا يحرم من التمسك بل هو ظاهر  
 لو صرح بان من وجبه الله وتجه نفاذه في ان كل وقف موقوف صحيح وكل وقف غير موقوف باطل ثم رد على القول في مثل المفروض هو وقوع  
 ما دام الموقوف عليه موجوداً وغير موقوف في انفسه فثبت له حكم كل منهما من الضمة والقضاء وانه ان قوله في الصحيح الاول هو كل عين  
 يقيد للكيتين المقيمين بالصحيح لآخر الذي هو الصريح في حجة الوقف بالمفسر الثاني منه وهو مقرر من مسئلتنا طمحين بينهما نتجه  
 ما ذكرناه بل من قول على حسب استيفادنا اعتبار الوقف عليه في الضمة والاول يدل على ان المضاف الى الظاهر للفظ حسب هناك ان  
 يستفادنا غير عقول الوقف التي تنقل الى العين والمنفعة على حسب ما تقتضيه العقد وما زاد عليه مما لم يكن فيه موقوف عليه  
 هو من غير الوقف الذي حكم بطلانه وجوبه الى الوارث بل لا ينبغي ظهور قوله في الصحيح الاول باطل من رد على الوارث في قوله فرض  
 لظهوره لفظ الرد في ذلك وكذا لو رد ذلك المرد في خصوص الباطل من اول الامر لكان الرد في وجهه على الوقف الذي لم ينقل عنه  
 حتى يرد عليه وهو يترك العين لا يكون الى العبد وانما خرجت عن ملك المالك بخارج عودها الى السبب بعد بدو اضرار الفناء لا لما في  
 ان من النقص بالحسن والخص من مضافه الى النقص المتنازع الى العين لا الى اشكال في بقائها على ملك المالك في التثنية بل لانها كالاخرى  
 مغالبة الضرر والقوى في الوقف الذي هو شرع فله على هذا الوجه والتدبير غير متغير الاوصاف التي فيها الحيوة والموت والقصور  
 والعلم والجمل وغير ذلك وفي الجميع يتلقى الثاني الملك عيناً ومنفعة من الوقف لا من زائل الوصف وجب فلا باس في مقررنا من  
 وكون العين المملوكة للموقوف عليه المرفوض انفسه ما دام موجوداً مثلاً وبعد تعلقه الى الوقف لان عقدا الوقف بعد فرض  
 مشترطه على هذا الوجه انما انقضى بقاءه على المالك ما دام الموقوف عليه غير مقرر حتى صار غير موقوف صار باطلاً من رد على  
 الواقف او وشرته كما هو صريح الصحيح الاول فالاحتياج الى السبب جليد لان الناقض من مقتضى الملك انما نقل هذا المقدار من الوقف  
 في الملك او في الوقف الذي قد حلت الاجماع على عدم جوازه ضرر كون ذلك الذي تلاخذه فيه المدة غايه الاما اذا جازت بغير  
 لا ينقض الموقوف عليه فالعوى الى الملك بانتهاء سبب النقل كالعوى بسبب التمسك بالاقالة والحيار للذين ليس سبب ملك جديده المالك  
 الذي خرج عن ملك المالك وانما سبب من السبب الذي انقضى بفناء مقتضى السبب الاول على حاله بل نقل ان ذلك هو اصل  
 في بطلان كل سبب طار على السبب الاول الذي منه ما نحن فيه كما هو واضح من ذلك كله ظهر ان لا وجه للقول بانقضاله او بطلان الوقف  
 كما في المقنع ومحمي في كل بما حكى عن ملا ويضرب الى ما لا يوافق له القاضل في محكي بغير اعتبار اكونه ملكاً او ثمة ان المورث انما ملكه على  
 الوجه المزبور فلا يدخل في تركه حتى تنقضي اذلة الامر في كل القول بضرر في وجوه البر الذي جعله في الغنيه احوط ونفى عنه القائل  
 في المختلف ان هو متيق على بقاءه وقفاً ورك ذكر الصرف فيصرف فيها وعلى انه مال مجهول ما لكونه من حيث الاثارة الشرعية معني عدمه  
 بالخصوص بخص ما لكونه كائناً من غير عدم صحته بقاءه وقفاً بعد فرض ان الوقف لم يقصد بوقفه الاعلى خصوصاً من غير انفسه  
 وقفاً من غير انفسه فالوقوف على حسبنا بوقفنا اهلهما بنفاذه وقفاً وجب في ذلك منافع المعنوي المزبور قطعاً واما عود الوقف الى  
 المالك شرعاً فبعد انفسه ما عرفت من ان عقدا الوقف لم ينقض الا اخرج عن الملك بالقدرة المزبور من عارفت من الصريح بوجع الوقف  
 الى الوارث بعد انفسه الموقوف الذي منه ما نحن فيه بعد الانقراض بغير قد توقف في انتقاله مع فقد الوقف الى ورثته حين انقراض الوقف  
 عليه باعتبار صريحه في حكم ما في ذلك الوقت فلا مدخله للوارث السابق الذي كان وارثاً للمالك الذي هو المالك حاله ومنه ان  
 الوارث الاول لا يغنينا ناهل الميراث في غير ملكه ما انقراض الوقف عليه لان الملك انما خرج عنه من غير ان لا وهذا الناهل ينقل الى الورث  
 لان كل ما هو له يكون الوارث من وجع كنف الميراث بغيره بعد موت الميت بمدة فانه يكون البيع للوارث الاول لو كان انتقال البيع من ملك  
 منزهة لا وحال الثاني لا يوجب من قوتهم ان الفرق بين المشبه والمشبه به بوجع الميراث في البيع الذي ملكه البايع منزهة والضم يقضي  
 العوض بخلاف المقام الا ان الفرق لا ينافي في اذلة الامر من القوة التي فيها تناول الادلة لئلا يكتسب ذلك وبذلك كله ظهر ان وجه القول بالرجوع  
 الى ورثته الوقف على فرض الضمة وقفاً واما ما ذكرنا من ان الوقف كان وقفاً الا انه لا يهيند لاسناد الحجة ذكر بعضه وتدوير الفرق  
 بينهما وانما هي في التندد والوصية والنية المحيية لئلا يكتسب هذا الوقف اركان منعه بالحسن والمفسد لان كان الوقف ويجوز ذلك فلا يفسد  
 نقل العين الى الموقوف عليه وان افاة في الموقد بغيرها ظاهر اذلة الوقف في اتحاد مقتضاه في جميع افراده والا فلا فضاء الوقف في الحكم  
 بملك العين وقفاً من غير انفسه الموقوف عليه وعدمه وهو معلوم البطلان كما هو واضح ومن غير شك هو هو لا كون الوقف  
 من الحسن وقوله من يدور الميراث بينه وبين الحسن بغير مقتضاه ذلك الاعلى في حله وقفاً كونه موقوفاً على الميراث والميراث وكل ذلك  
 من عدم بغيره المستلزم على وجهها ولا ينبغي عليك بعد الاضطرار ما ذكرناه ما في كثير من الكلمات في المقام فضلاً عما فيها من التشويش  
 والله الهادي والموفق ومن نزل الافهام لا دليل القول بالبطلان الذي ذكره الشيخ المبني على دعوى اعتبار الدوام في الوقف على وجه  
 لئلا يفسد من مصادره مخضنة كدعوى رجوع ذلك الى الوقف الذي قد عرفت بطلانه لغيره الواضح بطلان ما على انه يكون قفاً على من يولي  
 وهو باطل وهذا المجهول ان ارد بهما ابتداءً فظاهر من شاره وان ارد بهما بعد الانقراض فليس هناك موقوف عليه لا نقل المحكي عليه الجائز

[illegible]



[illegible][illegible]

ذلك كما هو واضح ولو وقف على نفسه يصح بالاعتلاف اجده كما اعترف به غير واحد بل عن كونه نسبته على ما ينبغي محكي في الاجماع وهو ان يجزئ صناعا الى  
عدم تعقله لما عرفت من اقتضاء الوقت نقل النفع خاصة او مع العلم بالموقوف عليه ولا معنى لنقل ملك الى نفسه والى نحو ما تقدم من الخصوص في  
المسئلة الا انه فاعن بعض العامرين جواز لا لا استحقاق الشيء وقناعا واستحقاقا ملكا نظره ضد حبه ومنع نفسه من التصرف في المنزل الملك الخ  
الفساد وكذا لو رجع الوقت من أصله ولو وقف على نفسه على غيره لكونه جديدا منقطع الاول الذي قد عرفت تحقيقا بحال غيره وبطلان الفاعل الشيخ  
بطلان في حقه وفيه ويصح في حقه غير ولا ريب في ان الاول اسير باصول المذهب قواعد كما تقدم الكلام فيه وفي غيره مقتضا من الصور ثم لو عطله  
الغير عليه بالوفا لا أقوى الصحة في النقص لعدم الانقطاع فيه لونه موقوف عليه ابتداء او هو الغير فان الموقوف عليه ليس هو المجموع منه  
ومن الغير من حيث هو مجموع بل كل واحد منهما فبطلان النقص في حقه ويصح في النقص الآخر الذي ما منع من الصحة فيه وربما احتمل كون المجموع للغير  
كما مقتضى من الشيخ الترتيب فضلا عن الغير ومن الانواع الفساد فيهما حال الفسخ لصدق الوقت الذي جعل الشارع في الوقت على حبه وقته كوضوح  
ايضا في دعوى البطلان بينهما ما لا بد من ما وقع عليه العقد لا يجب بالوفا والجماع والعقد لا يكون مبعضا ضرورة عدم كون ذلك من التبعض الشيء  
بل هو من باب بعض الصحة الذي قد فرغنا من الكلام في صحة محله ولو وقف على نفسه والغير فالظاهر الصحة ايضا في التصرف في الدور  
احتماله والصحة الثالثة الارباع والبطلان واذا وفي الاخير بين المتيقن والما على اداة اقل الجمع وهو الثالث من افعال الفسخ وهو ان يكون موجعا وباعا وبطلان  
وثانها على بطلان بعض الضعفة ما لا يخفى وكذا لو وقف على غيره وشروط قضاء وبور او او مؤقتة ليرجع بالاعتلاف معتدرا احده من افعال  
لك حسنة الى الاصحاب معللا بان الوقت يقتضي نقل الملك المتنازع عن نفسه فاذا شرط ذلك ونحوه فقد شرط ما ينافي مقتضاه فيبطل الشرط  
والوقت معا بل مقتضى إطلاق بعض ما هو صحيح كقول من عدم الفرق في ذلك بينه وبين معين وعدمه وبين تقديرهما باخذ مثلا والآخر وبطلان انتفاع  
به مدة جوية او مدة معلومة وكل ذلك للقاعدة الزبورية والاعتلاف في النصوص الامكانية على من سلبها على وجه الحسنة على ان جعلت ذلك ليس في  
بلد في ضلع ونحوها من بعض ما استعملها ولا تسر في حد ثان فان لو يكن في بلد واحد في حدث فاعرف جعلت ذلك في انفق بعضها  
على فقر او اخواني المستضعفين او بعضها وصدق بينهما على ما عرفت في جوية تلك ان تخون ان لا ينفذ الوقت بعد موق فان وقته ما في جوية في ان كان  
منها ايام جوية ام لا فكيف في ذلك في امر منها على فليس لك ان تاكل منها من الصدقة فان انت اكلت منها لم تنفذ ان كان ذلك في دور من  
وقته في بعض منها في جوية وان تصدقت لمسكت لنفسك ما بقوتك مثل ما صنع امر المؤمنين عليه السلام وغير طاعة من بعدهم من ابي عبد الله  
عن ابي عبد الله السلام ان رجلا تصدق بدار له ومساكن منها فقال حين اخرج منها بعض النصوص الاية ومثلا في شرط العود اليه عند الحاجة مع  
في خبره في الجار وعين ابا قحطية لم لا يشترطه الرقب ما تصدق به وان تصدق بمسكن على ذي فارة فان شاء سكن معهم وان تصدق في داره على ذي  
فارة خذ له ما شاء الله بل عن التمسك بالدار في تصدق بها وان تصدق به من وقت عليه فليس ان يكن يحرم فينقله نظر في الخبر الزبوري والذي كابد من  
حمله على ان الموقوف عليه والكان مخالف للتعهد وغيرهما ولا يخبر في ذلك ان يكن غير منقلبه نظر في خبره في تلك الكاينة وغيرهما الخراج النفس  
بل في جميع ما ذكره فيكون منشأ لقاعدة الزبورية ولكن الظاهر عدم اقتضاه ما طار في شرط ذلك على جهة الاستثناء لزم التبطل الذي قصد  
بالوقت لقاعدة المؤمنين والوقوف وغيرها بل ربما كان المراد من قوله في الكاينة الزبورية وان قصدت امسكت لتسلك ما بقوتك كما عله  
يظهر من عنوان الحرة الوسائل ان اقتضاها بطلان استحقاقه له من حيث كونه مقنا لاعتبار الخراج نف من غيره ومنفعة لا نحو ما ذكرناه في الوجه الى  
وقت غير في تبديل منفعتها الخارجية عما استغناه من وجوبه في وقت لغية المتخيرة مدة مثلا وربما يفيها مدة في الجملة ما تقدم له ساجنا  
من دخول اللبن والصوف الموجودين في الشاة الموقوفة من الزبينة بل حكينا عن الغاضلة في ذكره ان وقف البقرة للحزب مثلا حاصرة يقتضي بقاء  
بافي المنافع من اللبن وغيره للوقت لكن في جامع المقاصد التصريح في مشئلة الشاة بعدم استثناء جواز شئ من المنافع المتغيرة بخلاف  
الصوف اللبن الموجودين فان يجوز استثنائها ويكون السبل ما عداها الا ان ترى مجرة دعوى عاينها بل في مخالفة لما ذكر من الدليل  
بل يستمع هنا من المسائل الى جواز الشرط للناظر فاذا كان الوقت هو واحد وهو موقوف على ما ذكرناه بل في كشف اللثام الاستناد ولو شرط ودما في  
عنه اوصدق او عبادة او اداء ديون فيمنع جوية ويخوذ ذلك قوي القول الصحة مع انه قال بطل ذلك ولو شرط لهارة عن عبادة يجوز عن الاحتياط  
كونه بارة ويجوزها قولى البطلان وكان بناء على الفرق بين شرط الانتفاع بجوال جوية وبعد موقرة الذي هو مجموع عن الوقت وان رجع اليه ثواب  
ذلك فلا تنافيه القاعدة الزبورية كالاشارة في شرط كل امله من بل ما ضابطه من غير والناحية فيصنع جفيلين كاجكي من فعل النبي  
صلى الله عليه واله في خبر احمد عن ابي الحسن الثالث عليه السلام بل يخوذ ذلك عن فاطمة عليها السلام ايضا صدقتها في الدرس والربا من ولا  
يقع كونهم واجبي المنفعة ويقتضونهم ان كفو ابرو هو ميتة غير الزبينة والمولود اماما فبشكل يرجع ذلك الى نفسه ايضا ولذا قال في  
الاول منها ما سمعت ولو شرط اكل الزبينة فغيره نظر من عود النفع اليه ومن فهم بقوله نفقتا كالموقوف عليه وان كان فيه ان لا  
لا نظره جواز اكلها اتماما الكلام في اشراط نفقة الزوجية وهو الذي قلنا ان من شرط النفع لنفسه وكذا مملوك ولو كان جونا وعلى كمال  
قاله اولى على عدم منافاة القاعدة الزبورية فيصنع جفيلين جميع ما لا ينافيها بل في ذلك كذا لو شرط ان ياكل الناظر منه اكله غير فان كان له في الوفا  
كان له ذلك عملا بالشرط ولا يكون ذلك شرطا لنفع نفسه وهو ان لو يكن مبني على ما ذكرنا مشكلا ضرورة عدم خروج سبب لتطادة عن ملكه  
صدقة وعدم اخراج نفسه عن فقده وكذا في بطلان ما ذكره المصنف في غير بقوله اما لو وقف على الفقرة وكان منهم اولو يكن ثم صار فقيرا او على

وادار مؤنسه  
ملك معتبرة

[illegible]

القصد

والفرق بينهما صحة دخول الشوط ط في التسع خلالات الوقت الذي لا تزوم  
اعترض وقال فإن مثل قدر خالف بن الجند بنام



[illegible]



الأدلة وعموماً بما جاء بالفتية التي بنى شرطية فيه وجهاً فذكر أنه لا يخرج من أشكال خصوصاً بعد اختلافهم بان المراد مما أطلقه المص وهو من  
الحكم لا ما قيل ذلك ولو كان الوقت على مصلحة كالغطر والمجيد ونحوها كفي القياس الوفاء عن اشتراط القول عند المص وجماعه بل في ذلك  
ظاهر لأن القول يكون من الموقوف عليه وقيل كقول الموقوف عليه في مثل ذلك هو المحذور ولا يعمل اعتباراً بمؤثرات الخلاف ما لو كان الوقت على  
معين فإن قبوله ممكن وإن كان لا يخرج عليه ما يجرى من كون القول يخرج من الموقوف الذي قد عرفنا الإجماع على أنه من العتود وهو أولى من البعض  
الذي هو شرط على فرض اعتبار ذلك كلفوا حصوله بعض الناطق والحكم وغيرهما وقد تخرجوا المسألة ولذا الظاهر وحده سببها الوقت أنه عقد  
في المعين والبقاء في غيره فلا يفسد ما لو كان على الجميع فلا يخرج من القول من الحكم ومنصوبه في الموقوف فضلاً عن سابقه إنما الكلام في قول  
المص ومن أخرجه هنا وكان البعض إلى الناطق في تلك المصلحة الذي هو مبني على اعتبار البعض في الوفاء مطبقاً حتى أتى لك في الوفاء عنه كان  
بينها وفي غيرها أيضاً إن كان تلك المصلحة ناطق شرعي من قبل الوفاء نولي البعض من غير اشتراط ملحق الحكم لأن الناطق مقدم عليه فإن لم  
يكن لها ناطق خاص فالعقب على الحكم وإن كان قد يناقش بأن لا دليل على إضفاء اعتبارها المستفاد من عموم المؤمنون لا يثبت له على غيره  
يكون من ضمنه ما يوقف على الصلة بغيرها عن الموقوف عليه اللهم إلا أن يقال كشرعيته نظراً ونقصه ذلك وإيقان الوفاء إنما هو المصلحة التي  
تختص ولا يثبت عليها ما اشتراط النظار فيكون ولياً لها بالفتية المذكور لكن فيها ما عرف من الوقوف في ذلك على المسلمين وإن صرف في المصلحة الخاصة  
لهم لعدم قابلية المصلحة الموقوفة عليها بوجه ظاهر في أنها لا تقضي إلا على المسلمين على وجه يقوم مقصده ما يوقف لارادته بغيرها ونحو  
مقام فبهم فضلاً عن أن يكون هو عقد على الحكم الذي هو في العام ولعله لا يخرج من غير الزاوية من هذا الحكم بل فقط فالواضح أن عدم  
له ولو وقف مسجد أصح الوقت ولو صلى فيه واحد بأذنه بغيره أنه قبض له بل لو كان هو الواحد ولو وقف مع غيره بغيره بغيره بغيره ولو كان  
كل الخلق القبض حتى بذلك ولعل ليلها ما سبق من الإجماع المستفاد من الإيضاح ومع صدق ذلك كما لا يخفى فبهم كقولنا من الإجماع ذكر المص  
فإن تم إجماعه والأفلا يخفى ما فيه من الإشكال أخرجه أنه لا بد من إلفاع على جميع الموقوف عليهم حتى يكون البعض منه بالفعل الموقوف فضلاً عن  
على أنه لم يعتبر أحد منهم في القبض وغيرهما انتفاع القاض بالموقوف فموقوفه عليه ووافقه ولا لا كفي في باقي الأوقات العامة التي هي من ذلك  
من قبض فيها ودعوى الفرق بينهما ما أن الوقف فيها على المحذور فكيف قبض واحد من عباده أو إجماعاً من الوقف على القضاة ونحوهم كما نرى  
لا اشتراطاً وداخراً فإن الوقف هنا على المسلمين وأخص منهم كما في المعتبر الحاشية مفرداً عن الفعل الموقوف عن حصول الوقف أنه بغير الوقف  
بل زاد على قبضه للثبات على وجه لا يخرج عن غيرها وإذا شككنا في عموم ولا يثبت الحكم المقتضي للاكتفاء بحصول القبض منه ومن منصوبه  
بالاشتغال عليه بأذن الواهب كغيره من الوقفات من غير حاجة إلى الصلوة ووقف ولذا صرح الفاضل في عدم الخلق الثاني في جامعته الشاملة  
في دروسه والثاني في مسألة كماله لا كفاً به كما هو المحكي عن الإيضاحين والشيق والكفاية وتبيح إلا أن الجميع ذكر ذلك باللفظ الأخر في الأخرى  
نحو ما مشعر من إجماع العدم كما صرح به في منع صدق لعدم القبض بظاهر وجوده في الأول لكن لم يضر عليه وعلى كل حال فقد فيدعيه  
فالحال بوضع ذلك بأذن الوقف لا قبض الذي هو شرط صحة القبض هو وقوعه ما يثبت القبض أيضاً فلا بد فداء لا يثبت كما لو وقع قبل  
العلم بالوقف أو بعد وقبل الأذن في الصلوة أو بعد ما لا يقصد القبض إنما الذهول عنه أو غير ذلك لم يعتبر هو موقوف كماله هناك في  
القبض لكن في منع صدق وتبعية غيره وإنما أخص هذا الوقف بغيره البعض لم يشرط طوعاً مطلقاً لأن المقصود هنا صرف إلى جهة الوقف علمها ونحو  
بعض المحققين كقبض لأجنب بالفتية إلى قبض الموقوف عليه فلا بد من قبضه صراحة إلى الوقف بخلاف الوقف على معين فإن مقصده متحقق لفظ  
والمطلوب بصره اليقيني وهو حاصل فلا حاجة إلى إضفاء حيزه ومن القدر يظهر أن القاض لو كان ويكفي من الموقوف عليه اعتبره مقصده البعض على غيره  
وكذا الوقف لأب الجليل ما يند على الوقف عليه اعتبره قبضه ما من الطفل لا يكفي استصحابها بما لأن القبض السابق محسوباً لقبضه لا غير  
ولا يخفى عليك بعد لاحظاً بما ذكرناه سابقاً ما في هذا الكلام بعد معلومته كون القبض يقع على وجه متعدد فلا بد من تنجيح  
المقصود وإن كان الوقف على معين سؤله كان في هذه المبالغة ونحوها أو لم يكن فلا يكفي فإذا قصد فضلاً عن المقصود بغير علم بغير  
الوقف كونه واقعاً مع أنه قد يقع في المقام الذي فرضه ليلها إطلاقاً والأصح أنه لا كفاً بذلك كلف كما لا خلاف في لزوم العلم بأن يقى  
بأسياف المقصود منه القبض منه دون الأعم ومثله ما في الوقف على المعين مع فرض وجوبه لا يقضي إلا كفاً به ولا يفد عرفاً لأن  
ظاهر لادلة القبض المقصود به قبض حقه كما عرفنا الكلام فيه مفصلاً وكذا المسألة هنا بعد إختار الدليل في الإطلاق في لزوم الوقف  
على الوجه الترمي وكونه المالك من جهة الموقوف عليه كما سلفنا بوقف على المسلمين في حكمه من يتبعه من طفل أو مجنون بل والسبب في وجوب  
قوى كما صرح بذلك كغيره وإن كان لا يخرج من غير في معين لا هذا الذي يمكن دعوى تحقق صدق البعض فيها كالدفع الذي يمنع الواحدة خلاف  
ولو صرفنا الناس في الصلوة في المسجد وفي الأذن ولو لم يلفظ بصلية الوقف لا يخرج من ملكه إطلاقاً لاجل فيه هنا ولو كان مطلقاً بالعقد ولو  
يقبضه بل في ذلك هذا موضع وفاق وإنما نبه به على المحذور حيث جعل الوقف مقصوداً بالاذن مع الصلوة وبالذات كان محظراً من قبائلاً  
على بقائه في الطعام الصنف المرفوع والمرفوع ظاهر في ذلك نكر في أحكام التساؤل هنا في ما كان في مسجد أو خارج داره في ملكه فأنشئ  
بما يكون مسجداً يصل فيه كل من أراد أن يملكه وإن لم يوف ذلك فملكه باقي عليه سواء صلى فيه بغيره صلى قال في ذكرى ظاهره لا كفاً بما لا يملكه وليس  
في كلامه دلالة على أن الموقوف عليه لا يملكه ونحوه في معنى جمع البهائم فلما هناك لا دليل لهم ونحوه من المسلمين على أن يكون موضوع







وكذا لا خلاف في ذلك حينئذ لو كان لا يمكن الاستكال في تأخير هذه الأسباب المعنوية لما سمعنا في الشرية التام لان يدعي فوزه ولعلنا  
 ادلة الوقف في لولهذا التام والمطالع المصلحة الثالثة في العبد الموقوف عند الزمان لخصا بالاختلاف في الاجماع بقية عليه في عموم الشرية  
 على وجه لا يصلح ادلة الوقف لعدولها فان كانت في القصر بقى الباقي وقفا للأصل وان كانت مضافا انقصر منه وبطل الوقف ح بانقضاء  
 وليس للحي عليه استرقاقه هنا كما هو ظاهر الا ان في جاز في غير ما فيه من بطل الوقف الذي قد عرفنا منطوقا الصريح منه بقا العبد على  
 حالها حتى يرثها وارث التماثل الا ان في مع صدق ذلك ان له ذلك لا ولو فيه من استحقاق الانكاح بالفتنة بعد مطلونه العفو  
 شرعا بل فيه جمع بين ذلك وبين حق المصلحة والتاسيد الوقف انما هو حيث لا يطرق عليه بقاءه وهو موجود هنا في الفل الذي  
 هو اولى من الاسترقاق وهو كما ترى بعد القطع بعدم الاولوية المذكورة وحرمه الفلاس عندنا والخبر الثالث للحي عليه انما هو في  
 غير الفلاس المنعقد فيه احد المبركين لظهور فوزه ادلة الوقف على ذلك من وجوب التسمية له دون الفلاس الذي لا مدخل فيه في غير الوقف  
 المستفاد منه من ادلة الظاهر في راد فظله عما هو عليه بالسبب الاختياري والفتنة بخونك الذي هو من قبيل جده بالانكاح  
 نحو ولد المتبعين في الفلاس ومنه وان كانت الجناية خطأ غفرت له الموقوف عليه وان كان ذكيب كما عن الشيخ وجماعة بناء على ان  
 البهم لمعدا سيقاها من قبلة الموقوف في الافتناء ذلك بطلان الوقف في الكل والبعض فبعض عليه الفلاس الا من الخبر في هو الفلاس  
 كما عن الفلاس من المبركين في الاول فيل كما عن الشيخ ايضا فيعلق المال كسبه لان المولى لا يعقل صلا لا يجوز اهدار الجناية وطريق  
 الى عمق فيتوقع فيصير ذلك جمعا بين الحقين وهو هنا الشبه عند المصنف فافلا للفقهاء وغيره جابل عن ظاهر تكرار الاجماع عليه وفيه ان  
 احد اموال المولى خالصة من مقتضى عقل المولى لا يبل على اختصاص هذا المال من امواله على انه لا يفي في الكسب ومن هنا قال  
 في ذلك خبر في يعلق من الجناية وفيه ان لا يمكن كسوبا فيجوز سعيه كما يقتل في العبد بل هو اولى منه وفيه ان ذلك يقتضي خروج ادلة الجناية  
 ادلة الوقف في تخير غفرا من اول الامر وفيه ان لا يغدر المولى كما اخذ الفلاس في الحكم من المختلف ولعله لا يفي من قنونا كما  
 المصلحة سقوط حق الجناية عن المولى مطرحت في كسبه العبد الذي هو احد امواله لا يعلق عدا مقتضى ان غفرا العبد بل يعلق العبد  
 من بيت المال كالحكم المعسر بالجناية المتين في المسئلة احد الاختيارين وان كان الاول اولاها في الخلق في مال المولى مطرحت كسبه  
 فان لم يكن كسوبا في نفسه ان لا يفتي عليك من وجه ما عن قولنا العدة ولا ينافي ما ذكرنا في مسئلة العبد الذي هو حق الجناية ومعد بطلان  
 دم المسلم بالفضا من خلافه هنا فان مع عدم المغفرة قبلما الذي هو مقتضى دليل الجناية يقتضي بطلان دم المسلم ووجوب حق الجناية  
 بالنسبة الى حق الوقف المعلوم خلافا من حيث فانه يفتي نافع والله العالم هذا كله على القول بانقضاء الوقف فعملها لم يالولنا  
 انقضاءه وانقضاءه الى الله تعالى في عدم غيرنا العلق بكسبه بل في ذلك هو كذا فظنا لكونه مضافا الى ذلك ويجعل تعلمه بما لا الوقف في  
 المال بل في عدمه لكان كان على السالكين وعلى العبد في العلق لكسبه لكن لا يفتي عليك بعد التام فيلما ذكرنا لانها لا يفتي في العلق  
 واقوالها اما الوقف عليه فانما وجبت الجناية ارضا لكونها خطأ او كان الخالي خرافا لوجوده من الموقوف عليهم ومن غيرهم بل في حق شر والشر  
 واحتمل في عدم وقوله في محكم المصنف ولا فضا لكونه شبه المنفعة المقتضية بان لا يمكن منها فلا استحقاقا لغيرهم من البطون الذين يتوقف  
 استحقاقهم على وجودهم المفروض عدمه وعلى وجود العبد الموقوفون كانت نفسا فوجب المقتضا عليهم بقاءه على انهم لما لكون بل بما احتمل  
 ذلك حتى علم القول بكون المال هو الله تعالى في ثبوت جرح استحقاقهم المنفعة لاحتمال مصالحة الفاعل على ما يرجع ففعلها لم يطلبوا  
 وقفا وان كان هو كما ترى بل الجناية للحاكم اليه وان كان المال له وانما احد من جملته ضرر منه منافاة او اد على كون ذلك المولى الذي هو مالك  
 الرتبة قطعا لا المنفعة وان وجبت دية اخذت من الخالي فظنا وهل يقيم ما مقامه فيلما ذكرنا واختاره في ذلك لان الدية عوض عن دية الوقف  
 بالست ملكا تاما للوجود في يعلق حق البطون بها ولو البقاء القير يتبع باعتبار حصول سبب الملك ومعدا شر فيلحق القيمة ح حكم العين  
 ولا يكون ذلك الا بشراء مثلها وقفا وانما الوقف تابع بقاء المالك ولهذا يجب الشراء ببقائه حيث يجوز ما يكون وقفا ولا حق الوقف  
 اذ من يجوز له ان الذي يتعلق بالقيمة ويلا لكونه الموقوف عليهم معين فاسمعنا في الارض ضرورة انها عوض النافع في الحقيقة  
 لعدم قيمته للعين مسلوقة منها فكل النافع اجمع وحده منفعته لا بد بحكمه كسب حقه البطون مندوجا وهو شبه باصول الدهر وقواعدها  
 الوقف تعلق العين الذي فرض لها التفضيل لطلاء الوقف وانقطاع حق البطون ولا يفتا في القيمة والا لا فتصير من ثمنها في الوقف  
 والشراء بها بعد ان لا يكون في الادوية او شقضا فتكون وقفا ويصير جديده من الموقوف عليهم او الحاكم الذي هو في البطون فيكون  
 الشراء والوقف مع العلق منه ومضو سوا لا فعل في المومنين حسنة الحكم بشرق في الخارج لا يبل لا يفتي فيها الدية المعنوية وانما في  
 الدهر ذلك لكونه من الاصل الفاسد عندنا مع عدم الدليل المتعرجان وقفت العين للشراء والقيمة على الموقوفين مع فرض كونها ملكهم مناف  
 لوجوب اخراج الوقف نفسه عن الوقف سواء كانوا الوافين او الحاكم او لا ينافي عن الوقف الاصل الذي في فرضه وجب من العين بوقفه  
 واصغر من ذلك وهو كسوا اكثر في الدية في ذلك كالمضو صلا في الشر الصفة ونحوها على ان حيث كسب الفلاس في الدية عوض عن نفس الخالي  
 المستحق زهانا لا انفس المحي عليه لكانت وقفا والفرض عدم القول الفصل على على كل حال من لا يبل الشراء عن النفس جرحا في حكم شرقي  
 بالسبب المزبور لا البدلية للمنفعة المحي وحكام المبدك من اللزوم على ذكر ما مع تعدد العين المماثلة للشخص غير شر مال آخر وقفه

بين الحجج

الحق







[illegible]













کتابخانه  
المجلس  
القلمی  
بغداد

والخبر وثانياً المعلوم من النص والقوى ثانياً العفو وله لا يجتمع هذا في عقد واحد ضرورة كون كل منهما سبباً مستقلاً في نفسه  
كان المعلوم منهما هنا ان هذه العقود بعدل لاختلاف مواردها في كثير من المقامات وغيرهما ومع فرض اتحاد مواردها واتحاد البصيرة الفاعلة  
لكل منهما يجزئ العتير بالنسبة والعقد كالسجل والبيع الحقة المعوضه بل قد يظهر من الحكمي عن الخبر مقدم امكان اجتماعها اصلاً قال كان السكك  
مطلقة او يقول السكك ان عمره او غير ذلك او مدته معينة من الزمان بل سكتي بل قد يكتفى بالعمر بل يقول ذلك هذه الدار مدته ضرورة ظهوره  
في اعتبار تحقق كل منهما البصيرة بانها بل لعل الثابتين ظاهر الحكمي عن الوسيطة والكا في قال في الأولى العتير ان يجعل منفعة داره او صفة غيره  
مدته حيونه والرقبان يجعلها مائة معلومة والسكك ان يجعل سككها الغير مدته عمرها في الثاني السكك ان يجعل سككها الغير مائة معلومة  
والرقبان سكتي فيها مائة حيونه المالك العربي سكتي فيها طول عمره في الغير عن المبطو والحواف والمهذب وفقه القرائن للروايت  
والعتير وثلاث صورته الرقبه صورة العتير الا ان اللفظ يختلف فيقول عمر تلك هذه الدار مدته حيونك وحيونك والرقبي يحتاج ان يقول او  
او فقلت هذه الدار مدته حيونك وحيونك والرقبي يحتاج بل عن المبطو لا فرق بينهما عندنا وعن المهذب وما يفرق به بعض الناس لمدة  
مدتها التا في سكتي كره عن علي ثم الرقبه العتري سواء وفي سكتي الخلاف ان العتير عندنا سكتي وعن الجامع ان العتير والرقبي حكمه السكتي  
عن صيغ العقول العبار ان شي من مفسد واحد وعن المختلف بعد ان ذكر كل من المهذب والوسيلة والكا في وعرف قال هذه اختلافات لفظية  
قلت لا اشكال في ان المفاد واحد مع فرض كون المورد السكن لان في نظر القم صفة فرض الثابتين بل من العقد مع فرض العقد اللفظ للجميع  
كما في كل مشترك وفصل العتير المشترك غير كاف لعدم ثبوت مشروعية نفسه بنفسه قصد النقل المطلق من دون شخص كونه سبباً اصيلاً اهيته  
معوضه والفرض صلاحية المورد فان كان المارد من الوحدة والشعيرة بالنسبة الى البتحة والنسبة الى كثر الاحكام لثانيتها كما في الروايت  
ما لو جده الاتحاد والعقد ولم تكثر اعماده ما غلبا الفاعل في ظاهر النص والقوى انهما معصود مستقله مختلفة المالك بل لو زيد من  
مورد واحد ما الاخر بطل نحو ما راي من البيع والصلح والعكس لا بناء على جواز العقد الاذن بالاجاز والفرض ضد المعنى المجازي ما مع عدمه  
فلا ريب بطلانه ضرورة كونه كاجازة الاجازة بالبيع والعكس في ومن ذلك يظهر ان الاولى في هذا السكك والعتير في اللفظ المشتمل عليهما  
ولكن اللفظ المشتمل على المدة المعتبر ومنه ما سمع لذلك انه انتم وعلى كل حال في العتير عن العقد ان يقول سككك او عتيرك او ارضك او  
جز في تجري ذلك هذه الدار وهذه الارض وهذا السكن او عتري او مدته معينة بل لا خلاف في الاشكال في اصل جواز العقد بذلك  
انما الكلام في حكمه بذلك وقد قلنا سابقاً في تحقيق الحال في سائر العقود الا ان في هذا من غيرهما بالنسبة الى خصوص اللفظ والنسبة الى  
اعتبار المانوية وغيرهما فلا حظ وتأمل لكن عن كره هنا او يقول ذلك هذه الدار وهي لك مدته حيونك او وهب منك هذه الدار على  
انك ان مشتملي غايت الى ان من فلك استقرت عليك فيل يظهر لك ذلك الغير مستقر كما حكاه هو وغيره عن بعض العامة ولكن اراه لا  
المنفعة ببقية العمر لعل قوله في اللفظ الاول ظاهر المذهب ان يكون مراد وجهه الهبة على هذا الوجه لكن جاء بها في المقام لان لها شيئاً بالعمري وحسب  
التقدير لا للعقد العتري لفظ الهبة الذي فالشكل لا يمتزجاً ولا يعقد بالعقد الا ان بناء على المعروف عندنا ولا يمتزج ذلك فهل بعد وضو  
الحال لا فله العالم ثم ان غير خفي عليك وجه التماسه في العتري ما الرقبه فالظاهر انما لا نقاب الذي هو لا نظار كل منهما المالك للغير  
او من رقبه الملك لا يعتد به الرقبه اليه لا يبينه التفتة وعن بعض اصحابنا ان الرقبين يقول جئت خد منه هذا العتير لك مدته حيونك  
او مدته حيونك وكان اخذها من رقبه العتير لا انما يعرفه كما عرف به غيرنا بل في قولنا انك اصل عتير الرقب لعدم وجود لفظه في قول منصوص  
وان كان فيه عدم اعتبار ذلك في ثبوت العقد خصوصاً بعد الموصول على المتقدم بل عن الخلاف نفسه الى اخبارنا في العالم وكيفان فلو زود  
السكك واحداها بالقبض بعد فرض اجتماع غيره مما يشترط فيها وقبل والقاتل الشيخ على في التفتة وان كان التفتة لا يرد مط وقل والقاتل  
ابو الصلاح في الحكمي عن كافيته بل لعله ظاهر الحكمي عن التفتة والعتير ومع تعذر من قصد به القريب والافاد الاول شهره بالشهر وبل في ذلك هو  
المعروف من تذهب اصحاب بل فيهما البطلان في اللفظ على ما قبل الا قولين الاخرين بل في حكم الخلاف ذلك لو جده منها الى العتير والتلازمة وافضه فقلت  
العمري ثم ادعى عليه اجماع القرض واخباره في تعلقه بالحكمي فضا الى الفاعل الزود واستحقاقه وخبر الصياح الكافي عن ابي عبد الله سئل عن سكتي  
والعمري فقال ان كان جعل السكك فهو حيونه فهو كاش شرط وان كان جعلها له ولعقبه بعد موته حتى يفتي عنه طيس لم يمسحوا ولا يروا ثم رجع  
الدار الى صاحبها الاول ومضمحل من سئل عن السكك العربي فقال ان الناس فيه عند شرطه ان كان شرط حيونه سكتي حيونه وان كان الهبة  
فهو لعقبه كاش شرط حتى يفتوا ثم زود الى صاحب الدار وحسن الجلبه وصححه عن ابي عبد الله في قول سكتي في قول داره في حيونه فلا يجوز ذلك فقلت  
فجعل سكن رجل داره ولو يوقف فاجازت ويجزى اذا شاء المعلوم واراده الخ من الجواز منصوصاً على اظهره بل الخبر ومقتضاه من النص  
المرد منها الزود الشرط على صفة كاش شرط وكذا صحيح الحسين بن نعيم عن الكاظم ع سئل عن رجل جعل سكنه داره رجل الام حيونه وله ولعقبه من  
بعده هل هي له ولعقبه كاش شرط ان نعم فقلت ان احتاج بهيها قال نعم فقلت تنقص سببه الدار السكك فلا لا يفيض البيع السكك كل سبغ في ثم  
يؤلف الراجح في لا يفيض البيع الاية اربعة السكك ولكن بيعه على الذي يشترط لا عليك ما اشترى حتى ينفذها السكك على شرطه وكل الاجاز في  
كاش شرط في خبر احمد بن عمر في الحكمي عن ابي عبد الله ع سئل عن رجل سكن داره رجل حيونه قال يجوز ان يخرجها قال قلت فله ولعقبه  
يحيى لو سئل عن رجل سكن رجل داره لو يوقف شيئاً قال يجوز ان يخرجها صاحب الدار اذا شاء الى غير ذلك من الضموم الجا لا يغيرها خبر ابي النخعي المروي

ولا يغيرها خبر ابي النخعي المروي



[illegible]

<sup>٧</sup> ويخبرني أنما المارون في بلادهم أن مجيئه جل الله  
ولكن يرون الحق على وجهه لا يخرجونه من ألسنتهم

ولو جعله على الوصية أو على التبرع في مرض الموت أو على ما يوافق كلام الاستكفا في أو غير ذلك ومن هذا قال جعفر بن محمد بن الحسن الخزاز في تفسيره  
 فكيف يخرج شيئا من مقتضى الأدلة السابقة من الغرض بذلك كله وسوسه الحرام في الاستكفا بعد أن وجد موافقا للاستكفا في من فيه  
 إلى منه إلا ما سمعته من الشيخ وهذا كله إذا مات المالك والعرق أمّا إذا مات هو والغرض من الاستكفا عدم الوكيل أو غيره من وجوه المالك  
 بل لا خلاف في الاستكفا في المالك والعرق لا يخفى عليك من مؤيد الضمير في المعنى عمل أحدكما وعمر عقب المعنى الفتح وكن يقوى النظر التعدي  
 إلى غير ذلك من غير الاستكفا في كسر الشهادة الغنوي به في بعض فوائد ويغني عن الاستكفا في بعض من تأخر عنها الجواب لا من الوفاء بالعقد  
 والموت في خصوص ضمير المالك وغيرهما فقدم سابقا وأصل ذلك في المعنى في الحمل المدلول على شرطها في بعض الأخبار من غير تعيين جملتها  
 كما في ذلك بل مقتضى ذلك التعدي إلى غير ذلك من غير جواز الوفاء بالعقد في مرض الموت والعرق في كل الأوقات مده ولو طوعت لأفضا  
 على ما في خصوص الضمير وعلى كل حال فيخرج على العقد المزمع الوفاء أحد ما في جوده من علقته به فأن كان المالك ماله كما لو مات  
 في جوده المعنى علقته بالعقد مائة وقدرت سابقا أنه ينبغي على استحقاقه أن كان هو المعنى في تأخر عنها الجواب لا من الوفاء بالعقد  
 لو مات من علقته على عمره وفيه أن المتبرع عليه أن كان له عودها إلى ورثة المعنى في الأول نحو ما سمعته في الوفاء بالعقد في كل ما  
 غاية العرق الأعلى ما سمعته من بعض في ذلك كإتمام الكلام فيه هذا وفيه أن ما في النص من جواز جعل العرق بعض  
 من العقب ومثلهما الوجه له مده غيره ولعقبه مده مخصوصه والعقد مركب من العرق والرق في غيره ما لا ينبغي مع فرض اتخاذ العقب  
 العقد والالحاق اجتماع التركة المطلقة والعرق والرق في عقد والعقد وإن كان مغلقا في كل منهما مختلفا فيكون العقد جازا إذا ما  
 كما ترى ثم قد يقال في مقتضى الجواز خصوصاً خبر جعفر بن محمد بن الحسن الخزاز في مرض الموت والعرق في كل الأوقات مده ولو طوعت لأفضا  
 وفيه بين علقته وعقبه والذام والافظاع وغير ذلك مما يجوز في كل شرط سابق في نفسه نحو ما سمعته في الوفاء بالعقد ولعل ذلك لا يخل  
 التعرض لذلك التكاليف على كره له فيه في التكاليف في ذكر حجة من الأحكام على العرق مثلا أو التركة أو الرقبة مثلا على اتخاذ الجميع في ذلك خصوصاً  
 بعد ما سمعته من المرسل عن علي بن أبي العرق والرق في سواء وفي محكي لا فخر فيها ما عندنا والمدة في ما يفرق في بعض الناس ليس من هذا شأنه إلا  
 ذلك مما تقدم بما هو محمول على ما إذا التناهي في الأحكام حتى إذا كان مؤيد العرق والرق في غير السكن فضا لغيره ولو طوعت لأفضا  
 كان صحيحاً بلا خلاف أحد في بل الاجتماع بقية عليه لا خلاف في الأدلة وعموماً ولكن المرجع في مثل هذا الجواب في صحة ما سمعته من جعفر بن محمد بن الحسن الخزاز  
 وخبر جعفر بن محمد بن الحسن الخزاز عن أبيه عن بعض التفرقة من سابقها لكن ظاهر الإخراج فيها كما هو المحكي من جعفر بن محمد بن الحسن الخزاز في مرض الموت والعرق في كل الأوقات مده ولو طوعت لأفضا  
 ما عرفت سابقاً من أدلة التناهي في جميع الأفراد فيما يتحقق به معنى التركة كإتمام العرق في كره التبرع به ووافقه عليه أول التمهيد في  
 المحققين فيما حكى عنها وما في ذلك من المناقشة في ذلك أن الزاوية مختصة بالذات لا بالغير كما هو مقتضى الأدلة في الوفاء بالعقد والالحاق  
 بدفعها بدل من خارج ما سمعته من عدم القضاء أو لا في زيد ما عرفت ولا سهل هذا كله في التركة المطلقة أمّا العرق والرق في فاطمة فاطمة  
 مع الإطلاق كما قطع به في من الأول لا في غير العرق ولعله لا اتحاد فاطمة في الحكم ولعل في ذلك العرق فاطمة مقام السكن في كسر الحكم  
 كثير من الأحكام والمخالف ونسبها على الوجه الذي فترناه سابقاً فيكون كل احتمال لفظ السلم في إطلاق البيع وكذا القول في الرق في الأول  
 بالصحة هنا لأن إطلاقها باعتبار رتبة الملك أو دناءة المدة التي فيها المالك يمكن هنا بطريق الحقيقة فيفسد ما هنا في التركة يكون  
 كاستعمال الحد الأدنى من مكان الآخر والاختلاف من جهة أخرى وهذا هو في هذا الكلام ليس في استعمال العرق والرق في السكن بل هو  
 في مشروعية إطلاق عقد في ما على جوده عقد التركة ولو في غير الدار ثم حكى عن من القطع بأنه مع إطلاق في العرق والرق في جوده يكون ذلك الجواز  
 منه شاء كالتسوية فالهوى الرقبة حسن في غير الدار ومن في العرق حسن في غير الدار فيكون بناء ما في يرضى مساواة العرق  
 والرقبة في الحكم لم يورث السكن ولو لمكان دعوى حقيقة ما بعد من لا عار وعرضه من أن لا رتبة في الاستعمال لفظها بما فيها حتى يعرف  
 بينهما بالحقيقة والحجاز وأغرب من ذلك قوله وينبغي على ذلك ما لو عرق مده مؤيد على الإطلاق جواز العرق في كسر الحكم في الجواز هنا لا يقطعها  
 بالمدة في في من الإطلاق وعلى المنع تحمله هنا لا خصوصاً بالعرق فيحصل هنا الجواز هنا أول منع على الإطلاق والرقبة فيهما مع لا  
 الإطلاق مجموعاً على غير أحدهما أو غير مطلق في عين منطلت لغيرها لا خلاف في الوفاء بالعقد في كسر الحكم في الجواز هنا لا يقطعها  
 فيصير كما صحقاً من السلم مقام غيره من أفراد البيع الحال مع التبرع بالذات لا في كسر الحكم في الجواز هنا لا يقطعها  
 ليس بجواب لأن مقتضى العقود لا رتبة في الألفاظ الحقيقة الصريحة وهو من هذا هو كإتمام الرقبة والعرق في كسر الحكم في الجواز هنا لا يقطعها  
 عن مدارضة الأدلة الظاهرة في غير العرق ولا في كسر الحكم في الجواز هنا لا يقطعها  
 وأما استعمال لفظ كل هنا في عقد الآخر في موضع على ما ذكر في جوده العقد لا رتبة في كسر الحكم في الجواز هنا لا يقطعها  
 ألا فوى لو يعتبر لفظ مخصوص وهذا غير ما حكى في كسر الحكم في الجواز هنا لا يقطعها  
 إذ كل ما صح وقدر صحاحه من الآثار والحجج والأدلة وغير ذلك كما صرح بكثير من أصحابنا لا سيما في خلاص بل من كسر الحكم في الجواز هنا لا يقطعها  
 خبر جعفر بن محمد بن الحسن الخزاز في مرض الموت والعرق في كل الأوقات مده ولو طوعت لأفضا  
 بن شبيب عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل قال ما علقته في الوفاء بالعقد في كل ما

بها  
البيع

بما جعل ينجس من لو شتم ثم يجد هاتر شتمه المان ينجس هو هاتر بفعله اذا باع فيقال اذا مات الرجل عند اخنث وهما في الرقي فكان على المصاهرة  
مع العمة فلهذا عرفنا ان ذلك وهو معلوم من هذا او بما في الحكم وعلى كل حال لا يجل عقد من العجر بالبيع وغيره من نوافل العين الذي هو موده  
غير مودرها كما لا يظن بالاجازة بل انما واحد في بيعه بل يكتفي وهو يجهل بالاجازة عليه كاعظم الشقير او يجرى مصداق الاصل وغيره من طر  
الزوم المتقدم منصوص صحيح الحسين بن يعقوب المتقدم سابقا والظاهر ان في كل لا يخلو الدليل في الجمع بل قبل منها اول بل وكذا السكنى المأذنة  
لها السكنى المطلقة والعهرس والحق في بيعه على مشروعيه الاطلا فيهما الذي صرح به غير واحد بل لا احد خلا فابهما فيه انفسا خبا كما هو شأن العقد  
الحائز اذ اطر عليه لا يميز بينه وبين غيره بظاهر على ذلك ما في من نوافل المالك العين كان في السكنى لا للعهرس والروفي بناء منه على عدم جريان الاطلا  
فيهما او قد ينفذ في عدم منافاة نقل العين لنقل المتعة وان كان على وجه الجواز فيكون ذلك فيضا شرعا ان لم يقصد به بيع ثم لو قصد به الفسخ ولو  
بعضه للتبطل على العين ومنافاة فيها في وجه المخرج ذلك وكيف كان فالحال ان نقل العين من حيث كونه كذا لا يفضي في فتح العقد للزوم الذي هو  
المتعة بل يجب ان يوفي العهرس مثلا ما شرط له نعم في أصل البيع من بين النوافل وبطلان خلافه لاكثر على الوجه العموم ومخصوص الوجه المذمور  
الحكام لا يوقف الانتفاع لا ينافيه لانهما ليس هو ذلك خصوصاً مع عدم اختصاص المتعة في ذلك الجواز المشروط لانها في الاستحسان لا يخلو  
في محكي بها الاطلاق بل عن اتيان النافع القطع به واستشكل فيه في عقد وحكي الخلاف موضع من كونه ولا يصحح والبيع وحرم بالبيع في محكي بالانفا  
فاختلف كلامه في كتب ولعل ذلك ما عرفت ومن ان العرض المقصود من البيع هو المتعة ولهذا لا يجوز بيع ما لا يستغني عنه والعرض ان زمانه ينقص  
المتعة بمحصول فيجعل البيع ولذا منع الاحتكاك من بيع المسكن الذي يفتقد فيه المطلقة بالافق في جميعها الزوف الانتفاع به ومن المعلوم ان المعام  
اولى منه لا يمكن استثناء الزوج منه فيقطع احكامه وزيادته العدة عليها بخلاف المتنازع الا ان ذلك جميعه كما نرى ضرورة في تحقيق الانتفاع بالبيع  
وانما الخلاف منه في وجه خاص وذلك لا يقدح في الجبل بل يورث الانتفاع ليس جمل العين بالبيع اذ هو ليس من اوقافه فادل على اعتبار المعلوم من  
البيع لا ينافيه في مثل هذا الجمل الذي لم يثبت ما يغني عن الصخر وضع الاصحاب من بيع مسكن المعنة مبيع على ما منعه هنا لا بشرط كما في الغني  
ولزم القائل في صحة هذا القول ان ثمان لم يكن دليل يخصه منافاة الى المثل المتغير هنا الجواز في محكي الذي يكون العول بالاطلاق منعه كالصخر في محكي  
وهو صريح في الجواز بل يخلط ظاهره في محكي لو كان التبرع في الغنيب الذي لا عدا فيه انما هو ومن هنا امكن الفرق بينهما بما يدلك ان لا يمنع اتخاذ الطريق  
او فوجز في ذلك بدلها ان كان ولا لونه التي ودعوا في مسكن المعنة ما غنيها امكان استثناءه فلا يقطع بافضاء العدة بمثل ذلك ان  
مثله ان في العهرس نظر الى العمل الطبع الذي لا يعيش العهرس قطعاً او عداوة من ثم يحكمه موقوف المققوح ويقسم ماله ويغند ويخذه هذه الوفا  
الثقات وان كان قد ينافي في اصل ترك الاوقاف المذمور بان المنع انما هو مع فرض استثناءه فادلهما للجهل واللبس من كونه شتمه وعهرس بنواً وحليتين  
وجنه عشر شتم او شتمه او شتمه انما اذا فرض استثناءه الى ابرص من القطع يجوز بيع العين المستثناة ماله معلومة كانه قد باع في القبض  
بل ان كان العهرس قد لا يمكن فيه بذلك كما اذا كانت مفرقة من العقب اي فلا ريب ان ذلك كما خرج عن وجه المسئلة الذي هو بيع العين المستثنى  
منفصلاً زماناً ما غنيها عوداً ومثل هذا الجمل لا يملك ولا يبيع ولا يركب في البيع المتنازع الا ان يكون المعاملة مستثناة من كونها كالحياض مع الجمل بين  
حاجا الى الغناء المدة وبين التصرف لافاء الضرر من غير فرق في ذلك بين بيعه على العهرس وغيره فان كان له ربحاً فيه ما يقع في الاول والثاني  
نظر الى استحسان العهرس المتغير ابتداء واسنانه واستحسانه فنقل الجمل الى الجواز وغيره من العهرس من العلم بالمتعة المطلقة في البيع كما ان ما ينفذ  
هذا القائل منها بطلان مطلق لا خلاف الاستحسان في هذا الذي احد ماصلي الآخر كما هو في محكي في محكي وهو ان العهرس لو كان هو المشتري في كل حال لم ينع  
جميع منافاتها لانهما باعها بمثل كذا ولا مانع من نقلها الى العهرس بوجوه وان كان قبل الشراء ما كان يمكن بيع هذه المتعة فان لم يكن الجمل بل يخل  
جواز ايراد المتعة بالبيع وليس يجهل جواز التصرف عليها لاحتمال من الجمل ان لا يملكه بالبيع وصحة على العين والمتعة فعلى هذا لو كان  
العين غيره وجوز فانه حاز له ان يبيعها على المشتري على تلك المتعة المستثناة لانه عهرس مال معلوم ويصير في محكي ما كان للمالك لانه لو كان هو العهرس  
او كان البيع لا يقع الا على العين والمتعة ما غنيها للعين باعتبار بيعه التماز لا على المالك مع فرض كون المتعة مستحقة للعهرس بعد العهرس  
لا يفتوتناول عقد البيع انما هو كونه عدم بيعها للعهرس المملوكه بسبب الملك كما هو واضح وكذا في العين المستأجرة ويحتمل ان لا يوافق  
هاتين من عدم جواز اسكانها لغيره ولا لغيره المسكن اللهم الا ان يحمل على محكي مصرح فيه بالجواز والنقل الغير لا يسهل وكيف كان  
فالحال ان السكنى يقتضي ان ليس بنفسه هو والهله ولولا ذلك ولا يجوز ان ليس غيرهما لان ذلك كاسرجه من جماعة بل في جامع صدقها  
سنة الى الشتم والظا اذ ما في وقع وغيره من ان اطلاقها يقتضي ان يمكن بنفسه ومن جرت عداوة باسكانه معه ولذا نسب في الشقير والشيخ  
والقاضي والمشهور في اعلية الفتوى ان كل من يظهر من بعض المناجس في الخلاف بينهم في ذلك المحكي ان في الكفاية قال الحق باهله وولده من جرت  
العاد ما يسكنان به كالعبد والامارة والمخدم والمزعة والضيف وغيرهم وفي غيره من جماعة اصرح الخان الدابة اذا كان الموضع معداً للمناجس  
وحاز وضع ما جرت العادة بوضع من الامتعة والغلة وفي الشقير يجوز من الغلة فله الحاجة والمتعة الخراف بينهم في ذلك وقد اورد الجميع ان  
المذاق على ما فهم من مثل الاطلاق المذمور الذي هو كغيره من المناجس الغريبة وليس هو الاسكاه نفسه ووافيها ما راجع في الجواز انما هو منكر  
غيره كما لا يجوز ان ليس غيرهم بجارية ويحتمل فاضاً من افضاء الاخر من شتم السلطة على مودرها والغرض ان التملك لا يقدح في وجهه كما  
لكن في ذلك يقتضيه اصول المتكلمين ان لا يجمع ذلك وان الجواز لا ينافي له واسكانه بغيره معصية وكذا ومنه سواء اذ لم يملكه ولا

وكان

وكان

وكان





家

[illegible]

الوقت  
الوقت  
الوقت

الوقت  
الوقت  
الوقت

فوضعه على امر اخر كالقبض كما هو واضح وعلى كل حال فاذبح عنها بالخلعة والعطية وان كانا هما من صفة فاما على مطلق العطاء للبرع وبالنسبة  
للوقت الصدقة وفيه ما كان الهمزة اعم من الصدقة والهيبة فاما على ما معناه ساقا من كرهه وكفر عن عليه البرهان والعكس مطلقا بحيث هما  
لوصفان لا يوجب قصدا واحدا من العكس فيفقد بفعله فواضحا ما كان قد عرفنا النظر فيه من هذا البنية الى الصدقة والهيبة فالنظر  
ونامل في كيف كان هي عين الحق فنفكر الى الاجابة بالقبول والقبض بالنسبة الى حقها ونزولها لا شرعية بل بالاجابة لكل لفظ او ما قام مقامه  
اشارة اخرى من صفة التملك المذكور وكان صانح اللزوم لا عليه بحسب الخواص لقوله مثلا وهنك وطسك ونحوه من غير فرق بين صيغة  
الماضي وغيره فيكون مثل قوله هذا قول واحد كما في الرافض وغيره وقوله ما قلناه سابقا من عدم اعتبار اللفظ المخصوص في العهود الا انما فضلا  
عن الجائز كما وصحناه سابقا هذا ولكن في ذلك اعدان حتى عرفنا انما لا يوجب الاضيق على افتقار الهمزة مطلقا الى العهود لقوله في الجملة فالجواب  
فعلى هذا ما يتبع بين الناس على وجه الهمزة من غير لفظ يدل على انها لا يصدق الملك بل مجرد الالافا حتى لو كان جائزا لم يحل الاستمتاع بها الا لا  
لان ذلك في الاستمتاع قال الشيخ في المبسوط وان راد الهمزة ولو زعم انها انتقال الملك من الهمزة الى اليه الغائب فيقول كل من هو في عقد الهمزة  
معه فاذ مضى وجب له ومن الهمزة لا يملك العقد وملك الهمزة اليه الهمزة في نفسه فانه في وجوب عدم اشتراط الالافا  
والقبول احتمالا واختلف كلام الفاضل فوقع عدم اعتبار الالافا في القول بالقبض فبما في محكي برقوت في اول الباب عدم استغنائه عن الالافا  
والقبول عملا بالاذن المستفاد من العادة وقال في اخره محكي في المبسوط قال ولو قبل بعدم اشتراط القول لظنا كان وجها للقبول العادة  
يقول المدايا من غير نطق وظاهر المحكي عن كونه عدم احتياجها اليها لان محكي عن قوم من العامة انه لهما في الهمزة في ذلك بل المعنى من الهمزة  
اليه كالبقول لان الهمزة ما كانت تحمل الى رسول الله من كبري في قصر سائر الملوك فيقبلها ولا لفظ هذا واستمر الحال من عهد الى هذا الوقت  
من سائر المستفاد وهذا كما نوافي معقول على ايدى الصبي الذين لا يعيد عبادان ثم قال ومنهم من اخبرنا ما في الهمزة وعندنا وانما المقدم بان  
ذلك انا نحن لا نملك واجيب بانه لو كان كذلك لما نضر فوافيه بضر الملاك ومعلوم ان الثاني قد كان يضر فيه ويملكه غيره ويمكن الاكتفاء في  
هذا بالاطمئنان بالارسال والاخذ في ما على العادة بين الناس الى ان قالوا التحقيق مساواة غيره لظننا ان الهمزة قد تكون منه فانه قد اشهر هذا  
الكتاب والاذن من الملوك الى رسول الله فان ما منه القبطية ام ولد كانت من هذا في مع صدانه فوي مبين وفي ذلك هو حصر كثر قاله  
ومع ذلك يمكن ان يجعل في ذلك كالمعاطاة فيند الملك لمنزل ويبيع القير والوطى اكن يجوز الرجوع فيها فباعتبارها بالقواعد المختلفة وهي  
اصالة عدم اللزوم مع عدم تحقق عقد وجب لوفاء به وتكون جزاء الضم فيها بل وفوعه وفوع ما ياتي في الاخر وهو الوطى والعطاء وغيره  
فقد وقع ذلك للفتي في ما ذكره ام ولد وقد كان يهدى اليه الشيء فيهدى له وجزاه وغيرهم وهدى اليه حلقة فاهذا هو العلي من غير تقبل  
عنه فبول لفظي لآخر الرسل الجواب كل مقارن له وهذا كلبا بل على استفادة الملك في الجملة لا الاباحه ولا ياتي في جواز الرجوع فيها ما اذا نش  
العين باقية فلك قد عرفت مشروعية المعاطاة في الهمزة وغيرها من القبول لا ما خرج فضلا عن الهمزة وانما يتقيد مفاد العقد في الملك  
لا انه راجع الى الالافا لم تكن عقدا الا انها لم تعتبر فيها جميع ما يتبع العقد سوى للفظ وشكل في الغرض دعوى كونه من ضمنه من عدم  
المقارن بين الفعلين المنزلة من منزلة الاجابة بالقبول المقتضى بها الا انما بالنسبة الى ذلك في المعاطاة فيجوز فيها منها بل وكذا في كل معاطاة  
عقد ما على عدمه فلا يخصص عن دعوى مشروعية فاما الاخر من الهمزة مثلا سقلا لا راسه خارجا عن العقد والمعاطاة فاما ان السقلا فطبيعة  
التي هي الاصل في مشروعية المعاطاة فالغرض منها ان يولد او ما اليه يقبله كالمعاطاة بل ينبغي ان لا يفي عن المقام حتى البيع وشبهه بناء على ان البيع  
هذا القسم وان لم يكن معاطاة في اسمها اذا فرض مشروعية بالسيرة وعدم اذنا جبري الاسم فلا بد من القول باسقلال الهمزة في شامه معاطاة  
كل عقد في المفاد ولو لم يمتدح به يتبع الاول من استحقاق الملك ونحوه ما الكلال في اصله شرعية وقربا لآخر عليه من الملك ونحوه وكان  
في الهمزة غير هاد من الغريب في ظاهر الرافض من عدم مشروعية المعاطاة في الهمزة لشيء الا اتفاق المذهب ومشروعية في خصوص الهمزة  
لما عرفت وكان له سيرة في نظره في احوال المسئلة والمضرة على بعض الكليات الوهية لذلك في المقام وفي غيره فلا خطأ وامل والله العالم وعلى كل حال فلا  
يصح العقد وما يقوم مقامه او من الالافا كابل العقل جائز الضرف على حسب طرعه من من يقتضيه الحال في ذلك كله بالنسبة الى غير من العهود  
فلا خطأ وامل لو وهب ما في الدعة فان كان لغيره فليس عليه الحق في بيعه على انما لا يملكه الا انتقال وغيرها والاشهر في المشهور وانما مشروعية  
بالقبض وما في الدعة يمنع قبضه ودعوى مكانه ببعض احد جزائره بل يفيها ان لو هو بوب الماهية وهي على جزائرك فطعا وعنه بعبه مع معلوق  
اشترط صحته والعقد على التسليم لمعلومه الا كقضاء فيما بما تحقق من المعاوضة وتحققها بكمية الهمزة على تسليم بعض احوالها ما هيته بعدد  
احدا العوضين وبدخل من ملك الخسر من غير توقف على قبض ثم ليس على الطالبة بالافاض بخلاف المقام الذي لا شك في مدخلها لا قباض في  
حصول المملك فلا بد ان يقبض الواهب الذين ثم يقبضه المتهب فامنع بقوله المملك المتهب من هو دين وكذا بعد تعيين المداين فانه مثل  
قبض الواهب لا يشاء الملك ويقبض الواهب بخلاف الملك له فيمنع تقدم اثناء الهمزة عليه ان يكون هبة جارية بحري هبة فاسم ملكه بيع وغيره  
وذلك غير جائز فطحا والالافا تملك ما سيشتر به ويحيط ويحقت ومن ثم ليس هبة موصوفة في الدعة وصحة بيعه ولكن قد ينقض في ذلك  
كما معلوم من كونها تحقق في محلها ونحو الكلي الطبيعي عن وجوده فاذن بذلك جاز نقله بالبيع المشروط بالقد على التسليم وغيره من القول  
التي منها الهبة ولا يقدح الفرق باستحقاق البيع من يوزن القبض مثلا في الهبة لا لا تحك بصفة الهبة لا بعد القبض كما لا يحكم بصفة الهبة

القبول

بغير خاصة لا بعد قبضها وهو ممكن بغير بعض اهل المنة الذي هو وجوده في الكون وقبض الواهب انما يقيد بتعيينه من بين  
لا ان يحيد شملها كحدا بل التام للصدق يقتضي عدم الفرق بين المقام وبين هذا المشاع الذي هو كل ايضا فلو شبهه كان عينه الواهب  
ودفعه الى الوهب لاشكاله كحده فيكون له كماله مع اذنه فيض الشخص فيه اما اذا وهبه كماله لان مال مملوك له متخلف  
ولذا طارحنا في غير الحق عليه من التوافر ثم اننا فاضد على كونه وان الموقوف بقبضه على وجه التقاض بين وبين من عليه الدين  
فوق كون الموقوف مدونا عليه الدين بقدره ولا فائلا بالفرق كل ذلك مصفا الى اشرع ويحرم صفتان من تلك الرضا عن رجل كان على  
رجل مال وهبه لولد له فذكر له الرجل المال الذي له عليه فقال له ليس عليك فيه شيء في الدنيا ولا في الآخرة طيب لك وقد كان وهبه لولد له قال  
فممكن وهبه له ثم نزع جفاه هذا من حقه هبت وانما اخذ له نزع من عدم حصول القبض والطلاق لفظا نزع باعتبار ايجاد عقد الهبة  
الذي هو جزا لتبعا للملك ومن ذلك يظهر ان رجل الخمر على ما ذكرنا ان من حقه وصيه بالند وولد له لولد له بالند والجار من اطلاق الهبة  
ممنه العن عليه ما ونحو ذلك كان ظهر لك من قوله القول بالصدق على البوط ان الذي يقتضيه مذهبا واولادنا انك النرجع في محكي كماله  
ولا يصحح وتنهى كذا في هبة الدين غير من هو عليه وان كان له مع بلا خلاف احد لا يبر في بعض كتب مشائخنا طامه في اذنا فاعليه  
ولعله يصح معونه من غير ما روى ابي عبد الله عن الرجل يكون له على الرجل ماله ان يبرع فيها قال لا ولا ثمانية صحبه الاخره  
رجل كانت عليه دله لاسان فوهبها له ثم رجع فيها ثم وهبها ثم هلك قال في الذي وهب له اذا رجع بعد الهبة انما كان في كلام السائل  
مصفا في عموم الاذلة التي ينافيها ما دل على البعض في الهبة والموقوف هنا مقبوض للموهد باعتنا كونه في نفسه فروع كونه ما يبر بل  
افوى ولذا لا يبر الرجوع فيها صرغ في اذنه مصفا في اسقوط المال عن ماله لعدم تقبل ملك لا على غيره شيئا فصحها من اسباب  
القبول كبيع الدين على من هو عليه وغيره فيكون ذلك بمنزلة تلف المال الوهب في الذي هو ملزم للهبة وقص هنا قال الله صرغ في الابواب  
على غير الخادمها مع الفاعل لان المال يلفظ الهبة الابواب لان ذلك خارج عن المقام الذي وهبه ما في الذمة ومن المعلوم انها ملزمة  
المملك كالباع ونحوه لا اسقاط ولكنها تقيد بمقادير الابواب بالطريق الذي عرفت ومن هذا كان المستحب اعتبار القبول فيها وان قلنا انه لا يشرع  
في الابواب القول على اصح واما فلا كبر في المنة وخلاف المحكي من الغيبة وثقل المبطون انك لا تخفف بل المحكي عنه الصريح يكون لا فوى عدم  
الاشراط في ايقام كالأروى في هذا القرن وعلى كل حال المذهب لا والصد والاسم بدونه ولا ندر اسقاطا ولا غير ما يعقوب قوله في  
ان يحقون له والصلوة في ابراء المدعي محتاج مع عدم حضوره ومينا وغيره ذلك لكن المقام من العقود التي لا يبر فيها من القبول وان كان  
هي احد ثماها التقيد بمقادير الابواب كالمصالح مع الدين على من هو عليه وبذلك ظهر لك حقيقة الحال على وجه لا يخفى عليك الشئ في  
حيلة من كل ما تم التي بعضها طامه في كون البحث لتعبر عن الابواب بلفظ الهبة من المعلوم خروج ذلك عما غفيرة اذ هو محكي آخر من عدم اشراط  
لفظ مخصوص في الابواب بل يكفي كل ما دل عليه من حقيقة واحتراز وبعضها طامه في هبة من الهبة ولكن هذا القهر من الهبة لا يحتاج الى القول  
لانها كالأبواب وهو لا يحتاج اليه وفيه ان ظاهر النص القبول للهبة فمما اذا احدثا منها من فتم العقوق وقالنا جعلنا من فتم الابواب ويصح ثلثه  
القبول على احتياج الابواب اليه وعدة وقد عرفت بجبوت الحال في ذلك ولا يحكم الهبة من ملك وغيره ما له قبض الوهب على ما هو الموضع  
من من هبة لا يحتاج كل من صد وعليه لا تخبر في الفاضل في المختلف في ذلك من غير ما ذكرنا في محكي نروا المشي على اصله في  
بل عن كره لا يحصل الملك بل ونعند علمنا اجماع واليه اعلم اجماع الامامية ونص الامامية ونص الحق هبة ليدل الاما يتبدل لعل مقتضى الله  
في المحكي عن الخلاف وان قال انه لا يلزم الا بالقبض مستند لا عليه باجماع الفقهاء واحترازهم ان الاظهار له الشخص من اللزوم فيه بل في  
لعل لا يصلح اراؤا بالزوم الشخص في كل حالهم لا يشترط ابراه فان الشيخ قال لا يحصل الملك لا بالقبض ليس كاشتغال حصوله بالعقد مع انه  
قائل بان القابض هو من لا يتناول الهبة فيرفع الخلاف كاشتغال حصوله بالعقد مع انه ونظر فيه في ذلك لان العلامة في المختلف نقل القولين  
واجب لهما ثم اخذنا الثاني فكيف يحمل على الاخر فتم كلام الشيخ الذي مناه فليس حجة على التاثير فان الخلاف متحقق ثم قال في كره انفق  
ما هو اعجب مما في من قال الهبة والهدية والصدقة لا يملكها التهمب والمهدى اليه والمصدق في عليه بقبض لا يحتاج الى القول في ذلك  
الا بالقبض بل ولا لا يحصل الملك عند علمنا اجماع وهذا طامه في دعوى اجماع على ان القبض شرط في الصحة اجماعا وهو قوله في من  
ويضا في ما في المختلف ويمكن ان يحمل على انه لا يحصل بل ونه الملك لما وهو اللازم فيكون من الصفة وعدمها باللائحة في نواهي  
المختلف ونظير في الخلاف وان كان خلاف المظانك الظاهر ان مراده في المختلف من الصحة الحاصلة بل ونه البعض من العقد حيث يكون  
لا يحتج بممنه ثلث الملك عليه فيكون المراد عدم مدخلية القبض في مفهوم الهبة باعتبارها انما عطيته وهي كل بل بصد والهبة ونحو  
بالعقد وان توقف الملك مع ذلك على القبض كما يهمل ذلك جوابا عن مرسل ان لعدان ذكره دليلنا في الخلاف باننا نقول بموجبه ان الهبة  
بنفسها لا تنقل الملك بل مع القبض نعم العقد صحيح كسائر ما وهبها وهو ظاهر فيما قلناه ان لم يكن صريحا وكان قد بقى ليس لزما الرعي  
ما انكنا عن الشيخ وابن البراج بعد ما نال من انه اذا غلب الواهب قبل الاقباض لا ينقل الهبة وقام الواهب مقامه كالباع مدها لاحتلاله بعد  
ان حكى عنهما ذلك قال ولا فبر في المنة لانها عقد جائز قبل القبض فانفصح الموقوف كالكالة والشرع وضمه وادب الحين لا في ذلك  
يظهر ما في ذلك وغيره من جعل ذلك من فترت الخلاف فتم ثم قال الفرق ظاهر بين وبين بيع النخيل لانه نوع معاوضة بخلاف الهبة خصوصنا

القبول

القبول

القبول

القبول

القبول

القبول

القبول

القبول

والشيخ ذكر خلافاً في أن الملك هل يحكم من بين العقبين أم من العقبين كونه العقبين كاشفاً واختار الأول جعله الصحيح وهو الذي  
سمعت الشيخ حكاه عن الشيخ مستظهر منه إرادة القصد من لزوم فيها ومما يؤيد به أيضاً ما عرّف الخلاف المتبسط من النصّح بانه إذا فسخ بيع  
أذن الواهب كان العقب سداً بناءً على أن ذلك من لوازم كون العقب شرطاً في صحة اللزوم كما عرّف في قوله لا بد من العقبين إلا عرّف به بل  
إذا تباين بينهما التباين أو تباين أحدهما قبل العقب بل عن المتبسطان فقولنا على ما اختار من حصول الملك بالعقب فساداً له لأن هذا  
ولكن المحكي عنه في الخلاف والمتبسطان قال ذاهب لغيره عبد الله لم يقض حتى هل شوال ثم يقضه فالعقب على الوهول لأن المتبسط قد  
بالأحكام النبوية ليس من شرط انعقادها العقبين سنتين ذلك في الجنب ولذا ثبت ذلك ثبت هذه لأن أحد الفريقين بينهما وفي  
اختارنا من يقول العقب شرط في صحة الهبة وعلى الأقطر وفلزم العقب فالواهب هو كالصريح في حصول الملك الموجب العقب بالهبة  
فإن العقب للملك لا أن يثبت بان عفو من عيوب العقب على الوهول كما لا يمكن من ذلك إلا أنه كما ترى في التزم خلاف كلام الشيخ بعد انقضاء  
بيدهما الأولى منهما وكلما كان في الكلام القائلين كونه شرطاً للزوم غير منقطع خصوصاً بعد ما استعرف من الإجماع على جواز الهبة بعد العقب  
انتهى إلى في موضع خاصية حمل كلام القائلين على ما ينبغي أنه لا يجب لزوم فيها قبل خلاف ما بعده فانه قد يلزم وأما الفساد في الظاهر للزوم  
في المواضع المخصوصة خصوصاً في العقب الذي هو كما أنه حاصل فيها حاصل في غير ولو كان سبباً للزوم لا فساداً في جميع كما هو واضح للملك  
أن يفي كما استعرف في أن الزيادة في الرجوع بالهبة ما لا ينافي للزوم باعتبار عدم كونه فتح العقد الهبة وإنما هو نافل للملك من المهمس وح  
بكونه العقد لا زماناً بالعقب بمعنى عدم جواز فسخه وإن جاز الرجوع بالهبة بخلاف قبل العقب فإن له فسخ العقد وعليه ينطبق مع ما في بعض  
النصوص من أن له الخيار ما له بعض فانه لا خيار في نفس العقد بعد العقب ولكن انقضاء من انقضاء العقد من أن يكون الرجوع بال  
بالحبة بعد العقب ففتح العقد هنا لا نافي مستفاد من ذهب إليه بعض الهاتين في الخطوط فاعل فيتمخّج النافذة المزبورة بل هو أيضاً منقذ  
للإجماع المحكي أن يمكن الحصول على مدخلية العقب في الهبة مطّ في الجملة وعلى النقد بل المزبور ليس بالعقب في أكثر أفراد الهبة مدخلية في  
صحة ولا في لزوم وبذلك كما يظهر من حذف القول المزبور بل لا يحقّق فالهبة على الوجه المتخّر عن المتأخرين الذي ذكره في التمرات وإن كانت  
جائزة لظاهر الشيخين وبني جرم والبراج ولا يرد في المحض نكاحاً كعدم بعضهما وأعله كغيره مما احتلّ لا صرح به وبغير مقتضى ذلك مضافاً  
إلى ذلك أن النصوص على المشايخ في بصير المتخبرين عرفت عن أبي عبد الله أن الهبة لا تكون ابتداءً حتى يقضها والصدقة خاتمة عليها  
فإن بقي الصلة أو من غير أن يفي بالمهية وهو في ذاهب الهبة والخلة ما لم يقض حتى يموت صاحبها فالهبة خاتمة فان كانت لصحة  
حجم أو شهد عليه فهو خاتمة فان لم ينفذها على المالكين ولذا كان مبرراً لا أنه كان عقداً خاتماً بالوفاء وصار مبرراً كما  
الفاصل في المختلف فانه وإن كان محتملاً إلا أنه محال للزوم ولا داعي له لما استعرف من عدم المعارض للعقب كدكايب خلاف الظاهر وذلك  
يظهر من أنه لا يفي في إرساله من الصلح أيضاً الخلة والهبة ما لم يقض حتى يموت صاحبها في غير ذلك المبررات هو كالسابق وإن اختلف معه  
ملفوظ المتزلة المراد منه من جهة تعلّق عقد الهبة بالعقب المتبقي وإن لم يكن نافلاً كل ذلك مضافاً إلى نحو ما تقدم في الصدقة فالحق لا يرد فيها  
وبين الهبة بآثارها فضلاً عن غيرها وعدمها كما أو ما تأليه التصور سابقاً لعدم دليل صالح لغايتها ما سمعت سوى العفو ما لا يوجب  
الخروج عنها بعض ما عرفت فضلاً عن جميع مضافاً إلى المناقشة في نحو أو ما يعقوبها وإن كان فيها شيء صحيح في بصير غير أبي عبد الله  
الهبة خاتمة فقصت ولو تقبض هبته ولو تقبضه والخلة لا يجوز تخلف العقب تماماً إذا الناس ذلك فخطأ الذي ليس في الواقع إلى أنه  
صحيح كون المظنون مساوياً للمرابية بغيره الآخر مثلنا عبد الله بن محمد بن صدقة ما له هبته ولم يقبض فيها خاتمة إنما إذا الناس الخلة  
فاختاروا بل عن بعض احتمال اتحاده مع غيره من الهبة من الروي والسناع وقد مر في الأولى خبر الصدقة فانه لم يردوا العقب بل يمنع  
من ذلك في الخل فتعوا منه في الصدقات وذلك لأنه لا يتم إطلاق الصدقة فوارداً وإنما الخلة وعلى كل حال يكون الموضوع فيها هبة ما له  
في بعض الواهب له بعتيم كل وهو غير الخس فيه مضافاً إلى ما في البقي من أنه لا يفي في الروي على المدعي وإنما هي حكاية قول الناس خطأ  
فيه وتبين فيها الحق وإلى أنها من مخالفة الإجماع من الفرق بين الهبة والخلة والى احتمال كون المراد في الصدقة بيان حكمه من ماله  
بكن معنوصاً للواهب من أملاكه كما مرث لم يصل إلى أن يوافق بل يفهم وفيه بيان عدم جواز هبته دون بعض الوهول كالتعبد  
بالخلة لا للفرق بينهما وبين الهبة بل لثقتنا في التغير إلى غير ذلك مما يقطع بعضه بسقوط دلالة على الظاهر فضلاً عن مجرّد ذلك  
يعلم الكلام في دعوى دلالة خبر عبد الرحمن بن سنان عن أبي عبد الله ثم إذا صدق الرجل بعد فسخ الهبة يقضها صاحبها أو يقبضها  
عليك وله لغيره فانه من غير ما كان إرادة الواهب من التصالح والمؤبد بما احتمال فيه وفي غير إرادة اللزوم من الجحش كما في كثير  
من النصوص فيكون صحيحاً خارجاً عن القبة وإن كان هو بعيداً في مثل الخبر الأول الذي ذكره القريبين لم فيه وإرادة أصل المشرع فيه  
بمعنى عدم وقوع عقد الهبة باطلاً بحيث لو خلة فقبض بعد ذلك لم يقع وعقب ذلك فلا يتحقق من القول باعتبار العقب في الصحة على وجه  
لا يترتب عليه ملك فلهذا على الاحتمال الكف الذي هو قوت في نفسه وقد قرأنا في نظائره من غير أن لا يجمع بحسب الظاهر  
على خلافها ما الاستدلال بما في بعض النصوص من الخيار في الرجوع وعدمه قبل العقب لا بعد فلا خيار وفيها ما هو مؤثر عند القريبين  
إرادة الكراهة ونحوها لا اتفاقاً على الخيار بعد العقب من الجميع ولو أقر الواهب بالهبة ولا قبضاً حكمه عليه ما قرأه لعموم القول العقل







والجواب له كما سيأتي في بيان الحكم وفي معنى الحكم منصوصه لذلك مطلقا أما لو كان الواهب المحل والمفروض عدم رغبته فلا بد من التزامه  
حامله آخر عنه وقد عرفت التحقيق المحل في أمثال هذه الأثر لما كان والله العالم وهذه المشاع جائز عندنا بل عن الغيرة ونجس المحل لا يجاز  
عليه بل في معصية خلاف بين أصحابنا في صحة هبة كل صاحب من الأعيان سواء مشاعا أو مقسوما من الشريك وغيره وعن كونه صحيح  
هبة المشاع كما يصح بيعه على المحل الذي يجوز بيعه عند علماءنا أجمع وهو المحل مضافا إلى العمومات المحل مادل عليه من النصوص الكثيرة  
التي يمكن دعوى قواها في الصدقة وخصوصا مؤثرا أحد بن عمر الجلي سالت ما عدا الله عن داره فبقي فصدق بعض أهل الدار  
بنصيبه من الدار قال يجوز فلان لا يثبت كان هبة قال يجوز ويصح في نصيبه المقدم سابقا بل قد استقام الروي في ظرفها فصدقا  
عن الخاصة كالنبي ذن وأبى بناء على الزايع هبة مشاع وقوله لو فدهوان ملحا أو ايطلي من داره يعلم ما غنم منهم  
ومما كان في النبي عبد المطلب هو لكم ولكن مع ذلك كله والحكي عن أبي جعفر أن هبة المشاع الذي يمكن هبته لا يجوز للعبد  
والذي لا يمكن هبته لا يجوز هبته ومطوعه قال المانع من هبة المقسم وبين اثنين مستندين إلى أن وجوب الهبة يمنع من صحة  
القبض تمامه وهو كما ترى فيجب اشتراط قبضه بوجهه لئلا يجمع ثمة بقبضه وأما ما تضمنه فهو لقبض المبيع ضرورة اتحاده معناه فيها  
وفي غير ما يجري فيخرج القولان وهما الأكفاهة بالخيار مطلقا وهو الخيار والنقصيل في غير المتقول وبالنقل وما في معناه فيه ولا  
خلاف لحدوده فيه إلا ما يحكي عن القاضي من أنه بعض الشافعية من غيرنا من القري بانه ما كان القبض في البيع مستحقا للشريك المطالب بالخيار  
أن يجعل بالشريك فأيضا خلاف الهبة فإن القبض غير مستحق فاعتبه كتحققه ولو كيف مطلقا فخلته في المنقول أن الكفاهة بما في البيع  
وليس شيء بعد ما عرفت من اتحاد مفهومه لغته وعرفا وما ذكره إنما يقتضي الفرق في حكمه لا في حقيقة ثمة لم أن الظاهر تحقيق القولان  
دون أن الشريك لعدم توقف مفهومه على التصرف فيه ولو قبضه في بدءه على ما حققنا كون الشيء محتله وفي سلطانه على  
بعض المال الذي لا إشكال في كونه ماله مقبوضا له بغير كونه في قبضه وإن كان له شريك فيه ففي حالي بينه وبين الموهوب على هذا  
الوجه تحقيق القبض وإن كان له شريك فيه في جماعته وظاهر آخر من عدم اعتبار أن الشريك في القبض المعنى المزبور فلا في س  
فاعتبر أن الشريك أيضا فيها وقبحا بالمراد بارتفاع المال كونه تسلط الغايض على العين وذلك لا يتحقق إلا بالتصرف في مال الشريك  
فيعتبر أنه يدفع المانع عن قبضه خاصه مع الاشتراك لا يحصل به التسلط المقتضى من القبض وقبض جميع العين واحدا لا يقبل التفرقة  
ثم لو كانت العين مقبوضة بغيره فسلطه تكف الخلية من المال وتسلطه عليه بامع وجود المانع من التسلط وهو كما ترى وإن اعتبر  
في ذلك السلط لا يتوقف على الدخول في الدار ونحوها وفي واضح بين القرض وبين الغصب لارتفاع التسلط المعروف وهو المانع عن  
كون المال تحت قبضته وسلطانه وبذلك كل ظاهر لك أنه لا يحتج على المختار من تحقق القبض بالخيار مطاعا على التفصيل فيتحقق في  
المنقول بتسليم الموهوب للجميع إذا كان الباقي من الحصة للواهب في غير وقد اذن أن المانع وكله الموهوب له على القبض عنه فإن اشيع  
مثلا ورفع الأمر إلى الحاكم ليعينه بنفسه لو أنابه وعن القاضي في المختار لا كفاهة بالخيار مع اشتراك الشريك تنبها لعدم القدر الغير  
منه لرفع الأمر إلى الحاكم في غير المنقول وفيه منع عدم القدر الغير المشتري مع وجوب الحاكم المصوب لا مثال ذلك ما مع عدمه فحسب ذلك  
لا بد من دفع الأمر للغير والعصر في أن المخرج مع فرض عدم قيام غيره من عدول المؤمنين بحقه بقاء الهبة موقوفه بغيره عند  
تغير مضمون القبض بذلك والقرض اشتراطه بركه هو واضح ثم أنه لا يصح غير واحد بوقوع القبض إذا كان من دون أن الشريك حيث  
يعتبر للمنفق الذي لا يفيض الفساد في المعاملة على ما هو محذور في مجله بل لأن القبض لما كان من أركان العقد اعتبر فيه كونه من أركان البيع  
فإذا وقع منها عاينه لم يعتبر به شرعا فاحتل ركن العقد وقد عرفت أنه قبض واحد لا يقبل التفرقة في الحكم كجمل القبض وهو معتبر في العقد  
عن حق الغير الخارج عن حقيقة الموهوب لا أنه كما ترى لا يرجع المستند صالح لغيره فرض كون الشيء لا يخرج لإثباته عليه فشا ومعلومه  
كوزن القبض شرط في صحة العقد وعدم اعتباره ما كان منه بغير أن الواهب الظهور لا دله في احتيا والافتراض المعنى تحقيقه لا أن كانا  
اليه سواء فكل ذلك مع أن القاضي ولله والشهيد بن وغيرهم على ما حكى عنهم فله صرح في كتاب الرهن بقبض المشاع من دون أن الشريك  
ويترتب أثر الرهن عليه وإن تعدى به للعابدين لم أن المني إنما هو كحقوق الشريك لا لأن من قبل الزايع الذي هو المعتبر شرعا ولو كونه  
واحد لا يثبت الحكم بالوقوع لا خلافا لغيره ومثله في الفاعل لا فرق بينهما بعد فرض كون القبض شرط في صحة الرهن من ذلك يعلم  
الحال أيضا في هبة الموهون وأما ما عرفت من أن الرهن وإن استكمل فيه في القوا عدل عن الأريضا وغيره عدم الصحة كما سمعته من بعض  
المزبور الذي عرفت فأيضا بغيره قد بقي لعدم الحكم بحصول الملك فلا حتى يقع الفاك له ولا أن كنهه فشا الحية ولعل المراد من قوله في  
القوا عدل فأن سوغناه لم يحصل للملك فإن ذلك صحة الهبة أو كونه محصو للملك بحدك ولكن خرج الرهن عنه على خلفها ولا يمنع ذلك من التسلط  
على بغيره وإن انتقل إلى غير الواهب لا هو كما نقله إلى الوارث مثلا فغيره في حق الرهن من غير ما عايناه ولو وهبه الموهون ولم يقضه فإن بيع ظهر  
المطلوع وإن تغلغل من الخيار في الافتراض عدله بعد ما استقر من عدم اشتراط قبضه القبض ومن ذلك يعلم أيضا الكفاية  
في هبة المشترا ولو تغير المشترا ولو تغير المشترا في اتحاد المذلة في الجميع وقد تقدم في كتاب الرهن ما له نفع في أمثال هذه المسئلة  
كما أنه تقدم في كتاب البيع في بحث اشتراط الغدقة على التسليم ما يثبت مقامه صحة الهبة لغير الغدقة على تسليمها حال الهبة إذا انتقل لا بغير





لعدم الكفاية من وجوه اونا واولها الجبل فولد انا مهدي القول والحق على معنى جواز الرجوع بمقتضى القبض لان كذا الذي قرب من غير ذلك ومن الذين  
ما في الكفاية من حمل تلك النصوص على الكراهة واخر من ذلك حملها على ما مع قطع النظر عن هذه النصوص لانها اطلاقا لا دل على جواز الرجوع  
قال لا تفرق من التقييد وتبطل هذه الاخبار الثلاثة وهو كذا في لاسيما هل يد الله لها الذي لنا وله والمراد بالرجوع في هذا الباب التمسك  
غير بما يطلق الغريب المعروف بالنسبة ان بعد شمس محمد وجاز كذا في ذلك انه موضع نص وفاقا صلتا الى اولى الارحام والصدقات  
وفي ذلك فاعين بعضهم ما يخصه من بحر من كراهة شمس محمد بما عرفت في الله العالم وان كان الموهوب جنبا فلا يواهب الرجوع ما دام  
العين باقية فان تلفت فلا رجوع بلا خلاف معتد في شيء من ذلك بل عن الغيب وور وكشف كذا وطول السبق والاجماع عليه بل ان كان الخلاف  
الامن الرضخ جواز الرجوع بما على كل حال ولعله لا يقول في الغرض الذي هو تلف العين وخروجها عن طليعية الرجوع الى ضمان قيمتها  
لا دليل عليه ومنها ان حصل البراءة في غير ما هو في صحيحه بل والحيلة وحسنها مع عبد الله اذ كان له في قامة لم يعين قاطبا ان يرجع فيها  
الا فليس له مضافا الى الماطلان ما دل على جواز الرجوع مما من العنبر المستفيض المقتضى الخروج منها على الميقن نعم الظاهر من بعض ما عين  
المهتد الباري الاجماع عليه عدم الفرق في ذلك بين كون التلف من الله تعالى او من غيره ولو المتهب بل ذلك وعن محمد والكفاية عدم  
بين تلف الكل والبعض وان كان قد يشك في ذلك فيما يصدق عليه كذا في بعضها كالتلف في نحو وعلما لا يردونه كاشد له الخليل في ذلك  
لما ذكره بان العين مع تلف جزء منها لا تعد فائمة بغيرها بل علمهم لا يردون ورجع تلف بعض الموهوب المتعد كعدم رجوعها في الله لان  
انه وان تعدت فهو جزء واحد والمدا على قدامها وفيه ان الاصل جواز الرجوع والغرض محاشك فيبقى على مقتضى الاضمار في الخارج منه على  
المتيقن والله العالم وكذا لا رجوع بان عوض عنه ولو كان العوض لغيره بلا خلاف اجماعه فمما حاشي من الرضى بل الاجماع يقتضيه عليه بل المحكي  
مستفيض او مثاير مضافا الى صحيحه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان العوض صاحب الحب فليس ان يرجع ويحب عبد الرحمن وعبد الله بن  
سليم المتقدم سابقا بل ظاهر اطلاق النص لغتوي على عدم الفرق في العوض بين ان يكون في نفس العبد او بعد بان اطلق في العقد ثم بدل العوض  
بعد ذلك نعم صرح جماعة باعتبار ذلك على انه عوض فقبول الوهب له على ذلك اذ هو حقه جديده ولا يجب عليه قبوله لان ما من في بعض  
في الخروج عن اصل الجواز على التيقن ومنه يعلم المناقشة فيما في القواعد وبعض من اخر عنها من الاكتفاء بما لو كان من بعضها بل الشارح في  
هو كذا ما حاشي العوض من غير الاخر ولا ازم صدق في العاوضه بدفع ما جبهها اليه ومن العالم كون مثله في الامتصاصه كاهو واضح وهل ان  
الهيئة بالضرر في الوهب غير التلف لغيره فيلزم القائل الشيخ والفاضة وابو الصلاح ومثاير الرابع وابن خزيمة في الواسطة واما اورد ويرسعيد  
والاخي الفاضل ولله والشهيد والمفتاد نعم يلزم بذلك هو المشهور ونقلنا ونحيتا بل عن الخلاف لنبه ذلك في فصل الثوب وفصل  
غيره الى اجماع الفرقه وكذا هو في محكي كذا في رواية صاحبنا وانه الذي يقضي به ههنا وعن كذا وكشف اثره في الاجماع عليه وهو كذا  
في مضافا الى الصلح والرد وموضوعه دل عليه في الهبة بالقبض وان خرج عنه واخرج في صحيحه الحلي الشارح جواز الرجوع ببقاء الهبة بغيرها  
فانما بناء على انشاء ذلك بمطلق الضرر والى مناقاة الرجوع القواعد في خصوص الضرر النافل للملك خصوصاً اذا كان على وجه اللزوم في  
السلطة على شخصه متوافرا على لزومها وان لم يمتدح بالقبض فمما عرفت في قاعدة البراءة والضرر وغيرها بل دليل الرجوع لا يقتضيه الا العين وكذا  
الكلام في الضرر للمانع من الرد بالخير فضلا عن اللزوم ولكن مع ذلك كله فيلزم ان لا يلزم بالضرر وهو الاشبه عند المصنف خاصة وان حكي  
عن المعين والى الصلاح وابي حمزة وهو كذا في نسخة الاول وكذا اذا احدث بها احد ثا لم يكن سبيل الى الرجوع وفي محكي الكتاب الثاني في  
التي من الهبة والرجوع فيها ما ارضى فيها من اهدى اليه وعن الواسطة الثالث موافقة المشهور في كذا فتاوى انه حكي التمسك  
عن الشيخين ولما اعلموا من البراءة في هذا الروايم وصاحب الواسطة نعم ربما كان نظام المحكي عن البراءة والغنية لان قال في الاول ان ههنا لا  
على من هبته ما ليس به ملك وهذا غير ما كان ما ليس به ملك كالمواكب واسمها ملك فلا رجوع وما لم يكن من ذلك فعلى من هبته  
وغيره معوض عنه فمما عرفت في الرجوع فيه وما لم يعوض عنه الرجوع فيه وفي الثاني قد جعل الضرر في الجواز الرجوع فيه  
ما ليس به ملك فيه الهبة او عوض عنها وان كان الذي يرمي لو كان الموهوب له من جميع التقرب بصلته الله نعم وقال الضرر الثالث  
ما عدل ما ذكرنا وابدل على ذلك الاجماع هو كذا في حاشا في السخط الجواز وخصوصا في ما دل عليه من العنبر المستفيض المتعد من بعض  
التي لا يقع في ذلك لانه على ذلك خرج ما خرج منها لعله بعد اقرار في الاصول ان العالم بخصوصه في الباقى وفيه ان بعض ما سمعت في  
في الخروج عن ذلك فضلا عن غيره اذ العالم لا يعارض الخاص للمطلق لا يعارض الفضل عن مثل المقام الذي قد عرفت في اعراضا وانه مع ما فيها  
في بعضها بالاشهر العجالة والغرض عدم معارضته شيء من الاعمال مطلقا حتى اجماع العينة فان معقده عام فلا يخاف من الاجماع في الاحتار  
غيرها ومن الغريب ما في الرأب من جعله العدم في ذلك هذا القول حتى انه مال اليه بعد ذلك اضطراب في ترك كلامه واخر من ذلك كله انك  
وهذا المستند الطولي بعوضه من وظائف ونحوها مع ان العدم انما هو صحيح الحلي ولا دليل على لزوم ما تلف الذي المقصود عليه الا هو بل  
لربما كان ظاهر من محكي كذا في التلف في الضرر انه في من منافاته خاصة للقيام بغيره وان كان هو كذا في ضرره انما كان بدل عليه  
يدل على غير ما لا يصح عليه شرط الرجوع الذي هو على الطيقا نفس عين الموهوب مما في بدل المتهب بالهبة السابقة لخص الرجوع في  
تصرف فيه ضرورة انما في ذلك لا يخرج الرجوع كشافه شرطه ويمكن له القائل بالزوم به المصنف الذي هو كذا في مطلق الذي لا ينافي

من ذلك ويصدق معه بقائه نفس العين فائتمنى هذا المذهب في الامتناع عن الرجوع في الهبة على كثرة موضوع ضرره من صدق التبرع  
بوضعه بعد قبضه وكسبي الذاتية وعقلها وليس لها وكونها ونحو ذلك كما يمكن ان لا يكون له المصلحة في الرجوع مطلقا لا ما كان منه فهو التالف في انقائه  
شرط الرجوع ونحو ذلك كماله الجبر وتذهب مذهب ثلثي التمسك من وطائفة في ترجيح خيرة المص وطلان القول الا من جنى كره اذ الهبة من  
رد هالاجع ولكن قد ذكرها على وجه يدخل بعضها في بعض ويشمل الجمل بعضها اجمع وظن ان ذلك اوضح فاقول لا يخفى عليك انه انما يشترط  
محله وانما الاصل في المسئلة الصحيح ان يكون الذي لا اشكال فيه من حيث السند لانه وان عدا من قسم الحسن الا انه كما يصح بل اقل من بعض  
افراده ويحتمل ان لا اصل في الهبة للرجوع ولو الجواب الذي منعه في المسئلة لانه من خص به وهو به بصورة التالف في الرجوع في الرجوع على  
حبل مفهومه من ذلك كما هو الواقع ضرورة كونهم منه كما عرفت بخلافه في الثلث الى غير ما يدخل في المفهوم المزبور بل لا يغير نظر القائل  
بالقبض الذي ليس له الى الدروس وان من زعمه انه هو الرجوع من الملك لتغير الصورة كقبضه في الثلث بخلافه في الثلث والوجه  
للامر وعدمه بدو ذلك كالكوكب في الثلث واللبيل من ان جرحه في ذاته ولا يقدح في الرهن والكتاب بل ينال ان مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين القول  
الى ملك الوارث عليه مع ان غير الوارث من غير الخطأ جعل في المسئلة فحين لا يجرى بل قد يمتد احتمال كون القول فيه واحدا بعد التزم القو  
بالزوم مطلقا المصنف كعد التزم الرجوع في خصوص الثلث مع ان الصحيح المزبور في شاملا لغيره فطعا ولعل هذا جعل في المصنف الجرح من  
الملك خارجا عن محل الخلاف كالثالث مع ان الصحيح المزبور في شاملا لغيره فطعا ولعل هذا جعل في المصنف الجرح من  
لا يحصل مع المصنف نقل الملك ولا مانع من الرد كالا سندا وانما معهما مقتضى كلام القائل به جوازه ايضا من غير استثناء وهو لا ينافي  
ونحو فلا يتسلط على العين لا انتقال الملك الى غير الوارث في ذلك كما ذكرنا في الكافي في القصر في جرحه الى غير العين وفي اعتبار قبضه  
وفت الرجوع او وقت النقل ونحوها الجرح في الاول لانه وقت انتقال الملك له التوجه بل القيمة جرحا بين الجرح فو من غرض الكفاية ضرورة  
لعتق الهبة الحانية الضمان المتناهي في حصول المذهب قواعد ولعل التزم القائل بغير العقد المتبرع عليه نفع العين لانه انتقال اليد ملك  
خارجا ما من من ذلك وان كان فيه اطلاق لانه انما اقتضت فيه الهبة من جرحها لا البيع الذي مقتضى ليله الرجوع فلا يخلص عن القول بالزوم  
وان الرجوع بالهبة انما هو عيني لا عقدي كما تخار بل قد يحتمل كون الرجوع فيها غير فاسخ ولا فاضل لعددها كما من بعض الشافعية وانما هو مبرر  
شتر في انتقال العين من المذهب الى الوارث في النصوص انما افاد الرجوع الذي هو اعم من فتح العقد الذي مقتضى العقد لزومه ولعل هذا  
يكون في جملة القول بكونه القبيض فيها شرط للزوم مع قوله ان ملك الرجوع فيها فله بل في ما يجرى في بعض الاخذ السافرة من الوارث  
بالجواز ونقل القبض على عينه الموضع العقد مثله لا بعده وان خالفه الرجوع المقتضى لا انتقال العين من المذهب الى الوارث لان هذا  
الرجوع مشروط بقيام العين فبها في نيل المذهب الذي كان له السبب في ذلك على حال الذي انتقل اليه ومن هذا المعنى لم يقتض بعد موت المذهب  
على الاصح لا انتقال الملك فيها الى الوارث الذي لم يثبت سببه الرجوع به بل بناء على ان الرجوع فيه فبها اشارة الى جرحه بذلك الصحيح المزبور والكاشف عن  
ان حق الرجوع في الهبة انما هو الرجوع فيها فبها من حيث كونه ملكا لها فبها ومن هذا يظهر ان النظر فيما لا يجرى على القول  
بالزوم قال ولو نقلها من ملكه نقلها لا يرد اقله فطحا بل في هاتح وان فرض عودها الى ملكه بحال ذلك باقائه او غير ذلك من وجوه  
النقل المتحد للظلال في الرجوع بذلك فهو بمنحاج الديل وكان هو بمنحاجا او فتح لعيب نحوها من اوجبه منجبه فكان الحق انتقال  
الملك مع احتمال عود الجواز نظر الى ارتفاع حكم العقد ووجوب سببه من جهة العقد ويضعف بان الملك منتقل على التقديرين وان  
كان منزلة لا يصدق من ذلك وجوده اليه لم يطل ذلك الملك وانما الجرح ملكا اخر ومن ثم كان التمسك بالظلال من انتقال اليد دون المذهب  
بحق عينك ما فيه اول من الفرق بين الاقالة والفتح الجواز ولا ومن نحو سببه ملك حاليها بفتح مسند عليه بالتمام مع معلومه  
ان الملك انما هو الاول ولكن عدا جرحا بوجبه التمسك لذلك وانما الكمال في ظهور الصحيح المزبور في شرط الرجوع ببقاء ملك الهبة على حاله  
الذي انتقل به وعدمه كما ان الكمال في جرحه من محل الشك بالنسبة الى شرط الزوم وكذا لا يمتد من العين ومن ثمة ان الهبة عند خذ ذلك  
مما يرجع فيه الى اصل المزبور مع فرض الشك في تحقق شرط فيها ولا تلفق هنا الا بوقاها من اقتضا اما قلناه ونحوها الخوف لا اطلع المكي  
ما جلد شق على جرحه ضرورة عدم القطع بالمسئلة حتى يترتب عليه ذلك بل مداهما على اوجهها في مقادير الصحيح المزبور في تاسيس الاصل المذكور  
وقد يتجلى لك الحال بعد ان دفعتنا الى ان القسط من المستقيم فمن به مستعينا بالله الوقت للرجوع ومنه يظهر لك ما في جملة من الكلام المتأخره عنك  
والله هو العالم والهادي وشيخ العتيق الذي ارحم وان لم يكن له في الرجوع خلافه لا اشكال في حق من ذلك في التمسك في الولد والولد الذي هو ارحم  
من غيرهم من الارحام لانهم من صلة الرحم المعلوم ندها كما ناوله ولما قالوا لعلها من اضره في ذلك وانما الشرح عليه الرجوع حيث لم يجرى  
اليها بحيث لا يندفع حاجته بدو ونحوه لا وجب كذا في تحقيق صلة الرحم بدو ونحوه لا وجب كذا في تحقيق صلة الرحم وجبه عينا على وجهه وليس له  
منها ما يجرى اجتماع المبدأ بالحق في وقت الصلة عرفا وقد يوفقك على العرفه بانك انما جرحه في الرجوع بمحلها ولا خروضا الا يضر بذلك في القائل  
الموصول بانك لا تتحقق الصلة بذلك وان لم يردع اليه نفسه كان السعي الى نيل نفسه غير كاف في جامع التام على الوجه المذكور وتجب على ذلك الكفا  
ولكن قد يشكرك انك فيما لا يرجع الى وجوبه لاننا فانه لا اصول لعدم عدمه في الواجبات وعدمه بيان مفادهم وفيه في ذلك اللهم لان  
يفرض بحق المصنف قطع الرجوع به ونحوه فلا يجوز منه بالنسبة الى ذلك وهو كذا في ذلك العالم ولذا اشبه العتق به في الاول في العتق بلا خلاف فيه

بين العلماء كما في محكي كره بل في محكي كره لا في ذلك بل في المذكور لا في باجاء الفقه واختيارهم مصانفا الى ما سمعته من الامر للشبهة في النوى في مقدم  
في كره هذا الفضل المتساوي من التسوية جعل الاثنى كذا ذكر ان تفاوت معه في الامر لا كما يحكي عن شريح واحمد ومحمد بن الحسن من جعل ذلك ضعيفا  
الاثنى وكبر الرجوع فيما تنسب الوضوء لزوجها والزوج لزوجته عند الأكثر في الفاتح وعندنا في محكي كره بل عن الخلاف والعينه وقيل في الفاتح المتنازع  
وتجوز لسلام والمقداد والقطيبي في الحاشية من الشهابين والحاشية والكتاب الجواب عن محكي كره في الزوم بل عن كره حكايته عن جماعة كثر  
يرفعوا الشيء للشهاد حكاية عن الشيخ وكان مال الله اول الشهيدين والاول الشهيد عند المص لا طلاق ما دل على الرجوع بها ووضوح صحيح محمد بن  
مسلم عن احمد انما سئل عن رجل كانت لزوجته فاذمة امه ثم فيها فقال هو على كذا صفة فقال ان كان ذلك لله فليس بها وان لم يقل فله ان يرجع  
ان شاء فيها ولا لاجماع الحكم وفيه ان لا طلاق المزور معاصي طلاق ما دل على المنع فيها من المصوم وغيرها والصحيح معاصي صحيح عبد بن ربه عن  
المصوم لا ينفق من اعطى الله نعم ان يرجع فيه وما لم يعط الله وفي الله فانه يرجع فيه حلة كانت وهبت حيرتها او لم تحرق ولا يرجع الرجل فيها بل لا يزوج  
ولا المرأة فيها تهب لزوجها خيرا ولم يختر اليس الله نعم يقول ولا تأخذوا ما ابنتوهن شيئا وقال فان طعنكم عن شيء منهن فاستأفوا فكونوا هنيئا  
وهذا يدخل فيه الصداق والعتبة المؤبد صحيح بن بزي عن سئل الرضا عن رجل باع من امه ولده شيئا وهبها له فطلب نفقته من خدام  
او مناع الجوز ان كان له قال نعم ان كان له بناء على المراء بالشرط مملوكه لعدم صحة الهبة لها فيدل بمهمومه في عدم الجواز اذا كان  
زوجته واجاع الشيخ موهون عبيدة نفسه الرجل في محكي كره وحمل الصحيح المزور على الكراهة ليس لأن من حمل الصحيح المزور على الكراهة في الصداق  
فيكونا من الفقه بل هذا أولى ان لم يكن مقيما من صحيح الاول في القليل هذه حقيقته معارض هذا في الثاني للكتاب بل منه كينفا يكون لا بد من  
مستقلا لا يخلو لمعارضها ما سمعت فضلا عن ان يحمل فيها من التي على الكراهة بعد المتبرع في حق الصداق الهبة والرجوع هذا هو  
الذي عي صاحب الكفاية الى القول بعدم الجواز هنا مع قوله بالجواز في هبة نوى الرحم فاطن في التعجب منه في التراض في غير محله والمتناقضة في الرجوع  
ما شئت على ما لا يقول به احد من روم الهبة قبل الغبط بل فيها عدم جواز جملتها عن الحديث في غير مع ان الصحيح الاول في الصداق التي تزلها  
على الهبة مع عدم الصداق كونها لله لكونها مما غفر فيه ليس ياول من حملها على صفة غير كونه او غير صحيح بناء على شرط الفقيه في صفة الاول  
بل هذا أولى لما فيه من بقاء الصداق على حقيقةها ومع النزل عن ذلك كله فلا أقل من الشك والاصل الزوم ولو لا استحسان الملك وقوله وفوا  
بالعقود ودمجوا الهبة من العلق الحائز وان اعترضها المزمع في بعض افراد البئر ياول من القول بانها من العفو واللاذنه وان اعترضها الجواز  
في بعض افراد هابل هابل الى ان العقد لازم وقد يعترض الجواز حتى يسلح الذي فيه خيار الطلوع والعتيق العتب رغبها واما العقد الحائز وطلوع  
انما يكون ما مر خارجا كونه على انه قد ذكر وفيه بقاء الاصل على انفساخ العقد الحائز بالجنون والاعا او الموت من المعلوم هنا  
خلافه وذلك كله دليل على ان الهبة من العقد لازم وان اعترضها الجواز في بعض افراد هابل هابل وان اختلف طلاق النصوص في ذلك  
باعثا واطلاق الرجوع في بعضها وعدمه في اخر بل كان دلاله بعضها على الجواز اظهر من كراهة المزمع على جهة الاستثناء لان الاصل  
في العقد الزوم للاستحسان بل لا يفي فحسب فانه نافع في غير المقام ايضا والله العالم بالنظر التالي حكم الهبات وفيه مسائل الاولى وهو  
فانقض ثم ياج مثلا من خرفان كان الموهوب له رجلا يصح البيع عند رجوعه بترتب عليه اثره بل يكون رضوخا وكذا كان جنسيا وقد عوض ونحو ذلك  
ما تكون الهبة له لا زمة ضرورة وقوع البيع على مال الغير اما لو كان جنسيا ولم يعرض فلا اشكال في ذول ملك الهبة بل في ذلك وعرض ظاهر  
الهبة المحكي كره الا انها عليه ولما الكلام في صحة البيع وفناءه واشتراك الهبة اشاد المص بقوله قبل والفاصل الشيخ والفاضل رجعي بن سعيد على  
ما حكى عنهم بطل البيع لان الشيء الواحد لا يحصل به الفسخ والعقد ولذا كان المصلي يخرج بتكبير الاحرام الثانية من الصلوة ولا يدخل بها فيها  
ولان البيع موقوف على الملك الموقوف على الفسخ المتأخر عن البيع باعتبار كونه سببا فيه والسبب متقدم على السبب فلو كان الفسخ سببا في صحة  
لزم الدوام وقيل يصح لان لما الرجوع ولكن لو اضر الفاعل به من تقدم على المص نعم هو خير الفاضل في جملة من كتبه وولده والتهديد في نحو التوبة  
والحق الثاني والتهديد الثاني والحاشية على محكي كره عن بعضها لم يوافقوا لان العقد يدل على تحقق ارادة الفسخ قبل العقد فكيف العقد  
عن حصول الفسخ بالقصد اليه قبل البيع ولا يفي في حق هذا العقد انقل العين الى ملك الواهب فبنيص العقد بمنزلة الفسخ وقد ملكه في  
من اليه لا جازة بل هو أولى لان بايع ملك غيره قبل ان يقصد بيعه على تقدير كونه مالكا لها خلافا لغيره فانه فاصدا الى البيع مطر ولا يثبت  
الفسخ في صحة العقد في نفسه لانه اثره فلو كان البيع فاسدا لم يترتب عليه اثر ولا ياول جزم منه ففسخ الهبة فيكون المحل فاعدا الرجوع  
العقد ولكن مع ذلك كله الاول شبه باصول المذهب قوله عند المص لما عرفت الا انه قد يناقش فيه بان المسلم من الاول ما اذا اشترى  
مورد الفسخ والعقد مع التعدد كما في الفرض الذي هو فسخ الهبة وانقضاء البيع وعدم الانقضاء بالكتابة الثانية لله في غيرها ولا يوافق في صلوة  
منعقده وغير ذلك ما قرأه في محله والدور واما هو دور وعينه كما شعر كما انه قد يناقش في دلالة القول الثاني بقصد شرط وقوع البيع في  
وهو الملك لانه لا بيع الا فيه فلا وجه للشك بالعموم مع فقهاء الشرح المعلوم وبما تقدم في اجازة الفسخ في الفسخ بالاختيار من انقضاء العقد  
الدل على ذلك لقوله لما جمل الكلام لو مطلق المدلول فلا يفي في قصد التجرد عن ذلك وبالشك في تناول دليل الفسخ في محله على ما  
تقدم في محله وطلب من فوض الفسخ على ارادة الفسخ في نفسه وان اختلف صحة البيع من حيث اشترط تقدم الملك عليه واما السبب مجموع  
ما حكى في رد وما يفي على المحل هذا اشكاله اليه فالأولى من ذلك كله الاستدلال على صحة باطلا وما دل على الرجوع الشامل للأفراد الفعية

والقولية ومنها حق البيع واليقين وهو ما لا ريب له من صحة البيع وانشاءه ولا لا يمتنع الرجوع وادعاءه وانما المراد بالبيع المأمور عليه  
 لا يمتنع من قول ويجعل منه الفرض فيكون من ذلك على وجه البيع ولو بالزمان لا كقوله في إشتراط الملك فيه بنحو ذلك فهو شرط البيع في حق  
 الملك المشتبه ورجوع الملك إلى الزهابة إشتباها عنه كما ارتعد بيع الأبل على ما عطفه من إشتراط البيع وتحرير الأذن من مقتضى الجمع بين  
 الأبي ملك ومن شرطه انما اعترف بملكه فبما فيه الترتيب الذي من الزمان جمعاً بين الأدلة وكذا المقام فله بعد ان شرع الرجوع بالبيع لا  
 محبس عن الزمان ذلك كله فيه كما انه بعد ان شرع الرجوع بالوحي مثلاً كان فعلة سبب الفسخ الملك عن التمسك مثلاً مثلاً في ملك الوحي  
 لكن يقع الوحي في ملك فلا يكون له محروقاتاً ثانية محلاً والمقام من هذا القبيل عند التأمل فلا وجه لهذه الاشكال التي منها انه لا وجه لفضل  
 البيع صير هذه الملك شخصين في زمان واحد ليس هو باعظم من انقضاء الملك والخروج عنه في زمان واحد في صورة إشتراط الملك التمسك الذي  
 اوفى هنا ما بين يدي الفسخ والافتقار إلى دخول في ملك البائع ومنه ان المشتري كما هو واضح فان العدة بثبوت شرعية لمقتضى ذلك كالمقصود  
 بعد معلومته كونه استصحاباً لغيره من قبيل الاوضاع الجعلية فيجوز فيه ما ذكركم بعد مجئ الدليل لانها استصحاب عقليته والله العالم هذا كل في  
 الهبة العينية وما لو كانت الهبة فاسدة صح البيع على جميع الأحوال من غير فرق فيما بين هبة ارحم والمعرض عنها وغيره فبما ينفذ الملك على ملك  
 مالكه بل في القواعد الاصلية على ذلك بل على كل في حال العلم بالفساد والحمل له وان كان قد يشك في الثاني بما ذكركم من عدم فسخ النقل عن ملكه  
 لبناءه وعلى ذلك غير والعقود تابعة للقصود وعلى علم الفسخ وان كان اياه لم يجب بل على تقدير احتمال اذ ان له البيع مطلقاً فجزءاً من البيع  
 لهم من فسخه والبيع بقدر بقدره بملكه وعدمه والعام لا يدل على الخاص والقصد إلى البيع على تقدير كونه فاسداً كاشكوك فيه فلا يكون العقد  
 فيه معلوم الفسخ لكن قد يدعى في ذلك ان الفرض صدور البيع منه على انه رجوع بالهبة التي من جهة ما عطف على البيع المذكور في المسئلة الثانية  
 وهذا لا يكون الا بقصد نقل ملكه وله ذلك في عدة الاحكام كما سبقت في الخلاف فيهما فبين باع مال مودعة فبان موته واستوجبه الفسخ  
 الفسخ كما في البيع لوضوح الفرق بينهما في زمان واما في ان وقوع البيع بقصد فسخه فمقتضى نقل المال إلى المشتري وكونه من غيره ليس من مقتضى ذلك الفسخ  
 بيع مال اخبر عن نفسه لم يخرج عن الفسخية فلذا لو وضع بيع ماله ولو دفعاً عن غيره لم يخرج عن كونه بيعاً لا زعماً كما انه يذبح الاخبر بان  
 ايقاع العقد واللفظ الصحيح كاف في ذلك لا لعل العقد له شرعاً نحو نظائره من العقود الا يشترط في صحته العلم بكونه فاسداً في ذلك  
 الشيء حيث يكون شرعياً بل لعل الاطلاق لفظه حيث يتجوز عن فسخه عدم الفسخ على كون فساد الخلاف لها ذلك المكره وما ذكرنا في نظيره  
 لك النظر في ما في ان من استحدث الرجوع إلى قوله بمعنى انه اخبر عن قصد اذ اذ البيع وان كان ما كالمع وان قصد لكونه فسخاً لوضوحه على  
 نقد بطلان كونه ما كالمع عدم توجيه قصد البيع الا لزم وان هذا لا يمكن معرفته الا من جهة ما عطف عليه في كذا من مقتضى انما اشكل  
 قول الفسخ وكذا القول فيمن باع مال موته وهو يعتقد بقاء الظاهر في بيعه من المسئلة السابقة حال الحمل اليه بغيره التشبيه بما ذكرنا  
 من عدم قصد البيع مطلقاً بل في وقوعه بالقصد المعتمد في لزم البيع فيه ما لا يخفى بعد الاطاحة بما ذكرناه من عدم تقييد العقد  
 بذلك وان قصد فيه بطلان عليه ما يقتضيه من الاثران لزم فاقول من وان قصد فسخه فمقتضى ان لا يمتنع في حال المطلق على قصد  
 البيع لنفسه وعدمه وهذا كان المصعق هذه المسئلة على السابقة بقوله وكذا اشعر الفرق بينهما ما ذكرناه اولاً من فرض البيع الرجوعي  
 الذي هو المبحوث عنه في أصل المسئلة ووجه الاشكال في الفرق بينهما ضرورة قصد البيع لنفسه وقد صادف اجتماع الشرط في الواضح  
 لو كان جاهلاً بالفساد لو كان ذاعماً حقه الهبة وكانت ذارحاً كمن فعل ذلك لزم جواز الرجوع بما اشتهر بقوله ان الحكم كان لو فعل ذلك  
 بعد الظاهر العبد بالرجوع الذي هو غير مشروع وان كان لا يخرج من اشكال لعله على ذلك قبل ما في الذم وسقائه بعد ان خرج عن الفسخ  
 في كل مسألة في المسئلة وسبق ما في مورد في الحكم بفسخ البيع والحال قال وقد يفرق بينهما ما اوردنا في المسئلة السابقة في قوله  
 نظائر وهو هو يقطع عنه ما عطف به في ذلك حيث لا يبعد ان يخرج من ذلك عن قول لا يمتنع عليك فساد هذا الفرق في حال الفسخ الصغيرة  
 بالمعنى المقابل للباطل حاصل في المسائلين ومعنى الزوم منتزعة فيهما ولا فرق بينهما اصلاً كما لا يخفى في دفعه في كل منهما في الفرض  
 الذي ذكرناه وهو البيع لنفسه ولو ظلم اذ اذ الرجوع بالهبة الا لزم في فسخه فمقتضى ان لا يمتنع في الفسخ على المقصد بالمرور والعلوم  
 اذ اذ لم يكن في قول المص وكذا لو وصي بوقية معتقة وظهراً فمقتضى اشارة الى اطلاله فانه نحو مقتضى المسئلة ضرورة كونه اوصي  
 بوقية بزم عنه منها ومن هذا استوجبه في ذلك كلامه في عدم قصد الالوصية الشرعية بل بمنزلة الهائل والعاشق في نقل الخالة  
 فلا يبعد ظنهم ملكه بعد ذلك في نقل الامر جلا من باع مال غيره فانه فاسد في جميع شرعي غايته ان جاز من قبل المالك لكن لا يمتنع  
 من قبل المشتري هو عند شرعي مقتضى اليد وان لم يقصد الى ان يبيع موطاً لكنه كما لا بد من دليل على اعتباره في ذلك بل مقتضى عموم قوله  
 واطلاهما الفسخ ولذلك كان بيع الناحب الفاسد قتيلاً لا شرعياً نيجة معاملة المقتضى معاملة ما في نفسه ولو ظلم من المقتضى وهو  
 ان ذلك والفرض وشبههما كما هذان العاين غير بل هو فسخ صحيح في نفسه كغيره من مقاصد عقلاء الدنيا وان لم يترتب عليه  
 شرعي بل من ذلك عقد كآتيه والمخالفة معتدة متلفاً والظالم العترة وان زعم القسا فانها الحق الشرعية تنزع عن المقصد الفسخي قصد  
 او لم يقصد بل ان قصد عدمه ما بعد فرض حصوله بينهما الشرعي كما هو واضح بل لعل الشرع ذكر المقصود غير المشايين للمروءة لا اذ لم يمتنع  
 اتحاد الحكم وفسخ الفسخ على جميع الثغاب فيك جيداً لكن لا يخفى عليك محال النظر فيما في ذلك وغيره المسئلة الثانية اذ انما في الفسخ عن العقد

اللام في ما كان من قبل العقد في غير ما كان من قبله فلا فرق بينه وبينه في حال الفسخ الصغيرة  
 كونه ما كان من قبل العقد في غير ما كان من قبله فلا فرق بينه وبينه في حال الفسخ الصغيرة









[illegible]



[illegible]



١٢

من كونه عملاً بأمره ورائي الشهيد بن دنان في ذلك الصفا الحقا المجدد الذي خرج من حجره بجماله  
وخلعته كان خاضعاً لها في كل شيء فزودوه على عقيدته وادعوا الكسبي على غيره من كون كل من هذا العلم من ذلك  
كما أن المرد في اللوم لا يكون كغيره من عقيدته فغيره من غير أن الأصل في العقيد اللوم هو محرم

[illegible]





في الحاصل وان كان المبادر من شرط التكون عند عددها مستغنا عما اذا متى ثبت له ذلك الوصف على كل حال لا وجه للاشتراط بعد فرض انظر في  
 المبرور لم يفرغ من عدم انصرف الاطلا في الاستطراد للغر وتفاوت الافراض والروافد فانهم من كثير في الابدان ويقل في الالهيته والعكس  
 وعن الفاضل في كونه اختياره واستجوابه في ذلك والافق الاول كذا لا يشترط تعيين شخص القوس والسنة كطلا في الابدان له وجهين وفكر كونه  
 بل يفيد العدد بذلك كما في كل شرط فاسد وان كان هو كما ترى فغيره من عدم كونه من الشرط الخاطف لا يفرغ من عدمه مع الاستطراد وان كان اشتراط  
 غير معتبر في صحة العقد لعدم الموقوفين ولا مكان يعلق العرض بذلك وعدم اختياره في اختياره لا يقتضي شذوه كما هو واضح الفصل الخامس احكام  
 الضمان لشامل المتبقي على ما عرفه سابقا وفيه مسائل الاولى اذا قال اجبتك خمسة مثالا من سبقي فله حصة فقتسا والى بلوغ الغاية فلا شيء لاحد  
 كما لا خلاف ولا اشكال في فله ولو سبقوا احد منهم كانت الخمسة له لعطف الوصف فيه دون غيره واما ان سبقوا اثنان منهم ففي المتن وفي جملة كانت  
 الخمسة لهما بالصفه دون الباقي وكذا لو سبق ثلثة او اربعة بالثلاثة والرابع موزعة على الراس لم يظهر كون المراد من الخمسة لآخرين حصل له الوصف  
 المبرور فيقتضي او متعدد اخصوصته فيجب ما يلزم مع فرض منع الظاهر فلا اشكال في الاعتقال والاصل بقاءه الذي من وجوب دفع الزايد بقية المتبقي  
 وفيل يستحق كل واحد منهم حصة واخاره في منع صدق وتعيين تلك لان من العوم الذي هو معتبر كل دليل الحكم في جميع القضايا الكلية كل على الخطأ  
 من غير ما يبدل عود الضمير اليها كانه في معنى اخرى ولان العوض في مقابل المتبقي فكل واحد فينتج كل منهما كمال العوض وفلذ صرح المقصود  
 والفاضل في كتاب الجعالة بالسطح في كل واحد الذي به في نحو قوله من يصل دار فله درهم فدخلها جماعة لان كل واحد قد دخل فله كاملا ولا يبعد  
 في ذلك عدم معرفة العوض لعدم معرفته السابقين لان العنصر العاقل بالصل الفدر في الجملة ولذا جاز من سبق فله كما ومن على فله كذا وقد بان في مفسر  
 عموم الافراد الذي هو معتبر كل سابق شامل للآخر المتعدد اما لدعوى ظنوه في ذلك ولا يركن بعد انتفاء الاول وهذا لا يثبت الا بما لا يخفى في السابق  
 المجموع ضرورة كونه هو الذي يتحقق فيه السابق الطولي بخلاف كل فرد فاما المتحقق فيه مطلق السابق شامل للآخر الذي يتحقق صدق السابق معه ليس  
 باولى من صدق في عدمه بخلاف المجموع فانه يصيد في اسم السابق المطلق ولا يصح عدم السابق عليه وبذلك انظر في ما نحن فيه عن نحو من يصل دار في كل  
 نحو من دعتك وقد اشتركت في ذلك جماعة وضع كلام الشيخ والمص والفاضل كجيد فانه يفتقر في دفع الله العالم منه بطلان الواجب فيما ذكره المصنف  
 لو قال من سبق فله درهم ومن على فله درهم حيث شغل فلو سبقوا واحدا واثنان او اربعة فله الذي كان ولو سبقوا واحد وصلى ثلثة وافر واحد كان  
 السابق درهمان وثلثته درهم ولا شيء للآخر ولو سبقوا ثلثة مثالا وصلى واحد فخر واحد كان له درهمان الثلثة والصل على درهم ولا شيء للآخر ولو سبقوا  
 كل منهم على شرط فخرج يكون للصل اكثر من السابق في الفرض في مثل هذا فان ذلك تعبعا لجامع صدق هو خلاف الامر المعتبر العقد فانه يشهد في كل واحد  
 السابق زيدا مما يجعل للصل فلو ساوى بينهما ما وضع فاذ اولى من ثم احمل المطلق هنا هو ان الغرض ثم قال قد بان بالمتحقق في الزايد لمعتبار  
 الثمر بما لو وصف لا باعتبار جعل الفاضل للآخر وفيه نظر لما فان الغرض المقصود على التقديرين وعلى الخلفاء من استحقاق كل واحد من السابقين الفاضل  
 المعين ثم يرتفع الاشكال لانه لا يتحقق معه مساواة المصلي للسابق فضلا عن رجحانه عليه قلت في سرف سابقا في اصل شرطه ان السابق على من جاء  
 عما ذكرنا لا اشكال ايضا هو المجموع لاكل واحد منها اكثر من المصلي المسئلة الثانية لو كان المراتب اثنان مثالا واخرج كل واحد منهما سقيا او لا محال  
 وقال لا اى ثلثة سبق فله السابقان فان سبقوا واحد المسبقين كان السابقان له بالاطلاق والاشكال على ما اخترناه من جواز جميع صيود السابق وكذا  
 لو سبقوا لثلاثة حصول الوصف فيه ولو سبقوا المسبقان كان لكل واحد منهما مال نفسه ولا شيء للآخر لكن قد يشكل ما يثبت على ما ذكرنا سابقا اشكال  
 في ما ليس لا انه يكون لكل واحد منهما مال نفسه وقد يدفع ان المعهود من عوض الشتر اذا كان من السابقين ان يبدل له المسبقين والاسبقين في  
 الفرض احد ما لا وجه له لاجل العوض منه مع كونه سابقا كذا الحال فيما لو سبقوا احدهما والحل ان كان السابقان مال نفسه لانه لو سبقه احد وصدف مال  
 المسبقين وصدف الآخر للحل لا يشترط ان يكون له لكن قد يشتمك بعد ما تناول مفروض العبادة لسبقه فانه على الواحد فيخرج عدم استحقاقه في  
 الركب اللهم الا ان يوصى بصدق سبقوا واحد منهم ولو شار كغيره او يوقن المراد اى الثلثة ولو لم يكن فيهم ولو سبقوا واحد مالم يوصى بالحل كان لكل السابق  
 عملا بالشرط فاما بعض الخاتم من كون مال المسبقين لآخر للحل الذي هو سابق عليه وانما جاز السابق مال نفسه وهو غلط واضح وكذا لو سبقوا احد  
 للسبقين وناخر لآخر والحل كذا لو سبقوا واحد مالم يوصى بالحل فلا عار في الجب من الغامه فللسابق سبق نفسه وللسبق الثاني  
 سبق نفسه ايضا لا ثم سابق للحل ولا شيء للحل ولو شاع واجبة في الوصول الى الغاية من كل منهما مال نفسه ولا شيء للحل وذلك كله فاعلم المسئلة  
 الثالثة ان شرط المبادر في الرشق عشرة من ولا صا به خمسة مثلا فري كل واحد منهما عشرة فاضاب كل واحد خمسة فاضابا في الاضار والرشق لا  
 يجب اكمال الرشق لا يخرج عن المبادر التي قد عرفنا انها اشتراط العوض لمن يبدل الاصابة عدد معين من مقدار رشق معين مع تساويهما في اعيان  
 من ذلك ربح فاذا ربحا وشافا وتساويا في اصابته لم يتحقق المسبق ولو وجب لاكل الرضاء السابق في الباقي خرج عن موضوع المبادر الى الخاطئة وهو خلا  
 الفرض في كذا لا يجب الاكمال فينا لو ربح كل واحد منهما عشرة فاضابا واحد هامة والاخر اربعة فقد فضله حصة الخمسة ورج فلو سئل صاحب  
 الامر بغير اكمال الرشق لوجب حصول المبادر في الاخر من موضوعهما اما لشرط الخاطئة فري كل واحد منهما عشرة فاضابا واحد هامة وخاطئة خمسة خمسة  
 واكمل الرشق رجاء لوصول المسبق لان مقتضى الخاطئة ذلك على طرف من غيرهما وكذا لو اصاب من عشرة عشرة فاضابا واحد هامة وخاطئة خمسة وخاطئة  
 الرشق رجاء لوصول المسبقين ولو لم يتحققا فاد واحد مال اكل العدد الذي شرط الاصابة فيه فان كان مع اشتراط الرشق منها فقد حصل  
 صاحب حصول الفرض من العهد وان كان قبل ان يلهه فاد صاحب لاق اكمال الرشق فان كان له في ذلك غائبة مثل ان يجرى اربع حلق عليه

لو كان في ذلك اشكال

لو كان في ذلك اشكال

فله

كالوحي كل منها عشر فاصابها احدا واصاب الاخر منها خمسة فان صاحب كل واحد اصابة العشر اجمع وخطا صاحب له فيه ضلوع ويكون الخطا  
له لا ثم بعد الخطا يحصل له اصلية الخمسة العشر في كل واحد من العشر من حيث هو في المثال خطا احدها العشر فانه يجوز ان لا ياكل  
اصابة العشر ما لا يقدر وخطا الاخر له فيصابه ويتحاطن ولا يمتنع احد على الاخر شيئا او يمنع من الاصابة كما لو فرض اصابة اثنين من  
العشر التي اصابها اجمع صاحبها في جوابها لا كمال اصابة العشر الباقي له وخطا الاخر فيخطان عشره بعشره ويبيح اثنان لو لا يمتنع احدا  
على الاخر شيئا في كان كل واحد من صاحب الاكثر على الاكل من لم يكن له فائدة لا نه مغلوب على كل حال له يحجب صاحبه الاكثر على الاكل كما اذا ذكر  
احدا فاختار فاصابها واما الاخر فاصاب منها خمسة فيخطان خمسة بعشره ويبيح لاحده عشرة فاذ اكل فاطلع ما يفر من ان يصيبه صاحب الخمسة  
ويحظره صاحب الاكثر فيجمع اصحاب الخمسة عشر فيخطان عشره بعشره ويغض صاحب الاكثر خمسة فلا يظهر الا كما قلنا وهو واضح  
كمنوع ما يتصور ههنا من تحريك المسئلة الرابعة اتم المثال ملك الناضل العوض بالخطا لا انه مقتضى العفو المحكوم به  
شرا على لا بعد عوى الكسفة ههنا المعروفه غير شره وتطاشه وان كان هو خلاف ظاهر النص وغيره الا ان حبيته العفو المعلوم من المقرر  
والفتوى تقتضي ما ذكرناه بل لعل المذهب في عبارة ذلك يقتضي ذلك قال وكان العرف على الملك على تمام المثال ان العفو كان كذا الا  
الملك لا يقتل من هو قبل تملكه لاحتمال الشك من كل منهما وعلما فاذ انحق الشك على جميع الوجوه فندم المثال سواء اكل الرق له او لم ياكل  
الملك للطايف وقبل ذلك لا يحصل بطلان الا ان كان وهو ظاهر في المثال فانه وبذلك يوجب ضمانه وصحة الرهن عليه كما صرح به في عدل فلنا  
بجواز العفو والا فشكل في ذلك صرح به انه ينال على العنا والعلل في شوقه يكون ضمانه من تمام الحجب ان فلنا بانه لا يوجب ضمانه في ضمانه  
مع عدم التوثيق في الذمة ولا يكتفى ظاهره مع صدق ذلك لكنه في غير محله ما عرفت في محله من التحقيق كون المدا والشك في الذمة سواء كان بعقلي  
خافوا لا لازم انما الكرامة في توقف ثبوتها في الذمة على العمل ولا يوجب في ان عليه بوجوبه ما عرفت من حكاية الاشكال فنه عن بعض الفقهاء الجواب في  
مع صدق هذا الاشكال في اوضح بين ولا يمكن فعله الا ما ذكرناه ولا يفتقح فيه عدم حصول وصف السبوح حال العفو لا لامر من افشاءه  
الملك حاله ان يتصرف السبوح بعد مباداة على ان الشك شرط ككشفه على كل حال فله التصر في بعبه تمامية المثال كيف شاء ولم يشر  
يخص به وله ان يطعمه اخص العوم الناس سلطان على اموالهم وغيره ولو شرط في العفو طعامه لم يكن له الاستبعاد بعده لعدم اوفوا الوعد  
خلاف الحكم عن الشيخ في احد قوله من المطلبان التفرع والعقد لان عوض العمل يجب ان يكون تاما كالاخره فانه شرط خلافه من ان المفضاه  
دعه في ذلك ان الحاقه بالاجل في ناس مع الخلاف لما انه ليس على تكميلها بل على اتمامها فلو كان العفو طعمه من ان لا يجنبه الذي له  
يصل اليه شيء من العوض الاخر فاذ لا على محض دليل علم كما ذكرنا لم يقدح فيه مخالفتها لما اعلمهم من العفو مع مغايرة له من وجوبه  
ويجوز في مع صدق ذلك ان المدا بالشرط الزام صرف ما هو ملكه بالعقد في معه في خاص فلا يقدح في ايجابه فضلا عن غيره فلو كان  
المدا بشرط ذلك على وجه يكون السبوح العفو غير المتناهيين فقد تقدم سبقا العرفه بان من شرط خطا العفو ان يكون العوض ولو لم يكن  
لاحد المتناهيين وان لا يجوز الاجنبه ويمكن ان يكون المدا من اشرط اطعامه تحريف السبوح منها ما عرفت اذا كان عقد المدا ما بين من  
كما تقدم في المسئلة السابقة وجب البطلان من ان يرجع الى اشرط السبوح وقد عرفت عدم جوازه والحقه العفو ما لو كان العفو على الشك  
المسئلة الخامسة ان صدق عقد الشك بسبب كون العوض غراما او مجزوا او مجزوا ما هو من شرط خطا العفو لا يجب العمل بخبر  
المثل وفان الحكم على الشيخ وسقط المسئلة الى بدل الظهور فساد العقد الذي يقتضيه لانه لم يعمل شيئا ولا استوفى من مفعله اذ دفع سببه  
راجع الى خلاف الاجارة والحقا الفاسد بين الزوج نفع العمل فيما لا يشترط الحصول في عقد ومع صدق محكي كون له اجرة المثل  
بل يجب اجرة مثل عمله وهو مجموع وكسبه لا قدر واستوجب لانه سبوح مجموع لا يباذل العقد ولغا عدة ما يضمن بصدقه ولا يباذل عدم حصول  
النفع له فان الفراض الفاسد يجب فيه اجرة المثل ولو لم يحصل نفع بالعمل لما كان له في ذلك ما بان للزام له ببيع الاصل فقد بع العقد  
البقي والاصل فزاده الذمة من وجوبه غير ملوق عليه العقد بالفرق بينه وبين ما يجب به اجر المثل من العقود اذ لا من حجب ما ذكر  
من وجوب نفع عمل الفاضل الى من فحاط به لاجز حجب به عليه مثل العمل الذي لا يعود عليه نفع في القراض بل لان تلك العقود امر الفاضل  
له اجرة في العادة فان صدق العقد المنضم العوض المحضون بقا عمل الامر العمل الموجب لاجز مختلف هذا العقد فانه لا يفيض من العمل  
فان قوله سابقا على ما يمكن من سبوحه من ان لا يباذل الدالة على المدا ليس فيها امر ولا ما يقتضيه بفعل الاجرة ولا كما  
برآه فلان من وجوب غير ما في العقد فاعده ما يتكهن لا دليل عليها اكثر من بل النزاع واقع في قوله وهذا مكل ما لا يجمع او دليل صالح  
يدل على غيب شيء فالاصل بخلاف مقتضى القاعدة فهو لو اتفق وقوع العقد يقتضي الامور العمل وجب فيه اجرة المثل الا ان  
هذا خارج عن موضع الصيغة المبرورة وانما يتم حيث لا يتحدد بغير دليل كل لفظه ان عليه كالمجمل هو من غير ان ياكله من غير ان ياكله  
لا غطاء لاسر المقصود به انشاء العقد في وجوب امره المثل بعد فرض فساد العقد لانه لا يقتضي له عدم كونه العمل من طرأه والاصل فانه كان  
كالم وهو في الجميع خارج وان فرض عدم اخصاره وصول النفع اليه على انه لا فرق عند الم في اصله بين ذلك وبين ان كان له المصروفه بل ظاهره  
عدم الخلاف فيه من انه لو كان الشك مستحقا وجب على البذل مثله او قيمته من فساد العمل اجمع في فساد العقد من الاصل كونه الاجرة المثل  
للعقد ولو اخل بالمال في الحكم المزبور ومنه يظهر ان المصنف فيه ايم وجب اجر المثل الماعرف دون مثل المسمى او قيمته لعدم وجوب المصنف فيه

بصينه

فمنه ذلك لا لغيره بل لغيره من المتعدي اليه لا يقتضيه ما بعد فوات ما يقتضون يوم المتعدي كما ان ثبوت نظيره في الأصل على من قبله لا يقتضي شيئا  
هنا جدير انفا من فله من بجلته ذلك كذا جامع المقاصد المسلك الثاني من ان افضل احدها الاخر في الاصل انما هو في الموضع الفضل كما لا قبل له في الاصل  
بالفعل انما هو في الراي وظهور وجهه انما هو في العقل لا في الواقع فلو كان تركا للفصول اتصال ففصل الفصول في يوم ما اخذ من ذلك بل في ذلك  
بمن حكا من المتعدي له في كبره من غير خلافه الا انه قد يشتر من نسبة الفضل الى القبل بغيره ووجهه انما هو في المسالك كما جعل على عمل ومنه كون المقتضى بالفضل انما هو  
فيما ذكره اوان يقصد به كسب المال فالحصل بالسبق لم يكن يقصد به انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
انما هو من الاول انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
العوض عنه وكذا ان اريد انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
المقارن لا في ذلك خصوصاً بعد ما عرف من شهره عدم مشروعيها وانما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
البدن واسأل الثاني اولى بالعدم لان من العقود الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
يخوذين من بين كذا بين اثنين لا في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
ايقاع العقد بين المتعديين ولو بودا اكل جماعة واحدة منها ويكون كل حزب فيما بينهم من الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
فولان لو انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
طما يكون الاختيار لها في تعيين ذلك ولا ريب في ان الاولى الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل الا انما هو في الاصل  
ان يكون مطلقاً ايضاً بينهم مفهوماً عليهم في الراي وان اعتبر ذلك بعض ولكن لا دليل عليه ولو شرط التسبق من الرئيس خاصة من اجتناب او من احد الحزبين او منهما  
جاز انهم يفسط على الحزبين بالتسوية عنهما واخذوا لشرط التفاوت واحمال التوزيع على قدر الخطاء والاعانة

فمنه ذلك

لادليل عليه بشرط قسمة الرشوة بين الحزبين بغيره فيجب عليه ثلث اذا كانا ثلثة وربع اذا كانوا اربعة

هكذا ولو كان في احد الحزبين من لم يحسن الراي بطل العقد في وجهه مقابل وجهه بغيره كل من

الحزبين في فسخ العقد يكون في كونه كنعصر الصفقة وكيفية القبلية

بين الحزبين على حسب ما يشترطونه ويتفقون عليه بينهم

وقد اختلفوا في ذلك في الكتاب بين المسالك

في كتاب الوهاب يوم الثلاثاء الخامس عشر شهر

محرم الحرام سنة ثمان وخمسين

بعد الف ليلة

التي

ب







الايراد والوصية مع ظهور اداة ذلك منها فضلا عن صورة العلم ضرورة عجيبة ظواهر الانفال كالاقوال بل لكانت اختالا لالفاظ وفي المرتبة الثانية  
 في الوضع للدلالة على ما في النفس فتكون اولى من باقي الانفال ودعوى عدم كتابتها باعتبارها من الانفال الوصية ونحوها من العقود المجازة عقد  
 او معاطاة او وصية الفاسدة ضرورة الاكتفاء بما في البيع ونحوه مما واول منها للصدق العرفي المشترك بين الجميع وعدم صدق اسم العتيد بعد التسليم  
 لا ينافي صدق اسم البيع والهيبة والوصية ونحوها هو المداخلة لبراء الاحكام لاسم العتيد في حجب الله اعلم وكيف كان فبذلك الموصى به  
 بها أي الوصية الى ملك الموصى له بموت الموصى فيقول الموصى له ولا ينتقل بالموت منفرد بل عن القبول لئلا يمتزلا لكالعكس على الاظهر الا شهرا بل  
 المشهور وشهرة عظيمة كادت تكون اجماعا بل هي كذلك على الظاهر وان حكم الخلاف عن ظاهره على بل قبل ان خبره الخلاف والتدكره ووجه  
 من المبسوط بل لا ترجح في جملة من كتب الاحكام موقفيته لكن في محكي السر ان لا يرد ليس لصاحبنا فتوى بذلك ولا ردت بل جازع عن الاثمة  
 الاظهار صلوات الله عليهم وفي جامع المقاصد ان ترك العلامة في القواعد حكما يتبعه قلنت له لانه لا ينافي في الاصل بل الاصول في المعقود  
 من عدم الملك القهري في القليبات ولسائر العقود ولغير ذلك لكن الاضات ان لا يدعى الاجماع على خلافه لكان لا يجر من قوة ضرورة ظهور  
 ادلة الوصية في ملك الموصى له ولعله لذلك كان يبرح والموت كما اعترف به القائل بالكشف من غير اعتبار القبول خصوصاً ما دل على الانتقال  
 الوارد منها ان اذ مات الموصى له ولعله لذلك كان خبره بعض متأخري المتأخرين عدم الحاجة الى القبول في اللزوم ايضا فضلا عن الملك لا انه يمكن تحصيل  
 الاجماع على خلافه فضلا عن حكايته واستبعاد حصول الملك في اثر القليبات بعد ظهور الدلائل في وجده خصوصاً بعد ان لا يكون لازماً  
 عليه ولذا التزم عنه رد الوصية كما هو مقتضى كلام القائل لان القبول عنده شرط في اللزوم والاجماع على اعتبار القبول المسلم منه كون الوصية  
 عقداً يعتبر فيها الاجاب والقبول لم يعلم مدخلية الثاني فيها في الملك اذ في لزومه ومخالفة لبيان المعقود على التقدير الثاني لا يابس بها بعد قضا  
 القليل مع انه يعينه وار على المشهور من ان القبول كاشف نعم قد يقال بظهور كلامهم في اعتبارهم في اصل الملك بل هو كغيره معتد المحكي من اجماع  
 على اعتبار هاتمة الوصية التي مقتضاه مناد الوصية بندا لالقبول لولعدم العلم بالوصية فلا ينفك ذلك جنداً لشرطية النسبة الى ذلك ضرورة  
 ذلك الوصية جنداً عند القائل بالرد انما يرد ذلك على القائل بالملك اللزوم من دون قبول وهو يحول القائل العتيد بالانفاضة اصله بل هذا  
 القول بمنع ظهور اطلاق دلة الوصية في الملك بمجرد ما خصوصاً بعد ان يمكن اطلاق معتد بها ولا هي مسطرة لبيان ذلك بل العلم باعتد على ما هو القابل  
 من تحقيق القبول في مثله بالنسبة وما يتبع بل علمه يتطو ما هو المشهور وعندهم من ان القبول كاشف ضرورة كون ذلك عمدة ادلة التي حرجوها  
 عن اصلها رساوة هذا العقد لما في المعقود دون ما ذكره من الوجوه الاعتبارية التي منها ان ظاهر قوله نعم بعد وصية يوصي بها او بن عدم  
 انتقال التركة معها الى الوارث والى غير قابل الملك في الاجماع على عدم ملك الاجنبي وليس جنداً لملك الموصى له ولا يوجب المال بل المال ولا  
 قام الاجماع وغيره من الادلة على اشتراط القبول انما الى انه كاشف جبايين لادله وهو كاتري في نظر من وجوه منها ان مقتضاه ملك الدين ايضا  
 قابل الدين من التركة وقد عرفت في باب الحجر ظهوره من ان كاشف جبايين لادله وهو كاتري في نظر من وجوه منها ان مقتضاه ملك الدين ايضا  
 على ثلثة الذي وصي به عليه فعبادة ونحوها ومنها ان البحث في اشتراط القبول في ملك فكيف يكون ما هو محل المنع من مقدمات الاستدلال  
 ومن هنا يقوى القول بكون القبول جزءاً ناقلاً كغيره من المعقود كما هو خبر جماعة من متأخريه لكن ومع ذلك فالقول بالكشف هو الاقوى لان  
 بانشاء وصية قصد القليبات بالموت والقول بانما يتعلق بما اوجب الموجب على الكيفية التي اوجبها في فرض لزومه لعدم اعتبار انقاله بالايجاب ولا  
 بالموت الذي يراد منه قبول الراد بالايجاب الذي هو الملك بالموت كما عرفت وهو معنى الكشف فيكون دليلاً لجميع ما دل على مشروعية هذا الفرض من  
 الوصية التي وجده لقبولها اذ انما الاكثف في ذلك انما عرفت عن بقية المعقود التي يراد ايجابها معناها عند القبول حتى لعقد الذي لم يعتبر فيه نقل  
 القبول بالايجاب كالوكالة فضلاً عما اعتبر فيه ذلك كايح وجوه وقد ظهر بذلك ان الاقوال في المسئلة ثلثة احد هان القبول تمام السبب انما نقل  
 كافي المعقود ولثاني كونه شرطاً في اللزوم وقد يجمل عدم ما نصه الراد ان لا كلام الاحكام كانه مشفق على خلاف الاجماعات بل قد سمعت ضعف  
 الثالث عندهم وان المعتد به القول الاول ان كان المشهور منها الثاني الذي قد عرفت كونه اقوى مما بل قد سمعت ما يصلح دليلاً لكل من الاقوال  
 وان اطعن في ذلك بعض المتأخرين لكن على وجه غير مهذب لا يمنع ومثقل على حشو كبير وما لا فائدة بهتد به كالاطناب في الفروع المتفرعة على القول  
 بالقتل والكشف حتى لعقد ذلك في التذكرة بما استتلا ضرورة عدم خفاها على التنبيه بان القات الذي قد حاط بما تقدم لتناقض الفصول  
 الذي قد سمعت البحث فيه عن الاجارة بالنسبة الى المقتل والكشف في الفروع المتفرعة على ذلك بل قد عرفت هذا المراد من الكشف على وجه لا ينافي  
 شرطية الرضا في الملك لا انه شرط للعلم بحصول الملك في الكلام هنا وان كان موطأه الكركي بل صريحاً لكنه ضعيف منات لما دل من الاجماع  
 وغيره على اعتبار القبول في الملك وجعل الكشف فيه على معنى كونه شرطاً للعدا بانتقال المال الى الموصى به بل عليه كثر ما ورد على القول بعدم  
 اعتبار القبول في الملك كما هو واضح بادق تامل والله هو العالم وعلى كل حال فلو قبل الموصى له قبل الوفاة أي وفاة الموصى جاز وفات  
 للمشهور وصدق اسم الوصية والعقد مع فندج تحت اذلة ما ويربستد على نفي احتمال اشتراط الوفاة صحة كانه يند لك يخرج عن اجانة  
 عدم النقل فاصل بقاء المال بغيره من الاصول وكون متعلق الاجاب الملك بعد الموت لا ينافي بقوله على هذا الوجه ضرورة كون القبول  
 كالايجاب في صحة التعلق حال الحياة فهما جنداً متطابقان نعم هو بعد الوفاة اكد وان تأخر الى القبول عنها أي الوفاة ما يرد بعد ما خلا

العلم اللزوم على عدم انتقال القبول

العلم اللزوم على عدم انتقال القبول

بما عزمهم العاقل والكركي بل قيل انه المشهور وان كان يتحقق لعدم الحمل له بعد ان كان قد امتلك بعد الموت فالقبول قبله كالقبول قبل الوصية  
 لو باع ما سبه ملكه لان القبول كاشف ان قلدهما معا منتفبان من العلم وصحة اشتراط الملك بالموت ولان اقبل الوفاة ان كان قابلا للقبول فليكن  
 قابلا للرد ايضا كما بعد الوفاة والمشهور انه لا حكم للرد قبل الوفاة كما استعرف فالقبول كذلك ايضا وكان القبول لو كان مقبولا للاحال بحجوة لم يقبل  
 قبول الوارث ولا ردة الوصية لموت الوصي قد قبل وهو اهل لان اطلاق الاحياء يقتضي عدم الفرق بين مقدم قبول الوصي له  
 عدمه فيكون قبول الوارث ورده معتبرا لما استعرف في شرح قوله فان رد الخ والتجميع كما ترى ضرورة منع الحمل له بعد ان كان المقصود بالقبول الرضا  
 بالتراد من الاجاب كعت ما كان فلا يتصور اختصاص الاجاب في زمان دون القبول مدعوى كونه كالقبول قبل الوصية التي لم تحقق فيها الاجاب  
 وكما لو باع ما سبه ملكه الذي يكون فيه الاجاب باطلا واختاره الفاضل الكوضوح فساد الثالث لان الكثرة المثلى انما هي القبول بعد الوفاة لا لاختصاص  
 مقتضى الملك حينئذ بغير خلاف حال الحجة التي لا اشكال كالاختلاف في توقف الملك مع على الوفاة التي قصد الوصي القبول بعد ما وعد المحكم  
 للرد بعد تسليمه لاصاله بقتا حكم الاجاب وصلاحة الزمان للقبول لا تستلزم صلاحة للرد وقبوله بعد الموت ليس لقبول القبول قبل الاجماع  
 ونحوه ما هو مقتضى الغرض بل هو مقتضى العكس وقبول الوارث انما يكون معتبرا اذا مات الوصي لم قبل القبول كان رده معتبرا اذا كان الوصي له الرد  
 اما لو فرض عدم الرد لم يكن للوارث ذلك ايضا كما لو مات بعد القبول والوفاة وليس في النصوص ما يدل على اعتبار قبول الوارث في قبضه بل لا لانه  
 الشامل لقبول الوصية له وعدمه كما لا يخفى على من لاحظها هذا وقد اشار المصنف بقوله وان اخرج الى عدم اعتباره اتصال القبول بالوفاة لورده بعد ما  
 سواه فكنا باشتراط صحة بذلك ولا لاطلاق الاختلاف الشامل لذلك قطعاً ضرورة ندرة اتفاق حصول ذلك بل بعد رده فيها لو كان الوصي لم غائباً  
 مثلاً فلا ريب لاختلاف بتدبيره عدم اعتبار اتصال قبولها بالوفاة فضلاً عن عدم اعتبار اتصاله بالاجاب الذي هو معتبر غيرهما من المعقولات  
 بل الظاهر عدم تسلط الحاكم على جرمه على القبول وعدمه ما لم يستلزم ذلك ضرراً وضماً وتعلقاً للمال باعتبار الاحتياج اليه للتمتع وغيرها والاكابر  
 له الزامه في جرمه وقبوله لو تعدد واجباؤه لم يكن بولي الحاكم ذلك فتأمل هذا لما كان قول المصنف مالم يرد موهاً لاختلاف الوافع فضلاً عن ردة  
 حجة الوصي ما كان قبيل بعد وفاته اذ لا حكم لذلك لرد الوفاة للمشهور بل وجهه واضح بناء على ان القبول معتبر بعد الوفاة خاصة ضرورة كون الوارث  
 حينئذ ذلك الوقت محل القبول والرد باعتبار التعلق به الاجاب عليه وهو يقتضي عدم حصول المقصود من قبل حصول التعلق عليه فليكن الخ على  
 الاستطاعة ونحو قول السيد مرتبة بان اجاءه ووصل الظاهر اذا ذات الشئ نحو ذلك مالم لا يرد قبل تحقق التعلق عليه فكذلك هنا لا انشاء  
 بتلك حقيقة الانشاء الوفاة وصدور العبادة من الوصي حال الحجة للاعلام بزيادة ذلك عند التعلق عليه ولا كتمانها عن تحيد الامر والاشياء  
 بصدور الاجاب انتساباً مما هو محصور الاثر لا لانشاء القصد لذلك والامر المتعلقة بتحقق معنى الامر بها بصدورها ولذا لا يتحقق نصف  
 الطبع والعاوي العزم على امتثالها وعدمه من حصول التعلق عليه بل لعل لتأمل بشر في التفتيش على الفسخ بعدم اعادة تعلق معنى الامر بها  
 على معنى يكون مأموراً عند حصول التعلق عليه مع انه لم يتجدد امر غير ذلك فيرجع الى صيرورة تمامه وبلا امر وهو معلوم الفاش من هنا الخ  
 القبول قبل حصول التعلق عليه لتحقيق المعنى الانشاء العاقل للقبول ولا يستلزم ذلك قبول الرد لعدم الدليل على بطلان حكم الانشاء بقوله لو  
 مثلاً فمثل المعام بل في غيره حق المعقود لا الزمة اذا كان قد وقع على وجهه لم يقدم باضال قبولها به اللهم الا ان يكون اجاعاً مقصراً عليه كالقضاء  
 هنا له ايضا على تأخره بعد الموت دون الحجة ومن ذلك بان الوجبة عدم اعتباره على المتقدمين لكن ومع ذلك فالاضافات يقتضي عدم الفرق بينه  
 وبين القبول بالنسبة الى تحقق المعنى العاقل بالتعلق ما به ولعل شهرة الاصحاب مناعته معتد بها بعد ان علم ان المدرك فيها عدم حصول ما قبل  
 الرد لتعلق الامر على الموت الذي قد فرض عدم تحققه فيكون كالاطلاق بطل النكاح الذي صحح ابو حنيفة لمعرف من بطلان تحقيق المعنى العاقل للقبول  
 والرد مناهي يمكن ان يكون مدركهم ذلك وان ذكر بعض المتأخرين بانهم ولذا كان خبره المصنف جواز القبول حال الحجة وعدم الحكم للرد فيها  
 ولعل لما اشرفنا اليه من عدم دليل يصح القطع استصحاب صحة الاجاب بذلك لما ذكره في شيء في المقام ومما استدعي من اطلاق المصنف  
 وغيره عدم الفرق في ذلك بين سبقة القبول وعدمه ولكن بشكل ذلك بما ظاهرهم الاجماع عليهم كون الوصية عقداً جازاً من الطرفين ومقتضاها  
 في تسلط الوصي له على فسخه حينئذ ولا ريب في اقتضائه بطلان العقد وهو معنى الفسخ كما ان معنى الرد الفسخ واحد واحتمال التزام عدم الحكم لهذا الفسخ  
 يقتضي مخالفتها للمعقود المجازة بالنسبة الى ذلك ويمكن حمل كلامهم على خصوص رد الاجاب خاصة الذي لا يدخل تحت حكم فسخ العقد المجازة وهو دعوى  
 انه اذا كان له الفسخ بعد تمام العقد فلا اجاب خاصة اولى ويمكن منها بعد بطلان القياس عندنا وكذا دعوى تزوير جواز الفسخ الذي لم بعد تمام  
 العقد على ابطال القبول خاصة فيحتاج الى تجديد القبول خاصه بل قد عرفت ان ذلك مخالف للمعنى الفسخ في المعقود فخاصه جيد فان المسئلة غير محيرة  
 في كلامهم وكيف كان فان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت على وجه لا يقتضي تجديد القبول بالاختلاف بل الاجماع يقتضي  
 عليه وهو الحجة انقطاع اصل الزبور اما الكلام فيما ذكره المصنف وغيره بقوله وكذا تبطل الوصية لو رد بعد القبض وقبل القبول  
 مع انك قد عرفت سابقاً تحقق القبول بالفعل والقول فالقبض بعنوان الوصي له قبول فلا يورث الرد حينئذ بعد بل ولا وجه لغيره  
 قبل الفسخ ضرورة تحققه بذلك اللهم الا ان يحمل كلامهم على القبض الذي لا يكون قبولا ولو لغلطاً عن الوصية او جهل بها او غير ذلك وان كان  
 هو من ان اطلاقه وما نسمع ما ذكره متصلاً بذلك من احكام القبض نحو قول المصنف لو رد بعد الموت وقبل القبض وقبل  
 العاقل الشئ في المحكي من مبسوط ابن سبعة المحكي عن جامع تبطل استحضار الجواز ما قبله ولو كونه اضعفت من الحجة والوقت الذين

فان كان منع ذلك كما هو ظاهر في العلم به فيكون مقتضى الانشاء





وان قلنا بالكتف في قول الموصي له البعض من ماله ومعه قودي الفعام ضرورية ظهور الدليل في ملكية الوارث له بموت الموصي وان تبداه  
بالاجماع بحصول القبول من ذلك ولا يبعد للكتف بالنسبة اليه لان العرض كون الموصي له قدمات بعد الوصي فكيف يكون قبول الوارث كشفا  
عن ملكه للمالك حين موت الموصي له موجود ودعوى ان القبول من طلب التي بموت خرج عن قابلية ادخال شيء فكلما ابتداءه شامل عليها  
كالاصل لدعوى الكتف حين موت الموصي له من ان السبب للموصي له حين موت الموصي فليدعي الا القبول بان قبول الوارث ملك حين حصوله ومن هنا قال المصنف  
وعبر فرع الوارث من غير ان يعلم بان زعمها او غيره وهو اصل من فوات قبل القبول كان القبول للموارث لما عرفت فاذا قبل ملك الوارث الاول ان كان من  
لزم تلك كما ينبغي على الموصي له لانه لا يملك بعد الوفاة ولا يرث به لانه رث ملك الوارث الا ان يكون من ينفق على الوارث ويكون جاعلا فيه ربح كمنفق  
القسمة لكن غير ان لا يدخل في ملك ابيه بل انتقلت الى الوارث من الموصي فليست هي من تركته حتى يتاكد الوارث فيها بغيره من ربح في مال الموصي له و  
عن الشيخ من ان لا يرث مطلقا ولا لا يتبع الى توله ولا يكون قلنا الا بالقبول فليعلم الدد في فواضع الصنف من وقصير في ذلك لا يقبل غيره من الوارث  
حال موت الموصي له لانه من المعتبر في قوله لان يتجدد رثا كما هو واضح من كون الوارث واحد فلا وارث له وان انفق على الوارث لو قبل عدم موضوع الاحتكام  
القسمة الذي هو شرط ان يكون موصيا في محله هذا كله يتبدل على ما ذكرناه من قبول الوارث ناقلا من حينه ولو قلنا بكتف الموصي له دخول الموصي له في ملكه  
لحين موت الموصي لا يتبع انفسا على ابيه وارثا لانه لا يتبعها عليه كما هو واضح هذا كله وان كان الموصي له وارثا خاصا فان كل وقت يقوم مقامه ادا لم يكن  
ففي محكي التبع ان لا يكون على الرجوع المالح الى دقة الموصي في الدروس نسبتا الى الغظم وفي المصالح على الشيخين والفاضلين ولعله لا يقتضي فيها مخالفة  
الاصل على التبع وهو الوارث الخاص لكونه ان في الصحيح والحسن فان لم يتجدد صدق به وعن تركه لا مالم يكن وهو من فيه لولا الشك في الذي عرفت به  
في الدروس المالم لان يبيع عليه ذلك باعتنا بالطلاق لاكثر الوارث اشمل لزم والامر بالصدق في الصحيح لزوم الذي ينفق بالصدق وان يبعد على ما قبل  
لا ينافي بل يؤكد باعتنا ان المال اودق ان بالصدق به بل في مصايح الطباطبائي ان بذلك يحصل التوافق بين قول ابن ابي عمير بقول الصدوق ان يبعد على ما قبل  
وهو لا يفي هذا من الغرض بل يحاكمه فيها عن بعض شيوخ الحديث انه قد استفاد من بعض النظم ان الوصية لا ينفذ الا لائمة نصرة في ذلك ولا بد من ذلك لانها  
على انتقال حق القبول الى الوارث لا ينبغي ما عرفت من ان مورد الاختيار وجود الموصي له حال الوصية فلا يتعدى الى غيره ولا يفسد الوصية بغيره من مال الموصية بل لا خلاف  
لجدد من ان عرفت بغيره ولا يبعد بل يمكن بحصول الاجماع عليه كما انه يمكن منع اندا لجهة اداة الفعام فيبقى على اصاله التبع مضافا الى عدم إمكان تنفيذه ما عرفت كما وصية  
بغير القدر لان التبع كما لا يتبع عقلا ولا ما كان منها من المندرج على العاقل على الامم المتعقبات في الكتاب العبري كما ساعدت الفاعل على ذلك ونحوها بل قد بان الوصية  
بصرف المالة العصبية ضرورية كونها كبدل المال فيها وان تولى الصر غير البادئ الى الخبز قول الله تعالى من بعد ما سمعنا لم ير فقال نختار ما لنا  
بعد ما عرفت من موضوعنا وانما قال على الوصي اليه ان مات جنفا من الوصي اليه ثلثة في الوصي اليه ما لا يرضى الله من خلاف الحق فلا يتبع الموصي اليه  
بدله الى الحق ولا يرضى الله من سبيل الحق ونحوه المرسل المصنف لا ينفذ الموصي اليه بغير الوصية اذ لم تكن المعروفة وكان جنفا برتها الى المرفوع في  
من خاص من موضوعنا وانما فاصح بينهم فلا اثم عليه والى غيره ما استفاد من عدم صحة الوصية بغير الحق والاداة التخصيص من الشيخ في الخبر الاول بان  
ارادة ما لا ينافي بطلان من التبديل الى الحق لان الوارث يتبدل الوصية بتغير الوصية مثلا لا في التبع والوصية بغيره انما على علمه اعانة الطبع من حيث  
ضرورية عدم الدليل على ذلك بل في الادلة خلافه وان كان قد تقرر من هذا الخبر ان لا ينفذ الوصية الا في حق من كان له على ذلك يمكن جملة على ارادة الوصية بالثلثة  
اولا اثم الوصية بخلاف الحق فانما يتجدد التبديل الى الحق متى عرفت ذلك فليس الا ببطلان الذي يمكن ان يكون من التبديل الى الحق لان المراد من رعاها بالمال  
بقتضيه للشرع وهو مختلف كما عرفت فقدر ثم لا فرق في استفادة الحكم الزبوري من رتبة كتب عليهم ان لا يوقعوا فيهم بين القول بجوازها من غير رتبة  
الوارث في القول بجوازها من غير رتبة لعدم التنافي بين الارث الوصية للوارث فان حكم الوصية بعدم جواز التبديل لا يمنع من صحة ما عاين حاله كان الظاهر  
عدم اعتبار المال الكثير في جواز الوصية كطلاق لفظ الخيرة المراد به المال ولو ثبت تقيده بذلك لان الاخصوص بالاولاد لا يفي وان كانوا اولى من غيرهم  
بل المراد مطلق الوصية بالمعروف اما المحصر لا يفي بمقتضى اداة التبديل في مقتضى اثم التبديل على البطلان دون الوصي لانه لا تردد في ذلك ولا يفي بمقتضى  
ارادة حصر اثم الوصية بغير التبديل دون البطلان الذي لا يقع الا من بوضعية رتبة واداءه في النبوي من حصر الوصية في حصة على كتاب الله كان كفاية لان  
من ذنوبه نحو تبرل بغيره من الوصية لا اعتبار بتمام الكلام في الابرار على رتبة الوصية كما لو كتب كان فلو اوصى بالكتاب لكان في مقابلته انما كان  
لحق واصله والامارات العائدة والبيع التي اليه هو ذلك وكما يراه في ان رتبة الوصية لا ينفذ في كل لانه قد جرى جزمها في ما يراه من كتب الضلال اوجه  
فاما على ظاهره فاسق على ضعفه بطلت الوصية لما عرفت وان قلنا بجواز الوصية لله وبعثا واصطفا ان كل ما جاز له فله في الوصية بغيره فكل ما يجرى في ذلك  
له الوصية بغيره وبذلك يفرق بين المبادي وغيرها كالقطعة والحان ونحوها من كتابة التوبة مثلا للنقص وغيرها وقد تقدم في طبر السئلة في المصنف في المقام  
على اعتبار القرية بغيره فلا خلاف في ذلك كله بين المسلم والكافر المشترك في الفروع عندنا ثم قلنا ما افاضل الذمة ثم على ما عرفت من الاحكام  
ليس ذلك حكما الصيغة ويصح من من اطلق البطلان كاللحن ونحوه وبين من خصه ذلك بما اذا كان الموصي مسلما والارث من كتب كان فقد عرفت بغيره  
الصيغة عقلا جاز على الموصي الرجوع بها على ما كان جاسوا لو كانت بمال او لا يترتب لغيره بل الاجماع يقتضي عليه بل انصوص به في مستقيمه وموت  
لكن اطلاق الاعتدال عليها بناء على اعتبار الموت في صحة فواضع مسطرة في ما اذا لم يثبت الا بها اما بناء على صحة من غير المحبوبة ووقع من صدق  
عليها حقيقة ولعل ذلك هو المراد بالوصية فاستفاد حكم الاجماع جاز على طريق اولى وحصل الوصي مع حكم الجواز ثم لم ينفذ في الجاز لبيانها بالفتنة  
لا يكون الاجازة سواء حصل لها قبول او لا ينفذها بالنسبة الى الوصية فلها ما قد يكون جازة كمنعها لكونها في مال الموصي حصل منه قبوله او لا وبعد الوفاة قبل القبول او  
قبل الفسخ بناء على اعتبارها في الملك لانه من بعد الوفاة والقبول القبول والقبول الاولين فقط بناء على عدم اعتبار القبض في الصحة والذم كما هو واضح

هذا هو الوجه في صحة الوصية لله تعالى

ما وصفت به او بما فيه ظاهره فهو هذا الواو في اميرت عن اعرام على الوصل او نحو ذلك ما بينكم بطلان الادوية خلافا لبعض الشافعية فلم يظلمها بالتمثال  
الاول فبطلان عدم البطلان في الوصل بين زبديهما بالعرى بل يشتركان في ما بينهما مع بطلان العباس منع حكمه القبر عليه ضرورة الفتاوى بها لا يصلح حصول  
الملك لكل منهما الطائفة واحدة حكم الاول ان لكل واحد الوصل الرجوع عن الاول عمل مخالف الثاني نعم الوصل على التشارك واولد عليه فزمن عمل بل في مع صدق  
لودت فزمنه على حدود الوصية الثانية لتبنا الاول انه لم يرجع عنها الاول بالادخار وان كان لا يخرج من نظر كاستعريفه لوقال هو من تحت يديكم رجوعا على الكفر  
لان الوصية من جعلها تدعى اختصاصا عما كان حقا للورث بالارث ممنوعة وعلى كل حال فالرجوع يحقق بذلك او بقبل ما سألني الوصية فلو باع ما وصي به او عتقه  
او وصي به بعد الوصية اقبضه او دونه كل اركايت كان رجوعا لاقتضا البيع فله مع القبض والعق نقل الملك واذل لتبنا في كل منهما ابقاء الوصية واداء الوهن  
منع الزامن من التصرف بسلطان الوصية على استيفاء مقر من القيمة الثانية لاختصاص الوصية الذي هو الملك اما بالموث القبول وليس هو الوصية بالوصية التز لعل  
الهدية على نقلها الملك وانما الكفاية لقطع السلطنة عليه ليق من جعلها الوصية كما مع بعض العامة من ان البيع ليس رجوعا لانه يتضمن لاختلاف البدل في وضع  
الملك الكلام فان انقضت هذه الامور الرجوع المتناق بل هو حقيقة ليس رجوعا بل بطلان نألة الوصية وانقضاء عليها وانما التباس منها بجهة البطلان حتى لو صدق ذلك  
منه تبنا الوصية والملك لعل قصد الرجوع نحو ما سئل من البعض ما هو من الوصية تظهر التفرغ في البطلان با او فممن البيع ان فخرنا لكن سئل من  
ذلك لانه ذلك يجوز على اذلة انشاء الرجوع واما الوصية بجهة فالظن انما هي المقصود الوصية الاولى الذي هو الملك الموت فهو كوصية بزيادة الوصية بغير  
الذي قد عرفت الكلام بغير كونه المسالك في ذلك انما من فعل ما يدل على اذلة الرجوع نحو مقدمات الامور التي لو تحققت لكانت الوصية كالنقض بل في الرجوع هو  
ناقل الملك من ياله نعم لو دلل فزمنه على عدم اذلة الرجوع بذلك لانه لفرض لو عمل عليه بالاحكام على الرجوع على ابطال الاعمال فقد جعل له لفظة قبل القبض  
كذا الرهن بناء على اعتباره فزمنه وانما في ذلك كون الوصية قد صدقنا الوصية كابطال الوصية ولا دلالة ذلك على اذلة انشاء الرجوع بعد اتمامه  
وجوها مستعدة ودعوى فمور حاليه ذلك ممنوعة ولو لم فلا دليل على صحة مثل المقام نعم قد يقال ان الوصية لم يقبل القبض والرهن من المتناق  
محصلهما الملك لان لاحد الملك من ان يضاف فان الوصية بجهة بتعلق عقد الهبة به لا يمكن كون من اتمه الاول مع انه لا يخرج من نظر ايضا خصوص ما علمت  
استصحابا الوصية كذلك النظر فيما ذكره غير انما بجهة بتحقق الرجوع وهو لو تضمن في الوصية بغيرها فخرج عن مساهمة كما اذا وصي بتمام فخره او بغيره  
فبجهة وجبه لانه كلف محل الوصية المقصود لطلانها من غير حاجة الى تعديل او دفع ذلك شيئا منه بطلانها بل الظاهر ان كل ما فيها لم يقع لا بعقله وهو ان  
كان جيبا لكن اذ علم ان الوصية قد وصي به من حيث كونه مسمى باسم خاص بخلاف ما اذا علم كون الوصية من حيث الذات التي لا تطل الوصية بها مع تنجز حقيقة  
فضلا عن تنجز لخواها التي تغير باسمها اما اذا لم يعلم الحال كما لو اتمه على حضي مثلا زبدي بعد فاني فهو وان كان قاعدة ودوران الحكم اذا لانه يقتضيه  
بطلان الوصية باتقائه نحو قول السيد العبد اني بخطه فانه لا يثبت بان الذي لكن قد بان ان التملك عرفا يقتضي بطلان مسمى الاسم كما من حيث التسمية  
يكون النجاة عدم بطلانها بانقلد الاسم من غير فرق بين ان يكون ذلك بعقله او لا بعقله ودعوى فاني الاول الرجوع لانه من حيث انتفاء الاسم بل من حيث  
كان ابقاء على وصية لغيره عن الحال الاول وافترق المانع ومن ذلك بطلان ذلك في كلامه فان التسمية بذلك وعبره الذي يكاد يلبس اطرافه فانه اذ علم ابطال  
باتقائه الاسم كما لم تعرف بعد ذلك بطلان الوصية بل في ذلك الصلة العبر لا في ذلك دعوتها نحو وبعد ما لم يكن لو كان فله غير من غير ان في مع  
اذا كان المدا انتفاء الاسم بجهة البطلان مظهر غير الفرق بذلك لو كان منشا البطلان دعوى لالة الفعل المبرور على الرجوع وقد عرفت منها كما انما يدل عليه  
بطلان ذلك ولو لم يعدم البطلان فبما الوصل وصية باسم لا اشارة ونحو مما لم يذكر في الاسم فقال هذه لو بعد مقلدة او مافي البتة ان بعد فاني فانه  
فدعوى عليه الوصية كنهى بانقضاء بل لو جمع بين الامر والاشارة امكن الرجوع الثانية بالاصح وغيره الى نحو ذلك اشارة ذكره وان فم من مصلح فله عليه  
في كره بغير فرق بين الوصية بالعبر المطابق فصيح الوصية لاوله تغير لاسم بخلاف الثاني فان الوصية بطلان نحو بغيره اعني من افاده لو كان وهو في بغيره ان  
اصاغر الطبع فبطلان من مثل العلم خصوص البطلان في المطلق الذي اوجه له ضرورة وجوب تنفيذ الوصية على كل حال سواء كان التكرار في ذلك تغيرا  
يكن كما هو واضح هنا مع انه كره ما قبله ومنه الاصح ما في الكتاب مما هو في العبر ولو باعتبارها هو الضمان كالصبر في ذلك بالنسبة التي وليس كلامه التعرض للمطابق  
اصلا نعم ذكره بعد ذلك ما قلناه من تعلق الوصية باسم لا اشارة ونحو ثم فوى عدم بطلان الوصية بعد اذله بانه لا اسم كنهى بتمناه فلا حظ فاصل بهذا الكلام  
لو وصي ببيت مثلا فله ما هو اوجوبه اربطام فخرج بغيره كذلك حتى لا يقبل فانه ايضا قد ذكره كونه رجوعا بل في كظاهرهم النفع بذلك لاجل  
لم يحصل الرضا بغيره عدم امكان العبر ولو كانت كالتلف لالة هذا الفعل عرفا على الرجوع لكن في الاول منع انتفاء البطلان ضرورة بقاء عبيد الوصية  
في نفس الامر وعدم تنجزها لا يقتضيه بطلانها عرفا ولا شرعا ولا ينافي بقول مالكها الوصية لانه يشاكره بنية العبر فلم يحصل صفة الوصية ليربوص به  
ودعوى كونه كالتلف كدعوى الدالة واضحة المانع فلهذا عرفت بغير واحد بعدم البطلان بالخلط بالشيء الذي مدعى محلا لانه ذلك يكون لغيره الثاني فزمن  
ما تعلق الوصية لم يفتي اليه على ايضا الاول وبعد ما مضى لو خلط غيره بغيره لانه اختلط بطلان لغيره ونحوه ولو كان ذلك تعلقا لغيره بغيره في الجميع لانه لو كان بجهة  
دلالة على الرجوع لو بغيره بين الاجود وغيره والجهة عدم اقتضا في ذلك الرجوع مما لم تقم فزمنه بطلان الوصية بجهة العبر في الاجود  
الادوية من غير فرق في ذلك بين كون الوصية بجهة مضمنا او مطلقا كل اوصاها من حيث مضمنا فزمنه بغيره ما يدل على بطلانها من غير كتاب من اكل الاصح  
حتى الغاضلة الفواعل ايضا من الفرق بين العبر والصاع من الصبر فالتلف لا يخلط الا في مظهر رجوع بخلاف الثاني فم من المقصود المبرور وهو في بطلان  
بطلان الوصية هنا في كتاب من قول ما لو وصي بغيره فزمنه بطلانها بكن رجوعا بناء على ما ذكرنا من قد يشكل ذلك بناء على ما سئل من من غير وقد عرفت  
الاسم بذلك اللهم لان من فرض عدم تغيره بان يقال لغيره فزمنه فزمنه في ان مثل هذا الفعل لا يقتضيه الرجوع بخلاف الاول السابق لكن في  
كما ترى فان الذي كاطر في العبر ونحوها ما يقتضيه اذلة الانتفاء به لا لكل بغيره ما ينافي الاستعانة على اذلة الوصية فان كان مثل ذلك يقتضيه الرجوع  
فم في الجميع والافلا وان كان فم في ذلك على اذلة الرجوع وبعد التسليم قد منع اقتضا ذلك انشاء الرجوع والفعل للوصية فانه يمكن

الاسم

[illegible]



[illegible]

لا دليل على مشروعية ذلك كما هو واضح والوصية بالازدياد من الثلث مع ان الحق كون الاجازة من الوارثة تنقذ كما سنذكر بمعنى انه لا يدخل في ملك الوارث  
مع اجازته وعلى تقديره فهو خارج بالدليل ولا يقاس عليه غيره فانه من بين احتمالات الصحة والضعف بل قوله بعض مشايخنا من كونه احتمال  
صحة الوصية ملك الغير اذ بقده بملكه مع انه لا يخرج من نظر اذ من غير ما قلناه سابقا قبل ذلك كذا يخرج باعباره ما لا يقصد ملكه عادة فلهذا كونه كفضلة  
الاثنان او لثنته كونه المحظور ولعل ذلك ونحوه الذي اشار اليه بقوله وما لا يقع فيه لكن قد يقال ان ما لا يقع يتكفل به غالبا اذا انفق حصول التمتع به بخص  
من اسنولى عليه بل لعل الحق الاختصاص ثابت له مطلقا الصلح الظاهر على من انزع منه ثم انفع الوصية بهذا الحق او لثنته المحظور ملكه قطعا وان كان لا  
يصح المغاوضة عليها للصفة المفقودة في الوصية بهذا الحق بل مثل جنة المحظور لم يلزم العوض فيها مع انه قد يحصل التمتع بها للتمتع ونحوه وبما جله عموما  
الوصية شاملة لذلك كله ولكل حق قابل للنقل ولو صلح او شرط سواء حرم النكس به او لا بل يظهر من كلام بعضهم شدة التوسعة في الوصية حتى  
اندر بما صحى النقل على ما لا يجوز نظيره الا بها البعض للعدومات بل لعل الضابط فيها تعلمها بما كسفى الا ما علم خلافه من ان اخلاق التمتع وغيره عدم  
جواز الوصية بالتحريم والتحريم بين الفرقين كون الوصية للموصي لمصلحة من اراد فريز واحدا مسلما والاخر كافرا ولعله كذلك لتكليف الكافر بالتمتع  
كالمسلم وان كانا مومنين بافرقهم والزمان بما الزموا به انفسهم ومعاظمتهم على ما عدهم لكن ذلك كله لا يقتضي الصحة ولعله كذلك صحيح من العبادات  
والله العالم كيف كان فينفرد كل واحد منهما الى العين والمنفعة بقدر ثلث التركة فان دون وجه فلو وصى ما زاد بطلت في الزيادة لان غير الوارث  
لا خلاف معناه اجماعه في حق من ذلك بل اجماع يقسم عليه والنصوص مستفصنة فيه ومثورة فانه على من يابو من عدم ثبته هالدا بل لو  
اوصى به كله فقد تسكبا بالوصية فان اوصى به كله بما فعله ولم يلزم الوصية نقاد وصيته على ما اوصى به وفي الخبر الرجل اوصى بما له ادم فيه الروح ان اوصى  
كله فهو جائز وفي اخر رجل اوصى بتركته مناع وغير ذلك لا يجرى فكلب اليه جعلت ذلك رجل اوصى الى جميع ما خلف له خلف ابني اخ له فذلك  
في ذلك فكذلك ما خلفه وابنته بعتت بعتت به اليه فكذلك في ذلك وصل ونحوه غيره مؤيدا ذلك كله بالاطلاقات وانما الضعف لقصور ذلك  
كل من غاوه من عرف من وجوده يدعى بل احتمال كون المراد من عبارة الخالف مستند ان يجزى من المال الوصية به بجميعه على حسب الوصية من حيث هو  
العمل بالوصية وحرمة تبديلهما بنقل النكاح والسنخى يعلم فسادها وبطلانها ولو ما يجوز فيها على الوارث واردة حرمانه من التركة ومجرى لاحتلال ذلك  
غير كاف فاذا وقع من الوصية الوصية بالازدياد من الثلث ولم تعلم الوصية في ذلك ولعله كان الحق له عليه او غير موجب نقاد ما حرم تبديلهما لعلها على  
التامة وعمل تلك الاطلاقات ولا ما علم بما فعل وهذا غير جواز الوصية بالزيادة على الثلث شرعا الذي هو محل البحث فيكون الحاصل وجوب نقاد  
الوصية وان زادت حتى يعلم انها وقعت بغيرها فتوقف على الاجازة وفي الرأى ان هذا التوجيه وان لم يكن ظاهرا من عبارة فلا اذن مساواة احتمالا  
لما هو منفسها الخلف اليه ليس في محله عليه بنسبة كونه فلا خلاف من احد في المسئلة فليكن قد بقى منع الحمل عليه لظهور النصوص على الاحتج  
على من لا حظها في الحكم بالوقوف على اجازة الوارثية اشمال الوصية على الازدياد من الثلث فيكون الامر على العكس فيما ذكره الموجه ضرورة كون المراد  
الحكم بذلك حتى يعلم ان صدورهما من سبب من الاسباب التي توجب اخراج من الاصل علما بظاهرا دل على تقاضى الوارث بالازدياد من الثلث حتى  
يعلم خلافه واصله النقود في الوصية بعد تسليمها انما هي حيث لا تعاد من حق الغير ومن هنا قد اشتملت جملة من النصوص على الحكم برد الوصية الزائدة  
عن الثلث اليه بمجرد صدورهما من الوصية كماله يعلم سبب اسباب العلوق بالاصل ولو من اقراره ولعل ذلك هو الاقوى ترجيح هذه الأدلة  
على تلك الأدلة وان سلم كون الغرض بينهما وجرا لا يخفى على من لاحظ خصوص المقام عند برأيهما والله العالم كما انهما يعلم انهما عدم اعتبار  
قصد الوصية بالثلاث في ثبوت الوصية عليه فلو اوصى بشئ بعد ان اوصى بالثلاث بنطبق عليه او بقصر عن جميع ونفذ منه وان لم يكن قد قصد ذلك فلو اوصى  
بشئ بعد ان اوصى بالثلاث مثله مصرجا بزيادة اخرج من الاصل كان ذلك موقوف على الاجازة من الوارث وان وسع الثلث لا بد قصد اخرج  
من الاصل كما لو صرح باخراجه من الوارث وسلامه ثلثه منه فحل التعلق بالثلاث في الوصية للفقهاء وخبرها والجزء من قصد ذلك وقصد اخرج من  
الوصية في الاول واضح بل الثاني اظهر ضرورة التمكن من انفاذ الوصية فيه ولصدور السبب من الوصية له محل قابل للتعلق به فعمله اذ الاصل في الآية  
ترتيب مسيئتها عليه ما يحصل لها معارض لاحتمال البطلان في الوصية في الفرض مناف لاطلاق ادلتها المنقضية لعمها كما هو واضح وبما اتفق له ربا  
مختصا لا ولا فرق فيما ذكرنا بين الوصية بالحصص المشاع كالربع والنصف بين الوصية بشئ معين كالفرس والعبدة ونحوها وكيف كان فلو كان قول الوارث  
جملة فاجاز بعضهم نقاد الاجازة في ذلك حصص الزايد لحصول المنقضية بالنسبة اليه برفع المانع ولا يقدم هنا البعض لا يقدم في غيرهما من  
العقود مثل بيع مال الغير ان كان المتعدي بن قاجاز بعضهم وامتنع الاخرين وكذا الواجبات لجميع البعض البعض كالحقاد الجميع في المديونية كما  
هو واضح فلو فرض كون الوارث ابنا وبناتا اوصى بنصف له فان اجاز اجماعا لمسلته من ستة لان اما نصف التركة اثلثا فاصلا لثنته تنكحها  
في مخرج الثلث لا وحق وان اجاز احد ما ضمت وفي احد المثلثين وهو الثلث في الاخرى تبلغ ثمانية عشر للوصية لثالث بغير اجازة ستة ولها الثلثان  
اشي عشرة اثلثا في اجازتها دفع من نصيبه ما وصل اليه من السدس الزائد وهو سهم من البنت وسهمان من الابن اذ الواجبات لا يمكن له ستة من الثلث  
عشر ومعه من الاثني عشر ثمانية عشر فمما جعل الموصل على تقدير اجازتها خمسة عشر في النصف على تقدير اجازة خاصة ثمانية عشر على تقدير اجازتها  
خاصة سبعة وقس على ما روي عن علي بن ابي طالب في اجازة الوارث تعتبر بعد الوفاة اجماعا بغيره خصوصا هل يقع قبل الوفاة فيها فكل  
اشهرها انما نلزم الوارث بل هو المشهور بل عن الشيخ الاجماع عليه الصلوات وعلى آله وسلم وورثته شهدوا فاجازوا ذلك فلما كان الرجل ينقص الوارث  
هل لهم ان يردوا او اقراب قال ليس لهم ذلك الوصية جائزة عليهم ونحوها غير ما هو مؤيد به يوم الأدلة الدالة على وجوب امضاء الوصية وكون الوارث

والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية  
والوصية بالوصية



او كانت مجردة مشاع كالثلث وكانت الزكوة من الوصية اذ لم ينهها حال الوفاة اما الوانعكس اشكل اعتبارها عند الوفاة مع عدم العلم بزيادة الكثر  
 للزيادة المجردة لاصالة عدم الخلق وشهادة الحال بان الموصي لا يريد تلك التبرع حتى لا يكون تبرعه متوقفا على ما لم يوص صامح بزيادة كثر وزاد لما  
 انفذ تقدم الاشكال فيما لو وصي لا قرب الناس اليه والابن وابن ابن فان الابن كان استحقاق ابن الابن لا يخرج من زبد بل قال انه قد توقف في العقد  
 من حيث العقد بنوه بعد الموت كما انه اورد ابقه على العباداة وما شاها بها بانها تلف بعض الزكوة بعد الموت وتخص الوارث اياها فلا يحسب في ذلك  
 على الوارث وصية الثلث اقل وما تجد بعد الموت دونه نفس طرف يصلح ونحوه فبصر اكثر فلو لم يستقبل التمسيد بقوله عند الموت بل يقبل بوقت قبض الوارث  
 الزكوة واخذ بذا النفس الطرف وقبول الوصية ولو رثا اذ كان بعد موت موصي الاول بناء على ان القبول كاشف فلت قد يدفع الاخير بالتزكية على الغالب  
 حتى اوقع في من لا يثبت اعتبار بين الوصية والوفاة ولا ما بعد الوفاة لانه الوقت الذي تنقل فيه التركة الى الوارث او بما سمعت من ان الموصي من التمسيد  
 في نحو المقتن اورد على بعض الشافعية لعلها لا يكون العبرة بوقت الوصية من غير ترتيب الموصي مع الوارث من تركه الشريك في ان يفي لها وما يتلف علمها كما هو  
 واضح بما لو كان الموصي الثلث ووصية من غير لو كان الموصي شيئا معناه كان مرجع الوصية بمقدار ما يساوي قيمتها من الثلث فهو انما كان الثلث  
 ركز الوارث بعد كل كلمة ديبار وكانت بعض الثلث انما الاشكال في ان هذا ونحوه هل يرجع الى الوصية بحسب شاع من الثلث حتى ان النافذ منه  
 بنقص من الموصي به على حسب النسبة لانه لو وصي ربع الثلث مثلاً لانه لا يرجع الى ذلك بل هو كل مضمون في الثلث حتى لو لم يبق منه الا مقدار ما كان  
 ذلك فنقد الوصية فيه وجهان منشا وان الكلي يملك في الخارج لا على جهة الاشاعة على وجه شمله وعمومات الوصية مثلاً وان لا يملك الا على جهة الاشاعة  
 الا ما خرج بالدليل كبيع الصانع من البصرة بناء على خبر الاطمان وداود بن عبد الله بن ثعلبة بن ابراهيم الاشاع في بيع الشارع الاشاعة وكذا الشاة مثلاً  
 في الزكوة لكن الامر الوصية واسع فلا يجد فالبها للثقل على هذا الوصوف قد تقدم مخبر هذه المسئلة في باب الزكوة والبيع واخره وامل وامامنا  
 ذكره من الزيادة المتجدة في مقدمان المفهوم عرفاً من الوصية بالثلث مثلاً لانه مصدر عند الموت الذي هو محل الانقضاء وانقضاء مصدر اذ قبله  
 لا يقتضي قبيل ذلك ومن فرض قيام القرائن على ذلك خرج عن محل البحث كالوصح بذلك بل فلا يشهد لما قلناه ما قابله النص في القسوس انه  
 لو وصي ثم قلنا قال او جرح جرح كانت وصية ماضية من ثلث تركته وشه لا يشهد لانه اذا كان ذلك خطأ بل الجماع يمكن ان لم يكن يحصل عليه في خبر محمد بن  
 قيس فلت لا يجرى جرح اوصى لرجل بوصية من ماله ثلث اربع فضل الرجل خطأ يعني الموصي ضال بما جاز هذه الوصية من ماله رتبة وفي المرسلة عن  
 ابي عبد الله انه سئل عن رجل اوصى ثلث ماله ثم قلنا فقال ثلث دينه داخل في وصية وفي خبر محمد بن قيس عن ابي جعفر انه سئل ان قال قصبة المؤمن من  
 في رجل اوصى لرجل بوصية مغلوبة غير مسماة من ماله ثلثا او ربعاً او اقل من ذلك او اكثر ثم قلنا خطأ الموصي خودي وقصبة وصية ما تنقل من ماله  
 كما اوصى في خبر السكوني عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين من اوصى بثلث ثم قلنا خطأ فذلك دينه داخل في وصية وفي خبر محمد بن استحقاق الدين  
 من بعد الوصية التي قد حوت النصوص باخرها من ثلثها ابقه بل ربما اشكل بذلك ما سمعنا من اطلاق الاحباب كون العبرة بالثلث عند الوفاة  
 باعتبار اواخر استحقاقها من الموت لكن قد عرفنا ان اطلاقهم ذلك انما هو بالتسبيل الى وقت الوصية يعني عدم العبرة بالثلث حاله على انما كان استحقاق  
 الدين المتزوجة بمقتار الموت مثل عليه ان من الثلث وقت الوفاة نعم ذلك كل في دينه لخطا الذي قد صرح فيما نضاه ونفى بل قد يشهد لها الاعتراف  
 مصافاً الى ذلك ضرورة كونها عوضاً عن نفسه لقيمة للثالث فخلقه بها الشد من يعلق ولا يفر ولا يدخلها الشارع في امواله وعلى جهاد بونه في  
 وصاها بل ربما كان ذلك هو الوجه في دينه العدا ابقه وان قلنا ان الواجب في القصة الذي هو غير قابل للعقل الابن والوصية بل كن لو بسوء الوارث  
 واراد الصلح بالدين تغلف بها الوصايا والديون لا تخاف من الحقيقة ابقه عوض عن نفس الموصي فتمت لفتعلق بها الوصايا والديون مصافاً الى ذلك  
 الاستقصا في خبر عبد الحميد سئل بالحسن الرضاء عن رجل قتل وعلبه من واخذ اهل الدين من فائله اعلمهم ان يقضوا الدين قال نعم قلت وهو لم  
 يتركه قال اما اذا اخذ الدين فعلمهم ان يقضوا الدين وفي خبر محمد بن ابي الحسن في رجل قتل وعلبه من واخذ اهل الدين من فائله اعلمهم  
 ان يقضوا دينه قال نعم قلت وهو لم يتركه شئنا قال اما اخذ الدين فعلمهم ان يقضوا دينه بل هو صريح في خبر محمد بن ابي الحسن وهو مجموع فقلت  
 فان هو قتل وعلبه من فائله على الدين فعلى من الدين على اولى ائمن من الدين او على اهل الماسكين فقال بل يفرق وادب من دينه لعلهم  
 اولياءه فانه احق بدينه من غيره وهو مع صلح بوفاء الدين من دينه في الممد في دينه المذكوراه من الوصية في ذلك من هنالك يفرق المشهور بين  
 الدينين بالنسبة الى تعلق الديون والوصايا بل قبل انه قد حكى اجماعات على ذلك وانما يخالف فيه الا ما يهمل كلام ابن ادریس في باب قضاء الدينين  
 المبني وهو واجبه في مقابلة النص نحو ما في بعضه في المقام من الاشكال في ذلك بناء على المشهور من الواجب في العمد بالقصاص من احد الا مربي  
 ذلك والدين كما عن ابي علي الشافعي ضرورة ان ذلك كله لا لاجها في مقابلة النص الذي قد عرفت اتفاق الاصحاب الا التاد على العمد بل نفع  
 الثاني في باب الدائيات ان ما يجب على الميت بعد موته كما اذا قطع راسه وهو ميت فانه فيه مادة ديناً في حكم ماله وانه لا تعلق للوارث به بل يرجع عن غير  
 الرمي نحوها ما يصل اليه الوارث وان كان عليه من ماله ولو لم يبر من ذلك كله يعلم ان جميع ما يوزع عوضاً عن نفس الميت ودينه في حكم ماله وكذا ما يقع  
 شبيكة بعد موته لمكان وجود سبب قبيل الوفاة وقد ظهر بذلك كالحال في المناقشات المزجورة التي حرمها الواحدة على اهلها من سائر الديان  
 اما خبره ونحوه خصوصاً المناقشة بالنسبة الى التمسيد المتجدة بعد الموت قبل قبض الوارث فان من المعلوم دخول النفس المزجورة على الموصي له و  
 الوارث بذلك من غير فرق بين كون الموصي عينا او جرحاً امشاعاً اذ فرض نقصان الثلث لا ينفك المزجور عن خروج العين الموصي به وليس له  
 من وقت الوفاة في المتن ونحوه الاشارة الى ذلك بل هو مبني على ما هو الغالب من اتحاد وقت الوفاة في المتن ونحوه والتفسير بعبارة تركه للث



[illegible]

جامع المقاصد  
في حكمي فقهين  
مفاضل في فقه  
عبد الحكيم  
الشيخ المشايخ

وَأَرْسَلْنَا  
مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا  
فَآمَنَ بِهَا  
بَنُو إِسْرَٰءِيلَ  
فَآتَيْنَاهُمُ  
الْبُرْدَ وَالْأَقْنَ  
فَآمَنُوا بِهَا  
بَنُو إِسْرَٰءِيلَ  
فَآتَيْنَاهُمُ  
الْبُرْدَ وَالْأَقْنَ  
فَآمَنُوا بِهَا

الذي اخرج عن ملك الوارث او كل ذلك لعدم ادلة الوصية والخبرين السابقين بل يمكن جوازها في مال الاطفال مع عدم المفسدة  
 ان لم يكن لهم مصلحة بناء على جواز ذلك للولي الاجباري والفرض انه قد اذن للوصي في ذلك وبه يفرق بين ما اذا لم يوص به ملك  
 بل انصرف على جعل وصي عليهم فانه يجوز له المضاربة بما لهم لنفسه ولغيره لكن مع المصلحة بخلاف ما اذا نص الولي على ذلك فانه يكتفي  
 فيه بخ عدم المفسدة فلا يباس بكثرة المضاربة وقلتها واطلاق الاصحاب في المقام والمضاربة انما هي لبيان معنى الوصية على الوجه الذي  
 عرفنا رد على ابن ابي ليلى وابن ادريس القائلين بطلانها سواء كان الوارث صغيرا او كبيرا اجازا ولم يخرج كما يؤول الى ذلك اختلاف بعض  
 ذلك كما اعترف به ابن فهد في مذهب علي حقه والمقصود ما عرفت فاقوه بعض الناس من هذه العبارات المختلفة اشد لخلوفاً و  
 اثبت منها ما جاهد بدا مخالف الاصول والضوابط وصح المضاربة من الموصي بالزكوة وان لم يجز الوارث وجعلها لازمة عليهم في غير  
 محله كما لا دل عليه اذ ليس الا خبران السابقان ومضمومهما ما عرفت ما هو غير مخالف لشي من الاصول ضرورة جواز مضاربة  
 الوصي بمال الطفل مع المصلحة وان لم يوص اليه بذلك فكيف اذا وصي له نعم فدل صورة الوصية باعتبار المفسدة لا الصلحة  
 وهو شق خارج عما نحن فيه فمجرد فانه يظهر لك ما في كلام جماعة كما انه يظهر لك عدم تحريم هذه المسئلة في شيء من كلماتهم وفي  
 شيء وهو ان الظاهر كون المضاربة واقعة من الوصي باذن من الموصي لان اجازتها قد وقع من الموصي ضرورة عدم ثبوت  
 الوصية العقدية في غير التملك على حسب ما عرفت في تقريرها ناعا يتوهم ان اللفظ الموجود في الخبر نفسه مضاربة  
 في غير محله خصوصاً ولم يكن مال للطفل في ذلك الحال ضرورة ان المراد المال الذي يكون له بالارث منه ومن هنا قال  
 من اجل ان اباه قد اذن له في ذلك وهو حي وهو كالصبي في عدم كون ما وقع منه مضاربة وانما هو اذن فيها ودعوى مشروعية  
 الوصية بها على نحو الوصية التملكية واضحة الفناء لعدم الدليل عليها ودون ما يشهد لما قلناه قول المصنف وغيره ولو اوصى  
 بالمضاربة الظاهر في ارادة العهد بها الا انشاءها على الوجه السابق كما هو واضح والله العالِم ولو اوصى بواجب مالي  
 وغيره اخرج الاول من الاصل لانه كالدين نصا وفقوى بل الاجماع يقتضيه عليه وعلى ان ذلك الحرج الواجب للنصوص  
 الدالة عليه بالخصوص واما الثاني فيخرج من الثالث حتى لو كان واجبا بدنيا على ما صرح به في مع صدقك ومحكي الكتاب  
 بل في الربا من انه لا خلاف فيه من سيرة اميرال مسلمات لعدم كونه من الدين الذي يخرج من الاصل وعدم دليل على تنزيل  
 منزلة نفي على الاصل انما اذا وصي به بمثل ادلة الوصية وانما يخرج من الثالث لكن في كونه وصي مع صدق بعضهم ان الواجب  
 البدني يخرج ايضا من الاصل كما في ان لم يوص به بل لعل ظاهر المصنف هنا والتابع والغيب وروعه هاما اطلق فيها الواجب  
 الخارج من الاصل وهي عشرة كتب واكثر على ما قبل بل نفى عنه الباس في سبل فدل بطلان اطلاق الدين على الصلوة في غير حال  
 من الاختيار منضما الى ما ورد في الحج ان دين الله احق ان يقض ويشمول الدين للنفذ وغيره مما هو على ضرورة اندراج من  
 كان مشغول الذمة بصلوة او غيرها من الاعمال باجامة ونحوها فيه واحتمال اختصاصه بما اذا كان مشغول الذمة بمثل ذلك  
 لغیر الله اما له فلا واضح الضعف خصوصاً بعد ما سمعت من ان دين الله احق ان يقضه فالمخبر ان لم ينعقد اجماع على  
 خلافه الحاق الواجب البدني بالمالي في الاخراج من صلب المال اذ لم يكن له ولي يخاطب به بما يهون المولى عليه من صوم  
 او صلوة والاخطوب هو به ما لم يوص المبت باخراجه من ثلث من غيره فرق في ذلك كله بين ما فانه يتصرف بهدونه وبين  
 ما تمكن من قضاءه وعدمه بعد فرض حصول شغل الذمة به على وجه لو تبرع به متبرع او استوجر احد عنه ميت ذمته  
 ولا مدخلية الحكم التكليفي في الوضعية فقد ينفي الاول ويثبت الثاني نعم لو كان على وجه لا تشغل ذمته به اصلا  
 ولم يصح ناذية المولى ولا التبرع له عنه فضلا عن الاخراج من صلب المال او ثلثه كل ذلك بناء على عدم اشتراط المباشرة  
 في الواجب البدني وانه يصح وفوقه في الجملة عنه او من المولى والمبرع فضلا عن المستاجر او ما بناء على اشتراطها وانه  
 لا يصح الا من المولى عليه او من المولى المتخرج عدم الاخراج من المال ضرورة حصول الفرق بين ذلك وبين الاعمال  
 التي اشغلت الذمة بها باجارة ونحوها كما هو واضح وعلى كل حال فبناء على عدم خروجه من صلب المال يجب على المولى عليه الكوفة  
 بما فانه من صوم او صلوة او اعلام المولى بذلك ان كان ولا يجب عليه شيء من ذلك وجهان اقواهما الاول ضرورة  
 انه يمكنه من ناذية الحق وبراء ذمته ودفع الضرر الاخرى عنه وربما استدله بقول الوصية حق على كل مسلم ولكن لا يخفى  
 ما فيه من التجسم المعلوم عدم ارادته ولو لم يلاحظ ما سبق الخبر له وكيف كان فقول المصنف وغيره جواز الشرط السابق  
 في المتن فان وسع الثلث على الجميع وان قصر لم يخرج الوارث منه بالواجب من الاصل وكان الباقي من الثلث غير مناف لما  
 ذكرناه ضرورة ارادته ما لو اوصى بالواجب وغيره من غير تعرض للاخراج من الثلث وعدمه فان وسع الثلث على الجميع  
 ضرورة عدم الفرق بين الواجب وغيره في الاخراج منه بعد فرض سعة لا ينعى عدم الوصية به يكون كاصل المال بالنسبة  
 الى الواجب واما اذا قصر عنها فلا ريب في اختصاصه بالنسبة التي لا تنفي الا كونه خروجه الواجب من الاصل لان  
 الفرض عدم ابعاده باخراج الجميع من الثلث وكان قاصداً فان الذي صرح به في غير واحد اخرج الواجب ولا نذر ان كان هو

مشاخر في الوصية ثم يخرج غيره من بعده الأول فالأول ان كان بل صرح غيره واحد بمساواة الواجب الثاني  
 له في ذلك انهم بمعنى انه لو وصى بالواجب البدني وغيره من الثلث اخرج اول الواجب وان كان مشاخر اثم غيره  
 الاول فالأول ان كان بل بما ظهر من بعضهم في الخلاف فيه فضلا عن الأول لكن في مع صد لا فرق بينه وبين  
 سائر الوصايا التي ليست بواجبة بانه يبدأ بالأول فالأول ان كان قد وصى بجاهلية الخ ثلث يمكن ان يكون دليلهم  
 على ذلك مضافا الى اهمية الواجب من غيره صحيح معوية بن عمار قال ان امرأة من اهل مانت واوصت الى بثلث ما لها  
 وامرث ان يعق منها ويتصدق ويخرج منها فنظرت فيه فلم يبلغ فقال ابدء بالحق فانه فرضه من فرض الله سبحانه  
 وتجعل ما بقي طائفة وطائفة في الصدقة فانه وان كان مورده الخ الا ان التعليق فيه فاض بتقدم البدني وحيد  
 يكون الصحيح المزبور دليل على القسمين والاضاف ان ان تم الاجماع عليه كان هو الحق والا شكل بالنسبة فيما ياتي  
 من الاستدلال على ما تطابق عليه النص والقوى من تقدم الأول فالاول بما يقتضي عدم الفرق في ذلك بين الواجب  
 وغيره فيبطل المشاخر لعدم متعلق له فان كان واجبا ~~مخرج~~ مخرج من اصل المال وان كان بدنيا بطل بناء على عدم خروج  
 الا من الثلث اذا كان قد وصى باخراجه منه واحتمال ان ذلك حكم شرعي وان كان قصد الموصي على خلافه للصحيح المزبور  
 المحتمل لكون الوصايا غير مرتبة وان المراد منه الترجيح بذلك في فائدة الصعوبة ضرورة اقتضائه عدم قاعدة تبعية  
 الاعمال للنبات والعقود للقصود وغيرهما من القواعد المحكمة في سائر المقامات وعلى كل حال يخرج غير الواجب من الثلث  
 ويبدء بالأول فالأول وكذا لو كان الكل فبر وجهه الأول فالأول حتى يستوفي الثلث وتبطل المشاخر مع فرض عدم  
 اجازة لان الوصية صادرة أولا فاذة لوفوعها من اهلها في عملها وهكذا ما بعدها الى ان تبقى المشاخر بلا موضوع  
 تعلق به فتخص بالبطال والخبر حرام عن ابي جعفر في رواية وصى عند موته وقال اعطوا فلانا وفلانا حتى ذكر خمسة  
 فقطرت في ثلث فلم يبلغ اثنان فبقي المالك الخمسة الذين امر بعتهم قال ينظر الذين ستماء وبدء بعتهم فيقومون  
 وينظر الى ثلث فبقي منه اول شئ ذكر ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وان عجز الثلث كان ذلك  
 في الذي سقى اخيرا لانه اعطى بكذا يبلغ الثلث لا يملك فلا يجوز له ذلك معصدا ومخيرا بعدم الخلاف  
 المعتمد بين الاصحاب فيه كما ان استثناءه على التعليق يدفع احتمال اختصاصه بما فيه فالحكم في الاشكال  
 فيه من غير فرق بين العتق وغيره ولا بين وقوع الترتيب في زمان واحد وعرض زمانين متباينين كصدقة  
 وعشبة خلا فالشيخ والاسكا في حيث قدما العتق وان تاجر للوفيق عن ابي عبد الله عليه السلام عن  
 رجل حضر الموت فاعطى غلامه ووصى بوصية وكان اكثر من الثلث قال يرضى عتق الغلام ويكون الغضا  
 فيما بقي وغيره مما هو ظاهر في التخيير المقدم على الوصية بخلاف ولا اشكال لا الوصية التي هي محل العتق  
 ولا بن حمزة حيث جعل الوصية المشاخرة المتباينة زمانها عن الاولى ناسخة لها ومقتضية للرجوع عنها للضعف  
 ان ابن ابي اوصى بثلث مضافا فاجتمع اخذ فقال خذ ما حزن ثلث فانها اقل قال وان ثلث وهو مع خلوة  
 عن تقصيله ضعيف فاذا لشرائط المحبة فضلا عن ان يصلح معارفها لما عرفت فلا بأس في جملة على ارادة  
 الوصايا الخ بالتضاد ونحوه يعلم عدم قصد الموصي ارادتها جميعا بل يعلم كون المراد واحدة منها ولا مرتبة  
 في ان الحكم المشاخر كما هو واضح في ذلك ما لو وصى لشخص بثلث او لاخر بربع ثانيا ولا اخر بثلث  
 ثالثا ولم يخر الورثة اعطى الأول لمصادفة الوصية له ثلث الموصي هي ممكنة في الفرض عليها اذ ليس للموصي الا الثلث  
 بعدم اجازة الوارث المتوقفة صحة الوصية له ثلث الموصي هي ممكنة في الفرض عليها اذ ليس للموصي الا الثلث  
 الذي قد تعلقت به الوصية الاولى فلم يعلم رجوعه منها فيستصحب حكمها وما وقع من الوصية بالربع والثلث  
 بعدها اعم من ذلك قطعا وكذا الوصى بنصف ولاخر بثلث وثلث بربع او للاول بجميع المال ولاخر بثلث  
 لثالث بنصف فان الاول يعطى في الجميع الثلث ويبطل الزائد مع عدم الاجازة لما عرفت من البدء في مثل ذلك  
 ما لو وصى لشخص بثلث او لاخر بربع ثانيا ولاخر بثلث ثالثا ولم يخر الورثة اعطى الأول لمصادفة الوصية  
 له ثلث الموصي هي ممكنة النفوذ وبطلت الوصية لمن عداه بعدم اجازة الوارث المتوقفة صحة الوصية في  
 الفرض عليها اذ ليس للموصي الا الثلث الذي قد تعلقت به الوصية الاولى فلم يعلم رجوعه منها فيستصحب  
 حكمها وما وقع من الوصية بالربع والثلث بعدها اعم من ذلك قطعا وكذا الوصى بنصف ولاخر بثلث  
 لثالث بربع او للاول بجميع المال ولاخر بثلث وثلث بنصف فان الاول يعطى في الجميع الثلث ويبطل  
 الزائد مع عدم الاجازة لما عرفت من البدء في مثل ذلك بالأول فالاول وما عن بعضهم من ان الاخبار في هو  
 مفروض المتن رجوع عن الاول واضح الضعف بعد الاطالة بما قد تناهوا بل قبل ان غير معروف الفائل بل عن

ملاب

وعلى كل حال

عن التحرير وغيره نسبة اصل الحكم الى علمائنا ثم لو اوصى بثلاثة الواجب اليه الواحد وبثلاثة كلك لآخر كان ذلك جوا  
عن الاول الى الثاني للضاد في متعلق الوصية الذي قد فرض اتحاده واختلاف الموصى له فليس الا الرجوع نحو الوصية  
بعبين مخصوصة لزيد ثم الوصية بها نفسها العمد واما لوقال ثلث مالي لزيد ثم قال مالي لعمرو لم يكن رجوعا لعدم العلم  
والظن بالاتحاد اللهم الا ان يكون عرف او قرينة تدل على ارادة الثلث الرجوع من ذلك فانه يكون رجوعا ايضا  
كما انه لو كان عرف او قرينة نقضوا ان المراد من ثلثي لو فرض الاقتصار عليه في الوصية ثلث المال لا اله  
لم يكن رجوعا ايضا كما انه لو كان عرف او قرينة نقضوا بان المراد من ثلثي او فرض الاقتصار عليه في الوصية ثلث المال لا اله  
الراجع اليه خاصه لم يكن رجوعا لعدم الضاد مع بل يعطى الاول ثلثه الراجع اليه الذي صادفه الوصية الاولى ويتوقف  
في الثانية على الاجازة لكن المعرف بين الاصحاب انه باضافة الثلث الى نفسه يكون رجوعا بل من خلاف الشيخ ان اجماع  
الفقيه واجازهم عليه كما عن برنسبه الى علمائنا بل عرف برباطه في معصدا من المذهب والمختلف والامتناع من ان  
ليس رجوعا لعدم الضارحة في ارادة ثلثه الراجع اليه اذ هو ما دام جابجا جميع المال في قبضته ومنسوب اليه ضعف  
ضرورة كفاية الظهور في الرجوع كالضريح لصلو اوجه كل منهما القطع الاستصحاب ودعوى عدم الظهور ايضا  
ضعيفة ومع تسليمها فالامر سهل ضرورة رجوع النزاع الى مفهوم عرفه بخلاف باختلاف الازمنة ولا يمكن  
وقد ظهر لك من ذلك ان موضوع المسئلة الاولى التي قلنا ببدء بالاول فالاول فيها تعدد الوصايا مع عدم الضاد  
بينهما وان اشنع العمل بها جميعها لقصور الثلث او المال بخلاف الثانية التي قلنا ان الثانية تكون رجوعا عن الاول  
فان موضوعها للضاد ان اللذان لا يمكن جمعها في الخارج في حد ذاتهما لا للقصور كما هو واضح ولعل هذا الذي مما  
في محكي ترك من شيق ذلك قال دما هو جد في الكتب انه اذا اوصى للثلاث بوصية ثم اوصى باخرى فان امكن العمل بهما  
جميعا وجب العمل بهما والا كان العمل على الاخير دون الاولى واما اذا اوصى بشي ولم يذكر الثلث ثم اوصى بشي اخر  
لم يذكر الثلث فان مذهب اصحابنا ان بديه بالاول فالاول ويكون المقصود ان لم يبين الثلث داخل على من ذكر اخيرا  
لا يملأ اوصى للاول ما قال اوصيت له بشي وكذا الثاني والثالث فقل ان ثلثه يبلغ مقدا جميع ما ذكره ولم يقلع الاول  
ما اوصى بهم وكذا الثاني فلو علم انه قد استوفى ثلث ماله لم يوص له بوص بعد شي اخر فاذا استوفاه يكون التقضا  
على من ذكره اخيرا فهذا الفرق بين المسلتين فلا يظن ظان ان المسلتين واحدة وان بينهما تناقضا وان مذهب  
اصحابنا ان الوصية الثانية نافذة للاول في جميع المواضع التي اعزها الطنبية بعد ذلك واطال لكن لا يتحقق عليك ان ما  
ذكرناه اجموده بل ما ذكره من ان الوصية لم يرد الا الوصية بمقدار ثلثه وان اشتبك في سبعة واضح المنع كما ستعرفه  
انشاء الله تعالى وعلى كل حال فلا يتوهم هنا اعمال قاعدة الاطلاق والتقييد والتخصيص في المقام حتى يتجه  
انه لو اوصى بثلث المال ثم جميعه او بالعكس تخسيس الجميع بما عدا الثلث فيعطى ذو الجميع مع الاجازة للثلاث  
لو كان مانحرا اما لو كان هو المتقدم فقد له ثلث وتوقف الثلث الثاني والثلث الموصى به للثالث على الاجازة ولو قال  
ثلثي لزيد ثم قال جميع المال لعمرو توقف الوصية الثانية على الاجازة وكذا العكس ولا يكون رجوعا عن مقدار  
الثلث لانه بما عرف به يكون المراد من جميع المال ما عدا ثلثه الى غير ذلك مما ينفرع على هذا التقدير لكن الذي يظهر  
عدم مراعاته للفهم العرفي في امثال المقام عدم التقييد والتخصيص وانه كالحاص او المتعبد بعد حضور وقت العمل بالعام  
والطلق او كالاخبارات التي لا يجوز نخوذ ذلك فيها بعد الفراغ من الشاغل بها لان وقت حاجتها حال وقوعها او لان  
المراد بها انشاء تملك ومثله لا يجري فيه الاطلاق والتقييد او لغرض ذلك واما احتمال التزام الاصحاب ذلك  
كله فيما سمعت وغيره فانه ما به ملاحظة كلامهم ومن الغريب بعد ذلك كله ما وقع للكر في المقام من ان  
الثلث لا ينما عرفه يكون المراد جميع المال ما عدا ثلثه الى غير ذلك مما ينفرع على هذا التقدير لكن الذي يظهر  
عدم مراعاته للفهم العرفي في امثال المقام عدم التقييد والتخصيص وانه كالحاص او المتعبد بعد حضور وقت  
العمل بالعام والطلق او كالاخبارات التي لا يجوز نخوذ ذلك فيها بعد الفراغ من الشاغل بها لان وقت حاجتها حال  
وقوعها او لان المراد بها انشاء تملك ومثله لا يجري فيه الاطلاق والتقييد او لغرض ذلك واما احتمال التزام  
الاصحاب ذلك كله فيما سمعت وغيره فانه ما به ملاحظة كلامهم ومن الغريب بعد ذلك كله ما وقع للكر في  
في المقام من ان الثلث الاصل في الوصية ان تكون نافذة فيجب حملها على ما يقتضيه النفوذ بحسب الامكان واما  
تكون الثانية نافذة اذا كان متعلقها الثلث الذي يجوز للمريض الوصية به فيجب حملها عليه كما يجب حمل اطلاق مع الشريك المضاف  
على استحقاقه حلا للبيع على معناه الحقيقة مرجع فيحقق الضاد في مثل ما لو قال اوصيت ثلث لزيد وثلث لعمرو فيكون الثاني نافذ الاول  
فقد قدم واولى منه ما لو قال ثلث لزيد ثم فرع عليه انه لو اوصى لزيد بثلث لعمرو بربع والديك وانفسك الا ان يكون الوصية الاجرة وافعة بالاول







کتاب

[illegible]









کتابخانه

يُجَادَرُ مِنْهَا دَمْتُ وَجِيهَةٍ وَلَا فِي الصَّبْرِ بَرَاءَةٌ بَيْنَ الْمُضْجَانِ وَالْمَرْثِ وَالْمَا حَكَ سَمَرُ الْفُلَانِ يَبْذُرُ مِنَ الْجَارِدَةِ وَالْمَرْءُ إِذَا دَامَ الْخَالِمُ لِلْمَسَاوِلِ وَالْجَحِيمِ

[illegible]



[illegible]









الملك على الملك  
من قوتها في  
الملك على الملك  
من قوتها في

مختلفة من سائر الملكين هذا واقع بعد الذي سمي قال المارون ان يزيد واعلى الذي سمي ذلك فان لم يجدوا لغيره من من الناس ما لم يكن ناصبا وما ولدنا كما  
 فبن لم يكن اوصى به الموصي وهو غير من المثل ان ان الظاهر الفرق بل ما في المثل اني بعد الحكم من ذلك والناشئة بضعف الاجزاء بذلك وعن ابن البراج انه  
 به بل اختار الثاني المصنفين والشهد به من قوله ونحوه فترفع فلكل من ومع الناس يكون حكمه ما لو تعد من الموصي فينا الوصي وادخل المصنف  
 هو من الاجزاء وفي مقابلة النص فقدم في المبدأ الناصب في كتاب الطهارة وكيف كان فلو قلنا مؤمنة لاختارها ولا خيار من بعده ولا خيارها الايمان او  
 نحو ذلك من الطرق الشرعية فاعتقها ثم كانت بخلاف ذلك اجاز من الموصي بل بخلاف اجده كما في الزيادة لقاعدة الاجزاء في نحوه مما ان المزمع بل اجده ونظره  
 للوصي من جعل الوصي بنسبة مؤمنة عارضة فظا اعتقناه بأنه غير شاذ فقال المأخوذ من ذلك مثل جعل الشري اخية على انها سبينة فوجدناها من ذلك  
 الرابع في الوارثين في ذمة من معين فلم يجد له المصنف شيئا فاما بالزيادة قطعا عدم المقتضى حتى لو لم يكن له الوارث او غير بل لو لم يكن من ذلك المثل بل يجب  
 بل قد يشكل جواز ذلك فضلا عن عدم وجوبه بعد كون الوصي من نعم لو بذل صاحب الرتبة بان رضى بالتمتع بالزوجة هو ما امكن الوجوب ح وموافق عن  
 الفرع من الذي ظهر من حكم ترك الشراء وموقع وجودها بالمعين له فان ليس من صرف في وجوه البراءة على طريق المصلحة مال الدنيا بل لا معنى لرجاء الى  
 الوارث بعد خروجه من الوصية وتعدادها بعد من كونها ممكنة في حد الفاعل مال الوصية لا يطلها بحيث يرجع الى الوارث ولعل الاولى اجزاء بشرط  
 له ودية فغير من وجوبه ان يكونه اقرب الى الوصي وان كان الاقوى عدم وجوب ما عدا ذلك ولو توخى فلم يجد لها ذلك ولكن وجدها ما قل من انتم اللوازم  
 بها اشتراها واعطى ما بل بخلاف اجده فيه لقاعدة عدم سقوط الميسر بالمسوق ولا مكان دعوى كونه راد الموصي في هذا الحال ولا غير الا في الكلام في قول  
 وغيره بل قبل ان لا خلاف فيه دفع اليها ما بقي الظاهر في وجوب ذلك عليه وان لا يجوز صرفه في غيره من وجوه البراءة ولا في اقرب الى الوصي ولو توفى سماعة سئل  
 ابا عبد الله عن رجل اوصى ان ينفق عنه نسمة من ثلثة عسامة درهم فاشترى الوصي بافل من ختماء درهم وفضل فضله فاشترى في الفضلة قال تدفع الى النسمة من  
 قبل ان تنفق ثم تقضى عن الميت المحول على عقد الموصي ولو تبرع به رجل دخل السلم على الوجه الصحيح فلا يكون ترك الاستقصاء الاطلا على العموم ومع السلب  
 بظاهرها نقا الاضطرار على عدم الجواز الا مع العقد ونجما للعموم من بدل عليه وسامعة وان كان واقعا الا انه نقه فيكون الخبز من الموتى الذي قد غنا من  
 حجة في الأصول على انه مخير بالاشهر وعدم الخلاف ولعل في قوله قبل ان تنفق اشارة الى ما ذكرناه من قرب ذلك الى الوصي باعتبار ضرورة دفع بقية ما  
 اليها بمنزلة شرائها بالنسبة المعين فاجبنا **الفصل الرابع في الوصية** ويشترط فيه الوجود حال الوصية فلو كان معدا لم يقع الوصية بل لا  
 لميت ولو لم يكن ربه فبان من عند الوصية وكذا الوصي بالعمالة المارة في الزمان المستقبل او لم يوجد من الاذلة فان لا خلاف في ان من ذلك بل من  
 جميع الحيوان كما قال عليه لاهل المصنف في تخصيصه بالنسبة من اطلاق الوصية في الكتاب والسنة على الوصية الموجود على ان المراد هنا الوصية فاعرف  
 كونها الملتزم من وصية المعدم وليس له ان يملك ولا يملكه ضرورة كون الملك من الصفات الوجودية التي لا تقوم بالمعدم بل لا يتصور قيامها فيه بل اجب  
 ملك المعدم الى الملك بلا مالك وما ثبت في الوقف من صحة على المعدم تبع الموصي فلما لم يمتعه جعل الشارع عقدا للوقت سبيل الملك المعدم بعد وجوده فالوقف  
 ح كافي لاجزاء العلة الثانية في بقاء الملك لان مال المالك وجوده كاشفا عن تحقق شرطه مع الموجود من اول الامر وهو معلوم المطابق  
 وهذا شرط لان مانع عقلا ولا خلا من شرع الشارع لكان ان شره لا يثبت الملك للوجود مادام موجودا على وجهه بغير نقل عنه الملك بموته وتلقاه الاخر من الواضحة  
 من الوقوف عليه خلاف قياسنا في اسباب الملك ولون الشارع شرع الوصية الفلبيكية على هذا الوجه يمكن باس في ملك المعدم لمطابقة الوجه المبرور  
 اتم بيت ذلك من الشارع فيما بالثابت خلاف قياسنا على قياسنا في اسباب الملك بخلافه والبيع والصلح كما لا يخفى على من لاحظ ادلتها ولو سلم فالبينة تحمل  
 اطلاقها ذلك لان الاجماع يقتضي كون المدة الوجودية في مسمى من اشكال المسمى من الاختيار في ظرف الوقت من صلاحية المعدم للملك نعم الموجود  
 مع ان الوصية اخف منه كما هو واضح في لاحظ احكامها في غير محل المسمى من وضوح الفرق بين المعاصين ولا طاعة ولا مكلفه في الشهادتين في الفرق بينهما  
 بهما لا يرجع الى المصل فلا حظ ولا ممل في العتق ما عرف ولا يرد عليه المعدم لو كان الفلبيكية والملك لا يمكن فلو للملك مع ان الاجماع يقتضي على صحة الوصية  
 بالعدم منها وصيغة على جواز بيع القار ونحو ذلك مما هو من ملك المعدم لا نأفون بعد الفرق بينهما بالاجماع ونحوه انه يمكن منع تحقق الملك في ذلك  
 حقيقة بل اقتضاه ان اهل الملك والاستعداد له على حسب ملك القاء الملك الارض ومالك المتفعة لملك العين فهو من ملك ان يملك لا انه ملك حقيقة  
 بل بالاسباب المزبورة استحقاق ملك المعدم بعد وجوده لان مال المعدم حقيقة ولو ان ثبت في الوصية صلاحيتها لغيره في ذلك الموصي كما ثبت  
 صلاحيتها في الموصي قلنا به لكن لم يثبت في الثالث خلاف كما عرف في هذا كذا في الوصية الفلبيكية اما الوصية العهدة فالزم بقصد الموصي ان يملك  
 فيها فلا جد ما من صحة المعدم بمقتضى بعد الميت في اعطاء شيء وقصد ونحو ذلك بل يتولد من زبده مثلا لان اشتراط الاستحباب الموصي في الموصي  
 من قبل بغيره في تعليمه وهو من على الفلبيكية التي هي احد العقود كما سمعنا سابقا والله العالم وعلى كل حال فليخلق شيئا في ان تقع الوصية للجنين والوارث  
 بل الاجماع يقتضي على كل من ملكها من غير ان يملكها في الملاك الوصية في الكتاب والسنة وخصوصا في كتب المعبر من المستغنية الدالة على جواز الوارث  
 للوارث فمما في العالم من منع جوازها للوارث مطلقا اذ لا يخرج من الوارث من اضع الفساد كوضوح حمل ما ورد في اجازنا بما وافق ذلك على المتغير من  
 نحو ما من تفسير القاضى من غير ان يصير احدنا في قوله في كسح قال هي منسوخة نسخها ابنة القاضى في الوارث او على اذلة في الوجوب دون الاستحباب  
 او يجوز اضع الغنم من سلمان سالت ابا عبد الله عن رجل اعزى لوارث بدين في ربه فقال لا تجوز وصية لوارث ولا اعزى له من الحمل انما اذلة في  
 الوصية والابا على ذلك كما في النبوي المروي عن تحف العفلى انه قال في خطبة الوداعي انها الناس ان الله قد قسم لكل وارث نصيب من الوارث ولا يجوز  
 لوارث باكثر من الثلث وكذا اضع الوصية للذي لو كان اجنبيا وقبل لا يجوز مطلقا ولكن لم نعرف القائل منهم من خص الجواز بزيادة الارط والاول اشبه بالاول

وعنه ما

غيره بل

الاول دعوى ما بل عن الخلافة في الوصية للحري برقة خلاف اظهره المنع فكان حاصل غناؤه المنفصل بين الذي الحري فالاول يجوز له الوصية مطلقا او  
 الثاني لا يجوز مطلقا وموقوف الشئ في الخلاف وابن اديس في رد ومولد الاقوال في السلسلة ويدل عليه في القول مضافة الى غير الخلاف المزبور قوله لا يملك  
 الى قول ان يبرهم بناء على انه من البر اولى بالجواز منه وعموم الوصية واطلاقها وما دل على وجوب انفاذها وحرمة تبديلهما وانما على حسب اوصي الموصي  
 المستفيضة المشتملة على انفاذ الوصية ولو كان الموصي يهوديا او نصرانيا وغير ذلك وفي الثاني انها مودة وذل من الله عنها بقوله لا تجد قوما يؤمنون بالله  
 واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم وابنائهم ومهاتهم وعلم الغرض بين الانعام وغيرهم اذا كانوا حريين وقوله نعم انما بينكم الله بين الذين  
 قالوا له الى قول ان تولوهم مضافة الى مفهوم الآية السابقة وما عايشه من الوصل في تلك النصوص باعتبار ظهوره في ان المحرقة اولا الجواز الموقوف على التصريح  
 ولو كان الحري جازيا كان اولى بالذكر لان الحري غير قابل للملك لانه وما معه ملك المسلم لانه لو صححت لوجب تبنيها وهو مناف لما دل على اخذ المال من  
 الحري لكن قد بان في منع كون الوصية التي هي عطية بعد الموت معاملة للميت التي هي عطية حال الحيوة مودة وتولية وروايات الاخرى الداعية الى ذلك كثيرة  
 فانه يمكن ان يكون مكافاة ونالها فهم وفيه ذلك مما يتدرج سبيبه في الايمن اللين يمكن دعوى كون المناسق منهما المنع من ذلك من حيث المحادة لله والحقا  
 للمسلمين وعدم الرغبة في الدين كما من غير هذه الحجة والامتناع البسيط وغيرهم كل ذلك مع انه يمكن قضاء ذلك عدم الفساد للعقد وان اثم بالمودة التي تنبئ  
 عليها الوصية والدية مثلا والوصل المزبور لا تضمن اليهودي والنصراني وسوامهم من الذي الحري ودعوى اخذ المال الاول منهما ولا يقابل بالحري محل منع فان  
 فان غالب اهل الحرب سابقا ولا حقا التصاري والمعاينة انما هي بين الذي الحري والابن النصراني والحري مثلا بل لا يبعد دعوى ظهور العداوة في زيادة بيان  
 حدة اخر اشتر من ذلك حق قوله من ترك الحج ان شاء يموت يهوديا او نصرانيا ونحوه والى على النجيم لا على خلافه من هذا ذلك بما دل على حصة وصية الموصي المفضل  
 وانما تصرف الى فقره فخلط مع انه مكلف بالفرع وعقود عدم قابلية الحري للملك واضحه المنع وان ودايمهم وعاليتهم في المسلمين بمعنى باخذ ذلك المسلمين لانهم  
 يخرج احكام المال بقبضه عليهم والمراد بتبقيد الوصية الحكم بكونها للموت فلا ينافي بشؤون استحقاق على الموصي بمفاد صدقها ومنع ما نحن فيه الاكتمالا  
 بين مبررة المال بحسب الوصية وبين جواز اخذ المسلم بعد ذلك وما عرف بظهور قوة القول بالجواز مطلقا من غير فرق بين الحري وغيره والغرض غير  
 وان دل على الجواز في الاول زيادة على ما عرف عموم ما دل على صلة الارحام وبرهم واعطائهم والوصية لهم من الكتاب والسنة حتى قوله كتب عليكم اذا حضر  
 احدكم الموت الوصية للوالدين الخ لكن ذلك لا يقتضي اختصاصهم بالجواز كما هو الصحيح ومن الغريب اعتماد بعض الاساطين على المنع في الحري ما حكى عن بعض  
 كثر من قوله لا يجوز الوصية للحري عندنا باعتبار اشعاره بالاجماع وفيه معنى ان الشئ هو الذي حكى الخلاف ومنه يعلم عدم ظهري عندنا في ذلك ان اشياء  
 الاحكام الشرعية بامثال ذلك من مفاسد الفقه والله العالم ولا تضع الوصية لمولود الاجنبي له غير الوصية ولا المذنب ولا ولا المكاتب المشروط الذي  
 لو يؤخذ شئ من مكاتبه ولو اجاز مولا جاءه يحكم عن ظاهر المذهب وصريح كونه لا ينفذ لكن خضه بالقرن وام الولد وحكي الخلاف في المذنب والمكاتب من المفيد  
 الدليل حيث جوز الوصية له خلافا للبسط وابن حزم وادريس حيث منعوا عنها وجعل في الاول اشبه كما هو المشهور وقوى الجواز في الثاني وقفا للشهد بين  
 الزاين لم يرض في شئ من كتب الاصحاب على من نقل الخلاف عنهما في ذلك نعم من الخلف والمذهب حكاية الخلاف عن البسط وابن حزم في الوصية لجد الوارث  
 حيث جاز وهذا الخلاف كتابه لوجه النقل شاهد على فساد الاول ادعى الاجماع في كونه ذلك لا ينبغي التامل في بطلان القول بصحة الوصية للمذنب وعبد الوارث  
 بناء على عدم ملك العبد مطاعا عرف بتحقيقه في كتاب البيع وغيره بملكه مولاة وافاضل العربية وادريس الجنازة مبررة علم كون ما نحن فيه من ذلك انما الاشكال  
 ان كان في المكاتب لا ينقطع سلطنته للمولود عند ولادته بغيره واكتسابه بل الوصية له نوع من الاكساب ومن هنا ما لم يعرف وغيره كالترك في صحة الوصية  
 لكن فيه اولا ما سمعت من دعوى الاجماع على عدم صحة الوصية له مضافة الى ما تقدم في محله من عدم قابلية المولود للملك وان كل على حاله مولاة لا ينفذ على شئ من اهلها  
 من غير فرق في ذلك بين جميع افراده والكتابة لا تقتضي قابلية للملك وان شرعت على وجه تنقيحها التحريم اذا حصل الوفاة بما حارب عليه وان كان هو مال السيد  
 لا يبقى المراد من صحة الوصية له معاملة المستفيد بكتبه لا نقول ان لم يثبت اقصا فقد الكفاية في ذلك في كسبه ودعوى ان يقول الوصية له  
 الهبة لمن كسبه يمكن منها ولو سلم اقصا اطلاقها ذلك لكن يجزى الخرج عنه انها الاجماع المزبور صحيح محمد بن قيس عن ابي جعفر في مكاتب كانت تحت امره حرة  
 فاصول له عندها وبوصية فقال اهل الميراث لا يجزى وصيتها ان لم يكن مكاتب لم يصب ولا يثبت فضلي يثبت بحساب ما اعطيت من ماله في مكاتب اوصى له وصية  
 وقد قضى نصف ما عليه فاجاز نصف الوصية وقضى في مكاتب قضى ربع ما عليه فاصول بوصية فاجاز ربع الوصية والمناقشة في السند باشر الى محمد بن  
 بين الشقة وغيره ما يدعيها منع الاشارة في الرواية للقضاة مع ان الرواية فاعاها من محمد بن حماد ومقرنه واخبره على كونه اهل الشقة واما ابراهيم بن هاشم فهو اصل  
 اجل من ان يوصف بالوثاق وكذا المناقشة في جامع المقاصد في الدلالة بانها لا تضع من لا يعمونها بوضعها بانها واخبره الفساد لظهور دلائلها في المطالب بل  
 كذا صرحها خصوصا مع ملاحظة تقرير الوثيقة في دعوى بل عن النصوص المشتملة على سؤال وجوب قل ذلك الاستقصا عنه كما هو خرف على كل ذلك مع ما قبل  
 بما في صحيح ابن الحاج عن احمد الوصية لمولود الذي يظهر كون المراد منه ما نحن فيه ولا حظ في الخبر الذي في المسئلة الثانية باعتبار وقوع ذلك منه ومقر من السؤال  
 انه قد اوصى لعبد بوصية فلا مجال من القول بطلان الوصية له لو كان محرم بعض صحة الوصية بالنسبة ولو اوصى للحري الحرة كان فداشكال اقواله عدم صحة  
 لان المالك من حر يرضه البعض الحري بذلك وروى الاخبار وجرى عليه كلام الفقهاء الاجماع مع انه قد بين ان المالك من الاراضى النفسانية والمملوكة  
 من الاراضى الجسمانية وحصول الاول للفقر الاشارة كما لا مشروطا باقتال الثانية عن البدن فاذا اشفيت عن بعضه ثبت الملك بالنسبة وروى الملك  
 بالموت انما يولد عليه ايضا لها بالبدن فثبت ان الظاهر من قول المنة ولو اجاز مولاة واجب الى الجمع بمحمل الخبر ويستفاد حكمهم بطريق اولى والغرض  
 منه الرد على بعض العامة القائلين بذلك اذا سمعوا فيه وان ملك المولى لم ينعى عدم قصد التاخذ وعدم معاوضة عن مملوكة لذلك بل على من ماله في ملكه فحسب

[illegible]

علاء الدین





باب الاستدلال

والمعنى انما في نسخة  
والمعنى انما في نسخة

ابن جعفر منهم القم في باب الاستدلال بل يتحقق من الوجهين لانه لا يثبت الاصل الوصية في الوارث من بعده فلو كان مشهورا وفي غيره من مكانا وفي قبل  
والفائل للصدق فيها هو عند تحقق من ثلث الميث وتعطى اوصى لها به وقبل الفائل الاسكا في جعفر فيها بينهما علم بكل من الدليلين بعد الاجماع على عدم  
التوزيع بينهما والا فمضى الظاهر الثاني وهو ما دل عليه من النص من مضاف الى عدة انشاق الايون في حصول سبب ملك الولد لها ولا سبب في تحفظه  
هنا باعتبار ملك الوارث للركبة بموت الموروث وهو من الزكاة قطعاً حتى لو قلنا ان يكون الثلث للموصى على حكم مال الميت ولا يدخل في ملك الوارث الا الثلثان  
غرضه كونهما منها دون وجه الوصية لا يخرجها من ذلك واحتمال تنزيعها من الاموال وصي بعضها فانكون منه ومن ما بعد صنع ذلك ولا ثانياً انما لا يجعلها لواله  
فرض زيادة في ثقتها اولى اوصى بها فانه لا اشكال في كون الزيادة في الولد من قبل من ماله اوصى بعضها فانكون منه ومن ما بعد صنع ذلك ولا ثانياً انما لا يجعلها لواله  
بالفصل واحتمال دفع ثقتها اولى اوصى بها وان انقضت على الولد ملك جز منها ثم حصر الحق في غيره بدفع ثقتها معاوية الا انشاق على الولد دون غيرها عليه  
وبذلك يظهر ان ضعف الاول اجمعها وان شهد للثالث منها المرسل عن ابي الحسن الزماني في ام الولد اذا مات عنها مولاها فادخل اوصى بها انما يفتحق الثلث  
لها الوصية ورجل عبد المولى في الكافي قال سالت ابا عبد الله عن رجل كان له ام ولد وله منها غلام فلما حضرته الوفاة اوصى بها بالثمن او بأكبر المورث  
ان يسره فوالها قال فقال لا بل يتحقق من ثلث الميت وتعطى اوصى لها به وفي كتاب العباس يتحقق من نصيب ابنتها وتعطى من ثلث ما اوصى لها به وكان المراد انه قد روي  
الخبر ليروي في كتاب العباس على هذا النوع يكون نصاً في الخبر على القول الاول فانه يكون بمجوزاً مع ضاع عنه من الاحصاء بل لاجل عدم علمه بعد ما  
يحكى عن الصدوق بل من الشيعه الاجماع على عدم العمل بمسعى ان جعل الام الولد الذي قد مات ولدها كما في خبر جدين محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن قال نكحت  
كتاب بخط ابي الحسن مولا له توفي ابن اخ له وله ام ولد فادخل اوصى بها بالثمن او بأكبر المورث فادخل اوصى بها بالثمن او بأكبر المورث فادخل اوصى بها بالثمن  
تتعلق في الوصية وها الثلث وان كان هو على هذا الظاهر يخرج الى التاويل لما عرفت من حكم الوصية للمملوك الذي مندم الولد مع فرض موت ولدها في  
سببها قطعاً فلا بد من تأويلها بزيادة الثلث من الوصية العتق من الثلث وتعطى ما فضل منها على مقدار الزيادة او بزيادة عتقها في فرض الموت ثم اوصى  
لها او بغير ذلك هذا وفي الزبائن بعد ان ذكر الزيادة مسنداً لابيها للقول الثالث يحكى الاجماع على الاعراض عنها وانه لا بد من تأويلها باحد الامرين قال لكن  
يرجع علمنا على الاول دلالة مطالبها برؤية العباس الذي في اخرها ما يكون على كون مورد ما واحداً ولا في الثاني في الثانية معام الولد الذي لم يتفق بالكلية في  
مورد الاول بقية تلك الكتاب مضافاً الى شيوخ اطلاق الثلث على الوصية مع احتمال ان يكون المراد منه تأكيد الحكم الاول من انشاقها من الثلث وهذا ان لم نقل  
بكونه ظاهر من التولية ليس بعيداً كبدل الحمل الاخر لا يشبهه فكيف بملاحظة الاجماع وقربة المضاف لاختصاص القول بالانشاق من الوصية عجيبة كما هو ظاهر في  
وصيحه الكتاب فانه اوصى بغاية القوامة فلما عرفت ان في غاية الصف لغير بعد تسليم ما ذكره من جنس الماد الذي لا يكون حجة والمضاف الى قوله كونهما الوصية  
في الخبر حتى يصح ان تكون قرينة بل من الكافي وانما كذلك في الخبر نفسه كما هو واضح ثم ما في كتاب العباس على ما عرفت بل تأم على المطلوب وانما الخبر فغيره لا يوجب  
لها ما كان من الفهرات فان الانشاق الفهرتي الذي يكون على الولد لا وجه للخبر فيه بل وكذا على تقدير الانشاق من الوصية تأم على مثل الانشاق من الولد  
بمعنى يتحقق منها ما قاله الموصى بموت الوصى من غير حاجته الى صبغته ان كان موضع شك لعدم دليل على ذلك وانما العالم والاطلاق الوصية كما عرفت  
بمقتضى النسب ما بينهم من غير فرق بين الفهرتي العبد والذكر والانثى والفاضل في الارث ويجوز بخلاف ذلك اشكال للمشاورة في سبب الملك ثم كاشف لهم  
في الجائز مثلاً على الظاهر غير انما قصد الموصى في ذلك نعم بغيره عدم قصد المضاف إليها فالتسوية المروية في شرعها واحتمال بطلان الوصية لعدم قصد  
الموصى في ذلك ثم تشخص الملك للموصى لم يبدخه ان خالف مقتضى عدم الكتاب والسنة وعقل الاجماع مضافاً الى خصوص الفتوى به هنا على عدم بطلان في قوله  
نعم لو لم يكن الجائز محصوراً كان المراد من الوصية الصريح فيهم كما في كل موصى غير محصور بل لو كان يلفظ الجمع لوجب ملائمة اطلاقه لصدور في الاشكال وان  
كان هو الاحوط وكيف كان فاذا اوصى له ولده وم ذكوره فانه سواء وكذا الاخوال وخالاته ولا غمامة وعامة وكذا الواصى لاهواله واعامة كما هو اسوة  
على الوجه لما عرفت خلاف الحكم في الشيعه وانما لم يتحقق ذلك ولا سبب في حقه بل من تركه الاجماع على خلافه وان كان من وجهه وجهي الكتاب مجموع  
هو وجهي زيادة من الباقر في جعل اوصى بملك ما دل في اخواله فقال لا غمامة الثلثان ولا خواله الثلث فلذلك ابقه على ما اوصى بذلك على كتاب الله وكذا  
الحبر الاخر الضعيف المقتضى لفساد الوصية للاولين المذكورين لا ثالث على كتاب الله في ذلك بل جعله احد هذه اكله اذا اطلق في الوصية اعاد اضر على المقتضى  
البيع لهم من بذله وعاد على اعادة الوصية على حساب اوصى بها الوصى اذ اوصى لذي قرابة كان العربي بنسب وجهي الى العرب كما هو الضابط في كل  
كل اطلاق محمد بن ابي نصر فيمن من كتاب بخط ابي الحسن جعل اوصى لقرابته والفقيرهم ولد في ابنته من قبل ابه وامر يعطى من كان بينه وبينه قرابة وله احد يقضى اليه  
فذلك قلنا في نفسه فكيف ان لم يملكها فادخله وكذا عن النهج الا انما دل اعطى الصلابة قرابة من غير فرق بين الورث وبينهم والمسلم والكافر والذكر  
الانثى والفقير والغني كانه لا فرق في اضراب الوصية الى الموصى منهم سواء اضرابوا بعدد وسواء ذكرهم في الوصية بصيغة الجمع او الا فرد وقبل الفائل في  
على ما حكمه كان اوصى بثلثيها لابيها لابيها في الاسلام بخلافه لا رفقاً بالقرابة من الاصل الذي ما قبله وهكذا الى بعد جدي في الاسلام فمضى  
ويجوز الجمع بالقرابة ولا يفرق الى ابا الشريعة ولا يفرق بين ابيها واما وجه عنده الاستدلال له بقوله قطع الاسلام ارحامها عليه وقوله لم نخرج من ابناءه  
ليس من اهلها وما كان في الاصل على تمام المطلوب بل ولا على شيء من ضرره كون الماد هنا على مدق اللفظ ولا ريب فيه لعدم عرقا على العرفين بنسبة  
ان كما هو كفاً الا ان يكون هناك قرينة على اعادة السلم نحو ما ذكره في الفقرة كانه لا ريب في عدم صدق اللفظ على العبد بحيث لا يثبت من نسبته وان كان مسلماً  
ومن هنا قال الفقهاء ومعه مستند الى شاهد واما ما يحكى عن الاسكا في من جرد الى الانشاق ان يجاوزوا لغير ولد الابن الرابع لان رسول الله صلى الله عليه وآله  
تفرق منهم ذوى القرى من النفس فقد بدعته القرى لغيره وفعل الفقيه لا يدل على في الفقرة معاملة فان ذلك معناه اخر للقرى واضعف منه القول بالقرابة

[illegible]

ولایہ

وہو اور میں  
اصول و  
محققان  
علم القبول  
ازالمیل  
ملاک المشرع

بیل

[illegible]

علم الله في ما ذكرنا من مداد الله  
 من أجل ذلك، ونحن على ما نالنا  
 في الصفة الأولى من المصنفين  
 الذين لم يذكروا في  
 خلاصة المصنفين  
 فيكون المصنفون  
 على ما نالنا  
 يظهر من



باب

بأذن مولاه لا يقتضيه اختصاص المستغنى من الثاني لعدم إقراره بأن كان لا يتصور إخراجها عن اعتبار القضاء الوصية بالبلد لأن في قبولها لكن قد يقال أن أذنه لا يتعدى  
إلى الوصاية بعد الموت الذي ينقطع به حكمه أو ينقل إلى غيره ودعوى أن ذلك من الوصية بما قصد فليس للوارث الاعتراض واضح الفساد ضرورة عدم كون ذلك منها  
بعد عدم قصد ما ومن هناك مقتضى ما حكمه المفروض من عدم جواز وصية الغير ولو كان مبدى نفسه وان الخلاف في غيره وكان قد سلم من مال إلى الجواز بناءً على  
أن مدرك المنع ما سمع من المحققين وأقضاء الوصاية لا تصرف فيه وما عطفوه في الفرض فنفى العوان سالمة من المعارض وجهاً يمكن أن يكون الابل  
الاجماع الحكم المعتمد ظاهره وإعلان الأثر بإعلان قوله لا وصية لمولود في صحيح ابن الحجاج الذي لا يثبت على اختصاصه بالوصية التامة بل هو شامل لذلك  
لجعل الولاء له وبمعلومية فصور الجهد من هذا المنصب الذي من الواضح الفرق بينه وبين الوكالة بل قوله لا اجماع على العنصر بأذن السيد لا يمكن القول بالمنع معها أيضاً  
لفصوره عند الملك الذي لا يجري فيه بل إن السيد بل لعل الولاء به اعظم منه من غير فرق بين مولود السيد وأما غيره ووجود القابل له في الميراث مثلاً بعد  
الموت لا يجري مع فقد ما حال الوصية كما أنه لا يجري التسبب فيه وإن أجلك في الملك لعدم قابلية الولاء به النوع كملكك ثم قد يبي بالحق ولو اوصى إليه  
ذلك على حربه أمكن الجواز بناءً على قول الوصاية من هذا التغلب على غيره فيما تقدم والله العالم وما يجزى في الوصية بل خلاف إجماعه فإن مقتضى الوصية إلى  
القيصر منقره القصور بالقبول السالفة قولاً وأفعاله من منصب الموكلة لفضل عن الوصاية التي لم يرد عنها العظم منها بما عتبار كونها ولا يتخللها ولكن قد ورد  
في خبرين معنيين يقتضيان الاحتياط على وجه لا يتغير بخلاف بينهم يصح صانده من هذا إلى التامع الكامل ولكن لا يتصرف القية إلا بعد بلوغه وإنما فائدة نصه جواز تصرف  
بعد البلوغ على من يكون شريكاً للبالغ قال على بن يقطين سألت أبا الحسن عن رجل وصى له ولده في ترك الوصية معها صبيها قال يجوز ذلك بمقتضى المرة الوصية ولا  
بلوغ القية فإذا بلغ فليس إلا لأرضه كما كان من تبدل والتغير فإن كان يرده إلى ما وصى به المبتدئ وقال الصغار كذا إلى المحمل رجل وصى له ولده وفيهم  
كان قد ردوا فيهم صغار يحسن الحكم أن ينفذ وأوصيه ويقضون من مخرج على الميت شهود عدل قبل أن يرد له الوصية التقاروف فيجوز نعم على الأكابر من الوصية  
أن يقضون بينهم ولا يحسبهم بذلك وإنما يعلم الحكم بما ذكره لغيره وغيره من أدوا وصى إلى اثنين مثلاً أحدهما صغير والآخر كبير تصرف الكبير منقره لا يبلغ القصر  
ولا نوصى له حال الصغر إذا التزم به بعد البلوغ كما قال أنت وصي فأدخلك من وصي شريك ومن ثم لم يكن الحكم أن يرد له ولا أن ينفذ ولا أن ينفذ له بل لا يجوز  
ناشأ عن الصغر نعم عند بلوغه لا يجوز للبالغ التصرف في حصول الشريك له كالأوصى إلى اثنين كاملين ابتداء على ما تصرف هذا في التصرف في الوصية  
إلى الصبي من قبل الأصل لا منه ليس أهل الولاء به ولكن جاز ذلك للضر فلا يلزم مثله في الوصية إليه مستقلاً وإن شرط في تصرفه البلوغ وكان ذلك في بعض الأصناف  
وقوله ما خالف الأصل على مورد ولا ينفذ في حال التبعية ولا ينفذ استقلالاً ذلك قد عرفت سابقاً ما يقتضيان الأصل جواز نصب الصبي وصياً إذا عاقل ذلك  
على بلوغه رشيداً ضرورة كونه لائقاً بالمعومات وإن الوصاية لا ينفذ فيها التغلب ونحوه ولذا جاز الوصية إلى الجنون الأداري وجاز لأبائه التي  
فإن ماتت على غير ذلك إلى ولد أن يبلغ رشيداً كما نص عليه في من وصى فليكون المنضم على قول الأصل لا يخلو وقد ورد في خبره القادر ودعوى أن عمل الحق الوصاية  
فعلاً لا للعقل على البلوغ وقد ثبت في المنضم للجنين السابقين دون المستقل الذي لا ريب في مخالفة وصاية الصغير للأصل لعدم قابلية الولاء به وبذلك صح  
وغيره الفرق بين وصاية المنضم والمستقل وأخذه الفساد ضرورة عدم صحة الوصاية فعلاً للمنضم بغيره ولا من شرطه في الخبرين بذلك بل ولا ظهوره بل لعل ظاهره مخالفة  
والأكثر شريكاً فعلاً وموقوف الضيق في المال إلى بلوغه ويقوم عليه مقامه وبينهم الحاكم ناياً عنه والجمع مخالف لما عرفت من النص الفتوى بل قد يقال  
ببطلان وصاية الموصى إن صرح بوصاية القية فعلاً لعدم مشربتها من معنى شرطها في الوصية الذي يحفظها إعدام المشرط بأبدانهم نعم لو صرح  
بعد تصرف الكبير في مبلغ القصر مع لغو المؤمنين عند شرطه بل لفظ القصر أيهم أنزل الكبير عند بلوغ الصغير ذلك كما هو صريح القول ويشترط مع صدق  
بصغر خبره لمن شرطه الذي لم يخل جازماً ولا غير حاله ولا خلاف كما لا سعة للترتيب في الوصية بأن يقول وصيت إلى زيد فإن كان قال غير نحو ذلك  
وعرفاً عليه أمّا الوصية في وقتها إلى الأمير المؤمنين فإن حدث به حدث قال في رد المحتار قد تقدم سابقاً أن الوصاية فيه بين الناصر اعترف بغيره مع صدق  
قد روي أن الشيخ قال الأمير بلفان قتل جعفر بن قتل فبذل الله بن روحاً بذلك كالمعلم أن موضوع المشتدق الذي يجرى من غير ما لو أطلق الوصاية إلى الصغير  
ولم يكن قائم الذي حكمه تصرفه الكبير حتى يبلغ القصر فيشاركه وإن لم يشر للصغير إلا من غير عليه فيها تصرفه الكبير سابقاً على بلوغه كغيره وتقر في ما في التمسك  
قد جرد وكيف كان فلو كانت القصة بلوغ فاسد الفعل كان للعاقل الانفراد بالوصية ولم يدخل الحاكم لأن المبتدئ وصياً مستقلاً لعدم شريك له لكون الفرض  
موت القية قبل البلوغ الذي هو شرط صحة نصيبه صواباً وكذا الكمال فلم يشاركه في وصايته ولا وجد ما يزيلها من مستحب على الحال الأولى لكن ومع ذلك  
أتردد فيه في من من ذلك ومن لا لفظ الوصية على الصبي وقت إمكانه عادة بل في الوصية أنه لا يظهر لغيره قبله قال وبقي القطع به فيما إذا بلغ القصر رشيداً  
ثم مات بعده ولو لم يخلو لا انقطاع الاستصحاب الأول بخلافه وبذلك ما استصحب به عدم الاستقلال فيمنع قلت كيف ينبغي القطع به من إقصاء ميراثه  
كالوصية إلى اثنين كاملين ثم مات أحدهما وصغر في الشبه بين الأصحاب استقلال الثلاثة وأنه لا ينفذ إلا بغير الحاكم ومنه يعلم ضعف القول به في الفرض  
الذي هو مرجع بالنسبة إلى ذلك قطعاً ضرورة عدم حصول الشريك للموصى أصلاً بل يمكن القطع بكون ماله الموصى الشريك له إذا بقي مبلغ قابل للشركة ومن هنا جاز  
المصنف وغيره باستقلال الكبير في الفرض والله العالم وقوله من ذلك الحكم في جميع أطراف المسئلة ذكره المصنف وغيره في خبرين السابقين لا  
فيه خلاف فمن أدوا وصية البايع لم يبلغ القية لو لم ينفذ في ما يبره في الزمان السابق الذي لا شركة له فيه إلا ركب في ظهوره عبارة الموصى في إرادة الوصية  
لكبيره وإذا بلغ القصر شاركه فليس له نصيب شيء من ذلك إلا أن يكون مخالفاً لمقتضى الوصية بل مثله منصوص لغيره يحتاج إلى نقض كما هو واضح وهذا ما عرفت  
سابقاً من شرط الوصى الإسلام فلا يجوز وصية المسلم إلى الكافر ولو كان وحده بخلاف كما في الرأى في قصور عن منصب الولاء به على المسلم وعليه القول  
بعضها ولها بعض بل قال الله لا يشهد المؤمنون الكافرين وأولاه من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء والح وقال جل شأنه والله يحب المحسنين

باب الوصية بالبلد

[illegible]

الحاكم فيما لو مات راجع مثلاً وعد ما تم المراءى بما عاها الشاغل على الراى على وجه يمكن يكون مصلحاً وابطال العقد لو اخرج البع عن دأبها بما شاة احد ما واد  
الاخر وعبر ما باذنها وعلى كل حال فلو تشاحا على وجه لا ينافى في عدلها بناء على اعتبارها الخجل كل منها الصلاح في صدقها بقوله الاخر بعض ما يتغير بمرور  
منها عن صاحبة الاما لا بد من مثل كسوف اليهم وما كوله والربيع والدواب واصلاح العقار وشراء نفس الميت وتحويل ذلك ما لا يمكن ناجزاً الى وقت الاتفاق بل عن بعضهم  
ذباته قضاء ديونه وانفاذ الوصية المعتبرة بقول المصنف مع خوف فوات النفع والخصوصية من الميت وله وعن الطفل ولعل الحاجة ورد الوديعة المعينة و  
العين المعصومة وفي عدل الفرق بين صورتى الاطلاق والى عن الانفراد فيجوز ذلك في الاول ولا يجوز في الثاني وفيه لا بد من بينهما بعد تامل الاطلاق على كل  
جواز الانفراد الا بالظهور والصلاح وذلك لا يصلح فارفا كما انه قد يناقش فيما قبله بان ذلك لا ضرورة تقتضيه فعلة قبل الرجوع الى الحاكم وعدل الموصى بل  
الاول ايشك وكالتجاء عن الميسر والكل من عدم جواز الانفراد مطلقاً حتى كسوف اليهم وما كوله امتثالاً للموصى عنه فيدفعه ذلك فيما استند اليه  
اليد على وجه لا يمكن الوصول الى الحاكم ومن يقوم مقامه فيؤله احد ما او غير ما من العدل من باب المحبة لا من حيث الوصاية كما يمكن فلا ريب للحاكم التمسك  
المعدل كمثل ان ذلك جبرها على الاجتماع مع الامكان من قبل سبب عدم ولا يذنب منها فيه الميت وصح ومن الجواب ان الحاكم لا يرد العلم بها واقولها و  
اشكل بان فيه تخصيصاً لاحد ما بالنظر في دفعه الموصى وقد بلغ بان المراءى الاجاب على الاجتماع الذي منه دفعه العلم الى العلم ومخو ذلك ما رجع الى ردة  
المرجع في نظر الحاكم الى الرجوع ولعله بذلك لا يكون منافاة بين القولين فان تماشى على وجه متغير جمعها جاز لا الاستبدال بها كذا من النجس بل يرجع  
صونا الوصاية الميت عن التغلب وحفظ المال عن التلف ولقاء المال بالعلم بعد فرض عقد الاجتماع الذي هو شرط ولا ينافى في مقتضى الشرط بانها تكون  
ح وجودها بمنزلة عدمها هذا وكذا في الوضعية كذا الطلاق الاحكام وهو مع عدم اشتراط عدل الوصى اما مع ذلك فلا بد من تعاضدها بفان لوجوب المتبادر  
الى انفاذ الوصية مع الامكان فيجوز ان بالنسبة من الوصاية ويستدل بها الحاكم فلا يمتنع وانما هذا على هذا التقدير وكذا الوصية وكذا ان عدلها بطريق  
بالفسخ على المشهور فلو شرطها وكذا ما عدلها من شرطها على المشهور لم يلزم شرطها ولا كانا عدلها من امكان اجابها مع الشارع وفيه ان تشاحها  
اذا كان مستنداً الى اعتقاد راجح ما رآه بحسب المصلحة لا الشئ والمعاذلة لا يقتضي الفسخ لكن لا يردح ان جواز جبر الحاكم لها على الاجتماع محل نظر فاشترط  
العدالة لا يمتنع مع التماس الذي كان للحاكم معاجزاً وقد بلغ بان لا مانع من التزام جواز جبر الحاكم لها بما هو الاصل عند في نظره ومع التماس فيجوز هذا  
لا ينافى في عدلها نعم الا في التخصيص بالنسبة على القول باشرط العدالة بان الشارع ان كان لاختلاف النظر لم يلزم فسقها وان كان بوجوب الاختلاف لا يوافق  
مع امكان الاجتماع بلزم فسقها ان اصر على ذلك الم يثبت كونه من الجائر ولعله مراد من اطلق من اشترطها من الاحكام وعلى كل حال فلا ريب ان الحاكم لا ينافى  
حيث يجب الاجتماع عليها لم يجز بل يخالف ولا اشكال في ذلك بخلاف مقتضى الوصية من الاجتماع في الشرط ولو من احد ما او غير ما او غير ما او غير ما او غير ما  
ما اوصى به ولو بالتوكيد لا يستلزم ان الحاكم من يقويه ويعينه على ما كلفه على حسب التمسك في شرح قوله ولو لم يشر الى الوصى غير الخ وحيث من اطلاق كون  
الضم الى الجبر لا الى العاجز بل عن الكفاية ان ذلك هو الاشرط يظهر التمسك في وجوب قيام ثلثة على النص في الوصية على الاول واشتد على الثاني وفي ذلك الحكم  
حل كلامه على الجبر بالكتابة لا بالجملة وموجب ذلك الاشكال بان العبرة بالجملة لا بالجزء لا يخرج الوصى عن الوصاية لجواز الوصية الى العاجز كذا ابتداء بل عن كونه مع صلاحيته  
عليه فكذا في الاستدانة بل اولى من الابطال، بذلك كما هو واضح اما لو مات رضى مثلاً على وجه ينزل عن الوصاية لم يمتنع الحاكم الى الاخر وجاز ان الانفراد كما عن الآخر  
على ما في محكي الشارع للصبي والكفاية لا بد لا بد للحاكم مع وجود وصق وشرطه الشرط التي مضىها انتفاء الشرط بانها فاستقل الوصية الى الحاكم معقداً  
بحسب الشرط والعادة بقاء كل منهما على فالبينة الوصاية كذا قال كل وصى على الاشراك بشرط بقاء كل منهما على فالبينة الوصاية ولكن مع ذلك فيه تردد ما سمعت  
ومن ان ظاهر الشرطية عدم رضى الموصى بولى احد ما مفرد او الوصى اتمها معاً لا احدها مفرد فلا بد ان يضمن اليها من ومن هنا كان ذلك خيرة الفاضل  
في فواعله ومخبراً شاده ويجوز في الشاهد من وفاضل الربا بل هو المحكوم في غير الدين وجماعة الاله لا يخفى عليك ما فيه بعد ما عرفت من يقيد الشرط  
بذلك والا كان مقتضى ما ذكره انتفاء وصاية الاخرية ضرورة كونها مشروطة بشرط الفرض انتفاءه فيستقل الحاكم بالوصاية وبقاها كعدمه مع تعدد  
الاذن في هذا الحال كالتشاحا من ذلك يعلم الحال فيما فرغته في التواضع على الثاني بعد ان اختاره من انه هل الحاكم ان يقوى جيل الوصية الى الثاني منها بل  
عن الضميمة في قوله مقامها وجمان من ان النظر قد صار للحاكم فوقي من بخانه ومن ان الموصى لم يرض بولى الاخر على الانفراد فليس للحاكم تقوى جميع الامر اليه  
والا لزم التبدل المسمى عن الشريعة وهذا الجود بخلاف ما لو حصل لها معا العجز اسلاف الحاكم ان يصبغ لواء الفرق بين المفاهيم بان الثاني من  
الموصيين في المقام الاول منصوب من قبل الموصى لم يرض بولى صفه كما مضى وهذا قد قطع نظر لعجزها وصان النظر اليه كذا قد نصبت شاة ولو واحد اذ  
لا يخفى عليك ان الموصى لم يرض بولى احد ما لا يمتنع مع خصوص الاخر فاذا انتفاء الوصاية من راس واستقل الحاكم لا بد من يربط انضمامه الى شخص اخر  
اي شخص يكون كمنه من امين الحاكم مقامه وهو واضح باق ناقلاً من جعل قوه ماعن الاكثر على ماعن من يقيد الشرطية بحال الامكان ولا انفرد الاخر  
ولكن مع ذلك فلا يشترط لا يمتنع تركه والله هو العالم وعلى كل حال فلو شرطها الاجتماع ولا انفرد بمعنى انه قد اذن في كل منهما كان نصرت كل واحد منهما  
خاصة ولو انفرد للذن وكذا يجوز ان يقسم المال ويصرف كل واحد منهما ما يصبغ كما يجوز انفرد في القسم ولا خلاف في الاشكال في شئ من ذلك لو كان  
الفرض يشمل الاذن اما لو شرطها الانفراد ففي جواز الاجتماع مع نظر من مخالفة الشرط لا يصح ومن انتفاء الاتفاق على الاجتماع صدوره عن راي كل منهما  
وشرط الانفراد في الوصاية لى كل منهما وموفاصل لم يكن هنا كذا فيكون شرط الانفراد رخصة لا تشترط في الربا من وهذا ظاهر العبارة والوضعية  
هو حرج في تقوى قرينة على كون اشترط الانفراد رخصة لا عزيمة ومع هذا الوصل لها حال الاجتماع نظر في الفل حاله لا انفرد ولم يرض الموصى الا به  
كما انه ينبغي القطع بامارة الانفراد وعدم التردد في الراى مجتمعين مع اشترط الانفراد كذا تقوى قرينة على ارادة الرخصة منه فان ذلك بمنزلة ما لوهاها عن

المسألة السادسة

الاجماع فانه لا اشكال في انشاء جملة مقتضى الوصية التي عن تبدلها والله هو العالم وكيف كان ظاهري البدن برد الوصية وان كان قد قبلها مادام الموصي حيا بشرط  
بلغة الرد وكان الموصي عزل الوصية باختلاف ابعاده في الثاني للاصل والعبرة بالسفينة في جواز الرجوع في الوصية الشاملة اطلاقا في بعض فحوى في اخره من الاول  
من قبل الصدوق ما اذا كان الموصي ايا اركان الامر بغيره اى الموصي اليه فخر الرد فيها المكاتبه على ان الزمان الى ابي الحسن جعل دعاه والله الى القول وصيته هل  
لان يجمع من يقول وصيته فخر ليس ان يجمع ومفهوم صحيح ان يسأل عن ابعاد الله في جعل بوصى اليه فقال اذا بعث اليه من بلد فليس له رد ها وان كان في مصر  
بوجد في مصر فذلك الرد يحوم عنه وعن المختلف الجبل اليه وقيل الاول بان امتناع الولد نوع محقق والثاني بان من لا يوجب غيره ومن المختلف الجبل اليه فتوجبها  
للولد بان امتناع الولد نوع محقق والثاني بان من لا يوجب غيره يتعين عليه لانه من كفاية الى ان قال وبالمجمل اصحابنا لم ينصوا على ذلك فلا بأس بقوله وفي الزمان  
وممكن ان لم يعقل الاجماع على خلاف ذلك لا يمكن دعواه باطلا باطلاق عبارة الاصحاب بخلاف الرد مطلقا لعدم بناد المعاصرين من جهة ومنه يظهر الجواب عن اطلاق  
النصوص بذلك بضم مضاف الى وجوب حمل المطلق على التقيد حيث يقتضي شرط المحجة كما هنا فلا يمكن بغيره في الظاهر ولا يرب في عدمها هنا لعدم نص في الرد  
وانما فيه التقييد واعتضاد الاول باطلاق الفتاوى الذي لا وجه لدعوى عدم شموله لذلك خصوصا بعد معلوم خلاف الصدوق عدم يمكن دعوى  
كون الاطلاق كالتصريح فيها لغة والعقوف بمنع على الولد له بذلك على وجه يوجب عدم القبول وعلى وجوب طاعة الولد في مثل ذلك وان كان هو المطلق لا يلزم  
ما دل على جوبها من الكتاب السنة لكن محل البحث عدم قبول الوصية من حيث كونها كمالا ما اذا اشتملت مع ذلك على امر بالقبول ويمكن حمل المكاتبه الزبورية  
على ذلك لعد الظاهر منها يخرج من محل البحث دعوى ان مجرد ايجاب الوصاية بطلب القبول على وجه التحم منوع على ان مقتضى ذلك تعميم الحكم لا بد وان علموا في  
الامتهات وان نزل وهو خلاف ظاهر القائل ثم ان الولد لو رد حيث يامر الوالد بالقبول باثم ولا يكون وصيا وان رده كلا رد وجهان اقبحها الاول وهو  
كون قبول الوصاية من فرض الكفاية كى يتعين مع الاختصاص واضع المنع خصوصا بعد قيام الحاكم بامثال هذه الامور فالجواب جواز الرد مطلقا مع الشرط  
المزبور قال الفتاوى ختمت من مسلم ان وصى الى رجل وموفاة فليس له ان يرد وصيته وان وصى اليه وموفاة فليس له ان يرد وصيته وان كان الموصي له غايبا ومات  
وفي خبر منصور بن عازم اذا وصى الرجل الى اخيه وموفاة فليس له ان يرد عليه وصيته لانه لو كان شاهدا فاني ان يقبلها طبع غيره من غير ذلك فاما موافاة منطلقا  
او مفهوما على جواز الرد مع الظاهر ان المراد بالغنية والخص في النصوص الزبورية المكاتبين بلوغ الرد اليه وهو محقق للاجماع على عدم مدخلية ذلك وللتعليل  
في خبر منصور بن عازم ذلك كله بقاوى الاصحاب وبما لو وصى الى رجل وموفاة فليس له ان يرد وصيته وان كان الموصي له غايبا ومات  
الموصي من قبل ان يلتزم مع الموصي اليه فان الوصية لا يرد في ذلك وكذا الرضا هل بشرط مع بلوغ الموصي الرد امكان اقامه وصاية غيره ام يكفي مطلقا بلوغه  
جبا طاهر الفتاوى الثاني ومقتضى التعليل الاول لانه اذا لم يمكنه نصب وصي اخر يكون بمنزلة ما لو لم يعلم ولا يوجد اعتبارا لامكان كما هو بشد اليه قوله لانه لو كان  
شاهدا لكان العلة المنصوصة تستلزم على النوع ولا تنافي الفائدة بل قد فعل هذا لو كان حيا ولكن لا يمكنه نصب احد ولو بالاشارة لم يصح الرد ولو لم يكن ولكن  
كان المنصوب غايبا لم يجز بقبول ثبوت وصاية على البينة لم يحضر الموصي من يثبت الوصاية ففى ترتيبه منزلة عدم التمكن من الوصاية وجهان من حصول  
القدرة ويحقق الشرط ومن انشأ فانه باعنا عدم ثبوته فليس كذلك فاني قد ناقضت كون المنشأ من القبول ارادة بيان الوصية كماله لان المراد من التعليل قصد  
ارادة الحكم مدان وضرة عدم لزوم غيره اذ لا يرد وصيته غير هذا الذي رد ها فاستصحاب بقاء الرد بحال من غير فرق بين المنكر وغيره من حيث البينة  
وغیرها والله العالم وعلى كل حال فلو مات الموصي قبل الرد او بعده ولم يبلغه الميراث او كانت الوصية لا ردة للموصي اليه باختلاف ابعاده بما لو كان قد قبلها قبل  
الرد في ذلك ويمكن المبسوط للحال ذكر الاجماع عليه بل واذا لم يكن قد قبلها على المشهور بين الاصحاب بل عن مرجع البينة وظاهر من الاجماع عليه ما سغف من النصوص  
التامة وخبر هشام بن سالم عن ابي عبد الله في الرجل يوصي الى رجل بوصى اليه رجل بوصية فيكون ان يقبلها فقال ابو عبد الله لا يجزى على هذا الحال وخبر الفضيل عنه ايضا  
في الرجل يوصي اليه قال اذا بعث اليه من بلد فليس له رد ها غير ذلك من النصوص المحمولة على التعليل المزبور لم اعرف خلافا للفاضل في المختلف وترفى الرد  
ايضا بعد ان اعترف بسنية عدم الجواز الى الاصحاب كافر وما الى اليه في ذلك للاصل لما منع من اثبات حق على الموصي اليه على وجه فخرى وبسط الموصي على اثبات وصيته  
على من شاء لا يستلزم ذلك الحرج العظيم والضرب الكبير في اكر موارد ها وهما مستقيمان بالاية والرواية ولعدم صراحة النصوص في الدلالة على المطلوب في مخالفتها  
على الاستحباب وسبق القبول ويحذف ذلك ما لا بأس عليها على خلاف اثبات مثل هذا الحكم العظيم للفاضل في الأصول العقلية والشرعية وبمثل ذلك وفيه ان ذلك حكم  
كالاجتهاد في مقابلته الضرورة الخروج من الاصل المزبور بالدليل من النص والاجماع وغيرها والخرج والضرب مع فرض عدم امكان تخلفها بسقط التكليف معها  
كما عن النسخ النصريه وهو غير خارج خبره والام يكن بها باس بعد قيام الدليل وعدم الصلح ولو سلم لا ينبغي الاستدلال اذ اكثر النسخة مبني على الظواهر والنجرات  
لو سلم امكان الجمع لها اتماما لربكان بعد قوله المعارض ليست باللام بالعكس كعرف ومما ذكرناه في الحرج والضرب يعلم ما في ذلك حيث انه بعد ان مال الى قول  
الفاضل قال ولو حصل الموصي مرد يرد يوصي ومشفة لا ينفصل عنها عادة وازم من تخلفها ما لا يلبق بحال من شتم ونحوه فوى جواز الرجوع وظاهره انه كذلك  
على القولين الا ان المتأخر علم جواز الرجوع الاختصاص في الضرورة على قد ها الاراد الوصية ونسخها كما ستر في مسئلة الجبر وعزم من نظائر المسئلة بل في خبر الفضيل  
في سلك القضاء عن رجل حضر الموت فادعى اليه ولحقين شهد الامن وصيته وقال الاخوان فلما كان بعد ايام ايمان يقبل الوصية فضعف لها ابن عمها في  
مطاع فممن ان يكفها الله فلهذا الشرط فلم يكفها ما البينة وقد اشهدا عليه لانه فقال لا من يراه من الوصية ويخبر من ترك جميع الاشياء والخرج منه  
استقبحان مجلها في اليه بها وبجرها عنه فقال هو لازم لك فادفع على يدي الوصية كان فالتك ما جرد لعل ذلك مجل اليه بيا اعلان الخطاب فيه لاصل القول  
ثم ان الظاهر اعتبار اللفظ والمقام في افادة انشاء الرد فكيف في مجرد عدم الرضا بالظاهر نحو ما سغف واجابة الفضولي ونحوها مع لعماله لان الاول هو  
الاثرى للصلح الغضبي في انقطاعه على المنع ومنه يعلم صحة الوصية من عدم رضاه بقبولها لعمها مع انقطاعها الى ان مات الموصي بل لو رد ها على وجه

ما يفتقر



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم على معنى الرد في الموضع بعد الانجاب المردود ثم اخذ الى ان مان انجز زوما لعدم العبرة بما في نفسه بل يمكن ذلك لو صدر منه ما يقضيه الشرع  
مع عدم علمه بالانجاب لكن بقوى في النظر لاداء الله العالم فتجد فان لم يجد في ذلك في كتابهم ولو ظهر من الوصية عن الاستقلال بانفاذ الوصية  
لكبراهم او غير ذلك من مواضع الاستقلال ولو على جهة التوكيد والاستيناج رتم اليه مساعد ولا يعزل بذلك بل لا خلاف انه بل من كونه ومع صد الاجتماع عليه  
بل الظاهر ان الوصاية العارضة انما كما من كونه نسبتا الى اصحابها وفي مدونة كوكهاية الوصية وهذا انما في ما فوض اليه في شرطه كذا صرح بانه شرطية ذلك في  
الاستقلال دون اصل ذلك اشارة الى كونه في سابعها الى الشرايط كفاية الوصية ولو اوصى الى مريم بعجز عن التصرف والى مريم مدنف اولي به في حق طلب  
من داس او صحتها وبضم اليه الحاكم معقوما نظرا من وجوب العمل بقوله ما يمكن ومن عدم الفائدة للفصولة بالوصية لكن قال ولو عرض العجز في الاشياء ضم الحاكم اليه  
قطعا ولا يعزل وفيه عدم انزال اليه الجهد بقضيه عدم ما يقضيه في الابتداء وان يمكن ان يكون العاخر والى وندير ولكنه عاجز عن الاستقلال بفوض اليه الوصية  
لذلك ويعتمد في تمام الفعل على نصب الحاكم لمعنا التحصيل الفائدة المطلوبة من الوصية وبسبب من يتدبها المهي من قبل فلا يفر من غير ذلك من الاعراض والفوائد  
وصايتها وان كان عاجزا عن النظر الى وتدبيره فضلا عن عجزه المباشرة بنفسه وبغيره وبالجملة عوامان الوصاية واولاهما فائدها بقضيه جواز الوصاية لئلا ذلك ولا عرض الناشئة عليه  
كثرة ولا يحتاج الى تقسيم العجز الى اقسام وكثرة الكلام في تحقيقه على جملة فائدة هذا البحث في ان هذا القسم باعتبار قصور ولا يثبت فكون الوصاية الناشئة مشتركة بينه  
وبين الحاكم الذي تكون له الوصاية خاصة بعد فخذ الوصية وان الوصاية بينهما الوصية لكن يعم اليه مساعد اعلى ما كلفه وجها بل قد يقوى في التفرقة الثاني لعدم مشترك  
شركة الحاكم وغيره في الوصاية بل حال الوصية حال الاب العاخر مثلا فان الظاهر مشترك الحاكم وغيره في الوصاية وان ضم اليه مساعد ايضا ان لم يتم اجماع على اعتبار الضم من الحاكم  
امكن القول بوجوده كفاية الناس لاداء ما عاونه على الترتيب وقوى وغيره ما لا يحيط ذلك به يكون ذلك هو الكثرة في بناء القسم للجهول في المن لا ما في لك من ان انما  
على المعلوم من فم الحاكم بهذه الوظائف لبيان ان مع عدم العلم من الحاكم يقوم على المؤمنين مقامه في هذا القسم كما يقومون مقامه في غيره من ولا يانه وما ذكرنا  
بعدم الوجه مع زوال العجز يستقل الوصية وليس للمساعد مشاركة تهر ان قال في مع صد ان ذلك صحيح كما انه علم ما ذكرنا حال العجز ابتداء وفي الاشياء بل العمل  
قول المصنف ولو ظهر ظاهره في الاول ويمكن شموله لها معا وكذا علم حال العجز عن النظر والتدبير او عن المباشرة وعن التوكيد والاستيناج وبعده فتجد فان ذلك  
كله غير تجري في كتابهم والله العالم ان ظاهري من الوصية جانية في وصية وجب على الحاكم عزله ويقوم مكانه مسابلية في انما يتوقف على عزل الحاكم لو لم يشترط عدم الظلم الحاكم  
يجب ان يعزل الحاكم من اعادة نحو الاطفال واموال الصدقات نحوها اما اذا اشترطنا عدم العجز فانه يعزل بنفسه القس وان لم يعزل الحاكم وقد تقدم مثله ولعل المصنف  
يريد يعزل الحاكم لمعنا من التصرف واموالهم ومن مباشرة عزله غير على المذهبين اذ لم يشترط منه ترجيح لاحد المذهبين انتهى فظاهر ان الجحمان في الوصية  
غيره باقي اسباب الفسوق فان الحاكم يعزل وان لم يشترط العدالة في الوصية لعل وجهان ظاهر حال الوصية ملاحظة امانة في تقيد وصاياه فمع فرض جحمانه في ذلك  
لا يزيله من الوصية فهو كما لو اوصى الى عدل من حيث عدلته فسوق فانه لا وصاية له وان لم يقل باشرط العدالة لكن قد يشكك ذلك فيما اذا علم الوصية بحال ومع ذلك  
قد اوصاه في اية الوصاية عليه وان كان خائشا وبشكل ايم في اقتفاء ذلك انظر الى جهة المخرج فيه فصير كل وصية انقضاء على وجهها بعد اتمامها بل قد يشكك  
اصل عزله بل لك في اقتضاء منع الحاكم له في استقلاله بالتصرف بل في جعله عليه ناظر امتنعا للوصاية معه على وجهها اللهم الا ان يفهم من الوصية اشرايط وصايتها  
بامانته وان لم يخاف ان يكون متصبا في جميع الحاكم ولا يحتاج الى عزل وكذا التوكيد ولعل اصل الحكم الوصية عليه هو الخيرة فانه كالتوكيد في المصنف ان ثبت ما يقضيه  
انزال الوكيل يخرج جحمانه حتى لو جأ بيا في ما ذكر في عجزه فكذلك في الوصية لا فلا لعل الاول هو الخيرة بل لعله كان في الجهد والاب الجهد والوثاب ودرج في  
عود ولا يثبت وجهه لكن بقوى عدمه لعدم الدليل على عودها بعد مضيها الا ان يفهم من الوصية ذلك وهو خارج عما نحن فيه فتجد والله العالم وكيف قال الوصية  
امين بالفضل واجده فيه بل في مع صد يقضيه بين اهل الاسلام ولا اشكال في ضرورة كون استنابة به عفا الوصية عليه باذن مالكة وشريعة فلا يكون الا امنا وحي  
فلا يصح ما يلف في بدء الاما كان عن مخالفة الشرط الوصية او تقيط كما هو الحال في كل امين واطلاق بعض النصوص بهما يجوز على ذلك ومنها استفاضت النصوص  
بهما يثبت بل الوصية كالصحيح عن رجل اوصى الى رجل وامر ان يتقوا عنه سنة تسعة ودرهم من ثلثه فطلق الوصية واعطى السائمة درهم ورجل يبيع بهما عنه فقال روي ان  
يضم الوصية من مال السائمة درهم ويجعل السائمة فيها الوصية ويما كان فيه الى عدم انزال الوصية الجحمانه اللهم الا ان يكون ذلك ليس منها بل هو شيء  
قد فعله الوصية بجعل التجمل انه انفع ثلثه ولكن ثبت كان بتدبيل الوصية لم يضر وجوبه الضمان وكان المصنف اراد بخالفه شرط الوصية ما يشمل التمسك كما افترق  
به في لك قال فانه اذا لم يثبت الوصية لان مقتضاها حفظ مال الطفل اربعة وصر في جهة المامور بها ونحو ذلك فاستعمال الاصل  
في شرط الوصية ومثل ذلك كوكب الدابة وغير ذلك هذا اذا لم يتعلق به عرض يعود على الممن الوصية بحيث لا يتم تدبيرة كالتوكيد الدابة لفضاء حوائج الطول  
واستنابة به جحمانه يتوقف على الركوب ودخل داره لا صلاح امره وليس الوصية يرفع عنه الدرد ونحو ذلك انتهى والظاهر من الشرط النكاح كسالة امر الوصية  
والنهاية والله العالم ولو كان الوصية على وفاة الذبوع او على ايشة على جملته في جحمان القضاء ومن على الميت الذي هو وصية على الوجه المزبور جاز ان  
يمسئ في دينه ما في يده من غير ان الحاكم اذا لم يكن في حقه على ايشان حقه ويثبت بالامتنع ما قبله حتى تطلبا اى سواء كان له جهة او لا وعن الشهيد بن اختياره لا زانها  
احتمال كذب المذبحي والمفرض عدمه كان المفروض صايتها على الوفاة على جملته في جحمان القضاء فلم يكن اشكال في استنباط ضرورة اولوية مما حكم الاتفاق  
عليه من جواز ايقانه ما يعلم من بين الاجنبى كذا ولا يشكك ذلك بالاصل وموقوف بين يدين معاوية عن ابي عبد الله قلت ان رجل اوصى الى فسله ان يشره معنى  
قراية لفضل وذكر الذي اوصى الى قبل الذي اشرك في الوصية حسبه معاه درهم وعنده ومن به اجماع فضة تملكها ملك الرجل انشا الوصية يدعي ان لقيه كرا حقه  
قال ان اقام البينة ولا فلا يشكك قال قلت ان رجل اوصى الى فسله ان يشره معنى قال ان هذا البصر على هذا لاقطاع الاصل بما عرف وزوج الموقوف عن الترضي باعتبار  
الاشارة في الوصية على وجه ليس لاحد ما الاستقلال بالتصرف من دون اذن الاخر الذي ليس لمان هذا الاخذ من دون اثبات مع انهم يعلم الوصاية على وفاة الحاكم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

والفائدة مع علم المقتضى منه وكون امتناعه على الشرع غير مشروع وإنما موضوعها نحو ما في الخبر لاخذ من مال من عدل عليك واخذ مالك المتدبر في قوله ثم من اعتدلكم فاعندوا عليه مثل ما اعتدى عليكم ومن هنا قال ان هذا ليس مثل ذلك بل على ان هذا بين موضوع القرض وبين الاجنبي الذي له من ضرره كون القرض ان القيدان الوصي له الولاء على وفاة الدين باق في شأن من ادرك النكاح بخلاف الاجنبة فانه لا يولد على ذلك ولا داعي للاصحاب موضوع المسئلة الوصي ثم قد استدلت بعض الناس له بالمفارقة وانما يحسن في استيقاظ الدين وعلى المحسن من سبيل ومقتضاها عدم القرض بين الاجنبي الوصي في ذلك وينافي البحث في اشتراط المفارقة باذن الحاكم وهذا مع اختلاف الجنس ومطافا وعدم الثقل من ههنا البينة وامكانه وان كان قد بقوى في النظر عدم اشتراط شي من ذلك في نفي منع علان اذ لا المفارقة من غير فرق بين المدبوع ونفسه وارثه لا طلاق اذ لا المفارقة وكذا من تعذر له الوصول الى جهة لعدم البينة المثبتة مثلا وان لم يكن امتناع فانه يرجع حظه على غيره بمقاعدة نفي الضرر والعسر والحرج ونحوها اما غير المنع الذي يمكن صاحبه الحق من اتيان حقه عليه فذلك بشكل مفارقة من غير اذنه باعتبار انفساها اسقاطا لحظه من غير الوفاة باي جنس شأن من غير فرق بين المدبوع وارثه ولعل ذلك افضل المقه هنا والحل في العاقل فيها حكمها بين صورتين في النسخ الاثبات وعدمه فيقتضي الاول دون الثاني وموجد كلك فاعرفت ان موضوع المسئلة هنا الوصي الذي قد عرفت عدم جريان هذا التفصيل فيما عدا ما لا يثبت على استيقاظ الدين على جبره لا الخبر اللهم الا ان يكونوا جعلوا موضوعها الوصي المساري لا اجنبي وهو الذي لم يجعل وصيا على وفاة الدين فيغير لهم هذا التفصيل بل لعل منه بقاء الوصي على وفاة الدين الذي لم يجعل في الخبر الوفاة البتة فانه لا يجزى بل اجبى بل لعل من اطلقت وصاية على وفاة الدين كانه لا يملك لا يقتضيه خبره في الاخر من غير ان الوارث في غير حقه في الخبر ومن ذلك كله يعلم ان الحال في جميع شقوق المسئلة كما انه يعلم ان الحال فيها اظهره ان يصرح مع لم يأت ليثبت في الاخير على ما لا يخفى على من لا حظ والله العالم والموفق وكيف كان ففي شرارة الوصي لنفسه من نفسه باعتبار ولا يثبت على المال الذي يريد شراره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره نردة ودخل في فاشتهر على الاول لوجود المقتضى الذي هو مصدر العقل من اهل في حقه فشمذ العمومات والاطلاق وانما في المانع لم يثبت اشتراط الثغاب للحق في بين الموجب القابل بل مقتضى العتوما نفيه ولذا جاز شره الاب من مال ولده حاز في النكاح الذي هو اعظم من هذا المقام مع انه يمكن فرض في التوكيل عن نفسه وعن من هو ولى عنه اللهم الا ان يلزم الخصم يجوز مثله ذلك او يمنع كونه تقدا احتقضا ضرورة كون التوكيل لفظ الموكل فلهذا في الدليل الاول مضاف الى انه الخبر فيصور بهل الاكثر وفيه هل للموصي ان يشترى من مال الميت اذ بيعه من زاد بينه وبأخذ لنفسه فقال يجوز اذا اشترى صحيحا وقيل ان الحاز في الحل يجوز لوجوب الثغاب بين الموجب والقابل وهو مفقود وقاس على شراء الاب من مال ولده فباس لماعن ابن مسعود من ان رجلا اوصى الى رجل ببيع فرس له فاشترى الوصي لنفسه واستغنى عبد الله مسعود فقال ليس له ذلك وفي محكي الخلاف بعد ان حكى ذلك عن ابن مسعود قال ولا يعرف له مخالف ولا اخبار والمانع عن شر التوكيل لنفسه الذي هو معتز الوصي ومنع اعتبار الثغاب حقيقة كما هو مقتضى الاطلاقات والعمومات فكيف في الثغاب الاخصاء في نحو ما في شر الاب من مال ولده الصغير الثابت بالاجماع حتى من الخصم وكذا النكاح بل عن الطوسي دعوى النكاح على الاكتفاء به فيه والاستدلال بها على المطلوب ليس من القياس بل من اتحاد طرق المسلمين بل لعل المقام اولى من النكاح في الجواز ولا اقل من ان يكون ذلك معاخذ الاطلاقات والعمومات وكاشفا عن ارادة العوم منها على وجه يشمل ذلك وجوب ابن مسعود بعد ان لم يكن مستد الى من يجب اتباعا لا محذور وعدم وجدان مخالف له لا يصير لهما معا اخبارا والتوكيل بعد فرض القول بها فيمكن الفرق بينه وبين الوصي بثبوت الولاء للثاني بخلافه وقد ظهر من ذلك كله ان الاشبه باصول ذلك المذهب في اعادة الجواز لكن اذا اخذ الوصي القيمة العدل ولم يكن ثم من يزيد عليه لوجوب مرهانة المصلح في ذلك خصوصا بعد قوله ثم ولا نفر بما ال ايتيم الا ان الوصي حسن وقد تقدم تمام الكلام في باب البيع والوهن والخبر غيرها في هذه المسائل في جواز اقتراض الولى المال مع الملكة والار من عدمه ما لا يخطو وتامل والله هو العالم واذا اذن الموصي الوصي ان يوصى على اوصاءه بمن اطفال وحقوقا وغير ذلك اجماعا بغيره لعموم من يولد غيره كما انه لا يجوز له ذلك اذا هاء لذلك ايم وانما الخلاف فيما اذا ولد له ولكن لم يتمكن ايم فهل ان يوصى على ما في من وصا بالثبوت وجميعها ان لم يكن فلا تغد منها شائبة بخلاف بين الاصحاب اظهر النفع فالأكثر عدم ثبوت ولا يثبت له بعد الموت على ذلك اذا فرض عدم ظهور عبارة الموصي في ذلك بل قبل ان يبادر من استنابة مباشر بنفسه او بوكيله الذي هو معتز له ويجوز له مندرج في وصايته دون الاخصاء الى الغير المشتمل على الولاء بعد موته الذي يكفي في عدم جوازه عدم ثبوت الاذن من الوصي الاول فيه فضلا عما يقتضيه عدم ما خلا في الشرع وايضا الجهد والبرج فيجوز للاخصاء لان الاستنابة من جملة الضرورات التي يمكنها اجبا بالعموم كما يمكنها بالخصوص ولان الوصي قاصر مقام نفسه فيثبت له من الولاء ما يثبت له من ذلك الاستنابة بعد الموت وعكاشة الصغار في الصبي الى محمل الحس رجل كان وصي رجل فوات ووصى الى رجل هل يلزم الوصي وصية الرجل الذي كان هذا وصية فكتب بغيره بغيره كان قبله من انشاء بناء اعلان المارد الحق الهملان على معنى ان يولد الوفاة بغيره كان مؤنفا فان الله قد عقد الاخوة بين المؤمنين وموعدة عانة المؤمنين وقضاء حوائجهم فضلا عن افاذ وصية التي هي اهم من ذلك وفي ان الاول مصادرة بل والثاني والصحيح يحمل لذلك لارادة الوصية اليه بان يوصى من خفي لسان يكون ضمير هذه راجعا الى الوصي الاول فيكون الحاصل ان الوصية يلزم الوصي الثاني حتى الاول ان كان لذي الاول قبله الى الوصي الاول حو بان يكون ذوا وصي لبيان يوصي اذا حضرته الوفاة فانه يكون ذوا لالاخصاء عليه فاذا وصى بها لزم الوصي الثاني ومع ظروف الاحتمال لا يبطال الاستدلال بل في الواض ان الذي يظهر منها اعتد تتبع النظر فيها كون المراد بالسؤال ان الوصي اوصى الى الغير فيما يتعلق به وجعل وصية لنفسه فعمل في هذه الوصية وصية الوصي الاول فيلزم الوصي الثاني العمل فيه انضمام لا فكيف الجواب بما مضى فلا وجه للاستدلال بها كونها على هذا التقدير بجملة ومقتضاها ان كان الوصي الاول قبله الوصي الثاني حتى من جهة وصية اليه بالالاخصاء لانه الوفاة لا يولد ولا يكون المراد بالوصي الوصية الى الوصي الثاني بان صرح بها الوصية في جميع خاسل الجواب الى ان وصية الاول لا تدخل في اطلاق وصية الوصي الثاني الا ان صرح به وكونا في غير مورد النزاع واظلالها وان شمله الا انه لا عبرة بربنا على ظهور وروده لبيان حكمه فيكون الحكم بالنسبة الى مورد النزاع من جواز وصية الوصي الى الغير فيما اوصى به اليه الوصي وعدم جواز عمله لالاخصاء من الحكم فيه بالجواز مع الشرط بالموضع المتبع المجمع عليه وهو صورة الاذن بها الاطلاقا وان كان

مجمع

هو كما ترى من صعوبة تطبيق الجواب على السؤال وقد يجعلنا ذلك قبل نقلنا على ان يكون الحاصل ان الوصي الثاني يلزم من القيام بحق الوصي الاول ان كان له قبل اليمين  
الى الثاني حق على وصية الاول بان اوصى اليه بالامانة الاضحية الوفاة اما ان لم يكن كذلك فانه لا يلزم له عدم الترخيص على الوصي الاول بل قد يجعلنا ذلك بالامانة بغير  
ولو سلم عدم رجوعه بشئ ما ذكرناه من الاتصال بالاشهر ونحوها فلا اقل من المساواة للقضية للامانة للسقط للرجوع المحجة فلا دليل بعد بل بعدم الرجوع واحتمال الاستدلال  
لداية كفي في الجواز عموم الوصي الذي لم يعلم بثبوته على وجه صحيح بالامانة به وعدمه فاذ اوصى بملكه العمومات كما في الشك في كل مورد العقود بدفعه عدم العلم بامانة  
لمشروعة بخلاف ذلك مما هو صريح في مال الغير فموقوف على ان ذنبه وشبهه في كل الوكيل من نفسه من غير ان يكون له ذلك مستكبا بعمومات الوكايل الذي قد علم فساد  
في محله باعتبار معلومية توقف مثل هذا الضرب على الاذن من المالك فلا يشمل العمومات ويعتبر ان في المقام كان يبرفرق بينه وبين موارد العقود المشكوك في  
تناول العقود لما وجد علم كفاية عدم الترخيص في جواز الامانة بل لا بد من الاذن كما هو واضح بادق النظر في شئ فقد تمت الاشارة اليها في الجواز وموانعها هل يكفي في محله  
وصية الوصي بما اوصى اليه وتوقيع ذلك منه على الفعل السليم على الوجه الصحيح الذي هو الاذن في ذلك ولا بد من ثبوت الامانة بذلك بطريق شرعي فلا يكفي دعوى انفصال  
من غير فصل عن الشك في الشك في الشك واصلها العوض لا يتجدد في اثبات شغل ذمة الغير فحان بل مقتضى الفصل في الصحيح ان يكون بناء على ما قلناه في مقابلة  
الفاعل بالجواز الثاني والله العالم وعلى كل حال فقد ظهر لك بطلان ايصاء الوصي من دون اذن فاذا لم ان الوصي يكون التظهير الى الحاكم الذي هو ودي من اول  
لداؤه بالخاص والعالم وكذا الوصيان لاشان ولا وجه له ولا في الجواز بل اطفال وصاها وغير ذلك مما يحتاج الى الوكايل الحاكم التظهير تركه بالوجوه العشرة  
بل الظاهر وجوبه عليه بل لعله لا بد من الجواز في مثل المقام ولوله يمكن هناك حكم جازان بقوله من التومنين من يوقون وعلى ما هو المشهور بين الاصحاب من ثبوت الوكايل  
لم على مثل ذلك العترة المستفيضة المؤيدة بما دل على السبب وحسن الاحسان ولا يثبت في بعضهم على بعض وغير ذلك ولكن مع هذا ان الله وغيره في هذا تودد بل  
عن ابن ابي العيص في عدم الوكايل لانه لم يرد ذلك للاسلاف في قطع ما عرفت بل لا بعد ثبوت ولا في القاسق مع عدم العدل وان كان الظاهر بتقيدها بما  
اذا كان المقام مقام السبب لا سيما بل بما حصل في ذلك العدل وتلقاها لا يتخالف فيه ابن اوديس وان في الولاة عنهم لكن مراده على حسب كذا الاب والجد الحاكم  
لا مطلقا بل يرفع النزاع على هذا التقدير بالله ان كان يمنع فبذلك لا بد من العدل بالحسبة معوقا بقوله بالاطلاق في النصوص الظاهرة في الولاة والنسب لا لا وجه  
لا احصا كون ذلك فيها اذ ما من الحاكم في بعض الخصوصيات ضرورة انه لا يخفى على من ناطقها ظهوره في الاذن العام الذي هو من قبيل الاحكام الشرعية بل من  
قبيل نصب الفقيه الجامع للشرائط وعلى كل حال لم يخل التردد او المتعذر غيرنا بغير اليه الاطفال والاب وحفظ المال المشرف على التلف بخلاف ذلك مما هو واضح على  
التاس كفاية واقعة العالم ولو اوصى بالنظر في مال ولله الاخير والاب كذا الولاة بل هذا الجاهل الصالح للولاة دون الوصي بل خلافا لاجماع فيه في الجملة بل  
الظلال اجماع عليه ما عرفت من ترتيب الولاة الوصي على كذا الاب الصادق على الجاهل واشتركا في الولاة حال جوهنا لا يقتضي جواز تولية احدنا على وجه يشارك  
الاخر بعد موثر بل الاصل يقتضي عدم ذلك مضافا الى ما دل على كذا الجاهل والاب ما هو وظ في تخصيص امر الطفل فيما ماع وجوبها واحدا على وجهها بغير اذلة  
احدهما مع وصي الاخر الى ظهور اثنان كلمة الاصحاب عليها الكلام في بطلان الوصية على الوجه المذكور من دسار مع واحد الاطفال في المسئلة وبطلانها  
في زمان جوة الجاهل فاذا مات ثبوت وصاها الوصي لعدم المعارض فحاشا وبطلانها فاعاد الثلث كما نذر اشار اليه الله بقوله وقبل يصح ذلك في قد امكن مما  
يركبان للاحزاب من الطفل فله التولية عليه بالاولى والاخرى الاول لما سمعت من عدم ولا يثبت مع وجود الجاهل بالعكس فلو صح احد ما بوصاية الوصي بغير  
بعد موثر الاخر لم يكن صحيحا لعدم الولاة في هذا الحال ولو بالنسبة الى الزمان المتأخر فضلا عن محل الفرض وان جونا التعليل في الوصية والمتأخر في زمانها  
لكن فيما لم يوصى الولاة بغيره ولا فرق بين الثلث وغيره بمان لم يخرج عن ملك الطفل ضرورة صيرورة ذك في اموال الطفل التي لا ينفصلها الوالي الجاهل ولا  
على اخر لم يرد لا يقتضي جواز التولية عليه وهو الطفل المتأخر لما دل على ان كذا تامل في وجهه وصية في اداء الحقوق التي عليه من دون ونحوها كما جزم به  
في ذلك لعدم معارضة الجاهل في ذلك وان كان لو لم يوصى في الجاهل ذلك كما من كرم المصير به لكن ذلك لا يقتضي عدم صحة الوصية بذلك فان الحاكم تكون له الولاة  
والورثة الكبار اذ لم يجعل وصاية الوفاة دون توقي الورثة ذلك ولا نكاه الوصي عليه هذا ولكن نفس في المقام ولو اوصى باخراج حقوق واستيفائها كان  
جائزا ويشكل بان الاستيفاء لا يثبت على مال الطفل فلا يمكنه الا ان يبيع ثم يبيع للمنفوق لتلك الحقوق ويجازيه بعد الانقضاء عن رده في قوله نعم اذ استيفاء  
ليس فلا يثبت على مال الطفل ضرورة انه لا يتخصص ولا يخصص الا للطفل لا يبيع المستحق ووليها فتولية على ان يخصص ملك الطفل والظاهر ان ذلك مع  
وجود الجاهل كان له ذلك في الورثة الكبار فان لم ان نصيب صبا على شخص من الدون ثم دفع للورثة على وجه لا يرضيه عليهم بل ومعدا المبرور على  
لمقدار الثلث وكذا الشخص ما عليه من الحقوق بان نصيب وصاها على دفع ذلك عنه على ان لا يثبت الشخص بده على وجه لا يرضيه عليهم ضرورة كونه ولى من شخص  
ما يخصه لوقاة بهند ونحو ذلك ما عليه عمومات الوصية وتسلطه على ما له وغير ذلك مما لا معارض له من النصوص المشبهة على منع من الضرب في الزايد  
على الثلث فمجدد في شئ وهو ظاهر للنزاع بل في الوصية في ملكه الحقوق تحت القبل ومقتضى ان هذا الفصل في موضوع المسئلة وقد عرفنا ان الضرب في الوفاة  
بالنظر في مال ولله وهو لا يشمل مثل ذلك اللهم الا ان يقال ان ذلك من النظر في مال الولد بقاء على انتقال تركه جميعا للورثة وان تلقوها حق الدين  
من انظر في مال الولد ولكن المخرج على ذلك محض الوصاية على مثل ذلك وليس معارضا لولاة الجاهل بل يعلم شوها مثل ذلك بحيث لا يجوز له ان يجعل وصا  
له عليه مع ان المطالبين من تركه كالحاج من مال الطفل ولعل هذا لا يخفى من قوة وان كان الاول لا يخفى من وجه والله العالم وعلى كل حال فقد ظهر لك من مظاهر  
البحث ان الوصاية كالا وكذا في قدر تربية لها ما يشاء في اذ اوصى بالنظر في شئ معين ان خصه فلا يثبت له لا يجوز ان يوصى بالضرب في غيره ورجى في الوكيل  
في الاضمار على احوال يملكها بغيره فان اوصى بالوصية في شئ معين ان خصه فلا يثبت له لا يجوز ان يوصى بالضرب في غيره ورجى في الوكيل  
العالم مسائل تلك الاولى الصفات المراهقة في الوصي من التكليف والاسلام والحريه ونحوها تعتبر حاله الوصية وقبل ان يوصى الوفاة ولو اوصى الى من لا يقع

ثم ما من الوصية صحيحة الوصية وكذا الكلام في الحرية والعقل وقبل من جعل الوصية من جنس الوفاة وقبل الوصية بنقض الوصية وانما هما وجعل من جنس الوفاة <sup>شأنها</sup> والاول اشبه عند الغنى والآخر كما في ذلك قضاء الشرع المعبر بقوله على الشرط ولو بان ما فاذا كانت هذه شروط صحة الوصية ولو تكن موجودة حال اشتائها لم يكن العقد صحيحا لانشاء الشرط للنقض لانشاء الشرط بل هو من جنس الوصية عن التفويض الى من ليس بالصفات والتميز للشوحيه الى ذكر المعامله بقضه فسادها كما هو مقرر في محله ولا بد من صحة الوصية ان يكون بحيث لو مات الموصي نافذ التصرف مشملا على صفات الوصاية وهو هنا منقطع لان الوصية لو ماتا في هذه الحالة لم يكن الوصيا لها ولا لغيره كما نرى مشرقا في كونه مصادرة على المطلوب ضرورة ان كون هذه الشروط شروطا للنصب حال انشاءه اول البحث وكذا كونه منها وقت ذلك من النصب بل وكذا الاخر مع انه نظر فيه في ذلك بان من يكتفى بوجودها حاله الموت يحصل على هذه المطلوب فان الوصية اذا فرض موت بعد الوصاية بلا فضل قبل ان ينصف الوصية بالصفات لا يكون نافذ التصرف من حيث ان الوصية قد ماتت وموجبها مع لها وذلك كاف في البطلان وان كان فلهذا بان مراد المسند اعبارا بكون الوصية جامعا لها حال الوصية بحيث لو مات الموصي جازها كان نافذ التصرف فالشرط اهلته لان حال النصب على كل حال من ذلك يظهر ان قوة القول الثاني الموافق لمقتضى عمومات الوصية المقصود في تخصيصها على ما يتقن من شرطية هذه الاشياء في الوصية بحيث المنسب بالوصاية واول ما نال به ذلك من الوفاة فغير الشرط ذلك الوقت اذ هو قبل ذلك ليس بوصية بحيث تحقق الوفاة بل انشاءه وقوع العادة التي يقتضي نصب من الوفاة اذ جامع خبرها من الشرط ذلك الوقت ففعلها قبل تحقق نيل الوفاة بغيره من غير ان يكون بعد شمول عموم من بدله ونحوه وليس في ادلة الشرط كماله من غير ان ينافي ما يقتضيه اشتراطها حال ايجاد عبارة النصب بل ربما كان فيها ما يقتضيه خلاف ذلك كصبا الشيء بعد بلوغه منغما او مطلقا على البحث السابق لا يكون ان العمومات تقتضي بغيره من وصية الجامع لها حال الوصية وان فعلها قبل الوفاة فيجوز كون الشرط احدا من حال الوصية وحال الموت لان القول مع كون ذلك جزءا من الاجام <sup>ع</sup> على الظاهر من ان لما دل على اعتبار الصفات في الوصية لمقتضى عدم قابلية المجنون والكاذب والمملوك للوصية فان دليل شرطيتها يقتضي ذلك فينا في العمومات المزبورة على القائل لها حال النصب كماله حال الوفاة فان دليل شرطيتها لا ينافي في اول العمومات لعدم كونه واجبا في دعوى تحقق ولا في الوصية ان نصه ان لا يرد نصه الى ما بعد الموت فهو كالمطلوع فعل الشرط عليه نادر التصرف لانهم التعلق بالبطل مع قولوا فان انت وصية بعد موتي على معنى كونك وليا بعد الموت بطل وانما القضا ضرورة عدم شرك احد الا بوجوب الكلام على حال اجماعها في الوفاة بل على معنى ان الوصاية بغير الوفاة بعد الموت وهو الذي اراده الموصي بل لو صرح باعادة غيره بطل على القضا والتعلق فيها غير مناف لان بنائها عليه وقد شرعت على الوجه المزبور كما لا ينافي في تعليق الوصية على كونه بل ما عند الله من واد واحد وانما الاختلاف في بعض الاحكام لكنهما محتملان في ان الوصاية بغير الوفاة والوصية بغير الوفاة مثلا والتمس حصول الملك المتفرق للموصي حال الوصية بما لا يجوز في غير المقصود فضلا عن القيد خصوصا بعد ان كان المعلوم من حال كل موطن ان قصد حصول الاثر بعد الوفاة سواء كان ملكا او لا يترتب بذلك كونه بطلان في بعض الاحوال المستقر في اعتبار الشرط من جنس الوصية الذي قد عرف عدم الدليل عليه فيبقى الكلام في اعتبار استمرارية الشرط من جنس الوفاة الى جنس الانتهاء في استمرار الوصية وعدم اما احتمال اشتراط الاستمرار في اصل الوصاية على معنى ان كانت فسادها بالعرض في الاشياء كما هو مقتضى اطلاق بعضها بشرطية فواضح الفساد والاقاضي فساد نصرا في جميعها قبل العرض ومن المعلوم ضرورة بطلان ذلك ان من المعلوم عدم كونه وليا مضرقا حال عرضها انما البحث في انقضاء الوصية بغيره من ذلك بعد الوفاة فلا تعود وعده بل قصد قيام الحكم مثلا مقامه فاذا زال العارض عادت ولا يترتب كماله الذي اعتره المجنون ثم زال فانه لا ينقطع بذلك ولا يترتب على ولده الصغير احتمالا بل الثاني منهما لا يخرج من قوة وان ظهر من بعضهم للمقر وغيره من بطلان الوصاية بذلك حتى انه جعل قول القائل باشرطها حال الوفاة وض من جنس الوصية اليها على ذلك بخلافه عن التزام عدم بطلانها بذلك والظاهر ان اشتاءه فان اقصا ما يمكن القطع بعدم صحته نصرا فانه مع عرض العارض لعدم العقل ونحوه لا بطلان الوصاية من راس بل يمكن دعوى عدم القطع بطلانها كالمعرض العارض قبل الوفاة بعد الوصية وان استمر اليها عن القائل باعتبار الصفات حال الوفاة ولما ادعاه القائل المزبور لا يفي بمقتضى كون الوصاية حكم العقد المتأخر ان لم يكن من ولا رب بافساخه بغيره من الجون ونحوه مع انه خلاف ظاهره من غير في الاكراه الا في حال حيث انهم يجعلونه والقول باعتبارها حال الوفاة مقابلا للقول بالاسم من جنس الوصية الى جنس الوفاة كما في الدروس ويمكن القول بعدم جريان حكم المتأخر عليه بالنسبة الى ذلك كما لو عري الموصي لافاء المجنون على ان الشرط غير مخصص في العقل ونحوه مما ينقسم العقد ببقائه كما انه يمكن القول بان الانقضاء بغيره من العارض لا يقتضي القول باشرط الاستمرار في اصل العقد بل انشاءه اشتراط اسم الوصية باسمرار ذلك لان اصل الصحة مشروطة بالاستمرار بحيث لا ينافي ان انقضاء الفساد وهو محل البحث ولعله يلزمه القائل باعتبار الصفات من جنس الوصية الى جنس الوفاة وثاني الشاهد في ذلك وان كان لم يبال جعدا في تخصيصه على الشرط حتى ان اذ رجح الاقوال الاربعة والخمس الى قولين احدهما الاعتبار من جنس الوصية الى جنس الانتهاء والثاني من جنس الوفاة الى جنس الانتهاء واخرا هو الاول منها لكن من تأمل كلامه يجده بانه غير متروك في غير ما يعتبر عدم اشتاءه على الفرق بين اشتراط اصل الصحة بالاسم وبين اشتراط الاسم بالاسم وعدم الدليل على ما ادعاه من جملته الانقضاء بمجرد عرض فقد هاد غير ذلك فلا يخفى على المتأمل والتحقق ما عرفت وبنائه على عدم تحقق الوفاة بل قبل الوفاة وعلى تنقيح ما يقتضيه ادلة الشرط وعلى مراعاة مقتضى العمومات في ذلك لا حظا لجميع ذلك يقتضي ما ذكرنا وما تباين بعض اخر المسئلة ولو بالنسبة الى بعض الاقوال على مسئلة الوصية الى عدل فاضى الى قد عرفت الاضاف على الانقضاء من القائل باشرط الاستمرار بعد ذلك في ذلك معنى على شرط حال الوصية بقصد واداءه بغيره من عدمها وحمل البحث الى ان في كيفية اشتراط الشرط شرعا وذلك لا يدخل في قصد الموصي منه يتفاد خروج تصريح الموصي بالاصفاء الى المجنون بعد عقله الى متى بعد بلوغه ونحو ذلك من محل النزاع في المقام بما عرفت من ان الوصاية اشبهت بنصب الامارة فلا يقدح فيها تعليق ولا غيره لعموم من بدله ونحوه مضاف الى ظهور الاضاف عليه والتصريح به من بعض على وجه المقتضى من فتح حال الوصية مطلقا لوصية قبل كفي جمع الوصية الشرط حال الاصفاء ولا ينافي في الجمع حال الوفاة ومن جنس الاصفاء الى جنس الوفاة على حسب ما عرفت فثم جسد والله العالم المسئلة الثانية قد عرفت فيما تقدم انه يقع الوصية على كل من للموصي عليه ولا يترتب عليه بحيث يصح الاصفاء بها كالمولود





مرد

الكتاب منه بهذا الاعتبار لان حصول الفوت عما جع الى مؤنة التمتع بفقد وكسوة ومسكن وغيره لا يحق تحقيق ارتفاع الفقر ان شرط حصول ذلك في قبيلتها  
الواجب المنقذ ومع فقولهم في الاستدلال مع حصول الكفاية يكون متباين صحيح وان اراد به مطلق الشرف كما هو المراد من قوله ولا تأكلوا مما اسرفوا فعلموا قد  
ولا تأكلوا مما اوتاكم الله من قبله وقوله من ان الذين ياكلون اموال البناى ظلالة وغير ذلك فقد المراد في غير ذلك غير واضح المراد بعينه مع اقل الامر ان لا  
الشرف على هذا الوجه مختلف باختلاف الاشخاص والمجاورة وما ادى ذلك الى الاضرار بمال اليتيم وقوله في الرواية هو الفوت تحصيل معنى الاكل الا انه ليس بصريح  
اختصاصه باكله بنفسه لما عرف من ان الاكل مستعمل اغنياء هوام من ذلك وعلى كل معنى من الاكل لا يتم الحكم فيه على اطلاقه لان العمل ربما كان ظاهرا والفوت كثيرا  
فيؤدي الى الاضرار في اليتيم زيادة على المكلف فيه انه لا اجمال في الاكل بالمعروف خصوصا بعد توضيح الفصول وان الفوت المراد به ما يحتاج اليه عرفا بل  
يمكن اذاعة الضرر ومن الكسوة وغيرها ولين يقول بربكن بشرط اشتغالها بالاطفال على وجه يمنع من تحصيل ذلك ولانه لو علمه لا يمكنه الاشتغال بما يحصل  
ذلك له منه وهو امر مضبوط في العرف ولما اطلق الامر به في الكتاب والسنة في مقام البيان خصوصا مع ما اخذناه من استعماله في كثير من العرفان مع ذلك نعم بقوى  
الظن بما سمعناه انما في ذلك على احوال المثل الذي هو مقتضى القاعدة والصحيح وغيرها ولذا كان الاضحية لك لا اجمال في التبرع والرواية كما هو واضح والله العالم  
كله اذ لم يتبرع الولي الا لم يستحق شيئا اما لو لم يقصد الرجوع ولا عدم مدافاة الاستحقاق ايضا لقاعدة الاعراض التي لا ينافيها عدم الامور من المالك المتصرف بعد  
الاذن بالعمل من المالك المحقق بل مقتضى اطلاق الآية التي عرفت تنبها على ما قلناه ذلك بان هذا لو كان الاحتياط لا ينبغي تركه وفي المسئلة السابقة بيننا لثمة  
التأكد كتابا وسنة في العجب عن اموال البناى خصوصا بعد خبر فاعلة المرمى عن تفسير الهامشي عن ابي عبد الله في قوله نعم فلما اكل بالمعروف قال اني يقول انما  
منسوخة بل عن جميع البيان عن عمن العامة تفسيرها ما اخذناه من مال اليتيم على جهة العرض ثم بعد ما اخذنا اذ وجدنا وهو مرمى عن الباقر ان كان  
الثابت عندنا خالفنا وهو ما عرف من الفصول المضادة بالفناوى وخصوصا في الاعمال الواجبة على الوصي كحفظ المال في حرفة ونحوه من الاعمال التي لا يتجدد لها  
مال للطفل والله العالم الفصل السادس في اللوحي وفيه قيمان القسم الاول وفيه مسائل الاولى اذا وصي لاجنتين مثل نصيب ابنه وليس له الا واحد اخذ  
شرك بينهما في تركته لانه اضاف الى الورث واحد اخر بالوصية ومع فلولوصي النصف من التركة الا انما كان اراد من الثلث فان اجاز الوالد قسم المال بينهما  
نصفين وان لم يجز الوارث فله الموصى الثلث والباقي للولد وكذا لو كان له اثنتان وقد وصي لاجنتين مثل نصيب احداهما كانت الوصية بالثلث لانه قد اضاف  
اليها ثلثا ولو كان له ثلثة كان له الربع وهكذا وانما اضاف الى الورث ويجعل كل ادم ان كان واثمتا بين وان اختلفت سهامهم جعل مثل ضعفهم  
سهما لونه المتفق الا ان يقول مثل اعظم سهما فجعل بمقتضى وصيته لم ترد على الثلث والوقوف على الجارية بل خلاف اجده في شي من ذلك بيننا بل قد  
يشتر لينة في مع صدى علمانا بالامام عليه السلام من جميع من العامة انه يعطى الموصى مثل نصيب ادم اذا كان واثمتا بين من اصل المال ويقسم الباقي بين الورثة لان  
نصيب الورثة قبل الوصية من اصل المال ومع فاذا وصي لمثل نصيب ابنه وليس له الا واحد فالوصية بجميع المال الذي هو نصيب الابن قبل الوصية وان كان له اثنتان فالوصية  
بنصف المال الذي هو نصيب احداهما قبل الوصية ويبقى النصف الاخر لهما وهكذا بل في محكي بركة ابي عبد الله من القواب وفيه ان ظاهر عبارة الموصي وصيهما والثلث  
الاول الشريك بينهما الا حرام الوارث يكون الموضع منها ان نصيبا مثل نصيب ابني بعد الوصية فان القائل بمقتضى شئبين كان ان الوارث لا يستحق شيئا الا بعد  
الوصية الثالثة فالوارث الموصى مثل نصيبه لا نصيبه الا بعد الوصية ومع فلولوصي ما لم يكن له ما كان نصيبه بعد الوصية وعلى ما ذكره لا يكون للوارث نصيب مماثل  
لنصيب الموصى فانه في الاول لا نصيب لاصله وفي الثاني لكل واحد من الولدين الربع وفي الثالث لكل واحد من الاول والثلثة ثلث من الثلثين ومولا بماثل ثلث  
الاصل كما ان الربع لا يماثل النصف هو خلاف مدلول الوصية وتبدل لانهما اتم على الذين يولدونه وعلى كل حال هذا لمسئلة واشباهها من المسائل الدورية  
لان معرف نصيب الوارث موقوفة على اخرج الوصية ومع فلولوصي الموصى انما يكون اذا عرف نصيب الوارث الا انما كان الامر بها ظاهر ضرورة استقال الذين  
الى المراد بان الثلث لو يذكر في معرفتها طريق الجبر والمقابلة بل كفتها ليعرف من تصحيح الفرض على الوصية ثم زيادة واحدة لها واحد من الاول فله من  
على حسب ما سمعت بل لا فرق في ذلك بين الوصية بنصيب واحد منهم غير معين وبين الوصية بثلث نصيب واحد معين فانه لا يفرق مثل نصيبه ولذا على  
الفرضية فان زاد على الثلث توقف على الاجازة والافلاقت الوصية بل لا فرق بين الوصية لاجنتين او لاجل الورثة بناء على ما عداها من جواز الوصية  
للوارث خلافا لبعض العامة فاذا وصي لوارث مثل نصيب احد واثمة كالوصية للاجنتين الثلثة فدر في الحال في امثلها الذي منها ايقم لو كان له ابن بنت  
واوصي بثلث نصيب الابن فان له سهمين من خمسة ان اجاز ولو قال مثل نصيب البنت فله الربع ولو كان له ثلثة بنين وثلث بنات واوصي بثلث نصيبهم  
واحد واثمة فله العشر ولو قال مثل نصيب ابنه فله سهمان من احدى عشر وهكذا كما هو واضح بعد ما عرفنا ولو قال في وصيته مثل نصيب بنته فله  
النصف اذ لم يكن له وارث سواها لان المال لها فاضا ورذا انه يرد الى الثلث اذ لم يجز وكذا لو كان له بنتان كان له الثلث لان المال عندنا للبنين فيضا  
وردا دون العصبه فيكون الموصى كذا ثلثة كذا لو كان له ولد وصي الثلث له نصيب احداهما الذي تسمعت الكلام فيه فمعه عند العامة الوصية في الاول با  
لثمة لان المسئلة عندهم من اثنتين واحد للبنت وواحد للعصبه فخير بها بالوصية على اثنتين سهما فعطى واحدا من ثلثة وفي الثاني بالربع لان المسئلة عندهم مثلث  
لثمة اثنتان وبما الثلثان للبنين وواحد للعصبه فخير بها الموصى بالوصية سهما فان يكون اربعة الربع منها ولو كان له ثلثة اخوات من ام وثلثة اخوة  
لاب فواوصي لاجنتين بثلث نصيبهم رتبة كان كواحدة من الاخوات لما عرف من تنزيها الوصية في مثلها على الاقل الذي هو الثلثين فاصل الفرضية ثلثة للاخوات  
من الام الثلث وللأخوة من الاب الثلثان ثم تسكر على الفرضية والعرض ان عدا ما مماثل فخر بمراد واحد ما واصل الفرضية تبلغ تسعة للاخوات  
الثلث ثلثة لكل واحد منهم وللأخوة تسعة لكل واحد اثنتان فاذا وصي بثلث نصيب احداهما وحصل على الاقل الذي هو نصيب احد الاخوات ازيد ان الفرضية  
واحد لما عرف من ان الضابطة تصح الفرضية بين الوارثين ثم زيادة نصيب الموصى له عليها فالوصية تجوز ان يكون له سهم من عشرة وللأخوات ثلثة

ابن عبد البر

والأخوة سنة ثم يعين ان يعلم ان يكون الموصي كواحد من الاخوات متى على فرض كون الاخوة ثلاثا والاخوات منهن سبعة مثلا من بين المال مائة مائة كون  
الاخوة واحد منها لا اثنين الا ان الامر سهل بعد معرفة الصابط وان اطلق المصنف الاخوة مع احتمال اربعة اقل الجمع والله العالم ولو كان له زوجة بنت وكان له مال مثل  
بنتي ولجواز الوترية قال الشيخ كان له سبعة اقسام والبنات ثلثها والزوجات ثلثها وفي ذلك الوصية من نصيب البنت خاصة لان الاثنين من الفريضة التي هي ستة عشر  
فكون سهم الزوجات والزوجان يكون الوصية الاجازة من اصل الركز يدخل النفس على جميع الورثة على كل حسب استحسانهم هنا قال المصنف لولا ان المال الذي  
مهم من خمسة عشر كان اقل بل اعلم يعين كما في مدونة ذلك ضرورة انه مقتضى الصابط السابق الذي هو صحيح الفريضة اذ هي ثمانية الزوجات التي هي سهم  
والبنات الباقي وهو سبعة اقسام وتزاد عليها مثل نصيب البنت الوصية هي سبعة فكون مجموع الركز خمسة عشر هذا كل مع الاجازة اذا اذالم يجز الوترية فبالسنة  
من اثني عشر الثلث اربعة والبقية بين الزوجات والبنات على اصل الفريضة الشرعية للزوجات الثلث سهم والبنات الباقي فرضا زادا ولو اجازت لحد منها خاصة فحق ذلك  
ضرب احدا الفريضة في وفق الاخرى لان بين الاثنين عشرة ثلث عشرة فاقا بالث فضرب ثلث احدها في الاخرى فمن اجاز ضرب نصيب من سبعة الاجازة  
في وفق مسألة الرد ومن رد ضرب نصيب من مسألة الرد في وفق مسألة الاجازة فذلك نصيب الباقي للموصي وهذا تصابط في كل ما هو عليك في اجازة البعض  
ووالاخرين فلو فرض كون الفريضة من بنات بنين ضربت احدها نصيب من اجازة من مسألة الرد ونصيب من رد من مسألة الرد في مسألة الاجازة  
فلو كان المجرى لثب نصيبها من مسألة الاجازة سبعة من خمسة عشر فترها في اربعة وفي مسألة الرد تبلغ ثمانية وعشرين فهو نصيبها من السهم وللزوجات واحد  
اثني عشر في مسألة الرد تضرب في وفق مسألة الاجازة وهو خمسة من خمسة عشر تبلغ خمسة في نصيبها من السهم والباقي وهو سبعة وعشرين للموصي ولو كان  
المجرى الزوج ضربت نصيبها من مسألة الاجازة وهو واحد في اربعة وفي مسألة الرد فلها اربعة نصيب البنت من مسألة الرد وهو سبعة من اثني عشر وفي وفق  
مسألة الاجازة وهو خمسة تبلغ خمسة وثلثين والباقي وهو واحد وعشرين للموصي فلو اجاز ثمانية وعشرين والبنات كذلك وللزوجات اربعة ومن رد ما عثر  
والبنات خمسة وثلثون وللزوجات خمسة ومن اجازة احدها بما اخذ الموصي الفان ولو انعكس الفرض بان اوصى لمثل نصيب الزوجات والزوجات فلو اوصى له  
السهم لكانت تركها الزوجة وهو واحد على الفريضة وفي مدونة ذلك انهم الشئ هنا المجرى للزوجات سهمها من ثمانية للموصي لسها والبنات ستة فخرج  
الوصية من نصيب البنت خاصة والصواب ادخال نصيبها على ما يكون من تسعة ولو كان اربعة زوجات وبنت اوصى لمثل نصيب احدتهن قال الشيخ كانت  
الفريضة من اثني عشر وثلثين فكون للزوجات الثلث اربعة منهن بالسوية ولمهم كواحدة منهن وسبعة وعشرين للبنات فخرجنا عرف من اخضا من النفس  
بالث اربعة ومقتضى الصابط المردون انهم ضرب واحد احدا الزوجات وتزاد على الفريضة ليدخل النفس على الجميع فاصل الفريضة ثمانية نصيب الزوجات  
الاربعة منها واحد ينكر عليهم فيضرب عدده في الفريضة تبلغ اثنين وثلثين وتزاد عليها واحد الوصية فكون ثلثة وثلثين ومن هنا قال المصنف لولا  
واحد من ثلثة وثلثين كان اشبه لموصي معتق فلذا جرم عن واحد بانهم لم يسموا قدا الشريك كاسابق ولو كانت الوصية في الفرض لمثل نصيب الثلث لكانت ثمانية  
ويعين مقدار نصيبها باصل الفريضة ما يصيب للموصي ثلث المجموع ويكون الثلثان ثمانية بالفريضة فكون من ثمانية واربعين للموصي لهما ستة عشر  
والزوجات اربعة والبنات ثمانية وعشرين ولو اجازت احدين ضربت وفي مسألة الاجازة وهو هنا جزء من اثني عشر هو نصف السهم في مسألة الرد او  
بالعكس فضرب خمسة في ثمانية واربعين اربعة في ستم تبلغ مائة واربعين فمن اجازت لحد نصيب من مسألة الرد مضربا في وفق مسألة الاجازة فمع  
اجازة البنت يكون لها مائة واثني عشر هو الحاصل في ضرب ثمانية وعشرين في اربعة وللزوجات عشرين هي الحاصلة من ضرب اربعة في خمسة والباقي وهو  
مائة وثمانية للموصي ولو اجاز بعض الزوجات فله نصيبها من الميز وهو سهم واحد نصيبا الى ما يصبية ثلث الركز وهو مائة وثمانون وهو خلا وما في من الفريضة  
فيها المسئلة بالابن واربع زوجات الذي كثر فيه وبين البنت في ذلك ثم قال وان شئت مع اجازة البعض تدفع الثلث الى الموصي ويقسم الباقي بين  
الورثة ففريضة على تقادير الاجازة وعدمها فاجاز للموصي الفان في تقادير الاجازة لابلن مائة واثني عشر وللزوجات الاربعة ستة عشر ويظهر من ذلك بان الزيادة على الثلث  
في مسألة الاجازة هي سنون ثمانية اقسام وقد صارت مضربا في اربعة يكون اثنين وثلثين سهمها فيقسمها فريضة فكون للزوجات اربعة ولابلن ثمانية وعشرين  
فالفان بين نصبي الابن ثمانية وعشرون فالفان بين نصيب الابن ثمانية وعشرون ومن نصيب كل واحدة من الزوجات سهمها فبالاجازة من البعض تبلغ  
ذلك الفان وثلثين وثلثون ومائة واثني عشر فكون الثلث في مسألة الاجازة ففقس بين الورثة فريضة فان انقسم على الوصية المسئلة من مسألة  
الاجازة وان انكسرت ضربت مسألة الاجازة في مخرج الكسر فظهر ان الزيادة على الثلث هنا ثمانية ففقسها على الورثة ففقس في مخرج الزيادة اربعة  
في ستم تبلغ مائة واربعين ويبقى الزيادة على الثلثان وثلثون ففقس بين الورثة كما في فلو اجازت الزوجات دون الابن في المسئلة من ستم لابلن الموصي  
باخذ نصيب من الزيادة وهو سهم ويبقى الابن سبعة في غير ذلك ففقس على ما في النص عند من لم يعرف الحساب بل ربما كان غير الفريضة عرف منه في ذلك والله العالم  
المسئلة الثانية لو وصي لاجتي نصيب له قبل ما اقل الشئ في المحكم من خلافة وبسوطه وتبذرها الفاضلة في نصيب الوصية لهما وصية ففقس  
انهم جميعا على الثلث الى الوصية بما لا يغيرهم ما معا باطلا وان عجزها موقوف على بطلانها فيستلزم وجودها على ما اذا لا تكون صحيحة  
اذا ان يكون لابن نصيب لا يكون له نصيب حتى يطل هذه الوصية لانه لا يملك الموصي له فلو لم يمت من بعد وصية يوصيها او دين ولان بطلانها لا يتم  
من المقضين فان ثبت لابن نصيب استغنى عنها وان لم يكن له نصيب انقضى مغلغها وقبل ما اقل بعض علما ان كاهن المختلف يصح ويكون كالواصي  
بمثل نصيبه وهو اشبه عند المصنف بقاعدة وجوب الحمل على المجازة عند تعدد الحقيقة فلو اوصى الوصية لمثل نصيب الابن مع انه لا نصيب له فعلا ولكن فيه  
ان البطلان على تعدد الحقيقة ليس من تعدد الحقيقة ضرورة انه لا باس بالثلاثة وصية الوصية لمثل نصيب الابن في الفقه وفي ارادة المعنى المردود في قوله

تاریخ مسیحی

برجیہ

ہیضہ والی

والله اعلم

والوصف

پہنچا جان

مجلس

36.

منه

من







فيكون الموصى له

المشتر دون رخص استوف مع احتمال ان يبقى ابقه ان الموصى قصد البعثة مع مساواة البعثة العلقية فتمت وكذا الوفاة البعثة قبل موت الموصى بطلت الوصية  
 برفقوت منعلمها واعطى الاخر ما زاد عن قيمة العبد الصحيح لان له بكتلة الثلث فلا يسقط بغيره شيء فبغيره قيمة عند وفاة الموصى لو كان حيا وبطلت قيمته من  
 الثلث وبطلت الباقي الى الموصى له الثاني نعم لو فرض بقصر الموصى العبد كان بنفسه ما عتلا لنفسه على الثاني فيكون له سنة وستون وثلاثون ولا يجري مجرى موت العبد  
 لان الفاتح ما على الورثة وهذا على الموصى له الاول وجانب الورثة موزع كما انه لو كان تلف المال بعد قبض الوارث الواقع بعد الوفاة كان محسوبا عليهم فيكون الثلث  
 تمام للماء هذا ولكن في من ولو اوصى له بعد ولا يخرج تمام الثلث صح فان مات العبد قبل الموصى بطلت الوصية وتبطل على الاخر الثلث ولو كان بغيره ما في المال حقا  
 اعطى الثاني ما في ويشكل بان الثلث لان انقص من الاول وكذا الوعاب او رخص ومقتضاها ما عطاها الثلث لان لا غير بعد اسقاط قيمة العبد بطلت لان  
 الموصى قصد ذلك بعد ملاحظة العبد من الزكاة لانه يخرج من ثلث ما عداه فلا يخرج من مائة قبل الموصى بعده كما انه لا فرق في اصل المسئلة بين تسليم العبد  
 الموصى له وعدمه بعد فرض كون التقي في حصة الموصى كما عطاها الموصى له بطلان الوصية بموته ضرورة ان تسليمه قبل موت الموصى كعدم تسليمه فالتقي به بالمثل  
 غير ذلك غير واضح ودعى مكان الرخصة الام من حصة الموصى وموثره فيها عدم ما يمتثل حكمه فيها بعد الموت بناء على ان قبوله كاشف عن الملك حين الموت  
 فانقص بالنسبة داخل في ملك الموصى له الاول فلا يحسب على غيره وبذلك كله وما تقدم في المناقشة ان بقية تلك الحال في اقسام المسئلة وان كثرتها في ذلك  
 فقال انما الكلام فيما لو قبضت قيمة العبد وبقية الزكاة بزيادة او نقصان قبل موت الموصى او بعده وقبل تسليم الموصى له العبد او بعده وقبل وصول الثلث الى  
 الورثة بعده لكن هذا لا يحصل لما تم جيدا واخذ العالم المسئلة السادسة ولو اوصى له ببيع قبل وفاته من اصل المال اجماعا من الفاضل بان  
 المبيع من اموال الثلث لا يرد على الثاني انما يقسم من الثلث ما يخرج من ملكه ما خرج بالورث وهذا مع انه لم يخرج من ملكه حتى يكون من التقي بل بالقبول ملكه كمن  
 اغتفر عليه فتمت ملكه لم يكن فيه رخص على الورث وما من بعض العامة ان خروج من الثلث كالغنى اختيارا بل عن العلانية فوه في لان اختيارا السبب كاختار السبب  
 ففي كان اول مقدور فالثاني كان وقته في الغنى لا يقضى له من الاصل مع استنادها الى اختيار الميراث في الملك واضح الضعف بعد ما عرفت وبطل ما هو  
 فقبل الهبة وهو مريض وكذا لو كان قد ملكه بغير اختياره كالثالث بل هو اولى بالملك من الاول نعم لو ملكه بغيره او عوض موروث كما لو اشتراه مثلا وبطل المثل انجزة  
 القول يخرج من الثلث لان ملكه بغير اختياره سبب في عطفه في مخرج المباشرة المعوضة للمال على الورث ولو باعتبار هذا الفرض في مقابلته ما علم فواته ورفق  
 ما يشترط ان الحكمي عن احد قولي الفاضل في عطفه من الاصل اتم لان ما يخرج عليه في التبرعات والشر ليس يتبرع فلا يكون محمولا عليه والعوض حصل بغير اختيار  
 فلا يغير فيه الثلث وان كان فيه ما لا يجني بعد ما ذكرناه اما لو اشتراه بما يزيد على ثلث المثل فلا يرد في كون الزيادة مما عطاها المخرج من الثلث بناء على القول بكون  
 التبرعات منه كان الظاهر خروج من الاصل على القولين لو ملكه بموضع موروث ولكنه بغير اختياره بمعنى استناذه الامر له كغيره من كل ما لو نذر في مال الميراث انجزة  
 كونه من الاصل اتم اذا وجد فريه ببيع عوض هو ما ذكره عليه اشتراه فوجده وهو مريض فاشتراه وقد يحمل ضعيفا كونه من الثلث لحصول السبب لقتضى النظر  
 في الميراث فغيره بعد ان كان ذلك سببا لاجاب الله ما رتب له الدين وكذا لو ملكه بموضع موروث بغير اختياره كما لو اخرج نفسه لخدمته به فغنى من الاصل على  
 القولين لعدم نفوته شيئا على الورثة واولى ان يملكه كغير اختياره بل بالزم الشارع كما لو كان قد نذر ثلثه بالاجازة كذا ولو اشترى اياه بدين من المثل  
 بان ما عداه الباقي بالنصف مثلا فاعاداه بمخرطة وهو مريض الفاضل في سبعة اشعاره عند الشيخ ومن وافقه ان نصفه بمنزلة الهبة التي يخرج من الاصل  
 وعشر منه يتصدق بها البيع بناء على ان الزكاة تساهة فثلثا ما تسان فينفق منها البيع وبطلت الباقي ويرد من الثمن ثلثاة وهي مع الماء الباقية اربعة ثلثان للورث  
 وخبر ان بطلان البيع في جزء من اخذ العوضين بقضيه بطلان في مقابلته من العوض الاخران المجموع في مقابل المجموع ولست بالحالاه هبة حقيقة وانما هي من هبة  
 فتمت في العوض في مجموع احد العوضين والبطلان في البعض الاخر فالجميع بطلان البيع في ثلثة اقسام العبد في مقابلته ما زاد على ثلث الزكاة فثلثة اقسام العوض وهو  
 ثلثاة ويصح في خمسة ما بين فيغنى فيه الغنا ويكون الضرف في ثلث الزكاة على الما بين ولقد العالم المسئلة السابعة ولو اوصى له بدار اشترا فاهتمت على  
 وصار من ابراهيم ما ان الموصى بطلت الوصية لانها خرجت عن اسم الدار الذي هو المركب الفاتح بقوت احدى اجزائه وخصه صا ما اتفق به حقيقة ولكن دفع  
 خبر تردد بينا ما سمعت ومن يظنه بعض منقول الوصية الذي لا ينفوت بقوت البعض الاخر بعد ان كانت الوصية بكل جزء وان اداها بالوصية باسم المجمع لكنه  
 كما ترى ضرورة ظهور اللفظ في الوصية بالبعض من حيث كونه من المركب لانه وصية لنفسه بخلاف ما اذا ضاع ذلك في ثلث البيع عند البحث على مسئلة جواز  
 بيع الوقف عند خرابه واما فصل بعضهم بان ان كان الموصى به دارا معينة فاهتمت بالوصية باقية لانشاء الدليل القاطع البطلان وتغير الاسم لم يثبت كونه  
 قادحا والباقي منها بعض ما اوصى به وان كان قد اوصى له بدار من دوره فاهتمت جميع دوره قبل موته بطلت لانشاء المسمى واستحسن في ذلك وفيه ما لا يخفى  
 بعد ما سمعت ضرورة الاكتفاء في البطلان بانشاء الموصى به باعتبار جعل عنوان الوصية الاسم المخصوص المقرض انشاء سماءه بالاقدام وكفى بذلك بطلان  
 غير فرق بين كونها معينة او لا وهذا في ذلك وموضع الخلاف ما اذا كان الاقدام لا بفعل الموصى والا كان رجوعا فلو لم يولد انما ذكرناه مما لا فرق فيه  
 فعل الموصى وغيره فمجرد الحكم في نظائر المسئلة في غير الوصية ولقد العالم المسئلة الثامنة اذا اقل اعطوا زيدا والفقره كذا كان ثلثا النصف من  
 الوصية كما لو اوصى لثلاثين بخلفي العدة وقبل الربيع لانا قل الفقراء ثلثة وقد شره بينهم وبين زيد بالعطف فكون كاحدم وفيه ان التبرع بين زيد والفقراء  
 لا يبعد ومن احاد الجمع خروج فزق الجمع فزق اولا لم يكن الربيع ضرورة عدم انحصار واحد الجمع في الثلثة وكونها اقل لا يوجب المصير اليها مع وجود اللفظ  
 الشامل له ولغيره ومن هنا يفرق عن بعض العامة وجه ثالث في المسئلة وهو ان يكون زيد كاحد الفقراء فان قسم المال على اربعة من الفقراء اعطى زيد الخمس وهكذا  
 ورايع انه يعطى زيدا اقل ما يتناول ولا يجوز ما دون ان كان غنيا واما صرا ان كان فقيرا فهو كاحدم وتخصيصه للاصنام بدوان كان غنيا فله النصف ساوي  
 ان كان غنيا فله الربع والا فله الثلث لدخوله فيهم وما يع ان الوصية في حق زيد باطلا فجاء له من صنف البطلان كان الجميع كما ترى ولذا انصر قول اصحابنا في ان







قيمته دنا فيكون المجموع عنده خمسة دنانير ان المجمع عند الوارث اربع دنانير لكن منها دينار ثمة ثلث كره الذي وجع اليروا ما الباقي عندهم من كرم  
 اربع دنانير ثمان منها فاستحقها 2 مقابل ثلث كره الذي يفضل مع اى المشتري بينا لان هذه الفضلة هي قدر الثلث من السنة الذي نقدت  
 فيه الحماة وبذلك يحصل المجمع بين حقي الوارث والمشتري ومعرفة القاعدة التي سمعنا بها وبطل البيع في تلك الكره ما فابل من الثمن ويصح تليها  
 فابلها من الثمن والضابط ان يرجح البيع مع الوارث ضعف ما صح فيه الحماة من غير لزوم الربا وطريقان ليعطى فيه كرم المشتري من مائة كره الوارث  
 وبطل ثلث البيع الى الباقي ببيع الثلث لتسوية في الفرض مثلا ان اسقط ثلثه دنانير من سنة بغير ثلثه فافضل لها دينار ان كان ثلثه ما يبيع  
 البيع ثلث كرم المشتري الاخر دنانير ثمان الثلث ولو فرض ان فيه كرم الربى عشرة دنانير كانت الحماة بثلث الكره وتصح ما يكون بزيادة النصف  
 كل منهم فيكون المجمع عند الوارث عشرة دنانير اربعة ونصف في كرم الذي جمع اليهم ودينارا ونصف في كرم الذي هو الثمن وعند المشتري بقية سنة لكن  
 منها دينار ونصف في نصف كره الذي وجع اليروا ما الباقي عندهم من كرم نصف في سنة اربعة دنانير نصف عنها دينار ونصف مقابل نصف كره الذي  
 عند الوارث وثلثه دنانير الحماة النافذة فيها لانها قدر الثلث الكره فرض بغير قيد الوارث ضعف ما في سنة وطريقان على ما سبق ان تسقط ثلثه  
 كره الذي من السنة في كرم الحماة بغير قيد سنة فافضل لثلث لها كان نصفا فاعلم مع هذا البيع نصف حلهما بنصف الاخر هكذا القيا في جميع مناهم  
 ما هو عليه من الامثلة في هذه المسئلة الدورية لو فرض في البيع فيها على مائة كره في الزكاة مؤنفة على معرفة قدر الثمن لان من حملها ومعرفة قدر الثمن مؤنفة  
 معرفة قدره ومعرفة مؤنفة على معرفة قدر مجموع الزكاة ومعرفة قدر مجموع الزكاة مؤنفة على معرفة قدر الثمن لان من حملها ومعرفة قدر الثمن مؤنفة  
 على معرفة قدر البيع فيدور ولكنه دور معين وهو الذي يتوقف كل منهما على صاحبه الا ان كانا معا في الدور الحال وهو الذي يتوقف على  
 كل منهما على وجوب صاحبه بحيث لا يوجد ابل وجوده والعلل في هذا الخصوص من هذا الدور وبها المطلوب طريقا منها طريق الجبر لمقابلته ومنها طريق  
 الخطاين كما اظهرنا في ذلك وان كان في غير محله ضرورة عدمه وطبيعة العقبه وسنسمع كيفية الادلة منها في المسئلة الابنية الى يقاس عليها في  
 من المسائل الدورية التي اظهرنا في ذلك والامر بهل المسئلة الواجب لوجوبها في سنة ما شان بانه وبيع ولكن سواء لم العقد كما في غيره ما يغيره  
 بالخلق لا اشكال الا في الدورية وكذا لومات واجاز الوارث نعم ان مات ولم يخرج الوارث صح البيع بالخلق لا اشكال كما اختلف على القول في الحماة  
 بان المخرج ان من الثلث في عقد النقو في المجمع انما الكلام في تعيين قدر البيع وحسن المقام لا دابة في عالمه والحكمي عرج ومن قبله في غيره بعضه الى الثمن  
 على انه النصف مقابل ما دفع من الثمن في فرض مساو للثمن في النصف هو ثلثه اسهم من سنة وفي السدس من الحماة وهو سبعا ثمان الثلث من سنة  
 الذي نقدت فيه الحماة فيكون ذلك خمسة اسدس العبد بطل في الحماة في الزيادة عن الثلث هو سدس العبد يرجع على الوارث ولكن المشتري  
 مع حلهما بالجملة ان شاء فخرج ليعرض نصفه وان شاء اجاز ذلك الثلث اسدس في مقابل مجموع الثمن ورجع السدس على الوارث من غير  
 شيء من الثمن بل لو بدل العوض عن السدس كانت الوارثة بالجملة اربعة اشباع لان حقه في العين فلا يلزم من العوض في كل ذلك لاصالة الزكاة  
 العقد من الحماة لا في قدر الضرورة ولا من هذا العقد في قوة بيع وهبة صح فيها لم يطل فيها ليس له ولا يباي للمقام ولكن فيه انتم متا لقاعدة  
 افضا بطلان البيع المبيع البطلان انما في ما قبله من الثمن كما في غيره من افراد البيع الذي صح في بعضه بطل في اخره فانما قال القاضي في ذلك في اكثر  
 كسبه الحق عندك هنا مقابلته اجزاء الثمن باجر البيع كما في الربوي لان بيع البعض يقتضي تحريمه من الثمن كما لا يبيع فخرج البيع في المجمع مع بقائه  
 الثمن كما لا يبيع البعض مع بقائه الثمن ويصح على ذلك كره كما في الربوي من ان البيع يقتضي مقابلته اجزاء البيع جميع اجزاء الثمن لان ذلك معنى الحماة  
 فاذا بطل البيع في شيء من المبيع وجب ان يبطل في مقابلته من الثمن ولا يبقى للباقي من المبيع من غير مقابل فيبقى في معنى الحماة وبطل السدس لانه  
 بالاصل المزبور والعقد المذكور يشتمل على بيع وهبة بالاستقلال وانما هو بيع يلزم ما هو كالهبة وليس له فيه وكران ليس هناك الا الاجابة  
 والقبول للثمن فاعضا البيع ولا يلزم من لزوم ما هو كالهبة ان يتخلل عن البيع مقتضا هو المقابلته المزبورة ولا اقل من ان يكون هذا العاين في  
 من خاله بما له ولا يبرق فخرج من بطل من الثمن بعد ما قبله ومثله الحماة قلت قد يفرق بين المقام وغيره من المقامات باعتبار كونها اجمالية  
 للربى ليس كالهبة في شيء من حال بغيره ليس بطلان البيع فيه انكشافا بطلان بل حدوث ملك للوارث ثم ثبوت الوارث مكان البيع حال وقوعه على الحماة  
 بناء على ما قبل الثمن من البيع الان في الزيادة على الثلث منه فلو حق للوارث وان اشغل اليه قبل الموت انتفا لامر لان ان يجر الوارث بطل  
 الحماة في دفع فرض ثمانا على خروج الشرائع من الثلث الحماة لا اشك في ارادة ما هو المنة من خروجها ضرورة ان المعنى في دفع الحماة في الثلث  
 خاصة وفي غير على الاجازة وكونه لثمن مقابل ما يساويه من المبيع لانها مانع الربا من اجزاء ذلك في الربى جميعا لما عرف بخلاف المقام المذكور  
 فيه زمانه فليدبر المذكور اختصاص مقابلته الثمن بما يساويه وان الخاطيء وقع في الثلث غيره ولا اقل من ان يكون ذلك مختصا بالثمن لانه لاعدت لتمام  
 شهوها للمقام ومن لا يظهر قوة قول المنة وعلى كل حال ضد بان للجملة في القسمين الربوي في المقام لوجوبه عند الايملاء وقيمته ثلثون عشرة وغيره  
 فدل على ثلث ما له فضل الله باخذ ثلثي العبد جميع الثمن لاستحقاق حلهما بالحماة والاخر الثمن وعلى قول القاضي باخذ نصف المبيع بنصف الثمن  
 يفسخ البيع الباقى لان فيه مقابلته بعض المبيع بقسطه من الثمن عند لغة مجمعة كما سمعنا في الربوي الذي يشبه نظر الفرض فيه كما لو اشترى فيه دينارين  
 بفقره لباي ثلثه ولو باع العبد بمائة كره كانت الحماة بالنصف في البيع صح البيع خمسة اسدس جميع الثمن وذلك ان الضابط فيه نسبة الثمن ثلث  
 الزكاة الى قيمته فيصير البيع في مقدار ذلك النسبة وفي الفرض خمسة اسدس على قول القاضي في ثلثه بثلثي الثمن نحو ما سمعنا في الفقيه  
 الذي فيه سنة مثلام يبيع بثلثه الذي قد عرفنا الضابط فيه اسقاط الثمن من قيمة المبيع ونسبة الثلث الى الباقي وفي البيع

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰







